

مَجْلَدُ النَّقْضِ

المكتب الفني لتبويب الأحكام

مَجْمُوعَةٌ

الأحكام الصادرة من الجمعية العمومية

والدائرة المدنية

السنة الثامنة

العدد الأول : من يناير إلى مارس سنة ١٩٥٧

الأحكام الصادرة
من
الجمعية العمومية

جلسة ٢٦ من يناير سنة ١٩٥٧

برئاسة السيد مصطفى فاضل وكيل المحكمة ، وبحضور السادة : أحمد العروس ، ومحمود إبراهيم اسماعيل ،
ومحمود عباد ، واستحق عبد السيد ومحمد عبد الرحمن يوسف ، ومحمود محمد مجاهد ، ومحمد محمد حسنين ،
وأحمد قوشه ، وفهم يسى الجندى ، ومحمد متولى عظم ، وأحمد زكي كامل ، وإبراهيم عثمان
المستشارين .

(١)

الطلب رقم ٩ سنة ٢٥ القضائية "تنازع الاختصاص" :

(أ) تنازع الاختصاص . اختصاص . طلاق . عدم اختصاص محكمة النقص بالفضل
في أثر إشهاد الطلاق المثبت أمام المحكمة الشرعية . المادة ١٩ من قانون نظام القضاء .

(ب) تنازع الاختصاص . اختصاص . نفقة . صدور حكم نهائي من المحكمة للشرعية بإسقاط
نفقة الطالبة على أساس حصول طلاقها من زوجها . صدور حكم نهائي آخر من المجلس
الملل للأقباط الأرثوذكس بتقرير النفقة على أساس قيام الزوجية . اختصاص محكمة
النقص بالفضل في وقف تنفيذ أحد الحكمين .

(ج) تنازع الاختصاص . اختصاص . نفقة . مجالس مليسة . محاكم شرعية . عدم
اختصاص المحاكم الشرعية بالفصل في دعاوى الأحوال الشخصية بين غير المسلمين
إذا اتحد الطرفان مذهباً . مثال في دعوى نفقة .

١ — لا تختص هذه المحكمة بالفصل في أثر إشهاد الطلاق المثبت أمام المحكمة
الشرعية لأنه ليس حكماً وذلك وفقاً لنص الفقرة الثانية من المادة ١٩ من قانون
نظام القضاء .

٢ — إذا صدر حكم نهائي من المحكمة الشرعية بإسقاط نفقة الطالبة على أساس حصول طلاقها من زوجها كما صدر حكم نهائي آخر من المجلس الملي للأقباط الأرثوذكس بتقرير النفقة على أساس قيام الزوجية فإنهما يكونان حَكَمَيْن متناقضين يدخل أمر الفصل في وقف تنفيذ أحدهما في اختصاص هذه المحكمة.

٣ — اختصاص المحاكم الشرعية بالفصل في دعاوى الأحوال الشخصية بين غير المسلمين إنما يكون عند اختلاف المذهب أما إذا اتحد الطرفان مذهباً فلا اختصاص للمحاكم الشرعية بالفصل في الدعوى — ومن ثم فلا تختص المحاكم الشرعية بطلب وقف تنفيذ حكم النفقة الصادر لزوجة على زوجها من طائفة الأقباط الأرثوذكس ، ولا يؤثر في ذلك أن تكون الزوجة لجأت في بادئ الأمر إلى المحاكم الشرعية بطلب فرض النفقة لها على زوجها. ذلك لأن عدم ولاية المحاكم الشرعية بالفصل في هذا النزاع أمر يتعلق بالنظام العام .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث ان الطلب قد استوفى أوضاعه الشكلية .

ومن حيث إن الوقائع تخلص كما يبين من الأوراق في أن الطالبة تزوجت من المدعى عليه بتاريخ ٢٢ من نوفمبر سنة ١٩٤٢ على يد أحد كهنة الكنيسة القبطية الأرثوذكسية ، وفي ٢٤ من فبراير سنة ١٩٤٩ أشهد المدعى عليه أمام محكمة المنيا الشرعية عن نفسه بأنه طلق الطالبة .

وبتاريخ ٢٦ من أبريل سنة ١٩٤٩ استصدرت الطالبة حكماً حضورياً من محكمة المنيا الشرعية في الدعوى رقم ٩٤ سنة ١٩٤٩ بتقدير ٢٤٠ قرشاً شهرياً لنفقتها بأنواعها الثلاثة فرفع المدعى عليه الدعوى رقم ٢٧٨ سنة ١٩٥٠ أمام محكمة المنيا الشرعية بطلب وقف حكم النفقة أسعها على أنه طلق الطالبة بالإشهاد

المتقدم ولمرور سنة من تاريخ الطلاق فحكمت المحكمة المذكورة بتاريخ ١٢ من سبتمبر سنة ١٩٥٠ غيابيا بوقف تنفيذ حكم النفقة ولما أن عارضت الطالبة فيه قضى في ١١ من يناير سنة ١٩٥١ برفض المعارضة ولم تستأنفه ، ثم أقامت الطالبة الدعوى رقم ١٣٤ سنة ١٩٥١ أمام مجلس ملى فرعى المنيا للاقتباط الأرثوذكس تطلب الحكم لها على المدعى عليه بنفقة ابتداء من أول أبريل سنة ١٩٥١ فقضى لها بتقدير خمسة جنيهات لنفقتها من التاريخ المذكور فأعلنت إياه الحكم في أول سبتمبر سنة ١٩٥١ فامتنع عن تسلم الإعلان ولم يعارض في الحكم بل استأنفه وقيد استئنائه برقم ١٨١ سنة ١٩٥٤ وقضى في ٢٢ من يونيو سنة ١٩٥٤ برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف فقدمت الطالبة الحكم الملئ لوزارة الداخلية لتنفيذه ولما استفتت الوزارة مجلس الدولة أفقأ أولا بتنفيذه ثم عاد وأشار بعدم التنفيذ وأن للتضرر المطالبة بحقوقه بالطرق القانونية فلجأت الطالبة إلى قاضى محكمة المنيا الوطنية تطلب وضع الصيغة التنفيذية على الحكم الأخير فأصدر في ٢٢ من فبراير سنة ١٩٥٤ أمره بذلك فقدمته لقلم محضرى محكمة المنيا لتنفيذه وأوقعت حجرا على منقولات المدعى عليه في ١١ من مارس سنة ١٩٥٤. وتحدد للبيع يوم ١٠ من أبريل سنة ١٩٥٤ فاستشكل بالدعوى رقم ٢٥ سنة ١٩٥٤ أمام قاضى الأمور المستعجلة بمحكمة المنيا الأهلية فقضى بتاريخ ٥ من أكتوبر سنة ١٩٥٤ بوقف تنفيذ الحكم المذكور على أساس أنه غيائى ولم يعلن في ظرف ستة شهور فيعتبر كأن لم يكن فاستأنفت الطالبة الحكم وفي ٢٣ من فبراير سنة ١٩٥٥ حكمت محكمة الدرجة الثانية بتأييد الحكم المستأنف وأسست قضاءها على أنه قد صدر حكمان أحدهما بوقف النفقة والآخر بالنفقة من جهتين قضائيتين مختلفتين (المحكمة الشرعية والمجلس الملئ) وأنه لذلك يتعين تأييد الحكم المستأنف حتى يفصل في هذا التنازع في الاختصاص ، فقدمت الطالبة الطلب الحالى طالبة الحكم بانعدام أثر الحكم الصادر من محكمة المنيا الجزئية الشرعية بتاريخ ١٢ من سبتمبر سنة ١٩٥٠ في الدعوى رقم ٢٧٨ سنة ١٩٥٠ وإشهاد الطلاق المؤرخ ٢٤ من فبراير سنة ١٩٤٩ وقيام الحكم الصادر من مجلس ملى فرعى المنيا بتاريخ ٨ من يونيو سنة ١٩٥١ في القضية رقم ١٣٤ سنة ١٩٥١ والمؤيد استئنافا بتاريخ ٢٢ من يونيو سنة ١٩٥٤ مع إلزام المدعى عليه بالمصروفات والأتعاب .

ومن حيث إن الفقرة الثانية من المادة ١٩ من قانون نظام القضاء تنص أنه "وتختص هذه المحكمة كذلك بالفصل في النزاع الذي يقوم بشأن تنفيذ حكمين نهائيين متناقضين صادر أحدهما من إحدى المحاكم والآخر من محكمة القضاء الإداري أو إحدى محاكم الأحوال الشخصية أو المجالس المالية أو صادر كل منهما من إحدى محاكم الأحوال الشخصية أو المجالس المالية". ومن ثم فإن هذه المحكمة تكون غير مختصة بالفصل في أثر إشهاد الطلاق المؤرخ ٢٤ من فبراير سنة ١٩٤٩ لأنه ليس حكما .

ومن حيث إن الحكم الشرعي الصادر في الدعوى رقم ٢٧٨ سنة ١٩٥٠ بوقف تنفيذ النفقة بتاريخ ١٢ من سبتمبر سنة ١٩٥٠ من محكمة المنيا الجزئية الشرعية هو حكم نهائي إذ أنه صدر غيابيا ولما عارضت فيه الطالبة قضي برفض معارضتها ولم تستأنفه فأصبح نهائيا (مستند رقم ١ حافظة المدعى عليه) كما أن الحكم الملى الصادر من مجلس ملى فرعى المنيا فى القضية رقم ١٣٩ سنة ١٩٥١ بتاريخ ٨ من يونيه سنة ١٩٥١ هو حكم غيابي لم يعارض فيه المدعى عليه ولما استأنفه بالدعوى رقم ١٨١ سنة ١٩٥٤ قضى بتاريخ ٢٤ من يونيه سنة ١٩٥٤ برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف وبذلك يكون الحكم الشرعي والمالى انتهائين ولما كان أحدهما قد قضى باسقاط النفقة على أساس حصول الطلاق وقضى الآخر بتقريرها على أساس قيام الزوجية فهما حكان متناقضان يدخل أمر الفصل فى وقف تنفيذ أحدهما فى اختصاص هذه المحكمة .

ومن حيث إن الطالبة تطعن على الحكم الأول وهو الحكم الشرعي بانعدام أثره لصدوره من محكمة لا ولاية لها لأن الطرفين من الأقباط الأرثوذ كس .

وحيث أنه يبين من إشهاد الطلاق (المقدم بحافظة المدعى عليه تحت رقم ٣) أن المدعى عليه أقر فيه بأنه والطالبة قبطيان أرثوذ كسيان فهما متعهدا الملة والمذهب ، كما يبين من الشهادة الصادرة من وكيل شريعة الأقباط بناحية طره مركز ومديرية المنيا المقدمة من الطالبة أنها قبطية أرثوذ كسية وأنها حتى تحرير الشهادة

في ٣١ من أكتوبر سنة ١٩٥٦ ظلت كذلك ولم تخرج عن مذهبها ومن ثم فلا تلتفت المحكمة إلى ما قوره المدعى عليه من أن الطالبة غيرت مذهبها .

ومن حيث إن اختصاص المحاكم الشرعية بالفصل في دعاوى الأحوال الشخصية بين غير المسلمين يكون عند اختلاف المذهب أما إذا اتحد الطرفان مذهباً فلا اختصاص للمحاكم الشرعية بالفصل في الدعوى ولا يؤثر في ذلك أن تكون الطالبة بلحاً في بادئ الأمر إلى المحاكم الشرعية بطلب فرض نفقة لها على زوجها ذلك بأن عدم ولاية المحاكم الشرعية بالفصل في مثل هذا النزاع أمر يتعلق بالنظام العام .

ومن حيث إن الحكم الصادر من المجلس الملي هو حكم صادر من الجهة ذات الولاية بالفصل في النفقة فيكون هو الواجب التنفيذ ويتمين الحكم للطالبة بوقف تنفيذ الحكم الشرعي الصادر في ١٢ من سبتمبر سنة ١٩٥٠ في الدعوى رقم ٢٧٨ سنة ١٩٥٠ وذلك ابتداء من أول أبريل سنة ١٩٥١ وهو التاريخ الذي قرر الحكم الصادر من المجلس الملي بمجعله بدءاً لاستحقاق النفقة المقررة بها .

جلسة ٢٦ من يناير سنة ١٩٥٧

بمناحة السيد أحمد المروسي المستشار، وبحضور السادة : محمود إبراهيم اسماعيل، ومحمود عباد ،
واسحق عبد السيد ، ومحمد عبد الرحمن يوسف ، ومحمد عبد الواحد دلي ، ومحمود محمد مجاهد ، ومحمد
محمد حسنين ، وأحمد قوشه وفهم يسى الجندى ، ومحمد متولى عثمان المستشارين .

(٢)

الطلبات أرقام ١ ، سنة ٢٣ و ٢٣ و ٨٥ و ١٢٥ و ١٣٦ سنة ٢٤
القضائية "رجال القضاء" :

(أ) أهلية . تقدير أهلية الطالب وهو رئيس محكمة من الفئة « ب » بمعرفة لجنة مشكلة
من مدير التفتيش القضائي ووكيله وثلاثة من رؤساء المحاكم . صدور قرارها بإجماع
الآراء . لا خطأ . استئناس اللجنة برأى اثنين من المفتشين القضائيين بدرجة وكيل
محكمة . لا يغير من ذلك . القرار الوزاري الصادر في ١٧ / ٤ / ١٩٥٢

(ب) قضا . المصلحة في الطعن . الختم بإلغاء المرسوم فيما تضمنه من تخلي الطالب في
الترقية إلى درجة مستشار . انعدام المصلحة في الطعن على المراسيم اللاحقة .

١ - متى تبين من مراجعة تقرير التفتيش الذي وضع للطالب وهو رئيس
محكمة من الفئة "ب" أن اللجنة التي قامت بتقدير أهليته كانت مشكلة من مدير
التفتيش القضائي ووكيله وثلاثة من رؤساء المحاكم وأن قرارها صدر بإجماع
الآراء فلا مخالفة في ذلك للسادة العاشرة من القرار الوزاري الصادر في ١٧ من
أبريل سنة ١٩٥٢ - ولا يغير من هذا النظر أن تكون اللجنة قد استأنست برأى
اثنين من المفتشين القضائيين بدرجة وكيل محكمة .

٢ - متى كانت المحكمة قد قضت بإلغاء المرسوم فيما تضمنه من تخلي الطالب
في الترقية إلى درجة مستشار فإن الطعن في المراسيم اللاحقة لذلك المرسوم يصبح
غير منتج إذ لا مصلحة للطالب فيه .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقارير التي تلاها السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الطلبات قد استوفت أوضاعها الشكلية .

ومن حيث إن الوقائع حسبما يبين من الطلبات ومن سائر الأوراق تتحصل في أن الطالب طعن في المرسوم الصادر في ٣١ من يولييه سنة ١٩٥٣ بتعيينات وتنقلات قضائية فيما تضمنه من تخطيه في الترقية إلى وظيفة رئيس محكمة "أ" أو ما يعادلها وقال في أسباب طعنه إن تحديد درجة أهليته كان من واقع تقرير تفتيش قضائي باطل اشترك في تقدير كفايته فيه زملاء يفلون منه درجة ولم تعرض عليه ملاحظاته هذا بالإضافة إلى أن الأسانيد التي بنى عليها التقرير المذكور كانت باطلة — فيكون اعتبار الطاعن غير أهل للترقية إلى وظيفة رئيس محكمة "أ" إنما بني على أساس خاطئ يجعل المرسوم المتضمن تخطيه مخالفا للقانون — وردت وزارة العدل بأن الطاعن اطلع على التقرير ورد عليه في ١٤ من يولييه سنة ١٩٥٣ ثم عقب على ذلك مرة أخرى في ١٨ من يولييه سنة ١٩٥٣ وقد اطلع مجلس القضاء على رده وتأثر عليه بذلك من رئيسه في ٢١ من يولييه سنة ١٩٥٣ قبل صدور الحركة القضائية وأضاف أن المواعيد المنصوص عليها في القرار الوزاري لا يترتب على عدم مراعاتها بطلان التقرير لأنه مجرد قرار تنظيمي داخلي وقد توافرت جميع الضمانات للطاعن على أنه من ناحية أخرى فإن هذا التقرير لم يكن هو وحده مناط تقديره — وقدمت النيابة العامة مذكرة برأيها انتهت فيها إلى أن الوزارة حققت كافة الضمانات التي كفلها القانون للطاعن وطلبت ضم البيانات الخاصة بزملائه الذين تخطوه في الترقية وقد ضمت هذه البيانات فعلا .

ومن حيث إن الطالب طعن في المراسيم الصادرة في ١ و ٨ من أبريل سنة ١٩٥٤ و ٢٢ من يولييه سنة ١٩٥٤ وأول ديسمبر سنة ١٩٥٤ و ٢٢ من ديسمبر سنة ١٩٥٤ وقيدت هذه المراسيم برقم ٢٣ و ٨٥ و ١٢٥ و ١٢٦ سنة ٢٤ ق

رجال القضاء على التوالى وطلب إلغاء هذه المراسيم جميعا فيما تضمنته من عدم ترقية إلى وظيفة مستشار أو ما يعادلها على أن يوضع فى الأقدمية قبل المستشار ساويرس ميخائيل وقال فى أسباب الطعن رقم ٢٣ سنة ٢٤ ق إنه حدث قبل وضع الحركة القضائية أن قام الأستاذ محمد مصطفى موسى بالتفتيش عليه ووضع تقريراً أشاد فيه بكفايته وثقافته القانونية الممتازة ولكنه تخاذل فى نتيجته وانتهى إلى أن حالة الطاعن لم تتغير عما كانت عليه عند التفتيش السابق عليه وهى نتيجة لا تتفق مع ما أسبغه عليه فى التقرير عن الصفات الممتازة وإنما لوحظ فيها التحوط حتى لا يستفيد الطاعن من دعم طعنه السابق ويؤكد ذلك أنه رقى بالمرسوم الصادر فى ٨ من أبريل سنة ١٩٥٤ — أى بعد أسبوع واحد من المرسوم الصادر فى أول أبريل سنة ١٩٥٤ — لدرجة رئيس محكمة "أ" — وهى من الدرجات التى يرقى إليها بالأهلية — وردت الوزارة على الطعن بأن تقرير التفتيش الأخير على أعمال الطاعن والمؤرخ فى مارس سنة ١٩٥٤ الذى أصدره الأستاذ يؤيد التقارير السابقة التى تقلل من كفاية الطاعن ويبين من الاطلاع عليه أن الطاعن لم يصل إلى درجة من رقوا إلى وظيفة مستشار فضلاً عن أن مجموع تقاريره السابقة لا تصل به إلى هذه الدرجة وأما ترقية الطاعن إلى درجة رئيس محكمة "أ" فإنها لا تدل فى ذاتها على توافر الأهلية المسوغة للترقية لدرجة مستشار لأن الفئتين أ، ب فى درجة قضائية واحدة — وعقب الطاعن على رد الوزارة بقوله إن الترقية إلى درجة رئيس محكمة "أ" تقوم هى أيضاً على أساس الأهلية واستدل على ذلك بسبق تخطيطه فى الترقية إلى هذه الدرجة — وقدمت النيابة العامة مذكرة قالت فيها إن ما طلبه الطاعن من وضعه فى الأقدمية قبل المستشار ساويرس ميخائيل هو مما يخرج عن ولاية المحكمة لأن ولايتها مقصورة على القضاء بالإلغاء وأضافت أن درجة كفاية القاضى بين المرشحين من زملائه تختلف فى كل حركة عنها فى الأخرى — وقد رد الطاعن هذه الأسباب فى الطلب رقم ٨٥ سنة ٢٤ ق رجال القضاء وأضاف إليها أن الوزارة رقت الأستاذين و ... فى هذه الحركة إلى درجة مستشار وهما يليان فى الأقدمية ولا يفضلانه فى درجة الكفاءة — وفى هذا مخالفة صريحة للقانون — وردت الوزارة

بأن الطاعن لم يصل إلى درجة من رقوا لوظيفة مستشار فضلا عن أن مجموع تقاريره السابقة لا تصل به إلى هذه الدرجة وأن الطاعن لم يبلغ درجة الأستاذين و وعقب الطاعن على رد الوزارة وأضاف اسمي زميلين آخرين ممن كانوا يلونه في الأقدمية رقايا بالمرسوم الصادر في أول أبريل سنة ١٩٥٤ إلى درجة مستشار وهما الأستاذان و واستند في الطلب رقم ١٢٥ سنة ٢٤ ق رجال القضاء إلى نفس الأسباب وأضاف إليها أنه بعد نقله إلى النيابة العمومية في أغسطس سنة ١٩٥٤ وضع النائب العام تقريرا أورد فيه أن الطاعن من رجال النيابة المتأخرين بعلمهم وخلقهم القويم وأضاف أسماء زملاء آخرين ممن كانوا يلونه في الأقدمية وتخطوه في الترقية إلى درجة مستشار — واستند في الطلب رقم ١٣٦ سنة ٢٤ ق إلى نفس الأسباب وطلب ضم الملفات السرية لزملائه الذين تخطوه في الترقية وبين أسماءهم في الطعون السابقة ، وفي ٢٢ من مارس سنة ١٩٥٥ قدمت النيابة العامة مذكرة برأيها قالت فيها إن الطاعن يبنى طعنه على أن أهليته ليست محل طعن وأنه مميز عن كثير من زملائه الذين رقوا من بعده إلى وظائف مستشارين أو مافي حكمها وذكر أسماءهم وأنها ترى أن تحقيق دفاع الطاعن يقتضى ضم الملف الخاص بالطاعن وملفات هؤلاء الزملاء — وقد ضم الملف الخاص للطاعن وضمت البيانات الخاصة بجميع زملائه الذين تخطوه في الترقية من واقع ملفاتهم .

ومن حيث إنه عن الطلب رقم ١٤ سنة ٢٣ ق رجال القضاء الخاص بالغاء المرسوم الصادر في ٢١ من يولييه سنة ١٩٥٢ فيما تضمنته من اغفال ترقية الطالب إلى درجة رئيس محكمة ^{١٨} فإنه يبين من ملفه الخاص وما احتواه من أوراق وتقارير عن درجة أهليته ومقارنة ذلك بالبيانات الرسمية المنقولة من واقع الملفات الخاصة برجال القضاء الذين تخطوه في الترقية إلى درجة رئيس محكمة ^{١٩} بمقتضى المرسوم المطعون فيه — يبين أن وزارة العدل لم تخالف القانون أو تخطئ في تطبيقه أو تسئ استعمال سلطتها في هذا المرسوم . وأن ما ينعاه الطالب من بطلان تقرير التفتيش الذي وضع قبل هذا المرسوم والذي قدر فيه الطالب بدرجة "وسط" — بمقولة إنه

قد اشترك في تقدير أهليته وكيلائه من وكلاء المحاكم ممن كانوا يقبلون عنه درجة ، فان هذا النعي مردود بأنه تبين للمحكمة من مراجعة التقرير المشار إليه أن اللجنة التي قامت بتقدير أهلية الطالب كانت مشكلة من مدير المفتش القضائي ووكيله وثلاثة من رؤساء المحاكم وأن قرارها صدر بإجماع الآراء ولا مخالفة في ذلك للعادة العاشرة من القرار الوزاري الصادر في ١٧ من أبريل سنة ١٩٥٢ ولا يغير من هذا النظر أن تكون اللجنة قد استأنست برأي اثنين من المفتشين القضائيين بدرجة وكيل محكمة . ومن ثم يكون هذا الطلب على غير أساس متعينا ورفضه .

ومن حيث إنه عن الطالب رقم ٢٣ سنة ٢٤ ق رجال القضاء الخاص بإلغاء المرسومين الصادرين في ١ و ٨ من أبريل سنة ١٩٥٤ فيما تضمنناه من إغفال ترقية الطالب إلى درجة مستشار أو ما يعادلها فإنه يبين من الملف الخاص بالطالب ومن البيانات الرسمية المتقولة من واقع الملفات الخاصة برجال القضاء الذين تخطوهم في الترقية إلى درجة مستشار بمقتضى المرسوم الصادر في أول أبريل سنة ١٩٥٤ — والتي قدمت بناء على أمر المحكمة — ومن الموازنة بين حالته وحالتهم — أن درجة أهلية الطالب لا تقل عن أهلية السيد الذي يلي الطالب في الأقدمية والذي رقي في ذلك المرسوم إلى درجة مستشار وبذلك يكون هذا المرسوم المطعون فيه إذ أغفل ترقية الطالب إلى هذه الدرجة قد خالف القانون ويتعين إلغاؤه هو والقرارات الوزارية المشكلة له فيما تضمنته من تخطيه في الترقية إلى درجة مستشار .

ومن حيث إنه عن المراسيم الصادرة في ٨ من أبريل سنة ١٩٥٤ و ٢٢ من يولييه وأول ديسمبر و ٢٢ من ديسمبر سنة ١٩٥٤ فإن الطعن فيها أصبح غير متيح إذ لا مصلحة للطالب فيه متى كانت هذه المحكمة قد قضت بإلغاء المرسوم السابق عليها والصادر في أول أبريل سنة ١٩٥٤ فيما تضمنته من تخطي الطاعن في الترقية إلى درجة مستشار .

ومن حيث إنه عن الطلبات الخاصة بتحديد الأقدمية في المراسيم التالية للمرسوم الصادر في ٢١ من يولييه سنة ١٩٥٣ فإنها خارجة عن ولاية المحكمة .

جلسة ٢٦ من يناير سنة ١٩٥٧

برئاسة السيد أحمد العروسي المستشار، وبحضور المادة : محمود إبراهيم اسماعيل ، ومحمود عباد ،
واسئق عبد السيد ، ومحمد عبد الرحمن يوسف ، ومحمود محمد مجاهد ، وأحمد قوشه ، وفهم يسي
الجندي ، ومحمد متولى عتلم ، وإبراهيم عثمان يوسف المستشارين .

(٣)

الطلب رقم ٢ سنة ٢٤ القضائية "رجال القضاء" :

نقض . احراءات الطعن . ايداع الأوراق والمستندات . اغفال الطاعن ايداع أصل ورقة
إعلان الطعن في المهاد المقرر في المادة ٤٣٢ مراقعات . بطلان الطعن .

متى تبين أن الطاعن لم يراع ما أوجبه المادة ٤٣٢ من قانون المرافعات
قبل تعديها بالقانون رقم ٤٠١ سنة ١٩٥٥ والتي أحالت إليها المادة ٢٣ من
قانون نظام القضاء — من إيداع أصل ورقة إعلان الطعن في خلال عشرين
يوما من تاريخ التقرير به . فإن إغفال هذا الاجراء يترتب عليه بطلان الطعن —
على ما جرى عليه قضاء هذه المحكمة .

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع تقرير السيد المستشار المقرر والمرافعة
وبعد المداولة .

من حيث إن الوقائع — حسبما يبين من الطلب ومن سائر الأوراق —
تتحصل في أن الطاعن عين في النيابة في سنة ١٩٤٨ ورقى إلى وكيل نيابة
من الدرجة الثانية في سبتمبر سنة ١٩٥١ ثم صدر مرسوم بتاريخ ٢٠ من ديسمبر
سنة ١٩٥٣ بتعيين بعض وكلاء النيابة من الدرجة الثانية قضاة من الدرجة الثانية
كما صدر قرار وزاري مكمل له في نفس التاريخ بترقية بعض وكلاء النيابة من الدرجة

ومن حيث إن المادة ٤٣٢ من قانون المرافعات قبل تعديلها بالقانون رقم ٤٠١ سنة ١٩٥٥ والتي تسرى على واقعة الدعوى والتي أحالت إليها المادة ٢٣ من قانون نظام القضاء تنص على وجوب إيداع أصل ورقة إعلان الطعن وصورة من الحكم المطعون فيه مطابقة لأصله خلال عشرين يوما من تاريخ التقرير بالطعن . وكان يبين من الأوراق أن الطاعن لم يراع ما أوجبه هذه المادة من إيداع أصل ورقة إعلان الطعن في خلال عشرين يوما من تاريخ التقرير به . وكان هذا الإجراء من الإجراءات الجوهرية التي يترتب على إغفالها بطلان الطعن على ما جرى عليه قضاء هذه المحكمة . ومن ثم يكون الطلب غير مقبول شكلا .

جلسة ٢٣ من فبراير سنة ١٩٥٧

بإضافة السيد حسن داود المستشار ، وبحضور السادة : محمود إبراهيم اسماعيل ، ومحمد عباد ،
واسحق عبد السيد ، ومحمد عبد الرحمن يوسف ، ومحمد عبد الواحد علي ، ومحمود محمد مجاهد ،
وأحمد قوشه ، وفهيم نسي الجندى ، ومحمد متولى مظم ، وإبراهيم عثمان يوسف المستشارين .

(٤)

الطلب رقم ٩٥ سنة ٢٤ القضائية "رجال القضاء" :

ترقية . ترقية قضاة الدرجة الثانية ومن في حكمهم بالامتياز . اعتبارها رخصة لوزير العدل .
أثر عدم إعمال هذه الرخصة أو إعمالها . قانون استقلال القضاء . رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٢

جرى قضاء هذه المحكمة على أن المادة ٢١ من قانون استقلال القضاء رقم ١٨٨
لسنة ١٩٥٢ لم تستحدث جديدا عما كان مقررا في قانون استقلال القضاء رقم ٩٦
لسنة ١٩٤٣ — وبين من مقارنة المادة ٣٣ من القانون القديم بالمادة ٢١
من القانون الجديد — أن الترقية بالكفاية والامتياز لقضاة الدرجة الثانية هي
رخصة لجهة الإدارة تمارسها حسب مقتضيه المصاحبة العامة في الحدود المرسومة
لها من حيث كون رجل القضاء مدرجا في كشف الامتياز ولا يزيد عدد الموقعين
على الثالث وبترتيب أقدمية الامتياز فيما بينهم أما إذا لم تعمل هذه الرخصة فعلا
أو عملتها بأن اختارت أقل من ثلث المدرجين في الكشف فإن ذلك لا يترتب عليه
حق لرجال القضاء ممن يكونون قد أدرجوا في كشف الامتياز ولم تلحقهم
الترقية — أما ما قرره المادة ٢١ المشار إليها من أنه "تجرى الترقية من واقع
الكشفين على ألا يزيد عدد من يختارون لكفائتهم المتخازة على الثالث ويكون
اختيارهم بترتيب الأقدمية فيما بينهم" — فإن هذه العبارة لا تخرج عن كونها
توجيها للوزير إذا ما رأى وجها لتعاطي الرخصة التي خولها فإنه يتعين عليه في هذه
الحالة أن يكون اختياره مقصورا على من أدرج اسمه في هذا الكشف الخاص
باعتبار أن من أدرج اسمه في هذا الكشف قد توافرت فيه شروط الصلاحية
للترقية بالامتياز .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع تقرير السيد المستشار المقرر والمرافعة
وبعد المداولة .

من حيث إن الطلب قد استوفى أوضاعه الشكلية .

ومن حيث إن الطالب طعن في المرسوم الصادر في ٢٢ من يولييه سنة ١٩٥٤
بتعيينات وتنقلات قضائية بالمحاكم الابتدائية والمنشور بالجريدة الرسمية في العدد
رقم ٣٠ الصادر في ٢٩ من يولييه سنة ١٩٥٤ فيما تضمنه من عدم ترفيته إلى وظيفة
قاض من الدرجة الأولى أو ما يماثلها والقرارات الوزارية المسجلة لها لمخالفتها
للقانون والغاء ما يترتب على ذلك من آثار مع إلزام المطعون ضدهما المصروفات
ومقابل أتعاب المحاماة — وفي بيان ذلك يقول إن المرسوم المطعون فيه تناول
ترقية عدد من قضاة الدرجة الثانية أو ما يماثلها إلى وظيفة قاض من الدرجة
الأولى أو ما يماثلها — وقد رقوا جميعا على أساس الأقدمية وفق الكشف
الخاص بهم وأهدر حق ذوى الكفايات الممتازة باهدار الكشف الخاص بهم
أهدارا تاما — يخالف بذلك نص المادة ٢١ من قانون استقلال القضاء
الذي ينص بأن "تشكل بوزارة العدل لجنة تسمى لجنة الترقية — وتقوم هذه
اللجنة باستعراض حالة القضاة من الدرجة الثانية ووكلاء النيابة من الدرجة الأولى
ومن في درجاتهم من الموظفين القضائيين بالديوان العام وبمحكمة النقض من واقع
أعمالهم وتقارير التفتيش عنهم ثم تعد كشفين أحدهما باسم من ترى ترفيتهم
بحسب أقدانيتهم ، ويراعى في هذا الكشف أن يحتوى على ضعف عدد المنظور
ترقيتهم أو تعيينهم بحسب الحال الحالية والآخر بأسماء من ترى ترفيتهم لكفائتهم
الممتازة ممن أمضوا ثلاث سنوات على الأقل في درجاتهم وتجتمع اللجنة في النصف
الأول من شهر مارس من كل سنة لإعداد هذين الكشفين ولمن لم يدرج اسمه
في كشف الأقدمية أن يتظلم إلى اللجنة بكتاب موصى عليه وعلى اللجنة أن تدعو
المتظلم لسماع أقواله بعد إطلاعه على أسباب تركه — وتعد اللجنة بعد ذلك

الكشف النهائي حتى منتصف شهر يونيه — وتجرى الترقيات من واقع الكشفين المذكورين على أن لا يزيد عدد من يختارون لكفائتهم المنافسة عن الثلث ويكون اختيارهم بترتيب الأقدمية فيما بينهم — وفيما عدا ذلك يجرى الاختيار في الوظائف الأخرى على أساس درجة الأهلية وعند التساوي تراعى الأقدمية — وأنه لما كان ترتيبه السادس في كشف ذوي الكفايات المنافسة الذي أمدته اللجنة قبل الحركة المطعون فيها — وكان الأربعة الأوائل ممن أدرجوا في كشف الامتياز قد ادركهم دور الأقدمية — فرفقوا بطريق الأقدمية — وبلغ الأقدمية إلى هؤلاء أصبح ترتيب الطالب الثاني في كشف الامتياز وكانت الترقية تصيب الطالب حتما لو طبقت المادة (٢١) من قانون استقلال القضاء ولو تطبيقا رمزيا بأخذ اثنين من هذا الكشف — وفي نظره أن نص المادة المذكورة صريح في أن الترقية تجري من واقع الكشفين مما مفاده أن الشارع رأى أن تكون الترقية في هذه المرحلة بالأقدمية والاختيار كليهما فالكشفان في نظره متساويان في كل وجه مع اختلاف النصاب في كل منها .

ومن حيث إن وزارة العدل طلبت رفض الطلب على أساس أن الأصل في الترقية من قضاة الدرجة الثانية أو ما يماثلها إلى قضاة الدرجة الأولى أو ما يماثلها هو الأقدمية — خلافا للدرجات الأخرى التي تعتبر الأهلية الأصل في الترقية إليها — وأن جميع من رقوا يسبقون الطالب في ترتيب الأقدمية .

وحيث إن النيابة العامة أبدت رأيها بأن الترقية بالكفاية لقضاة الدرجة الثانية هي رخصة لجهة الإدارة تمارسها حسب مقتضيه المصلحة العامة — وليست فرضا عليها — فلا يترتب على عدم إعمالها حق لرجل القضاء ممن أدرج اسمه في كشف الامتياز — أن يتظلم من أن الوزارة لم ترق من أدرج في الكشف أو أنها رقت عددا أقل من العدد الذي يسمح به القانون — وما دام أن جميع من رقوا بالمرسوم المطعون فيه يسبقون الطالب في ترتيب الأقدمية فلا مخالفة في القانون — وطلبت رفض الطلب مع إلزام الطالب بالمصروفات .

ومن حيث إن قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن المادة (٢١) من قانون استقلال القضاء رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٢ لم تستحدث جديدا عما كان مقروا

في قانون استقلال القضاء رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٣ — وبين من مقارنة المادة ٣٣ من القانون القديم بأماادة (٢١) من القانون الجديد — أن الترقية بالكفاية والامتياز لقضاة الدرجة الثانية هي رخصة لجهة الإدارة تمارسها حسبما تقتضيه المصلحة العامة في الحدود المرسومة لها من حيث كون رجل القضاء مدرجا في كشف الامتياز وأن لا يزيد عدد المرشحين على الثلث وبترتيب أقدمية الامتياز فيما بينهم أما إذا لم تعمل هذه الرخصة فعلا أو أعملتها بأن اختارت أقل من ثلث عدد المدرجين في الكشف فإن ذلك لا يترتب عليه حق لرجال القضاء بمن يكونون قد أدرجوا في كشف الامتياز ولم تلحقهم الترقية . أما ما يستند إليه الطالب من أن المادة (٢١) من قانون استقلال القضاء رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٣ إذ غررت بأن " تجري الترقية من واقع الكشفين على أن لا يزيد عدد من يختارون لكفائتهم المتازة على الثلث ويكون اختيارهم بترتيب الأقدمية فيما بينهم ، وأن المقصود بذلك هو أن تكون الترقية واجبة من واقع الكشفين في الحدود المرسومة لكل منهما — فهو مردود بأنه فضلا عن كون النص لا يحتمل هذا الوجوب — فإن هذه العبارة — لا تخرج عن كونها توجيهيا للوزير — إذا ما رأى وجها لتعاطي الرخصة التي خولها — فإنه يمين عليه في هذه الحالة أن يكون اختياره مقصورا على من أدرج اسمه في هذا الكشف الخاص باعتبار أن من أدرج اسمه في هذا الكشف قد توافرت فيه شروط الصلاحية للترقية بالامتياز بمعنى أن الوزير لا يملك بحال أن يختار للترقية من قضاة الدرجة الثانية ومن هم في حكمهم أحدا غير مدرج اسمه في أحد الكشفين اللذين تمدهما اللجنة المنوط بها استعراض حالة القضاة من الدرجة الثانية وكلاء النيابة من الدرجة الأولى ومن في درجتهم من الموظفين القضائيين بالديوان العام ومحكمة النقض .

ومن حيث إنه لما كان يبين من الأوراق أن آخر من رقوا يسبق الطالب في ترتيب الأقدمية فإن المرسوم المطعون فيه لا يكون قد خالف القانون .
ومن حيث إنه لما تقدم يمين رفض الطلب .

جلسة ٢٣ من فبراير سنة ١٩٥٧

برئاسة السيد حسن دارد المستشار، وبحضور السادة : محمود ابراهيم اسماعيل، ومحمد عباد،
واسحق عبد السيد، ومحمد عبد الرحمن يوسف، ومحمد عبد الواحد علي، ومحمود محمد مجاهد، وأحمد قوشه،
وفهم يسى الجندى، ومحمد متولى عتلم، وابراهيم عثمان يوسف المستشارين .

(٥)

الطلب رقم ١١٣ سنة ٢٤ القضائية :

(أ) مقدمة . محامو قسم قضايا الأوقاف ومحامو إدارة قضايا الحكومة .
تحديد أقدمية من يعين منهم في وظائف القضاء . انطبق الفقرة السابعة من المادة ٢٢
من المرسوم بقانون ١٨٨ سنة ١٩٥٢ عليهم دون الفقرة الأخيرة من تلك المادة .

(ب) مقدمة . المتدرب بقسم قضايا الأوقاف . عدم اعتبارهم من الموظفين
القضائيين في حكم الفقرة الرابعة من المادة ٢٢ من المرسوم بقانون ١٨٨
سنة ١٩٥٢ .

(ج) مقدمة . تحديد أقدمية من يعين في وظائف القضاء من بين رجال مجلس الدولة
ومحامى إدارة قضايا الحكومة من تاريخ تعيينهم في الدرجات المماثلة لدرجات
القضاء التى يعينون فيها . جوانى .

١ - لا نزاع في أن المشرع قد سوى بين محامى قسم قضايا الأوقاف
وبين محامى إدارة قضايا الحكومة وتنطبق عليهم الفقرة السابعة من المادة ٢٢
من المرسوم بقانون رقم ١٨٨ سنة ١٩٥٢ في تحديد أقدمية من يعين منهم في
وظائف القضاء ولا تنطبق عليهم الفقرة الأخيرة من تلك المادة إذ أنها خاصة
بالمحامين أمام المحاكم من غير محامى إدارة قضايا الحكومة وقسم قضايا الأوقاف .

٢ - لا يعتبر المتدرب بقسم قضايا الأوقاف من الموظفين القضائيين
في حكم الفقرة الرابعة من المادة ٢٢ من المرسوم بقانون ١٨٨ سنة ١٩٥٢ إذ أن هذه

الفقرة خاصة — على ما هو ظاهر من صريح نصها — بتحديد أقدمية أعضاء النيابة والموظفين القضائيين بديوان الوزارة — والمقصود بالأخيرين على ما هو واضح الموظفون القضائيون بديوان وزارة العدل ولا محل في هذا المجال للقياس .

٣ — نص الفقرة السابعة من المادة ٢٢ من المرسوم بقانون رقم ١٨٨ سنة ١٩٥٢ صريح في أن تحديد أقدمية من يعينون في وظائف القضاء من بين رجال مجلس الدولة ومحامى إدارة قضايا الحكومة من تاريخ تعيينهم في الدرجات المماثلة لدرجات القضاء التي يعينون فيها هو أمر جوازى — وقد قصد بهذا النص تقرير حق مطلق بجواز تحديد أقدمية من يعينون من هؤلاء عند تعيينهم في وظائف القضاء المماثلة لدرجاتهم من تاريخ تعيينهم في هذه الدرجات .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع تقرير السيد المستشار المقرر وبعد الموافقة والمداولة .

حيث إن الطالب قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — حسبما يبين من الأوراق — تحصل في أنه بتاريخ ٢٢ من يولييه سنة ١٩٥٤ صدر مرسوم بتعيينات وتنقلات قضائية اشتمل على تعيين الطالب الذى كان يشغل وظيفة محام من الدرجة الأولى بقسم قضايا وزارة الأوقاف قاضيا من الدرجة الثامنة على أن تكون أقدميته بعد السيد "عبد ابراهيم الدسوقي علوان" ونشر هذا المرسوم بالجريدة الرسمية في ٢٩ من يولييه سنة ١٩٥٤ فظعن فيه الطالب بتقرير في قلم كتاب هذه المحكمة في ٢٥ من أغسطس سنة ١٩٥٤ وطلب إلغاءه فيما تضمنه في خصوص تحديد أقدميته واعتبار تلك الأقدمية من تاريخ تعيينه في وظيفة محام من الدرجة الأولى بقسم قضايا وزارة الأوقاف بتاريخ أول سبتمبر سنة ١٩٥١ — وأسس الطالب طلبه على أنه تخرج في كلية الحقوق في مايو سنة ١٩٤٠ وعمل في النيابة حتى عين في أول يولييه سنة ١٩٤٢

موظفًا بوزارة الأوقاف وندب محققًا بإدارة التحقيقات بها ثم عين ممدوبا قضايا
بقسم قضايا تلك الوزارة في ١٨ من نوفمبر سنة ١٩٤٢ رقي أول مايو سنة ١٩٤٥
عين محاميا من الدرجة الثالثة ثم رقي إلى وظيفة محام من الدرجة الثانية في ٢٨ من
سبتمبر سنة ١٩٤٦ ثم إلى وظيفة محام من الدرجة الأولى في أول سبتمبر سنة ١٩٥١
ورقي بها حتى صدور المرسوم المطعون فيه — أن تحديد أقدميته على النحو الذي
تضمنه المرسوم مخالف للقانون — ذلك أن المادة ٢٢ من المرسوم بقانون
رقم ١٨٨ سنة ١٩٥٢ نصت على أنه "يجوز أن تحدد أقدمية أعضاء مجلس الدولة
وإدارة قضايا الحكومة عند تعيينهم في وظائف القضاء المسألة لدرجاتهم من
تاريخ تعيينهم في هذه الدرجات" وأن خلوتك المادة من النص على محامى قسم
قضايا وزارة الأوقاف لا يغير من الأمر لأن الكادر القضائى مطبق على محامى
قسم قضايا الأوقاف ولأنه يبين من مواد المرسوم بقانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٢
أن المشرع نظر إلى محامى قسم قضايا الأوقاف نفس النظرة التى عامل بها محامى إدارة
قضايا الحكومة فنصت المادة الثالثة من المرسوم بقانون سالف الذكر على جواز تعيين
القضاة من الدرجة الثانية من بين المحامين من الدرجة الأولى بإدارة قضايا الحكومة ومن
المحامين بقسم قضايا وزارة الأوقاف متى أمضوا تسع سنوات متوالية فى العمل القانونى
وكانوا فى درجات مماثلة لدرجة قاض من الدرجة الثانية أو يتقاضون مرتبا يدخل
فى حدود هذه الدرجة وأنه مما يؤكد هذا النظر ما نصت عليه المادة ٣١ من
القانون رقم ٣٦ سنة ١٩٤٦ من أنه : "يعتبر موظفو وزارة الأوقاف من
موظفى الحكومة فيما يتعلق بجميع الحقوق والمزايا الممنوحة لهم بمقتضى القوانين
واللوائح ويعاملون عند النقل إلى إحدى الجهات الحكومية الأخرى معاملة
موظفى الحكومة المنقولين من جهة إلى أخرى" . وما نص عليه قرار مجلس
الوزراء فى ٢٤ من فبراير سنة ١٩٤١ من معاملة الموظفين القضائيين بقسم قضايا
وزارة الأوقاف الذين يتقلون للوظائف القضائية بوزارة العدل بمثل ما يعامل به
الموظفون القضائيون بقسم قضايا الحكومة — وأن مجلس الوزراء أصدر قرارا
فى ١٠/١٠/١٩٤٣ بعد صدور القانون رقم ٦٦ سنة ١٩٤٣ بشأن استقلال القضاء
بمساواة الموظفين الفنيين بإدارة قضايا الحكومة بزملائهم من رجال النيابة فيما

يتعلق بالمرتبات — كما صدر مرسوم في ٦ من أغسطس سنة ١٩٤٣ بشأن النظراء نص على اعتبار المندوبين القضائيين والمحامين بقسم قضايا وزارة الأوقاف نظراء لزملائهم بأقسام قضايا الحكومة في حكم المادة ٣ من القانون رقم ٦٦ سنة ١٩٤٣ وأضاف الطالب إلى ذلك أن الشروط المنصوص عليها في المادة الثالثة من المرسوم بقانون ١٨٨ سنة ١٩٥٢ قد توفرت في حقه فهو قد أمضى في العمل القضائي منذ عين مندوبا بقسم قضايا وزارة الأوقاف في ١٨ من نوفمبر سنة ١٩٤٢ حتى تاريخ صدور المرسوم المطعون فيه في ٢٢ من يولييه سنة ١٩٥٤ أكثر من تسع سنوات وأنه كان يتقاضى في وزارة الأوقاف وقت صدور المرسوم المذكور مرتبا قدره ٤٨ جنيها و ٥٠٠ مليم شهريا وأن ملف خدمته بوزارة الأوقاف لم يكن تحت نظر مجلس القضاء الأعلى عند بحث مشروع الحركة القضائية التي صدر بها المرسوم المطعون فيه — ثم انتهى الطالب إلى أن المادة ٢٢ من المرسوم بقانون ١٨٨ سنة ١٩٥٢ قد وضعت قاعدتين لتحديد أقدمية من يعينون في وظائف القضاء، الأولى خاصة برجال مجلس الدولة وإدارة قضايا الحكومة والثانية خاصة بالمحامين وتنقضي القاعدة الأخيرة أن تحدد أقدمية المحامي الذي يعين في القضاء بين أغلبية زملائه من داخل الكادر القضائي وأن المرسوم المطعون فيه أهدر القاعدتين في خصوصه فلم يحدد أقدميته على أساس اعتباره مماثلا لرجال إدارة قضايا الحكومة أي من تاريخ تعيينه في وظيفة محام من الدرجة الأولى بقسم قضايا وزارة الأوقاف ولا على أساس أنه من المحامين بدليل أن المرسوم المطعون فيه اشتمل على تعيين بعض المحامين في وظائف قضاة من الدرجة الثانية ووضعوا في كشف الأقدمية قبله مع أنهم تخرجوا في كلية الحقوق في سنتي ١٩٤١ و ١٩٤٣ وذكر الطالب في مرافعته أنه منذ عين مندوبا قضائيا بقسم قضايا وزارة الأوقاف في ١٨ من نوفمبر سنة ١٩٤٢ يعتبر موظفا قضائيا في حكم الفقرة الرابعة من المادة ٢٢ من المرسوم بقانون ١٨٨ سنة ١٩٥٢ ومن ثم وإعمالا لحكم هذه الفقرة كان يتعين تحديد أقدميته في وظيفة قاض من الدرجة الثانية من تاريخ تعيينه في وظيفة محام من الدرجة الأولى في أول سبتمبر سنة ١٩٥١ وأن ما أورده الفقرة السابعة

من المادة ٢٢ من المرسوم بقانون ١٨٨ سنة ١٩٥٢ من أنه "يجوز أن تحدد
أقدمية أعضاء مجلس الدولة وإدارة قضايا الحكومة عند تعيينهم في وظائف
القضاء المتأهلة لدرجاتهم من تاريخ تعيينهم في هذه الدرجات" قد قصد به
جواز تحديد تلك الأقدمية في المرسوم الصادر بتعيينهم ولم يقصد به إلى جواز
تحديد الأقدمية على غير القاعدة التي أوردتها تلك الفقرة .

وحيث إن وزارة العدل دفعت بأن نص المادة ٢٢ من المرسوم بقانون
١٨٨ سنة ١٩٥٢ قاصر على رجال مجلس الدولة ومحامي إدارة قضايا الحكومة
وأنه لو أراد المشرع تطبيق القاعدة الواردة بالفقرة السابعة منها على محامي قسم
قضايا وزارة الأوقاف لما أغفل النص على ذلك - وفضلا عن هذا فإن تطبيق
القاعدة التي نصت عليها الفقرة السابعة من المادة ٢٢ سالف الذكر أمر جوازي
وطلبت الوزارة لهذا رفض الطلب . وأبدت النياية رأيها بأن حكم المادة ٧/٢٢
من المرسوم بقانون رقم ١٨٨ سنة ١٩٥٢ ينطبق على محامي قسم قضايا وزارة الأوقاف
لأن أحكام القانون تؤكد مساواتهم بمحامي إدارة قضايا الحكومة إلا أن تطبيق
الفقرة السابعة من المادة ٢٢ أمر جوازي للوزارة لها أن تمارسه في حدود
ما تقتضيه المصلحة العامة كما أنه لا عمل لتحدي الطالب بالقاعدة التي وضعها
الفقرة الأخيرة من المادة ٢٢ لأن حكمها قاصر على تحديد أقدمية من يعين من
بين المحامين في وظائف القضاء والطالب لا يعد من المحامين الذين قصدت
إليهم تلك الفقرة .

وحيث إنه لا نزاع في أن المشرع قد سوى بين محامي قسم قضايا وزارة
الأوقاف وبين محامي إدارة قضايا الحكومة بما نص في المادتين الثالثة والخامسة
من المرسوم بقانون رقم ١٨٨ سنة ١٩٥٢ في خصوص الهيئات التي يعين منها القضاة
وبما نص عليه في المرسوم الصادر في ٦ من أغسطس سنة ١٩٤٣ بشأن النظام
من اعتبار محامي قسم قضايا وزارة الأوقاف نظراء للمحامين بإدارة قضايا الحكومة
إلا أنه لما كانت المادة ٧/٢٢ من المرسوم بقانون رقم ١٨٨ سنة ١٩٥٢ إذ تحدثت
عن تحديد أقدمية من يعينون في وظائف القضاء من بين رجال مجلس الدولة ومحامي

إدارة قضايا الحكومة ذكرت أنه يجوز أن تحدد أقدميتهم في وظائف القضاء
المماثلة لدرجاتهم من تاريخ تعيينهم في هذه الدرجات وهذا النص صريح
في أن تحديد الأقدمية من تاريخ تعيينهم في الدرجات المماثلة لدرجات القضاء
التي يسمون فيها أمر جوازى ومن ثم فلا محل للنعي على المرسوم المقطع لأنه خالف
القانون — أما ما ذكره الطالب من أن المشرع لم يقصد بلفظ "يجوز" التي
صدر بها الفقرة السابعة من المادة ٢٢ أن يكون تحديد الأقدمية من تاريخ التعيين
في الوظيفة المماثلة لوظيفة القضاء التي عين فيها أمرا جوازيا إنما قصد به إلى جواز
أن يشمل المرسوم على تحديد تلك الأقدمية فمردود بأن الفقرة الأولى من المادة ٢٢
نصت على أن "تقرر أقدمية القضاة بحسب تاريخ المرسوم الصادر بتعيينهم..."
ثم أوردت باقي فقرات المادة استثناءات من هذا الحكم العام مما يؤكد أن
الفقرة السابعة من تلك المادة قد قصد بها إلى تقرير حق مطلق بجواز تحديد
أقدمية من يسمون من رجال مجلس الدولة أو محامى إدارة قضايا الحكومة عند
تعيينهم في وظائف القضاء المماثلة لدرجاتهم من تاريخ تعيينهم في هذه الدرجات —
كما أن ما أثاره الطالب من أنه يعتبر منذ عين في وظيفة مندوب بقسم قضايا
وزارة الأوقاف في ١٨ من نوفمبر سنة ١٩٤٢ من الموظفين القضائيين في حكم
الفقرة الرابعة من المادة ٢٢ — ومن ثم تعتبر أقدميته في وظيفة قاض من الدرجة
الثانية من تاريخ تعيينه في وظيفة محام من الدرجة الأولى بقسم قضايا وزارة
الأوقاف لأنه لم يخرج عن كونه موظفا قضائيا ودرجة محام من الدرجة الأولى —
هذا القول مردود بأن الفقرة الرابعة سالفة الذكر خاصة على ما هو ظاهر من صريح
نصها بتحديد أقدمية أعضاء النيابة والموظفين القضائيين بديوان الوزارة والمقصود
بالآخرين على ما هو واضح الموظفون القضائيون بديوان وزارة العدل ولا محل في
هذا المجال للقياس الذي يذهب إليه الطالب لأن المادة ٢٢ قد وضعت لتحديد
للقواعد التي تتبع في تقرير أقدمية من يسمون في الوظائف القضائية وبيئت لكل

فئة القاعدة التي تتبع في خصوصها — أما ما ذكره الطالب عن إغفال المرسوم المطعون فيه أعمال الفقرة الأخيرة من المادة ٢٢ الخاصة بتحديد أقدمية معينين من بين المحامين في وظائف القضاء فردود كذلك بأن هذه الفقرة خاصة بالمحامين أمام المحاكم من غير محامي إدارة قصايا الحكومة وقسم قضايا وزارة الأوقاف الذين تنطبق عليهم الفقرة السابعة من تلك المادة — على ما سلف البيان — لما كان ذلك فإنه يتعين رفض الطلب .

جلسة ٢٣ من فبراير سنة ١٩٥٧

برئاسة السيد حسن داود المستشار ، وبحضور السادة : محمود ابراهيم اسماعيل ، ومحمود مهاد ،
واسحق عبد السيد ، ومحمد عبد الرحمن يوسف ، ومحمد عبد الواحد علي ، ومحمود محمد مجاهد ،
وأحمد فوشه ، وبهيم يسى الحندي ، ومحمد متولى حلم ، وابراهيم عثمان يوسف المستشارين .

(٦)

الطلب رقم ١٢ سنة ٢٦ القضائية "رجال القضاء" :

دعوى . مصروفاتها . تنازل الطالب من طلبه . التزامه بالمصروفات . المادة ٣٥٧
مرافعات .

مفاد نص المادة ٣٥٧ مرافعات التي تنص على أنه "يحكم بمصاريف الدعوى
على الخصم المحكوم عليه فيها" أن تكون المحكمة قد فصلت في موضوع الدعوى
وتبينت الخصم الذي ألزم بالحق المتنازع عليه فيها . فإذا كان الطالب قد تنازل
عن دعواه ولم يعد ثمت مجال للفصل في موضوعها وبيان وجه الحق فيها بالنسبة
لوزارة العدل فإنه ينبغي إلزام الطالب بمصروفاتها .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع تقرير السيد المستشار والمرافعة وبعد
المدافعة .

حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — حسبما يبين من تقرير الطعن وسائر الأوراق — تحصل
في أن الطاعن كان مستشارا بمحكمة استئناف القاهرة حين صدر قرار مجلس
الوزراء المطعون فيه بتعيينه رئيس دائرة بمحكمة استئناف أسيوط بتاريخ ١٢/٣/١٩٥٥
فطعن في هذا القرار طالبا إلغاء ارتكابه إلى أنه يخالف للقانون وقال في بيان

ذلك إنه أسبق في الأقدمية من ثلاثة عشر مستشارا عيّنوا رؤساء دوائر محاكم استئناف الأقاليم وأتم بعضهم دورته وعادوا مستشارين بمحكمة استئناف القاهرة تالين له في الأقدمية فجاء تعيينه بعد ذلك رئيس دائرة بمحكمة استئناف أسيوط مؤثرا على مركزه القانوني وماسا بوضعه بين زملائه وخالف بذلك المادة ٢٤ من قانون استقلال القضاء المعدلة بالقانون رقم ٢٢١ لسنة ١٩٥٥ التي تقضى بأن مستشار محكمة استئناف القاهرة لا يمكن نقله بغير موافقته وأن تعيينه رئيس دائرة خارج محكمتي استئناف القاهرة والاسكندرية مرهون بمراعاة الأقدمية التي نظمها الفقرة الأولى من المادة المشار إليها ومفاد ذلك أنه لا يجوز أن يكون رئيس دائرة بمحكمة استئناف أسيوط من ذوى الأقدمية المتقدمة على رئيس دائرة بالمنصورة أو طنطا ولما كان المتأخرون عنه في الأقدمية رؤساء دوائر في المنصورة وطنطا وقد أتم بعضهم دورته وعاد إلى محكمة استئناف القاهرة وهو المكان الذي اعتبره القانون أكثر رعاية من رئيس دائرة بمحكمة استئناف طنطا فإن حقه يكون قد تأكد في البقاء بمحكمة استئناف القاهرة ويكون القرار المطعون فيه إذ رده من مكانه الطبيعي هذا إلى رئيس دائرة بمحكمة استئناف أسيوط قد خالف القانون . وقد ردت وزارة العدل على هذا الطعن بأنها لم تخالف القانون فيما تم من تعيين الطاعن رئيس دائرة بمحكمة استئناف أسيوط إذ أنها طبقت في شأنه حكم المادة ٣/٢٤ من القانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٢ المعدل بالقانون رقم ٢٢١ لسنة ١٩٥٥ باعتبار أنه آخر مستشار من فئة ١٥٠٠ جنيه وقدمت النيابة مذكرة برأيها بقبول الطعن وإلغاء القرار المطعون فيه .

وحيث إن الطالب قدم بتاريخ ١٩٥٧/١/٣١ مذكرة قور فيها بتنازله عن هذا الطلب لأن الوزارة استصدرت في أغسطس سنة ١٩٥٦ قرارا بنقله إلى محكمة استئناف القاهرة وأنها أعادت بهذا القرار الحال إلى ما كانت عليه وأنه لم تعد له مصلحة في الطعن وأصبح غير ذي موضوع .

وحيث إنه يتعين بناء على ما قرره الطالب إثبات تزوله عن طلبه .

وحيث إن ما يطلبه الطالب من إلزام وزارة العدل بمصروفات الطالب لا سند له من القانون ذلك أن المادة ٣٥٧ من قانون المرافعات تنص على أنه "يحكم بمصاريف الدعوى على الخصم المحكوم عليه فيها" مما مفاده أن تكون المحكمة قد فصلت في موضوع الدعوى وتبينت الخصم الذي ألزم بالحق المتنازع عليه فيها . ولما كان الطالب قد تنازل عن دعواه ولم يعد تمت مجال للفصل في موضوعها وبيان وجه الحق فيها بالنسبة للطعون عليها فإنه يتعين إلزامه بمصروفاتها .

جلسة ٣٠ من مارس سنة ١٩٥٧ :

برئاسة السيد حسن داود المستشار ، وبحضور السادة : محمود ابراهيم اسماعيل ، ومحمود مباد ،
والشيخ عبد السيد ، ومحمد عبد الرحمن يوسف ، ومحمد عبد الواحد علي ، ومحمد محمد مجاهد ، ومحمد محمد
حسافير ، وأحمد قوشة ، وفهم يسى الجندى ، ومحمد منولى عظم ، وإبراهيم عثمان يوسف المستشارين .

(٧)

الطلب رقم ٤٣ سنة ٢٤ القضائية "رجال القضاء" :

اختصاص . ترقية . طلب الحكم بالأحقية في الترقية إلى وظيفة وكيل محكمة . عدم اختصاص
محكمة النقض بهذا الطلب .

طلب الحكم بأحقية الطالب للترقية إلى وظيفة وكيل محكمة من الفئة " ب " أو ما يماثلها هو طلب يخرج عن ولاية هذه المحكمة .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع تقرير السيد المستشار وبعد المرافعة
والمداولة .

من حيث إن الطلب قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع تتحصل حسبما جاء بالطلب في أن الطالب قال إجازة
الليسانس في الحقوق في مايو سنة ١٩٢٦ واشتغل بالمحاماة إلى أن عين قاضيا
من الدرجة الثانية في يناير سنة ١٩٤٨ ثم رقي قاضيا من الدرجة الأولى في سبتمبر
من نفس العام وظل يعمل في جدد ونشاط إلى أن صدر المرسوم المطعون فيه
بتاريخ ١٠ من أبريل سنة ١٩٥٤ فإذا به يتخطاه في الترقية إلى وظيفة وكيل محكمة
من الفئة " أ " أو ما يعادلها مع ترقية من يلونه في الأقدمية من زملائه في حين
أنه يمتاز على الكثير منهم في الأهلية ، فقرر بالظن فيه في ٨ من مايو سنة ١٩٥٤

وحيث إن الطالب يبنى طلبه على أن المرسوم المطعون فيه خالف القانون وأخطأ في تطبيقه إذ تخطاه في الترقية إلى درجة وكيل محكمة من الفئة "أ" أو ما يعادلها وتناول بالترقية من كانوا يلونه في الأقدمية مع أن أهليته تعدل أهليتهم إن لم تنزها فضلا عما انطوى عليه من إساءة استعمال السلطة وطلب إلغاء فيما تضمنه من إغفال ترقيته إلى وظيفة وكيل محكمة من الفئة "ب" أو ما يعادلها وإلغاء جميع ما ترتب على هذا المرسوم من آثار والحكم بأحقية الترقية إلى تلك الوظيفة على أن تكون أقدميته فيها سابقة على من رقوا في تلك الحركة ممن يلونه في الأقدمية مع إلزام المطعون ضدهما بالمصروفات وأتعاب المحاماة .

وحيث إن وزارة العدل ردت على الطلب بأنه ليس ثبت خطأ من جانبها في تطبيق القانون وأنها راعت الأهلية في الترقية إلى وظيفة وكيل محكمة فما فوقها ولم يبلغ الطامن درجة من رقوا إلى هذه الوظيفة بالمرسوم المطعون فيه .

وحيث إن النيابة العامة قدمت مذكرتها الختامية وقالت فيها إن الطالب لم يقارن نفسه بأحد من زملائه الذين تخطوه في الترقية وأنه طلب فضلا عن إلغاء المرسوم الحكم له بأحقية في الترقية إلى تلك الوظيفة أو ما يماثلها وهذا الشق الأخير من الطلبات غير مقبول لأن ولاية المحكمة فيما عدا التعويض هي ولاية إلغاء وتركت أمر تقدير أهليته بالنسبة لزملائه الذين تخطوه في الترقية إلى المحكمة .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على الملف الخاص بالطالب وما احتواه من تقارير وأوراق أخرى ومن مقارنة أهليته بأهلية من رقوا بمقتضى المرسوم المطعون فيه إلى درجة وكلاء محاكم من الفئة "ب" أو ما يماثلها ممن كانوا يلونه في الأقدمية وذلك حسب البيانات الرسمية التي كلفت هذه المحكمة وزارة العدل تقديمها من واقع السجل السرى لهم — يبين من كل ذلك أنه لم يقع في تحطى الطالب في الترقية في الحركة القضائية الصادر بها مرسوم ١٠ من أبريل سنة ١٩٥٤ المطعون فيه أية مخالفة للقانون أو تعسف في استعمال السلطة ومن ثم يكون على غير أساس طلب إلغاء هذا المرسوم وما ترتب عليه من آثار فضلا عن طلب الحكم بأحقية الترقية إلى تلك الوظيفة إذ أن هذا الطالب يخرج عن ولاية المحكمة ويتمين رفضه أيضا .

جلسة ٣٠ من مارس سنة ١٩٥٧

برئاسة السيد حسن دارد المستشار ، وبحضور السادة : محمود إبراهيم اسماعيل ، ومحمود عياد ، ومحمد عبد الرحمن يوسف ، ومحمد عبد الواحد علي ، ومحمود محمد مجاهد ، ومحمد محمد حسين ، وأحمد فوشه ، وفهم بسي الجندي ، وإبراهيم مهان يوسف المستشارين .

(٨)

الطلبان رقما ١١٠ و ١٧٥ القضائية "رجال القضاء"

(أ) أهلية . تقدير أهلية وكيل محكمة بمرحلة لجنة مشكلة من وكيل التفتيش واثنين من رؤساء المحاكم وصدور قرارها بإجماع الآراء . استثناءها برأى اثنين من المفتشين بدرجة وكيل محكمة . لا خطأ . القرار الوزاري الصادر في ١٧/٤/١٩٥٢

(ب) تفتيش قضائي . قيام وكيل التفتيش الذي يسبق الطالب في الأقدمية بإجراء التفتيش على عمل الطالب وإعداد التقرير والتوقيع عليه وتقديمه للجنة . اعتبار التقرير حجة به . جاء فيه .

(ج) أهلية . انعقاد اللجنة وتقدير أهلية الطالب قبل فحص اعتراضاته على الملاحظات التي تضمنها التقرير ثم مودتها إلى الانعقاد وفحص الاعتراضات واستقرارها على تقدير أهليته بدرجة معينة . لا خطأ .

(د) تفتيش قضائي . أهلية . جواز التفتيش على عمل القاضي أكثر من مرة في نفس السنة .

١ — متى تبين من تقرير التفتيش الذي وضع للطالب — وهو وكيل محكمة — أن اللجنة التي قامت بتقدير أهليته كانت مشكلة من وكيل إدارة التفتيش واثنين من رؤساء المحاكم وأن قرارها قد صدر بإجماع الآراء فلا مخالفة في ذلك للسادة ١٠ من القرار الوزاري الصادر في ١٧ من أبريل سنة ١٩٥٢ ولا يغير من هذا النظر أن تكون اللجنة قد استأنست برأى اثنين من المفتشين القضائيين بدرجة وكيل محكمة .

٢ — متى كان وكيل التفتيش — وهو يسبق الطالب في الأقدمية — هو الذي أجرى التفتيش على عمل الطالب واطلع على الدفاتر والقضايا وهو الذي أعد التقرير ووقع عليه وقدمه للجنة فإن هذا التقرير يكون حجة بما جاء فيه .

٣ — النهي على تقرير التفتيش بأن اللجنة قد انعقدت وقدرت درجة أهلية الطالب فهل فحص اعتراضاته على الملاحظات التي تضمنها التقرير خلافا لما تقضى به المادة ١٢ من القرار الوزاري الصادر في ١٧/٤/١٩٥٢ — هذا النهي لا يكون له محل إذا كانت اللجنة قد عادت إلى الانعقاد وفحصت اعتراضات الطالب وقررت أنها لا تزال عند رأيها في تقدير كفايته بدرجة معينة .

٤ — لا تحدد المادة ٦ من القرار الوزاري الصادر في ١٧/٤/١٩٥٢ وقتا معيناً لأجراء التفتيش فليس ثمة ما يمنع من إجراء هذا التفتيش على عمل القاضي أكثر من مرة في نفس السنة .

المحكمة

من حيث إن الطليين قد استوفيا أوضاعهما الشكلية .

ومن حيث إن الوقائع حسبما يبين من الطلبات ومن سائر الأوراق تحصل في أن الطالب طعن في قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٠ من أبريل سنة ١٩٥٥ بتعيينات وتنقلات واستدابات قضائية بالمحاكم وطالب بإلغاء القرار سالف الذكر فيما تضمنه من إغفال ترقيته من وظيفة وكيل محكمة إلى وظيفة رئيس محكمة أورئيس نيابة من الفئة الممتازة وإلغاء جميع ما ترتب على ذلك القرار من آثار والحكم بأحقية في الرقية إلى إحدى الوظيفتين المذكورتين أو ما يمثلهما على أن تكون أقدميته قبل الأستاذ وبعد الأستاذ مباشرة وإلغاء ما عسى أن يصدر مستقبلا قبل الفصل في هذا الطعن من قرارات يكون من نتيجتها عدم ترقيته — وقال في أسباب طعنه إن وزارة العدل قد خالفت القوانين واللوائح وتمسكت في استعمال حقها — وهو ما يتضح من أن تقرير التفتيش الأخير على أعماله قد بنى على إجراءات باطلة إذ أجرى

التفتيش على أعماله الأستاذ الذي يليه في الأقدمية خلافا لما أثبت في التقرير من أن الأستاذ هو الذي أجراه — ومن عدم إرفاق رده على هذا التقرير — هذا بالإضافة إلى أن درجة أهليته قد قدرت قبل اطلاعه عليه وقبل أن يبدى رده على الملاحظات التي وجهت إليه فيه — كما اشترك في تقدير درجة أهليته بعض المفتشين الذين يلمونه في الأقدمية ورأس اللجنة وكيل إدارة التفتيش الذي أجرى التفتيش عليه وقدم تقريره عنه — وأجرى التفتيش على عمله قبل مضي سنة على آخر تفتيش أجرى على أعماله في ٢٢ من مارس سنة ١٩٥٤ — في الوقت الذي لم يجز فيه أي تفتيش على أحد آخر من وكلاء المحاكم الذين رفقوا معه في نفس الحركة التي رقي فيها إلى هذه الوظيفة .

وقدست وزارة العدل مذكرة جاء فيها أن الطاعن لم يبلغ درجة زملائه الذين تحطوه في الرتبة إلى درجة رئيس محكمة بالقرار المطعون فيه وعرض أسره على مجلس القضاء الأعلى عند نظر مشروع الحركة القضائية موضوع الطعن فقرر في شأنه أنه لم يتوافق فيه ما استلزمه المجلس من وجوب استقرار حالة المرشح في درجة فوق المتوسط وذلك بأن يكون التقريران الأخيران المتواليان يشهدان بالوصول إلى هذه الدرجة ورد الطالب على هذه المذكرة بمقولة إنه أجرى التفتيش على أعماله مران في سنة ١٩٥٢ وفي سنة ١٩٥٤ وقدرت كفايته بدرجة فوق المتوسط في المراتين — وبأن التقرير الأخير لا يمثل حقيقة درجة كفايته بعد رفع الملاحظة القضائية التي وجهت إليه في القضية رقم ٨١٢ سنة ١٩٥٤ عمال كلي مصر — خاصة وأن الوزارة لم ترفق رده على الملاحظتين الموجهتين إليه في القضية رقم ٣٥٨ سنة ١٩٥٤ بتجاري مستأنف مصر — وردت النيابة العامة في مذكرتها على ما جاء بتقرير الطاعن ومذكرته الشارحة فقالت إن القرار الوزاري لم يحدد وقتا معيناً لإجراء التفتيش على عمل القاضي كما أنه ليس ثمة ما يمنع من إجراء هذا التفتيش أكثر من مرة في العام الواحد كما ردت على ما جاء في مذكرة الطاعن من أن اعتراضاته لم ترفق بالملف بأن اللجنة عادت إلى الانعقاد مرة أخرى وفحصت الاعتراضات التي قدمها الطاعن واستقرت على

وأياً من درجة كفاية "موسط" — نيابة العامة عن النيابة العامة
يزملاء الطالب الذين رُقوا إلى درجة رئيس محكمة ممن كانوا يلونه في الأقدمية —
وقد ضمت هذه البيانات فعلاً .

ومن حيث إن الطالب طعن في قرار مجلس الوزراء الصادر في ٣٠ من نوفمبر
سنة ١٩٤٥ فيما يخص من إغفال ترقية إلى وظيفة رئيس محكمة أو رئيس نيابة من
الفئة الممتازة وإلغاء جميع ما ترتب على ذلك من آثار والحكم بأحتية الطاعن
لاحدى الوظيفتين المذكورتين وقيد الطعن برقم ١٧٥ سنة ٢٥ رجال القضاء وأشار
إلى الطعن الأول والمقيد برقم ١١٠ سنة ٢٥ رجال القضاء وأسس طعنه في هذا
القرار على الأسباب التي بينها في الطعن الأول من أن وزارة العدل خالفت
القانون إذ انتهت إلى تقرير امتيش بنى على إجراءات باطلة وأنها تعسفت
في استعمال سلطاتها .

ومن حيث إنه عما ينمى الطالب من بطلان تقرير التفتيش الذي وضع
تقبل صدور قرار مجلس الوزراء والذي قدر فيه الطالب بدرجة وسط بمقولة
إن التفتيش أجري عليه قبل مضي سنة من تاريخ تقرير التفتيش السابق
وأنه قد اشترك في تقدير درجة أهليته بعض المفتشين الذين يلونه في الأقدمية
ورأس اللجنة المفتش الذي أجرى التفتيش عليه فإن هذا النعى مردود بأنه تبين
للمحكمة من مراجعة التقرير المشار إليه أن اللجنة التي قامت بتقدير أهلية الطالب
كانت مشكلة من وكيل إدارة التفتيش واثنين من رؤساء المحاكم وأد قرارها قد
صدر بإجماع الآراء ولا مخالفة في ذلك للسادة ١٠ من القرار الوزاري الصادر
في ١١ من أبريل سنة ١٩٥٢ — ولا يغير من هذا النظر أن تكون اللجنة قد
استأنست برأي اثنين من المفتشين القضائيين بدرجة وكيل محكمة — لما كان
ذلك وكان الثابت من التقرير المطعون فيه أن الأستاذ وكيل
التفتيش وهو يسبق الطالب في الأقدمية هو الذي أجرى التفتيش على عمل الطالب
وأطلع على البيانات والقضايا وهو الذي أعد التقرير ووقع عليه وقدمه للجنة وإن
هذا التقرير يكون حجة بما جاء فيه — أما عما ينمى الطالب على التقرير من أن

اللجنة قد انتقدت وقضت درجة إعلانه قبل فتح اعتراضاته على الملائعات
التي تضمنها التقرير خلافا لما تنص عليه المادة ١٢ من القرار الوزاري سالف
الذكر فإنه مردود بأنه اللجنة قد عادت إلى الانعقاد وخصصت اعتراضات الطالب
في أول فبراير سنة ١٩٥٥ وقررت أنها لا تزال عند رأيها في تقدير كفايته بدرجة
وسط — لما كان ما تقدم وكانت المادة السادسة من قرار وزارة العدل السابق
الإشارة إليه ينص على أن ينتقل المقتشون بناء على طلب رئيس التفتيش مرة
على الأقل كل سنة لفحص عمل القاضى — وكانت هذه المادة لا تحدد وقتا
معينا لإجراء التفتيش فليس تمت ما يمنع من إجراء هذا التفتيش على عمل القاضى
أكثر من مرة في نفس السنة .

ومن حيث إنه تبين من الملف الخاص بالطالب وما احتواه من أوراق
وتقارير من درجة أهليته ومقارنة ذلك بالبيانات الرسمية المنقولة من واقع الملفات
الخاصة برجال القضاء الذين تناولتهم الترقية بمقتضى قرارى مجلس الوزراء الصادرين
في ١٠ من أغسطس سنة ١٩٥٥ و ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٥ ممن كانوا يلون الطالب
في الأقدمية تبين أن وزارة العدل لم تخالف القانون أو تخطى في تطبيقه أو تسيء
استعمال سلطتها في القرارين المذكورين — ومن ثم يكون الطالبان المقدمان من
الطالب على غير أساس متعينى الرفض .

الأحكام الصادرة
من
الدائرة المدنية

جلسة ٣ من يناير سنة ١٩٥٧

برئاسة السيد عبد العزيز محمد رئيس المحكمة ، وبحضور السادة : استحق عبد السيد ، وأحمد قوشه ،
ومحمد منولى عظم ، وإبراهيم عثمان يوسف المستشارين .

(١)

القضية رقم ١١٧ سنة ٢٣ القضائية :

ضرائب . ضريبة القيمة المضافة . شركات مساهمة . إضافة الاحتياطي إلى رأس المال
في شركة من هذه الشركات وتوزيع أسهم مجانية على المساهمين القدامى . استحقاق الضريبة
في هذه الحالة . البنود ١٤ سنة ١٩٣٩ ، ١٤٦ ، ١٤٧ ، ١٩٥٠ .

إضافة الاحتياطي - الذي تتكون من الأرباح - إلى رأس المال في شركة
من الشركات المساهمة وتوزيع أسهم مجانية على المساهمين القدامى هو توزيع
للأرباح تستحق عنه ضريبة القيمة المضافة وذلك وفقاً لنص الفقرة الأولى من
المادة الأولى من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ وكذلك وفقاً لنص هذه الفقرة
المعدل بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ الذي لم يفتش حديثاً جديداً في هذا
الخصوص .

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن للظن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — حسبما يبين من الحكم المطعون فيه ومماثر أوراق الطعن — تحصل في أن الجمعية العمومية غير الاعتيادية للشركة الطاعنة أصدرت قرارا في ٢٦ من فبراير سنة ١٩٤٨ بزيادة رأس مال الشركة من ثلاثين ألف جنيه مقسمة إلى ٧٥٠٠ سهم إلى ستين ألف جنيه مقسمة على خمسة عشر ألف سهم على أن يكون توفير المال اللازم لهذه الزيادة عن طريق طرح بعض الأسهم الجديدة للاكتتاب النقدي وأخذ الباقي من احتياطي الشركة بأن يرحل المبلغ المطلوب من الاحتياطي إلى رأس المال فأسفر الاكتتاب عن دفع مبلغ خمسة آلاف جنيه ورحل مبلغ ٢٥٠٠٠ جنيه من الاحتياطي مقابل أسهم وزعت على حملة الأسهم القدامى بالمجان كل بنسبة ما يملك من الأسهم القديمة ، وقد رأت مصلحة الضرائب — المطعون عليها — أن هذا الإجراء الأخير يعتبر توزيعا لربح يخضع للضريبة المقررة على رؤوس الأموال المنقولة وفقا لسنة الأولى من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ ووجهت إلى الطاعن تنبيها بدفع مبلغ ٣٠٧٥ جنيها . فرفع الطاعن الدعوى رقم ٨٣٥ سنة ١٩٥٠ تجارى كلى الاسكندرية طالبا الحكم بإلغاء التضييق وإلزام المطعون عليها بأن تدفع له المبلغ المذكور وفوائده بواقع ٥ ٪ سنويا ابتداء من ١٥ من يناير سنة ١٩٥٠ استنادا إلى أن الإجراء الذى اتخذته الشركة لا يعد توزيعا مستترا على المساهمين يترتب عليه استحقاق ضريبة إذ يشترط لذلك شرطان أولهما أن يحصل توزيع على صاحب الحق والآخر خروج مال من ذمة الشركة إلى ذمة المساهمين ولا يتحقق هذان الشرطان في حالة زيادة رأس مال الشركة عن طريق إدماج بعض الاحتياطي فيه ، وفي ٢٤ من مارس سنة ١٩٥١ قضى برفض الدعوى . فاستأنف

الطاعن هذا الحكم وقيد استئنافه برقم ٣٩٦ لسنة ٧ قضائية . استئناف استئناف .
وفي ٥ من مارس سنة ١٩٥٣ قضى بتأييد الحكم المستأنف لأسبابه وللأسباب
الأخرى التي أضافتها المحكمة إليها . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض
وقد عرض الطعن على دائرة فحص الطعون وطلب الطاعن إحالته إلى الدائرة المدنية
وطلبت النيابة رفضه فقررت المحكمة إحالته إلى هذه الدائرة لنظره بجلسة ٢٠
من ديسمبر سنة ١٩٥٦ .

وحيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه خطأ في تطبيق القانون لسببين :
يتمثل السبب الأول منهما في أن الحكم أقام قضاءه على أن نص الفقرة الأولى
من المادة الأولى من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ عام يشمل كل نتائج الأسهم
يدل على ذلك ما ورد في تقرير اللجنة المالية لمجلس الشيوخ وعلى ما قضت به
محكمة النقض الفرنسية مؤيدا لهذا النظر كما استند إلى القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٥٠
الذي عدل الفقرة الأولى من المادة الأولى من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ ،
ووجه خطأ الحكم في هذا الاستناد هو أولا - أن الفقرة الأولى من المادة
الأولى من القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ كانت تنص على "سريان الضريبة على الأرباح
والفوائد وغيرها مما تنتجه الأسهم على اختلاف أنواعها" ونصت الفقرة
الأولى من المادة الثامنة من هذا القانون على أن تحديد الإيرادات الخاضعة
للضريبة يكون "فيما يتعلق بالأسهم بقيمة الربح المقرر دفعه من السهم طبقا
لما هو ثابت في قرارات الجمعيات العمومية للمساهمين" وبين من ذلك أن
المادة الثامنة خصصت ما عجمته المادة الأولى فعرفت إيراد السهم الذي يخضع
للضريبة بأنه الربح الذي تقرر الجمعية العمومية دفعه لحامل السهم وبمعنى آخر
هو ما يؤدي عينا للمساهم من المبالغ التي تظهر في قسائم التوزيع ، وحرمان المساهم
من الربح بإدخاله في الاحتياطي ثم حرمانه منه مرة أخرى عن طريق ترحيله
إلى رأس المال ليس توزيعا أو ربحا تقرر دفعه للمساهم وفقا لنص المادة الثامنة
ذلك أن الحاق الاحتياطي برأس المال يخفى بينه وبين المساهم فلا يجوز له
التصرف فيه باعتباره ربحا ترحيله . يالحق برأس المال ذاته ويكون جزءا منه
تملكه الشركة بوصفها شخصا معنويا ويعرضه لخاطر استغلال نشاط الشركة .

ثانياً - إن صراحة نص المادة الثامنة في تعيين وعاء الضريبة بأنه : "قيمة الربح المقور دونه" كان يقتضى إعمال هذا النص دون تأويل أو تفسير فلا يفيد شيئاً ما جاء بتقرير اللجنة المالية بمجلس الشيوخ من أنه : - "إيضاحاً لعبارة وغيرها الواردة في الفقرة أولاً تذكر اللجنة أنه قصد بها مريان الضريبة على كل ما ينتج من الأسهم بأي شكل من الأشكال إذ تعتمد بعض الشركات أحياناً إلى الهروب من الضريبة بتوزيع أرباحها على المساهمين في شكل أسهم جديدة تفشها على اعتبار أن هذه الأسهم تعد من رأس المال ولكنها ليست إلا جزءاً من أرباح الشركة يجب أن تؤخذ هذه الضريبة " - هذه العبارة من تقرير اللجنة لا تفيد أن اللجنة قصدت إلى وضع حكم عام مطلق في مسألة هي محل خلاف وجدل وإنما أرادت بها الإشارة إلى حالات تعتمد فيها بعض الشركات إلى التحايل على القانون بترحيل الاحتياطي إلى رأس المال ترحيلاً صورياً ، وعلى ذلك يكون مناط تطبيق النص في هذا المعنى هو توافر ركن الغش . ثالثاً - أن المشرع إذ أصدر القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ فعدل به الفقرة الأولى من المادة الأولى من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بأن أضاف إلى نصها عبارة "وسواء أكانت هذه الأرباح دورية أم غير دورية وسواء أتم توزيعها نقداً أم مجانياً على شكل أسهم أو على أية صورة أخرى ولو بطريق غير مباشر" إنما قصد المشرع بهذا التعديل أن ينشئ حكماً جديداً لا أن يفسر النص القديم . رابعاً - استناد الحكم إلى قضاء محكمة النقض الفرنسية رغم إجماع الفقهاء على نقد واضطراد القضاء في بلجيكا وإنجلترا والولايات المتحدة على عكسه - ونصوص القانون فيها متفقة مع القانون المصري - هذا الاستناد مع انعدام سنده هو خطأ في تأويل القانون وتفسيره - ويتحصل السبب الآخر في أن الحكم أقام قضاءه أيضاً على أن ترحيل الاحتياطي إلى رأس المال وما يتبع ذلك من توزيع أسهم ذات قيمة مادية على المساهمين بغير مقابل هو توزيع لهذا الاحتياطي ترتب عليه أن دخل في ذمتهم ما يوازي القيمة الإسمية للأسهم التي وزعت عليهم وقد تم ذلك على خطوتين الأولى توزيع الاحتياطي الذي انعدم وجوده والأخرى عود ذلك المال إلى ذمة الشركة في شكل اكتتاب جديد ، ووجه الخطأ في هذا القول

هو أن التوزيع شرط جوهري لاستحقاق الضريبة فلا يكفي أن تحصل الشركة على ربح يكفي تخضع هذا الربح للضريبة على إرادة القيمة المنقولة لأن الضريبة ليست مفروضة على الشركة التي أصدرت السهم بل على صاحب السهم وعلى مقدار ما يستولى عليه من ربح أو فائدة أو أي نتائج أخرى ولا يمكن أن يقال إن المساهم حصل على إيراد ما دامت المبالغ التي تحصل عليها الشركة آتية في حيازتها إذ اندماج المال الاحتياطي كله أو بعضه في رأس المال ليس إلا مجرد قيد في الدفاتر ينقل مبلغ الزيادة من حساب إلى حساب ولا يترتب على ذلك زيادة أو نقص في موجودات الشركة فهي لا تتجرد من أي أصل من الأصول أو بعبارة أخرى لا يخرج من دمتها مال إلى المساهم ، ويترب على ذلك أن المساهم لا يثرى بالتوزيع بل بحسب حقا إذ أن السهم يخول مالكة حقا في اقتسام أرباح الشركة وحقا آخر في الحصول على جزء من موجوداتها عند انقضاءها وما دامت الموجودات لم تختلف فإن السهم الجديد لا يخول صاحبه حقا أكثر مما كان له بمقتضى ما كان لديه من السهم القديم ذلك الحق الذي كان يمثل في القيمة الاسمية للسهم الذي يملكه وما طرأ عليها من زيادة في رأس المال بسبب وجود الاحتياطي فلو أنه باع السهم لحصل على زيادة عن قيمته الاسمية دون أن يؤدي عن ذلك ضريبة وبعد ترحيل الاحتياطي تهبط قيمة الأسهم بسبب كثرتها عن قيمتها قبل الترحيل وفي مقابل هذا التزويل يعطى المساهم أسهما جديدة أخرى فلا يلزم بأداء ضريبة عنها ، وفضلا عن ذلك فإن إقرار المصادر بترحيل الاحتياطي إلى رأس المال يحرم المساهم من حقه في المطالبة بتوزيعه فلا يملك التصرف فيه بأية صورة .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه أن قضاءه قام في حدود ما ينميه الطاعن على بحث في مصدر التشريع الضريبي في مصر وأنه القانون الفرنسي الصادر في سنة ١٨٧٢ وأن قضاء محكمة النقض هناك جرى على إعمال هذا التشريع واستحقاق الضريبة على رؤوس الأموال المنقولة عند إضافة الاحتياطي إلى رأس مال شركة من الشركات التجارية والصناعية وانتهى من ذلك إلى أن لا يترتب

كانت متجهة عند صياغة الفقرة الأولى من المادة الأولى من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ إلى الأخذ بما جرى عليه القضاء الفرنسي والأخذ بمبدأ سريان الضريبة وقد ظهرت هذه النية واضحة من النص ذاته إذ شمل كل ما تنتجه الأسهم على اختلاف أنواعها ويؤيد هذا ما ورد بتقرير اللجنة المسالية بمجلس الشيوخ عن ذلك وقد أراد المشرع المصري توكيد هذا النظر بالقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٥٠ حيث عني بتفسير الفقرة الأولى من المادة الأولى من قانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ تفسيراً يزيل كل لبس فنص القانون الجديد في صراحة ووضوح باستحقاق الضريبة عند إضافة الاحتياطي الذي تكون من الأرباح — لرأس المال وصرف أسهم مجانية مقابل هذا للمساهمين .

وحيث إن هذا الذي أقام الحكم المطعون فيه قضاءه عليه لا مخالفة فيه للقانون ذلك أن الفقرة الأولى من المادة الأولى من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ كانت تنص على أن الضريبة تسرى "على الأرباح والفوائد وغيرها مما تنتجه الأسهم على اختلاف أنواعها ..." وقد تناول تقرير اللجنة المسالية بمجلس الشيوخ توضيح المقصود من كلمة "وغيرها" الواردة في نص المادة فقال إنه "يقصد بذلك سريان الضريبة على كل ما ينتج من الأسهم بأي شكل إذ تعتمد بعض الشركات أحياناً إلى الهروب من الضريبة بتوزيع بعض أرباحها على المساهمين في شكل أسهم جديدة تنشأ على اعتبار أن هذه الأسهم تعتبر من رأس المال ولكنها في الحقيقة ليست إلا جزءاً من أرباح الشركة يجب أن تؤخذ عنه الضريبة". فلما أصدر المشرع بعد ذلك القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٥٠ جاء بمذكرته الإيضاحية أنه لما صدر "القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بفرض ضريبة على رؤوس الأموال، المنقولة وعلى الأرباح التجارية والصناعية وكسب العمل مقرراً لضرائب مباشرة على أنواع جديدة من الإيرادات لم تكن البلاد قد ألغت الضريبة عنها وكان من الطبيعي أن يحتاج هذا التشريع إلى تعديل من حين إلى حين لامتثال نقص فيه أو توضيح غموض أو لبس ظهر من التطبيق العملي خلال السنوات الماضية وقد ظهر أن بالفقرة الأولى من المادة الأولى من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ لبساً ما شؤ به ما تضمنه النص من سريان الضريبة على الأسهم

المنقولة على الأرباح والفوائد وغيرها مما تنتجه الأسهم كما هو مفهوم من تقرير
لجنة الشؤون المالية بمجلس الشيوخ أن الضريبة تسرى على كل ما ينتج من الأسهم
بأى شكل من الأشكال دوريا أو غير دورى إلا أن بعض الشركات قد عمدت إلى
التهرب من دفع الضريبة بتوزيع جانب من أرباحها فى شكل أسهم مجانية على
المساهمين منتهزة فرصة ما لازم النص من غموض ولما رفع الأمر إلى القضاء
المختلط رأت محكمة الاستئناف المختلطة أن توزيع الأسهم المجانية على المساهمين
لا يخضع للضريبة وترى اللجنة تحقيقا لغرض المشرع منعا للتهرب من أداء
الضريبة إضافة نص تفسيري يقضى على كل لبس أو غموض حول نية المشرع
من إخضاع كل التوزيعات للضريبة وإلا كانت على شكل أسهم مجانية". وظاهر
من هذه المذكرة أن إصدار القانون كان بقصد تفسير ما غمض من نصوص
القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ أو لا متكامل نقص فيه فتناول التفسير الفقرة الأولى
من المادة الأولى من هذا القانون وأصبح نصها بعد ذلك "وتسرى الضريبة
على الأرباح والفوائد وغيرها مما تنتجه الأسهم على اختلاف أنواعها وحسب
التأسيس بالشركات والمنشآت عامة سواء كانت مالية أو صناعية أم تجارية وسواء
كانت هذه الأرباح دورية أم غير دورية وسواء أتم توزيعها نقدا أم مجانا على
شكل أسهم أو سندات أو حصص تأسيس أو على أية صورة أخرى وإلا بطريق
غير مباشر". فالذى يؤخذ من هذا التبرير ومن المذكرة الإيضاحية له بالإضافة
إلى ما ورد بتقرير اللجنة المالية لمجلس الشيوخ وقد سبقت الإشارة إليه أن المشرع
فى مصر استقر على ترجيح الأخذ بالرأى القائل بأن إضافة الاحتياطي إلى رأس
المال وتوزيع أسهم مجانية على المساهمين القدامى هو توزيع لأرباح تستحق
عنه ضريبة القيمة المنقولة. فقانون رقم ١٢٦ لسنة ١٩٥٠ لم ينشئ حكما جديدا كما
يقول الطاعن ، ولا يغير من هذا النظر ما يقول به الطاعن أيضا من أن المشرع
الفرنسى قد عدل القانون الضريبي فى سنة ١٩٤٥ تعديلا معتبرا بأن يعفى لأسهم

الجديدة التي توزع على المساهمين عند إضافة الاحتياطي إلى رأس المال من الضريبة إذ أن مصدر التشريع المصري هو القوانين الصادران في فرنسا في سنتي ١٨٧٢ و ١٩١٤ من جهة ولأن القانون رقم ١٤٦ سنة ١٩٥٠ صدر بعد هذا التعديل مؤيدا لمبدأ سريان الضريبة من جهة أخرى وفي ذلك ما يقطع بأن المشرع المصري رأى ألا ينهج نهج المشرع الفرنسي ومن ثم فلا محل للاستناد إلى ذلك التعديل أو القياس عليه .

وحيث إنه يبين من ذلك أن الطعن لا يقوم على أساس فيتعين رفضه .

جلسة ١٠ من يناير سنة ١٩٥٧

برئاسة السيد عبد العزيز محمد رئيس المحكمة ، وعضور المداة : الشيخ عبد السيد ، وأحمد قوشه ،
ومحمد متولى عظم ، وإبراهيم عثمان يوسف المستشارين .

(٢)

القضية رقم ٣٥ سنة ٢٣ القضائية :

رسوم بلدية . محاس بلدية . تقسيم المحال التجارية والصناعية إلى درجات عند فرض
الرسوم البلدية . العبرة فيه . اعتبار القيمة التجارية عنصرا من عناصر التقسيم إلى جانب
أهمية المحل .

العبرة في تقسيم المحال التجارية والصناعية إلى درجات عند فرض الرسوم
البلدية عليها حسبما يبين من نص المادة الأولى من المرسوم الصادر في ٣٠ من أكتوبر
سنة ١٩٤٥ — هي بالأهمية النسبية لكل محل تجارى أو صناعى على حدة
في البلدة — أما القيمة التجارية فليست إلا عنصرا من العناصر التي تراعى
في التقسيم إلى جانب أهمية المحل . ومن ثم فالتقول بأن القيمة التجارية للمحل
هي عنصر التمييز الوحيد لهذه الأهمية هو قول مخالف للقانون .

السكينة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر
والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

ومن حيث إن الوقائع — حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق
الطعن — تحصل في أن مجلس بلدى بناها — الطاعن — أعلن شركة إنسترن كيبانى

المطعون، عليها - في أغسطس سنة ١٩٤٧ بأنه بناء على قرار وزارة الصحة الصادر في ٢٤ من فبراير سنة ١٩٤٧ أصدر قراراً اعتبر فيه محل الشركة بالمدينة ضمن توكيلات الدخان والسجائر من الدرجة الأولى مما يخضع لرسم سنوى مقداره خمسون جنيهاً فتظلمت الشركة من هذا القرار ولكن لجنة التظلمات المختصة بالنظر في التظلم رفضته ثم طالب المجلس البلدى الشركة بسداد مبلغ ٩١ جنيهاً و ٦٦٧ ملياً وهو قيمة الرسوم المستحقة له عن المدة من أول مايو سنة ١٩٤٦ حتى آخر فبراير سنة ١٩٤٨ . فدفعت الشركة المبلغ وحفظت لنفسها الحق في المطالبة برد ما دفعته بغير حق ثم رفعت الدعوى رقم ٦٨٠ سنة ٧٣ ق محكمة القاهرة الابتدائية المختلطة طالبة الحكم باعتبار محلها في مدينة بنها مستودعاً للدخان والسجائر من الدرجة الثانية لا يتجاوز الرسم المستحق عنه مبلغ خمسة عشر جنيهاً سويلاً ، فقضت في ١٠ من مايو سنة ١٩٤٩ باعتبار محل المطعون عليها توكيلاً من الهيئة التي يستحق عنها رسم قدره عشرون جنيهاً مصرياً وبالإلزام الطاعن بأن يرتد إليه المبالغ التي حصلها زائداً عن ذلك وفقاً للرسوم الصادر في ٣٠ من أكتوبر سنة ١٩٤٥ وقرار وزارة الصحة الصادر في ٢٤ من فبراير سنة ١٩٤٧ . استأنفت المطعون عليها هذا الحكم وفيد استئنافها برقم ٩٦٧ سنة ٦٦ القضائية محكمة استئناف القاهرة ، كما استأنفه الطاعن استئنافاً مقابلاً طالبا الحكم أصلياً بعدم قبول الدعوى وإحياطياً الحكم برفضها . وفي ٢٦ من فبراير سنة ١٩٥١ قضى في موضوع الاستئنافين برفضهما وتأييد الحكم المستأنف . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون وطلب الحاضر عن الطاعن كما طلبت النيابة إحالة الطعن إلى الدائرة المدنية فقررت المحكمة إحالته لنظره بجلسة ٨ من نوفمبر سنة ١٩٥٦ وصحمت النيابة أمام هذه الهيئة على رأيها بنقض الحكم .

ومن حيث إن الطاعن يتبعى على الحكم المطعون فيه خطأ في تطبيق القانون ذلك أنه أقام قضاءه على أن القيمة الإيجارية للمحل الذي يستأجره المطعون عليه هي العنصر الوحيد لتقدير أهميته الذاتية وفقاً للسادة الأولى من المرسوم الصادر في ٣٠ من أكتوبر سنة ١٩٤٥ ورتب على ذلك أن المحل يعتبر ضمن فئة توكيلات

الدرجة العامة التي يستحقها رسم قماره شرطي بنيا دنييا إن أنه إيجاره لا يتجاوز ثلاثة جنيهات شهريا ووجه مخالفة ذلك للقانون هو أن المادة الأولى من المرسوم الصادر في ٣٠ من أكتوبر سنة ١٩٤٥ الخاص بتحديد الرسوم البلدية إذ أشارت في سياقها إلى إيجار المحل لم تجعل من هذا الإيجار العنصر الوحيد لتقدير درجة المحل وتقدير الرسم المستحق عليه بل على العكس من ذلك جعلت المقام الأول في هذا التقدير لأهمية المحل ولم تكن الإشارة لقيمة الإيجار إلا باعتبارها عنصرا منضما إلى الأصل وهو الأهمية النسبية للمحل ونشاطه واتساع دائرة معاملاته في المنطقة أو المدينة.

ومن حيث إنه يبين من الاطلاع على الحكم المستأنف المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه على أن قيمة إيجار المحل هي الممول عليها وحدها في تقدير أهميته فقال "وحيث إن المحكمة ترى أن عنصر القيمة التجارية هو في حالتنا هذه عنصر التقدير الوحيد للأهمية الذاتية لكل محل وذلك وفقا للمادة الأولى من المرسوم الصادر في ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٤٥ التي تنص على أن يراعى في الترتيب إيجار المكان الذي يشغله المحل وأن قيمة إيجار المكان هي بالفعل العنصر الوحيد لتقدير أهمية المحل عند إدراجه داخل كل فئة وإلا كان تحديد هذه الأهمية الذاتية مجحفا ودون قاعدة ثابتة".

ومن حيث إن هذا الذي أقام الحكم قضاءه عليه غير صحيح في القانون ذلك أن المادة الأولى من مرسوم ٣٠ من أكتوبر سنة ١٩٤٥ تنص على أن "تقسيم المحال التجارية إلى درجات يكون حسب الأهمية النسبية لكل منها في البلدة" ثم جاء في سياق النص بعد ذلك أنه "يراعى في التقسيم المذكور القيمة التجارية للمكان الذي تشغله وتحدد لكل درجة فئة معينة من الرسوم" وإعمال هذا النص يقتضى حمله على جملة مفهومة والتزام ما قضى به أولا من أن يكون التقسيم حسب الأهمية النسبية للمحل التجاري في البلدة باعتبار هذه الأهمية هي العنصر الأول في تحديد درجته ، أما القيمة التجارية فليست إلا عنصرا من العناصر التي تراعى في التقسيم إلى جانب أهمية المحل ومن ثم فقول الحكم المطعون فيه إن القيمة التجارية للمحل المطعون عليها هي عنصر التقدير الوحيد لهذه الأهمية قول مخالف للقانون يستوجب نقضه .

جلسة ١٠ من يناير سنة ١٩٥٧

برئاسة السيد عبد العزيز محمد رئيس المحكمة وبحضور السادة : استحق عبد السيد ، واحد
نقوشه ، ومحمد ، تولى عثمان ، وإبراهيم عثمان يوسف المستشارين .

(٣)

القضية رقم ٣٨ سنة ٢٣ القضائية :

(أ) استئناف . الاستئناف الوصفي . قضاة " عدم الصلاحية " . اختصاص . حق
فصل الهيئة الاستئنافية التي فصلت في الاستئناف الوصفي في الفصل في استئناف الموضوع .
المادتان ٣١٣/٥ و ٤٧١ مرافعات .

(ب) دفاع . ربيع . قوة الأمر المقضي . محكمة الموضوع . انقصار المدعى عليه في دعوى
الربيع على الدفع بقوة الأمر المقضي دون أن تؤديه محكمة الموضوع في دفاعه . الحكم
في موضوع الدعوى واعتبار سكوته من منافسة قيمة الربيع عدم منازعة منه فيها .
لا إخلال بحق الدفاع .

(جـ) حكم . بياناته . إجراءات التقاضي . تحضير . ملو الحكم من البيان الخاص بتلاوة
تقرير التلخيص الذي أحال به قاضي التحضير الدعوى إلى المرافعة في الجلسة . التزام
من تمسك ببطلان الحكم بتقديم محاضر جلسات نظر الدعوى للتحقق من عدم تلاوة
التقرير . م ١١٦ و ٢٤٩ مرافعات .

(د) تقض . إجراءات الطعن " إيداع الأوراق والمستندات " . إقفال الطاعن إيداع صورة
من الحكم الابتدائي الذي أحال إليه الحكم المطعون فيه في أسبابه في المواعيد المقررة .
بطلان الطعن . المادة ٤٣٢/٢ مرافعات .

(هـ) تقض . إجراءات الطعن " إيداع الأوراق والمستندات " . توجيه أسباب الطعن إلى
الحكم المطعون فيه دون أن تكون لها صلة بما أحال فيه على أسباب الحكم الابتدائي .
الدفع بعدم قبول الطعن شكلا لعدم إيداع صورة من الحكم الابتدائي . في غير محله .
أمثلة ذلك .

١ — طلب إلغاء وصف النفاذ هو طلب وقى تابع للطلب الأعنى ر - حكم محكمة الاستئناف فيه لا تأثير له مطلقا على استئناف الموضوع ولا يمنع المحكمة التي أصدرته من الفصل في استئناف الموضوع — ولهذا أجاز المشرع في المادة ٤٧١ مرافعات أن يكون النظم من النفاذ أمام نفس الهيئة التي يرفع إليها الاستئناف من الحكم — وعلى ذلك فلا محل للقول بأن رئيس الهيئة التي أصدرت الحكم في الاستئناف الوصفى أبدى رأيه في موضوع الدعوى بما جاء بأسباب هذا الحكم وأنه بذلك قد قام به سبب من أسباب عدم الصلاحيه بمنعه من الفصل في استئناف الموضوع متى كان الحكم في الاستئناف الوصفى إنما يستند إلى ما يبدو للمحكمة من ظاهر مستندات الدعوى .

٢ — إذا رفعت دعوى للطالبة بريم أطيان واقتصر المدعى عليه في دفاعه على الدفع القانونى بقوة الأمر المقضى دون أن تكون محكمة الموضوع قد قبلته في دفاعه رجسالة فامسرا على البحث في قوة الأمر المقضى فلا محل للمحكمة إن هي حكمت في موضوع الدعوى واعتبرت سخونة عن مناقشة قيمة الربع عدم منازعة منه في تلك القيمة .

٣ — إذا كان الحكم قد حلا مما يدل على أن تقرير التلخيص الذى أحال به قاضى التحضير الدعوى إلى المرافعة قد تلى بالجلسة — فيجب على من يتمسك ببطالان الحكم لهذا السبب أن يقدم صور محاضر الجلسات التي نظرت فيها الدعوى للتحقق من عدم تلاوة التقرير في الجلسة إذ أن تضمين الحكم هذا البيان أمر لم يوجبه القانون وكل ما فرضه القانون في المادة ١١٦ مرافعات هو وجوب تلاوة التقرير وقد خلا نص المادة ٣٤٩ مرافعات التي حددت البيانات التي يجب أن يتضمنها الحكم من النص على وجوب إثبات هذا البيان .

٤ — استقر قضاء هذه المحكمة على أن إبداء صورة من الحكم الابتدائى الذى أحال إليه الحكم المطعون فيه في أسبابه في المواعيد المقررة في المادة ٣٢٢/٢ مرافعات هو من الإجراءات التي يترتب على إغفالها بطلان الطعن .

٥ — متى كانت أسباب الطعن موجهة إلى الحكم المطعون فيه ولا صلة لها بما أحال فيه على أسباب الحكم الابتدائي ولا يمكن أن يكون الحكم الابتدائي منهما للحكم المطعون فيه في خصوصها فانه لا محل للدفع بعدم قبول الطعن شكلا بالنسبة لتلك الأسباب تأسيسا على عدم قيام الطاعن بإيداع صورة من الحكم الابتدائي في المواعيد المقررة في القانون . وهذا هو الشأن في سبب الطعن الذي يقوم على عدم صلاحية أحد قصاصات محكمة الاستئناف أو خلو الحكم من إثبات تلاوة تقرير التلخيص أو الإخلال بحق الدفاع أمام محكمة الاستئناف .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع — حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تحصل في أنه بمقتضى عقد بيع شمر في ٢٣ من يناير سنة ١٩٤٥ ومسجل في ٣٠ منه باع الطاعن إلى ولديه المطعون عليهما ١١ فدانا و ٨ قراريط مقابل ثمن قدره ١٠٢٠ جنيا . وبعد ذلك أقام الطاعن الدعوى رقم ٦ سنة ١٩٤٥ مدنى كلى الجيزة على المطعون عليهما طالب فيها بالحكم ببطلان عقد البيع واعتباره وصية وقد قضى ابتدائيا برفض الدعوى . فاستأنف الطاعن الحكم وقضى استئنافيا برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف . وطعن الطاعن في هذه الحكم بطريق النقض وقضى برفض الطعن — وبخلال ذلك كان المطعون عليهما قد أقاما الدعوى رقم ٢٣٣٢ سنة ١٩٤٥ مدنى كلى مصر على الطاعن وعلى حسنين ابراهيم حموده مستاجر الأطيان المبيعة طلبا فيها بالحكم بإلزام المدعى عليهما المذكورين متضامين بأن يدفعوا إليهما مبلغ ٣٩٥ جنيا قيمة الربيع عن سنة ١٩٤٥ . وقد أوقفت تلك الدعوى حتى يفصل في النزاع بشأن الملكية — وبعد أن فصل نهائيا في هذا النزاع عجل المطعون عليهما دعواهما ثم عدلا طلباتهما إلى مبلغ ١٧١٦ جنيا مع إخلاء الأطيان المؤجرة للمدعى عليه الثانى في الدعوى

وسليمها اليهما . وفي ٣٠ من ديسمبر سنة ١٩٤٨ حكمت المحكمة حضوريا
 أولا : بإلزام حسنين ابراهيم حموده بأن يدفع إلى المدعين " المطعون
 عليهما " مبلغ ١٥٠ جنيها والمصروفات المناسبة مع شمول الحكم بالنفاذ .
 ثانيا - بإلزام الطاعن بأن يدفع إليهما مبلغ ١٥٣٠ جنيها مع المصروفات
 المناسبة وشمول الحكم بالنفاذ بالنسبة لمبلغ ٢٧٠ جنيها . ثالثا - بإلزام المدعى
 عليهما " الطاعن وحسنيين ابراهيم حموده " بإخلاء الأطيان وشمول الحكم بالنفاذ .
 استأنف المحكوم عليهما هذا الحكم بالنسبة لوصف النفاذ وبالنسبة للوضع وقيد
 الاستئناف برقم ٢٢٠ سنة ٦٦ ق - وفي ٣٠ من أبريل سنة ١٩٤٩ حكمت محكمة
 الاستئناف القاهرة بقبول الاستئناف شكلا وبتأييد الحكم بالنسبة لوصف النفاذ .
 وفي ١١ من نوفمبر سنة ١٩٥١ حكمت المحكمة في موضوع الاستئناف برفضه
 وبتأييد الحكم المستأنف استنادا إلى الأسباب المبينة في حكمها وإلى ما لا يتعارض
 معها من أسباب الحكم المستأنف . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض
 وبني طعنه على ثلاثة أسباب وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون وأضاف
 الطاعن أمامها سببا رابعا للطعن وأبدت النيابة رأيا بعدم قبول الطعن شكلا
 وبوقودت دائرة الفحص إحالة الطعن على الدائرة المدنية وصحمت النيابة على وجهة
 نظرهما . وبتاريخ ٨ من نوفمبر سنة ١٩٥٦ قررت هذه المحكمة ضم الدفع للموضوع
 وإعادة القضية للرافعة لتبدي النيابة رأيا في موضوع الطعن فأبدت رأيا برفضه .

وحيث إن النيابة دفعت بعدم قبول الطعن شكلا تأسيسا على أن الطاعن
 لم يودع صورة رسمية من الحكم الابتدائي طبقا للادة ٢/٤٣٢ من قانون
 المرافعات ذلك أن الحكم المطعون فيه بعد أن أحال في وقائع النزاع والأدوار
 التي مر بها إلى أنها أوردت الحكم المستأنف وبعد أن سرد وجهة قضاء الحكم
 المستأنف ووجهة الطاعن في استئنافه وفند الوجهتين واستقل عنهما في وجهته
 بشأن حجية الحكم بالملكية للطعون عليهما للأسباب الواردة به قال في نهايتها :
 " ومن ثم يتعين تأييد الحكم المستأنف للأسباب المبينة آنفا وما لا يتعارض معها
 من أسباب ذلك الحكم " - وأن مقتضى ذلك أن أسباب الحكم الابتدائي

التي لا تتعارض مع أسباب الحكم المطعون فيه أصبحت أسبابا مكحلة لأسباب هذا الحكم الأخير وكان لهذا يتعين على الطاعن أن يودع صورة رسمية من الحكم الابتدائي تنفيذا لصريح نص الفقرة الثانية من المادة المذكورة وأن هذا الإيداع إجراء من إجراءات الطعن يترتب على عدم مراعاته ما يترتب على عدم إيداع صورة رسمية من الحكم المطعون فيه إذ يعتبر الحكم الابتدائي جزءا من الحكم المطعون فيه ولا يكون إيداع صورة الحكم المطعون فيه معتبرا إلا إذا كان شاملا للجزء المتمم له . وأن الجزء المترتب على عدم إيداع صورة الحكم الابتدائي المحال على أسبابه لا يمكن أن يختلف عن الجزء المترتب على عدم إيداع صورة الحكم المطعون فيه .

وحيث إن هذا الدفع صحيح في خصوص السبب الأول من أسباب الطعن — ومحصله أن الحكم المطعون فيه إذ اعتمد في قضائه بالرعي للطعون عليهما على أن النزاع في الملكية قد حسمه الحكم الصادر من محكمة الجيزة في القضية رقم ٦ سنة ١٩٤٦ كلى قد أخطأ في تأويل ذلك الحكم واستخلص منه نتيجة لا تؤدي إليها أسبابه التي ورد فيها ” إن تمسك المدعى — الطاعن — بالشروط الخامس الوارد بالعقد وهو الذي منع المشتري من التصرف إلا بموافقة كتابة فإن هذا الشرط لا يفيد أن التملك مضاف إلى ما بعد الموت — وإنما يعني أن التملك حصل فعلا ناجزا وأن المشتريين أن يتصرفا فيما اشترياه ولكن يجب أن يوافق هو كتابة على هذا التصرف — وأن ظروف تحرير العقد تنادي بأن نية الطرفين كانت منصرفة وقت تحريره إلى أن يكون بيما ناجزا صحيحا ولا عبرة ببقاء الأطيان تحت يد البائع لأنه يجوز أن يحتفظ بوضع اليد حال حياته دون أن يؤثر ذلك على حق الملكية الذي انتقل فعلا إلى المشتريين ” وقد تأيد هذا الحكم استئنافا لأسبابه ولما طعن فيه أمام محكمة النقض قضت المحكمة برفض الطعن تأسيسا على أن الحكم ” إذ استخلص من عبارات العقد أن مقصود العاقدین فيه هو التملك المنجز لا التملك المؤجل وقال إن اشتراط الطاعن الاحتفاظ لنفسه مدة حياته بحق الانتفاع بالمبيع ومنع المطعون عليهما من التصرف في العين المبيعة إلا بموافقة على ذلك لا يمنع من اعتبار التصرف بيما صحيحا ناقلا للملكية فقد

أقام قضاءه على أسباب سائغة . وأن مؤدى حكم محكمة الجيزة أن المنفعة في سبيل
استظهار قصد التعاقدين فرقت بين عناصر الملكية واستت قضاءها على عدم
انتقال حق المنفعة للمطعون عليهما واحتفاظ الطاعن بذلك الحق مدى حياته
على عكس ما ذهب إليه الحكم المطعون فيه من أن قضاء محكمة الجيزة قد انصب
على تنجيز انتقال الملكية بجميع عناصرها — وأن محكمة النقض إذ رفضت الطعن
الموجه إلى حكم محكمة الجيزة قد فهمت ذلك الحكم على أساس أنه فرق بين
عناصر الملكية وأن ما انتقل منها إلى المطعون عليهما هي ملكة الرقبة دون حق
الانتفاع ومن ثم أصبحت أسباب حكم محكمة الجيزة في هذا الخصوص مرتبطة
بمنطوقه ارتباطاً وثيقاً تكون معه وحدة لا تتجزأ تنبسط عليها قاعدة الأمر المتقضى
وأنه لا محل بذلك لتحدى الحكم المطعون فيه بخلو عقد البيع من شرط احتفاظ
الطاعن بالمنفعة — هذا هو محصل السبب الأول من أسباب الطعن وبين منه
أنه قد انصب على ما قضى به الحكم المطعون فيه من توسيع الدعوى ولما
كان الحكم المطعون فيه بعد أن أورد وقائع النزاع ووجهة نظر الحكم المستأنف
ووجهة نظر المستأنف " الطاعن " عقب على ذلك ببيان الأسباب التي استند
إليها في خصوص حجبة حكم الملكية الصادر في الدعوى رقم ٦ لسنة ١٩٤٦ كلى الجيزة وأن
تلك الحجبة تشمل الملكية بجميع عناصرها ومقوماتها انتهى إلى أنه " من ثم يتعين تأييد
الحكم المستأنف لأسباب المبينة آنفاً وما لا يتعارض معها من أسباب ذلك الحكم " .
ومؤدى هذا أن أسباب الحكم الابتدائي التي لا تتعارض مع أسباب الحكم
المطعون فيه أصبحت جزءاً من أسباب هذا الحكم الأخير ومكملة لها — ولما
كانت المادة ٢/٤٣٢ من قانون المرافعات توجب على الطاعن أن يودع قلم
كتاب محكمة النقض خلال عشرين يوماً من تاريخ الطعن صوباً من الحكم
المطعون فيه وصورة من الحكم الابتدائي إذا كان الحكم المطعون فيه قد أحال
إليه في أسبابه . وكان الطاعن لم يودع في المواعيد المقررة في القانون صورة من
الحكم الابتدائي وكان قضاء هذه المحكمة قد استقر على أن هذا الإبداء من
الإجراءات التي يترتب على إغفالها بطلان الطعن فلا بد من القضاة بعدم قبول
الطعن شكلاً في خصوص السبب الأول من أسباب الطعن .

وحيث إنه فيما يتعلق بباقي أسباب الطعن فإنها واردة على الحكم المطعون فيه فيما لا يتصل بالحكم الابتدائي ذلك أن السبب الثاني يتحصل في النعي على الحكم المطعون فيه بالإخلال بحق الدفاع أمام محكمة الاستئناف كما يتحصل السبب الثالث في قيام سبب من أسباب عدم الصلاحية برئاسة الهيئة التي أصدرت الحكم المطعون فيه . ويتحصل السبب الأخير الذي أبداه الطاعن أمام دائرة فحص الطعون في مخالفة الحكم المطعون فيه للقانون إذ خلا من إثبات تلاوة تقرير المستشار المقرر وهذه الأسباب موجهة إلى الحكم المطعون فيه ولا صلة لها بما أحال فيه على أسباب الحكم الابتدائي . ولما كان الحكم الابتدائي لا صلة له إطلاقاً بتلك الأسباب ولا يمكن أن يكون متمماً للحكم المطعون فيه في خصوصها فإن الدفع بعدم قبول الطعن شكلاً بالنسبة لتلك الأسباب يكون في غير محله ويتعين رفضه . وإذا كان الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية في خصوص الأسباب الثلاثة الأخيرة فيتعين الحكم بقبول الطعن شكلاً بالنسبة لها .

وحيث إن حاصل السبب الثاني من أسباب الطعن أن محكمة الاستئناف قد أخلت بحق الطاعن في الدفاع ذلك أن مرافقته الشفوية ومذكرته الختامية أمامها كانت قاصرة على الدفع بقوة الشيء المقضي به فكان خليقاً بها وقد رأت رفض هذا الدفاع أن تتيح للطاعن فرصة إبداء دفاعه في الموضوع سواء ما اتصل منه بتفسير نصوص عقد البيع نفسه من جديد أو ما يتعلق بمناقشة قيمة الربيع ولكنها لم تفعل وفصلت في الموضوع دون أن تسمع دفاعه في خصوصه بدليل ما أوردته في نهاية حكمها من أنه لا الطاعن ولا المطعون عليهما أثاروا نزاعاً في شأن الربيع وقصروا منازعتهم على الأساس القانوني الذي تقوم عليه الدعوى — وكان من نتيجة ذلك أن قضى الحكم المطعون فيه للمطعون عليهما بالربيع عن سنة ١٩٤٥ الزراعية أي ابتداء من أكتوبر سنة ١٩٤٤ مع أن حقهما على فرض ثبوته لا ينشأ إلا من يوم إبرام العقد الرسمي في ١٨ من يناير سنة ١٩٤٥

وحيث إن هذا النعي مردود بأن الطاعن لم يأخذ على محكمة الاستئناف أنها قيدته في دفاعه وجعلته قاصراً على البحث في قوة الأمر المقضي ولما كان الطاعن

هو الذى أثر أن يقتصر فى دفاعه على الدفع القاتلوى بقوة الأمر المقضى وكان وحده صاحب الشأن فى إبداء ما يرى من أوجه الدفاع فى الدعوى فلا على المحكمة إن هى حكمت فى موضوع الدعوى واعتبرت سكوتة عن مناقشة قيمة الريع عدم منازعة منه فى تلك القيمة - ولا محل بعد ذلك لما أثاره الطاعن عن خطأ الحكم المطعون فيه بالقضاء للطعون عليهما بالريع كاملا عن سنة ١٩٤٥ الزراعية مع أن عقد ملكيتهما محرر فى ١٨ من يناير سنة ١٩٤٥ لأنه لا سبيل إلى المجادلة أمام هذه المحكمة فيما لم يسبق عرضه على محكمة الموضوع .

وحيث إن السبب الثالث يتحصل فى قيام سبب من أسباب عدم الصلاحية برئيس الهيئة التى أصدرت الحكم المطعون فيه ذلك أن هذا الرئيس سبق أن اشترك فى الحكم الصادر فى الاستئناف الوصفى المرفوع عن الحكم المستأنف وأن المحكمة إذ فصلت فى الاستئناف الوصفى لم تقتصر فى أسباب حكمها على بيان وجهة نظرها فى أمر هذا الاستئناف بل أبدت رأيها فى الموضوع بما ذكرته من " أن الطاعن أصبح لا يمكنه المنازعة من جديد فى الملكية لصدور حكم فصل فى هذا النزاع وأن هذا الحكم أصبح نهائيا وله حجته ومادام أن هذا الحكم قائم لم ينقض فاعترافه " أى الطاعن " بقبض ال ٢٧٠ عنها هو اعتراف بالإلزام على أساس ذلك الحكم " . وأنه لما كانت المادة ٣١٣/٥ من قانون المرافعات تنص على أن " يكون القاضى غير صالح لنظر الدعوى ممنوعا من سماعها ولو لم يرد أحد الخصوم ... إذا كان قد أفتى أو ترافع عن أحد الخصوم فى الدعوى أو كتب فيها ولو كن ذلك قبل اشتغاله بالقضاء أو كان قد سبق له نظرها قاضيا أو خيرا أو محكما أو كان قد أدى شهادة فيها " . وكان رئيس الهيئة التى أصدرت الحكم المطعون فيه قد أبدى رأيه فى موضوع الدعوى بما جاء بأسباب الحكم فى الاستئناف الوصفى فإنه يكون قد قام به سبب من أسباب عدم الصلاحية ويكون الحكم المطعون فيه قد عاره البطلان عملا بمحكم المادة ٣١٤ من قانون المرافعات .

وحيث إن هذا النعى مردود : ذلك أن طلب إلغاء وصف النفاذ طلب وقى تابع للطلب الأصل والمحكمة التى لها ولاية الحكم فى الطلب الأصل تملك الحكم

في الطلب الوقتي عملاً بقاعدة أن قاضي الأصل هو قاضي الفروع : فإذا ما فصلت المحكمة في الطلب الوقتي فإن ذلك لا يمنعها من الفصل في الطلب الأصلي لاختلاف موضوع الطلبين وسببهما . والقضاء الوقتي لا يجوز قوة الأمر المقضي ومن ثم فالمحكمة عند الفصل في الطلب الأصلي أن تعدل عن رأي رآته عند الحكم في الطلب الوقتي لأن الحكم في هذا الطلب الأخير يستند إلى ما يبدو للمحكمة من ظاهري مستندات الدعوى . وحكم محكمة الاستئناف فيما يتعلق بتنفيذ المعجل لا تأثير له مطلقاً على استئناف الموضوع إذ هو يعتبر متيناً لحكم محكمة الدرجة الأولى إن كان حكمها قد أغفل التنفيذ المعجل في حالة يوجبها فيها القانون أو ملغياً للتنفيذ إن كان حكمها قد أمر به في غير الأحوال المنصوص عليها فيه على ما قضت به هذه المحكمة في الطعن رقم ٩ سنة ١ ق . واما كان يبين من الحكم الصادر في الاستئناف عن طلب إلغاء شمول الحكم بالتنفيذ الذي اشترك في إصداره رئيس الهيئة التي أصدرت الحكم المطعون فيه أنه أورد في أسبابه "إن المستأنف الأول "الطاعن" لا يمكنه المنازعة من جديد في الملكية لصدر حكم فصل في هذا النزاع وهذا الحكم أصبح نهائياً وله حجته وما دام هذا الحكم قائماً لم ينقض فاعترافه بقبض مبلغ الـ ٢٧٠ ج هو اعتراف بالإلزام على أساس ذلك الحكم " . وهذا الذي أورده الحكم ما هو إلا ما بدا للمحكمة من ظاهر حكم محكمة الجيزة الذي فصل في الملكية وليس من شأن هذا القضاء الوقتي أن يمنع المحكمة من العدول عن المدلول الظاهر لذلك الحكم إذا ما استبان لها عند الفصل في الموضوع أن حجته قاصرة على ملكية الرقبة — كما أن ما أورده الحكم من اعتراف الطاعن بقبض الـ ٢٧٠ جنيهاً وربط هذا الاعتراف بالمدلول الظاهر لحكم الملكية لا يدل على أن المحكمة قد تعرضت لموضوع الطلب الأصلي أو أبدت فيه رأياً ، ولهذا أجاز المشرع في المادة ٤٧١ مرافعات أن يكون التنظيم من التنفيذ أمام نفس الهيئة التي يرفع إليها الاستئناف عن الحكم بقوله " ويجوز إبداء هذا التنظيم في الجلسة أثناء نظر الاستئناف المرفوع عن الحكم ويحكم فيه على وجه السرعة مستقلاً عن الموضوع " .

وحيث إن السبب الأخير الذى أبداه الطاعن أمام دائرة فحص الطعون
يتمحصل فى النعى على الحكم المطعون فيه بالبطلان إذ خلا الحكم من إثبات
تلاوة تقرير المستشار الملخص بخلاف ذلك مخالف لما تقتضى به المادة ١١٦
من قانون المرافعات .

وحيث إن هذا النعى مردود — ذلك أنه وإن كان يبين عن الحكم المطعون
فيه أنه خلا مما يدل على أن تقرير التلخيص قد تلى فى الجلسة إلا أن تضمين
الحكم هذا البيان أمر لم يوجبه القانون وكل ما فرضه القانون فى المادة ١١٦
مرافعات هو وجوب تلاوة التقرير الذى يحيل به قاضى التحضير الدعوى إلى
المرافعة وقد خلا نص المادة ٣٤٩ مرافعات التى حددت البيانات التى يجب
أن يتضمنها الحكم فى النص على وجوب إثبات هذا البيان بالحكم — لما كان
ذلك وكان الطاعن لم ينف واقعة عدم تلاوة التقرير فى الجلسة إذ لم يقدم صور
محاضر الجلسات التى نظرت فيها الدعوى للتحقق من عدم تلاوة التقرير تأييدا
لهذا السبب من أسباب الطعن فإن النعى على الحكم المطعون فيه فى هذا الخصوص
يكون عاريا عن الدليل .

جاسة ١٠ من يناير سنة ١٩٥٧

بإمارة أحمد عبد العزيز محمد رئيس المحكمة ، وبحضور السادة : استحق عبد السيد ،
واحمد قوشة ، ومحمد متولى هتلم ، وإبراهيم عثمان يوسف المستشارين .

(٤)

القضية رقم ٣١٤ سنة ٢٣ القضائية :

ضرائب . ضريبة الأرباح التجارية والصناعية . أعمال تجارية . عدم اقتصار نشاط الزارع
على بيع الزهور المنقولة من مزرعته أو على تسهيل عملية البيع بحسن عرضها في محله وامتداد نشاطه
إلى إدخال عناصر أخرى فنية بتنسيق الزهور في باقات وسلال بوسائل استخدمت فيها مواد أخرى
بواسطة أيد مدربة . خضوع أرباح هذا النشاط لضريبة الأرباح التجارية والصناعية . القانون
رقم ١٤ سنة ١٩٣٩ .

متى كان نشاط الزارع لم يقتصر على بيع الزهور المنقولة من مزرعته أو على
تسهيل عملية البيع بحسن عرضها في محله استجلايا للعملاء بل امتد نشاطه إلى
إدخال عناصر أخرى من الفن بتنسيق الأزهار في باقات وسلال بوسائل
استخدمت فيها مواد أخرى بواسطة أيد مدربة تحتاج إلى ذوق وخبرة خاصة
مما يزيد في قيمة الأزهار زيادة كبيرة عن قيمتها في حالتها الطبيعية الناتجة
من الأرض ، فلم يقف الأمر عند نقل المحصول أو حسن عرضه بل تعداه إلى
نشاط جديد استخدم فيه رأس المال والخبرة الفنية وانتوى به المضاربة في سبيل
الربح — فإن هذا النشاط لا يتصل بطبيعة الاستغلال الزراعي ولا هو بلازم
أو تابع له بل هو مما يدخل في نطاق الأعمال التجارية والصناعية وتخضع
الأرباح الناتجة عنه للضريبة المفروضة عليها قانونا .

أخذت

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن العطن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — حسبما يبين من الحكم المطعون فيه ومن سائر الأوراق —
تتصل في أن المطعون عليه رفع الدعوى رقم ١٨١ لسنة ١٩٤٩ تجارى كلى
الاسكندرية ضد الطاعة وطلب فيها الحكم بطلان قرار لجنة التقدير الصادر
ياخضامه لضريبة الأرباح التجارية والصناعية والقضاء بأنه معنى من هذه الضريبة
عملا بالمادة ٤٠ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ استنادا إلى أن ما يقوم به من
بيع الزهور الناتجة من أرضه بعد لفها بالسلك والجريد والشرايط ووضعها فى السلال
هو من قبيل الاستغلال الزراعى وأن ما يشتريه من زهور أخرى وأعشاب هو
بكميات ضئيلة ولا يقصد منه سوى ترويح بيع محصولات زراعته — كما طلب
احتياطيا الحكم بأنه لم يحقق أرباحا سوى ما جاء بالإقرارات المقدمة منه عن
المدة من سنة ١٩٣٩ لغاية سنة ١٩٤٥ وهى المدة المتنازع على التقدير فيها .
ودفعت مصلحة الضرائب الدعوى بأن لجنة التقدير فى سبيل تقدير الأرباح تختص
أيضا ببحث ما يمرض من نزاع قانونى حول وصف تلك الأرباح باعتبارها أساسا
للضريبة وأن المطعون عليه ممن يخضعون لضريبة الأرباح التجارية لأنه يتجر
فى بيع الأزهار الناتجة من زراعته وما يشتريه من الزهور من تجار آخرين بعد أن
يجوز فى الأزهار تحويرا ويصوغها بأشكال خاصة وبطرق فنية يحمل أحده لذلك
وزوده بالعمال والمهمات اللازمة مما يجعل نشاطه داخلا فى نطاق الأعمال التجارية
والصناعية — وبتاريخ ١/٤/٥٠ — قضت المحكمة الابتدائية بقبول العطن شكلا
وفى الموضوع بطلان قرار لجنة التقدير الصادر فى ٢٩/١/٤٩ وبإعفاء الطاعن
من ضريبة الأرباح التجارية فى سنوات النزاع باعتباره مستغلا زراعييا طبقا لنص
المادة ٤/٤ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ مع إلزام مصلحة الضرائب بالمصروفات
ومبلغ ٤٠٠ قرش مقابل أتعاب المحاماة — فاستأنفت الطاعة هذا الحكم بالقضية

رقم ١٧١ سنة ٦ قى تجارى لدى محكمة استئناف الاسكندرية التى قضت بتاريخ ٩٥٢/٣/٦ فى موضوع الاستئناف أولا — بإلغاء الحكم المستأنف فيما يختص ببطالان قرار لجنة التقدير ورفض هذا الدفع — ثانيا — بتأييد الحكم المستأنف فيما قضى به من تأييد الحكم المستأنف فيما يختص باعفاء المطعون عليه من ضريبة الأرباح التجارية — وبعد أن نظر الطعن أمام دائرة فحص الطعون قررت إحالة إلى الدائرة المدنية وأبدت النيابة العامة رأيها بنقض الحكم المطعون فيه وإحالة القضية إلى محكمة استئناف الاسكندرية .

وحيث إن مبنى العامن هو أن الحكم المطعون فيه أخطأ فى تطبيق القانون وخالف الثابت فى الأوراق وجاء قاصر التسبيب ذلك أنه أقام قضاءه بإعفاء المطعون عليه من ضريبة الأرباح التجارية والصناعية على أنه مزارع ولا يعدر نشاطه أنه يبيع الزهور الناتجة من زراعته مما يعتبر استغلالا زراعيا معنى من الضريبة بمقتضى الفقرة الرابعة من المادة ٤٠ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ وأنه لا يغير من طبيعة هذا الاستغلال أنه يبيع هذه الزهور فى محل أعدده لذلك بعد ترديدها ووضعها فى أسبنة ولفها بالحرير والجريد والسلك والأعشاب لأن ما يشتريه من هذه المواد هو مما يتبع نشاطه الرئيسى فى الاستغلال الزراعى ويقصده به حسن العرض واستجلاب المشترين ولم يلتفت الحكم إلى ما جاء فى دفاع الطاعن وما هو ثابت بالأوراق من أن المطعون عليه تاجر مقيد بالسجل التجارى وأنه افتتح لبيع الأزهار محلين بشارعين من شوارع الاسكندرية واتخذ دفاتر لقيده حساب تجارته واستمر يطلب إلى مصلحة الضرائب اعتماد هذه الدفاتر فى بيان أرباحه التى قدم إقرارات عنها فى سنى النزاع وأنه فيما قدمه من إقرارات كان يفرق بين نشاطه كمزارع ونشاطه كبائع زهور ويعتبر محل البيع بمثابة عميل للزراعة ويتساهل معه فى سعر التوريد وكان دائما على الإملان عن بضاعته فى السينا ومختلف وسائل الاعلان هذا إلى أنه يشتري زهورا أخرى علاوة على الناتج من زراعته كما يشتري خضرة وأسبنة وعلب كرتون وجريدا وشريطا وغير ذلك مما يلزم لتجارته وأنه إنما يبيع الزهور بعد إضافة مواد أخرى إليها وبعد إعدادها إعدادا خاصا ويضفى عليها من ذوقه وفنه وخبرته مما يزيد فى أثمانها ويضاعف أرباحه منها

وهذا الذي أوردته الطاعنة في دفاعها وأثبتته الأوراق المقدمة يخرج جميع الزهور عن نطاق الاستغلال الزراعي لما ينطوى عليه من نية المضاربة وقصد الربح والاتجار ويخضعه للضريبة الأرباح التجارية والصناعية .

وحيث إنه وإن كان الأصل في بيع الزارع للمحصول الذي تنتجه زراعته أنه لا يعد عملا تجاريا وأنه معنى من ضريبة الأرباح التجارية والصناعية بمقتضى الفقرة الرابعة من المادة ٤٠ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ إلا أنه إذا اتخذ الزارع نشاطا جديدا أدخل به على محصوله عمليات صناعية أو فنية غير متصلة بطبيعة الاستغلال الزراعي ولا لازمة له وكان من شأنها أن تزيد من قيمة المحصول في حالته الطبيعية فإن الربح الذي تحققه هذه العمليات يخضع للضريبة الأرباح التجارية والصناعية ذلك أن الأعمال الصناعية والإضافات الفنية التي تلحق بالمحصول الزراعي فضلا عما نحدثه به من التغيير والتحويل عن حالته الأصلية فإنها تستلزم هذه الأعمال من رأس المال والمخاطرة به يضاف عليها النية في المضاربة التي تستهدف الربح وتدخل بها ضمن النشاط الذي تمارسه " المنشآت التجارية والصناعية أو المتعلقة بالحرف " التي نصت المادة ٣٠ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ على خضوعها للضريبة وتخرج عن نطاق " المنشآت الزراعية " التي قصدت إعفاءها المادة ٤٠/٤ من ذلك القانون .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أنه بنى قضاءه بإعفاء المطعون عليه عن الضريبة على ما قاله من أن الأمر قاصر على بيع الطاعن أزهار مزرعته ولم يستغلها بصناعة أخرى كصنع الروانح أو المربي فاستغلاله هو أول مراتب الاستغلال الزراعي وهو بيع المزارع لمحصوله وليس في إعداده مكانا بعيدا عن المزرعة طسدا للبيع ما يغير من طبيعة نشاطه ... وليس في وضع الأزهار عند عرضها للبيع في أسبلة وترتيبها ما يغير من طبيعتها فهو من قبيل حسن العرض استجلابا للعملاء وصيانة للأزهار فليس في ذلك تغيير لطبيعة الأزهار بل هو من مقتضيات طبيعتها عند بيعها وما يشتريه الطاعن من أسبلة وجريد وحريوى مجرد أشياء تامة

للنشاط الرئيسى وهو بيعه الأزهار المنتجة من مزرعته .. فضلا عن أن شراء
الحضرة لتهيئة باقة الورد هو تسهيل لعملية بيع المحصول الزراعى الرئيسى وهو
الأزهار والورد الناتجة من أرضه فلا يغير ذلك من طبيعة الاستغلال . " وهذا
الذى قرره الحكم مخالف للقانون لما سبق بيانه ذلك أن نشاط المطعون عليه
لم يقتصر على بيع الزهور المتقولة من مزرعته أو على تسهيل عملية البيع بحسن
عرضها في محله استجلايا للعملاء كما يقول الحكم بل امتد نشاطه كما هو ظاهر
من واقعة الدعوى إلى إدخال عناصر أخرى من الفن بتنسيق الأزهار في باقات
وسلال بوسائل استخدمت فيها مواد أخرى بواسطة أيد مدربة تحتاج إلى ذوق
وخبرة خاصة مما يزيد في قيمة الأزهار زيادة كبيرة عن قيمتها في حالتها الطبيعية
الناتجة من الأرض فلم يقف الأمر عند نقل المحصول أو حسن عرضه بل تعداه
إلى نشاط جديد - استخدم فيه رأس المال والخبرة الفنية وانتوى به المضاربة
في تسهيل الربح وهو نشاط لا يتصل بطبيعة الاستغلال الزراعى ولا هو بلازم
أو تابع له بل هو مما يدخل في نطاق الأعمال التجارية والصناعية وتخضع الأرباح
الناتجة عنه للضريبة المفروضة عليها قانونا .

وحيث إنه لما تقدم يتعين نقض الحكم المطعون فيه والإحالة .

جلسة ١٠ من يناير سنة ١٩٥٧

بقيادة السيد الأستاذ محمد العزيز محمد رئيس المحكمة ، وبحضور السادة محمد عبد الرحمن يوسف ،
وأحمد قوشه ، ومحمد متولى عتلم ، وإبراهيم عثمان يوسف المستشارين .

(٥)

القضية رقم ١٥ سنة ٢٥ القضائية "أحوال شخصية" :

(أ) أحوال شخصية . أجنب . طلاق . محكمة الموضع . حق الزوج في طلاق زوجته
لريبة طبقا للشريعة الموسوية لطائفة القرائين . المقصود بما يشترط لريبة المبررة
للطلاق . تقدير مبرر الطلاق . موضوعي .

(ب) أحوال شخصية . الذيرة . نظام الذيرة في الشريعة الموسوية لطائفة القرائين .

(ج) أحوال شخصية . طلاق . حضنة . الحكم بتطبيق الزوجة لريبة طبقا للشريعة الموسوية
لطائفة القرائين وإحالة الدعوى إلى التحقيق لتثبت من أعية المطلقة لحضنة ولدا .
لا تعاوض .

(د) قرض . إجراءات الطعن "إداع المذكرات" . أحوال شخصية . أجنب . حق
الطاعن في إداع مذكرة في مسائل الأحوال الشخصية في خلال عشرين يوما من تاريخ
قرار إحالة الطعن إلى الدائرة المدنية . المواد ٤٢٢ مكررة و ٨٨١ و ٨٨٢ مرافعات .

١ - للزوج - طبقا للشريعة الموسوية لطائفة القرائين - أن يطلق زوجته إذا
ما عرضت نفسها للابتذال في الطرق والأسواق والمجتمعات أو خالطت غير أهل الحشمة
والوقار أو أتت أمرا مريبيا ، وتقدير ذلك مرجعه إلى محكمة الموضوع - أما
ما قال به بعض الفقهاء الاسرائيليين من أنه يشترط في الريبة المبررة للطلاق أن
يصدق الزوج ما يبلغه من ريبة عن زوجته وأن يكون التصديق خلقا له عادة
فالمقصود به أن يكون الزوج مصدقا لما بلغه عن زوجته وأن اتهمه لها بالريبة
لم يكن تجنيا .

٢ — نظام الغيرة في الشريعة الموسوية لطائفة القرائين كان جوازيا وعدل عنه .

٣ — إذا كان الحكم القاضي بتطليق الزوج من زوجته للرؤية طبقا للشريعة الموسوية لطائفة القرائين قد أحال الدعوى إلى التحقيق للثبوت من أهلية المطلقة للحضانة فإن إحالة الدعوى إلى التحقيق لا تتعارض مع ما انتهت إليه المحكمة من قيام مبرر الطلاق إذ أن الأم لا تحرم من حضانة ولدها إلا إذا كانت لا تؤمن إلى أخلاقه ونفسه بسبب اعوجاج سلوكها وهو ما أرادت المحكمة تحقيقه .

٤ — إنه وإن كانت المادة ٨٨٢ مرافعات لم تحدد مواعيد للطعن لإبداع مذكرات في مسائل الأحوال الشخصية فإن المادة ٨٨١ مرافعات أحالت فيما أحالت إليه على المادة ٤٣٢ مكررة — وإعمال هذه الاخالة في هذا الخصوص يبيح للطعن تقديم مذكرة في خلال عشرين يوما من تاريخ إحالة الطعن إلى دائرة المواد المدنية والتجارية ومسائل الأحوال الشخصية وذلك لا يتعارض مع أحكام المادة ٨٨٢ مرافعات .

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

ومن حيث إن الوقائع — حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن المطعون عليه أقام الدعوى رقم ٩٢ سنة ١٩٥٤ كلى القاهرة أحوال شخصية أجانب على الطاعنة طلب فيها الحكم بتطليقها منه مع سقوط كل حقوقها الزوجية قبله وقد بنى المطعون عليه دعواه بالتطليق على أنه تزوج بالطاعنة على شريعة الاسرائيليين القرائين بموجب عقد مؤرخ ١٨ من فبراير سنة ١٩٤٧ واعتاد ان يقضى طوال نهاره في محل عمله . وبتاريخ ١٤ من يولييه

سنة ١٩٥٢ هاجم مكتب يوايس الآداب منزل الزوجية فوجد زوجته مع شخص أجنبي عنها فقبض عليها وعلى خادم المسكن بتهمة أن الزوجة تدبر مسكنها للدعارة السرية وقدمت الزوجة وشريكها للمحاكمة وقضى بالإبراء لسبب قانوني يتعلق ببطلان التفتيش . وبما أن شرعية القرائن توجب الطلاق في حالة رغبة الزوج وضبط الزوجة مع أجنبي تجاوز الرتبة إلى الحقيقة خاصة وقد اعترف الشريك في التحقيقات بارتكابه الفحشاء معها كما شهد بذلك خادم المنزل - ولذا رفع دعوى الطلاق مالة الذكر . وقد فشلت محاولة التوفيق بين الطرفين فأحيلت الدعوى إلى التحقيق وسمعت شهود الطرفين . وفي ١٧ مايو من سنة ١٩٥٥ حكمت المحكمة حضوريا أولا - بالتصريح للمطعون عليه ابراهيم باروخ السرجاني بأن يطلق زوجته أديل يعقوب كوهين المعقود زواجهما في ١٨/٢/١٩٤٧ بمخانة الإسرائيليين القرائن وأن يسلمها وثيقة طلاقها وفقا لمقومات الديانة . ثانيا - وقبل الفصل في موضوع طلي الحضانة والنفقة بإحالة الدعوى إلى التحقيق لينتج المطعون عليه بكافة طرق الإثبات القانونية بما فيها البيئة عدم أهلية الطاعنة لحضانة ابنتهما قرب استأنفت الطاعنة هذا الحكم أمام محكمة استئناف القاهرة وقيد الاستئناف برقم ٦٩٧ سنة ٧٢ ق . وفي ٧ من ديسمبر سنة ١٩٥٥ قضت المحكمة حضوريا بقبول الاستئناف شكلا ورفضه موضوعا وتأيد الحكم المستأنف . وفي ٢٤ من ديسمبر سنة ١٩٥٥ قررت الطاعنة الطعن في الحكم بطريق النقض وقد مرض الطعن على دائرة فحص الطعون بجلسة ١٠ من أكتوبر سنة ١٩٥٦ فقررت إحالته على هذه الدائرة وقدمت النيابة مذكرة تطالب فيها أولا - اعتبار المذكرة المقدمة من الطاعنة والمودعة في ٢٥/١٠/١٩٥٦ مستبعدة من الأوراق إذ أن هذا الإيداع إجراء غير قانوني لأن المادة ٨٨٢ مرافعات لا تنص عليه . ثانيا - قبول الطعن شكلا ورفضه موضوعا .

وحيث إن طلب النيابة استبعاد المذكرة المودعة من الطاعنة في ٢٥/١٠/١٩٥٦ مردود بأنه وإن كانت المادة ٨٨٢ مرافعات لم تحدد مواعيد للطعن للإيداع مذكرات فإن المادة ٨٨١ مرافعات أحالت فيما أحالت إليه على المادة ٤٣٢

مكررة وإعمال هذه الإحالة في هذا الخصوص يبيح للطاعن تقديم مذكرة في خلال عشرين يوماً من تاريخ قرار الإحالة وذلك لا يتعارض مع أحكام المادة ٨٨٢ من مرافعات .

وحيث إن اتضح من على سوابق يحصل أولها في أن الحكم أخطأ في تطبيق القانون وشابه قصور في الأسباب ذلك أن الطاعنة تمسكت أمام محكمة الاستئناف بأنه يشترط لتطبيق المادة ٣٦٣ من الأحكام الشرعية للأسرائيليين الفرائين أن يبلغ الرجل ما يريبه في زوجته من شاهد وأن يصدق وأن يكون التصديق حلقاً له عادة وبأن الشرطين الأول والثالث لم يتحققا إذ لم يثبت في الدعوى أن التصديق هو خلق للزوج عادة كما لم يثبت أن الزوج بلغه ما يريبه من شاهد واحد إذ لم يشهد بذلك سوى شقيقة وقد برحت الطاعنة ولم يرد الحكم المطعون فيه على ذلك الدفاع وهذا قصور في التسبب فصلاً عن الخطأ في تطبيق القانون إذ كان على محكمة الموضوع بغير تنبيه لها أن تتحرى شروط تطبيق النص وأن تحقق من توافرها كما أن المحكمة أخطأت إذ اعتبرت أن محل اشتراط كون التصديق حلقاً عادة للزوج أن لا يؤدي الشاهد شهادته أمام الشرع ذلك لأن نص المادة ٣٦٣ هو نص مطلق لا تخصيص فيه وقد تمسكت الطاعنة في مذكرتها المقدمة لمحكمة الاستئناف بأن المادة ٣٣٢ من الأحكام الشرعية في الأحوال الشخصية للأسرائيليين تنص على أن "إذا عرف الرجل ما يعيب المرأة وسكت مد راضياً وبأن المطعون عليه علم بواقعة الزنا يوم ١٤ يولييه سنة ١٩٥٢ ؛ ولم يرفع دعوى الطلاق إلا في ٩ يونيه سنة ١٩٥٤ مما يدل على رضائه بالعيب وقد أغفل الحكم الرد على هذا الدفاع . ويتحصل السبب الثاني في أن الحكم المطعون فيه يشوبه القصور إذ أفلتت المحكمة بحث شروط الرية وأركانها ومدى توافرها في هذه الدعوى وأنه يجب لكي يدعى الزوج بالرية أن يغار عليها ويأتي بها إلى الكاهن وفي هذه الدعوى لم يستعمل المطعون عليه حقه هذا كما أنه مسخ دفاع الطاعنة في خصوص ما شهد به أحمد محمود النجار كما أن الحكم إذ قرر أن أقوال الشاهد الثالث يوسف بادوخ السرجاني لا تختلف عن أقوال الشاهدين السابقين وأنه أكد سوء سلوك الزوجة قد خالف الثابت في الأوراق كما أنه رد رداً غير سائق على ما تمسكت به الطاعنة من أن الحكم

المحكمة الابتدائية تسمى بالنسبة لم يشر الزوج على رتبة دليل أن المال المدعى إلى التحقيق في نفس الحكم القطعي لينتج الزوج عدم صلاحية الزوجة للحضانة .

في حيث إن الختم المضطرب فيه قال : "بناقصاته" من حيث إن الحكم الابتدائي الذي قضى بالنسبة بنى على ما تناوله التحقيق الذي قامت به المحكمة فسمعت أقوال أحمد محمد النجار وزايد أمام زايد و يوسف باروخ السرجاني وقد أجمع الشهود على عهده ما يبرر رتبة الزوج فعاد شهد أحمد محمود النجار أنه علم من الخدم بالمازلة النكاشة بالحى الذى يقم فيه الزوجان أن الزوجة كانت كثيرا ما تفتق رجاها في منزل الزوجية وتتناول معهم الخمر وقد اتفق الخدم كانوا يتناولون سيرة السيدة المذكورة بالسوء وأنه علم بهذه التوافع أيضا من المدعو سعد الذى كان يشتغل خادما لدى الزوجين وقرر زايد أمام زايد أن الزوجة كانت سيئة السمعة في الحى وأن الكثيرين كانوا دائرين بالتردد عليها وقد قرر أن الزوجة كانت تستعمل الألفين المارحود بالصيدلية . رأ حيث يعمل الشاهد وكانت تعطى المواعيد في حديث غير ثابت . أما الشاهد الثالث فقد قطع بما يفيد سوء سيرة الزوجة . ثم قال : "ومن حيث إنه فيما تقدم ما يكفي لاعتباره قرينة جديده تبرر الطلاق طبقا للمادة ٢٦٣ من الأحكام الشرعية في الأحوال الشخصية للأمرائيليين القرائن ولا أهمية لما تثيره المستأنفة من أنه لم يثبت أن التصديق كما . خلفا عادة للزوج لأن ذلك لا يتطلب إلا في حالة عدم أداء الشاهد لشهادته أمام الشرع . وأما إذا كان قد أداها فعلا كما حصل في القضية الحالية فلا محل للنقد من رتبة الزوج في تقبله لما يقال له كما أن أقوال الشاهد الثالث صريحة في أنه أباح الزوج بالواقعة التي ذكرها والتي تبرر الرتبة . بقى ما تزعمه المستأنفة من انتفاء الرتبة لسماح الزوج لزوجته باحتراف الحياكة فعلى افتراض صحة ذلك فلا يعتبر هذا الترخيص من جانبه سدا في المسوغ للطلاق إذ هذا المسوغ مرتفع من سوء سلوك الزوج الذى قام من الشبهات الجدية والقوية ما يبرره ولا تدرى المحكمة بما كان من أقوال شهود المستأنفة من حسن سيرها بعد ما ثبت لها من جدية الشبهات التي تنفي

تماما بحسن السلوك كما لا تمتد بما كان من إحالة المحكمة الابتدائية للدعوى لتحقيق فيما يختص بأهلية الزوجة للحضانة إذ لا يؤثر هذا الاجراء على ثبوت وجود الرتبة وكونها جديده مسوغة للتطبيق.

وحيث إن أحكام الأحوال الشخصية للطائفة الاسرائيلية لم يصدر بها قانون إنما جمع أحكامها علماء متفقون في تلك الشريعة ونظموها في مواضع مرتبة على نمط القوانين الحديثة وهي التي أشار إليها الحكم الابتدائي والحكم المطعون فيه — وحيث إنه طبقا للشريعة الموسوية لطائفة القرائين فإن للزوج أن يطلق زوجته إذا ما عرضت نفسها للابتذال في الطرق والأسواق والمجتمعات أو خالطت غير أهل الحشمة والوقار أو أنت أمرامريا وتقدير ذلك مرجعه إلى محكمة الموضوع وقد استندت المحكمة إلى شهادة أحمد محمود النجار وزايد إمام زايد يوسف باروخ السرجاني وخلفت من شهادتهم إلى أن الزوجة سيئة السلوك مما يبرر الطلاق وما أورده الحكم من أقوال الشهود غير مناقض لما هو ثابت بحضر التحقيق — أما ما قال به بعض الفقهاء الاسرائيليين من أنه يشترط في الرتبة المبررة للطلاق أن يصدق الزوج ما يبلغه من رتبة عن زوجته وأن يكون التصديق خلقا له عادة فالمقصود به أن يكون الزوج مصدقا لما بلغه عن زوجته وأن اتهمه لها بالرتبة لم يكن تجنيا وهو ما خلصت إليه المحكمة من التحقيق الذي أجرته . أما القول بأن المطعون عليه علم بالعيب وسكت عنه فمردود بأن دعوى الطلاق التي رفعها الزوج تنفي ذلك وأن رفعها دلالة على عدم احتمال له حالة الطاعة . أما عن نظام الخيرة فكان جوازيا وعادل عنه — وما ادعته الطاعة من تناقض الحكم فيما قرره من ثبوت الرتبة ومع ذلك فقد أحال الدعوى إلى التحقيق لإثبات أهلية الطاعة للحضانة ابتغما فمردود بأنه في حال الطلاق تكون الحضانة للأم إذا كانت أهلا لها وإذا كانت الأم غير أهل للحضانة فهي للأب فإحالة الدعوى إلى التحقيق للثبوت من أهلية المطلقة للحضانة لا يتعارض مع ما انتهت إليه المحكمة من قيام مبرر الطلاق إذ أن الأم لا تحرم من حضانة ولدها إلا إذا كانت لا تؤمن على أخلاقه ونفسه بسبب إهمال سلوكها وهو ما أرادت المحكمة تحقيقه .

وحيث إنه لكل ما تقدم يكون الظن على غير أساس ويتعين رفضه ..

جلسة ١٧ من يناير سنة ١٩٥٧

برئاسة السيد عبد العزيز محمد رئيس المحكمة ، وحضور السادة : الشيخ عبد السيد ، و أحمد قورق ،
ومحمد منول عظم ، و إبراهيم عثمان يوسف المستشارين .

(٦)

القضية رقم ١٦٤ سنة ٢٣ القضائية :

(أ) تنفيذ عقارى . تقادم . اختصاص المحكمة التي تنظر في الاعتراضات على قائمة
شروط البيع بالفصل فيما يقدم اليها من اعتراضات مؤسسة على أوجه بطلان شكلية
وتخويلها رخصة الفصل في الاعتراضات المؤسسة على أوجه بطلان موضوعية وتقرير
وجوب الاستمرار في التنفيذ أو وقفه . المادتان ٦٤٥ و ٦٤٨ مرافعات .

(ب) تقادم . تنفيذ عقارى . توزيع . انقطاع التقادم بطلب التوزيع في النظام الفصلى
المختلط . انتهاء هذا الانقطاع باحتمال دين الدائن من الضمانة المرفقة وفوات مهلة
المنافضة دون أن يناقض فيها .

١ — مفاد المسادة ٦٤٨ مرافعات أنه إذا كانت الاعتراضات على قائمة
شروط بيع العقار مؤسسة على أوجه بطلان شكلية فيجب على المحكمة التي تنظر
الاعتراضات أن تفصل فيها — أما إذا كانت مؤسسة على أوجه بطلان موضوعية
فقد رخص لها المشرع إما أن تفصل في موضوعها وتقرر بناء على ما يتضح لها
من هذا الفصل بوجوب الاستمرار في التنفيذ أو وقفه أو أن لا تعرض للفصل
في موضوع الاعتراض وتأمر بالاستمرار في التنفيذ مع تكليف الخصوم بعرض
النزاع على المحكمة المختصة للفصل فيه . فإذا كان المدين قد أبدى اعتراضه على
قائمة شروط البيع وطلب وقف إجراءات التنفيذ لانقضاء دينه بالتقادم وكان
الحكم لم يمتد — د في قضائه برخص الاعتراض وبالاتمرار في إجراءات التنفيذ
على رخصة التنجى التي خولته إياها المسادة المذكورة بل أقام قضاءه على أنه
بحث موضوع الاعتراض غير جائز أمامه وأن الحكم باستمرار التنفيذ واجب

حتما بمقوله إن القانون قصر وقف التنفيذ أمامه على الحالتين الواردتين في المادة ٦٤٥ مرافعات دون غيرها فإن الحكم يكون قد شابه خطأ في القانون . فإذا تعرض الحكم بعد ذلك إلى البحث في موضوع الاعتراض وقرر أنه غير جدي وأن الدين لم يسقط بالتقادم للأسباب التي ذكرها كانت هذه أسبابا قانونية تنضم لرقابة محكمة النقض .

٢ — تقدم الدائن في التوزيع مطالبا باختصاصه بحجزه من أموال المدين وإن كان يعتبر في حكم المطالبة القضائية في النظام القضائي المختلط — لإعلان المدين به — ومن ثم يكون قاطعا للتقادم إلا أنه يجب القول بانتهاء هذا الانقطاع كما هو الحال في الدعاوى — بانتهاء الفصل في طلب الدائن واستبعاد نهائيا . فإذا كانت القائمة المؤقتة التي استبعدت دين الدائن قد أعلنت له ولم يناقض فيها فإن الانقطاع ينتهي بفوات سيعاد المناقضة وضرورة هذا الاستبعاد نهائيا وتبدأ مدة تقادم أخرى من هذا التاريخ . ولا محل للقول بأن الانقطاع يستمر بالنسبة لثل هذا الدائن بعد استبعاد دينه حتى صدور القائمة النهائية أو صدور أمر القاضي بتسليم قوائم الصرف للدائنين الآخرين .

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

ومن حيث إن الوقائع تخلص كما يبين من الحكم المطعون فيه ومن سائر أوراق الطعن في أن الطاعن كان رهن فيلا وأطيانا زراعية تأمينا لدين عليه فليبنك العقارى المصرى بعقد في ٣ من يولييه سنة ١٩٢٥ . ولما تمت التسوية العقارية اختص البنك فيها بالدينين حرف (أ) وحرف (ب) واختصت الحكومة بالدين حرف (ج) . ولما توقف الطاعن عن سداد الأقساط وباع الأطيان للمرهونة اتخذ البنك العقارى إجراءات الحجز العقارى على الأطيان وبيعت فرسا

ممتاز بعضها على البنك الدائن وبعضها على إيلي صيدناوى وبتاريخ ١٨ من مارس سنة ١٩٣٦ طلب البنك العقارى فتح التوزيع عن الثمن الراسى به المزايد بدعوى قيدت برقم ١٧٢ سنة ١٩٢٦/٢٥ مختلط . وفى ٢١ من أبريل سنة ١٩٣٦ أصدر القاضى بفتح التوزيع . وفى ٢٩ من أبريل سنة ١٩٣٦ تقدم البنك فى التوزيع عن دينه ومقداره ٢٠٥٠٧ جنيهات و ٤٥٠ مليا وعن دين الحكومة ومقداره ٥٩٥٢ جنيهها و ٨٦ مليا بصفته ممثلا لها . وفى أول يولييه سنة ١٩٣٦ أصدر القاضى قائمة التوزيع المؤقتة التى لم تخصص للحكومة شيئا عن دينها حرف (ج). وفى ٦ من يولييه سنة ١٩٣٦ أعلن قلم الكتاب هذه القائمة للطاعن كما أعلنها فى ١١ من يولييه سنة ١٩٣٦ للبنك عن نفسه وبصفته ممثلا للحكومة . وفى ٢٨ من يولييه سنة ١٩٣٦ طالب البنك تحرير القائمة النهائية فأصدرها القاضى فى ٢٣ من نوفمبر سنة ١٩٣٦ وأعلنت إلى الطاعن فى ٢٥ من نوفمبر سنة ١٩٣٦ وفى أول ديسمبر سنة ١٩٣٦ تقرر إقفال التوزيع وتسليم أوامر الصرف إلى الدائن . وخلال سنة ١٩٥١ أخطر البنك العقارى الحكومة بأنه لا يرغب فى الاستمرار فى مطالبة الضامن بدين الحكومة فطلبت الحكومة من البنك العقارى الزراعى المصرى بوصفه ممثلا للدولة وبنيها الرسمى الإلتزام العقارى وهو غير البنك المتقدم — طلبت منه اتخاذ إجراءات نزع الملكية ضد الطاعن . وفى ١٦ من سبتمبر سنة ١٩٥١ وجه البنك المطعون عليه إنذارا أعقبه بتنبيه أعلنه فى ٢٣ من أكتوبر سنة ١٩٥١ عن قبلا بجاردن سبى وأطيان أخرى مساحتها ٢٥ فدانا و ١٨ قيراطا و ١٩ سهما بدائرة مديرية القليوبية وقيدت الدعوى برقم ٢٧ سنة ١٩٥٢ كلى بيوع مصر فرجع الطاعن الدعوى رقم ٢٩٢٨ سنة ١٩٥١ كلى مصر بتاريخ ١٠ من نوفمبر سنة ١٩٥١ يطلب الحكم ببراءة ذمته من الدين المتخذة الإجراءات استيفاء له بناء على أنه قد انقضى بالتقادم . وفى ١٠ من يونيو سنة ١٩٥٢ أودع البنك المطعون عليه قائمة شروط البيع ، فقدم الطاعن اعتراضاته عليها فى ٢٣ من يوليو سنة ١٩٥١ طالبا (١) وقف إجراءات البيع حتى يفصل فى دعوى براءة الدولة المشار إليها (٢) قصر إجراءات البيع على القبلا وحدها دون الأطيان (٣) تعديل الثمن الأساسى للقبلا من ٧٠٠٠ جنيه إلى ٥٠,٠٠٠ جنيه (٤) حذف شرط إعفاء المطعون

عليه من إيداع الثمن عند رسو المزاد عليه وفي ٨ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ . حكم بقبول الاعتراض شكلا وفي الموضوع رفضه وبتأييد القائمة المعرض عليها .

فستأنف الطاعن هذا الحكم وقيد استئنافه برقم ٩٠٩ سنة ٦٩ في القاهرة .

وفي ١٥ من فبراير سنة ١٩٥٣ حكمت محكمة الاستئناف بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع أولا ، بتأييد الحكم المستأنف فيما قضى به من الاستمرار في إجراءات التنفيذ (ثانيا) بتعديل قائمة شروط البيع بقصر إجراءات التنفيذ على الفيلا وبوقفها مؤقتا بالنسبة للأطيان (ثالثا) بتعديل القائمة بالدخول للنوع الأساسي للفيلا بجعله ٢٠,٠٠٠ جنيه (رابعا) برفض طلب إلغاء وصف النفاذ الممجل المشمول به الحكم المستأنف (خامسا) بإلزام طرفي الخصومة بالمصروفات مناصفة بينهما مع المقاصة في أتعاب المحاماة . فقرر الطاعن بتاريخ ١٠ من يونيو سنة ١٩٥٣ الطعن بالنقض في هذا الحكم وعرض طعنه على دائرة فحص الطعون بجلسة ٢١ من نوفمبر سنة ١٩٥٦ فأحالته على هذه الدائرة وقدمت النيابة العامة مذكرة رأت فيها رفض الطعن وصححت عليها بجلسة المرافعة .

ومن حيث إن الطاعن بنى طعنه على سببين : فيحصل أولهما في أن الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض ما طلبه من وقف السير في إجراءات التقيد بمؤقتا الحين الفصل في دعوى براءة الذمة رقم ٣٩٣١ سنة ١٩٥١ كلى القاهرة قد خالف القانون ذلك . أن المحكمة استنتجت أنه لا يجوز لمحكمة الاعتراضات وقف التنفيذ إلا في الحالتين المنصوص عليهما في المادة ٦٤٥ مرافعات في حين أن هاتين الحالتين لم تردا على سبيل الحصر بدليل أن هناك أحوالا أخرى اوقف إجراءات التنفيذ نصت عليها المادتان ٦٤٤ و ٧٠٦ مرافعات وبدليل أن المادة ٦٤٢ مرافعات نصت على أن أوجه البطلان في الإجراءات السابقة على الجلسة المشار إليها في المادة ٦٣٣ مرافعات سواء كان أساس البطلان عيبا في الشكل أو في الموضوع وكذلك جميع الملاحظات على شروط البيع يجب على المدين والحائز والدائنين المشار إليهم في المادة ٦٣٢ إبدائها بطريق الاعتراض على قائمة شروط البيع وإلا سقط حقهم في التمسك بها . هذا إلى أنه لم يكن ثمة مجال لتطبيق المادة ٦٤٨ مرافعات التي طبقها المحكمة لأنها تطبق في حالة ما إذا لم تكن توافقت لدى المحكمة عناصر البتة

فهو الدافع الموضوعي والحال في الدعوى أنه لم يكن على المحكمة إلا تطبيق "قواعد
القانونية على الدافع المطروحة أمامها ومبدأ سريان التنازع هل هو تاريخ حكم
وسوالمزاد أم تاريخ تحرير القائمة المؤقتة أم تاريخ إعلانها إلى المطعون عليه بصفته
ثالثا عن الحكومة أم غير ذلك. ويتحصل السبب الآخر من أسباب الطعن في أن الحكم
المطعون فيه إذ قرر أن الدفع بالتقادم ليس دفعا جديرا فإدعاء البطلان لتصور
تسببه إذ كان جديرا بالمحكمة أن تبحث أدلة الطاعن ردفاعه ثم تتولى الرد عليها
فقبل أن تبدى رأيا ويقول الطاعن إن دفاعه أباد محكمة الاستئناف بشأن التقادم
كان دفاعا مستكمل العناصر قرر فيه أن مبدأ التقادم هو تاريخ حكم رسو المزاد
في ٨ من يناير سنة ١٩٣٦ وعلى أسوأ الفروض تاريخ تحرير قائمة المؤقتة في ٦
من يوليو سنة ١٩٣٦ أو تاريخ إعلانها إلى المطعون ضده بصفته ثالثا عن الحكومة
في ١١ من يوليو سنة ١٩٣٦ خصوصا وأن البنك العفاري عن نفسه وبصفته
ممثلا للحكومة قدم طلبا لتحرير القائمة النهائية في ٢٦ من يوليو سنة ١٩٣٦ على
أساس استبعاد دين الحكومة من التوزيع بمقتضى القائمة المؤقتة .

ومن حيث إن المشرع عقد الفصل الخامس من الباب الثاني من الكتاب
الثاني من قانون المرافعات للاعتراضات على قائمة شروط البيع فبين في المادة ٦٤٢
أن على المدين والحائز والدائن المشار إليهم في المادة ٦٣٢ أن يبدوا أوجه البطلان
في الإجراءات السابقة على الجلسة المحددة للبيع سواء منها ما يتعلق بالشكل أو
الموضوع وإلا سقط حقهم في التمسك بها . وبذلك المادة ٦٤٣ حق كل ذي
مصاحبة في إبداء مآلديه من أوجه البطلان أو الملاحظات كذلك بطريق الاعتراض
على القائمة وتناولت المادة ٦٤٥ حق المدين والحائز في طلب وقف الإجراءات
بالنسبة لعقار أو أكثر اكتفاء بالباقي إذا كانت قيمة هذا الباقي تكفي لاوفاء
بمقوق الدائنين الحاجزين والدائنين الذين صاروا طرفا فيها أو تأجيل إجراءات
البيع إذا أثبت المدين أن مآلديه أمواله في سدة واحدة تكفي لسداد الديون
المذكورة وأوصحت المادة ٦٤٦ طريقة تقديم الاعتراضات والمحكمة طبقا
لمادة ٦٤٧ تفصل فيها على وجه السرعة ، ونصت المادة ٦٤٨ على أن للمحكمة
هذه النظر في أوجه البطلان الموضوعية أن تحكم دون مساس بالحق بالاستمرار

في إجراءات التنفيذ مع تكليف الخصوم عند الاقتضاء رفع أصل النزاع إلى المحكمة ومقاد هذه المادة أن على المحكمة إذا عرض عليها اعتراضات مؤسسة على أوجه بطلان شكلية أن تفصل فيها أما إذا كانت مؤسسة على أوجه بطلان موضوعية فقد رخص لها المشرع إما أن تفصل في موضوعها وتقرر بناء على ما يتضح لها من هذا الفصل وجوب الاستمرار في التنفيذ أو وقفه أو أن لا تتعرض للفصل في موضوع الاعتراض وتأمّر بالاستمرار في التنفيذ مع تكليف الخصوم بمعرض النزاع على المحكمة المختصة للفصل فيه وقد رأيت محكمة أول درجة أن لها حق استعمال رخصة التخلي عن بحث موضوع الاعتراض إذ قالت إن "المادة التالية ٦٤٨ مرافعات أتت بحكم جديد منحت بمقتضاه المحكمة التي تنظر في الاعتراضات عند النظر في أوجه البطلان الموضوعية ومن بينها سقوط الدين المراد بالتنفيذ بمقتضاه بالتقادم أن يكون دون مساس بالحق بالاستمرار في إجراءات التنفيذ مع تكليف الخصوم عند الاقتضاء رفع أصل النزاع إلى المحكمة المختصة وذلك حتى لا تعطل إجراءات التنفيذ العقارية . وبما أن النزاع القائم حول الدين وسقوطه أو هدم سقوطه بالتقادم معروض على محكمة أخرى ولم تستكمل أمام هذه المحكمة العناصر اللازمة للبث فيه ومعرفة إذا كان يبدو في ظاهره جديراً أم لا بأن يهمل إجراءات التنفيذ فتري المحكمة لذلك رفض هذا الوجه من أوجه الاعتراض والحكم بالاستمرار في التنفيذ" . ولكن الحكم المطعون فيه وإن كان في هذا الخصوص قد أيد الحكم المستأنف فيما قضى به من الاستمرار في إجراءات التنفيذ إلا أنه رأى رأياً آخر لم يعتمد فيه على رخصة التخلي التي خولته إياها المادة ٦٤٨ مرافعات بل أقام قضاءه على أن بحث موضوع الاعتراض غير جائز بمقولة إن القانون قصر وقف التنفيذ على الحالتين الواردتين في المادة ٦٤٥ مرافعات وهما حالة ما إذا أثبت المدين أو الحائز أن قيمة العقار الذي تظل الإجراءات مستمرة بالنسبة إليه تكفي للوفاء بحقوق الدائنين الجاهزين وجميع الدائنين الذين صاروا طرفاً فيها وفقاً لأحكام المادة ٦٣٧ - والحالة الثانية هي حالة ما إذا طلب المدين تأجيل بيع العقار إذا أثبت أن صافي ما تغله أمواله في سنة واحدة يكفي لوفاء حقوق الدائنين المذكورين ثم قال الحكم "أما فيما

هذا ما بين الحالتين فلا يجوز وقف إجراءات التنفيذ على المعار في طور انتظار في الاعتراضات على قائمة شروط البيع بل إن الذي نص عليه القانون في المادة ٦٤٧ مرافعات هو أن تفصل المحكمة التي يجري أمامها التنفيذ في الاعتراضات على وجه السرعة حضر الخصوم أو لم يحضروا . كما نصت المادة ٦٤٨ على أن للمحكمة عند النظر في أوجه البطلان الموضوعية أن تحكم دون مساس بالحق بالاستمرار في إجراءات التنفيذ مع تكليف الخصوم عند الاقتضاء رفع أصل النزاع إلى المحكمة المختصة - وحيث إنه يتضح من نصوص القانون سالفة الذكر أن الاستمرار في إجراءات التنفيذ واجب مهما أثير من أوجه بطلان موضوعية كالدفع بالتقادم الذي يتسببه المستأنف ورفع بشأنه الدعوى رقم ٣٩٣١ سنة ١٩٥٢ كلى مصر خصوصا إذا تبين من الدفاع السبب الذي تقدم به المستأنف عليه أن هذا الدفع بالسقوط ليس جديا إذ أن آخر إجراء في التنفيذ جرى ضد المستأنف كان في أول ديسمبر سنة ١٩٣٦ وهو تاريخ قفل التوزيع وصدور أمر القاضى بتسليم قوائم الصرف إلى الدائنين . . . بينما الإلتزام الموجه إليه من المستأنف عليه أخيرا كان بتاريخ ١٦ من سبتمبر سنة ١٩٥١ وتنبه نزع الملكية بتاريخ ٢٣ من أكتوبر سنة ١٩٥١ وهذا التاريخ سابق على اكتمال مدة التقادم بأكثر من شهر .

ومن حيث إن هذا الذي أقام المحكم المطعون فيه قضاءه عليه قد شابه خطأ في القانون إذ قصر القضاء بوقف إجراءات التنفيذ على الحالتين الواردتين بالمادة ٦٤٥ مرافعات دون غيرها وقرر أن بحث موضوع الاعتراض غير جائز أمامه وأن المحكم باستمرار إجراءات التنفيذ واجب حتما ولم يقف المحكم المطعون فيه عند هذا بل تطرق إلى البحث في موضوع الاعتراض وفصل فيه موضوعا مقررنا أنه اعتراض غير جدى وأن الدين لم يسقط بالتقادم ومن هذا بين أنه لا يصح القول بأن المحكم المطعون فيه قد تنحى عن الفصل في موضوع الاعتراض مستعملا للرخصة التي خولها له المادة ٦٤٨ مرافعات وعلى ذلك يجب البحث فيما عرض له هذا المحكم من فصل في موضوع الاعتراض وما قرره من أن التقادم لم يتم وأنه بناء على ذلك يجب رفض الاعتراض والاستمرار في التنفيذ .

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه في ذلك على أن المدة بين صدور القائمة النهائية وإعلان التنفيذ لم تكتمل خمسة عشر عاماً تأملاً على أن مدة السقوط الجديدة تبدأ من إعلان القائمة النهائية في أول ديسمبر سنة ١٩٣٦ وهذا الذي ذهب إليه الحكم غير صحيح . ذلك أن تقدم الدائن في التوزيع مطالباً باختصاصه بحجز من أموال المدين وإن كان يعتبر في حكم المطالبة القضائية في النظام القضائي المختلط — لإعلان المدين به — ومن ثم يكون قاطعاً للتقدم إلا أنه يجب القول بانتهاء هذا الانقطاع — كما هو الحال في دعاوى — بانتهاء الفصل في طلب الدائن واستبعاده نهائياً . إذ بهذا الاستبعاد النهائي تنحصر الخصومة بالنسبة للدائن ولا يكون له شأن بما يتلو ذلك من إجراءات خاصة بدائنين آخرين فإذا استبعد دين الدائن في القائمة المؤقتة . فإن مطالبته بالدين تعتبر قد انحصرت بصدور الحكم النهائي في المعارضة التي قد يرفعها في القائمة والذي يؤيد استبعاده — أو بانتهاء ميعاد الطعن في القائمة المؤقتة التي استبعد فيها — ولا محل للقول كما ذهب الحكم المطعون فيه بأن الانقطاع يستمر بالنسبة لمثل هذا الدائن — بعد استبعاد دينه وأن هذا الانقطاع يستمر حتى صدور القائمة النهائية أو صدور أمر القاضي بتسليمه قوائم الصرف — إذ كل هذه الإجراءات لا شأن للدائن المستبعد دينه بها — لما كان ذلك وكانت القائمة المؤقتة التي استبعدت دين المطعون عليه قد أعانت له في ١١ من يوليو سنة ١٩٣٦ ولم يناقض فيها فإن الانقطاع ينتهي بقوات ميعاد المناقضة — أي في ٢٦ من يوليو سنة ١٩٣٦ — وصيرورة هذا الاستبعاد نهائياً وتبدأ مدة تقادم أخرى من هذا التاريخ . ولما كان تنبيه نزع الملكية قد أعلن للطاعن في ٢٣ من أكتوبر سنة ١٩٥١ فتكون مدة التقادم قد اكتملت بانقضاء خمس عشرة سنة ميلادية ، ومن ثم يتعين نقض الحكم المطعون فيه .

ومن حيث إن موضوع الاستئناف صالح للفصل فيه . ومن حيث إن مدة التقادم قد اكتملت على ما تقدم بيانه فمن ثم يتعين إلغاء الحكم المستأنف ووقف إجراءات التنفيذ .

جلسة ٢٤ من يناير سنة ١٩٥٧

برئاسة السيد أحمد العروسي المستشار ، وبحضور المادة : استحق عبد السيد ، وأحمد قوشه ، ومحمد متولى عتلى ، وإبراهيم عثمان يوسف المستشارين .

(٧)

القضية رقم ٣٢ سنة ٢٣ القضائية .

ملكية . إثبات . حكم "تسبب سبب" . خبير . إغفال الحكم التعرض لبحث سندات الملكية التي يعتمد عليها كل من طرفي النزاع والمفاضلة بينها . اعتماد المحكمة على ماورد تقرير الخبير في هذا الخصوص . قصور .

المفاضلة بين سندات الملكية التي يعتمد عليها أحد طرفي النزاع وبين سندات ملكية الطرف الآخر والتي صدرت لإثبات تصرفات قانونية هي من المسائل القانونية التي يتعين على المحكمة أن تقول كلمتها فيها فإذا كان الحكم قد أغفل التعرض لبحث هذه المستندات والمفاضلة بينها فإنه يكون مشوباً بالقصور في التسبب — ولا يغنى عن ذلك اعتماد المحكمة في هذا الخصوص على ماورد بتقرير الخبير المنتدب لإثبات الواقع في الدعوى وتطبيق مستندات الطرفين على الطبيعة .

النتيجة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

ومن حيث إن الوقائع تخلص كما يبين من الحكم المطعون فيه ومن سائر أوراق الطعن في أن جان فاروتشي (مورث الطاعنين) أقام الدعوى رقم ٤٦٢٧ سنة ٥٨ ق الاسكندرية الابتدائية المختلطة على خليل خوري (مورث المطعون

عليهم الأربعة الأولين) بصحيفة معلقة في ١٢ من أبريل سنة ١٩٣٣ قال فيها إنه يملك قطعة أرض مساحتها ٧٥٨٠ ذراعا مربعا بناحية السيوف رمل الاسكندرية وأن خليل خورى اغتصب منها ٧٣١٠ ذراعا مربعا . وطلب الحكم بتثبيت ملكيته لهذا المقدار وتسليمه إليه مع إلزام المدعى عليه بالمصروفات . ولوفاة مورث المطعون عليهم الأربعة الأولين أوقفت الدعوى إلى أن حركها مورث الطاعنين ضد المطعون عليهم الأربعة الأولين بتاريخ ٢٦ من يناير سنة ١٩٣٩ ، ثم أوقفت ثانية لوفاة مورث الطاعنين ، وفي فترة الإيقاف تزعت ملكية ورثة خليل خورى من أرض مملوكة لهم بناحية السيوف وورسا مزادها على المطعون عليهما الآخرين اللذين شرعا في تسوير الأرض . فرفع الطاعنون دعوى فصل حدود وطلبوا من محكمة اسكندرية المختلطة الجزئية نذب خير لذلك . وقضت المحكمة بنذب خير لأداء هذه المأمورية وإثناء مباشرة الخبير ما موريته تعرضت له مصلحة الأملاك ومحمد أدهم وجويده حفيصه فأدخلهم الطاعنون في دعوى فصل الحدود . وطلبوا من المحكمة منع تعرضهم للخبير وأن يمكنوه من أداء عمله ، فدفعت مصلحة الأملاك بعدم قبول الدعوى لوجود نزاع على الملك وعند ذلك تركوا الخصومة وعادوا إلى دعوى الملكية التي كانت موقوفة وأدخلوا فيها عتلاء الخصوم وطلبوا في مذكرتهم الختامية أن تقضى بنذب خير للبحث عن حقيقة موقع ما يملكه كل من الخصوم وإجراء مقاسه وتحديد ووضع علامات الحدود الفاصلة ثم بيان من منهم المقتصب لقطعة الأرض المرفوع بشأنها الدعوى . وبتاريخ ٧ من ديسمبر سنة ١٩٤٨ قضت محكمة أول درجة برفض الدعوى . فاستأنف الطاعنون هذا الحكم بصحيفة أعلنت في ١٣ من يناير سنة ١٩٤٩ وقيد الاستئناف برقم ٩٥٠ سنة ٥ ق اسكندرية . ويجلسه ٢ من مايو سنة ١٩٥٠ حكمت محكمة الاستئناف أولا بإثبات نزول المستأنفين عن مخاصمة المستأنف عليهم الثلاثة الآخرين ثانيا — بنذب الخبير الهندسى أحمد حسن للاطلاع على مستندات الطرفين وتطبيقها على الطبيعة وإجراء مقاسها وبيان ما إذا كان هناك اغتصاب واقع عليها من ورثة خليل خورى أو خلفائهم ديمارانوس وبازيل تشاكوس ومقدار هذا الاغتصاب إذا ثبت حصوله وتقديم تقرير بما يظهر من نتيجة هذه المأمورية

وصرحت بتجديد سماع أعوان الخمسوم ومراجعة حساباتهم وسهولتهم بتغييرين وإجراء كل ما يصل إلى الحقيقة فباشروا الخبير المأمورية وقدم تقريره . وبتاريخ ٩ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ قضت محكمة الاستئناف برفض الاستئناف وبتأييد الحكم المستأنف وألزمت الطاعنين بالمصروفات وبمبلغ ٢٠ ج مقابل أتعاب المحاماة . فقرر الطاعنون الطعن في هذا الحكم بطريق النقض وعرض طعنهم على دائرة فحص الطعون بجلاسة ١٢ من ديسمبر سنة ١٩٥٦ فقررت إحالته على هذه الدائرة وقد قدم المطعون عليهما الأخيران مذكرة طلبا فيها رفض الطعن كما قدمت النيابة مذكرة رأت فيها نقض الحكم المطعون فيه .

ومن حيث إن مما يتعاه الطاعنون على الحكم المطعون فيه في السبب الأول الخطأ في الإسناد إذ أسند إلى الخبير المنتدب في الدعوى أنه أثبت أن الأرض المتنازع عليها تقع ضمن أطيان المطعون عليهم بحسب عقود تملكهم المسجلة من سنة ١٩٠٥ حتى وقت التقرير وأنهم يضعون يدهم عليها ضمن الأطيان البالغ مساحتها ٧ ف و ١٧ ط و ٧ ص وأن من تلقى الطاعنون الملك عنه سبق له منازعة من نقلوا الملك إلى المطعون عليهم فمضى برفض دعواه وبالملكية للآخرين كما أشار بالحكم إلى ما ورد في تقرير الخبير الذي بين أن أرض الطاعنين تقع في حوض الجنيينة بعيدا عن أرض النزاع الواقعة في حوض القضايب والشعيرة الواردة بمستندات ومكلفات المطعون عليهم — وهذا الذي أسنده الحكم إلى تقرير الخبير المودعة بصورته الرسمية ضمن أوراق الطعن يخالف ما جاء به إذ الواقع أن مستندات الطاعنين تنطبق تماما على أرض النزاع من حيث الحدود الواردة بها ولا عبرة بما ورد بتلك المستندات من أن الأرض تقع بحوض الجنيينة مع أنها بحسب الحدود الثابتة في الأوراق تقع بحوض القضايب والشعيرة والفرق كبير بين الثابت بالحكم عن الخبير من أنه قال إن مستندات المطعون عليهم وحدهم هي التي تنطبق على الأرض المتنازع عليها وبين ما أورده الخبير نفسه من أن مستندات الطاعنين على الأرض من حيث الحدود كما أن الآتية كوميو — ولا صلة لها بمورث الطاعنين ولا البائعين كانت قد رفعت دعوى استرداد حيد ومورث المطعون عليهم خليل مخوري

ورفضت دعواتها ومع أن الخبير أورد ذلك في تقريره إلا أن الختم المطعون فيه أثبت أن المدعى جان فاروتشى كان المالك الأصلي بالنسبة لمورث الطاعنين .

ومن حيث إثبات من الإطلاع على الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه على " أن تقرير الخبير أثبت أن قطعة الأرض المتنازع عليها والتي بينها تحت حرف (ب) في الرسومات المودعة في الملف تقع ضمن أطياف المستأنف عليهم بحسب عقود تملكهم المسجلة من سنة ١٩٠٥ وأنهم واضعون يدهم عليها ضمن باقي أرضهم البالغ مساحتها حاليا ٧ ف و ١٧ ط و ٧ س بعد أن اغتصب أهالي المنطقة منهم ٢ ف و ٦ ط و ١٧ س " وأن الخبير أثبت أيضا " أن من تلقى المستأنفون عنهم الملك سبق لهم منازعة من تلقى المستأنف منهم عنهم الملك ورفضت دعوى الأولين وقضى بالملكية للأخرين " . كما رد الحكم المطعون فيه على اعتراضات الطاعنين بحوله بسلامة الأسس التي بنى عليها التقرير وأن الطاعنين مدعوا ذوو يقع عليهم عبء الإثبات . ولما كان يبين من الإطلاع على تقرير الخبير المقدمة عبورته الرسمية من الطاعنين والذي أقيم الحكم بناء عليه قضائه على أساسه أنه أورد " وبما أن النزاع محصور في القطة B وجب أن نحصر البحث والفحص والتطبيق فيها — هذا العقد صادر من هنريت خير وحسن سيف إلى الدكتور نيغولا كالاميرى وهو لا حق لعقد سبق وتحور من المذكورين البائعين إلى المشتري في ٢٦/١٠/١٩١٨ عن ٧٥٨٠ ذراعا كائنة بالسيوف ضواحي الاسكندرية بالموقع المعروف بحوض الجنيينة وقد جاء بالبند ٥ أن المشتري استلم الأرض ووضع عليها علامات بناء في حدود الأرض المذكورة وقد فحص العمدة هذه الحدود " . ثم جاء بالبند السابع تحديد لها يطابق الحدود الحالية لنقطة النزاع صحيفة ٧ من صورة التقرير المقدمة . كما جاء بالصحيفة ١١ منه " انتهىنا من فحص مستندات فاروتشى المستأنفين ولم نجد فيها مستندا واحدا يشير إلى وجود أملاك لهم في هذه المنطقة كلية ولو أن الحدود بالعقود منطبقة على هذه القطعة " . كما أشار الخبير إلى أن مستندات الطاعنين ورد فيها أن أرضهم تقع بحوض الجنيينة وأن الأرض المتنازع عليها تقع بحوض القضايب والشميرة وأنه لم يعلق كثيرا على الخلاف الواقع في اسم الحوض إلا أنه يرجح مستندات ملكية المطعون عليهم وأنه يرى أن ملكية الطاعنين إنما

هي ملكية ورقية وقد اعتمد الحكم في قضائه على تقرير الخبير . ولما كان الثابت من تقرير الخبير أن أرض النزاع تنطبق عليها عقود الطاعنين فيكون الحكم المطعون فيه إذ استند إلى تقرير الخبير أنه ثبت منه أن أرض النزاع لا تدخل في مستندات الطاعنين فإنه يكون قد أخطأ في الاستناد . ولما كان الحكم المطعون فيه قد أورد في أسباب رفضه دعوى الطاعنين أن من تلقوا الملك عنه سبق أن نازع من تلقى المطعون عليهم الملك فرفضت دعوى الطاعنين . ولما كان الطاعنون تلقوا الملك عن نيقولا كالوميرى بموجب حكم مرسى مزاد في ١٩ من نوفمبر سنة ١٩٣٠ وأن المتزوع ملكيته سبق أن تلقى الملك عن هنريت خير وحسن سيف بعقد مسجل سنة ١٩٢٣ . ولما كانت الدعوى السابق رفعها ورفضها هي الدعوى رقم ٦٤٦ سنة ٥٣ ق ورقم ٦٨٣ سنة ٥٤ ق التي رفعت من الآنسة إميل كومبو وقضى برفضها في ١٧ من يونيو سنة ١٩٣٠ ولم تكن الآنسة إميل كومبو ممن تلقى الطاعنون الملك عنهم حتى يكون الحكم الصادر ضدها حجة على الطاعنين . أما الدعوى التي رفعت من ورثة كالوميرى فقد قضى فيها بالاشطب فلا تأثير للحكم المذكور في إثبات الملكية أو نفيها . ولما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه إذ أخذ بتقرير الخبير في هذا الشأن يكون مشوبا بالخطأ في الاستناد . ولما كان مما أورد الخبير في تقريره الذي استند إليه الحكم المطعون فيه في سبيل نفي ملكية الطاعنين رغم انطباق مستنداتهم على عين النزاع أن ملكيتهم هي ملكية ورقية . ولما كانت المفاضلة بين سندات الملكية التي يعتمد عليها أحد الطرفين وبين سندات ملكية الطرف الآخر والتي صدرت لإثبات تصرفات قانونية هي إحدى المسائل القانونية التي يتعين على المحكمة أن تقول كلمتها فيها ، ولا يغني عن ذلك اعتماد المحكمة على ما ورد بتقرير الخبير في هذا الخصوص إذ أن أموريته مقصورة على إثبات الواقع في الدعوى وتطبيق مستندات الطرفين على الطبيعة ، وكان الحكم قد أغفل العرض لبحث هذه المستندات والمفاضلة بينها . ولما كان ذلك فإنه يكون مشوبا بالقصور في التسبيب مما يتعين معه نقضه .

جلسة ٢٤ من يناير سنة ١٩٥٧

برئاسة السيد أحمد العروى المستشار ، وبحضور السادة استحق عبد السيد ، وأحمد قوشة ،
وعبد منول عتلم ، وإبراهيم عثمان يوسف المستشارين .

(٨)

القضية رقم ٥٧ سنة ٢٣ القضائية :

(أ) فوائد . نزع ملكية . تعويض . خبير . صيرورة عمل الخبير المتدب لتقدير التعويض
عن الأرض المنزوعة ملكيتها نهائيا والقضاء في النزاع الخاص بملكية هذه الأرض .
استحقاق الفوائد عن مبلغ التعويض . حلولة .

(ب) فسخ . عقد . إثبات "قرائن" . محكمة الموضوع . سلطانها في استخلاص نية
المتعاقدين على التفاسخ من قرائن موضوعية مؤدية .

١ — اذا كان عمل الخبير الذي ندب لتقدير التعويض عن الأرض المنزوعة
ملكيتها قد أصبح نهائيا وكان قد قضى في النزاع الخاص بملكية هذه الأرض
فلا يقوم من القانون سبب لحبس التعويض الذي قدره الخبير وبالتالي يكون
استحقاق الفوائد عنه قد أصبح حال الأداء . فاذا كان الحكم قد قضى بعدم
ذلك بالفوائد من تاريخ التكليف الرسمي فانه لا يكون قد أخطأ في تطبيق
القانون .

٢ — متى كان الحكم قد امتلص نية المتعاقدين على التفاسخ وحصل قهرهم
الواقع فيها من قرائن موضوعية مؤدية الى النتيجة التي انتهى اليها فان ذلك مما
يستقل به قاضي الموضوع .

الشكوة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

ومن حيث إن الوقائع — حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تحصل فى أن المطعون عندهم وآخرين كانوا يملكون أطيافا بجهة الدخيلة مركز كفر الدوار وفى ١٥ من يونيه سنة ١٩٤١ صدر مرسوم بنزع ملكيتهم من هذه الأطياف ثم ندب خبير لتقدير ثمن ١٠ عليها من أشجار فاكهة ونخيل ولتحقيق ملكية واضعى اليد عليها باشر الخبير مهمته وأودع تقريراً بما رآه فأودعت الحكومة بتاريخ ١٠ من أكتوبر سنة ١٩٤٥ المبلغ الذى قدره الخبير وصرحت للمطعون عليهم بأن يصرف كل منهم المبلغ الذى قدرته الحكومة ثمناً لما نزع ملكيته أما الفرق بين هذا الثمن وما قدره الخبير فخطرت صرفه إليهم إلا بعد الممازعة فى تقدير الخبير والفصل فيها ، وفى ١٧ من يناير سنة ١٩٤٦ اتفقت الحكومة مع المطعون عليهم على مبالغ تقل عما قدره الخبير ووقعوا على إقرارات بذلك ثم تقدموا للصرف المبالغ التى صرح لهم بصرفها فأبى عليهم مصادرة المساحة ذلك بحجة أنهم لا يملكون الأطياف المتروكة ملكيتهم فاضطروا إلى رفع الدعوى رقم ٢٤٤ سنة ١٩٤٧ كلى اسكندرية بطلب الحكم بأحقيتهم لصرف تلك المبالغ فحضى فى ٣ من نوفمبر سنة ١٩٤٧ بأحقيتهم بصرف مبلغ ٨٧٦ جنيهاً و ٢٦٥ ملياً قيمة التعويض عن الأشجار إذ لم يتم بينهم وبين الحكومة خلاف بشأنها أما عن ثمن الأطياف فقد رأت المحكمة أن تحيل الدعوى إلى التحقيق ليثبتوا ملكيتهم لها ثم انتهت المحكمة فى ١٠ من يناير سنة ١٩٤٩ إلى الحكم بأحقيتهم لصرف ثمنها وهو مبلغ ٧٧٩ ج و ٧٣٩ م بعد أن ثبتت هذه الملكية ، وقد حدث فى ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٤٩ أن تسلمت الطاعنة الأطياف تنفيذاً لكتاب أومله كبير مفتشى المساحة إلى مأمور قسم مينا البصل بتاريخ ٨ من نوفمبر سنة ١٩٤٩ فطالب المطعون عليهم بباقي المبلغ

المودع على ذمتهم بناء على تقرير الخبير ولكن الحكومة لم تستجب إلى طلبهم فاضطررنا إلى رفع الدعوى رقم ١٣٣٧ كلى اسكندرية سنة ١٩٤٩ طالبين الحكم بإلزام الطاعن ومفتش المساحة باسكندرية ومدير عام مصلحة المساحة في مواجهة كبير كتاب محكمة اسكندرية بأن يدفعوا لهم متضامنين مبلغ ١٦٥٨ ج و ٩٦٨ م وفوائد هذا المبلغ من أول فبراير سنة ١٩٥٠ حتى الوفاء. وفي ٢٩ من أبريل سنة ١٩٥١ قضى بإلزام الطاعن بأن يدفع هذا المبلغ إلى المطعون عليهم. فاستأنف الطاعن هذا الحكم وقيد استئنافه برقم ٣٠٧/٧ ق استئناف اسكندرية طالبا تعديل الحكم إلى ما يوازى المبالغ الواردة في الإقرارات ومقدارها ٨٩٢ ج و ٥٨٥ م على ألا تصرف لهم إلا بعد استيفاء مستندات الملكية واحتياطيا إيقاف الدعوى حتى يفصل في المعارضة المرفوعة من الحكومة في تقديرات الخبير. ورفع المطعون عليهم استئنافا فرعيا بجلسة ١٨ من مارس سنة ١٩٥٢ طالبين تعديل الحكم المستأنف والحكم لهم بالفوائد بواقع ٤. / عن المبلغ المحكوم به من أول فبراير سنة ١٩٥٠ حتى الوفاء وفي ٢٥ من مارس سنة ١٩٥٢ قضى برفض الاستئناف الأصلي للأسباب التي بنى عليها الحكم المستأنف ولما أضافته المحكمة من أسباب أخرى وبالنسبة للاستئناف الفرعى بإلزام المستأنف عليه بصفته (الطاعن) في مواجهة كبير كتاب محكمة اسكندرية بأن يدفع إلى المطعون عليهم فوائد عن المبلغ المحكوم به بواقع ٤. / سنويا من أول فبراير سنة ١٩٥٠ حتى الوفاء. فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ، وقد عرض الطعن على دائرة فحص الطعون فطلب الحاضر عن الطاعن كما طلبت النيابة إحالة الطعن على الدائرة المدنية. فقررت المحكمة إحالته على هذه الدائرة لنظره بجلسة ٣ من يناير سنة ١٩٥٧

وحيث إن الطعن أقيم على سببين ينحى الطاعن على الحكم المطعون فيه بالسبب الأول مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وقصور في التسييب ذلك أنه قضى بالتعويض على أساس تقدير الخبير المعين بأمر رئيس المحكمة الابتدائية على الرغم من الإقرارات التي وقع عليها المطعون عليهم بعد أن قدم الخبير تقريره وهي اتفاقات ملزمة لهم فالقضاء بما يخالفها قضاء مخالف للقانون ، كما أن الحكم أقام قضاءه هذا على أن الطاعن والمطعون عليهم قد تفاسخوا في الاتفاقات التي بنيت

عليها هذه الاقرارات واستند في ذلك إلى قرائن يستحيل بداهة أن تؤدي إلى هذه النتيجة وفي تأسيسه قضاءه على تفاسخ الطرفين في هذه الاتفاقات للأدلة التي استند إليها مخالفة أخرى هي القصور في التسبيب .

ومن حيث إنه يبين من الاطلاع على حكم محكمة الدرجة الأولى المؤيد بالحكم المطعون فيه أنه إذ تمحدث عن الإقرارات التي وقع عليها المطعون عليهم قال : " فالذي يبدو من المراحل التي مر بها هذا النزاع بين طرفي اندعوى أنه عقب تحرير هذه الإقرارات التي تعتد بها الحكومة الآن وتعمل عليها حاول المدعون — المطعون عليهم — أن يصرفوا المبالغ التي أباحت لهم مصلحة المساحة صرفها بمقتضى محضر الإيداع في ١٠ من أكتوبر سنة ١٩٤٥ فإذا الحكومة تأجى عليهم ذلك وتثير منازعة في ملكية المدين بالذات للأرض المتزوع ملكيتها مما حدا بهم إلى رفع دعوى أشير إليها فيما سلف وهذا النكول من جانب الحكومة من الأخذ بهذه الإقرارات التي تحوى بين ثناياها عقدا ملزما للطائفتين يلزم كل طرفيه بالتزامات متبادلة هو في ذاته تفاسخ بدليل أن الحكومة لم تستطع الإشارة إليه طوال مدة التداعى الأول بل اعتبرت منازعتها في مدى أحقية المدعين للتعويض إصالة جعل التعاقد الأول غير ذي موضوع وعلى هذا الأساس فإن المحكمة ترى أن هذه الاتفاقات التي تتذرع بها الحكومة قد اعتبرت مفسوخة وذلك باستيحاء إرادة الطرفين وما تنبى عنه السهيل التي اختطها كل من الطرفين لتأييد دعواه — وقد أخذ الحكم المطعون فيه بهذه الأسباب وأضاف إليها قوله : " إن الاتفاقات المبرمة بين المستأنف عليهم — المطعون عليهم — والحكومة قد عدل عنها لأن الحكومة لم تمسك بها ولم تشر إليها في القضية ٢٤٤ كلى سنة ١٩٤٧ وهى عن ذات الموضوع وبين نفس الطرفين كما أنها أكملت إيداع باقي الثمن وفقا لتقرير الخبير في ٩ من فبراير سنة ١٩٤٦ أى بعد تاريخ الاتفاقات بشهر تقريبا مما يدل على العدول عنها واعتبارها مفسوخة " . ويبين من هذا الذى أقام الحكم المطعون فيه قضاءه عليه في هذا السبب من سببي النعى أنه استخلص منه نية المتعاقدين على التفاسخ في الإقرارات وحصل فهم الواقع فيها من قرائن موضوعية مؤدية إلى النتيجة التي انتهى إليها مما يستقل به قاضى الموضوع وهى في ذاتها كافية لحمله يستقيم بها قضاؤه

ولا مخالفة فيها للقانون ، ومن ثم يكون النعى على الحكم بهذا السبب نعيًا في غير محله فيتعين رفضه .

ومن حيث إن حاصل السبب الآخر من سببي النعى على الحكم المطعون فيه هو أنه خالف القانون وأخطأ في تطبيقه إذ قضى بالفوائد عن مبلغ التعويض المحكوم به استنادًا إلى أن الحكومة منعت صرفه إلى المطعون عليهم بعد أن أودعته على ذمتهم متذرة في ذلك بمنازعتها في ملكيتهم للأطيان التي تزعت ملكيتها بينما هي قد استولت عليها وبذلك جمعت بين اثمن والمبيع ووجه الخطأ في ذلك هو أن منازعة الطاعة في الملكية كان سببها ظهور تسجيلات على الأطيان المتزوع ملكيتها ولا يقوم للمطعون عليهم حق في صرف تلك المبالغ إلا بعد أن يقضى لهم بذلك .

ومن حيث إن هذا النعى مردود بأن الحكم المطعون فيه إذا اعتمد تقرير الخبير ولم يأخذ بدفاع الطاعن من أن ميعاد المعارضة في هذا التقرير لا يزال مفتوحًا لأنه لا ينقض إلا بعد انقضاء ثلاثين يومًا من إعلان القرار الذي يصدره وزير الأشغال بالاستيلاء على العقار المتزوع ملكيته وفقًا للواد ١٨ و ١٩ و ٢٠ من القانون رقم ١٩٠٧ لسنة ١٩٠٧ بشأن نزاع الملكية للنافع العمومية والمعدل بمرسوم بقانون الصادر في سنة ١٩٣١ والذي يسرى على واقعة الدعوى إذ لم يأخذ الحكم بهذا الدفاع فقد أورد في وقائع الدعوى : " أنه بتاريخ ٨ من نوفمبر سنة ١٩٤٦ أرسل كبير مفتشي المساحة باسكندرية خطابًا رقم ٨٣٨١ لأمور قسم ميتا البصل يعنهم فيه بتسليم الأرض المتزوع ملكيتها إلى وزارة الحربية ، وفي ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٤٦ وضع المستأنف عليهم — المطعون عليهم — وسلموا الأرض فعلا في هذا التاريخ بحضور مندوب المساحة والعمد والمشايخ ومندوب وزارة الدفاع ومندوب البوليس الذي أثبت قيامه لأداء المأمورية في المذكرة رقم ١٨ أحوال نقطة بوليس الدخيلة " ثم استند الحكم في رفض دفاع الحكومة إلى أن " الثابت من الأوراق أن الحكومة قد تسلمت الأرض المتزوع ملكيتها من المستأنف عليهم في يوم ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٤٦ بواسطة البوليس كما سلف بيانه ووضعت اليد عليها واقتلعت الأشجار

والنخيل وتهيات للطار فعلا فإذا فرض جدلا بأنه لم يصدر قرار وزير الأشغال بالاستيلاء فإن العبرة بالاستيلاء الفعل وقد انقضت سنوات على تاريخ هذا الاستيلاء ولم تطعن الحكومة في تقرير الخبير حتى الآن ويكون حكم محكمة أول درجة باتخاذها أساسا لتقدير التعويض قد أصاب وجه الحق ولا خطأ في المبالغ التي وردت به ، ، ولما كان الطاعن لم يورد في أسباب الطعن ما يعيب به تقرير الحكم في هذا الخصوص والذي يستفاد منه أن تقرير الخبير الذي أخذت به المحكمة أصبح نهائيا كما أن منازعة الطاعن للطعون عليهم في ملكية الأقطان المتزوعة ملكيتها بحجة ظهور تسجيلات على هذه الأقطان وحظر صرف المبالغ المودعة استنادا إلى هذه المنازعة لم يكن يستند إلى حق بعد أن ثبتت ملكيتهم واستقر حكمهم بالحكم الصادر في الدعوى رقم ٢٤٤ سنة ١٩٤٧ على ما سلف بيانه — ومن ثم لا يكون الحكم قد أخطأ في تطبيق القانون إذ قضى بالفوائد بواقع ٤ ٪ من تاريخ التكليف الرسمي الحاصل في أول فبراير سنة ١٩٥٠ أى بعد أن قضى في التراجع الخاص بملكية المطعون عليهم للأرض المتزوعة ملكيتها وبعد أن أصبح عمل الخبير نهائيا ، وبذلك لا يقوم من القانون سبب لحبس التعويض الذي قدره الخبير وبالتالي يكون استحقاق الفوائد عنه قد أصبح حال الأداء كما هو الحال في خصوصية هذه الدعوى ، ولما كان ذلك فإن النعي على الحكم بهذا السبب يكون في غير محله ويتمين رفضه .

جلسة ٢٤ من يناير سنة ١٩٥٧

برئاسة السيد عبد العزيز محمد رئيس المحكمة • وبحضور السادة : اسحق عبد السود • وأحمد قوشه • ومحمد متولى عثلم • وإبراهيم شنان يوسف المستشارين •

(٩)

القضية رقم ٧١ سنة ٢٣ القضائية :

(أ) إفلاس • صلح • حكم "تسبب كاف" • كون جملة أموال التفليسة المحققات يستند بها لا تكفى لتغطية ما تأيد وتحقق من الديون في حدود النسبة المتفق عليها في الصلح الذي تم بين المفلس والدائنين • الحكم برفض التصديق على الصلح • صحيح •

(ب) حكم "تسبب كاف" • نقض "حالة الطعن ببطالان الحكم" • تأسيس الحكم على دعاية صحيحة تكفى لإقامته • النعى عليه في باقي ما ورد به • غير منتج •

١ — متى كان يبين مما أثبتته الحكم بعد الرجوع إلى تقرير وكيل الدائنين عن الصلح الذي تم بين المفلس والدائنين أن جملة أموال التفليسة المحقق أن يستند بها — بعد استبعاد الذممات غير المحققة التحصيل وخضم مقابل مصاريف وأتعاب وكيل الدائنين — لا تكفى لتغطية ما تأيد وتحقق من الديون بعد استئزال المتنازل عنه منها في حدود النسبة المتصالح عليها فإن الحكم يكون قد أسس على دعاية صحيحة إذا قضى برفض التصديق على الصلح اعتمادا على أن الموجودات لا تكفى لتغطية الديون بالنسبة المتفق عليها وبعد إغفاله ما يعد احتماليا من الديون والذممات التي للتفليسة وعليها •

٢ — متى كان الحكم قد أسس على دعاية صحيحة تكفى لإقامته دون حاجة لأي أساس آخر فإنه يكون غير منتج النعى عليه في باقي ما ورد به •

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر
بالمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

ومن حيث إن الوقائع — تخلص كما يبين من الحكم المطعون فيه ومن سائر
أوراق الطعن في أن المطعون عليه الأول أقام الدعوى رقم ١٣٥ سنة ١٩٥١ بفلاس
القاهرة على الطاعنين بوصفهما صاحبي ومديري شركة محمد محروس عطا وشركاه
بطلب الحكم بإثبات إفلاسهما واعتبارهما متوقفين عن الدفع ابتداء من ٢١
من أبريل سنة ١٩٥١ — وأثناء نظر الدعوى تدخل داثنون آخرون منضمين
إلى المطعون عليه الأول في طلباته . وفي ٨ من ديسمبر سنة ١٩٥١ حكمت محكمة
الدرجة الأولى بالطلبات المذكورة وبتعيين مأمور للتفليسة ووكيل للدائنين . وبعد
صدور الحكم تصالح الطاعنان مع جماعة من الدائنين . وفي ٢٦ من أبريل
سنة ١٩٥٢ تم التصويت على هذا الصلح أمام مأمور التفليسة ثم أحيل إلى المحكمة
للتصديق عليه في مواجهة وكيل الدائنين والمطعون عليهما الأولين اللذين كانا
من المعارضين في الصلح . وفي ١٠ من مايو سنة ١٩٥٢ حكمت محكمة الدرجة
الأولى برفض الصلح وإعادة الأوراق إلى مأمور التفليسة . فاستأنف الطاعنان
هذا الحكم الأخير . وقيد الاستئناف برقم ٣٠٣ سنة ٦٩ قى تحارى استئناف
القاهرة . وفي ٤ من سبتمبر سنة ١٩٥٢ حكمت المحكمة بقبول الاستئناف
تشكلا وقبل الفصل في الموضوع بفتح باب المرافعة لحضور وكيل الدائنين
لناقشته فيما ورد بأسباب حكمها في مواجهة طرفي الخصومة وبعد المناقشة
حكمت المحكمة في ٢ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ برفض الاستئناف وبتأييد الحكم
المستأنف . وفي ١٩ من مارس سنة ١٩٥٣ قرر الطاعنان الطعن بالنقض في هذا
الحكم فعرض الطعن على دائرة فحص الطعون بجلسة ١٩ من ديسمبر سنة ١٩٥٦
فقوت إحالته على هذه الدائرة وقد قدم المطعون عليه الثانى مذكرة طلب فيها
رفض الطعن ورأت النيابة بمذكرتها التى صممت عليها رفض الطعن .

ومن حيث إن الطاعنين بنوا طعنهما على سهبين نعيا بأولهما على الحكم المطعون فيه قصور التسبيب إذ بنى على وقائع تخالف الثابت في الأوراق من أربعة أوجه (الوجه الأول) أن أسباب الحكم على ما شابها من غموض وإبهام يمكن أن يستخلص منها أن المحكمة فهمت أن متجمد مال التفليسة لا يكفي لوفاء ٢٥ ٪ من الديون مع أن الواقعة الصحيحة الثابتة من أوراق القضية وتقرير وكيل الدائنين ومناقشته بالجلسة هي أن ديون التفليسة التي تم تحقيقها ١٦٢٧٢ جنيتها و ٦٧٥ مليا وأن بعض الدائنين تنازلوا بعد تحقيق هذه الديون عن مبلغ ٣٥٧٤ جنيتها و ٣٠٥ مليا وبذلك أصبح صافي الديون المطالبة من التفليسة مبلغ ١٢٦٩٨ جنيتها و ٣٧٠ مليا والثابت أيضا أن موجودات التفليسة هو مبلغ ٣٥١٣ جنيتها وهذا المبلغ يكفي لسداد نسبة الديون المتفق عليها في الصلح وهي ٢٥ ٪ . (الوجه الثاني) أن الحكم اعتبر في أسبابه أن المطعون عليها الثانية كانت من المعارضين في الصلح في حين أن الثابت أنها لم تقدم هي ولا غيرها من الدائنين معارضة في الصلح في الميعاد المنصوص عليه في المادة ٣٢٢ من قانون التجارة وبذلك أصبح الصلح غير قابل للطعن وصالحا للتصديق عليه من المحكمة (الوجه الثالث) استندت المحكمة في أسباب حكمها المطعون فيه إلى أن الدائنين الذين حضروا أمامها بجلسة ٤ من نوفمبر سنة ١٩٥٢ ووافقوا على الصلح كانوا أقلية ولا يملكون النيابة عن باقي الدائنين في حين أن حضور هؤلاء الدائنين في الجلسة كان عرضيا ولم يكن قد صدر من المحكمة قرار باستدعاء الدائنين لمناقشتهم ، كما أن الثابت من أوراق الدعوى أن الدائنين الذين قبلوا الصلح كان عددهم ١٨ وبلغت ديونهم ١٢٦٠١ جنيتها و ٣١٦ مليا بينما بلغ عدد من لم يقبلوه ١١ ومجموع ديونهم ٢٦٧١ جنيتها و ٢٥٩ مليا مما لا يدع مجالاً للقول بأن الصلح ضار بالدائنين . (الوجه الرابع) أثبت الحكم في أسبابه أن الطاعن الأول قام بتهريب ٥٣ صندوقا من الشاي ومن مال التفليسة إلى شخص يدعى عبد الهادي العشماوي وأن الطاعن الأول باع في ١٨ من أكتوبر سنة ١٩٥١ وبعد رفع دعوى الافلاس سيارة إلى اسماعيل أبو اليسر وكان قد تمهد أمام وكيل الدائنين بتسليم السيارة لدائنيه ، كما أثبت الحكم المطعون فيه أيضا أنه وجدت بضائع أخرى في حيازة تجار آخرين . وهذه الوقائع الثلاث التي

أما الحكم الصادر من المحكمة في الدعوى الأولى فلهذا لا يمكن أن يكون له أثر في الدعوى الثانية ، كما أن السيارة كانت مملوكة للطاعن الأول شخصيا ولم تكن مملوكة للشركة وقد باعها بعد فشل موضوع التسوية الودية وبعد خلق عمله تفاديا من زيادة نفقاته ، ولم يثبت من تقرير وكيل الدائنين أن بيع السيارة كان باطلا أو مخالفا للقانون أو كان له أثر على موجودات التفليسة ، وأما واقع الأمر في خصوص صناديق الشاى فهو أن الطاعنين كانا قبل اتخاذ أى إجراء خاص بدعوى الإفلاس قد اتصلا بالدائنين وعملا على تسوية ودية واجتمع الدائنون ووافقوا على التسوية ووقعوا على مشروع الصلح وأنبأوا عبد الهادى العشماوى عنهم فى تسلم محال تجارة الطاعنين وجميع موجوداتها فتسلمها عبد الهادى العشماوى بحضور الدائنين وبقيت وموجوداتها فى حيازته إلى أن رفعت دعوى الإفلاس وحكم فيها فقام بتسليمها إلى وكيل الدائنين عند تعيينه بموجب أوراق سلمت إليه أشار إليها فى تقريره . كما نعى الطاعنان على الحكم المطعون فيه بالسبب الآخر من سبب الطعن الخطأ فى تطبيق القانون من وجوه ثلاثة :

(الوجه الأول) إذ اعتبر أن تمثيل الدائنين فى جمعية الصلح كان تمثيلا غير صحيح لأنه مثلهم هم والمفلسين محام واحد مع تعارض الصالح مع أن هذا التعارض غير قائم لأنه كان تم التوقيع على الصلح وكان فى صالح الجميع التصديق عليه حتى يتمكن الدائنون من الحصول على النسبة من الديون المتصالح عليها .

(الوجه الثانى) أن الحكم المطعون فيه قرر أن انسحاب الكفيلين كان له تأثير على الصلح فى حين أن القاتون لا يجوز للكفيلين فسخ الكفالة من تلقاء نفسيهما لأنها من عقود التراضى فلا تفسخ إلا بحكم ولسبب من أسباب الفسخ القانونية .

(الوجه الثالث) أن الحكم قرر أنه لم يؤخذ رأى الدائنين فى إمكان الاستمرار فى عمل الصلح بعد انسحاب الضامنين من ضمانتهما مع أنه كان يتعين على المحكمة أن تستكمل هذا النقص بنفسها فتستدعى الدائنين وتناقشهم لكي تتعرف على وجه اليقين موقفهم من هذا الصلح لأنه وإن كانت سلطة المحكمة فى قبول الصلح أو رفضه مطلقة إلا أنها ليست استبدادية بل

أموال التفليسة المحقق أن يستد بها بعد إغفال ما هو احتمالي إيجاباً وسلباً لخدمة التفليسة ٢٩٣٠ جنيهاً و ٢٨٢ ملياً وهي لا تكفي لتغطية هذه الديون البالغة ١٢٦٩٨ جنيهاً و ٦٧٥ ملياً في حدود ٢٥ ٪ الواردة بالصلح ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه فيما انتهى إليه من تأييد حكم محكمة أول درجة القاضي برفض التصديق على الصالح اعتماداً على أن الموجودات لا تكفي لتغطية الديون بالنسبة المتفق عليها وبعد إغفاله ما يعد احتمالياً من الديون والذممات التي للتفليسة وعليها لأن حق الدائنين يجب أن يعلق بما هو محقق لا بما هو مشكوك فيه . قد أسس على دعامة صحيحة تكفي لإقامته دون حاجة لأي أساس آخر . ولذلك يكون ما نعى به الطاعنان ببقاى أوجه الطعن في سببيه غير منتج ما دام الحكم قد أقيم على دعامة صحيحة تقيمه دون حاجة لباقي ما ورد به . ومن حيث إنه لذلك يتعين رفض الطعن .

جلسة ٢٤ من يناير سنة ١٩٥٧

برئاسة السيد أحمد العروى المستشار، وبحضور السادة الأساتذة: الشيخ عبد السيد، وأحمد قوشه،
ومحمد متولى عتلم، وإبراهيم عثمان يوسف المستشارين .

(١٠)

القضية رقم ٧٧ سنة ٢٣ القضائية :

(أ) حراسة . إخلالاً على أموال الرعايا الإيطاليين . دعوى "مماها" . سكوت وزير
المالية عن الرد على ما طلبه أحد موظفي الحراسة العامة على أموال الرعايا الإيطاليين
بمصر من أجر زيادة على ما صرف له . عدم جواز سماع الدعوى بشأنه . الأمر
المسكى ١٥٨ سنة ١٩٤١ . القانون رقم ١٢٧ سنة ١٩٤٧ .

(ب) نقض . ميعاد الطعن . بدايته . إعلان الحكم بناء على طلب قلم كتاب المحكمة وعدم
قيام المطعون عليه بإعلانه للطامن . المنع بعدم قبول الطعن شكلاً للتقرير به بعد المصادق .
لا محل له .

(ج) نقض . إجراءات الطعن . تقرير الطعن . دفاع حكم "تسيب مريب" . عدم
بيان الطامن في تقرير الطعن أرجح الدفاع المقول بأن الحكم قصر في الرد عليها . اعتبار
النقش مشوباً بالغموض في هذه الحالة . التعدي بما يرد في المذكرة الشارحة عن هذا
النقش . لا محل له .

١ - تحديد أتعاب الحراس ومندوبيهم والموظفين بالحراسات هو من
الحقوق التي خول وزير المالية حق البت فيها عملاً بالمادة التاسعة من الأمر
المسكى رقم ١٥٨ سنة ١٩٤١ ، وقراره في شأن تحديدها وهو يستند إلى القانون
الذي يتمتع بالحماية التي فرضتها المادة الأولى من القانون رقم ١٢٧ سنة ١٩٤٧ فلا تسمع
بشأنه أية دعوى أو طلب أو دفع ، فإذا كان وزير المالية قد سكت عن الرد على
ما طلبه أحد موظفي الحراسة العامة على أموال الرعايا الإيطاليين بمصر من أجر
زيادة على ما صرف له فإن هذا السكوت لا يخرج عن أن يكون تصرفاً من
التصرفات التي قصد القانون إلى منع الطعن فيها .

٢ — الاعلان الذى يبدأ من تاريخه ميعاد الطعن هو الذى يصدر من أحد طرفى الخصومة فى الدعوى — على ما يترى به قضاء هذه المحكمة — فإذا تبين من الأوراق أن المطعون عليه لم يعلن الحكم المطعون فيه للطاعن وأن الاعلان الذى تم كان بناء على طلب قلم كتاب المحكمة فإنه يتعين رفض الدفع بعدم قبول الطعن شكلا للتقرير به بعد الميعاد .

٣ — إذا كان الطاعن لم يبين فى تقرير الطعن أوجه الدفاع التى يقول إن الحكم المطعون فيه قصر فى الرد عليها ، فإن النعى على الحكم بعدم الرد على هذا الدفاع يكون مشوبا بالغموض ولا محل للتحدى بما يورده الطاعن عن هذا النعى فى المذكرة الشارحة لأن العبرة فى بيان وجه الطعن بما يرد فى التقرير — على ما استقر عليه قضاء هذه المحكمة .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الوقائع — حسبما يبين من الحكم المطعون فيه ومن سائر أوراق الطعن — تحصل فى أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٤٩٣٤ سنة ١٩٤٩ القاهرة الابتدائية على الحراسة العامة على أموال الرعايا الإيطاليين بمصر وعلى المطعون عليها طلب فيها الحكم بإلزامهما متضامنين بأن تدفع له مبلغ ٧٧٧٠ ج و ١٤ م قيمة نصف ما حصلت عليه الحراسة كأجر من الأموال التى تحت إدارتها حتى نهاية سنة ١٩٤٥ مضافا إليه نصف ما حصلت عليه الحراسة من أجر من أول يناير سنة ١٩٤٦ حتى انتهاء الحراسة على المنشآت الإيطالية التى أدارها الطاعن إلى تاريخ انتهاء الحراسة فى يوليو سنة ١٩٤٨ وفوائد هذا المبلغ من تاريخ المطالبة الرسمية — وأسس الطاعن دعواه على أنه انتدب فى أول يناير سنة ١٩٤١ الرئاسة المكتب الفنى لإدارة العامة للحراسة وقدرت له مكافأة مقابل ذلك بلغت ٥٠٪ من مرتبه الحكومى — وفى آخر مارس سنة ١٩٥٢ عهد إليه بالاضافة إلى عمله

السابق مراجعة بعض ميزانيات كما عهد إليه أيضا إدارة بعض منشآت بينها في صحيفة الدعوى، ولكن إدارة الحراسة العامة لم تصرف لأجره عن إدارة هذه المنشآت رغم أنها صرفت أجره عن مراجعة الميزانيات التي كلف بها — وبني الطاعن تقديره للمبلغ المطالب به على أساس أن الحراسة استولت فعلا على مبلغ ١٥٥٤٠ ج و ٢٨ م من أموال المنشآت التي أدارها حتى نهاية سنة ١٩٤٥ مقابل إدارتها لتلك المنشآت ولما كانت إدارة الحراسة العامة قد اقتصر عملها على المراجعة فإن المبلغ الذي حصلته أو تحصله يجب أن يقدم مناصفة بينه وبينها — دفعت المطعون عليها الدعوى أولا — ببطالان صحيفتها . ثانيا — بعدم اختصاص المحكمة الابتدائية لأن المبلغ المطالب به أجره مما تختص به المحكمة الجزئية . ثالثا — بعدم اختصاص المحكمة لخرج الدعوى عن ولاية القضاء . رابعا — بعدم جواز سماع الدعوى عملا بالقانون رقم ١٢٧ سنة ١٩٤٧ . خامسا — بعدم اختصاص المحكمة لتعاق الدعوى بأمر من أوامر السيادة . سادسا — بعدم وجود صلة بينها وبين الطاعن . ولما انتهت الحراسة نزل الطاعن عن مخاصمتها وقصر طلباته قبل المطعون عليها . وبتاريخ ٢٤ من أبريل سنة ١٩٥١ حكمت محكمة أول درجة برفض جميع الدفوع وبإلزام المطعون عليها بأن تدفع للطاعن مبلغ ألفين من الجنيهات ... استأنفت المطعون عليها هذا الحكم وطلبت الغاء ورفض دعوى الطاعن وقيد استئنافها برقم ٥٥٣ سنة ٦٨ ق القاهرة ، كما استأنفه الطاعن وقيد استئنافه برقم ٨٦٧ سنة ٦٨ ق القاهرة طالبا تعديله والحكم له بما طلب في صحيفة افتتاح الدعوى . ومحكمة استئناف القاهرة ضمت الاستئنافين وحكمت في ٢٥ من مايو سنة ١٩٥٢ بقبول الاستئنافين شكلا وبإلغاء الحكم المستأنف وبعدم جواز سماع الدعوى “ وأسست قضائها على أن عدم صرف المطعون عليها للطاعن الأجر الذي طالب به وموقفها منه موقفا سلبيا يعتبر في ذاته تصرفا من التصرفات التي يحميها القانون رقم ١٢٧ سنة ١٩٤٧ الذي قصد به تغطية تصرفات وزير المالية والحراسة العامة حتى لا تكون مشار نقاش أو نزاع أمام المحاكم ولأن القانون المذكور لم يفرق بين أنواع التدابير أو الأوامر أو الإجراءات أو التصرفات وما إليها مما نص عليه

بل أراد أن يكون حكمه شاملا لجميعها وبذلك يكون كل ما صدر عن الحراس أو وزير المالية فيما يتصل بأموال الأعداء سواء في إدارتها أو توزيعها أو بيعها أو شئون موظفيها بمنجاة من تدخل القضاء . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق التخص . ودفعت المطعون عليها بعدم قبول الطعن شكلا للتقرير به بعد الميعاد ، وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون وأبدت النيابة رأيها بقبول الطعن شكلا ورفضه موضوعا . وقررت دائرة الفحص بجلسة ١٢ من ديسمبر سنة ١٩٥٦ إحالة الطعن على الدائرة المدنية لجلسة ٣ من يناير سنة ١٩٥٧ وفيها صممت النيابة على رأيها .

ومن حيث إن المطعون عليها دفعت بعدم قبول الطعن شكلا للتقرير به بعد الميعاد تأسيسا على أن الحكم المطعون فيه قد تم إعلانه للطاعن في ١٥ من فبراير سنة ١٩٥٣ ولم يقرر بالطعن في الحكم إلا في ٢٣ من مارس سنة ١٩٥٣ أى بعد الميعاد المحدد في المادة ٤٢٨ من قانون المرافعات .

وحيث إن هذا الدفع مردود بأنه يبين من الأوراق أن المطعون عليها لم تعلن الحكم المطعون فيه للطاعن وأن إعلان الحكم الذي تم في ١٥ من فبراير سنة ١٩٥٣ كان بناء على طلب قلم كتاب محكمة القاهرة . ولما كان الإعلان الذي يبدأ من تاريخ ميعاد الطعن هو الذي يصدر من أحد طرفي الخصومة في الدعوى على ما جرى به قضاء هذه المحكمة ، فإن الدفع يكون متعين الرفض . ومن حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية فهو مقبول شكلا .

ومن حيث إن الطعن أقيم على سببين يتحصل أولهما في النعي على الحكم المطعون فيه بالخطأ في تفسير القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٤٧ وأويله إذ يتضح من الأعمال التحضيرية لذلك القانون أن المشرع قصد بإصداره مجرد منع أصحاب الأموال التي وضعت تحت الحراسة من الرجوع على الحكومة بطالب الحساب عن تصرفات الحراسة سواء أ كانت أمرا أو تديرا أو تصرفا أو إعلانا إلى غير ذلك مما بينه القانون ولم يقصد المشرع جعل تصرفات الحراسة كافة وبالنسبة للجميع بمنجاة من تدخل القضاء فيها وأنه مهما يكن من عموم نص المادة الأولى من القانون رقم ١٢٧

لسنة ١٩٤٧ فإنه يجب تفسيرها في نطاق هذا الغرض وحده وإلا كانت تصرفات الحراسة مع الأفراد من غير أصحاب الأموال التي فرضت عليها الحراسة تتمتع بحصانة لا يسوغها القانون ، وأنه لو صح ما انتهى إليه الحكم المطعون فيه من حماية القانون لجميع تصرفات الحراسة سواء بالنسبة لأصحاب الأموال التي وضعت تحت الحراسة أو بالنسبة لغيرهم من الأفراد الذين يتعاملون معها لا تتمتع التعامل مع الحراسة باعتبار أن القانون وضع تصرفاتها فوق القانون تحترم أو لا تحترم تعهداتها حسب هواها وهي نتائج تنبؤ عن منطق العقل ومفهوم القانون ، ومن ثم يكون النهي الذي أتى به ذلك القانون مقصورا على ما يرفع إلى القضاء من دعاوى أصحاب الأموال الموضوعة تحت الحراسة دون غيرها .

ومن حيث إن هذا النعي مردود بأن المادة الأولى من القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٤٧ تنص على أنه "لا تسمع أمام أية جهة قضائية أية دعوى أو طلب أو دفع يكون الغرض منه الطعن في أى أمر أو تصرف أو تدبير أو إعلان أو قرار أو بوجه عام أى عمل صدر ابتداء من تاريخ العمل بالمرسوم بقانون ٨١٤ لسنة ١٩٤٥ من وزير المالية أو أحد الخراس العامين أو مندوبيهم أو مدير مكتب البلاد المحتلة والخاضعة للرقابة في ظل النظام المقرر بالمرسوم بقانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٤٥ والمرسوم بقانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٤٥ حتى نهاية العمل بهذا النظام — ولا تجوز متابعة السير في الدعاوى المرفوعة قبل سريان هذا القانون — ولا تسرى هذه الأحكام على الدعاوى التي ترفع مدنية كانت أو جنائية بناء على طلب وزير المالية عن تصرفات الخراس في خصائص أعمالهم" كما تنص المادة التاسعة من الأمر العسكري رقم ١٥٨ الصادر في ١٥ من يولييه سنة ١٩٤١ على أن "تعطى أتعاب الخراس ومرتبات الموظفين وكذلك مصروفات الحراسة بأخذ نسبة مئوية على الأموال الموضوعة في الحراسة ويحدد وزير المالية قيمة وشروط تلك الأتعاب والمرتبات والمصاريف" وهذا الأمر قد استبقى العمل بأحكامه فيما يتعلق بنظام الحراسة بعد إلغاء الأحكام العرفية بمقتضى المادة الخامسة من المرسوم بقانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٤٥ — ويبين من نص المادة الأولى من القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٤٧ أن حكمها جاء عاما

مطلقا قصديه على ما جاء بالمذكرة الإيضاحية "نزع المسؤولية عن كل ما خالط إنشاء نظام الحراسة وكل عمل أو تدبير اتخذ في ظل هذا النظام". وليس في الأعمال التحضيرية لهذا القانون ما يشير إلى أن القصد منه هو حماية وزير المالية أو الحراس من المسؤولية تجاه أصحاب الأموال الموضوعة تحت الحراسة وحدهم على ما يذهب إليه الطاعن - ويؤكد هذا المعنى من عموم النص وإطلاقه الاستثناء الوحيد الذي ورد بالفقرة الأخيرة من المادة الأولى من ذلك القانون والمضى يقضى بهدم سريان أحكامها على الدعاوى مدنية كانت أو جنائية التي ترفع بناء على طلب وزير المالية عن تصرفات الحراس في خصائص أعمالهم. إذ دل هذا الاستثناء على قصد المشرع في حماية أي أمر أو تصرف أو تدبير أو إعلان أو قرار وبوجه عام أي عمل صدر من وزير المالية أو أحد الحراس للعامين أو مندوبيهم أو مدير مكتب البلاد المحتلة من أن تسمع بشأنه أي دعوى أو طلب أو دفع - ولما كان تحديد أتعاب ومرتبات الحراس ومندوبيهم والموظفين بالحراسات من الحقوق التي خول وزير المالية حق البت فيها عملا بالمادة التاسعة من الأمر العسكري رقم ١٥٨ فإن قراره في شأن تحديدها وهو يستند إلى القانون يتمتع بالحماية التي فرضتها المادة الأولى من القانون رقم ١٢٧ سنة ١٩٤٧، وسكوت وزير المالية عن الرد على ما طلبه الطاعن من أجر زيادة على ما صرف له لا يخرج عن أن يكون تصرفا من التصرفات التي قصد القانون المذكور إلى منع الطعن فيها - ولما كان الحكم المطعون فيه قد أسس قضاءه بعدم جواز سماع الدعوى على "أن عدم صرف المطعون عليها للطاعن الأجر الذي طالب به وموقفها منه موقفا سلبيا يعتبر في ذاته تصرفا من التصرفات التي يحجبها القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٤٧ الذي قصد به تغطية تصرفات وزير المالية والحراسة العامة حتى لا تكون مثار نقاش أو نزاع أمام المحاكم ولأن القانون المذكور لم يفرق بين أنواع التدابير أو الأوامر أو الإجراءات أو التصرفات وما إليها مما نص عليه بل أراد أن يكون حكمه شاملا لجميعها وبذلك يكون كل ما صدر عن الحراس أو وزير المالية فيما يتصل بأموال الأعداء سواء في إدارتها أو توزيعها أو بيعها أو شؤون موظفيها بمنجاة من تدخل القضاء" فإنه لا يكون قد أخطأ في تفسير القانون .

وحيث إن السبب الآخر من أسباب الطعن يحصل في النعي على الحكم المطعون فيه بقصور أسبابه ذلك أن الطاعن أبدى دفاعا مفصلا ردا على الدفع بعدم جواز سماع الدعوى من المطعون عليها وضمن مذكرته المقدمة لمحكمة أول درجة هذا الدفاع المفصل ولكن الحكم المطعون فيه انتهى إلى اعتبار رفض المطعون عليها لتظلم الطاعن لعدم إيفائه ما طلبه من أجر تصرفا سلبيا يحمي القانون رقم ١٢٧ سنة ١٩٤٧ دون أن يعنى بالرد على ما أورده من دفاع في مذكرته سالفة الذكر .

ومن حيث إن هذا النعي مشوب بالغموض إذ لم يبين الطاعن في تقرير الطعن أوجه الدفاع التي يقول إن الحكم المطعون فيه قصر في الرد عليها ولا محل للتحدي بما أورده الطاعن عن هذا السبب في المذكرة الشارحة لأن العبرة في بيان وجه الطعن بما يرد في التقرير على ما استقر عليه قضاء هذه المحكمة ، ومن ثم يكون هذا النعي في غير محله .

ومن حيث إنه لذلك يتعين رفض الطعن .

جلسة ٢٤ من يناير سنة ١٩٥٧

برئاسة السيد عبد العزيز محمد رئيس المحكمة ، وبحضور السادة : محمد عبد الرحمن يوسف ،
وأحمد فوشه ، محمد متول عتلم ، وإبراهيم عثمان يوسف المستشارين .

(١١)

القضية رقم ٧٨ سنة ٢٣ القضائية :

(أ) إجارة . عقد "تفسيره" . محكمة الموضوع . تموين . عقد إيجار مطحن .
استخلاص الحكم لاعتبارات واقعية أن نية الطرفين انصرفت عند التعاقد إلى استمرار
العقد مدة قيام نظام التموين . تقدير هذه الاعتبارات . موضوعي .

(ب) فسخ . عقد . دفاع . حكم "تسبب كاف" . متى يتم فسخ العقد وفقا لنص المادة ١١٧
مدني قديم ؟ قول أحد المتعاقدين بقيام أسباب هي في نظره مبررة في الفسخ . لا يشفع
له في الانفراد بالفسخ . نعمه على الحكم بعدم الرد على دفاعه المستند إلى ذلك .
لا جدوى منه .

(ج) فسخ . ظروف طارئة . إجارة . تموين . تحديد أجرة طحن الغلال في التعاقد . تقرير
وزارة التموين زيادة الأجر أو طوره ظروف جعلت تنفيذ العقد مريضا للأجر . اتخاذ
ذلك ذريعة لفسخ العقد بإرادته . لا يسوغ .

١ — متى كان الحكم قد نهج في تكييف عقد إيجار مطحن من المطاحن
تكييفاً صحيحاً ولم يخرج في تفسيره عما تحتمله نصوصه فاستخلص لاعتبارات
واقعية أن نية المتعاقدين قد انصرفت عند التعاقد إلى استمرار العقد مدة قيام
نظام التموين فإن تلك الاعتبارات مما تستقل محكمة الموضوع بتقديرها ولا رقابة
لمحكمة النقض عليها .

٢ — فسخ العقد لا يكون إلا نتيجة لاتفاق المتعاقدين عليه أو لصدور
حكم به وفقاً لنص المادة ١١٧ من القانون المدني القديم ، ولا يشفع لأحد

المتعاقدين في الانفراد بالفسخ قوله بقيام أسباب هي في نظره مبررة للفسخ وبالتالي فلا جدوى له من النعي على الحكم بعدم الرد على دفاعه المستند إلى هذا الأساس .

٣ — إذا كانت أجرة الطحن قد تحددت في التعاقد بمبلغ معين لطحن الارdeb من الغلال فإن الطرفين يكونان ملتزمين بهذا الاتفاق ولا يسوغ للأجر أن يتخذ ذريعة لفسخ العقد بإرادته أن وزارة التوطين قررت زيادة الأجر وأن ظروفًا طرأت جعلت تنفيذ العقد مرهقا له .

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

... من حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وماتر أوراق الطعن — تتحصل في أن المطعون عليه الأول رفع الدعوى رقم ٣٥٧ سنة ٤٦ كلى الجيزة على الطاعن وباقي المطعون عليهم طالبا الحكم بصحة ونفاذ الاتفاق المؤرخ في ٤ من أغسطس سنة ١٩٤٢ والمحرم بينه وبين الطاعن وتسليم وإيداع الطعين المشار إليه في ذلك العقد إليه مع إلزام الطاعن والمطعون عليه الثاني متضامنين بأن يدفعوا له مبلغ ٣٧٧٦ جنيها على سبيل التعويض مع حفظ حقه في التعويض عما لحقه من ضرر بعد شهر أبريل سنة ١٩٤٧ وقال شريحا لذلك أنه اتفق مع الطاعن بمقتضى عقد ٤ من أغسطس سنة ١٩٤٢ سالف الذكر على أن يستخدم مطحنا له بالجيزة في طحن غلال وحبوب أخرى يتراوح مقدارها بين سبعين وثمانين أردبا يوميا في نظير أجر مقداره ١٢ قرشا عن الأردب الواحد وكان المطحن وقتئذ غير صالح للعمل في آلاته فدفع إلى الطاعن مبلغ مائتي جنيه ليقيم بإصلاحه إلا أن الطاعن لم ينفذ هذا الالتزام فاضطر إلى أن يرفع عليه دعوى بوضع المطحن تحت الحراسة القضائية لإجراء الإصلاح المطلوب وإدارة المطحن فقضى له بما

طلب ثم رفعت الحراسة بعد ذلك وسلم المطاحن إلى الطاعن ليقوم هو بتنفيذ ما التزم به بمقتضى عقد الاتفاق ، وكانت وزارة التموين وقتئذ تسلم أذونات صرف الغلال إلى المطعون عليه الأول فسعى الطاعن لدى وزارة التموين بعد صدور الحكم برفع الحراسة وتسليم المطاحن إليه وتمكن من استلام الأذونات فعلا ثم قام بعد ذلك في ٥ من يولييه سنة ١٩٤٧ بتأجير المطاحن إلى المطعون عليه الثانى بخالف بذلك ما تقتضى به نصوص الاتفاق المعقود بينهما في ٤ من أغسطس سنة ١٩٤٢ من استمرار العمل بذلك العقد حتى ينتهى نظام التموين المقرر ، وفي ١٧ من مارس سنة ١٩٤٩ قضى بإلزام الطاعن بأن يدفع إلى المطعون عليه الأول مبلغ ٩٥٢ ج و ٦٥٠ م ورفض ما ضا ذلك من الطلبات استنادا إلى أن عقد الاتفاق المعقود بينهما هو عقد استصناع يحق فيه لصاحب العمل أن يلغيه قبل انقضاء مدته على أن يلتزم بالتعويض ومن ثم فلا محل للحكم بتسليم المطاحن إلى المدعى — المطعون عليه الأول — أما عن التعويض الذى يستحقه هذا الأخير فقد قدرته المحكمة على أساس الفرق بين أجرة طاحن الارذب المتفق عليها بينهما وهى ١٢ قرشا والأجرة التى اتفق عليها الطاعن مع المطعون عليه الثانى في ٥ من يولييه سنة ١٩٤٩ وهى ١٨ قرشا مضروبا في متوسط عدد الأرابب التى كان يقوم المطعون عليه الأول بطحنها فعلا وهى ٤٣/٥ إردبا على ما جاء بكشوف الحساب التى قدمها وجملة ذلك هو المبلغ المحكوم به ، استأنف الطاعن هذا الحكم — وقيد استئنافه برقم ١٣٠ سنة ٦٧ ق استئناف القاهرة — طالبا الحكم بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى . كما استأنفه المطعون عليه الأول — وقيد استئنافه برقم ٤٦ سنة ٦٧ ق استئناف القاهرة — طالبا الحكم بتعديل الحكم المستأنف والقضاء له بطلباته التى طلبها أمام محكمة أول درجة ، فضمت المحكمة الاستئناف ورفضت في ٢٣ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ برفضهما وتأيد الحكم المستأنف مستندة في ذلك إلى أن عقد ٤ من أغسطس سنة ١٩٤٢ ليس عقد استصناع على ما ذهب إليه محكمة أول درجة بل هو عقد إيجار محدد المدة ينتهى بانتهاء نظام التموين فلا يحق للطاعن الانفراد بفسخه أما وقد فعل وعمد إلى الإخلال بتعاقده إذ سعى لدى وزارة التموين لفصل على أذونات صرف الحبوب.

وقد كانت من حق المستأنف عليه الأول — المطعون عليه الأول — كما أخل بهذا التعاقد إذ قام بتأجير المطحن إلى المستأنف عليه الثاني — المطعون عليه الثاني — فانه يكون مسئولاً عن التعويض وقد أقر الحكم المطعون فيه محكمة الدرجة الأولى على وجهة نظرها في تقديره والحكم به ، طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ، وقد عرض الطعن على دائرة فحص الطعون فطلب الحاضر من الطاعن إحالته على الدائرة المدنية وصممت النيابة على ما جاء بمذكرة طالبة إحالته كذلك ، فقررت المحكمة إحالته إلى هذه الدائرة لنظره بجنسة ١٠ من يناير سنة ١٩٥٧ وصممت النيابة أمام هذه الهيئة على طلبها بقبول الطعن ونقض الحكم .

وحيث إن الطعن أقيم على خمسة أسباب ينحى للطاعن إلى الحكم المطعون فيه بالسببين الأول والثاني منها إخلالا بحق الدفاع ذلك أن دفاعه كان يقوم على أنه عندما تعاقد مع المطعون عليه الأول في ٤ من أغسطس سنة ١٩٤٢ انصرفت نيتهما وقتئذ إلى تحديد مدة العقد بأنها المدة التي يقتضيها طحن ٢٠ ألف إردب من الغلال ذلك أنه نص في البند الخامس من بنود العقد على أن الدين البالغ مقداره ما يتبقى جنية الذي دفعه المطعون عليه الأول لحساب إصلاح آلات المطحن يسدد عن طريق خصم قرش واحد من أجر طحن كل إردب يطحن أى أن الدين يستهلك بأكمله عندما يتم طحن ٢٠ ألف إردب ، ونص في البند الثامن على أنه إذا انتهى نظام التموين الحالى في خلال مدة قريبة فلا يتمكن الطرف الثانى — المطعون عليه الأول — من إتمام عملية الطحن واستهلاك الدين فإن الطرف الأول — الطاعن — يلتزم بدفع الباقي عليه من الدين نقداً ، وفي ذلك ما يدل على أنه والمطعون عليه الأول كانا يقدران سلفاً أن نظام التموين المعمول به وقت التعاقد هو نظام استثنائى قد ينتهى قبل استهلاك الدين فقصده إلى تحديد مدة التعاقد باستهلاك الدين أى بطحن ٢٠ ألف إردب متى كان نظام التموين قائماً بظروفه وطحن ذلك المقدار ممكناً فالعقد في الواقع لم يكن إلا تأمينا لدفع الدين وينبئ على ذلك أنه إذا تغيرت تلك الظروف اعتبرت المدة منتهية وحق لكل من المتعاقدين أن ينهى العقد بدارن تنبيه أو إنذار للطرف الآخر وقد تغيرت ظروف ذلك النظام فعلاً بما أدخل عليه من تعديلات أضافت أعباء جديدة على كامل الطاعن فمن ذلك

زيادة أجرة الطحن من ١٢ قرشا إلى ١٨ قرشا وصدور أوامر عسكرية تزيد أجور العمال عما كانت عليه ومن ثم فقد أصبح من حقه أن يمنح العقد متنها ، يقول الطاعن إنه أبدى هذا الدفاع أمام محكمة الدرجة الثانية وطلب إليها أن تفسر العقد بما يتفق وهذا النظر ولكنها لم تستجب إلى طلبه ولم يعن الحكم المطعون فيه بالرد على دفاعه كما أنه لم يبين متى ينتهى نظام التموين بخاء الحكم مشوبا بالقصور والخطأ في تطبيق القانون فضلا عن إخلاله بحق الدفاع .

وحيث إنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه في خصوص ما ينهيه الطاعن بهذين السببين على أن العقد المؤرخ في ٤ من أغسطس سنة ١٩٤٢ الموقود بينه وبين المطعون عليه الأول ليس عقد استصناع على ما ذهب إليه محكمة الدرجة الأولى بل هو عقد لإيجار أشياء تنطبق عليه أحكام المواد ٣٦٢ وما بعدها من مواد القانون المدنى القديم ومنها المادة ٣٨٨ التى تنص على أن عقد الإيجار يفسخ لعدم وفاء أحد المتعاقدين بما التزم به الآخر .. بغير إخلال بالتضمينات التى يستحقها كل منهما قبل الآخر ثم وتب الحكم على ذلك أن الطاعن قد أخل بالتزاماته قبل المطعون عليه الأول منذ تاريخ التعاقد إذ لم ينفذ ما قضى به البند الثالث من بند العقد وهو الخاص بإصلاح المطحن وإعداد لطحن الحبوب المتفق بينهما على طحنها مما أدى بالمطعون عليه الأول إلى رفع دعوى الحراسة رقم ١٠٣ سنة ٤٣ فقضى فيها بإقامة حارس قضائى على المطحن ورفع الطاعن دعوى بإنهاء الحراسة لم يقض فيها بإنهائها إلا بتاريخ ٢٣ من يولييه سنة ١٩٤٥ بعد أن أقر الطاعن بأنه " مستعد لتنفيذ العقد حينئذ " ثم قام بتنفيذ العقد حتى ٢٥ من أبريل سنة ١٩٤٦ حيث تذكره فقدم طالبا إلى مراقب التموين طلب فيه تسليم أذونات صرف الحبوب إليه لا من المطعون عليه الأول مستندا في ذلك إلى أن حكم إنهاء الحراسة ينحوله هذا الحق وسأمت إليه الأذونات على الرغم من اعتراض المطعون عليه الأول بإذار وجهه إلى مراقب التموين ، وانتهى الحكم المطعون فيه من ذلك إلى قوله " وحيث إن هذه المحكمة ترى أن حكم إنهاء الحراسة المذكور لا يتعارض مطلقا مع وجوب قيام محمد الليثى الحكيم - الطاعن - بتنفيذ عقد الإيجار المحرر بينه وبين كمال محمد على - المطعون عليه الأول - طوال مدة قيام نظام التموين كما هو

مشتراط في العقد إذ أن هذا الحكم إنما هو رجوع إلى الحالة السابقة على الحراسة التي كانت في الواقع لإجراء بها إليه كمال عهد على إزاء عدم تنفيذ البند الثالث من العقد... هذا وبمقتضى البند الثالث من العقد وبمقتضى الشرط المذيل به قد تعهد عهد الليثي الحكيم للطرف الثاني كمال عهد على بأن جميع أذونات صرف الغلال والحبوب وخلافه الصادرة من وزارة التموين باسم وأبور الحكيم هي من حق الطرف الثاني كما تعهد الطرف الأول بأنه لا يشرك أى شخص آخر في كل هذه العمليات... ومع صراحة هذه الشروط ومع تسليم عهد الليثي الحكيم بها وبالعقد وتنفيذه شروطه حتى بعد حكم إنهاء الحراسة عند تسليم المطحن إليه كما تدل على ذلك إيصالات قبضه أجرة طحن الغلال المشتركة في العقد من كمال عهد على في المدة من ١٠ من أغسطس سنة ١٩٤٥ حتى ٢٥ من أبريل سنة ١٩٤٦ فإنه قد عمد إلى الإخلال بشروط العقد بالحصول من وزارة التموين على أذونات صرف الغلال لنفسه مخالفا في ذلك تعهده في العقد بتركها لكمال عهد على ، ثم قام بتأجير المطحن إلى المستأنف عليه السيد سلطان خراش — المطعون عليه الثاني — بتاريخ ٥ من يولييه سنة ١٩٤٦ مما أدى إلى رفع هذه الدعوى “...

وحيث إنه يبين من ذلك أن الحكم المطعون فيه قد عني بتكييف عقد ع من أفسطس سنة ١٩٤٢ المتنازع على تكييفه بين الطاعن والمطعون عليه الأول فأنتهى من ذلك إلى أنه عقد إيجار أشياء ثم قام بتفسير النصوص المتعلقة بمسدته والتي اختلفا على تفسيرها فأنتهى من ذلك إلى أن هذه المدة هي مدة قيام نظام التموين بمعناها العام وليست المدة اللازمة لطحن عدد معين من الأرادب على ما ذهب الطاعن في دفاعه أمام المحكمة ثم رتب الحكم على ذلك أن الطاعن أخل بالتزاماته التي التزم بها قبل المطعون عليه الأول ، وقد نهج الحكم في تكييف العقد نهجا صحيحا لا مخالفة فيه للقانون كما لم يخرج في تفسيره عما تحتمله نصوصه — إذ استخلص أن نية المتعاقدين قد انصرفت عند التعاقد إلى استمرار العقد مدة قيام نظام التموين للاعتبارات التي تضمنتها أسباب الحكم وهي اعتبارات واقعية تستقل بحكمة الموضوع بتقديرها ولا رقابة لهذه المحكمة عليها ، ولا يعيب الحكم بعد ذلك أنه لم يتعقب الطاعن في جزئيات دفاعه أمام المحكمة فيرد على كل جزئية

منها إذ فيما تضمنته أسبابه من الرد جملة فناء عن الرد على تلك الجزئيات ، ويخلص من ذلك أن النعي على الحكم المطعون فيه بهذين السببين في غير محله .

وحيث إن السبب الثالث يتحصل في أن الحكم المطعون فيه أففل الرد على دفاع جوهرى آخر للطاعن ذلك أن الطاعن قال أمام المحكمة إنه لو صح أن مدة العقد لم تنته فإنه كان من حقه فسخ العقد لأن المطعون عليه الأول قد استغل المطحن لحسابه الخاص دون مراعاة لصالح الطاعن فقد تجاوزت كمية الغلال المطحونة المقدار المتفق عليه فتجاوزت هذه الكمية ١٢٢١ إردبا في مدة ٢١ يوما بواقع ٨٤ إردبا يوميا في حين أن المتفق على طحنه هو ٨٠ إردبا فقط — كما يدل على ذلك المستند الذى قدمه للمحكمة — ولكن الحكم المطعون فيه قال إنه لم يقدم دليلا على أن كمال محمد على — المطعون عليه الأول — كان يطحن أكثر من ٨٠ إردبا في اليوم ، وقال الطاعن في دفاعه أيضا إن المطعون عليه الأول أخل بالتزامه إذ أنه عندما زادت وزارة التوطين أجرة الطحن من ١٢ قرشا إلى ١٨ قرشا استولى على الفرق لنفسه مع أن الزيادة في أجرة الطحن كان ملحوظا فيها زيادة المصروفات فترتب على ذلك عجز الطاعن عن قيامه بالتزاماته فبلغت خسارته مبلغ أربعة آلاف جنيه رفع به دعوى على المطعون عليه الأول قضى برفضها استنادا إلى أن الطاعن لا يستفيد من نظرية الظروف الطارئة . فاستأنف هذا الحكم وطلب من المحكمة أن توقف الدعوى الحالية حتى يفصل في تلك الدعوى إذ يتوقف على الفصل فيها إعفاؤه من التعويض ولكن المحكمة لم تستجب إلى هذا الطلب كما أنها لم ترد على باقى دفاعه .

وحيث إن هذا النعي مردود بأنه لا يوجب الحكم المطعون فيه إغفاله الرد على هذا الدفاع ذلك أنه لم يكن يحق للطاعن أن ينفرد بفسخ العقد استنادا إلى ما يزعمه من إخلال المطعون عليه الأول بالتزامه إذ لا يكون الفسخ إلا نتيجة لاتفاق المتعاقدين عليه أو لصدر حكم به وفقا لنص المادة ١١٧ من القانون المدنى القديم الذى يحكم واقعة الدعوى ومن ثم فقول الطاعن بقيام أسبابه فى نظره مبررة للفسخ لا يشفع له فى الاتفراد بالفسخ وبالتالى فلا جدوى له من النعي على الحكم بعدم الرد على دفاعه المستند إلى هذا الأساس .

وحيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه بالسبب الرابع أن الحكم وهو بصدد بيان الأساس الذي بنى عليه التعويض التفتت عن دفاعه المستند إلى أن زيادة أجر الطاحن من ١٢ قرشا إلى ١٨ قرشا كان بسبب زيادة المصروفات التي يتحملها وأن المستفاد من شهادة وزارة التكوين التي قدمها للحكمة أن أجرة الطاحن وقد زيدت بعد ذلك إلى ٢٠ قرشا ليس فيها من ربح لصاحب المطاحن سوى أربعة قروش وذلك يكون قد خسر قرشين في كل إردب عندما قبل تأجير المطاحن إلى المطعون عليه الثاني على أساس أجرة طحن الإردب ١٨ قرشا ولكن المحكمة التفتت عن هذا الدفاع وقضت بإلزامه بالتعويض على أساس أن المطعون عليه الأول خسر ستة قروش عن كل إردب وهي الفرق بين الأجر المتفق عليه بينهما ، والأجر المتفق عليه بين الطاعن والمطعون عليه الثاني وبذلك يكون الحكم قد أخطأ في تقدير واقعة من وقائع الدعوى .

وحيث إن هذا النعي مردود بأن أجرة الطاحن قد تحددت في التعاقد الحاصل بين الطاعن والمطعون عليه الأول بإثني عشر قرشا أجرا لطحن الإردب من الغلال فهما ملتزمان بهذا الاتفاق ولا يسوغ للطاعن أن يتخذ ذريعة لفسخ العقد بإرادته بحجة أن وزارة التكوين قررت زيادة الأجر أو أن ظروف طرات جعلت تنفيذ العقد مرهقا له ومن ثم لا يكون الحكم قد أخطأ في شيء إذ قرر مسئولية الطاعن عن التعويض استنادا إلى هذا الأساس .

وحيث إن السبب الخامس يتحصل فيما ينعاه الطاعن من أن الحكم المطعون فيه نسب له وقائع غير صحيحة حين قال إنه استمر في تنفيذ العقد بعد تعهده في دعوى الحراسة رقم ٨٩١ سنة ١٩٤٥ مستأنف مصر بأنه مستعد لتنفيذ العقد دون أن يشير الحكم إلى المحفظ الذي اقترن به هذا التعهد وهو أنه سيتخذ الإجراءات للحفاظ على حقه ، وهذا النعي مردود بما سبق الرد به من أن الطاعن ما كان يحق له على أية حال أن يستقل بفسخ العقد ولا يجديه القول بعد ذلك بأن الحكم قد أغفل تحفظه إذ لا عبرة بهذا التحفظ ولا محل للرد عليه طالما أن اللجوء إلى القضاء للحكم بفسخ العقد كان واجبا لم يلتزمه الطاعن ويترتب على إهماله تقرير مسئوليته ومن ثم يتعين رفض هذا السبب أيضا .

جلسة ٢٤ من يناير سنة ١٩٥٧

برئاسة السيد عبد العزيز محمد رئيس المحكمة ، وبحضور السادة : الشيخ عبد السيد ،
ومحمد عبد الرحمن يوسف ، وأحمد قوشه ، ومحمد متولى عظم المستشارين .

(١٢)

القضية رقم ٢٤٠ سنة ٢٣ القضائية :

ضرائب . لحان التقدير القديمة . الطعن في قراراتها . إعلان المول بقرار من هذه القرارات
وعدم انتهاء مدة الطعن فيه قبل ٤ من سبتمبر سنة ١٩٥٠ حسب القانون الأصلي . امتداد ميعاد
الطعن في هذه الحالة لمدة ١٥ يوما من تاريخ العمل بالقانون رقم ١٧٤ سنة ١٩٥١
في ٢٠ أكتوبر سنة ١٩٥٠

الحكم الوقفي الذي نصت عليه المادة الرابعة من القانون رقم ١٧٤ سنة ١٩٥١
بشأن بيان طرق الطعن في القرارات التي سبق صدورها من لحان التقدير القديمة
إنما قصده القرارات الصادرة قبل ٤ من سبتمبر سنة ١٩٥٠ والتي لم تصبح نهائية
عند صدور القانون رقم ١٤٦ سنة ١٩٥٠ سواء أكانت لم تعلن أصلا أو كانت
أعلنت ولم ينقض ميعاد الطعن فيها قبل هذا التاريخ . فإذا كان المول قد أعلن
بقرار من تلك القرارات ولم تكن مدة الطعن في القرار قد انتهت قبل ٤ من سبتمبر
سنة ١٩٥٠ حسب القانون الأصلي فإن ميعاد الطعن يمتد في هذه الحالة لمدة
خمسة عشر يوما من تاريخ العمل بالقانون رقم ١٧٤ سنة ١٩٥١ في ٢٠ أكتوبر
سنة ١٩٥١ .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكائية .

ومن حيث إن الوقائع تخلص كما يبين من الحكم المطعون فيه ومن سائر أوراق الطعن — في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ١٠٠٦/٢٥٩ سنة ١٩٥٠ أمام محكمة طنطا الابتدائية بعريضة أعلنت في ١٠ و ١٣ من سبتمبر سنة ١٩٥٠ إلى المطعون عليهما وكان إعلانها إلى المطعون عليها الأولى في مقرها الرسمي . طلب الحكم فيها أولا بقيام شركة تضامن واقعية بينه وبين المطعون عليه الثاني في مواجهة المطعون عليها الأولى . ثانيا — بتعديل قرار لجنة التقدير المطعون فيه على الوجه الآتي: ٢٠٧ جنبيات و ٩٦٠ مليا خسارة في سنة ١٩٤٣/٤٢ و ٢٧٥ جنبيات و ٥٠ مليا خسارة في سنة ١٩٤٤/١٩٤٣ و ٣٣٥ جنبيات و ٢١٠ مليات أرباح في سنة ١٩٤٤/١٩٤٥ . ثالثا — بإلغاء الجزأ المتوقع من المطعون عليها الأولى بتاريخ ٣٠ من أغسطس سنة ١٩٥٠ وفاء للضرائب المستحقة بناء على قرار اللجنة المطعون فيه لسقوط حق المطعون عليها الأولى في المطالبة بالضرائب المستحقة من سنة ١٩٤٥/٤٤ وحدد لنظر الدعوى جلسة ٢٩ من أكتوبر سنة ١٩٥٠ وفيها لم يحضر المطعون عليهما وتأجلت الدعوى لجلسة ٢٧ من ديسمبر سنة ١٩٥٠ لتقديم مستندات وفي فترة التأجيل أعاد الطاعن إعلان المطعون عليها الأولى في قسم القضايا وذلك في ٢ من ديسمبر سنة ١٩٥٠ ، و بجلسة ٢٣ من فبراير سنة ١٩٥١ حضر محاميها لأول مرة ودفع بعدم قبول الدعوى شكلا لأن قرار اللجنة أعلن إلى الطاعن في ٢٨ من أغسطس سنة ١٩٥٠ ولم تعلن صحيفة الطعن إلى إدارة القضايا إلا بعد مضي ميعاد الخمسة عشر يوما المحددة للطعن بالمادة ٥٤ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ ثم جدد الطاعن طعنه بإعلان المطعون عليهما بطلباته في أول نوفمبر سنة ١٩٥١ — و بتاريخ ٣١ من يناير سنة ١٩٥٢ حكمت محكمة أول درجة بعدم قبول الطعن شكلا لرفعه بعد الميعاد وأمرت بحو عبارة

جاءت بمذكرة قدمت من الطاعن ، فاستأنف الحكم المذكور وقيد استئنافه برقم ٩٣ سنة ٢ ق استئناف طنطا ، وبتاريخ ٢٥ من يونيه سنة ١٩٥٣ حكمت محكمة الاستئناف بقبول الاستئناف شكلا وبرفضه موضوعا وبتأييد الحكم المستأنف . فقرر الطعن في هذا الحكم بتاريخ ٥ من أغسطس سنة ١٩٥٣ وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون بجلسة ٢٨ من نوفمبر سنة ١٩٥٦ فقررت إحالته على هذه الدائرة وكانت النيابة العامة قدمت مذكرة قالت فيها برفض الطعن وقد بنى الطاعن طعنه على ستة أسباب :

وحيث إن المادتين الأولى يخلص في أن محكمتي أول وثاني درجة أخطأتا في تطبيق القانون رقم ١٧٤ سنة ١٩٥١ بمحصرهما الاستفادة منه في المولين الذين أعلنت لهم قرارات لجان التقدير بمدد ٤ من سبتمبر سنة ١٩٥٠ وهو تاريخ إلغاء لجان التقدير وقبل ٢٠ من أكتوبر سنة ١٩٥١ (تاريخ صدور القانون ١٧٤ سنة ١٩٥١) مع أن القانون المذكور خلو من أى قيد ، وقد نصت الفقرة الثانية من مادته الرابعة على أن الطعن في قرارات لجان التقدير التي سبق إعلانها قبل تاريخ العمل به يكون خلال الخمسة عشر يوما من تاريخ العمل به وقد جدد الطاعن طعنه في قرار لجنة التقدير الصادر في ١٩٥٠/٨/٢٧ والمعلن إليه في ١٩٥٠/٨/٢٩ بالإعلان الثالث الحاصل في ١٩٥١/١١/١ وإذا قضت محكمة أول درجة بعدم قبول الطعن شكلا فتكون أخطاء في تطبيق القانون وتأويله .

ومن حيث إنه في خصوص الطعن في قرار لجنة التقدير المجدد الحاصل بالإعلان الثالث في أول نوفمبر سنة ١٩٥١ والذي وجهه الطاعن في ظل القانون رقم ١٧٤ سنة ١٩٥١ فإن الحكم المطعون فيه قد أخطأ في تفسير القانون ذلك أن المشرع عند ما أصدر القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ كان نص في المادة ٥٠ منه على تشكيل لجان التقدير مؤلفة من ثلاثة أعضاء من موظفي الحكومة يضم إليهم بناء على طلب الممول — إذا شاء — عضوان من التجار أو رجال الصناعة أو من المولين الذين يدفعون ضرائب لا يقل مجموعها عن خمسة جنيهات يختارهما الممول نفسه — وكانت المادة ٥٢ تقضي بأن تحيل مصلحة الضرائب إلى لجان التقدير

جميع المسائل التي لم يتم اتفاق عليها بين المصلحة والممول — كما كانت المادة ٥٤ تقضى بأنه "يجوز لكل من مصلحة الضرائب والممول في بحر خمسة عشر يوما من تاريخ إعلان قرار لجنة التقدير على الوجه المبين في المادة السابقة (٥٣) الطعن في هذا التقدير أمام المحكمة الابتدائية منعقدة بهيئة تجارية التي يدخل في دائرة اختصاصها محل إقامة الممول ويقع عبء الإثبات على الطرف الذي تخالف طلباته تقدير اللجنة" ثم أصدر المشرع القانون رقم ١٤٦ سنة ١٩٥٠ المنشور بالجريدة الرسمية في ٤ من سبتمبر سنة ١٩٥٠ وضمن ما عدله المواد المتقدمة الذكر فاستبدل بلجان التقدير لجانا أخرى سماها بلجان الطعن بأن عدل نص المادة ٥٥ فأصبح "تشكل لجنة الطعن من قاض يندبه وزير العدل بالاتفاق مع وزير المالية — رئيسا — ومن عضوين من موظفي مصلحة الضرائب يختارهما وزير المالية . ويجوز بناء على طلب الممول أن يضم إليهم عضوين يختارهما من بين التجار ورجال الصناعة أو الممولين المدرجة أسماؤهم في كشف يصدره وزير المالية في أول كل سنة" . وتناولت الفقرة الثانية من المادة شروط صحة انعقادها وسرية مداولاتها وإصدار قراراتها بالأغلبية ومن يتولى أهمالها الكتابية وتوقيع القرارات من رئيس اللجنة والكتاب في ظرف أسبوع من صدورهما — وتناولت الفقرة الثالثة بيان أن الطعون تكون بلا رسوم وجواز تغريم الطاعن في حالة رفض طعنه ، وأن تباشر لجنة الطعن اختصاصها في أول يناير سنة ١٩٥١ ، وأن تحال عليها جميع المسائل التي صدر فيها قبل أول يناير سنة ١٩٥١ تقدير من المأمورية لم يقبله الممول سواء في ذلك المسائل المنظورة أمام بلجان التقدير أو المسائل التي لم تقدم إليها بعد وأنه يعتبر الممول قد قبل تقدير المأمورية إذا لم يعترض عليه في بحر شهر من تاريخ إخطاره بخطاب موصى عليه مع علم الوصول — وأصبح نص المادة ٥٢ كالآتي : "للممول في خلال شهر من تاريخ إخطاره بتقديرات المأمورية أن يطعن في هذه التقديرات فإذا انقضت هذه المدة ولم يطعن اعتبر الربط نهائيا ولا يجوز الطعن فيه أمام أية جهة من جهات الاختصاص ... " وتعديلت المادة ٥٤ فأصبحت تنص على أنه يجوز لكل من مصلحة الضرائب والممول استئناف قرار لجنة الطعن في بحر شهر

من تاريخ إعلان القرار برفع الاستئناف طبقا للقواعد والإجراءات المنصوص عليها في قانون المرافعات أمام المحكمة الابتدائية منعقدة بهيئة تجارية التي يدخل في دائرة اختصاصها المركز الرئيسي لنشاط الممول ، ومقتضى هذا التعديل إلغاء لجان التقدير التي كان للقانون أصلا ينص عليها وكذلك مواعيد الطعن في قراراتها وإحلال لجان تسمى لجان الطعن يرأسها قاض وتكون قراراتها بصفة قضاء من أول درجة قابلة للاستئناف في ظرف شهر وأن هذه اللجان تباشر اختصاصها من أول يناير سنة ١٩٥١ — ولما كان المشرع لم يضع حكما وقتيا للقرارات السابقة صدورها من لجان التقدير القديمة قبل إلغائها فقد رأى إصدار القانون رقم ١٧٤ لسنة ١٩٥١ المنشور في ٢٠ من أكتوبر سنة ١٩٥١ وهذا القانون تناول ضمن ما تناوله وضع حكم وقتي لبيان طرق الطعن في القرارات التي سبق صدورها من لجان التقدير القديمة التي فقدت مكانها القانوني ابتداء من ٤ من سبتمبر سنة ١٩٥٠ فنص في المادة الرابعة منه على الحكم الوقتي المشار إليه تعديلا أصبح بموجبه نص المادة ٤ القديمة كالآتي : ” يكون الطعن من المصلحة أو الممول في القرارات التي أصدرتها لجان التقدير قبل ٤ من سبتمبر سنة ١٩٥٠ خلال خمسة عشر يوما من تاريخ إعلان الممول بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم وصول وفيما يتعلق بما سبق إعلانه من هذه القرارات قبل العمل بهذا القانون يكون الطعن فيها خلال خمسة عشر يوما من تاريخ العمل به ... وتختص بنظر الطعن المحكمة الابتدائية التي يدخل في دائرة اختصاصها محل إقامة الممول منعقدة بهيئة تجارية فإذا صدر حكم المحكمة الابتدائية يجب تحصيل الضريبة على مقتضاه حتى يفصل نهائيا في الاستئناف الذي يكون قد رفع ويكون رفع الاستئناف أمام محكمة الاستئناف التي يدخل في دائرة اختصاصها محل إقامة الممول خلال شهر من تاريخ إعلان حكم المحكمة الابتدائية “ .

ومن حيث إنه يبين من ذلك أن الحكم الوقتي إنما قصد به تقديرات اللجان الصادرة قبل ٤ من سبتمبر سنة ١٩٥٠ والتي لم تصبح نهائية عند صدور القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ وذلك طبقا للقانون القديم لأن ما أصبح نهائيا منها طبقا له لا يجوز فتح باب الطعن فيها من جديد فالقصد هو ما لم يصبح نهائيا منها

سواء أكانت لم تعلن أصلاً أم كانت أعلنت ولم ينتقض ميعاد الطعن فيها قبل ٤ من سبتمبر سنة ١٩٥٠ نقضى بأن ميعاد الطعن فيها هو خمسة عشر يوماً ، وأن العمل بهذا القانون هو من تاريخ نشره الحاصل في ٢٠ من أكتوبر سنة ١٩٥١ وأن ميعاد الطعن يبدأ من إعلانها وذلك بالنسبة للتقديرات التي تعلن بعد ٢٠ من أكتوبر سنة ١٩٥١ ، أما بالنسبة لما يكون أعلن منها فمن تاريخ العمل بالقانون أي من ٢٠ من أكتوبر سنة ١٩٥١ ومؤدى هذا النص أن القرارات الصادرة من لجان التقدير القديمة قبل ٤ من سبتمبر سنة ١٩٥٠ وكانت أعلنت ولم تنته مدة الطعن فيها حسب القانون الأصلي كالقرار موضوع التراجع الصادر في ٢٧ من أغسطس سنة ١٩٥٠ والمعلن في ٢٨ من أغسطس سنة ١٩٥٠ فإن ميعاد الطعن يمتد حتى ٤ من نوفمبر سنة ١٩٥١ وبذلك يكون الحكم المطعون فيه الصادر بعدم قبول الطعن الثاني المعلن في أول نوفمبر سنة ١٩٥١ قد خالف القانون ويتعين نقضه .

وحيث إنه لا داعي بعد ذلك لبحث باقي أسباب الطعن إذ أصبحت غير منتجة بعد القضاء بقبول هذا الطعن .

جلسة ٢٤ من يناير سنة ١٩٥٧

برئاسة السيد عبد العزيز محمد رئيس المحكمة ، وبحضور السادة : اسحق عبد السيد ،
وأحمد قوشه ، ومحمد متولى علقم ، وإبراهيم فنان يوسف المستشارين .

(١٣)

القضية رقم ٨٠ سنة ٢٦ القضائية "أحوال شخصية" :

(أ) نقض . إجراءات الطعن . إعلان الطعن . إيداع الأوراق والمستندات . أحوال
شخصية . الدفع ببطالان الدامن في مسائل الأحوال الشخصية استنادا إلى أن الطاعن لم
يعلن تقرير الطعن إلى المظعون عليه في خلال الخمسة عشر يوما التالية لصدور قرار
دائرة فحص الطعون بالإحالة ولم يودع خلال الخمسة أيام التالية أصل ورقة إعلان
الطعن والمذكرة الشارحة . لا محل له . المادتان ٤٣٢ مكررا و ٨٨٢ مرافعات .

(ب) نقض . إجراءات الطعن . إيداع الأوراق والمستندات . أحوال شخصية . تعلق
الطعن بمسائل الأحوال الشخصية . حق الطاعن في إيداع مذكرة شارحة خلال
عشرين يوما من تاريخ صدور قرار الإحالة . المواد ٤٣٢ مكررا و ٨٨١ و ٨٨٢
مرافعات .

(ج) حتم استئنافي "بياناته" . إجراءات التقاضي . أحوال شخصية . دعوى استئنافية من
دعوى الأحوال الشخصية . خلوا الحكم من بيان رأى النيابة . بطلان الحكم .
إشارته إلى رأى النيابة في مرحلة الدعوى الابتدائية . لا ينفي . المادتان ٩٩
و ٣٤٩ مرافعات .

١ - أوردت المادة ٨٨٢ مرافعات المعدلة بالقانون رقم ٤٠١ سنة ١٩٥٥
أحكاما خاصة بإجراءات الطعن بالنقض في مسائل الأحوال الشخصية في المرحلة
التالية لصدور قرار دائرة فحص الطعون بإحالة الطعن إلى الدائرة المدنية
والتجارية ومسائل الأحوال الشخصية وهي الأحكام الواجبة الاتباع في دعوى
الأحوال الشخصية دون ما نصت عليه المادة ٤٣٢ مكررا مرافعات من

إجراءات تتعارض مع تلك الأحكام الخاصة في نفس المرحلة التالية لصدور قرار الإحالة - ولا محل للدفع ببطلان الطعن في مسألة من مسائل الأحوال الشخصية استنادا إلى أن الطاعن لم يتم بإعلان تقرير الطعن إلى المطعون عليه في خمسة عشر يوما التالية لصدور قرار الإحالة ولم يودع خلال خمسة أيام التالية أصل ورقة إعلان الطعن ومذكرة بشرح أسباب الطعن عملا بالمادة ٤٣٢ مكررا المشار إليها .

٢ - إذا تعلق الطعن بمسألة من مسائل الأحوال الشخصية فإنه يكون للطاعن الحق في إيداع مذكرة شارحة خلال عشرين يوما من تاريخ قرار دائرة فحص الطعون بإحالة الطعن وذلك وفقا لأحكام المواد ٤٣٢ مكررا و ٨٨١ و ٨٨٢ مرافعات .

٣ - متى كان يبين من الحكم أنه خلا من ذكر رأى النيابة العامة في دعوى استئنافية من دعاوى الأحوال الشخصية فإن الحكم يكون باطلا - ولا يغني عن هذا البيان إشارة الحكم إلى رأى النيابة في مرحلة الدعوى الابتدائية .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع - حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل في أن المطعون عليه قدم للنياية العامة بتاريخ ١٧/١١/١٩٥٤ طلبا بتوقيع الحجر على أخيه اسماعيل محمد دقن (الطاعن) لفسقه واستند إلى أنه سبق في سنة ١٩٢٣ أن توقع الحجر على أخيه ثم رفع عنه في ٢٦/١١/١٩٥٠ ولكنه مالبث أن عاد إلى سيرته الأولى من بيع أطيانه وتبذير أمواله في غير مقتضى العقل والشرع - وبعد أن حققت النيابة هذا الطلب قدمته إلى محكمة الزقازيق الكلية للأحوال الشخصية حيث قيد بها برقم ٤ لسنة ١٩٥٥ وطلبت توقيع الحجر على اسماعيل محمد دقن وتعيين المطعون عليه قيا عليه... وانضم إلى الطالب زوجات

المطلوب الحجر عليه زينات أحمد كامل ونعيمه صالح رستم وبديعة السيد محمود وأولاده السيد أحمد وعبد الملك ومريم — وبتاريخ ١٩٥٥/٣/٢٠ قضت المحكمة الابتدائية حضوريا بتوقيع الحجر على اسماعيل محمد دقن للسفاهة وتعيين علي محمد دقن قيا عليه. فاستأنف الطاعن هذا الحكم بالقضية رقم ١٤ سنة ١٩٥٥ أحوال شخصية لدى محكمة استئناف المنصورة التي قضت بتاريخ ١٩٥٦/٣/٢٠ بتأييد الحكم المستأنف وإلزام المستأنف عليه بصفته بالمصروفات. فقرر الطاعن بتاريخ ١٩٥٦/٤/٧ بالظعن في هذا الحكم بطريق النقض وعرض الظعن على دائرة فحص الظعون وطلبت النيابة أمامها إحالة الظعن لنقضه وقررت الدائرة بتاريخ ١٩٥٦/١٢/٢٦ بحالته إلى الدائرة المدنية والتجارية ومسائل الأحوال الشخصية وفي نفس التاريخ أمر السيد رئيس المحكمة بإعلان تقرير الظعن إلى المطعون عليه وحدد له ميعادا لإيداع مذكرة بدفاعه مشفوعة بمستنداته كما حدد ميعادا للنيابة لإبداء رأيها. وبعد أن قام قلم الكتاب بإعلان تقرير الظعن للمطعون عليه في ١٩٥٦/١١/٢٠ قدم الطاعن مذكرة شارحة في ١٩٥٦/ ١/٢٦ كما أودع المطعون عليه مذكرته ومستنداته في ١٩٥٦/١٢/٤. وقدمت النيابة العامة في ١٩٥٦/١٢/١٠ مذكرة أبدت فيها رأيها برفض الدفع المقدم من المطعون عليه وباستبعاد مذكرة الطاعن الشارحة ورفض أسباب الظعن الأربعة الأولى وقبول السبب الخامس ونقض الحكم المطعون فيه تأسيسا على هذا السبب الأخير.

وحيث إن المطعون عليه دفع ببطلان الظعن استنادا إلى أن الطاعن لم يتم بإعلان تقرير الظعن إليه في الخمسة عشر يوما التالية لصدور قرار دائرة فحص الظعون بإحالة الظعن ولم يودع خلال الخمسة أيام التالية أصل ورقة إعلان الظعن ومذكرة بشرح أسباب الظعن عملا بالمادة ٤٣٢ مكررا من قانون المرافعات التي أضيفت بالقانون رقم ٤٠١ لسنة ١٩٥٥ ولأن ما نصت عليه هذه المادة هو إجراء جوهري يترتب على إغفاله بطلان الظعن ولا يغني عن هذا الإجراء أن يقوم قلم الكتاب بإعلان تقرير الظعن إلى المطعون عليه عملا بالمادة ٨٨٢ مرافعات لأن هذه المادة وقد أضيفت إلى قانون المرافعات ضمن الكتاب الرابع بالقانون

رقم ١٢٦ لسنة ١٩٥١ تعتبر منسوخة بالقانون رقم ٤٠١ لسنة ١٩٥٥ الذي صدر لاحقا لها والذي أضيفت بموجبه المادة ٤٣٢ مكررا المشار إليها .

وحيث إن هذا الدفع مردود بأنه وإن كانت الفقرة الثانية من المادة ٨٨٢ من قانون المرافعات المعدلة بالقانون رقم ٤٠١ لسنة ١٩٥٥ قد أحالت فيما أحالت إليه من إجراءات الطعن بالنقض في مسائل الأحوال الشخصية إلى المادة ٤٣٢ مكررا من قانون المرافعات وكانت هذه المادة التي أضيفت بنفس القانون رقم ٤٠١ لسنة ١٩٥٥ تنظم بوجه عام إجراءات الطعن بالنقض في المرحلة التالية لصدور قرار دائرة فحص الطعون بأحوال الطعن إذ تنص على أنه "إذا صدر قرار بأحوال الطعن إلى دائرة المواد المدنية والتجارية ومسائل الأحوال الشخصية يؤشر قلم الكتاب بهذا القرار على تقرير الطعن ويعلن الطاعن الطعن إلى جميع الخصوم الذين وجه الطعن إليهم مؤشرا عليه بقرار الإحالة وذلك في الخمسة عشر يوما التالية لقرار الإحالة ويكون هذا الاعلان بورقة من أوراق المحضرين وبالأوضاع العادية وعلى الطاعن أن يودع خلال الخمسة أيام التالية لانقضاء هذا الميعاد أصل ورقة إعلان الطعن ومذكرة بشرح أسباب الطعن المبينة بالتقرير..." إلا أن المادة ٨٨٢ مرافعات المعدلة بذات القانون رقم ٤٠١ لسنة ١٩٥٥ قد أوردت أحكاما خاصة بالإجراءات التي تتبع في مسائل الأحوال الشخصية في نفس المرحلة التالية لصدور قرار الإحالة المشار إليها في المادة ٤٣٢ مكررا وما بعدها إذ تنص المادة ٨٨٢ المذكورة على أنه "إذا صدر قرار بأحوال الطعن إلى دائرة المواد المدنية والتجارية ومسائل الأحوال الشخصية يؤشر قلم الكتاب بهذا القرار على تقرير الطعن ويعين رئيس المحكمة الأشخاص الذين يعلنون بالطعن ويحدد أجلا لتقديم دفاعهم ومستنداتهم وبعد انتهاء الأجل يحدد جلسة لنظر الطعن وله عند الاقتضاء الأمر بضم ملف المادة الصادرة فيها الحكم المطعون فيه . ويعلن قلم الكتاب من تقررو إعلانهم بتقرير الطعن..." الخ" ومفاد ذلك أن الأحكام الخاصة التي أوردتها المشرع في المادة ٨٨٢ المعدلة بالقانون رقم ٤٠١ لسنة ١٩٥٥ هي الواجبة الاتباع في دواوى الأحوال الشخصية دون ما نصت عليه المادة ٤٣٢ مكررا من إجراءات تتعارض مع تلك الأحكام الخاصة . لما كان ذلك وكان

الطعن قد قدم في الميعاد القانوني ويستوفى أوضاعه الشكلية على ما سبق بيانه فإن الدفع يكون مرفوضا ويتعين قبول الطعن شكلا .

وحيث إن النيابة العامة طلبت استبعاد مذكرة الطاعن الشارحة استنادا إلى أن إيداعها إجراء غير قانوني لأن المادة ٨٨٢ مرافعات لا تنص على أن للطاعن إيداع مذكرة بشرح أسباب الطعن وأن هذه المادة هي الواجبة الاتباع دون المادة ٤٣٢ مكررا التي أحالت إليها المادة ٨٨١ مرافعات والتي أصبحت لغوا بما نصت عليه المادة ٨٨٢ مرافعات من إجراءات خاصة في مسائل الأحوال الشخصية .

وحيث إن هذا الطلب في غير محله ذلك أن المادة ٨٨٢ مرافعات وإن كانت الاجراءات الواردة بها هي التي يجب اتباعها في مسائل الأحوال الشخصية دون ما نصت عليه المادة ٤٣٢ مكررا من إجراءات تتعارض معها على ما سلف بيانه في الرد على الدفع المقدم من المطعون عليه إلا أن ذلك لا يعني أن المادة ٤٣٢ مكررا أصبحت كلها لغوا كما تقول النيابة ذلك أن المذسوخ من هذه المادة هو تلك الاجراءات التي استبدل بها ما نصت عليه المادة ٨٨٢ من إجراءات خاصة أما غير ذلك من الاجراءات الواردة بالمادة ٤٣٢ مكررا والتي لم يرد لها بديل في المادة ٨٨٢ مرافعات فانها تظل قائمة وتسرى في شأن مسائل الأحوال الشخصية بموجب الاحالة التي أحالت بها المادة ٨٨١ مرافعات إلى المادة ٤٣٢ مكررا فيما لم تنسخه المادة ٨٨٢ . ولما كانت المادة ٤٣٢ مكررا قد نصت على أن يودع الطاعن مذكرة بشرح أسباب الطعن المبينة في التقرير في خلال خمسة أيام التالية لانقضاء خمسة عشر يوما التالية لقرار الإحالة وكانت المادة ٨٨٢ مرافعات لم تنص على خلاف ذلك فيكون حق الطاعن في إيداع مذكرة شارحة قائما خلال عشرين يوما من تاريخ قرار الإحالة وقد أودع الطاعن مذكرته في هذا الميعاد فيكون هذا الإيداع مقبولا .

وحيث إن هذا يعني نقض على الحق المأخوذ منه أنه جاء باطلاً إذ قد خلا من بيان رأى النيابة وهو من البيانات الجوهرية التي أوجبها المادة ٣٤٩ مرافعات والتي يترتب على إغفالها بطلان الحكم .

وحيث إن هذا النعى في محله ذلك أن المادة ٩٩ من قانون المرافعات قد أوجبت على النيابة أن تتدخل في كل قضية تتعلق بالأحوال الشخصية كما أن المادة ٣٤٩ مرافعات قد أوجبت على المحكمة أن تبين في حكمها ضمن ما أوجبه من بيانات اسم عضو النيابة الذي أبدى رأيه في القضية ومراحل الدعوى ورأى للنيابة . وقد دل الشارع بذلك على أن سماع رأى النيابة في دعاوى الأحوال الشخصية إجراء لازم وأن إثبات هذا الرأى ضمن بيانات الحكم هو من البيانات الجوهرية التي لا فنى منها ويترتب على إغفالها بطلان الحكم . ولما كان يبين من الحكم المطعون فيه أنه قد خلا من ذكر رأى النيابة في الدعوى الاستئنافية وهى من دعاوى الأحوال الشخصية ولا يفنى عن ذلك إشارة الحكم إلى رأيها في مرحلة الدعوى الابتدائية فإن الحكم يكون باطلاً ويتعين لذلك نقضه .

جلسة ٣١ من يناير سنة ١٩٥٧

برئاسة السيد عبد العزيز محمد رئيس المحكمة ، وبحضور المادة : استحق عبد السيد ، وأحمد قوشه ،
ومحمد متولى عتلم ، وإبراهيم عثمان يوسف المستشارين .

(١٤)

القضية رقم ٨٤ سنة ٢٣ القضائية :

(أ) إجارة . الإيجار من الباطن . حجز . توقيع المزجر جزاً تحفظاً على ما بالعين المؤجرة
من منقولات للسفائر من الباطن في ظل قانون المرافعات القديم . حق المستأجر
الأصلي في مطالبة المستأجر من باطنه بالأجرة المستحقة في ذمته .

(ب) حجز . وفاة . إيداع . حجز ما للدين لدى الغير . حق المحجوز عليه في مطالبة المحجوز
لديه بما في ذمته . حصول الوفاء في هذه الحالة بالإيداع في خزانة المحكمة .
المادة ٤٢١ مرافعات قديم .

(ج) قوة الأمر المقضى . إجارة . حجز . تمسك المزجر بالحكم النهائي السابق صدوره بأن
الحجز الموقع منه هو حجز تحفظي على ما بالعين المؤجرة . الحكم باعتبار الحجز حجزاً ما للدين
لدى الغير . خطأ .

(د) قوة الأمر المقضى . إجارة . تمسك المزجر بالحكم النهائي السابق صدوره بمسئولية
المستأجر من الأجرة المتنازع عليها . الحكم بنفى مسئولية المستأجر عن تلك الأجرة .
خطأ .

(هـ) حكم "تسليب مهيب" . إجارة . حساب . خير . دفاع . اعتراض المقبر أمام
محكمة الموضوع على تقدير الخبر المتدبر لتصفية الحساب بينه وبين المستأجر في خصوص
مبالغ معينة مستبعدة واستدلالة على ذلك بمستندات . عدم إشارة الحكم إلى هذا
الدفاع وسكوته عن الرد عليه . قصور .

١ - إذا كان المحجز الذى أوقعه المؤجر على ما بالعين المؤجرة هو محجز تحفظى على منقولات المستأجر من الباطن تم فى ظل قانون المرافعات القديم فإنه ليس من شأن هذا المحجز أن يغفل يد المستأجر الأصيل عن مطالبة المستأجر من باطنه بالأجرة المستحقة فى ذمته .

٢ - حجز ما للدين لدى الغير - الذى يعطى المحجوز لديه الحق فى عدم الوفاء للمحجوز عليه بما فى ذمته فى حدود المبلغ المحجوز من أجله - لا يحول دون حق المحجوز عليه فى مطالبة المحجوز لديه بما فى ذمته على أن يكون الوفاء فى هذه الحالة بالإيداع فى خزانة المحكمة عملاً بالمادة ٤٢١ مرافعات قديم .

٣ - متى كان المؤجر قد تمسك أمام محكمة الموضوع بالحكم النهائى السابق الذى قضى بأن المحجز الذى أوقعه هو محجز تحفظى على ما بالعين المؤجرة وكان الحكم قد اعتبر أن المحجز هو حجز ما للدين لدى الغير فإنه يكون قد قضى على خلاف حكم سابق حائز قوة الأمر المقضى .

٤ - متى كان قد قضى نهائياً للمؤجر بالأجرة المستحقة فى ذمة المستأجر عن مدة معينة وتمسك المؤجر بذلك أمام محكمة الموضوع فإن الحكم إذا نفى عن المستأجر المسئولية عن تلك الأجرة يكون قد قضى على خلاف حكم سابق حائز لقوة الأمر المقضى ويكون بذلك قد خالف القانون .

٥ - إذا كان المؤجر قد اعترض أمام محكمة الموضوع على تقرير الخبير المنتدب لتصفية الحساب بينه وبين المستأجر فى خصوص مبالغ معينة استبعدتها الخبير واستدل المؤجر على وجهة نظره فى هذا الاعتراض بما قدمه من مستندات ولم يشر الحكم إلى هذا الدفاع وسكت عن الرد عليه فإنه يكون قد شابه فى هذا الخصوص قصور يبطله .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن —
تتوصل فى أن المطعون عليه كان يستأجر قطعة أرض تابعة لوقف أحمد طاهر
« باشا » الأهلى المشمول بنظر الطاعنة . ولتأخر المطعون عليه فى سداد الأجرة
استصدرت الطاعنة فى ١٩ من نوفمبر سنة ١٩٢٤ أمرا بتوقيع الجز التحفظى
على ما يوجد بالعين المؤجرة من منقولات وفاء لمبلغ ١٣٤٢ جنيها ، ٣٥ جنيها
نظير المصروفات الاحتمالية ونفذ هذا الجز فى أول ديسمبر سنة ١٩٢٤ .
ثم أقامت الطاعنة الدعوى رقم ٥١١ سنة ١٩٢٥ كلى مصر طالبت فيها
الحكم بالزام المطعون عليه فى مواجهة المستأجرين من الباطن بأن يدفع لها مبلغ
١٣٤٢ جنيها وما يستجد من الأجرة من أول ديسمبر سنة ١٩٢٤ حتى الإخلاء
وإخلاء العين المؤجرة وتثبيت الجز التحفظى وجعله نافذا . وفى أثناء نظر
الدعوى تظلم المطعون عليه من أمر الجز فقضى برفض التظلم . وفى ٢٤
من يناير سنة ١٩٢٦ حكمت المحكمة باعتبار أن الأجرة الواجب على المطعون عليه
دفعها هى ٢٥ جنيها شهريا ابتداء من ٢١ أكتوبر سنة ١٩٢٠ مع إلزامه بأن
يدفع للطاعنة ١٩٢ جنيها فرق الأجرة من ١٩٢٠/١٠/٢١ حتى ١٩٢٢/١٠/٢٠
مع ما يستجد من هذا التاريخ حتى التنفيذ وبأحقية الطاعنة فى صرف ما يكون
قد أودعه المطعون عليه على ذمتها مع تثبيت الجز التحفظى تحت يد المستأجرين
من الباطن — استأنف المطعون عليه هذا الحكم وطلب اعتبار الأجرة الشهرية
١٢ جنيها وإلغاء الجز التحفظى واستأنفت الطاعنة فرعا وطالبت القضاء
بما لم يحكم لها به وفيد الاستئناف برقى ١٣٨٣ سنة ١٩٤٣ ، ٣٢٨ سنة ١٩٤٤ .
ومحكمة الاستئناف حكمت فى ١٨ من أبريل سنة ١٩٢٩ بالزام المطعون عليه

باعتباره الدين. فخرية في إحدى قنطرة شهر من إمارته بالحكم وبأنظام الطاعة بأن تدفع للمطعون عليه مبلغ ٢٥٠ جنيتها مقابل المباني التي أقامها في العين المؤجرة وبتأييد الحكم المستأنف فيما عدا ذلك. رفع المطعون عليه التماسا عن هذا الحكم وطلب إلغاء تأسيسا على أن الطاعة أدخلت الغش على المحكمة وعلى أن الطاعة طلبت تثبيت الججز التحفظي على منقولات المستأجرين من الباطن ولكن المحكمة حكمت بتثبيت الججز المتوقع تحت أيدي المستأجرين على اعتبار أنه ججز ما للدين لدى الغير. وفي ٥ من مايو سنة ١٩٣٠ حكمت المحكمة برفض الالتماس استنادا إلى "أن عبارة الحكم في النص على تثبيت الججز تحت يد المستأجرين مفادها تثبيت الججز على المنقولات المجهوزة تحت أيديهم ولا تنصرف إلى اعتبار الججز أنه ججز ما للدين لدى الغير" — وبتاريخ ٢٢ من مارس سنة ١٩٤١ أقام المطعون عليه الدعوى رقم ٧١٧ سنة ١٩٤١ كلى مصر على الطاعة طلب فيها الحكم ببراءة ذمته من الدين المحكوم عليه به في الدعوى ٥١١ سنة ١٩٢٧ كلى مصر وإلغاء الججز المتوقع على استحقاقه في وقف محمد رضا باشا ثم عدل طلباته إلى طلب إلزام الطاعة بتقديم حساب عن المبالغ المطالوبة منه وما تسدد منها وأصدرت المحكمة حكما يهدى بالبندب خير لتصفية الحساب وقدم الخبير تقريراً انتهى فيه إلى أن ذمة المطعون عليه لازالت مدينة بمبلغ ٥٢ جنيتها و ٥٤٧ مليا واعتضت الطاعة على تقرير الخبير ونسبت المحكمة خيرا آخر انتهى في تقريره إلى أن الباقي بذمة المطعون عليه ٩٣ جنيتها و ٥٣٧ مليا وأخذت الطاعة على التقرير أخطاء حددتها وخلصت منها إلى أن الباقي بذمة المطعون عليه بعد خصم ما سدد منه وثمان المباني هو مبلغ ١٢٢٦ جنيتها و ٧٣٩ مليا وفي ٢٨ من فبراير سنة ١٩٤٩ حكمت المحكمة برفض الدعوى تأسيسا على أن ذمة المطعون عليه لا تزال مشغولة بجزء من الدين. فاستأنف المطعون عليه الحكم أمام محكمة استئناف القاهرة وقيد الاستئناف برقم ١٢٠١ سنة ٦٦ ق وطلب إلغاء وتحديد الدين المستحق في ذمته. وفي ١٠ من ديسمبر سنة ١٩٥٠ حكمت محكمة الاستئناف بإلغاء الحكم المستأنف وباعتماد تقرير الخبير واعتبار الباقي في ذمة المطعون عليه ٩٣ جنيتها و ٥٣٧ مليا — فطعن الطاعة في هذا الحكم بطريق النقض بتقرير في ٧ من أبريل سنة ١٩٥٣ وعرض الطعن على دائرة

فحص الطعون وأبدت النيابة رأيها بأحالتها على الدائرة المدنية . وقررت دائرة الفحص إحالة الطعن على الدائرة المدنية لجلسة ١٧ من يناير سنة ١٩٥٧ وفيها أبدت النيابة رأيها بتنقض الحكم المطعون فيه .

ومن حيث أن الطعن بني على سببين يتحصل أولهما في أن الحكم المطعون فيه قد مسخ مستندات الطاعنة مسخا ترتب عليه وقوعه في خطأ قانوني . ذلك أن الطاعنة أرفقت حجزا تحفظيا على منقولات المستأجرين من باطن المطعون عليه وطلبت في الدعوى ٥١١ سنة ١٩٢٥ كلى مصر الحكم على المطعون عليه بالأجرة المتأخرة وما يستجد منها مع الإخلاء والتسليم وذلك في مواجهة المستأجرين من الباطن فقضت لها المحكمة بما طابت فرفع المطعون عليه التماسا عن هذا الحكم قيد برقم ٢٤٣ سنة ٤٧ ق أخذ فيه على المحكمة أنها قضت بتثبيت الججز التحفظي على أنه ججز ما للدين لدى الغير وهو ما لم تطلبه الطاعنة فقضت المحكمة برفض التماس وقررت في أسباب حكمها أن عبارة الحكم نقيده تثبيت الججز التحفظي على منقولات المستأجرين من الباطن ولا تنصرف إلى اعتبار الججز ججز ما للدين لدى الغير ، وأن الخبر الذي ندب في الدعوى الحالية لتصفية الحساب بين طرفي الخصومة ذهب إلى أن الججز الذي أوقعته الطاعنة هو ججز ما للدين لدى الغير ورتب على ذلك أن يد المطعون عليه شلت عن مطالبة المستأجرين من الباطن بالأجرة من تاريخ توقيع الججز من أول ديسمبر سنة ١٩٢٤ حتى سنة ١٩٢٩ ورأى لذلك عدم مساءلة المطعون عليه عن الأجرة عن هذه المدة — وأن الحكم المطعون فيه اعتمد تقرير الخبر واتخذ أساما لأسبابه يخالف بذلك الثابت في محضر الججز وفي الحكم في التماس رقم ٢٤٣ سنة ٤٧ ق — كما ترتب على مسخ مستندات الطاعنة على النحو السابق بيانه أن وقع الحكم المطعون فيه في خطأ قانوني ذلك أنه تعرض لبحث واقعة قضى فيها بحكم نهائى حائز لقوة الأمر المقضى لأن الحكم في التماس رقم ٢٤٣ سنة ٤٧ ق قد قطع في أن الججز الذي تم في أول ديسمبر ١٩٢٤ هو ججز تحفظي على منقولات المستأجرين من الباطن — وهذا الججز ليس من شأنه غل يد المطعون عليه عن مطالبة المستأجرين بالأجرة المستحقة له في ذمتهم كما أن هذا الججز لا يعطى الطاعنة أى حق في مطالبة المستأجرين

المذكورين بالأجرة ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه قد أخطأ إذ حمل الطاعنة مسئولية عدم تحصيل تلك الأجرة — وأن قبول الطاعنة لمبالغ من بعض المستأجرين لم يكن نفاذا للحجز ولكنه قبول لبعض دينها في ذمة المطعون عليه من الغير وهو ما يبيحه لنا القانون — هذا فضلا عن أن الحكم المطعون فيه قد أخطأ بتعرضه لبحث مسئولية المطعون عليه عن الأجرة من تاريخ توقيع الحجز لأن هذه الأجرة كان قد قضي في أمرها وبمسئولية المطعون عليه عنها بحكم نهائي حائز لقوة الأمر المقضي في الاستئناف رقم ١٣٨٣ سنة ٤٣ ق ٤٢٨ سنة ٤٤ ق في ١٨ من ابريل سنة ١٩٢٩ .

وحيث ان الحكم المطعون فيه قد استند فيما انتهى إليه على تقرير الخبير المنتدب في الدعوى وأخذ بوجهة نظره فأورد في أسبابه : ”وحيث انه عن الحجز التحفظي الواقع بناء على طلب وزارة الأوقاف بتاريخ أول ديسمبر سنة ١٩٢٤ والذي قضى بتثبيته ابتدائيا واستئنافيا في القضية ٥١١ سنة ١٩٢٥ كلى مصر فقد تبين أن وزارة الأوقاف حصلت بتاريخ ١٩٢٨/٩/٦ على مبلغ سبعين جنيها من الشيخ أحمد عويس أحد المستأجرين ومبلغ ٨٢ جنيها و ١٤٥ مليم من حنا وشلي روفائيل ، وقد قال الخبير الحكومي في تقريره إن المستأنف ”المطعون عليه“ كان غير ميسور له الحصول على مبالغ من المستأجرين بعد هذا الحجز لأن يده أصبحت مغلولة بالنسبة إليهم وهذا تراه المحكمة منقفا مع الواقع ونفس الأمر وهذه المبالغ قدرها الخبير بمبلغ ١١٦٠ جنيها و ٥٠٠ مليم خصم منها مبلغ ٢٧ جنيها مستحقة على عمر أحمد الفكهاني أحد المستأجرين من الباطن قبل توقيع الحجز لأنه كان يمكن للمستأنف ”المطعون عليه“ تخصيصها وبذلك تصبح هذه المبالغ مقدارها ١١٣٣ ج و ٥٠٠ م يخصم منها المبالغ التي حصلتها الوزارة من الشيخ أحمد عويس وحنا وشلي روفائيل ومجموعها ١٥٢ ج و ١٤٥ م والفرق بين المبلغين ومقداره ٩٨١ ج و ٣٥٥ م لا ترى هذه المحكمة سبيلا إلى ملزومية المستأنف به وتأخذ بما ارتآه الخبير الحكومي بشأنه من أن الوزارة هي المتسببة في عدم الحصول عليه ولا تأخذ المحكمة باقتراض وزارة الأوقاف على وجهه هذا النظر“ — وهذا الذي أورده الحكم وأقام عليه قضاءه غير صحيح — ذلك أن

الحجز الذى أوقعته الطاعنة فى أول ديسمبر سنة ١٩٢٤ على ما يبين من محضر الحجز ومما قضى به فى الالتماس رقم ٢٤٣ سنة ١٩٢٧ ق هو حجز تمهيداً على قرارات المستأجرين من الباطن وليس من شأن هذا الحجز الذى تم فى ظل قانون المرافعات القديم وعملاً بأحكامه أن يغفل يد المطعون عليه عن مطالبة المستأجرين من باطنه بالأجرة المستحقة فى ذمتهم على أنه حتى حجز ما للدين لدى الغير — الذى يعطى المحجوز لديه الحق فى عدم الوفاء للمحجوز عليه بما فى ذمته فى حدود المبلغ المحجوز من أجله — لا يحول دون حق المحجوز عليه فى مطالبة المحجوز لديه بما فى ذمته على أن يكون الوفاء فى هذه الحالة بالإيداع فى خزانة المحكمة عملاً بالمادة ٤٢١ من قانون المرافعات القديم — لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه يكون قد خالف الثابت فى الأوراق وأخطأ فهم الواقع من أمر الحجز الذى أوقعته الطاعنة واعتبره حجزاً للدين لدى الغير ورتب على ذلك نتيجة غير سليمة هى عدم مساءلة المطعون عليه عن الأجرة المستحقة فى ذمته من تاريخ توقيع الحجز بخالف بذلك حكم القانون — كما أن الثابت أن الطاعنة تمسكت أمام محكمة الاستئناف بالحكم الصادر فى الالتماس رقم ٢٤٣ سنة ١٩٢٧ ق الذى قضى بأن الحجز هو حجز تحفظى على ما بالعين المؤجرة ويكون الحكم المطعون فيه إذا اعتبر أن الحجز حجزاً للدين لدى الغير قد قضى على خلاف حكم سابق حائز لقوة الأمر المقضى — كذلك أخطأ الحكم إذ قضى فى خصوص مسئولية المطعون عليه عن الأجرة من تاريخ توقيع الحجز سالف الذكر على خلاف حكم سابق حائز لقوة الأمر المقضى فى الاستئناف رقمى ١٣٨٣ سنة ١٩٢٣ و ٣٢٨ سنة ١٩٢٤ ق لأن الحكم فى هذين الاستئنافين قضى للطاعنة بالأجرة إلى تاريخ صدوره فى ١٨ من إبريل سنة ١٩٢٩ وحتى يتم الإخلاء والمبالغ المتنازع على مسئولية المطعون عليه عنها فى هذه الدعوى هى الأجرة المستحقة فى ذمته عن المدة السابقة والى قضى فيها هذا الحكم — ولما كانت الطاعنة قد تمسكت بهذا الدفاع أمام محكمة الاستئناف فى مذكرتها المقدمة بجلسته ١٨ من فبراير سنة ١٩٥٠ فإن الحكم المطعون فيه إذ نقى عن المطعون عليه المسئولية عن تلك الأجرة يكون قد قضى على خلاف حكم سابق حائز لقوة الأمر المقضى ويكون بذلك قد خالف القانون.

وحيث أن حاصل السبب الآخر من أسباب الطعن أن الحكم المطعون فيه
ماده قصير ، في التسبيب . ذلك أن الطاعنة بدت أصلاً الدين الثالث لها في ذمة
المطعون عليه بالحكم رقم ٥١١ سنة ١٩٢٥ كلى مصر والحكم الصادر في الاستئناف
المرفوعين عنه رقمي ١٣٨٣ سنة ٤٣ و ٣٢٨ سنة ٤٤ ق والمصاريف ورسوم
الاجراءات التي اتخذتها لاستيفاء دينها إلا أن الخبير المنتدب في الدعوى استبعد
من هذه المبالغ ١٢ جنيهاً و ٣٨٠ ملياً من ضمن رسوم التنفيذ كما اعتمد للمطعون
عليه عشرة جنيهات قال الخبير إنها مسددة من شخص يدعى محمد خورشيد و ٢٤ جنيهاً
و ٨٠٠ مليم قال الخبير إنها مصاريف تلزم بها الطاعنة — ورغم أن الطاعنة
اعترضت على تقرير الخبير في خصوص هذه المبالغ أمام محكمة الاستئناف وقدمت
المستندات الدالة على أحقيتها للمبلغ الأول وذكرت أن المبلغ المسدد من محمد
خورشيد هو دين شخصي على من سددته ولا صلة له بالمطعون عليه كما بينت أن
حساب مصروفات التقاضي على ما هو مبين بالحكم الصادر في الدعوى رقم ٥١١
سنة ١٩٢٥ كلى مصر والحكم الصادر في الاستئناف المرفوعين عنه يؤيد حقها
في المبلغ الأخير — إلا أن الحكم المطعون فيه أخذ بتقرير الخبير على حالته
وسكت عن الرد على الاعتراضات التي تقدمت بها الطاعنة .

وحيث أنه يبين من مذكرة الطاعنة التي قدمتها إلى محكمة الاستئناف بالجلسة
١٨ من فبراير سنة ١٩٥٠ أن الطاعنة اعترضت على تقرير الخبير في خصوص
المبالغ الثلاثة الواردة بهذا السبب من أسباب الطعن واستدلت على وجهة نظرها
في هذا الاعتراض بما ذكرته ويبين من الحكم المطعون فيه أنه لم يشر إلى هذا
الدفاع وسكت عن الرد عليه وبذلك يكون الحكم قد شاب في هذا الخصوص
بقتور يبطله .

وحيث أنه لذلك يتعين نقض الحكم .

جلسة ٧ من فبراير سنة ١٩٥٧

برئاسة السيد عبد العزيز محمد رئيس المحكمة ، وبحضور السادة : استحق عبد السيد ،
واحمد قوشة ، ومحمد متولى عظم ، و ابراهيم عثمان يوسف المستشارين .

(١٥)

القضية رقم ١٠٥ سنة ٢٣ القضائية :

(أ) وصية . إجازة الوصية . تسجيل " التصرفات المقررة " . إثبات " الإقرار " .
إجازة التصرف : صلح . وارث . إجازة الابن لوصية صادرة من المورث للزوجة
والبنات في حدود ثلث التركة لكل منهما في صورة إقرار تضمنه عقد صلح أبرم فيما بينهم .
قسمة عقارات التركة على أساس هذا الصلح . عدم لزوم تسجيل عقد الصلح ولا الحصول
رسم عليه عند تسجيل عقد القسمة طبقا للقانون رقم ١٨ سنة ١٩٢٣ والقرار
الوزاري الصادر في ٢٦ مايو سنة ١٩٢٦ .

(ب) نقض " التوكيل في الطعن " . محاماة . تقرير خايم الطاعن بالطعن في قسم كتاب محكمة
النقض بصفته وكلاء عن وكيل الطاعن . عدم تقديم التوكيل الصادر من الطاعن إلى وكيله .
عدم قبول الطعن شكلا .

١ - لم تكن الوصية واجبة التسجيل طبقا للقانون رقم ١٨ لسنة ١٩٢٣ وإجازتها لا يجب تسجيلها كذلك لأن إجازة الوصية — على ما قرره فقهاء
الحنفية — وإن كانت بالنسبة للوارث تبرعا إلا أن التملك لا يعتبر منه بل يعتبر
من الموصى وذلك سيرا على أصلهم المقرر عندهم الثابت وهو أن الوصية للوارث
مطلقا ولغير وارث فيما زاد على الثلث تصح ولا تقع باطللة بل يتوقف نفاذها
على إجازة الورثة فليست الإجازة إذن منشئة للحق حتى يسند التملك إلى الوارث.
وعلى ذلك فإذا كان الإقرار الوارد بعقد صلح أبرم بين الورثة إنما هو إجازة
من الابن لوصية صادرة من المورث للزوجة والبنات في حدود ثلث التركة لكل

منهما فهو إقرار مقرر صادر من الابن لها ولا يلزم تسجيل عقد الصلح الذي تضمن هذا الإقرار ، ولا يجوز تمصيل رسم عليه . . . تسجيل عقد تسمية عقارات التركة الذي حرر على أساسه باعتباره أحد من العقود الواجبة التسجيل طبقاً للقانون رقم ١٨ لسنة ١٩٢٣ والقرار الوزاري الصادر في ٢٦ من مايو سنة ١٩٢٦ .

٢ — إذا كان محامي الطاعن قد قرر بالطعن في قلم كتاب هذه المحكمة بصفته وكيلًا عن وكيل الطاعن دون أن يقدم التوكيل الصادر من الطاعن إلى وكيله فإن الطعن يكون غير مقبول شكلاً .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المدلوله .

من حيث إن الوقائع تخص كما يثبت من الحكم المطعون فيه ومن سائر أوراق الطعن في لثه بتاريخ ٢٦ من شهر سنة ١٩٤٤ توفي المرحوم عزيز ليفي دي بزيون وانحصر أثره في زوجته وابنته وابنته الطاعنين وكان المورث قد أصدر وصيتين في ٣٠ من يونيو سنة ١٩٣٢ و ٢٥ من أبريل سنة ١٩٤٠ اختص بهما زوجته وابنته بالنصيب الأكبر وابنته بما لا يتجاوز ٩٠٠٠ جنيه من تركته التي قدرت بما يزيد على ثلاثة أرباع المليون من الجنيهات وقد تمسكت الزوجة والبيت بالوصيتين بينما طعن القيم على الابن فيهما فأقامت الزوجة الدعوى رقم ٦٩٤ سنة ٧١ ق مصر المختلطة بطلب صحة ونفاذ الوصيتين وقد رأى القيم على المحجور عليه أن يترك الأمر للقضاء استهدفاً لمخاطرة فاستأذن المجلس الحسبي في الصلح فأذن له به فتم صلح على اقتسام التركة مثالثة بين الورثة وقد أقر المجلس الحسبي هذا الصلح في ١٧ من أبريل سنة ١٩٤٦ وصدقت وزارة العدل عليه في ٥ من مايو سنة ١٩٤٦ وعلى أساس هذا الصلح اقتسم الورثة عقارات التركة وبلغت قيمتها ٥٠٧٩٠٠ جنيه وقد اقتضى الحال

لتمتع القسمة أن تأخذ الزريبة . . . ٧٠٠ جنيه بمعدل ١٠ جنيه سنوياً . . . ج ١٦٠٠ ج عن الابن ، وقد أقر المجلس الحسي هذه القسمة في ١٤ من أبريل سنة ١٩٤٨ ثم أعد المتقاسمون عقداً بها قدموه لمصلحة الشهر العقاري لتسجيله ولما كان القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٤٤ الخاص برسوم التسجيل يفرض رسماً نسبياً مقداره $\frac{1}{4}$ % على عقود القسمة فإذا وجد بها معدل استحق رسم مقداره $\frac{3}{4}$ % على قيمته كذلك وتطبيقاً لذلك حصلت مصلحة الشهر العقاري مبلغ ١٥٤٧ جنيه و ١٥٥ م رسم تسجيل عن هذا العقد باختيار $\frac{1}{4}$ % عن قيمة العقارات المقسمة المقدرة بمبلغ ٥٠٧٠٠ ج $\frac{3}{4}$ % عن معدل القسمة ، فدفعه الطاعنون إلا أن المصلحة عادت فطالبت بمبلغ ٤١٨٨ جنيه و ٢٥٥ ملياً في زيادة على المبلغ المتقدم والا امتنعت عن تسجيل العقد مستندة في طلبها على أن التركة كان يجب أن توزع طبقاً للشريعة الإسلامية فتأخذ الزوجة ثمنها والبنت ثلث الباقي والابن ثلثيه . ولكن حصة كل من الزوجة والبنت ارتفعت إلى الثلث وأن الفرق بين نصيب كل منهما بالميراث الشرعي وبين هذا الثلث اتفق عليه يجب سداد رسم عنه مقداره $\frac{3}{4}$ % من قيمته اضطر الطاعنون لسداده حتى يتم تسجيل العقد ورفعوا عنه الدعوى رقم ٤٩٦٢ لسنة ١٩٤٩ كلى القاهرة ورقم ٢٨٠٩ سنة ٧٤ ق مصر المختلطة طالبين استرداد هذا المبلغ الذي دفعه بغير وجه حق . وبتاريخ ٢٩ من يناير سنة ١٩٥١ قضت محكمة أول درجة برفض دعواهم . فاستأنفوا هذا الحكم وقيد استئنافهم برقم ٣٨٨ لسنة ٦٨ ق القاهرة . وبتاريخ ١٣ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ قضت محكمة الاستئناف بتأييد الحكم المستأنف . فقرر محامي الطاعنين في قلم كتاب هذه المحكمة الطعن بالنقض في الحكم المذكور بتاريخ ٢٥ من أبريل سنة ١٩٥٣ وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون فقوت بمجلسة ٢٦ من ديسمبر سنة ١٩٥٦ إحالته على هذه الدائرة وقد رأت أن النيابة العامة عدم قبوله شكلاً بالنسبة للطاعنين الأخيرين ما لم يقدم التوكيل الصادر عنهما وفي حالة تقديمه يقضى بالنسبة لهما والطاعنة الأولى برفضه .

ومن حيث إن محامي الطاعنين قرر الطعن في قلم كتاب هذه المحكمة بصفته وكيلاً تأصيلاً عن أولاهم ووكيلاً عن إيزاك انكوتا الوكيل من ثانیتهم وعن ثالثهم دون

أن يتقدم هذا الوكيل المدعى من المتضررين إلى إيراد أنكوبان من ثم يتعين عدم قبول الطعن شكلا بالنسبة لل اثنين الآخرين .

ومن حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية بالنسبة للطاعنة الأولى وقد بلته على سببين تنحى بأولها على الحكم المطعون فيه الخطأ في القانون إذ اعتبر أن عقد القسمة مع عقد المصالح تضمننا اقرارا منشئا للملك وأن قانون التسجيل رقم ١٨ سنة ١٩٢٣ قد عناه وأوجب تسجيله بوصفه تصرفا ناقلا للملك ولا يجوز تسجيل عقد القسمة ما لم يسجل هذا الاقرار عملا بالقرار الوزاري الصادر في ٢٦ من مايو سنة ١٩٢٦ وأن تسجيل المحرر الواحد الذي حوى تصرفين متعاقبين يتطلب تحصيل الرسم المقرر لتسجيل التصرفات المنشئة بالنسبة لهذين التصرفين وأنه لما كان الاقرار إما أن يكون إقرار حكاية أو إقرارا ابتداء وأن الاقرار الذي عناه قانون التسجيل هو الاقرار المنشئ للملك دون اقرار الحكاية فلم يوجب القانون تسجيله ولما كان المصالح والقسمة في النزاع الحالي كلاهما اقرار حكاية يؤيده الحكم المطعون فيه نفسه برده سبب ملك الطاعنتين إلى الوصية والميراث فيكون الاقرار بهما فير واجب التسجيل بموجب قانون التسجيل والقرار الوزاري المذكورين .

ومن حيث إن وقائع النزاع الجوهرية كما سبق البيان تحصل في أن المرحوم عزيز ليفي توفي في ٢٦ من سبتمبر سنة ١٩٤٤ عن أرملته وابنته وابنة للطاعنتين وكان قد أوصى لزوجته وابنته بالنصيب الأكبر من تركته والابن بما لا يتجاوز ٩٠٠٠ جنيه ورفعت الزوجة دعوى بطلب نفاذ الوصية ورأى القيم على الابن إنهاء النزاع صالحا وفعلاتم صلح بينهم صدق عليه كما سبق البيان في ٥ من أبريل سنة ١٩٤٦ على أن تقسم التركة مثالثة بينهم ثم تحرر عقد قسمة بينهم عن عقارات التركة أقره المجلس الحسبي في ١٤ من أبريل سنة ١٩٤٨ وتضمنت القسمة معدلا مقداره ٧٣٠٠ جنيه يدفعه البنات والابن للزوجة ثم قدم الطاعنون عقد القسمة لمصاحبة الشهر العقاري لتسجيله فقدر رسما مقداره $\frac{1}{2}$ % عن عقد القسمة و $\frac{3}{4}$ % عن المعدل وبلغت تلك الرسوم ١٥٤٦ جنيها و ١٥٥ مليا ثم عادت المصاحبة إلى المطالبة بمبلغ ٤١٨٨ جنيها و ١٢٥ مليا بصفتها رسم تكيل لتسجيل

عقد الصلح باعتباره عقدا سابقا على عقد القسمة وواجبا تسجيله تنفيذا للقرار الوزاري الرقم ٢٦ من مايو سنة ١٩٢٦ فقام الخاضعون بإسداد الرسم التكميلي ثم رفعوا دعوى بطلب رده قضي ابتدائيا برفضها وقضت محكمة الاستئناف بتأييد الحكم المستأنف بالحكم المطعون فيه وقد أسست قضائها على أنه وإن كان الورثة حينما أبروا الصلح وأجروا القسمة على أساسه لم يستبعدوا الوصية بل جعلوها أساسا لا اتفاقهم وأنه وإن كان مفاد هذا الصلح أن الابن إنما أجاز الوصية في جزء منها بالنسبة لكل من الزوجة والبنات وقد ذهب الحكم المطعون فيه إلى أنه متى كان عقد القسمة المطلوب تسجيله "لم يقتصر على مجرد فرز وتجنيد أنصبة المقتسمين وإنما تضمن أيضا إجازة الابن الوصيتين في حدود ٨ ط لكل من الأرملة والبنات وتنازل هاتين عن جزء من الوصية بهما للابن مقابل إجارته الوصية وذلك طبقا للصلح الذي تم بينهم" وإن القرار الوزاري الصادر في ٢٦ من مايو سنة ١٩٢٦ أوجب تسجيل العقود السابقة على العقد المطلوب تسجيله إذا كانت هذه العقود واجبة التسجيل طبقا للقانون رقم ١٨ لسنة ١٩٢٣ وأن عقد الصلح الذي أبرم بين الورثة تضمن إقرارهم بملكية عقارات التركة فكان يجب تسجيله عملا بالمادة الثانية من القانون سالف الذكر وإن الجدول الملحق بقانون رسوم التسجيل ورد به أن الإقرار للغير أو التصادق على ملكية العقارات تدفع عنه رسوم بواقع ٣ ١/٢ % .

ومن حيث إن هذا الذي انتهى إليه الحكم غير صحيح في القانون . ذلك أن واقعة الدعوى محكومة بالقانون رقم ١٨ لسنة ١٩٢٣ وطبقا له ما كانت الوصية واجبة التسجيل وإجازتها لا يجب تسجيلها كذلك لأن الإقرار إما أن يكون منشأ لحق أو مقرر له فإذا كان منشأ لحق عيني وجب تسجيله طبقا للمادة الثانية من القانون رقم ١٨ لسنة ١٩٢٣ وتدفع عنه رسوم بواقع ٣ ١/٢ % طبقا للجدول الملحق بالقانون رقم ٩٢ سنة ١٩٤٤ أما إذا كان الإقرار مقرر فلا يلزم تسجيله . ولما كان يبين حسبا هو ثابت بالحكم المطعون فيه أن الإقرار موضوع النزاع الوارد بعقد الصلح المصدق عليه من وزارة العدل في ٥ من مايو سنة ١٩٤٦ إنما هو إجازة الابن لوصية كل من الزوجة والبنات في حدود ثلث التركة ،

ولما كان فقهاء الحنفية قد قرروا أن اجازة الوصية وإن كانت بالنسبة للوارث
أبدا إلا أن التأييد لا يستبرئ منه بل يعتبر من الوصى وذلك سيرا على أمثالهم المقرر
عندهم الثابت وهو أن الوصية للوارث مطلقا وبغير وارث فيما زاد على الثلث تصح
ولا تقع باطالة بل يتوقف نفاذها على اجازة الورثة . وذلك لأن الوصية مهما
يكن مقدارها تصرف من الموصى في ملكه والأصل في تصرف الإنسان في ملكه
النفاذ لصدور التصرف من أهله مضافا إلى عمله وإنما امتنع النفاذ فيما يحتاج
لإجازة لحق الورثة إذ وقت تنفيذ الوصية تعلق حقهم فإذا أجازوا فقد زال
المانع وبقي السبب المنشئ للملكة الموصى له قائما وهو وصية الموصى فهو إذن
يملك ما يملك فليست الاجازة إذن منشئة للحق حتى يستند التأييد إلى الوارث لأن
الاجازة هي إزالة المانع الذي يمنع من أعمال السبب وهو حق الوارث وعلى ذلك يكون
إقرار الصالح هو اجازة للوصية في حدود القدر المتصالح عليه وهو ثلث التركة
لكل من الزوجة والبنات فهو إقرار مقرر صادر من الابن لها وأما الملكية فقد
تلقاها من المورث بالوصية من تاريخ وفاته في ٢٦ من سبتمبر سنة ١٩٤٤ قبل
العمل بقانون الشهر العقاري الحالي . ولما كان القرار الوزاري الصادر في
٢٦ من مايو سنة ١٩٢٦ إنما أوجب تسجيل الإقرارات المنشئة للملكية والسابقة
على التحرر المطلوب تسجيله طبقا للقانون رقم ١٨ لسنة ١٩٢٣ فيكون الحكم
المطعون فيه إذ أقر مناصحة الشهر العقاري على تخصيصها رسما على عقد الصلح
باعتبار أنه من العقود الواجبة التسجيل طبقا للقانون رقم ١٨ لسنة ١٩٢٣ والقرار
الوزاري الرقم ٢٦ من مايو سنة ١٩٢٦ يكون الحكم المذكور قد أخطأ في القانون
ويتمين نقضه دون حاجة لبحث السبب الآخر من الطعن .

جلسة ٧ من فبراير سنة ١٩٥٧

برئاسة السيد عبد العزيز محمد رئيس المحكمة ، وبحضور السادة الأساتذة : استحق عبد السيد ،
وأحمد قوشه ، ومحمد متول عتلم ، وأرارح عثمان يوسف المستشارين .

(١٦)

القضية رقم ١٦٩ سنة ٢٣ القضائية :

(أ) دعوى . خصومة . سقوط الخصومة . إجراءات . نقض " أثره " . صدور حكم
النقض لمصلحة المستأنف في الحكم المقوض . إهماله في تعجيل الدعوى أمام محكمة
الإحالة خلال سنة من تاريخ صدور حكم النقض . حق صاحب المصلحة في التمسك
بسقوط الخصومة . متى تبدأ السنة المقررة لسقوط الخصومة في هذه الحالة ؟
م ٣٠١ مرافعات .

(ب) دعوى . خصومة . سقوطها . إجراءات . تنفيذ الأحكام . نقض " أثره " .
إعلان حكم النقض لإيلاء ما قصى به من مصروفات الطعن وأتعاب المحاماة . عدم
اعتباره إجراء من إجراءات التقاضي تبدأ منه مدة سقوط الخصومة . عدم وجوب
إعلان حكم النقض قبل تعجيل الدعوى أمام محكمة الإحالة . المادتان ١٠٣٠ ، ١٠٤٠
مرافعات .

(ج) دعوى . خصومة . سقوطها . إجراءات . نقض " أثره " . قضاء محكمة الإحالة
بسقوط الخصومة بعد نقض الحكم . عدم جواز اعتبارها ممتنة عن الفصل في الموضوع .
(د) نقض . إعلان الطعن . إجابة أحد الخصماء المحضر الذي قام بإعلان تقرير الطعن بأن
المطعون عليه توفي . عدم توجيه الطعن إلى رثة المطعون عليه . بطلان الطعن .

(هـ) نقض . الخصوم في الطعن . شفعة . تجزئة . اختصاص أحد المطعون عليهم بأدى
الأمر في دعوى الشفعة أمام محكمة الموضوع على أساس أنه من البائعين وظهور أنه
لم يوقع على العقد واقتصار الشفع على طلب أخذ القدر الذي يباعه من وقع على عقد البيع
واقتصار منازعة المطعون عليه المذكور على تحديد القدر المبيع . أخذ محكمة الموضوع
بوجهة نظره . عدم امتداد أثر بطلان الطعن بالنسبة له إلى باقي المطعون عليهم .

١ - إنه وإن كان الحكم الصادر من محكمة الاستئناف من شأنه أن ينهى الدعوى لما أن تقضى هذا الحكم يزيله ويفتح للمصومة طريق العودة إلى محكمة الإحالة لتابعة السير فيها بناء على طلب المصوم ويجرى عليها من تاريخ صدور حكم النقض أحكام سطر المصومة وانقضائها شأنها في ذلك شأن القضايا المتداولة بالجلسات - فإذا كان حكم النقض قد صدر لمصلحة المستأنف في الحكم المنقوض فيجب عليه إذا ما أراد متابعة السير في المصومة أمام محكمة الإحالة أن يعجلها خلال سنة من صدور حكم النقض فإذا أسهل القيام بهذا الإجراء كان لكل صاحب مصلحة التمسك بسقوط المصومة عملاً بالمادة ٣٠١ مرافعات . وتبدأ مدة السنة في هذه الحالة من تاريخ صدور حكم النقض باعتبار أنه آخر إجراء صحيح في الدعوى .

٢ - لا يعد من إجراءات التقاضي في المصومة إعلان حكم النقض الموجه لایفاء ما قضى به ذلك الحكم من مصروفات الطعن وأتعاب المحاماة . ولا يصح الاعتداد بالقول بأن تعجيل الدعوى أمام محكمة الإحالة لا يتم إلا بعد إعلان حكم النقض تأسيساً على أن التعجيل ما هو إلا تنفيذ لحكم النقض وأنه لا يجوز تنفيذ الأحكام إلا بعد إعلانها ، وأن مدة السقوط المنصوص عليها في المادة ٣٠١ مرافعات لا تبدأ إلا من تاريخ هذا الإعلان - ذلك لأن القانون لم يوجب إعلان حكم النقض قبل تعجيل الدعوى أمام محكمة الإحالة وأن تنفيذ الأحكام الذي يوجب القانون أن يسبقه إعلانها في حكم المادة ٤٦٠ مرافعات هو التنفيذ الجبرى .

٣ - ليس لمحكمة الإحالة أن تعمل مقتضى حكم محكمة النقض إلا إذا اتصت بموضوع الدعوى فإذا كانت قد طبقت القانون وقضت بسقوط المصومة فإن حكم سقوط المصومة يكون قد حال بينها وبين الاتصال بموضوع ولا تكون قد امتنعت عن الفصل فيه لأن الذي منعهها من ذلك هو حكم القانون .

٤ — إذا تبين من صورة تقرير الطعن أن أحد الحفراء أجاب المحضر الذي قام بإجراء الإعلان بأن الطاعنين عليه توفى وأقيم الولاء بتوجيه الطعن إلى وريثة المطعون عليه فإن الطعن يكون باطلا .

٥ — متى تبين أن أحد المطعون عليهم قد اختصم بأدى الأمر في دعوى الشفعة أمام محكمة الموضوع على أساس أنه من بين البائعين ولم يتبين أنه لم يوقع على عقد البيع وأنكر هو من ناحيته صدور البيع منه فحصر الشفعين الدعوى على طلب أخذ القدر الذى باعه من رقع على عقد البيع بالشفعة كما اقتضت منازعة المطعون عليه المذكور أمام محكمة الموضوع على تعديد القدر الوارد بعقد البيع فأخذت تلك المحكمة بوجهة نظره فإن بطلان الطعن بالنسبة له لا يمتد أثره إلى الطعن بالنسبة لباقي المطعون عليهم .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

وحيث أن الوقائع - حسبما تبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل فى أن المطعون عليه الأول أقام الدفوع رقم ٣٢٧٠ مستندة به على كل من صدور الطعن وادعى الطعون عاينهم طلب فيها الحكم بأ. فى أن يأخذ بالشفعة وفدائين ٢٠ قيراطا ٢٠ سهمها على اعتبار أن الطاعنين اشترى هذا القدر من المطعون عليهم من الثانى إلى الخامسة - وعند نظر الدعوى تبين أنه عقد للبيع الصادر إلى الطاعنين من غير منع عليه من المطعون عليهم الرابعة والخامسة اللتين أنكرتا صدور البيع منهما أقصر المطعون عليه الأول طلائه على أحقيته فى أن يأخذ بالشفعة أربعة أقدان شيوخها فى التمسك المبين بالعدد على اعتبار أنها حصص من وبيع عن البائعين على العقد ومقابل ما تساويه من الثمن بالنسبة لمجموع الثمن المبين بالعقد - وفى ١٠ من يونيو سنة ١٩٤٨ قضت المحكمة للطعون عليه الأول بطلانته المعدلة فاستأنف الطاعن الحكم وطلب إلغاءه ورفض دعوى المطعون عليه الأول كما استأنفه المطعون

عليهما الثاني والثالث واستأنفه كذلك المطعون عليهما الرابعة والخامسة وطلب هؤلاء الأربعة في استئنافهم رفض دعوى المطعون عليه الأول فيلزم على ٣ فادين و ٢١ قيراطا و ٢١ ونصف سهما وهو القدر الذي يبيع طاعن ٤ ، وفي ١٧ من أبريل سنة ١٩٤٩ قضت محكمة استئناف الاسكندرية برفض استئناف الطاعن وفي الاستئنافين المرفوعين من المطعون عليهم الثاني والثالث والرابعة والخامسة بتعديل الحكم المستأنف وبأحقية المطعون عليه الأول في أخذ ٣ فدادين و ٢١ قيراطا و ٢١ ونصف سهما بالشفعة . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وفي ٨ من نوفمبر سنة ١٩٥١ نقضت هذه المحكمة الحكم وأحالت القضية على محكمة استئناف الاسكندرية والزم المطعون عليه الأول بالمصروفات وأتعاب المحاماة .

وفي ١٦ من يولييه سنة ١٩٥٢ أعلن الطاعن إلى المطعون عليه الأول صورة الحكم الصادر من هذه المحكمة ونبه عليه في الإعلان بدفع مبالغ ثمانية جنيهات قيمة مصروفات الطعن ومبالغ عشرة جنيهات أتعاب المحاماة المحكوم بها للطاعن . ثم في ٢٧ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ أعلن الطاعن المطعون عليهم بالحضور أمام محكمة الإحالة بجلسة ٢٧ من يناير سنة ١٩٥٣ ليسمعوا الحكم بطلباته التي أوردتها في صحيفة الاستئناف المرفوع منه فدفع المطعون عليه الأول بسقوط الخصومة في الدعوى لانقضاء أكثر من ستة على تاريخ آخر إجراء صحيح في الدعوى وهو الحكم الصادر من محكمة النقض وانضم إليه المطعون عليهما الرابعة والخامسة في هذا الدفع .

وفي ١٥ من أبريل سنة ١٩٥٣ قضت محكمة الإحالة بسقوط الخصومة في الدعوى . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون وأثبت النيابة رأيها بعدم قبول الطعن شكلا بالنسبة للمطعون عليها الخامسة ورفضه موضوعا بالنسبة لباقي المطعون عليهم وقررت دائرة فحص الطعون بجلسة ٢٦ من ديسمبر سنة ١٩٥٦ إحالة الطعن إلى الدائرة المدنية بجلسة ٢٤ من يناير سنة ١٩٥٧ وفيها صممت النيابة على رأيها .

وحيث إن النيابة دفعت بعدم قبول الطعن شكلا بالنسبة للمطعون عليها الخامسة تأسيسا على أن الثابت من إعلان تقرير الطاعن للمطعون عليهم أنف أحد الخفراء أجاب المحضر الذي قام بإجراء الاعلان بأن المطعون عليها المذكورة توفيت ثم وقف الأمر عند هذا الحد فلم يوجه الطاعن الطعن إلى ورثتها .

وحيث إن هذا المدفع صحيح ذلك أنه يبين من صورة تقرير الطعن المعلنة للمطعون عليهم أن أحد الخفراء أجاب المحضر الذي قام بإجراء الاعلان بأن المطعون عليها الخامسة أم السعد بدر غانم توفيت . ولم يقم الطاعن بتوجيه الطعن إلى ورثة المطعون عليها المتوفاة ومن ثم يبطل الطعن بالنسبة للمطعون عليها المذكورة إلا أن أثر هذا البطلان لا يمتد إلى الطعن بالنسبة لباقي المطعون عليهم لأنه وإن كانت الدعوى من دعاوى التي بوجب القانون توجيه الطعن فيها إلى جميع الخصوم الذين كانوا ماثلين في الخصومة أمام محكمة الموضوع وكانت المطعون عليها الخامسة قد اختصمت في النزاع في جميع مراحل التقاضي السابقة إلا أنه يبين من الأوراق أن المطعون عليها المذكورة اختصمت بادئ الأمر على أساس أنها من بين البائنين ولما تبين أنها لم توقع على عقد البيع وأنكرت هي من ناحيتها صدور البيع منها قصر المطعون عليه الأول الدعوى على طلب أخذ القدر الذي باعه من رقبوا على عقد البيع بالشفعة واقتصرت منازعة المطعون عليها الخامسة أمام محكمة الاستئناف على تحديد القدر الوارد بعقد البيع وأنه ٣ أفدنة و ٢١ قيراطا و ٢١ سهما ونصف لا أربعة أفدنة على ما عدل إليه المطعون عليه الأول طلباته . ولما كانت محكمة الاستئناف قد أخذت بوجهة نظر المطعون عليها الخامسة فقضت بالحكم الذي نقض أن حق المطعون عليه الأول في الشفعة قاصر على ٣ أفدنة و ٢١ قيراطا و ٢١ سهما ونصف وهو القدر الوارد بعقد البيع وكان هذا القضاء قد حاز قوة الأمر المقضى بالحكم المنقوض لأن الطعن عليه أمام هذه المحكمة كان قاصرا على حق المطعون عليه الأول في الشفعة لا على نطاق ذلك الحق الذي انحصر النزاع فيه بالحكم المنقوض — لما كان ذلك وكان الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية بالنسبة للمطعون عليهم عدا الخامسة فإنه يتعين الحكم بعدم قبول الطعن بالنسبة للمطعون عليها الخامسة وبقبوله شكلا بالنسبة لباقي المطعون عليهم .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب يتحصل أولها في النعي على الحكم المطعون فيه بخالفة القانون. والثاني في تطبيقه وتأويله تأسيسا على أن الحكم المطعون فيه قد أهدر حجية حكم محكمة النقض السابق والذي كان من حق الطاعن إعلانه وتنفيذه خلال خمس عشرة سنة لأن ذلك الحكم قد أكسب الطاعن حقا مدنيا في رد دعوى الشفعة والتخلص من حق الشفع — وأنه غير صحيح ما قرره الحكم المطعون فيه من اعتبار حكم النقض السابق مجرد إجراء من إجراءات التقاضي تسري عليه أحكام قانون المرافعات المتعلقة بسقوط الخصومة لأن تلك الأحكام لا تنطبق إلا على إجراءات المرافعات في الدعوى بعد إعلانه صحيفتها وقيدها وتولى إحدى المحاكم نظرها، فإذا ما حكمت فيها محكمة الاستئناف انتهت الدعوى وخرجت من يد اشاكم لأن الطعن بعاريق النقض هو طريق طعن غير عادي شرع لنقض الحكم النهائي ومن ثم فإن الدعوى التي يحركها من حصل على نقض الحكم تعتبر افتتاحا لإجراءات استئناف جديد وتكون صحيفة تحريك الاستئناف أمام محكمة الإحالة هي الإجراء الأول في ذلك الاستئناف وهو إجراء يقوم على حق جديد لمن كسب الطعن على مقتضى حكم النقض .

وحيث إن هذا النعي مردود — ذلك أن حكم محكمة النقض قد أكسب الطاعن حقا مدنيا فيما قضى به من مصروفات الطعن وأتعاب المحاماة وهذا الحق وحده هو الذي كان للطاعن إعلانه وتنفيذه خلال خمس عشرة سنة — كما أكسبه حقا آخر هو التمسك أمام محكمة الإحالة إذا ما اتصت بموضوع الخصومة بأعمال ما قضى به حكم النقض في المسألة القانونية التي فصل فيها — أما فيما عدا ذلك فإن حكم محكمة النقض فيما قضى به من إحالة الدعوى إلى محكمة الإحالة لا يخرج عن أن يكون آخر إجراء من إجراءات التقاضي فتح للطاعن طريق العودة بالخصومة الأصلية إلى محكمة الإحالة والسير فيها وإبداء ما لديه من أوجه الدفاع والدفع لأن نقض الحكم يعيد الخصومة أمام محكمة الإحالة إلى ما كانت عليه قبل صدور الحكم المنقوض ويبقى المستأنف قبل هذا الحكم الأخير مستأنفا والمستأنف عليه يبقى كذلك مستأنفا عليه ويعود لأطراف النزاع ما كان لهم من حقوق قبل صدور الحكم المنقوض في خصوصية ما نقض فيه ذلك الحكم ،

كما أن نقض الحكم لا ينشئ خصومة جديدة بل هو يزيل الحكم المنقوض إيتايح
الخصوم السير في الخصومة الأصلية أمام محكمة الاستئناف — ولما كان تمريك
الدعوى أمام هذه المحكمة الأخيرة بعد نقض الحكم لا يتم إلا بتعجيل من يهيمه
الأمر من الخصوم عداً بالفقرة الثانية من المادة ٤٤٤ مرافعات وكان الطاعن
هو صاحب المصلحة في هذا التعجيل لأن حكم النقض صدر لمصلحته ولأنه
كان هو المستأنف في الحكم المنقوض فكان عليه إذا أراد متابعة السير في الخصومة
أمام محكمة الاستئناف أن يعجلها خلال سنة من صدور حكم النقض فإذا أهمل القيام
بهذا الإجراء كان لكل صاحب مصلحة التمسك بسقوط الخصومة ٤٤٤ بالمادة
٣٠١ من قانون المرافعات ومن ثم فإن التمسك المطعون فيه إذ فصى بسقوط
الخصومة لعدم تعجيل الدعوى أمام محكمة الاستئناف خلال سنة من حكم محكمة
النقض لا يكون قد خالف القانون — أما ما ذكره الطاعن في المذكرة الشارحة
وفي مرافعته من أن تعجيل الدعوى أمام محكمة الاستئناف لا يتم إلا بعد إعلان
حكم النقض — تأسيساً على أن التعجيل ما هو إلا تنفيذ لحكم النقض وأنه
لا يجوز تنفيذ الأحكام إلا بعد إعلانها على ما تقضى به المادة ٤٦٠ مرافعات
وأنه قام من فاعيته بإعلان حكم النقض إلى المطعون عليه الأول وجه الخصم
الأصيل في الدعوى بتاريخ ١٦ من يولييه سنة ١٩٥٢ وأن المدة المتعديس عليها
في المادة ٣٠١ مرافعات لا تبدأ — على فرض أن حكم النقض يجب لإجراء
من إجراءات الخصومة — إلا من تاريخ ذلك الاعلان — فمرد أن القانون
لم يوجب إعلان حكم النقض قبل تعجيل الدعوى أمام محكمة الاستئناف وأن تنفيذ
الأحكام الذي يوجب القانون أن يسبقه إعلانها في حكم المادة ٤٦٠ مرافعات
هو التنفيذ الجبري بدليل ما نصت عليه تلك المادة من وجوب اشتغال الاعلان
على تكليف المدين بالوفاء وبيان المطلوب — لا كان ذلك فإن مدة السنة
المقصود منها ٣٠١ المادة ٣٠١ مرافعات تبدأ في خصوص هذه الدعوى من
تاريخ صدور حكم النقض باعتبار أنه آخر إجراء صحيح في الدعوى أما إعلان
الحكم المذكور إلى المطعون عليه الأول في ١٦ من يولييه سنة ١٩٥٢ فلا يعد
إجراء من إجراءات التقاضي في الخصومة لأنه على ما يبين من صورته قد وجه

إلى المطعون عليه الأول لإيفاء ما قضى به ذلك المحكم من مصروفات الطاعن وأنواع المحاماة — والإجراء الصحيح الذي أشارت إليه المادة ٣٠١ مرافعات هو الإجراء الذي يتخذ لمناوبة السير في الخصومة — كما أن ما أناره الطاعن في مرافعته — ومن أن الاستئناف ينقل الدعوى بحالتها التي كانت عليها قبل صدور الحكم المستأنف عملاً بالمادة ٤٠٩ مرافعات وأن مؤدى ذلك أن يبقى المدعى أمام محكمة أول درجة مدعياً أمام محكمة الاستئناف والمدعى عليه أمام المحكمة الأولى يبقى مدعى عليه أمام الثانية وأنه لما كان وقف السير في الدعوى الذي يترتب عليه حق كل ذي مصلحة من الخصوم في طاب الحكم بسقوط الخصومة يجب أن يكون بفعل المدعى أو امتناعه على ما تفضى به المادة ٣٠١ مرافعات وكان الطاعن أمام محكمة أول درجة مدعى عليه وظل كذلك أمام محكمة الاستئناف عملاً بالمادة ٤٠٩ مرافعات فإن عدم سيره في الدعوى بعد حكم النقض ومضي سنة بعد ذلك الحكم قبل إجراء التعجيل أمام محكمة الاحالة لا يترتب عليه نشوء حق التمسك بسقوط الخصومة — هذا الذي أناره الطاعن مردود بأن الاستئناف إذ ينقل الدعوى بحالتها التي كانت عليها قبل صدور الحكم المستأنف بالدسبة لأرفع عنه الاستئناف إنمائية إلى محكمة الاستئناف موضوع الدعوى وأدلتها والدفاع والدفع فيها ولكن ليس من شأنه أن يبقى المدعى أمام محكمة أول درجة مدعياً أمام محكمة الاستئناف ولا المدعى عليه أمام الأولى مدعى عليه أمام الثانية بل يكون المستأنف هو المدعى والمستأنف عليه هو المدعى عليه في الاستئناف — ولما كان الطاعن هو الذي كان مستأنفاً قبل صدور الحكم المنتقض فإنه يبقى مستأنفاً بعد صدور حكم النقض وبهذه الصفة يكون هو المدعى في الاستئناف ولما كان عدم السير في الدعوى بعد صدور حكم النقض قد حصل بفعله فإن الحكم بسقوط الخصومة لا يكون قد خالف القانون .

وحيث إن حاصل السبب الثاني أن الحكم المطعون فيه أخطأ تأويل الفصل الثالث من الباب الثامن من قانون المرافعات ذلك أن هذا الفصل خاص بالقضايا المنظورة بالجلسات التي عطل السير فيها مؤقتاً لسبب من الأسباب المبينة في الفصول الأول والثاني من هذا الباب في المولد من ٢٩٢ إلى ٣٠٠

فإنما انشترت هذه القضايا مرتقنة أو منطلعا لسير فيها متى رأت هذا الترك بفعل المدعى أو امتناعه فيكون لكل ذى مصلحة من الخصوم أن يطلب الحكم بسقوط الخصومة - أما القضايا المحكوم فيها من محاكم الاستئناف فإنها تعتبر منتهية بحكم القانون لا يصح تحريكها ولا يتولد الحق في تحريكها إلا بناء على الحكم الذى يصدر من محكمة النقض بنقضها تنفيذاً لهذا الحكم ولا تخضع تلك القضايا للأحكام الخاصة بسقوط الخصومة إلا بعد تحريكها أمام محكمة الإحالة إذا وقف السير فيها بفعل المدعى أو امتناعه ويكون الحكم المطعون فيه إذ اعتبر القضايا المحكوم فيها من محاكم الاستئناف مجرد قضايا موقوفة أو منقطعة فيها الخصومة ، قد أخطأ تأويل القانون .

وحيث ان هذا النعى مردود بأن قانون المرافعات قد أورد أحكام وقف الخصومة بناء على اتفاق الخصوم فى المادة ٢٩٢ ونص فى فقرتها الأخيرة على أنه إذا لم تعجل الدعوى فى ثمانية الأيام التالية لنهاية الأجل اعتبر المدعى تاركا دعواه والمستأنف تاركا استئنافه كما أورد فى المادة ٢٩٣ أحوال وقف الدعوى إذا رأت المحكمة تعليق حكمها فى موضوعها على الفصل فى مسألة أخرى يتوقف عليها الحكم ونص فى الفقرة الأخيرة من المادة على أنه بمجرد زوال سبب الوقف تستأنف الدعوى بقوة القانون سيرها من النقطة التى وقفت عندها ويقوم قلم الكتاب بتسجيلها إذا اقتضت الحال . كما أورد القانون أحكام انقطاع الخصومة فى المواد من ٢٩٤ إلى ٣٠٠ فذكر فى المادة ٢٩٤ أسباب انقطاع الخصومة وأباح فى المادة ٢٩٥ للمحكمة أن تفصل فى الدعوى إذا كانت قد تهيأت للحكم قبل حدوث سبب الانقطاع أو أن تؤجلها . وبينت المادة ٢٩٦ متى تعتبر الدعوى مهياة للحكم . ونصت المادة ٢٩٧ على ما يترتب على انقطاع الخصومة ، كما نصت المادتان ٢٩٨ ، ٢٩٩ على استئناف السير فى الدعوى بعد انقطاع الخصومة فيها ، وقضت المادة ٣٠٠ بأن الخصومة لا تنقطع بموت وكيل الدعوى أو تنحيه أو عزله - ثم أورد القانون بعد ذلك أحكام سقوط الخصومة فى المواد من ٣٠١ إلى ٣٠٦ ونص فى المادة ٣٠٧ على انقضاء الخصومة بمضى المدة - ويبين من نص المادة ٣٠١ الذى يجرى بأن " ليكل ذى مصلحة

من الزمن في حالة عدم السير في التسوية بفعل المدعى أو امتناعه أن يطلب الحكم بسقوط الخصومة متى انقضت سنة من آخر إجراء صحيح من إجراءات التقاضي " أن المشرع لم يقصد ربط سقوط الخصومة بحالات وقف الدعوى أو انقطاع الخصومة فيها المنصوص عليها في المواد ٢٩٢ — ٣٠٠ بل جاء نصها عاما يشمل جميع الحالات التي يقف فيها سير الدعوى بفعل المدعى أو امتناعه سواء كانت تلك الحالات من أحوال وقف الخصومة أو انقطاعها للأسباب المبينة في المواد ٢٩٢ — ٣٠٠ أو كانت لأسباب أخرى فهي عقوبة فرضها المشرع على المدعى الذي يتسبب في عدم السير في الدعوى بفعله أو امتناعه مدة من الزمن إذا طلب صاحب المصلحة من الخصوم توقيع تلك العقوبة — وأنه إذا كان الحكم الصادر من محكمة الاستئناف من شأنه أن ينهي الدعوى إلا أن نقض هذا الحكم يزيله ويفتح للخصومة طريق العودة إلى محكمة الإحالة لمتابعة السير فيها بناء على طلب الخصوم ويجرى عليها من تاريخ صدور حكم النقض أحكام سقوط الخصومة وانقضائها شأنها في ذلك شأن القضايا المتداولة بالجلسات .

وحيث إن السبب الثالث من أسباب الطعن يحصل في أن محكمة الاستئناف قد امتنعت عن الفصل في الدعوى ذلك أن المادة ٣٠٤ من قانون المرافعات تنص على أن " الحكم بسقوط الخصومة يترتب عليه سقوط الأحكام الصادرة فيها بإجراء الإثبات وإلغاء جميع إجراءات الخصومة بما في ذلك صحيفة الدعوى ولكنه لا يسقط الحق في أصل الدعوى ولا في الأحكام القطعية الصادرة فيها ولو كانت غيابية ولا في الإجراءات السابقة لتلك الأحكام أو القرارات الصادرة من الخصوم أو الأيمان التي حلفوها " ومؤدى هذا أن الحكم المطعون فيه الذي قضى بسقوط الخصومة في الدعوى ليس من شأنه أن يؤدي إلى سقوط حكم النقض الصادر لمصلحة الطاعن باعتباره حكما قطعيا ويبقى هذا الحكم قائما بيد الطاعن واجب التنفيذ فيما قضى به من حق الطاعن في دفع دعوى الشفعة الموجبة فيه من المطعون عليه الأول ولكن الحكم المطعون فيه قد عطل تنفيذ حكم محكمة النقض بحرمان الطاعن من السير في إجراءات التقاضي مما يتحقق معه قيام حالة امتناع عن الحكم .

وحيث ان هذا النعى مردود بأن الحكم بسقوط الخصومة لم يسقط حكم محكمة النقض إلا أن محكمة الاحالة ما كان لها أن تعمل سقضى حكم محكمة النقض إلا إذا اتصت بموضوع الدعوى وقد حال حكم سقوط الخصومة الصادر وفق القانون بينها وبين الاتصال بموضوع الدعوى للفصل فيه ومن ثم فان المحكمة إذا طبقت القانون وقضت بسقوط الخصومة لا تكون قد امتنعت عن الفصل في موضوع الدعوى لأن الذى منعها من ذلك هو حكم القانون .

وحيث انه لذلك يتعين رفض الطعن .

جلسة ٧ من فبراير سنة ١٩٥٧

رؤساء الشيوخ : الشيخ محمد زهير الشكعة • المحمد بن المصطفى • الشيخ محمد
قوشة • ومحمد بن علي بن علي • والبرادير : يوسف المشاوي •

(١٧)

القضية رقم ٢٧٧ سنة ٢٣ القضاة :

(أ) شفعة • دعوى • حكم • تسبب عيب • إثبات • ملكية • اعتبار ملكية الشفع
لما يشع به قبطا ليقول دعواه • إنكار المشتري على الشفع هذه الملكية • مجرد
قول الحكم بأن المحكمة ترى أن المنازعة في الملكية غير جدية والاستقلال على ذلك
بأسباب رافته إلى القول بأنه يقوم بالشفع سبب الأخذ بالشفعة • خطأ وقصور •

(ب) يقض • الخصوم في المدين • دعوى • " تمثيل الخصوم فيها " • وص • تقديم
دون وصاية • — طالبا بعد جزر القصة لحكم بفتح باب الشفعة لزوال هذه في
تمثيل بعض القصر المشمولين وصايتهم • هذه تقديم الدليل على أن زوال الشفعة كان
قبل أن تنبأ القضية للحكم • عدم الاستعداد بهذا الطلب •

١ — ملكية الشفع المأقار الذي يستفاد به شرط قبول دعواه فإذا ما أنكر عليه
المشتري هذه الملكية تدين إلى المحكمة أن تستظهر حقيقة هذا الدفاع من واقع
ما يقدمه إليها الشفع من أسناد مثبتة لملكيتها • ولا يعني عن ذلك مجرد القول إن
الحكم يرى أن منازعة المشتري في الملكية منازعة غير جدية وأن تسوق أسماها
تستدل بها على عدم جدية المنازعة ثم تنتهي من ذلك إلى القول بأنه يقوم بالشفع
سبب الأخذ بالشفعة إذ تؤدي ذلك هو أن الحكم قد استخلص سند الملكية من
الأسباب التي أقامها على عدم جدية المنازعة فيها وهو استخلاص النتيجة من أسباب
لا تؤدي إليها وهي ذاتها أسباب لا تصالح في القانون لإثبات الملكية وفي ذلك
فضلا عن مخالفة القانون قصور في التسبب يعيب الحكم •

٣ — إذا كان المطعون عليه بصفته وصيا قدم — دون وساطة خامية — طلبا بعد حجز القضية للحكم بفتح باب المرافعة فيها بمقولة إنه قد زالت صفته في تمثيل بعض القصر المشمولين بوصايته ولم يقدم الدليل على أن زوال الصفة كان قبل أن تنهى القضية للحكم فإنه لا محل للاعتداد بهذا الطلب .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الطلب قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — حسبما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن المطعون عليه الأول بصفته وصيا على قصر المرحوم الشيخ على حجازى رفع الدعوى رقم ٢٨٥ سنة ١٩٥١ كلى دمنهور على الطاعن وباقي المطعون عليهم وقال شرحا لدعواه إن القصر المشمولين بوصايته يملكون مع المطعون عليهم من الثانى إلى الأخيرة وآخرين معهم يملكون قطعة أرض مساحتها ١٠١٦ مترا مربعا مبيعة حدودها بعريضة الدعوى شيوخا بينهم . وفى يوم ٧ من أغسطس سنة ١٩٥١ تلقى إندارا من الطاعن يخبره فيه بأنه اشترى ٧٧٨٠٩ مترا من تلك المساحة على صفقتين الأولى منهما عن ٥٨٤٠٠٩ مترا باعها له المطعون عليهم من الثانى إلى الأخيرة بسعر ١٢٥ قرشا للتر والصفقة الأخرى عن ١٩٤٠٤٤ مترا باعها له زكى وزكية وظرفقة على حجازى بسعر ١٧٥ قرشا للتر فيكون جملة الثمن ١٠٦٩ جنيهًا و ٦١٥ مليًا وعرض عليه الطاعن أن يتنازل له عما اشتراه — إذا كان راغبًا في أخذه بالشفعة — فى مقابل الثمن ومبلغ ٣٥ جنيهًا و ٧٥٠ مليًا قيمة السمسرة ومصاريف أخرى ، وقال المدعى — المطعون عليه الأول — إن الإنذار خلا من بيان جوهرى أوجبه القانون فى المادة ٩٤١ من القانون المدنى وهو ذكر موطن كل من البائعين حتى يتيسر له إعلانهم برغبته فى أخذ المبيع بالشفعة فى خلال خمسة عشر يوما من تاريخ إنذار الطاعن له وفقا للقانون ومن ثم كان

هذا الانذار باطلا لا يمتج أثره من حيث بدء سريان هلكا الميعاد، ويقول المطعون عليه الأول أيضا إنه أنذر الطاعن والمطعون عليهم من الثانى إلى الأخيرة بالانذار تاريخه ١٦ و ١٨ و ١٩ من أغسطس سنة ١٩٥١ وأول سبتمبر سنة ١٩٥١ أخطرهم فيه برغبته في أخذ ما باعه المطعون عليهم من الثانى إلى الأخيرة بالشفعة في نظير الثمن بواقع ١٢٥ قرشا للتر بخلاف المصاريف ، ولما لم يردوا عليه أودع خزينة محكمة دمنهور مبلغ ٧٦٠ جنيها في ٢٢ و ٢٣ سبتمبر سنة ١٩٥١ ، وقال إن حق القصر المشمولين بوصايته في أخذ المبيع بالشفعة ثابت لأنهم يملكون المبيع بالشروع مع البائعين فضلا عن اعتراف المشتري بذلك في الانذار الذى وجهه إليه ، وطلب الحكم بأحقية في أن يأخذ ما باعه المطعون عليهم من الثانى إلى الأخيرة بالشفعة مقابل الثمن الذى تم به البيع ومقداره ٧٢٩ جنيها و ١١٣ مليا أو ما يظهر أنه الثمن الحقيقى مع الملحقات والمصاريف الرسمية التى تخص المساحة المشفوع فيها ، وفى ٨ من يناير سنة ١٩٥٢ قضى برفض الدعوى ، فاستأنف المطعون عليه الأول هذا الحكم وقد استأنفه برقم ٨/٨٦ ق محكمة استئناف اسكندرية فقضى فى ١١ من مارس سنة ١٩٥٣ بإلغاء الحكم المستأنف وبأحقية في أخذ العقار المبين الحدود والمعالم بصحيفة الدعوى والمبايع من المستأنف عليهم التسعة الآخرين — المطعون عليهم من الثانى إلى الأخيرة — نظير الثمن الذى تم به البيع ومقداره ٧٢٩ جنيها و ١١٣ مليا والمصروفات الرسمية التى تخص المقدار المشفوع فيه ومقدارها ٢١ جنيها و ٢٢٨ مليا... فطعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ، وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون وطلب الطاعن كما طلبت النيابة إحالته على الدائرة المدنية فقررت المحكمة إحالة الطعن إلى هذه الدائرة لنظره بجلسة ٢٤ من يناير سنة ١٩٥٧ وقد صمدت النيابة أمام هذه الهيئة على طلب نقض الحكم المطعون فيه .

وحيث إن المطعون عليه الأول بصفته قدم — دون وساطة محاميه — طلبا بفتح باب المرافعة بمقولة إنه قد زالت صفته فى تمثيل بعض القصر المشمولين بوصايته إلا أنه لا محل للاعتداد به — هذا الطالب ذلك أن الطالب لم يقدم الدليل على أن زوال الصفة كان قبل أن تنهى القضية للحكم .

وحيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ذلك أنه — أى الطاعن — قد دفع الدعوى بعدم قبولها لرفعها من غير مالك إذ أن المرحوم الشيخ على حجازى مورث القصر المشعولين بوصاية المطعون عليه الأول لم يكن بيده عقد مسجل يثبت ملكيته لما آل إلى وراثته وقد تعهد البائعون للطاعن من هؤلاء الورثة — ومنهم المطعون عليهم من الثانى للآخر — عند تعاقدهم بأن يقدموا له مستندات تملكهم به ولكن الحكم المطعون فيه قضى برفض هذا الدفع بمقولة إنه غير جدى إذ أن الطاعن لم يتخذ أى إجراء لاسترداد الثمن الذى دفعه للبائعين وتمسك فى الوقت نفسه بحقه فى استبقاء العقار المبيع تحت يده ووجه الخطأ فى ذلك أن تعليل الحكم المطعون فيه لرفض الدفع كان يستقيم أو أن المطعون عليه الأول أبدى رغبته فى أخذ المبيع كله بالشفعة أو أنه قدم سنداً رسمياً يثبت ملكيته للعقار أما وقد عجز عن تقديم هذا السند فإن دعواه غير مقبولة إذ منكية الشفع للمعقار الذى يشفع به شرط أساسى لدعوى الشفعة .

وحيث إن هذا النعى فى محله ذلك أنه يبين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه فى خصوص ما دفع به الطاعن من عدم ثبوت منكية طالب الشفعة لما يشفع به على حد قوله "وبما أنه عن الدفع بعدم أحقية المستأنف المطعون عليه الأول — فى أخذ الأرض المبيعة للمستأنف عليه الأول — الطاعن — لأنه غير مالك لأن الأرض غير مملوكة للورث فإن المحكمة ترى أن هذا الدفع غير جدى لأن المستأنف عليه الأول لم يتخذ أى إجراء لاسترداد الثمن الذى دفعه للبائعين وتمسك فى الوقت نفسه بحقه فى استبقاء العقار المبيع تحت يده ولو كان دفاعه جدياً لا تنهز الفرصة وسلم للمستأنف عليه بحقه فى الشفعة وبذلك يحصل على الثمن الذى دفعه نظير الصفقة المشتوع فيهما ، وهذا الذى أقام الحكم قضاءه عليه رداً على إنكار الطاعن لملكية المطعون عليه الأول لما يشفع به لا يصلح فى القانون رداً على هذا الدفاع ذلك أن ملكية المطعون عليه الأول للعقار الذى يشفع به شرط لقبول دعواه فإذا ما أنكر عليه الطاعن هذه الملكية أتمين على المحكمة أن تستظهر حقيقة هذا الدفاع من واقع ما يقدمه إليها المضعون عليه الأول من أسناد مثبتة لملكيته ولا يغنى عن ذلك مجرد القول بأن المحكمة ترى أن منازعة

الطاعن في الملكية منازعة غير جدية وأن تسوق أسبابا تستدل بها على عدم جدية المنازعة ثم تنهى من ذلك إلى التوازي بأنه يقوم بالمطعون عليه سبب الأخذ بالشفعة إذ مؤدى ذلك هو أن الحكم المطعون فيه قد استخلص سند الملكية من الأسباب التي أقامها على عدم جدية المنازعة فيها وهو استخلاص نتيجة من أسباب لا تؤدي إليها وهي في ذاتها أسباب لا تصلح في القانون لإثبات الملكية وفي ذلك فضلا عن مخالفة القانون قصور في التسيب يعيب الحكم ويرجى نقضه بغير حاجة إلى البحث في باقي أوجه الطعن

جلسة ٧ من فبراير سنة ١٩٥٧

برئاسة السيد عبدالعزيز محمد رئيس المحكمة ، وبحضور السادة : استحق عبد السيد ، وأحمد قوشة ،
ومحمد متولى عتلم ، وإبراهيم عثمان يوسف المستشارين .

(١٨)

القضية رقم ٧ سنة ٢٦ القضائية "أحوال شخصية" :

وقف . وقف خيرى . الرجوع فيه . وقف خيرى صدر قبل العمل بالقانون رقم ٤٨ لسنة
١٩٤٦ حرم الواقف فيه نفسه وذريته من الاستحقاق ومن الشروط العشرة وجعل الاستحقاق
لغيره . عدم جواز الرجوع فيه . التحدى بالفقرة الثالثة من المادة ١١ من القانون المذكور
التي تتحدث عن وقف المسجد . لا يصح .

لا يجوز الرجوع في الوقف التخييري الصادر قبل العمل بالقانون رقم ٤٨ لسنة
١٩٤٦ إذا حرم الواقف نفسه وذريته من الاستحقاق ومن الشروط العشرة
وجعل الاستحقاق لغيره وفقا لنص الفقرة الثانية من المادة ١١ من ذلك
القانون . ولا يصح التحدى بأنه لو صح هذا الفهم لما كان هناك محل لإيراد
الفقرة الثالثة من المادة المذكورة التي تتحدث عن وقف المسجد . ذلك لأن
المشرع إنما أراد بالفقرة الثالثة أن يقرر عدم جواز الرجوع في وقف المسجد
أو ما وقف على المسجد إطلاقا سواء كان انعقاده قبل العمل بذلك القانون أو
بعد ذلك فلا يجوز الرجوع فيه في الأحوال التي يجوز فيها الرجوع في الوقف
التخييري .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر
والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن النظم قد استوفى أوضاعه الشكلية .
وحيث إن الوقائع — حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن

تحصل في أن الطاعن أشهد على نفسه بتاريخ ١١ من مارس سنة ١٩٣٩ بأنه وقف قطعة أرض مساحتها ١٧٦٩٩ مترا ببندر المنيا ليقام عليها مبنى لتحفيظ القرآن أو أى عمل من أعمال الخير والإحسان وشرط النظر لنفسه مدة حياته ومن بعده لمن وردت أسماؤهم بحجة الوقف على التعاقب ، وفي سنة ١٩٥٤ طلب إلى محكمة المنيا الشرعية في مادة التصرفات رقم ١٢ لسنة ١٩٥٤ أن تسمع إتهاداً منه بالرجوع عن وقفه المذكور ليصير العقار الموقوف مملوكاً له ، وفي ٨ من ديسمبر سنة ١٩٥٥ قررت المحكمة رفض الطلب ، فاستأنف هذا القرار . وفي ١٠ من مارس سنة ١٩٥٦ قضى بتأييد الحكم المستأنف ، فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ومرض الطعن على دائرة فحص الطعون وطلب الطاعن إحالته على دائرة المواد المدنية ومسائل الأحوال الشخصية ، وطابت النيابة رفض الطعن ، فقررت المحكمة إحالته على هذه الدائرة ثم حدد لنظره جلسة ١٧ من يناير سنة ١٩٥٧ ، وصمدت النيابة أمام هذه الهيئة على طلب رفض الطعن .

وحيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والنقض في تطبيقه وتأويله ذلك لأنه أقام قضاءه على أن المادة ١١ من القانون رقم ٤٨ سنة ١٩٤٦ تقضى بأنه يجوز للواقف أن يرجع عن وقفه مادام حياً أهلياً كان أو خيراً إلا في أحوال ثلاثة مستثناة : الأولى منها حالة ما إذا جعل الواقف الاستحقاق لغيره وحرم نفسه وذريته من الاستحقاق ومن الشروط العشرة . والثانية حالة ما إذا جعل الواقف الاستحقاق لغيره وثبت أن الاستحقاق كان في نظير عوض مالى أو ضماناً لحقوق ثابتة قبل الواقف . والحالة الثالثة هي حالة وقف المسجد ابتداء وما وقف عليه ابتداء . ورتب الحكم على ذلك أن الطاعن . وقد وقف على غيره وحرم نفسه وذريته من الاستحقاق ومن الشروط العشرة . لا يكون له حق الرجوع في وقفه ، ووجه الخطأ في ذلك أنه يبين من نص المادة ١١ سالفه الذكر أن الأصل هو أنه يجوز للواقف الرجوع عن وقفه مطلقاً أهلياً كان أو خيراً والاستثناء لا يكون إلا في صورتين الأولى منهما هي ما تناوله الفقرة الثانية من المادة وهي حالة ما إذا جعل الواقف الوقف على غيره وحرم نفسه وذريته من الشروط العشرة أو يكون الواقف قد جعل الاستحقاق لغيره

نظير عوض مائى أو أضياف حقوق ثابتة في ذمته ، والصورة الأخرى هى ما نصت عليه
الفقرة الثالثة من نصها : "وقف المأجدة البر" ولا يجوز الرجوع ولا التغير في وقف
المسجد ولا فيما وقف عليه " ثم عدلت هذه الفقرة بعد ذلك بالقانون رقم ٧٨
سنة ١٩٤٧ فأصبح نصها : "ولا يجوز الرجوع ولا التغير في وقف المسجد
ابتداء ولا فيما وقف عليه ابتداء" ويقول الطاعن إن التقييد الذى أوردتها الفقرة
التي تم تعديلها حق للواقف في الرجوع عن وقفه لا يقتضي إلا إلى الوقف
الأهلى وهو ما يتصور فيه أن يكون الوقف قد عقد في نظير عوض مائى أو
ضمانا لحقوق ثابتة في ذمته ولا يمكنه إلا يجوز ولا يتصور في الوقف الخيري . ومن
ثم فلا يجوز للواقف أن يرجع عن وقفه الخيري إطلاقا لا يستثنى من ذلك إلا
وقف المسجد ابتداء أو ما وقف على المسجد ابتداء إذا وقفه المشرع إلى غير
ذلك لما كان بحاجة إلى وضع نص خاص باستثناء وقف المسجد اكتفاء بالنص
العام الوارد بالفقرة الثانية من المادة ١١ من القانون دلالة إيراد هذا النص
الخاص هو أن وقف المسجد وما وقف على المسجد هو وحده المستثنى من الوقف
الخيري الذى يجوز للواقف أن يرجع عنه .

وحيث إنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه في خصوص ما ينهيه
الطاعن على قوله "ومن حيث إن هذا الذى ذهب إليه الطالب - الطاعن -
لا سند له من القانون لأن المادة ١١ عامة تشمل كل وقف فيجوز للواقف
أن يرجع عن وقفه ما دام حيا أهليا كان أو خيرا إلا في الأحوال المستثناة في
المادة المذكورة وهى أحوال ثلاثة ثلاثة الأولى إذا جعل الواقف الاستحقاق
لغيره وحرم نفسه وذريته من الاستحقاق ومن الشروط العشرة والحالة الثانية
إذا جعل الواقف الاستحقاق لغيره وثبت أن الاستحقاق كان في نظير عوض
مائى أو ضمانا لحقوق ثابتة والحالة الثالثة وقف المسجد وما وقف عليه ،
أما الدليل على أن المادة المذكورة عامة تشمل كل وقف أهليا كان أو خيرا
لا أبس فيها وكذلك جملة "فيا وقفه قبل العمل بهذا القانون" في الفقرة الثانية
هى تشمل كل وقف صادر قبل العمل بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ أهليا
كان أو خيرا فدبارة المادة صريحة بتجيز للواقف أن يرجع عن وقفه سواء كان

وقفا أهليا أو خيريا إلا في الأحوال الثلاثة المستثناة في المادة ١١ المذكورة ،
وقول الطالب إن الفقرة الثالثة من المادة ١١ خاصة بالوقف الأهلى تنافيه
عبارة المادة نفسها ولا تقييد فيها بكون الوقف أهليا أو خيريا بل فيها ما يدل
على أنها عامة كما بينا .

ومن حيث إن ما قرره الطالب في مذكرة التقدمة بالطلب من أنه يجوز
للاوقف الرجوع في كل وقف خيرى ... قيد ... ولا شرط إلا وقف المسجد
وما وقف عليه فهذا غير لاسند له من القانون لأن الحكم الذى يقول إن الوقف
مبينة في المادة المذكورة ولم تأت هذه المادة بهذا الحكم الذى يقول إن الطالب ...
إنما أباحت الرجوع من الأوقف في كل وقف خيرى أو أهلى إلا في الأحوال
المستثناة فيها ، ومما يؤيد هذا الرأى ما دار من مناقشة حول هذه المادة في
مجلس النواب وفى مجلس الشيوخ ... فمن مناقشة لجنة العدل بمجلس الشيوخ يبين
أن المادة ١١ عامة تشمل كل وقف أهلى كان أو خيريا إلا ما استثنى فيها من
الحالات الثلاثة التى قد منها ، ويبين مما تقدم أن قول المستأنف - الطاعن -
إن الفقرة الثانية من المادة ١١ المذكورة خاصة بالوقف الأهلى وقوله إن كل
وقف خيرى يجوز لواقف الرجوع فيه بدون قيد ولا شرط إلا المسجد وما وقف
عليه لا سند له من القانون .

ومن حيث إن الوقف المطلوب الرجوع عنه ... وقف صادر قبل العمل
بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ وقد حرم الطالب نفسه وذريته من الاستحقاق
ومن الشروط العشرة فهو وقف لا يجوز الرجوع فيه عملا بالفقرة الثانية من
المادة ١١ المذكورة .

وحيث إن هذا الذى أقام الحكم قضاءه عليه لا يخالفه فيه القانون ذلك أنه ظاهر
من سياق نص الفقرة الثانية من المادة ١١ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦
أن المشرع قصد إلى تحريم رجوع الواقف عن وقفه السابق على العمل بالقانون
رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ إذ حرم نفسه وذريته من الاستحقاق ومن الشرط العشرة
وجعل الاستحقاق لغيره إذ لفظ الغير عام مطلق. يشمل كل من عدا الواقف

جهة كان هذا الغير أو من أهل الاستحقاق أهليا كان الوقف أو غيرا فمضى
توافقت شروط الاستثناء الواردة في هذه الفقرة امتنع على الواقف أن يرجع
عن وقفه أيا كان هذا الوقف ، ولا يدفع هذه الحجّة ما يقول به الطاعن من أن
المشرع قصد إلى إباحة رجوع الواقف عن وقفه إطلاقا سواء كان ذلك قبل
العمل بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ أو بعد ذلك فيما عدا حالة وقف المسجد
أو ما وقف على المسجد بدليل أنه أفرد لهذه الحالة الأخيرة فقرة خاصة هي الفقرة
الثالثة من المادة ١١ ذلك أن الحكمة التي اقتضت هذا النص الخاص هي تقرير
قاعدة شرعية إجماع عليها أئمة الفقهاء وهي عدم جواز الرجوع في وقف المسجد
أو ما وقف على المسجد إطلاقا فأراد المشرع أن يدفع كل شبهة في عدم جواز
الرجوع عن هذا الوقف متى انعقد سواء كان انعقاده قبل العمل بالقانون رقم ٤٨
لسنة ١٩٤٦ أو بعد ذلك ولا يجوز الرجوع فيه في الأحوال التي يجوز فيها الرجوع
في الوقف الخيري فالفقرة الثالثة تقرر حكما خاصا بالمسجد لا يفتى عنه ما سبق
أن قرره المادة من أحكام بشأن الأوقاف الخيرية الأخرى .

وحيث إنه يبين من ذلك أن الطعن لا يستند إلى أساس ويتعين رفضه .

جاسة ١٤ من فبراير سنة ١٩٥٧

برئاسة السيد عبد العزيز محمد رئيس المحكمة : وبحضور السادة : المحقق عبد السيد ، ومحمد عبد الواحد علي ، واحد قوثة ، ومحمد متولى عظم المستشارين .

(١٩)

القضية رقم ١٠٩ سنة ٢٣ القضائية :

بيع . تسجيل . إثبات . حكم "تسبب مبيع" . صدور عقدي بيع من بائع واحد في ظل قانون التسجيل رقم ١٨ سنة ١٩٢٣ . تبويل الحكم في إثبات علم المشتري الثاني بالتصرف السابق على علاقة البتوة بينه وبين البائع . قصور . علم المشتري الثاني بالتصرف السابق وسوء نيته على فرض ثبوتها . لا تأثير لها على التصرف الحاصل اليه متى سجل عقده قبل تسجيل العقد السابق .

متى كانت عقدا البيع اللذان صدرا من بائع واحد قد وقعا في ظل قانون التسجيل رقم ١٨ سنة ١٩٢٣ وكان الحكم قد عول في إثبات علم المشتري الثاني بالتصرف السابق على علاقة البتوة بينه وبين البائع فإن الحكم يكون قاصر البيان لأن هذه العلاقة لا تقوم وحدها دليلا على واقعة العلم — ومع ذلك فإن علم المشتري الثاني بالتصرف السابق وسوء نيته على فرض ثبوتها لا أثر لها على التصرف الحاصل إليه إذا ما سجل العقد الصادر إليه قبل تسجيل العقد السابق . ذلك أن قانون التسجيل رقم ١٨ سنة ١٩٢٣ الذي ألغى بعد ذلك بالقانون رقم ١١٤ سنة ١٩٤٦ لا يرتب أي أثر على علم بالتصرف إليه الثاني بالتصرف السابق إذا سجل التصرف الثاني قبل تسجيل التصرف السابق وقد قضى هذا القانون على نظرية العلم وسوء النية في حق المتصرف إليه الثاني — على ما استقر عليه قضاء هذه المحكمة .

المحكمة

مد الإطراح إلى الأرق وسماع التقرير إلى تزايد السيد المستشار المقرر والمراجعة وبعد المداونة .

حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — حسب ما بين من الحكم المطعون فيه — أن أوراق الطعن —
تتصل في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ١٩٨٩ سنة ١٩٤٩ أمام محكمة دشنا الجزئية
على المطعون عليهم طالب فيها بالحكم في مواجهة المطعون عليه الثالث بصحة التعاقد
الحاصل بين الطاعن وبين المطعون عليها الأولى والمرحومة متجدة محمود خليل مورثة
المطعون عليه الثاني بمقتضى عقد البيع التمهيدى المؤرخ ٥ من أبريل سنة ١٩٤٤
ببيع فداين و ٤ قرار يط — وفي ٣ من ديسمبر سنة ١٩٤٩ حكمت المحكمة بعدم
اختصاصها وإحالة الدعوى إلى محكمة قنا الابتدائية وقيادت الدعوى بمجدول
المحكمة الأخيرة برقم ٥٥٤ سنة ١٩٤٩ — وسار النزاع أمامها حول اثني عشر قراطا
من القدر الوارد بعقد البيع إذ قرر الطاعن أن ملكية هذا القدر آلت إلى المطعون
عليها الأولى وهي البائعة له بطريق الشراء من المطعون عليه الثالث بمقتضى عقد
بيع تاريخه ١٣ من يولييه سنة ١٩٢٧ مصدق عليه أمام محكمة خط الرئيسية في ٢٨ من
أغسطس سنة ١٩٢٧ واقرن هذا البيع بوضع اليد المدة الطويلة — ودفع المطعون
عليه الثالث بأنه كان قد عاد فاشترى هذا القدر من المطعون عليها الأولى بعقد
في ٢٨ من يونيو سنة ١٩٤٣ أقام بمقتضاه الدعوى رقم ٦٥٣٠ سنة ١٩٤٣ مدنى
تجمع حمادى بطاب الحكم بصحته ونفاذه وتسليم العين المبيعة فقتضى له غيابيا بما
طلب في ١٩ من أكتوبر سنة ١٩٤٣ وأنه شهر صحيفة تلك الدعوى في ١٧ من
أبريل سنة ١٩٥٠ — فرد الطاعن على هذا الدفاع بأن الحكم رقم ٦٥٣٠ سنة ٤٣
تجمع حمادى صدر غيابيا وسقط لعدم تنفيذه خلال الستة شهور الزايلة له بدوره
وأنه حين شرع المطعون عليه الثالث في تنفيذ ذلك الحكم استشجكت المطعون
عليها الأولى ونقض في الدعوى رقم ٢٣٠٩ سنة ١٩٤٩ مدنى مستعجل دشنا بوقف
تنفيذه — وخلال نظر الدعوى وفي ١٠ من يناير سنة ١٩٥٠ شهر الطاعن صحيفة

دعواه . وفي ١٨ من يناير سنة ١٩٥١ قضت المحكمة اذبتدائية بطلبات الطاعن واقامت قضاءها على أن شهر صحيفة الدعوى رقم ٦٥٣٠ سنة ١٩٤٣ نجم حمادى قد أصبح مديماً الجندوى بسنوط الحكم الصادر فيها . واستأنف المطعون عليه الثالث هذا الحكم أمام محكمة استئناف أسيوط وطالب بإلغائه ورفض دعوى الطاعن فى خصوص الاثنى عشر قيراطا . وقيد هذا الاستئناف برقم ٧٨ سنة ٢٦ ق . وفي ٧ من مارس سنة ١٩٥٣ قضت محكمة الاستئناف بقبول الاستئناف شكلاً وبإلغاء الحكم المستأنف فى خصوص الاثنى عشر قيراطا المتنازع عليها ورفض دعوى الطاعن عنها واقامت المحكمة قضاءها على أن عقيد البيع الصادر من المطعون عليها الاول إلى المطعون عليه الثالث فى ٢٨ من يونيو سنة ١٩٤٣ أسبق تاريخاً من سنة البيع الصادر من نفس البائعة إلى الطاعن وهو ايها فى ٥ من أبريل سنة ١٩٤٤ وأن من الطبيعى أن الطاعن يحكم بنوته للبائعة كان على علم بالبيع الصادر منها إلى المطعون عليه الثالث ويؤكد هذا أن الحكم الصادر بصحة التعاقد لصالح المطعون عليه الثالث قد أعلن إلى البائعة مخاطباً مع عمها أحمد محمود خليل المستأنف ضد الاول " يقصد الطاعن " الذى يقطع بأن هذه الدعوى تبنى أقامها أحمد محمود خليل بصحة العقد الصادر من والدته لم يقصد بها إلا المبادرة باستئناف الحكم وسحب البصر بالباطل المطعون عليه الثالث وأن التدليس مفسد لكل معاملة ويجب أن يحرم المدعى من ثمره تدليسه وأنه ليس صحيحاً أن سقوط الحكم الغيابى يؤثر على ما تم من إشهار لصحيفة الدعوى — وقد طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريقتى النقض وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون وأبدت النيابة رأياً بإحالة الطاعن على الدائرة المستنبه وينقض الحكم وقررت دائرة الفحص بجلسة ٢ من يناير سنة ١٩٥٧ إحالة الطعن إلى الدائرة المدنية بجلسته ٣١ من يناير سنة ١٩٥٧ وفيها صممت النيابة على رأيها بتنقض الحكم وإحالة الدعوى إلى محكمة استئناف أسيوط .

وحيث إن الطعن أقيم على خمسة أسباب تتحصل الأربعة الأولى منها فى النعى على الحكم المطعون فيه بالقصور والخطأ فى فهم واقعة الدعوى ومخالفة القانون — ذلك أن الحكم أقام قضاءه على أن المطعون عليها الاولى وهى البائعة فى عقدي

٢٨ من يونيو سنة ١٩٤٣ تطعون عليه ثلثات ، ٥ من أبريل سنة ١٩٤٤ تطعن هي والدة الطاعن وأن من الطبيعي أن يكون الطاعن عالماً بالعقد الصادر من والدته إلى المطعون عليه الثالث دون أن يقيم الحكم الدليل على هذا العلم — كما أن الحكم قد أورد في أسبابه أن مما يؤكده علم الطاعن بالتصرف السابق إلى المطعون عليه الثالث أن الحكم الغيابي الصادر لمصلحة هذا الأخير في الدعوى ٦٥٣٠ سنة ١٩٤٣ نجح حمادى أعلن إلى المطعون عليها الأولى وهي البائعة مخاطباً مع ابنها أحمد محمود خليل والمستأنف عليه الأول "الأمر الذي يقطع بأن هذه الدعوى التي أقامها أحمد محمود خليل بعد ذلك بصحة التعاقد لم يقصد به إلا المبادأة باستصدار الحكم وتسجيله ، وأن هذا الذي أورده الحكم ينطوى على خطأ جسيم في فهم الواقع لأن المستأنف عليه الأول ورافع الدعوى ابتداء هو الطاعن خليل محمود خليل وهو شخص آخر غير أحمد محمود خليل عم المطعون عليها الأولى الذي خاطبه المحضر عند إعلان الحكم في الدعوى رقم ٦٥٣٠ سنة ١٩٤٣ نجح حمادى — فضلاً عن أن الحكم إذ استند فيما انتهى إليه إلى أن التدليس مفسد لكل معاملة وأن مجرد العلم اليقيني أو الظنى بوجود تصرف سابق يعد تدليساً قد خالف القانون ذلك أن عقدي ٢٨ من يونيو سنة ١٩٤٣ ، ٥ من أبريل سنة ١٩٤٤ قد صدرا في ظل القانون رقم ١٨ سنة ١٩٢٣ الخاص بالتسجيل والذي تقضى أحكامه بأن لا أثر لسوء النية على أسبقية التسجيل وهو ما استقر عليه قضاء هذه المحكمة كما أن علم المتصرف إليه الثاني بالتصرف الأول لا يعد تدليساً إلا إذا كان المتصرف إليه الثاني سيء النية فاصلاً الإضرار بالمتصرف إليه الأول .

وحيث إن هذا النعي صحيح ذلك أنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه أورد في أسبابه "ومن حيث إنه لا جدال في صدور البيع إلى المستأنف "المطعون عليه الثالث" في ١٩٤٣/٦/٢٨ وأن العقد الذي يحتج به المستأنف ضده الأول "الطاعن" صدر إليه عقب ذلك في ١٩٤٤/٤/٥ ولمّا كانت البائعة هي والدة المستأنف ضده الأول فمن الطبيعي أنه كان على علم بما حدث من بيع صدر من والدته إلى المستأنف ومما يؤكد ذلك إعلان الحكم الصادر بصحة التعاقد

لصالح المستأنف فقد أعلن في ٢٠ من ديسمبر سنة ١٩٤٣ إلى البائعة ومخاطبا مع عمها أحمد محمود خليل المستأنف ضده الأول الأمر الذي يقطع بأن هذه الدعوى التي أقامها أحمد محمود خليل بعد ذلك بصحة التعاقد اعتمادا على عقد البيع الصادر من والدته إليه لم يقصد به إلا المبادرة باستئناف الحكم وتسجيله إضرارا بالمستأنف ولا شك أن التدليس مفسد لكل معاملة ويجب أن يحرم المدلس من كل ثمرة تدليسه“. وهذا الذي أورده الحكم وأقام عليه قضاءه غير صحيح سواء في القانون أو في الواقع كما أنه ينطوى على قصور في التسبيب ذلك أن عقدى البيع اللذين صدرا من المطعون عليهما الأولى الأول في ٢٨ من يونيو سنة ١٩٤٣ إلى المطعون عليه الثالث والثاني في ٥ من أبريل سنة ١٩٤٤ إلى الطاعن قد وقعا في ظل قانون التسجيل رقم ١٨ سنة ١٩٢٣ الذي ألغى بعد ذلك بالقانون رقم ١١٤ سنة ١٩٤٦ والذي لا يرتب أى أثر على علم المتصرف إليه الثانى بالتصرف السابق إذا سجل التصرف الثانى قبل تسجيل التصرف السابق وقضى بهذا القانون على نظرية العلم وسوء النية في حق المتصرف إليه الثانى على ما استقر عليه قضاء هذه المحكمة — كما أن الحكم المطعون فيه قد انطوى على خطأ في فهم الواقع في الدعوى إذ يبين من صورة الحكم رقم ٦٥٣٠ سنة ١٩٤٣ الصادر لصالح المطعون عليه الثالث بإثبات التعاقد عن عقد ٢٨ من يونيو سنة ١٩٤٣ أنه أعلن للمطعون عليهما الأولى مخاطبا مع ابنها أحمد محمود خليل وهو شخص آخر غير الطاعن ومن ثم فإن الحكم إذ استند في إثبات علم الطاعن بالتصرف السابق الصادر من والدته إلى المطعون عليه الثالث إلى ذلك الإعلان يكون قد أقام قضاءه على ما يخالف الثابت في الأوراق فضلا عن أن الحكم إذ عول في إثبات علم الطاعن بالتصرف السابق الحاصل إلى المطعون عليه الثالث على علاقة البنوة بين الطاعن والمطعون عليهما الأولى يكون قاصر البيان لأن هذه العلاقة لا تقوم دليلا على واقعة العلم — ومع ذلك فإن علم الطاعن بالتصرف الحاصل إلى المطعون عليه الثالث وسوء نيته على فرض ثبوتها لا أثر لهما على التصرف الحاصل إلى الطاعن إذا ما سجل العقد الصادر إليه قبل تسجيل العقد السابق على ما سبق البيان — لما كان ذلك فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه دون حاجة لبحث السبب الأخير من أسباب الطعن .

جلسة ٢١ من فبراير سنة ١٩٥٧

برئاسة السيد عبد القمير محمد رئيس المحكمة ، وبحضور السادة : استحق عبد السيد ، ومحمد عبد الواحد علي ، وأحمد قوشة ، وإبراهيم عثمان يوسف المستشارين .

(٣٠)

القضية رقم ٧٤ سنة ٧٣ القضائية :

(أ) بيع . فسخ . "الشرط الفاسخ الضمني" . عدم انقضاء عقد البيع لأعمالا للشرط الفاسخ المضمن في القانون المدني القديم والجديد إلا بإعذار المدين بالوفاء . وتحلته عن الوفاء ، حتى صدور الحكم النهائي . امتناع جواز الحكم بالفسخ إذا قام بتنفيذ التزامه قبل ذلك .

(ب) بيع . فسخ . ملك الشيء المبيع . قضاء . مستعجل . عدم انقضاء عقد البيع ببيع البضاعة المتأقده عليها بأمر من القضاء المستعجل خشية تلفها حتى يصل في النزاع القائم بين الطرفين . لا محل للقواس على حالة ملك المبيع . المادة ٢٩٧ مدني قديم و ٤٢٧ مدني جديد .

١ — لا يعتبر عند البيع — في ظل القانون المدني القديم والجديد على السواء — مفسوخا لأعمالا للشرط الفاسخ الضمني بمجرد تخلف البائع أو المشتري عن القيام بالتزامه بل يجب لكي انقضى الحكم بإجابه من بطاب الفسخ إلى طلبه أن يكون قد نهى على الطرف الآخر بالوفاء أي بإعذاره وأن يظل هذا الأخير متخلفا عن الوفاء حتى صدور الحكم النهائي . فإذا قام المدين بتنفيذ التزامه قبل ذلك امتنع قانونا جواز الحكم بالفسخ .

٢ — بيع البضاعة المتأقده عليها بأمر من القضاء المستعجل خشية تلفها حتى يفصل في النزاع القائم بين الطرفين بشأن البيع الصادر بينهما لا يؤدي إلى انقضاء هذا العقد ولا يسوع في ذاته الفسخ إذ أن بيع البضاعة على هذا الوجه لا يقاس

بهلاك الشيء المبيع الموجب لانفساخ عقد البيع ذلك أن الهلاك الذي نصت عليه المادة ٢٩٧ من القانون المدني القديم المقابلة للمادة ٤٣٧ من القانون الجديد هو زوال الشيء المبيع من الوجود بمقوماته الطبيعية بسبب آفة متوالية أو حادث مادي بفعل إنسان ، أما بيع الشيء بأمر القضاء المستعجل خشية التلف فهو إجراء وقائي قصده به صيانة الشيء المبيع من الهلاك وحفظ قيمته . لحساب من يقضي بالتسليم إليه ونقل النزاع الذي كان دائرا حول عين معينة إلى بديلها وهو الثمن المتحصل من بيعها وهو الذي يتصرف إليه أثر عقد البيع .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .
حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق تحصل في أنه بتاريخ ١١/٣/١٩٤٩ اتفقت الشركة الطاعنة على أن تبيع للشركة المطعون عليها ١١١ طنا من الحديد المبسط بسعر الطن ٤٥ جنيا تسليم مخازن الطاعنة بالاسكندرية على أن تشحن البضاعة بمعرفة البائعة إلى محطة رملة بولاق لحساب المشترية ولم يحدد الاتفاق مياعدا للتسليم كما لم يحدد طريقة معينة إلا أنه بتاريخ ٢١/٣/١٩٤٩ وافقت المطعون عليها أن يكون الشحن بالسيارة على حسابها بسعر الطن ١٦٠ قرشا وتنفيذا لذلك تسلمت المطعون عليها ٤٦ طنا تقريبا ولم يحصل استلام باقي الكمية فبادرت الطاعنة باخطار المطعون عليها في ١٤/٤/١٩٤٩ للاسراع في الاستلام ثم عادت إلى إخطارها بذلك مرة أخرى لاستلام الـ ٦٥ طنا الباقية خلال مدة لا تتجاوز آخر شهر مايو سنة ١٩٤٩ وإلا كانت الطاعنة غير مسئولة عن هذا التأخير وكانت المطعون عليها ملزمة بمصاريف التخزين والتأمين والفوائد ولما لم تحظ الطاعنة برد من المطعون عليها أعذرتها بالاستلام في ٦/٦/١٩٤٩ منسوبة باتخاذ الإجراءات القضائية إن لم تستلم في خلال عشرة أيام وبتاريخ ١٤/٦/١٩٤٩ ردت المطعون عليها بشحن باقي الكمية المبيعة عن طريق شركة مصر

للاحة النهرية فردت الطاعنة بالقبول ثم عادت فأبلغت المطعون عليها في ١٠/٨/١٩٤٩
بتمذر الشحن عن هذا الطريق لقلة المياه في قناة المحمودية ولانشغال وحدات
شركة مصر النهرية في أعمال النقل لوزارة التوطين وطلبت اختيار طريقة أخرى
للشحن ثم عادت فشجنت الحديد فعلا في ١٢/٨/١٩٤٩ بمقولة إنها تمكنت من
تذليل صعوبة الشحن وأخطرت المطعون عليها بذلك في ١٦/٨/١٩٤٩ إلا أن
المطعون عليها رفضت الاستلام لأنها كانت قد أرسلت خطابا للطاعنة في ١٥/٨/١٩٤٩
تخطر بها فيه بأنها تعتبر العقد مفسوخا لتأخير الطاعنة في الشحن مدة شهرين
لا تستسيغها المعاملات التجارية وردت الطاعنة في ١٧/٨/١٩٤٩ بأن التأخير
يرجع إلى اختيار المطعون عليها الشحن بالطريق النهري الذي تمذر استعماله في هذه
المدة لقوة قاهرة وبناء على ذلك رفعت الطاعنة ضد المطعون عليها الدعوى
رقم ٢٠١٧ تجارى كلى مصر طالبة إلزامها بأن تدفع إليها مبلغ ٢٧٣٦ جنيها
و ٥٠٤ مليات وهو ثمن الكمية الباقية طبقا للسعر المتفق عليه في العقد بعد خصم
٢٣٣٠ جنيها و ١٨ مليا قيمة العربون المدفوعة مقدما فأرسلت المطعون عليها إلى
الطاعنة إنذارا في ٢٤/١٠/١٩٤٩ عرضت فيه استردادها لدفع ثمن هذه الكمية
طبقا للتسعير الجبرى الذى كان قد تمحدد في أغسطس سنة ١٩٤٩ وجملة الثمن
على هذا الأساس ٢٠٧٧ جنيها و ٩٠ مليا بعد خصم رصيد الشركة المطعون عليها
لدى الطاعنة وعرضت هذا المبلغ بشيك على بنك باركليز ثم عادت فأرسلت
الطاعنة إنذارا آخر في ٤/١/١٩٥٠ تعرض فيه استلام الحديد ودفع الثمن حسب
التسعير الجبرى على أن يترك للقضاء الفصل في أمر الفرق المختلف عليه ويجاسه
١٩٥٠/١/٢٦ أمام محكمة الدرجة الأولى قبلت الطاعنة هذا العرض ولكن
المطعون عليها اشترطت رفع الحجز الموقع على أموالها تحت يد البنك ولم تقبل
الطاعنة ذلك وفشل العرض وأودع البنك المحجوز لديه مبلغ ٢٩٤٦ جنيها
و ٥٠٤ مليات في خزانة المحكمة ثم رفعت المطعون عليها ضد الطاعنة الدعوى رقم ٨٥٩
سنة ١٩٥٠ تجارى كلى مصر وطلبت فيها الحكم بفسخ عقد البيع المحرر بتاريخ
١١/٣/١٩٤٩ بالنسبة لكمية الحديد الباقية وإلزام الطاعنة بأن تدفع لها مبلغ
٢٣٣٠ جنيها و ١٨ مليا والفوائد مع تعويض قدره ١٥٠٠ جنيها وتقرر ضم الدعويين

وفي خلال ذلك رفعت الطاعنة الدعوى رقم ٥٤٠ سنة ١٩٥٠ مستعجل مصر طلبت فيها تعيين حارس لبيع الحديد خشية تعرضه للتلف وقضى بذلك وبيع الحديد فعلا وبلغت حصيلة ثمنه ١٢٠٤ جنيهات و٦٩٠ مليا تسلمتها الطاعنة ولذا عدلت طلباتها إلى مبلغ ١٥٢١ جنيها و ٨١٤ مليا وبتاريخ ١٩٥١/٥/٢٦ قضت محكمة الدرجة الأولى أولا - في دعوى المطعون عليها رقم ٨٥٩ سنة ١٩٥٠ برفضها وإلزامها بمصاريفها - ثانيا - في الدعوى رقم ٢٠١٧ سنة ١٩٤٩ تجارى كلى مصر بإلزام المطعون عليها بأن تدفع للطاعنة مبلغ ١٢٨٨ جنيها و ٧٢٦ مليا والفوائد بواقع ٥ ٪ من تاريخ المطالبة الرسمية الحاصلة في ١٩٤٩/١٠/١٠ حتى السداد والمصاريف بما في ذلك مصاريف الدعوى المستعجلة و ٥٠٠ قرش مقابل أتعاب المحاماة فاستأنفت المطعون عليها هذا الحكم بالقضية رقم ٤٧٤ سنة ٦٨ ق محكمة استئناف القاهرة كما استأنفته الطاعنة استئنافا مقابلا قيد برقم ٦٣٧ سنة ٦٩ ق بالنسبة لمبلغ ٢٣٣ جنيها و ١٨ مليا التي خصمها الحكم الابتدائي رغم أن هذا الخصم كان قد أجرى فعلا بواسطة الطاعنة . وبتاريخ ١٩٥٢/١٢/٩ قضت محكمة الاستئناف بقبول الاستئنافين شكلا وفي الموضوع أولا - برفض استئناف الطاعنة وإلزامها بمصروفاته - ثانيا في استئناف المطعون عليها بإلغاء الحكم المستأنف ورفض دعوى الطاعنة وإلزامها بمصروفاتها عن الدرجتين وإلزامها بأن تدفع للمطعون عليها مبلغ ٢٣٣ جنيها و ١٨ مليا والفوائد ٦ ٪ من تاريخ المطالبة الحاصلة في ١٩٤٩/١٠/٢٤ حتى السداد والمصاريف المناسبة عن الدرجتين فقررت الطاعنة بالطعن في الحكم بطريق النقض وعرض الطعن على دائرة فحص المطعون فقررت إحالته إلى هذه الدائرة وأبدت النيابة العامة رأيها برفض الطعن .

وحيث إن الطاعنة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه أخطأ في تطبيق القانون ذلك أنه اعتبر أن مجرد تأخير الطاعنة في شحن الحديد المبيع إلى المطعون عليها موجب لفسخ عقد البيع في حين أن الفسخ لا يقع بمجرد عدم تنفيذ الالتزام بل يتعين أن يسبقه اضرار من الدائن للدين يكلفه فيه رسميا بالوفاء بالتزامه وإلا قضى بفسخه والثابت في واقعة الدعوى أن المطعون عليها لم تعذر الطاعنة بالتسليم بل

أنها قد تجاوزت عن التأخير في الشحن وطلبت بانذارها المؤرخين ١٩٤٩/١٠/٢٤ و ١٩٥٠/١/٤ استلام الحديد ونازعت فقط في قيمة الثمن طالبة احتسابه على أساس السعر الجبرى الذى تحدد بعد تاريخ الاتفاق لاهل أساس السعر المتفق عليه في عقد البيع هذا إلى أن الحكم قد أخطأ أيضا في القانون إذ اعتبر أن عقد البيع قد انفسخ بمجرد أن الحديد قد بيع بأمر القضاء المستعجل ذلك أن الفسخ لا يقع إلا بالتراضى أو بحكم القضاء أما حكم القضاء المستعجل ببيع الحديد خشية التلف فلا يعتبر قضاء بالفسخ كما أن واقعة البيع المسادية لا تعتبر في ذاتها موجبة للفسخ . وحيث إن هذا النعمى في محله ذلك أن عقد البيع في ظل القانون المدنى القديم والحديد على السواء لا يعتبر مفسوخا إعمالا للشرط الفاسخ الضمنى بمجرد تخلف البائع أو المشتري عن القيام بالتزامه بل يتعين لى تقضى المحكمة بأجابه من يطلب الفسخ إلى طلبه أن يكون قد نبه على الطرف الآخر بالوفاء أى بأعذاره وأن يظل هذا الأخير متخلفا عن الوفاء حتى صدور الحكم النهائى فإذا قام المدين بتنفيذ التزامه قبل ذلك امتنع قانونا جواز الحكم بالفسخ ويبين من واقعة الدعوى على ما أثبتته الحكم الابتدائى ودلت عليه المستندات المقدمة من الطاعنة أن المطعون عليها وإن تمسكت بتأخير الطاعنة في شحن الحديد المبيع عن طريق شركة مصر للاحة النهرية مدة شهرين وكتبت إليها في ١٩٤٩/٨/١٥ تقول بأنها تعتبر العقد مفسوخا لهذا التأخير إلا أن الطاعنة كانت قد شحنت البضاعة فعلا في ١٩٤٩/٨/١٢ قبل أن يصلها أى إنذار من المطعون عليها كما أن المطعون عليها قد عادت بعد رفع الدعوى ضدها فقبلت بانذارها المؤرخ ١٩٤٩/١٠/٢٤ استلام البضاعة بثمن التسعير الجبرى الذى تحدد بعد تاريخ الاتفاق وقدمت هذا الثمن بموجب شيك على بنك باركليز ثم عادت فكررت هذا العرض بانذارها المؤرخ ١٩٥٠/١/٤ طالبة استلام الحديد مقابل الثمن المعروض مع ترك أمر الخلاف على الثمن للقضاء . ولما رافض هذا العرض بجماسة ١٩٥٠/١/٢٦ أمام محكمة الدرجة الأولى بسبب اشتراطها رفع الحجز الموقع على أموالها تحت يد البنك طلبت المطعون عليها الفسخ بدعواها رقم ٨٥٩ سنة ١٩٥٠ تجارى كلى مصر التى ضمت لدعوى الطاعنة ومؤدى ذلك أن الطاعنة وقد شحنت الحديد ووضعت تحت تصرف المطعون عليها

لاستلامه مقابل دفع الثمن المتفق عليه في العقد وأن المطعون عليها وقد قبلت الاستلام فعلا وأنها نازعت في الثمن بمقولة إنه يجب أن يكون على أساس التسعير الجبرى الذى تحدد فى خلال مدة التأخير فى الشحن يكون الطرفان فى الواقع قد أعمالا العقد أى أن البائعة قامت بالتسليم قبل الحكم بالفسخ ، وقبلت المشتريّة الاستلام وإنما انحصر النزاع بين الطرفين فىمن يتحمل فرق السعر أهى الطاعنة باعتبارها مسئولة عن تمويض الخسارة الناشئة عن تقصيرها فى الشحن فى موعد مناسب كما تقول المطعون عليها أم هى المطعون عليها التى تتحمل هذه الخسارة باعتبار أن التأخير فى الشحن كان بسبب اختيارها طريق الملاحه النهريّة وما اعترضها من عقبات قهريّة على حد قول الطاعنة ويبين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه أنه بعد أن ذهب إلى أن الشركة البائعة هى التى تسببت فى هذه الخسارة بعملها الذى أتته مخالفا للقانون وهو عدم الشحن فى الوقت المناسب بغير عذر مقبول وعليها وحدها تقع تبعه ذلك ... عاد فتنبك النتيجة اللازمة لهذه المقدمة على فرض صحتها وهى إلزام الطاعنة بتمويض الخسارة والقضاء لها بباقي الثمن إذ تخفى هذه النتيجة إلى القول بأنه على هدى ما تقدم تكون دعوى شركة التسليفات التجاريّة بكامل أجزائها على غير أساس ... وأنه عن الرصيد فلا نزاع من جانب الشركة البائعة فى ترتيب هذا المبلغ فى ذمتها ... وأنه لا خلاف كذلك فى أن عقد البيع قد انفسخ ببيع البضاعة المتعاقد عليها بمقتضى حكم قاضى الأمور المستعجلة بناء على طلب الشركة البائعة واستحال النزاع بعد ذلك على الثمن ولا ترى هذه المحكمة محلا للبحث فى أثر كتاب ١٥ من أغسطس سنة ١٩٤٩ الذى بعث به المشتري للشركة البائعة يخطورها بفسخ التعاقد لتأخرها فى إرسال البضاعة ثم فى قبول الصلح بعد ذلك على أساس الاستلام ودفع الثمن الذى حدده التسعير الجبرى الجديد وما إذا كان يجوز له أولا يجوز أن يطلب اعتبار العقد مفسوخا بعد أن عدل عن كتابه السابق وارتضى الصلح مادام أن عقد البيع قد انفسخ ببيع البضاعة وانتهت العلاقة القانونيّة بين الطرفين . وهذا الذى قرره الحكم مخالف للقانون ذلك أن الفسخ الذى قضى به ليست له مسوغاته القانونيّة من تنبيه بالوفاء وإصرار على عدم الوفاء حتى صدور الحكم

النهائي بالفسخ على ما سلف بيانه كما أن بيع البضاعة المتعاقد عليها بأمر من القضاء المستعجل خشية تلفها حتى يفصل في النزاع القائم بين الطرفين لا يؤدي إلى انفساخ العقد ولا يسوغ في ذاته الفسخ إذ أن بيع البضاعة على هذا الوجه لا يقاس بهلاك الشيء المبيع الموجب لانفساخ عقد البيع على ما تقول المطلعون عليها ذلك أن الهلاك الذي نصت عليه المادة ٢٩٧ من القانون المدني القديم المقابلة للمادة ٤٣٧ من القانون الجديد هو زوال الشيء المبيع من الوجود بمقوماته الطبيعية بسبب آفة سماوية أو حادث مادي بفعل إنسان أما بيع الشيء بأمر القضاء المستعجل خشية التلف فهو إجراء وقائي قصد به صيانة الشيء المبيع من الهلاك وحفظ قيمته لحساب من يقضى بالتسليم إليه ونقل النزاع الذي كان دائراً حول عين معينة بذاتها إلى بديلها وهو الثمن المتحصل من بيعها وهو الذي ينصرف إليه أثر عقد البيع .

وحيث إنه لما تقدم يكون الحكم قد أخطأ في تطبيق القانون ويتعين لذلك نقضه .

(۲۱)

القضية رقم ٢٦٢ سنة ٢٣ القضية :

(ب) ضرائب . تعويض . حكم « تسبيب » . طلب الممول الحكم له بتعويض عن خطأ مصلحة الضرائب في ربط ضريبة الأرباح الاستثنائية عليه وما تم بناء على ذلك من إجراءات الجزر والبيع وغلق محله وضباع رأس ماله واسمه وشهرته . عدم تحقيق الحكم عند القضاء بالتعويض مقدار ما بيع وما لحق الممول من خسائر من جراء هسلا البيع وعدم بيانه أن الإخلاق كان نتيجة مباشرة لتوقيع الجزر . قصور .

١ - حق الممول الذي لا يمسك حسابات منتظمة في الاختيار المخول له في المادة ٣ فقرة ثانية من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٤١ المعدل بالقانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٤٣ بين رقم رأسه المعتمدة أو المقدرة في سنة ١٩٣٩ وبين ١٢٪ من رأس المال المستثمر في المنشأة - هذا الحق يظل قائماً ما دام لم تتخذ مصلحة الضرائب قراراً بتحديد رأس المال وإخطار الممول به بخطاب موصى عليه بعلم الوصول وفقاً للمادة الخامسة من القرار الوزاري رقم ٢٦ الصادر باللائحة التنفيذية للقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١ - على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ولا يشفع لمصلحة الضرائب القول بأنها اتخذت في تحديد رأس المال إقرار الممول نفسه.

٢ - إذا كان الممول قد طلب الحكم له بالتعويض عن خطأ مصلحة الضرائب في ربط ضريبة الأرباح الاستثنائية عليه وفيما تم بناء على ذلك من إجراءات

الحجز على بضاعته وبيعها وفلق محله وضياح رأس ماله واسمه وشهرته بسبب تلك الإجراءات وكان الحكم قد قدر التعويض تقديرا جزافيا واكتفى ببيان وصف ما بيع من البضاعة المحجوزة عليها وبالقول بأن ما بيع هو جزء كبير مما حجز عليه دون أن يحقق مقدار ما بيع وما لحق الممول من خسائر من جراء هذا البيع كما قضى بعد ذلك للممول بتعويض عن غلق المحل مقدرا بقيمة الأرباح التي ضاعت عليه عن سنوات أزيد مما طلبه دون أن يثبت الحكم أن هذا الإفلاق كان نتيجة مباشرة لتوقيع الحجز فإن الحكم يكون قد جاء قاصر البيان ويتعين نقضه .

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد والمداولة .

من حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

ومن حيث إن وقائع هذا الطعن — حسبما يبين من الحكم المطعون فيه ومن سائر الأوراق — تتحصل في أن المطعون عليه أقام في ١٩٥٠/٢/٤ على الطاعنين الدعوى رقم ٦٦ سنة ١٩٥٠ كلى بنى سوييف وطالب الحكم بالزامهم بأن يدفعوا إليه بطريق التضامن والتكافل مبلغ ٣٠٠٠٠ جنية على سبيل التعويض مع المصروفات والأتعاب بحكم مشمول بالنفاذ مع حفظ كافة حقوقه الأخرى وقال شرحا لدعواه إنه بتاريخ ١٩٤٧/١/١ أعلنه مأمورية ضرائب بنى سوييف بدفع الضريبة الاستثنائية عن أرباحه في سنة ١٩٤٣ والتي حددتها بمبلغ ٤٩٢ جنيها و ٩٠٠ مليم ثم أوقعت في ١٩٤٧/١/١٥ الحجز على منشأته التجارية ثم باشرت البيع من ٣ إلى ١٧ من أغسطس سنة ١٩٤٧ فإذا لهذا الحجز وحصلت من هذا البيع مبلغ ٩٧ جنيها و ٦٨٥ مليا بالإضافة إلى ما قام بسداده مختارا قبل البيع على دفعات مجموعها ١٣٧ جنيها و ٤٠٥ مليات فيكون جميع المسدد منه بمبلغ ٢٣٥ جنيها و ٩٠٠ مليا ثم قال إن الإجراءات التي اتبعت في ربط هذه الضريبة كانت باطلة إذ اعتمدت المصلحة في تقديرها على إقرار صدر من عامل بمحله ليس وكلاء عنه

ولم تكن له صفة التحدث نيابة عنه ورغم أنه أوضح لها ذلك في خطابه الرقم ١٩٤٦/٥/٥ فلما بدلا من أن تحيل الموضوع على لجنة التقدير لتفصل في أوجه الخلاف بينه وبينها اعتبرت التقدير نهائيا لا يقبل الطعن ثم أوقعت الحجز وشفعته بالبيع الذي شاب إجراءاته عيوب وأخطاء كثيرة منها أن البيع لم يقصر على ما حجز عليه بل تعداه إلى ما لم يحجز عليه وكانت المزايدة في البيع صورية نزلت بقيمة البضائع إلى ما لا يجاوز ١٠٪ من قيمتها الحقيقية ، وكل ذلك في غيابه وفي غياب الحارس المميز في محضر الحجز - كما تم بيع كثير من البضاعة بدون قسائم فلم يورد ثمنها لتخزينة لحسابه - فترتب على ذلك كله انتهاء حياته التجارية لأنه بمجرد شروع المصلحة في تلك الإجراءات التعسفية تزعزعت الثقة به وتراحم عليه دأشوه وأقام أحدهم دعوى بإشهار إفلاسه انتهت صلحا ولكنه لم تقم له بعد ذلك قائمة لأن محله صفى في مقابل مبلغ ٩٧ جنيها و ٦٨٥ مليا وبذلك ضاع عليه رأس ماله وأرباحه واسمه وشهرته ثم انتهى إلى تقدير التعويض بمبلغ ٢٧٤٩٧ جنيها و ٥٩٣ مليا فصله على النحو الآتي وعدل طلباته إليه :

٤٤٧٨ جنيها و ٥٩٣ مليا قيمة البضاعة التي كانت بحله في ١٩٤٦/١٢/٣١
بعد استئصال ما بيع وما سلم إليه ومع إضافة ٢٥٪ أرباح .

٨٥٨٠ جنيها ما ضاع عليه من ربح في السنوات من ١٩٤٧ إلى ١٩٥٠ .

مليم جني

٦٤٣٩٠٠٠ شهرة المحل على اعتبار أنها توازي ربح ثلاث سنوات .

٨٠٠٠٠٠ عن الأضرار المادية والأدبية

٢٧٤٩٧٥٩٣

وبجلسة ١٩٥٠/٦/٢ قضت المحكمة قطعيًا باعتبار أن تقدير المصاحبة للضرية الاستثنائية تم وفقا للقانون وأبلغ به المطعون عليه فلم يطعن عليه أمام المحكمة الابتدائية كما قضت في نفس الحكم تمهيدا بنسب الخبير الحسابي المختص بمكتب الخبراء للاطلاع على أوراق ومحاضر البيع وحصر البضاعة التي بيعت

بمقتضاها والأثمان التي دفعت فيها والاطلاع على دفاتر ومستندات المدعى لبيان البضاعة التي كانت بالمحل يوم توقيع الججز في ١٩٤٧/١/١٥ وأثمانها وكذلك الاطلاع على محاضر الجرد التي حررها مندوب مصلحة الضرائب عقب توقفه عن إجراء البيع وحصر البضاعة التي بقيت بدون بيع وتقدير ثمنها وكذلك حصر البضاعة التي هربها المدعى وثنمها وتحقيق ما قيل عن بيع ما لم يحجز عليه . وما إذا كانت أثمان البضاعة المباعة تسددت جميعها لحساب المدعى ... الخ . ولكن المدعى يدفع الأمانة المقدرة في الحكم وقرر في محضر جلسة ١٩٥١/١١/١٠ أنه لن ينفذ الحكم وطلب من المحكمة الفصل في الدعوى غير متقيدة بالحكم التمهيدى . وبجلسة ١٩٥١/١٢/٨ قضت المحكمة برفض الدعوى . فاستأنف المطعون عليه هذا الحكم أمام محكمة استئناف القاهرة وقيد أمامها برقم ٩٠ سنة ٦٩ ق . وبجلسة ١٩٥٣/٦/٤ قضت المحكمة بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وإلزام المستأنف عليهم متضامنين بأن يدفعوا للمستأنف على سبيل التعويض مبلغ ٤٠٠٠ ج والمصروفات عن الدرجتين ومبلغ ٥٠ ج أتعابا للمحاماة ورفضت ما عدا ذلك من الطلبات . فطعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض . وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون ، وبعد أن استمعت إلى طلبات الطاعنين والنيابة العمومية قررت بجلسة ١٩٥٧/١/٩ إحالة الطعن على الدائرة المدنية .

ومن حيث إن الطعن بني على ثلاثة أسباب ينحى الطاعنون بالأول منها على الحكم المطعون فيه أنه أخطأ في فهم الواقع في الدعوى وخالف الثابت في أوراقها بخالف بذلك القانون وأخطأ في تطبيقه من ثلاثة أوجه : الوجه الأول : أن الحكم أقام قضاءه على أن المطعون عليه نازع المصلحة في تقديرها لرأس ماله وذلك بموجب الخطاب الرقم ٣٠ من أبريل سنة ١٩٤٦ ثم اتخذ من هذا النزاع سببا للقول بوجوب إحالة الموضوع على لجنة التقدير ومن بعدها إلى القضاء . وإذا هي لم تفعل واستبدت بالأمر من غير أن تعرضه على اللجنة تكون قد خالفت أحكام القانون — في حين أن الثابت من أوراق الدعوى أنه لم يكن من بينها خطاب يحمل ذلك التاريخ ولكن الموجود هو خطاب بتاريخ ١٩٤٧/٤/٣٠ وفيه

يشير إلى أوجه منازعته واعتراضاته على تقدير المأمورية لرأس ماله التي حررها خطاب الرقم ١٩٤٦/٥/٥ ولو أنه كان قد أرسل خطابات غير خطاب ١٩٤٦/٥/٥ لأشار إليه في خطاب ١٩٤٧/٤/٣٠ ويستحيل أن يكون هذا الخطاب هو الذي أشارت إليه المحكمة واعتبرت أن تاريخه ١٩٤٦/٤/٣٠ لأنه يحتوي على إشارة ربط الضريبة وتحديد رقمها (٤٩٢ ج) في حين أنه في الفترة بين ٢٨ و ٣٠/٤/١٩٤٦ لم تكن المصاحبة قد ربطت الضريبة بعد لأن هذا الربط لم يتم ولم يخطر به الممول إلا في ١/١/١٩٤٧ - ومتى كان الثابت أن منازعة الممول لم تخلق إلا بعد مضي سنة كاملة من صدور القرار بتحديد رأس المال وبعد أن فوت الطاعن على نفسه مواعيد الطعن عليه وعلى القرار الصادر بربط الضريبة إذن لتغير وجه الحكم وانتهى القول بوجود مخالفة للقانون - والحكم إذا أقام قضاءه على هذا المستند المزعوم يكون قد أخطأ فهم الواقع في الدعوى وخالف الثابت في أوراقها - ففسد بذلك رأيه ومتى فسد رأيه فقد فسد حكمه .

الوجه الثاني : وثمة وجه آخر لخطأ الحكم في فهم الواقع في الدعوى ومخالفة الثابت في أوراقها ذلك أنه لم يتخذ من خطاب ١٩٤٦/٤/٣٠ وحده دليلا على منازعة الممول بل اتخذ منه ومن خطاب آخر تاريخه ١٩٤٦/٥/٥ دليلا على المنازعة وأوجب لقيامها إحالة الموضوع على لجنة التقدير ثم اتخذ من عدم الإحالة وجهها للمخالفة وموجباً للمسئولية - هذا بينما كانت المأمورية ومنذ ٢٨/٤/١٩٤٦ قد أصدرت قرارها بتحديد رأس المال تأسيسا على خطاب الممول نفسه الذي أرسل إليها في نفس اليوم وعولت على ما فيه من بيانات وفي ذلك ما يقطع في أنه قبل صدور القرار لم تحصل منازعة من الممول بخصوص تحديد رأس المال كان يمكن مع قيامها أن تتوقف في إصدار قرارها أو أن تحيله على لجنة التقدير على خلاف ما توهمه الحكم - وليس في أوراق الدعوى ما يفيد منازعة الممول قبل صدور القرار ، أما المنازعة التي تحصل بعد التحديد فقد رسم القانون طريقها بما نص عليه من تحويل الممول حق الطعن في القرار بالطرق وفي المواعيد المحددة - وليس في الأوراق كذلك ما يفيد أن الممول قد تقدم بهذا الطعن .

الوجه الثالث : وقد ترتب على تلك الأخطاء أن الحكم أخطأ كذلك في فهم القانون لأن المادة ٥ من اللائحة التنفيذية وقد أوجبت على المأمور إصدار قرار بتحديد رأس المال يعلن للمول بخطاب موصى عليه تكون قد أحلته محل اللجنة وما على المول إلا أن يطعن في قراره في المواعيد والطرق المحددة في القانون مع ملاحظة أن الضريبة يؤخذ فيها على الدوام باقرار المول فهو حين يقر بشئ تأخذ به المصلحة وتعتمده فيكون هناك اتفاق ملزم لطرفيه له قوته وله حجته ولا سبيل إلى الرجوع فيه ومانع لطرفيه من العودة إلى مناقشته لأنه يبنى على القول بغير ذلك اضطراب وعدم استقرار في المعاملات وفي تحديد ولاء الضريبة - كل ذلك فضلا عن أن المحكمة أهملت تحقيق هذا النزاع على النحو الذي سيفصل في السبب الثالث ، وبصرف النظر عما أوقعته المصلحة من جزاءات على موظفيها لأن العبرة هي بثبوت المخالفة لحكم القانون لا لتصرفات المصلحة مع موظفيها .

ومن حيث إن هذا السبب مردود في جميع وجوهه بأن حق المول في اختيار رقم المقارنة يظل قائما طالما لم تتخذ مصلحة الضرائب الإجراء الواجب قانونا لتحديد رأس المال المستثمر في المنشأة وفقا للمادة الخامسة من القرار الوزاري رقم ٢٦ الصادر باللائحة التنفيذية للقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١ بفرض ضريبة خاصة على الأرباح الاستثنائية فإن ميعاد اختيار رقم المقارنة بالنسبة للمول يبقى مفتوحا - ذلك أنه لكي يتسنى للمول (من أمثال المطعمون عليه) الذي لا يملك حسابات منتظمة استعمال حق الاختيار المخول له في المادة ٣ فقرة ثانية من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١ المعدل بالقانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٤٣ بين رقم أرباحه المعتمدة أو المقدرة في سنة ١٩٣٩ وبين ١٢ ٪ من رأس المال المستثمر في المنشأة يجب أن يكون على هيئة من مقدار كلا الرقمين على وجه التحديد - وتحقيقا لهذا العلم أوجبت المادة الخامسة من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١ أن يصدر بتحديد رأس المال المستثمر قرار من المأمورية يعلن للمول بخطاب موصى عليه بعلم الوصول ويجوز للمول الطعن في هذا التحديد بالطرق وفي المواعيد المنصوص عليها في المواد ٤٥ وما بعدها من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ فإذا لم تقم

مصلحة الضرائب بما أوجبه عليها هذه المادة من تحديد رأس المال وإخطار الممول به — وهو إجراء لم يوجبه القانون عبثاً — فإن عدم مراعاته يكون من شأنه تبهيل أحد الرقمين اللذين يجرى عليهما الاختيار مما يترتب عليه بقاء باب الاختيار مفتوحاً حتى يتحدد هذا الرقم وفقاً للقانون — وهذا هو ما جرى به قضاء هذه المحكمة (الطعن ١٥٠ سنة ٢١ ق جلسة ١٨/٦/١٩٥٢) ومتى كان الأمر كذلك فإنه لا جدوى من البحث وراء خطاب ١٩٤٦/٤/٣٠ ولا محل للتدقيق في أمره — كما أنه لا يشفع للطاعنين قولهم إنهم اتخذوا في تحديد رأس مال المطعون عليه إقراره الثابت في خطاب ١٩٤٦/٤/٢٨ حتى ولو كان صادراً من الممول نفسه طالما أن المصلحة لم تتخذ قراراً بتحديد رأس ماله ولم تعلنه بذلك القرار على النحو المبين في المادة الخامسة من اللائحة التنفيذية فوقعت إجراءاتها كلها في هذا الخصوص باطلة ومخالفة للقانون .

ومن حيث إن الطاعنين ينعون بالسببين الثاني والثالث على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وتأويله وقصوره في التسيب لأنه (١) وقد قضى للمطعون عليه بتعويض عن الأرباح التي ضاعت عليه خلال السنوات من ١٩٤٧ حتى ١٩٥٢ التي تعطل فيها عن العمل وعن شهرة المحل قد خالف أحكام القانون العامة في أحوال المسؤولية وأخطأ في تطبيقها ذلك لانعدام رابطة السببية بين خطأ المصلحة في ربط الضريبة وبين تعطل المطعون عليه أو توقف منشأته عن العمل — لأن مثل هذه الأضرار تعتبر في الواقع من قبيل الضرر غير المباشر الذي لا يحكم بتعويض عنه ومثله في ذلك كمثل من يوقع حجزاً باطلاً ثم يتصاعد تبديد المحجوزات فإن الحاجز قد يسأل عن الحجز الباطل ولكن لا يسأل عن التبديد — كما أخطأ الحكم في القضاء للمطعون عليه بتعويض عما أصابه من الضرر عن السنوات من ١٩٤٧ حتى ١٩٥٢ في حين أن طلباته اقتضت على السنوات من ١٩٤٧ حتى ١٩٥٠ تاريخ رفع الدعوى فهو بذلك قد حكم للمطعون عليه بأكثر مما طلبه (٢) ثم إن الحكم في قضائه بالتعويض جاء مشوباً بالقصور الذي يبيبه ويبطله من ناحيتين : (١) لم يحقق ما أثاره المطعون عليه من نزاع حول خطاب ١٩٤٦/٤/٢٨ وبياناته ومحضره وصفته وكان

لزاما على الحكم وهو في صدد دعوى مسئولية أن يحقق هذا النزاع وأن يتحقق منه ومن جديته قبل أن ينتقل إلى القول بأن إجراءات المصلحة وقعت مشوبة وخالفة للقانون — ولو فعل لظهر له أن مجد فهمي (محرر ذلك الخطاب) وكيل عن المطعمون عليه ويباشر أعماله بهذه الصفة كدلالة المكاتبات المتبادلة بين المصلحة والمطعمون عليه وإيصالات تسلم الخطابات الخاصة بالمطعمون عليه والموقع عليها من مجد فهمي المذكور بهذه الصفة — ولو أن الحكم قام بهذا التحقيق وثبتت صحته لما كان هناك من محل لمسألة المصلحة لأن الموظف لا يكون مسئولا متى قام بعمله معتقدا بمشروعيته وكان اعتقاده مبنيًا على أسباب معقولة .

(ب) وأخيرا فإن الحكم لم يسبب قضاءه بالتعويض إلا تسهيا متخاذلا حين يقول " إن الواقع أنه يتعذر على المحكمة معرفة الأرقام الحقيقية من واقع المحاضر المقدمة في الدعوى — ولذا يصح أن يكون تقديرها جزافيا متمشيا مع المعقول بقدر الإمكان وعلى هذا الأساس يكون تقدير التعويض هو ما أصاب المستأنف من خسارة نتيجة بيع البضائع هو مبلغ حوالى ٧٠٠ جنيه — وظاهر أنه وقد تعذر على المحكمة معرفة الأثمان الحقيقية للبضائع المبيعة من واقع المحاضر المقدمة فما كان لها أن تقدر التعويض تقديرا جزافيا خصوصا وأن عملية البيع لم تتناول جميع ما حجز عليه وإنما تناولت جزءا منها وقد حاولت محكمة أول درجة في حكمها التمهيدى الرقم ١٩٥١/٦/٢ أن تبين ذلك على وجه التحديد لتعرف مقدار ما بيع مما حجز عليه وثمانه وهل تورد كله للخزانة وهل شمل شيئا من غير المحجوز عليه وبيانه وأثمانه إن كان وحصر البضاعة التي هربها المطعمون عليه وتحديد أثمانها — ولكن المطعمون عليه امتنع عن تنفيذ هذا الحكم . (٣) كذلك شاب القصور الحكم في قضائه بالتعويض عن غلق المحل وعن شهرة المطعمون عليه وعن أرباحه في السنوات من ١٩٤٧ إلى ١٩٥٢ أى لمدة أكثر مما طلبه المطعمون عليه فلم يبحث الحكم في حقيقة ذلك كله وهل أغلق المحل حقيقة وهل كان الإغلاق بسبب الحجز والبيع الإداري ولم يحقق رابطة السببية بين عمل المصلحة وهذا كله .

ومن حيث إن هذا النعى في محله فيما خلا ما ورد به خاصا بطلب التحقيق في خطاب ١٩٤٦/٤/٢٨ المرسل من مجد فهمي العامل بمحل المطعمون عليه

إلى مأمورية ضرائب بنى سويف والذي اتخذته هذه المأمورية أساسا لربط الضريبة الاستثنائية — لما ثبت في الرد على السبب الأول من وجوب صدور قرار من مأمورية الضرائب المختص بتحديد رأس مال الممول وإعلانه للممول بخطاب موصى عليه بعلم الوصول حتى لو بنى التعديد على أقوال الممول نفسه فمضى كان الثابت أن القرار بتحديد رأس المال لم يعلن به الممول فيكون من الخطأ ربط الضريبة على المطعون عليه — ومن الخطأ الذي يسأل الطاعنون عن تعويض ما لحق المطعون عليه من أضرار مباشرة ماتم بناء على ذلك من إجراءات، ويبين من الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى للمطعون عليه بمبلغ ٤٠٠٠ جنيه على سبيل التعويض قال في صدد بيان أوجه الضرر ” وحيث أن المحكمة وهي في سبيل تقدير التعويض تستند إلى ما هو ثابت من الأوراق أن البضاعة الموجودة بالمحل قدرت بمعرفة موظف المأمورية في أول عام ١٩٤٧ بحوالي ٣٧٦٥ جنيها حجز على جزء منها في ١٥/١/١٩٤٧ اوفاء الضريبة الاستثنائية المقدرة بمبلغ ٤٩٢ جنيها وقدرت قيمة المحجوزات بمبلغ ٨٨٦ جنيها — ونفذت المأمورية بالبيع بالمزاد العلني ابتداء من ٣ حتى ٧ أغسطس سنة ١٩٤٧ على جزء كبير من المحجوزات وكانت نتيجة البيع لا تتجاوز المائة جنيه، ويقول المستأنف (المطعون عليه) إن الأقمشة المبيعة فعليا لم يزد ثمنها على ١٠٪ من القيمة المقدرة لها في محضر الحجز — والواقع أنه يتعذر على المحكمة معرفة الأرقام الحقيقية من واقع المحاضر المقدمة في الدعوى ولذا يصح أن يكون تقديرها جزافا متعشيا مع المعلن ول بقدر الإمكان — وعلى هذا الأساس يكون تقدير التعويض هو ما أصاب المستأنف من خسارة نتيجة بيع البضائع بالطريق الإداري هو حوالي ٧٠٠ جنيها — ولا ترى المحكمة إذن مبررا للبحث في قانونية الإجراءات التي اتخذتها المصلحة في تعيين الحارس أو عدم وجود المدين في مكان البيع وعدم إنذاره به قبل وقوعه بخمسة أيام لأن المستأنف حصل على فرق قيمة بضاعته — وأما عن تهريب باقي البضاعة بمعرفة المستأنف بعد ذلك أو حصول بيع بضاعة من غير المحجوز عليها بدون إيصالات فهذا ما لم يقيم عليه دليل مقنع من الأوراق ولا ترى المحكمة إلا الأخذ فيه بأقوال الشهود الواردة في محضر البوليس المرفق بالملف — وحيث

إنه ثابت من الأوراق أن المستأنف حقق أرباحا صافية عن سنة ١٩٤٣ قدرت
نهائيا بمبلغ ١٢٥٠ جنيها وعن السنوات التالية (من ١٩٤٤ حتى ١٩٤٧) بمبالغ
أكبر يستحق عليها ضرائب استثنائية حوالى ١٤٠ جنيها بخلاف ضريبة المهن
التجارية والصناعية ، وعلى ذلك تقدر المحكة صافي أرباحه فى السنة بمبلغ ٤٠٠ جنيه
والمستأنف لم يحقق هذه الأرباح نتيجة البيع الإدارى الذى تنفذ نتيجة الإجراءات
الخاطئة كما سلف ويستحق إذن تعويضا عن السنوات التى توقفت فيها تجارته
من ١٩٤٧ إلى سنة ١٩٥٢ أى ست سنوات بمبلغ ٢٤٠٠ جنيه — كما تقدر له
المحكة تعويضا عن ضياع شهرة المحل والاسم التجارى وما تبع ذلك من أضرار
معنوية وأدبية أخرى بمبلغ ٩٠٠ جنيه فىكون جملة التعويض ٩٠٠ جنيه +
٢٤٠٠ جنيه + ٧٠٠ جنيه = ٤٠٠٠ جنيه هو ما يجب القضاء به . وهذا الذى
قرره المحكم المطعون فيه يشوبه قصور مبطل له — إذ أنه وهو يقرر فى أسبابه
أن البضاعة التى كانت بمحل المطعون عليه فى أول عام ١٩٤٧ قدرت بمبلغ ٣٧٦٥ جنيها
وأن ما حجز عليه فى ١٥/١/١٩٤٧ إنما كان على جزء منها قدر بمبلغ ٨٨٦ جنيها ،
وأن البيع بالمزاد العلنى فى الأيام من ٣ إلى ٧ من أغسطس سنة ١٩٤٧ جرى على جزء
كبير من المحجوزات ولم تتجاوز نتيجة البيع مبلغ ١٠٠ جنيه — إذا بالمحكم يقرر أنه يتعذر
على المحكة معرفة الأرقام الحقيقية من واقع المحاضر المقدمة فى الدعوى وانتهى من ذلك
إلى أنه يرى أن يكون التقدير جزافيا متمشيا مع المعقول وقدر للطعون عليه تعويضا عن
البضاعة المحجوز عليها بمبلغ ٧٠٠ جنيه قيمة الفرق بين حاصل البيع وما حجز عليه
بفناء المحكم فى هذا الصدد قاصر البيان وكان عليه أن يحقق مقدار ما بيع وما لحق
المطعون عليه من خسائر من جراء هذا البيع دون أن يكتفى ببيان وصفه وأن يقول
إن ما بيع هو جزء كبير مما حجز عليه — ثم هو من بعد ذلك يقضى للطعون عليه
بتعويض عن غلق المحل مقدرا بقيمة الأرباح التى ضاعت عليه عن السنوات
من ١٩٤٧ حتى ١٩٥٢ (أى بازيد مما طلبه المطعون عليه) دون أن يعنى ببيان

الصلة المباشرة بين المحجز الإدارى الذى توقع والبيع الذى جرى فى جزء مما حجز عليه - وبين فلق المحل وما ضاع على المطعون عليه من الأرباح وما قضى على شهرة المحل والاسم التجارى - إذ يجب أن يثبت الحكم أن هذا الإغلاق كان نتيجة مباشرة لتوقيع المحجز ولا يكفى أن يكون نتيجة سوء حالة المطعون عليه المالية - ويتعين لذلك نقض الحكم المطعون فيه فى خصوص ما قضى به من تعويض .

جلسة ٢٨ من فبراير سنة ١٩٥٧

برئاسة السيد عبد العزيز محمد رئيس المحكمة ، وبحضور السادة : المحقق عبد السيد ، ومحمد عبد الواحد
علي ، ومحمد متولى عتلم ، وأبراهيم عثمان يوسف المستشارين .

القضية رقم ٦٤ سنة ٢٣ القضائية :

(٢٢)

(أ) وكالة . اثبات . "قواعد الاثبات" . نقض . "أصحاب جديدة" . التمسك بعدم جواز
اثبات عقد الوكالة الا بالكتابة إذا زاد موضوع التصرف محل الوكالة على عشرة جنيهات .
عدم جواز التعدي به لأول مرة أمام محكمة النقض .

(ب) وكالة . اثباتها . إجارة . استناد الحكم في اثبات الوكالة في التأجير الى اقرارات
الموكل في دفاعه أمام محكمة الموضوع أو في شكوى إدارية وإلى أقوال الوكيل في شكوى
إدارية . لا خطأ .

(ج) فضالة . وكالة . الاقرار بعقد الفضالة . ترتب جميع آثار الوكالة عليه . م . م ١٩٠ مدني جديد .

(د) وفاة . عرض . إجارة . قيام المستاجر بعرض مبلغ معين دفعه بأنه عرض مبرئ لذمة
من التزامه كاملاً بالأجرة وإيداعه خزينة المحكمة بعد رفضه . عدم التزام المؤجر بقبول
هذا العرض الناقص .

(هـ) دفاع . إثبات . طلب الإحالة إلى التحقيق . شهادة . محكمة الموضوع . عدم التزامها
بإجابة طلب الإحالة إلى التحقيق . اعتمادها على أقوال جهود ممعوا في غير مجلس القضاء
كفرينة قضائية . لا خطأ .

(و) نقض . تقرير الطعن . خلوه من بيان وجه النعي على الحكم في خصوص الخطأ في فهم
واقعة من الوقائع . اعتبار سبب الطعن مجهولاً .

(ز) نقض . التوكيل في الطعن . التقرير بالطعن من محامي الطاعن بمقتضى توكيل والتأشير
على تقرير الطعن وصورته المعلقة للطعون عليه بما يفيد وفاة الطاعن وحلول ورثته محله
ثم إعلان الطعن بناءً على طلب ورثة الطاعن . عدم ادعاء المطعون عليه بأن الطاعن قرر
به في حياة الطاعن . اعتبار الطعن مقرراً به في حياته .

١ — إنه وإن كان عقد الوكالة لا يجوز إثباته إلا بالكتابة إذا زاد موضوع التصرف محل الوكالة على عشرة جنيهات إلا أنه إذا كان الموكل لم يمسك بهذا الدفاع أمام محكمة الموضوع فإنه لا يملك التحدى به أمام هذه المحكمة لأول مرة لأن قواعد الإثبات ليست من النظام العام ولأنه لا يجوز أن يثار أمام هذه المحكمة إلا ما كان معروضا على محكمة الموضوع من أوجه الدفاع .

٢ — إذا كان الحكم قد استند في إثبات الوكالة في التأجير إلى أقوال الموكل سواء في دفاعه أمام محكمة الموضوع أو في شكوى إدارية وإلى أقوال الوكيل في شكوى إدارية من أنه استأجر ما كينة لحساب الموكل فإن هذا الاستناد لا مخالفة فيه للقانون لأن تنفيذ الوكالة أو الإقرار بها صراحة أو ضمنا من الأدلة التي يجيزها القانون لإثبات الوكالة أو لإعفاء الخصم من تقديم الدليل عليها .

٣ — الإقرار بعقد الفضالة يرتب عليه جميع آثار الوكالة على ما تقضى بذلك المادة ١٩٠ من القانون المدني الجديد التي قننت ما استقر عليه الفقه والقضاء في عهد القانون المدني الملغى .

٤ — إذا كان المستأجر لما عرض على المؤجر مبلغا معيننا شفعه بأنه عرض مبرىء لذمته من التزامه كاملا بالأجرة ولما رفض هذا العرض أودعه خزينة المحكمة ولم يقدم ما يدل على أن المستأجر طلب أمام محكمة الموضوع خصم هذا المبلغ من الأجرة بل ذكر في مذكرته التي قدمها للمحكمة الموضوع أنه عرض هذا المبلغ وأودعه براءة لذمته من كامل الالتزام بالأجرة فإن المؤجر لا يكون ملزما بقبول هذا العرض الناقص .

٥ — محكمة الموضوع ليست ملزمة بإجابة طلب الإحالة إلى التحقيق مادامت قد وجدت في الدعوى من الأدلة ما يكفي لتكوين اعتقادها ولا يعيب المحكمة اعتمادها على أقوال شهود سمعوا في غير مجلس القضاء لأن المرجع في تقدير تلك الأقوال كقرينة قضائية هو اقتناع قاضي الموضوع — على أن المجادلة في هذا الخصوص تتعلق بتقدير الدليل في الدعوى مما تستقل به محكمة الموضوع .

٦ — إذا كان تقرير الطعن قد خلا من بيان وجه النعى على الحكم في خصوص الخطأ في فهم واقعة من الوقائع فإن سبب الطعن يكون مجهولا .

٧ — متى تبين من تقرير الطعن أنه قرر به من المحامي عن مورث الطاعنين بمقتضى توكيل سبق صدوره منه لهذا المحامي ثم أشر على تقرير الطعن وصدورته التي أعلنت إلى المطعون عليه بعد ذكر اسم الطاعن بما يفيد وفاته وحلول ورثته محله ثم أعلن تقرير الطعن إلى المطعون عليه بناء على طلب ورثة الطاعن وقد خلت الأوراق من بيان تاريخ وفاة الطاعن كما تبين أنه ليس في الأوراق ما ينفي أن الطعن قرر به في قلم كتاب هذه المحكمة في حياة الطاعن ولم يدع المطعون عليه عكس ذلك فإنه أخذا بظاهر الأوراق يكون الطعن قد قرر به في حياة الطاعن .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع — حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تحصل في أن المطعون عليه الأول أقام الدعوى رقم ٣٥٣ سنة ١٩٤٦ كلى القاهرة على محمود ابراهيم خليل مورث الطاعنين طلب فيها الحكم بإلزامه بمبلغ ٢٤٣ جنيها و ٢٠٠ مليم قيمة أجرة ما كينة لسكبس تبين القممح بواقع ١٤٠ قرشا يوميا من تاريخ بدء الانتفاع في ٩ من يناير سنة ١٩٤٥ كنص عقد الإيجار وبما يستجد من الأجرة على هذا الأساس حتى نهاية انتفاع مورث الطاعنين بالمسا كينة . وخلال نظر الدعوى أدخل مورث الطاعنين المطعون عليه الثانى ضامنا وطلب أن يقضى عليه أصليا ومباشرة للمطعون عليه الأول واحتياطيا أن يقضى عليه بما عسى أن يقضى به عليه هو — وفي ٢٣ من فبراير سنة ١٩٤٧ قضت المحكمة حضوريا بإلزام مورث الطاعنين بأن يدفع للمطعون عليه الأول مبلغ ١٠٧٦ جنيها و ٢٠٠ مليم قيمة الأجرة المستحقة من ١٩٤٥/١/٩ لحين صدور الحكم وإلزام المطعون عليه الثانى بأن يدفع لمورث الطاعنين مبلغ ٤١٤ جنيها و ٤٠٠ مليم وشملت الحكم بالتنفيذ

فاستأنف المطعون عليه الثانى هذا الحكم وقيد استئنافه برقم ٤٧٤ سنة ٦٤ ق استئناف القاهرة ، كما استأنفه مورث الطاعنين وقيد استئنافه برقم ٧٧ سنة ٦٤ ق ويجلسه ١٩٤٧/٤/٦ قررت المحكمة ضم الاستئناف الأول إلى الاستئناف الثانى . وفى ١٨ من مايو سنة ١٩٤٧ قضت المحكمة بقبول الاستئنافين شكلا وبرفض استئناف مورث الطاعنين وبقبول استئناف المطعون عليه الثانى وإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به فى دعوى الضمان ورفض دعوى مورث الطاعنين فى تلك الدعوى ... فطعن مورث الطاعنين فى هذا الحكم بطريق النقض وقيد طعنه برقم ١٣٣ سنة ١٧ ق . وفى ٢٤ من فبراير سنة ١٩٤٩ قضت محكمة النقض بالحكم المطعون فيه وأحالت الدعوى على محكمة استئناف مصر — بعد ذلك عجلت الدعوى أمام محكمة الإحالة وطلب كل من مورث الطاعنين والمطعون عليه الثانى إلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من شمول الحكم بالنفاذ . وفى ٢٢ من مايو سنة ١٩٤٩ حكمت المحكمة بقبول الاستئنافين شكلا وفيما يتعلق باستئناف مورث الطاعنين بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من الشمول بالنفاذ فيما زاد على ٩٨٠ قرشا وفيما يتعلق باستئناف المطعون عليه الثانى بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من الشمول بالنفاذ وفى ٤ من يناير سنة ١٩٥٣ قضت المحكمة فى موضوع الاستئنافين . أولا — فى استئناف مورث الطاعنين بتعديل الحكم المستأنف وإلزام المورث المذكور بأن يدفع للطعون عليه الأول مبلغ ٩٠٨ جنيهات و ٢٠٠ مليم . وثانيا — فى استئناف المطعون عليه الثانى بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به عليه وبرفض دعوى مورث الطاعنين قبله . وفى ٩ من مارس سنة ١٩٥٣ قرر المحامى عن مورث الطاعنين الطعن فى هذا الحكم بطريق النقض وذكر فى تقرير الطعن أن الحكم أعلن لمورث الطاعنين فى ٧ من فبراير سنة ١٩٥٣ وبعد أن قدم المطعون عليهما دفاعهما وأودعت النيابة مذكرة عرض الطعن على دائرة فحص الطعون وطلبت النيابة أمامها رفض الطعن ، وقررت الدائرة بمجلسه ٢٣ من يناير سنة ١٩٥٧ إحالة الطعن على الدائرة المدنية لجلسة ١٤ من فبراير سنة ١٩٥٧ وفيما صممت النيابة على رأيها برفض الطعن .

وحيث إن النيابة لاحظت في مذكرتها أن تقرير الطعن قد رفع باسم مورث الطاعنين بتوكيل سبق صدوره منه لمحاميّه الذي قرر بالطعن وأنه أشير في التقرير إلى وفاة الطاعن وحلول ورثته محله بعبارة أضيفت إلى التقرير جاءت خالية من بيان تاريخ الوفاة أو تاريخ تدوين تلك العبارة ، كما خلت أوراق الطعن من بيان تاريخ الوفاة وإن كان يستدل من إعلان تقرير الطعن بناء على طلب ورثة الطاعن في ١٧ من مارس سنة ١٩٥٣ أن الوفاة سابقة على حصول هذا الإعلان، ولكن لا يمكن الجزم بما إذا كان الطعن قد رفع من المورث قبل وفاته أو رفع باسمه بعد وفاته وانتهت النيابة إلى أنها — حملا على الظاهر الذي لم يدع المطعون عليهما خلافه — ترى أن الطاعن توفى بعد التقرير بالطعن وقبل إعلانه للمطعون عليهما ومن ثم تكون إجراءات الطعن قد تمت وفق القانون .

وحيث إنه يبين من تقرير الطعن أنه قرره من المحامي عن مورث الطاعنين بمقتضى التوكيل المشار إليه في التقرير ثم أشير على تقرير الطعن وصورته التي أعلنت إلى المطعون عليهما بعد ذكر اسم الطاعن بعبارة ”توفى وحل محله ورثته“ بالقلم الكوبيا الأزرق — ثم أعلن تقرير الطعن إلى المطعون عليهما بناء على طلب ورثة الطاعن في ١٧ من مارس سنة ١٩٥٣ . وقد خلت العبارة المؤشّرها على تقرير الطعن ، كما خلت الأوراق — من بيان تاريخ وفاة الطاعن . ولما كان ليس في الأوراق ما ينفي أن الطعن قرره من قلم كاتب هذه المحكمة في حياة الطاعن وكان المطعون عليهما من ناحيتهما لم يدعيا عكس ذلك فإنه أخذا بظاهر الأوراق يكون الطعن قرره في حياة الطاعن . ومن ثم فإن الطعن — وقد استوفى أوضاعه الشكلية — يكون مقبولا شكلا .

وحيث إن الطعن أقيم على خمسة أسباب يتحصل أولها في النعي على الحكم المطعون فيه بمخالفة القانون إذ اعتمد في ثبوت وكالة عبد الحليم عبد الله عن مورث الطاعنين في إبرام العقد الخاص باستئجار المساكنة من المطعون عليه الأول المحرر في ٩ من يناير سنة ١٩٤٥ على إقرارات صدرت من المورث المذكور في دفاعه أمام محكمة أول درجة من أنه استأجر المساكنة ولم ينكر أمام تلك المحكمة

أن عبد الحليم عبد الله وقع على العقد بصفته وكيلًا عنه وإلى ما ذكره عبد الحليم عبد الله في تحقيق شكوى إدارية من أنه استأجر الماكنة نيابة عن المورث وأن في هذا الذي اعتمد عليه الحكم مخالفة للقانون لأن قيمة العقد تزيد على عشرة جنيهات وكان يجب أن تثبت هذه الوكالة بالكتابة قبل إبرام العقد ، وأن الإقرارات التي صدرت من مورث الطاعنين والتي أوردتها الحكم المطعون فيه لا تؤدي إلى أكثر من أن عبد الحليم عبد الله كان فضوليا في تعاقد مع المطعون عليه الأول وتأسيسا على ذلك لا يلتزم المورث نتيجة لهذا العقد إلا بقدر ما استفاد .

وحيث إن هذا النعي مردود بما أوردته الحكم المطعون فيه في هذا الخصوص حيث قال : " وحيث إن المستأنف محمود خليل إبراهيم آثار في صحيفة استئنافه وفي دفاعه أنه غير مقيد بهذا الاتفاق السابق بيانه لأنه موقع عليه من شخص ليس له صفة النيابة والتأجير عنه . ولكن هذا القول مردود إذ أن هذا الاتفاق وإن كان المستأنف لم يقع عليه حقيقة ولكنه أقروا واعتمده إذ قرر في مذكرة دفاعه المقدمة بالجلسة ٢٣ من فبراير سنة ١٩٤٧ أمام محكمة أول درجة العبارات الآتية : (رفع المدعى كامل محمد اسماعيل هذه الدعوى يطالبنا بمبلغ ٢٤٣ ج و ٢٠٠ م إيجار ماكنة ديرنج لكبس البن الأبيض استأمنها منه في ٩ من يناير سنة ١٩٤٥ بموجب شروط محررة بيننا وبينه لمدة ثلاثة شهور قابلة للتجديد بأجرة قدرها ١٤ قرشا يوميا وهذا المبلغ الذي يطالبنا به هو إيجار الماكنة لغاية ١٦ من يوايه سنة ١٩٤٥ أي ٦ شهور و ٨ أيام واقتصر دفاعه في هذه المذكرة على دعوى الضمان ولم ينكر أن عبد الحليم عبد الله تعاقد على استئجار الماكنة بصفته وكيلًا عنه وفضلا عن ذلك فإنه ظاهر من الصورة الرسمية من الشكوى الإدارية رقم ١٠٦٦ سنة ١٩٤٧ بني مزار المقدمة ضمن حافظة مستندات المستأنف أن عبد الحليم عبد الله قدم بتاريخ ١٢/٣/١٩٤٧ بلاغا إلى مأمور مركز بني مزار يقول فيه إن المستأنف كلفه باستئجار هذه الماكنة ، وكذلك ظاهر من الصورة الرسمية للشكوى الإدارية رقم ١١٦٨ سنة ١٩٤٧ بني مزار المقدمة أيضا بحافظة المستأنف أن محاميه الأستاذ عبد الحميد عبد الحفي قدم بلاغا بتاريخ ١٢/٣/١٩٤٧ يذكر فيه صراحة

أن المستأنف استأجر بتاريخ ١٩٤٥/١/٩ ما كينة كبس بن ديرنج من مالهما .
كل ذلك يدحض ما يثيره المستأنف خاصة بهذا العقد ومحاولته التنصل منه ومن
شروطه إذ أن عبد الحليم عبد الله بتوقيعه على عقد إيجار الماكينة إنما كان يتعاقد
بصفته نائبا عن المستأنف محمود خليل إبراهيم ووكيلا عنه وعلى ذلك فإن ما ينشأ
عن هذا العقد من حقوق والتزامات يجب إضافتها إلى هذا المستأنف الذي
لا يستطيع التحلل من آثارها " — وهذا الذي أورده الحكم لا مخالفة فيه
للقانون — ذلك أنه وإن كان عقد الوكالة لا يجوز إثباته إلا بالكتابة إذا زاد
موضوع التصرف محل الوكالة على عشرة جنيهات إلا أنه لما كان مورث الطاعنين
لم يتمسك بهذا الدفاع أمام محكمة الموضوع فإنه لا يملك التعدي به أمام هذه
المحكمة لأول مرة لأن قواعد الإثبات ليست من النظام العام ولأنه لا يجوز أن
ينار أمام هذه المحكمة إلا ما كان معروضا على محكمة الموضوع من أوجه الدفاع —
كما أن استناد الحكم إلى إقرارات مورث الطاعنين سواء في دفاعه أمام محكمة أول
درجة أو في الشكوى الإدارية رقم ١١٦٨ سنة ١٩٤٧ بنى مزار باستئجار الماكينة
وإلى أقوال عبد الحليم عبد الله في الشكوى ١٠٦٦ سنة ١٩٤٧ بنى مزار من أنه
استأجر الماكينة لحساب مورث الطاعنين لا مخالفة فيه للقانون لأن تنفيذ الوكالة
أو الإقرار بها صراحة أو ضمنا من الأدلة التي يجيزها القانون لإثبات الوكالة أو
لإعفاء خصمه من تقديم الدليل عليها — وفضلا. عن هذا فإنه إذا اعتبر عقد
٩ من يناير سنة ١٩٤٥ عقد فضالة فإن إقرار مورث الطاعنين له يرتب عليه جميع
آثار الوكالة على ما تقتضيه بذلك المادة ١٩٠ من القانون المدني الجديد التي قننت ما استقر
عليه الفقه والقضاء في عهد القانون المدني الملغى والذي تم العقد في ظله .

وحيث إن السبب الثاني يتحصل في النعي على الحكم بمخالفة قواعد الإثبات
ذلك أن مورث الطاعنين دفع أمام محكمة ثاني درجة بأن الماكينة المؤجرة تعطلت
عن العمل لعيب أصاب آلتها ولكن الحكم المطعون فيه رد على هذا الدفاع بأن
المورث لم يبيده أمام محكمة أول درجة وأخذ من قصر دفاعه أمام هذه المحكمة
الآخيرة على توجيه دعوى الضمان تنازله عن الدفاع المؤسس على تعطل الماكينة
مع أن القانون يسمح له بإبداء ما فاتته من أوجه الدفاع أمام محكمة أول درجة

في الاستئناف - كما أن الحكم المطعون فيه قرر أن خطاب محامي المطعون عليه الأول المؤرخ في ١٩٤٥/٦/٢٧ الذي أقر فيه بتعطّل الماكينة لا تؤدي عباراته إلى هذا المعنى وزاد على ذلك أنه كان في مكينة مورث الطاعنين أن يتخذ الإجراءات القضائية التي تكفل لإثبات ما يريد مع أن واقعة تعطّل الماكينة واقعة مادية يمكن إثباتها بالبينة .

وحيث إن هذا النعي مردود بأن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه في خصوص ما ادعاه مورث الطاعنين من تعطّل الماكينة وأنه لم ينتفع بها إلا سبعة أيام ، على أن الدعوى وجهت من المطعون عليه الأول إلى المورث وذكر في صحيفة أن المورث انتفع بالماكينة ستة شهور وثمانية أيام قبل رفع الدعوى وطولب في تلك الصحيفة بالأجرة كاملة عن هذه المدة فاقترع دفاع المورث أمام محكمة الدرجة الأولى على توجيه دعوى الضمان إلى المطعون عليه الثاني وأنه لو كان ما يدعيه أمام محكمة الاستئناف عن تعطّل الماكينة وعدم انتفاعه بها عدا السبعة أيام التي ذكرها صحيحا لبادر إلى تقديم هذا الدفاع منذ اللحظة الأولى - كما أورد الحكم نص الخطاب الذي بعث به محامي المطعون عليه الأول إلى مورث الطاعنين في ٢٧ من يونيو سنة ١٩٤٥ والذي ورد فيه "أما ادعاؤكم بأن الماكينة كانت معطلة واحتاجت لتصلح فهو ادعاء حديث لم يقولوا به إلا بعد أن طالبناكم بسداد الأجرة ... " واستخلص الحكم من هذه العبارة أنها لا تؤدي إلى ما ذكره مورث الطاعنين من إقرار محامي المطعون عليه الأول بتعطّل الماكينة . ثم أورد الحكم ما جاء بتحقيقات اللجنة رقم ٥٨٢ سنة ١٩٤٦ بني مزار والشكويين ١٠٦٦ ، ١١٨٦ سنة ١٩٤٧ بني مزار ونقل أقوال من سمعوا فيها وخلص منها إلى عدم صحة ما ادعاه مورث الطاعنين من تعطّل الماكينة الذي لم يتخذ المورث أي إجراء قانوني لإثبات حالته وانتهى الحكم إلى عدم إجابة ما طلبه المورث من إحالة الدعوى إلى التحقيق استنادا إلى أن الدلائل التي أوردتها كافية لبيان وجه الحق في الدعوى - وهذا الذي استخلصه الحكم وأقام عليه قضاءه استخلاص سائق يكفي لحمله ولم تكن المحكمة ملزمة بإجابة طلب الإحالة إلى التحقيق ما دام أنها استبانت وجه الحق في المسألة

المتنازع عليها من الدلائل التي استعرضتها في حكمها وأقامت عليها قضائها — كما أن النعي على الحكم بإهدار دفاع مورث الطاعنين استنادا إلى عدم إبدائه أمام محكمة أول درجة مردود بأن الحكم أقام قضائه على عدم صحة الواقعة المدعاة من الدلائل التي ساقها وما جاء بالحكم عن عدم تمسك مورث الطاعنين بهذا الدفاع أمام محكمة أول درجة لا ينطوي على خطأ في القانون بل هو تقدير موضوعي لقيمة الدليل مما تستقل به محكمة الموضوع ولا على المحكمة أن تعتبر عدم التعدي بهذا الادعاء دليلا مضافا إلى الأدلة الأخرى مؤديا إلى عدم جدية هذا الادعاء .

وحيث إن السبب الثالث يتحصل في تعيب الحكم المطعون فيه بالخطأ في فهم الواقع والخطأ في تطبيق القانون استنادا إلى أن الحكم لم يستنزل من قيمة الأجرة مبلغ ٩٨٠ قرشا كان مورث الطاعنين قد عرضه على المطعون عليه الأول، ولما رفض الأخير استلامه أودعه المورث خزانة المحكمة وصرح بصرفه بدون قيد أو شرط وأن محكمة الاستئناف عند ما عرض عليها طلب إلغاء الحكم المستأنف فيما اشتمل عليه من شموله بالنفاذ أصدرت حكما بإلغاء وصف النفاذ فيما زاد على هذا المبلغ — كما أن محكمة الجيزة قضت بصفة مستعجلة براءة ذمة مورث الطاعنين ورفضت الجزأ استنادا إلى سبق عرض هذا المبلغ وإيداعه — وفوق هذا فإن الحكم المطعون فيه لم يأخذ بأقوال أسطى الساكينة زكي نخله في قضية الجنبه رقم ٥٨٢ سنة ١٩٤٦ بنى مزار لمناسبة اتهامه فيها بتبديد بعض أدوات اشتراها بسبب تعطيل الساكينة استنادا إلى أن مورث الطاعنين شهد لصالحه في تلك القضية التي قضى فيها بالبراءة مع أن مورث الطاعنين لم يؤد الشهادة في تلك القضية وأن الذي شهد فيها شخص آخر يدعى محمود خليل الميكانيكي وبذلك يكون الحكم قد شاب به فساد في الاستدلال — كما أخطأ الحكم إذ أخذ على مورث الطاعنين عدم قيامه بتسليم الساكينة للمطعون عليه الأول بدليل عدم حصوله على مستند كتابي منه باستردادها ولم يقم من ناحية أخرى بعرض الساكينة على المطعون عليه الأول عرضا رسميا ليبري ذمته من الالتزام بتسليمها — ذلك

أن المستأجر غير ملزم بتسليم الشيء المؤجر في محل المؤجر ، كما أنه لا يلتزم بعرض ذلك الشيء على المؤجر لأن الأصل أن يكون الوفاء في محل المدين .

وحيث إن هذا النعى مردود في جميع وجوهه — ذلك أن مورث الطاعنين لما عرض على المطعون عليه الأول مبلغ ٩٨٠ قرشا شفعه بأنه عرض مبرىء لذمته من التزامه كاملا بالأجرة ولما رفضه المطعون عليه الأول أودعه المورث خزانة المحكمة ولم يقدم الطاعنون ما يدل على أن مورثهم طلب أمام محكمة الاستئناف خصم هذا المبلغ من الأجرة بل إن مذكرة المورث التي قدمها المحكمة الاستئناف قد ذكر بها أنه عرض هذا المبلغ وأودعه براءة لذمته من كامل الالتزام بالأجرة ولم يكن المطعون عليه الأول ملزما بقبول هذا العرض الناقص — أما ما ذكره الطاعنون عن حكم محكمة الجيزة فإنه فضلا عن أنهم لم يقدموا ما يدل على تمسكهم به أمام محكمة الاستئناف فإن الثابت من ذلك الحكم أنه قضى بعدم الاستناد بالججز الذي أوقعه المطعون عليه الأول على سيارات مملوكة لمورث الطاعنين نقاذا للحكم الصادر في هذه الدعوى من محكمة أول درجة استنادا إلى ما قضت به محكمة الاستئناف في الاستئناف الوصفى بتاريخ ٢٢ من مايو سنة ١٩٤٩ من الغاء ذلك الحكم فيما قضى به من الشمول بالنفاذ فيما زاد على ٩٨٠ قرشا وإلى أن مورث الطاعنين قد عرض هذا المبلغ الأخير على المطعون عليه الأول ثم أودعه خزانة المحكمة بعد رفض قبوله وبذلك انعدم موجب الججز — وهذا الذي أورده حكم محكمة بندر الجيزة في الدعوى ٦٣٧ سنة ١٩٤٩ لا يؤدي إلى براءة ذمة مورث الطاعنين من مبلغ الـ ٩٨٠ قرشا وأما ما ينهه الطاعنون على الحكم في خصوص عدم أخذه بأقوال زكي نخله استنادا إلى أن من أدى الشهادة لصالحه في دعوى الجنحة ٥٨٢ سنة ١٩٤٦ بنى مزار شخص آخر غير مورث الطاعنين فردود بأنه نعى عار عن الدليل إذ ليس في أوراق تلك الدعوى ما يدل على أن محمود خليل شاهد النفى فيها شخص آخر غير مورث الطاعنين — كما أن ما ينهه الطاعنون على الحكم فيما أورده عن عدم قيام مورثهم بتسليم المساكنة إلى المطعون عليه الأول أو عرضها عليه عرضا رسميا مردود بأن الحكم لم يتعرض إلى المكان الذي كان يجب أن يتم فيه التسليم ، ولكن الحكم لم يأخذ بدفاع مورث الطاعنين

من أنه سلم الماكينة إلى المطعون عليه الأول في ٢٨ من أغسطس سنة ١٩٤٥ ، لعدم الاطمئنان إلى الأدلة التي ساقها المورث تأييدا لهذا الدفاع .

وحيث إن السبب الرابع يتحصل في أن تعيب الحكم المطعون فيه بالإخلال بحق الدفاع والتخاذل في الأسباب والاستناد إلى أدلة تشكيكية استنادا إلى أن مورث الطاعنين طلب إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات واقعة تعطل الماكينة فرفضت المحكمة إجابة طلبه بحجة أن الدلائل في الدعوى كافية لبيان وجه الحق فيها مع أن العبرة في التحقيق هي بما تجريه المحكمة التي لا يجوز لها أن تعتمد على أقوال شهود لم تسمعهم ولم يحلفوا اليمين كما ذكرت المحكمة أنها لم تخرج من التحقيقات السابقة بنتيجة يمكن الاطمئنان إليها فكان عليها أن تسمع الشهود ولتنتهي إلى ما يمكن الاطمئنان إليه .

وحيث إن هذا النعي مردود بأن محكمة الموضوع ليست ملزمة بإجابة طلب الإحالة إلى التحقيق ما دامت قد وجدت في الدعوى من الأدلة ما يكفي لتكوين اعتقادها وأنه لا يعيب المحكمة اعتمادها على أقوال شهود سمعوا في غير مجلس القضاء لأن المرجع في تقدير تلك الأقوال كقرينة قضائية هو اقتناع قاضي الموضوع — على أن المجادلة في هذا الخصوص تتعلق بتقدير الدليل في الدعوى مما تستقل به محكمة الموضوع .

وحيث إن السبب الخامس يتحصل في النعي على الحكم المطعون فيه بالخطأ في فهم القانون والخطأ في فهم واقعة المائة جنيه تأسيسا على أن محكمة النقض في حكمها في الطعن ١٣٣ سنة ١٧ ق قررت أن ما ذكره الحكم المطعون فيه في ذلك الطعن من أن الطاعن لم يدفع مبالغ المائة جنيه الذي اشترط ألا يكون مستحقا إلا بعد الفصل في الدعوى بورقة المحاسبة المحررة في ١٢ من يناير سنة ١٩٤٦ ليس من شأنه أن يؤدي إلى اعتبار المطعون عليه الثاني في حل من التزامه بموجب اتفاق أول نوفمبر سنة ١٩٤٥ متى كان هذا المبلغ قد اندمج في المحاسبة سالفة الذكر واتفق فيها على كيفية وفائه وشروط استحقاقه — ولكن الحكم المطعون فيه عاد فردد

ماسبق أن أورده الحكم المنقوض في هذا الخصوص — وأضاف الطاعنون أن الحكم المطعون فيه أخطأ فهم واقعة المائة جنيه وذكروا أنهم سيبينون وجه هذا الخطأ في مذكرتهم الشارحة، وقد خلت تلك المذكرة من التحدث عن هذا الوجه.

وحيث إن هذا النعى بشقيه مردود ذلك أنه يبين من حكم هذه المحكمة في الطعن ١٣٣ سنة ١٧ ق أنها أوردت في خصوص دعوى الضمان أن الحكم المنقوض "استند في رفض دعوى الضمان إلى القول بأن الطاعن لم يدفع مبلغ المائة جنيه إلى المطعون عليه الثاني مستدلاً على ذلك بما أسفرت عنه محاسبة ١٢ من يناير سنة ١٩٤٦ من مديونية الأول للثاني دون أن يتعرض الحكم لشروط استحقاق الدين الناتج من هذه المحاسبة ومنها أنه لا يكون إلا بعد الفصل في هذه القضية ، لما كان عدم دفع الطاعن مبلغ المائة جنيه ليس من شأنه أن يؤدي إلى اعتبار المطعون عليه الثاني في حل من التزامه بموجب اتفاق أول نوفمبر سنة ١٩٤٥ متى كان هذا المبلغ قد اندمج في المحاسبة سالفة الذكر واتفق فيها على كيفية وفائه وشروط استحقاقه — لما كان ذلك كان الواجب على المحكمة أن تتحدث عن حكم شروط استحقاق مبلغ المائة جنيه التي أقامت على عدم دفعه قضائها برفض دعوى الضمان " — في حين أن الحكم المطعون فيه أورد نص اتفاق أول نوفمبر سنة ١٩٤٥ الذي دلت عبارته على أن المطعون عليه الثاني لم يتسلم مبلغ المائة جنيه من مورث الطاعنين ، ثم أيد الحكم ذلك بعبارة الاتفاق الذي عقد بين الطرفين في يوم تحرير ورقة المحاسبة المؤرخة ١٢ من يناير سنة ١٩٤٦ والذي لم ينازع فيه مورث الطاعنين ، وحصل الحكم من هذا الاتفاق الأخير الذي يبين من عبارته أنه حرر بعد وفي يوم تحرير ورقة ١٢ من يناير سنة ١٩٤٦ أن مبلغ المائة جنيه موضوع اتفاق أول نوفمبر سنة ١٩٤٥ كان أجرا على توسط المطعون عليه الثاني بين مورث الطاعنين والمطعون عليه الأول وأن هذا المبلغ لم

يدفع إلى المطعون عليه الأول ولم يندمج في ورقة المحاسبة المحررة في ١٢ من يناير سنة ١٩٤٦ — ويبين من هذا اختلاف وجهة الحكم المطعون فيه في خصوص دعوى الضمان عن وجهة الحكم المنقوض — ومن ثم يكون تعيب الحكم المطعون فيه بالعيب الذى نقض من أجله الحكم فى الطعن ١٣٣ سنة ١٧ ق غير صحيح — أما تعيب الحكم المطعون فيه بالخطأ فى فهم واقعة المائة جنيه فالتقرير الطعن قد خلا من بيان وجه النعى على الحكم فى خصوصه ، ومن ثم يكون هذا الشق من سبب الطعن مجعولا .

وحيث إنه لكل ذلك يتعين رفض الطعن .

جلسة ٢٨ من فبراير سنة ١٩٥٧

برئاسة السيد عبد العزيز محمد رئيس المحكمة ، وبحضور السادة : استحق عبد السيد ، ومحمد عبد الواحد
على ، وأحمد قوشه ، ومحمد متولى عتلم المستشارين .

(٢٣)

القضية رقم ١١٠ سنة ٢٣ القضائية :

(أ) استئناف . أحكام يجوز استئنافها . اختصاص . قانون . دعوى قيمتها تقل عن
٢٥٠ جنيها رفعت أمام المحكمة الابتدائية في ظل قانون المرافعات القديم وأصدرت
فيها قبل الفصل في الموضوع أحكاما غير منهيبة للتصومتها كلها أو بعضها وذلك قبل تاريخ
العمل بقانون المرافعات الجديد . وجوب إحالتها إلى المحكمة الجزئية بعد العمل
بالقانون الجديد . عدم القضاء بذلك والحكم في الموضوع . جواز استئناف القضاء
الضمني بالاختصاص في هذه الحالة .

(ب) اختصاص . اختصاص فرعي . تعلقه بالنظام العام . أثر ذلك .

(ج) نقض . حالة الطعن بطلان الحكم . حكم "تسيبه" . العي على الحكم بخالفه الثابت
بالأوراق التي أودعها الطاعن ملف الطعن . عدم تقديم هذه الأوراق إلى محكمة
الموضوع . اعتبار الطعن خلوا من الدليل .

١ — إذا كانت الدعوى التي رفعت أمام المحكمة الابتدائية في ظل قانون
المرافعات الملغى لا تتجاوز قيمتها ٢٥٠ جنيها وكانت الأحكام التي أصدرتها تلك المحكمة
فيها قبل تاريخ العمل بقانون المرافعات الجديد سابقة على الفصل في الموضوع
وغير منهيبة للتصومتها كلها أو بعضها فإنه يترتب إحالة الدعوى إلى محكمة المواد
الجزئية طبقا للفقرة الأولى من المادة الرابعة من القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٩
بإصدار قانون المرافعات فإذا لم تقض المحكمة الابتدائية بذلك وقضت في موضوع
الدعوى فإن حكمها الضمني باختصاصها بالدعوى خلاف القانون يكون جائز
الاستئناف طبقا للمادة ٤٠١ من قانون المرافعات .

٢ — الاختصاص بحسب نوع القضية أو قيمتها قد أصبح وفقا للسادة ١٣٤ من قانون المرافعات الجديد متعلقا بالنظام العام فلا يجوز للخصوم الاتفاق على خلافه ويجوز الدفع به في أية حالة تكون عليها الدعوى ويجب على المحكمة أن تحكم به من تلقاء نفسها .

٣ — متى كان يبين من الاطلاع على المستندات التي أودعها الطاعن ملف الطعن أنه ليس من بينها ما أشار اليه الحكم المطعون فيه ولم يقدم الطاعن ما يفيد أن هذه المستندات سبق أن قدمت لمحكمة الموضوع فإن النعى على الحكم بخالفة الثابت بهذه الأوراق يكون خلوا من الدليل .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والموافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تتحصل في أن المطعون عليه الأول رفع ضد الطاعنين والمطعون عليها الثانية الدعوى رقم ١١٩ سنة ١٩٤٦ كلى مصر بطلب تثبيت ملكيته للدكان المبين بصحيفة الدعوى ومنع تعرض الطاعنين بصفتهم له والتسليم — وفي ١٠/٦/١٩٤٦ قضت المحكمة بنadb مكتب الخبراء المهندسين لتطبيق مستندات الطرفين على الطبيعة ثم قضت في ٢٨/١٢/١٩٤٦ بإحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات وضع اليد . وفي ٧/٣/١٩٤٩ حكمت بالانتقال إلى محل النزاع لتطبيق المستندات بحضور الخبير الحكومى والخبير الاستشارى ثم حكمت في ١٢/١٢/١٩٤٩ بنadb الخبير الهندسى شفيق رزق للعائنة وتطبيق المستندات على الطبيعة وأخيرا قضت بتاريخ ١٩/٢/١٩٥١ بتثبيت ملكية المطعون عليه الأول إلى الدكان الموضع الحدر والمعلم بصحيفة الدعوى وكف منازمة الطاعنين بصفتهم له والتسليم

مع إلزامهما بالمصروفات ومبلغ ٥٠٠ قرش مقابل أتعاب المحاماة . فاستأنف الطاعنان هذا الحكم بالقضية رقم ٢٥٢ سنة ٦٨ ق لدى محكمة استئناف القاهرة . ودفع المطعون عليه الأول بعدم جواز الاستئناف بقوله إن الحكم المستأنف انتهائى لأن قيمة الدعوى أقل من ٢٥٠ جنيها — وبتاريخ ١٩٥٣/٣/٧ قضت المحكمة بقبول الدفع وبعدم جواز الاستئناف وإلزام الطاعنين بالمصروفات . و ٣٠٠ قرش مقابل أتعاب المحاماة فقرر الطاعنان الطعن فى هذا الحكم بطريق النقض وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون فقررت إحالته إلى هذه الدائرة وأبدت النيابة العامة رأيها بتنقض الحكم .

وحيث إن الطعن بنى على سببين يتحصل أحدهما فى أن الحكم المطعون فيه جاء قاصر التسيب وأغفل دفاعا جوهريا للطاعنين ذلك أنهما تمسكا لدى محكمة الاستئناف بأن قيمة الدكان موضوع النزاع تبلغ ٣٦٠ جنيها وفقا لربط عوائد سنة ١٩٣٤ ، ٤٢٤ جنيها وفقا لعوائد سنة ١٩٥٠ وقدا مستخرجات رسمية تثبت تقدير هذه العوائد على العين المتنازع عليها إلا أن الحكم قرر أن العوائد الواردة بهذه المستندات هى عن المنزل بأكمله وأن تقدير قيمة الدكان وهو جزء من المنزل بمبلغ ١٦٠ جنيها هو تقدير صحيح فيكون الحكم قد خالف الثابت بالأوراق ولم يرد على دفاع الطاعنين مما يشوبه بالقصور .

وحيث إن هذا النعى مردود بأنه خلو من الدليل ذلك أن الطاعنين لم يقدموا ما يفيد أن المستندات التى أودعها ملف الطعن سبق أن قدمت لمحكمة الموضوع ، ويبين من الاطلاع على هذه المستندات أنه ليس من بينها ما أشار إليه الحكم المطعون فيه من قسائم العوائد الدالة على أن مجموعها ٢,٥ جنيها فى السنة الواحدة التى استدلت منها على أن تقدير قيمة الدكان موضوع الدعوى بمبلغ ١٦٠ جنيها مطابق للحقيقة .

وحيث إن السبب الآخر يتحصل فى أن الحكم المطعون فيه أخطأ فى تطبيق القانون ذلك أنه أسس قضاءه بعدم جواز الاستئناف على أن الدعوى وقد بلغت قيمتها ١٦٠ جنيها تدخل فى الاختصاص النهائى للمحكمة الابتدائية طبقا

للسادة ٥١ من قانون المرافعات ، في حين أن ما نصت عليه هذه المادة من أن حكم المحكمة الابتدائية يكون نهائيا إذا لم تتجاوز قيمة الدعوى ٢٥٠ جنيها مشروط بأن تكون الدعوى داخلة أصلا في اختصاص هذه المحكمة ، أما هذه الدعوى فهي بمن اختصاص المحكمة الجزئية طبقا للسادة ٤٥ من قانون المرافعات وكان يتعين إحالتها إلى تلك المحكمة عملا بالمادة ١/٤ من القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٩ بإصدار قانون المرافعات وكانت الإحالة واجبة من تلقاء نفس المحكمة لاتصالها بالنظام العام .

وحيث إن هذا النعي في عمله ذلك أن الدعوى — وهي من الدعاوى العقارية التي لا تتجاوز قيمتها ٢٥٠ جنيها على ما قطع به الحكم المطعون فيه بأسباب موضوعية لا وجه للطعن عليها — قد أصبحت داخلة في اختصاص المحكمة الجزئية طبقا للسادة ٤٥ من قانون المرافعات الصادر بالقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٩ المعمول به ابتداء من ١٥/١٠/١٩٤٩ — وأنه وإن كانت هذه الدعوى قد رفعت قبل العمل بهذا القانون في ظل قانون المرافعات الملغى الذي كانت بموجبه من اختصاص المحكمة الابتدائية إلا أن المادة الأولى من قانون المرافعات الجديد نصت على أنه "تسرى قوانين المرافعات على ما لم يكن قد فصل فيه من الدعاوى أو تم من الإجراءات قبل تاريخ العمل بها ، ويستثنى من ذلك القوانين المعدلة للاختصاص متى كان تاريخ العمل بها بعد إقفال باب المرافعة في الدعوى..." كما نصت المادة الرابعة من القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٩ بإصدار قانون المرافعات على حكم وقى في شأن الدعاوى التي تعدل اختصاصها بالنوعى بموجب هذا القانون ، إذ قالت : "على المحاكم الابتدائية أن تحيل بدون رسوم ومن تلقاء نفسها ما يوجد لديها من دعاوى أصبحت من اختصاص قاضي محكمة المواد الجزئية بمقتضى أحكام هذا القانون ، وذلك بالحالة التي تكون عليها ... ولا تسرى أحكام الفقرة السابقة على الدعاوى المحكوم فيها حضوريا أو غيابيا أو الدعاوى المؤجلة للنطق بالحكم بل تبقى خاضعة لأحكام النصوص القديمة" ومفاد ذلك أن تنتقل الدعوى من ولاية قانون المرافعات القديم إلى ولاية القانون الجديد ، وتحال حتما من المحكمة الابتدائية إلى المحكمة الجزئية التي

أصبحت من اختصاصها إلا في الأحوال التي استثنائها المشرع وهي أن تكون الدعوى مؤجلة للنطق بالحكم أو تكون قد حكم فيها حضوريا أو غيابيا قبل تاريخ العمل بالقانون الجديد أى أن يكون قد فصل في شئ من موضوع الخصومة المترددة فيها . ومن ثم فلا يمنع من الإحالة إلى محكمة المواد الجزئية أن تكون المحكمة الابتدائية قد أصدرت في الدعوى التي تعدل اختصاصها بها حكما قبل الفصل في موضوعها لا تنتهى بها الخصومة كلها أو بعضها على ما جرى به قضاء هذه المحكمة ولا يحول دون هذه الإحالة أن لا يكون الطاعنان قد تمسكا بعدم اختصاص المحكمة الابتدائية بنظر الدعوى ذلك أن الاختصاص بحسب نوع القضية أو قيمتها قد أصبح وفقا للمادة ١٣٤ من قانون المرافعات الجديد متعلقا بالنظام العام فلا يجوز للخصوم الاتفاق على خلافه ويجوز الدفع به في أية حالة تكون عليها الدعوى ، ويجب على المحكمة أن تحكم به من تلقاء نفسها . لما كان ذلك ، وكان يبين من الحكم المطعون فيه أن الدعوى تقل قيمتها عن ٢٥٠ جنيها وأنها مما يدخل في اختصاص محكمة المواد الجزئية وأن الأحكام التي أصدرتها المحكمة الابتدائية فيها قبل تاريخ العمل بقانون المرافعات الجديد سابقة على الفصل في الموضوع وغير منبهة للخصومة كلها أو بعضها فإنه كان يتعين إحالة الدعوى إلى محكمة المواد الجزئية طبقا للفقرة الأولى من المادة الرابعة من القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٩ بإصدار قانون المرافعات وإذ لم تقض المحكمة الابتدائية بذلك فإن حكمها الضمنى باختصاصها بالدعوى على خلاف القانون يكون جائزا للاستئناف طبقا للمادة ٤٠١ من قانون المرافعات التي نصت على أن الأحكام الصادرة في مسائل الاختصاص بالإحالة إلى محكمة أخرى يجوز استئنافها مهما تكن قيمة الدعوى . والحكم المطعون فيه إذ قضى بعدم جواز الاستئناف تأسيسا على أن قيمة الدعوى تقل عن ٢٥٠ جنيها وأن الحكم المستأنف نهائى يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه ويتعين لذلك نقضه والحكم في موضوع الاستئناف .

جلسة ٢٨ من فبراير سنة ١٩٥٧

برئاسة السيد عبد العزيز محمد رئيس المحكمة ، وبحضور السادة : محمد عبد الواحد علي ، وأحمد قوشه ، ومحمد متولى هتلم ، وإبراهيم عثمان يوسف المستشارين .

(٢٤)

القضية رقم ١١ سنة ٢٦ القضائية : "أحوال شخصية"

(أ) أحوال شخصية . اختصاص . محاماة . النظم في أمر تقدير آتعايب المحامى الشرعى . بدؤه وصيره على أساس قانون المحاماة الشرعية وقواعد لائحة ترتيب المحاكم الشرعية حتى وصل إلى المحكمة العليا الشرعية وقبل أن تفصل فيه صدر القانون رقم ٤٦٢ سنة ١٩٥٥ فأحالته إلى دائرة الأحوال الشخصية بمحكمة الاستئناف . الدفع بعدم اختصاص هذه الدائرة . لا محل له .

(ب) أحوال شخصية . قانون . إجراءات . مجال تطبيق أحكام قانون المرافعات في الإجراءات المتعلقة بمسائل الأحوال الشخصية والوقف التي كانت من اختصاص المحاكم الشرعية . القانون رقم ٤٦٢ سنة ١٩٥٥

(ج) محاماة . مواعيد . النظم في أمر تقدير المحامى الشرعى . تقديمه فعلا في اليوم التالي لإعلان أمر التقدير وحضور المحامى أمام المحكمة الابتدائية الشرعية المختصة وفقا لـ دة ٤٣ ق ١٠١ سنة ١٩٤٤ الخاص بالمحاماة الشرعية . البحث في تاريخ إعلان المحامى بعريضة النظم . لا جدوى منه .

١ - متى كان النظم في أمر تقدير آتعايب المحامى قد بدأ وسار على أساس قانون المحاماة الشرعية وقواعد لائحة ترتيب المحاكم الشرعية حتى وصل إلى المحكمة العليا الشرعية وقبل أن تفصل فيه صدر القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ الخاص بإلغاء المحاكم الشرعية فأحالته إلى محكمة الاستئناف لينظر أمام دائرة الأحوال الشخصية ، فإنه لا يكون هناك محل للدفع بعدم اختصاص دائرة الأحوال الشخصية بنظر النزاع ذلك أن مفاد نصوص المادتين الرابعة والثانية من القانون المذكور

أنه قصد بقضايا الوقف والأحوال الشخصية التي كانت من اختصاص المحاكم الشرعية والتي أوجب إحالتها إلى الدوائر التي أشير إليها في المادة الرابعة كل ما كان متصلاً بقضايا الوقف والأحوال الشخصية وما كانت تجرى عليه نفس الأحكام مثل التظلم في أمر تقدير أتعاب المحامي .

٢- تطبيق أحكام قانون المرافعات في الإجراءات المتعلقة بمسائل الأحوال الشخصية والوقف التي كانت من اختصاص المحاكم الشرعية إنما يكون فيما لم تشمل الاستثناءات المنصوص عليها في المواد ١٥ و ٨ و ١١ و ١٢ من القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ الخاص بإلغاء المحاكم الشرعية وفيما يستجد من إجراءات بعد إحالة الدعاوى الشرعية إلى المحاكم المدنية .

٣- متى كان الثابت أن التظلم في أمر تقدير أتعاب المحامي أمام المحاكم الشرعية قدم فعلاً في اليوم التالي لإعلان التظلم بأمر التقدير وأن المحامي حضر بعد ذلك أمام المحكمة الابتدائية الشرعية المختصة بنظر التظلم وفقاً للمادة ٤٣ من القانون ١٠١ لسنة ١٩٤٤ الخاص بالمحاماة الشرعية فإنه لا جدوى من البحث في تاريخ إعلان المحامي بعريضة التظلم إن صح أنه أعلن بعد فوات الخمسة عشر يوماً التالية لإعلان أمر التقدير .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث أن الطلب قد استوفى أوضاعه الشكلية .

ومن حيث إن وقائع هذا الطعن - حسبما يستفاد من الحكم المطعون فيه ومن سائر الأوراق - تحصل في أن المطعون عليه وكل الطاعن بتاريخ ١٢/٩/١٩٥٠ في قضية نزاع على استحقاق في وقف أثناء نظرها أمام الدائرة الثالثة بالمحكمة العليا

الشرعية (٦٤ لسنة ١٩٥٠) وأمامها حضر الطاعن بجلسته ١٩٥٠/١٢/٢٨ وطلب إحالتها إلى دوائر تلك المحكمة مجتمعة فأجيب إلى طلبه ولكن الحكم صدر في غير مصلحة موكله في ١٩٥٢/٥/٢٩ فطعن فيه بطريق التماس إعادة النظر أمام المحكمة العليا الشرعية نفسها وقيد برقم ٩٦ لسنة ١٩٥٢ وقضى برفضه كذلك في ١٩٥٣/٢/١٥

وكان قد تحرر بين طرفي الخصومة عقد اتفاق بتاريخ ١٩٥١/٤/٧ بتقدير أتعاب الطاعن عن ذلك الاستئناف بمبلغ ١٢٠ جنيتها قبض نصفها مقدما . ولأنه قضى في الاستئناف وفي التماس برفضهما فإن المطعون عليه لم يدفع باقي الأتعاب ولكن الطاعن قدم طلبا إلى مجلس نقابة المحامين الشرعيين وذكر فيه أنه وكل المطعون عليه في ثلاث قضايا :

١ — الاستئناف رقم ٦٤ لسنة ١٩٥٠ أمام الدائرة الثالثة بالمحكمة العليا الشرعية .

٢ — » » » ٦٤ » ١٩٥٠ أمام دوائر المحكمة العليا الشرعية مجتمعة .

٣ — التماس إعادة النظر رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٢ أمام المحكمة العليا أيضا .
وأنه بذل في تلك القضايا مجهودا جبارا وتقدم فيها بمذكرات مطولة ولكن المطعون عليه لم يدفع له من الأتعاب سوى مبلغ ٦٠ جنيتها — لا يتناسب مع مجهوده من ناحية ولا مع قيمة الوقف المتنازع على الاستحقاق فيه من الناحية الأخرى وأنه لذلك طلب إلى موكله بخطابات كثيرة دفع ما يستحقه من أتعاب .
والكنه كان يعده بالحضور ثم يعتذر بمرضه . ولم يذكر شيئا عن عقد الاتفاق السابق الإشارة إليه — ولذلك فهو يطلب من مجلس النقابة تقدير أتعاب له بمبلغ ١٠٠٠ جنيهه يخص منها المبلغ المدفوع إليه (٦٠ جنيتها) عملا بالمادة ٤٢ من قانون المحاماة الشرعية رقم ١٠١ لسنة ١٩٤٤ . وبتاريخ ١٩٥٤/٣/٨ أصدر المجلس قرارا بتقدير مبلغ ٥٠٠ جنيهه أتعابا للطاعن على المطعون عليه يخص منها مبلغ الستين جنيتها المدفوعة إليه . ثم استصدر الطاعن الصيغة التنفيذية على هذا القرار من محكمة الجيزة الكلية الشرعية وأعلنه إلى المطعون عليه في ١٩٥٤/٣/٢٤

وفي ١٩٥٤/٣/٢٥ تقدم المطعون عليه بتظلمه من هذا الأمر طالبا إلغاء حصول الاتفاق بينه وبين الطاعن بعدم تنفيذ الفعل . ولما كان الحكم في الاستئناف وفي الالتماس صادرا في غير مصلحته فإن الطاعن لا يستحق شيئا قبله — وتقدم بتظلمه هذا إلى محكمة القاهرة الكلية الشرعية طالبا إعلان الطاعن به وبعد ذلك يحال إلى محكمة الجيزة الكلية الشرعية المختصة بنظره قانونا — وأمامها دفع الطاعن بعدم قبول التظلم شكلا لأنه قدم للمحكمة المختصة بعد الميعاد القانوني المبين في المادة ٤٣ من قانون المحاماة (١٥ يوما) وبجلسة ١٩٥٥/١٠/٣٠ قضت محكمة الجيزة بقبول التظلم شكلا وإلغاء أمر التقدير الصادر من مجلس النقابة الشرعية في المادة ٨١ لسنة ١٩٥٣ بتاريخ ١٩٥٤/٣/٨ ورفض طلب تقدير الأتعاب حضوريا . استأنف الطاعن هذا الحكم أمام المحكمة العليا الشرعية وقيد أمامها برقم ١٤٤ لسنة ١٩٥٥ . ولصدور القانون ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ بإلغاء المحاكم الشرعية أحالته إلى محكمة استئناف القاهرة لينظر أمامها بجلسة ١٩٥٦/٢/٨ وقيد برقم ٣٤ سنة ٧٣ ق استئناف القاهرة ، وأمامها دفع الطاعن بعدم اختصاص دائرة الأحوال الشخصية بنظر استئنافه لأن النزاع مدني بحث وطلب إحالته إلى إحدى دوائر محكمة الاستئناف المدنية . وبجلسة ١٩٥٦/٢/٢٢ قضت المحكمة برفض الدفع . وبجلسة ١٩٥٦/٣/٢١ قضت المحكمة حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع أولا : — بإلغاء الحكم المستأنف بالنسبة لما تضمنته من إلغاء أمر التقدير بالنسبة للقضية رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٢ . ومن رفض الطلب بخصوصها وألزمت المستأنف ضده بأن يدفع للمستأنف أتعابا له عن القضية المذكورة قدرها ستون جنيها . ثانيا — رفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف فيما عدا ذلك وأمرت بأن يتحمل كل طرف ما دفعه من مصروفات . فطن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض — وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون بجلسة ١٩٥٦/١١/١٤ وفيها التمس الطاعن إحالة الطعن على الدائرة المدنية . وطلبت النيابة رفض الطعن وقررت المحكمة إحالة الطعن إلى دائرة المواد المدنية والتجارية ومسائل الأحوال الشخصية . وفي ١٩٥٦/١١/٢٢ أمر السيد رئيس المحكمة بإعلان تقرير الطعن إلى المطعون عليه .

وحدد له خمسة عشر يوما من تاريخ إعلانه لتقديم مذكرة بدفاعة مشفوعة بما يرى تقديمه من مستندات وللنيابة العامة الواحد وعشرين يوما التالية لإبداء رأيها في هذا الطعن فقدمت مذكرة تكميلية ولكن المطعون عليه لم يقدم شيئا .

ومن حيث إن الطعن بني على سببين ينمى الطاعن بالأول منهما على الحكم المطعون فيه مخالفته للقانون في قضاائه برفض الدفع الذى تقدم به بعدم اختصاص دائرة الأحوال الشخصية بنظر استئنافه من عدة وجوه أسماها في تقرير الطعن أدلته :

الوجه الأول : إن دائرة الأحوال الشخصية إنما تختص بنظر قضايا الأحوال الشخصية والوقف طبقا للسادة ٤ من القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٥٥ والنزاع الدائر بينه وبين المطعون عليه مدنى صرف تختص بنظره الدوائر المدنية لأن المادة ١٣ من قانون نظام القضاء حصرت مسائل الأحوال الشخصية ولم تذكر من بينها مسألة تقدير الأتعاب بين المحامى وموكله . الوجه الثانى : إن القانون ٦٢ لسنة ١٩٥٥ نص في المواد ٤ و ٧ و ٨ و ٩ على إلغاء القانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٤٤ الخاص بالحماية الشرعية ابتداء من ١/١/١٩٥٦ وإحلال قانون الحماية الوطنية محله فيما عدا الأحكام الخاصة بإعانات ومعاشات المحامين وبذلك أصبح قانون الحماية الوطنية هو الواجب التطبيق ولا شك أن أوامر تقدير النقابة الوطنية تختص بنظرها المحاكم المدنية - ولئن كان الاستئناف الحالى رفع أصلا إلى المحكمة العليا الشرعية إلا أن تغيير قانون الاختصاص يسرى على الدعاوى القائمة التى لم تتم المرافعة فيها ولم تحجز للحكم كما هو صريح نص المادة الأولى من قانون المرافعات . الوجه الثالث : إن نص المادة ٢ من القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٥٥ التى تقضى بإحالة الدعاوى المنظورة أمام المحكمة العليا الشرعية إلى محكمة الاستئناف الوطنية لا يعنى أن تحال جميع تلك الدعاوى على الدوائر الاستئنافية المشكلة طبقا للسادة ٤ من ذلك القانون والى يكون من بين أعضائها أحد رجال القضاء الشرعى السابقين لأنها تختص بقضايا الوقف والأحوال الشخصية وحدها ليس إلا ولأنه يجب الرجوع إلى قواعد الاختصاص النوعى المبينة في القانون فيحال كل نوع على الدائرة المختصة به . ودعاوى الأتعاب مدنية فكان واجبا أن تحال إلى الدائرة المدنية . الوجه الرابع : نص الفقرة الثانية

من المادة ٢ من القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ صريح في إحالة الدعاوى المنظورة أمام المحاكم الشرعية الكلية إلى المحكمة الابتدائية الوطنية المختصة وعلى إحالة الدعاوى المنظورة أمام المحاكم الجزئية الشرعية إلى المحاكم الجزئية أو الابتدائية الوطنية المختصة . فالقيد بالقول (المختصة) إنما يعنى الرجوع إلى قواعد الاختصاص المبينة في قانون المرافعات . الوجه الخامس : نص المادة الأولى من القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ التي قررت الإحالة ابتداء من أول يناير سنة ١٩٥٦ إلى المحاكم الوطنية قالت : " لاستمرار النظر فيها وفقا لأحكام قانون المرافعات " . وهذا النص يوجب الرجوع إلى قواعد الاختصاص في قانون المرافعات . الوجه السادس : نص المادة الثالثة من نفس القانون قرر " تراعى الدعاوى التي كانت من اختصاص المحاكم الشرعية والمجالس المالية إلى المحاكم الوطنية ابتداء من ١/١/١٩٥٦ . ولا شك أن التظلم في أمر التقدير الصادر من النقابة الشرعية قبل إلغاء قانون الحماية الشرعية يكون مثله كمثل التظلم من أمر تقدير نقابة الحماية الوطنية وفقا للمادة ٤٥ من قانون الحماية الوطنية فكلاهما ينظر أمام الدوائر المدنية إعمالا لقانون نظام القضاء ولقانون المرافعات فيما لم يشمل الإلغاء من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية فيما يختص بمسائل الوقف والأحوال الشخصية .

ومن حيث إن هذا النعي مردود في جميع وجوهه بأن اختصاص المحاكم الشرعية كان مقصورا على بعض الدعاوى التي أخرجتها المادة ١٥ ، ١٦ من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية — وهي الدعاوى المتعلقة بأصل الأوقاف ومسائل الأنكحة وما يتعلق بها من قضايا المهر والنفقة ومسائل الهبة والوصية والموارث وغيرها مما يتعلق بالأحوال الشخصية ثم رأى المشرع أن تتسع ولاية المحاكم الشرعية لنظر بعض القضايا التي تتصل بما يدخل في ولايتها اتصال الفرع بأصله أو المتبوع بتابعه — ومن ذلك ماورد بالقانون ١٠١ لسنة ١٩٤٤ الخاص بالحماية الشرعية فنص في المادة ٤٢ منه على أن " للحامي عند عدم وجود عقد اتفاق كتابي أن يطلب من مجلس النقابة تقدير ما يستحقه من أتعاب على موكله فيما يزيد على العشرين جنيها — ومن اللجان الفرعية فيما ينقص عنها ... الخ " ثم أجازت المادة ٤٣ التظلم من أمر

التقدير للمحامي وللوكيل أمام المحكمة الشرعية الابتدائية التي يقيم المحامي في دائرتها بغض النظر عن قيمة الأمر المتظلم منه وقد راعى القانون في ذلك أن تكون المحاكم الشرعية أقدر على تعرف أهمية الدعوى وجهد المحامي وما قام به من أبحاث فيها ورأى أن يكون أوفى لتحقيق هذه الأغراض أن تختص المحاكم الابتدائية بنظر التظلم . ثم نص في المادة ٤٤ على جواز الطعن في الحكم الصادر في التظلم بأوجه الطعن العادية وغير العادية فيما عدا المعارضة وأن يتبع في ذلك القواعد العامة المنصوص عليها في لائحة ترتيب المحاكم الشرعية على أن ينظر الطعن بطريق الاستعجال . وظاهر أن هذه النصوص بتحديداتها جهة الاختصاص وطرق الطعن والقواعد التي تتبع فيه — قد خرجت على قواعد قانون المرافعات في المسائل المدنية والتجارية وعلى نصوص القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٤ الخاص بالمحاماة الوطنية . ويتضح من وقائع الدعوى الحالية أن النزاع بدأ وسار على أساس قانون المحاماة الشرعية وقواعد لائحة ترتيب المحاكم الشرعية حتى وصل إلى المحكمة العليا الشرعية وقبل أن تفصل فيه صدر القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٥٥ الخاص بإلغاء المحاكم الشرعية . ونص في المادة الرابعة على أنه "تشكل بالمحاكم الوطنية دوائر جزئية وابتدائية واستئنافية وفقاً لما هو منصوص عليه في قانون نظام القضاء لنظر قضايا الأحوال الشخصية والوقف التي كانت من اختصاص المحاكم الشرعية — ونص في المادة الثانية على إحالة الدعاوى التي تكون منظورة أمام المحكمة العليا الشرعية إلى محكمة الاستئناف التي تقع في دائرتها المحكمة الابتدائية التي أصدرت الحكم — ومفاد هذه النصوص أن هذا القانون قصد بقضايا الوقف والأحوال الشخصية التي كانت من اختصاص المحاكم الشرعية والتي أوجب إحالتها إلى الدوائر التي أشير إليها في المادة الرابعة كل ما كان متصلاً بقضايا الوقف والأحوال الشخصية وما كانت تجري عليه نفس الأحكام مثل التظلم في أمر تقدير آتاع المحامي — وعلى هذا الفهم جرى نص المادة الخامسة "تتبع أحكام قانون المرافعات في الإجراءات المتعلقة بمسائل الأحوال الشخصية والوقف والتي كانت من اختصاص المحاكم الشرعية عدا الأحوال التي وردت بشأنها قواعد خاصة في لائحة ترتيب المحاكم الشرعية أو القوانين المكملّة

لها". كما نص في المادة الثامنة على اختصاص المحاكم الجزئية بمنازعات الأحوال الشخصية طبقاً للأنحة ترتيب المحاكم الشرعية عدا دعوى النسب في غير الوقف والطلاق والخلع والمبارأة والتفرقة بين الزوجين بجميع أسبابها المشار إليها في المادة السادسة من الأنحة فإنها تكون دائماً من اختصاص المحاكم الابتدائية وتختص المحاكم الابتدائية والاستئنافية وفقاً لما هو مبين في المواد ١٠٦٩، ١٠٦٨ من الأنحة. كما نص في المادتين ١١، ١٢ على أنه يطبق على تلك القضايا القانون ٩٦ لسنة ١٩٤٤ الخاص بالرسوم أمام المحاكم الشرعية وعلى أن تنفذ الأحكام الصادرة فيها وفقاً للأنحة إجراءات التنفيذ الشرعية الصادرة في ١٤/٤/١٩٠٧ وإعمالاً لهذه النصوص يبين أن تطبيق أحكام قانون المرافعات إنما يكون فيما لم تشمل تلك الاستثناءات وفيما يستجد من إجراءات بعد إحالة الدعاوى الشرعية إلى المحاكم المدنية.

ومن حيث إن الطاعن ينعي بالسبب الثاني على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون كذلك والخطأ في تطبيقه لأنه كان قد دفع أمام محكمة الجيزة الكلية بعدم قبول التظلم شكلاً لرفعه بعد الميعاد لأنه أعلن المطعون عليه بأمر التقدير في ٢٤/٣/١٩٥٤ فتقدم بتظلمه إلى محكمة القاهرة الابتدائية الشرعية وهي غير المحكمة المختصة ولم يعلن هو بالتظلم إلا في ١٣/٤/١٩٥٤ بعد فوات الخمسة عشر يوماً المحددة للتظلم وفقاً للمادة ٤٣ من القانون ١٠١ لسنة ١٩٤٤ الخاص بالحماية الشرعية. وكذلك لم يقيد تظلمه إلا في ٢٨/٤/١٩٥٤ بمحكمة الجيزة الكلية الشرعية المختصة — ولو أنه اتبعت الإجراءات والقواعد التي جرى عليها العمل بالمحاكم الشرعية بالاكْتفاء بتقديم التظلم في خلال المدة المحددة في المادة ٤٣ من القانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٤٤ بصرف النظر عن إعلان المتظلم ضده في خلالها فإنه يبين من الشهادة الرسمية المقدمة منه أن قيد التظلم أمام محكمة الجيزة حصل في ٢٨/٤/١٩٥٤ بعد فوات الخمسة عشر يوماً المحددة في القانون ولأنه طبقاً للمادة ٥٩ من لائحة الإجراءات الشرعية التي تنص على أن الدعوى تعتبر مرفوعة من تاريخ قيدها في الجدول. فبذلك يكون التظلم قد رفع بعد ميعاده ويتعين عدم قبوله. يؤكد ذلك أن المادة ٤٥ من القانون

رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٤ الخاص بالمحاماة الوطنية تتفق مع نص المادة ٤٣ من قانون المحاماة الشرعية في تحديد مدة الخمسة عشر يوما التالية للإعلان لتقديم التظلم . وجرى العمل أمام المحاكم الوطنية في تفسير المادة ٤٥ على اعتبار أن هذا الميعاد يجب أن يشمل على تقديم التظلم وإعلانه للتخصم أخذا بالقواعد العامة في قانون المرافعات بصرف النظر عن المادة ٦ الواردة في هذا القانون . ثم يقول الطاعن إنه لا يتصور أن يصدر القانونان من هيئة تشريعية واحدة بالفاظ تكاد تكون متفقة ثم يحصل الاختلاف في التفسير إلا هذا الحد ومع ذلك فإن مواد الطعون في اللائحة الشرعية بقيت ولم يشملها الإلغاء — وقد فسرتها دائرة الأحوال الشخصية بمحكمة القاهرة للكلية على خلاف ما جرى عليه العمل أمام المحاكم الشرعية فحكمت في عدة قضايا بعدم قبول الاستئناف شكلا لأن مريضة الاستئناف أعلنت بعد الميعاد المحدد في اللائحة الشرعية .

ومن حيث إن هذا النعي مردود بما قرره بحق حكم محكمة الجيزة الابتدائية الشرعية في هذا النزاع حيث يقول : ” وفرق ما بين التظلم في أمر التقدير وبين الاستئناف الذي يستدل به المتظلم ضده (الطاعن) لأن المادة ٣٠٧ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية نصت على : أن ميعاد الاستئناف في أحكام المحاكم الجزئية خمسة عشر يوما كاملة وفي أحكام المحاكم الابتدائية ثلاثون يوما كذلك — كما نصت المادة ٣٠٩ على أنه إذا لم يحصل الاستئناف في الميعاد المقرر يكون الحكم الابتدائي واجب التنفيذ قابل للاستئناف — كما نصت المادة ٣١١ على أن ورقة الاستئناف تقدم لقلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم المستأنف أو لقلم كتاب محكمة الاستئناف — كما نصت المادة ٣١٤ على أنه إذا لم يقيد المستأنف الدعوى في ستة أيام في القضايا الكلية أو في ثلاثة أيام في القضايا الجزئية كان الاستئناف ملغى وسقط الحق فيه — ومن هذه النصوص يبين بوضوح أن للاستئناف قواعد وأنظمة خاصة أما المادة ٤٣ من قانون المحاماة الشرعية فلم توجب إلا رفع التظلم في مدة الخمسة عشر يوما التالية لإعلان المتظلم بأمر التقدير — ولم تعين جهة معينة يقدم إليها التظلم . بخلاف النص هاما ولذلك يكون للتظلم أن يتقدم بتظلمه إلى أى محكمة يشاء

في المدة القانونية ما دام أن التكليف بالحضور كان أمام المحكمة التي يقيم المحامي بدائرتها وفقا للقانون". وهذا الذي قرره الحكم لا يخالف مفهوم المادة ٤٣ من قانون المحاماة الشرعية — ولا نصوص لائحة ترتيب المحاكم الشرعية التي أشير إليها في الحكم والتي جرى عليها القضاء الشرعي إلى أن صدر القانون بإلغائه — ولا محل بعد ذلك للتمسك بالمادة ٦ من قانون المرافعات لأن نصها مستحدث في قانون المرافعات المعمول به من ١٥/١٠/١٩٤٩ — ولم تتضمن لائحة ترتيب المحاكم الشرعية نصا يقابلها بل إنها على العكس كانت تتضمن نصا في المادة ٤٧ يقضى بأنه "إذا لم تراعى أحكام المواد ٣٤ ، ٣٥ ، ٣٨ ، ٣٩ (وكلها خاص بكيفية الإعلان ومشتملاته ومواعيده) كان الإعلان ملغى — ولكن إذا حضر المعلن إليه بناء على الإعلان كان معتبرا ، ومع ذلك لا يعتبر الإعلان ملغى إذا كان عدم مراعاة الاجراءات قد وقع ممن تولى الاعلان — وإنما تأمر المحكمة باعلان جديد تصحيحا للأول ولا يؤخذ عليه رسم مطلقا — ولا يؤمر بهذا التصحيح إذا حضر المعلن إليه " — كما أن المادة ٥٨ من تلك اللائحة ألزمت قلم الكتاب بقيد الدعاوى عند ورود صحيفتها معلنة إذا كان الرسم قد دفع كاملا ومن ذلك يبين أنه لا جدوى من البحث في تاريخ إعلان الطاعن بعريضة التظلم إن صح ما يدعيه — من أنه أعلن بعد فوات الخمسة عشر يوما التالية لإعلان أمر التقدير — إذ أنه لم يقدم الدليل على هذا القول متى كان من الثابت أن التظلم قدم فعلا في اليوم التالي لإعلانه بأمر التقدير وأن الطاعن حضر بعد ذلك أمام محكمة الجيزة الشرعية الابتدائية المختصة بنظر التظلم وفقا للمادة ٤٣ من القانون ١٠١ لسنة ١٩٤٤ الخاص بالمحاماة الشرعية .

ومن حيث إنه لذلك كله يكون الطعن في غير محله ويتعين رفضه .

جلسة ٧ من مارس سنة ١٩٥٧

برئاسة السيد عبد العزيز محمد رئيس المحكمة ، وبحضور السادة : استحق عبد السيد ،
ومحمد عبد الواحد تلي ، واحمد قوشه ، ومحمد متولى عتلم ، المستشارين .

(٢٥)

القضية رقم ١٠٣ سنة ٢٣ القضائية :

(ا) شيك . التزام . حكم "تسبيب مريب" . صدور خطاب من البنك يفيد استلام
المستفيد لقيمة الشيك . عدم صلاحية هذا الخطاب كدليل على أن مبلغ الشيك سلم
على سبيل القرض للمستفيد . عدم إلتامة الدليل القانوني في الحكم على أن هذا المبلغ سلم
إلى المستفيد على سبيل القرض . قصور .

(ب) دين . التزام . إثبات . مطالبة الدائن بجزء من الدين المدعى اقراضه . عدم
دلائل على سبق حصول قرض .

(ج) حكم . القبول المانع من الطعن فيه . معارضة . نقض . الطعن بطريق النقض
في الحكم النهائي . اعتباره نزولا عن الحق في المعارضة وعدم اعتباره قبولاً مانعاً
من الطعن فيه . م ٣٨٧ مرافعات .

(د) نقض . أسباب جديدة . حكم . معارضة . إعتذار . إعلان . الدفع ببطلان
الإعتذار الذي بني عليه اعتبار الحكم حضوريا سواء عملاً بالمادتين ٧٢ و ٨٠
أو المادتين ١٢ و ٢٤ مرافعات . عدم جواز التعدي به لأول مرة أمام
محكمة النقض .

١ — إذا كان الحكم قد أقام قضاءه بثبوت الدين في ذمة من حرر لمصلحته
الشيك محل النزاع على خطاب من البنك يفيد صرف قيمة هذا الشيك إلى المستفيد
فإن الحكم يكون قد انطوى على قصور في التسبيب لأن خطاب البنك إن صلح
دليلاً على استلام المستفيد للمبلغ المبين بالشيك فإنه لا يقوم دليلاً على أن هذا
المبلغ سلم إليه على سبيل القرض إذ الأصل في الشيك أنه أداة وفاء وكان

على الحكم أن يقيم الدليل القانوني على أن المبلغ المدين بالشيك قد سلم إلى المستفيد على سبيل القرض .

٢ - مطالبة الدائن بجزء من الدين الذي ادعى إقراضه إلى المدين لا تدل ذاتها على سبق حصول قرض .

٣ - عدم الطعن في الحكم بطريق المعارضة لا يعد قبولاً للحكم مانعاً من الطعن فيه بطريق النقض لأنه إذا صدر حكم غيابي فللمحكوم عليه أن يتجاوز عن حقه في الطعن بطريق المعارضة وأن يطعن فيه بطريق الاستئناف أو النقض مباشرة حسب الأحوال . ويعتبر الطعن في هذه الصورة نزولاً عن الحق في المعارضة على ما تقضى به المادة ٣٨٧ مرافعات .

٤ - متى كان الطاعن لم يرفع معارضة في الحكم الذي وصف بأنه حكم حضوري بناء على الإعذار الذي أعلن إليه وبالتالي لم يعرض على محكمة الموضوع الدفع ببطلان الإعذار سواء عملاً بنص المادتين ٧٢ و ٨٠ أو المادتين ١٢ و ٢٤ مرافعات فإنه لا يجوز التحدى بهذا الدفع لأول مرة أمام هذه المحكمة ما دام أن البطلان المدعى به لا يتصل سببه بالنظام العام .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع - حسباً يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تحصل في أن المطعون عليه أقام الدعوى رقم ٩٤ سنة ١٩٤٩ كلى قنا على الطاعن وطلب الحكم بإلزامه بأن يدفع له مبلغ ٣٨٠ جنيهاً واستند في ذلك إلى أنه أقرض الطاعن مبلغ ٥٠٠ جنيه قبضه الأخير بموجب الشيك رقم ٣٠٠٥٣ المؤرخ ٢٧ من مارس سنة ١٩٤٨ من حسابه بالبنك الأهلي وركن في إثبات الدعوى إلى خطاب من فرع البنك الأهلي بالأقصر محرر في ٢٢ من فبراير سنة ١٩٤٩

ذكر فيه أن الشيك سالف الذكر الصادر من المطعون عليه لأمر الطاعن قد صرفت قيمته بتاريخ ٢٧ من مارس سنة ١٩٤٨ إلى ناروز داود الذي حول إليه الشيك من الطاعن . وأضاف : المطعون عليه في صحيفة الدعوى أنه قبض من الطاعن مبلغ ١٢٠ جنيتها من أصل الدين - لم يحضر الطاعن - وفي ٢٤ من مارس سنة ١٩٤٩ قضت المحكمة غيابيا برفض الدعوى وأقامت قضاءها على أن خطاب فرع البنك الأهلي لا حجية له على الطاعن لعدم صدوره منه ولعدم توقيعه عليه ، كما أن هذا الخطاب لا يقطع في مديونية الطاعن لأن المطعون عليه لم يقدم الدليل على أن الطاعن استلم المبلغ المبين بالشيك على سبيل القرض إذ قد يكون القرض من سحب الشيك وفاء دين أو إئابة الطاعن في صرف قيمته لحساب المطعون عليه - استأنف المطعون عليه هذا الحكم وطلب إلغاؤه والحكم بطلباته مستندا إلى خطاب فرع البنك الأهلي بالأقصر وأضاف إلى ذلك أنه بركن إلى ذمة الطاعن وطلب توجيه اليمين الحاسمة إليه بالنصيغة التي بينها في صحيفة الاستئناف ، وقيد هذا الاستئناف برقم ٩٩ سنة ٢٦ ق أسيرط وحدد لظظه جلسة ٢١ من مايو سنة ١٩٥١ وفيها لم يحضر الطاعن فأجلت الدعوى بالجلسة ٨ من أكتوبر سنة ١٩٥١ لإعادة إعلان الطاعن وإعذاره بأن الحكم الذي يصدر في الدعوى يعتبر حضوريا - أمان الاعذار للطاعن في ٤ من أكتوبر سنة ١٩٥١ مخاطبا مع شيخ البسلة ، وبالجلسة المحددة لم يحضر الطاعن . وفي ٥ من يونيو سنة ١٩٥٢ قضت محكمة الاستئناف " بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وإلزام الطاعن بأن يدفع إلى المطعون عليه مبلغ ٣٨٠ جنيتها ومصرفات الدرجتين وأتعاب الحاماة عنهما - وأقامت المحكمة قضاءها على أن الحكم المستأنف تحيل دفاعا للطاعن في غيبه وأن خطاب فرع البنك الأهلي يشبه بشكل قاطع أن الطاعن استلم مبلغ ٥٠٠ جنيه من حساب المطعون عليه المودع بالبنك وأن في مطالبة المطعون عليه بجزء من المبلغ الدليل على صحة الدعوى - وأوردت المحكمة في خصوص طلب توجيه اليمين الحاسمة أنها لا ترى توجيهها إلى الطاعن استنادا إلى أن المطعون عليه وإن كان قد طلب توجيهها في صحيفة الاستئناف إلا أنه لم يصر على هذا الطلب في مذكرته الختامية واعتبرت المحكمة

أن توجيه ائمين على هذه الصورة ماهو إلا وجه من أوجه الدفاع لا طلب أصلي وأن القانون المدنى وقانون المرافعات الجديدين يتركان للقاضى تقدير ضرورة توجيه ائمين أو رفضها إذا ما اقتنع بقيام الدليل على موضوعها بطرق أخرى من طرق الإثبات بدليل إلغاء المادتين ٢٢٥ من القانون المدنى القديم و ١٦٦ من قانون المرافعات القديم — وفى ٢٠ من أبريل سنة ١٩٥٣ طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ، وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون وأبدت النيابة رأياها بنقض الحكم المطعون فيه ، وقررت دائرة الفحص بجلسة ٢٣ من يناير سنة ١٩٥٧ إحالة الطعن إلى الدائرة المدنية بجلسة ٢١ من فبراير سنة ١٩٥٧ وفيها صممت النيابة على رأيها .

وحيث إن المطعون عليه دفع بعدم جواز الطعن استنادا إلى أن الطاعن قبل الحكم المطعون فيه وآية ذلك أن الطاعن عاب على الحكم فى السبب الأول من أسباب الطعن أنه بنى على إجراء باطل هو بطلان الإعذار المعلن إليه وأنه ترتب على هذا الإجراء الباطل أن وصف الحكم المطعون فيه بأنه حضورى ، وأنه كان على الطاعن إذا أراد التحدى بهذا الوجه من أوجه البطلان أن يعارض فى الحكم المطعون فيه فى الميعاد الذى حدده القانون وأن يضمن صحيفه المعارضة اعتراضه على الحكم فى هذا الخصوص وأن الطاعن إذ أهمل سلوك هذا الطريق فقد دل على أنه قبل الحكم مما لا يجوز له معه الطعن فيه بطريق النقض .

وحيث إن هذا الدفع مردود بأن عدم الطعن فى الحكم المطعون فيه بطريق المعارضة لا يعد قبولا للحكم مانعا من الطعن فيه بطريق النقض لأنه إذا صدر حكم غيابى فالمحكم عليه أن يتجاوز عن حقه فى الطعن فيه بطريق المعارضة وأن يطعن فيه بطريق الاستئناف أو النقض مباشرة حسب الأحوال ، ويعتبر الطعن فى هذه الصورة نزولا عن الحق فى المعارضة على ما تقضى به المادة ٣٨٧ من قانون المرافعات التى تنص على أن : "يعتبر الطعن فى الحكم الغيابى بطريق آخر غير المعارضة نزولا عن حق المعارضة" أى أن القانون لم يرتب على الطعن فى الحكم الغيابى بطريق آخر غير المعارضة إلا أثرا واحدا هو اعتباره نزولا

عن حق المعارضة لا قبولاً للحكم مانعاً من الطعن فيه — لما كان ذلك وكان الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية فهو مقبول شكلاً .

وحيث إن الطعن بنى على سببين : يتحصل أولها — في النعي على الحكم المطعون فيه بخاتمة القانون فيما وصف فيه بأنه حكم حضوري — ذلك أن الإعذار الذي أعلن إلى الطاعن والذي بنى عليه اعتبار الحكم حضورياً قد شابه بطلان من ثلاثة أوجه أولها : أن هذا الإعذار أعلن إلى الطاعن في ٤ من أكتوبر سنة ١٩٥١ للحضور أمام محكمة استئناف أسيوط بجلسة ٨ من أكتوبر سنة ١٩٥١ مخالفاً ذلك المادتين ٩٥ ، ٧٢ من قانون المرافعات التي تنص أولاهما على حق المدعى في طلب التأجيل إذا لم يحضر المدعى عليه مع إعذار الأخير بأن الحكم الذي يصدر يعتبر حضورياً ، وتنص ثانيتهما على أن ميعاد الحضور أمام محكمة الاستئناف بمائة أيام ، ولما كان الإعذار قد أعلن إلى الطاعن قبل الجلسة المحددة بثلاثة أيام فإنه يكون قد وقع باطلاً . الوجه الثاني — أن الإعذار أعلن إلى الطاعن مخاطباً مع شيخ البلد ابتداء ولم يبين المحضر الذي قام بالإعلان الخطوات السابقة على تسليم الإعلان لشيخ البلد ولا اسم من خاطبه بموطن الطاعن وامتنع عن الاستلام ومن ثم يكون الإعذار قد وقع باطلاً لمخالفته نص الفقرة الأولى من المادة الثانية عشرة من قانون المرافعات . الوجه الثالث — إن الصورة التي سلمت لشيخ البلد من إعلان الإعذار قد خلت من بيان أن المحضر قد وجه إلى الطاعن في موطنه خطاباً موصى عليه بعلم الوصول يتضمن تسليم صورة الإعلان بلجهة الإدارة مخالفاً بذلك الفقرة الثانية من المادة الثانية عشرة من قانون المرافعات .

وحيث إن هذا النعي مردود بأنه لما كان الطاعن لم يرفع معارضته في الحكم المطعون فيه وبالتالي لم يكن الدفع ببطلان الإعذار سواء عملاً بنص المادتين ٧٢ و ٨٠ أو المادتين ١٢ و ٢٤ مرافعات مما عرض على محكمة الموضوع فإنه لا يجوز التحدى بهذا الدفع لأول مرة أمام هذه المحكمة ما دام أن البطلان المدعى به لا يتصل بسببه بالنظام العام .

وحيث إن حاصل السبب الآخر من أسباب الطعن أن الحكم المطعون فيه عاره قصور في التسبيب ذلك أن خطاب فرع البنك الأهلي بالأقصر لا يدل على أن الطاعن استلم المبلغ المبين بالشيك على سبيل القرض ، كما أن ما ذكره الحكم من أن "عدم مطالبة المطعون عليه إلا بالجزء الباقي من الدين دليل على قيام الطاعن بسداد جزء منه" يعتبر استدلالا فاسدا للأساس إذ لا يصح أن يتخذ من تصرف المطعون عليه دليلا على الطاعن — وهذا فضلا عن أن الحكم لم يعن بالرد على ما ساقه الحكم الابتدائي من أسباب ، كما اتخذ الحكم من تخلف الطاعن دليلا على ثبوت الدعوى وفي هذا ما يجافي القانون لأن القاضي لا يجوز له أن يحكم إلا استنادا إلى الدليل الذي يقدمه المدعى حضر المدعى عليه أو لم يحضر .

وحيث إن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه على "أن خطاب البنك الأهلي يثبت ثبوتا قاطعا أن الطاعن استلم لحسابه مبلغ ٥٥٥ جنيه من حساب المطعون عليه وأنه سدد جزءا من دينه بدليل أن المطعون عليه لا يطالب بكل المبلغ بل بجزء منه" وهذا الذي أورده الحكم كدليل على ثبوت الدين في ذمة الطاعن ينطوي على قصور في التسبيب لأن خطاب البنك الأهلي إن صلح دليلا على استلام الطاعن للمبلغ المبين بالشيك فإنه لا يقوم دليلا على أن هذا المبلغ سلم إلى الطاعن على سبيل القرض إذ الأصل في الشيك أنه أداة وفاء . كما أن مطالبة المطعون عليه بجزء من الدين الذي ادعى إقراضه إلى الطاعن لا تدل بذاتها على سبق حصول القرض — وكان على الحكم أن يقيم الدليل القانوني على أن المبلغ المبين بالشيك قد سلم إلى الطاعن على سبيل القرض ، أما وهو لم يفعل فإنه يكون قاصر البيان متعين النقض

جلسة ٧ من مارس سنة ١٩٤٧

برئاسة السيد عبد العزيز محمد رئيس المحكمة ، وبحضور السادة اتيق عبد السيد ، وأحمد قوشه ،
ومحمد متولى شلم ، وإبراهيم عثمان يوسف المستشارين .

(٢٦)

القضية رقم ١٩١ سنة ٢٣ القضائية :

دعوى . خصومة «سقوطها» . استئناف . عدم تمسك المستأنف عليه بعد تعجيل الدعوى
أمام محكمة الاستئناف بسقوط الخصومة وتمسكه فقط بسقوط حق المستأنف في التمسك بالحكم الصادر
بتعيين خبير قبل التعجيل . عدم جواز تمسكه بعد ذلك بسقوط الخصومة . المادة ٣٠١ مرافعات .

سقوط الخصومة لمضى أكثر من سنة على آخر إجراء صحيح هو مما يتصل
بمصلحة الخصم فله التنازل عنه صراحة أو ضمنا فإذا بدا من الخصم الذي شرع
البطالان لمصاحته ما يدل أنه قد نزل عن التمسك بسقوط الخصومة فلا يجوز بعد
ذلك أن يعود فيما أسقط حقه فيه . وعلى ذلك فتى تبين من وقائع الدعوى أن
المستأنف عليه لم يتمسك بسقوط الخصومة بعد تعجيل الدعوى أمام محكمة
الاستئناف بل طلب الحكم بسقوط حق المستأنف في التمسك بالحكم الصادر
منها بتعيين خبير قبل تعجيل الدعوى مما يستفاد منه قطعاً أنه يعتبر الخصومة
فيها عدا ذلك فائتمة ومنتجة لآثارها فلا يحل له بعد ذلك التمسك بسقوط الخصومة .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر
وبعد المداولة .
من حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن —
تتحصل في أن المطعون عليهم رفعوا الدعوى رقم ٢٨٢ سنة ٦٢ ق أمام محكمة

القاهرة المختلطة على الطاعن بصفته الشخصية وبصفته وكلا عن تمستوكلى برادلى طالبين الحكم فى مواجهته بأحقيتهم الى ثلاثة أرباع أطيان نزع منحيتهما بنساء على طلب تمستوكلى برادلى ورسا مزادها على الطاعن وكامل فهمى سيدهم بتاريخ ٢٣ من مارس سنة ١٩٤٢ وببطلان إجراءات نزع الملكية والقيود والتسجيلات المتخذة على تلك الأطيان الى آخر الطلبات التى تضمنتها صحيفة الدعوى . وفى ٢٩ من يناير سنة ١٩٤٤ قضى بما طلبه المدعون — المطعون عليهم — فاستأنف الطاعن هذا الحكم وقيد الاستئناف برقم ٨٥٣ سنة ٦٦ ق استئناف القاهرة . وفى ٢٥ من أبريل سنة ١٩٥٠ قضى بنسب مكتب الخبراء بوزارة العدل لأداء المأمورية الميمنة بالحكم الذى قضى بنسبه وكلفت المحكمة الطاعن بإيداع مبلغ عشرين جنيها أمانة للتخير فلم يدفعها على الرغم من إمهاله لدفعها . وفى جلسة ٢٧ من فبراير سنة ١٩٥١ طالب قلم الكتاب الطاعن بسداد الرسوم المستحقة عن الاستئناف فأجلت المحكمة القضية بالجلسة ٢٦ من مارس سنة ١٩٥١ ليقوم بدفعها ولكنه لم يحضر فى تلك الجلسة ولم يحضر أحد عنه كما أنه لم يتم بدفع الرسوم المستحقة فى خلال فترة التأجيل فقررت المحكمة استبعاد القضية من جدول القضايا لعدم سداد الرسوم المستحقة عليها لقلم الكتاب . وفى ٣ من أبريل سنة ١٩٥٢ عجل الطاعن الدعوى بعد أن سدد الرسوم وحدد لنظرها جلسة ٢٢ من مايو سنة ١٩٥٢ وفى هذه الجلسة دفع الحاضر عن المدعون عليهم باعتبار الحكم التمهيدى الصادر فى ٢٥ من أبريل سنة ١٩٥٠ كأن لم يكن لعدم دفع الأمانة وطلب التأجيل ليقدم مذكرة فى الدفع فأجلت المحكمة القضية بالجلسة ٣٠ من أكتوبر سنة ١٩٥٢ وقدم محامى المطعون عليهم مذكرة دفع فيها بسقوط الخصومة لعدم السير فى الدعوى بفعل المدعى — الطاعن — مدة تزيد على سنة من آخر إجراء صحيح من إجراءات التقاضى طبقا للسادة ٣٠١ من قانون المرافعات . قضى فى ٩ من أبريل سنة ١٩٥٣ بقبول الدفع وبسقوط الخصومة . فطعن الطاعنان فى هذا الحكم بطريق النقض ، وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون فقررت المحكمة إحالته على هذه الدائرة لنظره بجلسة ٢١ من فبراير سنة ١٩٥٧ وقد صممت النيابة أمام هذه الهيئة على ما جاء بمذكرتها طالبة نقض الحكم .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب ينحى الطاعن على الحكم المطعون فيه بالسبب الأول منها خطأ في تطبيق القانون إذ قضى بقبول الدفع وبسقوط الخصومة ووجه الخطأ في ذلك أن هذا الدفع يسقط الحق فيه إذا سبقه التكلم في موضوع الخصومة لأن ذلك يتضمن الإقرار بصحة الإجراءات وقد تكلم الحاضر عن المطعون عليهم في موضوع النزاع بينهم وبين الطاعنين فطلب إلى المحكمة بجلسته ٢٢ من مايو سنة ١٩٥٢ أن تقضى باعتبار الحكم التمهيدى الذى قضى بنسب الخبير كأن لم يكن ولم يدفع بسقوط الخصومة إلا في مذكرته التى قدمها إلى المحكمة بعد ذلك فكان يترتب عليها أن تقضى برفض الدفع .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على محضر جلسة ٢٢ من مايو سنة ١٩٥٢ أن الحاضر عن المستأنف — الطاعن — طلب إحالة الدعوى إلى التحضير فعارض الحاضر عن المستأنف عليهم فى ذلك وطلب التأجيل للمرافعة وقال : "إن القضية قد سبق أن تأجلت لدفع أمانة الخبير ولم تدفع الأمانة فطبقا للقانون يعتبر الحكم التمهيدى كأن لم يكن لعدم دفع الأمانة والنسب التأجيل لتقديم مذكرة فى هذا الشأن" فقررت المحكمة التأجيل لجلسة ٣٠ من أكتوبر سنة ١٩٥٢ فقدم المطعون عليهم مذكرة فى تلك الجلسة دفعوا فيها بسقوط الخصومة فقبلت المحكمة هذا الدفع . ويبين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه على قوله : "وحيث إن الحاضر عن المستأنف عليهم — المطعون عليهم — دفع بسقوط الخصومة لمضى أكثر من سنة من آخر إجراء صحيح من إجراءات التقاضى طبقا للمادة ٣٠١ من قانون المرافعات ، وحيث إنه يتبين من الاطلاع على الأوراق أنه بجلسته ٢٧ من فبراير سنة ١٩٥١ طوّل المستأنف — الطاعن — بدفع مبلغ ١٣ جنيهًا و ٥٥٠ مليا رسوم مستحقة خلاف مبلغ ٦ جنيهات أمانة على ذمة الرسوم وأجلت الدعوى بجلسته ٢٦ من مارس سنة ١٩٥١ لدفعها وبالجلسة المذكورة لم يحضر وظهر أنه لم يدفع هذه الرسوم فأصدرت المحكمة قرارا باستبعاد القضية من الرول لعدم دفع الرسوم المذكورة ولم يجعل المستأنف الدعوى إلا بتاريخ ٣ من أبريل سنة ١٩٥٢ أى بعد مضي أكثر من سنة ، وحيث إنه بعد مراجعة المادة ٣٠١ من قانون المرافعات ترى المحكمة أن هذا الدفع فى محله " .

وحيث إن هذا الذي أقام الحكم قضاءه عليه غير صحيح ذلك أن سقوط
الخصومة لمضى أكثر من سنة على آخر إجراء صحيح هو مما يتصل بمصلحة الخصم
فله التنازل عنه صراحة أو ضمنا فإذا بدا من الخصم الذي شرع البطلان لمصلحته
ما يدل على أنه قد نزل عن التمسك بسقوط الخصومة فلا يجوز بعد ذلك أن يعود
فيما أسقط حقه فيه ، ويبين من وقائع الدعوى أن المطعون عليهم بعد تعجيلها لم
يتمسكوا بسقوط الخصومة بل طلبوا الحكم بسقوط حق الطاعن في التمسك بالحكم
الصادر بتعيين الخبير كما سلف البيان مما يستفاد منه قطعاً أنهم يعتبرون الخصومة
فيما عدا ذلك قائمة ومنتجة لآثارها فلا يحل لهم بعد ذلك التمسك في مذكرتهم
بسقوط الخصومة .

وحيث إنه يبين من ذلك أن الطعن في محله ويتعين نقض الحكم المطعون
فيه دون حاجة إلى البحث في باقي أسباب الطعن .

جاسة ٧ من مارس سنة ١٩٥٧

برئاسة السيد عبد العزيز محمد رئيس المحكمة • وبحضور اسادة : استحق عبد السيد ، ومحمد
عبد الواحد علي ، وأحمد قوشه ، وإبراهيم عثمان يوسف المستشارين •

(٢٧)

القضية رقم ٣١١ سنة ٢٣ القضائية :

(أ) شفعة • المقار المشفوع فيه • بيع مقارات متعددة منفصلة عن بعضها • جواز التجزئة
وليام حق الشفيع في أن يأخذ بالشفعة المقار الذي توافرت فيه أسباب الشفعة دون
المقارات الأخرى • ذكر يتو الشفعة ١٩٠١

(ب) شفعة • طالب الشفعة في الحالة التي تجوز فيها تجزئة الأطنان المبيعة • تضرر المشتري
ترك باقي الصفقة تحت يده وإبداء الشفيع استعداده لأخذ هذا الباقي رغم الضرر عن
المشتري • الحكم للشفيع بالجزء المطلوب بالشفعة وكذلك بباقي الصفقة • لا خطأ •
اعتراض المشتري أمام محكمة الموضوع بأن ما أبداه الشفيع من أخذ الباقي بأنه طلب
جديد للشفعة لم تتوافر شروط ومواعيده • لا يؤثر •

(ج) شفعة • توارثها • قانون • مواريث " ما يصح اعتباره " لا يورث " • انتقال حق
الشفعة بالارث •

(د) نقض • الصفقة في الطعن • بيان ما إذا كان الخصم وارثا لغيره • عدم لزوم بيانه
في تقرير الطعن متى تقررت هذه الصفقة قبل صدور الحكم المطعون فيه • المدفع بذلك
من المطعون عليه شفويا بالجلسة • لا يقبل • المادتان ٢٩ و ٤٠ و ٤١ مرافعات •

(هـ) نقض • الصفقة في الطعن • دعوى "تمثيل الخصوم فيها" • أهلية • قاصر • تمثيل
الطاعن بشخصه أمام محكمة الموضوع وصدر الحكم في مواجهته وذكره به وتقريره
بالطعن باعتباره بالغا • التمسك بقصر الطاعن شفويا بالجلسة • غير جائز •

١ — قصدت المادة ١١ من دكر يتو ٢٣ مارس سنة ١٩٠١ "صادر بشأن الشفعة — معالجة حالة ما إذا بيع عقار واحد لعدة أشخاص فباعته التجزئة في صورة وحرمتها في صورة أخرى وهي حالة تختلف عن حالة بيع عقارات متعددة لا عقار واحد وحكم هذه الحالة أن العقارات المبيعة إن كانت منفصلة فلا يحق للشفيع أن يطلب منها إلا ما توافرت له فيه أسباب الشفعة دون العقارات الأخرى . فإذا تبين أن الأطنان المطلوبة بالشفعة منفصلة تمام الانفصال من باقي الأطنان المبيعة وأن الشفيع يجاوز المقدار الذي يطلب أخذه بالشفعة من أكثر من جهة مع وجود حقوق ارتفاق رى وصرف بين هذه الأطنان والأرض المشفوع بها ولم يطعن المشتري على ما حصله الحكم من ذلك بأى معamen فإن الحكم فيما قرره من جواز التجزئة في هذه الحالة يكون قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً .

٢ — إذا كان الحكم قد قضى للشفيع بأحقته في أخذ جزء من الأطنان المبيعة بالشفعة في الحالة التي تجوز فيها التجزئة كما قضى بأحقته أيضاً في أخذ باقي الصفقة وذلك قبولاً لما رددته المشتري في دفاعه أمام محكمة الموضوع من تضرر لترك باقي الصفقة تحت يده رغم ضعفها وصعوبة استغلالها واستجابة لما أظهره الشفيع من استعداد لأخذ هذا الباقي رفعا للضرر عن المشتري فإن التكيف الصحيح لذلك هو أن الطرفين قد تراضيا على أخذ الشفيع لباقي الصفقة إذا ثبت من جهة حقه في أخذ الجزء المشفوع فيه بالشفعة وثبت من جهة أخرى إصابة المشتري بأضرار من تخلف الجزء الباقي في يده . فمضى كان الحكم قد أثبت قيام الأسس التي بنى عليها هذا التراضى فإنه لا يكون قد أخطأ إذا عمل أثره وقضى للشفيع بأخذ باقي الصفقة رفعا للضرر الذي شكاه منه المشتري . ولا يغير من ذلك أن يكون المشتري قد اعترض أمام محكمة الموضوع على ما أبداه الشفيع من أخذ باقي الأطنان بأنه طالب جديد للشفعة لم تتوافر شروطه ومواعيده .

٣ — حق الشفعة من الحقوق التي يجرى فيها التوارث على ما جرى به قضاء هذه المحكمة .

٤ — بيان إن كان الخصم وارثا لغيره ليس مما قصدت المادة ٤٢٩ مرافعات إلى بيانه في تقرير الطعن فيما أشارت إليه من البيانات العامة المتعلقة بأسماء الخصوم وصفاتهم متى كانت صفة الخصم كوارث لغيره من الأخصام قد تقررت قبل صدور الحكم المطعون فيه واستقرت ضمن واقعات هذا الحكم ، ومن ثم فلا يقبل من المطعون عليه إبداء الدفع بذلك شفويا بالجلسة عملا بالمادة ٤٤٠ من قانون المرافعات .

٥ — متى تبين أن الطاعن كان ممثلا بشخصه في الدعوى أمام محكمة الموضوع وأن الحكم صدر في مواجهته وذكر به وقد تقرر بالطعن منه باعتباره بالغنا على ما كان يقول به نفس المطعون عليه في دعواه ولم يدفع المطعون عليه بقصر الطاعن فيما قدمه من دفاع في مذكرته فلا يجوز له إبداء هذا الدفع شفويا بالجلسة لأنه لا يقوم على سبب من النظام العام .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع — حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تتحصل في أن المطعون عليه الأول ورالديه اسطفانوس بسطوروس والست أمينة خليل رفعوا الدعوى رقم ٢٣٧ سنة ١٩٤٧ كلى الفيوم ضد الطاعنين وأنطون يوسف ذكري والآنسة ماري يوسف ذكري وقالوا فيها بأنهم علموا أن هذين الآخرين باعا للطاعنين على الشيوع أطيانا قدرها ٧٣ فدانا بناحية الناصرية والبسيونية بعقد عرفي مؤرخ ١٩٤٧/٧/٩ بثمن قدره ٤٠٠٠ جنيه فسارعوا إلى إبداء رغبتهم في أخذ ٤٦ فدانا و ١٦ قيراطا و ١٣ سهما بالشفعة وهو القدر الواقع بناحية الناصرية والذي يتوافر لهم فيه شروط الشفعة لوقوعه في وسط أملاكهم ومجاورتهم له من أكثر من حد ولهم عليه وله على أملاكهم المجاورة حقوق ارتفاق رى وصرف وصرور ولذا طلبوا أن يحكم لهم بأحقيتهم مجتمعين

ومنفردين في أخذ هذا القدر بالشفعة مقابل الثمن الحقيقي الذي وصل إلى علمهم وهو ١٦٧٢ جنيهًا وملحقاته أو بأي ثمن آخر يثبت أنه اثمن الحقيقي مع ملحقاته والتصریح لهم بتسجيل الحكم مع إلزام المدعى عليهم بالمصروفات ومقابل أمام المحاماة — ولما قال المدعى عليهم إن الطاعنين الثالث والرابع قاصران أدخل المدعون والدهما على سيد احمد عطية بصفته وليا طبيعيا عليهما . وفي أثناء سير الدعوى توفي اسطفانوس بسطوروس والس أمانة خليل فحل محلهما المطعون عليهما الأول والثانية بصفتهما وارثين لهما — كما توفي أنطون يوسف ذكرى والأنسة ماري يوسف ذكرى وحل محلهما ورثتهما المطعون عليهما الثالثة بصفتهما والرابعة . ودفع الطاعنون الدعوى بالدفع الآتية : ١ — سقوط الحق في الشفعة لعدم إبداء الرغبة في الميعاد القانوني . ٢ — بطلان إعلان الرغبة وصحيفة الدعوى . ٣ — عدم صحة عرض الثمن . ٤ — بطلان دعوى الشفعة لعدم جواز تجزئة الصفقة المبعة . ٥ — عدم توافر شروط الشفعة . ٦ — أولوية الطاعنين لأخذ الأتيان المبعة لتوافر شروط الشفعة فيهم . ٧ — انعدام صفة المطعون عليهما الأولين في طلب الشفعة بعد وفاة والديهما لعدم جواز توارث الشفعة . ٨ — انعدام مصلحتهما في الأخذ بالشفعة لتملك كل منهما مائتي فدان وبتاريخ ١٩٤٨/٤/٢٥ أصدرت محكمة الدرجة الأولى حكما بتحقيق تاريخ علم الشفعاء بالبيع وشروطه ثم أصدرت في ١٩٤٨/٧/١٩ حكما آخر بندب مكتب الخبراء لمعرفة ما إذا كانت الأرض المشفوع فيها منفصلة عن باقي الأتيان المبعة أو متصلة ببعضها وتقدير ثمن الأتيان المشفوع فيها — وقد استأنف الطاعنون هذا الحكم بالقضية رقم ٦٩٥ سنة ٦٥ ق محكمة استئناف القاهرة ف قضى بتأييده في ١٩٤٩/٢/١٤ — تم أصدرت المحكمة الابتدائية في ١٩٥٠/١/١٥ حكما قضى برفض الدفع بسقوط الحق في الأخذ بالشفعة ورفض الدفع ببطلان إعلان الرغبة وصحته وبإحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات حقيقة الثمن — وتنفذ هذا التحقيق ثم قضت المحكمة الابتدائية في ١٩٥١/٢/٢٨ بإعادة المأمورية للتعبير لبيان بعض نقط مبينة في حكمها ثم قضت أخيرا في ١٩٥٢/١١/١٩ برفض الدعوى وإلزام المطعون عليهما الأولين بالمصروفات . فاستأنفا هذا الحكم بالقضية رقم ٨٨٦

سنة ١٩٩٠ ق محكمة استئناف القاهرة — وأبدى المطعون عليهما الأولان أمامها ما سبق أن أبدياه أمام المحكمة الابتدائية من استعدادهما لأخذ كل الصفقة المبيعة إذا تضرر المشترون (الطاعنون) من أخذهما الجزء المشفوع فيه فقط . وبتاريخ ١٩٥٣/٦/١٦ قضت محكمة الاستئناف بإلغاء الحكم المستأنف وبأحقية المطعون عليهما الأولين إلى أخذ ٧٢ ف و ١١ ط و ٢٠ ص المبينة بصحيفة الدعوى الابتدائية وعقدى البيع الابتدائي والمسجل نظير دفعهما الثمن وقدره ٣٦٢٤ جنيهاً و ٦١٠ مليات — فقرر الطاعنون الطعن في هذا الحكم بطريق النقض ، وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون فقررت إحالته إلى هذه الدائرة وأبدت النيابة العامة رأيها بقبول الطعن شكلاً وبمنقض الحكم على أساس خطئه في القضاء للشفعين بباقي الصفقة المبيعة رغم فوات ميعاد إبداء الرغبة في أخذ هذا الباقي بالشفعة وبرفض باقي أسباب الطعن .

وحيث إن المطعون عليهما الأولين دفعا بالجلسة بأربعة دفعات أصرا على اثنين منها أحدهما دفع بعدم قبول الطعن شكلاً لعدم اختصاص الأنسة ماري يوسف ذكرى إحدى البائعين للآطيان المشفوع فيها وعدم تضمين تقرير الطعن ما يفيد أنها توفيت وأن المعلنين بالتقرير هم ورثتها ، أما الدفع الآخر فهو بعدم قبول الطعن شكلاً بالنسبة للطاعنين الثالث والرابع لعدم وجود صفة لها في رفعه لأنهما لم يختصا أمام محكمة الموضوع ولأنهما قاصران وكان يمثلهما وليهما الطبيعي على سيد أحمد عطيه .

وحيث إن الدفع الأول مردود بأن الحكم المطعون فيه قد أثبت أن الأنسة ماري يوسف ذكرى قد توفيت وأن المستأنف عليهم تحت رقم ٦ هم ورثتها وورثة المرحوم أنطون يوسف ذكرى وهم بأنفسهم المطعون عليهما الثالثة عن نفسها وبصفقتها وصية على أولادهما ثم المطعون عليها الرابعة أما القول بأن تقرير الطعن لم يتضمن بيان صفة المطعون عليهما الثالثة والرابعة كورثة للمرحومة ماري يوسف ذكرى فهو — فضلاً عما تقدم قول جديد لم يسبق للمطعون عليهما الأولين إبدائه في مذكرتيهما وهو لا يتصل بالنظام العام لأن بيان إن كان الخصم وارثاً لغيره

ليس مما قصدت المادة ٤٢٩ صرافعات إلى بيانه فيما أشارت إليه من البيانات العامة المتعلقة بأسماء الخصوم وصفاتهم " متى كانت صفة الخصم كوارث لغيره من الأشخاص قد تقررت قبل صدور الحكم المطعون فيه واستقرت ضمن واقعات هذا الحكم. ومن ثم فلا يقبل من المطعون عليهما إبداء ذلك شفويا بالجلسة عملا بالمادة ٤٤٠ من قانون المرافعات .

وحيث إن الدفع الآخر مردود بأن الطاعنين الثالث والرابع كانا ممثلين بشخصهما في الدعوى أمام محكمة الموضوع وأن الحكم صدر في مواجهةهما وذكرا به تحت رقم ٣ و ٤ من المستأنف عليهم ، أما والدهما علي سيد أحمد عطيه فقد ذكر تحت رقم ٥ " بصفته وليا شرعيا على ولديه سيد وحسن المقال بأنهما قاصران ... " وقد تقرر بالظعن من الطاعنين المذكورين باعتبارهما بالغين على ما كان يقول به نفس المطعون عليهما الأولين في دعواهما ولم يدفع المطعون عليهما بقصر هذين الطاعنين فيما قدماه من دفاع في مذكريتهما فلا يجوز لهما إبداء هذا الدفع شفويا بالجلسة لأنه لا يقوم على سبب من النظام العام .

وحيث إنه لما تقدم ولأن الظعن قد استوفى أوضاعه الشكلية يكون الظعن مقبولا شكلا .

وحيث إن الظعن بني على ثلاثة أسباب : يتحصل أولها في أن الحكم أخطأ في تطبيق القانون إذ قضى للمطعون عليهما الأولين بأخذ جميع الأطنان المبيعة وقدرها ٧٢ ف وكسور بالشفعة بناء على الرغبة التي أبدياها بتاريخ ١٩٥٢/٨/٤ وبعد أن سقط حقهما في الشفعة بمضي الميعاد القانوني من تاريخ علمهما وعلم مورثيهما بالبيع في ١٩٤٧/٧/١٥ ذلك أن مورثي المطعون عليهما المذكورين مع المطعون عليه الأول سبق أن أعلنوا رغبتهم في ٢١ و ٢٧ من يولييه سنة ١٩٤٧ و ٢ من أغسطس سنة ١٩٤٧ في أخذ جزء من الأطنان المبيعة مقدار ٤٦ ف وكسور بالشفعة وبذلك تحدد موقفهم نهائيا بهذه الرغبة التي رفعوا بها دعوى الشفعة والتي لا تستند إلى أساس صحيح من القانون لعدم جواز تجزئة الشفعة فيما بيع لعدة أشخاص مشاعا بينهم طبقا للمادة ١١ من قانون الشفعة القديم إلا أن الحكم المطعون فيه بعد أن أقر

خطأ جواز التجزئة عاد فأخذ بمبدأ عدم التجزئة وقضى للمطعون عليهما بأخذ جميع الأطنان المباعة ولكنه وقع في خطأ آخر إذ قضى لها بالشفعة بعد سقوط حقهما فيها بناء على الرغبة التي أبدياها في ١٩٥٢/٨/٤ لأخذ كامل الأطنان المباعة بعد انقضاء الميعاد القانوني من تاريخ العلم بالبيع وليس صحيحا في القانون ما قرره الحكم من أن الطلب الذي قدمه المطعون عليهما أخيرا لأخذ الصفقة بتمامها لا يستلزم مراعاة الإجراءات والمواعيد المقررة للأخذ بالشفعة .

وحيث إن هذا السبب مردود بأن المادة ١١ من دكرينو ٢٣ من مارس سنة ١٩٠١ الصادر بشأن الشفعة والمنطبق على واقعة الدعوى إذ نصت على أنه: "إذا بيع العقار لعدة أشخاص مشاعا بينهم فلا تجوز الشفعة إلا فيه بتمامه ، أما إذا عينت في العقد حصة كل منهم مفرزة كان للشفيع الحق في طلب أخذه بتمامه أو أخذ حصة واحدة أو أكثر مع مراعاة القواعد المقررة لطلب الأخذ بالشفعة " . قصدت معالجة حالة ما إذا بيع عقار واحد لعدة أشخاص فأباححت التجزئة في صورة وحرمتها في صورة أخرى ، ولكن الحالة موضوع الدعوى تختلف عن ذلك إذ هي حالة بيع عقارات متعددة لا عقار واحد ، وحكم هذه الحالة أن العقارات المباعة إن كانت منفصلة فلا يحق للشفيع أن يطلب منها إلا ما توافرت له فيه أسباب الشفعة دون العقارات الأخرى . ولما كان يبين من الحكم المطعون فيه أن الـ ٤٦ ف و ١٦ ط و ١٣ من المطلوبة بالشفعة على ما ثبت من تقرير الخبير "منفصلة تمام الانفصال عن باقي الأطنان المباعة بواسطة سكة حديد الحكومة المصرية وطريق زراعي حكومي" وأن مورثي المطعون عليهما الأولين والمطعون عليه الأول يجاورون هذا المقدار من أكثر من جهة مع وجود حقوق ارتفاق رى وصرف بين هذه الأطنان والأرض المشفوع بها وكان الطاعنون لم يطعنوا على ما حصله الحكم المطعون فيه من ذلك بأي مطعن فإن الحكم فيما قرره من جواز التجزئة في هذه الحالة يكون قد طبق القانون تطبيقا صحيحا ويكون قد أصاب في قضائه للمطعون عليهما الأولين بأحقتهما في أخذ هذا المقدار بالشفعة . أما قضائه لها بأخذ باقي الصفقة المباعة فقد استند فيه إلى قوله : "إن المستأنفين قد أبدوا استعدادهم ببلسة ١٩٥٢/٨/٤ أمام محكمة أول درجة وأصروا على هذا الاستعداد في مذكرتهم

الختامية أمام هذه المحكمة لأخذ الصفقة بتمامها فيما لو ادعى المستأنف عليهم وقوع ضرر من أخذ الجزء المشفوع فيه فقط ، ولم يعترض المستأنف عليهم على ذلك في مذكراتهم المقدمة أخيرا إلى محكمة أول درجة بل تمسكوا بالثمن الوارد في العقد وقالوا إن في أخذ الجزء المشفوع وترك الباقي إضرارا بهم لصعوبة استغلال الجزء الباقي من غير الجزء المشفوع فيه ، وترى المحكمة أن تجيب المستأنفين إلى هذا الطلب إذ أيد ما جاء بتقرير الحبير ما أدعاه المستأنف عليهم من ضرر قد يصيبهم من ترك باقي الصفقة وهو صعوبة استغلال باقي الأطنان وأفضلية الجزء المشفوع فيه عن الباقي“ . ويبين من هذا الذي أورده الحكم المطعون فيه أن قضاء المطعون عليهم الأولين بأخذ باقي الصفقة لم يكن إجابة لطلب جديد بالشفعة تقدما به بعد سقوط الحق فيه على ما يقول الطاعنون في نعيهم بل كان قبولا لما رددوه في دفاعهم أمام محكمة الموضوع من تضرر لترك باقي الصفقة تحت أيديهم رغم ضعفها وصعوبة استغلالها واستجابة لما أظهره المطعون عليهما الأولان من استعداد لأخذ هذا الباقي رفعا للضرر عنهم . والتكييف الصحيح لذلك هو أن الطرفين قد تراضيا على أخذ المطعون عليهما الأولين لباقي الصفقة إذا ثبت من جهة أحدهما في أخذ الجزء المشفوع فيه بالشفعة وثبت من جهة أخرى إصابة الطاعنين بأضرار من تخلف الجزء الباقي في أيديهم ، فتى كان الحكم قد أثبت قيام الأسس التي بنى عليها هذا التراضي فإنه لا يكون قد أخطأ إذ أعمل أثره وقضى للمطعون عليهما الأولين بأخذ باقي الصفقة رفعا للضرر الذي شكاه منه الطاعنون . ولا يغير من ذلك أن يكون الطاعنون قد اعترضوا أمام محكمة الاستئناف على ما أبداه المطعون عليهما الأولان من أخذ باقي الأطنان بأنه طلب جديد للشفعة لم تتوافر شروطه ومواعيده . فقد رد الحكم على هذا الاعتراض بقوله إن استعداد المطعون عليهما الأولان لأخذ جميع الصفقة لا يعتبر إبداء لرغبة جديدة لأخذ كل الصفقة بالشفعة لأن الدعوى رفعت أصلا بطلب أخذ الستة وأربعين فدانا وكسور التي تتوافر فيها شروط الشفعة بالنسبة للشفعاء ، وأما طلبهم أخذ باقي الصفقة فلا يتطلب بالنسبة له ما يتطلبه القانون لطلب الشفعة لأنه متروك لتقدير المحكمة

فما إذا رأت أن في تجزئة الصفقة وتبعيتها إضراراً بالمشتري فقد يجرى انقضاء على إلزام الشفيع بأخذ باقي الصفقة منها من الأضرار التي تحيق بالمشتري فيما لو ترك له هذا الجزء الخارج عن الأطيان المشفوع فيها ، ولا يشترط حينئذ في إبداء الرغبة في أخذ باقي الصفقة ولا في الحكم بها ما يشترط القانون للشفعة من شروط وأوضاع خاصة لا يلزم توافرها إلا بالنسبة للعين المطالب بأخذها بطريق الشفعة...“ وما أوردته الحكم من ذلك مقروناً بما سبقته الإشارة إليه من أسباب أخرى قد كشف عن قصد محكمة الموضوع الاستجابة إلى تراضى الطرفين على تحميل المطعون عليهما باقي الصفقة بعد استعراض دفاعهما واستخلاص ثبوت حق المطعون عليهما في أخذ الـ ٤٦ فدانا وكسور التي توافرت لهما فيها شروط الشفعة وثبوت الضرر الذي ادماه الطاعنون من ترك باقي الصفقة في أيديهم وثبوت موافقتهم ضمناً على تحميل الشفيعين بهذا الباقى عند القضاء لهم بالقدر المشفوع فيه ، وهذا الذي انتهى إليه الحكم المطعون فيه صحيح في القانون ومن ثم يمين رفض هذا السبب .

وحيث إن السبب الثاني يتحصل في أن الحكم المطعون فيه خالف القانون وأخطأ في تطبيقه إذ قضى برفض الدفع المقدم من الطاعنين بعدم وجود صفقة للمطعون عليهما الأواين في طلب الشفعة و بعدم قيام شروط الاستشفاع لديهما قبل تاريخ عقد البيع ذلك أن الرغبة التي أبداهما مورثاهما في الشفعة قد سقطت بموتهما وليس من شأن هذه الرغبة أن تورث إذ ليست من الحقوق العينية التي يصح توارثها بل هي مجرد رخصة ومشية تنقضى بوفاة صاحبها ، على ما قال به الرأي الراجح في الشريعة الإسلامية . أما ملكية الأطيان المشفوع بها التي آلت للمطعون عليهما بالإرث فهي ملكية طارئة بعد بيع الأطيان المشفوع فيها ولا تسوع للمطالب الشفعة فيما بيع للطاعنين قبل أيلولة هذه الملكية إليهما . أما ما كان يملكه المطعون عليه الأول ملكاً خاصاً ومطالب الشفعة بموجبه فإن حقه فيه قد سقط لعدم إبداء رغبته في أخذ كامل الصفقة إلا بعد فوات الميعاد القانوني ولعدم جواز تجزئة الشفعة . وحيث إن هذا السبب مردود بأنه وإن كانت أحكام الشريعة الإسلامية في رأى فقهاء الحنفية تقضى بعدم توارث الشفعة إلا أن هذه الأحكام لا تعتبر

من القانون الواجب على المحاكم تطبيقه في العلاقات المدنية إلا فيما أحاله القانون إليها ، أما ما استمده الشارع من أحكام الشريعة في الفوازين ، كما هو الحال في الشفعة ، فإنه أصبح جزءا من القانون المدني يخضع لأحكامه دون أحكام الشريعة الإسلامية . والفصل في تعرف الحقوق المالية هو من صميم القانون المدني ، وما الاستشفاع إلا حق من هذه الحقوق التي توافرت فيها العناصر المالية من نفع وتقوم وقابلية للاستثمار مما يعتبر معه مالا ويصنع توارثه على ما جرى به قضاء هذه المحكمة ، ولما كان مورثا المطعون عليهما الأولين قد أعلن رغبتهما في الشفعة ورفعوا الدعوى بها وقد توافرت لها شرائطها وانتقل حقهما في الشفعة بالإرث إلى المطعون عليهما فإن الحكم فيما قضى به لهما على هذا الأساس لا يكون قد خالف القانون ولا أخطأ في تطبيقه .

وحيث إن السبب الثالث يتحصل في أن الحكم المطعون فيه خالف الثابت في الأوراق فيما استند إليه من أسباب عن صورية الثمن الوارد في عقد البيع . ذلك أنه ارتكن إلى التحقيق الذي أجرته المحكمة الابتدائية نفاذا لحكمها الصادر في ١٥/١/١٩٥٠ ، وقال إن هذا الحكم قد صدر لتحقيق الثمن في حين أنه كان قاصرا على تحقيق واقعة العلم بالبيع ، كما أن الحكم المطعون فيه نسب إلى الشهود ومن بينهم محمد طه وهيب ما يخالف أقوالهم في محضر التحقيق إذ لم يذكر أحد من شهود المستأنفين شيئا عن الثمن ، أما محمد طه حبيب فهو ليس من شهود المستأنفين المطعون عليهما الأولين بل هو من شهود الطاعنين ولم يتحدث عن الثمن إلا عرضا إذ قال إن ثمن الصفقة كلها ٤٠٠٠ جنيه ولم يذكر أبدا أن ثمن الفدان ٥٠٠ جنيه كما جاء في الحكم .

وحيث إن هذا السبب مردود بأنه يبين من الاطلاع على الحكم الصادر من المحكمة الابتدائية في ١٥/١/١٩٥٠ (والمقدم بحافظة الطاعنين الأولى بملف الطعن) أنه قضى فيما قضى به "إحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت المدعون الثمن الحقيقي الذي تمت به الصفقة جميعها وأن المبلغ الوارد بالعقد وهو ٤٠٠٠ جنيه هو ثمن صوري وذلك بكافة طرق الإثبات القانونية بما فيها البيئة وللدعى عليهم النفي بالطرق ذاتها ...

هو بذلك يكون الحكم المطعون فيه لم يخالف الثابت في الأوراق حين استند في شأن الثمن إلى أقوال "شهود المستأنفين (المطعون عليهما الأولين) الذين سمعوا في التحقيق الذي أجرته محكمة أول درجة بناء على حكمها الصادر في ١٥ من يناير سنة ١٩٥٠ بهذا الشأن .." كما أنه يبين من الاطلاع على الصورة الرسمية لمحضر التحقيق (المقدم بمحافضة المطعون عليهما الأولين رقم ٧ بملف الطعن) أن هذا التحقيق تم تفيذاً للحكم الصادر في ١٥/١/١٩٥٠ المشار إليه وأن شهود المستأنفين الثلاثة ومن بينهم محمد طه وهيب قد شهدوا بأن الثمن الذي تم به البيع للطاعنين هو ٥٠٠ جنيناً للفدان ، وقد جاء في محضر التحقيق أن المستأنف عليهم (الطاعنين) ارتكبوا إلى أقوال الشاهد محمد طه حبيب في تحقيق سابق عن أن الثمن ٤٠٠٠ جنيناً ، ونوقش هذا الشاهد فيما سبق أن قرره من ذلك فقال إنه كان يقصد ما ورد بالعقد أما حقيقة الثمن الذي تم عليه الاتفاق في حضوره فهو ٥٠٠ جنيناً للفدان — ولما كان ما أورده الحكم المطعون فيه في أسبابه من الثمن من أقوال شهود المطعون عليهما الأولين التي أخذ بها ومن بينهم محمد طه وهيب مطابقاً لما جاء بمحضر التحقيق — على ما سلف بيانه — فإن النعي على الحكم بخالفه الثابت في الأوراق يكون في غير محله .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه .

جلسة ١٤ من مارس سنة ١٩٥٧

برئاسة السيد عبدالعزيز محمد رئيس المحكمة ، وبحضور السادة : محمد عبدالواحد علي ، وأحمد فوشة ،
ومحمد متولى هنم ، وإبراهيم عثمان يوسف المستشارين .

(٢٨)

القضية رقم ٨٩ سنة ٢٣ القضائية :

وضع اليد . وقف . إجارة . دعاوى الحيازة . تأجير ناظر الوقف للأطيان المملوكة للوقف .
عدم كفاية ذلك لتوافر الركن المسمى للحيازة .

تأجير ناظر الوقف للأطيان المملوكة للوقف هو عمل من الأعمال القانونية وهو لا يكفي لتوافر الركن المسمى لحيازة الجزء المتنازع عليه من هذه الأطيان بل يجب لتوافره وضع اليد بالفعل على هذا الجزء . فإذا كان الثابت من تقرير الخبير على ما جاء بأسباب الحكم أن شخصا آخر غير مستأجر تلك الأطيان هو واضع اليد ماديا على الجزء المتنازع عليه وأنه لم يكن يدفع عنه إيجارا لناظر الوقف ولا للمستأجر منه فإن القول بأن ناظر الوقف كان يضع يده على هذا الجزء لمجرد أنه يدخل فيما كان يؤجره للغير دون التثبت من وضع اليد بالفعل هو استدلال غير سائغ قانونا إذ العبرة بوضع اليد بالفعل لا بمجرد تصرف قانوني قد يطابق أولا يطابق الحقيقة .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

ومن حيث إن الوقائع — حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن وزارة الأوقاف المطعون عليها الأولى رفعت الدعوى

رقم ١٣٤٠ سنة ١٩٤٨ مدنى جزئى المنيا ضد الطاعن والمطعون عليهما الثانى والثالث طالبة الحكم بإعادة وضع يدها على قيراطين ، بينة حدودهما بصحيفة تلك الدعوى المعلقة فى ٢٤ من يونيه سنة ١٩٤٨ وبتسليمهما إليها وقالت شرحا لذلك إن المطعون عليهما الثانى والثالث باعا إلى الطاعن ذينك القيراطين مع أنهما مكلفان باسم وقف عبد الرحمن سليمان الما قوسى المشمول بنظرها ثم استصدر الطاعن حكما قضى بتسليمهما إليه وقد تسلمهما فعلا بتاريخ ١٤ من مارس سنة ١٩٤٨ فقضت المحكمة بنسب خبير للانتقال إلى العين موضوع النزاع وبيان إذا كانت وزارة الأوقاف قد وضعت يدها على القيراطين سنة كاملة سابقة على رفع الدعوى وضعا هادئا مستمرا وبنية الملك أم أنهما كانا فى وضع يد المطعون عليهما الثانى والثالث وما إذا كانت المساحة البالغ مقدارها ٣٦,٠٧ مترا المشار إليها بصحيفة الدعوى تدخل ضمن القيراطين أولا ، فقدم الخبير تقريراً انتهى فيه إلى أن القيراطين يدخلان بأكلمهما ضمن ما يملكه الوقف وأن الناطرة السابقة على هذا الوقف ووزارة الأوقاف من بعدها كانتا تؤجران أرض الوقف بما فيها القيراطين إلى الغير وتستوليان على إيجارها وأن القيراطين لم يكونا مستغلين فى الزراعة بسبب وجودهما تجاه سكنى الطاعن الذى كان يضع اليد عليهما ويشغلها بوضع سماد وطوب فيهما ، وقال الخبير إنه لم يثبت له أن الطاعن كان يدفع عنهما إيجارا إلى مستأجرى باقى أطيان الوقف أما الـ ٣٦,٠٧ مترا فقال إنها تدخل فى مساحة القيراطين وقد سبق أن صدر حكم بتسليمها إلى وزارة الأوقاف فى القضية رقم ١٦٧٩ سنة ١٩٤٦ مدنى جزئى المنيا فتسلمتها فى أول ديسمبر سنة ١٩٤٧ وتسلمت معها باقى القيراطين إلا أن الطاعن عاد فتسلمها فى ١٤ من مارس سنة ١٩٤٨ ، وفى ٢٢ من مارس سنة ١٩٥٢ ، قضى بإعادة وضع يد المدعية - وزارة الأوقاف - على أن ٣٦,٠٧ مترا ورفض ما عدا ذلك من طلباتها . فاستأنفت المطعون عليها الأولى هذا الحكم وقيد استئنافها برقم ١١٧ سنة ١٩٥٢ محكمة المنيا الابتدائية ، وفى ٢٥ من مارس سنة ١٩٥٣ قضى بتعديل الحكم المستأنف وإعادة وضع يد المستأنفة على القيراطين وبتسليمهما إليها . فطعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض فنظرت دائرة فحص الطعون الطعن ،

وقررت إحالته على هذه الدائرة لنظره بجلسة ٢٨ من فبراير سنة ١٩٥٧ ، وقد صممت النيابة أمام هذه الهيئة على ما تضمنته مذكرتها وطلبت نقض الحكم .

وحيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه خطأ في تطبيق القانون ذلك أنه أقام قضاءه على ما تبين للحكمة من تقرير الخبير من أن وزارة الأوقاف قد وضعت يدها على الأرض موضوع النزاع مدة سنة لأنها كانت تؤجر أطيان الوقف جميعها إلى مستأجر وأن هذا المستأجر كان يدفع الإيجار عن هذه الأطيان بما فيها القيراطان والمفهوم من عبارة الحكم أنه اعتبر التأجير ودفع الإيجار وضع يد مع أن وضع اليد لا يكون معنويا بل يجب أن يكون ماديا ، وقد أثبت الخبير في تقريره أن أحدا من مستأجري أطيان الوقف لم يضع يده على القيراطين موضوع النزاع وأن واضع اليد عليهما هو الطاعن إذ كان يشغلها بوضع أكوام من السباد والطوب والحجارة فيهما .

وحيث إنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه في حدود ما ينهيه الطاعن على قوله : ” وقد باشر الخبير عمله وقدم تقريره (المعلق برقم ١٥ دوسيه المفردات) الذي انتهى فيه إلى أن القيراطين موضوع النزاع يدخلان باكملهما ضمن ما يملكه الوقف المشمول بنظر المستأنفة — المطعون عليه الأول — ولا يدخل شيء منهما ضمن المملوك ملكا خاصا للرحوم عبد الرحمن سليمان المسافومي وأن النافذة السابقة لوزارة الأوقاف وهذه الأخيرة كانتا تؤجران المساحة المذكورة ضمن عقد تأجيرهما وتستوليان على الإيجار كاملا — كما لم تكن تلك المساحة تستغل بالزراعة لوقوعها بين السكن تجاه منزل المستأنف عليه الأول — الطاعن — الذي كان يضع اليد عليها يشغلها بسباد وطوب وخلافه ولم يثبت أنه كان يسدد عنها أى إيجار لمستأجري الأوقاف “ ، ثم قال الحكم بعد ذلك ” ومن حيث إنه ثابت من تقرير الخبير أن المستأنفة والنافذة السابقة عليها وضعتا اليد على جميع القدر وهو القيراطان وأجراه لمستأجريهما الذين كانوا يقومون بدفع إيجاره كاملا — فوضع يد المستأنفة إذن ومن سبقها في التنظر على الوقف كان مستمرا حتى تاريخ منازعة المستأنف عليه الأول الذي حصل بموجب محضر التسليم في

١٤ من مارس سنة ١٩٤٨ — ومفاد هذا صراحة توافر وضع يد المستأنفة على كامل القيراطين أكثر من سنة على حصول التعرض وضع يد استوفى شرائطه القانونية... كما قطع الخبير في أن القيراطين المذكورين يدخلان في وضع يد المستأنفة ضمن أحيان الوقف بعيدا من ملك مورث البائعين للمستأنف عليه الأول .

وحيث إنه يبين من ذلك أن الحكم استند في قضائه إلى ما قرره الخبير في تقريره من أن القيراطين موضوع النزاع يدخلان في الأقطيان المملوكة للوقف المشمول بنظر المطعون عليها الأولى وأنها كانت تؤثر هذه الأقطيان جميعها إلى مستأجرين يدفعون إليها قيمة الإيجار واعتبر الحكم ذلك هو وضع يد مستوف لشرائطه القانون . وهذا الذي أقام الحكم قضاءه عليه مخالف للقانون ذلك أن تأجير المطعون عليها الأولى للأقطيان المملوكة للوقف هو عمل من الأهمال القانونية وهو لا يكفي لتوافر الركن المسمى لحيازة القيراطين المتنازع عليهما بل يجب لتوافره وضع اليد الفعلي عليهما ، والثابت من تقرير الخبير على ما جاء بأسباب الحكم المطعون فيه أن الطاعن هو واضع اليد ماديا على القيراطين موضوع النزاع إذ كان يشغلها بوضع أكوام السجاد والجحارة فيهما وأنه لم يكن يدفع إيجارا عنهما للمطعون عليها الأولى ولا للمستأجر منها ومن ثم نقول الحكم إن المطعون عليها الأولى كانت تضع اليد لمجرد أنهما يدخلان فيما كانت تؤثره للغير دون التثبت من وضع اليد الفعلي استدلالا غير سائغ قانونا إذ العبرة بوضع اليد الفعلي لا بمجرد تصرف قانوني قد يطابق أولا يطابق الحقيقة . ومن ثم يتعين نقض الحكم .

جلسة ١٤ من مارس سنة ١٩٥٧

برئاسة السيد عبد العزيز محمد رئيس المحكمة ، وبحضرة السادة : استحق عبد السيد ، ومحمد عبد الواحد علي ، وأحمد قوشة ، ومحمد متولى عظم المستشارين .

(٢٩)

القضية رقم ٩٣ سنة ٢٣ القضائية :

(أ) تحكيم . قوة الأمر المقضى . ملكية . صدور حكم المحكمين بصفة نهائية بأحقية أحد الخصوم لأطيان بما عليها من الزراعة . ثبوت ملكية الزراعة لهذا الخصم متى كانت قائمة في الأرض فعلا وقت صدور الحكم . كون الخصم الآخر هو الزارع لها أو كون الحكم لم ينفذ بالاستلام . لا يغير من الأمر شيئا .

(ب) جز . حكم "تسيب كاف" . ملكية . رفع الدعوى بطلب أحقية المدين لزراعة محجوز عليها جزا صوريا بحجة أن المدعى عليه هو الزارع لها . ثبوت أن لأحقية الدعين في طلبهم . لا حاجة للبحث في صحة الجز أو صوريته عند القضاء برفض الدعوى .

(ج) نقض . سبب جديد . ملكية . عدم التمسك أمام محكمة الموضوع بملكية الزراعة المتنازع عليها أو بالمستندات المقدمة بملف الطعن . عدم قبول إثارة ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض .

١ — متى كان الثابت أن طرفي الخصومة قد لجأ إلى التحكيم فيما كان ناشيا بينهما من منازعات متعددة بشأن زراعة الأطيان المملوكة لهما وكان حكم المحكمين قد فصل بصفة نهائية في هذه المنازعات وقضى لأحدهما بأحقية في استلام أطيان معينة بما عليها من الزراعة وكانت هذه الزراعة قائمة في تلك الأرض فعلا وقت صدور حكم المحكمين فإن أحقية المحكوم له للزراعة المذكورة تكون أمرا مقضيا له به بموجب حكم المحكمين ضد الخصم الآخر وتكون دعوى هذا الأخير بطلب أحقية لهذه الزراعة مردودة بما لهذا الحكم من قوة الأمر المقضى ومن حجته

قبله ، ولا يقدح في ذلك أن يكون هو الزارع لتلك الزراعة ، ولا يغير من ذلك أيضا ألا يكون الحكم قد تنفذ بالاستلام فإن عدم تنفيذ الأحكام لا يخل بها لها من حجية لم تنقض بأي سبب من الأسباب التي تنقض بها قانونا .

٢ — إذا رفعت الدعوى بطلب أحقية المدعين لزراعة محجوز عليها حجزا صوريا بحجة أن المدعى عليه هو الزارع لها وأثبت الحكم أن ادعاء المدعى الأول أحقيته للزراعة المذكورة لا سند له من القانون استنادا إلى حجية حكم المحكمين الذي قضى في مواجهته بأحقية المدعى عليه لهذه الزراعة وأن ادعاء باقي المدعين بأحقيتهم لها لا أساس له من الواقع فإن الحكم يكون قد أصاب إذا قضى برفض الدعوى بعد أن انهار أساسها دون حاجة للبحث في صحة الحجز أو صوريته .

٣ — إذا كان الطاعن لم يتمسك أمام محكمة الموضوع بدفاعه الخاص بما كونه للزراعة المتنازع عليها أو بالمستندات التي أشار إليها في نعيه وقدمها في ملف الطعن فلا يقبل منه التمسك بذلك لأول مرة أمام محكمة النقض .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تتحصل في أن الطاعنين رفعوا الدعوى رقم ٢٩٧ سنة ١٩٥١ كلى بنى سوييف ضد المطعون عليهم وقالوا فيها بأن المطعون عليه الأول حرر على المطعون عليه الثاني عقد إيجار صوري وأوقع بمقتضاه حجرا تحفظيا على زراعة قطن قائمة في ٢٣ فدانا مبينة بالعريضة في حين أنهم هم الزارعون لهذه الأرض وما يكون لزراعتها ولذا طلبوا الحكم بأحقيتهم لهذه الزراعة وإلغاء الحجز التحفظي الموقع عليها بتاريخ ١٩٥١/٨/٢٢ وإلزام المطعون عليهما الأولين متضامين بأن يدفعوا لهم مبلغ ١٠٠ جنيه

على سبيل التعويض مع المصاريف ومقابل أتعاب المحاماة — ودفع المطعون عليه الأول بعدم قبول الدعوى استنادا إلى أنه هو صاحب الحق في زراعة القطن موضوع النزاع إذ حكم له بأحقية في استلامها ضمن ٦٥ فداناً اعتباراً من ١٩٥١/١٠/١٥ وذلك بحكم المحكمين رقم ٢ سنة ١٩٥١ كلى بنى سويث الصادر بتاريخ ١٩٥١/٦/٣٠ بناء على عقد التحكيم المؤرخ ١٩٥١/٣/١٦ وقد صدر هذا الحكم في وقت كانت فيه زراعة القطن المذكورة قائمة في العين — وبتاريخ ١٩٥٢/٢/١٩ قضت المحكمة الابتدائية بأحقية الطاعنين لزراعة القطن القائمة على الـ ٢٣ فداناً الموقع عليها المحجز التحفظي في ١٩٥١/٨/٢٢ وإلغاء المحجز المذكور واعتباره كأن لم يكن وإلزام المطعون عليه الأول بالمصروفات المناسبة ورفض طلب التعويض وإلزام الطاعنين بمصروفاته . فاستأنف المطعون عليه الأول هذا الحكم بالقضية رقم ١٧٨ سنة ٦٩ ق محكمة استئناف القاهرة كما استأنفه الطاعن الأول استئنافاً فرعياً قيد برقم ٢٤٦ سنة ٦٩ ق — وبتاريخ ١٩٥٢/٢/٢٣ قضت محكمة الاستئناف بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع : أولاً — في الاستئناف الأصلي بإلغاء الحكم المستأنف ورفض دعوى الطاعنين وإلزامهم بمصروفاتها وبمبلغ ٤٠٠ قرش مقابل أتعاب المحاماة . وثانياً — في الاستئناف الفرعي برفضه وتأييد الحكم المستأنف بالنسبة له وإلزام الطاعن الأول بمصاريفه وبمبلغ ٢٠٠ قرش مقابل أتعاب المحاماة . فقرر الطاعنون الطعن في هذا الحكم بطريق النقض ، وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون فقررت إحالته إلى هذه الدائرة . وأبدت النيابة العامة رأياً يرفض الطعن .

وحيث إن الطعن بنى على ثلاثة أسباب يتحصل أولها في أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون وتأويله إذ اعتبر المطعون عليه الأول مالكا لزراعة القطن المحجوز عليها استنادا إلى حكم المحكمين ذلك أن هذا الحكم لم يقض للطعون عليه الأول بملكية القطن أو بآية زراعة معينة وأن المطعون عليه الأول قد اعترف بحضور جلسة ١٩٥١/١١/٢٧ بوضع يد الطاعنين على الأطنان وزراعتهم القطن المحجوز عليه وبعدم تنفيذ حكم المحكمين فتكون الزراعة مملوكة للطاعنين ولا تزول ملكيتها عنهم بما نص عليه حكم المحكمين من أحقية المطعون عليه الأول

في استلامها ما دام أنه لم يستلمها فعلا ، هذا إلى أن المطعون عليه الأول لم يدع ملكية القطن المحجوز عليه وإنما قال بأنه صاحب حق في الانتفاع بالأطيان من ١٥/١٠/١٩٥١ وأن الزراعة هي الضمان الوحيد لهذا الحق وأن له امتيازاً عليها في حين أن مستأجره لم يقيم بزراعتها .

وحيث إن هذا السبب مردود بما قاله الحكم المطعون فيه من " أن النزاع في هذه الدعوى يدور في الواقع بين المستأنف والمستأنف عليه الأول - الطاعن الأول - لتناهما على زراعة أراضيها ... وقد تحاكم الأخوان المتنازهان بعقد تحكيم أبرم بينهما في ١٦ من مارس سنة ١٩٥١ ... وقد نص في هذا العقد على أنه تم الاتفاق بين الطرفين على إنهاء هذا النزاع بشتي نواحيه وما تفرع عنه من دعاوى مختلفة ونزاعات متعددة بواسطة التحكيم ... وفي ٣٠ من يونيو سنة ١٩٥١ صدر حكم المحكمين ، وبعد أن استعرض شتي النزاعات القائمة بين الطرفين وأقوال كل منهما ودفاعه قضى : أولا - بأحقية الأستاذ فوزى عطية في أن يستلم الـ ٦٥ فدانا موضوع التحكيم بما عليها من الزراعة اعتبارا من ١٥/١٠/١٩٥١ الخ ... ورفع المستأنف عليه الأول الدعوى رقم ٢٠٤ سنة ١٩٥١ في ٢٦/٧/١٩٥١ طلب فيها بطلان حكم المحكمين ، وقد قضى فيها بالرفض في ١٢/١٢/١٩٥١ . وقد تأيد هذا الحكم استئنافيا في ٨/٤/١٩٥٢ في القضية رقم ٢٣ سنة ٦٩ ق استئناف مصر ... وحيث إنه ظاهر من أوراق الدعوى والمستندات المقدمة فيها أن زراعة القطن المتنازع عليها هي زراعة المستأنف عليه الأول دون باقي المستأنف عليهم . وحيث إن نژاد عطية ولو أنه هو الزارع للقطن المحجوز عليه إلا أن ملكيته له قد زالت عنه نهائيا بموجب حكم المحكمين الذي صدر لصالح المستأنف ولا يحق له أن يطالب بملكيته في مواجهته إذ نص على أن المستأنف هو صاحب الحق في وضع اليد على الـ ٦٥ فدانا جميعها ... بما عليها من الزراعة ، وقد صدر هذا الحكم في يونيو سنة ١٩٥١ أى في وقت أن كانت زراعة القطن قائمة في العين " وهذا الذي انتهى إليه الحكم المطعون فيه صحيح في القانون ذلك أن الأحكام النهائية - سواء صدرت من المحاكم أو المحكمين - لما حجيتها فيما فصلت فيه وأصبحت له بموجبها قوة الأمر المقضى ضد الخصام الصادرة في مواجهتهم فلا يجوز لهم

أن يأتوا ما يناقض هذه الحجية أو يتخلصوا من آثارها سواء عن طريق دعوى يرفعونها أو دفع يتقدمون به ضد صاحب الحق في التمسك بهذه الحجية . فتمت كان الثابت أن الطاعن الأول والمطعون عليه الأول قد لجأ إلى التحكيم فيما كان ناشئا بينهما من منازعات متعددة بشأن زراعة الأتبان المملوكة لهما وكان حكم المحكمين قد فصل بصفة نهائية في هذه المنازعات وقضى للمطعون عليه الأول بأحقية في استلام ٦٥ فدانا بما عليها من الزراعة اعتبارا من ١٥/١٠/١٩٥١ وكانت زراعة القطن موضوع النزاع في ٢٣ فدانا من ضمن الـ ٦٥ فدانا المحكوم بها وقائمة في هذه الأرض فعلا وقت صدور حكم المحكمين في ٣٠/٦/١٩٥١ على ما قطع به الحكم المطعون فيه فإن أحقية المطعون عليه الأول لزراعة القطن المذكورة تكون أمرا مقضيا له به بموجب حكم المحكمين ضد الطاعن الأول وتكون دعوى هذا الأخير بطلب أحقيته لهذه الزراعة مردودة بما لهذا الحكم من قوة الأمر المقضى ومن حجته قبله ، ولا يقدح في ذلك أن يكون هو الزارع للقطن فإن هذه الواقعة — على ما أثبت الحكم المطعون فيه — سابقة على صدور حكم المحكمين الذي صدر وقت أن كانت الزراعة قائمة فعلا في الأرض ولا يغير من ذلك أيضا ألا يكون الحكم قد تنفذ بالاستلام فإن عدم تنفيذ الأحكام لا يخل بما لها من حجة لم تنقض بأي سبب من الأسباب التي تنقض بها قانونا .

وحيث إن السبب الثاني يتحصل في أن الحكم المطعون فيه جاء قاصر التسبب إذ ارتكن فيما قاله من ملكية الطاعن الأول وحده لزراعة القطن إلى قرآن لا تؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها ولم يرد على ما قدمه الطاعنون من دفاع جوهري مؤيد بالأوراق الرسمية والأحكام النهائية المثبتة لحق باقي الطاعنين في الزراعة فضلا عما ارتكبنوا إليه من عقود الإيجار الثابتة التاريخ ومن سبق رفعهم دعوى الاسترداد رقم ٢١١ سنة ١٩٥١ عن زراعة البرسيم المحجوز عليها من المطعون عليه الأول ومن اختصاص المطعون عليه المذكور لهم في جميع المنازعات باعتبارهم مستأجرين للأتبان وحائزين لها .

وحيث إن هذا السبب مردود بما قاله الحكم المطعون فيه من أنه ظاهر من أوراق الدعوى والمستندات المقدمة فيها أن زراعة القطن المتنازع عليها

هى زراعة المستأنف عليه الأول دون باقى المستأنف عليهم الذين كانوا مدعين فى الدعوى الابتدائية . وذلك ثابت من : أولا - أقوال محمد مصطفى وعبد الحليم محمد خليل وفؤاد عطية فى الشكوى رقم ١٣٦٦ سنة ١٩٥١ إدارى الفشن إذ تقدم الأولان وآخر إلى البوليس فى ١٠/١٠/١٩٥١ بشكوى ضد الثالث أنه يتعرض لهم فى أطيان مؤجرة إليهم من المستأنف من حصة كامل عطية ، وقد قرر أمام البوليس أنهما استأجرا فى السنة الزراعية السابقة أى من أكتوبر سنة ١٩٥٠ إلى أكتوبر سنة ١٩٥١ "١٢ فداناً" من فؤاد عطية زرعها أذرة شامية واستأجرا نفس القدر فى العام الجديد الذى يبدأ فى أكتوبر سنة ١٩٥١ من المستأجر من فؤاد عطية ، تعرض لهم فوزى عطية وقد قرر هذا الأخير فى التحقيق أمام البوليس أنه مستأجر حصة أخيه كامل ووضع يده عليها وأنه زرع فى السنة الزراعية المنتهية فى أكتوبر سنة ١٩٥١ بعض هذه الأطيان وأجر منها ١٢ فداناً للمشتكين زرعوها أذرة شامية . ويؤخذ مما تقدم أن فؤاد عطية هو الزارع للقطن بحصة كامل أخيه وهى ٨ فدادين . كما هو وارد بمحضر الجز وأن محمد مصطفى وعبد الحليم خليل لم يستأجرا سوى ١٢ فداناً زرعت أذرة شامية وأن صادق حبيب لا دخل له فى تأجير هذه الأطيان وأن الذى يؤجر منها إلى المستأجرين مباشرة هو فؤاد عطية . ثانياً - ثبت من محضر الجز الذى توقع بناء على طلب صادق حبيب فى ٢٦/٧/١٩٥١ ضد محمد مصطفى وعبد الحليم خليل بصفتهم مستأجرين منه أن المحضر لم يجد أيهما فى العين بل وجد بها فؤاد عطية الذى عين حارساً على ١٧ فداناً قطناً . ثالثاً - ثبت من محضر الجز الإدارى الذى أوقعه الصراف فى ١٠/٨/١٩٥١ على ٢٢ فداناً قطن أنها مملوكة إلى عطية بصفته ، الكا وواضعا اليد وقد وجدته بالعين وعين حارساً ولم يجد محمد مصطفى أو عبد الحليم خليل أو صادق حبيب . رابعاً - وأخيراً مما ثبت من أن المحضر عندما أراد توقيع الجز فى ٢٢/٨/١٩٥١ موضوع الدعوى لم يجد أحداً من المستردين سوى عطية وقد عينه المحضر حارساً على ما حجز وهذا الذى أورده الحكم هو تدليل سائغ على ما انتهى إليه من زراعة الطامن الأول وحده للقطن المتنازع عليه وما ذكره الحكم استخلاصاً من تحقيق الشكوى رقم ١٣٦٦ سنة ١٩٥١ إدارى الفشن لا يخالف الثابت فى صورتها الرسمية المقدمة

بمحافظة الطاعنين رقم ٧ ملف — على ما يبين من الاطلاع عليها — أما باقى ما أشار إليه الطاعنون فى هذا السبب من دفاع ومن مستندات فإنهم فصلا من كونهم لم يبينوا فى سبب النعى أوجه هذا الدفاع ، لم يقدموا ما يدل على تمسكهم لدى محكمة الموضوع به أو بالمستندات التى أشاروا إليها فى تعميم رقدموها فى ملف الطعن فلا يقبل منهم التمسك بذلك لأول مرة أمام محكمة النقض .

وحيث إن حاصل السبب الثالث أن الحكم المطعون فيه أخطأ فى تطبيق القانون ذلك أن الدعوى رفعت بطلب أحقية الطاعنين لزراعة قطن محجوز عليها حجرا صوريا بمقولة إن المطعون عليه الثانى هو الزارع لها وقد ثبت أن المطعون عليه المذكور لم يزرعها فكان يتعين الحكم بأحقيتهم لهذه الزراعة وإلغاء الجزاء الصورى الموقع عليها أما القضاء برفض الدعوى فمعناه تثبيت الجزاء الصورى وأن المطعون عليه الثانى مالك للزراعة المحجوز عليها صوريا وهو خطأ يعيب الحكم ويستوجب نقضه ولا يغير من ذلك ما أشار إليه الحكم من حكم المحكمين إذ أن البحث فى أمر التحكيم يخرج عن نطاق الخصومة فى هذه الدعوى .

وحيث إن هذا السبب مردود بما قاله الحكم المطعون فيه من " أن المجال فى هذه الدعوى ليس متسعا لبحث صحة عقد الإيجار الصادر من فوزى إلى باقى المستأنف عليهم أو صوريته وصحة الجزاء أو بطلانه إذ موضوع هذه الدعوى ملكية المستردين للزراعة المحجوز عليها وقد ثبت للمحكمة بما لا محل معه للشك فى أنهم لا يملكون شيئا فى هذه الزراعة " . وهذا الذى أورده الحكم لا يخالف فيه للقانون ذلك أنه متى كان الحكم قد أثبت أن اداء الطاعن الأول أحقيته لزراعة القطن المحجوز عليها لا سند له من القانون استنادا إلى ما لحكم المحكمين من حجية قبله ذلك الحكم الذى قضى فى ، وأجهته بأحقية المطعون عليه الأول لهذه الزراعة — على ما سلف بيانه فى الرد على السبب الأول — وأن اداء باقى الطاعنين أحقيتهم لزراعة القطن لا أساس له من الواقع على ما قطع به الحكم فى حدود سلطته الموضوعية ، فإنه يكون قد أصاب فى قضائه برفض الدعوى بعد أن أنهار أساسها دون حاجة للبحث فى صحة الجزاء أو صوريته .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن فى غير محله ويتعين رفضه .

جلسة ١٤ من مارس سنة ١٩٥٧

برئاسة السيد عبد العزيز محمد رئيس المحكمة ، وبحضور السادة : استحق عبد السيد ، وأحمد
فوغه ، ومحمد متولى معلم ، وإبراهيم عثمان يوسف المستشارين .

(٣٠)

القضية رقم ٢٠٢ سنة ٢٣ القضائية :

(١) عمل . تعويض . حكم « تسبب كاف » . دعوى « سببها » . فسخ . عقد .
دعوى رفعت من العامل للمالبة بتعويض عن فصله بلا مبرر وفي وقت غير لائق .
بحث الحكم هذا الموضوع واتفقوا على رفض الدعوى لأن الفسخ له ما يبرره مع
استبعاد تطبيق المادة ٦/٣٠ من القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٤٤ . لا تناقض ولا خروج
عن نطاق الدعوى .

(ب) عمل . حق صاحب العمل في الفسخ المشار إليه في المادتين ١/٢١ ، ٣٠ من القانون
رقم ٤١ سنة ١٩٤٤ زيادة عن حقه في الرجوع على العامل بالتعويض طبقا للمادة ١٣
من ذلك القانون .

١ - إذا كانت الدعوى التي رفعها العامل هي مطالبة بتعويض عن فسخ
عقد العمل وفصله بلا مبرر وفي وقت غير لائق وبحكم في حدود هذا الموضوع
يؤوخلص في خصوصه إلى أنه لا محل له لأن الفسخ له ما يبرره وأحال الحكم في
مبرر الفسخ إلى عدم إطاعة العامل للأمر الصادر إليه من صاحب العمل
أو الخطأ فيما اعتقده من أن إرجاء تنفيذ هذا الأمر اليوم آخر لا يضر وكان
الحكم قد استبعد تطبيق المادة ٦/٣٠ من قانون عقد العمل الفردي رقم ٤١
لسنة ١٩٤٤ فيما وقع من العامل ، فإنه لا يكون هناك تناقض بين مقدمات
الحكم وما انتهى إليه ولا خروج فيه عن نطاق الدعوى ذلك لأنه إذا كان
الفسخ لا يصبح إرجاءه لسبب معين فإنه ليس ما يمنع أن يرجع إلى سبب آخر .

٢ - المادة ١٣ من قانون عقد العمل الفردي رقم ٤١ لسنة ١٩٤٤ إنما
تتناول حق صاحب العمل في الرجوع على العامل بالتعويض عما يكون قد أتلفه

من الآلات والأدوات نتيجة لحملته أو بسبب إهماله ولا تتناول حق الفسخ المشار إليه في المادتين ١/٢١ و ٣٠ من ذلك القانون فلا تحرم صاحب العمل من استعماله هذا الحق زيادة عن حقه في الرجوع على العامل .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق ومما عاين التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

ومن حيث إن الوقائع تخص — كما يبين من الحكم المطعون فيه ومن سائر أوراق الطعن — فى أن الطاعن كان يعمل قائدا للسيارات لدى الشركتين المطعون عليهما منذ ١٧ من يناير سنة ١٩٤٧ ، وفى ٢٧ من أكتوبر سنة ١٩٤٩ كلف بنقل اللافتات من مركز الشركتين فى السويس فلم يصدع بالأمر وكانت اللافتات موضوعة بجانب السيارة فمر بالسيارة عليها وألقها ، وبعد أن قامت الشركتان بالتحقيق قررتا فصله ابتداء من أول نوفمبر سنة ١٩٤٩ فأقام عليهما الدعوى رقم ٨٢ سنة ١٩٥٠ كلى القاهرة وطلب تعويضا مقداره ألف جنيه لفصله بلا مبرر وفى وقت غير مناسب ، وفى ٢٨ من مايو سنة ١٩٥١ حكمت المحكمة بإلزام المدعى عليهما بأن يدفعوا له مبلغ ٣٠٠ جنيه ، فاستأنف طرفا الخصومة الحكم المذكور وقيد استئناف الشركتين برقم ٧١٣ سنة ٢٨ ق استئناف القاهرة ، وقيد استئناف الطاعن برقم ٧٨٨ سنة ٢٨ ق استئناف القاهرة ، وبعد أن قررت المحكمة ضم الاستئنافين أصدرت فيهما بتاريخ ١٠ من فبراير سنة ١٩٥١ حكما قضى أولا — فى استئناف الشركتين بإلزامهما بأن يدفعوا للطاعن مبلغ ٥١ جنيها و ٣٦٠ مليا . وثانيا — فى استئناف الطاعن برفضه . فقرر الطاعن فيه بالنقض وعرض طعنه على دائرة فحص الطعون بجلسته ٣٠ من مايو سنة ١٩٥٦ فقررت إحالته على هذه الدائرة ، وأثناء عرض الطعن على هذه الدائرة كانت الشركتان وضعتا تحت الحراسة الخاصة وقد مثلتا بهذه

الصفة أمام هذه الدائرة وترى النيابة في مذكرتها رفض الطعن . وقد بنى الطاعن طعنه على ثلاثة أسباب .

ومن حيث إن السبب الأول يتحصل في أن الحكم المطعون فيه قد تناقض في النتيجة التي قررها مع رأيه الذي كونه في بحثه الموضوعي ، ويقول الطاعن في بيان هذا النعي إن نقطة البحث في القضية تنحصر في هل كان السبب الذي استندت إليه المطعون عليهما في فصله هو من الأسباب التي يجيز من أجلها قانون عقد العمل الفردي بالمادة ٣٠ فصل العامل بكزاء على فعل اقترفه على فرض وقوع هذا العمل أم لا وأن الحكم المطعون فيه إذا قرر أن شركة مثل لم يكن يجوز لها أن تفصل الطاعن بموجب المادة ٣٠/٦ من القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٤٤ فإنه كان يجب عليها أن تعيده إلى الخدمة أو أن تعوضه عن هذا الفصل ، وما كان للمحكمة — أن تبحث قرار الفصل إلا على هذا الوجه . ولما كانت مقدمات الحكم أن قرار الفصل لا ينطبق على الفقرة السادسة من المادة ٣٠ من القانون بينما انتهى إلى رفض طلب التعويض فتكون نتيجته متناقضة مع مقدماته . ويتحصل السبب الثاني من الطعن في أن الحكم إذاً أباح فصل الطاعن السبب غير السبب الذي فصل من أجله يكون قد قضى بغير ما هو مطلوب من المحكمة .

ومن حيث أن هذين السببين مردودان بأنه يبين من صحيفة الاستئناف أن الطاعن بنى طلب التعويض على " أن العدالة تقضي أن يعرض عن هذه الخسارة الفادحة التي أصابته ما دام الفصل قد صدر بلا مبرر وفي وقت غير لائق ولم يصدر منه ما يستدعي هذا الفصل " . ومؤدى ذلك أن سبب الدعوى هو الفصل بلا مبرر وفي وقت غير لائق . ولما كان يبين من الحكم المطعون فيه أنه بنى على " أن ما وقع من شفيق خطاب وإن كان يجيز للشركة صاحبة العمل الاستغناء عنه إلا أنه ليس من الالتزامات الجوهرية المترتبة على عقد العمل ذلك أنه قد أساء التصرف في عدم طاعة الأمر الصادر له بعمل من الأعمال أو أخطأ فيما اعتقده أن إرجاء تنفيذ ذلك الأمر إلى يوم آخر ليس فيه ضرر ما " . ثم

أورد الحكم المطعون فيه بعدئذ أن " حالة شفيق غير منطوية على المادة ١٣/١ من قانون عقد العمل الفردي ويبقى حق الشركة صاحب العمل في فسخ العقد عملاً بالمادة ٢١ من ذلك القانون وهي تنص على أنه إذا كان العقد مبرماً لمدة غير محددة كان لكل من الطرفين الحق في فسخه بعد إعلان الطرف الآخر بذلك على أن يكون الإعلان سابقاً للفسخ بمدة معينة وهي ثلاثون يوماً للعمال المعيّنين بأجر شهري ، وتنص المادة ٢٢ من نفس القانون على أنه إذا لم يعمل بشرط المهلة المشار إليها في المادة السابقة ألزم الطرف الذي تسبب في فسخ العقد بأن يدفع للطرف الآخر تعويضاً مساوياً للأجر الكامل عن مدة المهلة أو الجزء الباقي منها ، كما تنص المادة ٢٣ على أنه إذا كان الفسخ صادراً من جانب صاحب العمل وجب عليه أن يدفع للعامل مكافأة عن مدة خدمته تحسب بأجر نصفه شهر للعمال المعيّنين بالماهية الشهرية عن كل سنة من السنوات الست الأولى " وقال الحكم المطعون فيه كذلك " وبما أنه فيما يختص بالتعويض فترى المحكمة أنه لا محل له لأنه ثبت - كما سبق القول - أن الفسخ كان له ما يبرره " . ومفاد ذلك أن الحكم المطعون فيه قد أحال في مبرر الفسخ إلى عدم إطاعة الأمر أو الخطأ فيما اعتقده الطاعن من أن إرجاء التنفيذ ليوم آخر لا يضر . وإذا كان الفسخ لا يصح إرجاعه لسبب معين فإنه ليس ما يمنع أن يرجع إلى سبب آخر ولذلك لا يكون هناك تناقض بين مقدمات الحكم وما انتهى إليه ، ولما كانت الدعوى التي رفعها الطاعن هي مطالبة بتعويض عن فسخ عقد فقد بحثها الحكم المطعون فيه في حدود هذا الموضوع وخاص في خصوصه إلى أنه لا محل له لأن الفسخ له ما يبرره وبذلك لم يخرج الحكم المطعون فيه عن نطاق الدعوى .

ومن حيث إن السبب الثالث يتحصل في النعي على الحكم المطعون فيه بخالفة القانون ، ويقول الطاعن في بيان ذلك إنه كان يتعين على محكمة الموضوع وقد انتهت إلى أن تلف اللافعات كان نتيجة أعمال الطاعن أن تطبق عليه نص المادة ١٣ من قانون عقد العمل الفردي التي تلزم العامل بالمباينة اللازم لإصلاح الأشياء التالفة أو استبدالها وكان عليها متى رأت مخالفة الشركتين المطعون عليهما لنص

المادة المشار إليه أن تبطل قرارها بالفصل ، ولم يكن من سلطة المحكمة - أن
تقرر الفعل بابتداع حالة أخرى تختلف عن الحالة المعروضة .

ومن حيث إن هذا النعي مردود بأن المادة المذكورة إنما تتناول حق صاحب
العمل في الرجوع على العامل بالتعويض عما يكون قد أتلفه من الآلات
والأدوات نتيجة تلطئه أو بسبب إهماله ولا تتناول حق الفسخ المشار إليه في
المادتين ١/٢١ و ٣٠ من قانون عقد العمل الفردى رقم ٤١ لسنة ١٩٤٤ فلا تحرم
صاحب العمل من استعماله حقه المشار إليه في المادتين المذكورتين زيادة عن
حقه في الرجوع على العامل .

ومن حيث إنه لذلك يتعين رفض الطعن .

جلسة ٢١ من مارس سنة ١٩٥٧

برئاسة السيد عبد العزيز محمد رئيس المحكمة ، وبحضور السادة : المحقق عبد السيد ، وأحمد قوش ،
ومحمد منور عزم ، وإبراهيم عثمان يوسف المستشارين .

(٣١)

القضيتان رقم ١٩٦ سنة ٢٢ و ٥٥ سنة ٢٣ القضائية :

- (أ) حساب . اثبات . التوقيع على ورقة بمجلة ذكر بها أن رصيد الحساب السابق مبلغ معين . عدم اعتبار ذلك دالاً على الإلزام بالحسابات السابقة .
- (ب) وكالة . أهلية . مسئولية . هبة . منحور هبات وقروض من مورثة لم تكن حالتها العقلية تسمح لها بأى تصرف . مسئولية من كان يتولى إدارة أموالها عن هذه الهبات والقروض .
- (ج) عقد " بطلانه " . دعوى . دفع . جواز . التمسك ببطلان المقد في صورة دفع من المدفوع الموضوعية .
- (د) حكم . القبول المانع من الطعن فيه . مناقشة آثار الحكم وبيان مدى جهته أو التراخي في الطعن على الحكم . عدم اعتباره رضاء بالحكم .
- (هـ) دفاع . عدم إلزام المحكمة بتعقب الخصوم في شتى مناحي دفاعهم .

١ - لكي يؤخذ من وقع على كشف حساب بإقراره يجب أن يثبت أنه كان مالماً بتفصيلات الحساب ، فإذا كان التوقيع على ورقة بمجلة ذكر بها أن رصيد الحساب السابق مبلغ معين فليس في هذا ما يدل على أن الموقع كان ملماً بالحسابات السابقة على إثبات هذا الرصيد .

٢ - متى كان الحكم قد انتهى إلى أن حالة مورثة الخصوم العقلية لم تكن تسمح لها بأن تأتي أو تعقل معنى أى تصرف استناداً إلى الأسباب السائغة التي أوردها وأن الهبات والقروض المقول بصورها من المورثة لم تصدر منها عن

رضاء صحيح وبالتالي يتحمل المسؤولية عنها من كان يتولى إدارة أموالها والمتصرف فيها فإنه لا مخالفة في ذلك للقانون .

٣ — ليس في القانون ما يمنع من التمسك ببطلان عقد في صورة دفع من الدفع الموضوعية دون حاجة إلى رفع دعوى مستقلة بطلب الحكم بهذا البطلان .

٤ — الرضاء بالحكم المانع من حق الطعن فيه يجب أن يكون صريحا أو أن تكون تصرفات أو أقوال من ينسب إليه هذا الرضاء دالة بشكل واضح على حصوله . أما مناقشة آثار الحكم وبيان مدى حجتيته فأمر لا يدل بذاته على الرضاء بالحكم ، كما أن تراخي الطاعن في الطعن على الحكم لا يدل على ذلك الرضاء ، إدام أن الحكم لم يعلن إليه .

٥ — لا على المحكمة إذا هي لم تتعقب ما يثيره الخصوم من شتى مناحى الدفاع ما دام قضاؤها يقوم على ما يحمله

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع — حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تحصل في أن المطعون عليها الأولى أقامت الدعوى ١٠٧٦ سنة ١٩٣٦ كلى مصر على الطاعن طابت فيها الحكم بالحكم بالزامه بتقديم حساب عن وكالته عن المرحومة والدةتهما من تاريخ وفاة والدهما في ٥ من أكتوبر سنة ١٩٢١ إلى تاريخ وفاة والدةتهما في ٦ من مايو سنة ١٩٢٩ وتدخلت المطعون عليها الثانية في الدعوى منضمة للمطعون عليها الأولى وطالبتا بتقديم الحساب حتى تاريخ تقديميه والحكم لهما على الطاعن بما يظهر من نتيجة فحص الحساب — دفع الطاعن بأنه قدم الحساب إلى تاريخ وفاة موكلته التي اعتمدت الحساب إلى الشهر السابق على وفاتها وتأسيسا على ذلك وعلى أن حق المطعون عليهما مستمد من المورثة فلا

يجوز لها مناقشة هذا الحساب أو الطعن فيه — وقد ردت المطعون عليهما بأن المورثة كانت عند إصدار التوكيل إلى الطاعن لا نعى ولا تدرك مهلة الانقياد والانخداع لضعف قواها العقلية واستندتا في ذلك إلى التوكيل الصادر منها إلى الطاعن في ١٥ من سبتمبر سنة ١٩٢٥ تأكيداً للتوكيل الأول الصادر منها إليه في ١٧ من أكتوبر سنة ١٩٢١ إذ حرمت المورثة نفسها من التصرف إلا بموافقة الطاعن وأن ذلك بمثابة حجر غير قضائي أوقعته المورثة على نفسها وإلى أن أحكاماً عدة صدرت من القضاءين الوطنى والمختلط تؤيد وجهة نظرهما عن حالة المورثة العقلية — وفي ١١ من نوفمبر سنة ١٩٣٧ قضت محكمة القاهرة الابتدائية تمهيداً بنسب خير زراعى لمناقشة الحساب تفصيلاً وأقامت قضاءها على أن دفاع الطاعن من حيث عدم مناقشة الحساب إجمالاً أو من حيث تصرفاته كالمهبة التى يدعى تمامها بالقبض كل هذا على غير أساس ولا يعتبر رضا المورثة صحيحاً بسبب حالتها العقلية — استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ٤٦٢ سنة ٥٨ ق مصر . وفي ٢١ من ديسمبر سنة ١٩٤١ قضت محكمة الاستئناف بتأييد الحكم المستأنف للأسباب التى استند إليها وأضافت إليها أن محكمة الاستئناف المختلط قد اعتبرت بحق فى حكمها الصادر فى ١٢/٢/١٩٣٠ أن المورثة حجرت على نفسها بنفسها حجراً فعلياً بمقتضى التوكيل الصادر منها إلى الطاعن فى ١٥ من سبتمبر سنة ١٩٢٥ وذكرت محكمة الاستئناف المختلطة فى حكمها المذكور أن السند موضوع الدعوى التى حكمت فيها لا سبب له وأنه بسبب تقدم المورثة فى السن والتأثير الأدبى الذى وقع عليها من بعض أولادها انتزع منها توقيعها على ذلك السند — كما أضافت محكمة استئناف القاهرة أن محكمة مصر الابتدائية أصدرت فى ١٥ من يونيو سنة ١٩٢٨ حكماً بإعلان سند صادر من المورثة إلى ابنها أنسى وجاء بأسباب الحكم الذى تأيد استئنافاً أن المورثة كانت طاعنة فى السن ضعيفة الإرادة وأن الطاعن اعترف بصدور هذا الحكم فى مذكرتيه وأنه جاء بمذكرة المطعون عليهما أن الطاعن نفسه فى تلك الدعوى طعن على سند أنسى بالإعلان باعتباره أنه أخذ من المورثة بطريق الاستهواء والاستغواء وأنها كانت طاعنة فى السن — وزادت محكمة استئناف

القاهرة بأن الحساب الذى قدمه الطاعن والذى يقول إن المورثة اعتمدته قد ذكرت فيه الإرادات مجملة — ثم عرضت المحكمة — لما أثاره الطاعن من أن المطعون عليها الثانية صادقت على الحساب فقررت أن الطاعن لم يقدم على ذلك دليلا ، وأن المطعون عليها الثانية ذكرت أنها وقعت على ورقة مجملة ذكر فيها أن رصيد الحساب لغاية فبراير سنة ١٩٢٩ ٣٨٢ جنيتها و ٩٩ مليا وإن هذه الورقة لا يصح اعتبارها مصادقة على الحساب من سنة ١٩٢١ إلى سنة ١٩٢٩ وأنه إذا كان الطاعن قد وضع برأس هذه الورقة عبارة إجمالى الرصيد السابق فإن هذا لا يدل على أن المطعون عليها الثانية اطلعت على الحسابات السابقة . ثم استطردت المحكمة فذكرت أن الطاعن استند إلى المستند رقم ٦ بالحافضة الأولى وإنها لم تجد هذا المستند إذ سجلت المستندات التى كانت مودعة بتلك الحافضة ، وأوردت المحكمة ما ثبت بفهرس الحافضة من هذه المستندات وعن المستند رقم ٤ من نفس الحافضة ، وخلصت من هذا البيان إلى صحة دفاع المطعون عليها الثانية فى خصوص توقيعها على كشف الحساب وختمت المحكمة حكمها بأن ما ذكره الطاعن من أن الورثة بما فيهم المطعون عليهما قد عاملوا المورثة معاملة السيدة الصحيحة الرشيدة لا تأثير له دلى دعوى الحساب وليس من شأن المحكمة البحث فيه — وفى خلال ذلك كان الخبير المنتدب فى الدعوى ١٠٧٦ سنة ١٩٣٦ كلى مصر قد قدم تقريره واقترح فيه فسخ عقد بيع وفائى صادر من المورثة إلى الطاعن فى ٢ من أكتوبر سنة ١٩٢٥ ومحاسبة الطاعن عن إيراداتها كما أثبت فى تقريره أن من المصروفات التى تضمنتها كشوف الحساب مبلغ ٤٣٩٧ جنيتها و ٤٩٥ مليا ذكر أنه هبات وقروض من المورثة لبعض أولادها ومن بينهم الطاعن وللغير وفوض الخبير الزاى فى شأن تلك الهبات والقروض — وفى ١٦ من يناير سنة ١٩٤٣ قضت محكمة القاهرة الابتدائية برفض الدعوى وأقامت قضاءها على أنه لا محل لما اقترحه الخبير عن عقد البيع الوفاى لما ثبت لها من المستندات من أن الطاعن أوفى ثمن هذه الصفقة بموجب شيكات حولتها الطاعنة لابنها أنسى على سبيل التبرع وأنه لا محل لمساءلة الطاعن عن الهبات والقروض لأنها تبقى صحيحة حتى يقضى ببطالها وأن المطعون عليهما إذا أردنا

إبطالها مقاضاة الموهوب لهم والمقترضين . استأنفت المطعون عليهما هذا الحكم وقيد الاستئناف برقم ٨٠٢ / ٦٠ ق استئناف مصر . وفي ٥ من مايو سنة ١٩٤٦ قضت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف وبالزام الطاعن بأن يدفع إلى المطعون عليهما مبلغ ١٧٥ جنيها و ٨١٤ لبا وفوائده من تاريخ رفع الدعوى . قطعت المطعون عليهما في الحكم بطريق النقض . وفي ١٣ من مايو سنة ١٩٤٨ تقضت المحكمة الحكم في خصوص ريع ١٣ فدانا و ٣ قراريط و ١٥ سهما موضوع عقد البيع الوفاي وفي خصوص مبالغ الهبات والقروض وأقامت قضاءها في خصوص عقد البيع الوفاي على أن المطعون عليهما تمسكنا ببطلانه لسببين أولهما عدم أهلية البائعة والآخر صدوره من البائعة إلى وكيلها وأن ما أورده الحكم المطعون فيه من أن : ” المحكمة تقرر محكمة أول درجة فيما ذهبت إليه من إقرار هذا التصرف للأسباب التي ذكرتها خصوصا بعد أن تبين أن ثمن الأطنان المباعة قد دفع فعلا بموجب تحاويل على البنك ” لا يصلح ردا على الدفع المؤسس على السببين السالف ذكرهما مما يعيبه بالصور . كما أقامت قضاءها في خصوص الهبات والقروض على أن المطعون عليهما طلبتا من محكمة أول وثاني درجة استبعاد هذه المبالغ برمتها لأن الحكم الصادر من محكمة أول درجة في ١١ من نوفمبر سنة ١٩٣٧ المؤيد استئنافا قضى في شطره القطعي بأن الهبات والقروض المدعى بها لا أساس لها ولا يعتبر قضاء المورثة به صحيحا وقد حاز قضاؤه في هذا الخصوص قوة الأمر المقضي ولأن المورثة لم تكن تعقل معنى الهبة ولا معنى أى تصرف آخر وأن الطاعن فوق هذا لم يقدم المستندات الدالة على صحتها وأن ما أورده الحكم المطعون فيه من ” أن الطاعن قد بين المناسبات التي حصلت فيها معظم تلك التبرعات والمستندات الدالة على صحتها ولا ترى المحكمة ما يدل على صحتها وليس في تصرف المورثة بهبة القليل من مالها لأبنائها المناسبات خاصة أو للجهات الخيرية شئ من الشذوذ أو منافاة العرف والمنطق وكذلك الحال بالنسبة للقروض ” لا يصلح ردا على دفاع المطعون عليهما الذي لو صح لتغير وجه الحكم في الدعوى — بعد ذلك عجبت المطعون عليهما الدعوى أمام محكمة الإحالة . وفي ٦ من أبريل سنة ١٩٥٢ قضت محكمة استئناف القاهرة

أولاً "بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من رفض الدعوى بالنسبة لفصيب المطعون عليهما في مبالغ الهبات والقروض وبالزام الطاعن بأن يدفع لهما مناصفة مبلغ ٦٣٥ ج و ٩٠٠ م . ثانياً — بتدب مكتب الخبراء لمعاينة الأطيان الواردة في عقد ٢ من أكتوبر سنة ١٩٢٥ وتقدير صافي ريعها وبيان حصة المطعون عليهما فيها ... " وأقامت المحكمة قضاءها في خصوص مبالغ الهبات والقروض على أن حكم محكمة أول درجة الصادر في ١١ من نوفمبر سنة ١٩٣٧ والذي تأيد الاستئناف في ٢١ من ديسمبر سنة ١٩٤١ قد قضى في شطره القطعي بأن هذه الهبات لا قيمة لها لأنها لم تصدر عن رضا صحيح فحاز قضاؤه في هذا الخصوص قوة الأمر المقضى ولا محل لما دفع به الطاعن من أن الحكم التمهيدى حجة عليه في منطوقه فقط أما الأسباب فليست مرتبطة بالمنطوق ولا تحوز قوة الشيء المحكوم فيه وذلك لأن هذا الحكم المؤيد استئنافياً قد تولى الرد على ما تمسك به الطاعن من صحة هذه الهبات والقروض . و انتهى إلى بطلانها لانعدام الرضاء فيها ثم قضى بتدب خير لفحص الحساب على هذا الأساس مما يجعل الأسباب مرتبطة بالمنطوق وتحوز قوة الشيء المحكوم فيه " — كما أقامت قضاءها في الشق التمهيدى من الحكم والخاص بتقدير ريع الأطيان المبينة بعقد ٢ من أكتوبر سنة ١٩٢٥ أنه تبين لها أن التصرف بالبيع الوفاى الصادر من المورثة إلى الطاعن في ٢ من أكتوبر سنة ١٩٢٥ في وقت معاصر للسند المحرر لمصلحة أخيه أنسى وللتوكيل الثانى الصادر منها إلى الطاعن صدر عن إرادة مشوبة وأن السيدة المذكورة كانت طاعنة في السن ضعيفة الإرادة ف وقعت تحت تأثير ولديها وأحدهما الطاعن يستكتبها كل منهما ما يشاء ويتعين لهذا بطلان هذا العقد وأنه لا محل لبحث الوجه الآخر المبني على المادة ٢٥٨ من القانون المدنى القديم ، وأنه ما دام قد قضى ببطلان العقد فإن المطعون عليهما تكونان محقتين في طلب نصيبهما في ريع الأطيان موضوع العقد ورأت لهذا تدب خير زراعى لتقدير الريع . وقد طعن الطاعن في هذا الحكم في خصوص ما قضى به من موضوع الهبات والقروض كما طعن كذلك في الحكم الاستئنافى التمهيدى الصادر في الاستئناف رقم ٥٨/٤٦٢ ق بتاريخ ٥٨/٤٦٢ ق بقراره في قلم كتاب هذه المحكمة في ٢٢ من مايو سنة ١٩٥٢ وذكر في التقرير أن كلا الحكامين لم يعلنوا إليه . وقيد هذا الطعن

برقم ١٩٦/٢٢ ق . وفى ١٤ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ حكمت محكمة استئناف القاهرة فى خصوص ريع الأطنان الواردة بمقرر ٣ أكتوبر سنة ١٩٢٥ بمد أن قدم الخبير المنتدب تقريره بإلغاء الحكم المستأنف وإلزام الطاعن بأن يدفع إلى المطعون عليه ما مناصفة بينهما مبلغ ٥٩١ ج و ٦٧٣ م والمصروفات المناسبة عن الدرجتين...“
فطن الطاعن فى هذا الحكم وفى الحكم التمهيدى الصادر فى الاستئناف رقم ٤٦٢ سنة ٥٨ ق بتقرير فى ٢٨ من فبراير سنة ١٩٥٢ ذكر فيه أن حكم ١٤ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ أعلن إليه فى أول فبراير سنة ١٩٥٣ وقيد هذا الطعن برقم ٥٥ سنة ٢٣ ق ، وعرض هذا الطعن الأخير على دائرة فحص الطعون وطلبت النيابة ضمه إلى الطعن رقم ١٩٦ سنة ٢٢ ق وأبدت رأيها برفضه وقررت دائرة فحص الطعون بجلسة ٢٧ من فبراير سنة ١٩٥٧ إحالة الطعن إلى الدائرة المدنية بالمسلة ٧ من مارس سنة ١٩٥٧ وفيها نظر الطعنان وقررت المحكمة ضم الطعن ٥٥ سنة ٢٣ ق إلى الطعن ١٩٦ سنة ٢٢ ق ، وصحمت النيابة على رأيها الذى أبدته من عدم جواز الطعن فى الحكم الصادر فى الاستئناف رقم ٤٦٢ سنة ٥٨ ق ورفض الطعنين موضوعا .

وحيث إن المطعون عليهما دفعا بعدم جواز الطعن فى الحكم التمهيدى الاستئنافى الصادر فى الاستئناف رقم ٤٦٢ سنة ٥٨ ق القاهرة استنادا إلى أن الطاعن قبل هذا الحكم قبولا يمنع من الطعن فيه إعمالا لنص المادة ٣٧٧ من قانون المرافعات وقد انضمت إليهما النيابة فى هذا الدفع واستندت المطعون عليهما ومعهما النيابة فى التدليل على قبول الطاعن لهذا الحكم إلى أن الحكم المذكور أيد حكم محكمة أول درجة الصادر فى ١١ من نوفمبر سنة ١٩٣٧ لأسبابه ولما ذكره من أسباب جديدة وأن هذه الأسباب وتلك قد حسمت مسألتين أولاها خاصة بتوقيع المورثة على كشوف الحساب والثانية خاصة بتوقيع المطعون عليها الثانية على واحد من تلك الكشوف وخلص الحكم بهذه الأسباب إلى عدم الاعتداد بتوقيع المورثة على كشوف الحساب لما ثبت للمحكمة من ضعف قوى المورثة العقلية ومن أن كشوف الحساب جاءت مجملة دون بيان المفردات والتفصيلات كما خلاص الحكم إلى عدم الاعتداد بتوقيع المطعون عليها الثانية على الكشف الأخير لما ثبت للمحكمة من أن عبارة عن ورقة مجملة لا

تفصيل فيها وأن التوقيع على تلك الورقة لا يدل على اطلاع من وقعت على حسابات السنين السابقة والتصديق عليها — وأن الطاعن بعد صدور الحكم التمهيدى فى الاستئناف رقم ٤٦٢ سنة ٥٨ ق قدم مذكرة إلى محكمة الاستئناف حاول فيها أن يثير الجدل من جديد حول حجية توقيع المورثة وتوقيع المطعون عليهما الثانية على كشف الحساب فنهت المطعون عليهما فى مذكرة لهما إلى عدم جواز قبول هذا الجدل احتراماً لحجية الأمر المقضى فقدم الطاعن بعد ذلك مذكرة إلى محكمة الاستئناف أقر فيها إقراراً صحيحاً بأنه يجب تمسكاً مع حجية الحكم فى هذا الخصوص أن يجرى البحث على أساس عدم وجود تصديق صحيح من المورثة أو المطعون عليها الثانية على الحساب ولم يقرن هذا الإقرار من جانبه بأى تحفظ أو اعتراض . ثم قدم الطاعن مذكرة ثالثة أمام محكمة الإحالة ردد فيها ما أورده فى مذكرته السابقتين وأضافت المطعون عليهما إلى ذلك أنه كان من الآثار التى ترتبت على تنفيذ الطاعن للحكم رقم ٤٦٢ سنة ٥٨ ق وقبوله قبولاً صريحاً أن محكمة الاستئناف فى حكم ٥ من مايو سنة ١٩٤٦ حين قضت بإلزام الطاعن بأن يرد إلى التركة أكثر من ٩٠٠ جنيه لم تنقيد فى ذلك بما كان يدعيه الطاعن قبل حكم ٤٦٢ سنة ٥٨ ق من تصديق المورثة والمطعون عليها الثانية على الحساب . وأن الطاعن لم يطعن على حكم ٥ من مايو سنة ١٩٤٦ بطريق النقض .

وحيث إنه يبين من صورة مذكرة الطاعن التى قدمت منه إلى محكمة الاستئناف بجلسة ٧ من أكتوبر سنة ١٩٥٠ "مستند ٤ حافظة الطاعن الأول" أن الطاعن أورد فيها رداً على الدفع الذى تقدمت به المطعون عليهما من التمسك بقوة الأمر المقضى بالحكم الصادر فى الاستئناف رقم ٤٦٢ سنة ٥٨ ق ما يأتى : " تطعن المستأنفتان فى المبالغ التى تبرعت بها المورثة لأولادها بحجة أنها لم تكن فى حالة أهلية ... إن الحكم التمهيدى الصادر من محكمة أول درجة بتاريخ ١١ من نوفمبر سنة ١٩٣٧ والذى تأيد استئنافاً بتاريخ ١٢/٢/١٩٤١ هو حجة علينا فى منطوقه فقط أما الأسباب فليست مرتبطة بالمنطوق وليس لها قوة الشئ المحكوم به ولا هى مفيدة للحكمة فى حكمها القطعى ... على أن المناقشة فى سلامة التصرفات الصادرة من المورثة كانت بعيدة عن الحكم التمهيدى منطوقاً وأسباباً بدليل أن محكمة

الاستئناف حين قضت بتأييد الحكم التمهيدى قالت فى ختام أسبابها : ١ - إن قول المستئناف إن الورثة بما فيهم المستأنف عليهما قد عاملوا المورثة معاملة السيدة الصحيحة الرشيدة فإن هذا لا تأثير له على ما تقدم بصدد دعوى الحساب وليس من شأن هذه المحكمة البحث فيه - فالمحكمة الاستئنافية قطعت بأن الحكم التمهيدى لم يتعرض لهذه التصرفات ولا يمكن القبول بعد ذلك بأن لهذا الحكم حجية ما فى هذا الصدد وكل ماله من حجية هو جواز المناقشة فى الحساب وعدم تقييد المستأنفتين بتصديق المورثة عليه ... فلنفترضه إذن حساباً جديداً ، مقدماً لهما وعليهما أن يبيننا مطاعنهما الجدية الصحيحة على هذا الحساب - إن هذا المعنى هو ما ورد فى الحكم القطعى الابتدائى الصادر فى الدعوى الحالية فقد ذكر ما يأتى عن الحكم التمهيدى : إنه خرج من ذلك إلى إطراح تصديق المورثة وتصديق المدعية الثانية من بعدها على الحساب ... وقال فى موضع آخر - ولا سبيل للمحكمة والحالة هذه إلى الرجوع فيما قضت به من استبعاد تصديق المورثة والمدعية الثانية على حساب المدعى عليه - وقد اعتمدت المستأنفتان هذه الأسباب وأقرتاها فى مذكرتهما الاستئنافية الأولى وعدتا هذا الجزء من الحكم الابتدائى بحثاً فيما فى أثر الحكم التمهيدى - فأثره إذن مقصور على حق المستأنفتين فى مناقشة الحساب وعدم تقيدهما بتوقيع المورثة وبتوقيع إحداهما " ثم عاد الطاعن وردد هذا المعنى فى مذكرتيه المقدمتين لمحكمة الاستئناف بجلسة ١٢ من مارس سنة ١٩٤٤ و ١٧ من مارس ١٩٤٥ "المستندين المودعين تحت رقم ٤ حافظة ٦" وبين من هذا الذى أورده الطاعن فى تحدته عن الحكم الصادر فى الاستئناف رقم ٤٦٢ سنة ٥٨ ق أنه ناقش أثر هذا الحكم وحجيته فيما قرره من عدم الاعتداد بتوقيع المورثة ، والمطعون عليها الثانية على كشوف الحساب وسلم بحجية الحكم فى هذا الخصوص وليس فى هذا الذى أورده الطاعن ما يبدل على قبوله للحكم ورضائه به لأن الرضاء بالحكم المانع من حق الطعن فيه يجب أن يكون صريحاً أو أن تكون تصرفات أو أقوال من ينسب إليه الرضاء بالحكم دالة بشكل واضح على حصول هذا الرضاء أما مناقشة آثار الحكم وبيان مدى حجيته فأمر لا يبدل بذاته على الرضاء بالحكم - كما أن تراخى الطاعن فى الطعن

على الحكم لا يدل على رضائه به ما دام أن الحكم لم يعلن إليه وكان من حق الطاعن أن يترتب حتى يقضى في موضوع الخصومة ولما كان موضوع الخصومة قد قضى فيه لمصلحة الطاعن في خصوص مبالغ الهبات والقروض وريع الأرض التي اشتمل عليها عقد ٢ من أكتوبر سنة ١٩٢٥ بالحكم الذي نقضته هذه المحكمة فإن سكوت الطاعن عن الطعن في الحكم المذكور بطريق النقض لا يمكن اعتباره رضاء بالحكم التمهيدى الصادر في الاستئناف رقم ٤٦٢ سنة ٥٨ ق — ومن ثم يكون هذا الدفع متعين الرفض — لما كان هذا وكان الطعنان قد استوفيا أوضاعهما الشكالية فإنهما يكونان مقبولين شكلا .

وحيث إن الطاعن أقام الطعن رقم ١٩٦ سنة ٢٢ ق على خمسة أسباب . كما أقام الطعن رقم ٥٥ سنة ٢٣ ق على خمسة أسباب اتحدت أربعة منها هي الأسباب الأول والثاني والثالث والخامس في لفظها ومبناها مع الأسباب المقابلة لها في الطعن الأول وانفرد كل من الطعنين بالسبب الرابع وترى المحكمة لهذا التحدث عن الأسباب المشتركة في كلا الطعنين ثم التحدث عن السبب الرابع في كل من الطعنين على حدة .

وحيث إن السبب الأول في الطعنين يتحصل في النعى على الحكم التمهيدى الصادر في الاستئناف رقم ٤٦٢ سنة ٥٨ ق بالخطأ في تطبيق القانون فيما انتهى إليه من استبعاد مصادقة المطعون عليها الثانية على الحساب وبقصور البيان ذلك أن الطاعن دفع أمام محكمته أول درجة والاستئناف بعدم أحقية المطعون عليها الثانية في الرجوع في الحساب لأنها اعتمدته وقبضت نصيبها من رصيده وأن المطعون عليها الثانية ردت على هذا الدفاع بأن تصديقها إنما كان على أن رصيد حساب المورثة لغاية فبراير سنة ١٩٢٩ هو مبلغ ٣٨٢ جنيها و٩٩ مليا — ويضيف الطاعن أن إقرارها بالتصديق والقبض يمنعها من الرجوع في الحساب وأن ما أورده الحكم في الرد على دفاعه يخافى القانون من إهدار مصادقة المطعون عليها الثانية ، كما شاب أسباب الحكم في هذا الخصوص غموض وقصور في البيان .

وحيث إن هذا النعي مردود بما أورده الحكم المطعون فيه في هذا الخصوص حيث قال : "وحيث إنه عن قول المستأنف أن المستأنف عليها الثانية صادقت على الحساب فإنه لم يقدم ما يدل على ذلك ، وقالت المستأنف عليها المدكورة أنها وقعت على ورقة مجملة ذكر فيها فقط أن الرصيد لغاية فبراير سنة ١٩٢٩ هو مبلغ ٣٨٢ جنيتها و ٩٩ مليا فلا يصح اعتبار هذه الورقة مصادقة على الحساب من سنة ١٩٢١ إلى ١٩٢٩ ولم يقصد بها إلا إيراد الحساب المبين بها من تاريخ ٣ من مارس سنة ١٩٢٩ إلى ٣١ منه فإن كان المستأنف قد وضع برأس هذا الكشف عبارة إجمالى الرصيد السابق فإن هذا لا يدل على الاطلاع على الحسابات السابقة . واستند المستأنف في مذكرته المقدمة بلحاسة ١٨/١٠/١٩٤١ على المستند رقم ٦ حافظة أولى رقم ٣٤ من ملف الدعوى الابتدائية . وبالبحث وجد أن مستندات هذه الحافظة مسحوبة ولم تقدم لهذه المحكمة على أن المستأنف لم ينكر على المستأنف عليها الثانية ذلك القول وقال في مذكرته هذه إن إقرارها بأن رصيد الحساب السابق لغاية آخر فبراير سنة ١٩٢٩ وهو ٣٨٢ جنيتها و ٩٩ مليا هو هو التصديق الذى يمنعها من الرجوع فى هذا الحساب ، وقد ورد ذلك فى الكشف رقم ٤ حافظة أولى وتسلسل الحساب بعده فى ذات الكشف لغاية آخر مارس ١٩٢٩ - وقد وجدت المحكمة أنه مذكور فى فهرست الحافظة أن المستند رقم ٦ هو كشف حساب تركة المورثة ابتداء من ٦ من مايو سنة ١٩٢٩ يوم الوفاة وقد اعتمدت المورثة جميعا بما فيهم الست صوفية ، وأن المستند رقم ٤ هو كشف حساب ما للست المورثة وما عليها من آخر فبراير سنة ١٩٢٩ لغاية آخر مارس سنة ١٩٢٩ وموقع عليه من المورثة . ويؤخذ من هذين البيانين وذلك القول صحة قول المستأنف عليها الثانية " . ويبين من هذا أن الحكم أقام قضاء على أن المطعون عليها الثانية ذكرت أنها وقعت على ورقة مجملة وعلى أن الطاعن لم ينكر ذلك وعلى ما حصله مما هو ثابت فى فهرست حافظة الطاعن عن المستندين اللذين ركن إليهما الطاعن . وهذا الذى أورده الحكم وأقام قضاءه عليه لا مخالفة فيه للقانون ولا يشوبه القصور - ذلك أنه لى يؤخذ من وقع على كشف الحساب بإقراره يجب أن يثبت أنه كان عالما بتفصيلات الحساب وليس فى توقيع المطعون عليها الثانية على ورقة

مجملة ذكر بها أن رصيد الحساب السابق مبلغ معين ما يدل على أنها أملت بالحسابات السابقة على إثبات هذا الرصيد — أما النعي على الحكم بالقصور فمردود بأن الحكم أورد دفاع الطاعن ورد المطعون عليها الثانية عليه ونقل ما هو ثابت بفهرست حافظة الطاعن عن المستندات التي ركن إليها ثم خلاص من ذلك إلى النتيجة التي انتهى إليها وهي صحة دفاع المطعون عليها الثانية في هذا الخصوص — ولا محل بعد هذا لما أثاره المطعون عليهما في مذكرتهما من الدفع ببطلان الطعن في خصوص هذا السبب لأنه فضلا عن عدم الجدوى من هذا الدفع فإنه يبين من تقرير الطعن أن الطاعن أورد في بيان هذا السبب ما يكفي لتوضيح ما ينعاه على الحكم المطعون فيه .

وحيث إن السبب الثاني في الطعن يتحصل في النعي على الحكم التمهيدى الصادر في الاستئناف رقم ٤٦٢ سنة ٥٨ ق بالخطأ في الإسناد بمقولة إن الطاعن استند في دعواه ضمن ما استند إلى كشف الحساب الموقع عليه من المطعون عليها الثانية والذي كان مودعا تحت رقم ٦ بالحافظة الأولى رقم ٣٤ من ملف الدعوى الابتدائية وإن الحكم المطعون فيه ذكر في أسبابه أن المحكمة تبين لها أن مستندات تلك الحافظة قد سحبت مع أن المستندات المذكورة لم تسحب إلا في ١٢ من يونيو سنة ١٩٤٤ أى بعد صدور الحكم المطعون فيه . واستند الطاعن في إثبات هذا النعي إلى الصورة الرسمية لهذه الحافظة والتي أودعها تحت رقم ٢ بحافته الأولى في الطعن رقم ١٩٦ سنة ٢٢ ق وخلص الطاعن إلى أن هذا الخطأ في الإسناد دليل على أن المحكمة أصدرت حكمها دون أن تطلع على المستندات وأن ذلك ينطوي على بطلان جوهرى يعيب الحكم .

وحيث إن هذا النعي مردود بأنه نعي يعوزه الدليل المقنع لأن التأشير على حافظة المستندات بتاريخ سحبها لا ينهض دليلا كافيا على عدم صحة ما أورده الحكم من سبق سحب تلك المستندات في تاريخ سابق بدليل أن الحكم نقل عن فهرست الحافظة ملخص تلك المستندات مما يقطع بأن الحافظة كانت تحت نظر المحكمة وأن المستندات لم تكن بها وقت صدور الحكم — وفضلا عن ذلك

فإن هذا النعى غير منتج لأن المحكمة نقلت تلخيص الطاعن للمستندين اللذين ركن إليهما والمدون على حافظته ثم ناقشت ما ذكره الطاعن من المستند رقم ٦ في مذكرته وخلصت من هذا البيان ومن قول الطاعن إلى النتيجة التي انتهت إليها — وفوق هذا فإن الطاعن لم يدع أن المستندين المشار إليهما كانا يحويان من البيانات غير ما أثبتته الحكم بهما .

وحيث إن السبب الثالث من أسباب الطعن في الطعنين يتحصل في أن الحكم رقم ٤٦٢ سنة ٥٨ ق استئناف القاهرة مشوبا بالغموض وقصور البيان إذ لم يوضح الحكم مراده في خصوص مناقشة الحساب ومدى حجته في هذا الشأن وهل أراد إهدار مدلول كل ورقة صدرت من المورثة أم أنه أراد فقط إجازة مناقشة الحساب في مجموعه — وأن هذا الغموض قد أدى إلى تبليبل في فهم المراد من الحكم إذ فهمته محكمة أول درجة على أنه استبعد تصديق المورثة على الحساب المقدم من الطاعن في حين أن الحكم القطعي المطعون فيه في هذا الطعن قد أهدر كل تصرف وكل ورقة صدرت من المورثة ابتداء من تاريخ التوكيل الثاني الصادر منها إلى الطاعن .

وحيث إن هذا النعى مردود بأن الحكم المطعون فيه قد أورد في خصوص ما تنازعه طرفا الخصومة عن قيمة توقيع المورثة على كشف الحساب "أن حكم محكمة أول درجة في محله لأنه وإن كان التوكيل الأول المؤرخ في ١٧/١٠/١٩٢١ المقدم من المستأنف أخيرا توكيل مادي للإدارة لا يدل على ضعف أو استسلام أو عدم إدراك فإن التوكيل الثاني الحاصل في ١٥ سبتمبر سنة ١٩٢٥ يدل على كل ذلك إذ قد جاء في هذا التوكيل بعد أن صادقت الوكالة على أعمال المستأنف عن المدة الماضية أنها تقبل إدارته وأعماله في المستقبل بأوسع سلطة وتمطيه حق التصرف في جميع أعيانها المنقولة وحقوقها الشخصية وأنها طالما كان المستأنف متمتعا بتلك السلطة المتقدمة الذكر لا يصح لها أن تتصرف هي بأي تصرف في أملاكها المنقولة أو الثابتة أو غير ذلك سواء بمقابل أو بغير مقابل إلا إذا صادق على ذلك المستأنف كما لا يصح لها أن تقوم بأي عمل من أعمال الإدارة

وأنه بما أن الوكالة مجانية لا يسأل المستأنف عن أى خطأ سواء كان يسيرا أو جسيما وأن المستأنف لا يعزل من الوكالة إلا بكتاب «ظروف موصى عليه مكتوب كله بخط يد الموكله وموقع عليه منها بإمضاءها . وقد اعتبرت محكمة الاستئناف المختلطة بحق في حكمها الصادر في ١٢/٢/١٩٣٠ في استئناف لنفس المستأنف وباقي إخوته عدا واحد وأخواته ومنهن المستأنف عليهما ضد لوني بيريزا وأنسى كامل تويج الأخ الذي ليس بين المستأنفين — أن الموكله والدة المستأنفين حجرت على نفسها بنفسها حجرا فعليا بمقتضى ذلك التوكيل الصادر منها للمستأنف في ١٥ من سبتمبر سنة ١٩٢٥ وقد جاء في هذا الحكم الاستئنافي المختلط وكان موضوع الدعوى مطالبة بيريزا صهر أنسى للموكله بمبلغ ٢٠٠٠ جنيه بمقتضى سند مؤرخ في ٥ من سبتمبر سنة ١٩٢٥ أنه ثبت للمحكمة أن الدين لا سبب له وأنه بسبب تقدم الموكله في السن والتأثير الأدبي الذي وقع عليها من بعض أولادها اترع منها توقيعها على ذلك السند خدمة أولادها أنسى وأن توقيعها على السند مرة أخرى لإطالة أجل الدفع يدل على ضعف إرادتها وقد حصل هذا التوقيع بعد التوكيل الصادر منها لابنها المستأنف في ١٥ من سبتمبر سنة ١٩٢٥ الذي وضعت به نفسها تحت الحجر الفعلي وعارض أنسى كامل تويج في هذا الحكم ورفضت معارضته وتأييد الحكم في ٢٧ من مايو سنة ١٩٣٠ ورفع بيريزا عنه التماسا ورفض في ٢٧ من مايو سنة ١٩٣١ — وحيث إنه فضلا عن ذلك فإن المستأنف عليهما قالتا أيضا إن محكمة مصر الابتدائية الأهلية حكمت في ٢٥ من أبريل سنة ١٩٣٣ ببطلان سند دين آخر صادر من الموكله إلى ابنها أنسى بمبلغ ٣٠٠٠ جنيه بتاريخ ١٥ من يونيو سنة ١٩٢٨ وأنه جاء في هذا الحكم أنه لا نزاع في أن الموكله كانت طاعنة في السن وأنها كانت ضعيفة الإرادة وأن هذا ثابت من إقرار نفس الورثة وأن هذا الحكم قد تأيد استئنافيا . وأنه وإن كانت المستأنف عليهما لم تقدا ما يدل على ذلك فقد اعترف المستأنف بصدور هذا الحكم في مذكريه قائلا إن سنده وسند الحكم المختلط لم يظهر في عالم الوجود إلا في سنة ١٩٢٩ بعد وفاة الموكله وحكم في شأنهما بعد ذلك فلا يدلان على أن الموكله كانت مسلوقة الإرادة منذ سنة ١٩٢١ وليس لها قوة الشيء المحكوم به إلا فيما فصل فيه بالذات — وهذا القول غير كاف في دحض دلالة الحكيم على

حالة الموكلة وقد كان المستأنف ممثلاً في الدعويين ومن ضمن الورثة بل إن
مذكر المستأنف عليها تدوا. إنه جاء في حكم محكمة مصر الأهلية السالف الذكر
إن المستأنف نفسه طعن في السن بالباطل باعتبار أنه أخذ من المورثة بطريق
الاستهواء والاستغراء وإنما كانت طاعة في السن وكان من السهل جداً على أى
إنسان أن يستكتبها مستنداً بما يريد لضعف قواها العقلية وأن المستأنف استند
على الحكم المختلط الذى سبقته الإشارة إليه. وحيث إنه فضلاً عن ذلك فإن الحساب
الذى قدمه المستأنف قائلاً إن الموكلة اعتمدته قبل وفاتها قد ذكرت فيه إرادات
المأزول والأطيان على الخصوص من جملة دون بيان الإرادة والمنصرف — ثم أورد
الحكم بعد ذلك ما سبق بيانه في الرد على السبب الأول في خصوص توقيع
المطعون عليها الثانية على كشف الحساب ، وخلص الحكم من كل ذلك إلى صحة
دفاع المطعون عليهما فيما تزعمه الطرقتان في هذا الشأن — وهذا الذى أورده
الحكم وأقام عليه قضاءه لا يشوبه غموض لأن الحكم أقيم على عدم الاعتداد
بتوقيع المورثة وتوقيع المطعون عليها الثانية على كشف الحساب استناداً إلى سببين
أولهما أن تلك الكشف من جملة غير مفصلة وثانيهما أنه فيما يختص بتوقيع المورثة
فإن ذلك التوقيع لا يعتمد به إذ كانت المورثة مسلوقة الإرادة مهلة الانقياد
لضعف قواها العقلية وتقدمها في السن وهو عيب من شأنه أن يفسد إرادتها
ويبطل جميع تصرفاتها — كما أنه لا تناقض بين ما فهمه الحكم الابتدائي القطعى
وما فهمه الحكم الاستثنائي القطعى المطعون فيه من مدلول الحكم ٦٢ لسنة ٥٨ ق
لأن الحكمين يلتقيان عند عدم الاعتداد بتوقيع المورثة وتوقيع المطعون عليها
الثانية على كشف الحساب وكان من الأسس التى اعتمد عليها الحكمان فيما اتفقا
إليه من عدم الاعتداد بتوقيع المورثة ما ورد بهما عن حالة المورثة العقلية .

وحيث إن السبب الخامس من أسباب الطعن يتحصل في النعى على الحكم
الصادر بتاريخ ٦ من أبريل سنة ١٩٥٢ بالقصور تأسيساً على أن الطاعن دفع بأن
الورثة بما فيهم المطعون عليهما قد ماملوا المورثة معاملة السيدة الصحيحة وأورد
الأدلة التى يستند إليها في مذكرته أمام محكمة الاستئناف ولكن الحكم المطعون فيه
أغفل الرد على هذا الدفاع الجوهرى .

وحيث إن هذا النعى مردود بأن الحكم المطعون فيه إذ تحدث عن حالة المورثة الفعلية قد اعتمد على قوة الأمر المقضى المستفادة من حكم محكمة الاستئناف المختلطة وحكم محكمة القاهرة الابتدائية الصادر في ٢٥ من أبريل سنة ١٩٣٣ المؤيد استئنافيا ، وما أورده الحكم ٥٨/٤٦٢ ق في الشق القطعى الذى فصل فيه وهو عدم الاعتداد بتوقيع المورثة على كشوف الحساب لضعف قواها العقلية - وهذه الأسانيد التى اعتمد عليها الحكم المطعون فيه فيما انتهى إليه من إهدار توقيع المورثة على كشوف الحساب وإهدار التصرفات المسندة إليها سواء من الهبة أو عن القرض - كافية لحمله ولا على المحكمة إذا هى لم ترد على كل ما يثيره الخصوم من أوجه الدفاع ما دام أنها أقامت قضاءها على ما يحمله .

وحيث إن السبب الرابع فى الطعن ١٩٦ سنة ٢٢ ق يتحصل فى النعى على الحكم الصادر فى ٦ من أبريل سنة ١٩٥٢ بالخطأ فى تطبيق القانون وبالقصور فى البيان استنادا إلى أن القضاء ببطلان هبات وقروض بدعوى أنها صدرت من ناقص الأهلية يؤدى قانونا إلى إلزام الموهوب لهم والمقترضين بردها لا إلى إلزام الوكيل بهذا الرد - كما أن الطاعن دفع أمام محكمة الاستئناف بأنه من الواجب فى حالة الطعن فى الهبات والقروض إدخالهم والمقترضين فى الدعوى - وأن الطاعن دفع أيضا بأن المطعون عليهما اعترفتا بهذه الهبات والقروض فى قضية السند التى كان قد أقامها أنسى كامل تويج عليهما وعلى باقى الورثة وضمن مذكرته هذا الدفاع بشقيه وساق الأدلة على الدفاع الأخير ولكن الحكم المطعون فيه أغفل الرد على كل ما أثاره فى هذا الخصوص .

وحيث إن هذا النعى مردود بأن الحكم المطعون فيه أورد وجهة نظر المطعون عليهما فى شأن الهبات والقروض كما أورد ما جاء بأسباب الحكم التمهيدى الصادر من محكمة أول درجة فى ١١ من نوفمبر سنة ١٩٣٧ وما جاء بأسباب الحكم التمهيدى الاستئنافى الصادر فى الاستئناف رقم ٤٦٢ سنة ٥٨ ق واستخلص أن هذين الحكيم قد اتفيا فى شطرهما القطعى إلى أن هذه الهبات والقروض لا قيمة لها لأنها لم تصدر عن رضا صحيح وأن قضاء الحكيم فى هذا الخصوص

قد حاز قوة الأمر المقضى - وأضاف الحكم إلى ذلك أن المورثة لم تكن تعقل الهبة ولا أى تصرف آخر استنادا إلى ما جاء بحكم محكمة الاستئناف المخاططة وحكم محكمة القاهرة الابتدائية الصادر فى ٢٥ من أبريل سنة ١٩٣٣ المؤيد استئنفا - عن حالة المورثة العقلية ، وخلص من كل ذلك إلى النتيجة التى انتهى إليها من أن تلك الهبات والقروض لم تصدر من المورثة التى لم تكن تعقل معنى الهبة أو أى تصرف آخر ، ورتب الحكم على ذلك النتيجة الحتمية لما انتهى إليه وهى مسئولية الطاعن الذى كان يتولى إدارة أموال المورثة عن تلك المبالغ . وهذا الذى أورده الحكم وأقام عليه قضاءه لا يخالفه فيه للقانون لأنه مادام أن الحكم قد انتهى إلى أن حالة المورثة العقلية لم تكن تسمح لها بأن تأتى أو تعقل معنى أى تصرف استنادا إلى الأسباب السائغة التى أوردها وأن تلك الهبات والقروض لم تصدر من المورثة وبالتالي يتحمل الطاعن وهو المتصرف فى أموالها المسئولية عنها . كما أن ما أورده الحكم فى هذا الخصوص لا يعتبره قصور إذ لم يكن الحكم فى حاجة إلى الرد على ما أثاره الطاعن عن طلب إدخال الموهوب لهم والمقترضين ولا على ما أثاره من القول باعتراف المطعون عليهما بهذه الهبات والقروض مادام أنه أقام قضاءه على أن تلك الهبات والقروض لم تصدر من المورثة ، وبحسب الحكم ذلك ولا على المحكمة إذا هى لم تتعقب ما يثيره الخصوم من شتى مناحى الدفاع مادام قضاؤها يقوم على ما يجمله .

وحيث إن السبب الرابع فى الطعن رقم ٥٥ سنة ٢٣ ق يتحصل فى النعى على الحكم الصادر فى ١٤ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ بالخطأ فى تطبيق القانون استنادا إلى أن الحكم قضى بالبيع فى دعوى حساب على اعتبار أن عقد البيع الصادر من المورثة إلى الطاعن فى ٢ من أكتوبر سنة ١٩٢٥ باطل دون أن ترفع دعوى ببطالان هذا العقد أو فسخه فى مواجهة جميع الورثة فضلا عن أن المطعون عليهما لم تدفعا ببطالان هذا العقد أمام محكمة الموضوع .

وحيث إن هذا النعى مردود بما أورده الحكم الصادر فى ٦ من أبريل سنة ١٩٥٢ من أن المطعون عليهما دفعا ببطالان عقد البيع كما أن الحكم الصادر

من هذه المحكمة في ١٣ من مايو سنة ١٩٤٨ في الطعن رقم ١٣٧ سنة ١٦ ق
أورد أن المطعون عليهما دفعا بطلان ذلك العقد لسببين وأن ما أورده الحكم
المطعون فيه في ذلك الطعن لا يصلح ردا على الدفع ببطلان العقد، وفي هذا الرد
الكافي على ما يشير الطاعن من أن المطعون عليهما لم تدفعا ببطلان عقد البيع —
وليس في القانون ما يمنع من التمسك ببطلان عقد في صورة دفع من الدفوع
الموضوعية دون حاجة إلى رفع دعوى مستقلة بطلب الحكم بهذا البطلان .

وحيث إنه لكل ذلك يتعين رفض الطعون .

جلسة ٢١ من مارس سنة ١٩٥٧

برئاسة السيد عبد العزيز شيد رئيس المحكمة ، وبحضور السادة : امحق عبد السيد ، ومحمد عبد الواحد ، وأحمد قوشه ، وإبراهيم عثمان يوسف المستشارين .

(٣٢)

القضية رقم ٢٠٨ سنة ٢٣ القضائية :

(١) بيع . رهن . إثبات . "الإثبات بالبيئة" . حكم "تسبب معيب" . النفات الحكم عن تقدير طالب ورثة البائع بإحالة الدعوى على التحقيق لإثبات أن البيع يخفى رهنا وإثبات وضع يدهم على العين المبيعة ويد مورثهم من قبل . خطأ . إسقاط الحكم ورقة ضد تمسك بها الورثة لا يستتبع إسقاط طالب التحقيق . المادة ٣٣٩ مدني قديم .

(ب) نقض . إعلان تقرير الطعن . إعلان . امتداد مدة اخبار المعلن إليه بتسليم الصورة لجهة الادارة بوجود العطللة الرسمية . المادتان ١٢ و ٢٣ مرافعات .

١ — للبائع طبقا لصريح نص المادة ٣٣٩ من القانون المدني القديم أن يثبت بالبيئة والفرائن وغيرها من طرق الإثبات أن عقد البيع وإن كان بحسب نصوصه الظاهرة يتضمن بيعا باتا إلا أنه في حقيقته يخفى رهنا — وادعاء البائع بقاء العين المبيعة تحت يده رغم هذا البيع البات يشمل في ذاته قرينة على قصد إخفاء الرهن يتعين معها على المحكمة أن تقول فيها كلمتها . فإذا كان الحكم قد التفت عن تقدير طلب التحقيق الذي تقدم به ورثة البائع للتدليل على أن عقد البيع في حقيقة الأمر يستر رهنا وإثبات بقاء العين المبيعة تحت أيديهم ويد مورثهم من قبل فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه . واستناد الحكم إلى أن ورقة الضد التي قدمها الورثة لا تقوم دليلا على صورية العقد هو استناد قاصر عن مواجهة طلب التحقيق لأن إسقاط هذه الورقة من أدلة الورثة لا يستتبع إسقاط كل ما استندوا إليه من حجج أخرى لإثبات دعواهم بالتحقيق المطلوب ويكون الحكم قد انطوى أيضا على قصور معيب .

٢ — إذا كان المحضر قد أعلن تقرير الطعن إلى المطعون عليه مخاطبا مع شيخ البلد وقام باخطار المعلن إليه بتسليم الصورة بلجهة الإدارة بخطاب موصى عليه في اليوم التالي للعطلة الرسمية التي تلت هذا الإعلان فإن وجود العطلة الرسمية يترتب عليه امتداد مهلة الأربع والعشرين ساعة التي نصت عليها المادة ١٢ مرافعات ويتحقق معه حصول هذا الاخبار في الميعاد القانوني طبقا للمادة ٢٣ مرافعات .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع — حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تحصل في أن الطاعنين رفعوا ضد المطعون عليهم الدعوى رقم ٣٣٧ سنة ١٩٥١ كلى أسيوط وقالوا فيها بأن مورثهم رهن في سنة ١٩٣٧ لمورث المطعون عليهم ٣ فدادين و ١٧ قيراطا و ١٣ سهما وقد أخفيا هذا الرهن في صورة عقد بيع عرفي لقاء مبلغ ٤٥ جنيها عن كل فدان وحرر مورث المطعون عليهم في نفس الوقت إقرارا مؤرخا ١٩٣٧/٥/١ تعهد فيه برد هذه الأقطيان إلى مورث الطاعنين إذا دفع له مبلغ ٤٥ جنيها عن كل فدان ، ثم تحرر بينهما في ١٩٣٠/٢/٥ عقد بيع نهائي سجل في ١٩٣٠/٣/١٩ وذكر فيه أن الثمن هو ٤٩٢ جنيها باعتبار الفدان ١٣٢ جنيها إلا أن التصرف في حقيقته هو رهن لا بيع طبقا للإقرار المؤرخ أول مايو سنة ١٩٣٧ ولذا طلبوا الحكم ببطلان عقد البيع المسجل في ١٩٣٠/٣/١٩ عن بيع ٣ ف و ١٧ ط و ١٢ س المينة بالعريضة وشطب التسجيلات الموقعة عليها واعتبارها كأن لم تكن . مقابل دفع دين الرهن باعتبار ٤٥ جنيها عن كل فدان وحفظ حقهم في المحاسبة عن استهلاك الدين — ودفع المطعون عليهم الدعوى بأنهم يجهلون التوقيع المنسوب لمورثهم على الورقة المؤرخة ١٩٣٧/٥/١ وأنه بفرض صحة هذه الورقة فهي غير كافية لهدم ما اشتمل عليه عقد البيع الصادر سنة ١٩٣٠ لأنه جاء لاحقا لها ولاختلاف المبلغ في الحالتين .

و. تاريخ ١٩٥٢/١/٢٨ قضت المحكمة الابتدائية برفض الاعوى والزام الطاعنين بمصروفاتها وبمبلغ ٣٠٠ قرش أتعاب الشاامة فاستأنفوا هذا الحكم بالقضية رقم ٥٣ سنة ٣٧ ق لدى محكمة استئناف أسيوط التي قضت بتاريخ ١٩٥٣/٦/٧ برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف والزام المستأنفين بالمصروفات و٥٠٠ قرش مقابل أتعاب الشاامة فقرر الطاعنون الطعن في هذا الحكم بطريق النقض وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون فقررت إحالته إلى هذه الدائرة وأبدت النيابة العامة رأيها بنقض الحكم .

وحيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية ولا يغير من ذلك ما لوحظ على إعلان تقرير الطعن من أن المطعون عليه الرابع أعلن بتاريخ ١٩٥٣/٧/٢٣ مخاطبا مع شيخ البلد وأن المحضر أخطره بتسليم الصورة لجهة الإدارة بخطاب موصى عليه بتاريخ ١٩٥٣/٧/٢٥ ذلك أنه يبين من الاطلاع على هذا الإعلان أن المحضر قد أثبت انتقاله مرتين في ذات يوم ١٩٥٣/٧/٢٣ أحدهما في الساعة ١٠ ونصف صباحا والآخرى في الساعة ٤ مساء وأنه سلم صورة الإعلان لشيخ البلد شويطر لغياب المعلن إليه المذكور وإغلاق مسكنه وعدم وجود من يستلم عنه قانونا مما يقطع أنه استفل إلى منزله في المرة الأولى ثم انتقل لشيخ البلد في المرة الثانية وأنه أثبت هذه الخطوات في محضره أما إخبار المعلن إليه بالخطاب الموصى عليه في ١٩٥٣/٧/٢٥ فقد اتضح أنه لسبب وجود عطلة رسمية في يومي ٢٢ و ٢٤ يوليه التاليين ليوم الإعلان مما يترتب عليه امتداد مهلة الأربع وعشرين ساعة التي نصت عليها المادة ١٢ مرافعات ويتحقق معه حصول هذا الإخبار في الميعاد القانوني طبقا للمادة ٣٣ مرافعات التي نصت على أنه " إذا صادفت آخر الميعاد عطلة رسمية امتد إلى أول يوم عمل بعدها " ومن ثم يكون الطعن مقبولا شكلا .

وحيث إن مما ينهيه الطاعنون على الحكم المطعون فيه أنه أخطأ في تطبيق القانون وشابه قصور في التسبيب ذلك أنهم فيما قدموا من أدلة على أن عقد البيع الصادر من مورثهم سنة ١٩٣٠ يخفى رهنا قد استندوا إلى أنهم ومورثهم من قبل

يضعون اليد على الأطيان موضوع هذا التصرف منذ العقد الأول الصادر في سنة ١٩٢٧ وانفاية رفع الدعوى وطلبوا إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات وضع يدهم إلا أن الحكم لم يستجب إلى هذا الطلب بمقولة إن الصورية لا تنهت إلا بالكتابة فيما بين المتعاقدين وخلفهما العام بخالف بذلك المادة ٣٣٩ من القانون المدني القديم المنطبق على واقعة الدعوى والتي أجازت للبائع أن يثبت بالبينة وبالقرائن وبغيرها من طرق الإثبات أن العقد وإن كان بحسب نصوصه الظاهرة يتضمن بيعاً إلا أنه في حقيقته يستر رهناً كما أن الحكم المطعون فيه إذ ارتكن في رفضه لطلب التحقيق إلى أن ورقة الضد المؤرخة أول مايو سنة ١٩٣٧ هي عن العقد الأول ولا تنسحب إلى عقد سنة ١٩٣٠ جاء قاصراً عن مواجهة دفاعهم بشأن وضع يدهم على الأطيان .

وحيث أنه يبين من الاطلاع على الصورة الرسمية لصحيفة استئناف الطاعنين ولما كراتهم المقدمة لمحكمة الاستئناف أنهم تمسكوا بأن عقد البيع الصادر من مورثهم لمورث المطعون عليهم في سنة ٣٠ وإن كان في ظاهره بيعاً باناً إلا أنه في حقيقته يستر رهناً مقابل نفس الدين الذي تحرر به عقد سنة ١٩٢٧ بعد إضافة فوائد ربوية وأنه متفق فيما بين المتعاقدين على رد الأطيان في أي وقت مقابل سداد الدين الذي اعتبر ثمناً في العقد الظاهري واستدلوا على ذلك بالورقة المؤرخة أول مايو سنة ١٩٢٧ والتي يقوون عنها أنها ورقة ضد وبأن الأطيان موضوع النزاع ظلت في وضع يد مورثهم وهم من بعده منذ سنة ١٩٢٧ وإلى ما بعد رفع الدعوى وطلبوا إثبات ذلك بالبينة وبكافة طرق الإثبات — ويتضح من الاطلاع على الحكم المطعون فيه أنه بعد أن استعرض دفاع الطاعنين قضى بتأييد الحكم المستأنف وارتكن إلى أنه " لا يجوز للمستأنفين إثبات صورية عقد البيع المؤرخ ٥ من مارس سنة ١٩٣٠ والمسجل في ١٩ من مارس سنة ١٩٣٠ إلا بالكتابة ولا تعتبر ورقة أول مايو سنة ١٩٢٧ ورقة ضد لأن عقد البيع المطلوب بطلانه جاء لاحقاً لهذه الورقة واختلفت شروطه عما جاء بها مما يدل على أنه لا علاقة بين هذا التصرف والمعاملة السابقة وأن التعاقد الذي تم في سنة ١٩٣٠ كان على أساس جديد هو البيع البات النهائي ... " .

وحيث إنه يبين مما أورد الحكم أنه حجب نفسه عن النظر وطب الطاعنين
إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات وضع يدهم ومورثهم من قبل على الأخص
موضوع التصرف بمقولة إنه لا يجوز إثبات صورية العقد المطلوب إبطاءه من
أحد المتعاقدين إلا بالكتابة وهذا الذي انتهى إليه الحكم خطأ في تطبيق القانون
على واقعة الدعوى ذلك أن المادة ٣٣٩ من القانون المدني القديم تنص على أنه
إذا كان الشرط الوفاي مقصودا به إخفاء رهن عقارى فإن العقد يعتبر باطلا
لأثره سواء بصفته بيما أو رهنا ويعتبر العقد مقصودا به إخفاء رهن إذا اشترط
فيه رد الثمن مع الفوائد وإذا بقيت العين المبيعة في حيازة البائع بأى صفة من
الصفات. ويجوز بكافة الطرق إثبات عكس ما في العقد بدون التفات إلى نصوصه
ومفاد هذا النص أن الشارع قد حظر إخفاء الرهن في صورة عقود البيع وجعل
من هذا الحكم نظاما عاما رتب على مخالفته بطلان العقد سواء بصفته بيما أو رهنا
وأباح في سبيل منع الاحتيال على هذه المخالفة إثبات عكس ما تضمنه العقد
بكافة الطرق وبغض النظر عن نصوصه المكتوبة ووضع على سبيل المثال بعض
القرائن التى تدل على قصد إخفاء الرهن ومنها بقاء العين المبيعة في حيازة البائع بأى
صفة من الصفات وهذه القواعد كما تسرى على بيع الوفاء تسرى من باب أولى على
البيع البات الذى يخفى رهنا إذ أن الحكمة التشريعية تقوم على تحريم تملك الدائن
المرتهن للعين المرهونة عند عدم سداد الدين ، ومؤدى ذلك أن للبائع طبقا
لصریح نص المادة ٣٣٩ مخالفة الذكر أن يثبت بالبيئة والقرائن وغيرها من طرق
الإثبات أن العقد وإن كان بحسب نصوصه الظاهرة يتضمن بيما باتا إلا أنه
في حقيقته يخفى رهنا وأن ادعاء البائع بقاء العين المبيعة تحت يده برغم
هذا البيع البات يشمل في ذاته قرينة على قصد إخفاء الرهن يتعين معها على
المحكمة أن تقول فيها كلمتها فتمت كان الحكم المطعون فيه — على ما سلف بيانه
وقد التفت عن تقدير طلب التحقيق الذى تقدم به الطاعنون للتدليل على أن
عقد البيع الصادر فى ١٩٣٠/٣/٥ فى حقيقة الأمر يستر رهنا وإثبات بقاء العين
المبيعة تحت أيديهم ويد مورثهم من قبل فلأنه يكون قد خالف القانون وأخطأ
فى تطبيقه، أما استناد الحكم إلى ما خلص إليه من أن ورقة الضد المؤرخة أول مايو

سنة ١٩٢٧ لا تقوم دليلا على صورية عقد سنة ١٩٣٠ المطلوب إبطاله لأنه لاحق لها ولاختلاف الثمن الوارد في كل منهما فهو استناد قاصر عن مواجهة طلب الطاعنين إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات بقاء العين المبيعة تحت أيديهم لأن إسقاط ورقة أول مايو سنة ١٩٢٧ من أدلة الطاعنين على ما تضمنه عقد سنة ١٩٣٠ من رهن مستور لا يستتبع إسقاط كل ما استندوا إليه من حجج أخرى لإثبات دعواهم بالتحقيق المطلوب فيكون الحكم قد انطوى أيضا على قصور معيب يستوجب نقضه .

وحيث إنه لما تقدم يتعين نقض الحكم المطعون فيه والإحالة .

جلسة ٢١ من مارس سنة ١٩٥٧

برئاسة السيد عبد العزيز محمد رئيس المحكمة ، وبحضور المادة : محمد عبد الواحد دلي ، وأحمد قوشه ، ومحمد متولى نتلم ، وإبراهيم عثمان يوسف المستشارين .

(٣٣)

القضية رقم ٢٢٩ سنة ٢٣ القضائية :

إجارة . التزام المؤجر بالتسليم . حكم "تسليم معيب" . معنى التسليم الصحيح للعين المؤجرة . عدم قيام المؤجر بما تعهد به في عقد الإيجار واشترط فيه على نفسه ألا يستحق شيئا من الأجرة إلا بعد التسليم الوافي الكامل . قول الحكم إن الأشياء النافذة بالعين المؤجرة تافهة دون أن يبين كيف تكون تافهة في حين أنها تؤثر على الانتفاع . قصور . المادة ٥٦٥ مدني .

التسليم الصحيح للعين المؤجرة لا يكون إلا بتسليم هذه العين جميعها هي وملحقاتها تسليما يتمكن به المستأجر من الانتفاع بالعين انتفاعا كاملا دون حائل ويكون ذلك في الزمان والمكان الواجبين أو المتفق عليهما فتسليم جزء من العين أو العين دون ملحقاتها — أو تسليم العين في حالة غير حسنة أو عدم قيام المؤجر بما تعهد به من تصليحات أو تجهيزات أو بناء يقيمه في العين المؤجرة قبل التسليم أو مجرد التأخر في التسليم عن وقته . كل هذا لا يمد تسليما صحيحا ولا يمكن للمؤجر أن يجبر المستأجر على أن يجترأ به عن التسليم الصحيح — وللمستأجر في جميع هذه الأحوال أن يطلب الفسخ أو إنقاص الأجرة مع التعويضات اللازمة وفقا لحكم المادة ٥٦٥ من القانون المدني . فإذا كان الظاهر من وقائع الدعوى ومستنداتها أن المؤجر لم يقم بما تعهد به في عقد الإيجار واشترط فيه على نفسه ألا يستحق شيئا من الأجرة المتفق عليها إلا بعد التسليم الوافي الكامل للجراج المؤجر وكان الحكم قد قال إن الأشياء النافذة بهذا الجراج تافهة دون أن يبين كيف تكون تافهة وهي تؤثر على الانتفاع ومنها عدم وجود أبواب

ملاحظة : مدر حكم مماثل بذات الجلسة في القضية رقم ٢٢٨ سنة ٢٣ القضائية .

ولا نوافذ ولا أدوات صحية ولا أدوات لاطفاء الحريق ولا رخصة الإدارة
فإن الحكم يكون قاصر البيان قصورا يشوبه ويبطله .

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر
والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

ومن حيث إن وقائع هذا الطعن حسبما يبين من الحكم المطعون فيه ومن
سائر الأوراق تتحصل فى أن مورث المطعون عليهم أقام فى ١٩٥١/٥/٨ على
الطاعن الدعوى ١٦٧٣ سنة ١٩٥١ كلى القاهرة وطلب الحكم بالزامه بمبلغ ١١٢٥ ج
قال إنه متأخر أجرة الجراج المؤجر إليه عن المدة من سبتمبر سنة ١٩٥٠ لغاية
آخر مايو سنة ١٩٥١ ثم عدل طلباته إلى مبلغ ١٠٧٥ جنيتها استنادا إلى عقد إيجار
مؤرخ ١٩٥٠/٣/٢٨ صدر إلى الطاعن من مورث المدعى عليهم وآخر (نجيب كرامة)
ولكن هذا تنازل له من نصيبه فى الإيجار ، دفع الطاعن الدعوى بأنه استأجر
الجراج حقيقة فى تاريخ العقد ولكنه كان لا يزال فى دور الإنشاء ولذلك اشترط
فى العقد على أن يقوم المؤجران باستكمال طابقا للرسم الموقع عليه من الطرفين
مستوفيا لجميع الشروط الثانونية والإدارية من إدخال النور والماء وتجهيز دورة
مياه كاملة الأدوات وأن يوصل بالمجارى وأن تعد به حجرتان إحداها للإدارة
وأخرى تستعمل ورشة لإصلاح السيارات وأخيرا تعهد المؤجران استخراج
رخصة الإدارة باسمهما وأن يحولاها إلى الطاعن بعد استيفاء جميع الاشتراطات
الصحية ومن بينها كافة المعدات اللازمة لإطفاء الحريق وقرر لإتمام ذلك كله
مدة شهر على أن يبدأ سريان مفعول العقد ابتداء من أول مايو سنة ١٩٥٠ — ولكن
ذلك الأجل انقضى وتبعه شهر مايو ونصف يونيو ولم يكن الجراج قد تم تجهيزه
فاضطر الطاعن إلى إخطارهما بخطاب، وصى عليه يطالبهما بسرعة إتمام التجهيزات —
وبعد مراوغة حررا معه ملحقا لعقد الإيجار فى ٥٠/٦/٣٠ أثبتا فيه ما لم يتم تجهيزه

بعد واتفقوا على إتمامها في مدة غايقتها ١٥ من يوليو سنة ١٩٥٠ بحيث إننا نأخر في ذلك فلا تستحق الأجرة إلا بعد التسليم الفعلي الكامل واشترطوا أن يدفع المؤجر حشرة جدران يوم ما تستحق للطاعن غير إخطار ولا إنذار ولا إجراءات من يوم ١٥ من يوليو سنة ١٩٥٠ حتى يوم التسليم الكامل وقل الطاعن أن يتسلم الجراج بناء الرهنة ليقوم من جانبه بتجهيز ما هو مكلف به شخصيا ثم هو في الوقت نفسه قام بدفع جميع المبالغ التي طالبت منه ليستعين بها المؤجران على إنهاء تلك الأعمال ولم يكتب إيصالات سدادها أنها عن أجرة شهر محدد بل على العكس ذكر في الأخيرين منها أن ما دفع يخصم من الأجرة بعد التسليم ، ثم انقضى هذا الأجل لجديد من غير أن يتم تجهيز الجراج ، فاضطر الطاعن لإصدار المؤجرين في ١١ من سبتمبر سنة ١٩٥٠ طالبا بتسليم الجراج مستوفيا كل ما اتفق عليه من شروط ومن بينها الرخصة محولة إلى اسمه وأمهلهما ثلاثة أيام وفي حالة تأخيرهما فيكون مستحقا له قبلهما الشرط الجزائي المتفق عليه في ملحق عقد الإيجار ولكن الإنذار بدوره لم يغن عن التأخير شيئا لذلك لجأ إلى محكمة القاهرة المستعجلة وأقام أمامها دعوى إثبات الحالة رقم ٣١٢٩ سنة ١٩٥٠ مستعجل القاهرة ونذبت خبيرا أودع تقريراً أثبت فيه جميع أوجه النقص في الجراج وهي كثيرة ومن أهمها عدم تركيب الأبواب والنوافذ وعدم تجهيز أدوات إطفاء الحريق ودورة المياه وأرضية الجراج وأخيرا لم تستخرج رخصة الإدارة — ثم شفع هذه الدعوى بأخرى أقامها في ٢٨ و١٢/٢٧/١٩٥٠ أمام محكمة القاهرة الابتدائية وقيدت برقم ٣٨٠ سنة ١٩٥١ مدني كلي القاهرة وانتهى فيها إلى طلب تخفيض الأجرة إلى خمسين جنيها شهريا مع مبلغ ١٨٥٠ جنيها مما استحق له في الشرط الجزائي حتى ١٥/١/١٩٥١ ومبلغ ٣٠٠٠ جنية على سبيل التعويض المادي والأدبي مع المصروفات والأتعاب وطلب لهذا كله في الدعوى الحالية أما أن توقف المحكمة الفصل فيها حتى يفصل في دعوى تخفيض الأجرة وأن تأمر المحكمة بضمها إليها لأن جميع مستنداته ومن بينها دعوى إثبات الحالة - ودعة في تلك الدعوى — ولكن محكمة القاهرة لم تجبه إلى شيء مما طلبه وقضت في أول يناير سنة ١٩٥٢ بطلبات المدعى فيما عدا النفاذ معاملة رفض هذا الطلب بقيام النزاع بين الطرفين بشأن تخفيض الأجرة ،

استأنف الطاعن هذا الحكم أمام محكمة استئناف القاهرة وقيدت برقم ٣٣٥ سنة ٢٩ ق وطلب قبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى مع المصروفات والأتعاب ولكن محكمة الاستئناف قضت بدورها في ٣١ من يريه سنة ١٩٥٣ بتأييد الحكم المستأنف — فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ، ثم عرض الطعن على دائرة فحص الطعون بجلسة ٦ من فبراير سنة ١٩٥٧ وفيها طلب الطاعن والنيابة العامة إحالة الطعن إلى الدائرة المدنية ، فقررت إحالته إليها ، وقد طلبت النيابة أمام هذه المحكمة نقض الحكم .

ومن حيث ان مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه قصوره في التسيب قصورا يتوبه ويبطله لمخالفته للقانون وللخطأ في تطبيقه — ذلك لأنه أقام دفاعه على المادة ٥٦٥ من القانون المدني التي تقرر ان الأجرة لا تستحق إلا مقابل الانتفاع بالكامل بالعين المؤجرة — فإذا سلمت العين المؤجرة إلى المستأجر في حالة لا تكون صالحة للاستعمال المعدة له أو إذا نقص هذا الانتفاع نقصا كبيرا كان من حق المستأجر ، إما طلب فسخ عقد الإيجار أو إنقاص الأجرة بقدر ما نقص من الانتفاع مع التعويض في الحالتين إن كان لذلك مقتضى — وعلى ضوء هذا الحق الثابت له في القانون فقد أفاض الطاعن أمام المحكمتين الابتدائية والاستئنافية في بيان أوجه النقص القائمة بالعين المؤجرة إليه استنادا إلى الرسم المعتمد من الطرفين وإلى عقد الإيجار وملحقه وإلى تقرير خبير دعوى إثبات الحالة وإلى عدم صدور رخصة الإدارة وعدم تحويلها إليه بالتالي كشرط عقد الإيجار وأخيرا إلى الخطابات والإنذارات المتبادلة بينهما وإلى الدعوى التي أقامها بالفعل بطلب تنقيص الأجرة مع ما يستحقه من تعويض حسب الشرط الجزائي المتفق عليه بينهما وما يستحقه أخيرا من تعويض عن الأضرار المادية والأدبية — ولكن الحكم ضرب صفحا عن ذلك كله ولم يرد على هذا الدفاع الجوهري ولم يوقف الدعوى إلى أن يفصل في دعوى تنقيص الأجرة وقال في أسباب متخاذلة إن الأشياء الناقصة في الجراج كلها تافهة ولم تعطل الانتفاع به من غير أن يبين كيف يكون عدم إعداد دورة المياه تافها وكيف يكون هدم تركيب الأبواب والنوافذ تافها وكيف يكون عدم تجهيز الورشة وأدوات إطفاء الحرائق تافها وأخيرا كيف

يكون عدم استخراج الرخصة نافها كذلك من غير أن يبين الحكم كيف يمكن للطاعن من غير رخصة أن يقوم بالتعاقد على مشترى البترين أو تركيب طائفة له أو تجهيز الورشة بالأدوات التي تنزم لإصلاح السيارات وإمدادها بما يلزمها من أدوات وتركيبات تعتبر في الواقع من أهم الأغراض في استئجار الجراح ، وقد حرص الطرفان على إثبات ذلك كله في عقد الإيجار وفي ملحقة بخاء الحكم قاصر البيان قصورا يخل به ويتنافى مع المستندات الشاملة لانفاقات الطرفين — ويناقض تقرير الخبير في دعوى إثبات الحالة ولا يتفق أخيرا مع نصوص القانون المدني في المادتين ٥٥٨ و ٥٦٥ منه .

ومن حيث إن هذا النعى في محله ذلك لأنه من المبادئ المقررة أن المؤجر يلتزم بتسليم العين المؤجرة تسليما كاملا فإذا لم يقم المؤجر بهذا الالتزام على الوجه الصحيح — يكون للمستأجر الخيار بين طلب الفسخ أو إنقاص الأجرة مع طلب التعويضات اللازمة في الحالتين إذا كان لها مقتضى (المادة ٥٦٥ مدني) والتسليم الصحيح لا يكون إلا بتسليم العين المؤجرة جميعها هي وملحقاتها تسليما يتمكن به المستأجر من الانتفاع بالعين انتفاعا كاملا دون حائل ويكون ذلك في الزمان والمكان الواجبين أو المتفق عليهما فتسليم جزء من العين — أو العين دون ملحقاتها أو تسليم العين في حالة غير حسنة — أو عدم قيام المؤجر بما تعهد به من تصليلات أو تجهيزات أو بناء يقيمه في العين المؤجرة قبل التسليم — أو مجرد التأخر في التسليم عن وقته — كل هذا لا يعد تسليما صحيحا ولا يمكن للمؤجر أن يجبر المستأجر على أن يجترئ به عن التسليم الصحيح — والمستأجر في جميع هذه الأحوال أن يطلب الفسخ أو إنقاص الأجرة مع التعويضات اللازمة على ما سبق بيانه — وظاهر من سرد وقائع الدعوى ومن مستنداتها أن المؤجر لم يقم بما التزم به في عقد الإيجار وفي ملحقة على النحو الذي فصله خبير دعوى

إثبات الحالة في تقريره كما فصله الطاعن في صحيفة دعوى إنقاص الأجرة وفي مذكراته في الدعوى الحالية أمام المحكمتين الابتدائية والاستئنافية وظاهر بكل وضوح أن المؤجر لم يقيم بتنفيذ ما تعهد به في عقد الإيجار وماحقه واشترط فيهما على نفسه ألا يستحق شيئا من الأجرة المتفق عليها إلا بعد التسليم الوافي والكامل — ولا يغني عنه قول الحكم إن الأشياء الناقصة تافهة دون أن يبين كيف تكون هذه المخالفات تافهة وهي مخالفات تؤثر على الانتفاع ومنها عدم وجود أبواب ولا نوافذ ولا أدوات صحية ولا أدوات لاطفاء الحريق ولا رخصة الإدارة ولذلك جاء الحكم قاصر البيان قصورا يشوبه ويبطله .

ومن حيث إنه لذلك يتعين نقض الحكم المطعون فيه .

فهرس هجائي

للاحكام الصادرة من الجمعية العمومية والدائرة المدنية

العدد الأول - السنة الثامنة

| رقم الصفحة | رقم القاعدة | الاحكام الصادرة من الجمعية العمومية |
|---------------|----------------|--|
| | | (تنازع الاختصاص) |
| | | اختصاص : |
| ١ | ١ | طلاق . عدم اختصاص محكمة النقض بالفصل في أثر إسهاد |
| ١ | ١ | الطلاق المأبوت أمام المحكمة الشرعية |
| ١ | ١ | نفقة . صدور حكم نهائي من المحكمة الشرعية بإسقاط نفقة الطالبة |
| ١ | ١ | على أساس حصول طلاقها من زوجها . صدور حكم نهائي آخر |
| ١ | ١ | من المجلس الملي للأقباط الأرثوذكس بتقرير النفقة على أساس |
| ١ | ١ | قيام الزوجية . اختصاص محكمة النقض بالفصل في وقف تنفيذ |
| ١ | ١ | أحد الحكيم |
| ١ | ١ | نفقة . مجالس مالية . محاكم شرعية . عدم اختصاص المحاكم |
| ١ | ١ | الشرعية بالفصل في دعاوى الأحوال الشخصية بين غير المسلمين |
| ١ | ١ | إذا اتحد الطرفان مذهباً . مثال في دعوى نفقة |
| | | طلاق : (ر . اختصاص) . |
| | | مجالس مالية : (ر . اختصاص) . |
| | | محاكم شرعية : (ر . اختصاص) . |
| | | نفقة : (ر . اختصاص) . |
| | | ٢ (١٨) ٢ |

| رقم الصفحة | رقم القاعدة | |
|---------------|----------------|--|
| | | (تظاهرات رجال القضاء) |
| | | اختصاص : |
| ٢٧ | ٧ | ترقية . طلب الحكم بالأحقية في الترقية إلى وظيفة وكيل محكمة . عدم اختصاص محكمة النقض بهذا الطلب |
| | | أقدمية : |
| ١٧ | ٥ | محامو قسم قضايا وزارات الأوقاف ومحامو إدارة قضايا الحكومة . تحديد أقدمية من يمين منهم في وظائف القضاء . انطباق الفقرة السابعة من المادة ٢٢ من المرسوم بقانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٢ عليهم دون الفقرة الأخيرة من تلك المادة |
| ١٧ | ٥ | المندوب بقسم قضايا وزارة الأوقاف . عدم اعتباره من الموظفين القضائيين في حكم الفقرة الرابعة من المادة ٢٢ من المرسوم بقانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٢ |
| ١٧ | ٥ | تحديد أقدمية من يمين في وظائف القضاء من بين رجال مجالس الدولة ومحامى إدارة قضايا الحكومة من تاريخ تعيينهم في الدرجات المماثلة لدرجات القضاء التي يعينون فيها . جوازى |
| | | أهلية : (س . أيضا . تفتيش قضائي) : |
| ٦ | ٢ | تقدير أهلية الطالب وهو رئيس محكمة من الفئة "ب" بمعرفة لجنة مشكلة من مدير التفتيش القضائي ووكيله وثلاثة من رؤساء المحاكم . صدور قرارها بإجماع الآراء . لا خطأ . استثناس اللجنة برأى اثنين من المفتشين القضائيين بدرجة وكيل محكمة . لا يغير من ذلك |

| رقم المادة | رقم القاعدة | |
|---------------|----------------|---|
| | | أهلية . (تابع) : |
| ٢٩ | ٨ | تقدير أهلية وكيل محكمة بمعرفة لجنة مشكلة من وكيل التفتيش واثنين من رؤساء المحاكم وصمدور قرارها بأجماع الآراء . استثناءها برأى اثنين من المفتشين بدرجة وكيل محكمة . لا خطأ ... |
| ٢٩ | ٨ | انعقاد اللجنة وتقدير أهلية الطالب قبل فحص اعتراضاته على الملاحظات التي تضمنها التقرير ثم عودتها إلى الانعقاد وفحص الاعتراضات واستقرارها على تقدير أهليته بدرجة معينة . لا خطأ ... |
| | | ترقية : (سر . أيضا اختصاص) : |
| ١٣ | ٤ | ترقية قضاة الدرجة الثانية ومن في حكمهم بالامتياز . اعتبارها رخصة لوزير العدل . أثر عدم إعمال هذه الرخصة أو إعمالها ... |
| | | تفتيش قضائي : |
| ٢٩ | ٨ | قيام وكيل التفتيش الذي يسبق الطالب في الأقدمية بإجراء التفتيش على عمل الطالب وإعداد التقرير والتوقيع عليه وتقديمه لجنة . اعتبار التقرير حجة بما جاء فيه |
| ٢٩ | ٨ | أهلية . جواز التفتيش على عمل القاضي أكثر من مرة في نفس السنة |
| | | دعوى : |
| ٢٤ | ٦ | مصرفاتها . تنازل الطالب عن طلبه . التزامه بالمصرفات ... |

| رقم الصفحة | رقم القاعدة | |
|---------------|----------------|---|
| | | نقض : |
| | | إجراءات الطعن : |
| | | إيداع الأوراق والمستندات . إغفال الطاعن إيداع أصل ورقة إعلان الطعن في الميعاد المقرر في المادة ٤٣٣ مرافعات . |
| ١١ | ٣ | بطلان الطعن |
| | | المصلحة في الطعن : |
| | | الحكم بإلغاء الرسوم فيما تضمنته من تخطى الطالب في الترقية إلى درجة مستشار ، انعدام المصلحة في الطعن على المراسيم اللاحقة |
| ٦ | ٢ | |

الأحكام الصادرة من الدائرة المدنية

(١)

إثبات : (سر . بيع . حساب . دين . شفعة . ملكية) .

طرقه :

الإقرار (سر وصية) .

الإثبات بالبينة : (سر بيع . دفاع) .

الإثبات بالقرائن : (سر . دفاع . فسخ) .

قواعد الإثبات : (سر . وكالة) .

إجارة : (سر . أيضا . حكم "تسيب معيب" . فسخ .

قوة الأمر المفضى . وضع اليد . وفاء . وكالة) :

عقد . "تفسيره" . محكمة الموضوع . تموين . عقد إيجار

مطحن . استخلاص الحكم لاعتبارات واقعية أن نية الطرفين

انصرفت عند التعاقد إلى استمرار المقد مدة قيام نظام التموين .

تقدير هذه الاعتبارات . موضوعي

٩٨ ١١

الإيجار من الباطن . حجز . توقيع المؤجر حجرا تحفظيا على

ما بالعين المؤجرة من منقولات للمستأجر من الباطن في ظل قانون

المرافعات القديم . حق المستأجر الأصل في مطالبة المستأجر من

باطنه بالأجرة المستحقة في ذمته

١١٨ ١٤

| رقم القاعدة | رقم المادة | |
|----------------|---------------|---|
| | | إجارة . (تابع) : |
| | | التزام المؤجر بالتسليم . حكم "تسليم معيب" . معنى التسليم الصحيح للعين المؤجرة . عدم قيام المؤجر بما تمهد به في عقد الإيجار واشترط فيه على نفسه ألا يستحق شيئا من الأجرة إلا بعد التسليم الوافي الكامل . قول الحكم إن الأشياء الناقصة بالعين المؤجرة تافهة دون أن يبين كيف تكون تافهة في حين أنها تؤثر على الإنتفاع . قصور |
| ٢٦٥ | ٣٣ | .. |
| | | إجازة التصرف : (ر.وصية) . |
| | | أجانب : (ر . أحوال شخصية . نقض "إجراءات الطعن") . |
| | | إجراءات : (ر . أحوال شخصية . حكم "بياناته" . حكم استثنائي "بياناته" . دعوى) . |
| | | أحوال شخصية : (ر . أيضا . حكم استثنائي "بياناته" نقض . "إجراءات الطعن" : |
| | | أجانب . تطليق . محكمة الموضوع . حق الزوج في تطليق زوجته للريبة طبقا للشريعة الموسوية لطائفة القرائين . المقصود بما يشترط للريبة المبررة للطلاق . تقدير مبرر الطلاق . موضوعي |
| ٦٠ | ٥ | ... |
| | | الغيرة . نظام الغيرة في الشريعة الموسوية لطائفة القرائين ... |
| ٦٠ | ٥ | ... |
| | | تطليق . حضانة . الحكم بتطليق الزوجة للريبة طبقا للشريعة الموسوية لطائفة القرائين وإحالة الدعوى إلى التحقيق للثبوت من أهلية المطلقة لحضانة ولدها . لا تعارض |
| ٦٠ | ٥ | ... |

| رقم الصفحة | رقم القائمة | |
|---------------|----------------|--|
| | | أحوال شخصية . (تابع) : |
| ١٩٤ | ٢٤ | اختصاص . محاماة . النظم في أمر تقدير أعصاب المحامي الشرعى . بدؤه وسيره على أساس قانون المحاماة الشرعية وقواعد لائحة ترتيب المحاكم الشرعية حتى وصل إلى المحكمة العليا الشرعية وقبل أن تفصل فيه صدر القانون رقم ٤٦٢ سنة ١٩٥٥ فأحالته إلى دائرة الأحوال الشخصية بحكمة الاستئناف . الدفع بعام اختصاص هذه الدائرة . لا محل له |
| ١٩٤ | ٢٤ | قانون . إجراءات . مجال تطبيق أحكام قانون المرافعات في الإجراءات المتعلقة بمسائل الأحوال الشخصية والوقوف التي كانت من اختصاص المحاكم الشرعية |
| | | اختصاص : (مر. أيضا . أحوال شخصية . استئناف . تنفيذ عقارى) : |
| ١٨٩ | ٢٣ | اختصاص نوعى . تعلقه بالنظام العام . أثر ذلك |
| | | استئناف : (مر. أيضا . دعوى) : |
| ٤٥ | ٣ | الاستئناف الوصفى . قضاة "عدم الصلاحية" . اختصاص . حق نفس الهيئة الاستئنافية التي فصلت في الاستئناف الوصفى في الفصل في استئناف الموضوع |
| ١٨٩ | ٢٣ | أحكام يجوز استئنافها . اختصاص . قانون . دعوى قيمتها تقل عن ٢٥٠ جنيتها رفعت أمام المحكمة الابتدائية في ظل قانون المرافعات القديم وأصدرت فيها قبل الفصل في الموضوع أحكاما غير منية للنصومة كلها أو بعضها وذلك قبل تاريخ العمل بقانون المرافعات الجديد . وجوب إحالتها إلى المحكمة الجزئية بعد العمل بالقانون الجديد . عدم القضاء بذلك والحكم في الموضوع . جواز استئناف القضاء الضمنى بالاختصاص في هذه الحالة |

| رقم الصفحة | رقم القاعدة | |
|---------------|----------------|---|
| | | إعذار : (سر . نقض أسباب جديدة) . |
| | | إعلان : (سر . نقض "إعلان الطعن" . "أسباب جديدة") . |
| | | أعمال تجارية : (سر . ضرائب) . |
| | | إفلاس : |
| ٨٥ | ٩ | صلح . حكم "تسيب كاف" . كون جملة أموال التفليسة المحقق أن يستند بها لا تكفى لتغطية ما تأيد وتحقق من الديون في حدود النسبة المتفق عليها في الصلح الذي تم بين المفلس والدائنين . الحكم برفض التصديق على الصلح . صحيح |
| | | الزام : (سر . حجز . دين . شيك . وفاء . وكالة) . |
| | | أهلية : (سر . نقض "الصفة في الطعن" . وكالة) . |
| | | إيداع : (سر . حجز) . |
| | | (ب) |
| | | بيع : |
| ١٥٣ | ١٩ | تسجيل . إثبات . حكم "تسيب معيب" . حدود عقدي بيع من بائع واحد في ظل قانون التسجيل رقم ١٨ لسنة ١٩٢٣ . تعويل الحكم في إثبات علم المشتري الثاني بالتصرف السابق على علاقة البينة بينه وبين البائع . قصور . علم المشتري الثاني بالتصرف السابق وسوء نيته على فرض ثبوتها . لا تأثير لها على التصرف الحاصل إليه متى سجل عقده قبل تسجيل العقد السابق |

| دلم الصفحة | دلم القاعدة | |
|---------------|----------------|--|
| | | بيع . (ا ب ج) : |
| | | فسخ " الشرط الفاسخ الضمني " . عدم انقضاء عقد البيع إعمالا للشرط الفاسخ الضمني في القانون المدني القديم والجديد إلا بإعذار المدين بالوفاء وتحلفه عن الوفاء حتى صدور الحكم النهائي . امتناع جواز الحكم بالفسخ إذا قام بتنفيذ التزامه قبل ذلك |
| ١٥٨ | ٢٠ | فسخ . هلاك الشيء المبيع . قضاء مستعجل . عدم انقضاء عقد البيع ببيع البضاعة المتعاقدة عليها بأمر من القضاء المستعجل خشية تلفها حتى يفصل في النزاع القائم بين الطرفين . لا محل للقياس على حالة هلاك المبيع |
| ١٥٨ | ٢٠ | رهن . إثبات بالبيننة . حكم . " تسبيب معيب " . التفات الحكم عن تقدير طلب ورثة البائع بإحالة الدعوى على التحقيق لإثبات أن البيع يخفى رهنا وإثبات وضع يدهم على العين المبيعة ويد مورثهم من قبل . خطأ . إسقاط الحكم ورقة ضد تمسك بها الورثة لا يستتبع إسقاط طلب التحقيق |
| ٢٥٩ | ٣٢ | |
| | | (ت) |
| | | تجزئة : (س . تقضى " الخصوم في الطعن ") . تحكيم : |
| | | قوة الأمر المقضى . ملكية . صدور حكم المحكمين بصفة نهائية بأحقية أحد الخصوم لأطيان بما عليها من الزراعة . ثبوت ملكية الزراعة لهذا الخصم متى كانت قائمة في الأرض فعلا وقت صدور الحكم . كون الخصم الآخر هو الزارع لها أو كون الحكم لم ينفذ بالاستلام . لا يغير من الأمر شيئا |
| ٢٢٩ | ٢٩ | |

| رقم الصفحة | رقم القاعدة | |
|---------------|----------------|---|
| | | تسجيل : (س . بيع) . |
| | | التصرفات المقررة : (س . وصية) . |
| | | تعويض : (س . ضرائب . عمل . فوائد) . |
| | | تقادم : (س . أيضا تنفيذ عقارى) : |
| ٦٦ | ٦ | تنفيذ عقارى . توزيع . انقطاع التقادم بطلب التوزيع في النظام القضائى المختلط . انتهاء هذا الانقطاع باستبعاد دين الدائن من القائمة المؤقتة وفوات ميعاد المناقضة دون أن يناقض فيها |
| | | تموين : (س . اجارة . فسخ) . |
| | | تنفيذ التمسك : (س . دعوى) . |
| | | تنفيذ عقارى : (س . أيضا . تقادم) . |
| ٦٦ | ٦ | تقادم . اختصاص . التزام المحكمة التى تنظر فى الاعتراضات على قائمة شرط البيع بالفصل فيما يقدم إليها من اعتراضات مؤسسة على أوجه بطلان شكلية . تحويلها رخصة الفصل فى الاعتراضات المؤسسة على أوجه بطلان موضوعية وتقرير وجوب الاستمرار فى التنفيذ أو وقفه |
| | | توزيع : (س . تقادم) . |
| | | (ح) |
| | | حجز : (س . أيضا . اجارة . قوة الأمر المقضى) : |
| ١١٨ | ١٤ | وفاء . إيداع . حجز ما للدين لدى الغير . حق المحجوز عليه فى مطالبة المحجوز لديه بما فى ذمته . حصول الوفاء فى هذه الحالة بالإيداع فى خزينة المحكمة |

| رقم الصفحة | رقم القاعدة | |
|---------------|----------------|---|
| | | حجز . (تاج) : |
| ٢٢٩ | ٢٩ | حكم "تسيب كاف" . ملكية . رفع الدعوى بطلب أحقية المدعين لزراعة محجوز عليها حجازا سوريا بحجة أن المدعى عليه هو الزارع لها . ثبوت أن لا أحقية للمدين في طلبهم . لا حاجة للبحث في صحة الحجز أو صورته عند القضاء برفض الدعوى ... |
| | | حجز ما للمدين لدى الغير : (سر . حجز) . |
| | | حراسة : |
| ٩١ | ١٠ | الحراسة على أموال الرعايا الإيطاليين . دعوى "سماعها" . سكوت وزير المالية عن الرد على ما طلبه أحد موظفي الحراسة العامة على أموال الرعايا الإيطاليين بمصر من أجر زيادة على ما صرف له . عدم جواز سماع الدعوى بشأنه |
| | | حساب : (سر . أيضا حكم "تسيب معيب") : |
| ٢٤١ | ٣١ | إثبات . التوقيع على ورقة مجملة ذكر بها أن رصيد الحساب السابق مبلغ معين . عدم اعتبار ذلك دالا على الالمام بالحسابات السابقة |
| | | حكم : |
| | | البيانات الواجب ذكرها فيه : |
| ٤٥ | ٣ | إجراءات التقاضى . تحضير . خلو الحكم من البيان الخالص بتلاوة تقرير التلخيص الذى أحال به قاضى التحضير الدعوى إلى المرافعة فى الجلسة . الترام من يتمسك ببطلان الحكم بتقديم محاضر جلسات نظر الدعوى للتحقق من عدم تلاوة التقرير ... |

| رقم الصفحة | رقم القاعدة | حكم استثنائي : |
|---------------|----------------|--|
| | | بياناته : |
| ١١٢ | ١٣ | إجراءات التقاضي . أحوال شخصية . دعوى استئنافية من دعاوى الأحوال الشخصية . خلوا الحكم من بيان رأى النيابة . بطلان الحكم . إشارته إلى رأى النيابة فى مرحلة الدعوى الابتدائية . لا يغنى |
| | | تسبيب كاف : (مر . أيضا أحوال شخصية . إفلاس . حجز . عمل . فسخ) : |
| ٨٥ | ٩ | نقض " حالة الطعن بطلان الحكم " . تأسيس الحكم على دامة صحيحة تكفى لإقامته . النعى عليه فى باقى ما ورد به . غير منتج |
| | | تسبيب معيب : (مر . أيضا . إجارة . بيع . شفعة . شيك . خرائب . ملكية . نقض " تقرير الطعن " و " حالة الطعن بطلان الحكم ") : |
| ١١٨ | ١٤ | إجارة . حساب . خير . دفاع . اعتراض المؤجر أمام محكمة الموضوع على تقدير الخير المتدب لتصفية الحساب بينه وبين المستأجر فى خصوص مبالغ معينة مستبعدة واستدلاله على ذلك بمستندات . عدم إشارة الحكم إلى هذا الدفاع وسكوته عن الرد عليه . قصور |

| رقم الصفحة | رقم القائمة | |
|---------------|----------------|--|
| | | الأحكام المعتبرة حضورية : (س . نقض "أسباب جديدة .") . |
| | | القبول المانع من الطعن فيه : |
| | | معارضة . نقض . الطعن بطريق النقض في الحكم الغيابي . |
| | | اعتباره نزولا عن الحق في المعارضة وعدم اعتباره قبولا مانعا |
| ٢٠٤ | ٢٥ | من الطعن فيه مناقشة آثار الحكم وبيان مدى حجته أو التراجع في الطعن |
| ٢٤١ | ٣١ | على الحكم . عدم اعتباره رضاء بالحكم |
| | | حيازة : (س . وضع اليد) . |
| | | (خ) |
| | | خير : (س . حكم "تسبيب عيب" . فوائد . ملكية) . |
| | | خصومة : (س . دعوى) . |
| | | (د) |
| | | دعوى : (س . أيضا . حراسة . شفعة . عقد . عمل . |
| | | نقض . "الخصوم في الطعن" : |
| | | تمثيل الخصوم فيها : (س . أيضا نقض : "الصفة في الطعن" : |
| | | خصومة . سقوط الخصومة . إجراءات . نقض "أثره" . |
| | | صدور حكم النقض لمصلحة المستأنف في الحكم المنقوض . إهماله |
| | | في تعجيل الدعوى أمام محكمة الإحالة خلال سنة من تاريخ حكم |
| | | النقض . حق صاحب المصلحة في التمسك بسقوط الخصومة . |
| ١٣٢ | ١٦ | متى تبدأ السنة المقررة لسقوط الخصومة في هذه الحالة ؟ ... |

| رقم القاعدة | رقم الصفحة | |
|----------------|---------------|---|
| | | دعوى . (تابع) : |
| ١٣٢ | ١٦ | خصومة . سقوطها . إجراءات . تنفيذ الأحكام . نقض "أثره" . إعلان حكم النقض لإيفاء ما قضى به من مصروفات الطعن وأتعاب المحاماة . عدم اعتباره إجراءات التقاضي تبدأ منه مدة سقوط الخصومة . عدم وجوب إعلان حكم النقض قبل تعجيل الدعوى أمام محكمة الإحالة |
| ١٣٢ | ١٦ | خصومة . سقوطها . إجراءات . نقض "أثره" . قضاء محكمة الإحالة بسقوط الخصومة بعد نقض الحكم . عدم جواز اعتبارها ممتنعة عن الفصل في الموضوع |
| ٢١٠ | ٢٦ | خصومة . سقوطها . استئناف . عدم تمسك المستأنف عليه بعد تعجيل الدعوى أمام محكمة الاستئناف بسقوط الخصومة وتمسكه فقط بسقوط حق المستأنف في التمسك بالحكم الصادر بتعيين خبير قبل التعجيل . عدم جواز تمسكه بعد ذلك بسقوط الخصومة |
| | | سببها : (س . عمل) . |
| | | دعوى الحيازة : (س . وضع اليد) . |
| | | دفاع : (س . أيضا حكم "تسبيب معيب" . نسخ . نقض "تقرير الطعن") : |
| ٤٥ | ٣ | ريع . قوة الأمر المقضى . محكمة الموضوع . اختصار المدعى عليه في دعوى الريع على الدفع بقوة الأمر المقضى دون أن تقيده محكمة الموضوع في دفاعه . الحكم في موضوع الدعوى واعتبار سكوته عن مناقشة قيمة الريع عدم منازعة منه فيها . لا إخلال بحق الدفاع |

| رقم القاعدة | رقم الصفحة | |
|----------------|---------------|---|
| | | دفاع . (تابع) : |
| | | إثبات . طلب الإحالة إلى التحقيق . شهادة . محكمة الموضوع . عدم التزامها بإجابة طلب الإحالة إلى التحقيق . اعتمادها على أقوال شهود سمعوا في غير مجلس القضاء كقرينة قضائية . لا خطأ |
| ١٧٦ | ٢٢ | ... |
| ٢٤١ | ٣١ | عدم التزام المحكمة بتعقب الخصوم في شتى مناحي دفاعهم ... |
| | | دفع : (سر . عقد) . |
| | | دين : |
| | | التزام . إثبات . مطالبة الدائن بجزء من الدين المدعى إقرضه . عدم دلالة على سبق حصول قرض |
| ٢٠٤ | ٢٥ | ... |
| | | (ر) |
| | | رسوم بلدية : |
| | | مجالس بلدية . تقسيم المحال التجارية والصناعية إلى درجات عند فرض الرسوم البلدية . العبرة فيه . اعتبار القيمة التجارية عنصرا من عناصر التقسيم إلى جانب أهمية المحل |
| ٤٢ | ٢ | ... |
| | | رهن : (سر . بيع) . |
| | | ربيع (سر . دفاع) . |

| رقم الصفحة | رقم القاعدة | (ش) |
|---------------|----------------|--|
| | | شركات : (س. ضرائب). |
| | | شفعة (س. أيضا "نقض الخصوم في الطعن") : |
| ١٤٣ | ١٧ | دعوى . حكم "تسيب محيب" . إثبات . ملكية . اعتبار ملكية الشفيع لما يشفع به شرطا لقبول دعواه . إنكار المشتري على الشفيع هذه الملكية . مجرد قول الحكم بأن المحكمة ترى أن المنازعة في الملكية غير جدية والاستدلال على ذلك بأسباب وانتمؤه إلى القول بأنه يقدم بالشفيع سبب الأخذ بالشفعة . خطأ وقصور |
| ٢١٤ | ٢٧ | العقار المشفوع فيه . بيع عقارات متعددة منفصلة عن بعضها . جواز التجزئة وقيام حق الشفيع في أن يأخذ بالشفعة العقار الذي توافرت فيه أسباب الشفعة دون العقارات الأخرى ... |
| ٢١٤ | ٢٧ | طالب الشفعة في الحالة التي تجوز فيها تجزئة الأطنان المبيعة . تضرر المشتري لترك باقي الصفقة تحت يده وإبداء الشفيع استعداده لأخذ هذا الباقي دفعا للضرر عن المشتري . الحكم للشفيع بالجزء المطلوب بالشفعة وكذلك يباقي الصفقة . لا خطأ . اعتراض المشتري أمام محكمة الموضوع بأن ما أبداه الشفيع من أخذ الباقي بأنه طلب جديد للشفعة لم تتوافر شروطه ومواعيده . لا يؤثر |
| ٢١٤ | ٢٧ | توارثها . قانون . مواريث "مايصح اعتباره مالا يورث" . انتقال حق الشفعة بالإرث |

| رقم القاعدة | رقم المادة | |
|----------------|---------------|--|
| | | شهادة : (س . دفاع) . |
| | | شيك : |
| | | الزام . حكم "تسيب معيب" . صدور خطاب من البنك يفيد ائتمان المستفيد لقيمة الشيك . عدم صلاحية هذا الخطاب كدليل على أن مبلغ الشيك سلم على سبيل القرض للمستفيد . عدم إقامة الدليل القانوني في الحكم على أن هذا المبلغ سلم إلى المستفيد على سبيل القرض . قصور |
| ٢٠٤ | ٢٥ | |
| | | (ص) |
| | | صلح . (س . إفلاس . وصية) . |
| | | (ض) |
| | | ضرائب : |
| | | ضريبة القيم المنقولة . شركات مساهمة . إضافة الاحتياطي إلى رأس المال في شركة من هذه الشركات وتوزيع أرباحهم مجانية على المساهمين القدامى . استحقاق الضريبة في هذه الحالة ... |
| ٣٤ | ١ | |
| | | ضريبة الأرباح التجارية والصناعية . أعمال تجارية . عدم اقتصار نشاط الزارع على بيع الزهور المنقولة من مزرعته أو على تسهيل عملية البيع بحسن عرضها في عمله وامتداد نشاطه إلى إدخال عناصر أخرى فنية بتنسيق الزهور في باقات وسلال بوسائل استخدمت فيها مواد أخرى بواسطة أيد مدربة . خضوع أرباح هذا النشاط لضريبة الأرباح التجارية والصناعية |
| ٥٥ | ٤ | ٢٠٢ (١٩) ٠٢ |

| رقم الصفحة | رقم القاعدة | محتوى |
|---------------|----------------|--|
| | | ضرائب . (تابع) : |
| ١٠٦ | ١٢ | لجان التقدير القديمة . الطعن في قراراتها . إعلان الممول بقرار من هذه القرارات وعدم انتهاء مدة الطعن فيه قبل ٤ من سبتمبر سنة ١٩٥٠ حسب القانون الأصلي . امتداد ميعاد الطعن في هذه الحالة لمدة ١٥ يوما من تاريخ العمل بالقانون رقم ١٧٤ لسنة ١٩٥١ في ٢٠ من أكتوبر سنة ١٩٥٠ |
| ١٦٥ | ٢١ | ضريبة الأرباح الاستثنائية . حق الممول الذي لا يمسك حسابات منتظمة في اختيار رقم المقارنة . بقاء هذا الحق مادام أن مصلحة الضرائب لم تتخذ قرارا بتحديد رأس المال المستثمر وإخطار الممول به بخطاب موصى عليه بعلم وصول ولو بني تحديد رأس المال على إقرار الممول نفسه |
| ١٦٥ | ٢١ | تعويض . حكم "تسبيب معيب" . طلب الممول الحكم له بتعويض عن خطأ مصلحة الضرائب في ربط ضريبة الأرباح الاستثنائية عليه وما تم بناء على ذلك من إجراءات الجزاء والبيع وفلق محله وضبايع رأس ماله واسمه وشهرته . عدم تحقيق الحكم عند القضاء بالتعويض مقدار ما بيع وما لحق الممول من خسائر من جراء هذا البيع وعدم بيانه أن الإفلاق كان نتيجة مباشرة لتوقيع الجزاء . قصور |
| | | (ط) |
| | | طلاق . (ر . أحوال شخصية) . |
| | | (ظ) |
| | | ظروف طارئة . (ر . فسخ) . |

| رقم المادة | رقم المادة | |
|---------------|---------------|---|
| | | (ع) |
| | | عرض : (ر . وفاة) . |
| | | عقد : (ر . عمل . فسخ) . |
| | | بطلانه : |
| ٢٤١ | ٣١ | دعوى . دفع . جواز التمسك ببطلان العقد في صورة دفع من الدفع الموضوعية |
| | | تفسيره : (ر . إجارة) . |
| | | عمل : |
| ٢٣٦ | ٣٠ | تعويض . حكم "تسبب كاف" . دعوى "سببها" . فسخ . عقد . دعوى رفعت من العامل للطالبة بتعويض عن فصله بلا مبرر وفي وقت غير لائق . بحث الحكم هذا الموضوع وانتهاءه الى رفض الدعوى لأن الفسخ له ما يبرره مع استبعاده تطبيق المادة ٦/٣٠ من القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٤٤ . لا تناقض ولا خروج عن نطاق الدعوى |
| ٢٣٦ | ٣٠ | حق صاحب العمل في الفسخ المشار اليه في المادتين ٢١ و ٣٠ من القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٤٤ زيادة عن حقه في الرجوع على العامل بالتعويض طبقا للمادة ١٣ من ذلك القانون |

| رقم الصفحة | رق القاعدة | |
|---------------|---------------|--|
| | | (ف) |
| | | فسخ : (ر . أيضا . بيع . عمل) : |
| ٧٩ | ٨ | عقد . إثبات "قرائن" . محكة الموضوع . سلطتها في استخلاص نية المتعاقدين على التفاوض من قرائن موضوعية مؤدية |
| | | عقد . دفاع . حكم "تسبيب كاف" . متى يتم فسخ العقد وفقا لنص المادة ١١٧ مدني قديم ؟ قول أحد المتعاقدين بقيام أسباب هي في نظره مبررة للفسخ . لا يشفع له في الاقتراد بالفسخ . نعيه على الحكم بعدم الرد على دفاعه المستند الى ذلك . |
| ٩٨ | ١١ | لا جدوى منه |
| | | ظروف طارئة . إجارة . تموين . تحديد أجرة طاحن الغلال في التعاقد . تقرير وزارة التموين زيادة الأجر أو طروء ظروف جعلت تنفيذ العقد مرهقا للأجر . اتخاذ ذلك ذريعة لفسخ العقد بإرادته . لا يسوغ |
| ٩٨ | ١١ | ... |
| | | فضالة : |
| | | وكالة . الاقرار بعقد الفضالة . ترتب جميع آثار الوكالة عليه |
| ١٧٦ | ٢٢ | ... |
| | | فوائد : |
| | | نزع ملكية . تعويض . خير . صيرورة عمل الخبير المشتد للتقدير التعويض عن الأرض المنزوعة ملكيتها نهائيا والقضاء في النزاع الخاص بملكية هذه الأرض . استحقاق الفوائد عن بلغ التعويض وحلوله |
| ٧٩ | ٨ | ... |

| رقم الصفحة | رقم القاعدة | |
|---------------|----------------|---|
| | | (ق) |
| | | قاصر : (ر . نقض "الصفة في الطعن") . |
| | | قانون : (ر . أحوال شخصية . استئناف . شفعة) . |
| | | قضاء مستعجل : (ر . بيع) . |
| | | قضاة : (ر . استئناف) . |
| | | قوة الأمر المقضى : (ر . أيضا . تحكيم . دفاع) : |
| ١١٨ | ١٤ | إجارة . حجز . تمسك المؤجر بالحكم النهائي السابق صدوره بأن الحجز الموقع منه هو حجز تحفظي على ما بالعين المؤجرة . الحكم باعتبار الحجز حجز ما للدين لدى الغير . خطأ |
| ١١٨ | ١٤ | إجارة . تمسك المؤجر بالحكم النهائي السابق صدوره بمسئولية المستأجر عن الأجرة المتنازع عليها . الحكم بنفى مسئولية المستأجر عن تلك الأجرة . خطأ |
| | | (م) |
| | | مجالس بلدية : (ر . رسوم بلدية) . |
| | | محاماة : (ر . أيضا . أحوال شخصية . نقض " التوكيل في الطعن ") : |
| | | مواعيد . النظام في أمر تقدير أتعاب المحامي الشرعي . تقديمه فعلا في اليوم التالي لإعلان أمر التقدير وحضور المحامي أمام المحكمة الابتدائية الشرعية المختصة وفقا للمادة ٤٣ ق ١٠١ لسنة ١٩٤٤ الخاص بالمحاماة الشرعية . البحث في تاريخ إعلان المحامي بعريضة التظلم . لا جدوى منه |
| ١٩٤ | ٢٤ | |

| رقم القاعدة | رقم الفقرة | |
|----------------|---------------|--|
| | | محكمة الموضوع: (س. إجارة. أحوال شخصية. دفاع. فسخ). |
| | | مسئولية: (س. وكالة). |
| | | معارضة: (س. حكم "القول المانع من الطعن". |
| | | نقض "أسباب جديدة"). |
| | | ملكية: (س. أيضا. تحكيم. حجز. شفعة. نقض |
| | | "أسباب جديدة"): |
| | | إثبات. حكم "تسبيب معيب". خبير. إغفال الحكم |
| | | التعرض لبحث سندات الملكية التي يعتمد عليها كل من طرفي |
| | | التزاع والمفاضلة بينهما. اعتماد المحكمة على ما ورد بتقرير الخبير |
| ٧٤ | ٧ | في هذا الخصوص. قصور |
| | | مواريث: |
| | | ما يصح اعتباره ما لا يورث: (س. شفعة). |
| | | مواعيد: (س. محاماة). |
| | | (ن) |
| | | نزاع ملكية: (س. فوائد). |
| | | نقض: |
| | | تقرير الطعن: |
| | | دفاع. حكم "تسبيب معيب". عدم بيان الطاعن |
| | | في تقرير الطعن أوجه الدفاع المقرر بأن الحكم قصر في الرد عليها. |
| | | اعتبار النعي مشوبا بالغموض في هذه الحالة. التحدى بما يرد |
| ٩١ | ١٠ | في المذكرة الشارحة عن هذا النعي. لا محل له |

| رقم الصفحة | رقم القاعدة | |
|---------------|----------------|---|
| | | نقض . (تابع) : |
| ١٧٦ | ٢٢ | خلوه من بيان وجه النعي على الحكم في خصوص الخطأ في فهم واقعة من الوقائع . اعتبار سبب الطعن مجهلاً |
| | | ميعاد الطعن |
| ٩١ | ١٠ | بدايته . إعلان الحكم بناء على طلب قلم كتاب المحكمة وعدم قيام المطعون عليه بإعلامه للطاعن . الدفع بعدم قبول الطعن شكلاً للتقرير به بعد الميعاد . لا محل له |
| | | التوكيل في الطعن : |
| ١٢٦ | ١٥ | محاماة . تقرير محامي الطاعن بالطعن في قلم كتاب محكمة النقض بصفته وكيلاً عن وكيل الطاعن . عدم تقديم التوكيل الصادر من الطاعن إلى وكيله . عدم قبول الطعن شكلاً |
| ١٧٦ | ٢٢ | التقرير بالطعن من محامي الطاعن بمقتضى توكيل والتأشير على تقرير الطعن وصورته المعلنه للمطعون عليه بما يفيد وفاة الطاعن وحلول ورثته محله ثم إعلان الطعن بناء على طلب ورثة الطاعن . عدم ادعاء المطعون عليه بأن الطعن لم يقرر به في حياة الطاعن . اعتبار الطعن مقرراً به في حياته |
| | | إجراءات الطعن . |
| | | إعلان الطعن : |
| ١١٢ | ١٣ | أحوال شخصية . الدفع ببطلان الطعن في مسائل الأحوال الشخصية استناداً إلى أن الطاعن لم يعلن تقرير الطعن إلى المطعون عليه في خلال الخمسة عشر يوماً التالية لصدر قرار دائرة حُص الطعون بالإحالة ولم يودع في خلال الخمسة أيام التالية أصل ورقة إعلان الطعن والمذكرة الشارحة . لا محل |

| رقم الصفحة | رقم القاعدة | |
|---------------|----------------|---|
| | | نقض . (تابع) : |
| | | إجراءات الطعن . (تابع) : |
| | | إجابة أحد الخفراء المحضر الذي قام بإعلان تقرير الطعن بأن المطعون عليه توفي . عدم توجيه الطعن إلى ورثة المطعون عليه . |
| ١٣٢ | ١٦ | بطلان الطعن |
| | | إعلان . امتداد مدة إخبار المعلن إليه بتسليم الصورة لجهة الادارة بوجود العطلة الرسمية |
| ٢٥٩ | ٣٢ | إيداع الأوراق والمستندات : (ر . أيضا نقض " إعلان الطعن ") : |
| | | إغفال الطاعن إيداع صورة من الحكم الابتدائي الذي أحال إليه الحكم المطعون فيه في أسبابه في المواعيد المقررة . بطلان الطعن |
| ٤٥ | ٣ | توجيه أسباب الطعن إلى الحكم المطعون فيه دون أن تكون لها صلة بما أحال فيه على أسباب الحكم الابتدائي . الدفع . بعدم قبول الطعن شكلا لعدم إيداع صورة من الحكم الابتدائي . في غير محله . أمثلة ذلك |
| ٤٥ | ٢ | أحوال شخصية . الدفع ببطلان الطعن في مسائل الأحوال الشخصية استنادا إلى أن الطاعن لم يعلن تقرير الطعن إلى المطعون عليه في خلال الخمسة عشر يوما التالية لصدور قرار دائرة فحص المطعون بالإحالة ولم يودع خلال الخمسة أيام التالية أصل ورقة إعلان الطعن والمذكرة الشارحة . لا محل له |
| ١١٢ | ١٣ | |

| رقم الصفحة | رقم القاعدة | |
|---------------|----------------|--|
| | | نقض : (تابع) . |
| | | إجراءات الطعن : |
| | | إيداع المذكرات : (مرء أيضا. نقض "إعلان الطعن") : |
| | | أحوال شخصية . أجنب . حق الطاعن في إيداع مذكرة |
| | | في مسائل الأحوال الشخصية في خلال عشرين يوما من تاريخ |
| ٦٠ | ٥ | قرار إحالة الطعن إلى الدائرة المدنية |
| | | أحوال شخصية . تعلق الطعن بمسائل الأحوال الشخصية . |
| | | حق الطاعن في إيداع مذكرة شارحة خلال عشرين يوما من تاريخ |
| ١١٢ | ١٣ | صدور قرار الإحالة |
| | | الخصوم في الطعن : |
| | | شفعة . تجزئة . اختصاص أحد المطعون عليهم بادی الأمر |
| | | في دعوى الشفعة أمام محكمة الموضوع على أساس أنه من البائعين |
| | | وظهور أنه لم يوقع . إلى العقد واقتصار الشفيع على طلب أخذ |
| | | القدر الذي باءه من وتنع على عقد البيع واقتصار منازعة المطعون |
| | | عليه المذكور على تحديد القدر المبيع . أخذ محكمة الموضوع بوجهة |
| | | نظره . عدم امتداد أثر بطلان الطعن بالنسبة له إلى باقي المطعون |
| ١٣٢ | ١٦ | عليهم |
| | | دعوى "تمثيل الخصوم فيها" : وصى . تقديمه دون وساطة |
| | | محاميه — طلبا بعد حجز القضية للحكم — بفتح باب المرافعة |
| | | لزوال صفته في تمثيل بعض القصر المشمولين بوصايته . عدم |
| | | تقديمه الدليل على أن زوال الصفة كان قبل أن تهبأ القضية للحكم . |
| ١٤٣ | ١٧ | عدم الاعتداد بهذا الطلب |

| رقم الصفحة | رقم القاعدة | |
|---------------|----------------|---|
| | | نقض . (تابع) : |
| | | الصفة في الطعن : |
| ٢١٤ | ٢٧ | بيان ما إذا كان الخصم وارثا لغيره . عدم لزوم بيانه في تقرير الطعن متى تقررت هذه الصفة قبل صدور الحكم المطعون فيه . الدفع بذلك من المطعون عليه شفويا بالجلسة . لا يقبل |
| ٢١٤ | ٢٧ | دهوى . تمثيل الخصوم فيها . أهلية . قاصر . تمثيل الطاعن بشخصه أمام محكمة الموضوع وصـ دور الحكم في مواجهته وذكره به وتقريره بالطعن باعتباره بالغا . التمسك بقصر الطاعن شفويا بالجلسة . غير جائز |
| | | حالة الطعن ببطالان الحكم : (ر . أيضا حكم "تسبيب كاف") : |
| ١٨٩ | ٢٣ | حكم "تسبيبه" . النعي على الحكم بخالفة الثابت بالأوراق التي أودعها الطاعن ملف الطعن . عدم تقديم هذه الأوراق إلى محكمة الموضوع . اعتبار الطعن خلوا من الدليل |
| | | أسباب جديدة : (ر . أيضا وكالة) : |
| ٢٠٤ | ٢٥ | حكم . معارضة . إعدار . إعلان . الدفع ببطالان الإعدار الذي بني عليه اعتبار الحكم حضوريا سواء عملا بالمادتين ٧٢ و ٨٠ أو المادتين ١٢ و ٢٤ مرافعات . عدم جواز التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض |
| ٢٢٩ | ٢٩ | ملكية . عدم التمسك أمام محكمة الموضوع بملكية الزراعة المتنازع عليها أو بالمستندات المقدمة بملف الطعن . عدم قبول إثارة ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض |

| رقم الصفحة | رقم القائمة | |
|---------------|----------------|--|
| | | نقض . (تابع) : |
| | | الطعن في الحكم الغيابي : (س . س . حكم "القبول المانع من الطعن فيه") . |
| | | آثار النقض : (س . س . دعوى) . |
| | | (هـ) |
| | | هبة : (س . وكالة) . |
| | | (و) |
| | | وارث : (س . وصية) . |
| | | وصى : (س . س . نقض "الخصوم في الطعن") . |
| | | وصية : |
| | | اجازة الوصية . تسجيل "التصرفات المقررة" . اثبات "الافرار" . اجازة التصرف . صلح . وارث . اجازة الابن لوصية صادرة من المورث للزوجة والبلت في حدود ثلث التركة لكل منهما في صورة اقرار تضمنه عقد صلح ابرم فيما بينهم . قسمة عقارات التركة على اساس هذا الصلح . عدم لزوم تسجيل عقد الصلح ولا تحصيل رسم عليه عند تسجيل عقد القسمة طبقا للقانون رقم ١٨ لسنة ١٩٢٣ والقوانين الوزارى الصادر في ٢١ مايو سنة ١٩٢٦ |
| ١٢٦ | ١٥ | |
| | | وضع اليد : |
| | | وقف . اجارة . دعاوى الحيازة . تأجير ناظر الوقف للاطيان المملوكة للوقف . عدم كفاية ذلك لتوافر الركن المادى للحيازة |
| ٢٢٥ | ٢٨ | |

| رقم المادة | رقم المادة | |
|---------------|---------------|--|
| | | وفاء : (ر . أيضا . حجز) : |
| ١٧٦ | ٢٢ | عرض . إجارة . قيام المستاجر بعرض مبلغ معين شفعه بأنه عرض مبرىء لذمته من التزامه كاملا بالأجرة وإيداعه خزينة المحكمة بعد رفضه . عدم التزام المؤجر بقبول هذا العرض الناقص |
| | | وقف : (ر . أيضا . وضع اليد) : |
| ١٤٨ | ١٨ | وقف خيرى . الرجوع فيه . وقف خيرى صدر قبل العمل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٤٦ حرم للواقف فيه نفسه وذريته من الاستحقاق ومن الشروط العشرة وجعل الاستحقاق لذيره . عدم جواز الرجوع فيه . التحدى بالفقرة الثالثة من المادة ١١ من القانون المذكور التى تتحدث عن وقف المسجد . لا يصح ... |
| | | وكالة : (ر . أيضا . فضالة) : |
| ١٧٦ | ٢٢ | إثبات "قواعد الإثبات" . نقض . "أسباب جديدة" . التمسك بعدم جواز إثبات عقد الوكالة إلا بالكتابة إذا زاد موضوع التصرف على الوكالة على عشرة جنيهات . عدم جواز التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض |
| ١٧٦ | ٢٢ | إثباتها . إجارة . استناد الحكم فى إثبات الوكالة فى التأجير الى إقرارات الموكل فى دفاعه أمام محكمة الموضوع أو فى شكوى إدارية وإلى أقوال الوكيل فى شكوى إدارية . لا خطأ |
| ٢٤١ | ٣١ | أهلية . مسئولية . هبة . صدور هبات وقروض من مورثة لم تكن حالتها العقلية تسمح لها بأى تصرف . مسئولية من كان يتولى إدارة أموالها عن هذه الهبات والقروض |

تم طبع هذا العدد بالمطبعة الأميرية القومية بدار القضاء العالي
في يوم الثلاثاء ٦ من ذو القعدة سنة ١٣٧٦ (٤ من يونيو سنة ١٩٥٧) م

مدير المطبعة الأميرية والمطابع القومية بالتبابة
عبد المنعم إبراهيم

This image shows a single page of white paper with horizontal ruling lines. The lines are evenly spaced and run across the width of the page. There are no margins, text, or other markings on the paper.

This image shows a single sheet of white paper with horizontal ruling lines. The lines are evenly spaced and run across the width of the page. There is no handwriting or other markings on the paper.

مَجْلَدُ النَّقَضِ

المكتب الفنى

مَجْلَدُ

الأحكام الصادرة من الجمعية العمومية

والدائرة المدنية

السنة الثامنة

العدد الثانى : من أبريل - يونيه سنة ١٩٥٧.

مطبعة الأميرية بدار القضاء العالى

١٩٥٧

الأحكام الصادرة
من
الجمعية العمومية

جلسة ٢٧ من إبريل سنة ١٩٥٧

برئاسة السيد المستشار حسن دارد و بحضور السادة : محمود إبراهيم اسماعيل ومحمود عباد واسحق
عبد السيد ومحمد عبد الرحمن يوسف ومحمد عبد الواحد علي ومحمود محمد مجاهد وأحمد فوشه وفهم يميني
جنتي ومحمد متولي وعلم واحمد زكي كامل وإبراهيم عثمان يوسف المستشارين .

(٩)

الطلب رقم ١٠٧ سنة ٢٣ القضائية "رجال القضاء" :

(أ) أقدمية . تعيين الطالب قاضيا من الدرجة الثانية بعد أن كان يشغل وظيفة وكيل نيابة
درجة ثانية ثم رقى إلى وكيل نيابة من الدرجة الأولى . تحديد أقدميته . قانون
استقلال القضاء رقم ٦٦ لسنة ١٩٤٣ .

(ب) أقدمية . تعيين المحامي وكيلا للنيابة من الدرجة الثانية وترقيته إلى وكيل من الدرجة
الأولى ثم تعيينه قاضيا من الدرجة الثانية . طلبه من جديد تعديل أقدميته على أساس
الفترتين الرابعة والخامسة من المادة ٢٤ من القانون ٦٦ لسنة ١٩٤٣ . غير جائز .

(ج) أقدمية . القضاة المعينون من خارج لاسلك القضاء . كيفية تحديد أقدميتهم .
القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٤٣ .

صدر حكم آخر بهذه المبادئ في الطلبات أرقام ١٠٢ سنة ٢٣ و ٨ و ٥٨ و ٨٨ سنة ٢٤

و ١١ سنة ٢٥ ق رجال القضاء بجلسة ٢٥ مايو سنة ١٩٥٧ .

١ — متى تبين أن الطالب عندما عين قاضيا من الدرجة الثانية لم يكن من بين المعيّنين من خارج السلك القضائي بل كان يشغل وظيفة وكيل للنائب العام من الدرجة الثانية ورقى إلى وظيفة وكيل للنائب العام من الدرجة الأولى ثم عين قاضيا من الدرجة الثانية فإن تحديد أقدميته في وظائف القضاء إنما يكون وفقا لنص الفقرة الثالثة من المادة ٢٤ من قانون استقلال القضاء رقم ٦٦ لسنة ١٩٤٣ لا وفقا لنص الفقرتين الرابعة والخامسة من هذه المادة وبمجرد صدور المرسوم بتعيينه قاضيا من الدرجة الثانية تكون أقدميته قد تحددت وفقا لما هو مبين في الفقرة الثالثة .

٢ — متى تبين أن الطالب كان محاميا وهيئ وكيلًا للنائب العام من الدرجة الثانية الأمر الذي يفيد أن أقدميته بين وكلاء النيابة من الدرجة الثانية قد حددت بناء على مرسوم التعيين وفقا لنص الفقرتين الرابعة والخامسة من المادة ٢٤ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٤٣ وأن أقدميته قد استقرت على هذا الوضع إلى أن رقى وكيلًا للنائب العام من الدرجة الأولى ثم عين قاضيا من الدرجة الثانية وتحددت أقدميته في هذه الوظيفة وفقا لنص الفقرة الثالثة فلا يجوز له أن يعود ويطلب من جديد تعديل أقدميته على أساس ما هو مبين بالفقرتين الرابعة والخامسة .

٣ — لم يرد بقانون استقلال القضاء أي قيد يوجب أن يكون تحديد أقدمية القضاة المعيّنين من خارج السلك القضائي من تاريخ المرسوم الصادر بتعيينهم وقد خول القانون وزير العدل بنص الفقرة الرابعة من المادة ٢٤ حق تحديد أقدمية هؤلاء بقرار يصدره في ظرف شهر على الأكثر من تاريخ التعيين . فإذا كان الثابت أن المرسوم المطعون فيه لم يتضمن تحديد أقدمية القضاة المطعون في أقدميتهم وترقيتهم وأنه قد صدرت من وزير العدل قرارات بتحديد أقدميتهم فلا محل للقول بأن أقدميتهم إنما ترجع إلى تاريخ صدور هذا المرسوم .

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر
وبعد المرافعة والمداولة .

من حيث إن الطلب قد استوفى أوضاعه الشكلية .

ومن حيث إن الوقائع تحصل حسب ما يبين من الأوراق في أنه بتاريخ
٦ من أغسطس سنة ١٩٥٣ صدر مرسوم تضمن أن يرقى إلى وظيفة قاض من
الدرجة الأولى كل من القضاة ... و ... و ... و ... و ... و ...
و ... و ... و ... و ... و ... و ... و ... و ... و ...
و ... و ... و ... و ... و ... و ... و ... و ... و ... و ...
الطالب في المرسوم المشار إليه بالنسبة لما تضمنته من هذه الترقية وقال تمهيدا
ليان أسباب الطعن إن هؤلاء القضاة كانوا زملاء في الدراسة وتخرجوا معه
في كلية الحقوق سنة ١٩٣٩ وعينوا قضاة من الدرجة الثانية . بعضهم بالمرسوم
الصادر في ١٤ من فبراير سنة ١٩٥١ وباقيهم بالمرسوم الصادر في ٢٧ من أكتوبر
سنة ١٩٥١ وحددت أقدميتهم سابقة لأقدميته على خلاف ما كان يتوقع في حين
أنه قيد في جدول المحامين العام بتاريخ ١٩ يوليو سنة ١٩٣٩ عقب تخرجه ثم عين
وكيلا للنائب العام من الدرجة الثانية بالمرسوم الصادر في ٢٢ من نوفمبر سنة ١٩٤٨
وفي ٩ مايو سنة ١٩٥٠ رقى وكيلا للنائب العام من الدرجة الأولى وهي درجة
تعادل درجة قاض من الدرجة الثانية ثم عين بالمرسوم الصادر في ١٣ من سبتمبر
سنة ١٩٥٠ قاضيا من الدرجة الثانية . وطلب الحكم بإلغاء مرسوم ٦ أغسطس
سنة ١٩٥٣ فيما تضمنته من ترقية زملائه المذكورين إلى وظائف قضاة من
الدرجة الأولى وبإلغاء القرارات الوزارية الصادرة بتحديد أقدميتهم فيما تضمنته
من وضع الطاعن تانيا في الأقدمية لهؤلاء القضاة .

ومن حيث إن الطعن بني على سببين يتحصل أولهما في أن المرسوم والقرارات
المطعون فيها صدرت مخالفة للقانون من ناحيتين الأولى أن المادة ٢٤ من
قانون استقلال القضاء رقم ٦٩ لسنة ١٩٤٣ نصت على أن أقدمية القضاة تقرر

بحسب المرسوم الصادر بتعيينهم وترقيتهم كما نصت على أنه "تعتبر أقدمية وكلاء النيابة عند تعيينهم في وظائف القضاة المماثلة لدرجاتهم من تاريخ تعيينهم في هذه الدرجات بالنيابة". ولما كان هو — الطالب — قد عين في ٩ مايو سنة ١٩٥٠ وكلاء النيابة من الدرجة الأولى وهي درجة تعادل وظيفة قاض من الدرجة الثانية في حين أن القضاة المطعون في تحديد أقدميتهم وفي ترقية لم يعينوا قضاة من الدرجة الثانية إلا في سنة ١٩٥١ فانه كان يتعين أن يكونوا تالين له في الأقدمية لأن العبرة في الأقدمية هي بتاريخ المرسوم وخاصة بالنسبة لمن تخرجوا من كلية الحقوق في دفعة واحدة واشتغلوا بالمحاماة مدة كما هو الشأن بالنسبة له وللقضاة المشار إليهم والناحية الثانية أن المادة المشار إليها نصت على أن تحديد أقدمية المحامين المعينين في وظائف قضاة تكون من تاريخ قيدهم بمجدول المحامين العام ولما كان هؤلاء قد عينوا من بين المحامين قضاة من الدرجة الثانية وكان تعيينهم لاحقا لتعيين الطالب في هذه الوظيفة ولم يكن أحد منهم يسبقه في تاريخ القيد بمجدول المحامين العام فانه كان يتعين وضعهم تالين له في الأقدمية — ويحصل السبب الثاني في النعي بأن وزارة العدل قد أساءت استعمال السلطة — ويقول الطالب في بيان ذلك إن المشرع إذ جعل العبرة في تحديد الأقدمية بتاريخ البدء بالاشتغال بالعمل القانوني وبتاريخ صدور المرسوم بالتعيين في وظائف القضاة قد أراد وضع حدود تلتزم بها الإدارة في ترتيب أقدمية القضاة حتى لا يضار قاض بوضعه في الأقدمية تاليا لزميل عين بعده وقد خرجت وزارة العدل عن هذه الحدود عند إعدادها المرسوم والقرارات الوزارية موضوع الطعن .

ومن حيث إن وزارة العدل ردت على الطلب بأنها عقب "صدور مرسومي ١٤ من فبراير سنة ١٩٥١ و ٢٧٤ من أكتوبر سنة ١٩٥١ قد التزمت تطبيق القانون عند تحديدها أقدمية القضاة المعينين من خارج السلك القضائي وبأنه عند تحديد أقدمية وكلاء النيابة الذين يعينون في وظائف قضاة لا يعتد بتاريخ قيدهم بمجدول المحامين العام وإنما يعتد بتاريخ تعيينهم في درجاتهم المماثلة لوظائف القضاة .

ومن حيث إن النيابة العامة أبدت رأيها أخيرا بما يتفق مع رد وزارة العدل .

ومن حيث إن المادة ٢٤ من قانون استقلال القضاء رقم ٦٦ لسنة ١٩٤٣ نصت في الفقرة الأولى على أن أقدمية القضاة تتقرر بحسب المرسوم الصادر بتعيينهم أو بترقيتهم — وفي الفقرة الثالثة على أن تعتبر أقدمية وكلاء النيابة عند تعيينهم في وظائف القضاة المماثلة لدرجاتهم من تاريخ تعيينهم في هذه الدرجات بالنيابة — وفي الفقرة الرابعة على أن تحدد أقدمية القضاة المعيّنين من خارج السلك القضائي في مرسوم التعيين أو بقرار يصدر من وزير العدل بعد تعيينهم بشهر على الأكثر — وفي الفقرة الخامسة والأخيرة على أن يكون تحديد أقدمية هؤلاء حسب مدة الخدمة في المصالح الأخرى أو تاريخ القيد بمجدول المحامين العام — ولما كان يبين من الوقائع أن الطالب عندما عين في ١٣ من سبتمبر سنة ١٩٥٠ قاضيا من الدرجة الثانية لم يكن من بين المعيّنين من خارج السلك القضائي بل كان يشغل وظيفة وكيل للنائب العام من الدرجة الثانية وورق إلى وظيفة وكيل للنائب العام من الدرجة الأولى ثم عين قاضيا من الدرجة الثانية — لما كان ذلك فإن تحديد أقدميته في وظائف القضاء إنما يكون وفقا لنص الفقرة الثالثة من المادة ٢٤ لا وفقا لنص الفقرتين الرابعة والخامسة من هذه المادة وبمجرد صدور المرسوم بتعيينه قاضيا من الدرجة الثانية تكون أقدميته قد تحددت وفقا لما هو مبين في الفقرة الثالثة — أما القول بأنه كان يتعين أن تكون أقدمية القضاة المطعون في أقدميتهم وترقيتهم تالية لأقدميته تأسيسا على أنه كان أسبق منهم في تاريخ التعيين في وظيفة قاض من الدرجة الثانية وعلى أنه تخرج معهم في كلية الحقوق في دفعة واحدة وقيد اسمه في جدول المحامين العام عقب تخرجه فإن هذا النعى مردود : أولا — بأن القانون لم يرد به أي قيد يوجب أن يكون تحديد أقدمية القضاة المعيّنين من خارج السلك القضائي من تاريخ المرسوم انصدار بتعيينهم ولما كان القانون قد خول وزير العدل بنص الفقرة الرابعة من المادة ٢٤ حق تحديد أقدمية هؤلاء بقرار يصدره في ظرف شهر على الأكثر من تاريخ "تعيين وكان الثابت من الوقائع التي أوردها الطاعن في تقرير الطعن أن مرسومي ١٤ من فبراير سنة ١٩٥٧ ، ٢٧ من أكتوبر سنة ١٩٥١ لم يتضمنا تحديد أقدمية القضاة المطعون في أقدميتهم وترقيتهم وأنه قد صدر من وزير العدل قرارات بتحديد أقدميتهم فلا محل للقول

بأن أقدميتهم إنما ترجع إلى تاريخي صدور هذين المرسومين - ومردود ثانيا بأنه يبين من الوقائع التي أوردتها الطاعن في تقرير الطعن أنه كان محاميا وعين بالمرسوم الصادر في ٢٢ من نوفمبر سنة ١٩٤٨ وكيلًا للنائب العام من الدرجة الثانية الأمر الذي يفيد أن أقدميته بين كلاء النيابة من الدرجة الثانية قد حددت بناء على ذلك المرسوم وفقا لنص الفقرتين الرابعة والخامسة من المادة ٢٤ وأن أقدميته قد استقرت على هذا الوضع إلى أن رقي وكيلًا للنائب العام من الدرجة الأولى ثم عين قاضيا من الدرجة الثانية وتحددت أقدميته من تاريخ تعيينه في هذه الوظيفة وفقا لنص الفقرة الثالثة فلا يجوز له أن يعود ويطلب من جديد تعديل أقدميته على أساس ما هو مبين بالفقرتين الرابعة والخامسة .

ومن حيث إنه يبين مما تقدم أن وزارة العدل لم تخالف في تحديدها أقدمية القضاة المطعون في تحديد أقدميتهم نصوص القانون وعلى ذلك يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفض الطلب .

جلسة ٢٧ من أبريل سنة ١٩٥٧

برئاسة السيد المستشار حسن داود، وبحضور السادة : محمود ابراهيم اسماعيل، ومحمود مباد،
واسحق عبد السيد ، ومحمد عبد الرحمن يوسف ، ومحمد عبد الواحد علي ، ومحمود محمد مجاهد، وأحمد قوشه ،
وفهم يسى جندى ، ومحمد متولى عتلم ، وأحمد زكي كامل ، وإبراهيم عثمان يوسف المستشارين .

(١٠)

الطلبات أرقام ٤١ و ٩١ و ١٣٣ سنة ٢٤ و ٢٧ و ١٣٤ سنة ٢٥
القضائية ” رجال القضاء “ .

(أ) أهلية . ترقية . الترقية إلى وظيفة وكيل محكمة أو ما يعادلها . اصحاب الأهلية على
درجات وأولوية الأعلى درجة بالترقية .

(ب) أهلية . تفتيش قضائي . إغفال التفتيش على عمل القاضي في سنة من السنين . جواز
الاكتفاء بما في ملفه من تقارير وأوراق وبيانات في تقدير درجة أهليته .

١ — إن المشرع إذ نص في المادة ٢١ من قانون استقلال القضاء على أن
الترقية إلى وظيفة وكيل محكمة أو ما يعادلها تكون على أساس درجة الأهلية وعند
التساوي تراعى الأقدمية . إذ نص على ذلك قد اعتبر أن الأهلية على درجات
وأنه عند التفاضل بين درجاتها يكون من هو حائر على درجة أعلى من غيره أولى
بالترقية .

٢ — إغفال التفتيش على أعمال القاضي خلال سنة من السنين لا يمنع من
أن يكون ما في ملفه من تقارير وأوراق وبيانات كافية لتقدير درجة أهليته تقديراً
يطمان إليه ويمكن معه مقارنة أهليته بأهلية زملائه مقارنة تقوم على أساس صحيح .

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقارير التي تلاها السيد المستشار المقرر
وبعد المرافعة والمداولة .

من حيث إن الوقائع تتحصل حسب ما بين من الأوراق في أن وزارة العدل استصدرت مراسيم وقرارا تضمن كل منها ترقية بعض قضاة الدرجة الأولى ووكلاء النيابة من الدرجة الأولى الممتازة إلى وظائف وكلاء محاكم من الفئة (ب) أو ما يعادلها وكان صدور المراسيم في ١٠ من أبريل سنة ١٩٥٤ و ٢٢ من يوليو سنة ١٩٥٤ وأول ديسمبر سنة ١٩٥٤ و صدور القرار في ٩ من فبراير سنة ١٩٥٥ ، فطعن الطالب في كل منها عقب صدوره وطلب الحكم بإلغائه فيما تضمنه من تخطيه في الترقية إلى وظيفة من الوظائف المذكورة وبإلغاء ما ترتب على ذلك من آثار وقيد طلبه الأول برقم ٤١ سنة ٢٤ ق وطلبه الثاني برقم ٩١ سنة ٢٤ ق وطلبه الثالث برقم ١٣٣ سنة ٢٤ ق . وطلبه الرابع برقم ٢٧ سنة ٢٥ ق — وفي ١٠ من أغسطس صدر قرار من مجلس الوزراء تضمن ترقية بعض القضاة ووكلاء النيابة من الدرجة الأولى الممتازة إلى وظائف وكلاء محاكم أو ما يعادلها فطعن الطالب في هذا القرار عقب صدوره طالبا بإلغائه فيما تضمنه من تخطيه في الترقية إلى إحدى الوظائف المذكورة وقيد طلبه برقم ١٣٤ سنة ٢٥ ق . وقد قررت المحكمة ضم الطلبات الأربعة الأخيرة إلى الطلب الأول .

ومن حيث إن الطلبات قد استوفت أوضاعها الشكلية .

ومن حيث إن السبعين الأول والثاني في كل من الطعون الأربعة الأولى يتصلان في أن القرار والمراسيم المطعون فيها قد صدرت مخالفة للقانون ومبنية على خطأ في الإسناد ويقول الطالب في بيان ذلك : أولا — إن وزارة العدل لم تقم بالتفتيش على أعماله سنويا مخالفة في ذلك نص المادة السادسة من القرار الصادر بإنشاء إدارة التفتيش القضائي . ثانيا — إن الوزارة عند إعدادها للحركات القضائية موضوع الطعون قد وضعت تمهيدا لتقدير درجات الأهلية معايير مختلفة للترقية إلى كل من وظائف وكلاء المحاكم من الفئة (ب) ووظائف وكلاء المحاكم من الفئة (١) ووظائف رؤساء المحاكم فضلا عن أنه لا سند من القانون لكل من هذه المعايير . ثالثا — أن الوزارة استندت في تخطي الطالب إلى نتائج تقارير إدارة التفتيش القضائي عن أعماله في حين أن ما ورد في صلب التقارير

لا يؤدي إلى النتائج المشار إليها وأضاف الطالب في طعنه الثالث سببا ثالثا يحصل في أن التقرير المؤرخ في ٤ من أبريل سنة ١٩٥٤ قد وضع على أساس صدور أحكام من الطالب كانت موضع ملاحظات في حين أن هذه الأحكام قد صدرت من قاض آخر وان أبعادها هي والملاحظات كان يترتب عليه حتما تغيير النتيجة التي انتهى إليها التقرير وقرر الطالب في بيانه أسباب طعنه على القرار الصادر في ١٠ من أغسطس سنة ١٩٥٥ أن الأهلية تتحقق بالسن والتزاهة وإتقان العمل الأمر الذي تشهد به تقاريره ويعتبر إقصاؤه اساءة لاستعمال السلطة وإنه أي الطالب قد احتكم إلى مجلس القضاء الأعلى ورأى هذا المجلس رفع التقدير الذي قدر به في تقرير ٤ أبريل سنة ١٩٥٤ إلى درجة فوق المتوسط وأن وزارة العدل مع ذلك لم تنزل عند هذا الرأي — الأمر الذي يعتبر تعسفا منها هذا إلى أن الطالب قدرت كفايته في بعض التقارير بدرجة "يزيد عن المتوسط" وهي معادلة ومرادفة لدرجة "فوق المتوسط" الأمر الذي لم يكن من شأنه أن يحول دون ترفيته .

ومن حيث إن رد وزارة العدل يتحصل في أن ما نص عليه القرار الصادر بإنشاء إدارة التفتيش القضائي من أن يكون التفتيش دوريا ومرة واحدة كل سنة على الأقل هو نص غير ملزم فضلا عن أنه يقع على الطالب عبء إثبات ما يدعيه من أن تقدير أهليته كان يختلف لوروعه، هذا النص . وأن ما ينصاه الطالب في خصوص تفسير عبارة درجة الأهلية هي في حقيقته نقد موجه إلى المشرع . وأن "درجة الأهلية" تشمل إلى جانب الكفاية الفنية التي تستنبط من تقارير التفتيش عناصر أخرى منها حسن السيرة والاستقامة والتزاهة والالتزان وحسن التقدير وإنما — أي الوزارة — قد راعت درجة الأهلية عند إعدادها للحركات القضائية التي طعن فيها الطالب ولم يبلغ هو درجة من رقوا دونه .

ومن حيث إن النيابة العامة أبدت رأيها بأن عدم مراعاة التفتيش سنويا على أعمال القاضي لا يمنع من أن يكون ما في ملفه من تقارير وأوراق وبيانات كافيا لتقدير درجة أهليته تقديرا يدعو إلى الاطمئنان وقالت إن تحقيق الطعون يقتضي ضم بيانات من واقع السجلات الصرية لزملاء الطالب الذين تخطوه في الترقية بالقرارين والمراسيم المطعون فيها .

ومن حيث إن هذه المحكمة أصدرت بتقديم البيانات المشار إليها تقديمها
وزارة العدل .

ومن حيث إن ما ينعاه الطالب من أنه لا سند من القانون لما جرت عليه
الوزارة من وضع معايير معينة في سبيل تقدير الأهلية — هذا النعي مردود بأن
المشرع إذ نص في المادة ٢١ من قانون استقلال القضاء على أن الترقية
إلى وظيفة وكيل محكمة أو ما يعادلها تكون على أساس درجة الأهلية وعند
التساوي تراعى الأقدمية إذ نص على ذلك قد اعتبر أن الأهلية على درجات وأنه
عند التفاضل بين درجاتها يكون من هو حائز على درجة أعلى من غيره أولى
بالترقية — أما ما ينعاه الطالب في خصوص عدم التفتيش على أعماله مرة
واحدة كل سنة فمردود بأن إغفال التفتيش على أعمال القاضي خلال سنة
من السنين لا يمنع من أن يكون ما في ملفه من تقارير وأوراق وبيانات كافياً
لتقدير درجة أهليته تقديراً يطمأن إليه ويمكن معه مقارنة أهليته بأهلية زملائه
مقارنة تقوم على أساس صحيح ، وأما ما ينعاه الطالب في خصوص التقرير
المؤرخ في ٤ من أبريل سنة ١٩٥٤ فمردود بأنه يبين من الأوراق أن إدارة
التفتيش القضائي قد تولت فحص اعتراض الطالب بشأن الأحكام التي نسبت
إليه خطأ في التقرير وانتهت إلى أن رفع الملاحظات الخاصة بالأحكام المشار
إليها ليس من شأنه أن يؤدي إلى تغيير في تقدير درجة كفاية الطالب — وأما
ما يقول به الطالب من أنه احتكم إلى مجلس القضاء الأعلى ورأى المجلس تقدير
كفايته بدرجة أعلى من الدرجة التي وردت في التقرير المنوه عنه فإن هذا القول
لا سند له من الأوراق .

ومن حيث إنه بمراجعة الملف السري للطالب وما احتواه من تقارير وأوراق
وبيانات ومقارنة ذلك بالبيانات المستخرجة من واقع السجلات السرية لزملائه
الذين تخطوه في الترقية يبين لهذه المحكمة أن القرارين والمراسيم المطعون فيها إذ
تخطت الطالب في الترقية لم تخالف القانون . ومن ثم تكون الطلبات جميعها
على غير أساس ويتعين الحكم برفضها .

جلسة ٢٧ من أبريل سنة ١٩٥٧

برئاسة السيد المستشار حسن دارد ، وبحضور السادة : محمود إبراهيم اسماعيل ، ومحمود عباد
واسحق عبدالسين ، ومحمد عبد الرحمن يوسف ، ومحمد عبد الواحد علي ، ومحمود محمد مجاهد ، وأحمد
قوشه ، وفهم يسى جندى ، ومحمد متولى عظم ، وأحمد زكى كامل ، وإبراهيم عثمان يوسف
المستشارين .

(١١)

الطلبان رقما ٥٩ و ١٢٣ سنة ٢٤ القضائية ”رجال القضاء“ :

تفتيش قضائي . إجراء التفتيش على القضاة قبل كل حركة قضائية . غير واجب .

ليس في القانون ما يوجب إجراء التفتيش على القضاة قبل كل حركة قضائية .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع تقرير السيد المستشار المقرر وبعد
المرافعة والمداولة .

من حيث إن الطلبين قد استوفيا أوضاعهما الشكلية .

ومن حيث إن الطلب المقيد برقم ٥٩ سنة ٢٤ ق يتحصل كما جاء به في أن
الطالب عند صدور المرسوم المطعون فيه بتاريخ ١٠ من أبريل سنة ١٩٥٤ كان
قاضيا من الدرجة الأولى ، ورفق بهذا المرسوم أربعة من زملائه إلى درجة وكيل
محكمة من الفئة ”ب“ أو ما يعادلها من وظائف النيابة ، ولم يرق هو مع أنه
يسبقهم في الأقدمية ونز يظل عنهم في درجة الأهلية ، وهو لذلك يطلب إلغاءه
والقرارات المشكلة له فيما تضمنته من إعفاله ترقيته أسوة بهؤلاء الزملاء ، والحكم
بأحقية الترقية إلى درجة وكيل محكمة من الفئة ”ب“ أو ما يعادلها من
وظائف النيابة .

ومن حيث إن الطالب يبنى طلبه على أن الوزارة خالفت القانون فيما نص عليه في المادة ٢١ من قانون استقلال القضاء رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٢ ، وأساءت استعمال السلطة ، ذلك بأنه قد قتش على أعماله قبل صدور المرسوم المطعون فيه بأيام وأسفر هذا التفتيش عن تقرير ثبت منه عنايته بعمله وحسن تطبيقه للقانون وسلامة تقديره ، ولذلك فقد كان يتعين ترقية .

ومن حيث إن وزارة العدل ردت على الطلب بأنه ليس ثمة خطأ من جانبها في تطبيق القانون ولا تعسف في استعمال السلطة ، فالطالب لم تبلغ أهليته الدرجة التي بلغها من رقى من زملائه الذين كانوا يلونه في الأقدمية ، وأن الوزارة لم تعتمد في تقدير أهلية الطالب على التقرير الذي يشير إليه وحده ، ولا سيما أنه لم يسلك في الاعتراض عليه الطريق الذي رسمه القرار الوزاري الصادر في ١٧ من أبريل سنة ١٩٥٢ ، وقد عقب الطالب على ما جاء بدفاع الوزارة بأنه حصل أكثر من مرة على درجة " فوق المتوسط " وأنه لم يعلن بالتقرير الأخير ولا بإيداعه حتى يؤخذ بالسكوت عن الاعتراض عليه ، هذا إلى أن الوزارة أوفدته إلى الخارج لدراسة نظام الأحداث مما يشهد بكفايته .

ومن حيث إن النيابة قالت في مذكرتها التي وضعتها في ١١ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ إن الموضوع بحاجة إلى ضم ملف الطالب وكذا البيانات الخاصة بأهلية زملائه الذين كانوا يلونه في الأقدمية ورفقوا دونه وذلك لحسم ما يشيره الطالب من نزاع .

ومن حيث إن الطلب المقيد برقم ١٢٣ لسنة ٢٤ ق رجال القضاء يتحصل كما جاء به في أن الطالب عند صدور المرسوم المطعون فيه بتاريخ ٢٢ من يولييه سنة ١٩٥٤ كان قاضيا من الدرجة الأولى ورفق بهذا المرسوم اثنان من زملائه إلى وكيل محكمة فئة "ب" ولم يرق هو مع أنه كان يسبقهما في الأقدمية وهما لا يزيدان عنه في درجة الأهلية ، وهو لذلك يطلب إلغاء والقرارات المشكلة له فيما تضمنته من تخطيطه في الترقية والحكم بأحقية الترقية أسوة بهما .

ومن حيث إن الطالب يبنى هذا الطلب على أن الوزارة خالفت القانون وأساءت استعمال السلطة حيث تركته في الترقية ورفقت اثنين من زملائه كانا

بيانه في الأقدمية ولا يرجحانه في درجة الأهلية ، إذ هو يساويهما في الكفاية وكان تطبيق القانون يقتضى أن تراعى أمدمية الطاعن ما دامت أهليته على قدم من المساواة مع أهلية زملائه الذين رقوا دونه ، وأحال في بيان ما يستند إليه في تأييد طلبه وإثبات أهليته إلى ما بينته في أسباب طعنه السابق (رقم ٥٩ سنة ٢٤ ق رجال القضاء) ، وأضاف الطالب أن وزارة العدل كان ينبغي لها أن تأمر بإجراء تفتيش جديد على أعمال الطاعن ولكنها أبقت الحال على ما هو عليه حتى حصل تخطيه مرة أخرى ، ولذلك يكون تصرفها مبنيًا على مخالفة القانون وإساءة استعمال السلطة ، وقد ردت الوزارة في مذكرة دفاعها بأنها تصر على ما جاء بمذكرتها السابقة في الطعن رقم ٥٩ سنة ٢٤ ق ، وأن ما أورده الطالب ليس فيه ما يثبت أن الوزارة أساءت استعمال السلطة أو أنها حادث عن مقتضيات المصلحة العامة ، وقد عقب الطالب على مذكرة الوزارة بأن الأمر يقتضى الاطلاع على ملفه وملفات زملائه الذين تخطوه إلى الترقية ومن التناقض أن تختار الوزارة الطالب لتمثيلها في مؤتمرات قانونية خارج البلاد ثم تقول إنه لم يبلغ درجة الأهلية التي بلغها من رقوا دونه .

ومن حيث إن النيابة صممت في مذكرتها الأخيرة على ما جاء بمذكرتها الأولى وهي ترى أن الحكم على أهلية الطالب بالنسبة لزملائه أمر متروك لتقدير المحكمة .

ومن حيث إن ما يقوله الطاعن من أن واجب الوزارة كان يقتضيها إجراء تفتيش على أعماله قبل الحركة الأخيرة المطعون في مرسومها ، هذا القول مردود بأن القانون ليس فيه ما يوجب إجراء التفتيش على القضية قبل كل حركة قضائية ، وفضلا عن ذلك فإن الواضح من الاطلاع على الملف السرى للطالب أن آخر تفتيش على أعماله كان بتاريخ ٥ من أبريل سنة ١٩٥٤ أى قبل صدور الحركة الأخيرة المطعون في مرسومها بفترة قصيرة .

ومن حيث إنه يبين من الاطلاع على الملف الخاص بالطالب وما احتواه من تقارير وأوراق أخرى ، وعلى البيانات الرسمية المستخرجة من السجلات السرية

لزملائه الذين رقوا بمقتضى المرسومين المطعون فيهما إلى درجة وكلاء محاكم من الفئة "ب" أو ما يماثلها ممن كانوا يلونه في الأقدمية ، يبين من ذلك أنه لم يقع في تحطى الطالب في الترقية في الحركة القضائية الصادرة بها المرسومان المطعون فيهما ، مخالفة للقانون أو تعسف في استعمال السلطة ، ومن ثم يكون على غير أساس طلب إلغاء هذين المرسومين والقرارات المكملة لهما ويتعين رفض الطلبين .

جلسة ٢٧ من أبريل سنة ١٩٥٧

برئاسة السيد المستشار حسن داود ، وبحضور السادة : محمود إبراهيم اسماعيل ، ومحمود
مهاد ، واسحق عبد السيد ، ومحمد عبد الرحمن يوسف ، ومحمد عبد الواحد علي ، ومحمود محمد مجاهد ،
وأحمد قوش ، وفهم يسى جندى ، ومحمد متولى عتلم ، وأحمد زكي كامل ، وإبراهيم عثمان يوسف
المستشارين .

(١٢)

الطلب رقم ٥٥ سنة ٢٥ القضائية "رجال القضاء" :

- (أ) قضا . المحصوم في الطالب . مجلس القضاء الأعلى . عدم قبول توجيه الطلب إليه .
- (ب) ترقية . أقدمية . القضاء . برفض طلبات إلتقاء مراسيم سابقة فيما اشتملت عليه من تخلي
الطالب في الترقية إلى درجة وكيل محكمة من الفئة "ب" ثم إلى درجة وكيل محكمة
من الفئة "أ" دون زملائه التاليين له في الأقدمية . طلب إلتقاء المرسوم اللاحق
الذي تضمن ترقية الطالب إلى درجة وكيل محكمة من الفئة "ب" فيما تضمنه من تخليه
في الترقية إلى درجة رئيس محكمة من الفئة "ب" . لا أساس له .

١ - توجيه الطلب إلى مجلس القضاء الأعلى غير مقبول إذ لا شأن لهذا
المجلس في المحصوم القائمة بين الطالب والجهة الإدارية .

٢ - متى كان قد قضي برفض طعون الطالب في المراسيم السابقة فيما
اشتملت عليه من تخليه في الترقية إلى درجة وكيل محكمة من الفئة "ب" ثم إلى
درجة وكيل محكمة من الفئة "أ" دون زملائه التاليين له في الأقدمية لما استبانته
المحكمة من عدم مخالفة تلك المراسيم للقانون ولما ثبت لها من مراجعة تقارير
التفتيش الخاصة بالطالب وزملائه الذين تخطوه في الترقية من أن الطالب

ملاحظة : صدر حكم مماثل في جلسة ٢٢ من يونيو سنة ١٩٥٧ بالطلبات أرقام ١١٧ و ١١٨
و ١٧٢ سنة ١٩٢٥ القضائية "رجال القضاء" .

لا يداينهم أهلية ، فان وضع الطالب في مكانه بعد هؤلاء يكون قد استقر على أساس هذا الحكم . وبهذا الحكم يصبح زملاؤه الذين كانوا يلونه في الأقدمية أسبق منه فيها لأنهم يزيدون عليه في الأهلية ولأنه لا يداينهم فيها ومن ثم فان طلبه بإلغاء المرسوم اللاحق الذي رقي فيه لدرجة وكيل محكمة من الفئة "ب" فيما تضمنه من تخطيه في الترقية إلى درجة رئيس محكمة من الفئة (ب) أو ما يعادلها يكون على غير أساس

الخاتمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع تقرير السيد المستشار والمرافعة والمداولة .
من حيث إن الطلب قد استوفى أرضاعه الشكلية .

ومن حيث إن وقائع هذا الطلب حاسمات بين من الأوراق تحصل في أن الطالب قرر بتاريخ ١٦/٣/١٩٥٥ بالطعن في مرسوم الحركة القضائية المؤرخ ٩/٢/١٩٥٥ والمنشور بالجريدة الرسمية في ١٤/٢/١٩٥٥ وفي قرار وزير العدل المكلل له فيما تضمنه من تخطي الطالب في الترقية لدرجة: وكيل محكمة من الفئة "ب" أو ما يعادلها - وذكر في تقرير الطعن أنه سبق له أن تقدم بطلبات يطعن بها في مراسيم سابقة وهي :

١ - الطلب رقم ٥٧ سنة ٢٣ ق رجال القضاء بالطعن في مرسوم ١٩٥٣/٧/٣٥

٢ - الطلب رقم ٧٣ سنة ٢٤ ق رجال القضاء بالطعن في مرسوم ١٩٥٤/٤/١٥

٣ - الطلب رقم ١١٥ سنة ٢٤ ق رجال القضاء بالطعن في مرسوم ١٩٥٤/٧/٢٩

٤ — سم ذكر فوق ذلك أنه صدر مرسوم رابع في ١٢/٩/١٩٥٤ وأنه طعن فيه أيضا ولكنه لم يبين رقم هذا الطعن ولا الجهة التي تقدم إليها بهذا الطعن في ذلك المرسوم — وقبل أن يفصل في طلباته تلك صدر مرسوم ١٩٥٥/٢/٩ وتضمن ترقيته لدرجة وكيل محكمة من الفئة "ب" من غير أن تصحح وزارة العدل وضعه فيه — ولو أنها اتبعت حكم القانون لجعلت ترقيته في هذا المرسوم إلى درجة رئيس محكمة من الفئة "أ" أو ما يعادلها — ولهذا فهو يطعن فيه لخالفته نصوص القانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٢ الخاص باستقلال القضاء فيما تقضى به المادة ٢١ منه من وجوب مراعاة الأدلية عند الاختيار للترقية وعند التساوي في الأهلية تراعى الأقدمية وكلاهما متوافره وبذلك أساءت الوزارة استعمال سلطتها في تخطيه في الترقية دون زملائه الذين لا يقل عنهم في الأهلية ولا في الأقدمية ، وطلب لذلك قبول الطالب شكلا وفي موضوعه بإلغاء المرسوم المطعون فيه فيما تضمنه من تخطيه في الترقية إلى درجة رئيس محكمة من الفئة "ب" أو ما يعادلها وبأحقبته في الترقية إلى تلك الوظيفة من تاريخ المرسوم (١٩٥٥/٢/٩) مع ما يترتب على ذلك من فروق في المرتب ومع حفظ جميع حقوقه في الطعون السابقة التي تقدم بها وفروق المرتبات المترتبة عليها مع إلزام وزارة العدل بالمصروفات والأتعاب .

أودعت الوزارة الملف السرى الخاص بالطالب وبيانا بأسماء من تخطوه في الترقية ومذكرة قالت فيها بأن هذا الطعن تكميل لطعون الطالب الثلاثة السابقة وقد قضى فيها كلها بالرفض — وأن الطعن الحالى كسابقه من الطعون مردود بأن الاختيار للترقية إلى درجة رئيس محكمة من الفئة "ب" أو ما يعادلها جرى على أساس درجة الأهلية ولم يبلغ الطالب درجة من رقوا إلى هذه الدرجة في أى من هذه المراسيم — وأن ترقيته لدرجة وكيل محكمة في المرسوم المطعون فيه لا تؤدي إلى إقرار الوزارة بتوافر أهليته وبلوغها درجة زملائه الذين تخطوه في المراسيم السابقة ولذلك طلبت رفض الطعن مع إلزام الطالب بالمصروفات والأتعاب .

تقدمت النيابة بمذكرتها التي لاحظت فيها بالنسبة لشكل الطعن أن الطالب اختصم مجلس القضاء الأعلى في حين أن توجيه الطلب إلى هذا المجلس غير مقبول على ما جرى به قضاء هذه المحكمة وفيما عدا ذلك يكون الطلب قد استوفى أوضاعه الشكلية بالنسبة لباقي الخصوم ، وبالنسبة للموضوع قالت إنه يبين من الحكم الصادر من هذه المحكمة في ١٩٥٥/٣/٢٦ في الطلبات ٥٧ سنة ٢٣ ق و ٧٣ و ١١٥ سنة ٢٤ ق (رجال القضاء) أنه قضى برفضها جميعا لما تبين من عدم مخالفتها للقانون ، ولم يرد في ذلك الحكم ما يشير إلى أن الطالب طعن على المرسوم الصادر في ١٩٥٤/١٢/٩ في شئ - وعلى أساس هذا الحكم فإن أقدمية الطالب تكون قد استقرت في وظيفة وكيل محكمة من الفئة (ب) التي رقي إليها في المرسوم موضوع الطعن الحالي من تاريخ صدوره وأصبح زملاؤه الذين تخطوه في جميع المراسيم المطعون فيها سابقين عليه في الأقدمية وبذلك يكون طلبه الحالي في غير محله وطلبت لذلك رفض الطلب وإلزام الطالب بمصروفاته .

ومن حيث إن توجيه الطلب إلى مجلس القضاء الأعلى غير مقبول إذ لا شأن لهذا المجلس في الخصومة القائمة بين الطالب والجهة الإدارية - ذلك بأن الدولة أخذت بما جاء في المادة ١٤ من قانون المرافعات تعتبر ممثلة بالوزراء ومديرى المصالح المختصة والمحافظين والمديرين وليس مجلس القضاء من بين هذه الجهات وما يبيده من آراء ليست في حد ذاتها قرارات إدارية تجعلها محلا لقضاء الإلغاء أمام محكمة النقض . ومن ثم يتعين عدم قبول الطلب الموجه إلى مجلس القضاء الأعلى .

ومن حيث إنه يبين من الرجوع إلى حكم هذه المحكمة الصادر في ١٩٥٥/٣/٢٦ أنه قضى برفض جميع طلبات الطالب (٥٧ سنة ٢٣ ق و ٧٣ و ١١٥ سنة ٢٤ ق) وهي الخاصة بطعمونه في مراسيم ١٩٥٣/٧/٣٠ ، ١٩٥٤/٤/١٠ ، ١٩٥٤/٧/٢٩ ، فيما اشملت عليه من تخطيطه في الترقية إلى درجة وكيل محكمة من الفئة (ب) ثم إلى درجة وكيل محكمة من الفئة (أ) دون زملائه التاليين له في الأقدمية لما استبانته المحكمة من عدم مخالفة تلك المراسيم للقانون ولما ثبت لها من مراجعة

تقارير التفتيش الخاصة بالطالب وزملائه الذين تخطوه في الترقية أن الطالب لا يدانهم أهلية — وعلى أساس هذا الحكم استقر وضع الطالب في مكانه بعد الذين تخطوه بالترقية في تلك المواسم الثلاثة وكذلك في مرسوم ١٩٥٤/١٢/٩ الذي لم يطعن فيه الطالب رغم ما ذكره عنه في تقرير طعنه على خلاف الواقع . وبهذا الحكم أصبح زملاء الطالب الذين كانوا يلوته في الأقدمية أسبق منه فيها لأنهم يزيدون عليه في الأهلية ولأنه لا يدانهم فيها . ومتى كان ذلك كذلك فإن الطلب الحالي يكون على غير أساس ولا سند له من الواقع ولا من القانون ويتعين لذلك رفضه .

جلسة ٢٥ من مايو سنة ١٩٥٧

برئاسة السيد المستشار حسن دارد ، وبحضور السادة : محمود ابراهيم اسماعيل ، ومحمود عباد
ومحمد عبد الرحمن يوسف ، ومحمد عبد الواحد علي ، ومحمود محمد مجاهد ، وأحمد قوشه ، ونهيم
يسى جندى ، ومحمد متولى عتلم ، وأحمد زكى كامل ، وابراهيم عثمان يوسف المستشارين .

(١٣)

الطلبات أرقام ٦٧ و ٩٢ سنة ٢٤ و ١٩ و ٥٢ و ١٠٧ و ١٨٦
سنة ٢٥ و ١٢٤ سنة ٢٦ القضائية ”رجال القضاء“ .

تفتيش قضائي . إعلان الطالب بتقارير التفتيش وإطلاعه عليها في الوقت المناسب . عدم
سلوكه السبيل المرسوم في القرار الصادر في ١٧/٤/١٩٥٢ بشأن التظلم من هذه القرارات .
النهي على التقارير بعد ذلك . لا محل له .

متى كان الطالب لم يسلك السبيل المرسوم في القرار الصادر في ١٧/٤/١٩٥٢
بشأن إدارة التفتيش والتظلم من تقارير التفتيش وقد كان بوسعها أن يفعل ذلك
وقد أعلن بها واطلع عليها في الوقت المناسب فلا يكون هناك محل للنهي على هذه
التقارير .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار وبعد
المرافعة والمداولة .

حيث إن الطلبات قد استوفيت أوضاعها الشكلية .

... حيث إن الوقائع فيما أورده الطالب في طعنه تتحصل في أنه أقام على مجلس
الوزراء ووزارتي العدل والمالية — الطلب رقم ٦٧ لسنة ٢٤ ق رجال القضاء —
طلب فيه إلغاء المرسوم الصادر في ١٠ من أبريل سنة ١٩٥٤ بتعيينات وتنقلات

قضائية والمنشور في الجريدة الرسمية بالعدد الصادر في ١٥ من أبريل سنة ١٩٥٤ وقرارات وزارة العدل الملحقه به — فيما تضمنته من تخطى الطالب في الترقية إلى درجة وكيل محكمة فئة "ب"، أو ما يعادلها من الوظائف القضائية وبأحقية الترقية إلى هذه الدرجة على أن يكون ترتيبه في الأقدمية سابقا على الأستاذ

... — الذي رقى ضمن من رفقوا بالمرسوم المذكور مع إلزام المطعون ضدهم بفرق المرتب اعتبارا من ١٠ من أبريل سنة ١٩٥١ والمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة — وأسس طلبه على سوء استعمال السلطة ومخالفة المادة (٢١) من قانون استقلال القضاء رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٢ إذ تخطاه المرسوم المطعون فيه في الترقية دون مبرر وأنه رقى زملاءه الذين يلونه في الأقدمية إلى وظيفة وكيل محكمة أو ما يماثلها مع أنه يسبق الذين تخطوه في الأقدمية ولا يقل عنهم في درجة الأهلية وفي بيان ذلك يقول إنه حصل على إجازة الليسانس في سنة ١٩٢٦ وظل يعمل في مهنة المحاماة حتى عين قاضيا من الدرجة الأولى في المرسوم الصادر في ١٣ من سبتمبر سنة ١٩٥٠ — ووضع في كشف الأقدمية بعد حضرة القاضي "...."

... "وأنه فتش على عمله ثلاث مرات — وقدر في جميعها بدرجة "متوسط" وقال إن التفتيش في الفترة الأولى جرى عن المدة من ١/١٠/١٩٥٠ إلى ٣١/١٢/١٩٥٠ أي بعد تعيينه مباشرة في وظيفته ولم يكن قدمضى عليه الوقت الكافي للتمرس في العمل — أما التفتيش الثاني فيقول عنه إنه بادر بمجرد إخطاره بحصول التفتيش وإيداع الملاحظات — بإرسال خطاب لوزارة العدل يطلب فيه استحضار القضايا التي كانت موضع المواجهة وإداعها في التفتيش حتى يمكنه الاطلاع عليها ولكن هذا الخطاب لم يلتفت إليه فلم يتمكن من الدفاع عن نفسه أما عن التفتيش الثالث فيقول إنه قدر فيه بدرجة "متوسط" على أساس أن القضايا قد خلت من البحوث القانونية في حين أنها قضايا عادية ولا يستدعي الأمر فيها شيئا من ذلك — هذا فضلا عن أن التقدير قد أودع قبل الحركة ولم تكن لديه الفرصة الكافية للرد عليه — و انتهى إلى القول بأن أهليته لا تقل عن أهلية زملائه الذين سبقوه وكانوا يلونه في الأقدمية — ولما صدر مرسوم ١٩٥٤/٧/٢٢ بتعيينات وتنقلات قضائية وقرارات وزارة العدل الملحقه به اظهر

أنه تنطلي الطالب في الترقية إلى وكيل محكمة أو ما يماثلها من الوظائف القضائية —
طعن فيه في الميعاد — طالبا إلغاء فيما تضمنه من تخطي في الترقية وقيد هذا
الطعن برقم ٩٢ لسنة ٢٤ ق رجال القضاء — وفي أول ديسمبر سنة ١٩٥٤ صدر
مرسوم ثالث بإجراء حركة قضائية رقي فيه فريق آخر من زملاء الطالب الذين
كان يسبقهم في الأقدمية فطعن في هذا المرسوم في الميعاد لتخطيه في الترقية
إلى درجة وكيل محكمة أو ما يعادلها لما شاب هذا المرسوم من خطأ في تطبيق
القانون وسوء استعمال السلطة وقيد هذا الطعن برقم ١٩ لسنة ٢٥ ق رجال القضاء
ولما صدر قرار مجلس الوزراء بتعيينات قضائية وتناول ترقية عدد آخر من زملاء
الطالب ممن يلونه في الأقدمية إلى درجة وكيل محكمة فئة "ب" أو ما يماثلها
بتاريخ ١٩٥٥/٢/٩ طعن في هذا القرار أيضا فيما تضمنه من تخطيه في الترقية وقيد
هذا الطعن برقم ٥٢ لسنة ٢٥ ق رجال القضاء — وفي ١٩٥٥/٨/١٠ و ١٩٥٥/١١/٣٠
صدر قراران من مجلس الوزراء كما صدر قرار جمهوري في ١٩٥٦/٧/٣١ وتناوت
هذه القرارات ترقية آخرين من زملاء الطالب ممن يلونه في الأقدمية فطعن في
الميعاد في كل قرار على حدة فيما تضمنه من تخطي في الترقية لذات الأسباب التي
أشار إليها في الطالب الأول وقيدت هذه الطعون برقم ١٠٧ و ١٠٨ سنة ٢٥ ق
رجال القضاء و ١٢٤ لسنة ٢٦ ق رجال القضاء على الترتيب . وقد قررت المحكمة
ضم هذه الطلبات إلى الطلب الأول والحكم فيها معا .

وحيث إن وزارة العدل — ردت بانها إعمالا لنص المادة ٢١ من القانون
رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٢ قد راعت الأهلية في جميع من رقوا بالمراسيم والقرارات
المطعون فيها إلى وظيفة وكيل محكمة وأن الطالب لم يبلغ درجة من رقوا إلى هذه
الوظيفة — وطلبت رفضها جميعا مع إلزام الطالب بمصروفاتها .

وحيث إن النيابة العامة — قدمت مذكرة استعرضت فيها درجات تقدير
الطاعن وزملائه الذين تخطوه في الترقية استنادا إلى البيانات المقدمة من وزارة
العدل — ثم تركت أمر تقدير ذلك للمحكمة أما عن طلبات الأحقية في الترقية
وأن تكون أقدميته سابقة على زميل معين وفوق المرتب — فقالت إن ولاية

المحكمة هي ولاية إلغاء وأن هذا الشق من الطلبات هو نتيجة لا زمة في حالة الحكم له بالإلغاء فيما تضمنته أى من هذه المراسيم أو القرارات - من تخليه في الترقية .

وحيث إن ما نعاه الطالب على تقارير التفتيش لا محل له طالم أن لم يسلك السبيل المرسوم في القرار الصادر في ١٧/٤/١٩٥٢ بشأن إدارة التفتيش والتنظم من هذه التقارير وقد كان يومه أن يفعل ذلك وقد أعلن بها وأطلع عليها في الوقت المناسب .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على الملف الخاص بالطالب وما احتواه من تقارير وأوراق من مقارنة أهليته بأهلية من رقوا بمقتضى المراسيم والقرارات المطعون فيها إلى درجة وكلاء محاكم أو ما يعادلها ممن كانوا يلونه في الأقدمية وذلك حسب البيانات الرسمية التي كلفت المحكمة وزارة العدل بتقديمها من واقع السجلات الخاصة بهم يبين من كل ذلك أنه ليس في تخلي الطالب في الترقية في الحركات القضائية المطعون فيها مخالفة في القانون أو تعسف في استعمال السلطة .

وحيث إنه يبين مما تقدم أن الطلبات جميعها على غير أساس ويتعين رفضها .

جلسة ٢٥ من مايو سنة ١٩٥٧

برئاسة السيد حسن دأرد المستشار ، وبحضور السادة : محمود إبراهيم السماعيل ، ومحمود مهدي ،
ومحمد عبد الرحمن يوسف ، ومحمد عبد الواحد علي ، ومحمود محمد مجاهد ، واحمد قوشه ، وفهم
يحيى جندى ، ومحمد متولى عتلم ، واحمد زكى كامل ، وابراهيم عثمان يوسف المستشارين .

(١٤)

الطلب رقم ٩٤ سنة ٢٤ القضائية " رجال القضاء " :

ترقية . الرخصة المخولة لوزير العدل في ترقية من ترشحهم لجنة الترقية بالامتياز . ملطته في أعمال
هذه الرخصة أو إعمالها . واجبه عند إعمالها .

لا توجب المادة ٢١ من قانون استقلال القضاء رقم ١٨٨ سنة ١٩٥٢ على
وزير العدل ترقية كل أو بعض من ترشحهم لجنة الترقية بالامتياز بل إن كل
ما أوجبه القانون عليه أنه إذا ما رأى الاختيار من ذوى الكفايات الممتازة أن
يكون المختارون ممن أمضوا ثلاث سنوات على الأقل في درجاتهم وألا يزيد عددهم
عن ثلث المرقين جميعا فإن شاء الوزير أعمل هذه الرخصة وإن شاء أهملها وعمد
إلى الترقية بالأقدمية . وعلى هذا جرى قضاء هذه المحكمة .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار وبعد
المرافعة والمداولة .

من حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

ومن حيث إن الوقائع تخلص كما يبين من الأوراق في أن الطالب قرر بتاريخ
٢١ من أغسطس سنة ١٩٥٤ بالطعن في المرسوم الصادر في ٢٢ من يوليو

سنة ١٩٥٤ بتعينات وتنقلات قضائية والمنشور بالجريدة الرسمية بالعدد ٢٠ الصادر في ٢٩ من يوليو سنة ١٩٥٤ والقرارات الوزارية المكجلة له فيما تضمنه من عدم ترقيته إلى الدرجة الأولى أو ما يماثلها وبني طعنه على مخالفة القانون ذلك أنه قاض من الدرجة الثانية وأن المرسوم المطعون فيه قد رقى فيه بالأقدمية مع أن المادة ٢١ من قانون استقلال القضاء تقضى بعرض كشفين أحدهما متضمن أسماء من يرى ترقيتهم بالأقدمية والآخر بأسماء من يرى ترقيتهم لكفائتهم الممتازة ولما كان الطالب في مقدمة كشف ذوى الكفاية الممتازة الذى حرره لجنة الترقية قبيل الحركة الأخيرة وكانت الترقية نصيب الطالب حتما لو طبق القانون على وجهه الصحيح وأخذت الكفاية حقها لذلك طلب إلغاء المرسوم المطعون فيه فيما تضمنه من عدم ترقيته إلى درجة قاض من الدرجة الأولى أو ما يعادلها ومن تخطيه في هذه الترقية وإلغاء ما ترتب عليه من آثار . وقدمت وزارة العدل مذكرة طلبت فيها رفض الطعن ، كما قدمت النيابة العامة مذكرة رأت فيها برفضه كذلك .

ومن حيث إن المادة ٢١ من قانون استقلال القضاء رقم ١٨٨ سنة ١٩٥٢ لا توجب على وزير العدل ترقية كل أو بعض من ترشحهم لجنة الترقية بالامتياز بل إن كل ما أوجبه القانون عليه أنه إذا ما رأى الاختيار من ذوى الكفايات الممتازة أن يكون المختارون ممن أمضوا ثلاث سنوات على الأقل في درجتهم والا يزيد عددهم عن ثلث الموقنين جميعا فإن شاء الوزير أعمل هذه الرخصة وإن شاء أهملها وعمد إلى الترقية بالأقدمية وهى هذا جرى قضاء هذه المحكمة .

ومن حيث إنه لذلك يكون الطلب متعين الرفض .

جلسة ٢٥ من مايو سنة ١٩٥٧

برئاسة السيد حسن داود المستشار ، وبحضور السادة : محمود إبراهيم اسماعيل ، ومحمود عباد ،
ومحمد عبد الرحمن يوسف ، ومحمد عبد الواحد علي ، ومحمد محمود مجاهد ، وأحمد قوشه ، وفهم
بسي جندى ، ومحمد متولى علم ، وأحمد زكي كامل ، وإبراهيم هيمان يوسف المستشارين .

(١٥)

الطلبات أرقام ١٠٢ سنة ٢٣ و ٨ و ٥٨ و ٨٨ سنة ٢٤ و ١١
سنة ٢٥ القضائية "رجال القضاء" :

تقضى . ميعاد الطعن . أقدمية . عدم علم الطالب بقرارات تحديد أقدمية قضاة الدرجة الثانية
الذين عينوا بعده من زملائه المخرجين معه في سنة واحدة إلا عند صدور مرسوم تناول عددا من
زملائه . تقريره بالطعن في المراسيم الصادرة بترقيتهم إلى وظائف قضاة من الدرجة الأولى على أثر
صدور هذه المراسيم وفي الميعاد القانوني . الدفع بعدم قبول الطعن لسقوط ميعاده . لا محل له .

متى كان الطالب لم يعلم بقرارات تحديد أقدمية قضاة الدرجة الثانية الذين
عينوا بعده من زملائه المخرجين معه في سنة واحدة إلا عند صدور مرسوم تناول
عددا من زملائه وعندئذ فقط وبعد إعلان أسمائهم في هذا المرسوم استبان له
أنهم من المخرجين معه في سنة واحدة وأنهم قد سبقوه في كشف الأقدمية فقرر
بالطعن في المراسيم الصادرة بترقيتهم إلى وظائف قضاة من الدرجة الأولى على أثر
صدور هذه المراسيم وفي الميعاد القانوني فإنه لا يكون هناك محل للدفع بعدم قبول
الطعن لسقوط ميعاده إذ لم يكن يتسنى للطالب أن يعلم بأسماء من وقوا دونه إلا
عند صدور كل مرسوم من المراسيم التي قرر بالطعن فيها .

ملاحظة : قررت المحكمة أيضا المبادئ الأخرى التي شتمها هذا الحكم في الطلب رقم ١٠٧
سنة ٢٣ "رجال القضاء" بجلسته ١٩٥٧/٤/٢٧ المنشور في هذا العدد .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار وبعد
المرافعة والمداولة .

ومن حيث إن الوزارة فى الطعون رقم ٥٨ و ٨٨ سنة ٢٤ ق و ١١ سنة ٢٥ ق
دفعت بعدم قبول الطعن لسقوط ميعاده بالنسبة للقرارين الصادرين من وزير
العدل فى ٦ مارس سنة ١٩٥١ و ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٥١ بتحديد أقدمية زملاء
الطالب الذين أشار إليهم فى هذه الطعون ، واستندت الوزارة فى هذا الدفع إلى
أن الطاعن قد علم يقينا بهذه القرارات مما ورد فى تقرير الطعن الأول المقدم
منه والمفيد برقم ١٠٢ سنة ٢٣ ق من أنه تحرى سبب إغفال ترقيته فلم أن القضية
الذين رقوا دونه هم من زملائه المخرجين معه فى نفس السنة وشملهم مرسوم
١٠ من أغسطس سنة ١٩٥٣ بالترقية ، وأن أقدميتهم قد حددت بقرارات
أصدرها وزير العدل فوضعوا فى كشف الأقدمية قبله ، ومن ثم تكون الطعون
المقدمة منه بعد ذلك وفى التواريخ التى قرر فيها بالطعن غير مقبولة شكلا .

وحيث إن ما تقوله الوزارة مردود بما أوضحه الطالب فى تقارير الطعون
المقدمة منه وفى مذكراته الشارحة من أنه لم يكن يعلم بقرارات تحديد الأقدمية
إلا عند صدور المرسوم الذى تناول عددا من زملائه وعندئذ فقط وبعد إعلان
أسمائهم فى هذا المرسوم استبان له أنهم من المخرجين معه فى سنة واحدة من كلية
الحقوق وأنهم قد سبقوه فى كشف الأقدمية ، فقرر بالطعن فى كل مرسوم على
أثر صدوره وفى الميعاد القانونى ، وترى المحكمة أن ما ذهب إليه الطاعن صحيح
إذ لم يكن يتسنى له أن يعلم بأسماء من رقوا دونه إلا عند صدور كل مرسوم
من المراسيم الخمسة التى قرر بالطعن فيها .

ومن حيث إنه لما تقدم تكون الطعون المقدمة من الطاعن قد استوفت
جميعها أوضاعها الشكلية .

ومن حيث إن الطالب يبنى طلباته على أنه تخرج فى كلية الحقوق فى دور مايو
سنة ١٩٣٩ ، وقيد اسمه فى جدول المحامين العام فى يولييه من تلك السنة واشتغل

بالهاماة إلى أن عين وكيلا للنائب العام من الدرجة الثالثة في ١٩٤٨/٤/٥ ثم رقي إلى وظيفة وكيل نيابة من الدرجة الثانية في ١٩٤٨/٩/١٢ ثم إلى وكيل نيابة من الدرجة الأولى في ١٩٥٠/٥/٩ ومنها نقل إلى وظيفة قاض من الدرجة الثانية في ١٩٥٠/٩/١٥ وأنه بتاريخ ١٩٥١/٢/١٤ عين تسعة من زملائه المخرجين معه في نفس السنة قضاة من الدرجة الثانية في مرسومي ١٩٥١/٢/١٤ و ١٩٥١/١٠/٢٧ ثم رقا جميعا إلى وظائف قضاة من الدرجة الأولى أو ما يعادلها قبله بالمراسيم المطعون فيها الصادرة في ١٩٥٣/٨/١٠ و ١٩٥٣/١٢/٢٠ و ١٩٥٤/٤/١٧ ، ثم صدر مرسوم آخر في ١٩٥٤/٧/٢٢ لم يرق فيه الطالب إلى أن أدركته الحركة القضائية التي صدر مرسومها في ١٩٥٤/١٢/١ فرقى فيها إلى درجة وكيل نيابة من الدرجة الأولى الممتازة تاليا في الأقدمية لزملائه الذين عينوا قضاة من الدرجة الثانية من المحامين المخرجين معه في نفس السنة ، وأنه تبين له أن من رقا دونه قد حددت أقدميتهم عند تعيينهم بمقتضى قرارات أصدرها وزير العدل ولم تنشر فوضعوا في كشف الأقدمية قبله ، ثم رقا إلى وظائف قضاة من الدرجة الأولى بعد ذلك لتقدمهم عليه في هذا الكشف ، وقد طعن الطالب في المراسيم الخمسة طالبا إلغائها فيما تضمنته من إغفال ترقيته إلى وظيفة قاض من الدرجة الأولى وإلغاء قرارات تحديد الأقدمية بالنسبة لمن تقدموه من خريجي سنة ١٩٣٩ الذين عينوا بمرسومي ١٩٥١/٢/١٤ و ١٩٥١/١٠/٢٧ ووضعهم في كشف الأقدمية قبل من عين بعدهم وتسوية مرتبه على هذا الأساس منذ صدور المرسوم الأول المطعون فيه والصادر في ١٩٥٣/٨/١٠ وأسس طعنه على سببين (السبب الأول) مخالفة القانون وفي ذلك يقول إنه عين في ٩ من مايو سنة ١٩٥٠ وكيلا للنيابة من الدرجة الأولى التي تعادل وظيفة قاض من الدرجة الثانية بينما عين البعض من زملائه بالمرسومين الصادرين في ١٩٥١/٢/١٤ و ١٩٥١/١٠/٢٧ قضاة من الدرجة الثانية وكان يجب أن يكون متقدما عليهم في الأقدمية ، وذلك بأن الفقرة الأولى من المادة ٢٤ من قانون استقلال القضاء رقم ٦٦ لسنة ١٩٤٣ تجعل أقدمية القضاة بحسب تاريخ المرسوم الصادر بتعيينهم ، خصوصا وأنهم تخرجوا في كلية الحقوق في سنة واحدة واشتغلوا بالهاماة قبل تعيينهم ولأن الفقرة الثالثة

من المادة ٢٤ المذكورة تحدد أقدمية القضاة المعيّنين من خارج السلك القضائي في مرسوم التعيين ، أو بقرار يصدر من وزير العدل بعد تعيينهم بشهر على الأكثر ، كما تنص الفقرة الأخيرة على أن يكون تحديد الأقدمية حسب مدة الخدمة في المصالح الأخرى أو تاريخ القيد بجدول المحامين العام ، والقضاة المطعون في تحديد أقدميتهم كانوا يشتغلون بالمحاماة ولم يسبق أحد منهم الطالب في القيد بالجدول العام ، (السبب الثاني) أن الوزارة أساءت استعمال السلطة بالنسبة للطالب حين وضعته في الأقدمية تألياً لزملائه لأن قواعد الأقدمية والترقية قد قصدها الصالح العام والشارع جعل مناط تحديد الأقدمية بتاريخ البدء في العمل القانوني وصدر المرسوم بالتعيين وكان يجب على الوزارة أن تلتزم هذه القواعد حتى لا يضار قاض من التحكم في تحديد أقدميته بعد زميل أحدث منه ، فإذا فعلت فإن قراراتها الإدارية تكون مشوبة بعيب إساءة استعمال السلطة .

ومن حيث إن الوزارة تقول في ردها إن جميع من رقوا أقدم من الطالب في كشف الأقدمية وأنها راعت في حق الطالب وفي حق زملائه مقتضى القانون وليس في قراراتها مخالفة للقانون وأن الطالب وقد عين وكيلاً للنياحة من الدرجة الثالثة في سنة ١٩٤٨ إلى أن عين قاضياً من الدرجة الثانية قد ثبت وضعه بين زملائه من قضاة الدرجة الثانية منذ تاريخ تعيينه وكيلاً للنياحة من الدرجة الأولى في ١٩٥٠/٥/٩ ، وترى النيابة أن استناد الطالب إلى الفقرة الأولى من المادة ٢٤ من القانون رقم ٦٦ سنة ١٩٤٣ هو استناد غير سليم في شأن القضاة المطعون على تحديد أقدميتهم لأن الشارع خول لوزير العدل في الفقرة الرابعة من هذه المادة حق تحديد أقدميتهم بقرار يصدره في شهر على الأكثر من تاريخ التعيين والا تحددت أقدمية كل منهم من تاريخ مرسوم التعيين ، وترى أيضاً أن استناد الطالب إلى الفقرة الأخيرة من المادة ٢٤ غير سليم كذلك لأنها تتعلق بتحديد أقدمية القضاة المعيّنين من خارج السلك القضائي والطالب لم يعترض على تحديد أقدميته عند تعيينه وكيلاً للنائب العام من الدرجة الثالثة في سنة ١٩٤٨ .

ومن حيث إن الذى يبين من الوقائع السابق سردها أن الطالب بدأ حياته القضائية بتعيينه وكيلًا للنيابة من الدرجة الثالثة فى ١٩٤٨/٤/٥ ، وأنه عند صدور المرسوم الأول بتاريخ ١٠ من أغسطس سنة ١٩٥٣ كان قاضيا من الدرجة الثانية بين زملائه القضاة ولم يكن معيناً من خارج السلك القضائى وقد نقل إلى هذه الوظيفة فى ١٥/٩/١٩٥٠ بعد أن كان يشغل وظيفة وكيل نيابة من الدرجة الأولى منذ ١٩٥٠/٥/٩ ؛ لما كان ذلك فإن تحديد أقدميته فى وظائف القضاء يكون باتباع ما جاء بالفقرة الثالثة من المادة ٢٤ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٤٣ الذى عين الطالب ورقى إلى وظيفة قاض من الدرجة الثانية فى ظله وطبقا لأحكامه وهى تنص على أن تعتبر أقدمية وكلاء النيابة عند تعيينهم فى وظائف القضاء المماثلة لدرجاتهم من تاريخ تعيينهم فى هذه الدرجات بالنيابة ، ولما كان الطاعن قد عين من خارج السلك القضائى وكيلًا للنيابة من الدرجة الثالثة فى ١٩٤٨/٤/٥ كما يبين من الأوراق ، وكانت أقدمية أعضاء النيابة تتقرر طبقا للمادة ٨٣ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٤٣ وفقا للأحكام الواردة بالمادة ٢٤ لما كان ذلك فإن تحديد أقدميته من تاريخ المرسوم الصادر بتعيينه يكون حاصلًا بالموافقة للقانون ، أما بالنسبة لزملائه القضاة الذين تقدموه فى الترقية فالثابت من الوقائع التى أوردها الطاعن أنهم عينوا قضاة من الدرجة الثانية من خارج السلك القضائى وأن وزير العدل قد حدد أقدميتهم بموجب قرارين أصدرهما فى ١٩٥١/٣/٦ و ١٩٥١/١٠/٢٩ على التوالى وفى حدود الحق الذى أسبغه عليه الشارع بمقتضى المادة ٤/٢٤ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٤٣ ولا يجدى الطالب استناده إلى نص الفقرة الأخيرة من المادة ٢٤ إذ أن نصها مقصور على القضاة المعيّنين من خارج السلك القضائى ، ولما كانت أقدمية الطالب قد حددت بناء على المرسوم الصادر عند تعيينه وكيلًا من الدرجة الثالثة وأن هذه الأقدمية قد استقرت على وضعها منذ ذلك الحين إلى أن رقى بالمرسوم الأخير الصادر فى أول ديسمبر سنة ١٩٥٤ إلى وظيفة وكيل نيابة من الدرجة الأولى الممتازة ولا يسوغ أن يعود فينزع فى أقدميته بعد ذلك ، أما ما يشكو منه من تفاوت أقدميته عن أقدمية زملائه المخرجين معه فى سنة واحدة فإن

مرجعه إلى اختلاف ظروف التعيين في كل حركة قضائية ، وما دامت الحركات القضائية التي صدرت بعد تعيين الطالب قد صدرت بالمطابقة للقانون ، كما أن الوزارة اتبعت عند تعيينه هو من المحاماة الضوابط التي رسمها القانون ، ما دام هذا هو الحال فإن الوزارة لا تكون قد خالفت نصوص القانون في تحديد أقدمية القضاة الذين سبقوا الطالب إلى الترقية ، ويكون النعي على قراراتها بتحديد أقدميتهم بأنها مخالفة للقانون ومشوبة بعيب إساءة استعمال السلطة على غير أساس .

جلسة ٢٥ من مايو سنة ١٩٥٧

برئاسة السيد حسن داود المستشار ، وبحضور السادة : محمود إبراهيم اسماعيل ، ومحمود عواد ، ومحمد عبد الرحمن يوسف ، ومحمد عبد الواحد علي ، ومحمود محمد مجاهد ، وواحد قوش ، وفهم يسى جندى ، ومحمد متولى عتلم ، وواحد زكي كامل ، وإبراهيم عثمان يوسف المستشارين .

(١٦)

الطلبان رقما ١٢٦ سنة ٢٤ ق و ٢٣ سنة ٢٥ القضائية ” رجال القضاء “ :

(أ) اختصاص . أقدمية . مراتب . الحكم بإلغاء مرسوم فيما تضمنته من عدم ترقية الطالب إلى وظيفة مستشار أو ما يعادلها . المطالبة بفرق المرتب وتحديد الأقدمية في الطعن في المرسوم اللاحق . خروج هذين الطالبين عن ولاية هذه المحكمة .

(ب) نقض . المصلحة في الطعن . الحكم بإلغاء المرسوم فيما تضمنته من تخفيض الطالب في الترقية إلى درجة مستشار . انعدام المصلحة في الطعن على المرسوم اللاحق .

١ — متى قضى بإلغاء مرسوم فيما تضمنته من عدم ترقية الطالب إلى وظيفة مستشار أو ما يعادلها فإن المطالبة بفرق المرتب وتحديد أقدمية الطالب في الطعن في المرسوم اللاحق هو مما يخرج عن ولاية هذه المحكمة إذ هو نتيجة للحكم بإلغاء المرسوم السابق (أ) .

٢ — متى كان قد قضى للطالب بإلغاء مرسوم فيما تضمنته من تخفيضه في الترقية إلى درجة مستشار فإن الطعن في المرسوم اللاحق يصبح غير ذي موضوع ولا مصلحة للطالب فيه .

(١) يراجع الحكم الصادر في الطلبات أرقام ١٢٥ - ١٨٣ سنة ٢٥ و ٤١ . سنة ٢٦ ق رجال القضاء . ج.١ . ١٩٥٧/٦/٢٢ .

لَسَنَة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع تقرير السيد المستشار المقرر والمرافعة ،
وبعد المداولة .

ومن حيث إن الطالب يبنى طعنه في المرسومين المطعون فيهما مستندا إلى سبق صدور حكم لصالحه من هذه المحكمة بتاريخ ٢٧ من مارس سنة ١٩٥٤ بترقيته في المرسوم الصادر في ٣١ من يولييه سنة ١٩٥٣ إلى رئيس محكمة من الفئة (أ) أو ما يعادلها ، وهو يقول إنه عندما صدر مرسوم الحركة القضائية في ٣ من أبريل سنة ١٩٥٤ تخطته الوزارة في الترقية إلى درجة مستشار ورفت الأستاذ ... إلى هذه الدرجة مع أنه كان يل الطاعن في الأقدمية ، كما رقت غيره من زملاء الطالب ، ونحت أيضا هذا المنحى في المرسوم الصادر في ١٠/٤/١٩٥٤ من أن الطالب أبلغ السيد رئيس مجلس القضاء الأعلى بالحكم الصادر بترقيته وأعلن وزارة العدل بصورة منه ، وبعد ذلك وفي أول ديسمبر سنة ١٩٥٤ صدر المرسوم المطعون فيه بالطعن رقم ١٢٦ سنة ٢٤ ق بترقية ثمانية من زملائه يلونه في الأقدمية إلى درجة مستشار وكانوا قبل صدوره في درجة وكلاء للحاكم أو رؤساء النيابة من الدرجة الأولى ، وكان على الوزارة أن تعمل على مقتضى الحكم الصادر من هذه المحكمة بتاريخ ٢٧ من مارس سنة ١٩٥٤ ، أما وهي لم تفعل — فقد خالفت القانون وأساءت استعمال السلطة في تخطي الطاعن في الترقية خصوصا وقد قرر هذا الحكم أهلية الطالب وحلده أسبقيته في الأقدمية على الأستاذ ... لتكافئهما في درجة الأهلية بل إنها — أمنت في مخالفة القانون في المرسوم الصادر في ٢٦ من يناير سنة ١٩٥٥ وهو المرسوم الثاني المطعون فيه بالطعن رقم ٢٣ سنة ٢٥ ق فرقت عددا آخر من زملاء الطالب الذين كانوا يلونه في الأقدمية إلى درجة مستشار ولذلك فهو يطلب إلغاء هذين المرسومين وكذلك القرارات المكملة لهما فيما تضمنته من إغفال ترقيته إلى هذه الدرجة أو ما يعادلها .

ومن حيث أن وزارة العدل ردت في مذكرتها أنه ليس في تخطي الطاعن في الترقية إلى درجة مستشار مخالفة للقانون أو إساءة استعمال السلطة لأن ترقية الطالب

بمقتضى الحكم الصادر في ٢٧ من مارس سنة ١٩٥٤ إلى درجة رئيس محكمة من الفئة (١) ليس معناه أنه أهل للترقية لدرجة مستشار إذ يجب حتى يكون أهلاً للترقية إلى هذه الدرجة الأخيرة أن يمارس عمله كرئيس محكمة فترة تتجلى فيها جدارته لمنصب مستشار وقد أقر مجلس القضاء الأعلى هذا النظر .

ومن حيث إن النيابة في مذكرتها النهائية تقول إن الحكم الصادر لصالح الطالب في ٢٣ من أبريل سنة ١٩٥٥ في الطعن رقم ٢٧ سنة ٢٤ ق . بإلغاء المرسوم الصادر في ٣ من أبريل سنة ١٩٥٤ فيما تضمنه من تخطي الطالب في الترقية إلى درجة مستشار من تاريخ صدور ذلك المرسوم ، هذا الحكم يجعل الطعن على المراسم التالية له غير منتج ، وترى رفض الطلبين .

ومن حيث إنه يبين من الاطلاع على الحكم الصادر من هذه المحكمة بتاريخ ٢٣ من أبريل سنة ١٩٥٥ في الطعن رقم ٢٧ سنة ٢٤ ق أنه بعد ما أورد في أسبابه أن الوزارة المدعى عليها لم تقدم دليلاً على وجود ما يحول دون ترقية الطالب إلى المنصب الأعلى الذي رقى إليه زميله الأستاذ المكافئ له في الأهلية والتألي له في الأقدمية ، وانتهى إلى القضاء بإلغاء المرسوم الصادر في ٣ من أبريل سنة ١٩٥٤ وقرارات وزير العدل المتممة له فيما تضمنته من عدم ترقية الطالب إلى وظيفة مستشار أو ما يعادلها وترقيته إلى هذه الدرجة أسوة بزميله المذكور .

ومن حيث إن الوزارة ردت بكتابها المؤرخ ٧ من مارس سنة ١٩٥٧ والمرفق بالملف بأنه بناء على الحكم السابق الصادر في الطعن رقم ٢٧ سنة ٢٤ ق المشار إليه قد اعتبر الطالب في درجة مستشار من تاريخ ٣ من أبريل سنة ١٩٥٤ وحددت أقدميته سابقة على جميع زملائه الذين تخطوه في المرسوم المشار إليه ، لما كان ذلك وكان الشق من طلب الطاعن الخاص بالمطالبة بفرق المرتب وتحديد أقدميته في المرسومين المطعون فيهما مما يخرج عن ولاية هذه المحكمة إذ هو نتيجة لازمة للحكم بإلغاء المرسوم المذكور الصادر في ٣ من أبريل سنة ١٩٥٤ ، لما كان ذلك فإن الطعن في المرسومين الصادر أولهما في أول ديسمبر سنة ١٩٥٤ والثاني في ٢٦ من يناير سنة ١٩٥٥ يصبح غير ذي موضوع ولا مصلحة للطاعن فيه متى كان قد قضى للطاعن بإلغاء المرسوم السابق عليهما والصادر في ٣ من أبريل سنة ١٩٥٤ فيما تضمنه من تخطي الطاعن في الترقية إلى درجة مستشار ، ومن ثم يتعين رفض الطلبين .

جلسة ٢٥ من مايو سنة ١٩٥٧

برئاسة السيد المستشار حسن داود - وبحضور السادة : محمود ابراهيم اسماعيل ، ومحمود عباد ،
وعبد حميد الرحمن يوسف ، وعبد عبد الواحد علي ، ومحمود محمد مجاهد ، وأحمد قوشه ، وفهم يسى
بجندى ، وعبد متولى عتلم ، وأحمد زكي كامل ، و ابراهيم عثمان يوسف المستشارين .

(١٧)

الطلب رقم ١١٩ سنة ٢٥ القضائية "رجال القضاء" :

ترقية . الصلاحية للترقية إلى درجة . عدم اعتبارها دليلا على الصلاحية للترقية إلى درجة أعلى منها .
الصلاحية للترقية إلى درجة ليست في ذاتها دليلا على الصلاحية للترقية إلى
درجة أعلى منها — على ما استقر عليه قضاء هذه المحكمة .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار وبعد
المرافعة والمداولة .

من حيث إن الطلب قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — كما يبين من الطلب وسائر الأوراق — تتحصل في أنه
بتاريخ ١٠ من أغسطس سنة ١٩٥٥ صدر قرار من مجلس الوزراء بإجراء حركة
قضائية رقي فيها عدد من وكلاء المحاكم من الفئة « ١ » إلى درجة رؤساء محاكم
ولم يشمل هذا القرار ترقية الطالب الذي كان وقت صدور القرار المشار إليه
وكيل محكمة من الفئة « ١ » بل تخطاه في الترقية إلى درجة رئيس محكمة إثنا عشر
من زملائه اللاحقين له في الأقدمية أولهم الأستاذ ... وآخرهم الأستاذ ...

فطعن الطالب في هذا القرار مستندا في طعنه على سببين حاصل أولهما أن وزارة العدل أخطأت في عدم ترفيته إلى درجة رئيس محكمة أو ما يماثلها مع أنه حائز للأهلية التي نص عليها قانون استقلال القضاء ، ويتحصل السبب الآخر في أن وزارة العدل أساءت استعمال السلطة بهذا التخطي ذلك أن الطالب رقي في شهر ديسمبر سنة ١٩٥٤ إلى درجة وكيل محكمة من الفئة « ١ » لأهليته لهذه الترقية ولم يجد بعد ذلك ما ينقص من هذه الأهلية حتى تعتمد الوزارة إلى عدم ترفيته بالقرار المطعون فيه — وطلب الحكم بإلغاء القرار السالف الذكر فيما تضمنه من تخطيه في الترقية إلى درجة رئيس محكمة أو ما يماثلها وبأحققته للترقية إلى هذه الدرجة وجعل أقدميته سابقة للاستاذ

وحيث إن وزارة العدل المطعون ضدها ردت على الطالب بأن القرار المطعون فيه جرى على أن الاختيار لدرجة رئيس محكمة أو ما يماثلها أساسه درجة الأهلية طبقا لقانون استقلال القضاء ، والطالب لم يبلغ درجة زملائه الذين تخطوه في الترقية إلى هذه الدرجة بالقرار المطعون فيه ، وقد قرر مجلس القضاء الأعلى بشأن الطالب بمجلسه المنعقدة في ١٨ من يوليو سنة ١٩٥٥ عند النظر في مشروع الحركة القضائية " أنه لم يتوافر ما استلزمه المجلس من وجوب استقرار حالة المرشح في درجة فوق المتوسط وذلك بأن يكون التقريران الأخيران المتواليان يشهدان له بالوصول إلى هذه الدرجة " وطلبت الوزارة رفض الطعن وإلزام الطالب بمصروفاته .

وحيث إن ما ينص عليه الطاعن على القرار المطعون فيه مردود بأنه يبين من الاطلاع على ملف الطالب وما احتواه من تقارير على أعماله كما يبين من الاطلاع على البيانات الخاصة بزملائه ممن تخطوه في الترقية بالقرار المطعون فيه — يبين من ذلك أن القرار إذ تخطى الطالب في الترقية لم يخالف القانون ، أما قول الطالب أنه سبق أن رقي إلى درجة وكيل محكمة من الفئة « ١ » في شهر ديسمبر سنة ١٩٥٤ وأن درجة أهليته التي أهلته لتلك الترقية لم تتغير بعد ذلك حتى تتخطاه الوزارة في الترقية فقول لا يفيد ذلك لأن الصلاحية للترقية إلى درجة ليست في ذاتها دليلا على الصلاحية للترقية إلى درجة أعلى منها على ما استقر عليه قضاء هذه المحكمة في حكمها الصادر بتاريخ ٢٣ من يناير سنة ١٩٥٤ (الطلبان رقم ٢١ سنة ٢١ ق ٤ سنة ٢٢ ق) .

وحيث إنه يبين من ذلك أن الطعن لا يقوم على أساس ويتعين رفضه .

جلسة ٢٥ من أيار سنة ١٩٥٧

برئاسة السيد المستشار حسن داود ، وبحضور السادة : محمود إبراهيم السماعيل ، ومحمود عياد ،
ومحمد عبد الرحمن يوسف ، ومحمد عبد الواحد علي ، ومحمود محمد مجاهد ، وأحمد قوشة ، وفهم يسى
بجندى ، ومحمد منولى عظم ، وأحمد زكي كامل ، وإبراهيم عثمان المستشارين .

(١٨)

الطلبان رقما . ١٤ سنة ٢٥ و ١٣ سنة ٢٦ القضائية ”رجال القضاء“

(أ) ترقية . عرض حالات جميع رجال القضاء على مجلس القضاء عند إجراء الحركة القضائية .
غير واجب .

(ب) تفتيش قضائي . قيام إدارة التفتيش بإبلاغ القاضي بصورة من الملاحظات التي أخذت
عليه في تقرير التفتيش وعدم اعتراضه عليها طاعة على التقرير . غير منتج .

(ج) أهلية . تفتيش قضائي . جواز الاكتفاء بما في ملف القاضي من تقارير وأوراق
وبيانات في تقدير درجة أهليته .

١ — لم توجب المادة ٢١ من قانون استقلال القضاء عرض جميع حالات
رجال القضاء على مجلس القضاء عند إجراء الحركة القضائية وبالتالي لم ترتب جزاء
على إضفال هذا العرض بالنسبة للطلاب .

٢ — متى كانت إدارة التفتيش القضائي قد أبلغت القاضي بصورة من
الملاحظات التي أخذت عليه في تقرير التفتيش فلم يعترض عليها فإن طعنه على
هذا التقرير يكون غير منتج .

٣ — إنه وإن كانت المادة السادسة من القرار الوزاري الصادر في ١٧/٤/١٩٥٢
تنص على أن ينتقل المفتشون مرة على الأقل كل سنة لفحص عمل القاضي إلا

أنه ليس ما يمنع في حالة عدم تحقق ذلك أن يكون ما جاء بملف القاضي من تقارير وبيانات وأوراق كافية لتقدير درجة أهليته تقديرا يطمأن إليه ، يمكن من واقعه مقارنة أهليته بأهلية زملائه التاليين له في الأقدمية (١) .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار وبعد المرافعة والمداولة .

من حيث إن الطالب قرر بتاريخ ١٣ من سبتمبر سنة ١٩٥٥ الطعن في القرار الصادر بتاريخ ١٠ من أغسطس سنة ١٩٥٥ والمنشور بالوقائع المصرية بتاريخ ١٥/٨/١٩٥٥ الخاص بتعيينات وتنقلات وانتدابات بالمحاكم وذلك فيما تضمنه من تخطي الطالب في الترقية إلى درجة وكيل محكمة أو ما يماثلها وترقية تسعة من زملائه ممن يلونه في ترتيب الأقدمية وقال شرحا لهذا الطعن إنه تخرج من كلية الحقوق في سنة ١٩٣١ وعمل بالمحاماة إلى أن عين قاضيا من الدرجة الثانية سنة ١٩٤٦ ثم رقى إلى درجة قاض من الدرجة الأولى في سنة ١٩٥٠ وذلك بعد تخطيه في الترقية إلى تلك الدرجة عشر مرات دون مبرر مع أن تقاريره كانت تؤهله للترقية ثم فوجئ بتخطيه في الترقية إلى درجة وكيل محكمة بصدد القرار موضوع هذا الطعن وقد أسس طعنه على الخطأ في تطبيق القانون وسوء استعمال السلطة — وبتاريخ ٢٥ من أغسطس سنة ١٩٥٦ قرر الطعن في القرار الجمهوري الصادر بتاريخ ٣١ من يوليو سنة ١٩٥٦ والمنشور بالجريدة الرسمية في ٦/٨/١٩٥٦ الخاص بتعيينات وترقيات وتنقلات وانتدابات بالمحاكم وذلك فيما تضمنه من تخطيه في الترقية إلى درجة وكيل محكمة أو ما يماثلها وترقية زملائه ممن يلونه في ترتيب الأقدمية ، وقد قيد الطلب الأول برقم ١٤٠ سنة ٢٥ ق والثاني برقم ١٣٠ سنة ٢٦ ق وقد بنى الطعن الآخر على ما أقام عليه طعنه الأول مضيفا إليه العيب في الشكل ذلك أن المادة ٢١ من قانون استقلال القضاء توجب عرض جميع

(١) قررت المحكمة هذا المبدأ أيضا في الطلبات أرقام ١٣٨ و ١٨٢ سنة ٢٥ و ١٣٧

سنة ٢٦ ق "رجال القضاء" جلسة ١٩٥٧/٦/٢٢

حالات القضاة على مجلس القضاء قبل وضع أى حركة وقد أغفلت الوزارة عرض اسمه .

ومن حيث إن المحكمة كلفت وزارة العدل بضم ملف الطاعن السرى وبتقديم بيانات من واقع ملفات زملائه الذين كانوا يلمونه فى الأقدمية ورفقوا من دونه فى الحركتين المطعون عليهما وصرحت بتبادل المذكرات .

ومن حيث إن الطالب قدم مذكرة صمم فيها على طلبة المتقدمين وأضاف إليهما طلب إلغاء القرار الصادر من مجلس الوزراء فى ١٩٥٥/١١/٣٠ وقدمت الوزارة مذكرة طلبت فيها رفض طلبات الطالب وقدمت النيابة مذكرة رأت فيها عدم قبول الطلب الأخير شكلا لأنه لم تتبع فيه الاجراءات القانونية .

ومن حيث إن الطالب قدم مذكرة تكميلية اقتصر فيها على الطلين الأولين ومن ثم يتعين قصر النزاع على الطلين الأولين وبصرف النظر عن الطالب الثالث الذى لم تدفع عنه رسوم .

ومن حيث إن الطلين الأولين ١٤٠ سنة ٢٥ ق و ١٣٠ سنة ٢٦ ق قد استوفيا أوضاعهما الشكلية فهما مقبولان شكلا .

ومن حيث إن الطالب طعن على تقريرى التفتيش المؤرخين فى ١٩٤٨/١٢/٨ و ١٩٥٢/٤/٢٦ وهذا الطعن غير منتج لأن التفتيش أبان به بصورة من الملاحظات التى أخذت عليه فلم يعترض عليها أما بالنسبة لتقرير ١٩٥٥/١/١١ فإنه وإن كان لم يخطربه إلا أن ما فى ملف الطالب من تقارير أخرى يكفى لتقدير أهليته .

وحيث إن ما يقول به الطالب من أنه لم يفتش على أعماله بعد تقرير ١٩٥٢/٤/٢٦ مردود بأنه وإن كانت المادة السادسة من القرار الوزارى الصادر فى ١٩٥٢/٤/١٧ تنص على أن ينتقل المفتشون مرة على الأقل كل سنة لفحص عمل القاضى إلا أنه ليس ما يمنع فى حالة عدم تحقق ذلك أن يكون ما جاء بملف القاضى من تقارير

وبيانات وأوراق كافية لتقدير درجة أهليته تقديرا يطمأن إليه ويمكن من واقعه مقارنة أهليته بأهلية زملائه التاليين له في الأقدمية .

ومن حيث إنه يبين من واقع ملف الطاعن السرى وما احتواه من أوراق ومن البيانات التي قدمتها الوزارة من واقع ملفات زملائه الذين كانوا يملونه في الأقدمية ورقوا من دونه يبين من ذلك أنه لم يقع في تخطى الطالب مخالفة للقانون أو تعسف في استعمال السلطة .

ومن حيث إنه لذلك يتعين رفض الطلبين .

جلسة ٢٥ من مايو سنة ١٩٥٧

برئاسة السيد حسن داود المستشار ، وبحضور السادة : محمود ابراهيم اسماعيل ، ومحمود صهيد
ومحمد عبد الرحمن يوسف ، ومحمد عبد الواحد علي ، ومحمود محمد مجاهد ، وأحمد فوشه ، وضم
بني جندى ، وأحمد ذكي كامل ، و ابراهيم عثمان يوسف المستشارين .

(١٩)

الطلب رقم ١٦١ سنة ٢٥ القضائية "رجال القضاء" :

نيابة عامة . تعيين . ترتيب المهنيين في وظائف معاونى النيابة المتخرجين من الجامعات الثلاث .
تركة لتقدير الوزارة .

لم يورد قانون استقلال القضاء قواعد لتحديد ترتيب المهنيين في وظائف
معاونى النيابة المتخرجين من الجامعات الثلاث أى أن ذلك متروك لتقدير الوزارة
ومتى كانت الإدارة قد التزمت في تصرفها قاعدة تنظيمية عامة ابتغاء المصلحة
العامة فلا سهيل إلى النعى على تصرفها بسوء استعمال السلطة .

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار وبعد
المرافعة والمدافلة .

من حيث إن الطلب قد استوفى أوضاعه الشكلية .

حيث إن الوقائع حصبا يبين من الأوراق تتحصل في أنه بتاريخ ١٩/٩/١٩٥٥
صدر قرار وزير العدل بتعيين واحد وعشرين معاونا في وظائف النيابة العامة

ملاحظة : صدرت أحكام مماثلة في الطلب رقم ١٦٤ سنة ٢٥ ق رجال القضاء بذات الجلسة
وفي الطلبات أرقام ١٦٢ سنة ٢٥ و ١٦٥ سنة ٢٦ و ١٤ سنة ٢٧ ق رجال القضاء ، والطلبات
أرقام ١٦٥ سنة ٢٥ و ١٦٨ سنة ٢٦ و ١٢ سنة ٢٧ ق رجال القضاء بجلسة
١٩٥٧/٦/٢٢ .

ومن بينهم الطاعن وحددت أقدميتهم بحسب أقدمية الجامعات دون اعتبار لمجموع الدرجات وقد جعل القرار الأبقية لتسعة من خريجي كلية الحقوق بجامعة القاهرة وفقاً لترتيب درجاتهم في النجاح ثم تبعهم بخريجي كلية الحقوق جامعة عين شمس وفقاً لترتيب درجاتهم في النجاح ومع أن الطالب حصل على نسبة ٨٥,٥ ٪ من الدرجات في كلية حقوق عين شمس فإنه وضع في الترتيب ثالثاً لجميع المعينين من جامعة القاهرة مع أن درجاته تفوق ما حصل عليه كل المعينين من جامعة القاهرة فوزارة العدل قد أبجفت بحقوق الطاعن بإساءتها استعمال السلطة المخولة لها في المفاضلة بين الخريجين وطلب لذلك إلغاء القرار المطعون فيه فيما تضمنته من جعل أقدميته لاحقاً للأستاذ واعتباره سابقاً على أول المعينين في القرار المطعون فيه .

وحيث إن وزارة العدل طلبت رفض هذا الطلب تأسيساً على أن نظام الدراسة ومواد الامتحان وكيفية تقدير الدرجات يختلف في كل كلية عن الأخرى ولو سارت الوزارة في التعيين على أساس المساواة في درجات التخرج لانتهد إلى التعيين من كلية دون أخرى ولذا فإن الوزارة تجري التعيين حسب درجات التخرج من كل كلية على حدة وبترتيب إنشاء الجامعات وبنسبة معينة من كل كلية وهذا التنظيم عام لا شخصي ويقتضيه الصالح العام .

وحيث إن قانون استقلال القضاء لم يورد قواعد خاصة لتحديد ترتيب المعينين في وظائف معارفي النيابة المتخرجين من الجامعات الثلاث أي أن ذلك متروك لتقدير الوزارة ومتى كانت الإدارة قد التزمت في تصرفها قاعدة تنظيمية عامة ابتغاء المصلحة العامة فلا سبيل إلى النعي على تصرفها بسوء استعمال السلطة وقد وازنت الوزارة بين الاعتبارات المختلفة وتخيرات مآراته أفضليها ولا تنشد من ذلك إلا المصلحة العامة وتقدير الاعتبار مما تستقل به الإدارة بلا معقب ما دام الباحث على ذلك المصلحة العامة والطاعن لم يقدم أي دليل على عيب إساءة استعمال السلطة ويتعين لذلك رفض الطلب .

جلسة ٢٢ من يونيو سنة ١٩٥٧

برئاسة السيد حسن داود المستشار ، وبحضور السادة : محمود ابراهيم اسماعيل ، ومحمود
مياد ، واسحق عبدالسيد ، ومحمد عبد الرحمن يوسف ، ومحمد عبد الواحد علي ، ومحمود محمد مجاهد ،
وفهم يسى جندى ، ومحمد متولى عظم ، وأحمد زكي كامل ، و ابراهيم همام يوسف المستشارين .

(٢٠)

الطلب رقم ١٠ سنة ٢٤ القضائية "رجال القضاء" :

(١) قرض . شكل الطالب . طعن الطالب على المرسوم الصادر بترقية بعض وكلاء النيابة
من الدرجة الثانية التالين له في الأقدمية إلى وظائف قضاة من الدرجة الثانية وقوله
إن القرارات التي صدرت بعد المرسوم بترقية بعض وكلاء النيابة من الدرجة الثانية
والتالين له أيضا في الأقدمية إلى وظائف وكلاء نيابة من الدرجة الأولى وأغفلت
ترقيته فيها كما أغفلت في المرسوم . اعتبار ذلك تعيينا كافيا لقرارات المطعون فيها .
(ب) ترقية . أهلية . سلطة جهة الإدارة في تخلي الموظف في الترقية إذا قام لديها ما يدل
على انتقاص أهليته ومجانبة الصفات التي تتطلبها طبيعة الوظيفة .

١ - متى كان الطالب إذ طعن على المرسوم الصادر بترقية بعض وكلاء
النيابة من الدرجة الثانية ممن كانوا يلونه في الأقدمية إلى وظائف قضاة من الدرجة
الثانية قال إن القرارات التي صدرت بعد هذا المرسوم بترقية بعض وكلاء النيابة
من الدرجة الثانية ممن كانوا يلونه في الأقدمية أيضا إلى وظائف وكلاء نيابة
من الدرجة الأولى وأغفلت ترقيته في هذه القرارات كما أغفلت في المرسوم فإن
في ذلك من البيان والتحديد لهذه القرارات ما يكفي لاعتبار القرارات المطعون
فيها معينة تعيينا كافيا مما يتعين معه رفض الدفع بعدم قبول الطلب شكلا بالنسبة
للقرارات المذكورة المطعون فيها .

٢ - أتدرج في الوظائف العامة مرده الاختيار القائم على المصلحة العامة
وإذا قام لدى جهة الادارة من الأسباب ما يدل على انتقاص أهلية الموظف

ومجانبته للصفات التي تتطلبها طبيعة الوظيفة كان لهذه الجهة نزولا على مقتضيات المصلحة العامة أن تتخطاه في الترقية إلى من يليه .

لشكـمة

وحيث إن الوقائع حسبما يبين من المرسوم والقرارات المطعون فيها ومماثر الأوراق تتحصل في أنه بتاريخ ٢٠ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ صدر مرسوم بإجراء حركة قضائية رقي فيه عدد من وكلاء النيابة من الدرجة الثانية إلى وظائف قضاة من الدرجة الثانية أعقبه صدور قرارات وزارية بترقية بعض وكلاء النيابة من الدرجة الثانية إلى وظائف وكلاء نيابة من الدرجة الأولى وقد روعي في المرسوم وفي القرار اتخاذ الأقدمية أساسا للترقية ولكن أغفلت ترقية الطالب مع أنه كان سابقا في الأقدمية على بعض زملائه الذين رقوا وفي ذلك مخالفة لنص المادة ٦٩ من القانون رقم ١٨٨ سنة ١٩٥٢ باستقلال القضاء التي تنص على أن تكون الترقية بالأقدمية ، وطلب الطالب أولا — إلغاء المرسوم والقرار سالفى الذكر فيما تضمناه من إغفال تربيته إلى وظيفة قاض من الدرجة الثانية أو وكيل نيابة من الدرجة الأولى وتحديد أقدميته على هذا الأساس . ثانيا — تسوية مرتبه من تاريخ صدور المرسوم سالف الذكر وفقا لربط مرتب الدرجة وما يتبع ذلك من علاوات وصرف المتجمد نتيجة للتسوية .

وحيث إن وزارة العدل دفعت بعدم قبول الطلب شكلا بالنسبة للقرارات الوزارية استنادا إلى أن الطالب لم يبين القرارات الوزارية التي يطعن فيها ولم يحددها ومن ثم فإن طعنه عليها يكون غير مقبول شكلا وقالت عن الموضوع إن النائب العام كان قد وجه إنذارا إلى الطالب بتاريخ ٤ من نوفمبر سنة ١٩٥٢ لأنه غادر محل عمله إلى القاهرة في يوم ٢٢ من يوليو سنة ١٩٥٢ وظل متغيبا مدة خمسة وعشرين يوما وصلها بأجازته السنوية التي كان قد رخص له بها ابتداء من ١٨ من أغسطس سنة ١٩٥٢ وبهذا يكون قد انقطع عن عمله مدة خمسة وعشرين يوما بغير ترخيص في حين أن حصيده من الأجازات العادية لم

يكن يتجاوز خمسة عشر يوما الأمر الذى يدل على استهتاره الشديد بواجبات وظيفته وعدم تقديره للمسئولية .

وحيث انه من الدفع بعدم قبول الطلب شكلا بالنسبة للقرارات الوزارية المطعون فيها مردود بأن الطالب إذ طعن على المرسوم الصادر فى ٢٠ من ديسمبر سنة ١٩٥٣ بترقية بعض وكلاء النيابة من الدرجة الثانية ممن كانوا يلونه فى الأقدمية إلى وظائف قضاة من الدرجة الثانية قال إن القرارات التى صدرت بعد صدور هذا المرسوم بترقية بعض وكلاء النيابة من الدرجة الثانية ممن كانوا يلونه فى الأقدمية أيضا إلى وظائف وكلاء نيابة من الدرجة الأولى وأغفلت ترقيته فى هذه القرارات كما أغفلت فى المرسوم وفى ذلك من البيان والتحديد لهذه القرارات ما يكفى لاعتبار القرارات المطعون فيها معينة تعيينا كافيا مما يتعين معه رفض الدفع وقبول الطلب شكلا .

وحيث إن ما ينعاه الطالب على المرسوم والقرارات التى سلف بيانها مردود بأن التدرج فى الوظائف العامة مرده الاختيار القائم على المصلحة العامة وأنه إذا قام لدى جهة الإدارة من الأسباب ما يدل على انتفاص أهلية الموظف ومجانبته للصفات التى تتطلبها طبيعة الوظيفة كان لهذه الجهة نزولا على مقتضيات المصلحة العامة أن تتخطاه إلى من يليه والحال فى خصوصية هذه الدعوى أن وزارة العدل المطعون عليها استندت فى نخطى الطالب فى الترقية إلى وظيفة قاض من الدرجة الثانية أو وكيل نيابة من الدرجة الأولى إلى ما هو ثابت بملف خدمته وقد تبين للحكمة من الاطلاع على هذا الملف أن الوزارة إذ تخطت الطالب لم تخالف القانون مما يتعين معه رفض الطلب .

جاسة ٢٢ من يونيه سنة ١٩٥٧

برياعة السيد المستشار حسن داود ، وبحضور السادة : محمود ابراهيم اسماعيل ، ومحمود عباد
واسحق عبد السيد ، ومحمد عبد الرحمن يوسف ، ومحمد عبد الواحد علي ، ومحمود محمد مجاهد ،
وفهم يسى جندى ، واحمد زكى كامل ، وابراهيم عثمان يوسف المستشارين .

(٢١)

الطلبات أرقام ٤٥ و ١١٢ سنة ٢٤ و ١٢ و ٣٥ و ١٣٠
سنة ٢٥ القضائية "رجال القضاء" :

تمض . تقرير الطعن . اكفاء الطالب في تقريره من تفصيل الأسباب ببيان موجز وعدد
ينخرجها عن الابهام ويبعدها عن الجهالة التامة . لا بطلان .

إذا كان الطالب قد اكتفى في تقريره من تفصيل الأسباب التي بني عليها
وجه الطلب ببيان موجز وعدد يخرجها عن الابهام ويبعدها عن الجهالة التامة ،
فإنه لا يكون هناك مسوغ لإطلانه ذلك أن القانون لم يرسم لهذا البيان طريقة
خاصة بل يكفي إذا كان وجه الطعن معينا بإيجاز أن يكون المقصود منه
ظاهرا ومحددا .

المحكمة

من حيث إن الطلبات قد استوفت أوضاعها الشكلية .

وحيث إنها تتحصل كما بين من الأوراق في أن الطالب تخرج في كلية
الحقوق ثم اشتغل بالمحاماة إلى أن عين قاضيا من الدرجة الثانية في سنة ١٩٤٥
ثم قاضيا من الدرجة الأولى في سبتمبر سنة ١٩٤٨ وظل يؤدي عمله بجد وكفاية
إلى أن صدر مرسوم ٧ من أبريل سنة ١٩٥٤ المنشور بالوقائع الرسمية في ١٥ منه
وقد أغفل ترقيته إلى وظيفة وكيل محكمة من الفئة (ب) أو ما يعادلها وشمل

بالترقية بعض زملائه ممن كانوا يلوونه في ترتيب الأقدمية ولا يفضلونه في الأهلية
فقرر بالطن فيه بتاريخ ٨ من مايو سنة ١٩٥٤ طالبا إلغاءه فيما تضمنه من إغفال
ترقيته إلى وظيفة وكيل محكمة من الفئة (ب) أو ما يماثلها وإلغاء ما ترتب
على ذلك المرسوم من آثار والحكم بأحقية في الترقية إلى هذه الوظيفة ووجه
طلبه إلى وزارتي العدل والمالية وإلى مجلس الوزراء ومجلس القضاء الأعلى وكان
مبنى الطعن على ما يبين من الطلب مخالفة المرسوم للقانون وإساءة استعمال السلطة
ثم صدر مرسوم آخر بتاريخ ٢٢ من يوليو سنة ١٩٥٤ نشر بالوقائع الرسمية
في ٢٩ منه بإجراء تعيينات وتنقلات قضائية فقرر بالطن فيه بتاريخ
٢٥ من أغسطس سنة ١٩٥٤ — طالبا إلغاءه فيما تضمنه من إغفال ترقية إلى
درجة وكيل محكمة من الفئة (ب) أو ما يماثلها وإلغاء ما ترتب على ذلك المرسوم
من آثار والقضاء بأحقية في الترقية إلى هذه الدرجة وإلزام المطعون ضدهم
بالمصروفات وقيد هذا الطلب برقم ١١٢ لسنة ٢٢ ق رجال القضاء — ثم صدر
مرسوم ثالث بتاريخ أول ديسمبر سنة ١٩٥٤ ونشر بالوقائع الرسمية في
٩ من ديسمبر سنة ١٩٥٤ فقرر بالطن فيه بتاريخ ٦ من يناير سنة ١٩٥٥ طالبا
إلغاءه فيما تضمنه من إغفال ترقية إلى هذه الدرجة أو ما يماثلها والقضاء بأحقية
في الترقية إليها وإلزام المطعون ضدهم بالمصروفات وقيد طلبه هذا برقم ٦٢
لسنة ٢٥ ق رجال القضاء وبتاريخ ٩ من فبراير سنة ١٩٥٥ صدر قرار مجلس
الوزراء بإجراء تعيينات وتنقلات قضائية فقرر بالطن فيه بتاريخ ٨ من مارس
سنة ١٩٥٥ طالبا إلغاءه فيما تضمنه من تخطيه في الترقية إلى وظيفة وكيل محكمة
من الفئة (ب) أو ما يماثلها وإلغاء ما ترتب على ذلك المرسوم من آثار والحكم
بأحقية في الترقية إلى هذه الوظيفة وقيد هذا الطلب برقم ٣٥ لسنة ٢٥ ق رجال
القضاء — ثم صدر قرار آخر من مجلس الوزراء بتاريخ ١٠ من أغسطس سنة ١٩٥٥
نشر بالوقائع الرسمية فقرر بالطن فيه بتاريخ ١١ من سبتمبر سنة ١٩٥٥ طالبا
إلغاءه فيما تضمنه من إغفال ترقية إلى درجة وكيل محكمة من الفئة (ب) أو ما يماثلها
وإلغاء ما ترتب على هذا القرار من آثار والقضاء بأحقية في هذه الدرجة
أو ما يماثلها وقيد هذا الطلب برقم ١٣٠ لسنة ٢٥ ق رجال القضاء — وكان مبنى

هذه الطعون جميعا مخالفة للقانون وإساءة استعمال السلطة على النحو الذى أوضحه فى طعنه على المرسوم الأول .

وحيث إن وزارة العدل دفعت بعدم قبول الطلبات لعدم بيان أسبابها بيانا كافيا ذلك أن الطالب لم يفصل الأسباب التى بنى عليها وجه الطلب خلافا لما تقضى به المادة ٤٢٩ مرافعات من وجوب أن يشمل تقرير الطعن بيان الأسباب التى بنى عليها وإلا كان باطلا — أما ما يقوله من أن ترتيبه فى الأقدمية كان يرشحه للترقية فإنه طبقا للمادة ٢١ من المرسوم بقانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٢ تكون الترقية إلى درجة وكيل محكمة فما فوقها على أساس درجة الأهلية وعند التساوى تراعى الأقدمية وقد راعت الوزارة فى الترقية إلى درجة وكيل محكمة فما فوقها درجة الأهلية ولم يبلغ الطالب درجة من رقوا فى المراسيم والقرارات المطعون فيها .

وحيث إن النيابة العامة قدمت مذكرتها ردت فيه على الدفع المقدم من الوزارة وتركت للمحكمة تقدير أهلية الطالب بالنسبة لأهلية زملائه الذين تخطوه فى الترقية .

وحيث إن ما تنعاه وزارة العدل المطعون ضدها على شكل الطلب فى غير محله ذلك لأن الطالب قد اكتفى فى تقريره عن تفصيل الأسباب ببيان موجه محدد يخرجها عن الإبهام ويبعدها عن الجهالة التامة — لما كان ذلك ، وكان القانون لم يرسم لهذا البيان طريقة خاصة بل يكفى إذا كان وجه الطعن معينا بإيجاز أن يكون المقصود منه ظاهرا ومحددا فإنه لا يكون هناك مسوغ لبطلانه ولذا يتعين عدم قبول الدفع . أما مخاصمة مجلس القضاء الأعلى فغير جائزة على ما جرى به قضاء هذه المحكمة .

وحيث إنه بالنسبة لموضوع الطلبات فإنه يبين من الاطلاع على الملف الخاص بالطالب وما احتواه من تقارير وأوراق أخرى ومن مقارنة أهليته بأهلية من [رقوا بمنتضى المراسيم والقرارات المطعون فيها إلى درجة وكلاء محاكم من الفئة

(ب) أو ما يماثلها ممن كانوا يلونه في الأقدمية وذلك حسب البيانات الرسمية التي كلفت هذه المحكمة وزارة العدل تقديمها من واقع السجل السرى لهم —
يبين من كل ذلك أنه لم يقع في تحطى الطالب في الترقية في أى من هذه المراسيم والقرارات أية مخالفة للقانون أو تعسف في استعمال السلطة ومن ثم يكون حل
فبرأس طلب إلغاء هذه المراسيم والقرارات وما ترتب عليها من آثار ويتعين
رفض الطلبات بجميع مشتملاتها .

جلسة ٢٢ من يونيه سنة ١٩٥٧

برئاسة السيد حسن دارد المستشار ، وبحضور السادة : محمود ابراهيم اسماعيل ، ومحمود
عباد ، واصحق عبد السيد ، ومحمد عبد الرحمن يوسف ، ومحمد عبد الواحد علي ، ومحمود محمد مجاهد
وفهم يميني جندى ، ومحمد متولى عتلم ، وأحمد زكي كامل ، وابراهيم عثمان يوسف المستشارين .

(٢٢)

الطلبات أرقام ١٣٤ سنة ٢٤ و ٢٩ و ١٤٢ سنة ٢٥ و ٦
سنة ٢٦ القضائية ”رجال القضاء“ :

(ا) أهلية . ترقية . تفتيش قضائي . إجراء التفتيش على عمل القاضي وتقدير درجة أهليته
قبل المرسوم المطعون فيه . إهمال إرفاق هذا التقرير بملف القاضي عند إجراء الحركة
القضائية بلا مسوغ . حق القاضي في أن يقارن بمن سبقه في الترقية من المتأخرين
عنه في الأقدمية على أساس أن ملفه يتضمن هذا التقرير فعلا .

(ب) تفتيش قضائي . جواز إجراء التفتيش على عمل القاضي أكثر من مرة في السنة الواحدة .

(ج) أقدمية . اعتبار طالب تصحيح الأقدمية أثرا من آثار الحكم بإلغاء المرسوم المطعون
فيه .

١ — إذا كان التفتيش قد تم فعلا على عمل القاضي وتم تقدير درجة أهليته
قبل المرسوم المطعون فيه فليس لوزارة العدل أن تهدر التقرير المقدم عنه أو أن
تؤخر إيداعه بملف القاضي وتمنع تحقيق أثره في المقارنة بين أهلية من قدم عنه
التقرير وباقي زملائه المتأخرين عنه في الأقدمية ، فإذا أهمل إرفاق هذا التقرير
عند إجراء الحركة القضائية بلا مسوغ من القانون كان من حق القاضي إذا
ما تظلم من تخطئه في الترقية أن يقارن بمن سبقه في الترقية من المتأخرين عنه
في الأقدمية على أساس أن ملفه يتضمن هذا التقرير فعلا وقت إصدار المرسوم
أو القرار المطعون فيه .

٢ — مفاد المادة السادسة من قرار وزارة العدل الصادر في ١٧/٤/١٩٥٢ أنه يجوز إجراء التفتيش على عمل القاضى أكثر من مرة في السنة الواحدة .

٣ — إذا قضى بإلغاء المرسوم فيما تضمنه من تخطى الطالب في الترقية إلى درجة رئيس نيابة من الدرجة الثانية أو ما يعادلها فإن طلب تصحيح أقدميته يعتبر أثرا من آثار الحكم بإلغاء ذلك المرسوم .

المحكمة

من حيث إن الطلبات قد استوفت أوضاعها الشكلية .

وحيث إن الوقائع حسبما يبين من الاطلاع على الأوراق — تتحصل في أنه بتاريخ ٢٨/١٢/١٩٥٤ طعن الطالب في المرسوم الصادر في ١/١٢/١٩٥٤ بإجراء تعيينات وتنقلات قضائية وطلب إلغائه فيما تضمنه من تخطيه في الترقية إلى درجة وكيل محكمة من الفئة ب أو رئيس نيابة من الدرجة الثانية أو ما يماثلها ... الخ. وقيد طلبه برقم ١٣٤ سنة ٢٤ ق — وبتاريخ ٩/٢/١٩٥٥ صدر مرسوم بحركة قضائية رقى بمقتضاه الطالب إلى وظيفة رئيس نيابة من الدرجة الثانية فطعن فيه طالبا تعديله واعتبار ترقيته إلى هذه الدرجة اعتبارا من أول ديسمبر سنة ١٩٥٤ وقيد طلبه برقم ٢٩ سنة ٢٥ ق ثم طعن أيضا في قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٠/٨/١٩٥٥ بإجراء حركة قضائية ثم في قرار مجلس الوزراء الصادر في ٣٠/١١/١٩٥٥ طالبا بهذين الطعنين تصحيح أقدميته واعتبار ترقيته إلى درجة رئيس نيابة من الدرجة الثانية ابتداء من تاريخ ١/١٢/١٩٥٤ وقيد طلبه فيهما برقم ١٤٢ سنة ٢٥ ورقم ٦ سنة ٢٦ ق — وقد ارتكن الطالب فيما طلبه بالطعن الأول إلى أن المرسوم المطعون فيه خالف القانون وأخطأ في تطبيقه وجاء مشوبا بالتناقض ذلك أن التقارير المقدمة عن عمله في النيابة والقضاء تدل على أهليته وقد حصل في التقويرين الأخيرين المتقدمين عن مدة اشتغاله قاضيا من الدرجة الأولى على درجة "فوق المتوسط" ورقم ذلك فقد تخطاه أربعة من المتأخرين عنه في الأقدمية ولا يمتازون عنه في الأهلية ولم يلتزم المرسوم المطعون فيه مبدأ واحدا في تحديد معنى الأهلية فجاءت معاملة وزارة العدل له مخالفة لمعاملة زملائه المتأخرين عنه كما أن الوزارة

بعد أن أهملت التفتيش عليه من سنة ١٩٥١ قامت أخيرا بالتفتيش عليه مرتين في سنة ١٩٥٤ ولم ترد أن تعتبر التقريرين المقدمين عنه إلا بمثابة تقرير واحد مع أنهما في الواقع تقريران مستقلان وليس في القانون ما يوجب أن يكون التقريران في سنتين متتاليتين أو يمنع من أن يكونا في سنة واحدة — وارتكن الطالب في الطعون التالية إلى نفس هذه الأسباب وإلى القصور في تصحيح أقدميته في الدرجة التي رقى إليها بجعل مبدأ هذه الأقدمية من ٥٤/١٢/١ — وقد ردت وزارة العدل على طلبات الطاعن بأنها أجرت الترقية في مرسوم ١٩٥٤/١٢/١ على أساس درجة الأهلية وأن الطالب لم يبلغ درجة زملائه الذين تخطوه في الترقية بهذا المرسوم وأن ترقية الطالب بمرسوم ١٩٥٥/٢/٩ لا يتضمن اعتراف الوزارة باستحقاقه لهذه الترقية في تاريخ المرسوم الأول — وقد أبدت النيابة العامة رأيها بأن ليس في القانون ما يمنع من إجراء التفتيش على القاضى أكثر من مرة في نفس السنة وأنه ليس للوزارة إذا ما أجرت تفتيشا أن لا تأخذ بنتيجته بحجة أنها أجرت مع التقرير السابق في سنة واحدة — وفوضت النيابة للمحكمة أمر الحكم على تقدير أهلية الطالب بالنسبة لزملائه الذين رقبوا من دونه في المرسوم الأول أما بالنسبة للطلبات التالية فترى النيابة أن ما طلبه الطالب فيها من تصحيح أقدميته يخرج من ولاية هذه المحكمة .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على ملف الطالب السرى الذى قدمته وزارة العدل أنه يشتمل بين ما اشتمل عليه ، على تقرير مؤرخ ١٩٥٤/٣/١١ قدر فيه الطالب بدرجة "فوق المتوسط" وتقرير آخر مؤرخ ١٩٥٤/١١/٢٢ قدر فيه أيضا بدرجة "فوق المتوسط" ، إلا أن هذا التقرير الأخير لم يؤشر بإيداعه إلا في ١٩٥٥/١/٢٦ أى بعد صدور مرسوم ١٩٥٤/١٢/١ المطعون فيه بالطعن الأول .

وحيث إنه لما كانت المادة ٢١ من المرسوم بقانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٢ تقضى بأن الاختيار لوظائف وكلاء المحاكم يجرى على أساس الأهلية وعند التساوى تراعى الأقدمية وكان المرجع في تعرف عناصر الأهلية إلى ما تتضمنه ملف القاضى من تقارير وأوراق يبين منها حالته كاملة لغاية صدور الحركة فانه

من المتعين قانونا أن يشتمل هذا الملف على سائر التقارير والأوراق المقدمة إلى ما قبل صدور الحركة القضائية حتى يمكن أن تتم مقارنة القاضي زملائه المتأخرين عنه في الأقدمية قبل تخطيطه في الترقية إليهم على أساس أنهم يفضلونه في الأهلية فإذا ما أهمل إرفاق بعض هذه الأوراق بلا مسوغ من القانون كان من حق القاضي إذا ما تظلم من هذا التخطي أن يقارن بمن سبقه في الترقية على أساس أن ملفه يتضمن هذه الأوراق فعلا وقت إصدار المرسوم أو القرار المطعون فيه .

وحيث إن التقرير المؤرخ ١٩٥٤/١١/٢٢ على ما سلف بيانه كان معدا وقد تم تقدير درجة أهلية الطالب فيه قبل مرسوم ١٩٥٤/١٢/١ ولم يكن في إجراء هذا التقدير في نفس السنة التي تم فيها التقرير السابق المؤرخ ١٩٥٤/٣/١١ ما يخالف القانون ذلك أن المادة السادسة من قرار وزارة العدل الصادر في ١٩٥٢/٤/١٧ تنص على أن "ينتقل المفتشون بناء على طلب رئيس التفتيش مرة على الأقل كل سنة لفحص عمل القاضي" مما مفاده أنه يجوز إجراء التفتيش أكثر من مرة في السنة الواحدة فإذا ما تم هذا التفتيش فعلا فلايس لوزارة العدل أن تهدر التقرير المقدم عنه أو أن تؤخر إيداعه بملف القاضي وتمنع تحقيق أثره في المقارنة بين أهلية من قدم عنه التقرير وباقي زملائه المتأخرين عنه في الأقدمية .

وحيث إنه بمقارنة أهلية الطالب من واقع ما تضمنه ملفه الخاص من أوراق وتقارير ومن بينها التقرير المؤرخ ١٩٥٤/١١/٢٢ بما دلت عليه البيانات المستخرجة من ملف زميله السيد / المتأخر عنه في الأقدمية والذي رقي بمرسوم ١٩٥٤/١٢/١ إلى درجة رئيس نيابة من الدرجة الثانية بين أن الطالب لا يقل عنه في الأهلية ومن ثم يتعين إلغاء هذا المرسوم فيما تضمنه من تخطيطه في الترقية .

وحيث إنه بالنسبة للطعون رقم ٢٩ و ١٤٢ سنة ٢٥ و ٢٦ سنة ٢٦ ق فإن ما طلبه الطالب فيها من تصحيح أقدميته يخرج عن ولاية هذه المحكمة فضلا عن أن تصحيح هذه الأقدمية أثر من آثار الحكم بإلغاء مرسوم ١٩٥٤/١٢/١ ومن ثم يتعين رفض هذه الطلبات وإلزام الطالب بمصروفاتها .

جلسة ٢٢ من يونيه سنة ١٩٥٧

برئاسة السيد المستشار حسن داود ، وبحضور السادة : محمد ابراهيم اسماعيل ، ومحمود عياد ،
واسحق سيد السيد ومحمد عبد الرحمن يوسف ، ومحمد عبد الواحد علي ، ومحمود محمد مجاهد ، وفهم يسى
يخندى ، وأحمد زكي كامل ، و ابراهيم عثمان يوسف المستشارين .

(٢٣)

الطلب رقم ٣٢ سنة ٢٥ القضائية :

(أ) تفتيش قضائي . عدم وجود تقرير التفتيش وعدم البدء في التفتيش موضوع هذا التقرير
عند صدور القرار المطعون فيه . النفي على هذا التقرير بأن التفتيش الذي حرره
كان عن مدة سابقة على القرار وأن الوزارة هي التي أخرجت إجراء هذا التفتيش إلى
ما بعد الحركة القضائية . لاسند له .

(ب) تفتيش قضائي . إجراء التفتيش على القضية قبل كل حركة قضائية . غير واجب .

١ — العبرة هي بما يوجد فعلا من تقارير وأوراق مما يمكن أن يحويه ملف القاضي
وقت صدور قرار بحركة قضائية . وإذا لم يكن لتقرير التفتيش على عمل القاضي
وجود عند صدور القرار المطعون فيه ولم يكن التفتيش موضوع هذا التقرير قد
بدى فيه فإنه لا سند من الواقع والقانون للنفي على هذا التقرير بأن التفتيش الذي حرر
حده كان عن مدة سابقة على القرار المطعون فيه وأن الوزارة هي التي أخرجت إجراء
هذا التفتيش إلى ما بعد إجراء الحركة القضائية .

٢ — لا يوجد في القانون ما يوجب على وزارة العدل أن تجرى التفتيش على
القضية قبل كل حركة قضائية .

حيث إن الطلب قد استوفى اوضاعه الشكلية

وحيث إن الوقائع — حسبما يبين من الاطلاع على الأوراق — تحصل في أن الطالب قرر في ٨/٣/٩٥٥ بالطعن في قرار مجلس الوزراء الصادر بتاريخ ٩/٢/٩٥٥ فيما تضمنه من تخطيه في الترقية إلى درجة وكيل محكمة فئة (ب) أو رئيس نيابة من الدرجة الثانية أو ما يماثلهما وارتكن إلى أن أقدميته وكفايته يؤهلانه للترقية وأن من تخطوه ممن يلونه في الأقدمية لا يفضلونه في شيء مما يعيب القسار المطعون فيه بالخطأ في القانون وإساءة استعمال السلطة وقال في بيان ذلك إنه قدر في تقرير ٦/٢/١٩٥٥ بدرجة "فوق المتوسط" ثم قدر في تقرير ١٩/٧/١٩٥٥ بدرجة "فوق المتوسط" وإن كان هذا التقرير لاحقاً للحركة القضائية المطعون فيها إلا أن التفتيش الذي جرى فيه كان عن مدة سابقة للحركة وأن وزارة العدل هي التي أخرجت اجراء هذا التفتيش وحجبت بذلك وجه الحقيقة بعض الوقت لكي تتخذ من ذلك تكملة لتخطيه في الترقية. كما أن تقرير ٦/١/١٩٥٤ الذي قدر فيه بدرجة "وسط" تدل مقدماته على أنه يستحق التقدير فيه بدرجة "فوق المتوسط" على الأقل ثم قارن الطالب بين حالته وحالة زميله السيد وانتهى من هذه المقارنة إلى أن هذا الزميل الذي تخطاه في الترقية لا يفضل له في شيء .

وحيث ان وزارة العدل ردت على هذا الطلب بأن الترقية إلى درجة وكيل محكمة فئة (ب) بالقراة المطعون فيه جرت على أساس الأهلية وأن الطالب لم يبلغ فيها درجة زملائه الذين رقوا بهذا القرار وأبدت النيابة العامة رأيها بأنها تفوض الرأي للمحكمة في تقدير درجة كفاية الطالب ومقارنة درجة أهليته بزملائه الذين تخطوه في الترقية .

وحيث ان مما ينعاه الطالب على تقرير ١٩/٧/١٩٥٥ من أن التفتيش الذي حرره هذا التقرير كان عن مدة سابقة على القرار المطعون فيه وأن الوزارة هي التي أخرجت اجراء هذا التفتيش إلى ما بعد الحركة مردود بأنه وإن كان

لا يوجد في القانون ما يوجب على وزارة العدل أن تجري التفتيش على القضية قبل كل حركة قضائية إلا أنها في الواقع - كما يبين من الاطلاع على ملف الطالب الخاص - قد أجرت التفتيش عليه قبل القرار المطعون فيه وقدم عنه تقرير قدرت فيه كفاءته بتاريخ ١٩٥٥/٢/٦ بدرجة فوق المتوسط. أما تقرير ١٩٥٥/٧/١٩ الذي يشير إليه الطالب فقد جرى التفتيش بشأنه في ٦ و ٧ من يولييه سنة ١٩٥٥ عن الفترة من أول فبراير سنة ١٩٥٥ حتى آخر مارس سنة ١٩٥٥ وإن كانت هذه الفترة قد تداخلت منها أيام ثمانية قبل تاريخ القرار المطعون فيه إلا أن ذلك لا شأن له في تقدير حالة الطالب بالنسبة لزملائه وقت صدور القرار المطعون فيه إذ العبرة هي بما يوجد فعلا من تقارير وأوراق مما يمكن أن يحويه الملف الخاص وقت صدور قرار بحركة قضائية أما تقرير ١٩٥٥/٧/١٩ فلم يكن له وجود عند صدور القرار المطعون فيه ولم يكن التفتيش موضوع هذا التقرير قد بدى فيه ومن ثم فإن ما ينعاه الطالب في هذا الصدد لا سند له من الواقع والقانون.

وحيث أنه بالاطلاع على ما اشتمل عليه ملف الطالب الخاص من تقارير عن درجة أهليته في مجموعها ومقارنة ذلك بالبيانات الرسمية المستخرجة بناء على أمر هذه المحكمة من واقع الملفات الخاصة برجال القضاء الذين تناولتهم الترقية بالقرار المطعون فيه ممن كانوا يلون الطالب في الأقدمية يبين أن وزارة العدل في استصدارها هذا القرار من مجلس الوزراء لم تسيء استعمال سلطتها ولا خالفت القانون في شيء ومن ثم يكون الطلب المقدم من الطالب على غير أساس متعينا ورفضه.

جلسة ٢١ من يونيه سنة ١٩٥٧

برئاسة السيد المستشار حسن داود، وبحضور السادة : محمود ابراهيم اسماعيل ، ومحمود مباد ، والسيد عبد السيد ، ومحمد عبد الرحمن يوسف ، ومحمد عبد الواحد علي ، ومحمود محمد مجاهد ، ونهيم يسى جندى واحمد زكى كامل ، و ابراهيم عثمان يوسف المستشارين .

(٢٤)

الطلبات أرقام ١٠ و ٤٤ و ١٣٥ سنة ٢٥ القضائية ”رجال القضاء“ :

(أ) أهلية . عدم التزام وزارة العدل بعرض جميع حالات القضاة على مجلس القضاء قبل وضع الحركة القضائية . صدور مرسوم بناء على عرض ناقص . لا عيب .

(ب) أهلية . أقدمية . اعتبار الأقدمية عنصرا من عناصر الأهلية . كون القضاة المعطون في ترقبهم أسبق في الأقدمية على الطالب . طلبه مقارنة أهليته بأهليتهم . لا محل له .

١ — إن المادة ٢١ من المرسوم بقانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٢ المعدل بالقانون رقم ٢٢١ لسنة ١٩٥٥ إذ تنص على أن يجري الاختيار في الوظائف الأخرى — هيئة قضاة المحاكم الابتدائية — على أساس درجة الأهلية وعند التساوى تراعى الأقدمية لم تستلزم أن تعرض وزارة العدل على مجلس القضاء الأعلى حالات جميع القضاة ومن في حكمهم قبل وضع أية حركة قضائية ليختار منهم أكثرهم أهلية وليس مما يقتضيه إعمال القواعد التي قررتها المادة المذكورة — أن تقوم الوزارة بعرض جميع الحالات على مجلس القضاء وأن يكون اغفال هذا العرض مدماة لتعيب المرسوم أو القرار الذي يصدر بناء على عرض ناقص بأي عيب شكلي ذلك أنه فضلا عن أن البطلان المترتب على اغفال اجراء من الاجراءات لا يقع إلا حيث يكون هذا الاجراء واجبا بنص القانون فإن لمجلس

القضاء — طبقا للمادة ٣٦ من القانون المشار اليه — أن يطلب من الجهات الحكومية وغيرها كل ما يراه لازما من البيانات والأوراق (١) .

٢ — إذا كان القضاء المطعون في ترقيتهم يسبقون الطالب في الاقدمية فإنه لا يكون هناك محل لما يطلبه من مقارنة أهليته بأهليتهم ذلك أن الاقدمية هي عنصر من عناصر الأهلية ولا سبيل إلى محاسبة السلطة المختصة على ما رتبته على هذا العنصر من تقدير بالنسبة لباقي العناصر في الحركة المطعون فيها إذ لم يحدد القانون لكل عنصر من عناصر الأهلية نسبة معينة ولأن للسلطة المختصة وهي بسبيل اجراء الحركات القضائية أن تعمل الموازنة بين هذه العناصر لتقدير درجة الأهلية طبقا لما تدعو اليه المصلحة العامة ما دامت لا تخالف القانون في تحقيق هذه الأهلية وتقدير درجتها .

المحكمة

حيث إن الطعون قد استوفت أوضاعها الشكلية .

وحيث إن الوقائع حسبما يبين من الاطلاع على الأوراق — تتحصل في أن الأستاذ ... القاضي طعن في المرسوم الصادر بتاريخ ١٢/١٢/١٩٥٤ وطلب إلغاءه هو والقرارات الوزارية المكملة له فيما تضمنته من تخطيه في الترقية إلى وظيفة وكيل محكمة من الفئة (ب) أو ما يعادلها ... الخ . وقيد طلبه برقم ١٠ سنة ٢٥ ق رجال القضاء وقد ارتكن في ذلك إلى ثلاثة أسباب يتحصل أولها في أن المرسوم المطعون فيه صدر مخالفا للقانون إذ تنقض المادة ٢١ من المرسوم بقانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٢ بأن الترقية بين قضاء الدرجة الأولى ومن في حكمهم تجرى على أساس درجة الأهلية وعند التساوي تراعى الأقدمية وقد اكتملت له عناصر الأهلية من الكفاءة الفنية وحسن السيرة فضلا عن أسبقيته في الأقدمية على الأستاذ ... ومن يليه ممن تخطوه في الترقية . ويتحصل السبب الثاني

(١) قروت المحكمة هذا المبدأ أيضا في الظلين رقم ٥٠ و ١٠٨ سنة ٢٤ ق "رجال القضاء" بذات الجلسة .

في أن المرسوم المطعون فيه مشوب بعيب شكلي إذ أن وزارة العدل لم تعرض اسمه على مجلس القضاء حتى يستطيع أن يجري الموازنة بينه وبين باقي زملائه ويختار أفضلهم في الأهلية — ويتحصل السبب الثالث في أن المرسوم مشوب بسوء استعمال السلطة إذ أن إغفاله في الترقية جاء بغير مبرر بعد أن دلت التقارير المقدمة عنه على أهليته بغض النظر عما اتهمت إليه من تقدير درجة هذه الأهلية فضلا عن أن الأستاذ وإن كان يسبقه في الأقدمية إلا أن تقاريره كلها بدرجة متوسط — ثم طعن الطالب في القرار الصادر في ١٩٥٥/٢/٩ طالباً بإلغاءه فيما تضمنه من تخليه في الترقية إلى وظيفة وكيل محكمة من الفئة (ب) أو ما يماثلها وقيد طلبه برقم ٤٤ سنة ٢٥ ق ثم طعن في القرار الصادر في ١٩٥٥/٨/١٠ وطلب إلغاءه فيما تضمنه من إغفاله في الترقية إلى نفس هذه الدرجة وقيد طلبه برقم ١٣٥ سنة ٢٥ ق وقد ارتكن في هذين الطلبين إلى الأسباب السابقة وإلى أن حاله أفضل من السادة و و و الذين رقوا بالمرسوم الثاني — كما قال بأن حاله لا تقل عن حالة السيد و الذين تقرر قبول طعنهما في مراسيم سابقة على المرسوم والقرارين المطعون فيهما — وقد تقرر بضم الطعنين الأخيرين إلى الطعن الأول .

وحيث إن وزارة العدل ردت على طلبات الطالب بأن المرسوم والقرارين المطعون فيهما جرت في الاختيار للترقية على أساس درجة الأهلية وأن الطالب لم يبلغ فيها درجة زملائه الذين تخطوه في الترقية بذلك المرسوم وبهذين القرارين . وقدمت النيابة مذكرة اتهمت فيها إلى أنها تفوض الرأي للمحكمة في تقدير أهلية الطالب ومقارنتها بأهلية من تخطوه في الترقية وأن ما اشتمل عليه نعي الطالب فيها مما هذه المقارنة لا مسنده من القانون .

وحيث إن ما ينباه الطالب على المرسوم والقرارين المطعون فيهما من أنها مشوبة بعيب شكلي مردود بأن المادة ٢١ من المرسوم بقانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٢ المعدل بالقانون رقم ٢٣١ لسنة ١٩٥٥ إذ تنص على أن يجري الاختيار في الوظائف الأخرى — فيرقضاة المحاكم الابتدائية — على أساس درجة الأهلية وعند التساوى

وحيث إنه بالاطلاع على ملف الطالب الخاص وما احتواه من تقارير وعلى البيانات الرسمية المستخرجة من ملفات زملائه المتأخرين عنه في الأقدمية والذين تخطوه في الترقية بالمرسوم والقرارين المطعون فيها ومقارنة أهليته بأهليتهم يبين أن وزارة العدل إذ أغفلت ترقية الطالب بذلك المرسوم وبهذين القرارين لم تسيء استعمال سلطتها ولا خالفت القانون في شيء .

وحيث إنه لما تقدم تكون الطلبات المقدمة من الطالب على غير أساس متعينة
الرفض .

جلسة ٢٢ من يونيه ١٩٥٧

برئاسة السيد المستشار حسن دارد، وبحضور السادة محمود ابراهيم اسماعيل ومحمود مهدي راسخ
عبد السيد ومحمد عبد الرحمن يوسف ومحمد عبد الواحد علي ومحمود محمد مجاهد ونهيم يحيى جندى ومحمد
متولى قلم وأحمد زكى كامل وابراهيم عثمان يوسف المستشارين .

(٢٥)

الطلب رقم ١٠١ سنة ٢٥ القضائية "رجال القضاء" :

قضى "اجراءات الطعن" . اختصاص . مراتب . الطعن في قرار وزير العدل فيما لم يتضمنه
من منح الطالب مربوط درجة مساعد نيابة . التقرير بهذا الطعن أمام محكمة النقض بعد الميعاد .
عدم قبول الطلب شكلا . التحدى برفعه أمام مجلس الدولة في الميعاد قبل تعديل صيغة المادة ٢٣
من قانون نظام القضاء بالقانون ٢٤٠ لسنة ١٩٥٥ . لا يجدى .

إذا كان الطالب لم يقرر بالطعن في قرار وزير العدل فيما لم يتضمنه من منحه
مربوط درجة مساعد نيابة أمام هذه المحكمة إلا بعد الميعاد فإن الدفع بعدم
قبول الطلب شكلا لرفعه بعد الميعاد يكون في محله — ولا يجدى الطالب التحدى
بأنه رفع طلبه هذا أمام مجلس الدولة في الميعاد قبل تعديل صيغة المادة ٢٣ من
قانون نظام القضاء بالقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٥ ذلك لأنه يكون قد رفعه
أمام جهة غير مختصة ولم يتقدم به إلى هذه المحكمة إلا بعد الميعاد وهي صاحبة
الاختصاص دون غيرها .

المحكمة

من حيث إن وقائع هذا الطلب على ما يبين من صحيفته ومن سائر الأوراق
تتحصل في أنه بتاريخ ١٣/٨/١٩٥٥ قرر الطالب الطعن في قرار وزير العدل المؤرخ
١٩٥٣/١/١٠ الخاص بترقيته إلى وظيفة مساعد نيابة اعتبارا من ١٩٥٢/١٠/٣١

فيما لم يتضمنه من منحه مربوط تلك الدرجة (٢٤٠ - ٣٠٠ ج) فبقى مرتبه ثابتا على حاله منذ أن تعين معاونا للنياية بأن أعملت الوزارة في شأنه قانون موظفي الدولة ٢١٠ لسنة ١٩٥١ في المادة ١٣٥ في فقرتها الثانية التي تنص على منح معاون النياية مرتبا قدره خمسة عشر جنيها شهريا بعلاوة قدرها أربعة وعشرين جنيها كل سنتين (علاوة الدرجة السادسة) إلى أن يعين وكيلا للنياية من الدرجة الثالثة — فلما رقي وكيلا للنياية في أغسطس سنة ١٩٥٣ في الوقت الذي كان قرار مجلس الوزراء يقضى فيه بمنح المرقين نصف العلاوة المستحقة لهم حددت الوزارة مرتبه بعشرين جنيها على اعتبار أن المرتب كان ١٥ جنيها زيد إلى ٢٥ جنيها بعلاوة ١٠ جنيهات فيستحق نصفها فقط — في حين أنه لو احتسب مرتبه على اعتبار أنه رقي من قبل إلى وظيفة مساعد النياية وكانت يجب منحه مرتبها البالغ عشرين جنيها تضاف إليه نصف العلاوة ٢ ج و ٥٠٠ م لصار مرتبه ٢٢ ج و ٥٠٠ م بدلا من ٢٠ ج فقط ثم بقي على هذا الحال رغم ترقية وكيلا للنياية في الدرجة الثانية .

وأسس طلبه على قانون استبدال القضاء في ملحقة الخاص بالمرتبات — وقال إنه هو القانون الواجب التطبيق لا قانون الموظفين وطلب لذلك الحكم بتعديل مرتبه على هذا الأساس بصرف النظر عن الإقرار الذي كانت وزارة العدل قد استكتبته إياه عند ترقية مساعدا للنياية بالتنازل عن كل فائدة مالية يمكن أن يطالب بها — لأن هذا الإقرار لا قيمة له لأنه لا يجوز خفض مرتب الموظف الذي يستحقه طبقا للقانون إلا بالتطبيق لذلك القانون نفسه أو بالتنفيذ لقرار من هيئة قادية مختصة .

ثم استورد الطالب يقول إنه على هدى هذه الأسس التي يتمسك بها تقدم من قبل إلى اللجنة القضائية المختصة بوزارة العدل يطالب بما يطالب به اليوم فقضت لمصلحته — ولكن وزارة العدل استأنفت هذا الحكم أمام مجلس الدولة وكان مختصا بمثل هذه الطلبات فقضى بإلغاء الحكم المستأنف وبعدم اختصاصه لأن منازعات رجال القضاء بما فيها المرتبات والمعاشات والمكافآت جعلت من

اختصاص الجمعية العمومية بمحكمة النقض بمقتضى القانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٥ -
وجاء قضاء مجلس الدولة هذا على خلاف ما قضى به فى كثير من القضايا المشابهة
بالتأييد - وفى بعضها بالإحالة إلى الجمعية العمومية لمحكمة النقض - ولذلك
كله يطلب الحكم بأحقية إلى مرتب من ٢٤٠ - ٣٠٠ ج ابتداء من ٣١/١٠/١٩٥٢
بعلاوة ٢٤ ج كل سنتين مع تسوية مرتبه على هذا الأساس مع الحكم بإعلان
الإقرار المأخوذ عليه والشار إليه من قبل .

طلبت وزارة العدل رفض الطاب لأنها طبقت بالنسبة للطالب الفقرة الخامسة
من القواعد الملحقه بجدول المرتبات الملحق بقانون استقلال القضاء والتي أحالت
بالنسبة لمعاونى النيابة على الفقرة الثانية من المادة ١٣٥ من القانون ٢١٠
لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة - أما الاقرار المأخوذ على الطالب فإنه لم
يعمل به فأصبح غير ذى موضوع .

أما النيابة فقد دفعت بعدم قبول الطلب شكلا لتقديمه بعد الميعاد لأن
المادة ٢٣ من قانون نظام القضاء رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ نصت على أنه تتبع
فى تقديم الطلبات والفصل فيها القواعد والإجراءات المقررة للنقض فى المواد
المدنية - وإقامة الطلب أمام جهة غير مختصة لا يقطع المدة ولا يوقف
الإجراءات .

ومن حيث إن هذا الدفع فى محله ذلك لأن المادة ٢٣ من قانون نظام
القضاء رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ فيما نصت عليه من أنه تختص محكمة النقض منعقدة
بهيئة جمعية عمومية دون غيرها بالفصل فى الطلبات المقدمة من رجال القضاء
والنيابة والموظفين القضائيين بالوزارة وبمحكمة النقض والنيابة العامة بإلغاء المراسيم
والقرارات المتعلقة بإدارة القضاء عدا النذب والنقل - قد قصدت إلى أن
يشعر لرجال القضاء والنيابة طريقا للطعن فى المراسيم والقرارات التى تتعلق
بجميع شئون رجال الهيئة القضائية بما فى ذلك دعاوى التعويض وتعديل المرتبات
المرتبة على هذه المراسيم والقرارات يؤيد هذا ما أشارت إليه المذكرة الإيضاحية

لذلك القانون من أن تقرير المشرع هذه الضمانة لرجال القضاء كان "إمعانا منه في بث روح الثقة والطمأنينة في نفوسهم حتى لا يشغلهم شاغل على مصائرهم من أداء رسالتهم المقدسة على أكل وجه" وأنه أصبح "لمحكمة النقض منعقدة بهيئة جمعية عمومية ولاية القضاء كاملة في شئون رجال الهيئة القضائية" — وقد صدر بعد ذلك بتاريخ ٣٠ من أبريل سنة ١٩٥٥ القانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٥ معدلا صيغة المادة ٢٣ سالفه الذكر بما يؤكد هذا القصد ويزيد إيضاها إذ تضمنت الصيغة الجديدة أن "تختص محكمة النقض ... بإلغاء قرارات مجلس الوزراء والقرارات الوزارية المتعلقة بأي شأن من شئون القضاء عدا النقل والندب ... كما تختص دون غيرها بالفصل في المنازعات الخاصة بالمرتبات والمعاشات والمكافآت المستحقة لهم أو لورثتهم" وجاءت المذكرة الإيضاحية لهذا القانون صريحة في بيان أن هذه الصيغة الجديدة للمادة ٢٣ إنما هي إلا إيضاها وتفسيرا قصده المشرع بالصيغة السابقة إذ قالت "ولما كان النص على اختصاص هذه الهيئة بالفصل في طلبات إلغاء المراسيم والقرارات المتعلقة بإدارة القضاء قد يبدو قاصرا عن تناول الشئون المالية كالمرتبات والمكافآت والمعاشات المستحقة لرجال القضاء أو لورثتهم وما إليها فقد رأى إيضاها لذلك تعديل النص على نحو يكفل لرجال القضاء والنيابة ومن في حكمهم عرض طلباتهم التي تمس أي شأن من شئون القضاء على هذه الهيئة دون غيرها". لما كان ذلك فلا يجدي الطالب التحدي بأنه رفع طلبه هذا أمام مجلس الدولة في الميعاد ذلك لأنه قد رفعه أمام جهة غير مختصة ولم يتقدم به إلى هذه المحكمة إلا بعد الميعاد (وهي صاحبة الاختصاص دون غيرها) إذ أنه لم يقرر بالطعن في قرار وزير العدل الصادر في ١٠/١/١٩٥٣ إلا في ١٣ من أغسطس سنة ١٩٥٥ ومن ثم يتعين قبول الدفع والقضاء بعدم قبول الطلب شكلا .

جلسة ٢٢ من يونيه سنة ١٩٥٧

برئاسة السيد المستشار حسن دارد ، وبحضور السادة : محمود إبراهيم اسماعيل ، ومحمود
صايد ، وإسماعيل عبد السيد ، ومحمد عبد الرحمن يوسف ، ومحمد عبد الواحد علي ، ومحمود محمد مجاهد ،
وفهم يسى جندى ، ومحمد متولى عظم ، وأحمد زكى كامل ، وإبراهيم عثمان يوسف المستشارين .

(٢٦)

الطلب رقم ١٩٠ سنة ٢٥ القضائية "رجال القضاء"

أهلية . تعريفها . تقديم الأفضل بين المتفاوتين في درجة الأهلية وتقديم الأسبق في الأقدمية
بين المتساوين في الأهلية . اختلاف هذه الموازنة باختلاف الحركات القضائية .

الأهلية ليست أمرا ثابتا بل هي درجات متفاوتة وقد أشار الشارع إلى هذا
التفاوت في نص الفقرة الأخيرة من المادة ٢١ من قانون استقلال القضاء
عند ما أوجب أن تكون الترقية على أساس ما بلغه المرشح من درجة الأهلية
وأعمال هذا الحكم يقتضى عند التفاضل بين درجات الأهلية أن يكون الحائز
لدرجة أعلى من غيره أحق بالاختيار في مجال الترقية ، إلا أن لا يكون تفاوت بين
المرشحين للترقية فعندئذ تراعى الأقدمية ، وفي ذلك ترسم لمрад الشارع من تحقيق
المصلحة العامة التي توجب تقديم الأفضل بين المتفاوتين في درجة الأهلية ،
وتحقيق العدالة بتقديم الأسبق في الأقدمية بين المتساوين في الأهلية ، وهذه
الموازنة وإن اتحد أسامها القانوني — إلا أنها تختلف باختلاف الحركات
القضائية بالنظر إلى أن المرشحين ليسوا سواء في كل حركة من هذه الحركات .

المحكمة

من حيث أن الطلب قد استوفى أوضاعه الشكلية .

ومن حيث إن محصل ما تضمنته أسباب الطلب أن الطالب رقى في الحركة
القضائية التي صدرت في سبتمبر سنة ١٩٤٨ قاضيا من الدرجة الأولى تاليا في

الأقدمية للاستاذ وكان عمله محل الرضا والتقدير ، كما تدل تقارير أعماله في النيابة على كفايته وجدارته وهو فوق ذلك يتمتع بسمعة طيبة من حيث استقامته وحسن سيرته وقد صدر قرار مجلس الوزراء في ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٥ بتعيينات وتنقلات قضائية أغفل ترقيته إلى درجة وكيل محكمة أو ما يماثلها فلعن فيه هذا الطلب طالبا إلغاء فيما تضمنه من إغفال ترقيته إلى هذه الدرجة .

ومن حيث إن الطالب يبني طلبه على سببين ينحى في أولها على القرار المطعون فيه مخالفة القانون إذ تخطاه في الترقية إلى درجة وكيل محكمة (١) أو ما يماثلها ورقى خمسة ممن كانوا يلونه في الأقدمية ، مع أن أهليته تعدل أهليتهم ، وبذلك تكون الوزارة خالفت نص المادة ٢١ من قانون استقلال القضاء التي تنص في فقرتها الأخيرة على أن "يجرى الاختيار في الوظائف الأخرى (أى وظائف وكلاء المحاكم وما يعادلها) على أساس درجة الأهلية وعند التساوى تراعى الأقدمية ، وقد بلغت أهليته — كما يؤخذ من تقارير التفتيش على أعماله درجة تزيد في أحدها على كفاية المتوسطين من زملائه مما كان يتعين معه إدراج اسمه في كشف المرشحين للترقية كسائر زملائهم ممن رفوا في هذا القرار ، وينحى في السبب الثاني على الوزارة التعسف في استعمال السلطة ذلك بأنها لم تجر على نسق واحد في ترقية قضاة الدرجة الأولى إلى وظائف وكلاء محاكم أو ما يماثلها من وظائف النيابة ، ويبدو ذلك في الحركة القضائية التي أجرتها في يناير سنة ١٩٥٣ وكان الواجب أن تلتزم الوزارة نهجا واحدا في الترقية لأن الشارع لم يقصد بالأهلية غير صلاحية القاضي لمزاولة وظيفة القضاء ، ومادام يقوم بعمله على الوجه السليم فانه يكون جديرا بالترقية ، وتخطيه فيها ينطوي على إساءة استعمال السلطة .

ومن حيث أن وزارة العدل ردت بأن الطاعن لم يبلغ درجة أهلية زملائه ممن سبقوه إلى الترقية بالقرار المطعون فيه وأن مجلس القضاء قد ضبط حد الأهلية التي تسوغ الترقية وأوجب استقرار حالة المرشح في درجة " فوق المتوسط " .

ومن حيث أن النيابة تقول في مذكرتها إن الأهلية التي جعلها قانون استقلال القضاء أساسا للترقية إلى وظائف وكلاء المحاكم وما يعادلها وإن كان القانون

لم يحدد لها ضابطا معيناً لكن السلطات المختصة عند إجراء الحركات القضائية تتوخى المصلحة العامة عند الترشيح للترقية حتى يحمى تصرفها مطابقة للقانون وانتهت النيابة إلى القول بأن تقدير أهلية الطالب بالنسبة إلى من تخطاه من زملائه هو أمر متروك للمحكمة وما يطلبه من فرق المرتب هو نتيجة لازمة لإلغاء القرار المطعون فيه إذا ما قضت المحكمة بإلغائه .

ومن حيث إن مانعاه الطالب على الوزارة من أنها لا تسير على نهج واحد في تقدير كفاءة القضاة للترقية إلى درجة وكيل محكمة أو ما يماثلها وأخذها بمعايير متباينة في الحركات القضائية المختلفة ، مانعاه الطالب من ذلك مردود بأن الأهلية ليست أمراً ثابتاً بل هي درجات متفاوتة وقد أشار الشارع إلى هذا التفاوت في نص الفقرة الأخيرة من المادة ٢١ من قانون استقلال القضاء عندما أوجب أن تكون الترقية على أساس ما بلغه المرشح من درجة الأهلية وإعمال هذا الحكم يقتضي عند التفاضل بين درجات الأهلية يكون الحائز لدرجة أعلى من غيره أحق بالاختيار في مجال الترقية إلا أن لا يكون تفاوت بين المرشحين للترقية فعندئذ تراعى الأقدمية ، وفي ذلك ترسم لمрад الشارع من تحقيق المصلحة العامة التي توجب تقديم الأفضل بين المتفاوتين في درجة الأهلية وتحقيق العدالة بتقديم الأسبق في الأقدمية بين المتساويين في الأهلية وهذه الموازنة — وإن اتحد أساسها القانوني إلا أنها تختلف باختلاف الحركات القضائية بالنظر إلى أن المرشحين ليسوا سواء في كل حركة من هذه الحركات .

ومن حيث إنه يبين من الاطلاع على الملف الخاص بالطالب وما احتواه من تقارير وأوراق أخرى ومن مقارنة أهليته بأهلية من رقوا بمقتضى المرسوم المطعون فيه إلى درجة وكلاء محاكم أو ما يماثلها ممن كانوا يلونه في الأقدمية وذلك حسب البيانات الرسمية التي طلبت من الوزارة عند تحضير الدعوى فقدها من واقع السجلات السرية لهم ، يبين من كل ذلك أنه لم يقع في تخطي الطالب في الترقية في الحركة القضائية الصادر بها قرار مجلس الوزراء في ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٥ المطعون فيه أي مخالفة للقانون أو تعسف في استعمال السلطة ومن ثم يكون على غير أساس طلب إلغاء هذا المرسوم ويتعين رفض الطلب .

جلسة ٢٢ من يونيه سنة ١٩٥٧

برئاسة السيد المستشار حسن داود ، وبحضور السادة : محمود ابراهيم اسماعيل ، ومحمود عباد ،
ومحمد قزاد جابر ، واسحق عبد السود ، ومحمد عيد الرحمن يوسف ، ومحمد عبدالواحد علي ، ومحمود
محمد مجاهد ، وفهم يسى جندى ، ومحمد متولى عتلم ، وأحمد زكى كامل ، وابراهيم عثمان يوسف
المستشارين .

(٢٧)

الطلب رقم ١١٤ سنة ٢٦ القضائية "رجال القضاء" :

ترقية . صدور قرار من اللجنة القضائية بالنظر المرسوم الصادر بالحركة القضائية الشرعية
فما تضمنته من تخطى الطالب في الترقية إلى وظيفة نائب محكمة من الفئة "ب" . امتداد أثر هذا
الالغاء إلى المراسيم والقرارات التالية فيما تضمنته من تخطى الطالب إلى الدرجات الأعلى .

متى تبين من قرار اللجنة القضائية في التظلم المقدم من الطالب أنه ألغى
المرسوم الصادر بالحركة القضائية الشرعية فيما تضمنته من ترك وتخطى الطالب في
الترقية إلى وظيفة نائب محكمة من الفئة "ب" فإن تمتضى هذا الإلغاء ولازمه
أن يعاد للطالب مركزه القانوني وإرجاع أقدميته إلى ما كانت عليه قبل صدور
ذلك المرسوم واعتبار ترقيته إلى درجة نائب محكمة من الفئة "ب" من تاريخ
صدور المرسوم المذكور وذلك تحقيقاً للأثر الرجعي للإلغاء ، كما يمتد أثر هذا
الإلغاء إلى المراسيم والقرارات التالية فيما تضمنته من تخطى الطالب وتركه في الترقية
إلى الدرجات الأعلى باعتبارها أثراً من آثار المرسوم الملغى متى كان من شأنها
إقصاء الطالب عن مجال الترشيح للوظيفة الأعلى أسوة بزملائه الذين كانوا يلونه
في الأقدمية ولم تقدم الوزارة الدليل على وجود مسوغ طارئ يحول دون ترقيته
إلى هذه الوظيفة أو الدرجة .

المحكمة

حيث إن الطالب قد استوفى أوضاعه الشكلية .

ومن حيث إن الوقائع حسبما يبين من الطالب ومن سائر الأوراق — تحصل في أنه بتاريخ ١٩٥٣/٢/١٩ صدر مرسوم بحركة قضائية شرعية تخطى فيها الطالب وآخرين في الترقية إلى وظيفة نائب محكمة شرعية حرف (ب) فتظلم الطالب من هذا المرسوم أمام اللجنة القضائية بوزارة العدل وقيد تظلمه برقم ٩٦٧ ق وقد قررت اللجنة المذكورة في ١٩٥٣/٨/٨ إلغاء المرسوم المشار إليه الصادر بتاريخ ١٩٥٣/٢/١٩ فيما تضمنته من تخطى الطالب في الترقية إلى وظيفة نائب محكمة من الفئة (ب) بالمحاكم الشرعية وإلغاء ترقية الأساتذة ... و ... و
فوابا بالمحاكم الشرعية من الفئة (ب) وهم ممن كانوا يلونه في كشف الأقدمية ثم صدر بعد ذلك مرسوم بتاريخ ١٩٥٤/٤/١٧ بتعيين الطالب نائبا من الفئة (ب) كما رقي الثلاثة المذكورون في ذات المرسوم إلى وظيفة رؤساء محاكم من الفئة (ب) ثم صدر قرار من مجلس الوزراء في ١٩٥٥/٩/٢١ بتعيين الطالب نائبا من الفئة (١) كما رقي في ذات القرار رئيسا لمحكمة من الفئة (١) أما الآخرون فقد أحيلا إلى المعاش قبل صدور ذلك القرار — وقد تقدم الطالب إلى وزارة العدل بطلب تنفيذ قرار اللجنة القضائية الصادر لصالحه بعد فوات مواعيد الطعن فيه وصيرورته نهائيا فحرر التفتيش الشرعي مذكرة برأيه تضمنت الموافقة على تنفيذ القرار المشار إليه باستحقاق الطالب للترقية إلى وظيفة رئيس محكمة "ب" بمرسوم ١٩٥٤/٤/١٧ وقد أقرت لجنة الفتوى والتشريع ذلك بكتابها رقم ٥٦٦/٣٠٤/٤ باعتبار الطالب نائبا من الفئة "ب" من ١٩٥٣/٢/١٩ وهو تاريخ المرسوم المفضى بإلغائه ثم رئيس محكمة من الفئة "ب" من تاريخ المرسوم الصادر في ١٩٥٤/٤/١٧ ما دام لم يطرأ على أهليته بعد ترقيته لوظيفة نائب "ب" ما يحول دون ترقيته إلى وظيفة رئيس محكمة "ب" أسوة بزملائه الذين يلونه في الأقدمية وبعرض الأمر على مجلس القضاء الأعلى بجلسته المنعقدة في ١٩٥٦/٧/٢٩ لم يوافق على ترقية الطالب إستنادا إلى أنه لم يطعن على المراسيم والقرارات اللاحقة للمرسوم المفضى

بالغاءه وأن قرار اللجنة القضائية بهذا الإلغاء لا يمتد الى ما حصل بعد ذلك من ترقية فقرر الطالب بالطعن في هذا القرار أمام هذه المحكمة بتاريخ ١٩٥٦/٨/٩ لأنه قد صدر مخالفا للقوانين واللوائح ومشوبا بسوء استعمال السلطة فيما تضمنه من تركه في الترقية لوظيفة رئيس محكمة "ب" مما يستوجب الغاء عملا بأحكام قانون استقلال القضاء ونظام القضاء وأن القول بضرورة الطعن على المراسيم والقرارات اللاحقة للمرسوم الملغى يخالف ما استقر عليه قضاء هذه المحكمة من أن إلغاء مرسوم يتخطى شخص في الترقية يترتب عليه الغاء جميع المراسيم والقرارات اللاحقة متى كان المرسوم الملغى أساسا لها وعرض الطالب لموضوع طعنه قائلا إن مرسوم ١٧/٤/١٩٥٤ والمنشور بعدد الوقائع المصرية بتاريخ ٢٢/٤/١٩٥٤ برقم ٣٢ ص ٧ والمقدم منه بملف الطعن قد تضمن هذا المرسوم تعيين الأستاذة " و و رؤساء محاكم "ب" وهم الذين ألغيت تقياتهم الى وظائف نواب محاكم "ب" بحكم اللجنة القضائية المشار اليه وأن عدد المعينين في المرسوم المذكور نوابا من الفئة "ب" كانوا عشرة أشخاص من بينهم الطاعن وترتيبه فيهم الثامن فلو أن الأمر وضع في نصابه الصحيح واستبعد الثلاثة المنوه عنهم من مجال الترقية قبله لكان ترتيب الطاعن في عداد المعينين نوابا من الفئة "ب" الخامس وإذن يكون الطاعن قد تخطى في الترقية الى وظيفة رئيس محكمة "ب" في المرسوم الصادر في ١٧/٤/١٩٥٤ وبلاطلاع على القرار الصادر في ٢١/٩/١٩٥٥ والمنشور بعدد الوقائع رقم ٧٤ الصادر في ٢٦/٩/١٩٥٥ ص ٥ المقدم من الطاعن بملف هذا الطعن يتبين أن الشيخ عين رئيسا لمحكمة "أ" وأن عدد المعينين به لوظائف رؤساء محاكم "ب" كان خمسة وأن آخر المعينين فيه لوظيفة رئيس محكمة "ب" هو الشيخ وهو كما يتضح من كشف الأقدمية الذي قدمته الوزارة والمنوه عنه بحكم اللجنة القضائية الصادر لصالح الطالب ص ١٣ يليه في الأقدمية ثلاثة هم " و ثم الطالب " وبديهي أنه لو لم يقف الثلاثة الذين ألغيت تقياتهم في طريق الطاعن بدون مبرر قانوني وأبعدوا من مجال الترقى قبله لكان ترتيبه في المرقين الثالث لا الخامس ولغاز بالترقية الى وظيفة رئيس محكمة "ب" في مرسوم

١٩٥٥/٩/٢١ مما يتعين معه اعتبار المرسوم الرقيم ١٩٥٤/٤/١٧ والقوار الرقيم ١٩٥٥/٩/٢١ ملغيين لمخالفتهما للقوانين واللوائح وكذلك القرار الجمهوري الصادر في ١٩٥٦/٨/٦ هذا الى أن تقارير التفتيش على عمله تشهد له بالكفاية والجد والاستقامة والنزاهة وهي تفيد في حملتها أنه لم يطرأ على حالته بعد ١٩٥٣/٨/٨ وهو تاريخ صدور حكم اللجنة القضائية لصالحه ولا ما كان يحول دون ترقبته لو أن الأمور استقامت على نهج سليم وانتهى في ختام طلباته بعد تعديلها الأخير الى طلب الحكم :

أولا : اعتبار المرسوم الرقيم ١٩٥٤/٤/١٧ ملغى فيما تضمنته من تخلى الطالب في الترقية الى وظيفة رئيس محكمة "ب" .

ثانيا — اعتبار قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٩٥٥/٩/٢١ ملغى فيما تضمنه من تركه في الترقية لوظيفة رئيس محكمة (ب) .

ثالثا — إلغاء القرار الصادر في ١٩٥٦/٧/٣١ فيما تضمنه من تركه في الترقية الى الوظيفة المذكورة اعتبارا من ١٩٥٥/٩/٢١ وإلغاء ما ترتب على المرسوم والقرارين المشار إليهما من آثار

ومن حيث إن الوزارة أحالت في ردها على طلبات الطاعن على مذكرتها المقدمة بملف الطعن بشأن تنفيذ قرار اللجنة القضائية الصادر لصالح الطالب في تظلمه رقم ٩٦٧ ق المشار إليه ومؤدى هذا الرأي أن الوزارة ترى أن الطالب وقد رقى الى وظيفة نائب (ب) في ١٩٥٤/٤/١٧ فثابا (أ) في ١٩٥٥/٩/٢١ فإن تنفيذ قرار اللجنة المنوه عنه لا يكون إلا بإرجاع تاريخ ترقبته الأولى الى تاريخ المرسوم الصادر في ١٩٥٣/٢/١٩ وهو المرسوم الملغى الذي تخطاه وما دام الطاعن لم يطعن على المراسيم اللاحقة فلا يمكن أن يمتد قرار اللجنة الى ما حصل بعد ذلك من ترقبات كما هو الشأن في القرار الذي يستند إليه وأن مؤدى تنفيذ قرار اللجنة القضائية يقتضى ارجاع أقدمية الطاعن في درجة نائب محكمة (ب) الى تاريخ المرسوم الملغى الصادر في ١٩٥٣/٢/١٩ أما وضعه في درجة نائب

محكمة (١) فيظل على حاله اعتبارا من ١٩٥٥/٩/٢١ وهو تاريخ القرار الصادر بترقيته إلى هذه الوظيفة والذي لم يتناوله قرار اللجنة القضائية بالإلغاء وقدمت النيابة مذكرة برأيها انضمت فيه للطاعن في طلباته .

ومن حيث إن الطاعن وإن اقتصر في تقريره بالطمع على القرار الصادر في ١٩٥٦/٧/٣١ دون أن يطمع في الميعاد القانوني على المرسوم الصادر في ١٩٥٤/٤/١٧ ولا القرار الصادر في ١٩٥٥/٩/٢١ مع تمسكه بطلب إلغائهما في طلباته الختامية إلا أنهما يعتبران أثرا من آثار المرسوم الصادر في ١٩٥٣/٢/١٩ المنقضى بإلغائه والذي يعتبر أساسا لها دون حاجة إلى التقرير بطمع جديد على كل منهما تراعى فيه المواعيد والإجراءات المقررة قانونا على ما جرى به قضاء هذه المحكمة مما لا محل معه لاعتراض الوزارة في هذا الخصوص .

ومن حيث إن الطاعن إنما يطمع على مرسوم ١٩٥٤/٤/١٧ وقرار ١٩٥٥/٩/٢١ فيما تضمنه كل منهما من تخطيه وتركه في الترقية إلى وظيفة رئيس محكمة من الفئة (ب) وإلغاء ما ترتب عليهما من آثار — ولما كان يبين من مراجعة قرار اللجنة القضائية الصادر في ١٩٥٣/٨/٨ في التظلمين رقم ٩٣٠ ق ورقم ٩٦٧ ق والمقدم ثانيهما من الطاعن أنه ألغى المرسوم الصادر في ١٩٥٣/٢/١٩ بالحركة القضائية الشرحية فيما تضمنه من ترك وتخطى المتظلمين منه في الترقية إلى وظيفة نائب محكمة من الفئة (ب) وما يترتب على ذلك من إلغاء ترقية كل من ... لمخالفة ذلك المرسوم للقانون لأن المرفقين فيه ليسوا بأفضل من المتظلمين ومنهم الطاعن مادام لم يقدح في كفايتهم مما لا مسوغ معه لتخطيهم أو تركهم في الترقية وقد صار هذا القرار نهائيا كما يبين من مراجعة مرسوم ١٩٥٤/٤/١٧ أنه تناول ترقية الثلاثة المذكورين إلى وظيفة رئيس محكمة (ب) .

ومن حيث إن مقتضى هذا الإلغاء ولازمه أن يعاد للطاعن مركزه القانوني وإرجاع أقدميته إلى ما كانت عليه قبل صدور هذا المرسوم المنقضى بإلغائه واعتبار ترقيته إلى درجة نائب محكمة من الفئة (ب) من تاريخ صدور ذلك المرسوم الملغى الصادر في ١٩٥٣/٢/١٩ وذلك تحقيقا للأثر الرجعي للإلغاء كما يمتد

أثر هذا الإلغاء إلى المراسيم والقرارات التالية فيما تضمنته من تخطى الطاعن وتركه في الترقية إلى الدرجات الأعلى باعتبارها أثرا من آثار المرسوم الملغى على ما سلف بيانه متى كان من شأنها إقصاء الطاعن عن مجال الترشيح للوظيفة الأعلى أسوة بزملائه الذين كانوا يلونه في الأقدمية — ولم تقدم الوزارة الدليل على وجود مسوغ طارىء يحول دون ترقيته إلى هذه الوظيفة أو الدرجة .

ومن حيث إنه لما كان يبين من الأوراق أن أهلية الطاعن لم يطرأ عليها من وقت صدور قرار الإلغاء ما يحول دون ترقيته إلى الدرجات الأعلى إذ رفته الوزارة في ذات المرسوم الصادر في ١٧/٤/١٩٥٤ إلى وظيفة نائب محكمة "ب" مع ندبه للعمل بالتفتيش القضائي بالوزارة ثم رفته في القرار التالي الصادر في ٢١/٩/١٩٥٥ إلى وظيفة نائب محكمة (١) فضلا عن أنها أودعت ملفه ثلاثة تقارير بعد صدور قرار اللجنة بالإنهاء وكلها تشهد للطاعن بكفايته واستقامته فيتمتعين إعمالا لحكم القانون وتأسيسا على ما تقدم عدم الاعتداد بالمرسوم الرقيم ١٧/٤/١٩٥٤ فيما تضمنه من تخطى الطاعن وتركه في الترقية إلى وظيفة رئيس محكمة من الفئة (ب) ووجوب الحكم بإلغائه .

ومن حيث إنه بالنسبة للطعن على القرار الصادر في ٢١/٩/١٩٥٥ والقرار الجمهوري الصادر في ٣١/٧/١٩٥٦ فلا جدوى للطاعن من الطعن عليهما إذ لا مصالحة للطاعن في الطعن عليهما طالما أنه قد اعتبر رئيسا للمحكمة من الفئة (ب) ابتداء من ١٧/٤/١٩٥٤ على ما سلف بيانه مما يتعين معه رفض الطعن في خصوصهما .

جلسة ٢٦ من يونيه سنة ١٩٥٧

برئاسة السيد المستشار حسن داود ، وبحضرة السادة : محمود إبراهيم إسماعيل ، ومحمود
هاد ، واتباق عبد السيد ، ومحمد عبد الرحمن يوسف ، ومحمد عبد الواحد علي ، ومحمود محمد مجاهد ،
وفهم يسى جندى ، ومحمد متولى عظم ، وأحمد زكى كامل ، وإبراهيم عثمان يوسف المستشارين .

(٢٨)

الطلب رقم ١٣١ سنة ٢٦ القضائية " رجال القضاء " :

تفتيش قضائى . علم الطالب بعد صدور القرار الجمهورى المطعون فيه بالقرار الذى أودع بملفه .
عدم اعتراضه عليه وعدم اتخاذه فى شأنه مانص عليه قرار وزير العدل بتنظيم إدارة التفتيش القضائى .
ما يثيره فى خصوص هذا التقرير . لا محل له .

متى كان الطالب — مع تسليمه بأنه علم بعد صدور القرار الجمهورى المطعون
فيه بالتقرير الذى أودع بملفه لم يعترض عليه ولم يتخذ فى شأنه ما نص عليه قرار
وزير العدل بتنظيم إدارة التفتيش القضائى . فإنه لا محل لما يثيره فى خصوص
هذا التقرير .

الحكمة

حيث إن الطلب قد استوفى أوضاعه الشكلية

وحيث إن الوقائع تحصل فى أنه بتاريخ ٣١ من يوليو سنة ١٩٥٦ صدر قرار
جمهورى بتعيينات وتنقلات وانتدابات قضائية ونشر هذا القرار بالجريدة الرسمية
فى ٦ من أغسطس سنة ١٩٥٦ وتضمن ترقية عدد من قضاة المحاكم إلى وظائف
وكلاء محاكم أو ما يعادلها ولم يشتمل هذا القرار على ترقية الطالب إلى تلك الدرجة
فى حين أنه اشتمل على ترقية عدد من القضاة الذين كانوا يلونه فى الأقدمية فطعن
الطالب فى القرار بتقرير فى ٢٥ من أغسطس سنة ١٩٥٦ وطلب إلغاءه فيما تضمنه

من عدم ترقيته إلى وظيفة وكيل محكمة أو ما يعادلها، وأسس الطالب طلبه على أنه تخرج من كلية الحقوق في سنة ١٩٣٩ وعين بالنيابة العامة في أوائل سنة ١٩٤٠ وظل يتدرج في وظائفها إلى أن وصل إلى وظيفة وكيل نيابة في الدرجة الأولى ثم عين قاضيا من الدرجة الثانية ورقى بعد ذلك إلى قاض من الدرجة الأولى وفي ٩ من ديسمبر سنة ١٩٥٣ صدر قرار بإعارته إلى حكومة المملكة الليبية المتحدة لمدة سنتين وفقد هذا القرار اعتبارا من أول يناير سنة ١٩٥٤ ثم جددت إعارته لمدة سنة أخرى في أول يناير سنة ١٩٥٦ وأن السلطات الليبية قدرت عمله وأثبتت عليه بدليل أنه أعيد للملكة الليبية المتحدة ليشغل منصب قاض في محاكمها ثم رقى فيها إلى درجة رئيس محكمة في درجة مستشار محكمة استئناف بنى غازى ولكنه فوجئ بالقرار المطعون فيه إذ رقى في هذا القرار ٣١ من زملائه الذين كانوا يلونه في الأقدمية قبل صدوره - وأضاف الطالب إلى ذلك أنه خلال عمله في النيابة العامة كانت التقارير تشيد بعمله واستقامته ونزاهته ولما عين قاضيا تنابعت التقارير مشيدة بكفائته وكان آخرها تقرير في ١٣ من يوليو سنة ١٩٥١ قدرت فيه كفايته بدرجة "فوق المتوسط" ولم يفتش على عمله بعد ذلك حتى أعيد إلى المملكة الليبية المتحدة - وأنه بعد صدور القرار المطعون فيه علم أن تفتيشا أجرى على عمله خلال شهرى سبتمبر وأكتوبر سنة ١٩٥٣ وحرر عن هذا التفتيش تقرير أودع ملفه في ١٢ يوليو سنة ١٩٥٥ ، وأضاف الطالب أنه لم يخطر بأمري هذا التقرير ولم يعلم به إلا بعد صدور القرار المطعون فيه وأنه لهذا يطلب عدم الاعتداد بهذا التقرير الأخير في تقدير درجة كفايته التي يبين من مقارنة البيانات الخاصة بها وبدرجة أهليته بالبيانات الخاصة بزملائه الذين شملتهم الترقية بالقرار المطعون فيه ممن كانوا يلونه في الأقدمية أن أهليته لا تقل عن أهلية بعض هؤلاء الزملاء - ودفعت وزارة العدل بأن الطالب لم يبلغ درجة الأهلية التي روعيت في الحركة القضائية موضوع القرار المطعون فيه. وحيث إنه يبين من الإطلاع على الملف الخاص بالطالب وما احتواه من تقارير وأوراق ومن البيانات المستخرجة بناء على أمر المحكمة من ملفات زملائه الذين شملهم القرار المطعون فيه بالترقية ممن كانوا يلونه في الأقدمية أن وزارة العدل إذ أغفلت ترقية الطالب في قرار ٣١ من يوليو سنة ١٩٥٦ إلى درجة وكيل

محكمة أو ما يعادلها لم تخالف القانون ولم تسيء استعمال سلطتها — ولا محل
لما يشيره الطالب في خصوص التقرير الذي أودع بملفه في ٢١ من يوليو سنة ١٩٥٥
لأنه مع تسليمه بأنه علم به بعد صدور القرار المطعون فيه لم يعترض عليه ولم يتخذ
في شأنه ما نص عليه قرار وزير العدل بتنظيم إدارة التفتيش القضائي . لما كان
ذلك فإنه يتعين رفض الطلب .

جلسة ٢٢ من يونيه سنة ١٩٠٧

برئاسة السيد المستشار حسن داود ، وبحضور السادة : محمود ابراهيم اسماعيل ، ومحمود نهاد ،
واسحق عبد السيد ، وعبد عبد الرحمن يوسف ، وعبد عبد الواحد علي ، ومحمود محمد مجاهد ، وفهم
يسى جندى ، وعبد متولى علم ، وأحمد زكي كامل ، و ابراهيم عثمان يوسف المستشارين .

(٢٩)

الطلب رقم ١٣٩ سنة ٢٦ القضاية "رجال القضاء" :

(أ) قرض . إجراءات الطعن . طلب إلغاء قرار جمهورى باعتباره ملغى تبعا للراسم السابق
الحكم بالغائها . لا حاجة فى تقريره الى طعن تراعى فيه الإجراءات الواجبة . الدفع
بعدم قبوله لعدم التقرير به فى الميعاد ، لا أساس له .

(ب) ترقية . أهلية . صدور حكم بالغاء المرسوم السابق فيما تضمنه من تخطى الطالب الى وظيفة
وكيل محكمة من الفئة "ب" أو ما يماثلها لمساواته فى الأهلية مع زميله الذى كان يليه
فى الأقدمية وتناوله الترقية . ترقية هذا الزميل الى وظيفة رئيس محكمة دون الطالب
ودون أن تقدم الوزارة الدليل على وجود مسوغ طارئ يحول دون ترقية الطالب أصوة
بزميله . خطأ .

١ — متى كان الطالب يقصد من طلبه إلغاء قرار جمهورى باعتباره ملغى تبعا
للمراسم السابق الحكم بالغائها استنادا الى أن هذا القرار هو أثر من آثار المراسم
الملغاة وباعتبار أن تلك المراسم هى أساس لهذا القرار وأن إلغاءه هو أعمال
الحكم المادة ٤٤٧ من قانون المرافعات باعتبار أن هذا الإلغاء هو أثر من آثار
الحكم الصادر بإلغاء تلك المراسم فإن هذا الطلب لا يحتاج فى تقريره الى طعن
تراعى فيه الإجراءات الواجب اتباعها بل يصح قبوله كطلب مترتب على طلباته
السابقة ومن ثم يكون الدفع بعدم قبوله لعدم التقرير به فى الميعاد على غير أساس .

٢ — متى ثبت من الحكم الصادر بإلغاء المرسوم السابق أهلية الطالب للترقية
الى وظيفة وكيل محكمة من الفئة "ب" أو ما يماثلها لمساواته فى الأهلية مع زميله

الذى يليه في الأقدمية وتناولته الترقية إلى هذه الدرجة بالمرسوم المذكور فإن أهلية الطالب تعتبر باقية على وضعها بالنسبة لأهلية زميله هذا الذى كان يليه في الأقدمية وسبقت ترقيته ما لم تقدم وزارة العدل دليلا على وجود مسوغ طارئ يحول دون ترقية الطالب إلى الدرجات الأعلى أسوة بهذا الزميل . فإذا كانت الوزارة لم تقدم بل ولم تدع هذا المسوخ فإنه يتعين إلغاء القرار الجمهورى اللاحق فيما تضمنه من تخطى الطالب إلى وظيفة رئيس محكمة التي رقى إليها زميله المذكور بهذا القرار باعتبار أن القرار هو أثر من آثار المرسوم الملغى وباعتبار أن هذا المرسوم كان أساسا للقرار المذكور وذلك قياسا على ما تقضى به المادة ٤٤٧ من قانون المرافعات (١) .

المحكمة

حيث إن الوقائع حسبا يبين من الاطلاع على الأوراق — تتحصل في أن الطالب قرر في ١٩٥٦/٨/٢٧ بالطعن في قرار مجلس الوزراء الصادر بتاريخ ١٩٥٥/١١/٣٠ المنشور بالوقائع المصرية في ١٩٥٥/١٢/٥ وكذا في القرار الصادر من السيد رئيس الجمهورية بتاريخ ١٩٥٦/٧/٣١ وطلب الحكم بالغائهما والقرارات المكّلة لهما فيما تضمنته من عدم ترقيته إلى درجة رئيس محكمة أو ما يعادلها الخ . وقال في بيان ذلك إنه سبق أن أقام الطعون رقم ٣٦ و ٩٧ و ١٣٠ سنة ٢٤ ق في المراسيم الصادرة في ١٩٥٤/٤/١٠ و ١٩٥٤/٧/٢٢ و ١٩٥٤/١٢/١ وقضى له بتاريخ ١٩٥٦/٦/٣٠ بإلغاء هذه المراسيم فيما تضمنته من تخطيه في الترقية إلى درجة وكيل محكمة فئة "ب" وأعلن وزارة العدل بهذا الحكم في ١٩٥٦/٧/٥ لتنفيذه في الحركة التي كانت تقوم إذ ذاك بأعدادها وقد صدرت هذه الحركة في ١٩٥٦/٧/٣١ واقتصرت على تصحيح أقدميته بين وكلاء المحاكم وجعله تاليا في الأقدمية للأستاذ ... إلا أن تنفيذ الحكم على هذا الوجه ينطوى على خطأ في القانون

ملاحظة : (١) صدر حكم بهذا المعنى بذات البتة في الطلبات أرقام ١٧ و ٤٢ و ١٣٩ و ١٩٣ سنة ٢٥ و ١٢٠ سنة ٢٦ القضائية "رجال القضاء" .

ولإساءته استعمال السلطة ذلك أن وضع الطالب قبل حركة ١٠/٤/١٩٥٤ كان سابقا على الأستاذ وإيرانه رقى في تلك الحركة أسوة به لكانت قد لحقته الترقية مثله إلى درجة رئيس محكمة في الحركة التي صدر قرارها في ٣٠/١١/١٩٥٥ وظلت أقدميته سابقة عليه في الحركة التي صدرت في ٣١/٧/١٩٥٦ وما دامت المراسيم الصادرة في ١٠/٤/ و ٢٢/٧/ و ١٢/١/١٩٥٤ المطعون فيها بالطعون السابقة قد حكم بالغائها فإن مقتضى ذلك أن يرقى إلى درجة رئيس محكمة أسوة بالأستاذ ... وتظل أقدميته سابقة عليه ما دامت للوزارة لم تقدم مسوفا طارئا يحول دون ترقيته .

وحيث إن وزارة العدل دفعت بعدم قبول الطلب شكلا بالنسبة لقرار ٣٠/١١/١٩٥٥ لتقديمه بعد ايعاد القانوني وردت على الطعن في قرار ٣١/٧/١٩٥٦ بأنه لم يتخطه فيه أحد وأنها نفذت الحكم الصادر في الطعون السابقة من اعتبار الطالب في درجة وكيل محكمة فئة "ب" من تاريخ ١٠/٤/١٩٥٤ وأنه لا وجه لمقارنة الطالب بزميله الأستاذ ... الذي رقى إلى درجة رئيس محكمة بقرار ٣٠/١١/١٩٥٥ لأن الطالب لم يطعن في هذا القرار في الميعاد — وقد أبدت النيابة العامة رأيها برفض الدفع المقدم من الوزارة وبقبول الطلب بالنسبة لقرار ٣٠/١١/١٩٥٥ والغائه فيما تضمنته من تخطي الأستاذ ... للطالب في الترقية لدرجة رئيس محكمة .

وحيث إنه بالاطلاع على ملف الطعون رقم ٣٦ و ٩٧ و ١٣٠ سنة ٢٤ ق . التي أمرت المحكمة بضمه لملف هذا الطالب يبين أن الطالب طعن بها في المراسيم الصادرة في ١٠/٤/١٩٥٤ و ٢٢/٧/١٩٥٤ و ١٢/١/١٩٥٤ وقد قضى له في تلك الطعون بتاريخ ٣٠/٦/١٩٥٦ بالغاء المراسيم المذكورة والقرارات الملحقة بها مما تضمنته من تخطيه في الترقية إلى وظيفة وكيل محكمة من الفئة "ب" أو ما يعادلها تأسيسا على توافر عناصر أهليته ومساواته في الأهلية مع من تخطوه في الترقية بهذه المراسيم ممن يسبقهم في الأقدمية ومن بينهم الأستاذ ...

وحيث إنه لما كان الطالب يقصد من طلبه إلغاء قرار ١٩٥٥/١١/٣٠ باعتباره ملغى بمراسيم التصادرة في ١٠/٤/١٩٥٤، ٢٢/٧/١٩٥٤، ١٢/١٩٥٤ السابق للحكم بالغائها في الطعون رقم ٣٦، ٩٧، ١٣٠ سنة ٢٤ ق المشار إليها استنداداً إلى أن هذا القرار هو أثر من آثار المراسيم الملغاة وباعتبار أن تلك المراسيم هي أساس لهذا القرار وأن الغاءه هو إعمال لحكم المادة ٤٤٧ من قانون المرافعات باعتبار أن هذا الإلغاء هو أثر من آثار الحكم الصادر بإلغاء تلك المراسيم فإن هذا الطلب لا يحتاج في تقريره إلى علم تراعى فيه الإجراءات الواجب اتباعها بل يصح قبوله كطلب مترتب على طلباته السابقة ومن ثم يكون الدفع بعدم قبوله لعدم التقرير به في الميعاد على غير أساس . لما كان ذلك وكان الطعن في قرار ١٩٥٦/٧/٣١ قد استوفى أوضاعه الشكلية فإنه يتعين قبول الطلب شكلاً .

وحيث إنه وقد ثبت من الحكم الصادر في ١٩٥٦/٦/٣٠ في الطعون رقم ٣٦، ٩٧، ١٣٠ سنة ٢٤ ق أهلية الطالب للترقية إلى وظيفة وكيل محكمة من الفئة "ب" أو ما يماثلها لمساواته في الأهلية مع من يليه في الأقدمية ممن تناولتهم الترقية إلى هذه الدرجة بالمراسيم المذكورة ومن بينهم الأستاذ فإن أهلية الطالب تعتبر باقية على وضعها بالنسبة لأهلية زميله هذا الذي كان يليه في الأقدمية وسبقت ترقيته ما لم تقدم وزارة العدل دليلاً على وجود مسوغ طارئ يحول دون ترقية الطالب إلى الدرجات الأعلى أسوة بهذا الزميل . ولما كانت الوزارة لم تقدم بل ولم تدع هذا المسوغ وكان من أثر تخطي الطالب في الترقية لوظيفة وكيل محكمة بالمراسيم الصادرة في ١٠/٤/٢٢، ٧/١٠/١٩٥٤ التي تقرر إلغاؤها بإبعاد الطالب عن مجال الترشيح للوظيفة الأعلى في قرار ١٩٥٥/١١/٣٠ اللاحق لها وترتب على ذلك أن رقى زميله المتأخر عنه الأستاذ بهذا القرار إلى وظيفة رئيس محكمة فإنه يتعين إلغاء القرار المذكور فيما تضمنه من تخطي الطالب في الترقية إلى هذه

الوظيفة باعتبار أن هذا القرار هو أثر من آثار المراسيم الملغاة المشار إليها باعتبار أن هذه المراسيم كانت أساسا لهذا القرار وذلك قياسا على ما تقتضيه المادة ٤٤٧ من قانون المرافعات .

وحيث إنه بإلغاء قرار ١٩٥٥/١١/٣٠ على ما سلف بيانه يصبح الطعن في قرار ١٩٥٦/٧/٣١ غير منتج ولا جدوى للطالب فيه .

الأحكام الصادرة
من
الدائرة المدنية

جلسة ٤ من أبريل سنة ١٩٥٧

برئاسة السيد عبد العزيز محمد رئيس المحكمة ، وبحضور السادة : استحق عبد السيد ، وأحمد
لوقه ، ومحمد متولى عظم ، وأبراهيم عثمان يوسف المستشارين .

(٣٤)

القضية رقم ١٠١ سنة ٢٣ القضائية :

(أ) بيع " ثمن المبيع " . شفعة . حق المشتري الثانى فى حبس ثمن المبيع إذا رفضت دعوى
شفعة عن جزء من الأطنان المبيعة متى كان لم يختصم فى دعوى الشفعة . المادة ٢٢١
مدنى قديم .

(ب) فسخ . بيع . حكم « تسبب كاف » . دفاع . استناد الحكم فى رفض دعوى
الفسخ المرفوعة من البائع إلى قاعدة قانونية مقتضاها أن الحكم بالفسخ غير واجب
نظراً للعقد من شرط صريح وتقدير المحكمة أن لا عمل للفسخ استناداً إلى الشرط الضمنى
الفاسخ . عدم تحدث الحكم عن دفاع للبائع ومستندات لا تغير النتيجة التى انتهى إليها
الحكم . لا عيب .

(ج) عقد " تفسيره " . بيع . وصف الحكم للعقد وصفا صحيحا بأنه عقد بيع خلا من
تحديد موعد لدفع الثمن وإزاله عليه حكم القانون الصحيح . لا خطأ .

(د) دعوى " مصروفاتها " . بيع . فسخ . عدم أحقية البائع فى رفع دعوى فسخ عقد البيع
بعد إظهار المشتري تمسكه بالعقد وعرضه التنفيذ عنها فى الوقت الذى كان فيه التنفيذ
ممكناً . التزام البائع بمصروفات الدعوى . م ٣٥٧ مرافعات .

١ - تحول المادة ٣٣١ من القانون المدني القديم لاشتري حبس الثمن المبيع إذا ظهر له سبب ينحى منه نزع ملكيته مما اشتراه وأو صح القول بأن دعوى الشفعة لا تهدد حق المشتري المشفوع منه لأن حقه في استرداد ما دفعه من الثمن إلى البائع له مضمون قبل الشفيع مما لا يجزله حبس الثمن فإن هذا القول لا يصدق على المشتري الثانى للعقار الذى لم يختصم فى دعوى الشفعة إذ يكون فى هذه الحالة مقطوع الصلة بالشفيع ولا يحق له الرجوع عليه بما عسى أن يكون قد دفعه إلى البائع له وبالتالى يستهدف حقه للضياع بعد أن يكون العقار المشفوع فيه قد نزلت ملكيته منه وعلى ذلك يجوز لهذا المشتري الثانى حبس الثمن حتى يفصل فى دعوى الشفعة .

٢ - متى كان الحكم قد استند فى قضائه برفض دعوى الفسخ المرفوعة من البائع إلى قاعدة قانونية مقتضاها أن الحكم بالفسخ غير واجب لحلو العقد من شرط صريح ينفسخ العقد بقوته وأن المحكمة رأت ألا تقضى به استنادا إلى الشرط الضمنى الفاسخ لما قدرته من ظروف الدعوى وخصوصياتها فلا يكون بالحكم حاجة بعد ذلك إلى التحدث عن دفاع البائع ومستنداته إذا كانت هذه المستندات وذلك الدفاع لا يغير من النتيجة التى انتهى إليها الحكم استنادا إلى تلك القاعدة التى لم يوجه إليها البائع مطالعنا .

٣ - متى كان الحكم قد نهج فى تفسير العقد منهجا قويا إذ نظر إلى نصوصه وتبين ما انصرفت إليه نية المتعاقدين وقت التعاقد فاتهى من ذلك إلى وصف صحيح للعقد بأنه عقد بيع خلا من تحديد موعد لدفع الثمن ثم أنزل عليه حكم القانون الصحيح فإنه لا يكون مخالفا للقانون .

٤ - إذا كان البائع غير محق فى رفع دعوى فسخ عقد البيع بعد أن أظهر المشتري تمسكه بالعقد وعرض على البائع تنفيذه عينا فى الوقت الذى كان فيه هذا التنفيذ ممكنا فإن البائع يكون ملزما بمصروفات الدعوى وفقا للمادة ٣٥٧ من قانون المرافعات .

المادة ١١

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر .
والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن —
تتحصل في أن الطاعن عهد توفيق شتا اشترى من شركة أولاد الفريد كامبوس
٨٩ فدانا و ١٩ قيراطا و ١٧ سهما على ثلاث قطع مساحة الأول ١٨ فدانا
و ٧ قراريط و ٢٢ سهما ومساحة الثانية ٤٣ فدانا و ١٢ قيراطا و سهما واحدا
ومساحة القطعة الثالثة ٢٧ فدانا و ٢٣ قيراطا و ١٨ سهما بمقتضى عقد بيع
ابتدأ في ٢٢ من نوفمبر سنة ١٩٤٨ وبن ثمن إجمالي مقداره ٤٥٠٠ جنيه
دفع منه وقت التعاقد مبلغ ألف جنيه واتفق الطرفان المتعاقدان على دفع الباقي
من الثمن عند التوقيع على العقد النهائي وحددا لذلك مدة شهرين تبدأ من تاريخ
العقد الابتدائي ، وفي ٢٦ من نوفمبر سنة ١٩٤٨ حرر عقد بين الطاعن وعهد
حسن الزيني — مورث المطعون عليهم — أثبتا في صدره ملخصا للعقد المبرم
بين الطاعن وشركة كامبوس وقالوا إنه لما كان للزيني حق أخذ الأطنان المبيعة
بالشفعة فقد اتفق الطرفان على أن يأخذ الزيني نصف القطعتين الأولى والثالثة
وربع القطعة الثانية وجملة ذلك ٣٤ فدانا و ٢٠ وربع سهم ثمنها ١٩٦١ جنيها
محسوبا على أساس الثمن المتفق عليه بين كامبوس وشتا ، كما اتفقا على أن تكون
وسيلة تنفيذ ما اتفقا عليه هي أن يصدر العقد النهائي من الشركة البائعة إليهما
معا فإن رفضت الشركة ذلك وأصرت على أن يصدر العقد النهائي بالبيع منها إلى
شتا وحده يلتزم هذا الأخير بأن يبيع إلى الزيني الأطنان المتفق بينهما عليها . كما
اتفقا على أنه في حالة ما إذا نكلت الشركة البائعة عن تحرير العقد النهائي واستحق
شتا التعويض المتفق عليه في عقد ٢٢ من نوفمبر ومقداره ألف جنيه استحق
للزيني نصف هذا المبلغ ، وكذلك نص في البند الخامس من هذا الاتفاق على

أن كلا من الطرفين المتعافدين يتحمل بمصروفات تسجيل العقد الصادر من كامبوس إلى شتا ومن شتا إلى الزينى بنسبة ما يخص كلا منهما من ثمن الأطنان المبيعة ، كما نص على أن شتا قبض من الزينى مبلغ مائتي جنيه تخصم من الثمن الذى يخصه ، وفى ١٤ من يونيو سنة ١٩٤٩ وجه شتا إلى الزينى إنذارا قال فيه إنه وقع على العقد النهائى مع الشركة البائنة وأن هذا العقد قد سجل بتاريخ ٣ من مايو سنة ١٩٤٩ وأنه قام بتحرير مشروع عقد نهائى تنفيذ لاتفاقهما المؤرخ ٢٦ من نوفمبر سنة ١٩٤٨ ونبه عليه بالحضور فى أسبوع لاستلام مشروع العقد تمهيدا لتوقيع عليه ودفع باقى الثمن ، فرد عليه الزينى - مورث المطعون عليهم - فى ٢١ من يونيو سنة ١٩٤٩ بإنذار قال فيه إنه تبين له أن القطعة الأولى التى مساحتها ١٨ فداناً و ٧ قراريط و ٢٢ سهماً وهى خير القطع الثلاث وأكثرها قيمة موضوع دعوى شفعة أخفيت منه إجراءاتها عند توقيع الاتفاق الذى تم بينهما فى ٢٦ من نوفمبر سنة ١٩٤٨ ، ولما كانت ثمن الفدان من هذه القطعة هو ١٥٠ جنيهاً لذلك فإنه يطلب إليه استبعاد هذه القطعة من الصفقة مع استعداده لأخذها بهذا الثمن إذا ما استقرت ملكيتها له أى الطاعن ، وفى ٢٥ من يونيو سنة ١٩٤٩ رد عليه الطاعن بإنذار قال فيه إن احتجاجه بقيام دعوى الشفعة لا يعفيه من دفع الثمن إليه إذ قام هو بدفعه إلى شركة كامبوس البائنة له هذا على أنه لا صحة لما يدعيه من أن إجراءات دعوى الشفعة قد أخفيت منه إذ أن لديه المستندات التى تدل على صوابها . و انتهى الطاعن إلى أنه عرض على مورث المطعون عليهم مبلغ المائتي جنيه الذى دفعه على أن يقر فسخ اتفاق ٢٦ من نوفمبر سنة ١٩٤٨ ، ولما لم يستجب مورث المطعون عليهم إلى هذه الطلبات رفع الطاعن الدعوى رقم ٥٩٥ سنة ١٩٤٩ دمنهور طالبا الحكم بفسخ العقد . فرفع مورث المطعون عليهم الدعوى رقم ٦٤٥ سنة ١٩٤٩ كلى دمنهور على الطاعن طالبا الحكم بصحة ونفاذ عقد ٢٦ من نوفمبر سنة ١٩٤٨ سالف الذكر بالنسبة إلى ٢٤ ف و ٢٠ ط و ١١ و ربع من مقابل ثمنها بعد خصم ثمن ٩ ف و ٣ ط و ٢٣ من بواقع ١٥٠ جنيهاً للفدان و جملة الباقي بعد هذا الخصم هو مبلغ ٥٨٦ جنيهاً و ٣٠٠ مليم فضمت الدعوى بأن وأحيلنا على محكمة كفر الشيخ الابتدائية حيث قيدنا برقم ٣٢

سنة ١٩٥٠ كلى كفر الشيخ ، وفى ١٩ من ابريل سنة ١٩٥٠ قضى بفسخ العقد ورفض دعوى إثبات التعاقد ، استأنف مورث المطعون عليهم هذا الحكم وقيد استئنافه برقم ١٦٧ سنة ١ ق استئناف طنطا ، وفى ١٣ من نوفمبر سنة ١٩٥٢ قضى بإلغاء الحكم المستأنف وبصححة ونفاذ عقد ٢٦ من نوفمبر سنة ١٩٤٨ بالنسبة إلى ٢٤ ف و ٢٠ ط و ١١ و ربع س ثمن مقداره ١٠٤٤ جنيها و ٥٠٩ مليم وبفسخه بالنسبة إلى ٩ ف و ٣ ط و ٢٣ س وهو نصيب مورث المطعون عليهم من الأطيان المحكوم بأحقية الشفيع لأخذها بالشفعة وبالزام المستأنف عليه الطاعن بالمصروفات عن درجتى التقاضى فطعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ، وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون فقررت إحالته على الدائرة المدنية لنظره بجلسة ١٤ من فبراير سنة ١٩٥٧ وامام هذه الهيئة صحت النيابة على ما جاء بمذكرتها طالبة رفض الطعن .

وجبت ان الطعن اقيم على سببين ينمى الطاعن على الحكم المطعون فيه بالسبب الأول قصورا فى التسبيب ، وقال فى بيان ذلك ان الحكم التفت من دفاعه وأغفل الرد عليه فقد تمسك أمام محكمة الاستئناف بدفاعه الذى سبق أن أبداه أمام محكمة أول درجة فأخذت به ، ومحصل هذا الدفاع أن مورث المطعون عليهم قد أخل بالتزاماته التى التزم بها فى العقد المؤرخ ٢٦ من نوفمبر سنة ١٩٤٨ إخلالا موجبا لفسخه ذلك أنه استند فى حبس ثمن الأطيان المبيعة إليه إلى ظهور الشفيع الذى اتخذ إجراءات الشفعة وإلى أن الطاعن قد أخفى ذلك عنه مع أن الواقع غير ذلك إذ أنه كان يعلم باتخاذ هذه الإجراءات وأن ولده الأستاذ جميل الزينى — المطعون عليه الثانى — كان يعلم بها أيضا ، ويقول الطاعن إنه قدم إلى المحكمة مستندات المؤيدة لهذا الدفاع فلم تلتفت إليها ولم ترد عليها ، كما أنها أغفلت الرد على دفاعه ثم انتهت إلى رفض دعواه بفسخ العقد بإلغاء حكمها مشوبا بقصور يبطله .

وحيث إنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه فى خصوص ما ينهاه الطاعن بهذا السبب على أنه قد استبان للمحكمة أن التعاقد الذى تم بين الطاعن

ومورث المطعون عليهم قد خلا من تحديد موعد لدفع ثمن الأطنان المبعة وبالتالي لم يرد به ذكر لشرط صريح ينفسخ بمقتضاه العقد من تلقاء نفسه بقوة ذلك الشرط في حالة التأخر عن دفع الثمن ثم قال الحكم "أما الشرط الضمني الفاسخ فلا يلتزم به القاضى بن يخضع لتقديره فله أن يحكم بالنفسخ وأن يمكن المدترم من الوفاء بما تعهد به حتى بعد رفع الدعوى عليه بطلب الفسخ إذا استبان له من ظروف الدعوى وخصوصياتها أن لا مبرر للنفسخ .. وبما أنه ظاهر من وقائع الدعوى الحالية أن الزينى — مورث المطعون عليهم — بعد أن طالبه شتا بإتمام التعاقد لم يبد منه أى تصرف يدل على أنه راغب عن إتمامه ، بل أظهر من أول الأمر تمسكه به وحرصه على تنفيذه ولكنه رأى أن دعوى الشفعة المرفوعة ضد البائع له قد تخرج إحدى القطع من ملكية البائع فلا يستطيع نقل ملكيتها إليه ... وبما أنه قد تبين من الاطلاع على دعوى الشفعة المرفوعة أن شتا — الطاعن — قد أقر فيها بحق الشفيع وانتهت القضية بحكم قضى بأحقية الشفيع في أخذ القطعة ذات الـ ١٨ ف فخرجت هذه الأرض فعلا من ملكية البائع للزينى وأصبح من المستحيل عليه تنفيذ العقد المبرم بينهما فيما يخص هذه القطعة ... " .

وحيث إنه يبين من ذلك أن الحكم المطعون فيه قد استند في قضائه برفض دعوى الفسخ المرفوعة من الطاعن الى قاعدة قانونية مقتضاها أن الحكم بالنفسخ غير واجب لحلول العقد من شرط صريح ينفسخ العقد بقوته وأن المحكمة رأت ألا تقض به استنادا إلى الشرط الضمنى الفاسخ لما قدرته من ظروف الدعوى وخصوصياتها التى بينتها فى أسباب حكمها والتى سلفت الإشارة إليها فلم يكن بالإكم حاجة بعد ذلك إلى التحدث عن دفاع الطاعن ومستنداته التى هدف بها إلى إثبات علم مورث المطعون عليهم بإجراءات دعوى الشفعة إذ أن هذه المستندات وذلك الدفاع لم تكن لتغير من النتيجة التى انتهى إليها الحكم استنادا إلى تلك القاعدة التى لم يوجه إليها الطاعن مطعنا .

وحيث إن السبب الآخر يتحصل فى أن الحكم المطعون فيه أخطأ فى تطبيق القانون وفى تأويله من أربعة أوجه : حاصل الوجهين الأول والثانى منها أن

الحكم فسر عقد ٢٦ من نوفمبر سنة ١٩٤٨ على أنه عقد بيع صادر من الطاعن إلى مورث المطعون عليهم مع أن نصوص هذا العقد تدل على أن العاقدين قصدا منه إلى أن يكون مورث المطعون عليهم شريكا في العقد الصادر من أولاد كامبوس إلى الطاعن بتاريخ ٢٢ من نوفمبر سنة ١٩٤٨ وكذلك أخطأ الحكم إذ قرر أن عقد ٢٦ من نوفمبر سنة ١٩٤٨ قد خلا من تحديد موعد لدفع الثمن مع أنه قد نص فيه على أن موعد الدفع هو الموعد المحدد للتوقيع على العقد النهائي الصادر من أولاد كامبوس إلى الطاعن .

وحيث إن هذا النعى مردود بما أقام الحكم قضاءه عليه في خصوصه إذ قال :
”وبما أن الحكم الابتدائي قد أسس قضاءه بفسخ العقد ورفض دعوى صحة التعاقد على القول بتقصير الزيني — المشتري — في أداء الثمن المتفق عليه في الموعد المحدد له ، وفي هذا يقول الدفاع عن شتا إن العلاقة بينه وبين الزيني هي علاقة اشتراك في شراء أرض أولاد كامبوس وأن الثمن كان يجب أن يدفعه الزيني في الوقت المتفق عليه بين شتا وكامبوس المحدد في عقدهما وهو وقت التوقيع على العقد النهائي بينهما ، أما الدفاع عن الزيني فيقول إنه بعد أن صدر عقد كامبوس لشتا وحده فقد أصبحت العلاقة بين شتا والزيني هي علاقة بائع ومشتري — وأصبح العقد المتفق عليه بينهما عقد بيع صريح مستقل عن عقد كامبوس وهو على هذا النحو ليس فيه اتفاق على تحديد موعد مع الزيني لدفع الثمن .

وبما أن المحكمة ترى الأخذ بوجهة نظر الدفاع عن الزيني في تكييف العلاقة بينه وبين شتا واعتبارها علاقة مشتر ببائع على ما جرى عليه القضاء في أحكامه من أنه متى اتفق مشتر أرضا مع آخر على أن يتنازل له عن جزء منها نظير مداد ما يقابله من الثمن المدفوع فيعتبر هذا بيعا ثانيا وتجرى في شأنه أحكام البيع بالنسبة للعلاقات بين المشتري والمشتري منه .

وبما أنه ظاهر من الاطلاع على العقد المحرر بين شتا والزيني بتاريخ ٢٦ من نوفمبر سنة ١٩٤٨ أنه قد خلا من الاتفاق على تحديد الثمن ولا يمكن أن يقوم إقرار

أحد الطرفين بالتحديد مقام الاتفاق الذي كان ينبغي أن يتم باتخاذ إرادتهما عليه وقت التعاقد .

وبيّن من ذلك أن الحكم قد نهج في تفسير العقد منهاجا قويا إذ نظر إلى نصوصه وتبين ما انصرفت إليه نية المتعاقدين وقت التعاقد فأنتهى من ذلك إلى وصف صحيح للعقد بأنه عقد بيع خلا من تحديد موعد لدفع الثمن ثم أزل عليه حكم القانون الصحيح وهو إذ فعل ذلك لا يكون مخالفا للقانون .

وحيث إن حاصل الوجه الثالث أن الحكم أخطأ إذ قرر أن دعوى الشفعة تعتبر نزاعا في الملكية مما يترتب عليه حق المشتري في حبس باقي الثمن تحت يده مع أن دعوى الشفعة لا تعتبر نزاعا في الملكية ، وهذا النعي في غير محله ذلك أن الحكم لم يرتب النتيجة التي انتهى إليها على قيام دعوى الشفعة في ذاتها بل استند في ذلك على ما جاء بأسبابه التي سلفت الإشارة إليها في الرد على السبب الأول من أن مورث المطعون عليهم كان يخشى أن تنزع القطعة التي مساحتها ١٨ ف موضوع دعوى الشفعة وهي خير الأطنان المبيعة إليه وأكبرها قيمة من يده ، وقد تحقق ما كان يخشاه إذ أقر الطاعن بحق الشفيع في أخذ هذه القطعة بالشفعة وقضى بذلك للشفيع فعلا . ثم رتب الحكم على ذلك أن مورث المطعون عليهم كان محقا في حبس الباقي من الثمن عن الطاعن ، وهذا الذي قرره الحكم واستند إليه لا يخالف القانون في شيء ذلك أن المادة ٣٣١ من القانون المدني القديم التي تحكم واقعة الدعوى تخول المشتري حبس ثمن المبيع إذا ظهر له سبب يخشى منه نزع ملكيته مما اشتراه ، ولو صح القول بأن دعوى الشفعة لا تهدد حق المشتري المشفوع منه لأن حقه في استرداد ما دفعه من الثمن إلى البائع له مضمون قبل الشفيع فإن هذا القول لا يصح بالنسبة للمشتري الثاني للعقار الذي لم يختصم في دعوى الشفعة إذ يكون في هذه الحالة مقطوع الصلة بالشفيع ولا يحق له الرجوع عليه بما عصى أن يكون قد دفعه إلى البائع له وبالتالي يستهدف حقه للضياع بعد أن يكون العقار المشفوع فيه قد نزلت ملكيته منه ، والحال في خصوصية هذه الدعوى أن إجراءات دعوى الشفعة لم توجه إلى مورث المطعون عليهم ولم يكن

مختصا فيها ومن ثم فقد كانت مخاوفه التي برر بها حبس الثمن من الطاعن تستند إلى سند جدى مبرر لهذا الحبس .

وحيث إن حاصل الوجه الرابع أن الحكم اخطأ إذ قضى بالزام الطاعن بمصروفات الدعوى من درجتى التقاضى مع أن مورث المطعون عليهم لم يودع خزينة المحكمة المبلغ الذى أودعه إلا ليتفادى الحكم بالفسخ فكان يجب أن يلزم هو بالمصروفات هذا فضلا عن أن الإيداع كان ناقصا إذ كان المبلغ المودع يقل عن حقيقة المستحق في ذمته .

وحيث إن هذا النعى مردود بأن الطاعن لم يكن محقا في رفع دعوى الفسخ بعد أن أظهر مورث المطعون عليهم تمسكه بالعقد وعرض على الطاعن تنفيذه حينما في الوقت الذى كان فيه هذا التنفيذ ممكنا على ما جاء بأسباب الحكم المطعون فيه حيث قال " وبما أنه ظاهر من وقائع الدعوى الحالية أن الزينى مورث - المطعون عليهم - بعد أن طالبه شتا بإتمام التعاقد لم يبد منه أى تصرف يدل على أنه رافب عن إتمام الصفقة بل أظهر من أول الأمر تمسكه به وحرصه على تنفيذه " أما ما يقول به الطاعن من أن الإيداع كان ناقصا فمردود بأن المبلغ الذى أودعه مورث المطعون عليهم خزينة المحكمة هو كل ما يلزم بإيداعه وفقا للحكم الصادر في دعوى الشفعة ، وقد استند الحكم المطعون فيه في إلزام الطاعن بالمصروفات إلى أنه الخصم المحكوم عليه في الدعوى فهو الملزم بمصروفاتها وفقا للسادة ٣٥٧ من قانون المرافعات وليس في ذلك ما يخالف القانون .

وحيث إنه يبين من ذلك أن الطعن لا يقوم على أساس فيتنين رفضه .

جلسة ٤ من أبريل سنة ١٩٥٧

برئاسة السيد عبد العزيز سليمان وكيل المحكمة ، وبحضور السادة : محمد فزاد جابر ، وامين
عبد السيد ، ومحمد عبد الواحد علي ، وإبراهيم عثمان يوسف المستشارين .

(٣٥)

القضية رقم ٢١٤ سنة ٢٣ القضائية :

(ا) دين . التزام . إثبات . إجازة . غش . حكم " تسبيب معيب " . اتخاذ الدائن
من خطاب صادر من المدين دليلا على إجازة المدين لإقرار الدين وتصحيحه من
شأنه البطلان النسبي الناشئ عن التدليس وانعدام السبب . انتهاء الحكم إلى انعدام
سبب الإقرار وأنه كان سببا غير مشروع لأنه وليد الغش والتدليس . سكوت الحكم
عن الرد على ذلك الدليل . قصور .

(ب) دعوى . تنازل . أهلية . دين . تنازل المدين من دعوى بطلان إقرار الدين
اتصادر منه للتدليس وفقدان الإرادة وانعدام السبب القانوني . التنازل أيضا
عما اشتملت عليه تلك الدعوى من حقوق في الحال والاستقبال . أثر هذا التنازل .

(ج) نقض . أسباب مخالطها وائتم . تنازل . دين . دعوى . دفع . غش . أهلية .
محكمة الموضوع . تمسك المدين ببطلان إقرار الدين أو ببطلان إقرار تنازله من الدعوى
التي رفضها ببطلان هذا الإقرار لغش وانعدام الإرادة . اعتبارها دفوعا مخالطها وائتم .

١ — إذا كان الدائن قد اتخذ من خطاب صادر إليه من المدين دليلا على
إجازة المدين لإقرار الدين وتصحيحه من شأنه البطلان النسبي الناشئ
عن التدليس وانعدام السبب وكان الحكم قد انتهى إلى أن سبب هذا الإقرار
قد انعدم وكان في ذاته سببا غير مشروع لأنه وليد الغش والتدليس ، فإن سكوت
الحكم عن تناول هذا الدليل بالرد رغم اتصاله بجوهر النزاع يعتبر قصورا
موجبا لتقضيه .

٢ — إذا رفع المدعى دعوى ببطلان إقرار الدين الصادر منه تأسيساً على التدليس وفقدان الإرادة وانعدام السبب القانوني ، كان إقراره بالتنازل عن دعوى البطلان قد تضمن أيضاً التنازل عما اشتملت عليه تلك الدعوى من حقوق في الحال والاستقبال فإن هذا التنازل ينصرف قانوناً إلى التنازل عن حق الادعاء بالبطلان نتمس هذه الأسباب سواء عن طريق الدعوى أو الدفع وليس بمانع من ذلك إلا يكون التنازل قد تضمن الاعتراف بصحة الإقرار لأن عدم الاعتراف بصحته لا يحول دون أن ينتج التنازل عن حق الادعاء بالبطلان أثره القانوني الذي تتم به إجازة الإقرار بالرغم مما شابهه من التدليس وانعدام السبب وتطهيره من جزاء البطلان النسبي لهذه الشوائب .

٣ — تمسك المدعى ببطلان إقرار الدين الصادر منه أو ببطلان إقرار تنازله عن الدعوى التي رفعها ببطلان هذا الإقرار للغش ولانعدام الإرادة بسبب فقد الأهلية — هذه الدفوع يخالطها واقع يعود الفصل فيها إلى محكمة الموضوع وحدها .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — حسباً يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تحصل في أن الطاعن رفع الدعوى رقم ٥٦٧ سنة ١٩٥٢ كلى الاسكندرية ضد المطعون عليها الأولى طالبا إلزامها بأن تدفع له مبلغ ٧٠٠٠ جنيه وفوائده بواقع ٥ .٪ من تاريخ المطالبة الرسمية حتى السداد وتثبيت الجزين التحفظيين الموقع أولهما على منقولاتها ومجوهراتها والموقع ثانيهما تحت أيدي باقي المدعى عليهم مع إلزامها بالمصروفات والأتعاب وشمول الحكم بالنفاذ المعجل بغير كفالة — وارتكن إلى إقرار بدين مؤرخ ١٩٥٠/٢/٢١ موقع عليه من المطعون عليها

الأولى ومصدق عليه بمكتب توثيق الاسكندرية ومستحق السداد وقت الطلب وقد أنكرت المطعون عليها على الطاعن دعواه وقالت إن ظروفي الإقرار الموقع عليه منها يخلص في أن الطاعن قد استدان منها مبلغ ٥٠٠٠ جنيه في شهر أغسطس سنة ١٩٤٩ بصفان رهن تأميني على منزل مملوك لابنه الناصر المسمون بولايته وأراد أن يتخلص من هذا الدين وأن يحصل فوق ذلك على مبلغ آخر من المال فأوهمها بوجود مشتر لهذا المنزل بثمن مقداره ١٢٠٠٠ جنيه على أن تقوم هي بتحرير عقد البيع لهذا المشتري وأن يحرر لها هو من جانبه عقداً ببيع المنزل إليها واستحضر الطاعن أخاه محمد فتحي إبراهيم باعتباره المشتري ودفع لها هذا مبلغ ٢٠٠٠ جنيه كعربون للصفقة وأنهما الطاعن أنها بإتمام هذا البيع ستحصل على كامل دينها ويبقى تحت يدها من الثمن ٧٠٠٠ جنيه وأقنعها بتحرير سند له بهذا المبلغ في صورة الإقرار بالدين موضوع الدعوى وحرر لها عقد بيع صادر منه إليها ثم توصل هو وزوجته إلى سرقة هذا العقد منها وكان ذلك محل تحقيق في قضية اللجنة رقم ٥٢٠ سنة ١٩٥٠ المنشية التي اتهم فيها هو وزوجته وشقيقه بتهمة السرقة والنصب وقضى فيها ابتدائياً واستئنافياً بالبراءة إلا أن الحكم ببراءة الطاعن من تهمة السرقة والنصب لا يمنع قانوناً من اعتبار الأوراق التي حصل عليها الطاعن منها باطلة لانعدام السبب وقيام التدليس فضلاً عن الصورية إذ أنها لم تقبض شيئاً من قيمة القرض المدعى به وما كان الطاعن يملك ما لا يستطيع أن يقدم منه مثل هذا القرض وأن الإقرار المدعى به لا يمكن النظر إليه مستقلاً إذ هو حلقة من سلسلة مترابطة وعدم إحداها يؤدي إلى بطلان الباقي ولا محل لما يقول به الطاعن من عدم أحقيتها في الدفع يبطلان الإقرار بالدين تأسيساً على أنها سبق أن رفعت دعوى ببطلانه ثم تنازلت عنها إذ أن تنازلها عن دعواها المدنية في قضية اللجنة وعن دعواها ببطلان الإقرار كان بسبب أن الطاعن قد أوهمها بأنه سيودع كافة المستندات ومن ضمنها الإقرار الإجمالي لدى أمين لسلتها إليها كما أن التنازل عن الدعوى لم يشمل التنازل عن الحق فيها وقد دست عليها عبارة التنازل عن الحق وأن جميع هذه الإقرارات قد شابها التدليس فضلاً عن الاحتيال والتهديد وقد قدمت عن ذلك شكوى

جديدة إلى النيابة العامة وأنها على استعداد لإثبات ذلك كله بكافة الطرق -
ورد الطاعن على ذلك بأن الإقرار بالدين صحيح وموثق توثيقا رسميا ولا يجوز
التخلص منه إلا بالطعن بالتزوير وأن الادعاء بالصرقة والنصب كان محل تحقيق
أمام القضاء الجنائي وقضى نهائيا ببراءته من هاتين التهمتين وأن حقيقة الواقعة
هي أن المطعون عليها الأولى باعت المنزل إلى أخيه وقبضت منه جزءا من الثمن
تحت تأثير اعتقادها بأنها تستطيع حمله على بيع المنزل المرهون إليها تحت ضغط
مديونية لها بالدين المئومن بالرهن بعد أن حل موعد استحقاقه ولكنه كان لديه
ما يمنعه من أن يقبل البيع إلى أخيه ، وأنه وإن كان قد وعدا ببيع المنزل إليها
إلا أنه لم يفعل لوجود مشتر آخر اشترى منه المنزل بثمن أكبر وقد تمكن بذلك
من سداد الدين إليها وشطب الرهن ، كما استجاب إلى رجائها فأقرضها مبلغ
٧٠٠٠ جنيه موضوع الدعوى الحالية لحاجتها إليها - وقال بأن الحكم الجنائي
قد نفى واقعة صدور عقد البيع منه إلى المطعون عليها وبذلك ينهار ادعاؤها بأن
الإقرار كان ضمنا لحصوله على باقى ثمن المنزل منها ، فضلا عن أن الحكم
الجنائي حجة بما جاء فيه عن البراءة وعن رفض دعواها المدنية وعن نزولها عن شكواها
وامتثالها بعدم صحتها بالكتاب المؤرخ ١٩٥١/٥/٩ فإن المطعون عليها قد أقرت أيضا
بتنازلها عن دعواها رقم ١٤١٠ سنة ١٩٥٠ كلى الاسكندرية التي كانت قد رفعتها
ببطلان إقرار شطب الرهن وإقرار الدين واشتمل هذا الإقرار على تنازلها عن طلباتها
في تلك الدعوى وعن كافة حقوقها فيها مما يؤكد صحة الإقرار بالدين ويمنع من
العودة إلى طلب بطلانه وبتاريخ ١٩٥٢/١١/٢٤ قضت المحكمة الابتدائية للطاعن
بطلباته . فاستأنفت المطعون عليها الأولى هذا الحكم بالقضية رقم ٣٦٠ سنة ٨ ق
بمحكمة استئناف الاسكندرية وتدخل في هذا الاستئناف منضا إليها المطعون عليه الثانى
الذى كان قد عين من محكمة الأحوال الشخصية في دعوى الحجر المرفوعة على المطعون
عليها الأولى مديرا مؤقتا لأهوالها . وقد ارتكبا في هذا الاستئناف فيما ارتكبا إليه إلى
انعدام إرادة المطعون عليها الأولى في الإقرار بالدين لشيخوختها وفقد أهليتها .
وبعد أن استعرضت محكمة الاستئناف دفاع الطرفين قضت بتاريخ ١٠/٣/٥٣
بالغاء الحكم المستأنف ورفض دعوى الطاعن وإلغاء الجزين الموقعين بتاريخ

٦ و ٩ مارس سنة ١٩٥٢ وإلزام الطاعن بالمصروفات عن الدرجتين وبمبلغ ألفي قرش مقابل أنعاب الحمامة . فتمرد الطاعن الطعن في هذا الحكم بطريق النقض وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون فقررت إحالته إلى هذه الدائرة وأبدت النيابة العامة رأياً بنقض الحكم .

وحيث إن مما ينهض الطاعن في الأسباب الثامن والحادي عشر والثاني عشر على الحكم المطعون فيه أنه أخطأ في القانون إذ أهدر خطاب ١٩٥١/٥/٩ الذي أقرت فيه المطعون عليها الأولى بعدم صحة شكواها ضد الطاعن وإذا لم يعتبر هذا الإقرار إجازة مصححة لسند الدين موضوع الدعوى بفرض أنه كان مشوباً بالبطلان للنقض وانعدام السبب كما أن الحكم أخطأ في الاستناد إذ قال بأن تنازل المطعون عليها الأولى عن الدعوى رقم ١٤١٠ سنة ١٩٥٠ كلى الأسكندرية التي كانت قد رفعتها ضد الطاعن بطلب إبطال الإقرار بالدين هو تنازل مقصور على تلك الدعوى ولم يتعد إلى الاعتراف بصحة الدين في حين أن هذا التنازل يشمل الدعوى وما اشتملت عليه من حقوق ولم يكن ثمة من حقوق تنازل عنها في الدعوى رقم ١٤١٠ سنة ١٩٥٠ سوى تلك التي كانت تزعمها في طلب بطلان الإقرار بالدين وهي نفس الأسباب التي ادعتها لذلك أمام محكمة الاستئناف — وأخطأ الحكم في القانون إذ لم يعتبر هذا التنازل ، على أسوأ الفروض ، إجازة من المطعون عليها الأولى تصحيح إقرار الدين من شوائب البطلان المدعى به — كما أخطأ الحكم إذ قال بأن المقصود من التنازل تخليص الطاعن من الاتهام في قضية اللجنة في حين أنها كانت قد حجزت للحكم أمام محكمة الاستئناف قبل تاريخ هذا التنازل — وإذا بني سبب التنازل على التعلل بما لم يدر في خند المطعون عليها الأولى من عودة الطاعن إلى مطالبتها بما في الإقرار .

وحيث إنه يبين مما أثبتته الحكم المطعون فيه من دفاع الطاعن ودا على البطلان الذي تمسكت به المطعون عليها الأولى أنه قال " إن هذا البطلان نسبي يتصحح بالإجازة ودليل هذه الإجازة نزول المستأنفة عن شكواها في اللجنة لعدم صحتها ولأنها كانت مدفوعة في اتهامها ثم إقرارها الرسمي في الدعوى رقم ١٤١٠ سنة ٥٠

كلى الاسكندرية بتنازلها عن الدعوى وعن طلباتها وكافة حقوقها فيها والمستأنفة لامتلاك بعد هذا التنازل العودة إلى التمسك ببطلان الإقرار لان التنازل يحمل معنى الإجازة الصريحة لا الضمنية “... ويبين من الاطلاع على خطاب ١٩٥١/٥/٩ الصادر من المطعون عليها الأولى للطاعن والذي قدم منه فى دعوى الجنحة — والمودع تحت رقم ٣ بحافطة الطاعن بملف الطعن — أنها قالت فيه ”... إنكم إرباء أنت وزوجك وأخوك وأن ما حدث منى من تصرفات وأقوال إنما كانت تحت التأثير الشديد من جورج وأن جميع ما قررتوه أمام النيابة وأمام المحكمة كان هو الحق... “ كما يبين من الاطلاع على إقرار التنازل الصادر من المطعون عليها الأولى بشأن الدعوى رقم ١٤١٠ سنة ١٩٥٠ كلى الاسكندرية والموقع عليه منها أمام الموثق بتاريخ ١٩٥١/١٢/١٨ (والمودع تحت رقم ٩ بحافطة الطاعن) أنه تضمن قولها . ”أقر أنا الموقعة على هذا...وأعترف بأنى قد تنازلت تنازلاً نهائياً لارجوع فيه عن الدعوى المدنية المرفوعة منى ضد أحمد افندى إبراهيم أبو النصر رقم ١٤١٠ سنة ١٩٥٠ مدنى كلى الاسكندرية وهذا التنازل نهائى من الدعوى المذكورة وما اشتملت عليه من حقوق فى الحال والاستقبال “ .

وحيث إنه يتضح من الاطلاع على الحكم المطعون فيه أنه لم يتناول فى أسبابه خطاب ١٩٥١/٥/٩ بأى رد ، ولما كانت عبارات هذا الخطاب تدل فى ظاهرها على عدول المطعون عليها عن أقوالها ضد الطاعن وإقرارها بصحة روايته فيما كان موضوع التحقيق فى الدعوى الجنائية التى انتهت ببراءته من تهمة السرقة والنصب وكان الطاعن قد اتخذ من هذا الخطاب أمام محكمة الاستئناف دليلاً على إجازة المطعون عليها الأولى لإقرار الدين وتصحيحه من شائبة البطلان النسبى الناشئ عن التدليس وانعدام السبب وكان الحكم قد انتهى إلى ” أن سبب هذا الإقرار قد انعدم وكان فى ذاته سبباً غير مشروع لأنه وليد الغش والتدليس “ فإن سكوت الحكم عن تناول هذا الدليل بالرد رغم اتصاله بجوهر النزاع يعتبر قصوراً موجباً لنقضه ، كما أنه يبين من جهة أخرى أن الحكم المطعون فيه حين عرض للرد على ما تمسك به الطاعن من تنازل المطعون عليها الأولى المؤرخ ١٩٥١/١٢/١٨ عن الدعوى رقم ١٤١٠ سنة ١٩٥٠ قال ”... إن هذا القول هو تحميل للتنازل أكثر مما يحتمل لأنه ظاهر

بأن هذا التنازل قصد منه تخليص المستأنف عليه من التهمة المسندة إليه وهو في ذاته قاصر على تنازل عن الدعوى ولم يتعد ذلك إلى الاعتراف بصحة الدين وقيامه في ذمة المستأنفة ولعلها لم يكن يدور بخلدنا وقتئذ أن المستأنف عليه الأول سيبادر إلى مطالبتها بما ورد في هذا الإقرار بعد أن يتخلص من التهمة المسندة إليه ... ومن ثم فلا يعتبر إجازة مصححة له وقاضية على بطلانه، وهذا الذي قرره الحكم قدانطوى على خطأ في الإسناد وقصور في التسبيب وخطأ في تطبيق القانون ذلك أن إقرار التنازل على ما سلف بيانه — ليس مقصورا على التنازل عن الدعوى رقم ١٤١٠ سنة ١٩٥٠ كما قال الحكم بل تضمن أيضا التنازل عما اشتملت عليه تلك الدعوى من حقوق في الحال والاستقبال وقد رفعت تلك الدعوى — كما بين من الاطلاع على الصورة الرسمية لصحيفتها المقدمة تحت رقم ٧ بحافظة الطاعن بطلب بطلان شطب الرهن وبطلان إقرار الدين المؤرخ ١٩٥٠/٢/٢١ تأسيسا على التدليس وفقدان الإرادة وانعدام السبب القانوني وهي نفس الأسباب التي أقامت عليها المطعون عليها الأولى دفعها أمام محكمة الاستئناف ببطلان إقرار الدين فإذا صح تنازلها عن حقوقها في دعوى البطلان رقم ١٤١٠ سنة ١٩٥٠ انصرف ذلك قانونا إلى التنازل عن حق الادعاء بالبطلان لنفس هذه الأسباب سواء من طريق الدعوى أو الدفع وليس بمانع من ذلك أن لا يكون التنازل قد تضمن الاعتراف بصحة الإقرار لأن عدم الاعتراف بصحته لا يحول دون أن ينتج التنازل عن حق الادعاء بالبطلان أثره القانوني الذي تتم به إجازة الإقرار بالرغم مما شابه من التدليس وانعدام السبب وتطهيره من جزاء البطلان النسبي لهذه الشوائب — هذا إلى أن الحكم لم يبين كيف قصد بهذا التنازل تخليص الطاعن مما اتهم به في دعوى اللجنة في حين أنها كانت قد حجزت للحكم أمام محكمة الجنح المستأنفة قبل تاريخ هذا التنازل ولا كيف دار بخلد المطعون عليها الأولى أن الطاعن ان يعود إلى مطالبتها بالدين بعد هذا التنازل عن الطعن في الإقرار به، لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه يكون معيبا بما يستوجب نقضه، ولا يمنع من ذلك أن يكون المطعون عليهما قد تمسكا أمام محكمة الموضوع ببطلان جميع القرارات الصادرة من المطعون عليها الأولى في خطاب

١٩٥١/٥/٩ وفي ورقة التنازل المؤرخة ١٩٥١/١٢/١٨ للنفس ولانعدام الارادة بسبب فقد الأهلية وأن يكون المطعون عليه الثاني قد تمسك في رده على أسباب الطعن : فوجه تلك التي لم تفصل فيها محكمة الاستئناف وطلب من محكمة النقض أن تقضى له على موجبها باعتبارها دفوعاً قانونية ذلك أن هذه الدفوع يخالفها واقع يعود الفصل فيه إلى محكمة الموضوع وحدها .

وحيث إنه لما تقدم يتعين نقض الحكم والاحالة بغير حاجة لبحث باقي أسباب الطعن .

جلسة ٤ من ابريل سنة ١٩٥٧

برئاسة السيد محمود عواد المستشار ، وبحضور السادة : امحق عبد السيد ، واحد قوده ،
ومحمد متول عظم ، و ابراهيم عثمان يوسف المستشارين .

(٣٦)

القضية رقم ٢٨٩ سنة ٢٣ القضائية :

(ا) عمل . إجراءات . تحكيم . "التحكيم في منازعات العمل" . صدر قرار هيئة التحكيم بعد
مدة الشهر المنصوص عليها في المادة ١٥ من المرسوم بقانون رقم ٣١٨ سنة ١٩٥٢ .
لا بطلان .

(ب) عمل . إعلان . "التحكيم في منازعات العمل" . إعلان قرار هيئة التحكيم إلى طرفي النزاع
بعد ثلاثة أيام من صدوره . لا بطلان .

(ج) عمل . "التحكيم في منازعات العمل" . حكم "ببائنه" . قض " أسباب الطعن " .
عدم التزام هيئة التحكيم بأن تبث في قرارها رأى المتدوين أو أحدهما إلا إذا
كان مخالفا لما انتهت إليه اللجنة .

(د) عمل . "عقد العمل" . تحققه بتوافر تبعية العامل لرب العمل وتقاضيه أجرا على عمله .
المادة ٦٧٤ مدني والمرسوم بقانون رقم ٣١٧ سنة ١٩٥٢ .

١ — إن المادة ١٥ من المرسوم بقانون رقم ٣١٨ سنة ١٩٥٢ في شأن
التوفيق والتحكيم في منازعات العمل التي أوجبت على هيئة التحكيم الفصل
في النزاع في مدة لا تزيد على شهر من بدء نظره قد وضعت قاعدة تنظيمية للتح
على سرعة الفصل في النزاع وليس من شأن الإخلال بهذه القاعدة أن يلحق
البطلان القرار الذي يصدر من الهيئة بعد مدة الشهر وقد خلا ذلك المرسوم
بقانون من النص على البطلان جزاء على مخالفة أحكام المادة سالفة الذكر .

٢ — إن المادة ١٦/٤ من المرسوم بقانون رقم ٣١٨ سنة ١٩٥٢ إذ نصت على وجوب إعلان قرار هيئة التحكيم إلى طرفي النزاع في خلال ثلاثة أيام من صدوره قد وضعت قاعدة تنظيمية قصد بها إلى الحث على سرعة إخطار طرفي النزاع بالقرار الذي تصدره الهيئة ، ولم يرتب المرسوم بقانون سالف الذكر البطلان جزاء على مخالفة تلك القاعدة .

٣ — مؤدى المادتين ١١ و ٢/١٦ من المرسوم بقانون رقم ٣١٨ سنة ١٩٥٢ أن انعقاد هيئة التحكيم يقع صحيحا إذا لم يحضره العضوان المحلفان المندوبان من جانب رب العمل ومن جانب النقابة أو أحدهما وأن الهيئة لا يجب عليها قانونا أن تثبت في قرارها رأى هذين المندوبين أو أحدهما إلا إذا كان مخالفا للرأى الذى انتهت إليه فإذا لم يدع أن هذين المندوبين أو أحدهما قد أبدى رأيا مخالفا لما انتهت إليه فإن النعى في هذا الخصوص على القرار الذى تصدره اللجنة يكون غير مجد .

٤ — يتحقق عقد العمل بتوافر أمرين هما تبعية العامل لرب العمل وتناضيه أجرا على عمله وذلك وفقا لمؤدى المادة ٦٧٤ من القانون المدنى والمادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ٣١٧ سنة ١٩٥٢ .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع حسبما يبين من القرار المطعون فيه وسائر الأوراق تتصل فى أن المطعون عليه بصفته قدم شكوى إلى مكتب العمل بمدينة القاهرة للعمل على حسم النزاع بين النقابة التى يمثلها وبين الطاعنين الناشئ عن عدم قبول تطبيق الأمر العسكرى رقم ٩٩ سنة ١٩٥٠ الخاص بزيادة إعانة غلاء المعيشة لموظفى ومستخدمى المحال الصناعية والتجارية على المال المنضمين للنقابة — ولم

يوفق مكتب العمل في حسم هذا النزاع فأحيل إلى لجنة التوفيق بمحكمة القاهرة الابتدائية التي لم تتمكن بدورها من التوفيق بين الطرفين فأحيل النزاع إلى هيئة التحكيم بمحكمة استئناف القاهرة وقيد بها برقم ١٢ سنة ١٩٥٣ ق وقد أصدرت هيئة التحكيم قراراً تهديداً في ١٢ من مارس سنة ١٩٥٣ بإحالة النزاع إلى التحقيق ليثبت المطعون ضده بكافة طرق الإثبات أن علاقة العمال المنضمين للنقابة بالطاعين هي علاقة العامل برب العمل وليثبت الأخيرون العكس وأن هؤلاء الصناع ليسوا عمالاً بل مقاولين . وبعد أن تم التحقيق أصدرت الهيئة قرارها بقبول الطلب في ١٨ من يونيو سنة ١٩٥٣ وأعلن هذا القرار بناء على طلب المطعون عليه إلى الطاعين في ١٢، ١٥، ٣١ من أغسطس سنة ١٩٥٣ - وفي ٥ من سبتمبر سنة ١٩٥٣ قرر الطاعنون الطعن في هذا القرار بطريق النقض . وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون وأبدت النيابة رأيها بعدم جواز الطعن وقررت دائرة الفحص في ٩ من يناير سنة ١٩٥٧ إحالة الطعن إلى الدائرة المدنية بجلسة ٧ من فبراير سنة ١٩٥٧ وفيها تنازلت النيابة عن الدفع بعدم جواز الطعن وأجلت الدعوى بجلسة ٢١ من مارس سنة ١٩٥٧ لتقديم مذكرة برأيها في الموضوع وقد أبدت النيابة رأيها برفض الطعن .

وحيث إن الطعن بنى على سببين يتحصل أولهما في النعي على القرار المطعون فيه بالبطلان من أربعة أوجه : الوجه الأول - أن القرار المطعون فيه ومحاضر الجلسات قد خلت من بيان أن مندوبي مصلحة العمل ومصلحة الصناعة قد دخلا أيمن القانونية على ما تقضى به المادة ١٤ من القانون رقم ٣١٨ سنة ١٩٥٢ وعدم حلف العضوين من شأنه أن يبطل القرار لتعلقه بالنظام العام - والوجه الثاني - أن الهيئة التي أصدرت القرار المطعون فيه قد فصلت في النزاع موضوع الخصومة بعدمضى أكثر من شهر على بدء نظره بمرفقتها مخالفة في ذلك نص المادة ١٥ من القانون المذكور . والوجه الثالث - أن القرار المطعون فيه قد خلا من بيان أن الهيئة التي أصدرته قد راعت ما أوجبه المادة ٢/١٦ من القانون والتي تقضى بوجوب أخذ رأى المندوبين المشار إليهما في المادة العاشرة إذا كانا حاضرين أو رأى من يحضر منهما وبوجوب إثبات رأيهما أو رأى أحدهما إذا كان مخالفاً

لما انتهت إليه الهيئة — وأسباب مخالفة هذا الرأي — والوجه الرابع —
أن القرار المطعون فيه لم يعلن إلى الطاعنين خلال ثلاثة أيام من صدوره
على . اتقضى به المادة ١٦/٤ من القانون إذ الثابت من المستندات أن الخطاب الذي
أرفق به القرار المطعون فيه قد أرسل من رئيس الهيئة إلى الطاعنين بعد
رانية عشر يوما من صدوره .

وحيث إن هذا النعى مردود في جميع وجوهه أولا بأن الثابت من صور
محاضر الجلسات التي قدمها الطاعنون أن مندوبي مصلحة العمل ومصلحة الصناعة
قد حلفا اليمين القانونية — وقد تنازل الطاعنون عن هذا الوجه في مذكرتهم
الشارحة . ثانيا — ”بأن المادة ١٥“ من القانون التي أوجبت على هيئة التحكيم
الفصل في النزاع في مدة لا تزيد على شهر من بدء نظره قد وضعت قاعدة تنظيمية
للمث على سرعة الفصل في النزاع وليس من شأنه الإخلال بهذه القاعدة أن يلحق
البطلان الذي يصدر من الهيئة بعد مدة الشهر وقد خلا المرسوم بقانون
رقم ٣١٨ سنة ١٩٥٢ من النص على البطلان جزاء على مخالفة أحكام ”المادة ١٥“
سابقة الذكر . ثالثا — ”بأن المادة ١١“ من المرسوم بقانون ٣١٨ سنة ١٩٥٢
تقضى بأن يحضر أمام هيئة التحكيم عضوان ممثلان أحدهما يتدبه رب العمل
والآخر تتدبه النقابة وإذا تنيب هذان المندوبان أو أحدهما صح انعقاد الهيئة
وليس لهذين المندوبين حق الاشتراك في المداولة كما تقضى المادة ”٢/١٦“
من المرسوم بقانون بأنه يجب على الهيئة قبل المداولة وإصدار قرارها أخذ رأي
كل من المندوبين المذكورين الحاضرين أو رأي من يحضر منهما ، فإذا صدر
قرار الهيئة على خلاف رأي المندوبين أو أحدهما وجب إثبات رأي المخالف
في القرار مع بيان أسباب عدم الأخذ به . ومؤدى هاتين المادتين أن انعقاد
الهيئة يقع صحيحا إذا لم يحضره المندوبان المذكوران أو أحدهما . وأن الهيئة
لا يجب عليها قانونا أن تثبت في قرارها رأي هذين المندوبين أو أحدهما إلا إذا
كان مخالفا للرأي الذي انتهت إليه — ولما كان الطاعنون لم يدهوا أن هذين
المندوبين أو أحدهما قد أبدى رأيا مخالفا لما انتهت إليه فإن النعى على القرار
المطعون فيه في هذا الخصوص يكون غير مجد . رابعا — أن المادة ”٤/١٦“

من المرسوم بقانون رقم ٣١٨ سنة ١٩٥٢ إذ نصت على وجوب إعلان قرار هيئة التحكيم إلى طرفي النزاع في خلال ثلاثة أيام من مبدوره قد وضعت قاعدة تنظيمية قصد بها إلى الحث على سرعة إخطار طرفي النزاع بالقرار الذي تصدره الهيئة ، ولم يرتب المرسوم بقانون سالف الذكر البطلان جزاء على مخالفة تلك القاعدة .

وحيث إن السبب الآخر من أسباب الطعن يتحصل في النعي على القرار المطعون فيه بخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وتأويله كما عار أسبابه قصور ذلك أن التحقيق الذي أجرته هيئة التحكيم قد كشف عن حقيقة الرابطة بين الصناع المنضمين للنقابة التي يمثلها المطعون عليه وبين الطاعنين وأن تلك الرابطة هي رابطة المفاوض برب العمل لا رابطة العامل برب العمل بدليل ما ورد في التحقيق من أن هؤلاء الصناع يقومون بتوريد الأحذية لرب العمل مقابل سعر معين يدفع لهم حسب مجموع الانتاج في نهاية كل اسبوع وأنهم يشتركون مع رب العمل في مواد الصناعة فيقدم لهم رب العمل الجلد والنعل ويقدم الصناع المسامير والخيط والغراء ويحتسب عليهم رب العمل أجر الإضاءة ، كما أن هؤلاء الصناع يستعينون بعمال من الباطن يسألونهم عن أجورهم وتصرفاتهم دون تدخل من رب العمل ، فضلا عن أن الصناع يقومون بعمل الموكول إليهم بأدواتهم الخاصة ولا يتعرضون للجزاءات الإدارية التي يملك رب العمل توقيعها على عماله ولكمهم يسألون عما يصيب الخانات التي تسلم إليهم من تلف ، وأنه ليس هؤلاء الصناع مواجدين محددة للعمل ولا يمنحون مطلقا وإذا مرض أحدهم فإنه لا يتقاضى أجرا في فترة المرض ولكنه يمنح قرضا من رب العمل يسرد منه مما يستحق له مقابل ما ينتجه بعد شفائه وأن العلاقة الوحيدة التي تربط هؤلاء الصناع برب العمل هي مجرد قيامهم بعملهم في مصنعه لضمان المحافظة على سر المهنة — وأن تطبيق هذا الذي كشف عنه التحقيق ينتهي إلى تكييف العلاقة بين أولئك الصناع وبين رب العمل بأنها عقد مقاول — ولكن القرار المطعون فيه استند إلى معايير أخرى في تكييف تلك العلاقة استنادا إلى بعض المذاهب الفقهية

القديمة فأقام قضاءه على ثلاث معايير هي معيار التبعية الاقتصادية بمقولة إن هؤلاء الصناع يعتمدون في نشاطهم وكسب رزقهم على العمل الذي يؤدونه للطاعنين ومعيار التبعية الإدارية بمقولة إن الصناع يخضعون لإشراف رب العمل في تادية عملهم وأخيرا معيار الأجور — وأن هذه المعايير الثلاثة لا تصلح أساسا لتكييف العلاقة التي تربط الفريقين بأنها علاقة عقد العمل فلك أن معيار التبعية الاقتصادية معيار فامض فكما أن العامل يعتمد في نشاطه وكسب رزقه على ما يؤديه من عمل فإن المفاوض بدوره يعتمد في نشاطه وكسب رزقه على علاقته برب العمل ، كما أن التبعية الإدارية بدورها لا تكشف عن حقيقة الرابطة لأن القانون خول رب العمل في عقد المفاوضة حق تعيين مندوب من قبله لدى المفاوض لمراقبة سير العمل حسب الاتفاق المبرم معه وحق التدخل لضمان تنفيذ عقد المفاوضة على الوجه المتفق عليه — أما معيار الأجور فإنه كذلك لا يصلح أساسا للتفرقة بين عقد العمل وعقد المفاوضة ، فضلا عن أن الثابت من التحقيق الذي قامت به الهيئة أن مستوى أجور صناع الأخذية قد سائر ارتفاع نفقات المعيشة الحقيقية ولم يساير إمانة فلاء المعيشة التي فرضها القانون للعمال والمستخدمين فارتفعت الأجور التي يتقاضاها صناع الأخذية إلى ما يزيد على ٢٠٠ ٪ بينما تراوحت إمانة فلاء المعيشة بين ١٥ و ١٠٠ ٪ — أما صرف بعض الفروض للصناع أو منحهم بعض المكافآت أو التأمين عليهم فإنها أمور لا تخرج عن أن تكون من أعمال البر — وأنه يخلص من ذلك كله أن القرار المطعون فيه قد خالف أحكام المواد من ٦٤٦ إلى ٦٥٠ من القانون المدني بشأن عقد المفاوضة ، كما خالف المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ٣١٧ سنة ١٩٥٢ والمادة ٦٧٤ من القانون المدني بشأن عقد العمل — فضلا عن أن القرار المطعون فيه أغفل الرد على ما أورده الطاعنون في دفاعهم مفصلا عن طبيعة الرابطة التي تربطهم بصناع الأخذية مما يعيب القرار بالقصور .

وحيث إن هذا النعي مردود بأن المادة ٦٧٤ من القانون المدني تنص على أن "عقد العمل هو الذي يتعهد فيه أحد المتعاقدين بأن يعمل في خدمة المتعاقد الآخر وتحت إدارته أو إشرافه مقابل أجر يتعهد به المتعاقد الآخر" وأن المادة

الأولى من المرسوم بقانون رقم ٣١٧ سنة ١٩٥٢ تنص على أن "تسرى أحكام هذا القانون على العقد الذى يتعهد بمقتضاه عامل بأن يشتغل تحت إدارة صاحب العمل أو يشرفه وفى مقابل أجر" ومؤدى حاتين المادتين أن عقد العمل يتحقق بتوافر أمرين هما تبعية العامل لأرب العمل وتقاضيه أجرا على عمله ، ولما كان القرار المطعون فيه قد أقام قضاء على تحقق هذين الأمرين فى خصوص الرابطة التى تربط الطاعنين بالصناع المنضمين للنقابة التى يمثلها المطعون عليه بما أورده فى أسبابه من أنه "ثبت أن صاحب المصنع هو الذى يحدد ساعة فتح المصنع وساعة إقفاله وهو الذى يشرف إما بنفسه أو بواسطة رئيس عماله إشرافا مهنيا كاملا على جميع عمال المصنع ويراقب حسن أدائهم لعملهم وهو الذى يحدد عدد الطريحة التى يسلمها لكل طاقم حسب حالة السوق ويحدد له نوع ومقاسات هذه الطريحة ويقدم لهم القوالب اللازمة للأحذية المطلوب إنجازها وهو الذى يحافظ على النظام فى مصنعه فإذا ما خالف أحد العمال أمره جازاه أو فصله مباشرة إذا كان المخالف رئيسا للطاقم أو بطريقة غير مباشرة إذا كان المخالف أحد المساعدين — وأن التحقيق أثبت أن أجر العامل ارتفع تباعا ابتداء من سنة ١٩٣٩ وما بعدها وأنه سائر فى ذلك قوانين إعانة غلاء المعيشة — وأنه تبين من أقوال طرفي النزاع أن العلاقة التى تربطهما هى علاقة العامل بصاحب العمل فهذا الأخير هو الذى يقوم بالتأمين على عماله وهو يصرف لهم قروضا عند حاجتهم لها ويعطيهم إجازات سنوية مدفوعة كما أن كثيرا من أصحاب المصانع جروا على صرف مكافآت نهاية الخدمة للعمال المفصولين ، كما أن الأجر ازداد تباعا تمشيا مع فوائن إعانة غلاء المعيشة — وهذا كله يدل على أن الطرفين كانا متفقين على صفة رافعى النزاع وأنهم عمال لامقاولين" ، لما كان ذلك فإن القرار المطعون فيه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ فى تطبيقه وتأويله — أما ما أورده الحكم لتدعيم وجهة نظره بما تحدث فيه عن المعيار الاقتصادى لتعرف حقيقة التكييف القانونى للعقد الذى يربط طرفي النزاع فإنه يزيد يستقيم الحكم بدونه — كما أن ما يعيبه الطاعنون على القرار المطعون فيه من قصور مردود بأن القرار أورد فى أسبابه وجهة نظر الطاعنين فذكر: "أن ما يدلى به أصحاب المصانع من حجج تتلخص فى أنه

لما يضمنى على رافعى النزاع صفة المفاوض أن صانع الأحذية يستخدم من باطنه
 عمالا آخرين هم مساعدوه يأخذون أجورهم منه وملاقتهم به علاقة مباشرة ولا
 يتدخل رب العمل فى ذلك مطلقا مردود بأنه ما من مانع يمنع العامل الذى يعمل
 بمصنع ما هو مكلف بأداء عمل معين فيه أن يستعين بمساعدين يختارهم هو وذلك
 لحسن التفاهم الواجب توافقه بينه وبينهم وهذا لا يضر صاحب العمل فالجميع
 يعملون داخل مصنعه وتحت إشرافه كما أن الأجر الذى يدفعه هو أجر الوحدة
 الذى يوزع على العامل ومساعديه — وفى أن هؤلاء الصناع يعملون على بنوك
 وكراسى يملكونها وبآلاتهم الخاصة ويشترون فى مصاريف صنع الخذاء إذ
 يتحملون ثمن المسامير والغراء وهذا مردود عليه بأن العامل يقدم البنك والكراسى
 تمشيا مع عرف صناعة معينة وهذا لا يضمنى عليه صفة المفاوض، كما أن عمله بآلاته
 الخاصة لا يدل على شيء فكثير من العمال فى الصناعات المختلفة يعملون بآلاتهم
 الخاصة التى اعتادوا الشغل بواسطتها خصوصا عندما تكون تلك الآلات صغيرة
 الحجم قليلة القيمة كما هو الحال فى صناعة الأحذية — أما أن العامل يشترك فى
 مصاريف صنع الخذاء يتحملة ثمن المسامير والغراء والدوبارة فإن هذا زعم غير
 صحيح لأن الأجر الذى يدفعه صاحب المصنع للعمال يدخل فيه مصاريف هذه
 التكلفة حتى لقد ذكر أحد أصحاب المصانع فى التحقيق أن أجر صنع الخذاء يزيد
 تبعا لزيادة هذه المصاريف ولزيادة الغلاء بالنسبة للعامل وهذا يفهم منه أن صاحب
 العمل هو الذى يتحمل هذه المصاريف فى الحقيقة وأنه لجأ لهذه الطريقة توخيا
 للاقتصاد ولكى لا يسرف العامل فى استهلاك تلك المواد — وهذا الذى أورده
 القرار لا يعتوره قصور — هذا فضلا عن أنه لا على الهيئة إذ هى أغفلت الرد
 على جميع ما يثيره الخصوم من أوجه الدفاع مادام أنها أقامت قضاءها على توفر
 الأمرين اللذين تتحقق بهما رابطة عقد العمل بين الطاهنين والعمال المنضمين للنقابة
 التى يمثلها المطعون عليه وفى ذلك ما يكفى لحمل القرار المطعون فيه .

وحيث إنه لذلك يتعين رفض الطعن .

جلسة ٤ من أبريل سنة ١٩٥٧

بإمارة السيد عبد العزيز محمد رئيس المحكمة ، وبحضور السادة : محمد عبد الواحد علي ، وأحمد قوشة ، ومحمد متوا. علم ، وإبراهيم عثمان يوسف المستشارين .

(٣٧)

القضية رقم ٦ ٤ ٢ سنة ٢٣ القضائية :

(أ) تقض . أسباب جديدة . دعوى "سبها" . عمل . استناد العامل في دعواه بطلب التعويض إلى سبب جديد لم يطرحه على محكمة أول درجة ولا على محكمة الاستئناف . عدم جواز إثارة ذلك لأول مرة أمام محكمة التقض . القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٤٤ والمادة ٤٠٣ مدني .

(ب) إثبات . حكم "تسبب كاف" . محكمة الموضوع . ملطتها في استخلاص ما تقتنع به وما يطمئن إليه ضميرها في أسباب سائمة .

١ - إذا كان العامل قد أقام دعواه واستند في طلب التعويض إلى أن رب العمل منعه من استلام عمله بعد إبلاله من مرضه حين توجه إلى مقر العمل لهذا الغرض ثم فصله وأنه بذلك يكون قد فسخ العقد المحدد المدة فحق عليه التعويض ، فإنه لا يجوز لهذا العامل أن يشير لأول مرة أمام محكمة النقض أنه يستند في طلب التعويض إلى أن رب العمل قد أخل بالتزاماته المتفق عليها في العقد فامتنع عن دفع مرتب المدة التي كان مريضاً فيها وأن امتناع رب العمل هذا يميزه الامتناع من العمل وفسخ العقد طبقاً لنص المادة ٣١ من قانون عقد العمل الفردي رقم ٤١ لسنة ١٩٤٤ والمطالبة بالتعويض المنصوص عليه في المادة ٤٠٣ من القانون المدني . ذلك أنه لا يقبل من المدعي ولأول مرة أمام محكمة النقض أن يستند في دعواه إلى سبب جديد لا يتصل بالنظام العام ولم يطرحه هو على محكمة أول درجة ولا على محكمة الاستئناف .

٢ — لمحكمة الموضوع سلطانها المطلق في استخلاص ما تقتنع به وما يطمئن إليه ضميرها في أسباب سائفة تتفق مع الثابت في الأوراق ولا تخرج عن محاضر التحقيق ولا عن المعقول .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .
ومن حيث إن وقائع هذا الطعن — حسبما يبين من الحكم المطعون فيه ومن مائر الأوراق — تتحصل في أن الطاعن أقام في ٩ من نوفمبر سنة ١٩٤٩ الدعوى ٥٤٨٢ سنة ١٩٤٩ كلى مصر على المطعون عليه بصفته وطلب الحكم عليه بمبلغ ٥٠٠٠ ج مع المصروفات بحكم مشمول بالنفاذ . وقال في صحيفة الدعوى إنه بناء على اتفاق تم بينه وبين المطعون عليه استقال من وظيفته الحكومية بوزارة التجارة ليعمل مديرا لمصنع شركة الفيوم للسبيج وتحرر بينهما عقد كتابي تاريخه ١٩٤٦/١٠/٥ نص فيه على اختياره مديرا للمصنع لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد تبدأ من ١٩٤٦/١٠/١ ويراتب شهري حدد بتجسين جنيتها تدفع إليه في نهاية كل شهر . كما اتفق في العقد على أن الطاعن يمنح إجازة سنوية مدتها ثلاثة أسابيع وإجازة مرضية لمدة شهرين بمرتب كامل — وأنه منذ قام بعمله الحديد بذل فيه قصارى جهده، وكافاته الشركة بزيادة مرتبه إلى مبلغ ٦٦ ج ابتداء من أول عام ١٩٤٩ ولكن بمجهوده المتواصل انتهى به إلى المرض في أوائل أغسطس سنة ١٩٤٩ فعرض نفسه على طبيب الشركة في ١٩٤٩/٨/٤ فقور له إجازة مرضية لمدة أسبوعين وسلمه شهادة طبية بذلك . وأخطر الشركة بخطاب موصى عليه في ١٩٤٩/٨/٥ ولعدم تمام شفائه لجأ إلى طبيب الشركة مرة ثانية في ١٩٤٩/٨/١٩ ومد له في إجازته المرضية ثلاثة أسابيع أخرى تلتها في ١٩٤٩/٩/٩ وأخطر الشركة بخطاب ثان موصى عليه في ١٩٤٩/٨/٢٠ — ولكن الشركة لم تصرف إليه أجره عن شهر أغسطس في نهاية تنفيذا لعقد الاتفاق . لذلك رأى قبل

اقتهاء إجازته المرضية أن يذهب إلى الشركة ليطلبها برتب شهر أغسطس وليتسلم عمله ولكن الشركة منعت عنه الأجر واستلام العمل فأرسل إليها بواباً خطابه في ١٩٤٩/٩/٥ يطالب بأجره ويطلبها ثلاثة أيام للدفع وإلا فسيكون مضطراً لاتخاذ الإجراءات القانونية ضدها فلم تأبه لطلبه ولا لتهديده فعاود الكرة أكثر من مرة لاستلام الأجر والعمل بدون جدوى حتى اضطر لإصدار الشركة في ١٩٤٩/٩/٢٤ أخطابه ما ذكره في خطابه وأمرها أسبوعاً لدفع مرتب أغسطس ولتمكينه من استلام عمله وإلا اعتبر امتناعها إخلالاً بالعقد موجبا للمسئولية عن كافة حقوقه.

وفي اليوم التالي (أى في ١٩٤٩/٩/٢٥) وصله أول خطاب من الشركة اتهمته فيه بأنه انقطع فجأة عن عمله بغير مبرر بدعوى المرض ولو صح مرضه لكان لزاماً عليه أن يحصل على إجازته بالطريقة المقررة لموظفى الشركة وذلك بأن يطلب إليها إحالته على طبيب الشركة ويعرض نفسه عليه حذره في ذلك حذو جميع الموظفين مما يسقط حقه في المرتب عن المدة التى تغيبها — أما ما يدعيه من منعه عن مباشرة عمله فغير صحيح إذ أنه لم يتقدم لاستلام عمله ، وفي مَنعته استلام عمله في الوقت الذى يريده — وما تجدر الإشارة إليه أنه إن صح أن لديه شهادات مرضية فإنه لم يعرضها في حينها على إدارة الشركة لاعتمادها ، ويقول المطعون عليه إن هذا الخطاب وصله يوم ١٩٤٧/٩/٢٩ ورغم أنه يعلم أن ما جاء به غير صحيح فقد رأى أن يفوت على الشركة غرضها (الاستغناء عن خدماته والإفلات من مسئوليتها) فاصطحب شاهدين وتوجه إلى إدارة الشركة في يوم ١٩٤٩/٩/٣٠ فامتنع المطعون عليه عن مقابلتهم وأجاب عنه نائبه (محمد الجوهري) وفهموا منه أن الشركة مصرة على عدم دفع مرتب أغسطس وعن إعادته إلى عمله فتوجه مع شاهديه إلى قسم عابدين وحرر مذكرة أحوال أثبتت فيها ذلك — وفي يوم ١٩٤٩/١٠/٢٥ أرسلت الشركة إلى الطاعن خطاباً ثانياً أثبتت فيه انقطاعه عن العمل مدة ثلاثة شهور متعاقبة بغير مبرر الأمر الذى اضطرها صيانة لمصالحها إلى تعيين آخر بدله وحملته مسئولية فعله وما لحق بها من خسائر بسبب انقطاعه وتحفظ حقها في الرجوع عليه بالتضمينات ، وفي ١٩٤٩/١١/٩ أقام الدعوى

على ما سلف يطالب بمبلغ الخمسة آلاف جنيه على التفصيل الآتى :

١٣٢ جنيها مرتب شهرى أغسطس وسبتمبر سنة ١٩٤٩

١٨٣٠ جنيها قيمة ما يستحقه من مرتب حتى نهاية العقد فى آخر سبتمبر
سنة ١٩٥١

٣٠٣٨ جنيها قيمة ما يستحقه من تعويض

٥٠٠٠

وصمم على طلب الحكم له بهذا المبلغ لنفس الأسباب التى ذكرها فى خطاباتهِ وفى إنذاره وفى عريضة الدعوى من عدم دفع مرتب أغسطس ، ومن منعه من استلام عمله رغم المطالبة بذلك مرارا وطلبت الشركة رفض الدعوى . وبمجلسة ١٣/٥/١٩٥٠ : حكمت محكمة مصر حكما تمييزيا بإحالة الدعوى على التتبع ليثبت المدعى بكافة الطرق القانونية أن المدعى عليه منعه من العودة إلى عمله عقب انتهاء إجازته المرضية وفصله بعد ذلك ، وللدعى عليه فى ذلك وإثبات أن المدعى هو الذى امتنع عن التوجه للعمل . وبعد أن تنفذ الحكم التمييزى فى ١٧/١٠/١٩٥٠ بأن سممت المحكمة أقوال شهود الطرفين حكمت بمجلسة ٢٨/٤/١٩٥١ بإلزام المدعى عليه بأن يدفع للمدعى مبلغ ١٠٦٦ ج عبارة عن مرتب شهر أغسطس (٦٦ ج) والباقي بصفة تعويض أخذا بأقوال شهود المدعى فيما قرره من أن الشركة هى التى منعت من العودة إلى عمله .

استأنف الطرفان هذا الحكم أمام محكمة استئناف القاهرة وقيد الاستئنافان برقى ٥١٨ (الشركة) و ٨٦٦ (المطعون عليه) سنة ٦٦ ق . وبمجلسة ١٣/٤/١٩٥٣ حكمت بقبول الاستئنافين شكلا وفى الموضوع بتعديل الحكم المستأنف وإلزام الشركة بأن تدفع للطاعن مبلغ ١٨٤ ج و ٨٠٠ م والمصروفات المناسبة من الدرجتين وأمرت بالمقاصة فى أتعاب المحاماة (عبارة عن مرتب أغسطس وتسعة أيام من سبتمبر مدة المرض والباقي قيمة المكافأة عن ثلاث سنوات باعتبار نصف شهر عن كل سنة) فطعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض .

عرض الطعن على دائرة فحص الطعون بجملة ١٩٥٧/١/٣٠ وفيها أصر الطاعن على طلباته وطلبت النيابة الإحالة ، فقررت المحكمة إحالة الطعن إلى الدائرة المدنية ، وأمامها أصر الطاعن والنيابة على طلب نقض الحكم وطلب المطعون عليه رفض الطعن .

ومن حيث إن الطاعن ينهى بالسبب الأول على الحكم المطعون فيه مخالفته لشروط عقد الاتفاق المحرر بينه وبين المطعون عليه والعقد شريعة المتعاقدين ومخالفته تؤدي إلى مخالفة قواعد القانون الصحيحة وفي بيان ذلك يقول الطاعن إن العقد اتفق فيه على منحه إجازة مرضية لمدة شهرين بمرتب كامل وأن مرتبه يدفع إليه في نهاية كل شهر، كما أن قانون عقد العمل الفردي رقم ٤١ لسنة ١٩٤٤ الذي يحكم واقعة النزاع ينص في المادة ٣١ منه على أنه يجوز للعامل أن يترك العمل قبل نهاية العقد أو بدون سبق إعلان في الحالات الآتية : (١) ... (٢) إذا لم يتم صاحب العمل إراء العامل بالتزاماته طبقاً لأحكام هذا القانون (٣) ، (٤) ، (٥) . ثم نصت المادة ٣٢ من هذا القانون على أنه : " إذا ترك العامل العمل لأحد الأسباب الواردة بالمادة السابقة يلزم صاحب العمل بتعويض العامل على الوجه المبين في المادة ٢٣ من هذا القانون إذا كان العقد في مسمى المدة - فإذا كان محدد المدة استحق العامل تعويضاً مساوياً للتعويض المنصوص عنه في المادة ٤٠٣ من القانون المدني الأهل ، ٤٩١ من القانون المدني المختلط . والثابت الذي لا جدال فيه أن الشركة أخأت بالتزاماتها فامتنعت عن دفع مرتب شهر أغسطس للطاعن من بعد أن نبه عليها بذلك مرتين في خطابه المؤرخ ٥ من سبتمبر سنة ١٩٤٩ ، في إنذاره المعلن للشركة في ١٩٤٩/٩/٢٤ وامتناعها هذا يجيز له الامتناع عن العمل وفسخ العقد والمطالبة بالتعويض المنصوص عليه في المادة ٤٠٣ من القانون المدني - والحكم المطعون فيه إذ التفت عن ذلك كله - عقد الاتفاق وقانون عقد العمل والقانون المدني - يكون قد خالف قانون العقد كما خالف قواعد القانون الصحيحة .

ومن حيث إن هذا النعي غير مقبول ذلك لأن هذا السبب جديد لم يعرض من قبل على محكمة أول درجة ولا على محكمة الاستئناف فلا يجوز للطاعن أن يشيره

لأول مرة أمام محكمة النقض ، والثابت أن الطاعن أقام دعواه واستند في طلب التعويض إلى أن الشركة المطعون عليها منعت من استلام عمله بعد إبلاله من مرضه حين توجه إلى المصنع لهذا الغرض ثم فصلته وهي بذلك قد فسخت العقد المحدد المدة فحق عليها التعويض المطالب به — وعلى هذا السبب وحده شرح دعواه في مذكراته أمام محكمة أول درجة ثم في عريضة استئنافه ومذكراته أمام محكمة الاستئناف — وللتحقق من صحة هذا السبب وحده صدر الحكم التمهيدى من محكمة أول درجة بجلسة ١٣ من مايو سنة ١٩٥٠ حيث قالت "حكمت المحكمة بإحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت المدعى (الطاعن) بكافة الطرق القانونية أن المدعى عليه منعه من العودة إلى عمله عقب انتهاء إجازته المرضية ثم فصله بعد ذلك ، وللمدعى عليه نفى ذلك وإثبات أن المدعى هو الذى امتنع عن التوجه للعمل " وعلى ضوء ما استخلصته محكمة أول درجة من أقوال الشهود في هذا الخصوص أصدرت حكمها استنادا إلى أقوال شهود الطاعن ولكن محكمة الاستئناف أصدرت حكمها المطعون فيه استنادا إلى أقوال شهود المطعون عليها إذ رجحت أقوالهم لاتفاقها مع الثابت في المستندات ولاقتناعها بالرأى الذى انتهت إليه — فلا يقبل من الطاعن ولأول مرة أمام هذه المحكمة أن يستند في دعواه إلى سبب جديد لا يتصل بالنظام العام ولم يطرحه هو على محكمة أول درجة ولا على محكمة الاستئناف .

ومن حيث إن الطاعن ينعى بالسببين الثانى والثالث على الحكم المطعون فيه تناقضه وتخاذل أسبابه — ذلك بأن الحكم المطعون فيه قطع في أسبابه في أن الطاعن كان مريضا حقيقة وأنه انقطع عن عمله بسبب هذا المرض ثم قضت له بمرتبه عن مدة مرضه كاملة من أول أغسطس إلى ٩ من سبتمبر سنة ١٩٤٩ فامتناع الشركة عن دفع هذا المرتب في وقته إنما كان إخلالا منها بالالتزام الذى يفرضه عليها عقد الاتفاق المحرر بينها وبين الطاعن ثم هو إخلال في الوقت نفسه بقانون عقد العمل الفردى — وكل ذلك كان يوجب على المحكمة أن تحكم للطاعن بالتعويض الذى طالب به والجابر للضرر الذى أصابه ولكنها في حكمها بالمرتب عن مدة المرض وبرفض التعويض تكون قد ناقضت نفسها — حين قالت إن الطاعن انقطع عن العمل بمحض إرادته وتغيب عن الشركة من غير أن

يخطر بها بمرضه وأن الشركة لذلك كان لها العذر ابتداء في حبس المرتب عن الطامن — ولا شك أن هذا التناقض يعيب الحكم ويبطله .

ومن حيث إن هذا النعي مردود بأن الحكم المطعون فيه بعد أن استعرض أقول الشهود الذين سمعوا أمام محكمة أول درجة قال: "وحيث إنه لا نزاع في أن انقطاع المستأنف عن العمل كان بسبب المرض ، كما يستفاد من الشهادات الطبية الصادرة من طبيب الشركة والتي ذكر فيها أنه يحتاج للعلاج والراحة لغاية ١٩٤٩/٩/٩ ولا شك أن المستأنف يستحق المرتب عن فترة مرضه عملاً بالمادة الثانية من عقد الاتفاق والشركة وإن كان لها العذر ابتداء في حبس المرتب عن فترة تغيب المستأنف بسبب عدم علمها رسمياً بمرضه لأنه لم يتقدم إليها كما هو العرف المتبع بطلب أورنيك لعرض نفسه على طبيبها وإخطارها بالإجازة التي يحتاجها للراحة والعلاج — ولكن ما دام قد ثبت بطريق لا يقبل الشك أنه كان مريضاً فهي إذن ملزمة بدفع المرتب إليه عن مدة المرض (أى مبلغ ٨٥ جنيهاً و ٨٠٠ مليم) . وحيث إنه بالنسبة لما نسبته المستأنف للشركة من أنها منعتة عن العمل فإنه يبدو من الأوراق أن الشركة لما لم تدفع إليه مرتبه عن شهر أغسطس سنة ١٩٤٩ بعد خطابه المرسل إليها في ١٩٤٩/٩/٥ امتنع عن العودة للمصنع واستمر متغيباً عن عمله من ١٩٤٩/٩/٩ وهو تاريخ انتهاء فترة العلاج والراحة ولم يعد إليه — بل ظل قاطعاً صلته بالشركة حتى ١٩٤٩/٥/٢٤ حيث أرسل إليها إنذاره الذي ذكر فيه لأول مرة أن الشركة أوصدت بابها في وجهه حتى لا يواصل العمل — ولم يبين كيف حالت الشركة بينه وبين استمراره في عمله إذ اتضح من أقوال الشهود — كما سبق — أنه لم يعد إلى المصنع بعد انقطاعه عن العمل — وهو لم يقدم دليلاً على عكس ذلك — بل إن الشركة بادرت وأرسلت إليه خطاباً مسجلاً تنفى فيه أنه تقدم لاستلام عمله أو أن أحداً من موظفيها منعه من العودة إلى العمل — وكلفته في خطابها المذكور بالعودة لمباشرة عمله في الوقت الذي يريد — أما قول المستأنف وشاهديه أنهم لما ذهبوا لمقر الشركة في ١٩٤٩/٩/٣٠ ليتسلم عمله فهموا من الأستاذ محمد الجوهري أن الشركة لا ترغب في عودته إلى العمل فهو قول تراب

الحكمة في صحته لأنه يتناقض مع تصرف الشركة التي أرسلت إليه من قبل ذلك يومين اثنين خطابا تكلفه فيه بمباشرة عمله بالمصنع — وكان الأولى بالمستأنف لو أنه أراد العودة لعمله أن يذهب إلى المصنع تنفيذًا لأمر الشركة ليباشر عمله فيه — فإذا منعه أحد هناك سجل ذلك بالطريق الذي يراه (١) إما بإبلاغ البوليس الذي يتبعه المصنع — (٢) أو إدارة العمل — (٣) أو الاستشهاد بشهود على هذا المنع — أما وهو لم يفعل فإن ذهابه لمقر إدارة الشركة لا يعنى سوى أنه ذهب للتفاهم على قبض مرتب شهر أغسطس الذي كانت الشركة ترى أنه غير محقق فيه — ولما لم يستطع التفاهم على قبض هذا المرتب أمعن في إصراره على الامتناع عن العمل — ويؤيد هذا الرأي ما شهد به في التحقيق محمد الجوهري وعلى الفقى — هذا إلى أن الشركة في سبيل إظهار صحة دفاعها عرضت على المستأنف العودة إلى العمل وحددت له ميعادا انتهى في ١٩٥٠/٥/١ ليتوجه إلى المصنع ليتسلم عمله والقيام به على الوجه المتفق عليه وهذا العرض لم يرد عليه المستأنف بالقبول . وهذا القول الواضح من جانب الحكم المطعون فيه لاتناقض فيه لأن الحكم اعتمد في ثبوت مرض الطاعن على الشهادات التي قدمها للحكمة والتي لم يقدمها من قبل ذلك للشركة ولم يتبع إجراءاتها في استلام نموذج المرض لتكون الشركة على بينة من الأمر في وقته — ولذلك التمس لها الحكم العذر في حبسها لمرتبه ابتداء وهو قول سائق تؤيده أقوال شهود الشركة الذين رجع الحكم المطعون فيه أقوالهم فأخذ بها دون أقوال شهود الطاعن بما للحكمة من سلطانها المطلق في امتحان ما تقتنع به وما يطمئن إليه ضميرها في أسباب سائفة تتفق مع الثابت في الأوراق ولا تخرج عن محاضر التحقيق ولا عن المعقول .

ومن حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه في باقى أسباب الطعن الرابع والخامس والسادس مخالفة له للثابت في الأوراق وقصوره كذلك في التسيب بمقولة إن الطاعن عند مرضه عرض نفسه على طبيب الشركة مرتين وصرح له بإجازتين مرضيتين تتهيأان في ١٩٤٩/٩/٩ وأنه أخطر الشركة بذلك بخطابين مسجلين وقدم الإيصاليين على هذا الإخطار ضمن مستندات ثم انتظر أن ترسل إليه الشركة مرتب شهر أغسطس ولكنها لم تفعل فأرسل

إليها خطابه الثالث والمسجل في ١٩٤٩/٩/٥ ثم حاول بعد إبلاغه العودة إلى عمله فمنعته فأرسل إليها إنذاره المؤرخ ١٩٤٩/٩/٢٤ يسجل عليها تعنتها معه فلما وصله في ١٩٤٩/٩/٢٩ خطاب الشركة المؤرخ ١٩٤٩/٩/٢٧ تنكر عليه المرض وتزم فيه أنه ممتنع عن العمل سارع في اليوم التالي (١٩٤٩/٩/٣٠) بالذهاب لمقر الشركة مع شهوده ولما أصرت الشركة على موقفها سجل عليها عملها في مذكرة أحوال قسم عابدين في نفس التاريخ أى (١٩٤٩/٩/٣٠) — ورغم هذه المستندات القاطعة الدلالة في إثبات ما يدعيه — فإن الحكم المطعون فيه أطرح هذه المستندات ولم يعمل أثرها القانوني — ولكنه على العكس حكم بما يناقضها وبذلك يكون قد خالف الثابت في الأوراق — وكذلك الحال بالنسبة لما قرره حكم محكمة أول درجة في اعتياده على أقوال شهود الطاعن المؤيدة بالمستندات فلم ير الحكم المطعون فيه مناقشة ذلك والرد عليه — ولكنه عمد إلى أسباب جديدة لم يكن مبعثها الإعتقاد واليقين بل تراوح بين عقيدتين وتردد بين أمرين فقد قال بالنسبة لشهود الطاعن إن المحكمة ترتاب في أقوالهم وكانت هذه الريبة هي التي انتهت بالحكم المطعون فيه إلى الرأي الذي انتهى إليه — مخالفًا للثابت في الأوراق في أسباب يشوبها القصور الذي يعيب الحكم ويبطله — فإذا أضيف إلى ذلك ما قاله الحكم من عرض الشركة على الطاعن في أول مايو سنة ١٩٥٠ وعدم رده على هذا العرض بالقبول يبين القصور واضحًا لأن هذا العرض من جانب الشركة إنما حصل منها كتابة في مذكرتها المقدمة بجلسة ١٩٥٠/٥/١٣ ولم يتسلمها الطاعن إلا في ١٩٥٠/٤/٢٧ أى قبل الميعاد الذي حددته الشركة بيومين أو ثلاثة — ومع ذلك فقد رد الطاعن في مذكرته التي قدمها لتلك الجلسة (١٩٥٠/٥/١٣) بأن هذا العرض إنما هو مناورة مكشوفة يقصد منها إضاعة حقوق الطاعن ولذلك قال عنه إنه عرض مرفوض لمخالفته للقانون وللواقع والعدالة ولذلك تكون الشركة هي المقصرة وهي التي فسخت العقد ، ولذلك يتعين الحكم عليها بالطلبات — وهذا القول من جانبه يتنافى مع ما جاء بالحكم المطعون فيه مما يعيبه ويبطله .

ومن حيث إن هذا النعي مردود بأن الحكم المطعون فيه لم يعتمد في إثبات مرض الطاعن وأحقاقته لمرتبته من مدة المرض على إيصال الخطابين المسجلين

المدعى بإرسالها للشركة في خلال شهر أغسطس سنة ١٩٤٩ ولا على الخطاب المرسل من وكيل الطاعن في ١٩٤٩/٩/٥ ولا على الإنذار المرسل منه للشركة والمعلن إليها في ١٩٤٩/٩/٢٤ لأن الطاعن لم يقدم الدلائل على أن الشركة استلمت هذه الخطابات ولم يذكر في إنذاره أنه أخطر الشركة بمرضه أو بالإجازة التي منحت له — ولكن الحكم اعتمد في قضائه على الشهادتين الطبييتين اللتين أودعهما الطالب ماق الدعوى وعلى ما ثبت فيهما أنها صادرتان من طبيب الشركة ولذلك قال الحكم إنه يلتمس العذر للشركة في حبس مرتب الطاعن عن شهر أغسطس وأضاف إلى ذلك أن الطاعن لم يتقدم إلى الشركة حسب العرف والعادة المتبعة ليتسلم نموذج مرض يثبت فيه المرض وتقرير الطبيب في شأنه مما كان يخول الطاعن صرف الدواء مجانا على حساب الشركة وفقا للقانون ومما كان يغنيه في الوقت نفسه عن الخطابات المسجلة والإنذارات ، ثم إن الحكم بعد ذلك ناقش أقوال الشهود على النحو الثابت في الرد على السببين السابقين وانتهى بماله من سلطة التقدير والاعتناع إلى الأخذ بأقوال شهود الشركة — ثم تكلم بعد ذلك عن العرض الأخير الذي عرضته الشركة على الطاعن وقرر أنه لم يقبله — وهو ما يقول به الطاعن نفسه في مذكراته أمام محكمة الاستئناف وفي تقرير الطعن — فلا يبقى محل بعد ذلك كله للقول بخالفة الثابت في الأوراق أو أن الحكم طاره قصور يعيبه ويبطله .

ومن حيث إنه لذلك يتعين رفض الطعن .

جلسة ٤ من أبريل سنة ١٩٥٧

برئاسة السيد عبد العزيز محمد رئيس المحكمة ، وبحضور السادة : استحق عبد السيد ، واحد
قوشه ، ومحمد متول علم ، و ابراهيم عثمان يوسف المستشارين .

(٣٨)

القضية رقم ٣٩١ سنة ٢٣ القضائية :

ضرائب . ضريبة الأرباح الاستثنائية . إجراءات . بمول يمسك حسابات منتظمة وقدم طلب اختياره
أرباح سنة ١٩٣٧ رقا للقارة لتحديد أرباحه الاستثنائية بعد الميعاد المقرر . سقوط حقه في
الاختيار . القانون رقم ٦٠ سنة ١٩٤١ والقرار الوزاري رقم ٢٢ لسنة ١٩٤٢

متى كان القانون قد حدد ميعادا لاتخاذ إجراء معين فانه يترتب على عدم مباشرة
هذا الإجراء فيه سقوط الحق في مباشرته — كما جرى عليه قضاء هذه المحكمة —
فاذا كان الممول ممن يمسكون حسابات منتظمة وكان قد قدم طلب اختياره أرباح
سنة ١٩٣٧ رقا للمقارنة لتحديد أرباحه الاستثنائية بعد آخر موعد مد إليه أجل
التبليغ من الاختيار بمقتضى القرار الوزاري رقم ٢٢ لسنة ١٩٤٢ فان هذا الطلب
يكون قد قدم بعد الميعاد ويتعين لذلك سقوط حقه في الاختيار وذلك وفقا
لنص الفقرة الثانية من المادة الثالثة من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١ .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر
 والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن قد استوفى شرائطه القانونية .

ومن حيث إن الوقائع تخلص كما يبين من الحكم المطعون فيه ومن سائر
أوراق الطعن في أن لجنة تقدير الضرائب أصدرت بتاريخ ٢٣ من يونيو سنة ١٩٤٨

قراراً بتحديد صافي أرباح مورث المطعمون عليهما بمبلغ ٧٢١ جنيهاً و ٧١٣ ملياً من نشاطه ببورسعيد في سنة ١٩٣٩ وخولته الحق في اختيار أرباح السنة المذكورة كأساس للمقارنة عن هذا النشاط وقدرت أرباحه عن نشاطه في بورسعيد وإدارته فندق إكس موراندى بالقاهرة في السنوات من ١٩٣٩ إلى ١٣ نوفمبر سنة ١٩٤٥ بمبالغ معينة كما قررت أنه ليس له الحق في اختيار أرباح سنة ١٩٣٧ كرقم للمقارنة عن الإدارة المذكورة على أساس أنه حالة كونه من المولين ذوى الحسابات المنتظمة لم يبلغ عن اختياره إلا في ٢٤ من فبراير سنة ١٩٤٢ متجاوزاً الأجل المحدد بالقرار الوزاري . فأقام المورث الدعوى رقم ٢٣٥٣ سنة ١٩٤٩ تجارى كلى القاهرة بطلب الحكم بإلغاء قرار لجنة التقدير وباعتبار أرباحه العادية والاستثنائية عن السنوات من أول يناير سنة ١٩٤٠ لنهاية ١٣ من نوفمبر سنة ١٩٤٥ حسب إقراراته المقدمة لمصلحة الضرائب وباحتساب الضريبة الاستثنائية على أساس أرقام المقارنة التي اختارها فقضت المحكمة المذكورة في ٢٧ من يونيو سنة ١٩٥١ حضورياً بقبول الطعن شكلاً وبإحقيقته في اتخاذ أرباح سنة ١٩٣٧ رقماً للمقارنة عن نشاطه في القاهرة وحددت أرباحه في سنى النزاع بالأرقام الواردة بحكمها . فاستأنف طرفاً الخصومة الحكم المذكور وقيد استئناف مورث المطعمون عليهما برقم ٥١٠ سنة ٦٨ ق القاهرة واستئناف الطاعنة برقم ٦٥١ سنة ٦٩ ق القاهرة . وقد طلبت الطاعنة في استئنافها القضاء بإلغاء الحكم المستأنف وبسقوط حق مورث المطعمون عليهما في اختيار أرباح سنة ١٩٣٧ رقماً للمقارنة وبرفض دعواه في هذا الخصوص وأثناء نظر الاستئنافين توفي مورث المطعمون عليهما وحل محله وارثاه المطعمون عليهما وقررت محكمة الاستئناف ضم الاستئنافين الأخيرين للأول وقضت بتاريخ ٢١ من مايو سنة ١٩٥٣ بقبول الاستئنافين شكلاً وبرفضهما موضوعاً وبتأييد الحكم المستأنف وألزمت كل مستأنف بمصروفات استئنافه مع المقاصة في أتعاب المحاماة . فقررت مصلحة الضرائب الطعن في هذا الحكم بطريق النقض في ١٤ من ديسمبر سنة ١٩٥٣ وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون بجلسة ٦ من فبراير سنة ١٩٥٧ فقررت إحالته على هذه الدائرة . ولم يقدم المطعمون عليهما دفاعاً ، وقدمت النيابة العامة مذكرة رأت فيها نقض الحكم

المطعون فيه في خصوص ما قضى به من حق مورث المطعون عليهما في اختيار أرباح سنة ١٩٣٧ رقماً للمقارنة عن نشاطه في القاهرة .

ومن حيث إن الطعن يتحصل في النعي على الحكم المطعون فيه بخالفته للقانون من خمسة وجوه — الأول منها — أن نص المادة ٣ من القانون رقم ٦٠ سنة ١٩٤١ صريح في وجوب توافر شرطى انتظام حسابات الممول ومراجعاته المواعيد التى يحددها القرار الوزارى حتى يحق له اختيار رقم المقارنة وإلا حدد الربح العادى على الأساس الوارد بالمادة ٢/٢ أى على أساس ١٢ ٪ من رأس المال المستثمر وقد حدد القرار الوزارى رقم ٢٤٢ لسنة ١٩٤١ بنهاية نوفمبر سنة ١٩٤١ ثم صدرت القرارات ٢٥٩ و ٢٨٠ لسنة ١٩٤١ و ٢٢ لسنة ١٩٤٢ بمده إلى ١٥ من نوفمبر سنة ١٩٤١ فمن مخالفة القانون ما قال به الحكم المطعون فيه أن اختيار ذوى الحسابات المنتظمة نسبة المقارنة لا يكون إلا بعد مراجعة المصلحة حسابات الممول لتبين وجه المصلحة فيما يقع اختياره عليه وأنه لم ينص في القانون ولا في اللائحة التنفيذية والقرارات الوزارية على سقوط حق الممول إذا ترأخى عن إبلاغ المصلحة باختياره في الميعاد . والوجه الثانى — أنه لم يكن للممول غير ذوى الحسابات المنتظمة وقت صدور القانون المذكور حق اختيار رقم المقارنة ، ثم صدر القانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٤٣ فأضاف فقرة بشأنهم إلى المادة ٣ من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١ وصدر القرار الوزارى رقم ٣٢ لسنة ١٩٤٤ محددًا أجلاً لتقديم طلبات اختيارهم ، ويبدو من ذلك خطأ الحكم المطعون فيه فيما ذهب إليه من أن حق الاختيار ومواعيده الصادر بشأنها القرارات الوزارية رقم ٢٤٢ و ٢٥٩ و ٢٨٠ لسنة ١٩٤١ و ٢٢ لسنة ١٩٤٢ تسرى في حق المولين غير ذوى الحسابات المنتظمة وأن وزير المالية إذا أصدر في حقهم القرار الوزارى رقم ٣٢ سنة ١٩٤٤ يكون قد جاوز قصد المشرع في التسوية بينهم وبين المولين ذوى الحسابات المنتظمة وفوت الغرض الذى رعى إليه . والوجه الثالث — أن الاستفادة من نصوص القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١ ولائحته التنفيذية والتعديلات الطارئة عليه والقرارات الوزارية المكملة له أنها فرقت في مواعيد استعمال حق الاختيار وشرائطه وأوضاعه بين طائفة المولين ذوى الحسابات المنتظمة وغيرهم ممن ليس

لديهم حسابات منتظمة مستوحية في ذلك طبيعة الظروف المحيطة بكل طائفة .
والوجه الرابع — أن قول الحكم المطعون فيه بأن مصلحة الضرائب قد تهدر
حسابات ذوى الحسابات المنتظمة أو تعدل فيها بحيث لا يتبين الممول وجه مصلحته
في الاختيار إلا بعد إقرارها فردود بأن الممول أدري بانتظام حساباته . والوجه
الخامس — أن مواعيد طلبات الاختيار هي مواعيد سقوط يترتب على عدم
مراعاتها سقوط حق الممول في الاختيار ووجوب تحديد الربح الاستثنائي بما زاد
على ١٢ ٪ من رأس المال المستثمر .

ومن حيث إنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه قد أيد الحكم الصادر من
محكمة أول درجة وقد أقاما قضاءهما بأحقية مورث المطعون عليهما في اختيار
أرباح سنة ١٩٣٧ رقماً للمقارنة لاحتساب الأرباح الاستثنائية على أن المشرع
قد أراد التيسير على الممولين الذين يمكن حسابات منتظمة ولم ينص القانون
رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١ ولا لأئحته التنفيذية والقرارات الوزارية على سقوط حق
الممول في اختيار أحد الأساسين إن جاء اختياره بعد الميعاد القانوني مضافاً إلى
أسباب حكم محكمة أول درجة الذي أقامته على أنه كان على وزير المالية ألا يفرق
في المواعيد التي يحددها لتبليغ اختيار الممول رقم المقارنة بين من يمكن
حسابات منتظمة ومن لا يمكنها وأن العبرة أن تكون عند مراجعة حسابات
الممول بمعرفة المصلحة حتى يتبين وجه مصلحته في اختيار إحدى الطريقتين
المنصوص عليهما في المادة الثانية من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١ وأن القرارات
الوزارية ٢٤٢ و ٢٨٠ لسنة ١٩٤١ و ٢٢ لسنة ١٩٤٢ و ٣٢ لسنة ١٩٤٤
قد جاوزت قصد الشارع في التسوية بين فئتي الممولين الذين يمكن حسابات
منتظمة ومن لا يمكنها لأن حق الاختيار شرع لمصلحة الممول مما يترتب عليه
أنه لا يجوز حرمانه من هذا الاختيار إلا من الوقت الذي لا يستعمل حقه فيه .

ومن حيث إن الطعن مقصور على ما قضي به في خصوص حق مورث
المطعون عليهما في اختيار أرباح سنة ١٩٣٧ رقماً للمقارنة وقد حصل الحكم
المطعون فيه أن الممول المذكور ممن يمكن حسابات منتظمة .

ومن حيث إن المادة الثانية من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١ بينت كيفية تحديد الربح الاستثنائي الخاضع للضريبة بإحدى الطريقتين : أولا — إما ربح سنة يختارها الممول من السنوات ١٩٣٧ و ١٩٣٨ و ١٩٣٩ أو من السنوات المالية للنشأة التي انتهت خلال السنوات الثلاث المذكورة . ثانيا — وإما ١٢٪ من رأس المال الحقيقي المستثمر — فإذا لم يكن للمول رأس مال أو كان رأس المال يقل عن ثلاثة آلاف جنيه اعتبر أنه رأس مال يبلغ هذا المبلغ — وقد نصت الفقرة الأولى من المادة الثالثة من هذا القانون على أن يكون اختيار إحدى الطريقتين المذكورتين كأساس للمقارنة متروكا للمول بشرط أن تكون له حسابات منتظمة وأن يبلغ اختياره إلى مصلحة الضرائب طبقا للأوضاع وفي المواعيد التي تحددها بقرار وزاري . ونصت الفقرة الثالثة من المادة المذكورة على أن الممول إذا لم يبلغ اختياره في المواعيد المحددة يحدد الربح الاستثنائي على أساس رقم المقارنة المنصوص عليه في الفقرة الثانية من المادة الثانية من القانون المشار إليه . وإعمالا لنص المادة الثالثة من القانون أصدر وزير المالية القرار رقم ٢٤٢ لسنة ١٩٤١ نص فيه على أنه لأجل استعمال الحق المحول للموالم بمقتضى هذا القانون ينبغي أن يقدم الممول إلى مأمورية الضرائب الواقع في دائرة اختصاصها مركز إدارة أعماله طلبا في ميعاد لا يجاوز آخر نوفمبر سنة ١٩٤١ موضحا به الطريقة التي يختارها من الطريقتين المنصوص عليهما في المادة الثانية من القانون المشار إليه ثم مد هذا الأجل إلى آخر ديسمبر سنة ١٩٤١ بالقرار الوزاري رقم ٢٥٩ لسنة ١٩٤١ ثم إلى آخر يناير سنة ١٩٤٢ بالقرار الوزاري رقم ٢٨٠ لسنة ١٩٤١ ثم إلى ١٥ فبراير سنة ١٩٤٢ بالقرار الوزاري رقم ٢٢ سنة ١٩٤٢ فكان هذا الأجل آخر موعد يجوز فيه للمول تقديم طلبه باختيار رقم المقارنة ، ولما كان القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١ قد نص في الفقرة الثانية من المادة الثالثة على أن هذا الإقرار يقدم طبقا للأوضاع وفي المواعيد التي تحددها بقرار وزاري ورتب على عدم تبليغ الممول اختياره في المواعيد المحددة أن تحدد أرباحه الاستثنائية على أساس المقارنة المنصوص عليه في الفقرة "ثانيا" وحدها ومتى كان القانون قد حدد ميعادا لا تخاذ إجراء معين فإنه يترتب على عدم مباشرة

هذا الإجراء فيه سقوط الحق في مباشرة حق الاختيار ، كما جرى عليه قضاء هذه المحكمة (الحكم الصادر في ٢٦ من نوفمبر سنة ١٩٥٣ في الطعن رقم ٣٩٦ سنة ٢١ ق) ولما كان ما حصله الحكم المطعون فيه أن مورث المطعون عليهما يمسك حسابات منتظمة وكان قد قدم طلب اختياره في ٢٤ من فبراير سنة ١٩٤٢ في حين أن آخر موعد مد إليه أجل التبليغ هو ١٥ من فبراير سنة ١٩٤٢ . لذلك يكون الحكم المطعون فيه إذ أيد الحكم الصادر من محكمة أول درجة بأحقية مورث المطعون عليهما في اختيار أرباح سنة ١٩٣٧ رقما للمقارنة قد خالف القانون مما يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه .

ومن حيث إن موضوع الاستئناف صالح للفصل فيه .

ومن حيث إنه يبين من الوقائع السابقة أن مورث المطعون عليهما قد أبلغ في ٢١ من فبراير سنة ١٩٤٢ عن اختياره أرباح سنة ١٩٣٧ رقما للمقارنة لاحتساب أرباحه الاستثنائية فيكون طلبه قد قدم بعد الميعاد ويتعين لذلك سقوط حقه في الاختيار .

جلسة ٤ من أبريل سنة ١٩٥٧

برئاسة السيد عبد العزيز طايان وكيل المحكمة ، وبحضور السادة : الشيخ عبد السيد ، ومحمد عبد الواحد علي ، وأحمد قوشه ، ومحمد متولى مثل المستشارين .

(٣٩)

القضية رقم ٢٢ سنة ٢٦ القضائية "أحوال شخصية" :

(أ) وقف . وقف خيرى . النظر عليه . محكمة الموضوع . حقها في تعيين ناظر الوقف الخيرى إذا كان الواقف غير مسلم وكان مصرف الوقف على جهة بر غير إسلامية . القانون رقم ٢٤٧ سنة ١٩٥٣ المعدل بالقانون ٥٤٧ لسنة ١٩٥٣ .

(ب) تقض . ميعاد الطعن . أحوال شخصية . مواعيد . عدم جواز احتساب يوم صدور الحكم الحضورى في مسائل الأحوال الشخصية ضمن ميعاد الثمانية عشر يوما المحددة في المادة ٨٨١ مرافعات الطعن في الحكم . المادة ٢٠ مرافعات .

١ - جعلت المادة الثانية من القانون رقم ٢٤٧ لسنة ١٩٥٣ المعدل بالقانون ٥٤٧ لسنة ١٩٥٣ النظر على وقف الخيرات لوزارة الأوقاف بحكم القانون ما لم يشترط الواقف النظر لنفسه بينما وضعت المادة الثالثة من ذلك القانون استثناء لهذا النص في حالة ما إذا كان الواقف غير مسلم وكان المصرف غير جهة إسلامية وعندئذ يكون النظر لمن تعينه المحكمة الشرعية فإذا توافر الشرطان امتنع النظر على وزارة الأوقاف وكان الأمر للمحكمة لتقييم من ترى صلاحيته للنظر على الوقف للقيام بشروط الواقف وحسن إدارة الوقف - وعلى ذلك فإذا كان الوقف خيريا واستخلصت محكمة الموضوع من تقديم وزارة الأوقاف بطلبها النظر على الوقف أنها لا تستحق النظر عليه بحكم القانون ، كما استخلصت من كتاب الوقف في حدود سلطتها التقديرية أن الواقف غير مسلم وأن مصرف الوقف على جهة بر غير إسلامية في أسباب سائفة تتفق مع ما جاء بكتاب الوقف والأوراق فإن ذلك يكون استخلاصا موضوعيا سليما لا مخالفة فيه للقانون .

٢ — يوم صدور الحكم الحضورى فى مسائل الأحوال الشخصية لا يحسب ضمن ميعاد الثمانية عشر يوما المحددة فى المادة ٨٨١ مرافعات الطعن فى الحكم وذلك وفقا لنص المادة ٢٠ من قانون المرافعات .

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه "سيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث أن وقائع هذا الطعن — حسبما يستفاد من الحكم المطعون فيه ومن سائر الأوراق — تتحصل فى أن المرحوم سعيد عبد المسيح أوقف فى ٢٥ من مارس سنة ١٩٠٩ — ٨١٧ ف و ٢٢ ق و ٦ من مينة الحدود والمعال فى كتاب الوقف على نفسه مدة حياته ومن بعده على من عينهم بكتاب الوقف وخصص قيراطين من ٢٤ قيراطا من الأعيان الموقوفة للخيرات يصرف منها ما يلزم لمدرسة البنات التى أنشأها بالمنيا وسماها باسمه ، وما تبقى بعد ذلك يصرف على فقراء الطائفة القبطية الأرثوذكسية وإذا تعذر الصرف على المدرسة المذكورة يصرف ربع هذه الحصص على الفقراء المذكورين — فإذا تعذر الصرف على هؤلاء الفقراء يصرف الربع على الفقراء والمساكين أينما كانوا وحيثما وجدوا — ثم شرط الواقف النظر لنفسه مدة حياته ثم من بعده لشقيقه بباوى عبد المسيح ، ثم للارشاد فالارشاد من أولاد الواقف وحفدته وأولاد أخويه — وعند حصول نزاع فى أرشدية من يستحق النظر فىكون انتخاب وفصل وتعيين الناظر على الوقف المذكور لرئيس الطائفة القبطية الأرثوذكسية ومجلسها وقتئذ — وأخيرا فإنه عند أيلولة الوقف الأهل لجهات الخيرات المذكورة فىكون النظر على جميع الوقف لرئيس الطائفة القبطية ومجلسها وقتئذ — ولوفاة أخ الواقف فى حياته فقد غير بعض شروطه تلك بأشهاد فى ٩ من نوفمبر سنة ١٩٠٩ بفعل الناظر من بعده لابنه برسوم بولابن أخيه يعقوب بباوى بحيث لا يتفرد أحدهما عن الآخر فان مات أحدهما انفرد الآخر ومن بعدهما يكون الناظر لمن هو مشروط له بكتاب الوقف — وقد

أقيمت ابنة الواقف ناظرة على حصبة الخيرات فلما توفيت أقيمت المطعون عليها الثانية ناظرة من بعدها .

وفي ١٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٥ طلبت الناظرة المذكورة إلى رئيس محكمة المنيا الابتدائية الشرعية نزولها عن النظر للأسباب التي أوضحتها في طلبها — فقدم المطعون عليه الأول طلبا بإقامته ناظرا على هذه الحصبة باعتباره من ذرية الواقف كما طلب مندوب وزارة الأوقاف (الطاعنة) إقامة الوزارة ناظرة على الوقف فقررت المحكمة في المادة ١٢٧ سنة ١٩٥٠ قبول نزول الناظرة عن النظر — ورفض طلب المطعون عليه الأول وإقامة الطاعنة ناظرة على الحصبة المذكورة. استأنف المطعون عليه الأول هذا الحكم وقيد استئنافه برقم ٥١ سنة ٧٣ ق استئناف القاهرة . وفي ٢٩ من أبريل سنة ١٩٥٦ قضت المحكمة بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف فيما قضى به من رفض طلب المطعون عليه الأول وإقامته هو ناظرا على حصبة الخيرات في الوقف المذكور ليدير شئونها طبق شرط الواقف ورفضت طلب الوزارة . فطعننت الوزارة في هذا الحكم بطريق النقض بتقرير في قلم كتاب هذه المحكمة في ١٧ من مايو سنة ١٩٥٦ .

عرض الطعن على دائرة فحص الطعون بجلسة ٢١ من نوفمبر سنة ١٩٥٦ وفيها طلبت الوزارة إحالة الطعن على الدائرة المدنية ، وطلبت النيابة رفض الطعن ، فقررت المحكمة إحالة الطعن إلى دائرة المواد المدنية والتجارية ومسائل الأحوال الشخصية .

وفي ٢٢ من نوفمبر سنة ١٩٥٦ أمر السيد رئيس المحكمة بإعلان المطعون عليهما وحدد لهما وللنيابة العامة المواعيد اللازمة لتقديم المستندات والمذكرات — فقدم المطعون عليه الأول مستنداته ومذكرته في ٢٦ من ديسمبر سنة ١٩٥٦ وفيها دفع بعدم قبول الطعن شكلا لتقديمه بعد الميعاد وطلب الحكم في موضوع الطعن برفضه — وفي ١٤ من يناير سنة ١٩٥٧ قدمت النيابة مذكرتها التكميلية وطلبت فيها رفض الدفع وفي الموضوع أصرت على رفضه .

— من الدفع بعدم قبول الطعن شكلا —

ومن حيث إن المطعون عليه الأول دفع بعدم قبول الطعن شكلا لأن التقرير به حصل في اليوم التاسع عشر من تاريخ النطق بحضوريا بالحكم المطعون فيه بخلاف التقرير متأخرا يوما واحدا عن ميعاد الثمانية عشر يوما المحددة في المادة ٨٨١ مرافعات للتقرير بالطعن في الحكم الذي يصدر حضوريا في مسائل الأحوال الشخصية بمقولة إنه يرى احتساب يوم صدور الحكم ضمن هذا الميعاد .

ومن حيث إن هذا الدفع في غير محله ذلك لأن المادة ٢٠ من قانون المرافعات نصت في فقرتها الأولى على أنه " إذا عين القانون للحضور أو لحصول الإجراء ميعادا مقدرا بالأيام أو بالشهور أو بالسنتين فلا يحسب منه يوم التكليف أو التنبية أو حدوث الأمر المعتبر في نظر القانون مجريا للميعاد " ووفقا لهذا النص الصريح فإن يوم صدور الحكم المطعون فيه لا يحسب ضمن ميعاد الثمانية عشر يوما المحددة في المادة ٨٨١ مرافعات للطعن في الحكم ولذلك يكون الطعن قد حصل في ميعاده المقرر ويتعين رفض الدفع وقبول الطعن شكلا .

ومن حيث إنه لذلك يكون الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

ومن حيث إن الطاعنة تنعى على الحكم المطعون فيه مخالفته للقانون والخطأ في تطبيقه وتأويله لأن الثابت بكتاب الوقف مما نقله الحكم المطعون فيه أن وقف الخيرات كان أساسا على مدرسة البنات التي لم يقصر التعليم فيها على طائفة معينة . ولم يشترط الواقف أن يكون التعليم فيها دينيا — ومن ثم لم تكن جهة المصرف غير إسلامية وكان مقتضى هذا القول أن تطبق محكمة الاستئناف حكم المادة الثانية من القانون رقم ٢٤٧ لسنة ١٩٥٣ المعدل بالقانون رقم ٥٤٧ لسنة ١٩٥٣ الذي يجعل النظر على هذا الوقف الخيري لوزارة الأوقاف — إلا أن الحكم المطعون فيه التفت عن هذه المادة وطبق المادة الثالثة من هذا القانون على اعتبار أن الواقف غير مسلم وأن المصرف جهة غير إسلامية وأخذ في ذلك بفرض احتمال للمصرف مرده إلى أن الواقف ذكر في كتاب الوقف أن ما يفيض من ريع الحصة الموقوفة بعد الصرف على مدرسة البنات يصرف على فقراء الطائفة القبطية

الأرثوذكسية — في حين أن الفائض غير متحقق ولم يقدّم عليه دليل — هذا من ناحية — ومن الناحية الأخرى فإن الوقف خصص في بدايته لمدرسة البنات من غير تخصيص التعليم فيها على طائفة معينة — ثم جعل في نهايته للفقراء كافة من جميع الملل والإديان ومتى كان الوقف الخيري كذلك فإنه يكون على جهة بر إسلامية ويكون النظر عليه لوزارة الأوقاف بحكم القانون .

ومن حيث إن هذا النعمي مردود بما قرره الحكم المطعون فيه من " أنه لا نزاع بين طرفي الخصوم في أن الواقف جعل وقفه على جهة بر لأن مصرفه هو المدرسة التي أنشأها لتعليم البنات ، فهو بذلك وقف خيري . وإنما انحصر الخلاف في النظر عليه — هل هو من حق وزارة الأوقاف أو من حق ورثة الواقف — وقد نصت المادة الثانية من القانون رقم ٢٤٧ لسنة ١٩٥٣ المعدل بالقانون رقم ٥٤٧ لسنة ١٩٥٣ على أنه إذا كان الوقف على جهة بر يكون النظر عليه بحكم هذا القانون لوزارة الأوقاف ما لم يشترط الواقف النظر لنفسه — وهذا هو الحكم العام وليس للمحاكم ولاية التعيين في النظر في هذه الحالة لأن الوقف على ما سبق يصبح مشمولاً بنظر وزارة الأوقاف بحكم القانون إلا إذا اشترط الواقف النظر لنفسه فإنه في هذه الحالة لا يكون النظر لوزارة الأوقاف استثناء — بل يكون النظر للواقف بحكم القانون كذلك — أما إذا كان الواقف غير مسلم والمصرف غير جهة إسلامية وتوافر هذان الشرطان معا ، ففي هذه الحالة وكل القانون للحكمة حق التعيين في النظر لمن ترى صلاحيته ما لم يشترط الواقف النظر لنفسه ويكون النظر بحكم القانون للواقف إن كان حيا وحيث إن المحكمة لا ترى رأى النيابة في أن المصرف الأسامي لا يعتبر جهة غير إسلامية لأن المدرسة وإن اعتبرت معهدا للتعليم والثقافة وكان التعليم فيها غير مقصور على بنات الطائفة القبطية — ولم يشترط الواقف أن يكون التعليم فيها ذا لون ديني — كما لم يقصر التعليم فيها على أولاد طائفة بعينها بل جعله مباحا للجميع لا فرق بين مسلم وقبطي مما يستدل منه أن مصرف الوقف في هذه الحالة ليس له أي صفة دينية — إلا أن الواقف شرط في آاب وقفه صرف الفائض بعد المدرسة إلى أبناء الطائفة القبطية الأرثوذكسية — كما شرط في حالة تعذر الصرف على المدرسة

أن يكون الصرف على الفقراء المذكورين — ولا شك أن هذه النصوص مجتمعة تؤدي إلى نتيجة واحدة وهي اعتبار مصرف الخيرات جهة غير إسلامية — وعلى ذلك يكون من حق المحكمة تعيين من ترى صلاحيته للنظر على الوقف — ولأنه يبين من الأوراق أن المستأنف من ورثة الواقف لأن الواقف جده لأمه وأنه أقيم ناظرا على وقف أبيه مما يدل على صلاحيته للنظر على الوقف المذكور — ولم يرد في الأوراق ما ينفي عنه هذه الصلاحية إلخ... وهذا الذي قرره الحكم يتفق مع نص المادتين الثانية والثالثة من القانون ٢٤٧ لسنة ١٩٥٣ المعدل بالقانون ٥٤٧ لسنة ١٩٥٣ فبينما جعلت أولاهما النظر على وقف الخيرات لوزارة الأوقاف بحكم القانون ما لم يشترط الواقف النظر لنفسه فإن أخراهما وضعت استثناء لهذا النص في حالة ما إذا كان الواقف غير مسلم وكان المصرف غير جهة إسلامية ومنه نذكر أن يكون النظر لمن تعيينه المحكمة الشرعية فإذا توافر الشرطان امتنع النظر على وزارة الأوقاف وكان الأمر للمحكمة لتقييم من ترى صلاحيته للنظر على الوقف للقيام بشروط الواقف ويحسن إدارة الوقف. ولما كانت محكمة الموضوع قد استخلصت في خصوص هذه الدعوى من تقدم وزارة الأوقاف بطلبها النظر على الوقف أنها لا تستحق النظر عليه بحكم القانون ، كما استخلصت من كتاب الوقف في حدود سلطتها التقديرية أن الواقف غير مسلم وأن مصرف الوقف على جهة بر غير إسلامية في أسباب سائفة تتفق مع ما جاء بكتاب الوقف والأوراق، لما ثبت من أن مصرف الوقف لم يكن خالصا للمدرسة ولأن الفائض منه خصص للفقراء من الأقباط، ومن أن النظر على الوقف جعل بعد الواقف للأرشد من ذريته عند وجودهم واتفاقهم ، فإن اختلفوا فيما بينهم كان أمر الفصل في هذا الخلاف إلى رئيس الطائفة القبطية الأرثوذكسية ولجلمها وقتئذ. فإذا انقضت الذرية كان النظر على الوقف جميعه لرئيس الطائفة المذكور — لما كان ذلك يكون ما استخلصته المحكمة بحكمها المطعون فيه هو استخلاص موضوعي سليم لا مخالفة فيه للقانون .

ومن حيث إنه لذلك يتعين رفض الطعن

جلسة ٤ من ابريل سنة ١٩٥٧

برئاسة السيد عبد العزيز سليمان وكيل المحكمة ، وبحضور السادة : استحق عبد السيد ، ومحمد عبد الواحد علي ، واحمد قوشة ، و ابراهيم عثمان يوسف المستشارين .

(٤٠)

القضية رقم ٣٥ سنة ٢٦ القضائية "أحوال شخصية" :

أحوال شخصية . اختصاص . استئناف . مجالس مالية . نفقة . نظر دعوى النفقة أمام الدائرة الاستئنافية أمام المجلس الملى وبقاؤها بدون فصل حتى ١٢/٢١/١٩٥٥ . اختصاص محكمة الاستئناف الواقع في دائرتها المحكمة التي أصدرت الحكم المستأنف باستمرار النظر في الدعوى . القانون رقم ٤٦٢ سنة ١٩٥٥ .

مضى تبين أن دعوى النفقة كانت منظورة أمام الدائرة الاستئنافية بالمجلس الملى ولم يكن قد تم الفصل فيها حتى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٥٥ . فإن المحكمة التي تختص باستمرار النظر فيها هي محكمة الاستئناف الواقع في دائرتها المحكمة التي أصدرت الحكم المستأنف وذلك وفقا لنص المادة الثانية من القانون رقم ٤٦٢ سنة ١٩٥٥ الصادر بإلغاء المحاكم الشرعية والمالية ، والقول بأن الاختصاص في هذه الدعوى للمحاكم الجزئية واستئنافها يكون أمام المحاكم الابتدائية . هو قول خاطيء مخالف للقانون .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن المطعون عليها الثانية رفعت على المطعون عليه الأول وآخر الدعوى

رقم ١٤٩ سنة ١٩٥٥ مجلس ملي فرعي الزقازيق طالبة إلزامه بأن يؤدي لها نفقة شهرية . وفي ٢ من ديسمبر سنة ١٩٥٥ قضى بإلزامه بأن يدفع لها بصفتها حاضنة لأولادها وديده ووداد مبلغ جنيهين ونصف ويلزام المدعى عليه الآخر بأن يدفع لها بصفتها تلك جنيها واحدا ابتداء من أول ديسمبر سنة ١٩٥٥ ، استأنف المطعون عليه الأول هذا الحكم فقرر المجلس الملي الاستئنافي تنفيذ القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ إحالة القضية إلى محكمة الزقازيق الابتدائية منعقدة بهيئة استئنافية وفي ٢٢ من مارس سنة ١٩٥٦ قررت هذه المحكمة الأخيرة إحالة القضية إلى محكمة استئناف المنصورة فقضت في ٩ من يونيو سنة ١٩٥٦ بقبول الاستئناف شكلا وبعدم اختصاصها وإحالة القضية إلى محكمة الزقازيق الابتدائية منعقدة بهيئة استئنافية مستندة في ذلك إلى أن الاختصاص في مثل هذه الدعوى يكون للمحاكم الجزئية تطبيقا لنص المادة الثامنة من القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ ومن ثم يكون استئناف الأحكام الصادرة فيها أمام المحاكم الابتدائية ، فقررت النيابة الطعن في هذا الحكم بطريق النقض وقد عرض الطعن على دائرة فحص الطعون فقررت إحالته على هذه الدائرة وفي ١٠ من يناير سنة ١٩٥٧ أمر السيد رئيس المحكمة بإعلان تقرير الطعن إلى المطعون عليهما وحدد لها مدة خمسة عشر يوما لإيداع مذكرة بدفاعهما مشفوعة بالمستندات التي يريان تقديمها وحدد للنيابة الواحد وعشرين يوما التالية لإيداع رأيها في الطعن . وفي ٢٢ من يناير سنة ١٩٥٧ أعلن المطعون عليهما تنفيذا لأمر السيد رئيس المحكمة فلم يقدموا مذكرة ولا مستندات وقدمت النيابة مذكرة صحت فيها على ما تضمنته مذكرتها السابقة وأبدت رأيها أمام هذه الهيئة طالبة نقض الحكم وإحالة القضية على محكمة استئناف المنصورة .

وحيث إن الطعن أقيم على سبب واحد محصله أن الحكم المطعون فيه خالف القانون إذ قضى بعدم الاختصاص استنادا إلى المادة الثامنة من القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ ذلك أن المادة الثانية من هذا القانون جعلت الاختصاص في هذه الحالة لمحكمة الاستئناف لا للمحكمة الابتدائية منعقدة بهيئة استئنافية ، أما المادة الثامنة سالفة الذكر فقد نظمت اختصاص المحاكم بنظر قضايا الأحوال الشخصية مبينة ما تنظره منها المحاكم الجزئية وما تنظره المحاكم الابتدائية ومحاكم الاستئناف

ابتداء من أول يناير سنة ١٩٥٦ وليس فيما قضت به المادة الثامنة المشار إليها ما يخالف أحكام المادة الثانية التي تنص على أن جميع القضايا التي كانت منظورة أمام الدائرة الاستئنافية بالمجالس المالية تحال إلى محكمة الاستئناف بغير نظر إلى موضوع القضايا أو نوعها .

وحيث إنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه في خصوص ما تثيره الطاعنة في سبب النعي على أن المادة الثامنة من القانون رقم ٤٦٢ سنة ١٩٥٥ تجعل الاختصاص في مثل هذه الدعاوى للمحاكم الجزئية ، ومن ثم يكون استئنافها أمام المحاكم الابتدائية وهذا الذي أقيم الحكم عليه مخالف للقانون ذلك أن المادة الأولى من القانون رقم ٤٦٢ سنة ١٩٥٥ نصت على أنه " تلغى المحاكم الشرعية والمحاكم المالية ابتداء من أول يناير سنة ١٩٥٦ وتحال الدعاوى المنظورة أمامها لغاية ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٥٥ إلى المحاكم الوطنية لاستمرار النظر فيها وفقا لقانون المرافعات .. " ثم نصت المادة الثانية منه على أنه " تحال الدعاوى التي تكون منظورة أمام المحكمة العليا الشرعية أو أمام الدائرة الاستئنافية بالمجالس المالية إلى محكمة الاستئناف الوطنية التي تقع في دائرتها المحكمة الابتدائية التي أصدرت الحكم المستأنف " ويبين مما نصت عليه هاتان المادتان أن المشرع حتى بتنظيم قواعد الإحالة على المحاكم الوطنية تنظيماً مؤقتاً بالنسبة للقضايا التي تكون قد رفعت إلى المحاكم الشرعية والمجالس المالية قبل تاريخ إلغاء تلك الجهات وهو أول يناير سنة ١٩٥٦ ولم يكن قد تم الفصل فيها حتى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٥٥ فأوجب القانون إحالة القضايا التي من هذا النوع على محكمة الاستئناف إذا كانت الدعاوى منظورة أمام المحكمة العليا الشرعية أو أمام الدائرة الاستئنافية بالمجالس المالية مما يستفاد منه أن المشرع قد صرف النظر عن الاختصاص المترتب على تقدير قيمة الدعاوى ونوعها بالنسبة إلى القضايا المحالة من المجلس الملل الاستئنافي ، أما عن المنازعات التي تنشأ بعد تاريخ العمل بالإلغاء فقد تحدثت عنها المادة الثامنة من القانون رقم ٤٦٢ سنة ١٩٥٥ ووضعت قواعد الاختصاصات العامة والمنظمة لمسائل الأحوال الشخصية التي تنشأ بين المتخاصمين

بعد التاريخ الآنف ذكره . ثم بينت نوع المنازعات التي تختص بنظرها المحاكم الجزئية والمحاكم الابتدائية ومحاكم الاستئناف ، ولما كان الحال في خصوصية هذه الدعوى أنها كانت منظورة أمام الدائرة الاستئنافية بالمجلس الملى ولم يكن قد تم الفصل فيها حتى ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٥٥ فان المحكمة التي تختص باستمرار النظر فيها هي محكمة الاستئناف الواقع في دائرتها المحكمة التي أصدرت الحكم المستأنف أى محكمة استئناف المنصورة وذلك وفقا لنص المادة الثانية من هذا القانون وقوله إنها تجعل الاختصاص في مثل هذه الدعوى للمحاكم الجزئية وأن استئنافها يكون أمام المحاكم الابتدائية هو استئناف خاطيء مخالف للقانون مخالفة تستوجب نقضه .

جلسة ١١ من أبريل سنة ١٩٥٧

برئاسة السيد عبد العزيز محمد رئيس المحكمة ، وبحضور السادة : استيق عبد السيد ، ومحمد عبد الواحد علي ، واحمد قوشة ، ومحمد متولى معلم المستشارين .

(٤١)

القضية رقم ٩٠ سنة ٢٣ القضائية :

(أ) أطلية . سفه . حكم تصرفات السفه السابقة على قرار الحجر عليه للسفه في ظل القانون المدني القديم .

(ب) أطلية . سفه . حكم تصرف السفه في حالة ثبوت التواطؤ والاستغلال هو البطلان المطلق .

(ج) تقادم سقط . حكم "تسيب كاف" . دعوى . دفاع . دفع . عدم تقادم الدفع بالبطلان المطلق . انتهاء الحكم إلى بطلان سند الدين بطلانا مطلقا . الإشارة إلى عدم تقادم الدفع بهذا البطلان أو الرد على ما يتمسك به الدائن في هذا الصدد . غير لازم .

(د) تقادم مكسب . دين . عدم جواز تملك الحق في الديون بمضى المدة .

(هـ) قوة الأمر المقضى . تنفيذ عقارى . توزيع . اقتصار المدين في التوزيعات التي تقدم فيها الدائن بسند الدين على طلب تحرير القائمة النهائية وعدم مناقضته في الدين وحصول الدائن في التوزيعات على مبالغ صغيرة من أصل الدين . انعدام حجية أحكام التوزيع بالنسبة للباقي الذي رفعت به الدعوى .

(و) قرض . المحصوم في الطمن . إعادة الامم . حوالة . وكالة . جواز إعادة الاسم في رفع الدعوى وجواز الطعن بالتقضى من صاحب الامم المستعار .

١ — قرار الحجر للسفه وإن لم يكن له أثر في ظل القانون المدني القديم إلا من تاريخ صدور هذا القرار ، غير أن التصرفات السابقة — على ما استقر عليه قضاء هذه المحكمة — تبطل أو تكون قابلة للإبطال إذا كانت نتيجة غش أو تواطؤ

كما لو كان المتصرف له قد تعامل مع السفه وهو عالم بسفهه أو تواطأ معه في تعامله لتفويت آثار حجر متوقع مما تتوافر معه عناصر الاحتيال على القانون .
فتى كان الحكم قد خلص بأسباب واقعية لا مطعن عليها إلى أن من صدر له سند الدين موضوع النزاع كان عالمًا وقت صدوره بحالة السفه التي كان عليها المدين وأنه كان سيء النية إذ استغل هذه الحالة في استكبابه له فإن الحكم فيما انتهى إليه من عدم الاعتداد بهذا السند لا يكون قد أخطأ في القانون .

٢ — تصرف السفه — في ظل القانون المدني القديم وفي حكم القانون الحالي على السواء — يكون في حالة ثبوت التواطؤ والاستغلال باطلا بطلانا مطلقا إذا كان تصرفه ضارا به ضررا محضًا كما هو الحال في التبرعات وقايلا للإبطال إذا كان من المعاوضات . فإذا كان الحكم قد قطع بأن الدين لم يكن جديا وأن الدائن استكتب المدين سند الدين وهو عالم بحالة سفهه مستغلا بسوء نية هذه الحالة مما مؤداه أن السند كان تبرعا فإن قضاء الحكم ببطلانه — دون إبطاله — لا يكون قد خالف القانون .

٣ — إنه وإن كانت دعوى البطلان المطلق تسقط بمضي خمس عشرة سنة إلا أن الدفع بهذا البطلان لا يسقط بالتقادم أبداً ذلك أن العقد الباطل يظل معدوما فلا يتقلب مع الزمن صحيحا وإنما تتقدم الدعوى به فلا تسمع بعد مضي المدة الطويلة ، أما إثارة البطلان كدفع ضد دعوى مرفوعة بالعقد الباطل فلا تجوز مواجهته بالتقادم ، لأنه دفع والدفع لا تتقدم . فإذا كان الحكم قد انتهى إلى بطلان سند الدين بطلانا مطلقا فإن ذلك يكفي لتقرير نتيجته اللازمة قانونا وهي عدم تقدم الدفع بهذا البطلان بغير حاجة للإشارة إلى ذلك صراحة أو للرد على ما يتمسك به الدائن في هذا الصدد .

٤ — ليس في القانون ما يجيز القول بتملك الحق في الديون بمضي المدة طال أو قصرت .

• — متى كان الثابت أن دور المدين في التوزيعات التي تقدم فيها الدائن بسند الدين قد اقتصر على طلب تحرير القائمة النهائية وأنه لم يتقدم بأية مناقضة

في التوزيع بشأن الدين موضوع هذا السند وكان ما قاله الدائن في التوزيعات المختلفة هي مبالغ صغيرة خصمت من أصل الدين ورفعت الدعوى بالباقي فإن الحكم فيما انتهى إليه من عدم حجية أحكام التوزيع بالنسبة لهذا الباقي لا يكون قد أخطأ في القانون .

٦ — متى كان الطاعن قد رفع الدعوى ابتداء باسمه خاصة وباعتباره محالا بسند الدين موضوع النزاع ممن صدر له هذا السند ثم رفع الاستئناف باسمه أيضا عن الحكم الابتدائي الذي قضى برفض دعواه ، ثم قرر الطعن بالنقض باسمه أيضا في الحكم الاستئنافي فإن طعنه يكون جائزا — ولا يغير من ذلك أن يكون الطاعن قد صرح في مذكرته الشارحة بأن طعنه هو لحساب ورثة الدائن المحيل أو أن تكون الحوالة قد ارتدت إلى المحيل باتفاق لاحق أو ألا يكون الطاعن قد قدم نص الاتفاق المعقود بينه وبين ورثة المحيل لإجراء الطعن لأن هذا كله لا يعدو أن يكون تقريراً لأمر مشروع في ذاته قد تضمنته الاتفاق بين الطرفين على إعاره الطاعن اسمه في الطعن استمراراً للخصومة التي تولاهما باسمه أيضا في مراحلها السابقة . وليس في القانون ما يلزم الطاعن أن يقدم نص الاتفاق المعقود بينه وبين المحيل على التقرير بالطعن أسوة بما قدمه من الاتفاق على رفع الاستئناف لأن الأصل أن مثل هذا الاتفاق هو من شأن طرفيه وحدهما .

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر ، والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع — حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تحصل في أن الطاعن رفع ضد المطعون عليه وآخرين الدعوى رقم ٤٧٣٩ سنة ٤٧ كلى القاهرة وقال فيها إن محمد زكى يداين المرحوم عيسى حمدي مورث المطعون عليه في مبلغ ٢٠٠ جنيه وفوائده بواقع ٩٪ سنوياً بموجب سند مؤرخ

١٩٣٠/١١/٣٠ وقد حول إليه هذا السند في ١٩٤٧/١١/١ وكان الدائن المحيل قد تقدم به في جملة طلبات للتوزيع في المدة من سنة ١٩٣٣ إلى سنة ١٩٤٥ ضد المدين ثم ضد المطعون عليه بصفته وارثا له وحصل من التوزيع على بعض المبالغ الصغيرة بنخصمها من الدين يكون الباقي منه ١٦٧ جنيها و ٤٧٠ مليا وبإضافة الفوائد بواقع ٩٪ من تاريخ البروتستو الحاصل في ١٩٣١/٦/١٠ تكون جملة المستحق ٤٤٩ جنيها و ٧٥٠ مليا ولذا طلب الحكم بالزام المطعون عليه بأن يدفع له هذا المبلغ مع الفوائد بواقع ٥٪ عن مبلغ ١٦٧ جنيها و ٤٧٠ مليا من ١٩٤٧/١١/٣٠ لغاية السداد مع المصروفات والأتعاب وتثبيت الجز التحفظي المتوقع تحت يد المدعى عليه — ثم نزل عن مخاصمة المحجوز عليهم — وبتاريخ ١٩٤٧/١٢/٣١ حكمت المحكمة الابتدائية — أولا — برفض الدفع المقدم من المطعون عليه بسقوط الحق في المطالبة بمضى المدة . وثانيا — وقبل الفصل في الموضوع بإحالة الدعوى على التحقيق ليثبت المطعون عليه أن الدائن الأصلي محمد زكي كان وكيلا للدين المرحوم عيسى حلمي وكان يعلم وقت تحرير سند الدين بحالة السفه التي كان عليها موكله وبأنه سبق الحجر عليه للسفه ، ولينفى الطاعن ذلك بكافة الطرق — وبعد سماع الشهود قضت المحكمة الابتدائية في ١٩٤٩/١٢/٢٩ برفض الطعن فاستأنف الطاعن هذا الحكم بالقضية رقم ٥١ سنة ٦٨ ق لدى محكمة استئناف القاهرة التي قضت في ١٩٥٣/٣/٣ بتأييد الحكم المستأنف . فقرر الطاعن الطعن في هذا الحكم بطريق النقض ، وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون فقررت إحالته إلى هذه الدائرة وأبدت النيابة العامة رأيها بقبول الطعن شكلا ورفضه موضوعا .

وحيث إن المطعون عليه دفع بعدم قبول الطعن شكلا واستند في ذلك إلى ما صرح به الطاعن في مذكرته الشارحة من أن الطعن مرفوع لحساب ولصالح ورثة المرحوم محمد زكي الذي أعيد إليه السند من الطاعن وإلى أن الطاعن بعد رده للسند أصبح مركزه في الطعن لا يعدو أن يكون ممبرا للاسم ووكيلا عن ورثة المرحوم محمد زكي في رفع الطعن مما يتعارض مع القاعدة القانونية التي تقضي بعدم جواز المخاصمة بوكيل ، هذا إلى أن محمد زكي حين استعاد السند بعد صدور

الحكم الابتدائي قد صرح للطاعن في مباشرة الاستئناف باسمه ولكن تحت مسؤوليته ولحساب عهده زكى نفسه ، ولم يرد في مذكرة الطاعن أن عهده زكى أو ورثته قد صرحوا له أيضا بالطعن بالنقض في الحكم الاستئنافي بل إن الاتفاق الذي قدمه الطاعن عن رد سند الدين اقتصر على التصريح له برفع الاستئناف فقط ، كما أن هذا الاتفاق ذاته غير موقع عليه من عهده زكى بل من آخره ويره ولم يقدم ما يدل على صدور توكيل اليه من عهده زكى يخوله حق التوقيع على مثل هذا الاتفاق ، كما أنه لم يقدم بالملف بيان عن ورثة عهده زكى ولا توكيل منهم يميز لمقدم المذكرة في الطعن باسم الطاعن بأن يقرر أن هذا الطعن هو لحسابهم — وأضاف المطعون عليه إلى ذلك أن الطاعن وقد رد السند إلى صاحبه وانتهت حوالة الدين التي كانت قائمة بينهما لم تعد له أية مصلحة في الاستمرار في الخصومة مما يجعل الطعن غير جائز القبول لانعدام مصلحة الطاعن فيه .

وحيث إن هذا الدفع مردود بأن استعارة الاسم سواء في العقود أو في رفع الدعاوى أمام القضاء ليست ممنوعة في القانون طالما أنها لا تمس مصلحة مشروعة للغير ولا تنطوي على تدليس يستهدف إخفاء ما لا يجوز للأصيل أن يقوم به بنفسه أو بوكالة سافرة ذلك أن الشخص المسخر الذي يعير اسمه إن هو إلا وكيل عن سخره اتفق معه على أن يخفى صفته وأن يتعامل أو يتقاضى خاصة وأن ينقل إليه فيما بينهما حاصل هذه المعاملة أو هذا التقاضى ولا يعترض على صحة هذا الاتفاق في حالة التقاضى بقاعدة عدم جواز المرافعة بوكيل ذلك أن صاحب الاسم المستعار لا يتقدم إلى القضاء بصفته وكلا لم يفصح عن اسم موكله حتى يجوز الاعتراض عليه بل هو يعمل ظاهرا باسمه بحيث يصدر الحكم في الدعوى له أو عليه شخصيا . كما لا يقدح في صحة استعارة الاسم أن ينكشف أمر هذه الاستعارة أمام القضاء طالما أن هذا الكشف لا يفصح تدليسا على القانون أو ينطوي على مساس بمصلحة مشروعة للغير ، وكل ما لهذا الكشف من أثر أنه يجوز أن يوجه للمسخر من الدفع أو الدفاع ما يجوز أن يوجه لمن سخره ، لمضى كان الطاعن قد رفع الدعوى ابتداء باسمه خاصة وباعتباره محالا بالسند موضوع التراجع من عهده زكى الصادر له هذا السند ثم رفع الاستئناف

باسمه أيضا على الحكم الابتدائي الذي قضى برفض دعواه ، ثم قرر الطعن بالنقض باسمه أيضا في الحكم الاستثنائي فان طعنه يكون جائزا ولا يذير من ذلك أن يكون الطاعن قد صرح في مذكرة الشارحة بأن طعنه هو لحساب ورثة المرحوم محمد زكي أو أن تكون الحوالة قد ارتدت إلى المحيل باتفاق لاحق أو أن لا يكون الطاعن قد قدم نص الاتفاق المعقود بينه وبين ورثة المحيل لإجراء الطعن لأن هذا كله لا يبدو أن يكون تقرير الأمر مشروع في ذاته قد تضمنه الاتفاق بين الطرفين على إعارة الطاعن اسمه في التقرير بالطعن استمرارا للنصومة التي تولاهما باسمه أيضا في مراحلها السابقة وليس في القانون ما يلزم الطاعن أن يقدم نص الاتفاق المعقود بينه وبين محمد زكي على التقرير بالطعن أسوة بما قدمه من الاتفاق على رفع الاستئناف لأن الأصل أن مثل هذا الاتفاق هو من شأن طرفيه وحدهما . لما كان ذلك وكان الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية فانه يتعين رفض الدفع وقبول الطعن شكلا .

وحيث إن الطعن بني على خمسة أسباب يتحصل السبب الرابع منها في أن الحكم المطعون فيه خالف القانون وأخطأ في تطبيقه إذ قضى ببطلان سند الدين المطالب به لصدوره في حالة سفه المدين في حين أن تاريخ السند سابق على تاريخ تقديم طلب الحجر ذلك أن كل شخص يعتبر أهلا للتعاقد مادامت لم تسلب أهليته أو يحد منها بحكم القانون ولا يمتد الأثر الرجعي لقرار الحجر للسفه إلى ما قبل تاريخ تقديم طلب الحجر إذ لا يتصور قيام الغش أو التواطؤ قبل أن يفكر إنسان ما في طلب توقيع الحجر للسفه بستة أشهر كاملة .

وحيث إن هذا السبب مردود بأن قرار الحجر للسفه وإن لم يكن له أثر في ظل القانون المدني القديم المنطبق على واقعة الدعوى إلا من تاريخ صدور هذا القرار غير أن التصرفات السابقة — على ما استقر عليه قضاء هذه المحكمة — تبطل أو تكون قابلة للإبطال إذا كانت نتيجة غش أو تواطؤ كما لو كان المتصرف له قد تعامل مع السفه وهو عالم بسفهه أو تواطأ معه في تعامله لتعويض آثار حجر متوقع مما تتوافر معه عناصر الاحتيال على القانون فتى كان الحكم المطعون فيه

قد خلص بأسباب واقعية لا مطعن عليها إلى أن المرحوم محمد زكي الذي صدر له السند كان عالما وقت صدوره بحالة السفه التي كان عليها المدين وأنه كان سييء النية إذ استغل هذه الحالة في است كتابه له فان الحكم فيما انتهى إليه من إبطال هذا السند لا يكون قد أخطأ في القانون .

وحيث إن السبب الثالث يتحصل في أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون إذ قضى بأن سند الدين باطل بطلانا مطلقا لا تصححه الاجازة ذلك أن السفه كالصبي المميز هو ناقص الأهلية لا فاقد لها فتكون تصرفاته قابلة للإبطال ويصح أن تلحقها الاجازة الصريحة أو الضمنية .

وحيث إن هذا السبب مردود بأن تصرف السفه — في ظل القانون المدني القديم وفي حكم القانون الحالي على السواء — يكون في حالة ثبوت التواطؤ والاستغلال باطلا بطلانا مطلقا إذا كان تصرفه ضاراً به ضرراً محضاً كما هو الحال في التبرعات وقابلاً للإبطال إذا كان من المعاولات وقد قطع الحكم المطعون فيه بأسباب لم يطعن عليها بأن الدين لم يكن جدياً وأن الدائن استكتب مورث المطعون عليه سند الدين وهو عالم بحالة سفهه مستغلاً بسوء نية هذه الحالة مما مؤداه أن السند كان تبرعاً وعلى ذلك يكون قضاء الحكم ببطلانه — دون إبطاله — لم يخالف القانون في شيء .

وحيث إن السبب الأول يتحصل في أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون وشابه قصور في التسبيب ذلك أن حق المطعون عليه في التمسك ببطلان السند قد سقط بمضى المدة الطويلة إذ صدر سند الدين في ١٩٣٠/١١/٣٠ ولم يدفع المطعون عليه ببطلانه إلا في منتصف سنة ١٩٤٨ وقد حدد القانون المدني الجديد للسقوط ثلاث سنوات في حالة الإبطال للسفه وخمس عشرة سنة في حالة البطلان المطلق ، وقد تمسك الطاعن في دفاعه أمام محكمة الاستئناف بسقوط حق المطعون عليه في الدفع ببطلان السند لمضى أكثر من خمس عشرة سنة على صدوره فلم يرد الحكم بشيء على هذا الدفاع .

وحيث إن هذا السبب مردود بأنه وإن كانت دعوى البطلان المطلق تسقط بمضى خمس عشرة سنة إلا أن الدفع بهذا البطلان لا يسقط بالتقادم أبداً ذلك أن العقد الباطل يظل معدوماً فلا ينقلب مع الزمن صحيحاً وإنما تتقادم الدعوى به فلا تسمع بعد مضي المدة الطويلة ، أما إثارة البطلان كدفع ضد دعوى مرفوعة بالعقد الباطل فلا تجوز مواجهته بالتقادم لأنه دفع والدفع لا تتقادم ، فمضى كان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى بطلان سند الدين بطلاناً مطلقاً على ما سلف بيانه فإن ذلك يكفي لتقرير نتيجة اللازمة قانوناً وهي عدم تقادم الدفع بهذا البطلان بغير حاجة للإشارة إلى ذلك صراحة أو للرد على ما تمسك به الطاعن في هذا الصدد .

وحيث إن السبب الثاني يتحصل في أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون وشابه قصور في التسبب إذ لم يلتفت إلى ما تمسك به الطاعن من صحة حجية الأحكام الصادرة من قاضي التوزيع سواء في قوائم التوزيع المؤقتة أو النهائية التي نال فيها الدائن الأصلي نصيباً من الدين موضوع السند مما يعتبر حجة بصحة الدين ومقداره في مواجهة المدين ثم وارثه المطعون عليه باعتباره طرفاً في التوزيع فلم يرد الحكم على ما تمسك به الطاعن أمام محكمة الاستئناف من عدم قبول الدفع بإبطال السند للسفاهة تأميساً على هذه الحجية .

وحيث إن هذا السبب مردود بأنه وإن كانت قرارات القسمة والتوزيع تعتبر نهائية بالنسبة لكل من كان طرفاً فيها غير أنها لا تحوز قوة الأمر المقضى إلا فيما فصل فيه من الطلبات التي رفضها قاضي التوزيع أو تلك التي كانت موضوعاً للمناقضات في قوائم التوزيع أما إذا كان الدائن قد تقدم بطلبه واستحصل على جزء من دينه في التوزيع ولم يناقض المدين في الدين فإن ذلك لا يحول بين المدين وبين تمسكه بما لديه من دفع إذا طوّل بباقي الدين ولا يقبل من الدائن أن يدفع بأن لحكم التوزيع حجية الأمر المقضى بالنسبة لباقي الدين ذلك أن هذا الباقي لم يكن محل نزاع في إجراءات القسمة أو التوزيع ولم يكن المدين قد ناقض في صحة الدين أو مقداره وقضى برفض مناقضته حتى يصح

القول بأن الحكم قد تناول الدين برمته . فمضى كان الثابت على ما جاء بأسباب الحكم الابتدائي التي أحال إليها الحكم المطعون فيه أن دور المطعون عليه في التوزيعات التي تقدم فيها الدائن بالسند اقتصر على طلب تحرير قائمته النهائية وأنه لم يتقدم بأية مناقضة في التوزيع بشأن الدين موضوع هذا السند ، وكان ما ناله الدائن في التوزيعات المختلفة على ما قال الطاعن هي مبالغ صغيرة خصمت من أصل الدين ورفضت الدعوى بالباقي فإن الحكم فيما انتهى إليه من عدم حجية أحكام التوزيع بالنسبة لهذا الباقي لا يكون قد أخطأ في القانون أو شابه أي قصور .

وحيث إن السبب الخامس يتحصل في أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون إذ لم يعتبر أن الدائن قد تملك الحق في الدين موضوع السند بمضى خمس سنوات مع توافر السبب الصحيح وحسن النية ذلك أنه بفرض أنه كان سيء النية وقت تحرير السند فإن حسن نيته يتولد من وقت صدور أحكام نهائية بصحة تصرفات أخرى صدرت من المدين في تاريخ معاصر للسند موضوع النزاع ثم صدور أحكام بتوزيع أجزاء من قيمة هذا السند للدائن مما يتوافر به السبب الصحيح وحسن النية ويؤدي إلى التملك بمضى خمس سنوات .

وحيث إن هذا السبب مردود بأنه لا يرتكز إلى أساس قانوني إذ ليس في القانون ما يميز القول بتملك الحق في الديون بمضى المدة طال أو قصرت .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعيناً رفضه .

جلسة ١١ من أبريل سنة ١١٥٧

رئاسة السيد عبد العزيز محمد رئيس المحكمة ، وبحضور السادة : امحق عبد السيد ، ومحمد عبد الواحد علي ، ومحمد متولى عتلم ، وابراهيم عثمان يوسف المستشارين .

(٤٢)

القضية رقم ١٢٥ سنة ٢٣ القضائية :

١ — قوة الأمر المقضى . عدم قيام حجة الأحكام القضائية في المسائل المدنية إلا بين من كان طرفاً فيها حقيقة أو حكماً . عدم جواز تمسك الخارج عن الخصومة بحجة الحكم السابق صدوره لمصلحة شخص آخر غير اعتداه على وحدة المصلحة أو وحدة الموضوع .

ب — إجارة . مسئولية . تلف الشيء المؤجر بفعل شخص أجنبي غير المستأجر أو خدمه . انتهاء مسئولية المستأجر في هذه الحالة . المادة ٤٦٣ مدني مخطط .

١ — مؤدى نص المادة ٢٩٧ من القانون المدني المختلط المقابلة للمادة ٢٣٢ من القانون المدني الملغى أن حجة الأحكام القضائية في المسائل المدنية لا تقوم إلا بين من كان طرفاً فيها حقيقة أو حكماً بأن كان الخارج عن الخصومة ممثلاً فيها وفقاً لما تقرره القواعد القانونية في هذا الشأن — وعلى ذلك إذا اختلف أشخاص الخصوم وانتفى تمثيلهم فلا يستطيع الخارج عن الخصومة أن يفيد من حكم سبق صدوره لمصلحة شخص آخر غير أو أن يعتبر لهذا الحكم حجة الأمر المقضى التي لا سبيل لنقضها اعتماداً على وحدة المصلحة أو وحدة الموضوع .

٢ — إذا كان تلف الشيء المؤجر لم ينشأ عن فعل المستأجر أو عن فعل خدمه وإنما نشأ عن فعل شخص آخر غير هؤلاء فلا محل لمسائلة المستأجر طبقاً للمادة ٤٦٣ من القانون المدني المختلط عن رد الشيء المؤجر في نهاية عقد الإيجار بحالته أو رد قيمته .

بعد الاطلاع على الأوراق ومماخ العرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعه وبعد المدارله .

من حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية

ومن حيث إن وقائع هذا الطعن — حسبما يبين من الحكم المطعون فيه ومن سائر الأوراق — تحصل في أن الطاعنة أقامت في ٨ من أكتوبر سنة ١٩٤٦ الدعوى الابتدائية أمام محكمة الأسكندرية الابتدائية المختلطة على المطعون عليها الثانية تطلب الحكم بإلزامها بمبلغ ٤٥٠ جنيتها ثمن معزفين (٢ بيانو) كانت مؤجرة منها إلى المدعى عليها لاستعمالها في الكاباريه (فيينا) الملحق بمحلها ودمرها المتظاهرون حرقا في ٤ مارس سنة ١٩٤٦ — ولما دفعت المطعون عليها الثانية بمسئولية المطعون عليها الأولى عن هذا التدمير اختصمتها الطاعنة وطلبت الحكم عليهما بالمبلغ المذكور وفوائده القانونية بالتضامن مع المطعون عليها الثانية والتي كانت قد أقامت من قبل دعوى مستعجلة لإثبات ما تلف من محلها (افخران تريانون) وتقدير قيمة ما أصابها من خسائر الحريق في تلك الحوادث وأب فيها خبير قدر قيمة التلف في المحل وفي الكاباريه كما قدر قيمة المعزفين (موضوع الدعوى الحالية) بمبلغ ٤٥٠ جنيا — ثم اتبعت الدعوى المستعجلة بدعوى أخرى موضوعية على المطعون عليها الأولى بطلب التعويض عن التلف واستبعدت منه قيمة المعزفين لأنهما غير مملوكين لها ، وقضى ابتدائيا برفض الدعوى فاستؤنف الحكم ، وفي ١٠ مارس سنة ١٩٤٩ حكمت محكمة الاستئناف المختلطة بإلغاء الحكم المستأنف وبإلزام المطعون عليها الأولى بالتعويض تأسيسا على ثبوت تقشير جسيم من رجال الأمن في القيام بواجبهم . أحييت دعوى الطاعنة — بعد إلغاء المحاكم المختلطة — إلى محكمة الأسكندرية الابتدائية الوطنية — وفي ١٣ من أبريل سنة ١٩٥٠ قضت المحكمة برفض الدعوى قبل المطعون عليها الثانية وبإلزام المطعون عليها الأولى أن تدفع للطاعنة مبلغ ٤٥٠ جنيتها والفوائد القانونية ابتداء من تاريخ

المطالبة الرسمية ، وأقامت قضاءها في الشق الثاني على " أن تدمير المعرفين حصل في نفس الوقت والظروف والمكان وفي محل تر يانون نفسه الذي قضى له حكم محكمة الاستئناف المختلطة بالتعويض ضد الحكومة بسبب ما لحقه من تدمير - وأن التقصير في حفظ الأمن كان السبب الجوهرى لمسئولية الحكومة في الحكم المذكور بل كان السبب الأساسى الذى بنيت عليه المسئولية وترتب عليه الحكم بالتعويض فله حجية المنطوق " استأنفت المطعون عليها الأولى هذا الحكم ، كما استأنفته الطاعنة فرعيا أمام محكمة استئناف الاسكندرية وقيد برقم ٧٦ سنة ٧ ق وطلبت الحكومة إلغاء الحكم المستأنف والحكم برفض الدعوى قبلها وطلبت الطاعنة إلغاء الحكم فيما قضى به من رفض دعواها قبل المطعون عليها الثانية - وفي ٢٢ من فبراير سنة ١٩٥٣ قضت المحكمة بقبول الاستئناف شكلا ورفض الاستئناف الفرعى وفي موضوع الاستئناف الأصيل بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى . فطعن الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض . عرض الطعن على دائرة فحص الطعون وأمامها طلبت الطاعنة إحالة الطعن على الدائرة المدنية وطلبت النيابة رفض الطعن وبجلسة ١٩٥٧/٢/٢٠ قررت إحالة الطعن على الدائرة المدنية لنظره بجلسة ١٩٥٧/٣/٢٨ وفيها طلبت الطاعنة نقض الحكم المطعون فيه وأصرت النيابة على طلب الرضا .

ومن حيث إن الطاعنة تنعى بالسبب الأول على الحكم المطعون فيه أنه إذ أهدر حجية الحكم الصادر من محكمة الاستئناف المختلطة تأسيسا على اختلاف الخصوم والموضوع قد خالف القانون (المادة ٢٩٧ مدنى مختلط والتي تحكم واقعة النزاع) وتقول الطاعنة في بيان ذلك : أولا - إن شرط اتحاد الخصوم كثيرا ما يتوافر ولو لم يكن ذات الشخص الطبيعى هو الذى أقام الدعوى الثانية - بل يكفى أن تكون هناك رابطة قانونية بالشخص الذى رفع الدعوى الأولى تجعله ينتفع بالحكم الأول إذا صدر بما فيه مصلحته باعتباره ممثلا فيها تمثيلا قانونيا لاتحاد المصلحة والوحدة السبب - وعلى ذلك تتحقق الوحدة قانونا في حالة صاحب الرقبة بالنسبة لاحكام الصادرة لصاحب حق الانتفاع ضد الغير - وفي حالة الدائن العادى بالنسبة لاحكام الصادرة لمصلحة المدين قبل الغير . وفي حالة المدينين

في الترام غير قابل للتجزئة بالنسبة للأحكام الصادرة لصالح أحد المدينين . ثم قالت إن حكم محكمة الاستئناف المختلطة الصادر في ١٠ مارس سنة ١٩٤٩ قرر مبدأ مسئولية الحكومة عن حادث إحراق محل الريانون وحاز قوة الأمر المقضى من حيث تقرير هذا المبدأ بالنسبة لرافعى الدعوى وبالنسبة لكل من يعتبرون أنهم يمثلونهم قانوناً ولو تمثيلاً ضمناً في شئخص راع الدعوى المذكورة . وقد شمل الحكم في تفريراته كل محتويات المحل فوجب أن يستفيد منه كل ملاك تلك المحتويات . ثانياً — إنه لا نزاع كذلك في اتحاد الموضوع في الدعويين لأنه فيهما هو المطالبة بتعويض الضرر الناشئ عن حادث الحريق والموجب لمسئولية الحكومة — أما تعدد مفردات هذا التعويض فإنه لا يعتبر من وحدة الموضوع — لأن العبرة إنما تكون بالحق المطالب به — وهو حق التعويض ومن حيث إن هذا النعى مردود بما نصت عليه المادة ٢٩٧ من القانون المدنى المختلط التى تحكم واقعة النزاع والمقابلة للسادة ٢٣٢ من القانون المدنى الملقى حيث تقول ” الأحكام التى صارت انتهائية تكون حجة بالحقوق الثابتة بها — ولا يجوز قبول إثبات ما يخالفها إذ لم يكن اختلاف فى الحقوق المدعى بها ولا فى الموضوع ولا فى السبب ولا فى الصفة المتصف بها الأخصام ” ومؤدى ذلك أن حجة الأحكام القضائية فى المسائل المدنية لا تقوم إلا بين من كان طرفاً فيها حقيقة أو حكماً بأن كان الخارج عن الخصومة ممثلاً فيها وفقاً لما تقرره القواعد القانونية فى هذا الشأن . وعلى ذلك إذا اختلفت أشخاص الخصوم وانتهى تمثيلهم فلا يستطيع الخارج عن الخصومة أن يفيد من حكم سبق صدوره لمصلحة شخص آخر غيره أو أن يعتبر لهذا الحكم حجة الأمر المقضى التى لا سبيل لنقضها اعتماداً على وحدة المصلحة أو وحدة الموضوع — وفى ذلك يقول الحكم المطعون فيه ” إن محكمة أول درجة لم تكن على حق فى استنادها إلى الحكم الاستئنافى المختلط الصادر فى القضية رقم ٤٣٨ سنة ٧٢ ق المرفوعة من شركة دبريليس ا . درياكوس ضد الحكومة واعتباره حائزاً لقوة الشئ المحكوم فيه وأن حجته لا تجوز مناقضتها أو مناقشتها فى الدعوى الحالية إذ أنه يشترط للدفع بحجية الحكم النهائى فى دعوى أخرى اتحاد الخصوم والموضوع والسبب — ولا نزاع

في اختلاف الخصوم من الدعوى في تلك الدعوى هم أصحاب محل الجران : يانون — بينما المدعى في الدعوى الخالية هي شركة بابازيان — كما أن الموضوع في الدعوى المختلطة هو تعويض عن مبان ومحتويات محل التريانون ومن الحسائر التي نتجت بسبب تعطيل الانتفاع بالمحل بينما الموضوع في الدعوى الخالية هو المطالبة بثمن المعزفين المؤجرين لأصحاب محل التريانون " فإذا أضيف إلى ذلك على ما يبين من أوراق الدعوى أن شركة الطاعة لم تكن ممثلة في الدعوى المختلطة ولم تكن بين الشركتين روابط قانونية تؤدي إلى القول بقيام هذا التمثيل بل الصحيح العكس إذ أقامت شركة الطاعة دعواها على الشركة الأخرى (أصحاب محل التريانون) بثمن المعزفين ، في نفس الوقت الذي كانت دعوى الشركة الأخيرة لا تزال منظورة أمام المحكمة ولم تر من ناحيتها أنها تمثل الشركة الطاعة فاستبعدت لذلك ثمن المعزفين من بين طلباتها ، وكل ذلك يؤكد انقطاع الصلة في هذا الخصوص بين الشركتين وينتهي في الوقت نفسه فكرة التمثيل ولا يدع سبيلا للقول بحجية الأمر المقضي للحكم المختلط في النزاع الحالي .

ومن حيث إن الطاعة تنعى بالسبب الثاني عن الحكم المطعون فيه أنه خالف القانون بعدم تطبيقه لأداة ٦٣ من القانون المدني المختلط التي تلزم المستأجر برد الشيء المؤجر في نهاية عقد الإيجار بحالته أو رد قيمته إن عجز عن رده .

ومن حيث إن هذا النعي مردود بأن الحكم المطعون فيه المؤيد لحكمة محكمة أول درجة في هذا الخصوص لم يخالف نص القانون الذي تستند عليه الطاعة وقد ورد به " أن المستأجر ملزم في نهاية مدة الإجارة برد الشيء المؤجر بالحالة التي يكون عليها وقت الرد دون تلف شيء عن فعله أو فعل من يخدمونه أو يسكنون معه الشيء المؤجر إلا إذا وجد اتفاق على غير ذلك " والطاعة تسلم بأن تلف المعزفين إنما نشأ عن فعل المتظاهرين في الوقت الذي أغلق فيه المستأجر محله احتياطاً لما توقعه من قيام المظاهرات ولما خشيه من عبث المتظاهرين فلم ينشأ التلف عن فعله هو أو عن فعل خدمه فلا محل بعد ذلك لمساءلته على ما قال به الحكم المطعون فيه بحق .

ومن حيث إنه لذلك يكون الطعن في غير محله متعيناً ورفضه .

جلسة ١١ من أبريل سنة ١٩٥٧

برئاسة السيد عبد العزيز محمد رئيس المحكمة ، وبحضور السادة : استحق عبد السيد ، ،
قوثة ، وعبد متولى عظم ، وإبراهيم عثمان يوسف المستشارين .

(٤٣)

القضية رقم ٢٦٨ سنة ٢٣ القضائية .

(أ) قرض . اختصاص . اختصاص محكمة النقض . عمل "التحكيم في منازعات العمل" .
اختصاص محكمة النقض بالطعون التي رفعت إليها قبل العمل بالقانون رقم ٨ سنة
١٩٥٧ .

(ب) عمل . اختصاص . التحكيم في منازعات العمل . قيام النزاع بشأن ادماج عمال
تابعين لمقاولين عهدت إليهم الشركة العالمية لقناة السويس البحرية القوام بأعمال النظافة
وصيانة الحدائق وأعمال وابور المياه بمدينة بورسعيد ضمن عمال تلك الشركة . عدم
اختصاص هيئة التحكيم بنظر هذا النزاع . المرسوم بقانون ٣١٧ سنة ١٩٥٢
والمرسوم بقانون ٣١٨ سنة ١٩٥٢ والقانون ٣٠٩ لسنة ١٩٥٣

(ج) قرض . الخصوم في الطعن . عمل "التحكيم في منازعات العمل" . عدم اختصاص
أحد المظنون طعيم أمام هيئة التحكيم في النزاع الذي صدر فيه القرار المطعون فيه .
عدم قبول الطعن شكلا بالنسبة له . المادتان ٤٣٤ و ٤٣٥ مرافعات .

١ — تختص محكمة النقض بالفصل في الطعون التي رفعت إليها عن قرارات
هيئات التحكيم قبل العمل بالقانون رقم ٨ سنة ١٩٥٧ وذلك وفقا لمؤدى نص
المادة ٣ من هذا القانون (١) .

٢ — متى كان النزاع خاصا بادماج عمال تابعين لمقاولين عهدت إليهم الشركة
العالمية لقناة السويس البحرية القيام بأعمال النظافة وصيانة الحدائق وأعمال

ملاحظة . قررت المحكمة هذا المبدأ أيضا في الحكم رقم ٣٦٢ سنة ٢٣ ق جلسة ٩ من مايو
سنة ١٩٥٧

وابور المياه بمدينة بورسعيد ضمن عمال تلك الشركة وهم ليسوا ن عمالها ، فإن هذا النزاع يكون خارجا عن ولاية هيئة التحكيم المحددة التي أسبغها عليها المرسوم بقانون رقم ٣١٨ سنة ١٩٥٢ فضلا عن أن هذا النزاع لا يعد نزاعا خاصا بالعمل أو بشرطه . وهو مناط اختصاص هيئة التحكيم بالفصل فيما ينشأ بين أصحاب العمل وعمهم . ولا محل للتحدى بالمسألة ١٥ من المرسوم بقانون رقم ٣١٧ سنة ١٩٥٢ سواء في نصها الأصلي أو بعد تعديلها بالقانون رقم ٣٠٩ سنة ١٩٥٣ ذلك أن أعمال النظافة وصيانة الحدائق وأعمال وابور المياه بمدينة بورسعيد ليست من الأعمال الأصلية للشركة المذكورة التي أنشئت للقيام بها .

٣ — لا يجوز أن يختصم أمام محكمة النقض إلا من كان خصما في النزاع الذي فصل فيه الحكم المطعون فيه عملا بمفهوم المخالفة للسأدين ٤٣٤ و ٤٣٥ من قانون المرافعات ، فإذا تبين أن أحد المطعون عليهم لم يكن مختصما أمام هيئة التحكيم في النزاع الذي صدر فيه القرار المطعون فيه فإن الطعن يكون غير مقبول شكلا بالنسبة له .

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تحصل في أن المطعون عليه الأول بصفته رئيس نقابة عمال الجناين والنظافة ببورسعيد تقدم إلى مكتب العمل بتلك المدينة طالبا إدماج العمال المنضمين لتلك النقابة ضمن عمال الشركة الطاعنة . ولم يستطع مكتب العمل حل النزاع الذي قام بين النقابة والشركة في هذا الخصوص وديا فأحاله إلى لجنة التوفيق التي عقدت للتوفيق بين الطرفين جلسيتين قررت في ثانيتهما بتاريخ ١٩ من يناير

سنة ١٩٥٣ إحالة النزاع على هيئة التحكيم بمحكمة استئناف المنصورة التي قررت في ٣ من فبراير سنة ١٩٥٣ إحالته على محكمة استئناف القاهرة لاختصاصها وقيد أمامها برقم ٢٢ سنة ١٩٥٣ — وأسس المطعون عليه الأول طلبه على أن العمال المنضمين للنقابة يشتغلون في أعمال نظافة وصيانة حدائق الشركة الطاعة ومباشرتهم وفي أعمال وإدور لمياه وهي أعمال تابعة للطاعة وأن تمار المذكورين يستخدمون آلات الشركة ومهماتهم ويقومون بأعمالهم تحت إشراف مهندسيها ولكن الطاعة عهدت بهذه الأعمال إلى مقاولين يستخدمون العمال المنضمين للنقابة في أداء تلك الأعمال — وأضاف المطعون عليه الأول، أن هذا الطلب عليه واجب المساواة بين العمال المنضمين للنقابة وبين عمال النظافة والجنائين بمدينة الاسماعيلية وعمال مقاولات جبران بمدينة بورسعيد — دفعت الطاعة بعدم اختصاص هيئة تحكيم بالنظر في النزاع، فتدفع في ذلك إلى أن الأعمال التي يقوم بها العمال المنضمون للنقابة ليست من الأعمال التي تدخل في نطاق غرضها الأصلي وأنها "أمى الطاعة" قد عهدت بتلك الأعمال إلى مقاولين يستخدمون في أدائها عمالاً تابعين لهم وأن لا علاقة بين أولئك العمال وبين الطاعة وأن في طلبهم الاندماج ضمن عمالها ما يؤكد انعدام رابطة رب العمل بالعمال بينها وبين العمال المذكورين مما يخرج النزاع بينهم وبينها عن ولاية هيئة التحكيم، كما أن الطلب الذي تقدمت به النقابة لا ينصب على العمل ولا على شروطه، واستندت الطاعة في هذا الدفع إلى الفقرة الأولى من المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ٣١٨ سنة ١٩٥٢ — وأضافت الطاعة أن استناد المطعون عليه الأول إلى المادة "١٥" من قانون عقد العمل الفردى رقم ٣١٧ سنة ١٩٥٢ في الرد على الدفع بعدم الاختصاص غير منتج لأن تلك المادة خولت عمال المقاول حقوقاً جديدة قبل صاحب العمل الأصلي عندما يؤدي هؤلاء العمال أعمالاً من أعمال رب العمل الأصلية وسوت تلك المادة بين هؤلاء العمال والعمال الأصليين لدى رب العمل في الحقوق وجعلت رب العمل مسئولاً بالتضامن مع المقاول. ولكن الأعمال التي يقوم بها العمال المنضمون للنقابة لا تدخل في الأعمال التي أنشئت من أجلها الشركة الطاعة ولم يتضمنها

عقد امتيازها ولا أى اتفاق آخر بينها وبين الحكومة. وفي ٣١ من مايو سنة ١٩٥٣ أصدرت هيئة التحكيم قراراً "أولاً برفض الدفع بعدم اختصاصها بالفصل في النزاع وثانياً باستبعاد عمال الخناين والنظافة بيور سعيد الذين يعملون في الوقت الحالى مع مقاولين تعاقدوا مع الشركة عن القيام بهذه الأعمال عمالاً في الشركة ومعاملتهم على هذا الأساس" فطعن الطاعنة في هذا القرار بطريق النقض ، وعرض الناعن على دائرة فحص الطعون ودفع المطعون عليه الثانى بعدم جواز اختصاصه لأول مرة أمام محكمة النقض واحتياطياً بعدم جواز الطعن ، ودفعت النيابة بعدم جواز الطعن ، وفي ٢٨ من نوفمبر سنة ١٩٥٦ قررت دائرة الفحص إحالة الطعن على الدائرة المدنية وفيها تنازلت النيابة عن الدفع المقدم منها وأبدت رأيها بنقض القرار المطعون فيه .

وحيث إن المطعون عليه الثانى دفع بعدم قبول الناعن بالنسبة له إذ أنه لم يكن مختصاً أمام هيئة التحكيم في النزاع الذى صدر فيه القرار المطعون فيه ، كما دفع بعدم جواز الطعن في هذا القرار تأسيساً على أن قرارات هيئة التحكيم لا تخرج عن كونها قرارات إدارية وأنها لا تندرج تحت أى نوع من الأحكام أو القرارات التى أباح القانون الطعن فيها بطريق النقض . وكانت النيابة قد انضمت إلى المطعون عليه الثانى في الدفع بعدم جواز الطعن ثم تنازلت عن هذا الدفع بجلسة المرافعة .

وحيث إن الدفع بعدم قبول الطعن بالنسبة للمطعون عليه الثانى صحيح ذلك أنه يبين من الأوراق أنه لم يكن مختصاً أمام هيئة التحكيم في النزاع الذى صدر فيه القرار المطعون فيه ولا يجوز أن يختص في الطعن أمام هذه المحكمة إلا من كان خصماً في النزاع الذى فصل فيه الحكم المطعون فيه عملاً بمفهوم المخالفة للدتين ٤٣٤ ، ٤٣٥ من قانون المرافعات فقد أباحت أولاهما للدعى عليهم في الطعن أن يدخلوا في الطعن أى خصم في القضية التى صدر فيها الحكم المطعون لم يعلن بالطعن من رافعه ، كما أباحت الثانية لكل من كان خصماً في القضية التى صدر فيها الحكم المطعون فيه ولم يعلنه رافع النقض بطعنه أن يتدخل في قضية الطعن ليطالب

الحكم برفض الطعن . ومؤدى هاتين المادتين أنه لا يجوز أن يخاصم في الطعن أمام هذه المحكمة إلا من كان خصما في النزاع أمام محكمة الموضوع ومن ثم يتعين القضاء بعدم قبول طعن شكلا بالنسبة للطعون عليه الثاني .

وحيث إن الدفع بعدم جواز الطعن أصبح غير ذي موضوع بعد صدور القانون رقم ٨ سنة ١٩٥٧ بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون رقم ٣١٨ سنة ١٩٥٢ إذ نصت المادة الثالثة من القانون رقم ٨ سنة ١٩٥٦ على أن "على محكمة القضاء الإداري أن تحيل بدون رسوم إلى محكمة النقض الطعون التي رفعت إليها عن قرارات هيئات التحكيم وذلك بالحالة التي تكون عليها - ونفصل محكمة النقض في تلك الطعون وكذلك في الطعون التي رفعت إليها قبل العمل بأحكام هذا القانون ... " ومؤدى هذا النص أن هذه المحكمة تختص بالفصل في الطعون التي رفعت إليها عن قرارات هيئات التحكيم قبل العمل بهذا القانون - ومن ثم يكون هذا الدفع متعين الرفض .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين يتحصل أولهما في النعي على القرار المطعون فيه بخالفته القانون والخطأ في تطبيقه وتأويله فيما قضى به من اختصاص هيئة التحكيم بالفصل في النزاع الذي صدر فيه القرار المطعون فيه تأسيسا على أن العمال المنضمين للنقابة التي يثنها المطعون عليه الأول ليسوا من عمال الطاعة ولا تربطها بهم الروابط القانونية التي تسمح باعتبارهم من عمالها إنما هم عمال المقاوين الذين تعاقدت معهم الطاعة للقيام ببعض أعمال لا تدخل في نطاق غرضها الأصلي وأن رابطة العمل في خصوص هؤلاء العمال لا تقوم إلا بينهم وبين المقاول الذي يستخدمهم وأن في مطالبتهم الانضمام إلى عمال الطاعة الدليل القاطع على أنهم لا تربطهم بها رابطة العمل كما أن طلب الاندماج ضمن عمال الطاعة طلب لا ينصب على العمل ولا هي شروطه وبذلك يكون انقرار المطعون فيه قد خالف نص الفقرة الأولى من المادة الأولى من المرسوم بقانون ٣١٨ سنة ١٩٥٢ - وأن استناد انقرار المطعون فيه إلى المادة "١٥" من المرسوم بقانون ٣١٧ سنة ١٩٥٢ ينطوي على خطأ في فهم القانون لأن هذه المادة خولت عمال المقاول حقوقا جديدة

قبل صاحب العمل الأصلي عندما يؤدي هؤلاء العمال أعمالاً من أعماله الأصلية ، وسوت تلك المادة بين هؤلاء العمال وعمال صاحب العمل في جميع الحقوق وجعلت صاحب العمل الأصلي متضامناً مع المقاول في هذا الخصوص إلا أن الأعمال التي يقوم بها العمال المنضمون للنقابة التي يمثلها المطعون عليه الأول لا تعد من الأعمال الأصلية للطاعة إذ أنها لا تدخل في الغرض الذي أسست من أجله الشركة الطاعة على التفسير الذي جاء به القانون رقم ٣٠٩ سنة ١٩٥٣ .

وحيث إن هذا النعى صحيح ذلك أن الطلب الذي تقدم به المطعون عليه الأول بادماج العمال المنضمين للنقابة التي يمثلها ضمن عمال الطاعة صريح الدلالة على أن هؤلاء العمال لا تربطهم بالطاعة رابطة العمل ، فهم باقرار المطعون عليه الأول وبما أثبتته القرار المطعون فيه ليسوا من عمال الطاعة بل هم عمال تابعون للمقاولين الذين عهدت إليهم الطاعة القيام بأعمال النظافة وصيانة الحدائق وأعمال وابور المياه بمدينة بورسعيد ورابطة العمل قائمة بين العمال المنضمين للنقابة وبين المقاولين ولا شأن للطاعة هؤلاء العمال — ولما كانت المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ٣١٨ سنة ١٩٥٢ تنص على أنه "تسرى أحكام هذا القانون على كل نزاع خاص بالعمل أو بشروطه بين واحد أو أكثر من أصحاب العمل وجميع مستخدميهم أو عمالهم أو فريق منهم" ولما كان العمال المنضمون للنقابة التي يمثلها المطعون عليه الأول ليسوا من عمال الطاعة على ما سبق البيان فإن النزاع الذي عرض على هيئة التحكيم يكون خارجاً عن ولايتها المحددة التي أسبغها عليها المرسوم بقانون ٣١٨ سنة ١٩٥٢ فضلاً عن أن طاب إدماج العمال المنضمين للنقابة ضمن عمال الطاعة لا يعد نزاعاً خاصاً بالعمل أو بشروطه وهو مناط اختصاص هيئة التحكيم بالفصل فيما ينشأ بين أصحاب العمل وعمالهم — ولا محل للتحدى بالمادة ١٥ من المرسوم بقانون رقم ٣١٧ سنة ١٩٥٢ ذلك أن المادة كانت تنص على أنه "إذا عهد صاحب العمل إلى آخر بتأدية عمل من أعماله الأصلية أو جزء منها وجب على هذا الشخص أن يسوى

بين عماله وبين عمال صاحب العمل في جميع الحقوق ويكون صاحب العمل متضامنا معه في ذلك وقد استبدل نص هذه المادة بنصر جديد جاء به القانون رقم ٣٠٩ سنة ١٩٥٣ وجرى النص الجديد بأنه إذا عهد صاحب العمل إلى آخر بتأدية عمل من أعماله الأصلية أو جزء منها وكان ذلك في منطقة واحدة وجب عليه أن يسوى بين عماله وعمال صاحب العمل في جميع الحقوق ويكون صاحب العمل متضامنا معه في ذلك . ويقصد بالأعمال الأصلية الأعمال التي يباشرها صاحب العمل بصفة أصلية وبالنسبة للشركات الأعمال التي من أجلها أنشئت الشركة والمنصوص عليها في عقد تأسيسها أو في عقد امتيازها — ولا تعتبر من الأعمال الأصلية الأعمال التي ليست لها صفة الاستمرار كالأعمال الطارئة أو الدورية حتى ولو كانت مرتبطة بالعمل الأصلي أو مكمل له أو تتفق طبيعتها وطبيعة العمل الأصلي — ولا تطبق هذه الأحكام إلا على العقود المبرمة بعد ٨ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ — وجاء بالمذكرة التفسيرية للقانون رقم ٣٠٩ سنة ١٩٥٣ الذي عدل المادة "١٥" من المرسوم بقانون رقم ٣١٧ سنة ١٩٥٢ أنه "عند تطبيق هذه المادة ثارت صعوبات بشأن مدى صريحتها لذا رأى أن يستعاض عن هذه المادة بمادة أخرى تقضي على الغموض والاعتراضات التي قامت في طريق تنفيذ المادة السابقة الذكر" وأوردت المذكرة أن التعديل يبنى على أسس ثلاثة. أولا — ... وثانيا — حدد التعديل المقصود بالأعمال الأصلية وقد ذكرها على سبيل الحصر وهي الأعمال التي يباشرها رب العمل بصفة أصلية بالنسبة للتؤسسات الفردية ، أما بالنسبة للشركات فهي الأعمال التي أنشئت الشركة من أجل القيام بها وكان منصوبا عليها في عقد التأسيس ، أما بالنسبة لشركات الامتياز فقد اعتبر أيضا عملا أصليا بجانب ما تقدم الأعمال التي نص عليها في عقد الامتياز . ثالثا "يمؤدى ذلك كله أن المادة "١٥" من المرسوم بقانون رقم ٣١٧ سنة ١٩٥٢ سواء في نصها الأصلي أو بعد تعديلها بالقانون رقم ٣٠٩ سنة ١٩٥٣ قد خولت العمال الذين يستخدمهم من عهد إليهم صاحب العمل ببعض أعماله الأصلية الحق في مطالبة هؤلاء الآخرين بمساواتهم بعمال صاحب العمل كما وضعت على صاحب العمل التزاما بمسئوليته بالتضامن

مع من عهد إليهم القيام ببعض أعماله الأصلية قبل العمال الذين يستخدمهم هذا الأخير في خصوص تلك المساواة — وقد حددت المادة "١٥" بعد تعديلها بالقانون رقم ٣٠٩ سنة ١٩٥٣ : الأعمال الأصلية بالنسبة للشركات بأنها الأعمال التي من أجلها أنشئت الشركة والمنصوص عليها في عقد تأسيسها أو في عقد امتيازها ، ووضح من المذكرة التفسيرية لهذا القانون أن تحديد تلك الأعمال كان تفسيراً لما قصد إليه المشرع من عبارة "الأعمال الأصلية" الواردة بالمادة "١٥" من المرسوم بقانون ٣١٧ سنة ١٩٥٢ قبل تعديلها . . .

ولما كانت أعمال النظافة وصيانة الحدائق وأعمال وإبواب المياه بمدينة بور سعيد ليست من الأعمال الأصلية للطاعنة التي أنشئت للقيام بها ، لأن الطاعنة أنشئت لشق قناة للملاحة البحرية واستغلالها ولا ارتباط بين الأعمال التي يقوم بها العمال المنضمون للنقابة التي يمثلها المطعون عليه الأول وبين الغرض الذي أنشئت من أجله الطاعنة ، وقد خلا عقد تأسيسها وعقد امتيازها من النص على التزامها بتلك الأعمال ، ويؤكد هذا أن الطاعنة تعاقدت مع الحكومة بمقتضى الاتفاق المنبرم في ١٨ من ديسمبر سنة ١٨٨٤ على التزام الطاعنة بصيانة وري وتنظيف الطرق والأرصفة والمزارع القائمة وصيانة الجبانات وحراستها في المدينة والأحياء العربية وذلك في مدينة الاسماعيلية . وعلى صيانة وري وتنظيف الطرق والمزارع القائمة وذلك بمدينة بور توفيق — وقد خلا هذا الاتفاق من نص مماثل بالنسبة لتلك الأعمال في مدينة بور سعيد — لما كان ذلك فإن هيئة التحكيم إذ رفضت الدفع بعدم اختصاصها بنظر النزاع تكون قد خالفت القانون مما يتعين معه نقض القرار دون حاجة لبحث السبب الآخر من مبنى الطعن .

جلسة ١٨ من أبريل سنة ١٩٥٧

برئاسة السيد محمود عباد المستشار ، وبحضور السادة : محمد عبد الواحد علي ، وأحمد قوشه ،
ومحمد نبوي منظم ، وإبراهيم عثمان يوسف المستشارين .

(٤٤)

القضية رقم ٢٨٣ سنة ٢٣ القضائية :

(أ) عمل . اختصاص . "التحكيم في منازعات العمل" . مناط اختصاص هيئة التحكيم . القانون
٢١٨ سنة ١٩٥٢ .

(ب) عمل . إمانة الغلا . حكم "تسبيب كاف" . صلح . محكمة الموضوع . نقض
"أسباب موضوعية" . التحكيم في منازعات العمل . تحصيل قرار الهيئة أن الحالات
المعرضة على الهيئة بشأن إمانة الغلا . والتي ادعى أن رب العمل خالف فيها عقد الصلح
المبرم بين الطرفين هي حالات فردية . موضوعي . التحدي بخطأ القرار في تكييف هذا
الصلح . غير منتج .

(ج) عمل . اختصاص . إمانة الغلا . حكم "تسبيب كاف" . التحكيم في منازعات
العمل . انتها . قرار هيئة التحكيم إلى عدم اختصاصه بالشكوى في شأن إمانة الغلا .
خطؤه تزيدياً في فهم المادة ٣ من الأمر العسكري ٣٥٨ سنة ١٩٤٢ . لا عيب .
(د) عمل . عرف . أجور . كادر العمال . عدم التزام رب العمل بوضع كادر لعماله عند
عدم تقديم الدليل على قيام عرف بذلك .

(هـ) عمل . أجور . ساعات العمل الإضافية . الاتفاق بين رب العمل والعمال على أن تكون
ساعات العمل سبع ساعات يومياً وعلى احتساب $1/7$ الأجر اليومي عن كل ساعة
زائدة . أثر تطبيق القانون رقم ١٤٧ سنة ١٩٣٥ والاتفاق المذكور .

(و) عمل . منح . تقرير منحة سنوية تعهد رب العمل بصرفها للعمال باستمرار وعلى أطرافه .
صدور قرار هيئة التحكيم برفض طلب صرفها . خطأ . المادة ٦٨٣ مدني . القانون
٣١٧ سنة ١٩٥٢ .

(ز) عرف . محكمة الموضوع . سلطتها في تقدير قيام العرف .

(ح) نقض . أسباب جديدة . عرف . عمل "ساعات العمل" . التمسك لأول مرة أمام
محكمة النقض بقيام عرف بتخفيض ساعات العمل للعمال الذين يعملون ليلاً . غير
جائز .

١ — مناط اختصاص هيئة التحكيم وفقا لنص المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ٣١٨ سنة ١٩٥٢ بشأن التوفيق التحكيم في منازعات العمل هو قيام نزاع خاص بالعمل أو بشروطه بين واحد أو أكثر من أصحاب العمل وجميع مستخدميهم أو عمالهم أو فريق منهم . وعلى ذلك فإذا تبين أنه لم يكن ثمة نزاع من جانب رب العمل في وجوب تقديم اللابن إلى انمال كامل الدسم وكانت مراقبة ذلك إنما تتعلق بتنفيذ هذا الالتزام الذي لم يتم نزاع بشأنه فإن قرار هيئة التحكيم بعدم اختصاصها بنظر طلب صرف اللابن كامل الدسم لا يكون قد خالف القانون .

٢ — إذا كان قرار هيئة التحكيم قد حصل من الأوراق أن الحالات التي عرضتها نقابة العمال على الهيئة وادعت أن رب العمل خالف فيها عقد الصلح الذي أبرم بينه وبين العمال وصدقت عليه الهيئة في تحكيم سابق بشأن إعانة الغلاء هي حالات فردية لا تمس صالح العمال أو فريق منهم فإن تحصيله يكون موضوعا لرقابة محكمة النقض عليه . ويكون غير متج التحدى بخطأ القرار في تكيف ذلك الصلح القضائي .

٣ — متى كان قرار هيئة التحكيم قد انتهى إلى أن الشكوى في شأن إعانة الغلاء هي مما يخرج عن اختصاصه فلا محل للنعي عليه بالخطأ في فهم وتأويل المادة ٣ من الأمر العسكري رقم ٣٥٨ سنة ١٩٤٢ إذا كان ما ورد بالقرار في هذا الخصوص هو تزييد لم يكن القرار بحاجة إلى تقريره .

٤ — لم يورد المشرع في القانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ في شأن عقد العمل الفردى نصا يوجب على رب العمل وضع كادر خاص بالعمال . فإذا كانت نقابة العمال لم تقدم ما يدل على قيام عرف يقتضى إلزام رب العمل بوضع كادر لعماله فإن قرار هيئة التحكيم لا يكون قد خالف القانون إذا قرر أنه لا إلزام على صاحب العمل بأن يضع كادرا لعماله إلا برضائه .

٥ — متى طبق القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٣٥ الذى حدد ساعات العمل بتسع ساعات في يوم من الساعات وفي الوقت ذاته طبق الاتفاق المبرم بين رب العمل ونقابة العمال والذي مقتضاه أن الطرفين ارتضيا أن تكون ساعات العمل اليومى سبع ساعات وأنه إذا زاد تشغيل العامل عن ذلك أعطى أجر من كل ساعة زائدة يعادل سعر الأجر اليومى فإن مؤدى ذلك أن تكون الساعات الزائدة على التسع ساعات التى أشار إليها ذلك القانون هى التى تستحق عليها العلاوة بواقع ٢٥ ٪. وهى العلاوة الواجبة قانونا ، أما ما دون التسع ساعات فإنه يخضع لما ورد بهم الاتفاق المذكور أى تحسب العلاوة بواقع سبع الأجر اليومى .

٦ — متى كان الثابت أن هناك منحة سنوية اعتبرها رب العمل ثابتة وتعهده بصرفها للعمال باستقرار وعلى أطراد فإن قرار هيئة التحكيم برفض طلب صرفها يكون قد خالف القانون وذلك طبقا للمادة ٦٨٣ من القانون المدنى والمادة ٤ من قانون عقد العمل الفردى رقم ٣١٧ سنة ١٩٥٢

٧ — تقدير قيام العرف هو من سلطة محكمة الموضوع دون رقابة لمحكمة النقض عليها .

٨ — متى كان قرار هيئة التحكيم برفض طلب تخفيض ساعات العمل للعمال الذين يعملون ليلا قد صدر فى حدود القانون والاتفاق المبرم بين الطرفين ولم تقدم نقابة العمال ما يدل على أنها تمسكت أمام هيئة التحكيم بقيام عرف مخالف فلا يجوز لها التحدي بذلك لأول مرة أمام محكمة النقض .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

ومن حيث إن الوقائع تخلص كما يبين من القرار المطعون فيه ومن سائر أوراق الطعن فى أن النقابة الطاعنة تقدمت فى أوائل سنة ١٩٥٣ بطلب لمكتب العمل

بشأن القاهرة للسعى لحسم النزاع القائم بين عمال شركة الاعلانات الشرقية وبين إدارة هذه الشركة بخصوص بعض المطالب التي رفضت الشركة جابتها . لم يتمكن مكتب العمل المشار إليه من تسوية النزاع ودعا فأحاله إلى هيئة التحكيم مباشرة بناء على اتفاق ط في الخصومة وكانت مطالب العمال ثمانية هي (١) تطبيق إعانة علاء بانسكامل على جميع العمال الذين يتقاضون نصف العلاوة (٢) تحسين المرتبات وذلك بتنظيم العلاوات الدورية وعمل كادر خاص لعمال الشركة (٣) صرف علاوة مقدارها ٢٥٪ على الساعات الإضافية (٤) صرف مرتب يوم العطلة الأسبوعي أسوة بالحوادث للمماثلة (٥) تخفيض ساعات العمل بالنسبة لعمال الذين يعملون ليلا (٦) صرف المنح بما يعادل مرتب شهرين من كل سنة كما أقرت بذلك الشركة (٧) إنشاء مطعم بالشركة لتقديم وجبة الغذاء بثن مخفض (٨) صرف اللبن كامل الدسم . وبتاريخ ٤ من يوليو سنة ١٩٥٣ أصدرت هيئة التحكيم قرارها : أولا — بعدم جواز نظر النزاع الذي تضمنه المطلب الأول لانتفاء هذا المطلب بالصالح الذي تم بين الطرفين في ١١ من يوليو سنة ١٩٥١ — والمصدق من الهيئة على محضره في النزاع رقم ٩ سنة ١٩٥١ ثانيا — عدم اختصاصها بالنظر في المطلب الثامن . ثالثا — وبالنسبة للمطلب الثالث بتقرير حق العمال في أن تصرف لهم الشركة اجر الساعات الإضافية التي تزيد على التسع ساعات المقررة قانونا مضافا إليه ٢٥٪ من الأجر العادي الذي يستحقه العامل في الساعة . رابعا — برفض باقي المطالب وهو القرار المطعون فيه . فقررت الطاعة الطعن فيه بالنقض وعرض على لجنة فحص الطعون بجلسة ٩ من يناير سنة ١٩٥٧ فقررت إحالته على هذه الدائرة . وقد دفعت المطعون عليها هي والنيابة العامة بعدم جواز الطعن ثم نزلت عن هذا الدفع وأخيرا طلبت المطعون عليها رفض الطعن . وأبدت النيابة رأيها برفضه فيما عدا السبب الحادي عشر فقد رأت نقض القرار المطعون فيه في خصوصه .

ومن حيث إن الطاعة بنت طعنها على ستة عشر سببا تنعى الطاعة فيها جميعها على القرار المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون وتأويله .

و في حيث إن السبب الأول - يتحصل في أن القرار المطعون فيه أقام قضاءه بعدم جواز نظر المطلب الأول على أنه " لا يمكن مجازاة النقابة فيما تقول به من أن عدم تنفيذ "شركة مقتضى عقد الصلح هو مما يهدر قيمته ، لأن ما يترتب على إخلال الشركة بشروط العقد إنما هو إلزامها بتنفيذه إذ أنه أصبح ملزما للطرفين بعد أن صدقت عليه هيئة التحكيم وله القوة التنفيذية للأحكام بعد وضع الصيغة التنفيذية عليه من قلم الكتاب " - إذ أقام الحكم قضاءه على ذلك قد انطوى على خطأ في تكييف الصلح القضائي الذي انعقد بالإجماع على أنه لا يعتبر حكما بالمعنى القانوني العام لأنه وإن تكن له قوة سند واجب التنفيذ نظرا لتصديق القاضي عليه إلا أن ذلك لا يخرجها عن كونه إتفاقا تم بتراضى الطرفين فلا يرفع تصديق القاضي إلى مصاف الأحكام ، ويتحصل السبب الثاني - في النعي على القرار المطعون فيه الخطأ في فهم وتاويل نص الأمر العسكري رقم ٣٥٨ سنة ١٩٤٢ وما يقتضيه تطبيق هذا النص من شروط ، وتقول الطاعنة في تبيان ذلك إن هيئة التحكيم اقتصرت أن الحالات التي ادعت الطاعنة أن الشركة خالفت فيها الاتفاق المؤرخ ١١ يوليو سنة ١٩٥١ والمصدق عليه من الهيئة في قضية التحكيم رقم ٩ لسنة ١٩٥١ هي حالات فردية لا تمس صالح العمال أو فريق منهم ، وأن الشكوى إنما تتعلق بسوء تطبيق ما قرره الاتفاق في شأن تنفيذ الأمر العسكري المذكور على هذه الحالات ومن أجل ذلك قررت الهيئة عدم اختصاصها في حين أن الطاعنة إنما أوردت الحالات المذكورة على سبيل المثال بقصد تدعيم وجهة نظرها في تفهيم الشركة وإثبات أن شروط تطبيق نص الأمر العسكري لم تتوافر ولم تقصد عرض شكايات فردية على الهيئة - ويتحصل السبب الرابع عشر - في النعي على القرار المطعون فيه بالنسبة لما قضى به من عدم جواز نظر المطلب الأول لانهاء هذا النزاع صلحا في التحكيم رقم ٩ لسنة ١٩٥١ وقالت الطاعنة في شرح هذين السببين الآخرين إن فيما قاله القرار المطعون فيه عودا الى الخطأ في تكييف الصلح القضائي .

ومن حيث إن النعي بما ورد في السبب الثاني هو نعي عار عن الدليل . ذلك أن الطاعنة لم تقدم ما يثبت أن الحالات التي عرضتها إنما كانت على سبيل المثال

فاذا كان القرار المطعون فيه قد حصل من الأوراق أنها حالات فردية فيكون
تحصيله موضوعيا لا رقابة لمحكمة النقض عليه . ويكون غير منتج التعدي بما ورد
في السببين الأول والرابع عشر .

ومن حيث إن محصل السبب الثالث أن القرار المطعون فيه إذا اعتبر أن لاجل
القياس على أجور المؤسسات الأخرى عند البحث في توافر شروط تطبيق المادة
٣ من الأمر العسكري رقم ٣٥٨ سنة ١٩٤٢ قد أخطأ فهم وتأويل هذه المادة
وذلك أن النص جرى بأنه يمنح العمال الذين عينوا بعد ٣٠ يونيو سنة ١٩٤١ إعانة
غلاء المعيشة على أساس نصف الفئات المقررة بهذا الأمر إذا تبين أنه روعي
في تحديد أجورهم حالة غلاء المعيشة وبذلك يكون قد قرر معيارا يستلزم بطبيعة
الحال بحث مستوى الأجور عموما لمثل العمل الذي يقوم به العمال الذين يراد
تطبيق هذا النص عليهم .

ومن حيث إن هذا النعي مردود بأن ما ورد بالقرار في هذا الخصوص هو
زيد لم يكن القرار بحاجة إلى تقريره بعد أن انتهى إلى أن الشكوى في شأن إعانة
الغلاء هي مما يخرج عن اختصاصه .

ومن حيث إن السبب الرابع يتحصل في أن القرار المطعون فيه إذ قضى برفض
المطلب الثاني الخاص بمنح العمال علاوات دورية قد استند في قضائه إلى أن
محضر الصلح المطعون عليه في ١١ من يوليو سنة ١٩٥١ لم يتضمن التزاما خاصا
بالعلاوات المشار إليها وذلك تمهيدا لما انتهى إليه القرار المطعون فيه — من
القول بحجية القرار السابق الذي قضى بالتصديق على الصلح — وتقول الطاعنة
في بيان سبب النعي إن هذا الذي أقام عليه الحكم قضاءه مشوب بالخطأ في
تكييف الصلح القضائي .

ومن حيث إن هذا النعي مردود بأن القرار المطعون فيه لم يقض بعدم جواز
نظر المطلب الثاني لسبق الفصل فيه وإنما قضى برفضه استنادا إلى أسباب
موضوعية ولم يكن ما ورد في القرار بشأن محضر الصلح إلّا ردا على ما ادعته

الطاعة من أن هذا المحضر تضمن التزاماً من الشركة المطعون عليها بمنح العلاوات.

ومن حيث إن حصل السبب الخامس أن القرار المطعون فيه إذ أقام قضاءه على أن ما يطلبه العمال في شأن العلاوات الدورية والأجور نفسها من المساواة بالحررين والموظفين لا يمكن أن يكون له أساس سليم لاختلاف العمل وظروف الفئتين — إذ أقام القرار قضاءه على ذلك قد أهدر مصدرين من مصادر القانون وهما العرف ومبادئ العدالة .

ومن حيث إن هذا السبب مردود بأنه لا يبدو أن يكون جدلاً موضوعياً فيما انتهى إليه القرار المطعون فيه تعليلاً لعدم جواز المساواة بين العمال من جهة والحررين والموظفين من جهة أخرى .

ومن حيث إن حصل السببين السادس والسابع أن القرار المطعون فيه قد أهدر كذلك العرف والقانون وذلك إذ قرر أن تنظيم الأجور هو من شأن صاحب العمل لا يقوم للعمال أى حق مكتسب في شأنها إلا ما يرد في عقد العمل وأنه لا إلزام على صاحب العمل بأن يضع كادراً لعماله إلا برضائه ، وفي تبيان ذلك تقول الطاعنة إن المادة ٣١ من المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ نصت على أنه على كل صاحب عمل يستخدم خمسين عاملاً فأكثر أن يضع في مكان ظاهر من مؤسسته لائحتين إحداهما لتنظيم العمل ومعاملة العمال وأن عبارة (لائحة معاملة العمال) ما هي بتعبير آخر إلا (كادر العمال) يؤيد ذلك نص المادة ٢٦ من قانون عقد العمل الفردي رقم ٤١ لسنة ١٩٤٤ التي كانت تسمى كادر العمال بلائحة تنظيم العمل ومعاملة العمال .

ومن حيث إن هذين السببين مردودان ذلك أن المادة ٣١ من المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ قد نصت على أنه "على كل صاحب عمل يستخدم خمسين عاملاً فأكثر أن يضع في مكان ظاهر من مؤسسته لائحتين باللغة العربية إحداهما لتنظيم ومعاملة العمال في المؤسسة والأخرى للجزاءات وشروط توقيعها، ويشترط لنفاذ لائحة الجزاءات وما يطرأ عليها من تعديلات ألا تعترض عليها

معاملة العمل خلال ٤٥ يوما من تقديمها إليها . وقد أوضحت المذكرة الإيضاحية المقصود باللائحتين وذلك إذ قررت تعريفا لللائحة الأولى أنها هي الخاصة بنظام العمل وتعريفا لللائحة الأخرى أنها هي الخاصة بالجزاءات — ويبين من ذلك أن المشرع لم يورد نصا يوجب على رب العمل وضع كادر خاص بالعمال ، ولما كان ذلك وكانت الطاعنة لم تقدم ما يدل على قيام عرف يقتضى إلزام رب العمل بوضع كادر لعماله فإن القرار المطعون فيه لا يكون قد خالف القانون .

ومن حيث إن محصل السببين الثامن والسادس عشر أن القرار المطعون فيه إذ قضى بتقرير حق العمال في صرف أجر الساعات الإضافية التي تزيد على التسع ساعات المقررة قانونا مضافا إليه ٢٥٪ من الأجر العادي عن الساعة ولم يجعل للعامل الحق في هذه الزيادة بالنسبة لما عدا ذلك من الساعات الإضافية الأخرى إذا كان نظام العمل يقتضى أن تكون مدته أقل من تسع ساعات فإن القرار يكون قد خالف القانون ذلك أن القانون جعل الحد الأقصى لتشغيل العامل تسع ساعات تاركا تحديد ساعات العمل فيما دون هذا الحد إلى صاحب العمل وفي نفس الوقت قضى بزيادة ٢٥٪ من الأجر على الساعات التي يقررها صاحب العمل زيادة على عدد الساعات العادية الجارية عليه العمل في المنشأة .

ومن حيث إن هذين السببين مردودان ذلك أن القرار المطعون فيه قد طبق القانون رقم ١٤٧ سنة ١٩٣٥ الذي حدد ساعات العمل بتسع ساعات في بعض الصناعات وفي الوقت ذاته طبق الاتفاق المبرم بين الشركة المطعون عليها والنفابة الطاعنة والذي مقتضاه أن الطرفين ارتضيا أن تكون ساعات العمل اليومي سبع ساعات وأنه إذا زاد تشغيل العامل عن ذلك أعطى أجرا عن كل ساعة زائدة يعادل سبع الأجر اليومي ، ولما كان أجر العامل يجب زيادته بمقدار ٢٥٪ على الأجر العادي بالنسبة لكل ساعة يشتغلها فوق المقرر قانونا ، فإن مؤدى ذلك أن تكون الساعات الزائدة على التسع ساعات التي أشار إليها القانون رقم ١٤٧ سنة ١٩٣٥ هي التي تستحق عليها العلاوة بواقع ٢٥٪ أما ما دون التسع ساعات فإنه يخضع لما ورد بمقد

اتفاق الشركة المطعون عليها أى تحسب بواقع سبع الأجر اليومى ، ومن ثم فلا يكون القرار المطعون فيه خطأ فى القانون .

ومن حيث إن السبب التاسع يتحصل فى أن القرار المطعون فيه قد أهدر العرف والقانون وذلك إذ قضى برفض المطلب الرابع والخاص بصرف مرتب يوم العطلة الأسبوعى أسوة بالجرائد المماثلة .

ومن حيث إن هذا السبب مردود بأنه يبين من الأوراق أن القرار قد أقام قضاءه فى خصوص طلب صرف أجر يوم العطلة الأسبوعى على " أن القانون لم يلزم صاحب العمل بصرف أجر للعامل عن غير أيام العمل الفعلى . وأما من العرف ووجوب المساواة على أساس العدالة فإنه لا يعتبر بالعرف إلا عند تماثل الظروف للاستناد إلى المساواة فيما يؤدي فى الواقع إلى المزايدة على الأجور مما ليس فى صالح الصناعة ومما يؤدي تبعاً لذلك وفى النهاية إلى الإضرار بصالح العمال أنفسهم " ومفاد ما استخلصه القرار المطعون فيه أن لا وجود لعرف فى هذا المقام لاختلاف الظروف وانعدام التماثل وهو استخلاص موضوعى لا رقابة لمحكمة النقض على ما حصله القرار المطعون فيه فى خصوصه .

ومن حيث إن محصل السبب العاشر أن القرار المطعون فيه قد أهدر العرف ومبادئ العدالة إذ رفض المطلب الخاص المتعلق بتخفيض ساعات العمل للعمال الذين يعملون ليلاً وفى تبيان ذلك تقول الطاعنة إن العرف قد جرى على ذلك دور الطباعة وأن العدالة لا تسمح بأن من يعمل ليلاً يعامل نفس المعاملة التى يعامل بها من يعمل نهاراً مهما كان عدد الساعات المتفق عليها مع من يعمل نهاراً ودون التفات إلى الحد الأعلى المحدد قانوناً بتسع ساعات .

ومن حيث إن هذا السبب مردود بأنه يبين من القرار المطعون فيه أنه قد أقيم فيما أقيم عليه فى هذا الخصوص على الاتفاق المعقود فى ٢٠ من يونيو سنة ١٩٤٦ هذا الاتفاق الذى تضمن جعل ساعات العمل اليومى سبعة بدلاً من تسع ساعات وعلى أن القانون لم يفرق بين العمل ليلاً والعمل نهاراً — وعلى ذلك يكون القرار

قد صدر في حدود القانون والاتفاق ، ولم تقدم النقابة الطاعنة ما يدل على أنها تمسكت أمام هيئة التحكيم بقيام عرف مخالف فلا يجوز لها التعدي بذلك لأول مرة أمام هذه المحكمة .

ومن حيث إن محصل السبب الحادى عشر أن القرار المطعون فيه إذ قرر أن المنحة التي كانت الشركة تصرفها إلى العمال لا يمكن اعتبارها جزءا من الأجر لأنها لم تكن ثابتة مطردة — إذ قرر الحكم ذلك قد خالف القانون وأخطأ تكييف هذه المنحة وأفضل ما قد يقبله العمال تحت ضغط الظروف المختلفة من تنزيل حتى في أجورهم العادية ذاتها .

ومن حيث إنه يبين من القرار المطعون فيه أنه أقيم على " أن الثابت مما قرره العمال أنفسهم أن المنح التي كانت الشركة تصرفها لم تكن ثابتة وقد تذبذبت من ستة شهور إلى شهرين نزولا بين سنة ١٩٤٢ وسنة ١٩٤٨ وإذن فلا أساس للقول من النقابة في الوقت ذاته بأن المنحة كان لها صفة الاجر لعموميته واطراد صرفها وثباتها — وأما عن تعهد الشركة عن سنة ١٩٤٨ بأن يكون صرف المنحة في المستقبل على اطراد بواقع شهرين على الأقل في كل سنة فقد ورد في مذكرة النقابة نفسها أن العمال احتجاجوا على إنقاص المنح مما يدل على أن هذا التعهد إنما نشأ من هذا الاحتجاج وعامل الرغبة من جانب الشركة لدفع آثاره بما قد يضرب مصالحها " — ولما كان مفاد هذا الذي أثبتته القرار المطعون فيه أن هناك منحة اعتبرتها الشركة ثابتة وتعهدت بصرفها باستمرار وعلى اطراد ، وهذه المنحة هي ما يوازي مرتب شهرين سنويا ، ولما كانت المادة ٦٨٣ من القانون المدني قد نصت على أنه تعتبر جزءا لا يتجزأ من الأجر " كل منحة تعطى للعامل علاوة على المرتب وما يصرف له جزاء أمانته أو في مقابل زيادة أعبائه العائلية وما أشبه ذلك — إذا كانت هذه المبالغ مقررة في عقود العمل الفردية أو لوائح المصنع أو جرى العرف بمنحها حتى أصبح عمال المصنع يعتبرونها جزءا من الأجر لا تبرعا ... " وكانت المادة الرابعة من قانون عقد العمل الفردى رقم ٣١٧ سنة ١٩٥٢ قد نصت على أنه " يقصد بالأجر في تطبيق أحكام هذا القانون ما يتناوله العامل من أجر ثابت مضافا إليه جميع

ما يحصل عليه من المبالغ المشار إليها في المادتين ٦٨٣ و ٦٨٤ من القانون المدني " لما كان ذلك ، كان القرار المطعون فيه قد رفض المطلب السادس الخاص بصرف المنح بما مادل مرتب شهرين عن كل سنة فانه يكون قد خالف القانون .

وحيث إن هذا المطلب صالح للفصل فيه ، ولما كان الثابت أن المنحة السنوية التي تعهدت بها الشركة المطعون عليها هي مرتب شهرين فيتعين القضاء بإجابة هذا المطلب .

ومن حيث إن محصل السبب الثاني عشر أن القرار المطعون فيه إذ رفض إلزام الشركة المطعون عليها بإنشاء مطعم للعمال لتقديم وجبة الغذاء بثمن مخفض بناء على أنه ظاهر أن لا إلزام للشركة بإجابة هذا المطلب فانه يكون أهدر العرف والعادة — ذلك لأن مقر الشركة بعيد عن الأماكن التي يباع فيها الطعام بأثمان تناسب قدرة العمال .

ومن حيث إن هذا السبب مردود بأن الطاعنة لم تقدم ما يفيد أنها تمسكت أمام هيئة التحكيم بما تعتبره مبررا لمطلبها الذي تثيره الآن وأنها قدمت ما يؤيده من العرف أو العدالة فضلا عن أن تقدير قيام العرف من سلطة محكمة الموضوع دون رقابة لمحكمة النقض عليها .

ومن حيث إن محصل السببين الثالث عشر والخامس عشر أن القرار المطعون فيه إذ قضى بعدم اختصاص هيئة التحكيم بنظر المطلب الثامن الخاص بتقديم اللبن كامل الدسم قد خالف القانون — وتقول الطاعنة في بيان ذلك إن القرار أقام قضاءه في هذا الخصوص على " أن ما ينسب من هذا القيل يكون جريمة معاقبا عليها " في حين أن خضوع مثل هذه الحالة للقضاء الجنائي من ناحية ما تنطوي عليه من جريمة لا يمنع من اختصاص هيئة التحكيم بمراقبة صرف اللبن الذي يفنى بالغاية ويحقق حماية العمال من الخطر .

وبن حيث إن هذا النعي مردود بأن مناط اختصاص هيئة التحكيم وفقا لنصر المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ٣١٨ سنة ١٩٥٢ بشأن التوفيق والتحكيم في منازعات العمل هو قيام نزاع خاص بالعمل أو بشروطه بين واحد أو أكثر من أصحاب العمل وجميع مستخدميهم أو عمالهم أو فريق منهم — ولما كان يبين من الأوراق أنه لم يكن ثمة نزاع من جانب الشركة المطعون عليها في وجوب تقديم اللبن إلى العمال كامل الدسم وكانت مراقبة ذلك إنما تتعلق بتنفيذ هذا الالتزام الذي لم يتم نزاع بشأنه — لما كان ذلك وكان القرار المطعون فيه قد قضى بعدم اختصاص هيئة التحكيم بنظر هذا المطالب فلا يكون أخطأ في القانون.

جلسة ١٨ من أبريل سنة ١٩٥٧

برئاسة السيد محمد نؤاد جابر المستشار ، وبحضور السادة : استحق عبد السيد ، ومحمد عبد الواحد مل ، واحد قوثة ، ومحمد متول علم المستشارين .

(٤٥)

القضية رقم ٢٨٨ سنة ٢٣ القضائية :

(أ) قضاة . مخاصمتهم . تسعير جبرى . خطأ مهين . محكمة الموضوع . تقريرها لاسباب تكفى لحل قضائها أن حبس المخاصم احتياطيا في تهمة عدم الاعلان عن الأسعار لا يعتبر خطأ مهينا جسيا . التنى على الحكم في هذا الخصوص . جدول موضوعي .

(ب) قضاة . مخاصمتهم ” تقرير المخاصمة ” . دفاع . عدم إجابة المخاصم إلى طلبات لم يسبق له إبدائها في تقرير المخاصمة . لا خطأ . م ٨٠٠ مرافعات .

(ج) دفاع . محكمة الموضوع . طلب الإحالة إلى التحقيق أو ضم تحقيقات أو استجواب . عدم التزام محكمة الموضوع بإجابة ذلك .

(د) إعلان . إجراءات . دعوى . مواعيد . قضاة ” مخاصمتهم ” . محكمة الاستئناف . إعلان قرار تقصير أجل مهاد الحضور أمام تلك المحكمة قبل الجلسة المحددة بأكثر من ثلاثة أيام . صحة هذا الإعلان . م ٧٢ مرافعات .

(هـ) إعلان . محل مختار . الإعلان في قلم الكتاب . عدم إقامة محامى الخصم بالبلد الذى به مقر المحكمة وعدم اتخاذ الخصم موطا فيه . إعلان المذكرات والأوراق إليه في قلم الكتاب . صحيح المادة ٨٤ مرافعات .

(و) دفاع . إعلان . إجراءات . دعوى . إعلان الخصم بالدعوى إعلانا صحيحا . عدم حضوره هو ولا محاميه للرافعة . شكواه من عدم سماع دفاع شقوى منه . لا محل لها .

١ — إذا كان الحكم قد قرر أن حبس المخاصم احتياطيا في تهمة عدم الإعلان من الأسعار طبقا للواد ١٩ و ٢٠ و ٢١ من القرار رقم ١٨٠ سنة ١٩٥٠ والمرسومين

رقى ٩٦ سنة ١٩٤٥ و ١٦٣ سنة ١٩٥٠ لا يعتبر خطأ مهنيا جسيما وأقام قضاءه على اعتبارات تكفى لخله فان النعى فى هذا الخصوص لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا مما يستقل به قاضى الموضوع .

٢ — إذا لم تجب المحكمة المخاصم إلى طلبات لم يسبق له إبدائها بتقرير المخاصمة فان الحكم لا يكون قد خالف المادة ٨٠٠ من قانون المرافعات .

٣ — تحقيق الدعوى هو من سلطة محكمة الموضوع وهى ليست ملزمة بإجابة طلب الإحالة إلى التحقيق أو ضم تحقیقات مادامت قد قامت بتحقيق الدعوى وأقامت حكمها على أسباب سائغة وكافية لخله دون حاجة إلى تحقيق أو استجواب ومؤدية إلى ما انتهى إليه قضاؤها .

٤ — إذا كان قرار تقصير أجل ميعاد الحضور أمام محكمة الاستئناف فى دعوى المخاصمة قد أعلن إلى الخصوم قبل الجلسة المحددة لنظرها بأكثر من ثلاثة أيام فان هذا الإعلان يكون صحيحا قانونا طبقا للمادة ٧٢ مرافعات متى كان لم ينع على هذا التقصير أنه لم يكن لضرورة تفتضيه .

٥ — إذا لم يكن محامى الخصم مقبلا بالبلد الذى به مقر المحكمة ولم يتخذ هذا الخصم موطنها فيها فيكون إعلان المذكرات والأوراق إليه صحيحا فى قلم الكتاب وذلك طبقا للمادة ٨٤ مرافعات .

٦ — متى كان إعلان الدعوى للخصم قد وقع صحيحا قانونا ولم يحضر هو ولا محاميه للرافعة فليس له أن يشكو من عدم استماع دفاع شقوى منه .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المدأولة .

من حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

ومن حيث إن الوقائع تخلص كما يبين من الحكم المطعون فيه ومن سائر أوراق الطعن فى أنه بتاريخ ٦ من أكتوبر سنة ١٩٥٢ قام رجال البوليس بحملة

تفتيش على المحلات التجارية بمدينة بورسعيد للتحقق مما إذا كان أصحابها يقومون بتنفيذ القوانين والقرارات الخاصة بالتبوين وإذتين لهم أن الطاعن لا يضع البطاقات على بعض الأقمشة إعلالا عن أسعارها وأصنافها حررا البوليس المحضر رقم ١٨٥٣ سنة ١٩٥٢ قسم ثان بورسعيد وأرسله إلى النيابة مقبوضا عليه وفي اليوم التالي استجوبه المطعون عليه الأول ثم قيد الواقعة لجنة طبقا للمواد ١٩٥٠ و ٢٠ و ٢١ من القرار رقم ١٨٠ سنة ١٩٥٠ والمرسوم رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥ و ١٦٣ سنة ١٩٥٠ وأمر بحبسه احتياطيا لمدة أربعة أيام على ذمة القضية ثم أشر بتاريخ ٨ من أكتوبر سنة ١٩٥٢ بتقديمها للجلسة ١٢ من أكتوبر سنة ١٩٥٢ وفي اليوم التالي أي ٩ من أكتوبر سنة ١٩٥٢ قدم الأستاذ محمد حسن رشدي محامي الطاعن شكوى إلى رئيس النيابة "المطعون عليه الثاني" ذكر فيها أن نيابة بورسعيد الجزئية درجت على الأمر بحبس المتهمين لعدم الإعلان عن الأسعار حسا احتياطيا وأن الأنباء تواترت في الصحف عن صدور أمر عسكري يجعل هذه القضايا من اختصاص المحاكم العسكرية الأمر الذي يترتب عليه إطالة حبس هؤلاء المتهمين كما يترتب عليه من جهة أخرى إلغاء ما تم في هذه القضايا من إجراءات وتحويل النيابة حق التصرف فيها من جديد وأنه لذلك يلتمس من رئيس النيابة الإفراج عن هؤلاء المتهمين جميعا فطلب رئيس النيابة نفس اليوم جميع القضايا الخاصة بعدم الإعلان عن الأسعار وبعد الاطلاع عليها أصدر تعليماته إلى وكلاء النيابة بالإفراج عن المتهمين فيها بالضمان فأفرج المطعون عليه الأول عن الطاعن في اليوم ذاته تنفيذا لهذا الأمر ، وإذ عرضت القضية على المحكمة حكم فيها ابتدائيا بالبراءة وتأييد الحكم استئنافيا - وفي ٢٣ من فبراير سنة ١٩٥٣ خاصم الطاعن المطعون عليهما الأولين على أساس أنه وقع منهما غدر وخيلا مهنى جسم وذلك في التحقيق الذي بإشره أولها في القضية المذكورة تحت إشراف ثانيهما وطلب الحكم بإلزامهما بأن يدفعوا له متضامنين مبلغ عشرة آلاف جنيه على سبيل التعويض عما أصابه من ضرر مادي وأدبي مع مسئولية الدولة عما يحكم به من تضييعات ، وقال عن سبب الدعوى أن التهمة التي كانت منسوبة إليه وهي عدم إعلانه عن أسعار بضائعه بطريقة

ظاهرة طبقا للواد ١٩ و ٢٠ و ٢١ من القرار رقم ١٨٠ سنة ١٩٥٠ وللرسومين بقانون رقم ٩٦ سنة ١٩٤٥ و ١٦٣ سنة ١٩٥٠ فصلا من عدم ثبوتها موضوعا مما أيده الحكم ببراءته ابتداءً واستئنافاً فإنه لا يجوز قانوناً حبس المتهم على ذمتها احتياطياً وأن الدفاع عنه قد وجه نظر المطعون عليه الأول إلى نصصرص القانون في ذلك ولكنه لم يعبا بها بل وجهه إلى ذلك زميله القاضي الأستاذ طه زاهر ولكنه أيضاً لم يعبا برأيه وقرر حبس الطاعن أربعة أيام احتياطياً وهذا يعتبر غلواً أو خطأً مهميناً جسيماً يقع تحت حكم المادة ١/٧٩٧ مرافعات ، وأن المطعون عليه الثاني بصفته رئيساً للأول قد سايره في ذلك ولم يغير رأيه إلا بعد التظلم المتكرر من تصرف النيابة . وقد دفع المطعون عليه الأول بعدم قبول دعوى المخاصمة للتقرير بها من غير ذي صفة ، كما طلب المطعون عليهما الأول والثاني الحكم بعدم جواز المخاصمة . وبتاريخ ١٢ من أبريل سنة ١٩٥٣ أصدرت المحكمة حكماً برفض الدفع وبقبول الدعوى وبجواز قبول المخاصمة وأحالت القضية إلى دائرة أخرى لنظرها موضوعاً . وفي ١٨ من يوليو سنة ١٩٥٣ صدر الحكم المطعون فيه برفض دعوى المخاصم بكامل أجزائها وبالزامه بغرامة مقدارها خمسون جنياً وبمبلغ عشرة جنيهات مقابل أتعاب المحاماة لكل من المطعون عليهم وفي ٢ من سبتمبر سنة ١٩٥٣ قرر الطاعن بالنقض في الحكم المذكور ، وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون بجلسة ١٣ من فبراير سنة ١٩٥٧ فقررت إحالته على هذه الدائرة لنظره بجلسة ١٤ من مارس سنة ١٩٥٧ ، وقد طلب الطاعن نقض الحكم المطعون فيه والقضاء أصلياً بطلباته المبينة في تقرير المخاصمة واحتياطياً إحالة القضية على محكمة استئناف المنصورة . ولم يقدم المطعون عليهما الأولان دفاعاً ، وقدمت المطعون عليها الثالثة مذكرة طلبت فيها القضاء برفض الطعن ، وقدمت النيابة مذكرة رأت فيها رفض الطعن .

ومن حيث إن الطاعن بنى طعنه على ثلاثة أسباب يتحصل أولها في النعي ببطلان الحكم المطعون فيه لأنه مترتب على إجراءات باطلة من ثلاثة وجوه :
أولها — أن الدعوى كان محمداً لها جلسة ٢١ من أكتوبر سنة ١٩٥٣ ثم عجلت لجلسة ٢٨ من يونيو سنة ١٩٥٣ ولم يصل إلى الطعن لإخطار التعجيل

إلا في ٢٤ من يونيو سنة ١٩٥٣ أى قبل موعد الجلسة بأقل من ثمانية أيام وهذا إجراء مخالف لمفهوم المادتين ٧٢ و ٨٠ من قانون المرافعات الأمر الذى يترتب عليه بطلان إعلان التعجيل وما تلاه من إجراءات بما فيها الحكم المطعون فيه ولا محل للاعتراض بأن هذه القواعد مقررة عند رفع الدعوى إذ أن نص المادة ٧٢ مرافعات عام لا تخصيص فيه على قصره على صحيفة الدعوى وإعلانها لأول مرة ، وثانيها — أنه بعد حجز القضية للحكم أعلنت مذكرات الخصوم للطاعن فى قلم الكتاب مع أن الطاعن كان قد اتخذ فى تقرير الخصومة محلا مختارا . وثالثها — أن الأصل فى إجراءات المرافعات أمام محكمة الموضوع أن تكون شفوية والإخلال بهذه القاعدة فى خصوص الدعوى الحالية ومع قيام العذر الذى أبداه الطاعن ومنعه من الحضور للرافعة الشفوية والذى لم تستطع محكمة الموضوع أن تنفيه — هو مخالفة لهذا الأصل بدون مبرر ولا يفتى عن ذلك أن تكون الدعوى قد حجّزت للحكم مع التصريح بتقديم مذكرات لأن الأصل هو المرافعة الشفوية وهو جزء من علنية الجلسات وإذا أصر عليها الخصوم فى مثل صورة الدعوى فإن عدم الإجابة إليها بدون عذر مقبول يعتبر إخلالا خطيرا بالإجراءات .

ومن حيث إن هذا السبب مردود فى أوجهه الثلاثة بأنه يبين من الحكم المطعون فيه ومن محاضر جلسات قضية الخصومة أنها كانت محجوزة للحكم بجلسة ١٢ من إبريل سنة ١٩٥٣ وفيها حكمت المحكمة برفض الدفع وبقبول الدعوى شكلا وبجواز الخصومة وإحالتها إلى الدائرة الثانية لنظر موضوعها بجلسة ٢٢ من إبريل سنة ١٩٥٣ وفى هذه الجلسة ذاتها مثل أطراف الخصومة بحجامين منهم ، وقد حضر الأستاذ عبد الحميد الجميل من الأستاذ عبد الحميد نافع عن الخصم (الطاعن) وطلب التأجيل حتى يحضر لأنه مشغول بالرافعة فى قضية أخرى ، طلبا محاميا المطعون عليهما الأولين حجز الدعوى للحكم مع التصريح بتقديم مذكرات تكميلية لمن يشاء من تعطيل الفصل فى الدعوى ، والأستاذ عبد الحميد صمم على التأجيل لحضور الأستاذ عبد الحميد نافع للرافعة فى الدعوى ، فقررت المحكمة تأجيل الدعوى لجلسة ٢٣ مايو سنة ١٩٥٣ للحكم ومذكرات تكميلية لمن يشاء فى أسبوعين والمدة

مناصفة يبدأها المخاصم . وبجلسة ٢٣ من مايو سنة ١٩٥٣ قررت المحكمة فتح باب المرافعة بلجنة ٢٠ من يونيو سنة ١٩٥٣ وعلى النيابة ضم التحقيقات المشار إليها في أسباب قرارها في خلال أسبوع وصرحت لطرفي الخصومة بالاطلاع في الأسبوع التالي ثم صدر قرار من رئيس الدائرة بأنه نظرا لأن يوم ٢٠ من يونيو سنة ١٩٥٣ يوافق عطلة رسمية بمناسبة إعلان الجمهورية فتؤجل الدعوى بلجنة ٢١ من أكتوبر سنة ١٩٥٣ وبتاريخ ٢٣ من يونيو سنة ١٩٥٣ قصر أجل الدعوى بلجنة ٢٨ من يونيو سنة ١٩٥٣ وفي هذه الجلسة الأخيرة لم يحضر المخاصم ولم يحضر عنه أحد ثم حجت الدعوى بعد مرافعة محامي المطعون عليهم للحكم بلجنة ١٨ من يوليو سنة ١٩٥٣ وفيها صدر الحكم المطعون فيه ، ولما كانت المادة ١/٧٢ من قانون المرافعات تنص على أن ميعاد الحضور أمام المحكمة الابتدائية ومحكمة الاستئناف يكون ثمانية أيام على الأقل في الدعاوى المدنية وثلاثة أيام في الدعاوى التجارية . ويكون الميعاد ثلاثة أيام أمام محاكم المواد الجزئية ، ونصت الفقرة الثانية من المادة المذكورة على أنه يجوز في حالة الضرورة نقص هذين الميعادين إلى ثلاثة أيام وإلى أربع وعشرين ساعة ، ولما كان قرار تقصير الأجل من جلسة ٢١ من أكتوبر سنة ١٩٥٣ إلى جلسة ٢٨ من يونيو سنة ١٩٥٣ قد صدر في ٢٣ من يونيو سنة ١٩٥٣ وأعلن للطاعن وباقي الخصوم في ٢٤ من يونيو سنة ١٩٥٣ فإن هذا الإعلان يكون صحيحا قانونا ، ولم يتضمن النعي أن هذا التقصير لم يكن لضرورة تقتضيه ، ولما كانت المادة ٨٤ من قانون المرافعات قد أوجبت على الخصم الذي لا يكون له وكيل بالبلد الذي به مقر المحكمة أن يتخذ له موطنا فيه ، ولما لم يكن محامي الطاعن مقبلا بالمنصورة (مقر محكمة الاستئناف) ولم يتخذ هو موطنا فيها فيكون إعلان المذكرات والأوراق إليه صحيحا في قلم الكتاب ، ولما كان إعلان التقصير بلجنة ٢٨ من يونيو سنة ١٩٥٣ قد وقع صحيحا قانونا ولم يحضر هو ولا محاميه للمرافعة فليس له أن يشكو من عدم استماع دفاع شقوى منه .

ومن حيث إن السبب الثاني يتحصل في النعي على الحكم المطعون فيه بخالفة القانون إذ وصف الواقعة التي أثبتتها بأنها من الخطأ اليسير الذي يقع فيه

أى عضو نيابة مع أنها خطأ مهني جسيم، وقال فى بيان ذلك إن من أول واجبات المطعون عليه الأول بوصفه وكيلًا للنيابة أن يعرف الحرائم التى يجوز فيها الحبس الاحتياطى أو لا يجوز، وأنه من المسلم به أن الجريمة التى كانت منسوبة للطاعن عقوبتها الحبس لمدة لا تزيد على ثلاثة أشهر وبغرامة لا تقل عن خمسة جنهات أو بإحدهما، وأن المادة ١٣٤ من قانون الإجراءات الجنائية نصت على أنه لا يجوز الحبس الاحتياطى فى قضايا الجنح التى ينص القانون على ألا تزيد عقوبتها من الحبس ثلاثة أشهر. ومخالفة هذا النص الأخير يعتبر خطأ مهنيًا جسيمًا، وأما ما أورده الحكم المطعون فيه تبريرا لتصرف المطعون عليه الأول من احتمال أن يكون الطاعن مائدا وأن الرأى العام والحكومة كانت مهتمة بمسائل التموين، ومن أنه يجوز أن يكون المطعون عليه الأول قد فهم أن الحبس احتياطيا جائز دائما فى قضايا الجنح فهذا تعليل غير سائغ لأن الحبس لا يكون لمجرد الظن ولأن القضاء يجب أن يكون بعيدا عن المؤثرات الخارجية ولأن احتمال فهم المطعون عليه الأول للقانون على الوجه الذى قال به الحكم المطعون فيه يكون الخطأ الجسيم الذى لا يقتصر خاصة وأن وكيل الطاعن وأحد السادة القضاة قد نبهاه إلى هذا الخطأ.

ومن حيث إن هذا السبب مردود بما أورده الحكم المطعون فيه من أن "الفقرة الأولى من المادة ٣ من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ سنة ١٩٥٠ نصت على عقاب من يخالف أحكام قرارات وزير التجارة والصناعة الخاصة بالاعلان عن الأسعار بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة شهور وبغرامة لا تقل عن خمسة جنهات ولا تزيد على خمسين جنيتها أو بإحدى هاتين العقوبتين"، ونصت الفقرة الثالثة من هذه المادة على أنه فى حالة العود تضاعف العقوبة فى حديها الأدنى والأقصى"، ثم استطرد إلى أن "المادة ١٣٤ من قانون الإجراءات الجنائية تنص على أنه إذا تبين بعد استجواب المتهم أن الدلائل كافية وكانت الواقعة جنائية أو جنحة معاقبا عليها بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة شهور جاز لقاضى التحقيق أن يأمر بحبس المتهم احتياطيا ومن هنا يظهر أن عدم جواز الحبس الاحتياطى يجرى عن طريق القياس والاستنتاج

العكس ... ورب قائل يقول تعليقا على هذا النص إن القياس غير جائز في أحكام القانون الجنائي وأن نص المادة ١٣٤ سائدة الذكر . إن أجازت الحبس الاحتياطي في الجنح التي تزيد عقوبة الحبس فيها على ثلاثة شهور فإنها لم تنص على تحريم الحبس الاحتياطي إذا كانت عقوبة الحبس لا تزيد على ثلاثة شهور وهذا التأويل قد يرد بخاطر عضو النيابة ... ثم خلاص الحكم المطعون فيه إلى أن الحبس الاحتياطي في الجريمة المنسوبة للمخاصم هي من المسائل التقديرية التي تحمل مختلف التأويلات التي يصح فيها الاجتهاد فهي إذن مسألة تقديرية وليست مسألة حسابية لا يجوز فيها غير حل . أحد — ولما كانت المحكمة الموضوع ساطة تامة في تقدير ما إذا كانت الواقعة المطروحة تكون خطأ مهنيا جسيا أو يسيرا ، وكان الحكم المطعون فيه قد قرأ أن حبس الطاعن احتياطيا في تهمة عدم الإعلان عن الأسعار طبقا للواد ١٩ و ٢٠ و ٢١ من القرار رقم ٨٠ سنة ١٩٥٠ والمرسوم رقم ٩٦ سنة ١٩٤٥ و ١٦٣ سنة ١٩٥٠ لا يعتبر خطأ مهنيا جسيا وأقام قضاءه على ما سلف بيانه على اعتبارات تكفي لحمله فإن النعي في هذا الخصوص لا يبدو أن يكون جدلا موضوعيا مما يستقل به قاضي الموضوع دون رقابة في ذلك مما يتعين معه رفض هذا السبب .

ومن حيث إن السبب الثالث يتحصل في تعيب الحكم المطعون فيه بقصور تسيبه وبإخلاله بحق الدفاع وبالحط في تطبيق القانون وفي بيان ذلك يقول الطاعن أولا — إنه طلب استجواب المطعون عليه الأول فيما هو منسوب إليه ولكن الحكم أغفل الرد على هذا الطلب . ثانيا — إنه طلب فتح باب المرافعة لضم تحقيقات تمت بعد حجز القضية للحكم ولكن الحكم المطعون فيه رفض هذا الطلب . ثالثا — إنه كان طلب إحالة الدعوى إلى التحقيق لسماع أقوال الشهود المينة اسمائهم في تقرير الخصمة عن الوقائع المينة في ذلك التقرير — هذه الوقائع التي سبق للمحكمة أن قررت أنها متعلقة بالدعوى . ولكن الحكم المطعون فيه رفض هذا الطلب بمقولة إنه كان يتعين على الطاعن إبدائه في تقرير الخصمة أو أمام غرفة المشورة تطبيقا لنص المادة ٨٠٠ من قانون المرافعات وبذلك

يكون الحكم المطعون فيه قد أخطأ تفسير المادة المذكورة لأنها خاصة بشكل تهديم طلب الخاصمة ولأن نصها إنما يتطلب بيان أوجه الخاصمة وأدلتها وأن تودع معه الأوراق المؤيدة لها ولا يستلزم أن يطلب المقرر بالخاصمة إحالة الدعوى إلى التحقيق من دأه قد ذكر الواقعة في التقرير وذكر الشاهد عليها ولأنه لم يرد بالمادة نص على البطلان إذا خولفت الإجراءات الموضحة فيها ولا بطلان إلا بنص .

ومن حيث إن هذا السبب مردود بأن تحقيق الدعوى هو من سلطة محكمة الموضوع وهي ليست ملزمة بإجابة طلب الإحالة إلى التحقيق أو ضم تحقيقات ما دامت قد قامت بتحقيق الدعوى وأقامت حكمها على أسباب سائفة مما أشير إليه في الرد على السبب السابق وهي أسباب كافية لحمل الحكم دون حاجة إلى تحقيق أو استجواب ومؤدية إلى ما انتهى إليه قضاءها . ولما كانت المادة ٨٠٠ من قانون المرافعات قد نصت على أنه "يجب أن يشمل التقرير على بيان أوجه الخاصمة وأدلتها وأن تودع معه الأوراق المؤيدة لها" فإذا لم تجب المحكمة الخاصم إلى طلبات لم يسبق له إبداءها بتقرير الخاصمة فإن الحكم المطعون فيه لا يكون قد خالف القانون .

ومن حيث إنه لذلك جميعه يتعين رفض الطعن .

جلسة ١٨ من أبريل سنة ١٩٥٧

برئاسة السيد عبد العزيز محمد رئيس المحكمة ، وبحضور السادة : محمد عبد الواحد علي ،
وأحمد فوشه ، ومحمد متولى عتلم ، وإبراهيم عثمان يوسف المستشارين .

(٤٦)

القضية رقم ٣٢٩ سنة ٢٣ القضائية :

ضرائب . ضريبة الأرباح التجارية والصناعية . وجوع الربح الذي تدره منشأة الممول إلى
ما يضيفه إلى الأزهار والورود من عناصر خارجة عنها كالأسبنة والأسلاك وغيرها وجوعه أيضا إلى
ترتيب الأزهار وتنسيقها بطرق معينة أساسها الفن والخبرة . خضوع الأرباح في هذه الحالة
لضريبة الأرباح التجارية والصناعية .

إذا كان الربح الذي تدره منشأة الممول يرجع إلى ما يضيفه إلى الأزهار
والورود من عناصر خارجة عنها كالأسبنة والأسلاك وغير ذلك كما يرجع إلى
ترتيب الأزهار وتنسيقها بطرق معينة أساسها الفن والخبرة، وكل ذلك لا يستلزمه
النشاط أو الاستغلال الزراعي ولا يتصل به اتصال لزوم وضرورة . فلا يكون
استغلال الممول للمنشأة استغلالا زراعيا يعفيه من دفع ضريبة الأرباح التجارية
والصناعية على أرباحه منها — على ما جرى عليه قضاء هذه المحكمة (١) .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر
والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق
الطعن — تتحصل في أن الطاعن رفع الدعوى رقم ٦٩٨ سنة ١٩٤٩ تجارى كلى

(١) مدو حكم مماثل بذات الجلسة في القضية رقم ٣٣٠ سنة ٢٣ القضائية .

محكمة اسكندرية الابتدائية على المطعون عليها وطلب بصفة أصلية الحكم باعتبار منشأته التي يبيع فيها الزهور بشارع شريف باشا باسكندرية منشأة زراعية معفاة من الضريبة على الأرباح التجارية واحتياطيا اعتماد دفاتر المنشأة وإقراراته وقال شرحا لدعواه إنه يملك هذه المنشأة عن والده أدريان شارل ريبول وأنه يمون محله بالأزهار من أرض استأجرها منذ أول ديسمبر سنة ١٩٢٦ خصيصا لاستنباتها وأنه أرسل إلى مصلحة الضرائب إقرارات عن أرباحه وخسائره في المدة من سنة ١٩٣٨ إلى سنة ١٩٤١ فبلغت أرباحه في السنة الأولى مبلغ ١١٥ ج و ٨٢١ مليا وبلغت خسائره في السنتين التاليتين مبالغ ٤٦ ج و ٨٠٦ مليات و ١٥٦ ج و ٧٠ مليا على التوالي ثم بلغت أرباحه في السنة الأخيرة مبلغ ٣٠٢ ج و ١٥٣ مليا ولكن مأمورية الضرائب قدرت أرباحه بمبلغ ٦٥٧ ج و ٧٠١ م و ٢٥٣ ج و ٣٣٥ م و ١٨٠ ج و ٩٩٠ م و ٨٥٧ ج و ٦٣٩ م على التوالي . وفي ١٥ من يونيو سنة ١٩٤٨ قدرت لجنة تقدير الضرائب أرباحه من تلك المدة بمبالغ ٣٧٧ ج و ٥٧٦ م و ٣٥٣ ج و ٣٣٥ م و ١٨٨ ج و ٩٩٠ م و ٨٥٧ ج و ٦٤٩ م على التوالي — ودفعت مصلحة الضرائب الدعوى بأنها لا تنازع في أن الزهور التي يبيعها الطاعن بمحله ناتجة من الأرض التي يستنبتها فيها ولكن المنشأة لا تعتبر مع ذلك منشأة زراعية معفاة من الضريبة وفقا للسادة ٤/٤٠ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ وفي ٣٠ من ديسمبر سنة ١٩٥٠ قضى بإلغاء قرار لجنة التقدير الصادر في ١٥ من يونيو سنة ١٩٤٨ وبإعفاء الطاعن من ضريبة الأرباح التجارية عن سنوات النزاع باعتباره مستغلا لمؤسسة زراعية ... استأنفت مصلحة الضرائب هذا الحكم وقيد الاستئناف برقم ١٠٨ سنة ٩ ق محكمة استئناف الاسكندرية فقضت في ٢١ من مايو سنة ١٩٥٣ بإلغاء الحكم المستأنف وبإخضاع نشاط الطاعن في سنوات المحاسبة للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية وللضريبة على الأرباح الاستثنائية وإعادة القضية إلى المحكمة الابتدائية للحكم في موضوعها ، فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ، وقد عرض الطعن على دائرة خصص الطعون فقررت إحالته على هذه الدائرة ، وأمام هذه الهيئة صممت النيابة على ما جاء بمذكرة طالبة رفضه .

وحيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه خطأ في تطبيق القانون ذلك أنه أخطأ في تطبيق الفقرة الرابعة من المادة ٤ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ التي تنص على إعفاء المنشآت الزراعية من ضريبة الأرباح التجارية والصناعية إلا إذا كان المشروع الزراعي قد اتخذ شكل الشركة المساهمة ، أما بيع المحصول كما هو سواء في المزرعة أو في محل أعد لذلك فلا يعتبر استغلالا تجاريا بل هو أول مراحل الاستغلال الزراعي وأن إمداد محل لبيع الأزهار بعيدا عن المزرعة لا يغير من طبيعة نشاط المنشأة الزراعية وليس وضع الأزهار عند عرضها للبيع في أسبئة أو قراطيس ما يغير من طبيعتها إذ أن ذلك من قبيل حسن العرض استجابة للعملاء وصيانة للأزهار .

وحيث إنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه في صدد ما ينهيه الطاعن على قوله "ومن حيث إنه مما لا ريب فيه أن بيع المحاصيل الزراعية الناتجة من الأرض التي يملكها الزارع لا تعد عملا تجاريا ومن ثم لا تخضع للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية أما إذا تجاوز النشاط طبيعة الاستغلال الزراعي بحيث تعداه إلى عمليات غير متصلة بها أو لازمة لها فإن الربح الذي تحققه هذه العمليات يخضع للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية بمعنى أنه إذا قام الزارع بنقل منتجاته من مكان الانتاج لبيعها في المدن وخصص لهذا الغرض محلا للبيع ثم أضاف إلى منتجاته بعض العمليات والإضافات الفنية التي تزيد من قيمتها فمعتدئ يجمع بين الصفتين صفة المزارع المعفى من ضريبة الربح الزراعي وصفة التاجر الذي يخاطر برأس المال والعمل ومن أجل ذلك يخضع بصفته الثانية للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية . ومن حيث إنه يجب أن يكون للعمل الزراعي له حد محدود متى جاوزه خرج العمل عن أن يكون عملا زراعيا واستعمال إلى عمل صناعي أو تجاري فإذا ما باع المالك منتجاته كما أخرجتها أرضه فتعتبر عملية زراعية أما إذا حولها وأضاف عليها ما يزيد من قيمتها فإن عمله ينقلب إلى عمل تجاري .

ومن حيث إنه لذلك يكون المستأنف ضده — الطاعن — خاضعا للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية بسبب أنه يقوم بنشاط تجارى وهو بيع الزهور فى مكان غير الذى انتجت فيه وبحالة غير التى استخرجت بها من الأرض وإنما يبيعها بعد صبغها بصبغة أخرى ووضعها فى أسبنة وبوكيات وكورنيشات وهذا التحويل الفنى مما يغير قطعاً من حالة الزهور إذ تصبح قيمتها العالية ممثلة فيما أضافه إليها المستأنف ضده من فنه وخبرته ومن موارد أخرى متعددة كالورق والسلك والأشرطة والأسبنة وخلافه ولا يمكن والحالة هذه القول بأن منشأة المستأنف ضده هى منشأة زراعية إذ أن بيع الزهور قد اتخذ شكل المشروع التجارى وليس هذا العمل من مستلزمات الاستغلال الزراعى بل هو نشاط منفصل عنه يحمل روح المخاطرة ، والمخاطرة بطبيعتها بعيدة عن كل نشاط زراعى .

وحيث إن هذا الذى أقام الحكم قضاءه عليه لا مخالفة فيه للقانون ذلك أن فيصل التفرقة بين الاستغلال الزراعى والاستغلال التجارى والصناعى هو تغليب إحدى الصفتين على الأخرى — فإذا كان الربح الذى يحققه الاستغلال لا يرجع إلى المواد الأولية التى تنتجها المنشأة بل يرجع إلى ما يستخدم فى تحويل تلك المواد وتصنيعها بعمليات غير لازمة لها بحسب طبيعتها غلبت على المنشأة صفة التجارة أو الصناعة بعكس ما إذا كان الربح الذى تغله المنشأة راجعاً إلى الاستغلال الزراعى البحت دون أن يتعداه إلى عمليات غير متصلة به أو لازمة له ، وواقعة الحال فى خصوصية هذه الدعوى على ما جاء بأسباب الحكم المطعون فيه وبالتى سبق بيانها أن الربح الذى كانت تدركه منشأة الطاعن يرجع إلى ما كان يضيفه إلى الأزهار والورود من عناصر خارجة عنها كالأسبنة والأسلاك وغير ذلك كما كان يرجع إلى ترتيب الأزهار وتنسيقها بطرق معينة أسامها الفن والخبرة وكل ذلك لا يستلزمه النشاط أو الاستغلال الزراعى ولا يتصل به اتصال لزوم وضرورة ومن ثم فلا يكون استغلال الطاعن للمنشأة استغلالاً زراعياً يعفيه من دفع ضريبة الأرباح التجارية والصناعية على أرباحه منها وعلى هذا جرى قضاء هذه المحكمة فى حكمها الصادر بتاريخ ١٠ نيناير سنة ١٩٥٧ فى الطعن رقم ٣١٤ سنة ٢٢٣ ق . وحيث إنه يبين من ذلك أن الطعن لا يقوم على أساس ويتعين رفضه .

لجنة ٢٣ من أبريل سنة ١٩٤٧

برئاسة السيد عبد العزيز محمد رئيس المحكمة ، وبحضور السادة : اسحق عبد السيد ، ومحمد
عبد الواحد علي ، واحمد قوشه ، ومحمد متولى عتلم المستشارين .

(٤٧)

القضية رقم ٨٦ سنة ٢٣ القضائية

(أ) اختصاص . بيع . دعوى "تقدير قيمتها" . دعوى بطلب الحكم بصحة ونفاذ إقرار
صادر عن عقد بيع صدر من بائعين لم يختصم أحدهما في الدعوى ونشأت حصة البائع
المختصم فيها في القدر المبيع تدخل في اختصاص القاضي الجزئي . اختصاص المحكمة
الجزئية بالدعوى . القول بعدم اختصاصها تأسيلا على أن قيمة الإقرار كله تتجاوز هذا
الاختصاص . لا محل له .

(ب) بيع . حكم "تسبب معيب" . دفاع . دعوى صحة ونفاذ عقد البيع . الحكم بصحة
ونفاذ العقد دون أن يقيم الحكم الدليل على رضاء المشتري بكامل الثمن وعدم رده على
دفاع البائع في هذا الخصوص . خطأ ونقص .

(ج) نقض . إعلان تقرير الطعن . إعلان . إثبات المحضر في أصل إعلان صورة الحكم
أن المخاطب معه لم يوقع وإثباته أنه ترك للعلن إليه صورة الورقة الملته . بطلان
الإعلان . المادتان ١٠/٥ و ٢٤ مرافعات .

(د) نقض . ميعاد الدفن . بداية ميعاد الثلاثين يوما المحددة للطعن بالنقض المادتان .
٢٠ و ٢٨ مرافعات .

١ - إذا رفعت الدعوى بطلب الحكم بصحة ونفاذ إقرار صادر عن عقد بيع صدر
من بائعين اختصم أحدهما في الدعوى دون الآخر فإن الدعوى تكون قد حددت
بما طلب في نطاق حصة البائع المختصم في القدر المبيع ولا يمكن أن يتعدى ذلك
إلى حصة البائع الذي لم يختصم في الدعوى لانقطاع الصلة بين البائعين استنادا
إلى اقتصار حق كل منهما على الحصة التي يملكها في الشيء المبيع ، فإذا كانت

في نطاق اختصاص القاضى الجزئى فانه لا يكون هناك
محصه ؛ سيما على ان قيمة الإقرار المتنازع عليه كله تخرج

~~بما ثبت~~ أن المشتري دفع جزءا من ثمن المبيع عند تحرير عقد
البيع واتفق على سداد الباقي عند تحرير العقد النهائى وأن البائع تمسك أمام محكمة
الموضوع بأن المشتري لم يوف كامل الثمن المستحق في ذمته فإن الحكم يكون
قد خالف القانون إذا قضى بصحة ونفاذ العقد دون أن يقيم الدليل على وفاء
المشتري بكامل الثمن ، كما أنه يكون قد ماره قصور في التسييب إذا لم يرد على
دفاع البائع في هذا الخصوص .

٣ — متى كان المحضر قد أثبت في أصل إعلان صورة الحكم أن أخوا المعلن
إليه الذى خوطب في الإعلان لم يوقع كما أثبت أنه ترك للعلن إليه صورة الورقة
المعلنة فإن هذا الذى أثبته المحضر لا يكفى لتوافر ما يشترطه القانون في المادة ١٠/٥
مرافعات من أن يشتمل أصل الورقة المعلنة إما على توقيع مستلم الصورة وإما
إثبات واقعة امتناعه وسببه ويكون إعلان الحكم قد رقع باطلا عملا بالمادة ٢٤
مرافعات لأن عدم توقيع المخاطب معه قد يكون راجعا إلى هب آخر غير امتناعه
عن التوقيع كتقصير المحضر في القيام بواجبه .

٤ — ميعاد الثلاثين يوما الذى حددته المادة ٢٨٤ مرافعات للطعن بالنقض
هو من ابواعيد التى تحسب بالأيام لا بالساعات ويبدأ هذا الميعاد من اليوم
التالى لحصول اعلان الحكم ولا يحسب اليوم الذى تم فيه الإعلان طبقا للمادة ٢٠
مرافعات .

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع — حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن
تتحصل في أن المطعون عليها الأولى أقامت الدعوى رقم ١١٦ سنة ١٩٤٨ مدنى

أمام محكمة مركز المنصورة على الطاعنين وباقي المطعون عليهم طلبت فيها الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع المؤرخ ٢٥ من فبراير سنة ١٩٤٧ الصادر اليها من المطعون عليه الثانى "السعيد بدوى محمد أحمد" والمتضمن بيعه لها الستة قرار يربط الميمنة بصحيفة الدعوى ... وبصححة ونفاذ الإقرار المؤرخ ٢٥ من ديسمبر سنة ١٩٤٧ الموقع عليه من الطاعن الثانى والمطعون عليه الثانى الذى تضمن إقرار الطاعنين والمطعون عليه الثانى بأنهم استلموا من عبد الخالق عوف عقد البيع المؤرخ ٦ من نوفمبر سنة ١٩٤٦ الصادر من الطاعنين وأخيها المرحوم محمود طه سلامة إلى المطعون عليه الثانى والمتضمن بيعهم له ١٢ ط . وأن يكون الحكم بصحة ونفاذ هذا الإقرار فيما يختص بستة قرار يربط شيوعا فى ال ١٢ ط التى تضمنها ذلك الإقرار . وذكرت المطعون عليها الأولى أن الستة قرار يربط التى اشترتها من المطعون عليه الثانى بمقد ٢٥ من فبراير سنة ١٩٤٧ هى من ضمن الاثنى عشر قيراطا التى اشتراها المطعون عليه الثانى من الطاعنين وأخيها المرحوم محمود طه سلامة بمقد ٦ من نوفمبر سنة ١٩٤٦ الذى كان مودعا لدى "عبد الخالق عوف" بصفته أمينا والمنوه عنه بالإقرار المؤرخ ٢٥ من ديسمبر سنة ١٩٤٧ الذى قدمه الأمين المذكور - وفى ٢١ من مايو سنة ١٩٤٩ قضت المحكمة بأحالة الدعوى إلى التحقيق لتثبت المطعون عليها الأولى أن عقد ٦ من نوفمبر سنة ١٩٤٦ مازال قائما ولم يحصل تقابل عنه وأنها تضع يدها على القرار يربط الستة الميمنة بعقدها المؤرخ ٢٥ من فبراير سنة ١٩٤٧ وأن المطعون عليه الثانى يضع يده على الستة قرار يربط باقى القطعة الميمنة بمقد ٦ من نوفمبر سنة ١٩٤٦ وصرحت للطاعنين بالنفى - وبعد أن تم التحقيق قضت المحكمة فى ٢١ من يناير سنة ١٩٥٠ برفض الدعوى وأقامت قضاءها على أنه ثبت لها من أقوال الشهود أن المطعون عليه الثانى قد تخلى عن ال ١٢ ط التى كان قد اشتراها من الطاعنين وأخيها بمقد ٦ من نوفمبر سنة ١٩٤٦ بعد أن استرد ما كان قد دفعه من الثمن ، وأن مؤدى الإقرار المؤرخ ٢٥ من ديسمبر سنة ١٩٤٧ أن عقد ٦ من نوفمبر سنة ١٩٤٦ كان قد سلم إلى عبد الخالق عوف بصفته أمينا وأنه رد العقد إلى الطاعنين والمطعون عليه الثانى - وأن هذا الأخير سلم العقد سالف الذكر إلى صهره عبد الحليم

مصطفى ضمنا لمبلغ ١٥٠ ج الذي دفعه نيابة عن الطاعنين إلى المطعون عليه الثاني بسبب حصول التفاسخ عن عقد ٦ من نوفمبر سنة ١٩٤٦ كما ثبت لنا أن الطاعنين وباقي ورثة طه سلامه هم واضعوا أيديهم على القرار يبط الستة موضوع النزاع - وأن حصول التقابل عن عقد ٦ من نوفمبر سنة ١٩٤٦ ينتهي إلى أن المطعون عليه الثاني لم يصبح له أي حق على القدر الوارد بذلك العقد وأنه لذلك إذ باع منه ستة قرار يبط إلى المطعون عليها الأولى يكون قد باع مالا يملك - استأنفت المطعون عليها الأولى هذا الحكم وقيد استئنافها برقم ١٣٧ سنة ١٩٥٠ مدني مستأنف المنصورة . وفي ٢٣ من ديسمبر سنة ١٩٥١ قضت المحكمة بقبول الاستئناف شكلا وتمهيدا بإحالة الدعوى إلى التحقيق لتثبت المستأنفة "المطعون عليها الأولى" إن عقد ٦ من نوفمبر سنة ١٩٤٦ لم يحصل عنه تفاسخ وصرحت للطاعنين بالنفي ، وبعد أن تم التحقيق قضت المحكمة - أولا : بإلغاء الحكم المستأنف وبصفة ونفاذ القرار الرقيم ١٩٤٧/١٢/٢٥ فيما تضمنه من بيع ستة قرار يبط مشاعة في الاثنى عشر قيراطا المباعة من المستأنف عليهما الخامس والسادس "الطاعنين" والمرحوم محمود طه سلامه إلى المستأنف عليه الأول "المطعون عليه الثاني" ... ثانيا - بإثبات صحة ونفاذ عقد البيع الرقيم ١٩٤٧/٢/٢٥ والمتضمن بيع المستأنف عليه الأول "المطعون عليه الثاني" للمستأنفة "المطعون عليها الأولى" ستة قرار يبط مبينة الحدود والمعالم به وبصحيفة افتتاح الدعوى لقاء ثمن قدره ١٢٧,٥٠ ج وأقام الحكم قضاءه على أن الثابت من عقد شراء المطعون عليها الأولى أن الستة قرار يبط موضوع ذلك العقد تحدد من الجهة الشرقية "بباقي القطعة مشترى عبد الحليم مصطفى" وأن الشاهدين محمود اسماعيل على وعلى أبو صادق قد شهدا بأن المطعون عليه الثاني بعد أن اشترى ال ١٢ ط بمقد ٦ من نوفمبر سنة ١٩٤٦ باع ستة قرار يبط منها إلى عبد الحليم مصطفى ثم باع الستة قرار يبط الباقية للمطعون عليها الأولى مما يؤكد أن التفاسخ المدعى به لم يحصل ، كما يؤكد ما شهد به عبد الحليم مصطفى وهو صهر الطاعنين من أنه اشترى ستة قرار يبط أحدهما الغربي باقي الأطليان أي أن شراؤه كان سابقا على شراء المطعون عليها الأولى ، وتناقش الحكم شهادة شهود الطاعنين وخلص إلى عدم الاطمئنان إليها لاختلافها في سبب التفاسخ

وفي قيمة المبلغ الذي دفع عند التفاسخ وفي شخص من قام بدفع هذا المبلغ وانتهى الحكم إلى أن ما باعه الطاعنان بمقد ٦ من نوفمبر سنة ١٩٤٦ لم يتجاوز نصيهما في شركة والدهما - وفي ٧ من أبريل سنة ١٩٥٣ طعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض ودفعت المطعون عليها بعدم قبول الطعن شكلا وأبدت النيابة رأيها في مذكرتها بعدم قبول الطعن شكلا بالنسبة إلى الطاعن الأول وبقبوله شكلا بالنسبة إلى الطاعن الثاني ورفضه موضوعا . وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون بجلسة ٢٧ من فبراير سنة ١٩٥٧ فقررت إحالته إلى الدائرة المدنية بجلسة ٤ من أبريل سنة ١٩٥٧ وفيها صممت النيابة على الرأي الذي أبدته في مذكرتها .

وحيث إن المطعون عليها الأولى دفعت بعدم قبول الطعن شكلا تأسيسا على أن الحكم المطعون فيه أعلن إلى الطاعن الأول في ٣١ من يناير سنة ١٩٥٣ كما أعلن إلى الطاعن الثاني في ٨ من مارس سنة ١٩٥٣ الساعة ١٠.٣٠ صباحا وأن تقرير الطعن حصل في يوم ٧ من أبريل سنة ١٩٥٣ الساعة ١٠.٤٠ صباحا مع أن آخر ميعاد للطعن بالنسبة إلى الطاعن الأول هو يوم ٢ من مارس سنة ١٩٥٣ وبالنسبة إلى الطاعن الثاني هو يوم ٧ من أبريل سنة ١٩٥٣ الساعة ١٠.٣٠ صباحا . وقد انضمت النيابة إلى المطعون عليها الأولى في هذا الدفع بالنسبة إلى الطاعن الأول وأبدت رأيها بأن الطعن من الطاعن الثاني حصل في الميعاد القانوني واستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إنه يبين من صورة الحكم المطعون فيه المعلن إلى الطاعن الأول أنها أعلنت إليه وإلى آخرين في ٣١ من يناير سنة ١٩٥٣ وأثبت المحضر أنه خاطب في الإعلان " السيد طه سلامه أخ المعلن إليهم المقيم معهم لغيابهم " . وأن هذا المخاطب معه لم يوقع ، كما أثبت المحضر أنه ترك لكل من المعلن إليهم صورة من الحكم المطعون فيه - ولما كانت المدة ٥/١٠ مرافعات قد أوجبت أن تشتعل الأوراق التي يقوم المحضرون بإعلانها إما على توقيع من سلمت إليه صورة الورقة على الأصل أو إثبات امتناعه وسببه - وكان المحضر قد أثبت في

أصل إعلان صورة الحكم أن أخ الطاعن الذي خوطب في الإعلان لم وقع كما أثبت أنه ترك لعلن إليه صورة الورقة المعلقة وهذا الذي أثبتته المحضر لا يكفي لتوافره يشترطه القانون من أن يشتمل أصل الورقة المعلقة إما على توقيع مستلم الصورة وإما إثبات واقعة امتناعه عن التوقيع وسببه ، وهي واقعة تنطوي على تعبير صريح لإرادة المخاطب وهذا التعبير الصريح لا يمكن أن يستفاد مما أثبتته المحضر من أن المخاطب معه لم يقع إذ هذا قول من قبيل تحصيل الحاصل ولا يفيد بطلان إثبات واقعة امتناع المخاطب معه عن التوقيع ، تلك الواقعة التي يعتبر المحضر مسئولاً عن نسبتها إلى المخاطب معه وهي تختلف عما أثبتته المحضر من مجرد عدم توقيع المخاطب معه إذ قد يكون عدم توقيع المخاطب معه واجماً إلى سبب آخر غير امتناعه عن التوقيع كتقصير المحضر في القيام بواجبه — لما كان ذلك فإن إعلان الحكم للطاعن الأول يكون قد وقع باطلاً عملاً بالمادة ٢٤ مرافعات وبالتالي يكون الطعن قد قرر به في الميعاد القانوني

وحيث إن الطاعن الثاني أعلن بصورة الحكم المطعون فيه في يوم ٨ من مارس سنة ١٩٥٣ الساعة ١٠،٣٠ صباحاً — ولما كان التقرير بالطعن حصل في يوم ٧ من أبريل سنة ١٩٥٣ الساعة ١٠،٤٠ صباحاً فإن الطعن يكون قد تم في الميعاد الذي حددته المادة ٤٢٨ مرافعات . ذلك أن ميعاد الطعن بالنقض ثلاثون يوماً على ما تقضى به تلك المادة ولما كانت المادة ٢٠ مرافعات تنص على أنه — "إذا عين القانون للحضور أو لحصول الاجراء ميعاداً مقدراً بالأيام أو بالشهور أو بالسنين فلا يحسب منه يوم التكليف أو التنبيه أو حدوث الأمر المعبر في نظر القانون مجرياً للميعاد وينقضى الميعاد بانقضاء اليوم الأخير منه إذا كان ظرفاً يجب أن يحصل فيه الاجراء .." ومؤدى ذلك أن اليوم الذي تم فيه الإعلان لا يحسب ويبدأ ميعاد الطعن بالنقض من اليوم التالي لحصول الإعلان وهو يوم ٩ من مارس سنة ١٩٥٣ وينتهي هذا الميعاد بانقضاء يوم ٧ من أبريل سنة ١٩٥٣ . ولما كان الطعن قد قرر به في ذلك اليوم فإنه يكون قد تم في الميعاد القانوني لأن الميعاد الذي حددته المادة ٤٢٨ مرافعات للطعن بالنقض ثلاثون يوماً وهو بذلك من المواهيد التي تحسب بالأيام لا بالساعات — لما كان

ذلك فإن الدفع بعدم قبول الطعن شكلا بالنسبة إلى الطاعن الثاني يكون غير صحيح . وإذا كان الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية ، فيتعين الحكم بقبوله شكلا .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب يتحصل أولها في النعي على الحكم المطعون فيه بخلافه قواعد الاختصاص النوعي فيما قضى به من صحة إقرار ٢٥ من ديسمبر سنة ١٩٤٧ في خصوص بيع ستة قرار يبط شائعة في إثني عشر قيراطا — ذلك أن هذا الإقرار تضمن أن عقد البيع الابتدائي المؤرخ ٦ من نوفمبر سنة ١٩٤٦ اشتمل على بيع إثني عشر قيراطا مقابل ثمن مقداره ٢٥٥ جنيها — ولما كان النزاع يدور بين طرفي الخصومة حول قيام هذا العقد أو حصول التفاوض عنه وكان المطلوب في الدعوى هو الحكم بصحة الإقرار عن هذا العقد في حدود نصف قيمته أي أن النزاع يدور حول جزء من كل متنازع فيه ومن ثم تصدر قيمة الدعوى بقيمة الكل المتنازع عليه عملا بالمادة ٤٣ مرافعات وإذا كانت قيمة الإقرار تخرج من اختصاص القاضي الجزئي فإن الحكم المطعون فيه يكون قد تجاوز اختصاصه — وإنه لما كان الاختصاص النوعي من النظام العام فإنه يجوز إبداءه لأول مرة أمام محكمة النقض .

وحيث إن هذا النعي مردود بأن عقد ٦ من نوفمبر سنة ١٩٤٦ الذي حرر عنه إقرار ٢٥ من ديسمبر سنة ١٩٤٦ والذي طلبت المطعون عليها الأولى الحكم بصحته ونفاذه في حدود ستة قرار يبط شائعة في إثني عشر قيراطا — هذا العقد صدر من الطاعنين وأخ لهما لم يختصم في الدعوى ببيع إثني عشر قيراطا إلى المطعون عليه الثاني مقابل ثمن قدره ٢٥٥ جنيها ومن ثم تكون حصة الطاعنين في هذا العقد هي ثمانية قرار يبط يبلغ ثمنها ١٧٠ جنيها . ولما كانت المطعون عليها الأولى إذ طلبت الحكم بصحة ونفاذ الإقرار الصادر عن هذا العقد تكون قد حددت دعواها بما طلبته في نطاق حصة الطاعنين في القدر المبيع ولا يمكن أن يتعدى ذلك إلى حصة البائع الذي لم يختصم في الدعوى لانتقطاع الصلة بينه وبين الطاعنين استنادا إلى اقتصار حق كل من البائعين على الحصة التي يملكها في

الشيء المبيع كما أن التفاسخ الذي ادعاه الطاعنان لا يمكن أن يمتد أثره على فرض صحته إلى أكثر من حصتهما في المبيع — ولما كانت تلك الحصصة مما يدخل في نطاق اختصاص القاضى الجزئى فإن الحكم المطعون فيه لا يكون قد خالف قواعد الاختصاص النوعى .

وحيث إن الشق الأول من السببين الثانى والثالث من أسباب الطعن يتحصل فى النعى على الحكم بخالفه القانون وتقصور فى التسبيب استنادا إلى أن الثابت من إقرار ٢٥ من ديسمبر سنة ١٩٤٧ أن المطعون عليه الثانى لم يدفع كامل الثمن المدين بعقد ٦ من نوفمبر سنة ١٩٤٦ وأن الباقي فى ذمته من هذا الثمن مبلغ مائة جنيه وخمسة جنيهات ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بصحة ونفاذ هذا الإقرار يكون قد قضى ضمنا بصحة ونفاذ عقد ٦ من نوفمبر سنة ١٩٤٦ مع أن الثالث من الإقرار أن الثمن المدين بعقد ٦ من نوفمبر سنة ١٩٤٦ لم يدفع كاملا من المطعون عليه الثانى إلى الطاعنين وأخييهما المرحوم محمود طه سلامه وأن فى القضاء بصحة ونفاذ عقد البيع مع تخلف المشتري من دفع كامل الثمن مخالفة للقانون فضلا عن أن الحكم المطعون فيه جاء قاصر البيان إذ أففل الرد على دفاع الطاعنين فى هذا الخصوص .

وحيث إن هذا النعى صحيح ذلك أن المطعون عليها الأولى إذ طلبت الحكم بصحة ونفاذ إقرار ٢٥ من ديسمبر سنة ١٩٤٧ تكون قد طلبت الحكم بصحة ونفاذ البيع الذى تم فى ٦ من نوفمبر سنة ١٩٤٦ بين الطاعنين وأخييهما المرحوم محمود وبين المطعون عليه الثانى فى حدود ما آل اليهما بالعقد المؤرخ ٢٥ من فبراير سنة ١٩٤٧ الصادر اليهما من المطعون عليه الثانى — ولما كان عقد البيع من العقود التى تتضمن الترامات متبادلة بين طرفيها فإذا طالب أحد طرفى العقد بانفاذه جبرا على المتعاقد الآخر كان عليه أن يقيم الدليل على أنه قام من ناحيته بالوفاء بما يآلم به — ولما كان الثابت من إقرار ٢٥ من ديسمبر سنة ١٩٤٧ أن عقد ٦ من نوفمبر سنة ١٩٤٦ تضمن أن الطاعنين وأخاهما باعوا إثني عشر قيراطا إلى المطعون عليه الثانى مقابل ثمن قدره ٢٥٥ جنيها دفع منه مبلغ ١٥٠ جنيها

عند تحرير العقد وانفق على سداد الباقي عند تحرير العقد النهائي - كما كان الثابت أن الطاعن الثاني قد تمسك أمام المحكمة الاستئنافية - في المذكرة المقدمة صورتها الرسمية تحت رقم ٣ حافظة رقم ٥ بملف الطعن - بأن المطعون عليه الثاني لم يوف كامل الثمن المستحق في ذمته - فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بصحة ونفاذ إقرار ٢٥ من ديسمبر سنة ١٩٤٧ دين أن يقيم الدليل على وفاء المشتري بكامل ثمن المبيع يكون قد خالف القانون كما أن الحكم قد عاره قصور في التسبيب بعدم الرد على دفاع الطاعن الثاني في هذا الخصوص ويتعين لهذا نقض الحكم دون حاجة لمبحث باقي أسباب الطعن .

جلسة ٢٥ من إبريل سنة ١٩٥٧ .

بقيادة السيد عبد العزيز رئيس المحكمة ، وبحضور المادة : المحقق عبد السيد : ومحمد عبد الواحد علي ، وأحمد قوشة ، وإبراهيم عثمان يوسف المستشارين .

(٤٨)

القضية رقم ١٢٦ سنة ٢٣ القضائية :

(أ) حكم . "بياناته" . إجراءات . خلو الحكم من بيان أن القاضي الذي لم يحضر التعلق بالحكم قد اشترك في المداولة ووقع على مسودته . بطلان الحكم . المواد ٣٣٩ و ٣٤٢ و ٣٤٩ مرافعات .

(ب) قض . "أحكام يجوز الطعن فيها" . تزوير . جواز الطعن استقلالا في الحكم الصادر برفض دعوى التزوير الفرعية بعد أن قررت المحكمة وقف الدعوى الأصلية حتى يفصل نهائيا في الطعن بالتزوير . م ٣٧٨ مرافعات .

١ — إذا كان أحد القضاة الذين سمعوا المرافعة في الدعوى لم يحضر تلاوة الحكم وحل فاض آخر محله وكان الحكم خلوا من بيان أن القاضي الذي لم يحضر التعلق به قد اشترك في المداولة ووقع على مسودته — فإن هذا الحكم يكون مشوبا بالبطلان وذلك طبقا للمواد ٣٣٩ و ٣٤٢ و ٣٤٩ مرافعات .

٢ — جرى قضاء هذه المحكمة على أنه متى كان الحكم قد قضى برفض دعوى التزوير الفرعية بعد أن قررت المحكمة وقف الدعوى الأصلية حتى يفصل نهائيا في الطعن بالتزوير فإنه يكون قد أنهى الخصومة في موضوع دعوى التزوير التي تعتبر قائمة بذاتها وإن تفرعت عن الدعوى الأصلية ، ويجوز الطعن فيه على استقلال .

لشخنة

بعد الاطلاع على الأوراق ومسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن وقائع هذا الطعن — حسبما يبين من الحكم المطعون فيه ومن سائر الأوراق — تتحصل فى أن المطعون عليها أقامت الدعوى ٤٤ سنة ١٩٤٧ مدنى كلى بنها على الطاعن الأول وطليت فيها الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع الابتدائى المؤرخ ١٩٤٦/٩/٢٢ الصادر منه إليها ببيع ٢ فدانين و ٢٢ قيراطا و ١٥ سهما مبينة الحدود والمعالم بعريضة الدعوى نظير مبلغ ١٠٠ ٢ ج — وفى ١٩٤٧/٣/٣ قرر الطاعن الأول الطعن فى هذا العقد بالتزوير وبعد أن أعلن المطعون عليها بأدلة التزوير حكمت المحكمة فى ١٩٤٨/١٠/٤ بقبول صحيفة دعوى التزوير شكلا و بقبول الدليل الأول منها وتمهيدا بنذب الخبير محمد على سمودى لأداء المأمورية المبينة بأسباب ذلك الحكم — ثم قدم الخبير تقرير انتهى فيه إلى أن الإمضاء الموقع بها على العقد مزورة — ثم قدمت المطعون عليها تقرير الاستشاريا من الخبير محمد وهى لمصلحتها . وفى ١٩٤٩/١٢/١٩ حكمت المحكمة برد وبطلان العقد المطعون فيه . استأنفت المطعون عليها هذا الحكم وقيد برقم ١٠٠ سنة ٦٧ ق استئناف القاهرة ، وأثناء نظر الاستئناف طلب الطاعن الثانى قبوله خصما " ثالثا " فى الدعوى منضملا إلى الطاعن الأول تأسيسا على أنه اشترى من هذا الأخير العين المتنازع عليها وقد قبلت المحكمة تدخله — وفى ١٩٥١/١١/٢٧ حكمت بقبول الاستئناف شكلا وتمهيدا وقبل الفصل فى الموضوع بنذب أحد خبراء قسم التزييف والتزوير بمصلحة الطب الشرعى لأداء المأمورية المبينة بمنطوق حكمها — وقدم الخبير تقريره متضمنا صحة الامضاء المطعون فيها — ثم قدم الطاعنان تقرير استشاريا من الدكتورين ابراهيم ادريس ومحمود ماهر . وفى ١٩٥٣/٣/١١ حكمت المحكمة فى موضوع الاستئناف بإلغاء الحكم المستأنف وبرفض دعوى التزوير مع إلزام الطاعن الأول بالغرامة القانونية وبمصرفات الدعوى عن الدرجتين وبمبلغ ٥٠٠ قرش مقابل أتعاب المحاماة وبالزام المتدخل فى الدعوى (الطاعن الثانى) بمصرفات تدخله وبمبلغ ٥٠٠ قرش مقابل أتعاب المحاماة .

وفي ١٩/٥/١٩٥٣ قرر الطاعنان الطعن في هذا الحكم بطريق النقض . وفي ٢٥ منه أهدنت المطعون عليها بالتقرير فأودعت في الميعاد مذكرة التي دفعت فيها بعدم جواز الطعن استنادا إلى نص المادة ٣٧٨ من قانون المرافعات على اعتبار أن الحكم المطعون فيه لم ينف الخصومة كلها أو بعضها . وأن الدعوى الموضوعية لا تزال موقوفة وقد تنتهي الخصومة الموضوعية فيها لأي سبب ما لصالح الطاعنين .

عرض الطعن على دائرة فحص الطعون بجلسته ٢٤/٢/١٩٥٧ : وأمامها أصر الطاعنان على ما جاء بالتقرير وطلبا إحالة الطعن على الدائرة المدنية ، وكذلك طلبت النيابة الإحالة لتقضى المحكمة برفض الدفع وبقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بنقضه فقررت إحالة الطعن إلى الدائرة المدنية لنظره بجلسته ١١/٤/١٩٥٧ وأمامها صمم الطاعن الأول والنيابة على طلباتهما .

— عن الدفع بعدم جواز الطعن —

ومن حيث إن هذا الدفع مردود بما جرى عليه قضاء هذه المحكمة من أنه متى كان الحكم المطعون فيه قد قضى برفض دعوى التزوير الفرعية بعد أن قررت المحكمة وقف الدعوى الأصلية حتى يفصل نهائيا في الطعن بالتزوير فإنه يكون قد أنهى الخصومة في موضوع دعوى التزوير التي تعتبر قائمة بذاتها وإن تفرعت عن الدعوى الأصلية ، ويجوز الطعن فيه على استقلال (الطعن ٣١٣ سنة ٢٠٠٠ ق) فلذلك ولأن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية يتعين قبوله شكلا .

ومن حيث إن مما ينمى الطاعنان على الحكم المطعون فيه بطلان هذا الحكم لأن الهيئة التي سميت المرافعة لم تكن هي الهيئة التي أصدرت الحكم ذلك لأن الثابت من الأوراق أن الهيئة التي سمعت المرافعة بجلسته ١٧/٢/١٩٥٣ كانت مشكلة من السادة إبراهيم حلمي وخالد اللوزي ومحمود مرسى . وأما الهيئة التي أصدرت الحكم فكانت مشكلة من السادة إبراهيم حلمي وحسن عبد البر وخالد اللوزي ، وهذا التعارض يقوم في القليل ما إذا يحول بين محكمة النقض وبين مباشرة سلطتها

في التثبت من سلامة الإجراءات الجوهرية — هذا إلى أن البيان الخاطئ يكون بمثابة عدم البيان . وقد أوجب القانون في المادة ٣٤٩ من قانون المرافعات أن يكون الحكم مشتملا على أسماء القضاة الذين أصدروه والا كان الحكم باطلا .

ومن حيث إن هذا النعي في محله ذلك لأنه لما كانت المادة ٣٣٩ من قانون المرافعات تنص على أنه لا يجوز أن يشترك في المداولة غير القضاة الذين سمعوا المرافعة وإلا كان الحكم باطلا — وكانت المادة ٣٤٢ تنص على أنه يجب أن يكون القضاة الذين اشتركوا في المداولة حاضرين تلاوة الحكم فإذا حصل مانع لأحدهم وجب أن يوقع على مسودة الحكم — وكانت المادة ٣٤٩ تنص على أنه يجب أن يبين في الحكم المحكمة التي أصدرته وتاريخ إصداره ومكانه وأسماء القضاة الذين سمعوا المرافعة واشتركوا في الحكم وحضروا تلاوته وأن عدم بيان أسماء القضاة الذين أصدروا الحكم يترتب عليه بطلانه . وكان مفاد ذلك كله أنه إذا تخلف أحد القضاة الذين أصدروا الحكم عن حضور جلسة النطق به فوقع على مسودته المشتملة على منطوقه وأسبابه وحل غيره محله وقت النطق به وجب إثبات ذلك في الحكم وإلا لحقه البطلان — لما كان ذلك وكان أحد القضاة الذين سمعوا المرافعة في الدعوى (السيد محمود مرسي) لم يحضر تلاوة الحكم المطعون فيه وحل قاض آخر محله (السيد حسن عبد البر) وكان الحكم خلوا من بيان أن القاض الذي لم يحضر النطق به قد اشترك في المداولة فيه ووقع على مسودته — وكان هذا البيان جوهريا — على ما سبق بيانه — فإن هذا الحكم يكون مشوبا بالبطلان مما يستوجب نقضه بغير حاجة لبحث باقي أسباب الطعن .

جلسة ٢٥ من ابريل سنة ١٩٥٧

برئاسة السيد عبد العزيز محمد رئيس المحكمة ، وبحضور السادة : استحق عبد السيد ، ومحمد عبد الواحد علي ، ومحمد منول عتلم ، وإبراهيم عثمان يوسف المستشارين .

(٤٩)

القضية رقم ١٨٨ سنة ٢٣ القضائية :

(ا) تنفيذ عقارى . زيادة العشر . إيداع . حجز . عدم التزام المقرر بالزيادة بإيداع مصاريف البيع الأول إذا كان هو متخذاً لإجراءات نزع الملكية . القول باحتمال تعلق حق الغير بتلك المصاريف في صورة توقيع حجز عليها تحت يد قلم الكتاب . لا محل له .

(ب) تنفيذ عقارى . زيادة العشر . عدم التزام مقررى الزيادة ببيان حصة كل منهم في تقرير الزيادة .

(ج) تنفيذ عقارى . زيادة العشر . حلول . وكالة . تقرير المقررو بالزيادة بصفتهم الشخصية وبصفتهم حالاً محل شخص آخر . أثره .

(د) تنفيذ عقارى . زيادة العشر . مواعيد . امتداد المواعيد المحدد للتقرير بالزيادة إذا صادف آخر يوم من أيامه عطلة رسمية إلى أول يوم عمل بعدها .

(هـ) تنفيذ عقارى . إجراءات . إعلان . زيادة العشر . تقرير الزيادة . خلو تبليغ هذا التقرير من بيانات خاصة بإمهم طالب الإعلان . لا بطلان . م ٦٧٩ مرافعات .

(و) تنفيذ عقارى . زيادة العشر . تقرير الزيادة . لمن يجب تبليغه ؟ م ٦٧٨ مرافعات .

١ — إذا كان مقرر الزيادة بالعشر هو مباشر إجراءات التنفيذ فلا محل لإلزامه بإيداع مصاريف البيع الأول التي أوجبت المادة ٦٧٤ مرافعات على مقرر الزيادة أن يودعها — ولا محل للقول باحتمال تعلق حق الغير بتلك المصاريف في صورة توقيع حجز عليها تحت يد قلم الكتاب لأن الخصومة في هذه الصورة

تكون مترددة بين مباشر الإجراءات الذي قرر بالزيادة وبين الحاجز ولا أثر لها على حقوق الدائنين أو المدينين في دعوى نزاع الملكية .

٢ — لم يوجب القانون على مقرري الزيادة بالعشر بيان حصة كل منهم في تقرير الزيادة لأن الأمر في تحديد الحصص فيما بينهم يرجع إليهم وحدهم ولا أثر له في حقوق الدائنين أو مباشر إجراءات البيع أو المدينين ما دام أنهم ملتزمون قبل هؤلاء بالوفاء بالثمن المبين بتقرير الزيادة إذا لم يتقدم أحد للشراء أو بالثمن الذي يرسوبه المزاد عليهم إذا وقع البيع لهم ، فإذا تخلفوا عن الوفاء كان لكل صاحب مصلحة الرجوع عليهم مجتمعين عملا بالمادة ٦٩٦ مرافعات .

٣ — إذا كان مقرر الزيادة بالعشر قد قرر بها بصفته الشخصية وبصفته حالا محل شخص آخر فإن الشأن في أمر صفة مقرر الزيادة عن حلوله محل الشخص الآخر في التقرير بالزيادة قاصر على هذا الشخص إن شاء أخذ حصته في العقار المزروع ملكيته إذا رسا المزاد لصالح مقرر الزيادة وإن شاء تركه ويكون مقرر الزيادة هو وحده المسئول عن ثمن تلك الحصة .

٤ — إذا صادف آخر يوم من الأيام العشرة المحددة للتقرير بزيادة العشر عطلة رسمية امتد الميعاد إلى أول يوم عمل بعدها ذلك أن حكم المادة ٢٣ مرافعات هام يسرى على جميع المواعيد سواء ما كان منها معينا للحضور أو للحصول الإجراء — على ما جرى به قضاء هذه المحكمة .

٥ — يبين من نص المادة ٦٧٩ مرافعات أن القانون إذ وضع على هاتق قلم الكتاب تبليغ تقرير الزيادة بالعشر لم يشترط لذلك التبليغ شكلا خاصا أو ذكر بيانات خاصة ولم يرتب القانون البطلان بشأن التقرير بالزيادة إلا بما نص عليه في المادتين ٦٧٤ و ٦٧٥ مرافعات وليس في هاتين المادتين ما يشير إلى وجوب اشتغال التبليغ على بيانات خاصة بامم طالب الإعلان .

٦ — يبلغ تقرير الزيادة بالعشر إلى من كانوا طرفا في إجراءات البيع الأول على ما هو مفهوم من نص المادة ٦٧٨ مرافعات ، فإذا كان قلم الكتاب

قد قام بتبليغ التقرير إلى من كانوا طرفا في إجراءات البيع الأول فإن هذا التبليغ يكون قد تم وفق القانون ولا محل للنهي بعدم حصول التبليغ لبعض ورثة المدين الذين لم توجه إليهم إجراءات نزع الملكية خصوصا إذا كان قلم الكتاب الذى وضع القانون على عاتقه تبليغ التقرير لا يعلم وليس من شأنه أن يعلم بوجود ورثة آخرين لم توجه إليهم الإجراءات .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تتحصل فى أن المطعون عليهم اتخذوا إجراءات بيع عقارات مدينهم المرحوم محمد عبد بطيط الشهير بعشماوى فى مواجهة ورثته المبينة اسمائهم فى أوراق الإجراءات وذلك أمام قاضى البيوع بمحكمة مصر المختلطة — ولما ألغيت المحاكم المختلطة أحيلت قضية البيع إلى محكمة القاهرة الابتدائية وقيدت برقم ١١٣ سنة ١٩٤٩ بيوع مصر — وفى ٢٧ من مايو سنة ١٩٥٢ حكمت المحكمة بإيقاع البيع على الطاعنين مقابل ثمن قدره ٣٨٢٥ جنيها و ٣٨٣ مليا والمصاريف ومقدارها ١٣٣ جنيها و ٣٣٠ مليا — وفى ٧ من يونيو سنة ١٩٥٢ قرر المطعون عليهم فى قلم كتاب محكمة القاهرة الابتدائية بزيادة العشر — وحددت جلسة ٨ من يولييه سنة ١٩٥٢ لإجراء المزايدة وأبلغ محضر التقرير بزيادة العشر فى ٨ من يونيو سنة ١٩٥٢ إلى الطاعنين باعتبارهما الراسى عليهما المزايدة كما أبلغ إلى ورثة المدين الذين اتخذت فى مواجهتهم إجراءات نزع الملكية فى يوم ٨ و ١٠ من يونيو سنة ١٩٥٢ — وفى ٣ من يولييه سنة ١٩٥٢ قرر الطاعنان فى قلم كتاب محكمة القاهرة الابتدائية بىطلان التقرير بزيادة العشر استنادا إلى الأسباب الآتية : أولا — إن التقرير بالزيادة حصل بعد انقضاء العشرة أيام

المنصوص منها في المادة ١/٦٧٤ مرافعات . ثانياً — إن التقرير بالزيادة لم يشمل على نصيب كل من مقرري الزيادة . ثالثاً — إن مقرري الزيادة لم يودعوا المصاريف المقدرة عن البيع الأول ، وأن المطعون عليها الأولى قررت بالزيادة بصفتها الشخصية وبصفتها حالة محل ابنها فيليب كقرري دون أن تذكر أساس هذا الحلول وقد ثبت أن هذا الحلول لا وجود له وقضى ببطلانه . رابعاً — إن محضر التقرير بالزيادة لم يبالغ إلى بعض ورثة المدين المتزوج ملكيته . وفي ٩ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ قضت محكمة القاهرة الابتدائية ببطلان تقرير الزيادة وألزمت المقررين بالمصروفات — وأقامت المحكمة قضاها على أن عدم إيداع المصاريف المقدرة عند البيع الأول يترتب عليه بطلان التقرير استناداً إلى أن المادة ٦٧٤ من قانون المرافعات أوجبت على مقرر الزيادة إيداع المبالغ المبينة بها ولم تفرق في هذا بين ما إذا كان مقرر الزيادة هو متخذ إجراءات نزع الملكية أو غيره وأنه إذا كان مقرر الزيادة هو متخذ الإجراءات فإن دفعه مصروفات البيع الأول ، مقدماً لا يعفيه من واجب إيداعها عند التقرير بزيادة العشر — استأنف المطعون عليهم هذا الحكم وقيد الاستئناف برقم ٩٢٣ سنة ١٩٥٢ ق استئناف القاهرة . وفي ٦ من مايو سنة ١٩٥٣ قضت محكمة الاستئناف بإلغاء الحكم المستأنف ورفض دعوى الطاعنين — وأقامت المحكمة قضاها على أن المطعون عليهم دفعوا مصاريف البيع الأول مقدماً باعتبارهم متخذين إجراءات نزع الملكية ، وأن القانون إذ أوجب في المادة ٦٧٤ مرافعات على مقرر الزيادة إيداع تلك المصاريف قد قصد إلى ضمان حقوق متخذ الإجراءات فيما أنفقه من مصاريف . وإذا كان المطعون عليهم هم الذين دفعوا هذه المصروفات فإن العلة في وجوب إيداعها عند تقريرهم بالزيادة تكون متفية — ورد الحكم على ما أثاره الطاعنان من أن التقرير بالزيادة حصل بعد الميعاد ، بأن المادة ٢٣ مرافعات تقضى بامتداد الميعاد إذا صادف آخر يوم عطلة رسمية إلى اليوم التالي بعد العطلة — كما أورد الحكم أن دفاع الطاعنين المبني على إغفال المطعون عليهم بيان حصة كل منهم في تقرير الزيادة دفاع لا مصلحة لهم فيه لأن تحديد حصص مقرري الزيادة أمر يتفردون وحدهم بتقريره فيما بينهم . وانتهى الحكم

في خصوص الاعتراض الأخير المبني على أن تقرير الزيادة لم يعلن إلى جميع وريثة المدين إلى أن هذا الاعتراض مردود بأن تقرير أعلن بعرفة قلم الكتاب على النموذج الخاص إلى وريثة المدين الميية بمماؤهم بإجراءات البيع وحكم مرسوم المزد عملاً بالمادة ٦٧٩ مرافعات . وقد طعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق التقص في ٥ من يوليو سنة ١٩٥٣ ووض الطعن على دائرة فحص الطعون وأبدت النيابة رأيها برفض الطعن وقررت دائرة الفحص إحالة الطعن إلى الدائرة المدنية لجلسة ١١ من أبريل سنة ١٩٥٧ وفيها صممت النيابة على رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على خمسة أسباب يتحصل أولها في النعي على الحكم المطعون فيه بخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وبالخطأ في الإسناد إذ استند الحكم على واقعة لا وجود لها في الأوراق وغير متبعة في الدعوى كما عار الحكم قصور . وأسس الطاعنان هذا السبب على أن المطعون عليهم لم يقوموا بإيداع مصاريف البيع الأول مخالفين بذلك ما تقضى به المادة ٦٧٤ مرافعات مما يترتب عليه بطلان التقرير بزيادة العشر عملاً بالمادة ٦٧٥ مرافعات ، وأن ما أورده الحكم المطعون فيه في الرد على هذا الاعتراض مردود بعموم نص المادة ٦٧٤ مرافعات التي لم تفرق في وجوب إيداع المبالغ الميينة بها بين ما إذا كان مقر الزيادة هو مباشر إجراءات البيع أو غيره — كما أن ما أورده الحكم من أن قلم الكتاب لم يطالب المطعون عليهم بإيداع مصاريف البيع الأول واقعة لا أساس لها في أوراق الدعوى فضلاً عن أنها على فرض ثبوتها غير متبعة لأن عدم مطالبة قلم الكتاب بإيداع تلك المصاريف لا يبرر مخالفة أحكام المادة ٦٧٤ وأنه على فرض أن العلة في وجوب إيداع مصاريف البيع الأول هي ضمان حقوق متخذ إجراءات البيع الذي صرفها مقدماً فإن ذلك وحده لا يبرر إعفاء متخذ تلك الإجراءات من إيداعها إذا قرر بزيادة العشر لما يمكن أن يكون قد علق بها من حقوق للغير تحول دون إجراء المقاصة التي هي وحدها أساس الإعفاء من وجهة نظر الحكم المطعون فيه وأضاف الطاعنان أنهما تمسكا بجميع هذه الأوجه أمام محكمة الاستئناف وذكر أن الإعفاء من إيداع تلك المصاريف يخرض جوازه تحول دونه في صورة هذه الدعوى ما توقع ضد المطعون عليهم

من مجوزات تحت يد المدينين ولكن الحكم المطعون فيه لم يلتفت إلى شئ من ذلك ولم يرد على هذا الدفاع .

وحيث إن هذا السبب مردود بأن القانون إذا أوجب في المادة ٦٧٤ مرافعات على مقرر الزيادة بالعشر أن يودع مصاريف البيع الأول إنما قصد إلى حماية حق متخذ إجراءات نزع الملكية فيما أنفق من مصاريف وهذه المحكمة تنفى في حالة ما إذا كان المقرر بالزيادة هو مباشرة إجراءات التنفيذ فلا محل إذن لإلزامه بإيداعها مرة ثانية لأن الإيداع في هذه الحالة يكون لحسابه هو وضمائنا لحقوقه فيما أنفقته وما دام أنه هو الذي أنفق هذه المصاريف مقدما فإن من العبث إلزامه بدفع مال ليكون ضمائنا لما أنفق خصوصا وأن هذه المصاريف ممتازة بحكم المادتين ٧٣٥ من قانون المرافعات و١٣٨ من القانون المدني . ولا محل بعد ذلك لما أثاره الطاعنان من احتمال تعلق حق الغير بتلك المصاريف في صورة توقيع حجز عليها تحت يد قلم الكتاب لأن الخصومة في هذه الصورة تكون مترددة بين مباشر الإجراءات الذي قرر بالزيادة وبين الحاجز ولا أثر لها على حقوق الدائنين أو المدينين في دعوى نزع الملكية - ولما كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه في هذا الخصوص على ما أورده من عدم وجوب إيداع مصاريف البيع الأول إذا كان مقرر الزيادة هو مباشر إجراءات البيع فإنه لا يكون قد خالف القانون - كما أن ما أورده الحكم من واقعة عدم مطالبة قلم الكتاب بإيداع تلك المصاريف لا يؤثر في صحة النتيجة التي انتهى إليها - وإذا كان الحكم قد أغفل الرد على ما أثاره الطاعنان بشأن احتمال تعلق حق الغير بتلك المصاريف فإن ذلك لا يبيح له إذ المحكمة غير ملزمة بتعقب دفاع طرف الخصومة في كل ما يثيرونه من أوجه الدفاع مادامت قد أقامت قضاءها على ما يكفي لحمله .

وحيث إن السبب الثاني يتحصل في النعي على الحكم المطعون فيه بالقصور في الأسباب والخطأ في تطبيق القانون استنادا إلى أن المطعون عليهم قد أغفلوا في تقرير الزيادة بالعشر بيانا جوهريا هو تحديد النسبة التي تنخص كلا منهم في العقار المتزوع ملكيته كما أخذ الطاعنان على تقرير الزيادة غموضه فيما تضمنه من

أن المطعون عليها الأولى قررت بالزيادة بصفتها الشخصية وبصفتها حالة محل
إبنا فيليب كنفورى دون أن تبين أساس هذا الحلول والمقصود منه مع أن
الطاعين أثبتا أن هذا الحلول قد قضى بطلانه. وأن التقرير بزيادة العشر يرتب
على المقررين التزامات للغير بما نصت عليه المادة ٢/٦٨٢ مرافعات من اعتبار
مقرر الزيادة مشتريا بالثمن الذى بينه فى التقرير إذا لم يطلب أحد البيع بجلسة
المزاد وأن هذا يقتضى فى حالة تعدد المقررين أن تذكر فى التقرير أنصبتهم وصفاتهم
حتى يمكن الرجوع عليهم إذا تخلفوا عن الوفاء بشروط البيع على ما تقتضى به
المادة ٦٩٦ مرافعات وأن للطاعين التمسك بالبطلان الناشء عن إغفال هذا
البيان حتى تستقر لها ملكية مازدا عليها — ولكن الحكم المطعون فيه
قد رد على الشق الأول من هذا الدفاع الخاص بعدم بيان حصص المقررين
بالزيادة بأن ذلك من شأنهم وحدهم وفى ذلك مخالفة للقانون على ما سبق البيان
كما أن الحكم أغفل الرد على الشق الثانى من هذا الدفاع الخاص بصفة
المطعون عليها الأولى فشابه فى هذا الخصوص قصور يبطله .

وحيث إن هذا السبب مردود بأن القانون لم يوجب على مقررى الزيادة
بيان حصة كل منهم فى تقرير الزيادة لأن الأمر فى تحديد الحصص فيما بينهم
يرجع إليهم وحدهم ولا أثر له فى حقوق الدائنين أو مباشر إجراءات البيع أو المدينين
مادام أنهم ملتزمون قبل هؤلاء بالوفاء بالثمن المبين بتقرير الزيادة إذا لم يتقدم
أحد للشراء أو بالثمن الذى يرسوبه المزاد عليهم إذا وقع البيع لهم ، فإذا تخلفوا عن الوفاء
كان لكل صاحب مصلحة الرجوع عليهم مجتمعين عملا بالمادة ٦٩٦ مرافعات
أما الشأن فى أمر صفة المطعون عليها الأولى عن حلولها محل إبنا فى التقرير
بالزيادة فقاصر على هذا الابن إن شاء أخذ حصته فى العقار المتروك ملكيته إذا
رسا المزاد لصالح المطعون عليهم وإن شاء تركه وتكون المطعون عليها الأولى هى
وحدها المسئولة عن ثمن تلك الحصة ويؤكد هذا ما نصت عليه المادة ٦٧٠
مرافعات من أنه "يجوز للوامى عليه المزاد أن يقصر فى قلم كتاب المحكمة قبل
انقضاء ثلاثة الأيام التالية ليوم البيع أنه اشترى بالتوكيل عن شخص معين إذا
وافقه على ذلك كل من الموكل والكفيل عند الانقضاء وبهذا يبرأ الوكيل وتعتبر

الكفالة من الموكل. " لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه في هذا الخصوص على أن القانون لا يوجب على مقررى الزيادة بيان حصصهم في تقرير الزيادة لأن هذا الأمر من شأنهم وحدهم فإنه لا يكون قد أخطأ تطبيق القانون كما أن سكوت الحكم عن الرد على ما أثاره الطاعنان في خصوص صفة المطعون عليها الأولى لا يعيبه إذ فيما أورده الحكم في الرد على ما أثاره الطاعنان في خصوص حصص المطعون عليهم ما يكفي لحمله ولا على المحكمة إذا هي لم تتبع دفاع الطاعنين في جميع المناحي ما دامت قد أقامت قضاءها على ما يحمله .

وحيث إن حاصل السبب الثالث أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون فيما انتهى إليه من اعتبار التقرير بالزيادة صحيحا مع أن التقرير حصل بعد عشرة أيام من تاريخ حكم مرسى المزد نغالف بذلك ما تقضى به المادة ٦٧٤ مرافعات ويكون بذلك باطلا إعمالا لنص المادة ٦٧٥ مرافعات وأن ما أورده الحكم المطعون فيه من أن آخر يوم من الأيام العشرة كان عطلة رسمية ومن ثم يمتد الميعاد إلى اليوم التالى بعد انتهاء العطلة أخذا بحكم المادة ٢٣ مرافعات غير صحيح في القانون ذلك أن التقرير بزيادة العشر إجراء يقوم به صاحب الشأن في قلم الكتاب ولا يتم باعلان على يد محضر حتى يمكن أن تسرى عليه أحكام المادة ٢٣ مرافعات التى لا يعمل بها إلا فيما يتعلق بالأوراق التى يتم إعلانها بواسطة المحضرين وأخذا بما قرره هذه المحكمة في الطعن رقم ٢٢٦ سنة ١٨ ق بشأن قيد الاستئناف قبل ٤٨ ساعة قبل حلول هذا الأجل في ظل قانون المرافعات القديم .

وحيث إن هذا السبب مردود بأن المادة ٢٠ من قانون المرافعات نصت على أنه " إذا عين القانون للحضور أو للحصول إجراء ميعادا مقدرا بالأيام أو بالشهور أو بالسنين فلا يحسب منه يوم التكليف أو التنبيه أو حدوث الأمر المعتبر في نظر القانون مجريا للميعاد وينقضى الميعاد بانقضاء اليوم الأخير منه إذا كان ظرفا يجب أن يحصل فيه الإجراء ... " كما نصت المادة ٢١ من القانون على أنه " إذا كان الميعاد معيناً في القانون للحضور أو لمباشرة إجراء زيد عليه يوم لكل

مسافة ... " ثم جاء نص المادة ٢٣ عاما بأنه " إذا صادف آخر الميعاد عطلة رسمية امتد إلى أول يوم عمل بعدها " - وبين من هذه النصوص أن المشرع وضع في المادتين ٢٠ و ٢١ قاعدة عامة في احتساب المواهيد فنص على أن الميعاد ينتقضى بانقضاء اليوم الأخير منه إذا كان ظرفا يجب أن يحصل فيه الإجراء ثم عقب في المادة ٢٣ فنص على امتداد الميعاد إذا صادف آخره عطلة رسمية إلى أول يوم عمل بعدها . ومؤدى ذلك أن حكم المادة ٢٣ عام يسرى على جميع المواهيد سواء ما كان منها معيناً للحضور أو للحصول الإجراء - على ما جرى به قضاء هذه المحكمة في الطعن رقم ٤٧ سنة ٢١ ق.

وحيث إن السبب الرابع يتحصل في النعي على الحكم المطعون فيه بالخطأ في تطبيق القانون وبالقصور في الأسباب استنادا إلى أن تبليغ تقرير الزيادة بالعشر شابه بطلان من وجهين أولهما أنه لم يشتمل على البيانات التي أوجبها القانون في الأوراق القضائية إذ خلا تبليغ التقرير من ذكر اسم طالب الإعلان مخالفا بذلك ما تنقضى به المادة ١٠ من قانون المرافعات ومن ثم يكون باطلا عملا بالمادة ٢٤ مرافعات وأن ما أورده الحكم المطعون فيه من أن تبليغ التقرير حصل بمعرفة قلم الكتاب على النموذج الرسمي الخاص بذلك قول لا سند له في الأوراق ، كما أن الحكم لم يبين ما هو هذا النموذج الخاص وهل وضعه المشرع لقلم الكتاب . وفضلا عن ذلك فإنه وإن كانت المادة ٦٧٩ مرافعات قد وضعت على عاتق قلم الكتاب تبليغ تقرير الزيادة إلى ذوى الشأن إلا أنها لم تعف قلم الكتاب من ذكر اسم طالب الإعلان حتى يستوثق أصحاب الشأن من تنفيذ أحكام القانون . والوجه الآخر أن تبليغ التقرير لم يحصل لجميع ورثة المدين المتخذة ضده الإجراءات مع أنهم يملك العقار المتزوع ملكيته وأصحاب المصاحبة الكبرى في الإجراءات وأنه إذا كانت إجراءات نزع الملكية قد اتخذت في مواجهة بعض ورثة المدين دون البعض الآخر فإن هذا الإجراء الخاطئ لا يبرر التماس في الخطأ بإفقال إعلان التقرير لجميع ورثة المدين .

وحيث إن هذا السبب مردود في الوجه الأول بأن المادة ٦٧٩ مرافعات قد أوجبت على قلم الكتاب تبليغ محضر التقرير بالزيادة في خلال خمسة الأيام

التالية لانقضاء ميعاد التقرير بها للراعى عليه المزاد والمدين والحائز وإلى المقررين بالزيادة والدائن مباشر الاجراءات وجميع الدائنين الذين أصبحوا طرفا فى الاجراءات وفقا للمادة ٦٣٧ — ويبين من هذا النص أن القانون إذ وضع على عاتق قلم الكتاب تبليغ تقرير الزيادة لم يشترط لذلك التبليغ شكلا خاصا أو ذكر بيانات خاصة ولم يرتب القانون بطلان بشأن تقرير بالزيادة إلا بما نص عليه فى المادتين ٦٧٤ و ٦٧٥ مرافعات ، وليس فى هاتين المادتين ما يشير إلى وجوب اشتمال التبليغ على بيانات خاصة باسم طالب الاعلان على ما يذهب الطاعنان ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذا انتهى إلى رفض دفاع الطاعنين المؤسس على بطلان تبليغ التقرير بالزيادة المستند إلى إضفال ذكر اسم طالب الإعلان لا يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون ولم يعتوره قصور فى الأسباب — كما أن الوجه الثانى من هذا السبب مردود بأن تقرير الزيادة يبلغ إلى من كانوا طرفا فى إجراءات البيع الأول على ما هو مفهوم من نص المادة ٦٧٨ مرافعات ، وما دام أن قلم الكتاب قد قام بتبليغ التقرير إلى من كانوا طرفا فى إجراءات البيع الأول فإن هذا التبليغ يكون قد تم وفق القانون خصوصا وأن قلم الكتاب الذى وضع القانون على عاتقه تبليغ التقرير لا يعلم وليس من شأنه أن يعلم بوجود ورثة آخرين لم توجه اليهم إجراءات نزع الملكية .

وحيث انه لكل ذلك يتعين رفض الطعن .

جلسة ٩ من مايو سنة ١٩٥٧

برئاسة السيد عبد العزيز محمد رئيس المحكمة ، وبحضور السادة : اسحق عبد السيد ، ومحمد الواحد علي ، وراحم قوشه ، وابراهيم عثمان يوسف المستشارين .

(٥٠)

القضية رقم ٣٦٢ سنة ٢٣ القضائية :

نقض "الكفالة المقررة للطعن" . كفالة . عمل "التحكيم في منازعات العمل" . الطعن في قرارات هيئات التحكيم . وجوب ايداع الكفالة في الطعون التي تقدم عن هذه القرارات بعد العمل بالقانون رقم ٨ لسنة ١٩٥٧ وعدم لزوم الإيداع فيما وقع من الطعون قبل العمل بهذا القانون .

ايداع الكفالة المقررة للطعن بالنقض عند التقرير به غير لازم في الطعون التي رفعت عن قرارات هيئات التحكيم قبل العمل بالقانون رقم ٨ لسنة ١٩٥٧ أما الطعون التي تقدم بعد العمل به فيجب ايداع الكفالة فيها ، ذلك أنه في الصورة الأولى وإن كانت المادة ٤٣٠ مرافعات توجب على الطاعن ايداع الكفالة قبل التقرير بالطعن إلا أن لزوم هذا الاجراء مقصور على حالة الطعن في الأحكام المنصوص عليها في هذه المادة ، أما إذا كان الطعن في غير حكم من هذه الأحكام كما هو الحال في قرارات هيئات التحكيم المطعون فيها قبل العمل بالقانون رقم ٨ لسنة ١٩٥٧ فإن ايداع الكفالة ليس لازماً فيها لأن هذه القرارات لم تكن معتبرة بمثابة حكم من هذه الأحكام بل كان الشارع يعتبرها قرارات إدارية لا أحكاماً صادرة من محاكم الاستئناف ويقتصر على التقرير بأن لها قوة الأحكام النهائية ، أما في الصورة الثانية فالكفالة واجبة لأن التعديل الذي أجراه هذا القانون في المادة ٢/١٦ و ٣ من القانون رقم ٣١٨ لسنة ١٩٥٢ نص على اعتبار قرار هيئة التحكيم بمثابة حكم صادر من محكمة الاستئناف وعلى اتباع الأحكام الواردة في قانون المرافعات عند الطعن بالنقض وهذا يقتضي ايداع الكفالة المقررة للطعن في أحكام محاكم الاستئناف .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع حسبما يبين من القرار المطعون فيه ومن سائر الأوراق تحصل فى أن الطاعنة تقدمت فى شهر مايو سنة ١٩٥٣ إلى مكتب العمل بالسويس بأربعة عشر مطلباً خاصاً بمستخدمى الشركة المطعون عليها ، وبعد أن سمع المكتب أقوال الطرفين أحال النزاع إلى لجنة التوفيق التى أحالته بدورها إلى هيئة التحكيم بمحكمة استئناف القاهرة . وبتاريخ ١٥/١٠/١٩٥٣ أصدرت هيئة التحكيم قرارها : أولاً - بعدم اختصاصها بنظر المطالب السابع والثانى عشر والرابع عشر . ثانياً - بتقرير حق المستخدمين فى الأجر الإضافى عن ساعات العمل الإضافية بالنسبة المقررة قانوناً وتقرير حقهم فى توفير مساكن ملائمة لهم على أن يتم ذلك فى مدة سنة . ثالثاً - برفض ما هذا ذلك من الطلبات مع إلزام الشركة المطعون عليها بدفع ١٥٠ قرشاً لمندوب المستخدمين مقابل حضوره عن كل مرة نظراً فيها النزاع - فقررت الطاعنة الطعن فى هذا القرار بطريق النقض فى ١٦/١١/١٩٥٣ . ولم تسدد الرسوم وقت التقرير كما لم تودع الكفالة . وبتاريخ ٢٣/١/١٩٥٧ عرض الطعن على دائرة فحص الطعون فطلبت النيابة العامة استبعاده من قائمة القضايا لعدم سداد الرسم القضائى وقررت الدائرة استبعاد الطعن من جدول الجلسة إلى أن تستوفى الرسوم المستحقة . وفى ١٨/٥/١٩٥٧ سددت الطاعنة الرسم وأودعت الكفالة وقدرها عشرة جنيهات - فأعيد عرض الطعن على دائرة فحص الطعون بتاريخ ٢٠/٣/١٩٥٧ فقررت إحالته إلى هذه الدائرة .

وحيث إن المطعون عليها دفعت بعدم اختصاص محكمة النقض بنظر الطعن استناداً إلى أن هيئة التحكيم ليست محكمة من المحاكم التى نصت المادة ٤٢٥ من قانون المرافعات على جواز الطعن بالنقض فى أحكامها وأن القرار الذى تصدره

هذه الهيئة ليس حكما بل هو من القرارات التي تصدر من جهة إدارية لها اختصاص قضائي والتي تختص محكمة القضاء الإداري بمجلس الدولة بنظر الطعون فيها وقد انضمت النيابة العامة الى هذا الدفع في المذكرة المقدمة منها .

وحيث إن هذا الدفع أصبح لا محل له بعد صدور القانون رقم ٨ لسنة ١٩٥٧ الذي نص في مادته الثالثة على أن تفصل محكمة النقض في الطعون التي رفعت إليها قبل العمل بأحكام هذا القانون .

وحيث إن النيابة العامة دفعت أمام دائرة فحص الطعون بعدم قبول الطعن شكلا لأن التقرير به تم في ١٦/١١/١٩٥٣ ولم تودع الكفالة إلا في ١٨/٢/١٩٥٧ وكان يتعين إيداعها قبل التقرير بالطعن على ما تقتضيه المادة ٤٣٠ من قانون المرافعات ، وهذا الإيداع هو من الإجراءات الجوهرية التي يترتب على مخالفتها بطلان الطعن — وقد أصرت النيابة على هذا الدفع أمام المحكمة .

وحيث إنه وإن كانت المادة ٤٣٠ من قانون المرافعات توجب على الطاعن قبل التقرير بالطعن أن يودع خزانة محكمة النقض على سبيل الكفالة عشرة جنيهات (تعديل إلى ٢٥ جنيها بالقانون رقم ٦٠٣ لسنة ١٩٥٦) إذا كان الحكم المطعون فيه صادرا من محكمة استئناف أو خمسة جنيهات (تعديل بالقانون المذكور إلى ١٥ جنيها إذا كان من محكمة ابتدائية أو محكمة مواد جزئية) — وكانت الفقرة الثانية من المادة ٤٣٠ المشار إليها تنص على أنه " لا يقبل قلم الكتاب تقريراً بالطعن إذا لم يصحب بما يثبت هذا الإيداع ... " إلا أن لزوم هذا الإجراء مقصور بطبيعة الحال على الأحكام المنصوص عليها في هذه المادة أما إذا كان الطعن في غير حكم من هذه الأحكام كما هو الحال في القرارات المتعلقة برجال القضاء أو في قرارات هيئات التحكيم المطعون فيها قبل العمل بالقانون رقم ٨ لسنة ١٩٥٧ فإن إيداع الكفالة ليس لازما ذلك أنه مهما يكن الرأي الذي يصح أو ينتهي إليه الاجتهاد في تكييف هيئة التحكيم وفي طبيعة القرارات الصادرة منها

فإن الشارع قد أفصح من رأيه في ذلك حين أصدر القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن تنظيم مجلس الدولة إذ نص في المادة الحادية عشرة منه على أنه "فيماذا القرارات الإدارية من هيئات التوفيق والتحكيم في منازعات العمل ... يفصل مجلس الدولة بهيئة قضاء إداري في الطعون التي ترفع من القرارات النهائية الصادرة من جهات إدارية لها اختصاص قضائي ..." مما مفاده أنه إلى ما قبل صدور هذا القانون كان يعتبر هيئات التحكيم في منازعات العمل من الجهات الإدارية التي لها اختصاص قضائي ثم رأى أن يستثنى بهذا التشريع الطعن في القرارات الصادرة من هذه الهيئات من اختصاص القضاء الإداري وقد كشف عن ذلك صراحة فيما أورده في المذكرة الإيضاحية للقانون المشار إليه من قوله "إنه رأى أن يسلم استثناء من اختصاص القضاء الإداري الطعون في قرارات هيئات التوفيق والتحكيم في منازعات العمال باعتبار أنه يدخل في تشكيل تلك الهيئة قضاة وأن لقراراتها قوة الأحكام النهائية" كل هذا يقطع بأن القرارات التي تصدر من هيئات التحكيم إنما هي في نظر الشارع قرارات إدارية لأحكام صادرة من محكمة الاستئناف وأن إجازة الطعن فيها بطريق النقض إنما قررت على سبيل الاستثناء للاعتبارات التي أوردتها المذكرة الإيضاحية — ولا يغير من ذلك بالنسبة للقرارات التي سبق الطعن فيها قبل القانون رقم ٨ لسنة ١٩٥٧ مانص عليه التعديل الذي أجراه في المادة ١٦٩/٣٠٢ من القانون رقم ٣١٨ لسنة ١٩٣٢ من أن قرار هيئة التحكيم "يعتبر بمثابة حكم صادر من محكمة الاستئناف بعد وضع الصيغة التنفيذية عليه من قلم كاتب محكمة الاستئناف الواقع في دائرتها محل النزاع ولكل من طرفي النزاع أن يطعن أمام محكمة النقض في هذا القرار في الأحوال المبينة بالمادة ٤٢٥ من قانون المرافعات وتقع في إجراءات هذا الطعن الأحكام الواردة في ذلك القانون" ذلك أن ما قضى به هذا النص الجديد من اعتبار قرار هيئة التحكيم بمثابة حكم صادر من محكمة الاستئناف ومن اتباع الأحكام الواردة في قانون المرافعات عند الطعن بالنقض ومن بينها إيداع الكفالة المقررة للطعن في أحكام محاكم الاستئناف إنما هو خاص بالطعون التي تقدم عن هذه القرارات بعد العمل بأحكام القانون رقم ٨ لسنة ١٩٥٧. أما القرارات

المطعون فيها قبل العمل بهذا القانون — كما هو الشأن في الطعن الحالي — فإنها عند التقرير بها لم تكن بحاجة إلى إتياع الكفالة المقررة للطعن في أحكام محاكم الاستئناف لأنها لم تكن إذ ذاك معتبرة بمثابة حكم من هذه الأحكام بل كان النص القديم يقتصر على التقرير بأن لها قوة الأحكام النهائية دون أن يعتبرها بمثابة حكم صادر من محكمة الاستئناف لما كان ذلك وكان الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية فإنه يتعين رفض هذا الدفع وقبول الطعن شكلاً .

جلسة ١٦ من مايو سنة ١٩٥٧

برئاسة السيد عبد العزيز محمد رئيس المحكمة ، وبحضور السادة : استحق عبد السيد ، ومحمد
عبد الواحد علي ، وأحمد قوشه ، ومحمد متولى عظم المستشارين .

(٥١)

القضية رقم ٢٣١ سنة ٢٣ القضائية :

(١) إثبات . "الإثبات بالبيئة" . الإثبات بالبيئة فيما يخالف أو يجاوز الثابت بالكتابة في المواد
التجارية . جوازه .

(ب) حكم استثنائي "تسييه" . عدم التزام محكمة الاستئناف بالرد تفصيلا على أسباب الحكم
المستأنف .

(ج) حكم استثنائي "تسييه" . انتهاء الحكم الاستثنائي في خصوص الدلائل التي ساقها
إلى غير ما انتهى إليه حكم محكمة أول درجة باستخلاص سائق . عدم الرد على وجهة نظر
حكم محكمة أول درجة في خصوص هذه الدلائل . لا عيب .

(د) إثبات "الإثبات بالبيئة" . شهادة . صلة الشاهد بأحد الخصوم (مستخدم لديه)
لا تمنعه من أداء الشهادة .

(هـ) نقض . "أسباب جديدة" محكمة الموضوع . بيع . النزاع أمام محكمة الموضوع على مقدار
كمية الحديد المتعاقدة على عدم تمسك المشتري صراحة أمامها بقيمة العجز الذي يدعيه .
إثارة الجدل بشأن العجز أمام هذه المحكمة . لا محل له .

١ - إذا استبانَت المحكمة من ظروف الدعوى التجارية وملايساتها أن الادعاء
بمحصل اتفاق يخالف أو يجاوز الثابت بالكتابة مرجح كان لها أن تقضى بإحالة
الدعوى إلى التحقيق لإثبات هذا الادعاء ولا مخالفة فيما تقضى به في هذا الخصوص
للقانون . ذلك أن الشارع اعتبر المواد التجارية من الأحكام التي وضعها للإثبات
في المواد ٤٠٠ - ٤٠٣ من القانون المدني وجاءت أحكام تلك المواد لتنظيم
قواعد الإثبات في غير المواد التجارية فأباح القانون في المواد التجارية الإثبات

بالبينة كقاعدة عامة ولم يستثن من ذلك إلا مانص عليه في المواد ٤٠ — ٤٦ و ٦٣ من قانون التجارة والمواد ٣ و ٩٠ و ١٥٠ و ١٧٤ من القانون البحري — ولا محل إذن للتعدي بحكم الفقرة الأولى من المادة ٤٠١ من القانون المدني التي منعت الاثبات بالبينة فيما خالف أو جاوز الثابت بالكتابة .

٢ — محكمة الاستئناف ليست ملزمة بتعقب أسباب الحكم المستأنف والرد عليها تفصيلا ما دامت قد أقامت قضاءها على ما يحمله .

٣ — إذا كان الحكم الاستئنافي قد انتهى في خصوص الدلائل التي ساقها إلى غير ما انتهى إليه حكم محكمة أول درجة فإن ذلك لا يعيبه مادام أن ما استخلصه في خصوصها سائق عقلا . كما أن عدم الرد على وجهة نظر حكم محكمة أول درجة في خصوص تلك الدلائل لا يعيب الحكم الاستئنافي بالقصور .

٤ — إذا كانت المحكمة قد اعتمدت على شهادة شاهدين من مستخدمي أحد الخصوم كان أحدهما هو ممثل هذا الخصم في الاتفاق موضوع النزاع في الدعوى فإن المحكمة لا تكون قد خالفت القانون لأن صلة هذين الشاهدين بذلك الخصم لا تمنعهما قانونا من أداء الشهادة مادام أن أحدا منهما ليس خصما في الدعوى .

٥ — متى كان النزاع قد دار بين الطرفين أمام محكمة الموضوع على أمر واحد هو مقدار كمية الحديد التي تم عليها التعاقد ولم يتمسك المشتري صراحة لدى تلك المحكمة بالمطالبة بقيمة العجز الذي يدعيه فإنه لا يكون هناك محل لاثارة الجدل بشأنه أمام هذه المحكمة .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن قد استوفى اوضاؤه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — حسب ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن —
تتحصل في أن الطاعن أقام الدعوى ١٩٠٥ سنة ١٩٥٠ تجارى كلى القاهرة على
المطعون عليها طلب فيها الحكم بفسخ العقد المؤرخ ١٩ من يوليو سنة ١٩٥٠
وبإلزام المطعون عليها بأن تدفع له مبلغ ٢١٧٠ ج و ١٩٦ م واستند في دعواه إلى
أنه كان قد تعاقد مع المطعون عليها على أن تباعه مائة طن من الحديد وحرر
الاتفاق في صورة إيصال موقع عليه من " فيليكس بلوز " ممثل المطعون عليها
تضمن أنه استلم من الطاعن شيكا على بنك مصر بمبلغ مائة جنيه بمثابة عربون
عن مائة طن من الحديد المبروم بسعر ٢٧٥٠ قرشا للطن — وأضاف الطاعن أن
المطعون عليها لم تورد له من الكمية المتعاقد عليها إلا ٤٩ طنا و ٣٤٨ كيلو جراما على
ثلاث دفعات آخرها في ٢٨ من أغسطس سنة ١٩٥٠ وخصمت مبلغ العربون
من ثمن الدفعة الأخيرة ، ثم امتنعت المطعون عليها بعد ذلك عن تنفيذ تعهدها
متعلة بأن الاتفاق تم على خمسين طنا فقط وأن ما زاد على هذه الكمية كان الاتفاق
عليه موقوفا على موافقة مقر الشركة الرئيسى ولم تتم هذه الموافقة — وانتهى
الطاعن إلى أنه إزاء امتناع المطعون عليها عن تنفيذ ما تعهدت به اضطروا إلى
شراء باقى الكمية المتفق عليها بسعر ٤٧٥٠ قرشا للطن فحسب بذلك مبلغ ١١٧٠ ج
و ١٩٦ م قيمة فرق الثمن كما ناله ضرر بسبب تصرف المطعون عليها إذ تأخر في
الوفاء بما التزم به من أعمال للحكومة وقدر هذا الضرر الأخير بألف من الجنيهات —
دفعت المطعون عليها الدعوى بأن الاتفاق تم بين ممثلها في القاهرة " فيليكس بلوز " و
بين الطاعن على خمسين طنا فقط وأن الإيصال الذى حرر عن العربون قد
ذكرت به الكمية على أنها مائة طن بناء على طلب الطاعن على أن يكون التعاقد
عنها مرهونا بموافقة المقر الرئيسى لها . واستدلت على ذلك أولا بأن المواصفات
التي قدمها الطاعن عقب الاتفاق كانت قاصرة على ٥٠ طنا مدلة على ذلك بدور الكوبيا
الخاص بها وبأنها خصمت مبلغ العربون من ثمن الرسالة الثالثة والأخيرة التي أكملت
بها القدر المتعاقد عليه وكان في ذلك دلالة استنفاد العقد لأغراضه وسكت الطاعن
عن ذلك كما أن الطاعن عند ما أرسل إليها خطاب ٣ من أكتوبر سنة ١٩٥٠ يطلب
فيه تنفيذ الصفقة على أنها تمت عن مائة طن جاء خطابه هذا خلوا من مواصفات

الكية التي يطالب بها مما يدل على عدم جدية مطالبتهم ، فضلا عن ذلك فإن الطاعن سكت من ذلك التاريخ حتى أرسل إلى المطعون عليها خطابا وضع عليه تاريخ ١٠ من فبراير سنة ١٩٥١ وصل إليها في ٦ من مارس سنة ١٩٥١ مرفقا به شيك بثمان باقى كمية الحديد التي يدعى بمصول التعاقد عليها . وفى ٩ من فبراير سنة ١٩٥٢ قضت المحكمة بفسخ العقد المؤرخ ١٩/٧/١٩٥٠ وبإلزام الشركة المدعى عليها بأن تدفع للمدعى مبلغ ١٤٧٠ جنيها و ١٦٩ مليا ... ” وأقامت المحكمة قضاءها على أن إيصال ١٩ من يوليو سنة ١٩٥٠ صريح فى أن التعاقد تم عن مائة طن وأن المطعون عليها لم تقدم أى دليل على إدلاء الطاعن بمقاسات خاصة بخمسين طنا وأن المحكمة لا تعول على دفتر الكوبيا الخاص بالمطعون عليها ولا على ما ذكرته من أن التعاقد على ما زاد على الخمسين طنا كان موقوفا على موافقة المقر الرئيسى لعدم قيام الدليل على صحة هذا الدفاع وأن واقعة خصم العربون من ثمن الكمية الأخيرة التي وردتها المطعون عليها لا يقوم حجة على الطاعن لأنه عمل تم من جهتها هي ورفضت المحكمة طلب المطعون عليها إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات أن الاتفاق تم على تخفيض الكمية المتعاقد عليها لكفاية الدليل المقدم فى الدعوى وانتهت المحكمة إلى تقرير ثبوت تقصير المطعون عليها وإلى مسئوليتها عن فرق ثمن الحديد وقدرت للطاعن تعويضا عن الضرر المادى والأدبى بسبب نكول المطعون عليها عن تنفيذ الصفقة بمبلغ ٣٠٠ ج . استأنفت المطعون عليها هذا الحكم وقيد الاستئناف برقم ١٩١ سنة ٦٩ ق استئناف القاهرة . وردد الطرفان أمام محكمة الاستئناف دفاعهما أمام محكمة أول درجة . وفى ٢٥ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ قضت محكمة الاستئناف ” بقبول الاستئناف شكلا وقبل الفصل فى موضوع الدعوى بأحالتها إلى التحقيق لتثبت المستأنفة أن الطرفين اتفقا على أن يكون التنفيذ باتا فيما يختص بخمسين طنا ومعلقا على إجازة المقر الرئيسى للشركة فيما يختص بالخمسين طنا الباقية ... ” وبعد أن تم التحقيق حكمت المحكمة فى ٧ من مايو سنة ١٩٥١ ” بإلغاء الحكم المستأنف ورفض دعوى المستأنف عليه فطعن الطاعن فى هذا الحكم وفى الحكم التمهيدى الصادر فى ٢٥ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ ، وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون وأبدت النيابة رأيها برفضه

وقررت دائرة الفحص في ١٣ من مايو سنة ١٩٥١ إحالة الطعن إلى الدائرة المدنية والتجارية لجلسة ٢٥ من أبريل سنة ١٩٥٧ وفيها صممت النيابة على رأيها.

وحيث إن حاصل السبب الأول من أسباب الطعن أن الحكم التمهيدى إذ قضى بإحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات ما يخالف ما أثبت بإيصال ١٩ من يوليو سنة ١٩٥٠ قد خالف القانون لأن الدليل الكتابى لا ينقضه إلا دليل كتابى أو قرينة قانونية لا تحمل إثبات عكسها ولكن الحكم ركن إلى قرائن غير قاطعة لإباحة إثبات ما خالف الثابت بالكتابة كما أن الحكم القطعى قد خالف القانون بدوره بما قرره من أن التعاقد وإن كان قد ذكر أنه عن مائة طن إلا أنه فى حقيقةه تم — تحسين طنا فقط وأن ذلك لابد أن يكون قد حصل شفويا فافترض الحكم بذلك عكس الثابت بالكتابة فرضا واجبا بغير دليل — وأن الحكمين المطعون فيهما قد جاءا قاصرين عن بيان العناصر الواقعية فى شأن إيصال ١٩ من يوليو سنة ١٩٥٠ وخالف نصصوصه الصريحه وعدلا عن تفسير مدلوله الصريح مخالفين بذلك حكم محكمة أول درجة دون أن يردا على أسبابه ومن ذلك : أولا — أن حكم محكمة أول درجة قرر أن إيصال ١٩ من يوليو سنة ١٩٥٠ صريح فى أن التعاقد تم على مائة طن من الحديد وأن هذا الإيصال خلا من ذكر أية مواصفات أو مقاسات من الحديد المتعاقد عليه وأن المطعون عليها لم تقدم أى دليل على أن الطاعن حدد مقاسات أو مواصفات عن تحسين طنا فقط — ولم يعول ذلك الحكم على دفتر الكوبيا المقدم من المطعون عليها والثابت به مقاسات ومواصفات عن تحسين طنا لحساب الطاعن استنادا إلى أن الدفاتر التجارية على فرض انتظامها وهو مالم يتحقق فى هذا الدفتر لا ترقى فى الإثبات إلى مرتبة الدليل — فى حين أن الحكم التمهيدى الصادر من محكمة الاستئناف قد استند فى القضاء بالإحالة إلى التحقيق على مجرد تناقض روايتى طرفى الخصومة — كما أن الحكم القطعى أورد أنه وإن كان إيصال ١٩ من يوليو سنة ١٩٥٠ حرر عن مائة طن إلا أن الاتفاق تم فى الحقيقة عن تحسين طنا فقط وأن ذلك لابد أن يكون قد تم شفويا واستند إلى ظواهر وعوامل واقعية سردها — وبمجرد

تناقض رواية طرفي الخصومة لا يبرر الإحالة إلى التحقيق لإثبات ما خالف
النايب بالكتابة ، كما أن الظواهر والعوامل التي سردها الحكم تقطعي لا تبرر
إهدار ما ثبت بالكتابة . وثانياً — أن الحكم القطعي المطعون فيه ذكر أن من
الظواهر التي اعتمد عليها في ترجيح رواية المطعون عليها وإهدار مدلول إيصال
١٩ من يوليو سنة ١٩٥٠ الصريح أن المطعون عليها خصمت قيمة العربون
المنوه عنه بذلك الإيصال من ثمن آخر شحنة أرسلتها إلى الطاعن في ٢٨ من
أغسطس سنة ١٩٥٠ وأن دلالة هذا الإجراء أن المطعون عليها أخطرت الطاعن
بأنقضاء التعاقد دون أن يرد الحكم على ما أورده حكم محكمة أول درجة من أن
هذا الإجراء لا يلزم الطاعن لأنه تم من جانب المطعون عليها وحدها ولم يثبت
رضاء الطاعن بدلالته — كما أن الحكم التقطعي إذ قرر أن الطاعن سكت عن
مدلول هذا الإجراء يكون قد خالف النايب في الدعوى ذلك أن الشحنة الأخيرة
التي خصم العربون من ثمنها لم تصل إلى الطاعن إلا في ٢٠ من سبتمبر سنة ١٩٥٠
وأنه يادر إلى مطالبة المطعون عليها بتنفيذ ما تعهدت به بإيصال ١٩ من يوليو
سنة ١٩٥٠ بخطابه المرسل إليها في ٣ من أكتوبر سنة ١٩٥٠

وحيث إن هذا السبب مردود في جميع وجوهه أولاً بأن الفقرة الأولى من
المادة ٤٠٠ من القانون المدني تنص على أنه "في غير المواد التجارية إذا كان
النصرف القانوني تزيد قيمته على عشرة جنيهات أو كان غير محدد القيمة فلا تجوز
بيئته في إثبات وجوده أو انقضائه ما لم يوجد اتفاق أو نص يقضي بغير ذلك".
كما تنص المادة ٤٠١ على أنه "أما يجوز الإثبات بالبيئته ولو لم تزيد القيمة على
عشرة جنيهات (١) فيما يخالف أو يجاوز ما اشتمل عليه دليل كتابي..." ثم ورد نص
المادة ٤٠٢ بأنه "يجوز الإثبات بالبيئته فيما كان يجب إثباته بالكتابة إذا وجد
مبدأ ثبوت بالكتابة..." وأباحت المادة ٤٠٣ الإثبات بالبيئته فيما كان يجب
إثباته بالكتابة إذا وجد مانع مادي أو أدبي يحول دون الحصول على دليل كتابي
أو إذا فقد الدائن سند الكتابي لسبب أجنبي لا يدر له فيه — ومؤدى هذه النصوص
أن المشرع وضع قاعدة عامة في الإثبات بالبيئته في المادة ٤٠٠ فنص على جواز
الإثبات بها في المواد التجارية وعلى عدم جواز الإثبات بها في غير المواد التجارية

إذا زاد قيمة التصرف القانوني على عشرة جنيهات أو كان التصرف غير محدد القيمة ، ثم أوردت المواد ٤٠١ و ٤٠٢ و ٤٠٣ أحكاما تمنع الإثبات بالبيئة ولو لم تزد القيمة على عشرة جنيهات "م ٤٠١" وأحكاما أخرى تميز الإثبات بها فيما كان يجب إثباته بالكتابة "المادتين ٤٠٢ و ٤٠٣" وسياق المواد على هذا النحو يشير إلى أن الشارع استبعد المواد التجارية من الأحكام التي وضعها للإثبات في المواد ٤٠٠ - ٤٠٣ وجاءت أحكام تلك المواد لتنظيم قواعد الإثبات في غير المواد التجارية فأباح القانون في المواد التجارية الإثبات بالبيئة كقاعدة عامة ولم يستثن من ذلك إلا ما نص عليه في المواد ٤٠ - ٤٦ ، ٦٣ ، من قانون التجارة والمواد ٣ و ٩٠ و ١٥٠ و ١٧٤ من القانون البحري - والحكمة التي رأى المشرع من أجلها إباحة الإثبات بالبيئة في المواد التجارية هي أن المعاملات التجارية تقتضى السرعة وتستلزم البساطة وتستغرق وقتا قصيرا في تنفيذها - وما دام أن المواد التجارية لا تخضع للأحكام التي سنتها المواد ٤٠٠ - ٤٠٣ من القانون المدني فلا محل إذن للتعدي بحكم الفقرة الأولى من المادة ٤٠١ التي منعت الإثبات بالبيئة فيما خالف أو جاوز الثابت بالكتابة ومن ثم فإن المحكمة إذ استبانت من ظروف الدعوى التجارية وملايساتها أن الادعاء بحصول اتفاق يخالف أو يجاوز الثابت بالكتابة مرجح كان لها أن تقضى بإحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات هذا الادعاء ولا مخالفة فيما تقضى به في هذا الخصوص للقانون وإذا كان الحكم التمهيدى قد استند إلى القرائن التي أوردها فيما انتهى إليه من إحالة الدعوى إلى التحقيق كما كان الحكم القطعى فيما انتهى إليه من حصول اتفاق يخالف الثابت بالكتابة لم يفترض ذلك بغير دليل بل ساق الأدلة التي استند إليها من شهادة الشهود والقرائن وخلص منها إلى النتيجة التي انتهى إليها - لما كان ذلك فإن النعى على المحكمين بمخالفة القانون يكون غير صحيح . ثانيا - بأن ما ينعاه الطامن في هذا السبب على المحكمين بالقصور مردود بأن الحكم التمهيدى قد أورد روايتى طرفى الخصومة ثم ساق الدلائل التي استندت إليها المطعون عليها لتأييد وجهة نظرها وخلص من ذلك إلى "أنه وإن كان يبدو من ظاهر الاتفاق المؤرخ ١٩ من يوليو سنة ١٩٥٠ أنه

المنظم لعلاقات الطرفين فير أن المستأنفة أتت بجملة قرائن يحتمل معها الحد من مدلول هذا لاتفاق والقول بأنه كان خاضعا لتحفظ -- قبله المستأنف ضده -- يقضى بوجوب اعتياده من مركز الشركة الرئيسي من نصف الكمية الموضحة في الاتفاق ومن ناحية أخرى أصر المستأنف ضده على ما نص عليه التعاقد حرفيا -- وأنه إزاء ما علق بالوقائع من تناقض مرجعه تباين هاتين الروايتين رأت المحكمة قبل الفصل في الموضوع واستكمال عناصر الدعوى أن تبينها على التحقيق ... --

كما أن الحكم القطعي بدوره قد أورد خلاصة ما انتهى إليه من شهادة الشهود الذين سمعوا في الدعوى وذكر أنه "فضلا عما انطوى عليه التحقيق من ظواهر لتأييد رواية الشركة المستأنفة فهناك ثلاثة عوامل جوهرية تقطع بصحتها -- أولا -- إن فيليكس بلوز وكيل الشركة أبلغ مركزها الرئيسي في ٣ من أغسطس سنة ١٩٥٠ مقامات الكمية التي اقتصر على طلبها المستأنف عليه وهي خمسون طنا ويستفاد ذلك من دفتر الكوبيا المقدم من المستأنفة ويبدو من الاطلاع على هذا الدفتر أنه ممسك بطريقة سلسلة ومنتظمة تدعو إلى الاعتداد بمحتوياته -- ولو أن الاتفاق كان منصبا على الكمية المدرجة في الإيصال لما أغفل الوكيل ذكر تلك الكمية -- أما القول بأن الشركة عجزت عن تقديم الدليل الكتابي على اكتفاء للمستأنف عليه بخمسين طنا من الحديد فردود بأن وكيل الشركة لم يتوان في إبلاغ المركز الرئيسي حقيقة ما انتهى إليه الاتفاق بين الوكيل وعميله المستأنف عليه ولا بد أن يكون ذلك قد تم بنفويها بينهما -- وإن ارتفاع أسعار الحديد لم يتجاوز حتى ١٥ من أغسطس سنة ١٩٥٠ العشرة في المائة ولا يمكن أن تكون هذه الزيادة الطفيفة هي الباعث على إخلال المستأنف عليها باتفاقها ... ثانيا -- أرسل المركز الرئيسي للشركة الخمسين طنا أو ما قل عنها بقليل إلى المستأنف عليه بسوهاج على ثلاث شحنات كان آخرها في ٢٨ من أغسطس سنة ١٩٥٠ ومما يستوقف النظر أن المستأنفة خصمت من طلبها لدى المستأنف عليه مبلغ العربون المدفوع منه -- ورغمما من أن خصم العربون على هذه الصورة هو بمثابة إخطار ضمني من الشركة بانقضاء التعاقد فقد ركن المستأنف عليه إلى السكوت التام ... وأن العرف التجاري يقضى بأن السكوت

في مثل هذه الحالة ينطوي على معنى القبول . ثالثا — افترض فيليكس باللوز على خطاب المستأنف عليه بخطاب موسى عليه ذكره فيه بأن حقيقة الاتفاق كانت على خمسين طنا غير أن المستأنف عليه عاود تمسكه بالصمت المطلق ... وأنه ، بالرجاء إلى المطالبة بخمسين طنا أخرى إلا بعد مرور ما يقرب من خمسة شهور وبعد أن أيقن أن أسعار الحديد قد جاوزت ما قدر لها عند كتابة الإيصال ... “ وخلص الحكم من كل ذلك إلى أن ” المحكمة ترى أن الاتفاق على الحديد خلافا لما أظهرته صياغته الحرفية لم يكن باتا إلا بالقدر الذي ورد فعلا للمستأنف عليه أما الجزء الباقي فقد علق على شرط إجازته من المقرر الرئيسي ... “ — وهذا الذي أورده الحكمين وأقاما عليه قضاءهما لا يشوبه قصور ، وإذا كان الحكمين قد انتهيا في خصوص الدلائل التي ساقاها إلى غير ما انتهى إليه حكم محكمة أول درجة فإن ذلك لا يعيبهما ما دام أن ما استخلصاه في خصوصها سائغ عقلا . كما أن عدم الرد على وجهة نظر حكم محكمة أول درجة في خصوص تلك الدلائل لا يعيب الحكمين باقصور ولا على المحكمة إذا هي لم ترد على كل ما ساقه الحكم المستأنف ما دامت قد أقامت قضائهما على ما يحمله — وأما ما نراه الطاعن على الحكم القطعي من مخالفة الثابت في الدعوى في خصوص ما أورده عن سكوت الطاعن عن المطالبة بالخمسين طنا الأخرى التي يدعى أن إيصال ١٩ من يوليو سنة ١٩٥٠ يشملها بعد وصول الشحنة الأخيرة التي أرسلتها إليه المطعون عليها في ٢٨ من أغسطس سنة ١٩٥٠ والقول بأن تلك الشحنة لم تصل إلى الطاعن إلا في ٢٠ من سبتمبر سنة ١٩٥٠ وأنه بادر في ٣ من أكتوبر سنة ١٩٥٠ إلى مطالبة المطعون عليها بتوريد باقي البكمية التي يدعى أن التعاقد تم عنها فردود بأن ما يشره الطاعن في هذا الخصوص لم يسبق عرضه على محكمة الموضوع ومن ثم لا يجوز التحدث عنه أمام هذه المحكمة .

وحيث إن حاصل السبب الثاني أن الحكم القطعي تناقض في أسبابه كما تناقض مع المعقول ومع ما أورده حكم محكمة أول درجة في خصوص ارتفاع أسعار الحديد وفي خصوص تحديد بدء النزاع بين طرفي الخصومة إذا ورد الحكم في بعض أسبابه أن أثمان الحديد لم ترتفع في فترة النزاع وحتى ١٥ من أغسطس

سنة ١٩٥٠ إلا بما يعادل ١٠٪ من الثمن المتفق عليه وعبر عن هذه الزيادة بأنها طفيفة وفاته أنه ذكر في موضع آخر في الحكم أن النزاع لم ينشأ من الطرفين إلا بعد إرسال الشحنة الأخيرة في ٢٨ من أغسطس سنة ١٩٥٠ — وأن ما وصف به الحكم الزيادة لا يمثل الحقيقة لأن تلك ١٠٪ تبلغ في الصفقة المتعاقد عليها نحو ١٥٠ جنيهاً — هذا فضلاً عن أن الحكم لم يرد على ما جاء بالحكم المستأنف في هذا الخصوص .

وحيث إن هذا السبب مردود بأن الحكم القطعي إذ تحدث عن ارتفاع ثمان الحديد حتى ١٥ من أغسطس سنة ١٩٥٠ لم يورد هذا البيان وهو في سبيل تحديد بدء النزاع إنما أورد الحكم هذه العبارة للتدليل على أن المطعون عليها وقد أثبتت في دفتر الكوبيا بتاريخ ٣ من أغسطس سنة ١٩٥٠ مقاسات الحديد عن خمسين طناً لم يكن هناك من ناحية ارتفاع الأسعار ما يدعوها إلى قصر الصفقة على نصف الكمية المتفق عليها — كما أن ما أورده الحكم عن وصف زيادة الأسعار بأنها طفيفة مردود بأن ذلك من إطلاقات قاضي الموضوع في تقدير الوقائع وأن عدم الرد على ما استند إليه حكم محكمة أول درجة في هذا الخصوص لا يعيب الحكم المطعون فيه لأن المحكمة ليست ملزمة بتعقب أسباب الحكم المستأنف والرد عليها تفصيلاً ما دامت قد أقامت قضاها على ما يحمله .

وحيث إن السبب الثالث يتحصل في النعي على الحكم القطعي بالخطأ في الاستناد والاستناد بمقولة إن ما استخلصه الحكم من شهادة الشاهد محمد أحمد رمضان يناقض ما هو ثابت في محضر التحقيق على لسان ذلك الشاهد إذ نسب الحكم إلى الشاهد أنه يشهد بأن الطاعن ذكر له أنه مستعد لتسوية أمر النزاع وأن الشاهد قرر أنه اتفق مع المطعون عليها على تخفيض ٣٪ من ثمن الصفقة للطاعن واعتمدت المحكمة على هذا الذي أورده الحكم للقول بأن اتفاقاً تم بين الطاعن وبين المطعون عليها مع أن رواية الشاهد صريحة في التحقيق على أن الطاعن لم يذكر له شيئاً عن الكمية المتعاقد عليها وأن الشاهد علم من مستخدمي المطعون عليها أن الاتفاق كان عن خمسين طناً — كما أن الحكم المطعون فيه

قد استند إلى شهادة شاهدين من مستخدمي المطعون عليها هما ابراهيم رزق وفيليكس بلوز وأن في الأخذ بشهادتهما مخالفة للقانون لأن ثانيهما هو الموقع على إيصال ١٩ من يوليو سنة ١٩٥٠ ومن ثم فهو طرف في النزاع كما أن الشاهد الأول بدوره يعمل مع الشاهد الثاني في مكتب المطعون عليها في القاهرة وأن أقوال هذين الشخصين لا يصح اعتبارها شهادة لأنها لا تخرج عن أن تكون ترديدا لدفاع المطعون عليها في أسر من صميم عملهما وهما لذلك مسئولان عنه .

وحيث إن هذا النعي مردود أولا بأنه يبين من صورة محضر التحقيق المودعة من الطاعن أن الشاهد محمد أحمد رمضان شهد بأنه سمع من يوسف جباي أن الطاعن اتفق مع فيليكس على خمسين طنا ولكنه عند دفع العربون طلب أن يذكر في الإيصال أن الكمية مائة طن وأن الزيادة كانت متوقعة على موافقة الشركة وأن الشركة لم توافق وأبلغ فيليكس ذلك للطاعن عند ما ذهب إليه لتحديد مقاسات الخمسين طن فرد عليه الطاعن بأن الإيصال في سوهاج وأبدى استعداده للتأشير على كعب الإيصال المحفوظ لدى فيليكس بذلك فرد عليه فيليكس بأن لا داعي لذلك ما دامت الثقة متوفرة . وأضاف الشاهد أنه قابل الطاعن وتحدث إليه في الأمر فأظهر الطاعن استعداده لتسوية النزاع وشكا من أن المطعون عليها لم تخصص له ٣٪ فوعده الشاهد بالتحدث في الأمر مع المطعون عليها — وهذا الذي ورد بشهادة الشاهد لا يخالف في شيء ما أثبتته المحكمة المطعون فيه عنها — ومردود ثانياً بأن المحكمة إذا اعتمدت على شهادة شاهدين من مستخدمي المطعون عليها كان أحدهما هو ممثلها في الاتفاق موضوع النزاع في الدعوى لم يخالف القانون لأن صلة هذين الشاهدين بالمطعون عليها لا تمنعهما قانوناً من أداء الشهادة ما دام أن أحداً منهما ليس خصماً في الدعوى .

وحيث إن السبب الرابع يتحصل في النعي على الحكم القطعي بالقصور عن تحرى واقعة الدعوى إذ جرى الحكم على أن المطعون عليها قامت بتعهداتها كاملة إذ وردت خمسين طناً من الحديد إلى الطاعن مع أن الثابت من الأوراق أن المطعون عليها وردت ٣٤٨ كيلو و ٤٩ طناً أي أقل مما تدعى أن التعاقد تم

هنا وتقصيرها في توريد بعض ما تقول أنها تمهدت بتوريده يوجب مساوئها
مهما قلت قيمة الجزء الذي تخلفت عن الوفاء به ولكن الحكم قصر في تحرى
حقيقة الكية التي وردتها المطعون عليها .

وحيث إن هذا النعي مردود بأنه يبين من أوراق الدعوى أن النزاع كان
يدور بين الطرفين على أمر واحد هو مقدار الكية التي تم عليها التعاقد ولم تكن
واقعة عجز الكية التي وردتها المطعون عليها عن خمسين طنا محل جدل بين الطرفين
وبالتالي لم تتناولها الأحكام الصادرة في الدعوى ولم يتمسك الطاعن لدى محكمة
الاستئناف بالمطالبة بقيمة العجز المذكور صراحة ومن ثم فلا محل لإثارة الجدل
بشأنه أمام هذه المحكمة .

وحيث إنه لذلك يتعين رفض الطعن .

جلسة ٦ : من مايو سنة ١٩٥٧

رئاسة السيد عبد العزيز محمد رئيس المحكمة ، وبحضور السادة : إسماعيل عبد السيد : وأحمد قوشة ، ومحمد منور عظم ، وإبراهيم عثمان يوسف المستشارين .

(٥٢)

القضية رقم ٣١٥ سنة ٢٣ القضائية :

ضرائب . اتفاق . عقد . قوة الأمر المقتضى . نظام عام . قيام مأمورية الضرائب بتقدير أرباح أحد التاجين على أساس عام عاملت به غيره من التاجين واستصدارها قراراً بذلك من لجنة التقدير . عدم قيام الممول بالظن على هذا القرار بمقولة إنه اتفق مع المصلحة على إعادة محاسبته إذا غيرت القاعدة التي وضعها لمحاببة التاجين . صدور كتاب دورى من المصلحة بتغيير تقدير نسب الأرباح . عدم مخالفة مثل هذا الاتفاق الذى حصل بينه وبين المصلحة للنظام العام ولا للقانون .

إذا كانت مصلحة الضرائب قد قدرت أرباح أحد التاجين على أساس عام عاملت به غيره من التاجين يتحصل فى تقدير ربح معين للزئمة واستصدرت بذلك قراراً من لجنة التقدير يقول الممول إنه لم يظن فيه لأنه كان قد اتفق مع المصلحة على إعادة محاسبته على الأرباح إذا ما غيرت القاعدة العامة التى وضعها فى محاسبة التاجين على مقدار الربح للزئمة ثم صدر كتاب دورى من المصلحة تناول بالتغيير نسب الأرباح وادعى الممول أن المصلحة حاسبته من جديد على أساس هذا الكتاب فإن مثل هذا الاتفاق الذى حصل بينه وبين مصلحة الضرائب على إعادة محاسبته لا يعتبر مخالفاً للنظام العام ولا للقانون ذلك أن من القواعد الدستورية المساواة فى التمتع بالحقوق المدنية والسياسية والواجبات والتكاليف (المادة ٣ من دستور سنة ١٩٢٣ والمادة ٣١ من الدستور الحالى) ولما كانت الضرائب من التكاليف العامة فوجب أن يتساوى الجميع فى تحمل أعبائها فإذا وضع نظام لتقدير نسب الأرباح التى تربط عليها الضريبة فإن الاتفاق على تمتع أى ممول به لا يكون مخالفاً للنظام العام .

الجنة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المفرو ،
والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

ومن حيث إن الوقائع تلخص كما يبين من الحكم المطعون فيه ومن سائر أوراق
الطعن في أن الطامن أقام الدعوى رقم ٤١٢ سنة ١٩٤٧ أمام محكمة شين الكوم
الابتدائية على المطعون عليها بطلب الحكم بوقف إجراءات تحصيل الضريبة حتى
يفصل في النزاع وفي الموضوع ببراءة ذمته من مبلغ ٤٢٤٠ ج و ٤١٣ م قيمة
الضريبة التى تطالب بها المطعون عليها عن أرباحه لغاية سنة ١٩٤٣ . مع إلزامها
بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة وقد أسس دعواه على أنه يزاول مهنة صناعة
النسيج على الأنوال اليدوية وأن مأمورية الضرائب قدرت أرباحه بمبلغ ٥٥٠٦٠ ج
و ٥٥٢٠ ج و ٨٠٤٠ ج و ١٠٨٠ ج و ٤٣٣٠ ج في السنوات من ١٩٣٩ لغاية
١٩٤٣ على التوالى على أساس أن ربح الرزمة الاجمالى هو ٣٠٠ م و ٣٩٥ م
و ١ جنيه و ١٦٠ م و ١ جنيه و ٤٦٠ م و ٢ ج في السنوات المذكورة حسب ترتيبها
وأنها طلبت إليه الموافقة على هذه التقديرات بعد أن أفهمته أن بلان التقدير
في جميع الجهات قدرت ربح الرزمة طبقا لما قبل وحرر على نفسه إقرارا مؤرخا
في ٢٤ من مارس سنة ١٩٤٥ وفي الوقت نفسه حرر كتابا للمأمورية في تاريخ
تحرير الإقرار ضمنه بأنه وإن كان قبل تقدير أرباحه بالمبالغ المتقدمة إلا أنه علم
بأن بعض النساجين رفعوا دعاوى ضد المصلحة بالطعن في الأسس التى اتبعتها
اللجنة في التقدير وأنه لذلك يحفظ لنفسه الحق في الرجوع على مصلحة الضرائب
فيما لو خفضت المحكمة أو اللجنة أو مصلحة الضرائب أو أى جهة أخرى نسب
الربح أو حصل اتفاق ودى بينها وبين النساجين وأن تجرى المحاسبة من جديد
ولما أحيل الأمر على لجنة التقدير استدعته وناقشته فيما تضمنه إقراره فأجاب
بموافقته على تقدير المأمورية مع حفظ حقه في التخفيض في الأحوال المتقدمة

وأن المأمورية أعلنته بتاريخ ٢٢ من سبتمبر سنة ١٩٤٥ بقرار اللجنة وهو يقتضى باحتساب أرباحه طبقا للأرقام التى قدرتها المأمورية ولما أراد الطعن فيها أمام المحكمة أسوة بزملائه النساجين الذين رفعوا أمرهم للقضاء عادت المأمورية وطعنته أن لا محل للطعن ما دام أنه قد احتفظ لنفسه بالحق فى محاسبة المصلحة على أساس التخفيض الذى تجزئ المصلحة أو المحكمة مع غيره من النساجين ولذلك لم يرفع طعنه وظل يترقب ما يجرى بشأن زملائه النساجين وأخيرا أصدرت المصلحة كتابا دوريا رقم ١٦٤ ذكر فيه الأساس السليم الذى يجب محاسبة النساجين عليه وهو يتناول تقدير الربح الإجمالى للزمة بواقع ٣٠٠ مليم و ٣٩٥ مليا و ٤٥٠ مليا و ٥٥٠ مليا و ٧٥٠ مليا على التوالى فى السنوات من ١٩٣٩ لغاية ١٩٤٣ ثم تصالحت فى القضايا التى كانت مرفوعة ضدها من بعض الممولين على أساس ما ورد بالكتاب الدورى سالف الذكر وعندئذ طلب إلى المأمورية محاسبته من جديد على أساس ما تضمنه هذا الكتاب الدورى وبعد عرض الأمر على مصلحة الضرائب أصدرت أمرها بمحاسبته طبقا لما جاء بالكتاب الدورى المشار إليه وفام بسداد الضريبة المستحقة عليه لغاية سنة ١٩٤٣ بمقتضى القسيمة المؤرخة فى ١٧ من أغسطس سنة ١٩٤٦ والثابت فيها أنه سدد مبلغ ٨٧ جنيها و ٢٢٢ مليا وهى باقى ضريبة الأرباح الاستثنائية حتى آخر سنة ١٩٤٣ إلا أن مصلحة الضرائب رغم ذلك تجاهلت هذا الاتفاق وهذا التخالص وأصرت على ضرورة إلزامه بسداد مبلغ ٤٢٤٠ جنيها و ٤١٣ مليا قيمة الضريبة على أرباحه من سنة ١٩٣٩ حتى سنة ١٩٤٣ طبقا لتقديرات اللجنة مستندة إلى أنه لم يطعن على قرارها فى الميعاد المحدد فلا يحق له التمتع بما تضمنه الكتاب الدورى ١٦٤ من تخفيض أسس التقدير وأوقعت الحجز الإدارى على منقولاته فعرض الأمر على القضاء المستعجل الذى حكم استئنافيا بعدم الاختصاص فلجا إلى القضاء العادى بدعواه المذكورة ، فدفعت مصلحة الضرائب بعدم قبول الدعوى شكلا بمقولة إن موضوعها إن هو فى الواقع إلا طعن فى قرار لجنة التقدير الذى أعلن به فى ٢٢ من سبتمبر سنة ١٩٤٥ ووافق عليه ولم يطعن فيه إلا بعد فوات الميعاد. وبتاريخ ٢٦ من ديسمبر سنة ١٩٤٩ حكمت محكمة أول درجة برفض الدعوى وألزمته

بمصرفاتها ومبلغ ٢٠٠ قرش مقابل أتعاب المحاماة وأشارت في أسباب حكمها أن الدفء في غير محله . استأنف طرفا الخصومة هذا الحكم أمام محكمة استئناف طنطا وقيد استئناف الطاعن برقم ١٨٦ سنة ١٩٠٦ قى تجارى واستئناف المطعون عليها برقم ١٨٧ سنة ١٩٠٦ قى تجارى . وبتاريخ ٢٣ من أكتوبر سنة ١٩٠٦ حكمت محكمة الاستئناف بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع برفضهما وتأييد الحكم المستأنف وألزمت كل مستأنف بمصروفات استئنافه مع المقاصة في أتعاب المحاماة . فقرر الطاعن الطعن في هذا الحكم بالنقض ، وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون بجلسة ٢٧ من فبراير سنة ١٩٠٧ فقررت إحالته على هذه الدائرة وقدمت النيابة العامة مذكرة رأت فيها رفض الطعن وقد بنى الطاعن طعنه على أربعة أسباب

ومن حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه بالسبب الأول الخطأ في تطبيق القانون إذ قضى ببطئ الانفاق الذى حصل بينه وبين مصلحة الضرائب على إجراء محاسبته طبقا لما تجرى محاسبة غيره عليه سواء أكان ذلك بحكم أو اتفاق أو منشور أو خلافه وقد كانت مأمورية الضرائب أجرت التقدير عليه طبقا لأسس معينة فقبل هذا التقدير منها مشروطا بأنه إذا أجرت محاسبة غيره على أساس أصلح فله أن يطلب محاسبته على الأسس الجديدة وأن المصلحة أصدرت الكتاب رقم ١٦٤ ويقوم على أسس جديدة أصلح له ومحاسبته غيره بمقتضاء ثم أجرت محاسبته من واقع وقام بسداد الضريبة بمقتضى قسيمة ذكر فيها أنها باقى الضريبة على الأرباح الاستثنائية ثم عادت فنقضت اتفاقها معه وحجزت عليه بمقتضى التقدير الأول وأن محكمة أول درجة وأيدتها محكمة الاستئناف قد اعتبرتا أن هذا الاتفاق باطل لمخالفته للنظام العام وأنه ما كان يصلح لإبرامه بينما يرى هو أنه لا مخالفة للنظام العام في هذا الاتفاق .

ومن حيث إنه يبين من الحكم الاستئنافي أنه أيد الحكم الصادر من محكمة أول درجة لأسبابه وأن حكم محكمة أول درجة قد بنى على "أن الاتفاق الذى تم بين مصلحة الضرائب على ربط الضريبة المستحقة عليه في المدة من سنة ١٩٣٩ لغاية آخر سنة ١٩٤٣ على أساس أن أرباحه أقل من المبالغ التى قدرتها المأمورية وبلجنة التقدير والتى قبلها

من بادىء الأمر — هذا الاتفاق باطل سيما إذا أوحظ أن قرار لجنة التقدير بعد صيرورته نهائيا وواجب التنفيذ لا تملك مصلحة الضرائب النازل عن التمسك به أو الاتفاق على ما يخالفه ومن ثم فالإجراء الذى يتخذ مخالفا كما حدث من مصلحة الضرائب بإصدارها الكتاب الدورى رقم ١٦٤ المتضمن خفض أسس تقدير نسب الأرباح التى اعتمدتها لجنة التقدير ومحاسبتها للدعى على أرباحه بمقتضى الأسس المنخفضة المذكورة إجراء باطل خاطيء ومخالف للنظام العام“.

وحيث إنه متى كانت المحكمة قد حصلت أن اتفاقا حصل بين المصلحة والممول على إعادة محاسبته على الأرباح على أساس كتابها الدورى الأخير رقم ١٦٤ فإن هذا الاتفاق لا يعتبر مخالفا للنظام العام ولا للقانون ذلك أن من القواعد الدستورية المساواة فى التمتع بالحقوق المدنية والسياسية والواجبات والتكاليف (المادة الثالثة من دستور سنة ١٩٢٣ والمادة الحادية والثلاثين من الدستور الحالى) . ولما كانت الضرائب من التكاليف العامة فوجب أن يتساوى الجميع فى تحمل أعبائها فإذا وضع نظام لتقدير نسب الأرباح التى تربط عليها الضريبة فإن الاتفاق على تمتع أى ممول به لا يكون مخالفا للنظام العام وعلى ذلك فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بغير ذلك قد خالف القانون ويتعين نقضه دون حاجة لبحث باقى أسباب الطعن .

جلسة ٢٣ من مايو سنة ١٩٥٧

برئاسة السيد عبد العزيز محمد رئيس المحكمة ، وبحضور السادة : استحق عبد السيد ، ومحمد عبد الواحد علي ، ومحمد متولى عتلم وإبراهيم عثمان يوسف المستشارين .

(٥٣)

القضية رقم ١٣١ سنة ٢٣ القضائية :

(أ) نقض " الخصوم في الطعن " . قوة الأمر المقضى . ملكية . مواريث " تمثيل الوارث للزكاة " . عدم استنفادة أحد الورثة المحكوم عليهما من الطعن الذي رفعه المحكوم عليه الآخر عن حكم الاستئناف في دعوى الملكية . م ٣٨٤ مرافعات .

(ب) قوة الأمر المقضى . اختصاص . محاكم شرعية . نظام عام . وقف . الحكم استئنافا بتأييد الحكم الابتدائي الصادر في دعوى الملكية . صيرورته نهائيا واكتسابه قوة الأمر المقضى حتى ولو كانت قد خرج على ولايته بالقضاء في مسألة هي من أصل الوقف .

(ج) حكم " القبول المانع من الطعن " . شرطه . تأخر المحكوم عليه في الطعن وخضوعه للتنفيذ الجبري . عدم سقوط حقه في الطعن .

(د) نقض . " إعلان الطعن " . إعلان . " الإعلان لجهة الإدارة " . نزول المحضر على حكم المادتين ١١ و ١٢ مرافعات في إجراءات الإعلان . لا بطلان . مثال .

١ - متى كان أحد المحكوم عليهما لم يرفع طعنا عن حكم الاستئناف في دعوى الملكية التي كان قد رفعها هو وأخوه بثبوت ملكيتهما إلى نصيبهما في منزل موروث ولم يتدخل في الطعن الذي رفع من أخيه فلا يقبل منه الادعاء بأن أخاه كان يمثله أو ينوب عنه في الطعن الذي قضى فيه بنقض الحكم وبوقف الدعوى أمام محكمة الاستئناف حتى يفصل من المحكمة الشرعية في مسألة هي من أصل الوقف .

٢ — متى أصبح الحكم الابتدائي الصادر في دعوى الملكية نهائيا بالحكم بتأييده استئنافيا فإنه لا سبيل للجدل فيه إذ أن الحكم الاستئنافي يكون قد حاز قوة الأمر المقضي حتى ولو كان قد خرج في قضائه على الولاية التي منحها المشرع للمحاكم المدنية — ذلك لأن حجية الأمر المقضي تسمو على قواعد النظام العام فلا يصح إهدار هذه الحجية أمام القضاء المدني بمقولة إن المحكمة قد خرجت في قضائها على ولايتها بقضائها في مسألة هي من مسائل أصل الوقف — كما لا يجوز القول بأن من شأن حكم يصدر بعد ذلك من المحاكم الشرعية أن يجرى ذلك الحكم النهائي من حجته .

٣ — جرى قضاء هذه المحكمة بأنه يشترط في القبول الذي يمتنع معه الطعن أن يكون صريحا واضحا وأن تكون دلالة قاطعة في ذلك فإذا كان لم يصدر من المحكوم عليه فعل إيجابي قاطع الدلالة على قبول الحكم فإن تأخره في تقديم الطعن لا يسقط حقه فيه ما دام أن الحكم المطعون فيه لم يعلن إليه — ولا يفيد الرضا بالحكم ولا يفترض حصوله كنتيجة للتخضوع للتنفيذ الجبري لأن الأحكام الاتهابية واجبة التنفيذ بحكم القانون .

٤ — متى تبين أن المحضر انتقل في الوقت المحدد في محضره إلى محل إقامة كل من المطعون عليهم الموضع في تقرير الطعن فمن وجده حاضرا بشخصه سلمه الصورة الخاصة به ومن وجده غائبا ووجد أحد المقيمين معه كزوجته أو زوجة أخيه أو ابنه أو تابعه وقبل كل من هؤلاء الآخرين الاستلام سلمه الإعلان الخاص بمن يقيم معه في المكان والميعاد الموضحين في المحضر أما من وجده غائبا كذلك ووجد أحد المقيمين معه من أهل منزله أو أكثر من واحد وامتنعوا عن الاستلام وعن ذكر أسمائهم وعن التوقيع بالتالي فقد أثبت ذلك في محضره فور حصوله ثم انتقل بعد ذلك لقسم البوليس الذي يقيمه هؤلاء جميعا وسلم إلى الضابط المنوب الصور الخاصة بهم ووقع الضابط على أصل الإعلان بالاستلام ثم وجه المحضر إلى أشخاص المطلوب إعلانهم إخطارات مسجلة ضمنها محتويات الإعلان وأنه تقرير بالطعن من مقرره وأنه فعل ذلك لامتناع أهل منزله

عن الاستلام فان المضر يكون قد نزل على حكم القانون في المادتين ١١ و ١٢ مرافعات وتكون إجراءاته قد وقعت كلها مطابقة للقانون .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن وقائع هذا الطعن — حسبما يستفاد من الحكم المطعون فيه ومن سائر الأوراق — تحصل في أن المرحوم وهبه بك شلي أشهد في ١٩٠٢/٣/٣ أنه يريد الإيهاب والوقف والوصية بمنزل يملكه لبناته الأربع السيدات أتيهاده وانيلدا — المطعون عليهما الأولى والثانية — وبديعه — مورثة المطعون عليهم من الثالث إلى السادسة وجميله — مورثة المطعون عليهم من السابع إلى التاسعة) — وسجل هذا الإشهاد بسجل دار البطيركية في ١٩٠٢/٣/١٢ — وفي سنة ١٩٠٩ هدم وهبه بك هذا المنزل وأضاف إلى أرضه قطعة أرض من أملاكه ثم بنى على القطعتين معاً منزليْن — ثم توفي وهبه بك في سنة ١٩٣٠ وعلى أثروقاته أقامت المطعون عليهما الأولى والثانية دعوى أمام مجلس فرعى ملى مصر وطلبنا فيها نفاذ الإشهاد المذكور باعتباره وصية بالمنزليْن — وقد قضى المجلس المذكور في ١٩٣٠/١٢/٢٦ بصحة الوصية شكلاً وموضوعاً وبنفاذها ثم تأيد هذا الحكم من المجلس الملى العالى في ١٩٣١/٦/٢٥ وفى أثناء ذلك كان المرحوم فائق شلي مورث الطاعنين — قد أقام مع أخيه فوزى — المطعون عليه العاشر — على المطعون عليهما الأولى والثانية — دعوى أمام محكمة مصر الابتدائية طلبا فيها الحكم بثبوت ملكيتهما لتعصيبهما الشرعى فى المنزليْن — وفى ١٩٣٢/١/٢٤ حكمت المحكمة المذكورة برفض الدعوى — وفى ١٩٣٢/٣/١١ قضى استئنافياً بتأييد ذلك الحكم . ثم أعلن الحكم الاستئنافى إلى المرحوم فائق شلي فى ١٩٣٢/٤/٣٠ ومضت مواعيد الطعن بالنقض دون أن يطعن فيه أما أخوه فوزى فقد طعن فيه بطريق النقض . وفى ١٩٣٤/٦/٢١ قضت محكمة النقض بنقض الحكم

المطعون فيه وبإيقاف الدعوى أمام محكمة الاستئناف لحين الفصل من المحكمة الشرعية في قيمة الإشهاد الذي اعتبرته في نظرها وقفا مضافا إلى ما بعد الموت فلا يختص المجلس الملى بنظر النزاع القائم في شأنه ، وأنه على فرض غير الواقع واعتبر هذا التصرف وصية فإنه كان من واجب المجلس الملى أن يقضى ببطالها لأن وصية غير المسلم كوصية المسلم لا تجوز لو اُثرت إلا بإجازة باقى الورثة (في ظل القانون الملغى). لم يلجأ فوزى المحكوم لصالحه في ذلك الطعن إلى إلحاقكم الشرعية ولكنه تنازل عن ذلك الحكم وتنازل مع أخواته الأربع — ولكن فائق شلي أقام دعوى على أخواته المذكورات أمام محكمة مصر الابتدائية الشرعية وطالب فيها الحكم بطلان الإشهاد وبعدم تعرضهن له في نصيبه الشرعى في المتراين — وفي ١٣/١٠/١٩٣٦ قضى له بطلانته وتأيد هذا الحكم استئنافيا في ٢٦/١٠/١٩٣٧ واستنادا إلى هذا الحكم أقام فائق شلي الدعوى رقم ٦٣٣ سنة ١٩٣٨ مدنى على مصر على أخواته الأربع وأخيه فوزى وشخص آخر يدعى عبد البارى على القلبنى طلب فيها الحكم بالزام أخواته الأربع بأن يدفعن إليه مبلغ ٢١٩٢ جنيتها و ٨٠٠ مليم قيمة نصيبه في ريع المتراين ابتداء من ١/٥/١٩٣٧ وما تكبده من مصروفات وأتعاب في القضايا السابقة والفوائد القانونية بواقع ٩ ٪ من تاريخ المطالبة الرسمية وما يستجد من الريع بواقع ١٦ جنيتها و ٢٠٠ مليم ابتداء من ١/١/١٩٣٨ حتى السداد وتثبيت الحجز التحفظى المتوقع تحت يد فوزى شلي وعبد البارى على القلبنى . وفي ٢٣/١١/١٩٣٩ قضت المحكمة المذكورة :

أولا — برفض طلب الريع وفوائده من تاريخ وفاة المورث حتى ٢٠/١٠/١٩٣٧ وهو تاريخ صدور حكم المحكمة العليا الشرعية وبتأييد الحكم المستأنف .

ثانيا — بعدم جواز نظر الدعوى بالنسبة لرسم القضايا الشرعية وأتعاب الخبير المعين فيها لسابقة الفصل فيها

ثالثا — بعدم قبول الدعوى بالنسبة لرسم القضية المدنية الخاصة بطلب ثبوت الملكية .

رابعاً — برفض طلب أتعاب المحامين أمام الجهات القضائية المختلفة .

خامساً — نذب خبر لتقدير الريع عن المدة اللاحقة لتاريخ ٢٦/١٠/١٩٣٧ .

استأنف المحكوم عليهم هذا الحكم أمام محكمة استئناف القاهرة وقيد برقم ٦٢٣ سنة ٥٧ ق ، كما استأنفه مورث الطاعنين وقيد برقم ٨٣٢ سنة ٥٧ ق وقررت المحكمة ضم الاستئنافين ليصدر فيهما حكم واحد ، وفي ٣٠/٤/١٩٤١ قضت بقبول الاستئنافين شكلاً وفي موضوعهما بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى .

وفي ٢٣/٥/١٩٥٣ قرر الأستاذ مكرم عبيد المحامي الطعن في هذا الحكم بطريق النقض بصفته وكيلًا عن السيد إيلين فائق شلبي بالتوكيل رقم ١٤٠٠ سنة ١٩٥٢ مصر الجديدة وعن السيدين مفيد فائق شلبي ورؤف فائق شلبي عن نفسيهما وبصفتهما وكيلين بقتضى التوكيل رقم ٧٦٩٨ سنة ١٩٤٩ القاهرة عن والديهما أماليا جورجى صالح وأختيهما صوفى وأرجينى فائق شلبي بالتوكيل رقم ٦٢٨٢ سنة ١٩٥٢ القاهرة .

عرض هذا الطعن على دائرة فحص الطعون بجلسته ١٣/٣/١٩٥٧ وفيها طلب الحاضر عن الطاعنين إحالة الطعن على الدائرة المدنية والتجارية ، والنيابة صممت على ما جاء بمذكرتها وطلبت رفض الطعن ، فقررت المحكمة إحالة الطعن إلى الدائرة المدنية بجلسته ١٨/٤/١٩٥٧ وفي هذه الجلسة الأخيرة صمم الطاعنون والنيابة على طلباتهم ، وطلب الحاضر عن المطعون عليهم الحكم بطلباته الموضحة في مذكراته وهى عدم قبول الطعن شكلاً وفي الموضوع برفضه .

دفعت النيابة في مذكرتها وفي الجلسة بطلان الطعن بالنسبة للطعون عليهم الثالث والرابع والخامس والسابع والثامن والعاشر بمقولة إن إعلانهم بتقرير الطعن قد وقع باطلاً ذلك لأن المحضر لم يثبت في محضره بالنسبة لهؤلاء جميعاً أن كلا منهم كان موجوداً في محل إقامته أم كان غير موجود لأنه إذا كان

المطلوب إعلانه موجودا في محل إقامته فلا يصح الاعلان إلا له ولا يسلم لو كلفه ولا لخادمه ولا للساكنين معه من الأهل والأقرباء إلا إذا لم يكن موجودا - هذا فضلا عن أن إعلان كل من المطعون عليهم الثالث والرابع والخامس حلا من بيان اسم المخاطب معه للتأكد من صلته بالمعان إليه وما إذا كان امتناعه عن تسلم الإعلان يحيز الإعلان إلى الضابط المتوب بالقسم أولا يحيزه - وأن إعلان كل من المطعون عليهما السابع والثامن قد خلا من بيان تبعية المعلن إليهما لكل منهما للتأكد مما إذا كان لها الحق في تسلم الإعلان عنهما كما خلا من بيان ما يدل على إقامتهما معهما - وأن إعلان المطعون عليه الأخير قد خلا مما يدل على إقامة المخاطب معه مع المطعون عليه المذكور - وكل هذه البيانات من البيانات الجوهرية التي يترتب على إغفالها البطلان على ما جرى به قضاء هذه المحكمة .

كما دفعت المطعون عليهما الأولى والثانية بعدم قبول الطعن لرضاء الطاعنين هم ومورثهم بالحكم المطعون فيه بمقولة إن الطعن لم يرفع إلا بعد مضي نحو ثلاثة عشر عاما من تاريخ صدور الحكم المطعون فيه وقد توفى المورث خلال تلك المدة الطويلة في سنة ١٩٤٩ أى بعد مضي ثمانى سنوات على تاريخ صدور الحكم من غير أن يطعن فيه ثم سكت ورثته (الطاعنون) أربع سنوات بعد وفاته ثم تقدموا بعدها بهذا الطعن في حين أنهم عقب وفاة مورثهم حصرت تركته لتقدير رسم أيلولة التركات ولم يدرجوا في محضر المحضر ما يدعون أنه نصيبهم في المنزلين موضوع النزاع مما يدل على الرضاء الذي يمتنع معه الطعن في الحكم وطلبنا لذلك عدم جواز الطعن والحكم بعدم قبوله شكلا .

عن الدفع الأول

وهن حيث إنه بالرجوع إلى أصل إعلان تقرير الطعن يبين أن المحضر أثبت في صدر محضره الأول :

١ - إنه في يوم الأحد ٢٤ من مايو سنة ١٩٥٣ الساعة ١٢ وه دقائق بشارع عبد الحميد سعيد قسم مابدين أصل الست وهيبه جيد تاوضروس (المطعون عليها

التاسعة) مخاطبا مع سونيا علم بتتها المقيمة معها لغيابها وأمضت ” وفي نهاية المحضر توقيعها “ .

٢ — وأنه في يوم الثلاثاء ٢٦ من مايو سنة ١٩٥٣ الساعة ١١ صباحا بشارع همر بن الخطاب بمصر الجديدة أعلن السيدة أنيتاه وهي شلي مخاطبا مع شخصها ووقعت بالاستلام (المطعون عليها الأولى) .

٣ — وأنه في يوم الأربعاء ٢٧ من مايو سنة ١٩٥٣ الساعة ١١ صباحا ثم الساعة ١١ و ١٥ من بشارع الخليفة المأمون قسم مصر الجديدة ليعلن كلا من :
السيدة ماتيلده ودي شلي (المطعون عليها الثانية) .

الأستاذ جميل فوزى المطيعي (المطعون عليه الثالث) .

الأستاذ سمير فوزى المطيعي (المطعون عليه الرابع) .

الأستاذ رؤوف فوزى المطيعي (المطعون عليه الخامس) .

وأثبت المحضر أمام كل منهم أنه سيعن بالقسم لامتناع أهل المنزل عن الاستلام ولم يذكر أسماء أحد من أهل المنزل المشار إليهم .

ثم حرر المحضر محضرا ثانيا أثبت في صدره :

أنه في يوم الأربعاء ٢٧ من مايو سنة ١٩٥٣ الساعة ١١ صباحا بشارع الخليفة المأمون والساعة ١١ و ٣٠ صباحا بشارع ابراهيم باشا بمصر الجديدة .

وأنه في يوم الأربعاء ٢٧ من مايو سنة ١٩٥٣ الساعة ١٢ و ٣٠ مساء بقسم مصر الجديدة :

أعلن كلا من المطعون عليهم الثانية والثالث والرابع والخامس مخاطبا مع مندوب القسم لامتناع أهل المنزل عن الاستلام ووقع مندوب القسم على الأصل بالاستلام .

كما أثبت أنه أعلن المطعون عليه السابع (الأستاذ محب جيد تاووضروس) مخاطبا مع الست زوجته (سعاد نجيب قلاده) المقيمة معه وأمضت ، وأنه أعلن المطعون عليه الثامن (الأستاذ فكرى جيد تاووضروس) مخاطبا مع حرم شقيقه (سعاد نجيب قلاده) المقيمة معه وأمضت (ووقعت بامضاءها تحت كلمتي - استلمت الصورتين) .

وأثبت أخيرا أنه أعلن الأستاذ فوزى وهبه شلبي (المطعون عليه العاشر) مخاطبا مع ابنه فوزى وهبه المقيم معه وأمضى بالاستلام (ووقع) ثم أرفق المحضر بهذه الصورة الثانية أربع إخطارات بتاريخ ١٩٥٣/٥/٢٧ برقم ٤٨٤٦ الى كل من جميل وسمير ورؤوف فوزى المطيعي والسيدة ماتيلده وهبه شلبي " بأنه سلم صورة الإعلان الخاصة لكل منهم لقسم مصر الجديدة لاستئاع أهل المنزل عن الاستلام ، وأنه إعلان تقرير بالطعن كطلب الأستاذ مفيد فائق شلبي وآخرين وأنه تحرر هذا إخطارا بذلك " - ولى ذلك فى كل إخطار التاريخ وتوقيع المحضر - ثم حرر محضرا ثالثا بالأسكندرية فى يوم السبت ١٩٥٣/٥/٣٠ الى السيدة عايدة فوزى المطيعي (المطعون عليها السادسة) المقيمة هناك مع زوجها مخاطبا مع تابعها السيد عهد الغنى المقيم معها لغيابها .

ومن حيث إنه يبين من هذه البيانات أن المحضر انتقل فى الوقت المحدد فى محضره الى محال إقامة كل من المطعون عليهم الموضح فى تقرير الطعن فمن وجده حاضرا بشخصه سلمه الصورة الخاصة به (المطعون عليها الأولى) ومن وجده غائبا ووجد أحد المقيمين معه كزوجته أو زوجة أخيه أو ابنه أو تابعه وقبل كل من هؤلاء الآخرين الاستلام سلمه الإعلان الخاص بمن يقيم معه فى المكان والميعاد الموضحين فى المحضر (المطعون عليهم السادسة والسابع والثامن والعاشر) أما من وجده غائبا كذلك ووجد أحد المقيمين معه من أهل منزله أو أكثر من واحد وامتنعوا عن الاستلام وعن ذكر اسمائهم وعن التوقيع بالتالى فقد أثبت ذلك فى محضره فور حصوله ، ثم انتقل بعد ذلك لقسم مصر الجديدة الذى يتبعه هؤلاء جميعا وسلم إلى الضابط المنوب الصور الخاصة بهم ووقع الضابط

على أصل الإعلان بالاستسلام ، ثم وجه المحضر إلى أشخاص المطلوب منهم إخطارات مسجلة ضمنها محتويات الإعلان وأنه تقرير بالطعن من مقرره وأنه فعلاً ذلك لامتناع أهل منزله عن الاستلام — وبذلك يكون المحضر قد نزل على حكم القانون في المادتين ١١ و ١٢ من قانون المرافعات . ومتى كان الأمر كذلك فإن إجراءات المحضر قد وقعت كلها مطابقة للقانون ويتعين لذلك كله رفض هذا الدفع .

عن الدفع الثاني

الخاص بعدم قبول الطعن لحصول الرضا بالحكم المطعون فيه

ومن حيث إن هذا الدفع مردود بما جرى به قضاء هذه المحكمة من أنه يشترط في القبول الذي يتمتع معه الطعن أن يكون صريحاً واضحاً . وأن تكون دلالاته قاطعة في ذلك — ومورث الطاعنين وهم من بعده لم يصدر منهم فعل إيجابي قاطع الدلالة على قبول الحكم — أما تأخرهم في تقديم الطعن فلا يسقط حقهم فيه مادام أن الحكم المطعون فيه لم يعلن إليهم — ولا يفيد الرضا بالحكم ولا يفترض حصوله كنتيجة للتخوع للتنفيذ الجبري لأن الأحكام الانتهائية واجبة التنفيذ بحكم القانون (الطعن ٢١٣ سنة ٢١ ق جلسة ١٠/٣/١٩٥٥) ويتعين لذلك رفض هذا الدفع أيضاً — كما يتعين لذلك كله قبول الطعن شكلاً لاستيفائه أوضاعه القانونية .

ومن حيث إن الطاعنين ينعون على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون وفي تأويله وانقصور في التسبيب في ثلاثة أوجه — ويقولون في بيان الوجه الأول : إن الحكم خطأ إذ اعتبر أن حكم محكمة الاستئناف الصادر في ١١/٣/١٩٣٣ له قوة الشيء المحكوم فيه — ذلك لأنه من المسلم به فقهاً وقضاء أن الحكم لا يحوز قوة الأمر المقضي إلا إذا أصدرته جهة مختصة بإصداره ذات ولاية ووظيفة — وأن حكم محكمة النقض الصادر في ٢١/٦/١٩٣٤ تضمن نفياً صريحاً باختصاص المحاكم الأهلية من جميع الوجوه كما تضمن قضاء صريحاً باختصاص المحاكم الشرعية وترك الأمر كله لها باعتبار أنها وحدها المختصة بمسائل أصل الوقف —

وإن المحكمة العليا الشرعية قد زادت هذا الأمر تأكيداً إذ قررت "أنه لا خلاف في أن الفصل في النزاع المتعلق بأصل الوقف من اختصاص المحاكم الشرعية دون سواها فتكون المحكمة الشرعية هي المختصة بنظر الدعوى ويجب لذلك رفض الدفع بعدم الاختصاص — أما الدفع بسبق الفصل في الموضوع من المجلس الملئ والمحاكم الوطنية فلا قيمة له بعد ما وضح من اختصاص المحاكم الشرعية وحدها بالفصل في هذه الخصومة ولأن سبق الفصل في الموضوع من جهة غير مختصة لا يسلب الجهة ذات الاختصاص حقها" — ويقولون في بيان الوجه الثالث إن الحكم أخطأ في تطبيق القانون كذلك إذ قرر عدم استفادة مورث الطاعنين من حكم محكمة النقض الذي صدر لمصلحة أخيه فوزى مع أن حق الإرث في عين معينة لا يتجزأ بالنسبة لبعض الورثة دون الباقين منهم بمعنى أنه متى حكم القضاء بأن عينا معينة هي من أعيان التركة فإنه يحق لكل وارث أن يطالب بحصته فيها ولو لم يتدخل في الحكم الصادر باعتبار العين المذكورة ضمن التركة وأن هذا المبدأ نفسه يسرى على الإجراءات القضائية التي يستفيد منها الورثة باعتبار أن حق الإرث لا يتجزأ وأن العمل الذي قام به من باشر الإجراءات أمام محكمة النقض إنما كان بطريق الإنابة عن باقي الورثة وعن التركة التي هي كل لا يتجزأ — ولا يمكن عقلاً وبداهة أن يكون التصرف الواحد الصادر من مورث واحد باطلاً بالنسبة لبعض الورثة وصحيحاً بالنسبة للباقيين — وعلى ذلك فإن هذا النزاع يكون غير قابل للتجزئة — ويقولون أخيراً وفي الوجه الثاني إن الحكم المطعون فيه يعيبه القصور في التسبيب لأنه حاول التفصيل من حكم المحكمة الشرعية العليا القاضي ببطلان الإشهاد وقال عنه في عبارة موجزة: "إنه لا أثر له في مسألة الملكية المفصول فيها نهائياً بموجب الحكم الاستثنائي المذكور إذ لا ولاية للمحاكم الشرعية في مسائل الملكية — ونفس الحكم الشرعي لم يتعرض للملكية وإنما قضى ببطلان ورقة التصرف (الإشهاد) وبعدم تعرض المستأنفين للمستأنف عليه بمقتضاها — والواقع أنهما أصبحتا لا تتعرضان بمقتضاها — بل بموجب ذلك الحكم الاستثنائي الذي فصل في مسألة الملكية بين الخصوم بصفة انتهائية" وهذا القول لا يكفي في الرد على الحكم الشرعي الذي أصبح نهائياً له قداسته

واحترامه وله قوة الأمر المقضى ويقيد أطراف الخصومة فيما قضى به في حدود اختصاصه . والإشهاد المذكور المحكوم بطلانه من الجهة القضائية المختصة هو الأساس الذى يبنى عليه المطعون عليهم دعواهم بثبوت ملكيتهم للتراثين . وفى الوقت نفسه فإن المحكمة الشرعية قضت فى حكمها برفض الدفع بعدم الاختصاص ورفض الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها .

ومن حيث إن هذا النعى مردود فى جميع وجوهه بما قرره الحكم المطعون فيه فى تفصيل واف مدعم بما نقله مما استقر عليه الفقه والقضاء وما جرى به قضاء هذه المحكمة حيث يقول : ” وحيث إن القانون المدنى القديم نص فى المادة ٢٣٢ الذى يحكم واقعة الدعوى على أن الأحكام التى صارت انتهائية تكون حجة بالحقوق الثابتة بها — وقد أجمع الفقه والقضاء على عموم ذلك النص وإطلاقه — وعلى أن الطعن فى الحكم بالاستئناف أو النقض لا أثر له إلا بين طرفى الخصومة فى الطعن دون غيرهم ممن كانوا طرفا فى الحكم والذين يظل ذلك الحكم بالنسبة إليهم حائزا لقوة الشيء المحكوم فيه مهما كان يعتوره من أخطاء واقعية أو مادية وذلك بالاستثناء — إلا إن كانت طبيعة موضوع النزاع تجعل مصالح الجميع مرتبطة ارتباطا وثيقا يستحيل معه أن لا يسرى الحكم فى الطعن عليهم — كأحوال التضامن وعدم التجزئة والضمان والمحجوز لديه والتوزيع بين الدائنين — مقررين أنه لا بد لقبول الاستثناء فى هذه الأحوال من تحقق وجود علاقة ارتباط بين المصالح لا يستقيم معها عقلا عدم سريان الحكم فى الطعن على الجميع — فإن لم تتوافر تلك العلاقة فى الأحوال المذكورة لم يكن فيها استثناء “ . وبعد أن ذكر الحكم بعض المراجع قال ” إنه تطبيقا لذلك الأصل فى قاعدة قوة الشيء المحكوم فيه وفى تحديد مدى الاستثناء منها قد استقر الفقه والقضاء على أن الوارث لا يمثل غيره من الورثة فى الوصية ولا فى غيرها والحكم فى طعن أحد الورثة على حكم بصدد الوصية لا يسرى على الورثة الآخرين الذين لم يكونوا طرفا فى الطعن — وفى ذلك قررت محكمة النقض الفرنسية — أن الحكم الصادر بصحة وصية يكون انتهائيا بالنسبة للورثة الذين لم يطعنوا فيه بالرغم من حكم محكمة الاستئناف فى الاستئناف المرفوع عنه من الورثة الآخرين بإلغائه لبطان الوصية ولا يسرى هذا الحكم

الأخير إلا على من كان من الورثة طرفا في الاستئناف — ويجب لذلك أن تكون
 قسمة التركة بين ذوى الشأن طبقا للحقوق المقررة لبعضهم. بمقتضى الحكم الابتدائي
 وبعضهم بمقتضى الحكم الاستئنافي — لأنه من المستطاع تنفيذ كلا الحكمين معا —
 وهذا هو الحال في النزاع الحالى ويتعين عند الأخذ بهذا النظر أن يقتضى فيه بعدم
 استفادة فائق شلبي من حكم النقض الصادر لصالح أخيه فوزى والقول بغير ذلك وبأن
 الورثة يمثل بعضهم البعض ليس له أساس فقهي صحيح وهو غير معروف في القانون
 المصرى ولا يصح قياس الورثة على حالة المتعهدين المتضامنين الذين تقتضى المادة
 ١٠٨ مدنى قديم على أنهم كفلاء لبعضهم البعض ووكلاء عن بعضهم بعضا — لأنه
 لا تضامن بين الورثة وليس هناك من سبب طبيعي يدعو إلى قيام التمثيل بينهم
 ولو أراد الشارع هذا الاستثناء لكان أولى بالنص عليه في حالة الورثة منه في حالة
 المتعهدين المتضامنين يؤكد ذلك أن القول بتمثيل الورثة وأن سبب هذا التمثيل
 هو افتراض قيام إناابة من بعضهم لبعض لا يستقيم مع القول بقصر هذه الإناابة
 على حالة المنفعة دون حالة الضرر — لأنه إما أن تكون هناك
 إناابة حينذاك وجب أن يضار الوارث كما له أن يستفيد وإما ألا تكون هناك
 إناابة فلا منفعة ولا مضرة — أما محاولة الارتكان على القاعدة الشرعية القائلة
 بأن الوارث ينتصب خصما من باقى الورثة في الدعاوى التى ترفع من التركة أو عليها
 فهى محاولة متخاذلة لأن فوزى شلبي لم يخاصم أخيه طالبا الحكم للتركة ولا طالبا
 حصة غيره أو حصة أخيه فائق وإنما طالب بحصته وحده — هذا فضلا عن
 أن القانون لم يأخذ بهذه القاعدة لمخالفتها للأصل القانونى وهو عدم التمثيل .
 وأما الاعتراض بحكم محكمة النقض الصادر فى ١١/٤/١٩٣٥ فغير سديد لأنها إنما
 ذكرت فى سبيل إصدار قرار برفض تمثيل وارث لغيره فى الدعوى المعروضة
 عليها أن القاعدة المذكورة قد تكون صحيحة لو أن الوارث الواحد كان قد خاصم
 أو خوصم فى الدعوى طالبا الحكم للتركة نفسها بكل حقها أو مطلوبا فى مواجهته
 الحكم على التركة نفسها بكل ما عليها — ومهما يكن من شئ فإن الواقع فى النزاع
 الحالى أن كلا من فوزى وفائق إنما كان يخاصم عن حصته فى جميع أدوار التقاضى
 ومنها طعن فوزى بطريق النقض فى حكم الاستئناف الصادر فى ١١/٣/١٩٣٣

برفض ثبوت ملكيته إلى حصته في المزارين — ومتى كان ذلك كذلك فلا يسمع هذه المحكمة — إلا أن تكرر ما قالته محكمة النقض من أن القاعدة الشرعية المزعومة لا تنطبق على الواقعة ويتعين الحكم بعدم استفادة فائق شلبي من حكم النقض الصادر لصالح أخيه فوزى شلبي . ومتى ثبت أن حكم محكمة الاستئناف أصبح نهائيا بالنسبة لفائق وحائزا لقوة الشيء المحكوم فيه فإن حكم المحكمة الشرعية الصادر ببطلان الإشهاد يكون عديم الأثر في موضوع الملكية التي فصل فيها نهائيا إذ لا ولاية للحاكم الشرعية في مسائل الملكية ونفس الحكم الشرعي لم يتعرض لها ولكنه قضى ببطلان الإشهاد وعدم تعرض المستأنفتين للمستأنف عليه بمقتضاها — والواقع أنهما أصبحتا لا تعرضان له بمقتضاها بل بموجب ذلك الحكم الاستئنافي الذي فصل بين الخصوم في مسألة الملكية بصفة نهائية “ . وهذا الذي قرره الحكم صحيح في القانون يتفق مع ما استقر عليه قضاء هذه المحكمة مما أخذ به المشرع عند تعديل قانون المرافعات إذ نص في المادة ٣٨٤ على أنه “ لا يفيد من الطعن إلا من رفعه ولا يحتاج به إلا على من رفع عليه — على أنه إذا كان الحكم صادرا في موضوع غير قابل للتجزئة أو في الترام بالتضامن أو في دعوى يوجب القانون اختصاص أشخاص معينين — جاز لمن فوت ميعاد الطعن من المحكوم عليهم أو قبل الحكم أن يطعن فيه أثناء نظر الطعن المرفوع في الميعاد من أحد زملائه منضا إليه في طلباته وإذا رفع الطعن على أحد المحكوم لهم في الميعاد وجب اختصاص الباقي ولو بعد فواته بالنسبة لهم . كذلك يفيد التضامن وطالب الضمان من الطعن المرفوع من أيهما في الحكم الصادر في الدعوى الأصلية إذا اتحد دفاعهما فيها . وإذا رفع طعن على أيهما جاز اختصاص الآخر فيه “ . وظاهر أن فائق لم يرفع طعنا عن حكم الاستئناف في دعوى الملكية ولم يتدخل في الطعن الذي رفع من أخيه فوزى فلا يقبل منه الادعاء بأن أخاه فوزى كان يمثله أو ينوب عنه في الطعن الذي قضى بنقض الحكم وبوقف الدعوى أمام محكمة الاستئناف حتى يفصل من المحكمة الشرعية في كنه الإشهاد ، بدليل أنه لم يحرك الاستئناف من الوقوف بعد الحكم لمصلحته من المحكمة الشرعية ، ثم حصل أن تنازل فوزى عن حكم النقض وتصلح مع أخواته فبقى الاستئناف موقوفا منذ عام ١٩٣٤ بالنسبة لفوزى

كما أصبح حكم محكمة مصر بالنسبة لفائق نهائيا بالحكم بتأييده استئنافيا ولا مهيل
لورثة فائق للجدل فيه إذ أن الحكم الاستئنافي قد حاز قوة الأمر المقضي حتى
ولو كان قد خرج في قضائه على الولاية التي منحها المشرع للحاكم ائدنية، ذلك
لأن حجية الأمر المقضي تسمو على قواعد النظام العام . فلا يصح إهدار هذه
الحجية أمام القضاء المدني بمقولة إن المحكمة قد خرجت في قضائها على ولايتها
بقضائها في مسألة هي من أصل الوقف - كما لا يجوز القول بأن من شأن حكم
يصدر بعد ذلك من المحاكم الشرعية أن يجرّد ذلك الحكم النهائي من حجّيته -
ويتعين لذلك رفض الطعن .

جلسة ٢٣ من مايو سنة ١٩٥٧

برئاسة السيد عبد العزيز محمد رئيس المحكمة ، وبحضور السادة : اسحق عبد السيد ، ومحمد عبد الواحد علي ، ومحمد متولى عظم ، و ابراهيم عثمان يوسف المستشارين .

(٥٤)

مقضية رقم ١٤٧ سنة ٢٣ القضائية :

(أ) بيع . فسخ . وفاء . حكم "تسبب كاف" . بيان أصل الثمن المبيع والفوائد في عقد البيع . اقتصار البائع في دعواه على طلب الفسخ دون طلب الباقي له من الثمن وفوائده استعمالا لحقه المقرر في المادة ٣٣٢ مدني قديم . منح المحكمة للشري مهلة للوفاء بما في ذمته استعمالا لحقها المخول لها بالمادة ٣٣٣ مدني قديم . الحكم بالفسخ دون بيان الباقي في ذمة المشتري . لا خطأ .

(ب) قرض . "أسباب يخالطها وانتم" . بيع . فسخ . التمسك لأول مرة أمام محكمة النقض بأن الحكم أغفل بحث ما إذا كان البائع قد تقدم بنفسه أو بوكيل عنه إلى محل المشتري لاستيفاء الباقي في ذمته طبقا للسادة ٣٢٩ مدني قديم . غير مقبول .

(ج) بيع . فسخ . عقد . اعتبار فوات المهلة التي منحت للمشتري للوفاء . باقى فوائد الثمن بما يترتب عليه الفسخ . م ٢٣٢ و ٣٣٣ مدني قديم .

(د) بيع . فسخ . صدور قرار — لا حكم — لمصلحة المشتري بمنحه مهلة للوفاء بالباقي في ذمته . كفايته لترتيب الفسخ على فوات المهلة .

(هـ) دفاع . بيع . حكم "تسبب كاف" . نقض "أثر الحكم في الطعن" . عدم إصرار الخصم على دفاعه الذي أبداه أولا بعد نقض الحكم والإحالة . إغفال الرد على هذا الدفاع . لا قصور . تعيب الحكم فيما قرره خطأ بشأن هذا الدفاع . غير متج . مثال .

١ — متى كان أصل الثمن وسعر فائده مبيئين في عقد البيع وكان البائع حين أقام دعواه قصرها على طلب فسخ العقد استعمالا لحقه المخول له بمقتضى المادة ٣٣٣ من القانون المدني الملغى وطلبه طلبا واحدا أصليا ولم يطالب بالباقي له من

الثلث وفوائده حتى كانت المحكمة تلتزم تصفية الحساب بين الطرفين ثم تحكم بما يتحقق لديها في هذا الشأن - ومع ذلك فقد استعملت المحكمة بدورها حقها المخول لها بمقتضى المادة ٣٣٣ مدنى قديم وأمهات المشتري للوفاء بما بقى في ذمته مما هو محدد في عقد البيع فلم يفعل فان القانون لا يلزم المحكمة بأكثر من ذلك ولا يسمح لها بإعطاء أكثر من مهلة واحدة . وعلى ذلك فلا محل للنزاع على الحكم إذ قضى بالفسخ بأنه لم يحدد مقدار الباقي في ذمة المشتري .

٢ - إذا كان المشتري لم يتمسك أمام محكمة الموضوع بما ينص عليه الحكم إذ قضى بفسخ عقد البيع من أنه أفضل بحث ما إذا كان البائع قد تقدم بنفسه أو بوكيل عنه إلى محله لاستيفاء الباقي في ذمته من الثمن وفوائده طبقا للمادة ٣٣٩ مدنى قديم فان هذا النزاع يكون غير مقبول لأنه يتضمن سببا جديدا يخالطه واقع فلا تجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .

٣ - إذا كان الحكم قد رأى أن فوات المهلة التي منحتها المحكمة للمشتري دون وفائه بباقي فوائد الثمن المستحقة هو مما يترتب عليه فسخ عقد البيع فلا مخالفة في ذلك للمادتين ٣٣٢ و ٣٣٣ مدنى قديم .

٤ - متى تبين أن منح المهلة للمشتري للوفاء بما في ذمته إنما صدر لمصلحته بقرار من المحكمة استعمالا لحقها المخول لها بمقتضى المادة ٣٣٣ مدنى قديم من جواز منح المهلة أو رفض طلبها مما يدخل في سلطة محكمة الموضوع التقديرية وهو من الرخص التي أطلق الشارع فيها لقاضى الموضوع الخيار في أن يأخذ منها بأحد وجهى الحكم في القانون حسبما يراه هو من ظروف كل دعوى بغير معقب عليه . فلا يقبل من المشتري القول بأن منح المهلة يجب أن يصدر به حكم لا قرار حتى يترتب على فوات المهلة فسخ عقد البيع .

٥ - متى تبين أن المشتري وإن كان قد تمسك عند بدء نظر القضية أمام محكمة الاحالة بعدم نقض الحكم السابق صدوره فيها بوقوع تقصير من البائع ولم يصر في دفاعه حتى المراحل الختامية للدعوى على التمسك بذلك فإن الحكم

لا يكون مشوبا بالقصور إذا أغفل الرد على هذا الدفاع ويكون من غير المنتج تعيب الحكم بأنه قرر خطأ أن عدم ثبوت تقصير البائع هو أمر لا تجوز العودة إلى المجادلة فيه بعد النقض والاحالة .

البيان

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .
من حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

ومن حيث إن وقائع هذا الطعن — حسبما يستفاد من الحكم المطعون فيه ومن سائر الأوراق — تتحصل فى أن المطعون عليها الأولى بعد أن استصدرت قرارا من المجلس الحسبى باعت بعقد مصدق عليه فى ٢٧ من نوفمبر سنة ١٩٤١ إلى الطاعنين ٢١٥ فدانا بثن مقداره ١٤٠٠ جنيه وذكر فى العقد أن المشتريين تسلموا الأرض المبيعة ودفعوا من الثمن ٤٠٠ جنيه وتمهدا بسداد باقيه على أقساط سنوية يستحق الأول منها وقدره ٤٠٠ جنيه فى ٢٧/١١/١٩٤٢ والثانى وقدره ٣٠٠ جنيه فى ٢٧/١١/١٩٤٣ والثالث ٣٠٠ جنيه فى ٢٧/١١/١٩٤٤ بحيث إذا تأخر المشتريان عن سداد قسط فى ميعاده تستحق الأقساط الباقية وتحسب عنها فوائد تأخير بواقع ٧ ٪ سنويا — ولأن المشتريين لم يدفعوا القسط الأول فقد أنذرتهما البائعة فى ٢٦/٩/١٩٤٣ بالوفاء وإلا اعتبر العقد مفسوخا — فردا عليها بانذار فى ٩/١٠/١٩٤٣ قالا فيه إن دفع القسط معلق على قيامها بما يطلبه قلم الرهون لإجراء التسجيل بما فى ذلك قرار من المجلس الحسبى يفيد التصريح لها وحدها بقبض الثمن بغير حضور معاون المجلس الحسبى وما يفيد إيداع ما قبض من الثمن خزانة بنك مصر لحساب القاصر — وفى ٢٦/١٢/١٩٤٣ أعادت إنذارهما بدفع القسط الثانى فلم يحركا ساكنا . وفى ١٧/١/١٩٤٤ أقامت عليهما الدعوى ١٢٧٩ سنة ١٩٤٤ مدنى كلى مصر بطالب فسخ عقد البيع وإلزامهما بتعويض مقداره ٥٠٠ جنيه . وفى ٢٠/٤/١٩٤٤ أنذرهما المشتريان بتقديم

مستندات التملك وقرار المجلس الحسبي المشار إليه في إندارهما الأول - وفي ١٧/٥/١٩٤٤ عرضا عليها مبلغ ٧٠٠ جنيه قيمة القسطين الأول والثاني مقابل تسليمهما المستندات المشار إليها ولما لم تقبل العرض أودعا المبلغ على ذمتها بنفس الشروط مخصوصا منه رسم الإيداع ومصاريف العرض - وفي ٢/٨/١٩٤٤ أقام الطاعنان الدعوى ٣٠٠١ سنة ١٩٤٤ مدنى كلى مصر على المطعون عليهما وعلى مصلحة المساحة وطلبا فيها الحكم بإلزام المطعون عليهما الأولين بأن يسلمها صورا من قرارات المجلس الحسبي بتعيين المطعون عليها الأولى وصيا على القاصر ثم بالتصريح لها منفردة بقبض الثمن . وبإلزام المطعون عليها الأولى بتسليمهما مستندات التملك بما فيها حكم القسمة وإلزام المطعون عليهما الأولين متضامنين بأن يدفعوا إليهما غرامة مقدارها خمسة جنيهات عن كل يوم من أيام التأخير . وفي ١٩/١١/١٩٤٤ عرض الطاعنان القسط الأخير المستحق في ٢٧/١١/١٩٤٤ بنفس الشروط ولما لم تقبله أودع على ذمتها بعد خصم مصاريف العرض والإيداع . وفي ١٩/١/١٩٤٦ أضافا إلى طلباتهما في دعواهما طلب الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع فقررت المحكمة ضم القضيةتين . وفي ٢١/٥/١٩٤٦ حكمت في دعوى الطاعنين برفضها وفي الدعوى الأولى بفسخ عقد البيع وبطلب خبير لتقدير التعويض .

استأنف الطاعنان هذا الحكم وقيد برقم ٧٢٠ سنة ٦٣ ق استئناف القاهرة . وفي ٢٠/١١/١٩٤٦ أودعا مبلغ ٤٨ جنيها و ٣٠٥ مليا على اعتبار أنه يشمل رسوم الإيداع وفوائد المبالغ المودعة - وفي ٢٩/٢/١٩٤٨ قررت محكمة الاستئناف تأجيل الدعوى أسبوعا واحدا لإيداع تكملة الثمن - وفي ٦/٣/١٩٤٨ أودع الطاعنان مبلغ ١٥ جنيها على اعتبار أنه هو الفرق بين قيمة الفوائد بواقع ٧٪ و قيمتها بواقع ٥٪ - وفي ٧/٣/١٩٤٨ قضت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف وبصحة ونفاذ عقد البيع .

طلعت البائعة في هذا الحكم بطريق النقض وقيد برقم ١٥٤ سنة ١٨ ق وإقامته على ثلاثة أسباب - ويحصل السبب الثالث منها في أن الحكم خالف القانون

إذ لم يقض بالفسخ مع ثبوت تقصير المشتريين في الوفاء بفوائد الثمن حتى تاريخ الإيداع الأخير الحاصل في ١٩٤٨/٣/٦ وهي كالثمن تأخذ حكمه - كما شابه القصور إذ لم يعدد أسبابا لقضائه باعتبار الإيداع صحيحا مبرئا لذمة المشتريين مع أنه كان مقصورا على ما استحق من فوائد الثمن لغاية مايو سنة ١٩٤٨ - وفي ١٩٥٠/٥/٢٥ حكمت المحكمة بنقض الحكم في خصوص السبب الثالث وبإحالة القضية على محكمة الاستئناف في هذا الخصوص ورفضت الطعن فيما عداه... الخ.

أعيد نظر الدعوى أمام محكمة الاستئناف وحكمت في ١٩٥٣/٤/١٩ في موضوع الاستئناف برفضه وبتأييد الحكم المستأنف فقرر الطاعنان الطعن في هذا الحكم بطريق النقض .

عرض الطعن على دائرة فحص الطعون بجلسة ١٩٥٧/٣/٢٠ وفيها قرر وكيل الطاعنين أن الدعوى انتهت صلاحها وطلب التأجيل للتقرير بالتزول عن الطعن ، فتأجلت بجلسة ١٩٥٧/٣/٢٧ وفيها صمم الحاضر عن الطاعنين على طلباته الواردة بتقرير الطعن بناء على طلب موكله وطلبت النيابة رفض الطعن ، فقررت المحكمة إحالة الطعن على الدائرة المدنية والتجارية بجلسة ١٩٥٧/٥/٩ وفيها أصر الطاعنان والنيابة على طلباتهما وطلب الحاضر عن المطعون عليها الأولى رفض الطعن - أما المطعون عليها الثانية فاكتمت بتقديم مذكرة تقول فيها إنه لا شأن لها في هذا النزاع .

ومن حيث إن الطاعنين ينعين على الحكم مخالفته للقانون والخطأ في تطبيقه وتأويله في خمسة أسباب يتحصل الأول منها في أن الحكم قضى بفسخ البيع دون تحديد مدى الالتزام المقول بحصول التقصير في أدائه في حين أن دعوى الفسخ هي دعوى تبعية بمعنى أنها غير مقصودة لذاتها - وإنما الغرض منها تهديد المشتري للحصول منه على الثمن . ولهذا لا يعتبر الفسخ طلبا أصليا . بل طلبا احتياطيا أن يحكم به عند تخلف المشتري عن دفع الثمن - ولكن الحكم المطعون فيه أبى على الطاعنين تحديد مقدار الفوائد المطلوبة ، كما أبى عليهما رفض النزاع القائم حول المستحق منها . وذلك بمقولة إن مجرد تفويت المهلة التي سبق منحها للطاعنين مانع لهما من

التقدم بأى عرض جديد يمكن أن يقيهما القضاء بالفسخ . وليس فى هذا القول غناء — ذلك لأن المهلة المشار إليها لم تكن مسبقة بتحديد مدى الالتزام بدفع الفوائد وتعيين مقدارها بعد الفصل فى النزاع القائم حولها خصوصا وأن الطاعنين كانا بعد الإحالة على ما هو واضح من مذكرتهما المقدمة للجلسة ١٩٥١/٥/٢٠ قد اتفقا من المحكمة تصفية هذا النزاع وأبديا استعدادهما لدفع كل ما يتقرر أنه فى ذمتها بعد تحديده قضاء .

ومن حيث إن هذا النعى مردود بأنه يبين من أسباب الحكم المطعون فيه أن محكمة الاستئناف بعد أن بينت فى أسباب حكمها مقدار الثمن الوارد فى عقد البيع والمبالغ التى أودعها الطاعنان من أصل الثمن وفوائده لغاية ١٩٤٨/٣/٨ أوضحت أن المبالغ المودعة حتى ذلك التاريخ لا تفى بكامل الثمن والفوائد وفقا لما ورد فى عقد البيع — وبحسب الحكم أن يكون قد أقام قضاءه فى هذا الخصوص على ما سبق بيانه — ولما كان أصل الثمن مبينا فى العقد وكان سعر الفائدة مبينا فيه كذلك فإنه كان من المفروض علم الطاعنين بمدى التزاماتهما فى خصوص الثمن والفوائد — هذا فضلا عن أن المطعون عليها الأولى حين أقامت دعواها قصرتها على طلب فسخ عقد البيع استعمالا لحقها المخول لها بمقتضى المادة ٣٣٢ من القانون المدنى الملغى (الذى يحكم واقعة النزاع) وطلبتة طلبا واحدا أصليا ولم تطالب بالباقي لها من الثمن وفوائده حتى كانت المحكمة تاتزم تصفية الحساب بين الطرفين ثم تحكم بما يتحقق لديها فى هذا الشأن — ومع ذلك فقد استعملت المحكمة بدورها حقها المخول لها بمقتضى المادة ٣٣٣ مدنى قديم وأمهلت الطاعنين للوفاء بما بقى فى ذمتها مما هو محدد فى عقد البيع فلم يفعلوا والقانون لا يلزم المحكمة بأكثر من ذلك ولا يسمح لها بإعطاء أكثر من مهلة واحدة .

ومن حيث إن الطاعنين ينعيان بالسبب الثانى على الحكم خطأ فى القانون كذلك إذ اعتبر الطاعنين متأخرين فى دفع فوائد الثمن بما استوجب الفسخ فى حين أنه لم يثبت أن المطعون عليها الأولى تقدمت بنفسها أو بوكيل عنها إلى محلهما لاستيفاء المطلوب لاسيما أن عقد البيع المقضى بفسخه خلا من اتفاق على دفع الثمن.

في مكان معين — ثم إن المادة ٣٢٩ من القانون المدني الملغى نصت على أنه في حالة عدم وجود شرط صريح في العقد يكون الثمن واجب الدفع في مكان تسليم المبيع وإذا كان الثمن مؤجلاً يكون دفعه في محل المشتري — وقد أغفل المحكم الماطعون فيه بحث هذا الشرط اللازم قانوناً لإثبات التأخير . والذي هو شرط للمحكم بالفسخ — وكان من واجب المحكمة من تلقاء نفسها أن تثبت من توافر الشروط القانونية المسوغة للفسخ .

ومن حيث إن هذا النتي غير مقبول لأنه يتضمن سبباً جديداً يخالطه واقع ولم يسبق عرضه على محكمة الموضوع فلا تجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض — وهو فضلاً عن ذلك مردود بأنه يبين من وقائع الدعوى أن الطاعنين أنذروا البائعة إليهما أكثر من مرة بأنهما ممتنعان عن تسليمها الثمن بمقولة إنها لم تسلمهما مستندات التملك . الأمر الذي يفيد أن سعيها إليهما في محل إقامتهما لاقتضاء الثمن لم يكن من شأنه أن يؤدي إلى وفاء هذا الثمن ، ثم إنهما بالرغم من تلك الإنذارات مرضطاطيها ما استحق في نظرهما من الثمن في محل إقامتها هي بالشروط التي أثبتاها في محضر العرض . فلما لم تقبلها أودعا المبالغ المعروضة خزانة المحكمة بالشروط ففهمها بما يقطع في أن سعيها إليهما لقبض باقي الثمن لم يكن ممهد السبل أو مقبولا لدى الطاعنين .

ومن حيث إن السبب الثالث يتحصل في أن الحكم ألزم نفسه القضاء بالفسخ وجوبا لمجرد فوات المهلة دون الوفاء الكامل في حين أن المادة ٣٣٣ مدني قديم لم تنص على جزاء الحكم بالفسخ وجوبا في هذه الحالة — ولم يرد بها نص مماثل لما جاء في المادة ١٦٥٥ مدني فرنسي من أنه في حالة فوات المهلة دون دفع يقضى بالفسخ فضلاً عن أنه مع وجود هذا النص في فرنسا قام خلاف في الفقه الفرنسي فرأى البعض أن لا يقبل عرض من المشتري بعد انقضاء المهلة . ورأى فريق أن حق المشتري في توقي الفسخ يظل قائماً حتى صدور الحكم النهائي — ورأى فريق ثالث أن مناط الفسخ متروك لتقدير القاضي لظروف التأخير — وقد أبقى المشرع المصري حكم فسخ البيع متسقاً مع حكم فسخ سائر العقود الملزمة للجانبين — وهو

الأمر الذى أكدته المشرع فى التقنين المدنى الجديد إذ حذف من مواد البيع ما يقابل المادة ٣٣٣ مدنى قديم وذلك اكتفاء بتقرير القاعدة العامة للفسخ والواردة فى المادة ١٥٧ التى نصت الفقرة الثانية منها على أنه يجوز للقاضى أن يمنح المدين أجلا إذا اقتضت الظروف ذلك . كما يجوز له أن يرفض الفسخ إذا كان ما لم يوف به المدين قليل الأهمية بالنسبة للالتزام فى مجمله — وعلى ذلك يكون مخالفا للقانون قول الحكم المطعون فيه إن مجرد فوات المهلة دون وفاء كامل موجب للفسخ لزوما ومانع من كل مناقشة أو عرض جديد .

ومن حيث إن هذا النعى مردود بأن المادة ٣٣٣ مدنى قديم المشار إليها إذ نصت على جواز إعطاء مهلة لدفع الثمن — فإن هذا النص إنما ورد على سبيل الاستثناء من الأصل المقرر فى المادة السابقة عليها — المادة ٣٣٢ — وهو أحقية البائع فى طلب الفسخ لعدم وفاء المشتري بالثمن — كما أن المادة ٣٣٣ نفسها نصت على أنه لا يجوز إعطاء أكثر من ميعاد واحد — فإذا كان الحكم المطعون فيه قد رأى أن فوات المهلة التى منحت للطاعنين دون وفائهما بباقي الفوائد المستحقة هو مما يترتب عليه الفسخ فلا مخالفة فى ذلك للقانون الواجب التطبيق على واقعة الدعوى .

ومن حيث إن السبب الرابع يتحصل فى أن الحكم اعتبر أن المهلة التى منحتها الهيئة التى أصدرت الحكم المنقوض هى من قبيل المهلة التى يترتب على فواتها قفل باب الوفاء وتستلزم الحكم بالفسخ . فى حين أنه لو صح أن المهلة المشار إليها فى المادة ٣٣٣ مدنى قديم يترتب على فواتها الحكم بالفسخ فإن المقصود بذلك هو المهلة التى يصدر بها حكم لا مجرد قرار مادى بالتأجيل . يدل على ذلك أن المادة ٣٣٣ نصت على جواز وضع المبيع تحت الحجر عند الاقتضاء . ووضع المبيع تحت الحجر لا يكون إلا بحكم . ويؤيده أيضا ما نص عليه فى المادة المذكورة من امتناع إعطاء أكثر من ميعاد واحد — وقد علل الشراح المحكمة فى ذلك بأن المهلة التى تعطى لأول مرة لا يمكن تعديلها إلا بطريق الطعن فى الحكم . مما يفيد أن منحها هى ذاتها يجب أن يصدر به حكم . ويؤكد هذا المعنى قضاء هذه المحكمة فى الطعن ١٥٥ سنة ١٨ ق (جلسة ٢٣/٣/١٩٥٠) .

ومن حيث إن هذا النعى غير مقبول من الطاعنين لأن منع المهلة إنما صدر لمصلحتها بقرار المحكمة استعمالا لحجة المخول لها بمقتضى المادة ٢٣٣ مدني قديم من جواز منح المهلة أو رفض طلبها مما يدخل في سلطة محكمة الموضوع التقديرية وهو من الرخص التي أطلق الشارع فيها لقاضى الموضوع تيارا في أن يأخذ منها بأحد وجهي الحكم في القانون حسبما يراه هو من ظروف كل دعوى بغير معقب عليه — أما حكم هذه المحكمة الذي يشير إليه الطاعنان في سبب هذا النعى فلا يشفع لهما لأنهما رغم نقض حكم محكمة الاستئناف الأول بما يقتضى زواله واعتباره كأن لم يكن ويعيد الخصوم إلى مرا كزهم الأولى قبل صدور الحكم المنقوض . ورغم إتاحة الفرصة الواسعة لهما في تجنب الفسخ بالوفاء بالثمن كاملا فإنهما لم يفعلا شيئا وظلا مقصرين في الوفاء حتى صدور الحكم المطعون فيه بعد نحو اثني عشر عاما من تاريخ التصديق على عقد البيع .

ومن حيث إن السبب الخامس يتحصل في أن الحكم المطعون فيه إذا اعتبر ما جاء في الحكم الابتدائي وفي حكم محكمة الاستئناف المنقوض خاصا بثبوت عدم تقصير البائعة وثبوت تقصير المشتريين — إذا اعتبر الحكم ماورد في هذين الحكمين حجة نهائية وأمرها مقضيا لا تجوز المجادلة فيه — فإنه يكون قد خالف القانون — ذلك أن الحكم الابتدائي لا تكون له حجة لدى محكمة الاستئناف عند نظر الاستئناف المرفوع عنه كما أن الحكم الاستئنافي الذي نقض لقصور في التسبيب لا تكون له حجة لدى محكمة الإحالة . ولا يصح القول بأن نقض ذلك الحكم لم يكن إلا في خصوص السبب الثالث . ذلك لأن الحكم المنقوض لم يقض إلا قضاء واحدا وهو رفض طلب الفسخ . وقد نقض هذا الحكم لعيب شكلي مما يقطع بأن النقض كان كليا لا جزئيا — وقد ترتب على هذه المخالفة قصور الحكم المطعون فيه إذ لم يتعرض لدفاع الطاعنين في خصوص التقصير المسند لهما إلى المطعون عليهما الأول لعدم تسليمهما إياهما عقود تملك المورث الأصلي وحكم القسمة وصور قرارات المجلس الحسي .

ومن حيث إن هذا النعى مردود بأنه يبين من أسباب الحكم المطعون فيه أن الطاعنين وإن كانا قد تمسكا عند بدء نظر القضية أمام محكمة الاستئناف بعدم

الإحالة بوقوع التقصير من البائعة إلا أنهما عادا فقررا في مذكرتيهما المقدمتين
لجلستي ١٩٥١/٥/٢٠ ١٩٥٢/٣/٥٤ " أنه إزاء ما قالته المستأنف هاها الأولى —
أمام محكمة النقض عن فوائد التأخير المستحقة عن باقي الثمن وما ذكرته من عدم
صحة إيداع المبالغ السابقة التي كان صرفها معلقا على شرط فإنهما على استعداد
لإيداع مبلغ ٢٧٠ جنيها يصرف منه مبلغ ١٨ جنيها و ٦٦٧ مليا لتغطية ما يمكن
أن تستحقه من فوائد تأخير بواقع ٧٪ حتى لا يكون هناك محل لأية منازعة من
قبلها ويبقى الباقي مودعا بخزانة المحكمة حتى يقول القضاء كلمته فيه بعد تصفية
الحساب بين الطرفين والحكم نهائيا فيه . وهذا الذي أورده الحكم يفيد أن
دفاع الطاعنين أمام محكمة الإحالة تركز أخيرا في نزاعهما بشأن مقدار الفوائد
المستحقة ويدل بالتالي على أنهما لم يصرا في دفاعهما حتى المراحل الختامية
للدعوى على التمسك بحصول تقصير من البائعة — وعلى ذلك لا يكون الحكم
المطعون فيه مشوبا بالقصور إذا غفل الرد على هذا الدفاع . ويكون من غير المتبع
تعيب الحكم بأنه قرر خطأ أن عدم ثبوت تقصير البائعة هو أمر لا تجوز العودة
إلى المجادلة فيه .

ومن حيث إنه لذلك كله يتعين رفض الطعن .

جلسة ٢٣ من مايو سنة ١٩٥٧

برئاسة السيد عبد العزيز عبد رئيس المحكمة ، وبحضور السادة : المحق عبد السيد ، وأحمد قوشه ، ومحمد متولى ، وأبراهيم عثمان يوسف المستشارين .

(٥٥)

القضية رقم ١٧٢ سنة ٢٣ القضائية :

(أ) خصومة . اعتراض الخارج من الخصومة . قوة الأمر المقضى . الطريقة التى رسمها القانون فى المواد ٤٥٠ — ٤٥٦ مرافعات لاعتراض الخارج عن الخصومة . اعتبارها أمرا جوازا .

(ب) قوة الأمر المقضى . أوامر الأداء . صورية . غش . خلف . دائن . غير . عدم اعتبار الدائن خلفا للدين فى التصرفات الصورية أو التى تصدر منه بطريق التواطؤ مع دائن آخر لإضرار به . صورية — صدور أوامر أداء بناء على سندات دين صورية . انعدام حجة هذه الأوامر بالنسبة إلى دائن آخر للدين .

(ج) صورية . إثبات ”الإثبات بالينة“ . دائن . حقه فى إثبات تصرف المدين الضار به بكل طرق الإثبات . المادة ٢٤٤ مدنى .

(د) صورية . حجز ”إجراءات البيع“ . غير . الرامى عليه المزاد فى بيع الأشياء المحجوز عليها . عدم أحقيته فى التعدى بحكم الفقرة الثانية من المادة ٢٤٤ مدنى .

(هـ) صورية . تعارض مصالح ذوى الشأن المشار إليهم فى المادة ٢/٢٤٤ مدنى فى التمسك بالعقد الظاهر أو العقد المعتز . انتفاء حسن نية أحدهم . عدم أحقيته فى التمسك بالعقد الظاهر .

(و) صورية . إثبات ”أوراق رسمية“ . حجز ”إجراءات البيع“ . ما يثبت المحضر من وجود مزايدين رفعوا على محاضر البيع . عدم دلالة على جدية البيع .

(ز) حيازة . حجز ”إجراءات البيع“ . انتفاء حسن نية الرامى عليه مزاد بيع الأشياء المحجوز عليها . التعدى بحكم المادة ٩٧٦ مدنى . لا محل له .

(ح) محكمة الموضوع . استقلالها بتصوير وقائع النزاع .

١ - عبارة المادة ٤٥٠ مرافعات صريحة في أن امراض الخارج من الخصومة ممن يكون الحكم الصادر في الدعوى حجة عليه بالطريقة التي رسمها القانون في المواد ٤٥٠ - ٤٥٦ مرافعات هو أمر جوازي فلمن يكون الحكم حجة عليه أن يتبع تلك الطريقة أو أن يعدل عنها إلى أية طريقة أخرى أباحها القانون .

٢ - إذا كان الحكم إذ أهدر حجية أوامر الأداء بالنسبة إلى دائن آخر لنفس المدين قد أقام قضاءه على أن تلك الأوامر قد صدرت استنادا إلى سندات صورية وأن استصدار أوامر الأداء وما تلا ذلك من إجراءات المجزئ بموجبها والبيع الذي تم تنفيذا لهذا المجزئ كل ذلك كان بطريق التواطؤ بين المدين والدائن الذي استصدر تلك الأوامر فإن الحكم لا يكون قد خالف القانون ، ذلك أن الدائن لا يعتبر خلفا للدائن في التصرفات الصورية التي تصدر من هذا الأخير أو التي تصدر منه بطريق التواطؤ مع دائن آخر إضرارا بحقه إذ يصبح الدائن في هذه الحالات من طبقة الغير .

٣ - للدائن أن يثبت بكل طرق الإثبات صورية تصرفات مدينه التي تمت إضرارا بحقوقه عملا بالفقرة الأولى من المادة ٢٤٤ من القانون المدني .

٤ - ليس لمن رعا عليه المزايد في بيع الأشياء المحجوز عليها التحدى بحكم الفقرة الثانية من المادة ٢٤٤ مدني والقول بوجوب الأخذ بسندات دين الدائن المنفذ به والمطعون عليها بالصورية باعتبارها العقد الظاهر ذلك لأنه لا شأن له بهذا الدين إذ هو لا يستمد ما يدعيه من حق على الأشياء المحجوز عليها من سندات ذلك الدين ولكن الحق الذي يدعيه يستند إلى محضر البيع التي اشترى بمقتضاها تلك الأشياء .

٥ - إذا انتفى حسن نية المشتري من البائع فلا يكون له أن يتمسك بالعقد الظاهر قبل دائن هذا البائع .

٦ - ما يثبت المحضر من وجود مزايدين وقعوا كشهود على محضر بيع الأشياء المحجوز عليها لا يدل بذاته على جدية البيع .

٧ - إذا كان الحكم قد نفى حسن النية عن الراى عليه المزاى فى بيع الأشياء المحجوز عليها فإن التحدى بحكم المادة ٩٧٦ من القانون المدنى لا يكون له محل .

٨ - محكمة الموضوع تستقل وحدها بتصوير وقائع النزاع دون معقب مادام تصويرها يستند إلى ما هو ثابت من أوراق الدعوى وملابساتها .

للحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تحصل فى أن الطاعنة أقامت الدعوى ٨١٦ سنة ١٩٥١ كلى اسكتدرية بل المطعون عليها طلبت فيها الحكم بثبوت ملكيتها للمقولات المبينة بصحيفة الدعوى ومحضر رىو المزاى وإلغاء المحجوزات المتوقعة عليها بناء على طلب المطعون عليها الأولى بتاريخ ٢٦ من يوليو سنة ١٩٥٠ - واستندت فى دعواها إلى أن المقولات موضوع الدعوى سبق أن حجز عليها بناء على طلب نيقولا درا كوس لدين له على زوجها المطعون عليه الثانى وحدد لبيعها يوم ٧ من يناير سنة ١٩٥١ فرسا مزادها عليها فى ذلك اليوم وقامت من ناحيتها بإيداع الثمن الذى رسا به المزاى خزانة المحكمة فى اليوم التالى على ذمة ذوى الشأن - وأضافت الطاعنة أن إجراءات البيع ورسو المزاى عليها تمت أثناء نظر دعوى استرداد أخرى كانت قد أقامتها عن نفس المقولات وأنها كانت قد استندت فى هذه الدعوى الأخيرة على عقد بيع صادر لها من زوجها المطعون عليه الثانى عن هذه المقولات وقد قضى برفض تلك الدعوى ابتدائيا واستئنافيا، وأثناء نظر الاستئناف

في تلك الدعوى الأخيرة أثبتت في محضر جلسته أنها تحتفظ بحقوقها في إثبات ملكيتها للمنفقات المحجوز عليها بدعوى مستقلة تستند إلى سبب جديد وأنها اضطرت إلى هذا بسبب أن محضر رسو المزاد عليها كانت مودعة في قضايا أخرى وانتهت الطاعة إلى أنها بشرائها تلك المنقولات في المزاد أصبحت مالكة للمحل التجاري الذي به تلك المنقولات وأن رخصة ذلك المحل حوّلت إليها في ٢٨ من فبراير سنة ١٩٥١ وقيد اسمها بالسجل التجاري في ٢٩ من يناير سنة ١٩٥١ واستصدرت من مالك البناء عقد إيجار عن المحل باسمها في أول فبراير سنة ١٩٥١ وتعاقدت مع شركتي المياه والنور لإمداد المحل بما يلزمه منها وأمنت على الآلات الكهربائية في ٢٤ من فبراير سنة ١٩٥١ — دفعت المطعون عليها الأولى بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها في الدعوى ١٤١٢ سنة ١٩٥٠ إسكندرية وهي دعوى الاسترداد السابق الإشارة إليها كما طلبت في الموضوع رفض الدعوى تأسيسا على أن دين نيقولا دراكوس صوري وأن إجراءات حصوله على أوامر أداء بهذا الدين وإجراءات الحجز والبيع كلها صورية قصد بها إلى الإضرار بها — وفي ١٩ من نوفمبر سنة ١٩٥١ قضت المحكمة برفض الدفع بعدم جواز نظر الدعوى وفي الموضوع بتثبيت ملكية الطاعة للأشياء المحجوز عليها في ٢٦ من يولييه سنة ١٩٥٠ وبإلغاء الحجز المذكور... فاستأنفت المطعون عليها الأولى هذا الحكم أمام محكمة استئناف الأسكندرية وقيد الاستئناف برقم ٤٠٥ سنة ٧ ق. وفي ٢٩ من أبريل سنة ١٩٥٣ قضت محكمة الاستئناف حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف ورفض دعوى المستأنف عليها الأولى « الطاعة »... فطعن الطاعة في هذا الحكم بطريق النقض وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون وأبدت النيابة رأيها برفض الطعن وقررت دائرة الفحص في ٢٧ من مارس سنة ١٩٥٧ إحالة الطعن على الدائرة المدنية لجلسة ٩ من مايو سنة ١٩٥٧ وفيها صممت النيابة على رأيها .

وحيث إن الطعن بني على خمسة أسباب يتحصل أولها في النعي على الحكم المطعون فيه بخالفه القانون استنادا إلى أن الحكم قد أهدر حجة أوامر الأداء

الصادرة لصالح درا كوس ضد المطعون عليه الثاني مخالفاً بذلك المادة ٨٥٦ مرافعات قبل تعديلها بالقانون ٢٦٥ سنة ١٩٥٣ الصادر في ٢٨ من مايو سنة ١٩٥٣ أى بعد صدور الحكم المطعون فيه والتي كانت تنص على أنه "إذا لم يرفع التظلم في الميعاد يصبح الأمر بمثابة حكم انتهائي" ومن ثم تكون لها حجيتها على من كان خصماً فيها وعلى من يعتبر الحكم حجة عليه ولو لم يكن خصماً ظاهراً في الخصومة التي صدر فيها هذا الحكم . وأنه لما كان من المسلم أن الأحكام الصادرة على المدين تعتبر حجة على دائنيه ولو لم يختصموا في الدعوى أو يتدخلوا فيها فإن أوامر الأداء الصادرة لصالح درا كوس تعتبر حجة على المطعون عليها الأولى بصفتها دائنة للمطعون عليه الثاني الذي صدرت تلك الأوامر ضده — وأنه إذا كان للدائن الذي لم يكن خصماً في الدعوى أن يعترض على الحكم بطريق اعتراض الخارج عن الخصومة عملاً بالمادة "٤٥٠" مرافعات بشرط إثبات غش مدينه أو تواطئه أو إهماله الجسيم — فإن القانون قد نص في المادة "٤٥١" مرافعات على أن هذا الطلب يجب أن يوجه إلى المحكوم له . وإذا كان الحكم المطعون فيه قد أهدر حجة أوامر الأداء دون أن يكون الدائن الذي استحصل عليه ممثلاً في الخصومة فإن الحكم يكون قد خالف المادة "٤٥١" سالفه الذكر .

وحيث إن هذا النعى مردود بأن المادة ٤٥٠ مرافعات تنص على أنه "يجوز لمن يعتبر الحكم الصادر في الدعوى حجة عليه ولم يكن قد أدخل أو تدخل فيها أن يعترض على هذا الحكم بشرط إثبات غش من كان يمثله أو تواطئه أو إهماله الجسيم — وكذلك يجوز للدائنين والمدينين المتضامنين والدائنين والمدينين بالتزام غير قابل للتجزئة الاعتراض على الحكم الصادر على دائن أو مدين آخر منهم" وعبارة المادة صريحة في أن الاعتراض — ممن يكون الحكم الصادر في الدعوى حجة عليه بالطريقة التي رسمها القانون في المواد ٤٥٠ — ٤٥٦ أمر جوازي فلمن يكون الحكم حجة عليه أن يتبع تلك الطريقة أو أن يعدل عنها إلى أية طريقة أخرى أباحها القانون — كما أن ما تقوله الطاعنة من أن أوامر الأداء تعتبر حجة على المطعون عليها الأولى باعتبارها دائنة لمن صدرت الأوامر ضده مردود بأن الدائن لا يعتبر خلفاً للمدين في التصرفات

الصورية التي تصدر من هذا الأخير أو التي تصدر منه بطريق التواطؤ مع دائن آخر إضرارا بحقه إذ يصبح الدائن في هذه الحالات من طبقة الغير ولما كان الحكم المطعور فيه قد أقام قضاءه على أن أوامر الأداء التي نفذ بها درا كوس بطريق الججز على الأشياء المحجوز عنها في هذه الدعوى والتي كان قد رس مزادها على الطائفة قد صدرت استنادا إلى سندات بين صورية حررها المطعون عليه الثاني لصالح درا كوس وأن استصدار أوامر الأداء والججز بموجبها والبيع الذي تم تنفيذا لهذا الججز كل ذلك كان بطريق التواطؤ بين المطعون عليه الثاني ودرا كوس . لما كان ذلك فإن الحكم لا يكون قد خالف القانون إذ أهدر حجية أوامر الأداء بالنسبة إلى المطعون عليها الأولى .

وحيث إن السبب الثاني يتحصل في النعي على الحكم بخالفة القانون استنادا إلى أن الطائفة باعتبارها مشترية للأشياء التي حجزت عليها المطعون عليها الأولى قبل حصول الججز تعتبر خلفا خاصا للمطعون عليه الثاني باعتبارها بائعا . وأن المطعون عليها الأولى دائنة للمطعون عليه الثاني ، فإذا تعارضت مصلحة الطائفة مع مصلحة المطعون عليها الأولى تعين الأخذ بالعقد الظاهر وهو هنا سندات الدين المحررة لصالح درا كوس على المطعون عليه الثاني وذلك عملا بالمادة ٢/٢٤٤ من القانون المدني ولكن الحكم المطعون فيه أخذ بدفاع المطعون عليها الأولى الذي يستند إلى صورية تلك السندات بخالف بذلك حكم المادة ٢/٢٤٤ سالف الذكر .

وحيث إن هذا النعي مردود بأن المادة ٢٤٤ من القانون المدني تنص على أنه "إذا أبرم عقد صوري فللدائن المتعاقدين وللخلف الخاص متى كانوا حسن النية أن يتمسكوا بالعقد الصوري ، كما أن لهم أن يتمسكوا بالعقد المستتر ويثبتوا بجميع الوسائل صورية العقد الذي أضر بهم — وإذا تعارضت مصالح ذوي الشأن تمسك بعضهم بالعقد الظاهر وتمسك الآخرون بالعقد المستتر كانت الأفضلية للأوليين " . ولما كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاؤه على صورية سندات دين درا كوس وعلى أن حصول هذا الأخير على أوامر الأداء والججز

بمقتضاها " وبيع الذي تم تنفيذا للحجز كل ذلك كان بطريق التواطؤ بين المطعون عليه الثاني والطاعة ودرا كوس إضرارا بالمطعون عليها الأولى فإنه لا يكون قد خالف القانون ذلك أن المطعون عليها الأولى بصفتها دائنة للمطعون عليه الثاني أن تثبت بكل طرق لإثبات صورية تصرفات مديها التي تمت إضرارا بحقوقها عملا بالفقرة الأولى من المادة ٢٤٤ من القانون المدني ولا محل للتحدى بحسب الفقرة الثانية من تلك المادة لأن الطاعة لاشان لمساكين درا كوس المطعون عليه بالصورية إذ هي لا تستمد ما تدعى من حق على الأشياء المحجوز عليها من سندات ذلك الدين ولكن الحق الذي تدعيه يستند إلى محاضر البيع التي اشترت بمقتضاها تلك الأشياء — هذا فضلا عن أن الحكم المطعون فيه قد أورد أنه " على فرض أن السندات التي قدمها الدائن وحصل على أوامر أداء بمقتضاها كانت كلها صحيحة وأن إجراءات الحجز والبيع كانت كلها سليمة فإن هذا لا ينفي أن يكون تقدم المستأنف عليها الأولى (الطاعة) لشراء المحجوزات ورسوم المزايدة عليها قد حصل بالتواطؤ من المستأنف عليه الثاني (المطعون عليه الثاني) وأن يكون المدين وهو زوجها قد أراد تخليص المنقولات المحجوز عليها فأوعز إلى زوجته لكي تتقدم صوريا لشراء هذه الأشياء . . . " وبذلك يكون الحكم قد نفى عن الطاعة في حدود سلطة المحكمة التقديرية حسن النية وقرر أنها كانت طرفا في الإجراءات الصورية التي انتهت إلى إيقاع البيع عليها . وإذا انتهى حسن نية الطاعة فلا يكون لها أن تتمسك بالعقد الظاهر .

وحيث إن السبب الثالث يحصل في النفي على الحكم المطعون فيه بالقصور ومخالفة الثابت في الأوراق ومسح الوقائع وتصويرها تصويرا غير سائغ . وفي بيان هذا النفي نقول الطاعة إن الحكم يقوم على أن الديون التي حصل الحجز والبيع وفاء لها ديون صورية حررت سنة اتهام من المطعون عليه الثاني بصديقه درا كوس ليتمكن هذا الأخير من الحصول على أوامر أداء بها وتوقيع الحجز بمقتضاها على أن يتقدم المطعون عليه الثاني لشراء المحجوزات عن طريق تسخير زوجته الطاعة في هذا الشراء ، وأن هذا التصوير الذي ذهب إليه الحكم غير سائغ لأن البيع يتم بالمزاد العلني وقد يتقدم مشتر آخر غير الطاعة ويروى عليه المزايدة وأنه لو أن الأمر أمر رغبة المطعون عليه الثاني

في إعادة شراء المحجوزات مستترا وراء الطاعة لاتفق معها على أن تتقدم للشراء عند البيع في الحجز الذي أرفسته المطعون عليها الأولى دون أن يتكبد مصروفات أوامر الأداء وإعلانها والتنفيذ بها — كما أن الحكم انتهى إلى صورية ديون دراكوس استنادا إلى قرائن أهمها أن أوامر الأداء كل منها بمبلغ خمسين جنيها دون زيادة أو نقص وأن دراكوس لم يتدخل في المزاد مشتريا ليتوصل بذلك إلى رفع سعر المحجوزات لعلها يسبق الحجز عليها من مصلحة الضرائب ومن مصلحته أن يتم البيع بسعر مرتفع حتى يتمكن من الحصول على دينه أو على جزء منه بعد وفاء ما هو مستحق لمصلحة الضرائب — وأن هذا الذي أورده الحكم يخالف الثابت في الأوراق إذ أن أوامر الأداء ليس منها أمر واحد بمبلغ خمسين جنيها وأن الثابت من محاضر البيع أن وكيل الدائن دراكوس كان حاضرا وقت إجراء البيع وإذا كان لم يتقدم للشراء فإنه لاحظ أن الثمن الذي دفعته الطاعة ثمن مناسب لقيمة المحجوزات فضلا عن أن تدخله في المزاد كان من شأنه أن يلزم إذا مارسا عليه المزاد بأن يقوم بدفع الثمن يضاف إلى ذلك أن الحكم استدلل على صورية البيع بأن أحدا لم يشترك في المزاد غير الطاعة على خلاف الثابت من محاضر البيع من وجود من ايدى آخرين وقعوا على تلك المحاضر كشهود كما أورده الحكم أنه على فرض صحة السندات والاجراءات التي انتهت ببيع المحجوزات للطاعة فإن ذلك لا ينفي أن يكون المطعون عليه الثاني قد اتفق مع الطاعة على أن تتقدم للشراء من ماله الخاص بطريق التواطؤ . وقد خلت الأوراق مما يدل على أن الطاعة قد دفعت ثمن المحجوزات من مال زوجها وأن في أوراق الدعوى ما يدل على أن هذا الزوج مفلس وأن الطاعة تملك مالا خاصا بدليل أنها أقرضت زوجها عند بدء تكوين الشركة التي كانت تضم هذا الزوج مبلغا من المال هو قيمة حصته في رأس مال الشركة وقد كان ذلك قبل أن تنشأ ديون المطعون عليها الأولى بسنين عدة وأن الطاعة قد حصلت على المال عن طريق الادخار من مرتبتها الذي كانت تتقاضاه عن عملها بمصلحة التليفونات ومن المكافأة التي صرفت لها من تلك المصلحة قبل زواجها .

وحيث إن هذا النعي مردود في جميع وجوهه أولا بأن محكمة الموضوع تستقل وحدها بتقرير وقائع النزاع دون معقب ما دام تصويرها يستند إلى ما هو ثابت من أوراق الدعوى ولا لاساتها ولما كان الحكم قد حصل أن السندات التي سررها المطعون عليه الثاني لصالح دراكوس صورية للأسباب التي أوردها فإن التصوير الذي انتهى إليه مستندا إلى تلك الأسباب لا يعتوره قصور أما ما تقوله الطاعنة من أنه لو كان الأمر أمر رغبة المطعون عليه الثاني في إعادة شراء المحجوزات عن طريق تسخيرها للشراء لسخرها للشراء عند البيع الذي كان يتم بناء على حجز المطعون عليها الأولى ولو فر على نفسه مصروفات أوامر أداء دين دراكوس وإعلانها والتنفيذ بها فمردود بأن حجز المطعون عليها الأولى تم في ٢٦ من يوليو سنة ١٩٥٠ في حين أن حجز دراكوس تم في ٢١ من ديسمبر سنة ١٩٥٠ ومع ذلك فإن هذا الحجز الأخير لم يعلن إلى المطعون عليها الأولى على ما توجبه المادة ٥١٧ مرافعات مما يؤكد رغبة المطعون عليه الثاني والطاعنة في إتمام إجراءات البيع في حجز دراكوس بغير علم المطعون عليها الأولى ليحولا بينها وبين التدخل في بيع المحجوزات لرفع ثمنهما بفوت عليهما غرضهما — ثانيا — إن الطاعنة أقرت في المذكرة الشارحة أن سندات دين دراكوس لم تكن تحت نظر المحكمة إذ كانت مودعة ملفات أوامر الأداء وقد تكون المحكمة قد استقمت البيانات التي أوردتها عن تلك السندات من مرافعات الخصوم أو مذكراتهم ولم تقدم الطاعنة صور محاضر الجلسات أو المذكرات للتحقق من أن ما أورده المحكمة عنها يخالف الثابت في الأوراق. كما أن ما أورده الحكم عن عدم تدخل دراكوس في المزاد ثابت من محاضر البيع المقدمة صورها بحافظة الطاعنة أما وجود وكيل الدائن عند البيع فإنه لا ينفى ما أورده الحكم في هذا الخصوص — ثالثا — أن ما أورده الحكم من عدم وجود مزايدين آخرين لا يخالف فيه للثابت في الأوراق إذ أن ما أثبتته المحضر من وجود مزايدين وقعوا على محاضر البيع كشهود لا ينهض وحده دليلا على أن هؤلاء الأشخاص قد اشتركوا فعلا في المزاد الذي رسا على الطاعنة إذ لم يبين المحضر مقدار الثمن الذي تقدم للشراء به كل مزايدين منهم على حدة مما يشير إلى أن وجود هؤلاء الأشخاص وتوقيعهم على محاضر

البيع لم يكن إلا استكمالاً لمظاهر الصورية التي انتهت المحكمة إلى تقرير ثبوتها في خصوص سندات دين درا كوس وما اتخذ بشأنه من إجراءات صورية كانت غايتها إيفاع البيع على الطاعة . وأخيراً فإن ما أورده الحكم من تسخير المطعون عليه الثاني للطاعة لشراء الأشياء المحجوز عليها لحسابه ومن ماله هو تقرير موضوعي وليس في ثبوت وجود مال خاص بالطاعة ما ينفي ما قرره الحكم في هذا الخصوص .

وحيث إن السبب الرابع يتحصل في النعي على الحكم بخالفة القانون إذ أهدر حجة ما أثبتته المحضر في محاضر البيع وهي أوراق رسمية من وجود مزايدين آخرين مخالفاً بذلك ما تقضى به المادة ٣٩١ من القانون المدني .

وحيث إن هذا النعي مردود بأنه ما أثبتته المحضر من وجود مزايدين آخرين وقعوا كشهود على محاضر البيع لا يدل بذاته على جدية البيع وقد ورد هذا البيان قاصراً إذ خلا من بيان الثمن الذي تقدم للشراء به كل من المزايدين عن كل سلعة من السلع المحجوز عليها . هذا فضلاً عن أن الحكم سرد الأدلة التي كونت اقتناع المحكمة على صورية دين درا كوس وصورية الإجراءات التي انتهت بالبيع وهي جميعاً وبصرف النظر عن وجود مزايدين وجدية البيع تكفي لحمله فيما انتهى إليه من صورية الدين المنفذ به .

وحيث إن السبب الأخير يتحصل في النعي على الحكم بخالفة القانون استناداً إلى أن الطاعة اشترت الأشياء المحجوز عليها من مزاد عام فهي بذلك قد حافظت حيازة تستند إلى سبب صحيح وإلى حسن النية ، وإذا أهدر الحكم مدلول ذلك فإنه يكون قد خالف المادة ٩٧٦ من القانون المدني .

وحيث إن هذا السبب مردود بأن الحكم أقام قضاءه على صورية دين
درا كوس الذى انتهى التنفيذ به إلى إيقاع البيع على الطاعنة وعلى صورية
الإجراءات التى انتهت إلى البيع وإلى تواطؤ الطاعنة مع ذلك الدائن ومع
المطعون عليه الثانى فى اتخاذ هذه الإجراءات إضرارا بالمطعون عليها الأولى
وإذ نفي الحكم عن الطاعنة حسن النية فإن التعدى بحكم المسادة ٩٧٦ من
القانون المدنى لا يكون له محل .

وحيث إنه لذلك يتعين رفض الطعن .

جلسة ٣١ من مايو سنة ١٩٤٧

رئاسة السيد عبد العزيز محمد رئيس المحكمة ، وبحضور السادة : المحقق عبد السيد ، وأحمد
نور ، ومحمد متولى عتلم ، وإبراهيم عثمان بوصف المستشارين .

(٥٦)

القضية رقم ١٨٩ سنة ٢٣ القضائية:

(١) نقض إعلان الطعن . إعلان . الخطوات التي يجب على المحضر إثباتها في محضره .
إثباته الخطوة الوحيدة التي كان يستطيع أن يخطوها في سبيل الإعلان . لا بطلان .
مثال . المادة ١٢ مرافعات .

(ب) نقض . إعلان الطعن . إعلان "الإعلان للنيابة" . خلو الأوراق مما يدل على أن
الطاعن كان يستطيع أن يبذل جهدا مشمرا في سبيل معرفة محل إقامة المطعون عليه .
الدفع ببطلان الإعلان في مواجهة النيابة بعد ذلك . لا أساس له .

١ - إذا تبين أن محل إقامة المطعون عليه المبين في الحكم والذي كان على الطاعن
أن يوجه إعلان الطعن إليه فيه هو بلدة معينة دون تحديد أو تعيين لمكان بذاته
منها كان يستطيع المحضر أن يقصد إليه فلجأ إلى شيخ البلد الذي أخبره بأن المطعون
عليه لا يقيم في تلك البلدة بل يقيم في القاهرة وأن محل إقامته فيها غير معلوم -
ومن ثم فلم يكن في مكنة المحضر أن يتوجه إلى مكان محدد بعينه من البلدة المذكورة
ليتحقق من قول الشيخ وقد أثبت في محضره الخطوة الوحيدة التي كان يستطيع
أن يخطوها في سبيل الإعلان وهي مخاطبته لشيخ البلد وإثبات إجابته سالفة
الذكر . متى ثبت ذلك فإنه لا اعتداد بالقول بأن الإعلان قد شابه البطلان
تأسيسا على أن المحضر عندما توجه لإعلان المطعون عليه اكتفى بإجابة شيخ البلد
ولم يتوجه إلى محل إقامته ليتحقق من غيابه ومن عساه يكون مقيما معه ولم يثبت
في محضره الخطوات التي أوجبت المادة ١٢ مرافعات إثباتها .

٢ - متى كان الحال في الدعوى أنه ليس في أوراقها ما يمكن الاستدلال منه على أن الطاعن كان يستطيع أن يبذل جهدا مئثرا في سبيل معرفة محل إقامة المطعون عليه بعد أن وجه إليه إعلان الطعن في محل إقامته المبين في الحكم - فإن الدفع ببطلان إعلانه في مواجهة النيابة بعد ذلك ينه عن غير قائم على أساس قانون ذلك أنه وإن كان صحيحا أن إعلان الأوراق القضائية إلى النيابة هو إجراء استثنائي لا يصح اللجوء إليه إلا إذا قام المعلن بالتحريات الكافية للتقصي عن محل إقامة المعلن إليه فلم يهده بحثه وتقصيه إلى معرفة ذلك المحل إلا أنه يجب من جهة أخرى - حل ما استقر عليه قضاء هذه المحكمة - أن يقدم الدليل على أن الطاعن كان يستطيع القيام بهذا التحوى وأنه لو بذل جهدا في سبيله لتوصل إلى معرفة محل إقامة المعلن إليه ولاستطاع أن يعلنه فيه فيما بقي من ميعاد الخمسة عشر يوما المحددة لإعلان تقرير الطعن .

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الوقائع - حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أن الطاعن رفع الدعوى رقم ١٦٠ سنة ١٩٤٢ كلى أسبوط على المطعون عليهم وآخر يدعى الشيخ وزيرى محمود حسين وقال في صحيفة إتهامك ٦ ف و ١٠ ط و ١٢ س آلت إليه بطريق الشراء من المرحوم واصف جرجس بطرس مورث المطعون عليهما الثانى والثالث بعقد مؤرخ ٧ من يونيو سنة ١٩٢٦ صدر عنه حكم بإثبات التعاقد في القضية رقم ٤٢٩ سنة ١٩٢٦ كلى أسبوط وسجل في ٢٧ من أبريل سنة ١٩٢٧ ولكن المطعون عليه الأول نازعه في الملكية بحجة أنه اشترى هذه الأقطان من المطعون عليهما الثانى والثالث ولدى المرحوم واصف جرجس وطلب الطاعن الحكم بصفة مستعجلة بوضع الأقطان تحت الحراسة وإقامة الشيخ وزيرى محمود حارسا عليها والحكم بثبوت ملكيته لتلك الأقطان ، فدفع المطعون عليه الأول الدعوى بأنه اشترى

الأطيان من مورث المطعون عليهما الثاني والثالث البائع للطاعن بعقد مؤرخ
٨ من أكتوبر سنة ١٩٣٧ صدر عنه حكم بصحة تقيع البائع في القضية رقم ٩٦٩٩
سنة ١٩٣٨ ؛ نجمع حمادى سجل في أول شهر أغسطس سنة ١٩٣٨ وأنه وإن كان
عقد الطاعن أسبق تسجيلاً إلا أنه عقد صوى من جهة ولم يضع الطاعن يده
على ما اشتراه منذ تاريخ شرائه من جهة أخرى ، وقد كانت الألبان في وضع يده
هو طوال هذه المدة وهي تزيد على خمس عشرة سنة واستند في إثبات ذلك إلى
أوراد مال وعقود إيجار صادرة من البائع بعد تاريخ العقد الذى يتمسك به الطاعن
وقبل أن تشتري هو ... هذه الألبان واستند كذلك إلى عقود إيجار صادرة
من مستأجرى الألبان وهي لاحقة لتاريخ شرائه ، وفي ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٤٣
قضى بثبوت ملكية الطاعن للألبان ... استناداً إلى أن المطعون عليه الأول
خاف خاص للبائع له فهو مقيد بالالتزامات التي اتصلت بالشئ الذى انتفت
ملكيته إليه مادامت سابقة على التصرف الحاصل له فليس له أن يدلل على صورية
العقد الصادر من سلفه إلى الطاعن إلا بالكتابة وهو لم يقدم دليلاً كتابياً على هذه
الصورية مع أنه كان يعلم علم اليقين بوجود عقد الطاعن وبأن الألبان مكلفة باسمه
إذ أن من بين مستنداته أوراد مال باسم الطاعن من سنة ١٩٣٥ كما أنه اختصمه
هند ما رفع دعوى صحة التوقيع فكان لزاماً عليه أن يطالب البائع له بدليل كتابي
على صورية العقد الصادر إلى الطاعن ، استأنف المطعون عليه الأول هذا الحكم
وقيد استئنافه برقم ١٨٢ سنة ١٩ ق استئناف أسبوط فقضى في ٢٨ من أبريل
سنة ١٩٤٨ بأحالة الدعوى على التحقيق ليثبت المستأنف - المطعون عليه الأول -
بكافة طرق الإثبات أن العقد الذى يتمسك به المستأنف عليه - الطاعن -
صورى صورية مطلقة استناداً إلى أن المطعون عليه الأول قدم من القرائن
على صورية عقد الطاعن ما لم يرد عليه الطاعن رداً جدياً وأن المطعون عليه الأول
يعتبر من الغير ويحق له إثبات الصورية بكافة طرق الإثبات ، وبعد تنفيذ
هذا الحكم قضى في ١١ من أبريل سنة ١٩٥٣ بإلغاء الحكم المستأنف
وبرفض الدعوى ، فطعن الطاعن في هذا الحكم وفي الحكم التمهيدى
الصادر في ٢٨ من أبريل سنة ١٩٤٨ بطريق النقض ، وعرض الطعن على

دائرة فحص الطعون فقررت إحالته على الدائرة المدنية وقد صممت النيابة أمام هذه الهيئة على ما جاء بمذكرتها التي قدمتها إلى دائرة فحص تطعون طالبة رفض الطعن .

وحيث إن النيابة أبدت رأيها بعدم قبول الطعن شكلا لبطلان إجراءات إعلانه ذلك أن التقرير بالطعن تم في ٦ من يوليو سنة ١٩٥٣ وأعلن لشخص المطعون عليه الأول في ٩ من يوليو وفي هذا اليوم نفسه توجه المحضر لإعلان المطعون عليهما الثاني والثالث بالبلينا فأجاب شيخ البسلة على الأوراق بأنها بقيان بمصر ولا يعرف محل إقامتهما ، وفي ٢١ من يوليو سنة ١٩٥٣ أعلن إلى نيابة جنوب القاهرة دون أن يقوم المعلن — أى الطاعن — بالتحرى والتقصي عن محل إقامتهما مع أن إعلان الأوراق القضائية إلى النيابة إنما هو إجراء استثنائي أجازته القانون على خلاف الأصل وهو أن يكون إعلان الأوراق المطلوب إعلانها إلى الشخص نفسه أو في موطنه تطبيقا للمادة ١١ من قانون المرافعات ولا يصح اللجوء إلى هذا الإجراء الاستثنائي إلا إذا قام المعلن بالتحريات الكافية الدقيقة للتقصي عن محل إقامة المعلن اليه فلا يكفي أن ترد الورقة بدون إعلان لبسلك المعلن هذا الطريق الاستثنائي ، والطاعن لم يثبت أنه حاول قبل الإعلان للنيابة العمومية التحرى عن محل إقامة المطعون عليهما الثاني والثالث ولم يقدم دليلا على أنه بذل جهدا في سبيل الاهتداء إلى محل إقامتهما ، ومن ثم يكون إعلانهما باطلا عملا بنص المواد ١١ ، ١٤ ، ٢٤ من قانون المرافعات والمحكمة أن تقضى به من تلقاء نفسها في غيبتهما ، هذا فضلا عن أن المحضر عندما توجه لإعلان المطعون عليهما الثاني والثالث في ٩ من يوليو سنة ١٩٥٣ اكتفى بإجابة شيخ البلدة ولم يتوجه إلى محل إقامتهما ليتحقق من غيابهما ومن عساه يكون مقبلا معهما ولم يثبت في محضره الخطوات التي أوجبت المادة ١٢ من قانون المرافعات إثباتها وفي ذلك ما يبطل الإعلان أيضا ، ثم تقول النيابة إن بطلان إعلان الطعن بالنسبة للمطعون عليهما الثاني والثالث يتعدى أثره للمطعون عليه الأول ، إذ موضوع الخصومة بين الطاعن والمطعون عليهم غير قابل للتجزئة .

وحيث إنه يبين من الإطلاع على الحكمين المطعون فيهما أنه ثابت بهما أن المطعون عليه الأول يقيم بالخوالد مركز نجمع حمادى وأن المطعون عليهما الثانى والثالث يقيمان بالبلينا ، كما يبين من تقرير الصمن أن الطاعن قرر أن الطعن فى هذين الحكمين بتاريخ ٦ من يوليو سنة ١٩٥٣ ثم وجه إعلان الطعن إلى المطعون عليهم فى محل إقامتهم المبيينين فى الحكمين وتم إعلان المطعون عليه الأول فى يوم ٩ من يوليو سنة ١٩٥٣ ، أما المطعون عليهما الثانى والثالث فقد توجه المحضر فى يوم ١٣ من يوليو سنة ١٩٥٣ — لا فى ٩ من يوليو سنة ١٩٥٣ كما تقول النيابة — لإعلانهما فى البلينا وهناك تقابل مع شيخ البلدة الذى أخبره بأنهما يقيمان بالقاهرة ولا يعلم لهما محل إقامة فيها وعندئذ أثبت المحضر هذه الاجابة فى محضره ورد الإعلان إلى الطاعن طالب الإعلان فطلب وكيله إعلان المطلوب إعلانهما فى مواجهة النيابة وتم إعلانهما فى يوم ٢١ من يوليو سنة ١٩٥٣ فى مواجهة وكيل نيابة جنوب القاهرة .

وحيث إنه وإن كان صحيحا ما تقول به النيابة من أن إعلان الأوراق القضائية إلى النيابة هو إجراء استثنائى لا يصح اللجوء إليه إلا إذا قام المعلن بالتحريات الكافية للتقصى من محل إقامة المعلن إليه فلم يهده بحته وتقصيه إلى معرفة ذلك المحل إلا أنه يجب من جهة أخرى — على ما استقر عليه قضاء هذه المحكمة — أن يقدم الدليل على أن الطاعن كان يستطيع القيام بهذا التحرى وأنه لو بذل جهدا فى سبيله لتوصل إلى معرفة محل إقامة المعلن إليه ولاستطاع أن يعلنه فيه فيمابقى من ميعاد الخمسة عشر يوما المحددة لإعلان تقرير الطعن — الطعن رقم ٢٣ سنة ٢١ ق بتاريخ ٢١ من نوفمبر سنة ١٩٥٣ — والحال فى خصوصية هذه الدعوى أنه ليس فى أوراقها ما يمكن الاستدلال منه على أن الطاعن كان يستطيع أن يبذل جهدا مثمرا فى سبيل معرفة محل إقامة المطعون عليهما الثانى والثالث فالدفع الذى تقول به النيابة استنادا إلى هذا السبب لا يقوم على أساس من القانون .

وحيث إنه لا اعتداد كذلك بما تقول به النيابة أيضا من أن الإعلان قد شابه

البطلان لأن المحضر عندما توجه لإعلان المطعون عليهما الثانى والثالث انتهى بإجابة شيخ البلد ولم يتوجه إلى محل إقامتهما ليتحقق من سيأيهما ومن عساه يكون مقيامهما ولم يثبت في محضره الخطوات التى أوجبت المادة ١٢ من قانون المرافعات إثباتها ، هذا الذى تقول به النيابة لا اعتداد به ذلك أن محل إقامة المطعون عليهما الثانى والثالث المدين فى الحكين المطعون فيهما والذى كان على الطاعن أن توجه إعلان الطعن إليهما فيه هو بلدة البلينا دون تحديد أو تعيين لمكان بذاته من هذه البلدة كان يستطيع المحضر أن يقصد إليه فلجأ إلى الشيخ الذى أخبره بأنهما لا يقيمان فى البلينا بل يقيمان فى القاهرة وأن محل إقامتهما فيها غير معلوم — كما سلف القول — ومن ثم فلم يكن فى مكتبة المحضر أن يتوجه إلى مكان محدد بعينه من بلدة البلينا ليتحقق من قول شيخ البلد ، هذا على أن الثابت من الاطلاع على الإعلان أن المحضر قد أثبت فى محضره الخطوة الوحيدة التى كان يستطيع أن يخطوها فى سبيل الاعلان وهى مخاطبته لشيخ البلد وإثبات إجابته سالفه الذكر .

وحيث إنه يبين من ذلك أن الدفع فى غير محله ومن ثم يكون الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

جلسة ٢٣ من مايو سنة ١٩٥٧

برئاسة السيد عبد العزيز محمد رئيس المحكمة ، وبحضور السادة : استيغ عبد السيد ، ومحمد عبد الواحد علي ، واحمد قوشه ، ومحمد متول عظم المستشارين .

(٥٧)

القضية رقم ٢٧ سنة ٢٦ القضائية "أحوال شخصية"

تقضى " أحكام لا يجوز الطعن فيها " . أحوال شخصية " مسائل الولاية على المال " .
صدر قرار من إحدى المحاكم الابتدائية بهيئة استئنافية في مسألة من مسائل الولاية على المال في غير الأحوال المنصوص عليها في المادة ٤٢٥ مكررا مرافعات . عدم جواز الطعن فيه بالنقض . م ١٠١٧ و ١٠٢٥ مرافعات .

متى كان القرار المطعون فيه صادرا من إحدى المحاكم الابتدائية بهيئة استئنافية في مادة من مواد الولاية على المال فان الطعن بالنقض في هذا القرار يكون غير جائز ذلك أنه وإن كانت المادة ١٠٢٥ مرافعات قد تضمنت أحكاما خاصة بالطعن بالنقض في مسائل الولاية على المال إلا أنه فيما عدا ما نصت عليه هذه المادة تظل الأحكام العامة في الباب الثاني عشر من الكتاب الأول من قانون المرافعات هي الواجبة الاتباع على ما تقضى به المادة ١٠١٧ من هذا القانون ومن ذلك ما نصت عليه المادة ٤٢٥ والمادة ٤٢٥ مكررا من قواعد عامة للطعن بالنقض في أحكام محاكم الاستئناف والمحاكم الابتدائية بهيئة استئنافية فانها تظل هي الواجبة التطبيق في مسائل الولاية على المال .

للمحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع — حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق —
تتحصل في أنه بتاريخ ١٢ من يناير سنة ١٩٥٣ صدر قرار من محكمة منيا القمح الجزئية

للأحوال الشخصية في القضية رقم ٢٣ سنة ١٩٤٣ الخاصة بركة المرحوم السيد محمود السعدني مضمنا . أولا — رفض طلب الوصية (الطاعنة) تقرير نفقة للقاصرين عبد الرؤوف وسميرة واعتبار إيراد سميرة نفقة سرية شاملة لها . ثانيا — اعتماد حساب القاصر عبد الرؤوف من سنة ١٩٤٣ إلى سنة ١٩٥١ على أساس أن إirاده في هذه المدة ٧٧٢ جنيها و ٢٨٧ مليا والمنصرف ٤٨٢ جنيها و ٧٥٣ مليا والمتوفر له ٢٨٩ جنيها و ٥٣٤ مليا وتكليف الوصية إيداعه على ذمة القاصر بنك مصر فرع الزقازيق واعتماد حساب سميره على أساس أن بذمتها للوصية في المدة المذكورة مبلغ ٧٠ جنيها و ٣١٢ مليا . استأنفت الطاعنة هذا القرار بالقضية رقم ٢ س سنة ١٩٥٣ بمحكمة الزقازيق الكلية للأحوال الشخصية — وبتاريخ ١٩٥٤/٦/٢٧ حكمت المحكمة الاستئنافية بقبول الاستئناف شكلا وقبل الفصل في الموضوع بإحالة تقرير الحساب ومذكرتي المستأنفة ومحضر الجرد الجديد المؤرخ ١٩٥٤/٤/٢٦ هو وملحقه على مكتب الخبراء بالزقازيق لفحص اعتراضات الوصية — وبعد أن قدم المكتب تقريره وقدمت الطاعنة اعتراضاتها عليه حكمت المحكمة الاستئنافية في ١٩٥٦/٦/٢٠ في موضوع الاستئناف بتعديل القرار المستأنف واعتماد حساب القاصر عبد الرؤوف على أساس أن إirاده مبلغ ٤٨٢ جنيها و ٧٥٣ مليا وأن المتوفر له مبلغ ٢٢٦ جنيها و ٣٢٣ مليا وتكليف الوصية إيداعه لحسابه بنك مصر فرع الزقازيق — فقررت الطاعنة الطعن في هذا الحكم بطريق النقض وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون فقررت إحالته إلى هذه الدائرة .

وحيث إن النيابة العامة دفعت بعدم جواز الطعن لأن الحكم المطعون فيه صادر من إحدى المحاكم الابتدائية في قضية استئناف حكم جزئي في غير الأحوال التي تجيز فيها المادة ٤٢٥ مكررا من قانون المرافعات الطعن بالنقض في أحكام تلك المحاكم . وقالت النيابة في بيان هذا الدفع إنه وإن كانت المادة ١٠٢٥ من قانون المرافعات المعدلة بمرسوم بقانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٥٢ الصادر في ١٩٥٢/٨/٧ تجيز الطعن في مثل هذا الحكم إلا أن المادة ٤٢٥ مكررا من قانون المرافعات المشار إليها قد أضيفت إلى هذا القانون بالمرسوم بقانون

رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٢ في ١٩٥٢/١٢/٢٥ ونصت على قاعدة أصولية من أنواع العامة في باب الطعن بالنقض يمتنع بها الطعن في الأحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية بهيئة استئنافية إلا في الأحوال المبينة بها وليس من بينها حالة الحكم المطعون فيه وهذه القاعدة هي التي يجب اتباعها لأنها حقة و تاريخ صدورها ونفاذها المادة ١٠٢٥ مرافعات .

وحيث إنه وإن كانت المادة ١٠٢٥ من قانون المرافعات قد تضمنت أحكاماً خاصة بالطعن بالنقض ومسائل الولاية على المال إلا أنه فيما عدا ما نصت عليه هذه المادة نزل الأحكام العامة في الباب الثاني عشر من الكتاب الأول من قانون المرافعات هي الواجبة الاتباع على ما تقتضي به المادة ١٠١٧ مرافعات في قولها إنه "فيما عدا ما نص عليه في المواد الآتية تتبع الأحكام الواردة في الباب العاشر والثاني عشر والثالث عشر من الكتاب الأول" — ولما كانت الأحكام الخاصة التي أوردتها المادة ١٠٢٥ سالفة الذكر لم تتعرض لأنواع المحاكم التي يجوز الطعن بالنقض في الأحكام والقرارات الصادرة منها فإن ما نصت عليه المادة ٤٢٥، المادة ٤٢٥ مكرراً من قانون المرافعات من قواعد عامة للطعن بالنقض في أحكام محاكم الاستئناف والمحاكم الابتدائية بهيئة استئنافية تظل هي الواجبة التطبيق في مسائل الولاية على المال ، ذلك أن المادة ١٠٢٥ عند صدورها ضمن الكتاب الرابع الذي أضيف إلى قانون المرافعات بالقانون رقم ١٢٦ لسنة ١٩٥١ قد نصت على أن "للنيابة العامة أو لمن صدر ضده القرار أن يطعن أمام محكمة النقض في القرارات الاتهامية الصادرة في الجبر أو رفعه وفي إثبات الغيبة أو تقرير المساعدة القضائية أو رفعها أو سلب الولاية أو وقفها أو الحذف منها أو ردها أو باستمرار الولاية أو الوصاية على القاصر أو الفصل في الحساب إذا كانت مبنية على مخالفة للقانون أو خطأ في تطبيقه أو في تأويله" . ومقاد هذا النص على ما يبين من عباراته ومن المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ١٢٦ لسنة ١٩٥١ أن الشارع قصد الحذف من جواز الطعن بالنقض في مسائل الولاية على المال فلا يتناول إلا القرارات التي تصدر في المسائل الواردة بذاتها في هذه المادة دون المسائل الأخرى ولأسباب مبنية على مخالفة القانون أو الخطأ في تطبيقه أو في تأويله دون أسباب

البطلان في القرارات أو البطلان في الإجراءات ، كما قصر حق الطعن على النيابة العامة وعن من صدر ضده القرار . ثم تعدلت هذه المادة بالمرسوم بقانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٥٢ في ١٩٥٢/٨/٧ فأصبح نصها ” يجوز الطعن بالنقض للنيابة العامة ولمن كان طرفاً في المادة في القرارات الانتهائية الصادرة في مواد الحجر والغيبية والمساعدة القضائية وسلب الولاية أو وقفها أو الحد منها أو ردها واستمرار الولاية أو الوصاية والحساب “ . فأطلق الشارع بهذا التعديل حق الطعن لكل من كان طرفاً في المادة أسوة بالنيابة العامة وحذف القيد الخاص بأسباب الطعن فصار جائزاً لكل الأسباب التي نصت عليها القواعد العامة في باب النقض مع بقاءه مقيداً بالمسائل المنصوص عليها بذاتها في المادة المذكورة . وقد ظل نص هذه المادة سواء قبل أو بعد تعديلها واحداً بالنسبة لوصف القرارات التي يجوز الطعن فيها بالنقض وهو ” القرارات الانتهائية “ دون أن تشير المادة إلى أنواع المحاكم الصادرة منها هذه القرارات مما مفاده أن المشرع أراد بالقرارات الانتهائية التي يجوز الطعن فيها تلك التي تصدر من ذات المحاكم المبينة أنواعها فيما أورده من أحكام عامة عن الطعن بالنقض ، وأن الشارع وهو بسبيل النص على أحكام خاصة في المادة ١٠٢٥ لم يقصد أن يتحول بالنسبة لأنواع تلك المحاكم عن القاعدة العامة التي أحال إليها فيما أحال إليه من أحكام بمقتضى المادة ١٠١٧ مرافعات . لما كان ذلك وكانت المادة ٢٥ مكرراً من قانون المرافعات التي أضيفت بالمرسوم بقانون رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٢ في ١٩٥٢/١٢/٢٥ تقصر الطعن بالنقض في الأحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية في قضايا استئناف أحكام المحاكم الجزئية على الأحوال المبينة بها وكان القرار المطعون فيه صادراً بتاريخ ١٩٥٦/٥/٢٠ من إحدى المحاكم الابتدائية بهيئة استئنافية في مادة حساب أي في غير الأحوال المنصوص عليها في المادة ٢٥ مكرراً فإن الطعن بالنقض في هذا القرار يكون غير جائز .

جلسة ٣٠ من مايو سنة ١٩٥٧

برئاسة السيد عبد العزيز محمد رئيس المحكمة ، وبحضور السادة : استحق عبد السيد ، وعبد
عبد الواحد علي ، وأحمد قوشه ، وإبراهيم عثمان يوسف المستشارين .

(٥٨)

القضية رقم ١١٨ سنة ٢٣ القضائية :

(أ) وقف . تأميمات عينية . اختصاص الدائن بمقار مدينه . تنفيذ . عدم جواز استصدار
أمر بالاختصاص بعين موقوفة وانتهى الوقف فيها وفاء لدين سابق على المرسوم بقانون
رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ ضد من آلت إليه ملكية هذه العين .

(ب) نقض . "أسباب قانونية" . محكمة الموضوع . وقف . التمسك بعدم جواز أخذ
حق اختصاص على عين انتهى الوقف فيها ضد من آلت إليه ملكيتها طبقا للرسوم
بقانون ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ عن الديون السابقة على تاريخ العمل به . جواز إبدائه
لأول مرة أمام محكمة النقض باعتباره من الأسباب القانونية البحتة .

١ - متى كانت العين موقوفة وانتهى الوقف فيها وآلت ملكيتها إلى من
عساه يكون صاحب الحق فيها طبقا لأحكام المرسوم بقانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢
فإنها تظل بمنأى عن التنفيذ عليها وفاء للديون السابقة على تاريخ العمل بهذا
المرسوم بقانون ولا يجوز بالتالي لأرباب هذه الديون أن يستصدروا ضد
من آلت إليه ملكية هذه العين أمرا باختصاصهم بها إعمالا لمقتضى المادة
الخامسة مكررا من ذلك القانون والمادة ١٠٨٨ من القانون المدني .

٢ - التمسك بعدم جواز أخذ حق اختصاص على عين انتهى الوقف فيها
ضد من آلت إليه ملكيتها طبقا لأحكام المرسوم بقانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢
عن الديون السابقة على تاريخ العمل بهذا القانون - ذلك لا يعتبر سببا جديدا
ويصح التمسك به لأول مرة أمام محكمة النقض لأن هذا السبب هو من الأسباب
م (١٨) م

القانونية البعثة التي لا يداخلها أى عنصر راقى جديد ويتعين على محكمة الموضوع
وهى تفصل فى طلبات المدعى ودفاع المدعى عليه أن تنبه إلى ما يقتضيه بحثها
من تغليب الوجوه القانونية التى يصح تأسيس الحكم السليم عليها ولو لم يفتن
المدعى عليه إلى التمسك بالحجة القانونية التى تؤدى إلى رفض الدعوى بتطبيق
حكم القانون على العناصر الواقعية التى تنتهى إليها محكمة الموضوع .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر
والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق —
تتحصل فى أن المطعون عليها حصلت على حكم من محكمة القاهرة الابتدائية
فى الدعوى رقم ٢٧٢٠ سنة ١٩٤٥ كى بإلزام الطاعن بأن يدفع لها مبلغ
١٣٢٧ جنيها و ٥٠٠ مليم وقد تأيد هذا الحكم استئنافا فى القضية رقم ٥٢٥
سنة ٦٦ ق استئناف القاهرة وكان الطاعن يملك ١٨ فدانا بزمام المنية مركز
الحانكة مديرية القليوبية وقفها بحجة مؤرخة ١٩٤٢/٧/٢٧ وشرط فيها الاستحقاق
لزوجه وأولاده وحرمة نفسه منها ومن الشروط العشرة فلما صدر القانون رقم ١٨٠
لسنة ١٩٥٢ بإلغاء نظام الوقف على غير الخيرات ، تقدمت المطعون عليها
إلى رئيس محكمة بنها الابتدائية بعريضة تطلب فيها الأمر باختصاصها بهذه
الأطيان تأسيسا على أنها قد أصبحت ملكا للواقف طبقا للسادة الثالثة من القانون
المشار إليه التى نصت على أن ما ينتهى فيه الوقف يصبح ملكا للواقف إن كان
حيا وكان له حق الرجوع فيه — وبتاريخ ١٩٥٢/٩/٢٩ أصدر رئيس المحكمة
الابتدائية أمره برفض هذا الطلب فتظلمت المطعون عليها من قرار الرفض
إلى محكمة بنها الابتدائية التى قضت بتاريخ ١٩٥٢/١٠/٢٩ برفض التظلم وتأيد
الأمر ، فاستأنفت هذا الحكم بالقضية رقم ٨٦٩ سنة ٦٩ ق لدى محكمة استئناف

القاهرة التي قضت بتاريخ ١٧/٣/١٩٥٣ بالغاء الحكم المستأنف وأمرت باختصاص المطعون عليها بالـ ١٨ فدانا المينة الحدود والمعالم بالطلب المقدم لرئيس محكمة بنها الابتدائية باعتبارها مملوكة للطاعن مع إلزامه بمصروفات الدهوى عن الدرجتين وبمبلغ ١٠ جنيه مقابل أتعاب المحاماة عنهما . فقرر الطاعن في ٥/٥/١٩٥٣ الطعن في هذا الحكم بطريق النقض ، وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون فقررت إحالته إلى هذه الدائرة وأبدت النيابة العامة رأيها بنقض الحكم المطعون فيه .

وحيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه أخطأ في تطبيق القانون إذ أغفل ما تنص به المادة الخامسة مكررا من المرسوم بقانون رقم ٣٤٢ لسنة ١٩٥٢ من عدم جواز اتخاذ إجراءات التنفيذ على ما ينتهي فيه الوقف ضد الأشخاص الذين تؤول إليهم ملكية أعيانه عن الديون السابقة على تاريخ العمل بهذا المرسوم بقانون ومؤدى هذا النص أن يمتنع قانونا الأمر باختصاص المطعون عليها بالأطيان موضوع النزاع ذلك أن الاختصاص وإن لم يكن من إجراءات التنفيذ إلا أنه يرتب حقا عيبيا على العقار ويحفظ للدائن مرتبة معينة على ثمنه عند التوزيع وينحوله حقا في نزع ملكيته ، ولما كان ممتنعا على المطعون عليها أن تنفذ دينها على هذه الأطيان أو على ثمنها فإن طلب الاختصاص لا يستند إلى القانون .

وحيث إن هذا النعي في محله ذلك أنه متى كانت العين موقوفة وانتهى فيها الوقف وآلت ملكيتها إلى من عساه يكون صاحب الحق فيها طبقا لأحكام المرسوم بقانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ فإنها تظل بمنأى عن التنفيذ عليها وفاء للديون السابقة على تاريخ العمل بهذا المرسوم بقانون ولا يجوز بالتالي لأرباب هذه الديون أن يستصдروا ضد من آلت إليه ملكية هذه العين أمرا باختصاصهم بها إذ نصت المادة الخامسة مكررا التي أضيفت إلى المرسوم بقانون المذكور بالمرسوم بقانون رقم ٣٤٢ لسنة ١٩٥٢ على أنه " لا يجوز اتخاذ إجراءات التنفيذ على ما ينتهي فيه الوقف ضد الأشخاص الذين تؤول إليهم ملكية أعيانه طبقا للواد السابقة وذلك عن الديون السابقة على تاريخ العمل بهذا المرسوم

بقانون ... " ومؤدى ذلك أن الشارع — على ما يبين من المذكرة الإيضاحية للمرسوم بقانون رقم ٣٤٢ لسنة ١٩٥٢ قصد استمرار الحماية التي أسبغها القانون فيما مضى على المستحقين في الأوقاف بالنسبة إلى أعيان الوقف فحظر على الدائنين السابقة ديونهم على إلغاء الوقف بالمرسوم بقانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ اتخاذ إجراءات التنفيذ على هذه الأعيان حتى لا ينقلب هذا التشريع أداة لإضرار بمن آلت إليهم ملكيتها ووسيلة لتمكين دائنيهم منهم بتحويلهم حقوقا لم تكن لهم من قبل وأنه وإن كان حق اختصاص الدائن بعقار مدينه ليس من إجراءات التنفيذ إلا أن هذا الحق وقد شرع ضمانا لأصل الدين والفوائد والمصروفات وخول به صاحبه بأن ينفذ على العقار ويطلب بيعه وفقا للاوضاع المقررة في قانون المرافعات لليوع الجبرية وأن يتبع العقار في يد حائزه وأن يستوفى حقوقه متقدما على الدائنين العاديين من ثمن هذا العقار أو من المال الذي حل محله فإن حق الاختصاص يصبح وثيق الصلة بإجراءات التنفيذ فلا تقوم لهذا الحق قائمة إلا حيث يجوز اتخاذ هذه الإجراءات بالنسبة للعقار الذي يراد الاختصاص به ومن ثم فإن مالا يجوز التنفيذ عليه من العقارات لا يجوز بالتالى أن يكون محلا لحق الاختصاص وهذا هو ما قصدت إليه المادة ١٠٨٨ من القانون المدنى فيما نصت عليه من أنه " لا يجوز أخذ حق الاختصاص إلا على عقار أو عقارات مملوكة للدين وقت قيد هذا الحق وجائز بيعها بالمزاد العلنى " — لما كان ذلك وكان الثابت بالحكم المطعون فيه أن الأطيان موضوع الاختصاص سبق أن أوقفها الطاعن بحجة مؤرخة في ١٩٤٢/٧/٢٧ على زوجته وأولاده وأن المطعون عليها تدان الطاعن بدين سابق على المرسوم بقانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ . وحصلت على حكم به فى القضية رقم ٢٧٢٠ سنة ١٩٤٥ كلى القاهرة ، فإنه مع التسليم جدلا بأن الطاعن هو الذى آلت إليه ملكية هذه الأطيان بعد انتهاء وقفها — على ما ذهب إليه الحكم — فإن ما طلبته المطعون عليها من اختصاصها بهذه الأطيان حتى على افتراض أبولولة ملكيتها للطاعن كان متعين الرضى إعمالا لمقتضى المادة الخامسة مكررا من القانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ والمادة ١٠٨٨ من القانون المدنى دون حاجة للتصدي لأى بحث آخر متى كان محل النزاع هو ذلك المجال المحدد المقصور

على جواز استصدار أمر بالاختصاص على هذا العقار . وعلى ذلك يكون الحكم المطعون فيه إذ قضى بغير ذلك قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه ويتعن نقضه لهذا السبب — ولا يقدح في هذا النظر ما يعترض به من أن هذا النعي سبب جديد لم يسبق للطاعن أن تمسك به أمام محكمة الاستئناف ذلك أن هذا السبب هو من الأسباب القانونية البعثة التي لا يداخلها أى عنصر واقعى جديد وكان يتعين على محكمة الموضوع وهي تفصل في طلبات المطعون عليها ودفاع الطاعن أن تنبه إلى ما يقتضيه بحثها من تغليب الوجوه القانونية التي يصح تأسيس الحكم السلام عليها ولو لم يظن الطاعن إلى التمسك بالحجة القانونية التي تؤدي إلى رفض الدعوى بتطبيق حكم القانون على العناصر الواقعية التي انتهت إليها محكمة الموضوع ومن ثم فإن النعي بخالف القانون والخطأ في تطبيقه لا يعتبر في هذه الحالة سببا جديداً ويصح التمسك به لأول مرة أمام محكمة النقض .

وحيث إن موضوع الاستئناف رقم ٨٦٩ سنة ٦٩ ق صالح للحكم فيه .

وحيث إنه للأسباب المتقدمة يتعين رفض الاستئناف وتأيد الحكم المستأنف .

جلسة ٣٠ من مايو سنة ١٩٥٧

برئاسة السيد عبد العزيز محمد ونيس المحكة ، وبحضور السادة اسحق عبد السيد ، ومحمد عبد الواحد
مل ، واحد قومه ، و ابراهيم عثمان يوسف المستشارين .

(٥٩)

القضية رقم ١٤٨ سنة ٢٣ القضائية :

(أ) التزام . مرافق عامة . خلف . عقد . التزام المرافق العامة . تعريفه . انتهاء
مدة الالتزام وعودة المرفق إلى جهة الادارة . عدم اعتبار جهة الادارة خلفا خاصا
أو عاما للمستغل . أثر ذلك .

(ب) التزام . مرافق عامة . عقد . إثراء بلا سبب . الاتفاق بين المتفع والشركة المستغلة
لمرفق الكهرباء بالقاهرة على أن يساهم المتفع في تكاليف الوصلة الكهربائية إلى مصنعه
بمبلغ معين والالتزام الشركة برد عائد مقدور على ما يستهلكه صنويا مادامت الشركة قائمة
على ألا يتجاوز العائد المرتد قيمة التكاليف المذكورة . اعتبار ما دفع استنادا إلى
هذا العقد مدفوعا بسبب صحيح وعدم اعتباره إثراء بلا سبب .

١ — التزام المرافق العامة هو عقد الغرض منه إدارة مرفق عام ذي صفة
اقتصادية ويكون هذا العقد بين جهة الادارة المختصة بتنظيم هذا المرفق وبين
فرد أو شركة يعهد إليها باستغلال المرفق فترة معينة من الزمن ، فإذا انتهت مدة
الالتزام وعاد المرفق إلى الادارة فإن هذه الأخيرة لا تعتبر بمثابة خلف خاص
أو عام ممن كان يقوم بإدارته ومن ثم فلا تلتزم بما علق من ديون أو التزامات
في ذمة المستغل بسبب إدارة المرفق .

٢ — متى تبين أن الاتفاق المعقود بين المتفع والشركة التي كان ممنوحا لها
الترام الكهرباء بالقاهرة مقتضاه أن يساهم المتفع في تكاليف تركيب الوصلة
الكهربائية إلى مصنعه بمبلغ معين وقد التزمت الشركة المستغلة بإجراء رد طائد

مقدر على ما يستهلكه المتفجع سنويا وأن هذا الرد يظل ما دامت هذه الشركة قائمة بتوريد التيار الكهربائي وعلى ألا يتجاوز مجموع العائد المرتد قيمة ما ساهم به المتفجع في تكاليف تركيب الوصلة الكهربائية ، فإن مفاد ذلك أن ما تعهدت الشركة المستغلة برده مما ساهم به المتفجع في التكاليف لا يمكن أن يتجاوز مجموع العائد المرتد طول مدة قيام الشركة المستغلة أو ما ساهم به المتفجع أيها أقل ويعتبر كل مادفع استنادا إلى هذا العقد مدفوعا بسبب صحيح ولا يعتبر إثراء بلا سبب قانوني لأن العقد قانون المتعاقدين وواجب الاحترام بينهما .

الشكوة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر ، والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

ومن حيث إن الوقائع تخلص — كما يبين من الحكم المطعون فيه ومن سائر أوراق الطعن — في أن الشركة الطاعنة أنشأت لها مصنعا في مدينة إمبابة فأرادت أن تمدها الشركة المطعون عليها الأولى والتي كانت ممنوعا لها التزام الكهرباء بمدينة القاهرة بالتيار الكهربائي ، ولما أن كانت المنطقة التي أقيم بها المصنع خارج حدود الالتزام فقد دارت مخبرات بصدد التصريح للطعون عليها الأولى بتوريد تيار الكهرباء للطاعنة انتهت بموافقة وزارة الأشغال بتاريخ ١٨ من مايو سنة ١٩٤٦ على منح الشركة المطعون عليها الأولى ترخيصا مؤقتا بذلك على أن يكون للوزارة حتى سحبه في أي وقت بعد إعلان شركة ليون بستة أشهر ودون أن يكون لهذه الشركة الحق في المطالبة بأي تعويض وعلى أن تقوم الشركة للطعون عليها الأولى بالنص على هذا التحفظ في عقود الاشتراك وفيما بين الشركة الطاعنة والشركة المطعون عليها الأولى اتفق على أن تساهم في تكاليف التوصيلة حتى مصنع الشركة الطاعنة ذلك في حدود مبلغ ٣٠٩٠ جنيها و ٥٠٠ مليم وعلى أن ترد شركة ليون للطاعنة عائدا يبلغ مقداره مليا عن كل كيلوات تستهلكه الشركة الطاعنة نهارا ويكون زائدا على استهلاك

أربعمائة ألف كيلوات في السنة على أن يكون هذا الخصم في نهاية كل سنة وأن يستمر الخصم مادامت شركة ليون قائمة بمد التيار الكهربائي . وقد تنفذ هذا الاتفاق وبلغ جملة المخصوم ٣١٣ جنيها و ٤٤٦ مليا وذلك عن سنتي ١٩٤٧ و ١٩٤٨ — وباتهاء سنة ١٩٤٨ أرسلت إلى الطاعنة خطابا تخطر بها فيها بأنهم لن تخصم أى مبلغ من ثمن التيار الذى تستهلكه . فأقامت الطاعنة الدعوى رقم ٢٧٩٦ سنة ١٩٤٩ تجارى كلى القاهرة على المطعون عليهما بطلب الحكم بإلزامهما متضامنين بمبلغ ٢٧٧٧ جنيها و ٥٤ مليا قيمة الفرق بين مبلغى ٣٠٩٠ جنيها و ٥٠٠ مليم و ٣١٣ جنيها و ٤٤٦ مليا مستندة فى دعواها إلى تعاقدها مع المطعون عليها الأولى وإلى أن المطعون عليها الثانية تعتبر خلفا لها وإلى نظرية الإثراء بلا سبب وبتاريخ ٢٣ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ حكم برفض الدعوى . فاستأنفت الطاعنة وقيد استئنافها برقم ٢١ سنة ٦٨ ق القاهرة . وبتاريخ ١٧ من مارس سنة ١٩٥٣ قضى برفض الاستئناف وبتأييد الحكم المستأنف . فقررت الطاعنة الطعن فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقد عرض الطعن على دائرة فحص الطعون فقررت بجلاسة ٢٧ من مارس سنة ١٩٥٧ — إحالة على هذه الدائرة وقد قدمت النيابة مذكرة رأت فيها رفض الطعن .

ومن حيث إن الطاعنة بذت طعنها على أربعة أسباب يتحصل السبب الأول منها فى تعيب الحكم المطعون فيه بخالفة القانون وبمقصود تسببيه وفى تبيان ذلك تقول الطاعنة إن دعواها كانت مؤسسة على أن عقد الالتزام هو الاتفاق الذى يتم بين السلطة الادارية وشخص طبيعى أو معنوى على أن يقوم باستغلال مرفق من المرافق العامة بشروط معينة ولمدة محددة فإذا استردت السلطة المرفق كان عليها تسوية موجوداته والعلاقات المتولدة عن إدارته وفق عقد الالتزام مع احترام حقوق الغير المتولدة عن الاستغلال ، ولكن الحكم المطعون فيه اعتبر الاتفاق الحاصل بين الطاعنة والمطعون عليها الأولى عقدا قائما بذاته لا شأن للطعون عليها الثانية به مع أن الحكومة هى الأصلية فى استغلال المرفق فإذا عهدت به إلى غيرها مؤقتا وقام به فى نطاق نشاطه ثم استردته الحكومة بهذا الوضع كانت ملزمة مع من قام بالاستغلال بتنفيذ الالتزامات التى يعقدها هذا

الأخير بسبب هذا الاستغلال . ولما كانت الطاعنة لم تقبل التعاقد مع المطعون عليها الأولى إلى بعد موافقة الجهات الحكومية على ما طلبته من مد التيار الكهربائي والمساهمة فيه بقسط وفير فالتعاقد يعتبر أنه جرى في نطاق المهام التي يقوم بها الملتزم وبالشروط التي ينحوها له عقد الالتزام من مد التيار على نفقاته ومن باب أولى من الاتفاق مع المستفيع على المساهمة في تلك النفقات وعلى طريقة وفاء الملتزم بمقدار تلك المساهمة ومن نتيجة ذلك أن الالتزام يستمر نافذ المفعول قبل الأصيل ولا يزول باسترداده للرفق والقول بغير ذلك يصطدم مع مبدأ عدم جواز الإثراء على حساب الغير — وقد تمسكت الطاعنة بما تقدم وكان رد الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أن الحكومة قد اشترطت في الالتزام المسموح لشركة ليون أن تستولي عند انتهاء الالتزام على كل موجودات الشركة من أرض وبناء وأدوات وملحقات وكل ما استخدم للاستغلال منها ، وهذا الذي أورده الحكم لا يصلح ردا لأن الأمر ليس متعلقا بموجودات شركة ليون بل التزام خاص بمبلغ مدفوع على ذمة استنفاده بطريقة مخصوصة من ثمن التيار المستهلك في بضع سنين على التوالي أيا كان القائم بالالتزام شأنه في ذلك شأن التأمين المدفوع على ذمة الاستهلاك والذي لا يتصور أن تستحله الحكومة أو الشركة لنفسها — ويتحصل السبب الثاني في النعي بعدم قيام الحكم على أساس قانوني ، وفي بيان ذلك نقول الطاعنة إن محكمة الموضوع بدرجتها أجازت تنكر المطعون عليها لهما للتعاقد وقعودهما عن تنفيذه على أساس أن الطاعنة غامرت بما دفعت مع أن مجال النزاع بين أطراف الخصومة الثلاثة لا يتسع لهذا النظر ويلوح أنها أرادت أن تطبق على التعاقد أحكام عقود الغرر دون نظر إلى ما يجب توافره في هذا النوع من العقود ، فخلصت إلى النتيجة دون مقدماتها الصحيحة وفاتها أن عقود الغرر محددة معينة وعلى سبيل الحصر ويتحصل السبب الثالث من أسباب الطعن في تعيب الحكم بقصور تسييبه وفساد تخريجه ونقول الطاعنة في بيان ذلك إن الحكيم الابتدائي والاستئناف أقاما قضاءهما على أن الإثراء الواقع في الدهوى الحالية كان مصدره التعاقد وشروط الالتزام واقترض الحكمان في سبيل تدعيم وجهة نظرهما علم الطاعنة بأن الالتزام

وشيك الانتهاء دون قيام دليل مقبول على هذا الغرض ، كما أن المحكمين فسروا عبارة " التعهد برد العائد طالما كانت الشركة قائمة بمد التيار " بما لا يتفق مع مرماها ولا مع باقى ما ورد فى الاتفاق مما لم يوضع موضع التقدير وهو استمرار الخصم حتى استنفاد القيمة المدفوعة - ويتحصل السبب الرابع فى أن المحكم المطعون فيه أخطأ فى الرد على ما دفعت به الطاعنة من أن عدم رد باقى مساهمتها فى النفقات إليها هو إضرار بلا سبب وتقول الطاعنة فى بيان ذلك أنه وقد تبين أن المحكم أخطأ فى تكييف التعاقد بأنه من عقود الغرر فلم يبق إلا البحث عن مبرر لموقف المطعون عليهما وهذا السبب منعدم وبذلك يكون تحلل المطعون عليهما من احترام التعاقد لا سبب له .

ومن حيث إن هذه الأسباب مردودة بأنه يبين من الأوراق أن الشركة الطاعنة أقامت مصنعا للنسيج بجهة امبايه وطلبت إلى المطعون عليها الأولى حينما كانت هى الملتزمة بتوريد الكهرباء فى مدينة القاهرة أن تمدّها بالتيار الكهربائى لإدارة ماكيناتها ، ولما كانت المنطقة المقام بها المصنع تخرج عن امتياز المطعون عليها الأولى والمقصود على مدينة القاهرة فقد طلبت إليها أن تطلب تصريحاً من وزارة الأشغال بمد التيار إلى تلك المنطقة ، فأجابت وزارة الأشغال الطلب بخطاب ذكر فيه أنه مؤقت وللوزارة حق سحب بعد إخطار شركة ليون بستة شهور وعلى ألا تتحمل وزارة الأشغال أى تعويض وعلى أن ينص على ذلك فى عقد اتفاق شركة ليون مع الطاعنة - ولما كان توصيل التيار المذكور إلى المصنع يستدعى تكاليف فقد طلبت المطعون عليها الأولى من الطاعنة أن تساهم فى تلك النفقات بمبلغ ٣٠٩٠ جنيهاً و ٥٠٠ مليم على أن يكون للطاعنة طلب رد عائد مقداره مليم عن كل كيلوات يزيد على أربعائة ألف كيلوات سنوياً على أن تجرى المحاسبة على هذا العائد كل سنة وعلى أن يستمر هذا الرد ما دامت شركة ليون قائمة بتوريد التيار وعلى ألا يتجاوز مجموع الرد مقدار ما ساهمت به الطاعنة فى المصاريف ، وقد تبودلت خطابات فى هذا الشأن تؤكد هذا الاتفاق ، ولما انتهى عقد اتفاق شركة ليون فى سنة ١٩٤٨ واستولت المطعون عليها الثانية على مرفق الكهرباء بالقاهرة أخطرت المطعون عليها الثانية الطاعنة بأنها لن تجرى رد أى عائد ،

ولما كانت جملة ما ورد من هذا العائد بلغ ٣١٣ جنيتها و ٤٤٦ مليا فقد رفعت الطاعنة دعواها بطلب الحكم بالزام المطعون عليهما متضامنين بمبلغ ٢٧٧٧ جنيتها و ٥٤ مليا وهو قيمة الباقي بعد خصم ما ورد من عائد من المبلغ الذي ساهمت به في المصاريف ومقداره ٣٠٩٠ جنيتها و ٥٠٠ مليم — ولما كان التزام المرافق العامة عقدا الغرض منه إدارة مرفق عام ذي صفة اقتصادية ويكون هذا العقد بين جهة الإدارة المختصة بتنظيم هذا المرفق وبين فرد أو شركة يعهد اليها باستغلال المرفق فترة معينة من الزمن ، فإذا انتهت مدة الإلتزام وعاد المرفق إلى الإدارة فإن هذه الأخيرة لا تعتبر بمثابة خلف خاص أو عام ممن كان يقوم بإدارته ومن ثم فلا تلزم بما خلق من ديون أو الترامات في ذمة المستغل بسبب إدارة المرفق . ولما كان الحكم المطعون فيه قد قضى بتأييد الحكم المستأنف الذي رفض دعوى الطاعنة قبل المطعون عليها الثانية تأسيسا على أن : ” ما تزعمه المدعية من مساءلة المدعى عليها الثانية لعدم تنفيذها التعاقد بمقولة امتغلافها عليه مردود بأن العلاقة بين المدعى عليها ينظمها عقد الإلتزام نفسه وقد أوردت المدعى عليها الثانية نص المادة العاشرة منه ولم يعترض عليها الخصوم — فإذا بها تقرر حق الحكومة في الاستيلاء على كل موجودات الشركة أرضا وبناء وأدوات وملحقات وكل ما استخدم للاستغلال منها . على أن تكون كلها ملكا خاصا للحكومة بغير مقابل أو تعويض وبقوة القانون وفي ذلك ما يقطع بامتناع استغلاف الحكومة للمدعى عليها الأولى التي لم تكن إلا ملتزما بمرفق عام لإدارته على الوجه الذي نظمته عقد الإلتزام فترة معينة من الزمان وفقا لنصوص ذلك العقد ومنها تلك المادة العاشرة وهي صريحة الدلالة في التزام المدعى عليها الأولى بالإخلاء بين موجوداتها وبين استيلاء الحكومة عليها بغير مقابل أو التزام نحو الشركة أو عملائها ويؤكد هذا النظر خلو العقد من النص على التزام الحكومة بتنفيذ ما قد تكون الشركة أبرمته ” من عقود . ولما كان الاتفاق المعقود بين الطاعنة وشركة ليون المطعون عليها الأولى مقتضاه أن تساهم الطاعنة في تكاليف تركيب الوصلة الكهربائية بمبلغ ٣٠٩٠ جنيتها و ٥٠٠ مليم وقد التزمت شركة ليون بإجراء رد ” عائد ” مقداره مليم عن كل كيلوات يزيد على الأربعمئة ألف كيلوات تستهلكها الطاعنة

سنويا وأن هذا الرد يظل ما دامت شركة ليون قائمة بتوريد التيار الكهربائي وعلى ألا يتجاوز مجموع العائد المرتد قيمة ما ساهمت به الطاعنة في تكاليف تركيب الوصلة الكهربائية فإن مفاد ذلك أن ما تعهدت شركة ليون برده مما ساهمت به الشركة الطاعنة في التكاليف لا يمكن أن يتجاوز مجموع العائد المرتد طول مدة قيام شركة ليون بتوريد الكهرباء أو ما ساهمت به الطاعنة في تلك التكاليف أيهما أقل — ولما كان العقد قانون المتعاقدين وواجب الاحترام بينهما ويعتبر كل ما دفع استنادا إليه مدفوعا بسبب صحيح ولا يعتبر إثراء بلا سبب قانوني . ولما كان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه قد جاء ضمن أسبابه ”ومن حيث إن شركة ليون عندما اتفقت مع المدعية على تغذية مصنعها بالتيار الكهربائي تعهدت للأخيرة برد ما أنفقته من مساهمة في توصيل التيار إلى مصنعها طالما كانت شركة ليون قائمة بتغذية المصنع بهذا التيار ، ومفهوم هذا بطريق العكس أن شركة ليون لا تلتزم برد العائد للمدعية بمجرد تخلف الشرط أي انتهاء امتيازها الذي يمكنها من توريد التيار ، وقد قامت شركة ليون فعلا برد ما تستحقه المدعية من العائد طالما امتد امتيازها — ومن حيث إن العقد شريعة المتعاقدين ونصوصه واضحة جلية لا تحتمل تأويلا أو تفسيراً فلا مناص من نفاذ حكمه ومن ثم تكون شركة ليون غير ملزمة برد شيء للمدعية مما أنفقته في تكاليف مدها بالتيار لتخلف الشرط المنصوص عليه في التعاقد وهو قيام شركة ليون بتوريد التيار — هذا الشرط الذي حرصت شركة ليون بالغ الحرص على تأكيده في خطايبها المؤرخين ٢٩ يناير سنة ١٩٤٦ و ٢٠ مارس سنة ١٩٤٧ وقد جهلت المدعية في تأويل هذا الشرط فقالت إنه يعني أن رد ما أنفقته واجب طالما كان المرفق قائماً بالتوريد وهذا التفسير لا يحتمله نص التعاقد ويجافي صراحة النصوص فإنه واضح من كتابي شركة ليون السالفي الذكر أنها سترد للمدعية العائد كل سنة ”طالما كنا نغذيكم بالتيار“ ثم جاء فيه ”ومن حيث أنه عما تثيره المدعية من إثراء المدعى عليهما على حسابها بلا سبب فإن هذا غير صحيح لأن من أركان هذه النظرية ألا يكون عند المثرى سبب قانوني للاحتفاظ بالإثراء أي حق بمقتضى القانون في القيمة التي أثرى بها وما من شك في أنه لو فرض إثراء المدعى

عليها الأولى فسببه تعاقدتها مع المدعية ومسبق القول بأن هذا التعاقد لا ينشئ
للمدعية حقا في الدعوى كما أنه لا محل لدعوى الإثراء على حساب الغير حيث توجد
بين المتخاصمين رابطة عقدية (نقض ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٣٢) . أما المدعى
عليها الثانية فحقها متولد من عقد الامتياز ، وقد ردد الحكم الاستثنائي معنى
ما استند إليه الحكم الابتدائي بصدد عدم الإثراء بلا سبب وقال فيما قاله أن :
"السبب مستمد من تلك العلاقة العقدية التي كان سببا مباشرا فيما سمي إثراء
وفي الحصول على ما أثرى به ، وواقع الأمر في الدعوى الحالية أن الشركة
المستأنف عليها قد استولت على هذا المبلغ الذي يتناوله الخصام بمقتضى اتفاق
معقود بينها وبين الشركة المستأنفة وأن أولى الشركتين قد فرضت على الثانية
دفعه لها مساهمة منها في النفقات الكبيرة اللازمة لعملية التوصيل والعمليات
المنتمية لها واعتبرت هذا الدفع عنصرا من عناصر التعاقد المتقدم الذكر ولولاه
لما قبلت شركة ليون أن تمد الشركة المستأنفة بما طلبت من قوة كهربائية ولولا
أن الشركة المستأنفة ارتضت دفع هذا المبلغ لرفضت شركة ليون التعاقد معها —
ومن حيث أنه طالما أن استيلاء شركة ليون على المبلغ المذكور كان وليد اتفاق
صحیح بين الشركتين لم تتناوله فساد ولا بطلان فيكون وصفه بأنه إثراء بغير
سبب لا يعدو أن يكون من حنث القول وليس عدم سلامة وجهة نظر المستأنفة
قائما على الناحية القانونية وحدها فإن الناحية الواقعية تنفر منها وتأي أن تظاهرها
ذلك بأن المبلغ المدفوع قد أنفقته شركة ليون ضمن ما أنفقت في مد الأسلاك
الكهربائية إلى مصنع الشركة المستأنفة والتي لم تجادل في أن تلك النفقات قد
جاوزت هذا المبلغ وإذا كان ذلك هو واقع الحال فكيف يقال إن شركة ليون
قد أثرت على حساب خصيمتها " . ولما كان الحكم المطعون فيه والحكم
الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه قد أقاما قضاءهما — على ما سبق إيراد
من أسباب سائفة تقيم قضاءها سليما قانونا وبعبدا عن القصور وفساد التخریج
لذلك يكون الطعن على غير أساس متعينا رفضه .

جلسة ٣٠ من مايو سنة ١٩٥٧

برئاسة السيد عبد العزيز محمد رئيس المحكمة ، وبحضور السادة : محمد عبد الواحد علي ، واحد
قوشة ، ومحمد متولي عتلم ، وإبراهيم عثمان يوسف المستشارين .

(٦٠)

القضية رقم ٢١٧ سنة ٢٣ القضائية :

(أ) موظفون . معاشات . اختصاص . تعويض . الدعوى المرفوعة على الحكومة
من موظف أحيل على المعاش الطالبة بتعويض الضرر الناشئ عن مخالفة القانون
بإحالة على المعاش قبل الأوان وطلبه فيها الحكم له بمرتبة مدى حياته ممثلا في الفرق
بين المعاش المربوط والمعاش المستحق . اختصاص المحاكم المدنية بهذه الدعوى .
جواز أن يكون التعويض بتقرير مرتبة مدى حياة المضرور . القانون رقم ٩
سنة ١٩٤٩ .

(ب) موظفون . معاشات . تعويض . دعوى " سقوط الحق في رفعها " . رفع الموظف
المحال على المعاش الدعوى بقصد تعويضه عن الضرر الناشئ عن مخالفة القانون بإحالة
على المعاش قبل الأوان وطلبه مبلغا من التقاعد على أساس ما فاته من مرتبة الرتبة
التي حرم من الترقية إليها وطلبه أيضا تعويضه عما أصابه من ضرر بسبب عدم ربط
معاشه على أساس الرتبة التي كان يجب أن يرقى إليها . عدم سقوط الحق في رفع هذه
الدعوى إلا وفقا للقواعد العامة دون القانون رقم ٩ لسنة ١٩٣٠ الخاص بالمعاشات
العسكرية .

١ — الأصل هو أن المحاكم المدنية تختص بالنظر في الدعاوى التي ترفع على
الحكومة بالمطالبة بتعويض الضرر المترتب على مخالفة القانون ولم يغير القانون
رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ من هذا الاختصاص . فإذا كانت الدعوى قد رفعت للطالبة
بتعويض الضرر الناشئ عن مخالفة القانون بإحالة الموظف على المعاش قبل
الأوان وبغير حق فإنه لا يؤثر على اختصاص المحاكم المدنية بنظر هذه الدعوى
كون أحد عناصر التعويض ما أصاب المدعى من خفض معاشه ويريد جبره

بالحكم بإيراد مرتب له مدى حياته ممثلاً في الفرق بين المعاش الذى ربط له نتيجة لمخالفة القانون بإحالة على المعاش قبل المدة التى كان له فيها حق البقاء فى الخدمة والمعاش الذى يستحقه لو لم تقع تلك المخالفة إذ يجوز أن يكون تعويض الضرر بتقرير مرتب مدى حياة المضرور إذا رأى أن ذلك خير وسيلة لجبر الضرر دون مجازفة فى التقدير أوحيف يلحق أحد الخصمين ويعتبر المبلغ المحكوم به فى هذه الحالة تعويضاً يأخذ حكم التعويض ولا تسرى عليه القواعد المقررة للمعاش الذى يربط للوظف الذى انتهت مدته .

٢ — إذا كانت الدعوى التى رفعها موظف أحيل على المعاش لا تخرج عن كونها دعوى يهدف بها إلى تعويضه عما أصابه من الضرر الناشئ عن مخالفة القانون بإحالة على المعاش قبل الأوان وبغير حق فاتجه فى شطر منها إلى تقدير التعويض بمبلغ معين من التقود على أساس ما فاتته من مرتب الرتب التى حرم من الترقية إليها بسبب إحالة على المعاش على غير ما يقضى به القانون واتجه فى شطره الآخر إلى طلب تعويض ما أصابه من ضرر بسبب عدم ربط معاشه على أساس الرتبة التى كان يجب أن يرقى إليها لو أنه بقى فى الخدمة فإن الدعوى بهذه المثابة لا تندرج تحت حكم المادة ٤٦ من المرسوم بقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٣٠ الخاص بالمعاشات العسكرية التى لا تعنى سوى المنازعات الخاصة بربط المعاش على مقتضى القواعد التى رسمها هذا المرسوم بقانون فلا يسقط الحق فيها إلا وفقاً للقواعد العامة لسقوط الحق فى رفع الدعوى .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تحصل فى أن المطعون عليه رفع الدعوى رقم ٣٢٩٨ سنة ١٩٤٩ كلى القاهرة على

الطاعتين بصحيفة أعلنت إليهما في ٣ من أغسطس سنة ١٩٤٩ قال فيها إنه
التحق بخدمة الجيش في شهر مايو سنة ١٩٠٨ ورقى إلى رتبة الملازم ثان في ١٢
مايو سنة ١٩١٨ ثم أحيل على اللجنة الطبية لتقدير سنه وفقا لقانون المعاشات
العسكرية ، وفي ٢٦ من ديسمبر سنة ١٩٢٠ قدرت اللجنة سنه باعتبار أنه مولود
في ٢٦ من ديسمبر سنة ١٨٩٠ إلا أنه حدث بعد ذلك أن صدر إليه أمر بأن
يتقدم إلى اللجنة الطبية لتقدير سنه مرة أخرى لنخضع للأمر وعرض نفسه على
اللجنة فقدرت اللجنة سنه باعتباره مولودا في ٢٠ من يوليو سنة ١٨٨٧ ، وقال
المطعون عليه بأن إعادة عرضه على اللجنة كان عملا مخالفا للقانون ألحق به ضررا
إذ ترتب على التقدير الثاني لسنه أن أحيل على المعاش وهو برتبة يوز باشي اعتبارا
من ٢٠ من أبريل سنة ١٩٣٥ تاريخ بلوغه سن ٤٨ سنة وهو السن المقرر للإحالة
على المعاش لمن يشغل رتبة يوز باشي ولو أنه عمل بالتقدير الأول لسنه لوصل إلى
رتبة بكباشي ولظل في هذه الرتبة حتى ٢٥ من ديسمبر سنة ١٩٤٢ إذ يصل إلى
سن الثانية والخمسين وهو السن المقرر للإحالة على المعاش لمن يشغل هذه الرتبة ،
ثم انتهى المطعون عليه من ذلك إلى طلب الحكم بالزام الطاعتين بأن يدفعوا له
مبلغ ٣٦٤٠ جنيتها و ٥٠٦ مليات تعويضا شاملا للفرق بين المعاش الذي ربط له ومقداره
١٧ جنيتها و ٨٦٦ مليا شهريا والمرتب الذي حرم منه في المدة الباقية له في رتبة اليوز باشي
ثم مرتب رتبتي الصاغ والبكباشي حتى ٢٥ من ديسمبر ١٩٤٢ وكذلك الفرق بين
هذا المعاش ومعاش البكباشي ومقداره ٣٩ جنيتها شهريا عن المدة من ٢٦ من
ديسمبر سنة ١٩٤٢ حتى رفع الدعوى في ٢٠ من أغسطس سنة ١٩٤٩ ، وكذلك
طالب المطعون عليه إلزام الطاعتين بأن يدفعوا له مبلغ ٢١ جنيتها و ١١٤ مليا شهريا
مدى حياته وهو الفرق بين المعاش المربوط له فعلا ومعاش رتبة البكباشي ،
دفعت الطاعتان بعدم اختصاص المحاكم المدنية بنظر الدعوى وبعدم قبولها
لرفعها بعد الميعاد واستندتا في هذين الدفعين إلى المادة الرابعة من قانون مجلس الدولة
رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ والمادة ٤٦ من قانون المعاشات العسكرية ، وفي ١٤ من يناير
سنة ١٩٥١ قضى برفض الدفعين واختصاص المحكمة بنظرها وبقبولها ثم قضى
في موضوعها بتاريخ ٢٧ من يناير سنة ١٩٥٢ بالزام الطاعتين بأن تدفعا

للطعون عليه مبلغ ٣٦٨٨ جنيهًا و ١٣٥ مليًا وبالزامهما بأن تدفعا له فرق معاش مقداره ٢١ جنيهًا و ١١٤ مليًا شهريًا مدى حياته اعتبارًا من ٢٦ من فبراير سنة ١٩٥٢ استأنفت الطاعتان هذين الحكيمين وقيد استئنافهما برقم ٣٤٧ سنة ٦٩ ق استئناف القاهرة ، وفي ٧ من يونيو سنة ١٩٥٣ قضى بتأييد الحكم المستأنف لأسبابه التي بنى عليها ولما أضفته إليها محكمة الاستئناف من أسباب أخرى . فطعن الطاعتان في هذا الحكم بطريق النقض ، وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون وقررت المحكمة إحالته على هذه الدائرة ، وأمام هذه الهيئة صممت النيابة على ما جاء بمذكرتها طالبة رفض الطعن .

وحيث إن الطاعتين تنعيان على الحكم المطعون فيه خطأ في تطبيق القانون من وجهين حاصل أولهما أن الحكم أقام قضاءه برفض الدفع بعدم الاختصاص بالنسبة لطلب تعديل المعاش على أن الحكومة قد خالفت القانون إذ أحالت المطعون عليه على المعاش على أساس التقدير الثاني لسنة فأصابه من جراء ذلك ضرر طلب تعويضه عنه تدويضا شاملا أحد عنصريه مبلغ معين من النقود والآخر مبلغ يدفع إليه على أقساط شهرية مدى حياته وليس في ذلك ما يخرج الدعوى من اختصاص المحاكم المدنية بنظرها ، وتقول الطاعتان إن وجه مخالفة القانون في ذلك أن المادة الثالثة من قانون مجلس الدولة رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ جعلت الاختصاص بنظر المنازعات المتعلقة بالمرتبات والمعاشات لمحكمة القضاء الإداري دون غيرها ويبدو بوضوح من نص هذه المادة أن المحاكم المدنية غير مختصة بنظر النزاع إذ أن المطعون عليه وإن كان قد صور دعواه بأنها مطالبة بتعويض إلا أنه كان في الواقع يهدف منها إلى الحكم بزيادة المعاش الذي ربط له ، وحاصل الوجه الآخر أن المادة ٤٦ من قانون المعاشات العسكرية رقم ٥٩ لسنة ١٩٣٠ تنص على أنه " لا يجوز للحكومة ولا لصاحب الشأن المنازعة في أي معاش تم قيده متى مضت ستة أشهر من تاريخ تسلمه العسكري المبين فيه مقدار المعاش ، وبناء على ذلك فكل دعوى يراد بها أو بواسطتها تعديل مقدار المعاش الذي تم قيده لا يجوز قبولها بعد الميعاد المذكور أمام أي محكمة كانت لاعلى الحكومة ولا على مصالحها

لأى سبب كان وتحت أى حجة كانت " ... وتقول الطاعتان إن المطعون عليه تسلم مركب المعاش في شهر أبريل سنة ١٩٣٥ بينما هو لم يرفع دعواه إلا في ٣ من أغسطس سنة ١٩٤٩، ومن ثم تكون الدعوى غير مقبولة عملاً بنص المادة ٤٦٤ سالفه الذكر .

وحيث إنه يبين من الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه في صدد ما تنعاه عليه الطاعتان على قوله : "ومن حيث إنه بالنسبة للدفع الأول الخاص بعدم الاختصاص فإنه ظاهر من الصحيفة ومن مذكرة المدعى المقدمة بجلسة ١١ من أبريل سنة ١٩٥٠ أن أساس الدعوى هو مسئولية الحكومة ومخالفتها حكم القانون بإحالة المدعى على المعاش على أساس تقدير ثان للسبب مخالف للتقدير الأول الأمر الذي ألحق بالمدعى ضرراً طلب تعويضه عنه تعويضاً شاملاً أحد عنصريه في صورة مبلغ معين وقدر العنصر الآخر في صورة مرتب أو معاش يدفع أقساطاً شهرية لمدة الحياة ، وتقدير التعويض في صورة مرتب أو معاش يدفع أقساطاً شهرية لمدة الحياة ليس فيه ما يخرج النزاع عن ولاية القضاء المدني إذ أن هذا التقدير تابع لدعوى المسئولية المدنية التي لا شك في اختصاص القضاء المدني بها ... أما فيما يتعلق بما نصت عليه المادة المذكورة عن اختصاص محكمة القضاء الإداري بالفصل في المنازعات الخاصة بالمرتبات والمعاشات ... فالواضح من نص المادة الرابعة من القانون المذكور هو أن المشرع قد جعل دعاوى التعويض عن الحالات المبينة بالمادة الرابعة من اختصاص المحاكم المدنية ومحكمة القضاء الإداري على السواء ، وقد سبق البيان أن الدعوى الحالية بحذايرها دعوى تعويض وتري المحكمة من كل ذلك أن الدفع الأول بعدم الاختصاص على غير صواب ويتعين رفضه " . ثم تحدث الحكم عن الدفع بعدم قبول الدعوى فقال : "ومن حيث إنه بالنسبة للدفع الثاني الخاص بعدم قبول الدعوى لمضى الميعاد المنصوص عليه في المادة ٤٦ من القانون المذكور ، فإن هذه المادة وردت في الباب الخامس من القانون المذكور المعنون بعنوان تسوية المعاشات

والمكافآت وقد اشتمل على قواعد حساب المعاشات والمكافآت ثم انتهى في المادة ٤٦ إلى أنه لا يجوز للحكومة ولا لصاحب الشأن المنازعة في أى معاش تم قيده متى مضت ستة أشهر من تاريخ تسليم المركب ... وكما يقول المدعى إن الدعوى الحالية إن هي إلا دعوى تعويض عن إحالة إلى المعاش قبل الأوان وطلب التعويض في أية صورة كانت إنما هو طلب مرتب على مسئولية الحكومة عن الإحالة إلى المعاش ولا يمكن الفصل في أمر التعويض في أية صورة منه إلا بعد تقرير مبدأ المسئولية ودعوى المسئولية لا تسقط إلا بمضى المدة الطويلة ، أما المادة ٤٦ المذكورة فلا تعنى سوى المنازعات الخاصة بربط المعاش على مقتضى القواعد المبينة في قانون المعاشات ولا يقصد بها الدعاوى التى يرفعها ذوو الشأن لتعويضهم لما لحقهم من أضرار بسبب إحالتهم إلى المعاش بدون حق .

وحيث إن هذا الذى أقام الحكم قضاءه عليه لا مخالفة فيه للقانون ذلك أن الأصل هو أن المحاكم المدنية تختص بالنظر في الدعاوى التى ترفع من الحكومة بالمطالبة بتعويض الضرر المترتب على مخالفة القانون ولم يغير القانون رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ من هذا الاختصاص ، إذ نصت المادة الثالثة منه على اختصاص المحاكم القضاء الإدارى بالفصل فى المنازعات الخاصة بالمرتبات والمعاشات والمكافآت المستحقة للوظفين العموميين أو لورثتهم ، كما نصت المادة الرابعة من هذا القانون على اختصاصها بنظر طلبات التعويض عن القرارات المشار إليها في المادة الثالثة ، ثم نصت الفقرة الثانية من هذه المادة على اختصاص المحاكم المدنية أيضا بالنظر فى تلك الطلبات فقالت : ”ويترتب على رفع دعوى التعويض أو الإلغاء إلى هذه المحكمة عدم جواز نظر دعوى التعويض أمام المحاكم العادية كما يترتب على رفع دعوى التعويض أمام المحاكم العادية عدم جواز رفعها أمام محكمة القضاء الإدارى“ وظاهر من هذا النص أن رفع الدعوى جائز أمام أى من المحكمتين وإنما يكون رفعها أمام واحدة منهما مانعا من رفعها أمام الأخرى ، ومن ثم فلا أثر لأننى على اختصاص المحاكم المدنية بنظر الدعوى ، كما أنه لا يؤثر على اختصاصها كون أحد عناصر هذا التعويض ما أصاب المدعى من خفض معاشه ويريد جبره بالحكم له بإيراد مرتب له مدى حياته ممثلا فى الفرق بين المعاش الذى ربط له نتيجة

لمخالفة القانون بأحالة على المعاش قبل المدة التي كان له فيها حق البقاء في الخدمة والمعاش الذي كان يستحقه لو لم تقع تلك المخالفة إذ يجوز أن يكون تعويض الضرر بتقرير مرتب مدى حياة المضرور إذا رُوي أن ذلك خير وسيلة لمجر الضرر دون مجازفة في التقدير أو حيف يلحق أحداً خصمين ويعتبر المبلغ المحكوم به في هذه الحالة تعويضاً يأخذ حكم التعويض ولا تسرى عليه القواعد المقررة للمعاش الذي يربط للموظف الذي انتهت مدته ، ومن ثم يكون النفي على الحكم بهذا الوجه غير مستند إلى أساس متعين رفضه .

وحيث إن الوجه الآخر مردود كذلك بما أقام الحكم المطعون فيه قضاءه عليه في صدده ذلك أن دعوى المطعون عليه لا تخرج عن كونها دعوى يهدف بها إلى تعويضه عما أصابه من ضرر - كما سلف القول - فأتجه في شطر منها إلى تقدير التعويض بمبلغ معين من النقود على أساس ما فاتته من مرتب الرتب التي حرم من الترقية إليها بسبب إحالة على المعاش على غير ما يقضي به القانون وأتجه في شطره الآخر إلى طلب تعويض ما أصابه من ضرر بسبب هدم ربط معاشه على أساس رتبة البكاشى التي كان يجب أن يرقى إليها لو أنه بقي في الخدمة فالدعوى بهذه المثابة لا تتدرج تحت حكم المادة ٤٦ من المرسوم بقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٣٠ التي لا تعنى سوى المنازعات الخاصة بربط المعاش على مقتضى القواعد التي رسمها هذا المرسوم بقانون أما الدعاوى المتعلقة بتعويض الضرر الناشئ عن مخالفة القانون بأحالة الموظف إلى المعاش قبل الأوان وبغير حق فلا يسقط الحق فيها إلا وفقاً للقواعد العامة لسقوط الحق في رفع الدعوى ، ومن ثم يكون النفي على الحكم بهذا الوجه غير مستند إلى حق ويتعين رفضه أيضاً .

جلسة ٣٠ من مايو سنة ١٩٥٧

برئاسة السيد محمد فؤاد جابر المستشار ، وبحضور السادة : استحق السيد ، ومحمد عبد الواحد
على ، واحد قوشه ، وابراهيم عثمان يوسف المستشارين .

(٦١)

القضية رقم ٢٣٩ سنة ٢٣ القضاية :

نزاع ملكية . معارضة . المعارضة في تقدير الخبير لثمن العقار المتزوع ملكيته . ميعادها .
بدايته . حصول الاستيلاء باتفاق الطرفين كتابة مع احتفاظ كل منهما بحقه في الاعتراض على تقدير
الثن . القول بأن ميعاد المعارضة في تقدير الخبير لثمن هو الميعاد المنصوص عليه في قانون نزاع
الملكية . خطأ .

الممول عليه في فتح ميعاد الطعن بالمعارضة في تقدير أهل الخبرة لثمن العقار
المتزوع ملكيته - على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - وفقا لنص المادتين
١٨ و ٢٠ من قانون نزاع الملكية للنفعة العامة الصادر في ١٩٠٧/٤/٢٤ والمعدل
في ١٨ يونيو سنة ١٩٣١ - هو صدور القرار الوزاري بالاستيلاء وإعلانه لذوى
الشان وسريان الميعاد من تاريخ هذا الإعلان ولا يغنى عنه الاستيلاء عنوة
وبطريق الغصب . إلا أنه إذا تبين أن الاستيلاء إنما تم بناء على اتفاق
ذوى الشان كتابة واحتفظ كل طرف بحقه في الاعتراض على تقدير الثمن فإن
النزاع على الثمن يكون قد خرج من نطاق نصوص قانون نزاع الملكية والتقييد
بإجراءاته ومواعيده انشار إليها في المادة ٢٠ سالفة الذكر ويصبح الطرفان
أمام دعوى عادية بشأن المبيع والمنازعة في تقديره تخضع من حيث الإجراءات
والمواعيد للقواعد العامة ومن ثم يكون الحق في الاعتراض على الثمن جائزا ومقبولا
سواء أكان ذلك في صورة دعوى أم في صورة دفع لدعوى قائمة طبقا
للقواعد العامة .

صدر حكم مماثل في ذات الجلسة في القضية رقم ٢٣٧ سنة ٢٣ القضاية .

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل فى أن المطعون فيها رفعت الدعوى رقم ٥٥ سنة ١٩٥٢ كلى بنها على الطاعنة بعريضة أعلنت إليها فى ١٦ من فبراير سنة ١٩٥٢ قالت فيها إن الطاعنة استولت عنوة فى ٥ من نوفمبر سنة ١٩٤٦ على ٦ أفدنة و ٩ قراريط و ١/٢ سهم من أملاكها وأتلفت الزرامة القائمة عليها وأقامت جسورا وأمدت قضباننا للسكة الحديد دون أن تستصدر مرسوماً بتزاع ملكية هذه الأرض ثم عرضت عليها مبلغ ٩٠٠ جنيه ثمنا للفدان الواحد منها فرفضت هذا العرض ولما لم يتم الاتفاق بينهما عرض الأمر على رئيس محكمة بنها وقيدها تحت رقم ١ كلى بنها سنة ١٩٥٢ فأصدر رئيس المحكمة قراراً بنسب خبير لتقدير ثمن الأرض وقدم الخبير تقريراً قدر فيه ثمن المتر الواحد بمبلغ ١٥٠ قرشا لبعض الأرض ، و ٧٥ قرشا للآخر من البعض الآخر ، وتقول المطعون عليها إنه لما كان هذا التقدير لا يتناسب مع قيمة الأرض الحقيقية وهى لا تقل عن مبلغ أربعة جنيهات للمتر الواحد فقد اضطرت إلى رفع الدعوى طالبة الحكم بتعديل التعويض الذى قدره الخبير بجعله ٨٠٣٤٠ جنيهاً والحكم بفوائد هذا المبلغ بواقع ٤ ٪ سنوياً ابتداء من أول شهر مايو سنة ١٩٥٠ حتى الوفاء وذلك لأنها كانت تتقاضى من الطاعنة مقابل انتفاعها بالأرض حتى آخر شهر أبريل سنة ١٩٥٠ ، وبجلسة ٢١ من مايو سنة ١٩٥٢ رفعت الطاعنة معارضة فرعية فى تقرير الخبير طلبت فيها الحكم بتعديل تقدير الثمن إلى ٩٠٠ جنيه للفدان وعندئذ دفعت المطعون عليها بعدم قبول هذه المعارضة شكلاً وعدلت طلباتها فطلبت أصلياً الحكم بتعديل التعويض بجعله ٨٠٤٢٢ جنيه و ٦٨٨ ملياً ، وفوائد هذا المبلغ بواقع ٤ ٪ سنوياً ابتداء من ١١ من فبراير

سنة ١٩٥٢ حتى الوفاء مع شمول الحكم بالنفاذ بالنسبة لمبلغ ٥٧٣٢ جنيا و ٨١٢ مليا الذى قدرته الطاعنة ثمنا للأرض بواقع ٩٠٠ جنيه للقدان وتسليمته المطعون عليها فعلا بتاريخ ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٢ ، وطلبت احتياطيا الحكم بالزام الطاعنة بأن تدفع لها مبلغ الـ ٣٣٠٩٤ جنيا و ٧٤٣ مليا مع إلزامها بأن تودع هذا المبلغ بدون قيد أو شرط وبدب خير آخر بالنسبة لباقي الطلبات ، وقد ركت المطعون عليها فى دفاعها إلى أن الطاعنة دفعت إليها الثمن الذى قدرته ثمنا للأرض المزروع ملكيتها نظير تسليمها إليها تسليما فعليا - ينتهى به الإيجار وقد تم ذلك التسليم رضا وتنفيذ بمقتضى إقرار احتفظت فيه بحقها فى المعارضة فى تقدير الخبير . وفى ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ قضى بعدم قبول المعارضة المرفوعة من الطاعنة شكلا لرفعها بغير الطريق القانونى وبعد الميعاد وبإلزامها بأن تودع لحساب المطعون عليها بخزينة محكمة بنها مبلغ ٣٣٠٩٤ جنيا و ٧٤٣ مليا مع فوائده بواقع ٤ ٪ سنويا من تاريخ المطالبة الرسمية فاستأنفت المطعون عليها هذا الحكم وقيد استئنافها برقم ٢١٣ سنة ٧٠ ق كما استأنفته الطاعنة وقيد هذا الاستئناف برقم ٢٠٧ سنة ٧٠ ق فضم الاستئناف ونقض فى ٢٣ من يونيو سنة ١٩٥٣ أولا بعدم جواز الاستئناف المرفوع من المطعون عليها وبقبول استئناف الطاعنة شكلا ورفضه موضوعا وتأييد الحكم المستأنف للأسباب التى بنى عليها فطعنات الطاعنة فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقد عرض الطعن على دائرة فحص الطعون فقررت إحالته على هذه الدائرة لنظره بجلسة ١٤ من مارس سنة ١٩٥٧ وفى هذه الجلسة وأمام هذه الهيئة صممت النيابة على ما جاء بمذكراتها طالبة نقض الحكم .

وحيث إن الطاعنة تنعى على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون ذلك أنه أقام قضاءه بعدم قبول معارضتها - على ما ذهبت إليه محكمة أروا درجة فى أسباب حكمها من أن ميعاد المعارضة فى تقرير الخبير يبدأ فى حاة الاستيلاء الفعلى على العقار من تاريخ هذا الاستيلاء ووجه مخالفة القانون فى ذلك أن المادة ٢٠ من قانون نزاع الملكية رقم ١٩٠٧ تنص على أن ميعاد المعارضة فى تقرير الخبير يبدأ من تاريخ إعلان القرار الوزارى المشار إليه فى المادة ١٨ من هذا القانون وهو القرار الذى يصدره وزير الأشغال بالاستيلاء على العقار

المتزوع ملكية: فصدور هذا القرار وإعلانه هو وحده الذي يبدأ به ميعاد الطعن في تقرير الخبير سواء أحصل استيلاء على العقار قبل ذلك أو لم يحصل إذ أنه متى رتب القانون بدء سريان ميعاد على إجراء معين فإنه لا يجوز الاستعاضة عن هذا الإجراء بإجراء آخر .

وحيث إن المادة ١٨ من قانون نزاع الملكية للنفقة العامة الصادر في ٢٤ من أبريل سنة ١٩٠٧ والمعدل في ١٨ من يونيو سنة ١٩٣١ إذ نصت على أن "يصدر ناظر الأشغال العمومية لدى اطلاعه على شهادة إيداع الثمن قرارا بالاستيلاء على العقار المتزوع ملكيته" كما نصت المادة ٢٠ منه على أنه: "يجوز للطرفين الطعن على عمل أهل الخبرة بالطرق المعتادة أمام المحكمة الابتدائية في خلال الثلاثين يوما التالية ليوم إعلان القرار الوزاري ومتى انقضى هذا الميعاد يصبح عمل أهل الخبرة نهائيا" فإن مفاد هذه النصوص أن الممول عليه في فتح ميعاد الطعن بالمعارضة في تقدير أهل الخبرة لثمن العقار المتزوع ملكيته — على ما جرى به قضاء هذه المحكمة — هو صدور القرار الوزاري بالاستيلاء وإعلانه لذوي الشأن وسريان الميعاد من تاريخ هذا الإعلان ولا يغني عنه الاستيلاء عنوة وبطريق الغصب ، ولما كان يبين من الأوراق أن الاستيلاء في صورة الدعوى إنما تم بناء على اتفاق ذوي الشأن كتابة بتاريخ ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٢ وانقضت به رابطة الإيجار التي كانت قائمة بين الطرفين واحتفظ كل طرف بحقه في الاعتراض على تقدير الثمن وبهذا لم يعد هناك محل لصدور القرار الوزاري بالاستيلاء طبقا للمادة ١٨ المشار إليها لزوال حكمته وانعدام مسوغه وأصبح الاستيلاء الاتفاقى بمثابة تسليم من جانب المالك المتزوع ملكيته للعين المتزوع ملكيتها ونقل حيازتها منه للدولة وترك أمر تقدير ثمنها والمنازعة فيه للقضاء ليفصل فيه ، ومن ثم يكون النزاع على الثمن قد خرج عن نطاق نصوص قانون نزاع الملكية والتقييد بإجراءاته ومواعيده المشار إليها في المادة ٢٠ سالفة الذكر ويصبح الطرفان أمام دعوى عادية بشأن المبيع

والمنازعة في تقدير ثمنه تخضع من حيث الإجراءات والمواعيد للقواعد العامة ،
ومتى تقرر ذلك يكون مخالفا للقانون ما أقام الحكم المطعون فيه قضاءه عليه من
أن ميعاد الطعن في تقدير أهل الخبرة لثمن الأرض المتروك ملكيتها هو الميعاد المنصوص
عليه في قانون نزع الملكية ومن ثم يكون حق الطاعة في الاعتراض على الثمن
جائزا ومقبولا سواء أكان ذلك في صورة دعوى أم في صورة دفع لدعوى قائمة
طبقا للقواعد العامة — وترتبط على ما تقدم يتعين نقض الحكم .

جلسة ٦ من يونيه سنة ١٩٥٧

برئاسة السيد محمد فؤاد جابر المستشار ، وبحضور السادة : امحق عبد السيد ، ومحمد عبد الواحد
على ، وأحمد فوشه ، ومحمد متولى نظم المستشارين .

(٦٢)

القضية رقم ١٥٤ سنة ٢٣ القضائية :

(١) دعوى . رسوم الدعوى . استئناف . نسمة . معارضة . حكم صادر من المحكمة
الاستئنافية بتأييد الحكم المستأنف . وجوب تسوية رسوم الدعوى الاستئنافية على
أساس ما قضى به ابتدائيا . مثال في دعوى نسمة . القانون ٩٠ سنة ١٩٤٤

(ب) نقض . معاد الطعن . إعلان . دعوى "رسومها" . معاد الطعن في الحكم الصادر
في المعارضة في أمر تقدير رسوم الدعوى . بدايه . قيام الطاعن برفع استئناف من
هذا الحكم قضى بعدم جوازه . عدم قيام ذلك مقام الاعلان الذي يفتح به معاد
الطعن بالنقض . م ٣٧٩ مرافعات .

(ج) نقض . أحكام يجوز الطعن فيها . دعوى "رسومها" حكم صادر من محكمة ابتدائية
بهيئة استئنافية في ظل المادة ٤٢٥ مرافعات قبل تعديلها وفي معارضة في أمر تقدير
رسوم الدعوى . جواز الطعن عليه بنفس الطرق التي يطعن بها على الحكم الصادر في
الدعوى التي صدر فيها أمر تقدير الرسوم .

١ - متى كان الثابت أن المحكوم عليه قد استأنف الحكم الصادر بفسرز
وتجنيب حصه بعض شركائه في الأرض الشائعة بينهم وقضى برفض استئنافه
وتأييد الحكم المستأنف مع إلزاهه بمصاريف استئنافه وأن قلم الكتاب قد سوى
الرسوم المستحقة على الدعوى الاستئنافية على أساس قيمة ما قضى به ابتدائيا
فإن الحكم الصادر في المعارضة في أمر تقدير الرسوم بالغاء القائمة تأسيسا على أن
المستأنف لا يلزم من الرسوم بأكثر مما دفعه وأنه لا تستحق رسوم جديدة إلا

في حالة الحكم له بطلانيته كلها أو بعضها فان الحكم يكون قد خالف القانون ذلك لأن الحكم الصادر بالتأييد هو في الواقع وبمقتضى المادة الثالثة من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ بمثابة حكم جديد بالحق الذي رفع عنه الاستئناف - ولا يغير من ذلك أن يكون حكم محكمة الدرجة الأولى قد ألزم خصوم المستأنف المصروفات ولم يلزمه هو بشيء منها لأن الرسوم موضوع المعارضة ليست رسوم الدعوى الابتدائية بل هي الرسوم المستحقة على القضية الاستئنافية التي ألزم المستأنف فيها بمصاريف استئنافه .

٢ - لا يبدأ ميعاد الطعن في الحكم الصادر في المعارضة في أمر تقدير رسوم الدعوى - ونقلا للمادة ٣٧٩ مرافعات - إلا من تاريخ إعلانه ولا يكون هذا الاعلان إلا بالطريق الذي رسمه القانون أي بورقة من أوراق المحضرين تسلم لنفس المحكوم عليه أو لمن يستطيع الاستلام نيابة عنه في موطنه الأصلي ولا يفتى عن ذلك اطلاع المحكوم عليه على الحكم أو علمه به أو تقديمه كاستند في قضية كان مختصا فيها أو رفعه طعنا خاطئا من هذا الحكم قبل إعلانه إليه ومن ثم فإن قيام الطاعن برفع استئناف عن الحكم المطعون فيه قضى بعدم جوازها لا يقوم مقام اعلان الحكم ولا يمنع الطاعن من الطعن عليه بالنقض في الميعاد القانوني الذي يفتح من تاريخ إعلانه به .

٣ - متى كان الحكم صادرا من محكمة ابتدائية بهيئة استئنافية في ظل المادة ٤٢٥ مرافعات قبل تعديلها بالمرسوم بقانون رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٢ وفي معارضة في أمر تقدير رسوم الدعوى فان الحكم يكون قابلا للطعن عليه بنفس الطرق التي يطعن بها على الحكم الصادر في الدعوى التي صدر فيها أمر تقدير الرسوم باعتباره جزءا متماثا له .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر ، والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع - حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تحصل في أن الدعوى رقم ٦ سنة ١٩٤٨ مدني جزئي الرمل أقيمت على المطعون

عليه وآخرين بطلب فرز وتجنيد حصص المدمين في العقارات المينة بصحيفة الدعوى وقضت المحكمة الجزئية بطلباتهم وألزمهم بالمصروفات . فاستأنف المطعون عليه هذا الحكم بالقضية رقم ٦٣٦ سنة ١٩٤٩ س الاسكندرية وقضى في ١٩٥١/٦/١٢ برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف وإلزامه بمصروفات استئنافه . واستصدر قلم الكتاب (الطاعن) قائمة برسوم الاستئناف المستحقة على القضية وقدرها ٦٥٦ ج و ٧٢٠ مايا وأعلنها للمطعون عليه فعارض فيها أمام محكمة الاسكندرية الابتدائية بهيئة استئنافية في نفس الدعوى رقم ٦٣٦ س ١٩٤٩ وبتاريخ ١٩٥٢/١/٢٤ قضت المحكمة المذكورة بقبول المعارضة شكلا وفي الموضوع بإلغاء قائمة الرسوم وإلزام الطاعن بالمصروفات . فرفع استئنافا عن هذا الحكم قضى بعدم جوازه . ثم قام المطعون عليه في ١٩٥٣/٥/٧ بإعلان الحكم الصادر في ١٩٥٢/١/٢٤ إلى الطاعن فقرر الطعن فيه بالنقض في ١٩٥٣/٦/٤ ومرض الطعن على دائرة فحص الطعون فقررت إحالته إلى هذه الدائرة وأبدت النيابة العامة رأيها بقبول الطعن شكلا ونقض الحكم المطعون فيه .

وحيث إن المطعون عليه دفع بعدم قبول الطعن شكلا لرفعه بعد الميعاد وقال في بيان ذلك إن الطاعن سبق أن استأنف الحكم المطعون فيه فيعتبر من تاريخ رفعه الاستئناف أنه في مركز من أعلن الحكم أو أعلن إليه الحكم ومن ثم يجرى ميعاد الطعن بالنقض من تاريخ هذا الإجراء الذي يقوم مقام إعلان الحكم .

وحيث إن هذا الدفع مردود بأن المادة ٣٧٩ من قانون المرافعات نصت على أن "تبدأ مواعيد الطعن من تاريخ إعلان الحكم ما لم ينص القانون على غير ذلك ..." وليس في القانون نص خاص يقضى بخلاف ذلك في خصوصية هذه الدعوى فلا يبدأ ميعاد الطعن في الحكم الصادر فيها إلا من تاريخ إعلانه ولا يكون هذا الاعلان إلا بالطريق الذي رسمه القانون أى بورقة من أوراق المحضرين تسلم لنفس المحكوم عليه أو لمن يستطيع الاستلام نيابة عنه في موطنه الأصلي ولا يفتى عن ذلك اطلاع المحكوم عليه على الحكم أو علمه به أو تقديمه كمستند في قضية كان مختصا فيها أو رفعه طعنا خاطئا عن هذا الحكم قبل إعلانه إليه ومن

ثم فإن قيام الطاعن برفع استئناف عن الحكم المطعون فيه قضى بعدم جوازه لا يقوم مقام إعلان الحكم ولا يمنع الطاعن من الطعن عليه بالنقض في الميعاد القانوني الذي انفتح من تاريخ إعلانه به في ١٩٥٣/٥/٧ — لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه صادرا من محكمة ابتدائية ببيته استئنافية بتاريخ ١٩٥٢/١/٢٤ في ظل المادة ٤٢٥ من قانون المرافعات التي كانت تجيز الطعن بالنقض في أحكام المحاكم الابتدائية في قضايا استئناف المحاكم الجزئية قبل التعديل الصادر في ١٩٥٢/١٢/٢٥ بالمرسوم بقانون رقم ٣٥٤ سنة ١٩٥٢ وكان هذا الحكم صادرا في معارضة في أمر تقدير الرسوم في الدعوى الاستئنافية رقم ٦٣٦ سنة ١٩٤٩ بمحكمة الاسكندرية الابتدائية فهو قابل للطعن عليه بنفس طرق الطعن التي يطعن بها على الحكم الصادر في الدعوى التي صدر فيها أمر تقدير الرسوم باعتباره جزءا متما لها ، لما كان ذلك وكان الطعن قد استوفى باقي أوضاعه الشكلية فإنه يتعين رفض الدفع وقبول الطعن شكلا .

وحيث إن الطاعن ينعي على الحكم المطعون فيه أنه خالف القانون وأخطأ في تطبيقه وتأويله إذ قضى بإلغاء قائمة الرسوم المعارض فيها استنادا إلى أن الدعوى الاستئنافية المطلوب عنها الرسم قضى فيها برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف وأن هذا القضاء يعتبر بمثابة حكم صادر برفض الدعوى فلا يلزم المدعى من الرسوم بأكثر مما دفعه في حين أن المادة الثالثة من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ تخالف ماذهب إليه الحكم إذ تنص على أن تسوى رسوم الاستئناف في حالة تأييد الحكم المستأنف باعتبار أن الحكم الصادر بالتأييد هو حكم جدير بالحق الذي رفع عنه الاستئناف .

وحيث إن هذا النعي في محله ذلك أن الفقرة الأخيرة من المادة الثالثة من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ تنص على أن "سوى رسم الاستئناف في حالة تأييد الحكم الابتدائي باعتبار أن الحكم الصادر بالتأييد حكم جدير بالحق الذي رفع عنه الاستئناف" . ومؤدى ذلك أن المحكمة الاستئنافية إذا ما قضت برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف تكون قد حكمت مجردا بعين ما قضت به

محكمة الدرجة الأولى ولا تكون قد حكمت في دعوى جديدة برفضها وتكون تسوية الرسوم في الدعوى الاستثنائية في هذه الحالة على أساس قيمة الحق الذي سبق أن قضى به ابتدائيا وتكرر القضاء به من جديد في حدود النزاع المرفوع عنه الاستئناف إذ يستوى عند تقدير الرسوم المستحقة لقلم الكتاب أن يكون المستأنف قد خسر استئنافه أو كسب دعواه أخيرا لأن العبرة في استحقاق هذه الرسوم هي بقيمة الحق موضوع الاستئناف سواء أفضى بهذا الحق أخيرا للمستأنف أو تأيد القضاء به للمستأنف عليه بالحكم الصادر بتأييد الحكم المستأنف مادام أن الحكم الصادر بالتأييد هو في الواقع وبمقتضى المادة الثالثة المشار إليها بمثابة حكم جديد بالحق الذي رفع عنه الاستئناف فمتى كان الثابت — على ما بين من الحكم المطعون فيه — أن المطعون عليه استأنف الحكم الصادر بفرز وتجنيب حصبة بعض شركائه في الأرض الشائعة بينهم وقضى برفض استئنافه وتأييد الحكم المستأنف مع إلزامه بمصاريف استئنافه وأن قلم الكتاب قد سوى الرسوم المستحقة على الدعوى الاستثنائية على أساس قيمة ما قضى به ابتدائيا باعتبار أن الحكم الصادر بالتأييد هو قضاء جديد بنفس الحق موضوع الاستئناف وكان الحكم المطعون فيه قد ألغى قائمة الرسوم تأسيسا على أن المستأنف (المطعون عليه) لا يلزم من الرسوم بأكثر مما دفعه فعلا وأنه لا تستحق تسوية رسوم جديدة إلا في حالة الحكم له بطلباته كلها أو بعضها فإن الحكم فيما انتهى إليه في قضائه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه وتأويله ولا يغير من ذلك ما ذهب إليه الحكم المطعون فيه وما قال به المطعون عليه من أن حكم محكمة الدرجة الأولى قد ألزم خصومه المصروفات ولم يلزمه هو بشيء منها ذلك أن الرسوم موضوع المعارضة ليست رسوم الدعوى الابتدائية بل هي الرسوم المستحقة على القضية الاستثنائية التي ألزم المطعون عليه فيها بمصاريف استئنافه . ومن ثم يتعين نقض الحكم المطعون فيه .

جلسة ١٣ من يونيه سنة ١٩٥٧

برئاسة السيد المستشار محمد فزاد جابر ، وبحضور المادة : استحق عبد السيد ، وأحمد نوح ،
وعبد متولى منم ، وإبراهيم عثمان يوسف المستشارين .

(٦٣)

القضية رقم ١٩٨ سنة ٢٣ القضائية :

ربيع . دفاع . دعوى "وقفها" . تقرير المحكمة أن النزاع المثار أمامها حول الاتفاق
الحاصل بين الطرفين أو انتهاء أثره في خصوص تحديد أجرة الأطيان المطالب برهها هو نزاع
جوهرى . عدم انفصل في هذا النزاع أو وقف الدعوى حتى يفصل فيه في دعوى أخرى مقامة
للطالبة بتنفيذه وإعمال ما تضمنته هذا الاتفاق .

إذا كانت المحكمة قد قررت أن النزاع الذى أثير أمامها حول بقاء الاتفاق
الحاصل بين الطرفين أو انتهاء أثره في خصوص تحديد أجرة الأطيان المطالب
بريها هو نزاع جوهرى ولم تفصل المحكمة في هذا النزاع فإنها تكون قد تخلت
عن الفصل في عنصر جوهرى من عناصر النزاع المطروح عليها ولو أنها فعلت لكان
من المحتمل أن يتغير وجه الرأى في الدعوى فكان من المتعين عليها أن تقول كلمتها
فيه أو أن توقف السير في الدعوى حتى يفصل في النزاع الذى أثير حول ذلك
الاتفاق في دعوى أخرى مقامة للطالبة بتنفيذه - كما أن المحكمة تكون قد
أخطأت إذا كانت قد عادت فأعملت ما تضمنته الاتفاق المذكور .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر
والرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - حسبما يبين من الحكم المطعون فيه ، وسائر أوراق
الطعن - تتحصل في أن الطاعنة أقامت الدعوى رقم ٥٨٦ سنة ١٩٥٠ كلى

أسيوط على المطعون عليها طلبت فيها الحكم لها على المطعون عليها بمبلغ ٣٠٠٨ جنيهًا و ٣٣٥ مليًا والمصاريف ومقابل أتعاب المحاماة ، وأسست دعواها على أنها تملك ١٥ فدان و ١٢ سهمًا شائعة في ١٢٠ فدان و ٤ قراريط و ٢ سهم بطريق الميراث عن زوجها المرحوم عبد المنعم جاد الرب وأن المطعون عليها استغلت هذه الأطنان من سنة ١٩٤٥ إلى نهاية سنة ١٩٤٩ ولم تؤد إليها حصتها في الربيع وقدرت هذا الربيع بمبلغ أربعين جنيهًا للفدان الواحد — دفعت المطعون عليها بأن المرحوم عبد المنعم جاد الرب كان يملك ١٠٨ فدانًا وكل والده المرحوم أحمد جاد الرب باشا في بيعها للشركة العقارية . وفي ١٠ من يناير سنة ١٩٣٦ اتفق المورث مع والده على أن يتعهد هذا الأخير باسترداد تلك الأطنان من الشركة العقارية ويردها إلى ابنه بعد تطهيرها مما عليها من ديون للشركة العقارية وعلى أن يدفع الوالد لولده مبلغ ٤٥٠ جنيهًا سنويًا حتى يتم استرداد الأطنان وأن مقتضى هذا الاتفاق أن ليس لورثة عبد المنعم جاد الرب أن يطالبوا بأكثر من المبلغ الواود بهذا الاتفاق ، كما دفعت بأن الطاعنة قد استولت على نصيبها من سنة ١٩٤٥ ، ١٩٤٦ واستدلت على ذلك بإيصال موقع عليه من الطاعنة محرر في أول أكتوبر سنة ١٩٤٦ تضمن أنها استلمت من المطعون عليها مبلغ ٦٧ جنيهًا باقى الإيجار المطلوب لها فيما ورثته عن زوجها من سنة ١٩٤٦ — فعدلت الطاعنة الدعوى إلى طلب الحكم لها بمبلغ ١٨٠٠ جنيهًا قيمة الربيع من المدة من ١٩٤٧ — ١٩٤٩ . ومحكمة أسيوط الابتدائية حكمت في ٣٠ من أبريل سنة ١٩٥٢ بإلزام المطعون عليها بأن تدفع للطاعنة مبلغ ١٦٨ جنيهًا و ٧٥٠ مليًا والمصاريف المناسبة ... استأنفت الطاعنة هذا الحكم أمام محكمة استئناف أسيوط وقيد الاستئناف برقم ١٤٤ سنة ٢٧ ق وأخذت الطاعنة على الحكم المستأنف أنه استند إلى اتفاق ١٠ من يناير سنة ١٩٣٦ مع أن هذا الاتفاق لم يبق محل للأخذ به إذ استردت الأطنان من الشركة العقارية فعلا واستدلت على انتهاء أثر الاتفاق بأمرين أولهما أن المطعون عليها استأجرت منها الحصة التي تطالب بريعها بعقد في سنة ١٩٤٤ كما أن المطعون عليها تدفع إلى أبناء الطاعنة ورثة المرحوم عبد المنعم جاد الرب حصتهم في ربيع الأطنان

المخلفة عنه على أساس مغاير للأساس الذي عليه اتفاق ١٠ من يناير سنة ١٩٣٦ كما استندت على استرداد الأطيان بأن المطعون عليها قد وقعت على محضر الجرد الذي تضمن إضافة تلك الأطيان إلى قصر المرحوم عبدالمنعم جاد الرب فدفعت المطعون عليها بأن الأطيان لم تسرد ولم تطهر مما عليها من دين للشركة العقارية يبلغ ١٢٠٠٠ جنيه . وفي ٢ من يونيو سنة ١٩٥٢ حكمت محكمة استئناف أسبوط بتأييد الحكم المستأنف — فطعت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض ، وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون وأيدت النيابة رأيها بنقض الحكم وقررت دائرة الفحص إحالة الطعن إلى الدائرة المدنية لجلسة ٣٠ من مايو سنة ١٩٥٧ وفيها صممت النيابة على رأيها .

وحيث إن مما تنعاه الطاعنة على الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه على الأخذ باتفاق ١٠ من يناير سنة ١٩٣٦ في خصوص تقدير الأجرة مع أن الحكم قطع في أسبابه بأن النزاع في انتهاء أثر ذلك الاتفاق في هذا الخصوص نزاع جدي كما أورد الحكم أن المحكمة لا تستطيع التعرض لهذا النزاع وأنها تترك أمر الفصل فيه إلى دعوى مستقلة وأن هذا الذي أقيم عليه الحكم مخالف للقانون لأنه مادام أن النزاع في انتهاء أثر اتفاق ١٠ من يناير سنة ١٩٣٦ نزاع جدي فإنه ما كان يصح أن يبنى الحكم على أساس ذلك الاتفاق دون تصفية ما أثير حوله من نزاع تختص المحكمة بالفصل فيه باعتباره دفاعا في الموضوع المطروح على المحكمة — وأنه إذا كانت المحكمة قد انتهت إلى أنها لا تستطيع الفصل في جدية النزاع بشأن انتهاء أثر الاتفاق سالف الذكر فكان عليها أن توقف الفصل في الدعوى حتى يفصل نهائيا في أمر هذا النزاع ، أما بناء الحكم على الاتفاق المتنازع عليه فمفاده أن ذلك الاتفاق خال من النزاع وهو ما يتعارض مع ما قرره الحكم من أن النزاع بشأنه نزاع جدي .

وحيث إن هذا النعي صحيح . ذلك أن الحكم المطعون فيه أورد : "أن السبب الأول من أسباب الاستئناف استناد الحكم إلى الاتفاق المؤرخ ١٠ يناير سنة ٣٦ مع أن هذا الاتفاق موقوف باسترداد الأطيان من الشركة العقارية خالية من الديون ، وتقرر المستأنفة أن هذا الاسترداد تم بالفعل فيسقط الاتفاق ويكون

من حقها المطالبة بالريع الحقيقي للأطيان . وتدل على انتهاء الاتفاق أولا بأن المستأنف ضدها قد استأجرت منها ذات الأطيان المطالب بريعتها عام ١٩٤٤ .

ثانيا — وأنها تدفع الإيجار إلى أبناء المستأنفة مقابل انتفاعها بالريع على أساس غير الأساس الذي قام عليه الاتفاق . ثالثا — وأن الإيصال المأخوذ على المستأنفة باستلامها ٦٧ جنيها باقى الإيجار المستحق لها عن إيجار سنة ١٩٤٦ . رابعا — أن المستأنف ضدها وقعت بصفتها وصية على القصر على محضر الجرد الذى يتضمن إضافة الأطيان المذكورة إلى ملكيتهم — ومن حيث أن المستأنف ضدها تنازع فى صحة ما تدعيه المستأنفة عن انتهاء أجل الاتفاق برجوع الأطيان إلى ورثة عبد المنعم جاد الرب وتقرر أن الأطيان المذكورة لازالت مرهونة للشركة العقارية ولم يتم تطهيرها من الرهون وهذا هو الشرط الأساسى الذى التزم به المرحوم أحمد جاد الرب وبالتالي يكون الاتفاق قائما وتدل على ذلك بما كان من المستأنفة حين أقامت دعوى تطالب فيها بتنفيذ ما تضمنه الاتفاق . ومن حيث أنه مع وجود هذا النزاع الجوهرى بين الفريقين على قيام الاتفاق أو انتهاء مفعوله تكون الدعوى للمطالبة بريع على أساس سقوطه على غير أساس ويتعين على المستأنفة الطعن فى الإقرار بانتهاء الغرض منه وتقديم الدليل على ذلك” ثم استورد الحكم فأورد أن النزاع فى أمر الاتفاق المذكور ”محله دعوى مستقلة بطلان هذا الاتفاق ، والمحكمة فى النزاع الحالى لا تستطيع أن تتعرض لقيمتة ومدى احترام كل من الطرفين له “ . ثم انتهى الحكم إلى تأييد الحكم المستأنف غيا انتهى إليه من أعمال ما تضمنه اتفاق ١٠ من يناير سنة ١٩٣٦ فى خصوص تحديد أجرة الأطيان التى تطالب الطاعنة بريعتها — وهذا الذى أورده الحكم وأقام عليه قضاءه مخالف للقانون لأن المحكمة إذ لم تفصل فى النزاع الذى أثير أمامها حول بقاء اتفاق ١٠ من يناير سنة ١٩٣٦ أو انتهاء أثره فى خصوص تحديد أجرة الأطيان المطالب بريعتها تكون قد تخلت عن الفصل فى عنصر جوهرى من عناصر النزاع المطروح عليها ولو أنها فعلت لكان من المحتمل أن يتغير وجه الراى فى الدعوى فكان من المتعين عليها أن تقول كلمتها فيه أو أن توقف السير فى الدعوى حتى يفصل فى النزاع الذى أثير حول ذلك الاتفاق فى الدعوى

التي أقامتھا الطائفة مطالبة فیھا بتنفیذه علی ما أورده الحكم المطعون فی هذا
الخصوص ولأن المحكمة وقد قررت أن النزاع فی خصوص ذلك الاتفاق وقيامه
أو انتهاء أثره نزاع جوهري علی ما سلف بیانه تكون قد أخطأت إذ عادت فأعملت
ما تضمنه الاتفاق المذكور— لما كان ذلك فإنه یتعین نقض الحكم المطعون فیه
دون حاجة إلى بحث باقی أسباب الطعن.

جلسة ١٣ من يونيه سنة ١٩٥٧

برئاسة السيد عبد العزيز محمد رئيس المحكمة ، وبحضور السادة : محمد عبد الواحد علي ، وأحمد
قوشه ، ومحمد متولى عتلم ، وإبراهيم عثمان يوسف المستشارين .

(٦٤)

القضيتان رقمًا ٢٤٦ و ٢٤٧ سنة ٢٣ القضائية :

(أ) عرض وإيداع . وفاة . بيع "ثمن المبيع" . شك . قيام المشتري حال الواقعة
بايداع شك لأمر البائع . اعتبار ذلك وفاة . بائثن مبرثا لذمة المشتري . خطأ .
المادتان ٧٨٦ و ٧٩٢ مرافعات .

(ب) تسجيل . بيع "تزامم المشترين" . دعوى "دعوى صحة التعاقد" . تسجيل المشتري
لعقده بعد تسجيل صحيفة الدعوى المرفوعة من مشتري آخر لقات الأبطالان . الحكم
بشطب تسجيل العقد قبل التأشير فعلا على صحيفة الدعوى المذكورة بالحكم بصحة التعاقد .
خطأ .

(ج) بيع "الوعد بالبيع" . عقد "تفسيره" . محكمة الموضوع . ملطة محكمة الموضوع
في تفسير العقد . مثال من عقد الوعد بالبيع .

(د) فسخ . بيع "الوعد بالبيع" . عقد . تقض "أسباب موضوعية" . محكمة الموضوع .
استخلاص المحكمة عدم اتفاق إرادة الطرفين على فسخ عقد الوعد بالبيع بناء على
ما استبانته من واقعات الدعوى . طعن الواعد بالبيع بأن الموعد له عدل عن اتمام
الصفقة فاعتبر هو العقد منسوخا . يطل في تقدير موضوعي .

(هـ) حكم "تسبب معيب" . بيع "الوعد بالبيع" . شيوخ . اغفال المحكمة البحث
في حقيقة الأبطالان المبينة وما إذا كانت مفرزة كما هي موصوفة في عقد الوعد بالبيع أو
شائعة مع غيرها على ما جاء بعريضة الدعوى المرفوعة بصحة العقد وتقاضاه وإغفال
التحدث عن هذا الخلاف في الحكم . تصور .

١ — مفاد نصوص الساتين ٧٨٦ و ٧٩٢ من قانون المرافعات أنه إذا كان الدين الثابت في ذمة المدين مبلغا من المال وأراد أن يبرئ ذمته من هذا الدين بعرضه على دائئه حال المرافعة فإنه يجب أن يكون هذا العرض نقودا دون غيرها. فإذا كان المشتري قد أودع حال المرافعة شيكا لأمر البائع واعتبر الحكم هذا الإيداع وفاء بالثمن مبرئا لذمة المشتري من الدين فإنه يكون قد خالف القانون، فلك لأن الشيك وإن كان يعتبر أداة وفاء إلا أن الالتزام المترتب في ذمة الساحب لا ينقضي بمجرد سحب الشيك بل بقيام المسحوب عليه بصرف قيمته للاستفيد .

٢ — القضاء بشطب تسجيل المشتري لعقده قبل التأشير على هامش صحيفة الدعوى المرفوعة بصحة تعاقد آخر صادر عن ذات الأطيان المبيعة والمسجلة في تاريخ سابق على تاريخ التسجيل المحكوم بشطبه هو قضاء سابق لأوانه وفيه مخالفة للقانون حتى لو قضى للمشتري الآخر بصحة ونفاذ التعاقد، ذلك أن الحكم بشطب التسجيل لا يكون إلا بعد الحكم بصحة التعاقد والتأشير بذلك فعلا على هامش صحيفة تلك الدعوى وما لم يحصل هذا التأشير لا يكون للحكم بصحة التعاقد أى حجية بالنسبة لتسجيل العقد .

٣ — متى تبين أن ما ذهب إليه الحكم في صدد عقد الوعد بالبيع موضوع النزاع لا يخرج عن كونه تفسيراً لنصوص ذلك العقد استدلت عليه المحكمة من وجهته ومقصود ما قديه من ألفاظه وصاراته وما قارنه من ظروف ثم انتهت المحكمة من ذلك إلى نتيجة سائغة عقلا تؤدي إليها مقدماتها فإن ذلك مما يدخل في السلطة التقديرية لمحكمة الموضوع التي لا رقابة لمحكمة النقض عليها .

٤ — متى استخلص الحكم أن إرادة المتعاقدين لم تتفق على فسخ عقد الوعد بالبيع وكان استخلاصه لهذه النتيجة بناء على ما استبانته المحكمة من واقعات الدعوى فإن طعن الواعد بالبيع بأن الموعد له عدل من إتمام الصفقة وأنه لم يكن ثمت مانع بعد ذلك من أن يبيع إلى آخر إذ أنه اعتبر العقد مفسوخا — هذا الطعن لا يخرج عن كونه مجادلة في تقدير موضوعي سائق لمحكمة الموضوع وهو ما لا يقبل أمام محكمة النقض .

٥ - متى تبين أن الحكم جرى في أسبابه على أن الأطيان المتنازع عليها محددة مفرزة كما هي موصوفة في عقد الوعد بالبيع في حين أنها وصفت في عريضة الدعوى المرفوعة بصحة ونفاذ هذا العقد بأنها شائعة في أطيان أخرى وأفضل الحكم التحدث عن هذا الخلاف ولم تبحث المحكمة في حقيقة الأطيان وما إذا كانت محددة أو شائعة مع غيرها فإن هذا الإغفال يشوب الحكم بقصور يبطله

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن —
تتحصل في أنه بتاريخ ١٩ من أبريل سنة ١٩٤١ اشترى كل من فايز عبد المسيح الطامن — وميشيل جورجى قسطندى — المطعون عليه الثانى — بالمزاد —
٦٣ ف و ١٧ س محكوما بتزع ملكيتها ضد ورثة المرحوم حنا عبد المسيح ثم اتفق المشتريان على أن يختص ميشيل قسطندى بعشرين فدانا من هذه الأطيان محددة مفرزة بثمن مقداره ١٥٥ جنيها للفدان الواحد وحدث بعد ذلك أن باع ميشيل أربعة أفدنة مما اختص به بمقتضى ذلك الاتفاق إلى شفيق حنين — المطعون عليه الثالث بالثمن الذى اشتراها به أى ١٥٥ جنيها للفدان وفى ٥ من مارس سنة ١٩٤٢ تحرر عقد اتفاق بين السيدة مفيدة مسعد عبد المسيح — المطعون عليها الأولى — وبين ميشيل وشفيق تعهدا بموجبه بأن يبيعا لها العشرين فدانا سالفة الذكر بسعر ١٦٠ جنيها للفدان إذا طلبت الشراء فى خلال ستين من تاريخ الاتفاق وفى ٢٨ من أكتوبر سنة ١٩٤٦ رفعت السيدة مفيدة الدعوى رقم ٥٣٦ سنة ١٩٤٦ مدنى كلى المنيا على كل من ميشيل جورجى قسطندى وشفيق حنين وقالت إنها أبدت لهما رغبتها فى الشراء بتاريخ ٢ من مارس سنة ١٩٤٤ فأجاباها بأنها لم تدفع إليهما الثمن وهندئذ ودت عليهما فى ٥ من مارس سنة ١٩٤٤ بأنها على استعداد لدفع الثمن

إليهما نقدا إذا هما قاما بتطهير الأطيان من كل حق عيني عليها كما أنها مستعدة للإيداع هذا الثمن على ذمتها وذمة أرباب الديون المسجلة في حالة ما إذا عجزا عن ذلك ولدتهم لم يستجيبا إلى طلبها وأخذا في مماطلتها مما اضطرها إلى رفع الدعوى عليهما طالبة الحكم بإثبات صحة التعاقد الحاصل بينهما وبينهما في ٥ من مارس سنة ١٩٤٢ وادعت أنها أودعت الثمن ومقداره ٣٢٠٠ جنيه خزينة المحكمة على ذمتها وقيدت صرفه إليهما بشرط أن يقدم ما يدل على قيامهما بتطهير الأطيان من الحقوق العينية وبشرط قيامهما بتحرير عقد البيع النهائي لها ، وفي أثناء سير الدعوى اختصمت السيدة مفيدة أخاها فايز عبد المسيح وقالت إنه اشترى الأطيان ذاتها بعقد بيع مؤرخ في ١٤ من مارس سنة ١٩٤٦ وسجل في ٢٧ من ديسمبر سنة ١٩٤٦ على الرغم من علمه بالاتفاق الذي تم بينها وبين البائعين له والمؤرخ ٥ من مارس سنة ١٩٤٢ وبما اتخذته ضدّها من إجراءات إذ أن عريضة دعواها مسجلة في ٣١ من أكتوبر سنة ١٩٤٦ أى قبل تسجيل عقد شرائه منهما ، وانتهت من ذلك إلى طلب الحكم لها بطلباتها التي سلف ذكرها . وبشطب التسجيل الحاصل لصالح الطاعن لسبق تاريخ تسجيل عريضة دعواها على تاريخ تسجيل عقده ، دفع ميشيل وشفيق الدعوى بأن السيدة مفيدة لم تكن جادة في الشراء وأنها قصرت في دفع الثمن إليهما إذ عرضته عليهما لأول مرة في جلسة ١٩ من نوفمبر سنة ١٩٤٦ بشيك على بنك مصر وهو عرض غير مبرىء للذمة هذا فضلا عن أنه لاحق لها في المطالبة بأخذ الأطيان بالذات وذلك لأن عقد الاتفاق المحرر بينهما وبينهما صريح في أن لهما الخيار بين أن يبيعا لها أو أن يديما لغيرها في مقابل أن يدفع لهما مبلغ ٨٠٠ ج وكل مالها بمقتضى ذلك الاتفاق هو أن تطالب بهذا المبلغ إذا ما ثبت لها الحق في المطالبة به ، وفي ٢٤ من نوفمبر سنة ١٩٤٨ قضى برفض الدعوى ، فاستأنفت السيدة مفيدة هذا الحكم وقيد استئنافها برقم ٦٨٩ سنة ٦٦ ق استئناف القاهرة . وفي ١٤ من أبريل سنة ١٩٥٣ قضى بإلغاء الحكم المستأنف بصحة عقد ٥ من مارس سنة ١٩٤٢ وتحوله إلى عقد بيع تام بإبداء الرغبة في الشراء الحاصلة في ٢ من مارس سنة ١٩٤٤ ... مع شطب تسجيل عقد البيع الصادر عن هذه الأطيان للاستأنف عليه الثالث فايز مسعد

عبد المسيح، فطعن في هذا الحكم بطريق النقض وتيد طعنه برقم ٢٤٦ سنة ٢٣ ق، كما طعن فيه كل من ميشيل جورجي قسطندي وشفيق حزين وقيد طعنها برقم ٢٤٧ سنة ٢٣ ق، وعرض الطعنان على دائرة فحص الطعون فقررت إحالتها على هذه الدائرة لنظرهما بمجلس ١٦ من مايو سنة ١٩٥٧ وفي هذه الجلسة قررت المحكمة ضم الطعن رقم ٢٤٦ سنة ٢٣ ق إلى الطعن رقم ٢٤٧ سنة ٢٣ ق والارتباط وصحت النيابة على ما جاء بمذكرتها المقدمة في كل منها طالبة نقض الحكم المطعون فيه .

وحيث إن كلا الطعنين أقيم على أربعة أسباب اتفق السبب الثالث في كل منهما في النعي على الحكم المطعون فيه خطأه في تكيف عقد الوعد بالبيع المؤرخ ٥ من مارس سنة ١٩٤٢ والمحربين كل من ميشيل جورجي قسطندي وشفيق حزين — الطاعنين — في الطعن الثاني ٢٤٧ سنة ٢٣ ق — من جهة والسيدة مفيدة عبد المسيح — المطعون عليها في كلا الطعنين — من جهة أخرى ويقول الطاعنون في بيان ذلك إن الخلاف قام بين الواعدين بالبيع وبينها على ماهية عقد الوعد بالبيع فبينما يقول الواعد إن عبارات هذا العقد ونصوصه تدل على أنه اتفاق بدلي يحق لها بمقتضاه أن يختارا بين البيع لها أو البيع لغيرها على أن يقوما في هذه الحالة الأخيرة بدفع التعويض المنصوص عليه في العقد ومقداره ثمانية جنيه إذا توافرت لها شروط استحقاقه بينما يقول الواعدان بذلك إذا بالمطعون عليها تنكر عليهما حقهما هذا وتقول إن العقد لا يتضمن غير التزامهما ببيع الأطنان موضوع التعاقد إذا ما أظهرت لهما رغبتهما في شرائها في خلال المدة المتفق عليها بينها وبينهما وأن التعويض المنصوص عليه في العقد هو شرط جزائي يلتزمان بدفعه لها جزاء إخلالهما بالتزام به وهو لا يحول دون حقها في المطالبة بتنفيذ ذلك الالتزام ، وقد أخذ الحكم المطعون فيه بقولها هذا ووجه الخطأ في ذلك أن صياغة العقد يفهم منها بغير شك أن استحقاق المطعون عليها لمبلغ الثمانية جنيه منوط بتحقيق أحد أمرين هما سواسية في الحكم والنتيجة أولها أن يمنع الواعدان عن البيع للوعود لها بعد إبداء رغبتهما في الشراء، والآخر أن يبيعا لغيرها وقد اختارا البيع لفايز عبد المسيح الطاعن في الطعن الأول — وبذلك أصبح تنفيذ

الوعد بالبيع لها مستجيلا لأن المشتري قد تملك ما اشتراه فلا يبقى لها بعد ذلك إلا المطالبة بالمبلغ المتفق عليه إن ثبت حقها في ذلك ، ويستطرد الطاعنون من ذلك إلى القول إن لإعداد البيع أن يفسخ التزامه ويجعله مستحيل التنفيذ على خطره وتحت مسؤوليته في مقابل تضمين الموعد له ، ومن ثم يكون قول الحكم المطعون فيه إن العقد قد تضمن التزاما مقرونا بشرط جزائي وأنه ليس التراما بدليا ينطوي على خطأ في تكييف ذلك العقد .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه في هذا الصدد على قوله ، "وحيث إن الالتزام الذي ارتبط به المستأنف عليهما الأولان في عقد ٥ من مارس سنة ١٩٤٢ بالوعد بالبيع للمستأنفة قد صيغت عبارته كما يأتي : يتعهد الطرف الأول ميشيل وشفيق بأن يبيع للطرف الثاني العشرين فدانا المحددة بالحدود المذكورة آنفا إذا طلب الطرف الثاني ذلك في بحر ستين من تاريخ هذا الاتفاق على أن يكون ثمن الفدان الواحد ١٦٠ ج أما بعد الستين المذكورتين فلا يكون للطرف الثاني الحق في طلب شراء هذه الأطنان وفي حالة امتناع الأول عن البيع للطرف الثاني بالثمن المذكور في بحر المدة المعينة أو في حالة بيع الطرف الأول لهذه الأطنان للغير في بحر المدة المذكورة فيكون الطرف الأول ملزما بدفع مبلغ ٨٠٠ ج للطرف الثاني بصفة تعويض ، وحيث إنه ظاهر من عبارات العقد المتقدم أن الفقرة الأولى تتضمن التزاما بالوعد بالبيع من جانب واحد ارتبط به المستأنف عليهما الأولان قبل المستأنفة أن يبيعا لها العشرين فدانا . . . إذا طلبت منهما الشراء في خلال ستين من تاريخ العقد ، أما الفقرة الثانية فتتضمن أحوال مخالفة هذا التعهد وحكم الجزاء على هذه المخالفة بعبارات تدل على أن مبلغ الـ ٨٠٠ ج التي يكون الطرف الأول ملزما بدفعها هي شرط جزائي للاخلال بالتعهد بدليل وصفها بأنها تعويض... وهي بوصف كونها تعويضا لا تحول دون تمسك المتعهد لها بتنفيذ التعهد عينا وجبرا مادام ذلك ممكنا طبقا للقواعد العامة وهي بهذا الوصف لا يمكن أن تكون بدلا عن الالتزام لأن سياق العبارة لا يدل على هذا البديل بل هو يتنافى مع هذه الفكرة بوصف المبلغ تعويضا... .. فضلا عن أن دفع هذا المبلغ صيغ بصيغة الالتزام فيكون

الطرف الأول ملزماً بدفع مبلغ الـ ٨٠٠ ج أى أن من حق المتعهد لها مطالبتهما بهذا المبلغ وليس من حقها أن يعرضاه، والا لتغيرت العبارة إلى ما يدل على أنه يجوز لها دفع هذا المبلغ أما عبارة العقد لا تفيد الإباحة والجواز مع وصف المبلغ بالتعويض فإن المدلول الظاهر للعقد ينصرف إلى أنه المقصود وهو وضع شرط جزائى بتعويض متفق عليه حالة الإخلال بالوعد بالبيع ولا يمكن الخروج عن هذا المعنى إلى غيره بغير ألفاظ تدل على الالتزام البدلى المزعوم، ثم أخذ الحكم بعد ذلك فى تأكيد هذا المعنى وإن المتعاقدين لم يقصدوا أى معنى آخر واخذ يعدد المبررات التى استند إليها فى تفسيره هذا الاتفاق على هذا الوجه فقال : "إن الظروف التى تم فيها التعاقد تؤكد هذا المعنى وتدل على أن قصد المتعاقدين انصرف إلى تحقيق رد الأَطْيَان الراسى مزادها على المستأنف عليهما الأولين إلى المستأنفة وهى زوجة أحد ورثة المدين المتزوجة ملكيته وهو المهدف الذى ترمى إليه المستأنفة من وراء الحصول على تعهدهما بالبيع لها . . الأمر الذى يدل على أن هذا الالتزام مقصود لذاته ولا ترضى عنه بديلاً من النقود إذ لم يكن الأمر مضاربة ولا اتجاراً ببيع وشراء الأَطْيَان بل سعياً حثيثاً لا تقاذ أَطْيَان أسرة زوجها المتزوجة ملكيتها ويحقق هذا القصد الإقرار المأخوذ على المستأنف عليه الثالث — مشترى الأَطْيَان — شقيق المستأنفة فى يوم ٢٠ أبريل سنة ١٩٤١ أى فى صبيحة اليوم التالى لموسى المزاد عليه وعلى المستأنف عليهما الأولين يتعهد فيه ببيع القدر الذى رما مزاده عليه إلى ورثة المرحوم حنا عيد المسيح بنفس الثمن الراسى به المزاد عليه".

وحيث إنه يبين من ذلك أن ما ذهب إليه الحكم المطعون فيه فى صدد العقد موضوع النزاع لا يخرج عن كونه تفسيراً لتصوص ذلك العقد استدلت عليه المحكمة من وجهته ومقصود عاقيه من ألفاظه وعباراته وماقارنه من ظروف ثم انتهت المحكمة من ذلك إلى النتيجة التى انتهت إليها وهى نتيجة سائفة عقلاً تؤدي إليها مقدماتها مما يدخل فى السلطة التقديرية لمحكمة الموضوع التى لا رقابة لهذه المحكمة عليها مما يتعين معه رفض هذا الوجه من أوجه الطعن .

وحيث إن الطاعنين ينعون على الحكم المطعون فيه بالسببين الرابع من الطعن الأول والثاني من الطعن الثاني قصورا في التسيب وخطأ في الاستدلال ومخالفة للقانون ، من وجهين حاصل أولهما أنه على الرغم من اعتراف المحكم بتقصير المطعون عليها في دفع الثمن فإنه قد استبعد دفاع الواعدين بالبيع المتضمن أن الموعد لها كانت قد عدلت من إتمام الصفقة وأنها لم تكن محقة في حبس ثمن الأطيان عنهما إذ كانا قد طهراها من الحقوق العينية التي عليها وأنه لم يكن ثمة مانع بعد ذلك من أن يبيعا الأطيان إلى فائز عبدالمسيح إذ أنهما اعتبرا للعقد مفسوخا ، استبعد الحكم هذا الدفاع بمقوله إن سكوت الموعود لها بالبيع من ٥ مارس سنة ١٩٤٤ حتى ٢٧ من أكتوبر سنة ١٩٤٦ تاريخ رفع الدعوى وقعودها عن دفع الثمن طوال هذه المدة ليس في ذاته دليلا على عدولها ولا على التفاسخ وأغفل المتحدث عن باقي دفاعهما كما التفت عن مستنداتهما التي قدماها تدعيا لهذا الدفاع وللتدليل على أن المطعون عليها لم تكن محقة في حبس الثمن واقتصر الحكم على القول إن سكوت المطعون عليها لا يدل على عدولها بل يدل على أنها كانت تترصد للطالبة بالحق ، وأخيرا رفضت المحكمة الاستجابة إلى طلبهما السماح لهما بتقديم شهادة تدل على قيامهما بتطهير الأطيان من الحقوق العينية ليصلا بذلك إلى إسقاط حجتها التي تحتج بها تبريرا لعدم دفعها الثمن واقتصرت المحكمة في الرد على هذا الطلب بأنه غير مجد وفي ذلك كله من القصور ومخالفة القانون ما فيه .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه في صدد ذلك على قوله "وحيث إن تقصير المستأنفة (المطعون عليها الأولى) في أداء الثمن واضح... إلا أن هذا التقصير من جانبها لم يكن يبيح للمستأنف عليهما الواعدين بالبيع الانفراد بفسخ عقد البيع من جانبهما والتصرف في الأطيان المبعة لها ببيعها للمستأنف عليه الثابت بناء على هذا الفسخ الانفرادي وبغير الحصول على حكم بذلك من القضاء لأن فسخ العقد من جانب واحد عند حصول تقصير من الجانب الآخر لا يصح أن يتم إلا إذا كانت مشروطا بنص صريح في العقد باعتباره مفسوخا من تلقاء نفسه وما دام لا يوجد مثل هذا الشرط في العقد فلا يصح

وقوع الفسخ إلا بحكم وكان يتعين على المستأنف عليهما الأولين أن يلجأ في ذلك إلى القضاء وكان يحق للمستأنفة في حالة اتخاذها هذا الإجراء أن تتق الفسخ بدفع الثمن ... وحيث إن الذي حصل في هذه الدعوى هو أن المستأنف عليهما الأولين لم يطلبوا استصدار حكم فسخ التعاقد قبل إقدامهما على البيع للمستأنف عليه الثالث وقالوا في تعليل هذا التصرف إن سكوت المستأنفة أكثر من سنتين ونصف من وقت إبداء رغبتها دون دفع الثمن دليل على عدم جدية رغبتها في الشراء وعلى عدولها عنه. وحيث إنه وإن كان من الجائز أن يقع التفاسخ عن طريق الاتفاق الضمني بين المتعاقدين إلا أن ذلك لا بد أن يظهر جليا من وقائع الدعوى وظروفها بحيث يتضح منها إرادة المتعاقدين في الفسخ ... إلا أن واقعات هذه الدعوى لا تدل على توافق الطرفين على التفاسخ أما مجرد السكوت فلا يكفي للإبانة عن هذا القصد ... ثم أخذ الحكم بعد ذلك في تعداد القرائن التي استخلص منها هذه النتيجة ، ويتضح من ذلك أن الحكم قد استخلص أن إرادة المتعاقدين لم تتفق على الفسخ وكان استخلاصه لهذه النتيجة بناء على ما استبانته المحكمة من واقعات الدعوى وطعن الطاعنين بعد لا يخرج عن كونه مجادلة في تقدير موضوعي سائغ لمحكمة الموضوع وهو ما لا يقبل أمام هذه المحكمة ، هذا إلى أن محكمة الموضوع ليست ملزمة بعد بتعقب دفاع الخصوم في كل ما يدلون به من حجج أو مستندات والرد على كل منها استقلالاً وحسبها أنها أقامت حكمها على أسباب تكفي لحمله ويستقيم بها قضاؤها إذ يكون في ذلك الرد الضمني على ما لم ترد به استقلالاً على كل حجة أو دليل ومن ثم يكون النعي على الحكم بهذين السببين في غير محله متعيना رفضه كذلك .

وحيث إن حاصل السبب الأول من الطعن الأول هو أن الحكم أخطأ في تطبيق القانون إذ قضى بشطب تسجيل الطاعن فقد شرأه للآطيان موضوع النزاع استنادا إلى قوله إن هذا الشراء لا يحول دون الحكم بصحة ونفاذ تعاقد المخطعون عليها مع البائعين له لأن الحكم الصادر لما بصحة ونفاذ تعاقدها يكون

حجة على الطاعن إذ أنه لم يسجل عقده إلا بعد أن سجلت المطعون عليها صحيفة دعواها بصحة التعاقد، ووجه الخطأ في ذلك أن الحكم بشطب التسجيل لا يكفي فيه مجرد الحكم بصحة ونفاذ عقد المطعون عليها أو تسجيل صحيفة دعواها قبل أن يسجل هو عقد شرائه .

وحيث إن هذا النعى صحيح ذلك أن الحكم بشطب التسجيل لا يكون إلا بعد الحكم بصحة التعاقد والتأشير بذلك على هامش صحيفة الدعوى المسجلة في تاريخ سابق على تاريخ التسجيل المحكوم بشطبه وما لم يحصل هذا التأشير لا يكون للحكم بصحة التعاقد أى حجية بالنسبة لتسجيل العقد فالقضاء بشطب تسجيل الطاعن لعقده قبل حصول هذا التأشير فعلا هو قضاء سابق لأوانه وفيه مخالفة للقانون حتى لو قضى للمطعون عليها بصحة ونفاذ التعاقد .

وحيث إن الطاعنين ينمون على الحكم كذلك بالسبب الثانى من الطعن الأول والسبب الرابع من الطعن الثانى انه قد شابه ما يبطله إذ تناقضت أسبابه مع منطوقه ويقولون في بيان ذلك إن الأطيان موضوع النزاع محددة مفرزة وقد تحدث عنها الحكم باعتبارها كذلك ولكنه أشار إليها في المنطوق بأن أحوال وصفها على ما وصفت به في صحيفة الدعوى وهى موصوفة في تلك الصحيفة بأنها عشرون فدانا شائعة في ثلاثة وثلاثين فدانا ، وفي ذلك ما يعيب الحكم ويبطله .

وحيث إن هذا الذى يعيبه الطاعنون على الحكم صحيح إذ يبين من الاطلاع عليه انه جرى في أسبابه على أن العشرين فدانا المتنازع عليها بين الطاعنين والمطعون عليها محددة مفرزة كما هى موصوفة في عقد الوعد بالبيع في حين أنها وصفت في عريضة الدعوى المرفوعة بصحة ونفاذ هذا العقد بأنها شائعة في أطيان أخرى وقد أغفل الحكم التحدث عن هذا الخلاف ولم تبحث المحكمة في حقيقة الأطيان وما إذا كانت محددة أو شائعة مع غيرها وهذا الاغفال يشوب الحكم بقصور يبطله ويوجب نقضه .

وحيث إن الطاعنين في الطعن الثاني - الواعدين بالبيع يأخذان على الحكم كذلك مخالفته للقانون والخطأ في تطبيقه إذ أقام قضاءه على أن المطعون عليها الأولى قد أوفت بالتزامها بدفع الثمن إذ أودعت بجلاسة ٣ من فبراير سنة ١٩٥٣ شيكا مسحوبا لأمر ميشيل جورجي قسطندي - أحد الواعدين بالبيع بمبلغ ٣٢٠٠ ج وبهذا الوفاء تكون محقة في طلب الحكم بصحة ونفاذ التعاقد ووجه الخطأ في ذلك هو أن المدعين بمبلغ من المال لا تبرأ ذمته من الدين بعرض شيك بقيمته بل يوجب القانون أن يكون العرض نقودا ، وقد خالف الحكم القانون من ناحية أخرى وهي اعتداده بشيك محرر لإسم أحد الدائنين دون الدائن الآخر شفيق حنين ، وفضلا عن هذا وذاك فإن ذلك الشيك لا قيمة له من ناحية القانون التجاري إذ كان قد مضى عليه عند عرضه مدة تربو على سنتين .

وحيث إن الحكم أقام قضاءه في صدد ما ينعاه الطاعنان بهذا السبب على قوله "وحيث أنه وقد تبين أن الاتفاق الذي انعقد بين المستأنفة والمستأنف عليهما الأول والثاني بيع العشرين فدانا لم يفسخ وضاء ولا قضاء فانه يكون قائما قانونا ويجوز للمستأنفة أن تطلب بهذه الدعوى الحكم بصحته ونفاذه وقد وفت أخيرا بدفع الثمن بشيك لأمر المستأنف عليه الأول على بنك مصر فرع ملهى بمبلغ ٣٢٠٠ جنيه مؤرخ ٩ إبريل سنة ١٩٥١ وأودع ملف الدعوى بجلاسة ٣ فبراير سنة ١٩٥٣ وقيمتها هي من حق المستأنف عليهما الأولين بنسبة حصة كل منهما في البيع" ، ومقتضى هذا الذي قال به الحكم وأقام قضاؤه عليه أنه اعتبر إيداع الشيك وفاء بالثمن مبرئا لذمة المطعون عليها من الدين وفي ذلك مخالفة للقانون إذ تنص المادة ٧٨٦ من قانون المرافعات على أن للدين إذا أراد تبرئة ذمته مما هو مقربه نقدا كان أو غيره أن يعرضه فعليا على دائنائه على يد محضر ، ثم نصت المادة ٧٩٢ على أنه "يجوز العرض الفعلي حال المرافعة أمام المحكمة بدون

إجراءات أخرى إذا كان من يوجه إليه العرض حاضرا وتسلم النقود المعروضة عند عرضها لكاتب الجلسة لايداعها خزانة المحكمة ويذكر في محضر الإيداع ما أثبت في محضر الجلسة “ ومفاد هذه النصوص أنه إذا كان الدين الثابت في ذمة المدين مبلغا من المال وأراد أن يبرئ ذمته من هذا الدين بعرضه على دائته حال المرافعة فإنه يجب أن يكون هذا العرض نقودا دون غيرها ، ومن ثم يكون الحكم قد خالف القانون إذ اعتبر إيداع المطعون عليها للشيك إيداعا مبرئا لذمتها ذلك لأن الشيك وإن كان يعتبر أداة وفاء إلا أن الالتزام المترتب في ذمة صاحب لا ينقضى بمجرد سحب الشيك بل بقيام المسحوب عليه بصرف قيمته للمستفيد .

جلسه ١٣ من يونيه سنة ١٩٥٧

برئاسة السيد المستشار محمد قزاد جابر ، وبحضور السادة : استحق عبد السيد ومحمد عبد الواحد
على ، وأحمد قوشه ، وإبراهيم عثمان . وسف المستشارين .

(٦٥)

القضية رقم ١٢ سنة ٢٦ القضائية "أحوال شخصية" :

وقف . عرف . شرط الواقف . انتهاء الحكم في تفسيره تفسيراً سائفاً يؤدي إلى جمع
عباراته ولا مخالفة فيه لفرض الواقف . لا خطأ .

المقرر شرطاً أن كلام الواقفين يجب أن يفهم في ضوء العرف السائد خاصاً
كان هذا العرف أو عاماً وأن عباراتهم يجب أن تحمل على المعنى الذي ترشد
القرينة أو العرف إلى أنهم أرادوه والمراد بكلام الواقف مجموع كلامه في ذاب
وقفه بحيث لا ينظر إلى كلمة أو عبارة بعينها بل إلى مجموع الكلام كوحدة كاملة
ويعمل بما يظهر أنه أرادوه وإن أدى ذلك إلى إلغاء بعض الكلمات أو العبارات
التي يتبين أنه لم يرد مدلولها كتعطيل عموم النص أو إطلاقه متى ظهر أنه غير
مراد ولا حبرة في سبيل ذلك بأن يوافق الكلام لغة العرب أو لغة الشارع وهو
ما أقره المشرع في المادة العاشرة من القانون رقم ٤٨ سنة ١٩٤٦ . فإذا كان
الحكم قد انتهى في تفسيره لشرط الواقف تفسيراً سائفاً يؤدي إليه مجمع عباراته
ولا مخالفة فيه لفرض الواقف فإن النعي في خصوصه يكون في غير محله .

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر
والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

ومن حيث إن الوقائع تخلص كإيدين من الحكم المطعون فيه ومن سائر أوراق
الطعن في أن الطاعنين أقاما الدعوى رقم ٢٢٨ سنة ١٩٠٥ كلى أمام محكمة القاهرة

الابتدائية الشرعية ضد المطعون عليها بطلب الحكم باستحقاقها في وقف المرحوم
خلف الله عبد الرحيم طبقا لشرط الواقف وبتاريخ ٢٨ من نوفمبر سنة ١٩٥٥
قضى لها بطلباتها . فاستأنفت وزارة الأوقاف أمام دائرة الأحوال الشخصية
بمحكمة استئناف القاهرة وقيد الاستئناف برقم ٥٨ سنة ٧٣ ق وبتاريخ ٣١ من مارس
سنة ١٩٥٦ قضت محكمة الاستئناف بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بالغاء
الحكم المستأنف ورفض دعوى الطاعنين وإلزامهما بالمصروفات وبمبلغ ٣ جنيهات
مقابل أتعاب المحاماة . فشرر الطاعنان الطعن فيه بطريق النقض . وعرض الطعن
على دائرة فحص الطعون التي قررت بجلسته ٦ من فبراير سنة ١٩٥٧ إحالته على
هذه الدائرة ، وزأت النيابة بمذكرتها رفض الطعن .

ومن حيث إن الطاعنين بذيا طعنهما على سبب واحد هو الخطأ في تفسير شرط
الواقف في ذاب وقفه القائل (فإذا انقرضت الإناث عن آخرهن فلا حق
لفروعهن في ريع الوقف) وتطبيقه على الطاعنين مع أن الشرط الواجب التطبيق
هو قول الواقف (ومن مات من الذكور من الموقوف عليهم يكون نصيبه
بعده لفرعه) . وقال الطاعنان تبياننا لذلك إن الواقف وقف وقفه من بعده على
فريقين بالاسم وهما فريق الذكور وفريق الإناث وجعل لكل واحد من الفريقين
نصيبا معينا من الأطنان والتخيل ثم بين بعد ذلك مباشرة حكم نصيب كل واحد
من الفريقين إذا مات ، فابتدأ ببيان نصيب الذكور فقال إن من مات منهم
يكون نصيبه من بعده لفرعه بحكم الفريضة الشرعية وهذا النص يدل دلالة قاطعة
على استحقاق كل ذرية الذكر الموقوف عليه بالاسم ذكورا وإناثا لافرق بين ولد
الذكر وولد الأنثى ولا فرق بين ولد الظهر وولد البطن ، ومن بين الذكور الموقوف
عليهم بالاسم عبد الرحمن ابن الواقف فقد جعل له والده ٣٥ فدانا و ٤٧ نخلة
والطاعنان من ذريته إذ هما من أولاد أمينة بنت عبد الرحمن المذكور فيمقتضى
النص المذكور يستحقان حتما في نصيب جد هما عبد الرحمن بموته وبموت والدتهما
إذ أن كل حصاة من الحصص وقف مرتب الطبقات لأن الواقف قال بعد
ذلك طبقة بعد طبقة فاستحقاق الطاعنين ثابت بيقين الشرط المذكور وأن من
القواعد الشرعية أن ما ثبت بيقين لا يزول إلا بيقين مثله ، ولما كان مشروط

الواقف كنص الشارع فوجب على المحكمة تطبيق الشرط المذكور وليس قول الواقف بعد ذلك (فإذا انقرضت الأنثى عن آخرهن فلا حق لذر يتهن في ريع الوقف) ليس هذا القول ناسخا للشرط الأول وعلى ذلك يجب أعماله ، وأنه إذا سلم بأن كلام الواقف دائر بين استحقاق الطاعنين وعدم استحقاقهما فإنه يجب اعتبارهما مستحقين لأنه إذا دار الكلام بين الاعطاء والحرمان قدم الاعطاء على الحرمان ، وإذا سلم بأن كلمة الإناث في قول الواقف (فإذا انقرضوا الإناث عن آخرهن فلا حق لفروعهن هامة) تشمل الأنثى الموقوف عليهن بالاسم وغيرهن فإن هذه العبارة حجة للطاعنين في استحقاقهما لأن غاية ما تدل عليه بطريق العبارة هو أن لا حق لفروع الإناث في ريع الوقف إذا انقرضوا جميعا عن بكرة أبيهم وتدل بطريق مفهوم الشرط أن الإناث إذا لم ينقرضن عن آخرهن فإن فروعهن تستحق ، وإن زينب بنت عبد الرحمن الموقوف عليه بالاسم هي على قيد الحياة ومستحقة في الوقف وكذلك صديقة بنت عبد الرحمن باعتراف الوزارة وتصرف لها نصيبها عن والدها عبد الرحمن ولا محل للقول بأنه كيف يسوغ حرمان ولد البنت الصلبية للواقف والموقوف عليها بالاسم ويكون ولد بنت ابن الواقف مستحقا ، ذلك أنه قبل العمل بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ كان للواقف أن يقف كل أملاكه على بعض أولاده بل كان له أن يحرم كل أولاده ويقف أملاكه على أجناب .

ومن حيث إن هذا النعي مردود بأنه لما كان يبين من كتاب الوقف أن الواقف أنشأ وقفه من بعده على أولاده أحمد وعثمان وسيد وحسين وحسين وعبد الرحمن وهاتم وظاظه وعلى عبد الرحيم ابن ابنه أحمد المتوفى قبله وعلى فكرى محمد وشفيقة أولاد ابنه محمود المتوفى قبله وعلى توفيق وبمبة ولدى ابنه محمد المتوفى قبله وعلى عدوية ابنة ابنه فارس المتوفى قبله وعلى ابن المعتوق وذكر في كتاب وقفه أن من مات من الذكور من الموقوف عليهم يكون نصيبه من بعده لفرعه بحكم الفريضة الشرعية ، فإذا انقرضت الأنثى عن آخرهن فلا حق لفروعهن في ريع الوقف المذكور وإن تخضت أولاده لصلبه ذكورا فهو على عدد العروس فإذا انقرضوا جميعا فيرجع نصيبهم لأخواتهم الإناث وللأقرب من عصمته دون أولادهن أيضا — طبقة بعد طبقة

وجيلا بعد جيل — ولما كان الطاعنان هما ولدا أمينة بنت عبد الرحمن ابن
الواقف والمذكور بكتاب الوقف . ولما كان النزاع قائما بين طرفي الخصومة
على استحقاق الطاعنين ولدى ابنة ابن الواقف ، ولما كان يبين من الحكم
المطعون فيه انه إذا ألغى الحكم المستأنف ورفض دعوى الطاعنين قد أقامه على
” أن الواقف وقف وقته على أشخاص معينة بالاسم في كتاب الوقف وبين
ما يؤول إليه نصيب كل واحد منهم بعد وفاته ذكرًا كان أو أنثى “ فكان من
الذكور (ومن مات من الذكور الموقوف عليهم فنصيبه لفرعه) وقال عن
الإناث (فإذا انقرضت الإناث عن آخرهن فلا حق لفروعهن في ريع الوقف
المذكور بل يرجع نصيبهن للقريب من أولاد الواقف المذكور) فالتجاء الواقف إلى
العبارتين المذكورتين بالنسبة لأولاده الذكور والإناث يدل على أنه يريد التفرقة بينهما
في الاستحقاق لأعماله وهذه العبارات السابقة تقضى بإعطاء أولاد الذكور دون أولاد
الإناث من الموقوف عليهم المذكورين بالاسم في كتاب الوقف فالواقف في كتاب
الوقف أعطى الذكور والإناث من أولاده الموجودين حال حياته كما أعطى
بنات أولاده الموجودات حال حياته واللاتي توفى أبائهن قبل وفاته وقصر
الاستحقاق بعد ذلك على أولاد الذكور فقط سواء كانوا ذكورا أو إناثا ،
ثم نص على أنه في حالة انقراض الإناث فلا حق لفروعهن في ريع الوقف ،
والمدعيان وهما ليسا من أولاد الذكور لا استحقاق لهما في هذا الوقف طبقا
لشرط الواقف ، ثم تناول الحكم المطعون فيه الرد على ما جاء بأسباب حكم
محكمة أول درجة بأن ” نص الواقف صريح كما سبق في عدم إعطاء نصيب
الإناث لفروعهن إذ أن الواقف بعد أن بين ما ل نصيب من يموت من الذكور
أتى بالنص الآتي وهو (فإذا انقرض الإناث عن آخرهن فلا حق لفروعهن
بل يرجع نصيبهن للقريب من أولاد الواقف المذكور) وأتى بعد هذه العبارة
بجملته (فإن تنحصر أولاده لصالحه ذكورا فهو على عدد الرؤوس) وفي هذه العبارة
لا يعطى شيء من استحقاقهن لفروعهن بل يرجع لأولاده الذكور ويقسم على
عدد رؤوسهم بالتساوي ولم يجعل الواقف للإناث شيئا إلا بعد انقراض الذكور ،
وقد نص الواقف على ذلك صراحة في قوله (فإذا انقرضوا جميعا — أي الذكور —

فيرجع نصيبهم لأخواتهم الإناث وهن المعينات بالاسم - الموقوف عليهن في كتاب الوقف ثم للأقرب فالأقرب من عصبتة دون أولادهن أيضا وهذا حرمان صريح لأولاده البنات، ففروع الإناث لا يستحقون شيئا في هذا الوقف وزاد الحكم بأن من المستبعد أن يحرم الواقف أولاد ابنته ويعطى أولاد بنات أولاده وإن نزلن مع أن أولاد بنته أقرب إليه منهم". ولما كان المقرر شرعا أن كلام الواقفين يجب أن يفهم في ضوء العرف السائد خاصة كان هذا العرف أو عاما وأن عباراتهم يجب أن تحمل على المعنى الذى ترشد القرينة أو العرف إلى أنهم أرادوه والمراد بكلام الواقف مجموع كلامه في كتاب وقفه حيث لا ينظر إلى كلمة أو عبارة بعينها بل إلى مجموع الكلام كوحدة كاملة ويعمل بما يظهر أنه أرادوه وإن أدى ذلك إلى بعض الكلمات أو العبارات التى يتبين أنه لم يرد مدلولها كتعطيل عموم النص أو إطلاقه متى ظهر أنه غير مراد ولا عبرة في سبيل ذلك بأن يوافق الكلام لغة العرب أو لغة الشارع وهو ما أقره الشارع بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ فأوجب بالمادة العاشرة فيه أن "يحمل كلام الواقف على المعنى الذى يظهر أنه أرادوه وإن لم يوافق القياس اللغوي" لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى في تفسيره لشرط الواقف تفسيراً سائفاً يؤدي إليه مجمع عباراته ولا مخالفة فيه لغرض الواقف فإن النعى في خصوصه في غير محله ولذلك يتعين رفضه .

جلسة ٢٠ من يونيه سنة ١٩٥٧

برئاسة السيد عبد العزيز محمد رئيس المحكمة . وبحضور : السيد : محمد عبد الواحد علي ،
واحد قوشه ، محمد متولى عتلم ، وإبراهيم عثمان بوصف المستشارين .

(٦٦)

القضية رقم ٩٢ سنة ٢٣ القضائية :

(أ) إعلان . إعلان الشخص الذى له موطن معلوم فى الخارج . نقض "ميعاد الطعن" .
حجز ما للدين لدى الغير . إعلان الحكم الذى يبدأ به ميعاد الطعن فى هذه الحالة .
المادتان ١٤ و ٣٧٩ مرافعات .

(ب) نقض . "الصفة فى الطعن" . شركة . مدور حكم على الطاعن بالصفة الى اختصم
بها . حقه فى الطعن فيه بهذه الصفة . مثال عن اختصاصه بصفته
صاحب شركة .

١ - يتم إعلان من له محل إقامة معلوم فى الخارج بأوراق المحضرين بتسليم
صورها للنيابة مثل إعلان صحف الدعاوى أو الطعون وينتج الإعلان آثاره
من تاريخ تسليم الصورة للنيابة لا من تاريخ تسلم المعلن إليه لها - على ما جرى
به قضاء هذه المحكمة . والذي يسوغ هذه القاعدة الخارجية على الأصل أن المحضر
- ووساطته فى الإعلان واجبة - لا ولاية له خارج البلاد وأن الإجراءات التى
يتم بها تسليم الصورة لا سبيل للمعلن عليها ولا مساءلة القائمين بها . أما إعلان
الحكم الذى يبدأ به ميعاد الطعن طبقا للمادة ٣٧٩ مرافعات فقد أوجب المشرع
- كما هو الشأن فى حالة حجز ما للدين لدى الغير - أن يكون الإعلان فى هذه
الحالة بتسليم الصورة للمعلن إليه شخصيا أو فى موطنه الأصلي متى كان له موطن
معلوم فى الخارج وذلك حرصا من المشرع على وجوب توافر العلم الشخصى
بالإعلان وفى الأقل العلم الظنى مستبعدا بذلك العلم الحكى بتسليم الصورة إلى
النيابة تقديرا منه لأهمية ذلك العلم فى هذه الحالة ، وقد أفصح فى الأعمال

التحضيرية للسادة سالفة الذكر عما يقدره من خطر بدء مواعيد الطعن مما دعاها إلى تقرير وجوب السعى لايصال الصورة المعلنة لعلم المعلن إليه وذلك بتسليمها له شخصيا أو في موطنه الأصل وهو إيجاب لا يتأتى معه صواب متابعة الرأى القائل بأن مواعيد الطعن تجرى من تاريخ تسليم الصورة للنيابة متى كان للمعلن إليه موطن معلوم في الخارج .

٢ — متى تبين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه أن الطاعن كان مختصا بصفته صاحب شركة فكانت صفته هذه ملحوظة في كل مراحل التقاضى ولم يرد بأسباب الحكم ما يشير إلى أن المحكمة قد استبعدتها كما أنه لم يرد في منطوقه ما يشير إلى صدوره عليه بصفته الشخصية فان مفهوم ذلك أن الحكم صدر على الطاعن بالصفة التي اختصم بها مما يجيز له الطعن بهذه الصفة .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الوقائع — حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أنه في يوم ١٢ من أكتوبر سنة ١٩٤٨ تحرر عقد اتفاق بين جان أبى اللع بصفته نائبا عن شركة صباغ وابى اللع — الطاعنين — وميشيل صعب المطعون عليه تعهد فيه المطعون عليه بأن لا يتصرف في قطع غيار لسيارات دودج كان قد اشتراها من الجيش البريطانى حتى يقتنع الطرفان المتعاقدان أن تصدير هذه القطع من القطر المصرى غير ممكن ، وفي حالة الحصول على إذن بتصديرها فإن المطعون عليه يتعهد ببيع هذه القطع إلى الشركة ونص في العقد على أن من يقصر من الطرفين في القيام بالتزاماته يكون ملزما بأن يدفع إلى الطرف الآخر مبلغ خمسة آلاف جنيه على سبيل التعويض . وفي ٢٥ من أكتوبر سنة ١٩٤٨ طلب المطعون عليه من إدارة المراقبة العامة للتصدير التصريح له بتصدير قطع الغيار

إلى الخارج فورد إليه الرد بطلب بيان اسم البلد المطلوب التصدير إليه وعندئذ طلب من الطاعنين هذا البيان فأجاباه شفوياً في ١٢ من نوفمبر سنة ١٩٤٨ بأن التصدير سيكون إلى شرق الأردن عن طريق ميناء بيروت . وفي ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٤٨ حرر لهما كتاباً طلب إليهما فيه أن يؤكداه كتابة ما قرراه له شفوياً من أن التصدير سيكون إلى شرق الأردن عن طريق ميناء بيروت بعد حصوله على إذن التصدير وأن يكون هذا التأكيد بالتوقيع على نسخة من كتابة أرفقها به للتوقيع عليها ، وفي اليوم نفسه وقع البيرصباغ الطاعن الأول على النسخة المرفقة بالكتاب بالموافقة على ما تضمنته وعلى أثر ذلك أبلغ المطعون عليه إدارة التصدير بأن التصدير سيكون إلى شرق الأردن فورد إليه الرد بأنه يجب أن يقدم شهادة من حكومة الأردن بموافقتها على تصدير البضائع إليها وبتعهدهما بعدم إعادة تصديرها إلى بلد آخر ، وفي ١٥ من ديسمبر سنة ١٩٤٨ أرسل المطعون عليه إلى الطاعنين كتاباً قال فيه أنهما المسئولان عن الحصول على هذه الشهادة وتقديمها وطليهما أن يوافياه بحل للوقف في خلال سبعة أيام وإلا اعتبرهما مقصرين في تنفيذ التزاماتهما فردا عليه بكتاب قالا فيه أنه وحده المسئول عن إجراءات التصدير ولكنهما على الرغم من إصرارهما على مسئوليته فأنهما أرسلتا تعليماتهما إلى وكيلهما في بيروت لاتخاذ إجراءات الحصول على الشهادة والتعهد من حكومة الأردن ، وفي ١٩ من يناير سنة ١٩٤٩ أرسل المطعون عليه إليهما إذاراً طلب إليهما فيه أن يقوما بتقديم الشهادة في خلال يومين وإلا كانا مسئولين عن التعويض المتفق عليه ثم استصدر أمراً من رئيس محكمة اسكندرية في ٢٩ من يناير سنة ١٩٤٩ بتوقيع الجزاء التحفظي على ما للطاعنين لدى الغير من بضائع وفاء بمبلغ خمسة آلاف جنيه وقيدت الدعوى برقم ١٧٥ سنة ١٩٤٩ تجارى كلى اسكندرية ، فنظم الطاعن الأول بصفته مديراً للشركة من أمر الجزاء وقيدت نظامه برقم ٥٤ سنة ١٩٤٩ تجارى كلى اسكندرية ، ففضي في ٧ من مارس سنة ١٩٤٩ بإلغاء أمر الجزاء كما قضى في ١٩ من مارس سنة ١٩٥٠ برفض دعوى الموضوع استناداً إلى أن عقد الاتفاق خلا من النص على التزام الطاعنين باتخاذ إجراءات الحصول على إذن التصدير كما خلا من النص على التزامهما بالحصول على شهادة من

البلد المطلوب تصدير البضائع إليها فضلا عن أن كتاب ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٤٨ المرسل من المطعون عليه إلى الطاعنين يقطع بمسئوليته عن إجراءات التصدير دونهما ، استأنف المطعون عليه الحكم الصادر في التظلم ، كما استأنف الحكم الصادر في الموضوع وقيده استئنافه برقم ١٠٥ سنة ٦ ق تجارى محكمة استئناف اسكندرية ، وفي ١٨ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ قضى بإلغاء الحكمين وبإلزام المستأنف عليهما — الطاعنين — بأن يدفعوا للاستأنف مبلغ ٢٥٠٠ جنيه والفوائد القانونية بواقع ٦ ٪ سنويا ابتداء من تاريخ المطالبة الرسمية الحاصلة في ٧ من فبراير سنة ١٩٠٩ حتى ١٤ من أكتوبر سنة ١٩٤٩ ثم بواقع ٥ ٪ سنويا من ١٥ أكتوبر سنة ١٩٤٩ حتى السداد وتثبيت الجوز التحفظية وجعلها حجوز تنفيذية في حدود المبالغ المحكوم بها ... فطعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض . وقد عرض الطعن على دائرة فحص الطعون فقررت إحالته على هذه الدائرة لنظره بجلسة ٤ من أبريل سنة ١٩٥٧ وأمام هذه الهيئة صممت النيابة على ما جاء بمذكرة طالبه نقض الحكم

وحيث إن المطعون عليه دفع أولا بعدم قبول الطعن لتقديمه بعد الميعاد — ثانيا بعدم جواز الطعن من شركة "صباغ وأبي اللع ببيروت" لرفعه من غير ذي صفة وقال في بيان الدفع الأول أن الطاعنين يقيان في بيروت وأن المادة ١٤ من قانون المرافعات تنص على أنه "نسلم صوره الإعلان فيما يتعلق بالأشخاص الذين لهم موطن معلوم في الخارج للنيابة وعلى النيابة إرسال الصورة لوزارة الخارجية لتوصيلها بالطرق السياسية وقد أجمع الفقهاء على أن الإعلان في هذه الحالة ينتج آثاره القانونية من وقت تسليم الصورة للنيابة لا من وقت توصيلها للعلن إليه بالطرق السياسية وقد سلم المطعون عليه صور الإعلان إلى النيابة في يوم ٦ من يناير سنة ١٩٥٣ فيكون آخر موعد للتقرير بالطعن هو يوم ٦ من مارس سنة ١٩٥٣ بعد إضافة ميعاد المسافة المنصوص عليه في المادة ٢٢ من قانون المرافعات ولكن التقرير لم يحصل إلا في ١٢ من أبريل سنة ١٩٥٣ .

وحيث إن هذا الدفع مردود بأنه وإن كان الأصل في إعلان أوراق المحضرين

القضائية هو أن تصل إلى علم المعلن إليه علما يقينيا وذلك بإيجاب أن يكون تسليم الصورة لنفس الشخص المعلن إليه ، إلا أن المشرع رأى أن تحقق هذا العلم اليقيني قد يكون متعذرا في بعض الأحوال وأن الإصرار على توافره قد يشل حق التقاضى أو يعرض حقوقا أخرى للضياع ، فقدر المشرع أن الحرص على صيانة هذه الحقوق يسوغ الخروج على هذا الأصل والاكتفاء بالعلم الظنى بل في بعض الأحيان الاكتفاء بمجرد العلم الحكى فأباح تسليم صورة الأوراق لغير الشخص المعلن إليه إذا ذهب إليه المحضر في موطنه فلم يجده ويوجد وكلا منه أو خادما أو من عساه يكون ساكنا معه من أقاربه وأصحابه ، كما أجاز تسليم الصورة إلى الجهة الإدارية في بعض الأحوال ، وأجاز أيضا تسليم الصورة إلى النيابة العامة إذا لم يكن للمعلن إليه موطن معلوم للمعلن في مصر أو كان له موطن معلوم في الخارج ، في كل هذه الأحوال يتم الاعلان وينتج كل آثاره دون أن تسلم صورته لشخص المعلن إليه ودون أن يخفى المشرع بتحقيق عليه ، ولكل حالة من هذه الأحوال حكمتها التي سوغ الخروج على الأصل ، وهى في حالة من كان له موطن معلوم في الخارج أن المحضر ووساطته في الاعلان واجبة - لولاية له خارج البلاد وأن الاجراءات التي يتم بها تسليم الصورة لا سبيل للمعلن عليها ولا مساءلة القائمين بها ، وعلى ذلك يتم إعلان من لا محل إقامة معلوم في الخارج بأوراق المحضرين بتسليم صورها للنيابة مثل إعلان صحف الدعاوى أو الطعون وينتج الإعلان آثاره من تاريخ تسليم الصورة للنيابة لا من تاريخ تسليم المعلن إليه لها - وهذا ما جرى به قضاء هذه المحكمة في حكمها الصادر في ١٥ من أبريل سنة ١٩٣٧ ولكن بمراجعة نصوص القانون يتضح أن المشرع رأى في بعض الأحوال وجوب أن يكون إعلان شخص له محل إقامة معلوم في الخارج بتسليم الصورة لنفس الشخص أو في موطنه مستبعدا جواز تسليم الصورة للنيابة فنص صراحة في المادة ٥٥٠ من قانون المرافعات على أنه إذا كان المهجوز لديه مقبلا خارج مصر وجب إعلان المهجوز لشخصه أو في موطنه بالخارج بالأوضاع المقررة في البلد الذى يقيم فيه ، كما نص في المادة ٣٧٩ على أن مواعيد الطعن في الأحكام تبدأ من تاريخ اعلان الحكم لنفس المحكوم عليه أو في موطنه

الأصلى وذلك حرصا من المشرع على وجوب توافر العلم الشخصي وفي الأقل العلم الظني مستبعدا بذلك العلم الحكيم بتسليم الصورة إلى النيابة تقديرا منه لأهمية ذلك العلم في هاتين الصورتين، يؤكد ذلك ماورد في الأعمال التحضيرية للمادة ٣٧٩ مرافعات - تقرير لجنة قانون المرافعات بمجلس الشيوخ - "من أن المشرع رأى أن مواعيد الطعن لا يصبح أن تبدأ من تاريخ الاعلان للمحل المختار أو إلى قلم الكتاب ... " نظرا لخطورة أثر الاعلان في بدء مواعيد الطعن ، وقد ينتهي الأمر إذا استبقى المحل المثار إلى أن يكون اعلان الحكم في بعض الصور إلى قلم الكتاب إذا لم يكن الخصم قد اتخذ ملامح مختارا ، كما يصبح أن تكون علاقة الخصم بالمحل المختار قد انتهت وهذا يفصح عما يقدره المشرع من خطر بدء مواعيد الطعن مما دعاه الى تقرير وجوب السعي لا يصال الصورة المعلنة لعل المعلن اليه وذلك بتسليمها له شخصيا أو في موطنه الأصلي وهو لا يجاب لا يتأني معه صواب متابعة الرأي الفائل بأن مواعيد الطعن تجري من تاريخ تسليم الصورة للنيابة متى كان للمعلن اليه موطن معلوم في الخارج ، ولما كان الثابت في خصوصية هذه الدعوى أن صورة الحكم المطعون فيه اعلنت إلى الطاعنين في موطنهما ببيروت في ١٤ من فبراير سنة ١٩٥٣ ولم يقدم المطعون عليه دليلا على أن الاعلان تم قبل ذلك ، ويبين من الاطلاع على تقرير الطعن أن وكيل الطاعنين قرر الطعن في الحكم بتاريخ ١٢ من أبريل سنة ١٩٥٣ ومن ثم يكون التقرير قد حصل في الميعاد بعد إضافة ميعاد المسافة مما يتعين معه رفض هذا الدفع .

وحيث إن حاصل الدفع الآخر أن الطاعنين قررا الطعن في الحكم بصفتها "صاحبي شركة صباغ وابي المم" ببيروت وبصفتها الشخصية في حين أن الحكم المطعون فيه لم يقض بالزام الشركة بشيء اذ صدر على الطاعنين بصفتها الشخصية ومن ثم فلم يكن يجوز لهما أن يطعنا فيه بصفتها ممثلين للشركة .

وحيث إن هذا الدفع مردود بأنه يبين من الاطلاع على الحكم أن الطاعنين كانا مختصمين بصفتيها "صاحبي شركة صباغ و أبي العم" فكانت صفتيها هذه ملحوظة في كل مراحل التقاضى ، ولم يرد بأسباب الحكم ما يشير الى أن المحكمة قد استبعدتها كما أنه لم يرد بمنطوقه ما يشير الى صدوره ما بهما بصفتيها الشخصية ومفهوم ذلك أن الحكم صدر على الطاعنين بالصفة التي اختصا بها مما يجيز لها الطعن فيه بهذه الصفة ومن ثم يتعين رفض هذا الدفع أيضا .

جلسة ٢٠ من يونيه سنة ١٩٥٧

برئاسة السيد عبدالعزيز محمد رئيس المحكمة ، وبحضور السادة : استحق عبد السيد ، ومحمد عبد الواحد
عل ، وأحمد قورقة ، ومحمد متولى عظم المستشارين .

(٦٧)

القضية رقم ٢٦٦ سنة ٢٣ القضائية :

(أ) حكم " بياقانه " . إجراءات التقاضى . دعوى . دفاع . قاصر . النقص أو الخطأ
في أسماء الخصوم وصفاتهم . عدم اعتباره جسيما إذا كان ليس من شأنه التشكيك في
حقيقة الخصم واتصاله بالخصومة . مثال في دعوى رفعت ابتداء على قاصر . ٣٤٩م .
مرافعات .

(ب) اثبات " الاثبات بالبينة " . مهادة . محكمة الموضوع . سلطاتها في تقدير أقوال
الشهود . حقها في أن تأخذ ببعض أقوالهم وبأقوال شاهد دون غيره وبدون بيان
السبب .

١- إذا كان الثابت أن الدعوى رفعت ابتداء ضد القاصر في شخص الوصى عليه
وصدر الحكم الابتدائي ضد الوصى بهذه الصفة ورفع الاستئناف باسمه وبصفته
وصيا إلى أن تقدم وكيل القاصر عنه باعتباره قد بلغ الرشد في المرحلة الأخيرة
من الدعوى الاستئنافية وضمن دفاعه عنه نفس الدفاع عن باقي المدعى عليهم فإن
اغفل الحكم الإشارة إليه باعتباره مباشرا لخصومة بنفسه والاستمرار في اثبات
اسم الوصى عليه لا يعتبر خطأ جسيما يخفى به وجه الحق في التعريف بشخص
الخصم المذكور ولا يخل بدفاعه الذي استتمت إليه المحكمة فعلا بواسطة وكيله
الذى كان موكلا عن باقي المدعى عليهم أيضا . ذلك أنه متى كان النقص أو
الخطأ في أسماء الخصوم وصفاتهم ليس من شأنه التشكيك في حقيقة الخصم
واتصاله بالخصومة المرددة في الدعوى فإنه لا يعتبر نقصا أو خطأ جسيما مما
قصدت المادة ٣٤٩ مرافعات أن ترتب عليه بطلان الحكم .

٢ - تقدير أقوال الشهود هو مما تستقل به محكمة الموضوع ولها أن تأخذ ببعض أقوالهم دون البعض الآخر وبأقوال واحد أو أكثر من الشهود دون غيرهم حسبما تظمن إليه من غير أن تكون ملزمة ببيان أسباب ترجيحها لما أخذت به وأطراحها لغيره .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل في أن المطعون عليها رفعت الدعوى رقم ٩ لسنة ١٩٤٧ كلى الزقازيق ضد زوجها المرحوم محمد حسن حسن باشه مورث الطاعنين بطلب صحة التعاقد الحاصل بينها وبينه بموجب العقد المؤرخ ١٩٤٤/١/١ المتضمن بيعه لها منزلين ، و ٣ ف و ١٥ ط و ١٣ من مينة الحدود بصحيفة الدعوى نظير ثمن قدره ٥٠٠ ج وبعد وفاة المدعى عليه حل محله ورثته الطاعتان الأولى والثانية والسيدة منيره محمد خليل بصفتها وصية على الطاعن الثالث باعتباره إذ ذاك قاصرا ، وقد طعنوا على العقد ببطلانه لصدوره من المورث في مرض الموت ، فأحالت المحكمة الدعوى إلى التحقيق لإثبات ونفى صدور العقد من المورث في مرض الموت ، وبعد سماع الشهود قضت المحكمة الابتدائية في ١٨/١٢/١٩٤٩ للمطعون عليها بطلانها ، فاستأنفت الطاعتان الأولى والثانية والوصية على الثالث هذا الحكم بالقضية رقم ٨٦ سنة ٢ ق لدى محكمة استئناف المنصورة التي قضت بتاريخ ٢٤/٥/١٩٥٢ قبل الفصل في الموضوع بإحالة الدعوى إلى التحقيق لتثبت المستأنفات بكافة الطرق بما فيها البيئة أن مورثهن ظل واضعا يده على الأعيان المبيعة طوال حياته وأنه أودع العقد بعد تحريره مكتب الأستاذ محمد عوض الحامى حتى لا تصل إليه يد الزوجة المطعون عليها ، وأن هذه الأخيرة لم تكن تداين زوجها المورث وأن نية المتعاقدين لم تنصرف إلى تنجيز البيع وإنما كانت نيتهما منصرفا إلى تملك العقار

المبيع بعد وفاة المورث ، وأباح للطعون عليها النفي بنفس الطرق — وبعد سماع أقوال شهود الطرفين قضت محكمة الاستئناف في ١٩٥٣/٥/٢٣ برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف ، فقرر الطاعنون الطعن في هذا الحكم بطريق النقض ، وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون فتمورت إحالته إلى هذه الدائرة وأبدت النيابة العامة رأيها برفض الطعن .

وحيث إن الطعن بني على سببين يتحصل أولهما في أن الحكم المطعون فيه جاء مشوبا بالبطلان ذلك أنه خلا من بيان اسم الطاعن الثالث باعتباره مباشرا الخصومة بنفسه وذ كر بدله اسم والدته السيدة منيرة محمد خليل بصفتها وصية عليه مع أنه بلغ سن الرشد أثناء نظر الدعوى أمام محكمة الاستئناف ، وقد نبه المحكمة إلى ذلك في المذكرتين المقدمتين من محاميه الموكل عنه فلم تلتفت إلى تعديل وتصحيح صفته ، وهذا الخطأ الجسيم هو مما يترتب عليه بطلان الحكم طبقا للمادة ٣٤٩ من قانون المرافعات ، فضلا عن قصور الحكم في بيان السبب في عدم قبول المحكمة لتعديل وتصحيح اسم الطاعن الثالث وصفته .

وحيث إن هذا النعي مردود بأن المادة ٣٤٩ من قانون المرافعات إذا أوجبت أن يتضمن الحكم بيان أسماء الخصوم وألقابهم وصفاتهم قد استلزمت ذلك للتعريف بأشخاص وصفات من تردد بينهم الخصومة في الدعوى التي يصدر فيها الحكم تعريفا نافيا للجهالة أو اللبس حتى لا يكتنف الغموض شخص المحكوم له أو المحكوم عليه ، وإذا رتب هذه المادة البطلان على "النقص أو الخطأ الجسيم في أسماء الخصوم وصفاتهم" إنما قصدت النقص أو الخطأ اللذين قد يترتب عليهما التجهيل بالخصم أو اللبس في التعريف بشخصيته مما قد يؤدي إلى عدم التعرف على حقيقة شخصيته أو إلى تغيير شخص الخصم بآخر لا شأن له بالخصومة في الدعوى . فمتى كان النقص أو الخطأ في أسماء الخصوم وصفاتهم ليس من شأنه التشكك في حقيقة الخصم واتصاله بالخصومة المرددة في الدعوى فإنه لا يعتبر نقصا أو خطأ جسيما مما قصدت المادة ٣٤٩ مرافعات أن ترتب عليه بطلان الحكم . لما كان ذلك وكان الثابت أن الدعوى رفعت ابتداء ضد الطاعن

الثالث في شخص الوصية عليه السيدة منيرة محمد خليل وصدر الحكم الابتدائي ضدها بهذه الصفة ورفع الاستئناف باسمها وبصفةها وصية عليه إلى أن تقدم وكيل الطاعن الثالث بتوكيله عنه باعتباره قد بلغ الرشد في المرحلة الأخيرة من اندعوى الاستئنافية وضمن دفاعه عنه نفس الدفاع عن الطاعتين الأولى والثانية فإن إغفال الحكم الإشارة إلى الطاعن الثالث باعتباره مباشراً الخصومة بنفسه والاستمرار في إثبات اسم السيدة منيرة محمد خليل بصفةها وصية عليه لا يعتبر خطأ جسيماً يخفى به وجه الحق في التعرف بشخص انطاعن الثالث ولا يخل بدفاعه الذي استتمت إليه المحكمة فعلاً بواسطة وكيله الذي كان موكلاً من باقي الطاعنين أيضاً . ومن ثم فإنه لا محل للطعن على الحكم بالبطلان بهذا السبب .

وحيث إن السبب الثاني يتصل في أن الحكم المطعون فيه قاصر التسييب إذ لم يبين أسماء الشهود إثباتاً ونفياً وخلاصة شهادتهم ووجه ترجيحه لقول أحدهم على الآخر ولم يناقش ما قدمه الطاعنون من أدلة وقرائن على صحة دفاعهم من أن العقد وصية واكتفى بالإشارة إلى بعض نقاط التحقيق وإلى أقوال شاهد درن آخر وبيعض أقواله دون البعض الآخر .

وحيث إن هذا النعي مردود بما أورده الحكم المطعون فيه — كما يبين من الاطلاع عليه — من بيان مفصل للأدلة والقرائن التي ارتكن إليها في قضائه بصحة العقد موضوع الدعوى والتي استند فيها إلى وقائع رأى ثبوتها من أقوال الشهود عامة أو من أقوال شهود معينين ذكر اسماءهم وما ناقش به الحكم دفاع الطاعنين ورد عليه بأسباب سائغة ، لما كان ذلك وكان ما استخلصه الحكم من أقوال الشهود غير المطعون عليه بخالفته الثابت في الأوراق وكان تقدير أقوال الشهود هو مما تستقل به محكمة الموضوع وكان لها أن تأخذ ببعض أقوالهم دون البعض الآخر وأقوال واحد أو أكثر من الشهود دون غيرهم حسبما تظمن إليه من غير أن تكون ملزمة ببيان أسباب ترجيحها لما أخذت به واطراحها لغيره ، فإن النعي بقصور الحكم يكون على غير أساس .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن في غير محله متعيناً ورفضه .

جلسة ٢٠ من يونيه سنة ١٩٥٧

برئاسة السيد عبد العزيز محمد رئيس المحكمة ، وبحضور السادة : استحق عبد السيد ، ومحمد عبد الواحد علي ، وأحمد قوشة ، وإبراهيم عثمان يوسف المستشارين .

(٦٨)

القضية رقم ٣٦٢ سنة ٢٣ القضائية :

(أ) عمل "التحكيم في منازعاته" . إجراءات . مكتب العمل . مهمته . عدم اعتباره هيئة ذات اختصاص قضائي . عدم قيامه برفع تقرير نتيجة صعيه وأسباب إخفاقه إلى رئيس لجنة التوفيق طبقا للسادة ٦ من المرسوم بقانون ٣١٨ لسنة ١٩٥٢ . لا بطلان .

(ب) عمل "التحكيم في منازعاته" . حكم "ببائنه" . تقض "أسباب الطعن" . رأى المندوبين الحاضرين في هيئة التحكيم الواجب إثباته في قرار الهيئة .

(ج) عمل "التحكيم في منازعاته" . إجراءات . صدور قرار هيئة التحكيم بعد مدة الشهر المشار إليها في المادة ١٥ من المرسوم بقانون ٣١٨ لسنة ١٩٥٢ . لا بطلان .

(د) عمل "التحكيم في منازعاته" . اختصاص . طلب فصل علاوة غلاء المعيشة عن المرتب الأساسي للعمال . طلب منع صاحب العمل من التدخل في أعمال رقابة العمال . اختصاص هيئة التحكيم بتعيين المطلبين .

(هـ) عمل "التحكيم في منازعاته" . اختصاص . حكم "تسيب معيب" . طلب إعادة العمال المفصولين فصلا تعسفيا بقصد الدفاع عن مصلحة العمال المشتركة . صدور قرار هيئة التحكيم بعدم اختصاصها بنظر هذا الطلب دون بحث أسباب الفصل وحقيقة اتصالها بالمصلحة المشتركة لمجموع العمال . خطأ ونقص .

(و) عمل "التحكيم في منازعاته" . وخص القاضي - عرف . هيئة التحكيم . قوامها بتطبيق القانون على النزاع المعروض عليها وإعطاها استعمال الرخصة المخولة لها في الاستناد إلى العرف ومبادئ العدالة وفقا للسادة ١٦ من المرسوم بقانون ٣١٨ لسنة ١٩٥٢ . عدم التزامها ببيان أسباب عدم الأخذ بهذه الرخصة .

(ز) عمل . حق مكتسب . حكم "تسيب كاف" . إجازات العمال . إذن صاحب العمل
أعماله بإجازات تزيد عن الحد المقرر في القانون دون أن تخلد صفة الاستقرار . اعتبار
ذلك منحة . لا تعتبر حقا مكتسبا .

(ح) عمل . كادر العمال . المقصود بلائحة تنظيم العمل ومعاملة العمال المشار إليها في المادة
٣١ من المرسوم بقانون رقم ٢١٧ لسنة ١٩٥٢ . عدم تمديد هذا التنظيم إلى المسائل
المالية المتعلقة بترتيب الوظائف وإنشاء الدرجات ومنح الزقيات والملازات
الدورية .

١ — مكتب العمل وهو يقوم بمهمة التوفيق بين صاحب العمل وعماله —
على ما يبين من المواد ٢ و ٣ و ٤ و ٥ من المرسوم بقانون رقم ٣١٨ لسنة ١٩٥٢
إن هو إلا وسيط للسعي في التفاهم بين الطرفين ولا يعتبر في قيامه بهذه المهمة
هيئة ذات اختصاص قضائي ، وإن ما نصت عليه المادة ٦ من هذا المرسوم
بقانون من رفع تقرير مفصل بنتيجة سعي المكتب المذكور وأسباب إخفاقه
إلى رئيس لجنة التوفيق المختصة مصحوبا بجميع أوراق الموضوع إذا لم يتمكن من
تسوية النزاع بالطرق الودية ، فإنما هو إجراء تنظيمي لا يترتب على إغفاله أي
بطلان ولا أثر له على صحة إجراءات التحكيم ولا على القرار الصادر فيها .

٢ — لم توجب المادة ٢/١٦ من المرسوم بقانون رقم ٣١٨ لسنة ١٩٥٢
أن يتضمن قرار هيئة التحكيم بيانا عن واقعة أخذها رأى كل من المندوبين
الحاضرين وكلاما أوجبت إثباته في القرار هو الرأى الذى يكون قد أبداه المندوبان
أو أحدهما إذا كان مخالفا لقرارها مع بيان أسباب عدم الأخذ به . فإذا كان لم
يدع أن هيئة التحكيم لم تأخذ برأى المندوبين المشار إليهما أو أن رأيهما أو رأى
أحدهما كان مخالفا لقرارها فإن النعى على القرار في هذا الخصوص يكون
غير منتج .

٣ — تأخر هيئة التحكيم في إصدار قرارها إلى ما بعد انقضاء مهلة الشهر
المشار إليها في المادة ١٥ من المرسوم بقانون رقم ٣١٨ لسنة ١٩٥٢ لا يؤثر
على صحة هذا القرار ، ذلك أن المادة المذكورة لم تقصد إلا أن تضع قاعدة تنظيمية
٢٠(٢٢)٠٢

تستحث بها الهيئة على سرعة الفصل في النزاع من غير أن ترتب على مخالفتها
أى بطلان .

٤ - متى تبين أن مستخدمى صاحب العمل قد طلبوا فصل علاوة طلاء
المعيشة عن المرتب الأساسى فأثاروا بطلبهم هذا نزاعا حول أحقيتهم فى بيان
أجرهم الأساسى على حدة وإضافة علاوة الغلاء إليه بصورة مستقلة وطبقا للنسب
المقررة فى الأمر العسكرى رقم ٩٩ لسنة ١٩٥٠ بدلا من ربط أجورهم بطريقة
شاملة كما عرضوا بالطلب الآخر نزاعا حول تدخل صاحب العمل فى أعمال النقابة
وطلبوا التقرير بمنعه ولم يطلبوا إلى هيئة التحكيم توقيع العقوبات التى نص عليها
الأمر العسكرى المذكور أو القانون رقم ٣١٩ لسنة ١٩٥٢ فى شأن نقابات العمال
فإن هذين المطلبين هما مما يدخل فى اختصاص هيئة التحكيم طبقا للمادة الأولى
من القانون رقم ٣١٨ لسنة ١٩٥٢ التى وسعت من اختصاص هيئة التحكيم
حتى أصبح يشمل - فيما عدا ما استثنى فيها - كل نزاع يقع بمناسبة ارتباط
الطرفين بعقد العمل مهما تكن طبيعة هذا النزاع سواء أ كانت ناشئة عن خلاف
فى تطبيق أو تأويل قانون أو لائحة أو حكم قضائى أو كانت راجعة إلى غير ذلك
من أسباب المنازعات الاقتصادية التى لا تستند إلى نص فى القانون .

• - إذا كان مستخدمو رب العمل قد طلبوا إعادة الموظفين المفصولين فصلا
تصغيا فإن هذا النزاع وإن تعلق فى أصله بحالة فرد واحد أو أكثر من العمال
مما يبدو فى مظهره على أنه نزاع فردى من حيث العدد إلا أن مثل هذا النزاع
يصح أن يعتبر نزاعا جماعيا بالمعنى الذى قصدت إليه المادة الأولى من المرسوم
بقانون رقم ٣١٨ لسنة ١٩٥٢ ويصح أن تتقدم به جماعة العمال متى كان هذا
النزاع متعلقا بمبدأ يؤثر فى المصلحة العامة المشتركة لمجموع العمال أو فريق منهم
فاذا تبين أن هذا الطلب يحمل فى طياته الرغبة فى الدفاع عن مصالحهم المشتركة
فإن قرار هيئة التحكيم بعدم اختصاصها بنظره دون أن يبحث أسباب الفصل
وحقيقة اتصالها بالمصلحة المشتركة لمجموع العمال يكون قد أخطأ فى القانون
وشابه قصور يستوجب نقضه .

٦ — إن المادة ١٦ من المرسوم بقانون رقم ٣١٨ لسنة ١٩٥٢ إذ نصت على أن تطبق هيئة التحكيم القوانين واللوائح المعمول بها وعلى أن لها أن تستند إلى العرف ومبادئ العدالة وفقا للحالة الاقتصادية والاجتماعية العامة في المنطقة — قد قصدت إلى أن هيئة التحكيم ملزمة أصلا بتطبيق أحكام القوانين واللوائح فيما يعرض لها من منازعات بين أرباب العمل وعمالهم وأن لها بجانب هذا الأصل الذي يجب عليها اتباعه رخصة أجازتها لها هذه المادة هي أن تستند إلى العرف ومبادئ العدالة في إجابة العمال إلى بعض مطالبهم التي لا ترتكن إلى حقوق مقررة لهم في القانون وذلك وفقا للحالة الاقتصادية والاجتماعية العامة في المنطقة. فتمت التزم هيئة التحكيم الأصل المقرر لها وهو تطبيق القانون على النزاع المعروض عليها ورأت فيما قرره للعمال من حقوق ما يغني عن التزيد فيها فلا سبيل إلى إلزامها باختيار العمل بالرخصة المتاحة لها ولا تريب عليها في عدم الأخذ بها وهي في الحالين غير مكلفة ببيان أسباب اختيارها لأحد وجهي الرأي فيها — كما أنها غير ملزمة بمبحث مقتضيات العدالة والظروف الاقتصادية والاجتماعية التي يرتكن إليها العمال في مطالبهم ما دامت قد عرفت عن استعمال الرخصة المخولة لها والتزمت في قضائها حد القانون

٧ — إذن صاحب العمل لمستخدميه بإجازات تزيد عن الحد المقرر في القانون ولم تتخذ صفة الاستقرار لا ينحولم حقا مكتسبا في هذه الزيادة إذ لا يخرج ذلك من كونه منحة لا تكسب حقا في المطالبة بتكرارها — فتمت كان قرار هيئة التحكيم قد التزم في رفض طلب زيادة الاجازات أحكام القانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ في شأن عقد العمل الفردي ولم يرتكف صاحب العمل بأكثر مما قرره فإنه لا يكون بحاجة لمبحث مبررات الزيادة المطلوبة في الاجازات ولا مسوغات إلغاء الزيادة السابق منحها .

٨ — لم يقصد من لائحة تنظيم العمل ومعاملة العمال المشار إليها في المادة ٣١ من المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ إلا أن تنظم أداء العمل ومعاملة العمال بالنسبة لمواعيد عملهم وأوقات راحتهم فلا يتعدى هذا التنظيم إلى المسائل

المالية المتعلقة بترتيب الوظائف وإنشاء الدرجات ومنع الترقيات والعلاوات الدورية لأن ذلك يخرج عن مؤدى تلك المادة .

لشئمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن سبق قبوله شكلا .

وحيث إن الوقائع حسبما يبين من القرار المطعون فيه ومن سائر الأوراق تحصل فى أن الطاعنة تقدمت فى شهر مايو سنة ١٩٥٣ إلى مكتب العمل بالسويس بخمسة عشر مطلباً خاصاً بمستخدمى الشركة المطعون عليها . وتحصل هذه المطالب فيما يلى : — ١ — تشغيل المستشفى الخاص بمستعمرة الشركة وتوفير وسائل العلاج فيه لوظفين وعائلاتهم ووجود طبيب مقيم بالمستعمرة — ٢ — إنشاء صندوق ادخار — ٣ — إنشاء صندوق تأمين — ٤ — زيادة الإجازات السنوية العادية والمرضية ومنح إجازات مرضية وإجازات عند الزواج — ٥ — إنشاء كادر لوظفين تحدد فيه الدرجات المختلفة والمرتبات والعلاوات ونظام الترقية — ٦ — طلب بدل ووردية — ٧ — فصل ملاوة فلاء المعيشة من المرتب الأساسى — ٨ — طلب علاوة صحراء — ٩ — وضع لائحة جزاءات خاصة للوظفين وتقديم كشت تفصيل ببيان الغرامات ووجوه صرفها — ١٠ — إنشاء جمعية تعاونية وناد للوظفين — ١١ — تعويض الموظفين الذين يشتغلون ساعات إضافية بأيام راحة أو بصرف أجر إضافى — ١٢ — إعادة الموظفين المفصولين من الشركة فصلاً تعسفياً — ١٣ — تدبير سكن فى المستعمرة لكل موظف أو صرف بدل سكن — ١٤ — عدم تدخل الشركة فى أعمال النقابة — ١٥ — صرف بدل خطر يضاف إلى المرتبات بنسبة ٣٠٪ — وبعد أن سمع مكتب العمل أقوال الطرفين أحال النزاع إلى لجنة التوفيق التى أحالته بدورها إلى هيئة التحكيم بمحكمة استئناف القاهرة وبتاريخ ١٥/١٠/١٩٥٣ أصدرت هيئة التحكيم قرارها

أولاً : بعدم اختصاصها بنظر المطالب السابع والثاني عشر والرابع عشر الخاصة بعلاوة غلاء المعيشة وبإعادة العمل المفقودين والتدخل في أعمال النيابة —
ثانياً : بتقرير حق المستخدمين في الأجر الإضافي عن ساعات العمل الإضافية بالنسبة المقررة قانوناً وبتقرير حقهم في توفير مساكن ملائمة لهم على أن يتم ذلك في مدة سنة — ثالثاً : برفض ما عدا ذلك من الطلبات مع إلزام الشركة بدفع مائة وخمسين قرشاً لمندوب المستخدمين مقابل حضوره عن كل مرة نظر فيها النزاع — فقررت الطائفة الطعن في هذا القرار بطريق النقض في ١٦/١١/١٩٥٣ — وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون فقررت في ٢٣/١/١٩٥٧ استبعاده من جدول الجلسة إلى أن تستوفي الرسوم المستحقة وبعد أن سددت الرسوم وأودعت الكفالة أعيد عرض الطعن على دائرة فحص الطعون فقررت في ٢٠/٣/١٩٥٧ بإحالة هذه الدائرة ودفعت المطعون عليها بعدم اختصاص محكمة النقض ودفعت النيابة بعدم قبول الطعن شكلاً لعدم إيداع الكفالة قبل التقرير به — وبتاريخ ٩/٥/١٩٥٧ حكمت المحكمة برفض الدعين وبقبول الطعن شكلاً وحددت لنظر الموضوع جلسة ٦/٦/١٩٥٧ لتقديم النيابة مذكرة رأيها فيه وقد أبدت النيابة رأيها بنقض القرار المطعون فيه فيما قضى به من عدم الاختصاص بنظر الطلبات السابع والثاني عشر والرابع عشر ورفض الطعن فيما عدا ذلك .

وحيث إن السبب الأول من أسباب الطعن يقوم على أن القرار المطعون فيه والاعراض المتصلة به مشوبة بالبطلان من ثلاثة أوجه يتحصل أولها في أن مكتب العمل عندما أحال الأوراق إلى لجنة التوفيق لم يرفق بها تقريراً مفصلاً بنتيجة سعيه وأسباب اخفاقه على ما تقضى به المادة السادسة من القانون رقم ٣١٨ سنة ١٩٥٢ وعدم مراعاة هذا الاجراء مما يعجز هيئة التحكيم عن أداء مهمتها وقد أثر ذلك في القرار المطعون فيه .

وحيث إن هذا النعي مردود بأن مكتب العمل وهو يقوم بمهمة التوفيق بين صاحب العمل وعماله على ما يبين من المواد ٢ و ٣ و ٤ من المرسوم بقانون

رقم ٣١٨ سنة ١٩٥٢ - إن هو إلا وسيط للسعى في التفاهم بين الطرفين ولا يعتبر في قيامه بهذه المهمة هيئة ذات اختصاص قضائي وأن ما نصت عليه المادة ٦ من هذا المرسوم بقانون من أنه "إذا لم يتمكن مكتب العمل من تسوية النزاع بالطرق الودية في حدود المدة المذكورة في المادة الرابعة رفع تقريراً مفصلاً بنتيجة سعيه وأسباب اخفاقه إلى رئيس لجنة التوفيق المختصة مصحوباً بجميع أوراق الموضوع" إنما هو إجراء تنظيمي لا يترتب على إغفاله أى بطلان ولا أثر له على صحة إجراءات التحكيم ولا على القرار فيها .

وحيث إن الوجه الثانى من السبب الأول يتحصل فى أن القرار المطعون فيه خلا من بيان أخذ رأى المندوبين المشار إليهما فى المادة ١١ من المرسوم بقانون رقم ٣١٨ سنة ١٩٥٢ وما إذا كان قرار هيئة التحكيم متفقاً مع رأيهما أو مخالفاً لهما ولا أحدهما وبيان رأى المخالف وأسباب ومدى الأخذ به بخالف القرار بذلك ما تقتضى به المادة ١٦ من المرسوم بقانون سالف الذكر .

وحيث إن هذا النعى مردود بأن المادة ١٦/٢ من المرسوم بقانون رقم ٣١٨ سنة ١٩٥٢ إذ قضت بأن "على هيئة التحكيم قبل المداولة وإصدار قرارها أخذ رأى كل من المندوبين الحاضرين المشار إليهما فى المادة ١١ فإذا صدر قرار الهيئة على خلاف رأى المندوبين أو أحدهما وجب إثبات رأى المخالف فى القرار مع بيان أسباب عدم الأخذ به" لم توجب أن يتضمن قرار الهيئة بياناً عن واقعة أخذها رأى كل من المندوبين الحاضرين وكل ما أوجبت إثباته فى القرار هو رأى الذى أبداه المندوبان أو أحدهما إذا كان مخالفاً لقرارها مع بيان أسباب عدم الأخذ به ولما كان الطاعن لم يدع أن هيئة التحكيم لم تأخذ برأى المندوبين المشار إليهما أو أن رأيهما أو رأى أحدهما كان مخالفاً لقرارها فإن هذا النعى يكون غير منبج .

وحيث إن الوجه الثالث من هذا السبب يتحصل فى أن هيئة التحكيم وقد عرض عليها النزاع فى ١٩٥٣/٦/٢٥ لم تفصل فيه إلا فى ١٩٥٣/١٠/١٥ أى بعد انقضاء مهلة الشهر المحددة فى المادة ١٥ من المرسوم بقانون رقم ٣١٨ سنة ١٩٥٢

فتكون قد أصدرت قرارها في وقت انتهت فيه ولايتها انظر النزاع قانونا .

وحيث إن هذا النعي مردود بأن المادة ١٥ من المرسوم بقانون رقم ٣١٨ سنة ١٩٥٢ إذ نصت على أن "تنظر هيئة التحكيم في النزاع المعروض عليها ... وتفصل فيه في مدة لا تتجاوز شهرا من بدء نظره" لم تقصد إلا أن تضع قاعدة تنظيمية تستحث بها الهيئة على سرعة الفصل في النزاع من غير أن ترتب على مخالفتها أى بطلان ومن ثم فإن تأخير هيئة التحكيم في إصدار قرارها إلى ما بعد انقضاء المهلة المشار إليها لا يؤثر على صحة هذا القرار .

وحيث إن الطاعن ينعي بالسبب الثاني على القرار المطعون فيه مخالفته لقانون والخطأ في تطبيقه وتأويله من ثلاثة أرجه يحصل أولا في أن القرار أخطأ في القانون إذ قضى بعدم اختصاص هيئة التحكيم بنظر المطالب السابع والثاني عشر والرابع عشر تأسيسا على أن الهيئة ليست هي التي تقوم بتطبيق العقوبات التي نص عليها الأمر العسكري رقم ٩٩ لسنة ١٩٥٠ الذي يستند إليه المطالب السابع الخاص بفصل علاوة الغلاء عن المرتب الأصلي وأنها لا تختص بتوقيع العقوبات المنصوص عليها في المادة ٢٣ من قانون النقابات في حالة تداخل أرباب الأعمال في أعمال النقابات الذي انطوى عليه المطالب الرابع عشر وأن المطالب الثاني عشر لا يتضمن نزاعا جماعيا مما تختص به هيئة التحكيم بل هو يشمل حالات فردية خاصة بإعادة بعض العمال المفصولين فصلا تعسفيا مما تختص به المحاكم العادية ووجه الخطأ فيما ذهب إليه القرار المطعون فيه هو أن المستخدمين لم يطلبوا توقيع العقوبات التي نص عليها الأمر العسكري المذكور أو قانون النقابات وإنما طلبوا تقرير حقهم في تلك المطالب الثلاثة وأن المادة ١٦ من القانون رقم ٣١٨ سنة ١٩٥٢ قد خولت هيئة التحكيم تطبيق القوانين واللوائح المعمول بها بخلاف قرارها بعدم الاختصاص مخالفا للقانون فصلا عن قصور أسبابه .

وحيث إنه يبين من القرار المطعون فيه أن مستخدمي الشركة تطلبوا بالمطلب السابع من ربط أجورهم بمرتب شامل دون تحديد المرتب الأساسي الذي تقدر

بموجبه حلاوة الغلاء المقررة بالأمر العسكري رقم ٩٩ لسنة ١٩٥٠ وطلبوا تعيين الأجر الأساسي لكل مستخدم مضافا إليه حلاوة الغلاء حسب الأمر العسكري المذكور مع ٥٠٪ من قيمة هذه الحلاوة كبديل فلاء لمنطقة الثقال كما طلبوا بالمطلب الرابع عشر منع الشركة المطعون عليها من التدخل في أعمال النقابة. وقد بني القرار قضاءه بعدم الاختصاص بنظر هذين المطلبين على أنه ظاهر من تصوير النزاع على الوجه سالف الذكر أنه يخرج عن ولاية هذه الهيئة لأن الأمر العسكري رقم ٩٩ لسنة ١٩٥٠ والقوانين العسكرية السابقة عليه قد نصت على عقوبات مختلفة في حالة مخالفة صاحب العمل لأحكامها ، ولاستخدامين أن يلجأوا إلى الجهة القضائية المختصة بالفصل فيما إذا كان يجوز للشركة أن تعين العمال بأجر شامل وهل في هذا الاجراء مخالفة للأمر العسكري سالف الذكر... وبما أن ما أوضحته الهيئة بخصوص هذا المطلب (السابع) ينطبق تماما على المطلب الرابع عشر الخاص بطلب منع الشركة من تدخلها في أعمال النقابة ذلك لأن القانون رقم ٣١٩ سنة ١٩٥٢ بشأن نقابات العمال نص في المادة الثالثة والعشرين منه على أن يعاقب بغرامة لا تقل عن عشرين جنيها ولا تزيد على مائة جنيه كل صاحب عمل أو من يقوم مقامه بعمل من أعمال النقابة أو تنفيذ قراراتها المشروعة . وظاهر أن إرضاء بعض موظفيها على أن يرشحوا أنفسهم لمجلس الإدارة لا يدخل في ولاية هذه الهيئة وإنما يخضع للجهة القضائية المختصة التي تملك الفصل في هذا النزاع وتوقيع العقوبات المنصوص عليها في القانون رقم ٣١٩ سنة ١٩٥٢ إن رأت في تدخل الشركة ما يقع تحت طائلة أحكام المادة ٢٣ منه .

وحيث إن هذا لدى انتهى إليه القرار في قضائه بعدم اختصاص هيئة التحكيم بنظر المطلبين السابع والرابع عشر قد انطوى على مخالفة للقانون وخطأ في تطبيقه لأن مستخدمي الشركة لم يطلبوا إلى هيئة التحكيم توقيع العقوبات التي نص عليها الأمر العسكري رقم ٩٩ لسنة ١٩٥٠ أو القانون رقم ٣١٩ لسنة ١٩٥٢ في شأن نقابات العمال وإنما أثاروا بالمطلب السابع نزاعا حول أحقيتهم في بيان أجرهم الأساسي على حدة وإضافة حلاوة الغلاء إليه بصورة مستقلة وطبقا للنسب المقررة في الأمر العسكري رقم ٩٩ لسنة ١٩٥٠ بدلا من ربط أجورهم بطريقة شاملة لا يبين منها

الأجر الأساسي ومبلغ مراعاة الشركة لاضافة اذوة الغلاء بالنسب المقررة قانوناً — كما عرضوا بالطائفة الرابع عشر نزاعاً حثي تدخل الشركة في أعمال نقابة وطلبوا التقرير بمنعها من هذا التدخل وهذان المطلبان هما مما يدخل في اختصاص هيئة التحكيم ذلك أن المادة الأولى من القانون رقم ٣١٨ لسنة ١٩٥٢ في شأن لتوفيق والتحكيم في منازعات العمل تنص على أن "تسرى أحكام هذا القانون على كل نزاع خاص بالعمل أو بشروطه يقع بين واحد أو أكثر من أصحاب العمل وجميع مستخدميهم أو عمالهم أو فريق منهم . ويستثنى من ذلك المنازعات الناشئة عن علاقة الحكومة أو مجالس المديريات أو المجالس البلدية والقروية بموظفيها أو مستخدميها أو عمالها والمنازعات الناشئة عن علاقة خدم المنازل بخدمهم" فوسعت بذلك من اختصاص هيئة التحكيم حتى أصبح يشمل فيما عدا ما استثنى كل نزاع يقع بمناسبة ارتباط الطرفين بعقد العمل مهما تكن طبيعة هذا النزاع سواء أكانت ناشئة عن خلاف في تطبيق أو تأويل قانون أو لائحة أو حكم قضائي أو كانت واجبة إلى غير ذلك من أسباب المنازعات الاقتصادية التي لا تستند إلى نص في القانون . وقد كانت الفقرة ب من المادة الأولى من القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٤٨ تستثنى من مجال التوفيق والتحكيم "المنازعات المتعلقة بتطبيق أو تفسير قانون أو لائحة أو حكم قضائي" بخفاء المرسوم بقانون رقم ٣١٨ لسنة ١٩٥٢ لحذف هذه الفقرة وأشار في مذكرته الإيضاحية إلى أن "الفرض من هذا الحذف هو توسيع اختصاص بلجان التوفيق والتحكيم وتلافي الدفوع بعدم الاختصاص التي كثيراً ما تشبب في تعطيل الفصل في المنازعات..." كما أشارت هذه المذكرة إلى أن القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٤٨ "كان ينص على إحالة بعض المنازعات دون البعض الآخر إلى هيئة التحكيم وكانت هذه التفرة مثار خلاف في التطبيق علاوة على عدم وجود ما يبررها لذلك رؤى في القانون الجديد تعميم حق لجنة التوفيق في إحالة جميع المنازعات العمالية إلى هيئة التحكيم". لما كان ذلك وكانت المادة ١٦ من المرسوم بقانون رقم ٣١٨ لسنة ١٩٥٢ تنص على "أن تطبق هيئة التحكيم القوازين واللوائح المعمول بها..." فان هيئة التحكيم تكون مختصة بنظر المطلبين السابع والرابع عشر ويكون القرار المطعون فيه إذ

قضى بعدم اختصاصها بنظرهما قد أخطأ في القانون بل كان يتعين عليه فحصهما موضوعا وإبداء كلمته فيهما بما يتضح له من هذا البحث . ويتعين لذلك نقضه في هذا الخصوص .

وحيث إنه يبين من القرار المطعون فيه أن المطلب الثاني مقرر خاص بإعادة الموظفين المفصولين عن الشركة فصلا تعسفيا أو تعويضهم تعويضا يتناسب وحالة كل منهم . وقد أقام القرار قضاءه بعدم الاختصاص بنظر هذا المطلب على مجرد القول " بأنه واضح أن هذه حالات فردية لا تختص هذه الهيئة بنظرها وهي لا تملك عملا بنص المادة الأولى من القانون رقم ٣١٨ لسنة ١٩٥٢ إلا الفصل في المنازعات الخاصة بالعمل أو بشرطه ولهؤلاء العمال المفصولين فصلا تعسفيا أن يلجأوا للجهات القضائية المختصة للحصول على حقوقهم التي يدعونها ولذلك يتعين الحكم بعدم اختصاص الهيئة بهذا المطلب أيضا " . وهذا الذي استند إليه القرار مشوب بالقصور والخطأ في القانون ذلك أن النزاع وإن تعلق في أصله بحالة فرد واحد أو أكثر من العمال مما يبدو في مظهره على أنه نزاع فردي من حيث العدد إلا أن مثل هذا النزاع يصبح أن يعتبر نزاعا عاما بالمعنى الذي قصدت إليه المادة الأولى من القانون رقم ٣١٨ لسنة ١٩٥٢ في قولها ... " يقع بين واحد أو أكثر من أصحاب العمل وجميع مستخدميهم أو عمالهم أو فريق منهم ... " ويصبح أن تتقدم به جماعة العمال متى كان هذا النزاع متعلقا بمبدأ يؤثر في المصلحة العامة المشتركة لمجموع العمال أو فريق منهم . لما كان ذلك وكان تقدم مستخدمي الشركة بمطلبهم الثاني عشر الخاص بفصل بعض أفرادهم فصلا تعسفيا يحمل في طياته الرغبة في الدفاع عن مصالحهم المشتركة كما هو ظاهر من قول مندوبهم بمحضر لجنة التوفيق (مستند رقم ٤ بحافظة الطاعن رقم ٤ ماف) " بأن التعسف في الفصل حصل بسبب نشاط نقابي مثل حضرة عبد الحميد بدر وكان أمين صندوق النقابة ويوسف شلتون عضو اللجنة التأسيسية ولرفض تدخل الرؤساء المباشر لفرض آراء الشركة على الموظفين " فإن القرار إذ لم يبحث أسباب هذا الفصل وحقائقه اتصالها بالمصلحة المشتركة لمجموع العمال يكون قد أخطأ في القانون وشابه قصور يستوجب نقضه في خصوص قضائه بعدم الاختصاص بنظر المطلب الثاني عشر .

وحيث إن الوجه الثانى من السبب الثانى يتحصل فى أن القرار المطعون فيه أخطأ فى القانون إذ لم يقض لمستخدمى الشركة ببدل سكن فى مدة السنة التى قدرتها هيئة التحكيم المهلة للشركة لتوفير السكن الملائم لجميع المستخدمين تحقيقا لمبدأ المساواة بينهم فضلا عن قصور القرار فى التسيب إذ لم يذكر سببا لعدم القضاء لهم ببدل السكن .

وحيث إن هذا النعى مردود بأنه وإن كان مستخدمو الشركة قد طلبوا بمطلبهم الثالث عشر تدبير مساكن بالمستعمرة لكل مستخدم أو صرف بدل سكن لهم ولم تقض لهم هيئة التحكيم إلا بتقرير حقهم فى توفير مساكن ملائمة لهم وأن يتم ذلك فى مدة سنة إلا أن قضاء هذا لم يخالف القانون ولا شاب أسبابه أى قصور ذلك أن المادة ٢/٢٧ من المرسوم بقانون رقم ٣١٧ سنة ١٩٥٢ فى شأن حق العمل الفردى تنص على أن "على من يستخدم عمالا فى المناطق البعيدة عن العمران التى تعين بقرار من وزير الشؤون الاجتماعية أن يوفر لهم المسكن الملائم والتغذية بأسعار لا تزيد عن ثلث التكاليف بشرط ألا يتجاوز ما يؤديه العامل عشرين مليا عن الوجبة الواحدة" . ومفاد هذا النص أنه وإن ألزم رب العمل بتوفير السكن الملائم لعماله إلا أنه لم يلزمه بتوفيره لهم مجانا ولم يقيد بمحدود معينة بقيمة إيجار هذا المسكن كما فعل بالنسبة للأغذية وتكاليفها . وقد ارتكن القرار المطعون فيه فيما قضى به عن هذا المطلب إلى المادة ٢/٢٧ سالفة الذكر مما مؤداه أنه لم ير أن يلزم الشركة إلا فى حدود ما نصت عليه هذه المادة من حق المستخدمين فى توفير السكن لهم فى غضون المهلة التى قررها دون أن يكون لهم حق السكنى مجانا . وأنه وإن كان لهيئة التحكيم أن تقضى للعمال بأكثر مما حدده القانون لهم من حقوق أو مزاياء استنادا إلى "العرف ومبادئ العدالة وفقا للحالة الاقتصادية والاجتماعية العامة فى المنطقة" طبقا للمادة ١/١٦ من القانون رقم ٣١٨ سنة ١٩٥٢ إلا أن ما تقضى به الهيئة من ذلك هو رخصة لها فى القانون لا سبيل إلى إلزامها بالعمل بها ولا إثريب عليها فى عدم الأخذ بها وهى فى الحالتين غير مكانة ببيان أسباب اختيارها لأحد وجهى الرأى فيها . ومن ثم فإن القرار المطعون فيه إذ لم يقض لمستخدمى الشركة ببدل سكن لم يخطئ فى القانون ولا شاب قصور .

وحيث إن الوجه الثالث من السبب الثاني يتحصل في أن القرار المطعون فيه قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه وتأويله إذ التزم في قضائه بإجابة المطلب الحادى عشر بالنسب المقررة قانونا للاجر الاضافى عن ساعات العمل الإضافية . إذ قضى برفض باقى الطلبات تأسيسا على أنه لا محل لتحميل الشركة أعباء قانونية أو مالية تزيد عما هو وارد في قانون عقد العمل الفردى وأن الشركة غير مكلفة بهذه الطلبات وأن بعضها يعتبر رفعا للاجور بطريق غير مباشر ذلك أن قانون عقد العمل الفردى إنما يضع حدا أدنى لحقوق العمال ولا يمنع من أن ينال مستخدمو الشركات الكبرى ميزات أخرى تتناسب مع الحالة الاقتصادية والاجتماعية للؤسسة ومطالبة العمال بهذه المزايا وإن لم ترتكن إلى قانون أو تعاقدهى تستند إلى قواعد العدالة الاجتماعية وتنظر هيئة التحكيم في هذه المطالب بناء على المادة ١٦ من المرسوم بقانون رقم ٣١٨ سنة ١٩٥٢ هذا إلى أن الحكم جاء قاصر التسيب في هذا الصدد إذ لم يبحث حالة الشركة المالية والاقتصادية لبيان إن كانت لا تسوغ إجابة هذه المطالب ، وإن كانت ظروف العمل والعمال لا تقتضيها — ثم أضاف الطاعن أسبابا خاصة عن المطالب الأول والثانى والثالث والسادس والثامن والتاسع لا تخرج في مؤداها عما تقدم بيانه في هذا الوجه .

وحيث إن هذا النعى مردود بأن المادة ١٦ من المرسوم بقانون رقم ٣١٨ سنة ١٩٥٢ إذ نصت على أن « تطبق هيئة التحكيم القوانين واللوائح المعمول بها ولها أن تستند إلى العرف ومبادئ العدالة وفقا للحالة الاقتصادية والاجتماعية العامة في المنطقة » قصدت إلى أن هيئة التحكيم ملزمة أصلا بتطبيق أحكام القوانين واللوائح فيما يعرض لها من منازعات بين أرباب العمل وعمالهم وأن لها بجانب هذا الأصل الذى يجب عليها اتباعه رخصة أجازتها لها هذه المادة هى أن تستند إلى العرف ومبادئ العدالة في إجابة العمال إلى بعض مطالبهم التى لا ترتكن إلى حقوق مقررة لهم في القانون وذلك وفقا للحالة الاقتصادية والاجتماعية العامة في المنطقة وهذه الرخصة تملكها هيئة التحكيم دون أن تكون ملزمة باستعمالها شأنها شأن غيرها من الرخص التى خولت للقاضى في القانون . فتى التزمت هيئة

التحكيم الأصل المقرر لها وهو تطبيق القانون على النزاع المعروض عليها ورأت فيما قرره للعمال من حقوق ما يفتى عن الزيادة فيها فلا سبيل إلى إلزامها باختيار العمل بالرخصة المتاحة لها ولا تثريب عليها في عدم الأخذ بها وهي في الحالين غير مكلفة ببيان أسباب اختيارها لأحد وجهي الرأي فيها — على ما سلف القول في الرد على الوجه السابق — كما أنها غير ملزمة بمبحث مقتضيات العدالة والظروف الاقتصادية والاجتماعية التي يرتكن إليها العمال في مطالبهم ما دامت قد مزفت عن استعمال الرخصة المخولة لها والتزمت في قضائها حد القانون . لما كان ذلك وكان يبين من القرار المطعون فيه أنه فيما قضى به عن المطلب الحادي عشر قد التزم في تقرير الأجر الإضافي للمستخدمين عن ساعات العمل الإضافية النسبة المقررة قانونا وأنه في رفضه لباقي الطلبات التي تجاوزت حقوق العمال المنصوص عليها في قانون عقد العمل الفردي استند إلى أن في إجابتها تحميلا للشركة بأعباء مالية تزيد عما هو مقرر في القانون فإن القرار يكون قد رفض الأخذ بالرخص المتاحة له وهو في ذلك لم يخالف القانون ولم يخطئ في تطبيقه ولا شابه أي قصور

وحيث إن الطامن أضاف إلى الأسباب المتقدمة أنه ينمى على القرار المطعون فيه أولا : أنه أخطأ في تطبيق القانون فيما قضى به من رفض المطلب الرابع تأسيسا على أن القانون قد حدد مقدار الإجازات ولا محل للخروج على ما قرره وأن النظام الذي وضعتة الشركة للإجازات قد عدل عنه قبل صدور القانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ في حين أن هذا النظام قد أصبح حقا مكتسبا للمستخدمين ولم يتضح أن هناك أسبابا جدية تبرر العدول عن الزيادة في الإجازات — ثانيا — أن القرار قد خالف المادة ٣١ من قانون عقد العمل الفردي في رفضه لطلب وضع كادر للمستخدمين فضلا عن قصور تسيبيه لعدم بحثه إمكانيات الشركة وظروفها الاقتصادية والاجتماعية التي تبرر المطالبة بوضع هذا الكادر .

وحيث أن هذا النعي سرود أولا — بأنه فضلا عما سلف بيانه في الرد على الوجه السابق فإن إذن الشركة فيما قضى لمستخدميها بإجازات تزيد عن الحد المقرر في القانون ولم تتخذ صفة الاستقرار على ما قطع به القرار المطعون فيه لا ينحولهم

حقا مكتسبا في هذه الزيادة إذ لا يخرج ذلك عن كونه منحة لا تكسب حقا في المطالبة بتكرارها فتى كان القرار قد التزم في رفض هذا الطلب أحكام القانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ في شأن عقد العمل الفردي ولم ير تكليف الشركة بأكثر مما قرره فإنه لم يكن بحاجة لبحث مبررات الزيادة المطلوبة في الإجازات ولا مسوغات إلغاء الزيادة السابق منحها — ومردود ثانيا : بأن المادة ٣١ من الموسوم بقانون رقم ٣١٧ سنة ١٩٥٢ إذ نصت على أن كل صاحب عمل يستخدم خمسين عاملا فأكثر أن يضع في مكان ظاهر من مؤسسته لافتين باللغة العربية إحداهما لتنظيم العمل ومعاملة العمال والأخرى للجزاءات وشروط توقيعها لم يقصد من اللائحة الأولى إلا أن تنظم أداء العمل ومعاملة العمال بالنسبة لمواعيد عملهم وأوقات راحتهم فلا يتعدى هذا التنظيم إلى المسائل المالية المتعلقة بترتيب الوظائف وإنشاء الدرجات ومنح الترقيات والعلاوات الدورية لأن ذلك يخرج عن مؤدى نص المادة ٣١ المشار إليها .

جلسة ٢٠ من يونيه سنة ١٩٥٧

برئاسة السيد عبد العزيز محمد رئيس المحكمة ، وبحضور السادة : محمد عبد الواحد علي ، وأحمد فوشه
ومحمد متولى عظم ، وإبراهيم عثمان يوسف المستشارين .

(٦٩)

القضية رقم ٢ سنة ٢٦ القضائية "أحوال شخصية" :

(أ) أهلية . عوارض الأهلية . سفه . مواريث "حكم تصرف المورث بالنسبة للمورث" .
تعريف السفه . تصرف الانسان في كل ما يملك لزوجته وأولاده الصغار سواء بعوض
أو بغير عوض . لا مخالفة فيه لمقتضى العقل والشرع .

(ب) أهلية . عوارض الأهلية . غفلة . إرادة . تصرفات الانسان التبرعية لزوجته
وأولاده الصغار . انعدام دلالتها على التسلط أو الغفلة .

١ - السفه هو إنفاق المال على غير مقتضى الشرع والعقل . وتصرف الانسان
في كل ما يملك لزوجته وأولاده الصغار سواء كان هذا التصرف بعوض أو بغير
عوض لا مخالفة فيه لمقتضى الشرع والعقل بل هو تصرف تمليه الرغبة في تأمين
مستقبل الزوجة والصغار الذين يرعاهم وليس من شأن مثل هذا التصرف إتلاف
المال في مفسدة بل إن فيه حفظ المال لمن رأى المتصرف أنهم أحق أهله به
إذ الشرع لا يحرم على الإنسان الخروج عن ماله حال حياته كلا أو بعضاً لأحد
ورثته لمصلحة مشروعة يقدرها ، ولو قصد من ذلك حرمان بعض ورثته مما عساه
قد يؤول إليهم .

٢ - ليس في خروج الإنسان من ماله لزوجته وأولاده الصغار ما ينبئ عن
استئثار أو تسلط لأن تصرفه لم أمر تمليه العاطفة وتدفع إليه الغريزة . كما أن
تصرفاته التبرعية لم لا يمكن أن يوصف معها بالغفلة لأن الغفلة هي ضعف
بعض الملكات الضابطة في النفس ترد على حسن الإدارة والتقدير ويترتب على
قيامها بالشخص أن يغيب في معاملاته مع الغير .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تحصل فى أنه بتاريخ ٦ من مارس سنة ١٩٥٤ قدمت المطعون عليها طلبا إلى نيابة القاهرة للأحوال الشخصية ذكرت فيه أن الطاعن وهو والدها بلغ من العمر خمسة وسبعين عاما وأنه كان بعد وفاة زوجته الأولى "وهى والدة المطعون عليها" قد تزوج زوجة شابة رزق منها بولدين وما لبث أن وقع تحت تأثير زوجته وولديه فتصرف اليهم فى كل ما يملك — ثم حدث أن ورث أطيافا زراعية تبلغ ١٤ فدانا و١٠ قراريط أطيافا ومنقولات عن ابن أخيه الدكتور نحرى بطرس نصير . وأنها تخشى أن يحل بهذا المال ما حل بماله السابق وطلبت لهذا توقيع الجرح عليه للسفه والغفلة — وبعد أن حققت النيابة الطلب قدمته إلى محكمة القاهرة دائرة الأحوال الشخصية وطلبت فى مذكرتها رفضه — وقيدت الدعوى برقم ٩٣ من سنة ١٩٥٤ مصر الجديدة . وفى ١٢ من مارس سنة ١٩٥٥ قضت المحكمة برفض الطلب — فاستأنفت المطعون عليها هذا الحكم أمام محكمة استئناف القاهرة وقيدت برقم ٣٠ سنة ١٩٥٥ أحوال شخصية — وفى ٢٨ من ديسمبر سنة ١٩٥٥ قضت محكمة الاستئناف بإلغاء الحكم المستأنف وتوقيع الجرح على الطاعن للغفلة والسفه — وأقام الحكم قضاءه على أن الطاعن خرج فى الفترة بين سنة ١٩٤٢ و ١٩٤٩ عن كل ما يملك لزوجته الشابة وولديه منها فباع لهم فى سنة ١٩٤٢ منزله بشارع روض الفرج بثمان قدره ثلاثة آلاف من الجنيهات كما باع فى سنة ١٩٤٤ قطعة أرض قضاء لابنه كمال بثمان رضى قدره ٦٠ جنيها وأقامه على تلك الأرض بناء من أربع طبقات دفع نفقات لإنشائه من ماله الخاص — وأن الطاعن فى المدعى من سنة ١٩٤٣ إلى سنة ١٩٤٦ باع ما كان يملك من أرض زراعية بمديرية الفيوم بثمان قدره ١١٩٢٠ جنيها و ٩٥١ مليا وفى سنتي ١٩٤٨

و ١٩٤٩ اشترت الزوجة وابنها كمال أرضاً زراعية بمركز شبين القناطر بمثل قدره ١٠٨٩ جنيهاً و ٥٥٠ ملياً بحق الثلثين للزوجة والثلث لابن ونص في العقد على أن نصيب الابن دفع ثمنه من مال الطاعن . وخلص الحكم إلى أن الطاعن أجهز على جميع ثروته للزوجة وابنها إما بالبيع مباشرة أو ببيع بعض العقارات وشراء غيرها لحسابهم ، وأن هذه التصرفات تم عن الحالة التي اندفع إليها الطاعن فأسفرت عن تجرده من كل ماله لمصلحة أشخاص معينين بالذات مما يفصح عن المدى البعيد الذي أحرزته هؤلاء في الاستئثار به والسيطرة عليه بسبب غفلته ومهولة خداعه — وأنه وإن كان لم يترتب على هذه التصرفات إتلاف المال إلا أن نقل المال إلى آخرين يدل على سوء تدبيره وفساد تقديره وأن إسرافه في هذه التصرفات التبرعية إلى حد تجريد نفسه انتهى به إلى أن أصبح حالة على من كان يعولهم ، وقد طعن الطاعن على هذا الحكم بطريق النقض ، وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون وأيدت النيابة رأيها بنقض الحكم وقررت دائرة الفحص بجلسة ٣٠ من يناير سنة ١٩٥٧ إحالة الطعن على الدائرة المدنية والتجارية ومسائل الأحوال الشخصية . وبعد أن قدمت المطعون عليها مذكرة بدفاعها قدمت النيابة مذكرة ثانية أصرت فيها على وجهة نظرها ، ثم حددت جلسة ٦ من يونيو سنة ١٩٥٧ لنظر الطعن وفيها صممت النيابة على رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين يتحصل أولهما في النعي على الحكم المطعون فيه بالخطأ في تطبيق القانون لأن السفه والغفلة حالتان قانونيتان لكل منهما معيار قانوني تقاس به التصرفات التي توجب الجرم عند قيام أي حالة منهما بالشخص الذي يطلب الجرم عليه فإذا أخطأ الحكم في التعرف على قيام تلك الحالة من تصرفات معينة فإنه يكون قد أخطأ تطبيق القانون كما أخطأ التكييف القانوني لوقائع الحال . وأنه لما كان السفه شرعاً وقانوناً هو تبذير المال وتضييعه على خلاف مقتضى الشرع والعقل لا لغرض أو لغرض لا يعمده العقلاء من أهل الديانة غرضاً صحيحاً — وكانت الغفلة — شرعاً وقانوناً هي حالة تقوم بصاحب الغفلة وهو من لا يهتدى إلى التصرفات الراجحة أو الراجحة فيخزن لسلامة قلبه مع كونه غير مفسد

ولا فاصد للفساد — فان القضاء قد جرى على أن الشيخوخة لا تكفى وحدها سببا للحجر وعلى أن بيع الشخص لجزء من أملاكه لمصلحة يراها هو جديرة بالعناية في نظره لا يستدعى توقيع الحجر عليه ما دامت تلك المصلحة لا تتنافى مع ما هو مشروع في نظر العقلاء . وانه إذا كان تصرف الشخص في ماله لبعض ورثته قد قصد به حرمان البعض الآخر ولو انتهى ذلك التصرف إلى تجريد المتصرف من كل ماله فإن ذلك لا يوجب الحجر عليه — ولكن الحكم المطعون فيه قد اعتمد في تقرير قيام حالة السفه والغفلة بما تصوره من تجرد الطاعن من جميع أملاكه بتصرفات تبرعية لمصلحة زوجته وولديه منها — وأنه بصرف النظر عن بطلان إسناد الحكم في هذا الخصوص فإن ما اعتمد به الحكم في ذلك هو مما لا يعتد به شرعا في قيام حالة السفه والغفلة ، لأن ثقل ملكية المال ولو تبرعا من شخص إلى زوجته وأولاده الذين يعيشون معه ويعونه ويعيش هو معهم ويرعاهم لا يعتبر خروجاً على مقتضى الشرع والعقل — والقانون يبيح للشخص التصرف حال حياته في جميع أمواله معاوضة أو تبرعا ولو أضر هذا التصرف بورثته بل ولو تعمد هذا الأضرار ويكون الحكم إذ أنزل على مثل هذا التصرف معنى السفه قد أخطأ تطبيق القانون وأنه لا يشفع للحكم ما أورده من أن التجرد من كل المال تبرعا يجعل الطاعن حالة على من كان يعولهم مما يعد سوء تدبير وفساد تقدير لأنه لم يثبت لدى المحكمة أن الطاعن أصبح حالة على أحد . وأنه لو أن مثل هذا التصرف يصلح في نظر القانون موجبا للحجر لحرمه ابتداء . كما أن الحكم إذ قرر قيام حالة الغفلة بالطاعن تأسيسا على ما أورده من أن صدور هذه التصرفات إلى أشخاص بذواتهم دون غيرهم فيه دلالة على تسلط هؤلاء الأشخاص على إرادته وعلى ضعف هذه الإرادة يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بالنسبة إلى معيار الغفلة لأن التصرف الذي أخذه الحكم على الطاعن هو مما يجرى به العرف في كثير من الأحوال وتليه الغريزة بغير حاجة إلى التسلط مما لا يصح معه القول بأن المتصرف لم يهتد في تصرفه إلى الصواب بل هو الصواب في نظر الحريصين حتى يتحقق للرجل حفظ ماله على من هو صاحب المال مالا .

وحيث إن الحكم المطعون فيه إذ قضى بالحجر على الطاعن للسفه والغفلة أقيم

على أن الطاعن باع لزوجته وولديه منها مترا كان يملكه بثن قدره ثلاثة آلاف من الجنيهات في سنة ١٩٤٢ كما باع لإبنه كمال قطعة أرض للبناء تبلغ مساحتها ١١٢ مترا و ٨٠ م بثن رمزي قدره ستين جنيها في سنة ١٩٤٤ ثم أقيم على قطعة الأرض المذكورة بناء من أربع طبقات من مال الطاعن حسبما دلت التحريات على ما جاء بالمكلفة إذ أن ما جاء بتلك التحريات سائغ لأن الابن كان قاصرا لا يزيد عمره عن خمس عشرة سنة ولم يثبت أنه كان يمتلك مالا وقتئذ . كما أن الطاعن كان يملك ٢٧ ف و ٢٢ ط و ٢٥ م بمديرية الفيوم من بينها ١٧ فدانا غرست بأشجار الفاكهة قبايعها جميعا للغير بين سنتي ١٩٤٣ و ١٩٤٦ بثن قدره ١٩٢٠ ج و ٩١٥ م ثم اشترى لزوجته بحق الثلثين ولإبنه كمال بحق الثلث ٤٢ ف و ٢٠ ط و ١٤ م بناحية زفينة مشتل مديرية القليوبية بثن قدره ١٠٨٩٠ ج و ٥٥٠ م في سنتي ١٩٤٨ و ١٩٤٩ ونص في عقود الشراء على أن حصة الابن دفع ثمنها من مال الطاعن وأنه كان من أثر هذه التصرفات أن أصبح الطاعن مجردا من كل مال يمتلكه إذ أجهز على ثروته بأكلها بنقلها إلى زوجته وولديه منها إما بالبيع إليهم مباشرة أو بالبيع إلى الغير والشراء بأسمائهم — وأنه إذ تجرد من جميع أمواله لمصلحة أشخاص معينين بالذات قد أفصح عن المدى البعيد الذي أحرز هؤلاء الأشخاص من الاستئثار به والسيطرة عليه بسبب غفلته وسهولة خداعه — وأنه وإن كان لم يترتب على تلك التصرفات إتلاف المال إلا أن في نقله إلى آخرين ما يدل على سوء تديره وفساد تقديره — كما أن إصراف الطاعن في تصرفاته التبرعية إلى حد تجريد نفسه من ماله تجريدا تاما من شأنه الإضرار بمصلحته الشخصية إذ أصبح بسببه عالة على من كان هو العائل لهم وهو أمر لا يقتضيه العقل والشرع — وأنه لما كان الطاعن قد آل إليه مال جديد بطريق الميراث عن الدكتور نوري نصيرفاته يتعين المحافظة على هذا المال الجديد حتى لا يلحق المصير الذي لقيه ماله السابق ” . وهذا الذي أقيم عليه الحكم ينطوي على خطأ في تطبيق القانون على الوقائع الثابتة في الحكم . ذلك أن السفه هو انفاق المال على غير مقتضى الشرع والعقل . ولما كان تصرف الطاعن في كل ما يملك لزوجته ولأولاده الصغار سواء كان هذا التصرف بعوض أو بغير عوض لا مخالفة فيه

لمقتضى الشرع والعقل بل هو تصرف تمليه الرغبة في تأمين مستقبل الزوجة والصغار الذين يرعاهم وليس من شأنه مثل هذا التصرف إتلاف المال في مفسدة بل ان فيه حفظ المال لمن رأى الطاعن أنهم أحق أهله به إذ الشرع لا يحرم على الإنسان الخروج عن ماله حال حياته كلا أو بعضا لأحد ورثته لمصلحة مشروعة يقدرها ولو قصد من ذلك حرمان بعض ورثته مما عساه قد يؤول إليهم كما أن مثل هذا التصرف لا ينافي العقل — أما ما أورده الحكم تبريرا للحجر على الطاعن للغفلة من أن تصرفاته في كل حالة إلى أشخاص بذواتهم قد دل على المدى البعيد الذي أحرزه هؤلاء في الاستئثار به والسيطرة عليه بسبب غفلته وسهولة خداعه فإنه بدوره ينطوى على خطأ في تطبيق القانون على الوقائع الثابتة في الحكم لأن الأشخاص الذين عناهم الحكم هم زوجة الطاعن وولديه وليس في خروج الطاعن عن ماله لهم ما ينفي عن استئثار أو تسلط لأن تصرفه لهم أمر تمليه العاطفة وتدفع إليه الغريزة . كما أن التصرفات التي صدرت من الطاعن والتي وصفها الحكم بأنها تصرفات أبرعية لا يمكن معها وصف من صدرت منه بالغفلة لأن الغفلة هي ضعف بعض الملكات الضابطة في النفس ترد على حسن الإدارة والتقدير ويترتب على قيامها بالشخص أن يفتن في معاملاته مع الغير . وأخيرا فإن الحكم لم يورد الدليل على ما قرره من أن الطاعن أصبح حالة على من كان من قبل هو العامل لهم بل إن ما أثبتته الحكم ينفي ما قرره في هذا الخصوص خصوصا بعد أن آل إلى الطاعن ميراث كبير من أحد أقاربه . لما كان ذلك فإن الحكم يكون متعين النقض دون حاجة إلى بحث السبب الآخر من أسباب الطعن .

وحيث ان موضوع الدعوى صالح للحكم .

وحيث إنه للأسباب المتقدمة وللأسباب التي ذكرها الحكم المستأنف يتعين رفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف .

جلسة ٢٧ من يونيه سنة ١٩٥٧

برئاسة السيد عبدالعزيز محمد رئيس المحكمة ، وبحضور السادة : محمد عبدالواحد مل ، وأحمد شة
ومحمد متولى عظم ، وأبراهيم عثمان يوسف المستشارين .

(٧٠)

القضية رقم ٢٢ سنة ٢٣ القضائية :

(أ) شركة « شركات التضامن » . كفالة . مسئولية . ادارة الشركة . مسئولية الشريك المتضامن شخصيا
قبل الغير عن الكفالة التي عقدها متحلا فيها صفة أنه مدير الشركة حالة كونه غير مدير
لها وليس من أغراضها ضمان الغير .

(ب) شركة « شركات التضامن » . ادارتها . حكم « تسبب كاف » . ترتيب مسئولية الشريك
المتضامن من وجهة المدنية عن الكفالة التي عقدها مع الغير بانتحاله صفة مدير الشركة
لأسباب سائنة . لا تصور .

(ج) كفالة . شركات التضامن . مسئولية . حق الدائن في الرجوع الى الكفلاء المتضامين .
ثبوت خطأ الشريك المتضامن في الكفالة التي عقدها مع الغير باخفاء حقيقة صفة في
انجابه عن الشركة . الضرر المترتب على هذا الخطأ . القول بملازمة المدين أو التضامنين
الآخرين . عدم تأثيره على تحقق ذلك الضرر .

(د) نقض « أسباب الطعن » . عقد . تجهيل النى على الحكم . عدم قبوله . مثال .

(هـ) نقض « أسباب الطعن » . دفاع « طلب تقديم مستندات » . عدم تقديم الطاعن
بملف الطعن ما يدل على تمسكه أمام محكمة الموضوع بطلبه الى خصمه تقديم مستندات .
الذى على الحكم بخالفه القانون والاخلال بحق الدفاع . اعتباره عاريا عن الدليل .

١ - إذا تعاقد الشريك المتضامن غير المدير باسم الشركة مع الغير في
غير أغراضها فإن تعاقدته وإن لم يكن ملزما للشركة إلا أنه يلزمه شخصيا قبل الغير
الذى تعاقد معه . وعلى ذلك فإذا كان الحكم قد قرر مسئولية ذلك الشريك
شخصيا عن كفالة عقدها متحلا فيها صفة غير صحيحة وهى أنه مدير للشركة حالة

كونه غير مدير لها وليس من أغراض الشركة ضمان الغير فإن الحكم يكون قد أصاب في القانون .

٢ — متى كانت أسباب الحكم سائغة وسليمة في ترتيب مسئولية الشريك المتضامن من الوجهة المدنية قبل الغير من الكفالة التي عقدها معه متحلا فيها صفة مدير الشركة حالة كونه غير مدير لها فإن الحكم لا يكون مشوبا بالقصور .

٣ — حق الدائن في الرجوع على الكفلاء المتضامين غير مقيد بأي قيد . فإذا كان الحكم قد انتهى إلى أن الشريك المتضامن قد أخطأ في الكفالة التي عقدها مع الغير بإخفائه حقيقة صفته في النيابة عن الشركة ورتب على ذلك أن هذا الغير أصابه ضرر هو حرمانه من تضامن الشركة — التي ادعى الشريك أنه يمثلها — مع المدين في الوفاء بالدين فإنه لا يؤثر في تحقق هذا الضرر القول بملازمة المدين أو الضامنين الآخرين . ولا يقبل من الشريك المذكور أن يدفع مسئوليته بالقول بوجود ضمان آخرين مسئولين لأن مسئوليته مردها الخطأ التدليسي .

٤ — متى كان النعي مجهولاً لم يفصح الطاعن فيه عن وجه الخطأ القانوني الذي شاب الحكم ولا كيف أن ما قرره الحكم مخالف للعقد موضوع النزاع — فإن هذا النعي يكون غير مقبول .

٥ — متى كان الطاعن لم يقدم بملف الطعن ما يدل على أنه تمسك أمام محكمة الموضوع بأنه طالب إلى خصمه تقديم مستندات . فإن النعي على الحكم بخالف القانون والاخلال بحق الدفاع تأسيساً على أن المحكمة لم تكلف هذا الخصم بإيداع المستندات وأضفلت في حكمها مناقشة الطلب — هذا النعي يكون عارياً عن الدليل .

للحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

ومن حيث إن الوقائع تخلص — كما يبين من الحكم المطعون فيه ومن سائر أوراق الطعن — في أنه بتاريخ ٤ من أكتوبر سنة ١٩٤٧ تعاقد بنك مصر مع

شركة الاتحاد العربي على فتح اعتماد لها بحساب جار بمبلغ ثلاثين ألف جنيه لمدة تنتهى فى ١٣ من أكتوبر سنة ١٩٤٨ وذلك بضمانة وتضامن كل من السيدى حسن نشأت ومحمد زكى على بصفتهم الشخصىة ، وبضمانة وتضامن كل من السعيد عمر بن قائد (بصفته مديرا وممثلا لشركة التضامن أحمد عمر بن قائد وإخوته) والسيد عبد الكريم محمد الجرايه (بصفته مديرا وممثلا لشركة التضامن محمد وعبد الكريم جرايه) ونص فى البند الثانى عشر من العقد على أن الطاعن " يضمن لبنك مصر بطريق التضامن والتكافل شركة الاتحاد العربى لغاية مبلغ ٤٠٠٠ جنيه من الاعتماد المفتوح ويتضامن مع الشركة فى السداد بحيث قد أصبح للبنك من الآن الحق فى استيفاء هذا المبلغ مباشرة من شركة التضامن (أحمد عمر بن قائد وإخوته) وذلك مباشرة وبغير أن يكون لها حق الإحالة على شركة الاتحاد العربى " وتناول البند الثالث عشر ضمانة محمد وعبد الكريم الجرايه ، وورد بالبند الرابع عشر أنه لما كان ضمان هاتين الشركتين الأخيرتين تقتضى أن يكون صادرا ممن له حق الاستدانة عنهما وأن يكون تحت يد البنك ما يفيد ذلك فإن شركة الاتحاد العربى تتعهد بأن تقدم خلال شهر شهادة تفيد استمرار الشركتين والنص الذى ينحول من له التوقيع حق الاستدانة باسم الشركة التى يمثلها وورد فى هذا البند أيضا أن الاتفاق تم على أن يكون استعمال الاعتماد فى حدود عشرين ألف جنيه بمجرد قيام شركة الاتحاد العربى بتقديم أوراق خاصة بها أما باقى الاعتماد فلا يجوز لها أن تسميه قبل تقديم المستندات الخاصة بالشركتين الضامتين وقد أقام بنك مصر الدعوى الابتدائية رقم ٣٣٣ سنة ١٩٥٠ تجارى أمام محكمة مصر الابتدائية على شركة الاتحاد العربى وعلى الضامتين جميعا بصفتانهم ومنهم الطاعن قال فيها أن وصيده الدائن لشركة الاتحاد العربى بلغ ٢٠٩٣٤ جنيها و ٨٧٠ مليا حتى ١٩٤٩/١١/٣٠ وطلب الحكم بالزامهم متضامين بهذا المبلغ وفوائده على أن يكون ضمان الشركتين الضامتين (ومنهما الطاعن) قاصرة على مبلغ ٤٠٠٠ جنيه من مجموع الدين المطالب به . وأثناء نظر الدعوى طلب بنك مصر أن يكون الحكم على الطاعن ومحمد وعبد الكريم الجرايه بصفتهم الشخصىة وفى ٢١ من يناير سنة ١٩٥١ حكمت محكمة أول درجة بالزام شركة الاتحاد العربى

بضمانة وتضامن السيدين حسن نشأت ومحمد زكي على بكامل المبلغ والفوائد والمصروفات وبالزام كل من الطاعن ومحمد عبد الكريم الجراية بصفته الشخصية ضامنا متضامنا بدفع مبلغ ٤٠٠٠ جنيه من المبلغ المطالب به والمحكوم به على شركة الاتحاد العربي مع المصاريف المناسبة لهذا المبلغ — فاستأنف محمد عبد الكريم الجراية هذا الحكم وقيد استئنافه برقم ١٦٠ سنة ٦٨ ق تجارى كما استأنفه الطاعن وقيد استئنافه برقم ١٧٠/٦٨ ق تجارى وتدخل فى الاستئنافين السيد محمد زكي على وفى ٦ من ديسمبر سنة ١٩٥١ قضى فيهما بقبولهما شكلا ورفضهما موضوعا وبتأييد الحكم المستأنف . فقرر الطاعن الطعن بالنقض فى الحكم الصادر فى الاستئناف رقم ١٧٠ سنة ٦٨ ق تجارى ، وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون بجلسة ١٧ من ابريل سنة ١٩٥٧ فقررت إحالته على هذه الدائرة . وقد قدمت النيابة العامة مذكرة رأيت فيها رفض الطعن . وقد بنى الطاعن طعنه على خمسة أسباب .

من حيث إن الطاعن ينهى بالسبب الأول على الحكم المطعون فيه أنه ذهب إلى أن بنك مصر ما كان ليبرم العقد لو أنه علم بأن الطاعن ليست له الصفة التى تخول له الارتباط بالنيابة عن شركة التضامن ولكن الطاعن اتصف بهذه الصفة وأخفى عن البنك الحقيقة فغده ، وهذا الذى ذهب إليه المحكة يتضارب ويتناقض مع صريح المنصوص عليه فى العقد فالطاعن لم يخف حقيقته ولم يتصف بما ليس له ، وقام البنك فى غيبته بتحرير العقد ووقعه الطاعن ، وملا أن يقره الشركاء المتضامنون فى شركة (أحمد عمر بن قايد وأخوته) واحتاط البنك فاشترط على شركة الاتحاد العربى أن تقدم له فى ظرف شهر واحد المستندات الدالة على قيام شركة التضامن وعلى صفة الطاعن فى تمثيلها والارتباط نيابة عنها .

ومن حيث إن هذا النعى مردود بأنه يبين أن شركة الاتحاد العربى التى كان الطاعن من أعضاء مجلس إدارتها عقدت فى ١٨ من أكتوبر سنة ١٩٤٧ قرضا من بنك مصر بمبلغ ٣٠ ألف جنيه فى صورة عقد فتح اعتماد نظرا لتخلف بعض المساهمين عن دفع باقى الحصص المكتتب عنها وطالب البنك بضمان إضافي

يصدر من بعض المساهمين شخصيا فقدم هذا الضمان رئيس مجلس إدارة شركة الاتحاد العربي حسن نشأت ومحمد زكي علي والطاعن وآخر وقعه كل من هذين الأخيرين ضمانا على مبلغ ٤٠٠٠ جنيه فقط وقد وقعه الطاعن بصفة مديرا وممثلا لشركة التضامن " سعيد عمر بن فايد وإخوته " وقد ورد في البند الثاني عشر من العقد " يتعهد بهذا حضرة الأستاذ سعيد عمر بن فايد بصفته مديرا لشركة التضامن أحمد عمر بن فايد وإخوته بأن يضمن لبنك مصر بطريق التضامن والتكافل شركة الاتحاد العربي لغاية مبلغ ٤٠٠٠ ج من الاعتماد المفتوح بالعقد ويتضامن مع الشركة المذكورة في السداد بحيث أصبح لبنك مصر من الآن الحق في استيفاء هذا المبلغ من الشركة الضامنة " ولما رفع بنك مصر الدعوى ضد شركة الاتحاد العربي وضد ضامنيها ومنهم الطاعن بصفته مديرا لشركة أحمد عمر بن فايد وإخوته وتبين أن الطاعن ما كان مديرا لشركة التضامن أحمد عمر بن فايد وإخوته ولا له حق تمثيلها ولا الاستدانة عنها ولا ضمانا الغير فقد وجه بنك مصر الدعوى إليه شخصيا وطلب الحكم عليه بصفته الشخصية باعتباره ضامنا متضامنا مع شركة الاتحاد العربي في حدود مبلغ ٤٠٠٠ ج ففضى ابتدائيا بطلبه وتأيد الحكم استئنافية تأسيسا على أنه اتحل صفة غير صحيحة وهي كونه مديرا لشركة التضامن أحمد عمر بن فايد وإخوته حالة كونه ليس كذلك وأنه بذلك يكون ارتكب فشا وتدليسا يسأل بالتعويض عنه شخصيا ولا تلزم الشركة التي اتحل تمثيله لها أي مسئولية عن عمله ... وقد ورد بالحكم الابتدائي المؤيد بالحكم الاستئنائي المطعون فيه " أن الدعوى صحيحة وثابتة قبل كل من المدعى عليهما الرابع (الطاعن) والخامس بصفتهما الشخصية من توقيعهما على عقد فتح الاعتماد بوصف كون أولهما مديرا لشركة التضامن أحمد عمر بن فايد وإخوته دون أن تكون له هذه الصفة وبوصف ثانيهما مديرا لشركة التضامن محمد عبد الكريم محمد الجرايه وتعاقدا كل منهما بما يشعر أن له حق الاستدانة عن الشركة التي كان يمثلها وقت التعاقد وكتأنيهما وإخفائهما على المدعى (المطعون عليه الأول) واقعة عدم أحقيتهما في ذلك مما جعله يتعاقد معهما تحت تأثير هذا العمل حسبا سلف بيانه مفصلا ومن ضمان كل منهما بطريق التضامن والتكافل لشركة الاتحاد العربي

في سداد مبالغ ٤٠٠٠ جنيه من الاعتماد المفتوح . لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه لا يكون قد أخطأ الاستدلال إذ قرر أن الضامن أخفى الحقيقة عن البنك وأن البنك لو تبين الحقيقة لما أبرم العقد بالكيفية التي تم بها — أما ما ورد في سبب النعي من أن البنك احتاط ، فاستلزم تقديم المستندات المشار إليها فإنه مردود بما ذكره الحكم المطعون فيه من " أن هذا الشرط أثبت لمصلحته هو دون مصلحة الضامنين وليس للدلس أن يحتج بما أثبت لمصلحة الطرف المتعاقد معه إذ لا يسمح لشخص بالإفادة من سوء نيته وتضليله الطرف المتعاقد معه " . ولما كان الشريك المتضامن غير المدير إذا تعاقد باسم الشركة مع الغير في غير أغراضها فإن تعاقدته وإن لم يكن ملزماً للشركة إلا أنه يلزمه شخصياً قبل الغير الذي تعاقد معه وعلى ذلك فالحكم المطعون فيه يكون قد أصاب في القانون إذ قرر مسئولية الطاعن شخصياً عن كفالة عقدها منفحلاً فيها صفة غير صحيحة وهي أنه مدير للشركة حالة كونه غير مدير لها وليس من أغراض الشركة ضمان الغير .

وحيث إن السبب الثاني من أسباب الطعن يتحصل في أن الحكم المطعون فيه خالف القانون إذ قرر أن ضمانه الطاعن بصفته ممثلاً لشركة التضامن كانت هامة وغير مقيدة في حين أن هذه النتيجة التي وصلت إليها المحكمة منافية لنصوص العقد التي نقلتها في حكمها .

وحيث إن هذا النعي غير مقبول لأنه نعي مجهل لأن الطاعن لم يفصح عن وجه الخطأ القانوني الذي شاب الحكم ولا كيف أن ما قرره الحكم مخالف للعقد .

ومن حيث إن السبب الثالث من أسباب الطعن يتحصل في تعيب الحكم بمصهور تسببه لأنه لم يبين وجه الارتباط بين خطأ الطاعن والضرر الذي أصاب البنك ، والثابت من الوقائع والواقع أن العقد قد حدد ما يصرف من الاعتماد بمبلغ عشرين ألف جنيه إذا لم تقدم شركة الاتحاد العربي ما يثبت صفة الطاعن وصفة عبد الكريم الجرايه وحدد مدة لا تزيد على الشهر لتقديم هذا الإثبات وفي خلال الشهر لم

يصرف البنك من الاعتماد شيئا وعلى ذلك ينتفى احتمال حصول ضرر للبنك نتيجة للخطأ المنسوب للطاعن .

وحيث إن هذا النعي مردود بأن الحكم الابتدائي قد أقام قضاءه على أن الطاعن تعاقد مع بنك مصر متعلا لنفسه صفة كونه مديرا لشركة التضامن (أحمد عمر بن قايد واخوته) مع أن إدارة الشركة كانت لشخص آخر وأنه تعاقد مع البنك مع علمه أن ما يتعاقد عليه يخرج عن أغراض الشركة التي يمثلها وليس له حق الاستدانة باسم الشركة . وبالتالي حق كفالة الغير في عقد قرض وقد أخفى ذلك جميعه على البنك ، ورد الحكم على ما قاله الطاعن من أن البنك تسرع في تنفيذ العقد بدفع مبلغ من الاعتماد قبل أن يضع يده على الأوراق التي توضح من له حق الاستدانة عن الشركة — رد الحكم المذكور بقوله إن هذا الدفاع غير مقبول منطقا وقانونا لأن الطاعن كان يعلم وقت تعاقد معه بما حمله على الاعتقاد بأنه إنما سكت عنها وأخفاها عن البنك عمدا وتعاقد معه بما حمله على الاعتقاد بأنه إنما يتعاقد مع من يملك التعاقد وأن اشتراط البنك على شركة الاتحاد العربي تقديم الأوراق الخاصة بشركة أحمد عمر بن قايد إنما كان من جانبه على سبيل استيفاء كافة الأوراق والمستندات تحت يده كما أن تعليقه دفع مبلغ العشرة آلاف جنيه من قيمة الاعتماد لشركة الاتحاد العربي على تقديم هذه الأوراق لم يكن هذا التعليق يعنى بحال من الأحوال أن كفالة الطاعن إنما بدأت بدفع البنك مبلغ من هذه العشرة آلاف جنيه كما يذهب في دفاعه لأن هذا القول تخصيص للكفالة بلا تخصيص ، وقد نص صراحة في البندين ١٢ و ١٣ أن الطاعن يضمن بطريق التضامن والتكافل شركة الاتحاد العربي لغاية ٤٠٠٠ جنيه من الاعتماد المفتوح ويتضامن مع الشركة المذكورة في السداد ويصبح لبنك مصر الحق في استيفاء هذا المبلغ مباشرة من كل من الضامنين وهكذا لم يكن يعلق ضمان كل من الضامنين على شرط وإنما كان ضمنا مباشرا نافذ المفعول بمجرد تأخير شركة الاتحاد العربي في السداد عن الموعد ، كما قال الحكم أيضا أن ما ورد بالبند الرابع عشر إنما كان من قبيل الإجراءات التي يتخذها البنك للاحتياط من سلامة موقفه وليس من شأنها أن تعلق المسؤولية على تحقق الشرط بعد أن نص قبل

ذلك على مسئولية الطاعن بدون قيد ولا تخصيص وقد أقر الحكم المطعون فيه هذا الذي قرره الحكم الابتدائي وزاد بأن الطاعن لم يكذب فقط حين زعم أنه ممثل لشركة تضامن يحق له التوقيع عنها في الاستدانة بل انتحل الطاعن كذبا صفة المدير والممثل لشركة أحمد عمر بن قايد وأخوته وانتحال هذه الصفة الكاذبة وحده يعتبر من طرق الاحتيال الجنائية . فبالأولى يعتبر جريمة مدنية مكونة لطرق الاحتيال . لما كان ذلك وكانت الأسباب المذكورة سائغة وسليمة في ترتيب مسئولية الطاعن من الوجهة المدنية فإن الحكم المطعون فيه لا يكون مشوبا بقصور التسيب .

ومن حيث إن السبب الرابع يتحصل في أن الحكم إذ قضى بالتعويض عن ضرر غير محتمل ولا محقق مقداره يكون قد أخطأ تطبيق القانون وفي ذلك يقول الطاعن إن ذلك الحكم قرر أن الضرر الذي أصاب البنك ثابت وظاهره عدم اقتضاء ديبته من شركة الاتحاد العربي — وبذلك يكون الحكم المطعون فيه قد أقام قضاء على الظاهر وأغفل من حسابه أنه ألزم شركة الاتحاد العربي بالوفاء كما ألزم ضامنين لها معينين وعلى ذلك يكون أقصى ما يمكن استخلاصه من الوقائع التي احتواها هو أن البنك قد يتعرض لضرر محتمل بعد اتخاذ إجراءات التنفيذ ضد شركة الاتحاد العربي وضد الضامنين .

وحيث إن هذا السبب مردود بأن حق الدائن في الرجوع على الكفلاء المتضامنين غير مقيد بأى قيد ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى أن الطاعن قد أخطأ باخفائه حقيقة صفته في النيابة عن الشركة ورتب على ذلك أن البنك أصابه ضرر هو حرمانه من تضامن الشركة التي ادعى الطاعن أنه يمثلها مع شركة الاتحاد العربي في الوفاء في حدود ٤٠٠٠ جنيه ومتى كان هذا هو الضرر المتحقق في الدعوى فإنه لا يؤثر في تحققه القول بملاءة المدين أو الضامنين الآخرين ، ولما كان الطاعن مسئولاً شخصياً عن خطئه بمقدار ما أضاعه على البنك من الضمانات فلا يقبل منه أن يدفع المسئولية بالقول بوجود ضمان آخرين مسئولين لأن مسئوليته مردوها الخطأ — كما ذكر — الناشئ عن تدليس .

ومن حيث إن السبب الخامس يتحصل في النعي على الحكم المطعون فيه بخالفه القانون والاخلال بحق الدفاع ، وفي بيان ذلك يقول الطاعن إنه طلب أمام محكمة الموضوع من بنك مصر أن يودع محضر جلسة مجلس إدارة شركة الاتحاد العربي والذي بلغ إلى بنك مصر تنفيذا لعقد الاعتماد — مستدلا بأن هذا المحضر تضمن أن التزامه لا ينصب إلا على جزء من العشرة آلاف جنيه التي تجاوز العشرين ألف جنيه من الاعتماد ، ولكن البنك لم يقدم هذا المحضر ولم تكلفه المحكمة بإيداعه وأغفلت في حكمها مناقشة هذا الطلب .

وحيث إن هذا النعي مردود بأنه عار عن الدليل إذ لم يقدم الطاعن بملف الطعن ما يدل على أنه تمسك أمام محكمة الموضوع بالطلب الذي أشار إليه في سبب النعي .

ومن حيث إنه لذلك جميعه يتعين رفض الطعن .

جلسة ٢٧ من يونيه سنة ١٩٥٧

برئاسة السيد عبد العزيز محمد رئيس المحكمة ، وبحضور السادة : استحق عبد السيد ، وأحمد قوشه ،
ومحمد متول عظم ، وإبراهيم عثمان يوسف المستشارين .

(٧١)

القضية رقم ١٧٥ سنة ٢٣ القضائية :

دعوى "رسومها" ، شركة "تصفيتها" قسمة . دعوى تصفية الشركة . تقدير الرسوم
فيها باعتبار مجموع أموال الشركة .

إذا كان أحد الشركاء قد رفع دعوى بطلب الحكم بتعيين مصنف لتصفية
الشركة بينه وبين باقي الشركاء والحكم له بنصيبه في التصفية كما أضاف إلى طلباته
طالب فسخ عقد الشركة واستصدار قلم الكتاب قائمة رسوم على أساس مجموع
أموال الشركة وكان الحكم قد قضى في المعارضة في القائمة بتعديلها وتقدير الرسوم
باعتبار أن الشئ المتنازع عليه في دعوى التصفية هو حصة طالب التصفية في
أموال الشركة فإن هذا الحكم يكون قد خالف القانون ، ذلك أن الشئ المتنازع
عليه في دعوى التصفية هو مجموع أموال الشركة التي طلب الشريك تصفيتها
لأن التصفية ما هي إلا قسمة أموال بين الشركاء وقيمة هذه الأموال هي التي
تكون موضوع المنازعة بين الخصوم في دعوى التصفية .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر
والرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن
تتحصل في أن المطعون عليه أقام الدعوى ١٠٤ سنة ١٩٤٧ تجارى كلى القاهرة

على حنا مرزوق وآخر طلب فيها الحكم بتعيين مصف لتصفية الشركة القائمة بينه وبين المدعى عليهما والحكم له بنصيبه في التصفية وتثبيت الجزاء التحفظي المتوقع على دفاتر الشركة ومستنداتها ثم أضاف إلى طلباته طلب فسخ عقد الشركة — وفي ١٨ من أبريل سنة ١٩٤٨ قضت المحكمة بفسخ العقود ووضع الشركة تحت التصفية ونذبت خيرا لإجراء التصفية وأثبت الحكم — أن رأس مال الشركة الذي تضمنته عقودها يبلغ ١٣٤٩٢ جنيها . وقد باشر الخبير مأوريته وقدم تقريرا أثبت فيه أن موجودات الشركة بلغت قيمتها وقت التصفية ٣٧٤٣١ جنيها و ٤٣٧ مليا وأن نصيب المطعون عليه فيها ٢٥٠٣٨ جنيها و ٨٦٣ مليا وأن صافي رصيد المطعون عليه في ذمة حنا مرزوق يبلغ ٢٨٠٦٨ جنيها و ٤٨٥ مليا — وفي ٢١ من أكتوبر سنة ١٩٥١ قضت المحكمة باعتماد التصفية على الأساس الذي ورد بتقرير الخبير المصنفى — وكان الطاعن (قلم الكتاب) قد حصل من المطعون عليه عند رفع الدعوى برسم قدره ١٨ جنيها ولكن صدر حكم ١٨ من أبريل سنة ١٩٤٨ الذي حدد رأس مال الشركة قام قلم الكتاب بتحصيل مبلغ ٢٦١ جنيها و ٢٤٠ مليا باقى الرسوم المستحقة على أساس رأس المال الوارد — لعقود الشركة فلما صدر حكم ٢١ من أكتوبر سنة ١٩٥١ الذي حدد موجودات الشركة ونصيب المطعون عليه فيها وقيمة ماله في ذمة المدعى عليه في الدعوى استصدر الطاعن قائمة رسوم مبلغ ١٠٧٥٨ ج و ٦٤٠ م استنزل منه ما سبق دفعه من المطعون عليه وأعلن هذا الأخير بالقائمة معارض فيها وأسس معارضته على أن الحكم باعتماد التصفية لا يعتبر حكما فاصلا في النزاع بين الطرفين ولم يقض بما استحق في ذمة المدعى عليه في دعوى التصفية وأن تقدير الرسوم على أساس قيمة رأس المال الذي أظهره الخبير تقدير خاطئ ومخالف لنص المادة ٧٥ من قانون الرسوم وفي ٢٥ من مايو سنة ١٩٥٢ قضت المحكمة بتعديل القائمة المعارض فيها إلى مبلغ ٢٩٢ ج و ١٤٠ م . فاستأنف المطعون عليه هذا الحكم وقيد استئنافه برقم ٣١٩ سنة ٦٩٢ ق استئناف القاهرة ، كما استأنفه الطاعن وقيد استئنافه برقم ٤٣٤ سنة ٦٩ ق . ومحكمة استئناف القاهرة قررت ضم الاستئنافين وحكمت في ٢١ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ برفضهما وتأييد الحكم المستأنف قطعا

الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون وأبدت النيابة رأيها برفضه وقررت دائرة الفحص في ١٧ من أبريل سنة ١٩٥٧ إحالة الطعن إلى الدائرة المدنية بجلسة ١٣ من يونيو سنة ١٩٥٧ وفيها صممت النيابة على رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على سبب واحد هو النعي على الحكم المطعون فيه بمخالفة القانون استنادا إلى أن الفقرة الثالثة من المادة ٧٥ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ الخاص بالرسوم القضائية ورسوم التوثيق قد نصت على أنه " في دعاوى طلب الحكم بصحة العقود وإبطالها أو فسخها تقدر قيمتها بقيمة الشيء المتنازع فيه .. " ولما كانت القيمة المتنازع فيها في دعوى التصفية هي قيمة رأس مال الشركة المحكوم بفسخ عقودها والتي قدرها الخبير بمبلغ ٣٧٤٣١ ج و ٤٣٧ م فيكون الحكم إذا اعتبر أن — حصة المطعون عليه في مال الشركة هي الشيء المتنازع عليه في دعوى التصفية قد أخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه أقام قضاءه على " أن التصفية تقتضي إجراء كل العمليات الضرورية لجعل موجودات الشركة صالحة للقسمة بين الشركاء وإظهار حقوق كل منهم وأنها بهذا الوضع مقصودة لذاتها لبيان المال الذي يقسمه الشركاء وليس لبيان رأس المال الذي يختلف في حالة التصفية عن رأس المال الحقيقي لأنه يتضمن في الحالة الأولى أموالا معنوية وخدمات معدومة وغير ذلك مما يزيد فيه دون أن يمثل مالا حقيقيا يمكن قسمته — وأن الشيء المتنازع فيه في حالة طلب الفسخ للتصفية إنما هو تحديد نصيب كل شريك في أموال التصفية . وأنه لذلك فإن الرسوم في هذه الحالة تكون نسبية على حقوق الشركاء وهي في الدعوى الحالية عبارة عن الرصيد المدين في ذمة المدعى عليه في دعوى التصفية المقدرة بمبلغ ٢٨٠٦٨ ج و ٤٨٦ م " — وهذا الذي أورده الحكم وأقام عليه قضاؤه مخالف للقانون ذلك أن الشيء المتنازع عليه في دعوى التصفية هو مجموع أموال الشركة التي طلب المطعون عليه تصفيتها لأن التصفية ما هي إلا قسمة أموال بين الشركاء وقيمة هذه الأموال هي التي تكون

موضوع المنازعة بين الخصوم في دعوى التصفية ومن ثم فإن الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه إذا اعتبر أن الشيء المتنازع عليه في دعوى التصفية هو حصة المطعون عليه في أموال الشركة يكون قد خالف القانون ويتعين لذلك نقضه .

وحيث إن موضوع الدعوى صالح للفصل فيه .

وحيث إنه للأسباب المتقدمة يتعين إلغاء الحكم المستأنف ورفض دعوى المطعون عليه .

جلسة ٢٧ من يونيه سنة ١٩٥٧

برئاسة السيد عبدالعزيز محمد رئيس المحكمة ، وبحضور السادة : عبد العزيز سلطان وكيل المحكمة ،
واسحق عبد السيد ، ومحمد عبد الواحد علي ، وإبراهيم عثمان يوسف المستشارين .

(٧٢)

القضية رقم ١٧٦ سنة ٢٣ القضائية :

(١) نزع الملكية . العبرة في تقدير ثمن العقار المتزوع ملكيته للنفعة العامة .

(ب) تقض " أسباب قانونية يخالفها واقع " . محكمة الموضوع . نزع الملكية . التمسك بما
طرأ على الأرض المتزوع ملكيتها من زيادة في القيمة نتيجة الاستيلاء على بعضها . عدم
جواز عرضه لأول مرة أمام محكمة التقض .

١ — جرى قضاء هذه المحكمة بأن العبرة في تقدير ثمن العقار المتزوع ملكيته
للنفعة العامة هي بوقت نزع الملكية لا وقت الاستيلاء ، ذلك لأن معنى الفقرة
الأخيرة من المادة ٥ من قانون نزع الملكية (رقم ٥ لسنة ١٩٥٧ والمعدل
بالمرسوم بقانون رقم ٩٤ لسنة ١٩٣١) أن نشر مرسوم نزع الملكية يساوي
عقد بيع مسجلا والأصل أن ثمن المبيع يقدر وقت البيع — ولأن باقي المواد
من ٦ — ١٢ و ١٦ و ١٧ تنص على الاتفاق على الثمن أو تقديره بمعرفة خير
وإيداعه خزانة المحكمة على ذمة المتزوع ملكيته في وقت قصير عقب نزع الملكية
مباشرة (لاقبلها) — وعلى ذلك فإنه لا يترتب على معارضة نازع الملكية الخروج
على حكم القانون وتقدير الثمن في وقت آخر .

٢ — متى كانت الحكومة لم تثر في دفاعها أمام محكمة الموضوع عدم مراعاة
الخير والمحكمة من بعده ما طرأ على الأرض المتزوع ملكيتها من زيادة في القيمة
يسبب نزع الملكية فإنه مهما كان هذا الدفاع متعلقا بقاعدة قانونية إلا أنه نظرا

لأن تحقيقها يخالطه واقع هو تحقيق ما عاد على الأرض من منفعة نتيجة الاستيلاء على بعضها — مما تستقل به محكمة الموضوع — فإنه يعتبر دافعا جديدا يمتنع عرضه لأول مرة على محكمة النقض .

للمحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

ومن حيث إن الوقائع — حسبما يبين من الأوراق — تحصل في أنه بتاريخ ١٣ من يناير سنة ١٩٤٩ أقام المطعون عليهما الدعوى ٢٢٣ سنة ١٩٤٩ كلى طنطا على الطاعنين . وقالوا في صحيفة إن وزارة الأشغال استولت في ١٥/٥/١٩٤٣ ، ١٩٤٣/٦/٥ ، ١٩٤٥/١١/٥ على أرض زراعية بزمام المحلة الكبرى مساحتها ١٩ قيراطا و ٢١ سهما مما تملكه المطعون عليها الأولى بعقد مسجل في ١٩٤٢/٣/٩ وعلى ٨ قراريط و ١٤ سهما مما يملكه المطعون عليهما بالسوية بالعقد المسجل في ١٩٤٧/١٠/٦ وبذلك صار مجموع الأرض المستولى عليها فدانا و ٤ قراريط و ١١ سهما لإقامة مستشفىين للأمراض الصدرية وللحميات عليها — ثم صدر مرسوم بترع ملكية تلك العقارات في ١٠/٥/١٩٤٨ ورغم ذلك فإن الطاعنين لم يتخذوا أى إجراء للاتفاق على الثمن أو لتقديره وفقا لإجراءات قانون نزاع الملكية فهما لذلك يطلبان الحكم على الطاعنين بمبلغ ١١٨٥ جنيها و ٧٧٦ مليا قيمة الثمن مع المصروفات والأنعاب بحكم مشمول بالتنفيذ مع حفظ كافة الحقوق في لربح وفي التعويض .

فازع الطاعنون في مقدار المساحة المتروعة ملكيتها — وفي تقدير الثمن المطالب به — ولذلك أصدرت المحكمة حكما تمهيديا في ١٥/١١/١٩٤٩ بنذب مكتب الخبراء للانتقال إلى الأعيان المتنازع عليها لإجراء مقامها والتقدير ثمنها عند الاستيلاء عليها وعند نزاع ملكيتها — وبعد أن باشر مأموريته أودع تقريرا

اتهى فيه إلى أن حقيقة المساحة فدانا و ٤ قراريط و ٩ أسهم وأن ثمنها وقت الاستيلاء ٥٦٩ جنها و ٧٩٥ مليا ومبلغ ٩٤٥ ج و ٨٤٠ م وقت نزع ملكيتها — وبجلسة ١٩٥١/٥/٢٩ قضت المحكمة بالزام الطاعنين بدفع مبلغ ٩٤٥ جنها و ٨٤٠ مليا والمصروفات المناسبة ومبلغ ٤ جنيهات أتعابا للمحاماة وشملت الحكم بالتفاد بالنسبة لمبلغ ١٥٠ جنها و ٢٧٦ مليا ومصروفاته المناسبة (عبارة عن المبلغ الذى اعترف به الطاعنون وقدرود ثمننا للأرض) .

استأنف الطاعنون هذا الحكم أمام محكمة استئناف طنطا وقيد برقم ٢٩ سنة ١٩٥٣ وطلبوا تعديل الحكم إلى المبلغ الذى يعترفون به ، وبجلسة ١٩٥٣/٤/١٤ قضت المحكمة بقبول الاستئناف شكلا وبرفضه موضوعا وبتأييد الحكم المستأنف وألزمت المستأنفين بالمصروفات والأتعاب (٥ ج) . فطعن الطاعنون فى هذا الحكم بطريق النقض .

عرض الطعن على دائرة فحص الطعون بجلسة ١٩٥٧/٤/١٧ وفيها طلب الطاعنون إحالة الطعن على الدائرة المدنية . وطلبت النيابة الإحالة كذلك بالنسبة للسبب الأول . وعدم قبول الطعن بالنسبة للسبب الثانى . فقررت المحكمة إحالة الطعن على الدائرة المدنية لنظره بجلسة ١٩٥٧/٦/١٣ وفيها أصر الطاعنون والمطعون عليهما والنيابة على ما جاء بمذكراتهم .

ومن حيث إن الطعن بنى على سبب واحد هو مخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه وتأويله من وجهين : الوجه الأول — أخطأ الحكم المطعون فيه حيث يقرر أن العبرة فى تقدير ثمن العين المتزوع ملكيتها هو بوقت نزع ملكيتها — فى حين أن وقت الاستيلاء هو ما يجب اعتباره مناط تقدير الثمن لأن واقعة الاستيلاء التى يخرج بها العقار من ذمة مالكة ، ويدخل بها فى ملك الدولة — بغض النظر عن مرسوم نزع الملكية الذى قد لا تدعو الحاجة إليه على ما جرى به قضاء هذه المحكمة فى حكمها الصادر بجلسة ١٩٤٣/٤/١٥ . الوجه الثانى — أخطأ الحكم كذلك بمخالفة المادة ١٣ من قانون نزع الملكية التى تقضى بتقدير ثمن العقار

في حالة نزاع ملكيته بدون مراعاة زيادة القيمة الناشئة أو التي يمكن أن تنشأ من نزاع الملكية — فاجرى الحكم مع الخبير تقدير القيمة في سنة ١٩٤٨ دون أن يدخل في حسابه ما عاد على الأرض من فائدة نتيجة ضمها للثانف وإقامة المستشفى عليها وقربها من العمران وارتفاع قيمتها تبعاً لذلك كله .

ومن حيث إن هذا النعي مردود في وجهه الأول بما جرى به قضاء هذه المحكمة في هذا الخصوص من أن العبرة في تقدير الثمن هي بوقت نزاع الملكية — ذلك لأن المادة (٥) من قانون نزاع الملكية (رقم ٥ لسنة ١٩٠٧ والمعدل بالمرسوم بقانون رقم ٩٤ لسنة ١٩٣١) تقول في الفقرة الأخيرة منها " ونشر هذا الأمر العالي (مرسوم نزاع الملكية) في الجريدتين الرسميتين يترتب عليه في صالح طالب نزاع الملكية نفس النتائج التي تترتب على تسجيل عقد انتقال الملكية " ومعنى هذا أن نشر مرسوم نزاع الملكية يساوي نقد بيع مسجل ، والأصل أن ثمن المبيع يقدر وقت البيع . وأن باقي المواد من ٦ — ١٢ ، ١٦ ، ١٧ تنص على الاتفاق على الثمن أو تقديره بمعرفة خبير وإبداءه خزانة المحكمة على ذمة المزوع ملكيته في وقت قصير عقب نزاع الملكية مباشرة (لا قبلها) — وأنه متى تقرر ذلك فإنه لا يترتب على معارضة نازع الملكية الخروج على حكم القانون هذا وتقدير الثمن في وقت آخر (الطعن ٩ سنة ١٥ ق) — يؤكد أن قانون نزاع الملكية لم يجعل لوقت الاستيلاء أى اعتبار في تقدير الثمن ، لا في حالة واحدة وبصرح النص في المادة ٢٥ منه حيث تقول " العقار الذي يحصل الاستيلاء عليه مؤقتاً يعاد بنفس الحالة التي كان عليها وقت أخذه — وكل تلف فيلأيجعل لصاحبه حقا في التعويض عنه ... وإذا أصبح العقار غير صالحاً استعمال الذي كان مخصصاً له — فتلتزم الحكومة بمشتراه ودفع القيمة التي كان يساويها وقت الاستيلاء عليه " — ومفاد هذا النص أنه لا يسرى في حالة الاستيلاء الغير المؤقت — أما حكم هذه المحكمة الذي يشير إليه الطاعنون في سبب النعي فإنه لا يمت إلى النزاع الحالي بأية صلة لأنه خاص بحالتي إضافة العقار إلى ملكية الحكومة للنفعة العامة إما بالاتفاق الودى مع صاحبه أو باقتناء خط التنظيم بمرسوم يتداخل فيه ذلك العقار — وفي كلتا حالتين الحالين قد لا يدعوا الحال

إلى استصدار مرسوم بزع الملكية — لأن مرسوم اعتماد خط التنظيم يقوم مقامه ولأن الاتفاق مع مالك العقار — على حد تعبير المادة ٦ في فقرتها الأخيرة (من قانون نزع الملكية) تكون له قيمة سند واجب التنفيذ ويعتبر بمثابة عقد رسمي — فلا يتصور أن يقوم معه نزاع على الثمن ومع ذلك فإن هذا الحكم يقرر أنه إذا لم تر الدولة داعيا لاستصدار مرسوم بنزع الملكية — واكتفت بالاتفاق وديا مع المالك — فلا يمكن أن يكون هذا الاتفاق سببا في عدم تطبيق أحكام قانون نزع الملكية وإسقاط حقوق المستأجرين وأصحاب المنفعة التي رعاها القانون المذكور ونظمها قبل هذا المالك — فإذا سارع المالك في هذه الحالة إلى الاتفاق على الثمن دون أن يدعو المستأجرين للجلسة المعينة لذلك ليطالبوا بحقوقهم في التعويض عن الضرر الذي لحق بهم مباشرة من نزع الملكية — فإن المستأجر يكون له أن يرجع على المالك المؤجر بالتعويض عما لحقه من الضرر بسبب نزع الملكية وبديهي أن الاتفاق المشار إليه في هذا الحكم لا يمت إلى الاستيلاء الذي يقول به الطاعنون بأية صلة ويكون استنادهم إليه على غير أساس من الصحة ولا من الواقع .

ومن حيث إن الوجه الثاني من سبب النعي مردود كذلك بأن دفاع الطاعنين أمام محكمة الموضوع اقتصر على أن الأرض المتزوع ملكيتها هي أرض زراعية وليست من أراضي البناء وأنها بعيدة عن مدينة المحلة الكبرى ولا تدخل في كردون السكن فلا يمكن أن تبلغ قيمتها إلى ما قدره لها الخبير بل إنها لا تزيد على القيمة التي عرضوها على المطعون عليهما وهو ١٥١ جنيها و ٢٦٧ مليا — ولم تتر الحكومة في دفاعها عدم مراعاة الخبير والمحكمة من بعده ما طرأ على الأرض المتزوع ملكيتها من زيادة في القيمة بسبب نزع الملكية — وأنه متى كان الأمر كذلك فإنه مهما كان هذا الدفاع متعلقا بقاعدة قانونية إلا أنه نظرا لأن تحقيقها يخالطه واقع هو تحقيق ما عاهد على باقي أرض المطعون عليهما من منفعة نتيجة الاستيلاء على بعضها وهو ما تستقل به محكمة الموضوع فإنه يعتبر دفاعا جديدا يمتنع عرضه لأول مرة على محكمة التمس ومن ثم يكون هذا الوجه غير مقبول .

ومن حيث إنه لذلك كله يتعين رفض الطعن .

جلسة ٢٧ من يونيو سنة ١٩٥٧

برئاسة السيد محمد قزاد جابر المستشار ، وبحضور السادة : استحق عبد السيد ، ومحمد عبد الواحد
حل ، ومحمد متولى مثل ، وإبراهيم عثمان يوسف المستشارين .

(٧٣)

القضية رقم ٢٢٠ سنة ٢٣ القضائية :

(أ) بيع " البيع بالكوتراتات " . اعتبار البيع على الوجه أو بالكوتراتات صحيحا . مدى
اختلافه عن البيع العادي .

(ب) بيع . التزام . عقد . تعهد بالتوريد . ماهيته .

(ج) التزام " اقضاؤه " . استبدال الدين . ماهيته . م ١٨٦ و ١٨٧ مدني قديم .

١ — يعتبر البيع على الوجه أو بالكوتراتات صحيحا لأنه لا يختلف عن البيع
العادي إلا في ترك تحديد السعر (الثمن) للسوق أو للبورصة على الأسس التي
توضح في تلك العقود والتي تؤدي إلى تعيينه بلا نزاع .

٢ — التعهد بالتوريد ليس عقدا قائما بذاته ولكنه يكون التزاما يتضمنه
عقد آخر من العقود المبينة في القانون كعقد البيع وفيه يتعهد البائع بتسليم المبيع
(أو بتوريده) في المكان والزمان المتفق عليهما في العقد .

٣ — الاستبدال المنصوص عليه في المادتين ١٨٦ و ١٨٧ من القانون
المدني القديم هو عقد يتفق فيه الطرفان على أن يقضيا على التزام سابق وأن يحل
محل التزاما آخر جديدا يختلف عن الأول بأحد عناصره المهمة — العاقدان أو
الموضوع أو السبب — ولا يصح استنباط الاستبدال أو افتراضه بل يجب أن
تظهر نية العاقدين في القضاء على الالتزام السابق وفي إحلال الالتزام الجديد
محل ظهورا واضحا .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر ،
والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

ومن حيث ان وفائع هذا الطعن — حسبما يبين من الحكم المطعون فيه ومن سائر
الأوراق — تحصل فى أنه بتاريخ ١٥ من فبراير سنة ١٩٤٩ باع المطعون عليه
الثانى بضمين واتضامن الطاعن الى المطعون عليها الأولى خمسمائة قنطار من قطن
الكرك الزهر من محصول زراعته من أول وثانى جنيه بعقد كتب فى اعلاه عنوانه
(شروط بيع على الوجه) يتضمن اثنى عشر بنداً نص فيها على مكان تسليم القطن
(محلج ادرعى بالمنصورة) وعلى ميعاد تسليمه (لغاية ١٠ من أكتوبر سنة ١٩٤٩)
وعلى دفع مبلغ ألف جنيه من الثمن بصفة عربون للصرف منه على الزراعة والجنى .
وعلى أنه عند تسليم القطن فى المحلج المتفق عليه تدفع الشركة المشترية ٨٠٪ من
الثمن حسب سعر محلها فى يوم التسليم بعد خصم ما يكون قد دفع الى البائع من
قبل ذلك الى غير ذلك من الشروط التى انتهت بالبند الثانى عشر الذى نص فيه
على أن البائع تعهد ببيع الكمية المتفق عليها (كوتراتات) فى بحر مدة فايتها
١٥ من ابريل سنة ١٩٤٩ بحسب الأسعار الجارية بحل الشركة .

ونفاذا لهذا العقد حرر فى ٩ من ابريل سنة ١٩٤٩ عقد بيع القطن (٥٠٠ قنطار
موضوع العقد الأول) كوتراتات وأن السعر يكون هو المعلن للقطن طويل
الثيلة برتبة جود ببورصة الاسكندرية فى أى يوم يرغب البائع بعلاوة ١٢٠ قرشا
للقنطار لغاية ١٥ من نوفمبر سنة ١٩٤٩ وتسلم البائع بمقتضى هذا العقد الثانى
مبلغ ١٢٠٠ جنيه على دفعتين فأصبح مجموع ما تسلمه من عاجل الثمن ٢٢٠٠ جنيه
ولكنه رغم ذلك لم يسلم الى الشركة ولا الى المحلج المتفق عليه شيئاً من القطن
المبيع — الأمر الذى اضطرت معه الشركة الى اقامة الدعوى ١٧٣٠ سنة ١٩٤٩
مدنى كلى المنصورة على المطعون عليه الثانى والطاعن بصحيفة أعلنت فى ٧ من ديسمبر
سنة ١٩٤٩ وتضمنت اذارهما بتسليم القطن المبيع فى ٢٤ ساعة والا فيحكم

عليهما متضامنين بأن يدفعا اليها مبلغ ٤٠٨٤ جنيها و٩٦٠ مليا وفوائده بواقع ٨٪ سنويا على مبلغ ٢٢٠٠ جنيه ابتداء من ١٠ من نوفمبر سنة ١٩٤٩ حتى تمام الوفاء مع المصروفات والأتعاب ومع حفظ كافة الحقوق . وأمام المحكمة طلب المطعون عليه الثاني رفض الدعوى فيما زاد على مبلغ ٢٢٠٠ جنيه (المسلم اليه) بحجة أن القطن المبيع توقع عليه حجز من مالك الأرض وأن الدودة أكلت مـنظمه وأهلكته — وأما لصاحن فقد طلب رفض الدعوى برمتها قبله لمخالفة الشركة لشروط العقد الأول الذى نـفى ضمانا فيه ولأن العقد الثانى لم يشترك فى التوقيع عليه ويعتبر فى نظره استبدالاً للعقد الأول فلا يسأل لذلك عن شيء من المبلغ المطالب به .

ويجلسة ١٩ من فبراير سنة ١٩٥١ قضت محكمة المنصورة :

أولا - — بالزام المدعى عليه الأول بصفته مدينا والثانى بصفته ضامنا متضامنا بأن يدفعا للدعية مبلغ ١٠٠٠ ج وفوائده بواقع ٧٪ من تاريخ المطالبة الرسمية حتى الوفاء — والمصروفات المناسبة ومبلغ ٥٠٠ قرش أتعابا للحاماة .

ثانيا : — بالزام المدعى عليه الأول بأن يدفع للدعية مبلغ ١٢٠٠ ج وفوائده بواقع ٧٪ والمصروفات المناسبة ، ٥٠٠ قرش أتعاب محاماة .

ثالثا : — بإحالة الدعوى على التحقيق بالنسبة لباقي الطلبات ليثبت المدعى عليه الأول أن دودة القطن أكلت محصول الزراعة .

ويجلسة ١٧ من ديسمبر سنة ١٩٥١ قضت بالزام المدعى عليهما الأول بصفته مدينا والثانى بصفته ضامنا متضامنا بأن يدفعا للدعية مبلغ ١٢٠٠ ج والمصروفات المناسبة ومبلغ ٥٠٠ قرش أتعابا للحاماة وبرفض ما خالف ذلك من الطلبات .

استأنف الطاعن الحكم الأول وقيد برقم ١٣٦ سنة ٣ ق استئناف المنصورة، ويجلسة ٩ من فبراير سنة ١٩٥٢ أقامت الشركة استئنافا فرعيا على المدعى عليهما

أصلا وقيد برقم ٢٢ سنة ٤ ق ولما صدر الحكم الثانى استأنفه الطامن أيضا وقيد برقم ١٦١ سنة ٤ ق وطلب فى استئنافه الغاء الحكمين ورفض الدعوى قبله . وبعد أن أصدر المطعون عليه الثانى . قررت المحكمة ضم الاستئنافات ليصدر فيها حكم واحد . ويجلسه ٦ من مايو سنة ١٩٥٣ قضت حضوريا بقبول الاستئنافات الثلاثة شكلا وفى الموضوع :

أولا : - فى الاستئناف رقم ١٣٦ سنة ٣ ق ، رقم ٢٢ سنة ٤ ق برفضهما وبتأييد الحكم الأول وبالزام كل مستأنف بمصروفات استئنافه وبالمقاصة فى أتعاب المحاماة .

ثانيا : - فى الاستئناف ١٦١ سنة ٤ ق بتعديل الحكم الثانى إلى الزام الطامن بصفته ضامنا متضامنا بأن يدفع للشركة من المبلغ المحكوم به مبلغ ٥٠٠ ج والمصروفات المناسبة له عن الدرجتين ، ٢٠٠ قرش أتعاب محاماة ورفض ما زاد على ذلك من الطلبات وبالزام الشركة بباقي مصروفات هذا الاستئناف ومبلغ ٥٠٠ قرش أتعابا للمحاماة للطامن .

فطعن الطامن فى هذا الحكم بطريق النقض .

عرض الطعن على دائرة فحص الطعون بجلسته ٣ من أبريل سنة ١٩٥٧ وفيها طلب الطامن الإحالة الى الدائرة المدنية ، وطلبت النيابة رفض الطعن فقررت إحالة الطعن الى الدائرة المدنية لنظره بجلسته ٣٠ من مايو سنة ١٩٥٧ وفيها أصر الطامن والنيابة على طلباتهما الموضحة بالمذكرات ولم يحضر المطعون عليهما ولم يقدم ما شيئا .

ومن حيث إن الطاعن ينهى على الحكم المطعون فيه الخطأ فى القانون فى تطبيقه وتأويله من عدة وجوه : -

الوجه الأول : - وصف الحكم المطعون فيه عقد ١٥ من فبراير سنة ١٩٤٩ والموقع عليه منه هو بأنه عقد بيع صحيح من قبيل البيوع التى تتناول الحاصلات

الزراعية والتي تباع عادة في الأسواق المالية (البورصة) ويترك تقدير الثمن فيها الى ما يقرر في تلك الأسواق لنوع المحصول للبيع في خلال المدة المتفق عليها في العقد — وهذا الوصف الذي قال به الحكم خطأ في تكييف العقد لأن العقد لم يترك تقدير الثمن للبورصة ولم يحدد المدة الواجب قطع السعر فيها — ولأن ترك الأمر في تحديد السعر للشركة المشترية مبطل للبيع قانونا .

الوجه الثاني : — تفيد نصوص العقد أنه عقد توريد لا عقد بيع . وأن ما يورد من القطن للحلج يبقى على ملك البائع حتى يتم الاتفاق على السعر . وإلا صار حلجه على حسابه وحينئذ تكون الشركة المشترية بمثابة وكيل بالعمولة لها أجراها المحدد في العقد إذا كلفت بالبيع أو إذا امتنع البائع عن سداد ما عليه من سلفيات وفوائد ومصروفات ومن ثم يكون العقد الثاني الذي لم يشترك فيه الطاعن ولم يوقع عليه هو المعمول عليه .

الوجه الثالث : — أن العقد الأول حصل استبداله بعقد البيع الثاني ولأن الطاعن لم يكن طرفا فيه فإن الكفالات والضمانات التي كانت على العقد الأول تنقضي باستبداله — ولا يغير من ذلك قول الحكم المطعون فيه بامتداد تلك الكفالات والضمانات الى العقد الثاني في الحدود المرسومة بالعقد الأول لأن هذا القول خطأ قانوني ظاهر وعلى خلاف مقتضى المادة ١٩٠ مدني قديم التي تشترط رضا الكفلاء لنقل التأمينات — وعلى ما سلف البيان — فإن الطاعن لم يشترك في العقد الثاني ولم يرض بنقل التأمينات الى ذلك العقد الثاني .

الوجه الرابع : — الكفالة عقد تبعية وقد انتهت بزوال العقد الأول بالاستبدال فالحكم على المدين بالعقد الثاني وعلى الضامن بالعقد الأول مخالف للقانون .

ومن حيث إن هذا النعي مردود في جميع وجوهه بما قرره الحكم المطعون فيه من أن العقد الأول جعل عنوانه (عقد بيع قطن على الوجه بين شركة أقطان زخوري بني بك بصفتها مشترية والأستاذ صالح البنا باعتباره بائعا والطاعن بصفته

ضامنا متضامنا في كل ما هو مدون بالعقد وما يتعلق بخصوصه (ثم نقل الحكم شروط العقد الأول التي تقضى باستلام البائع للعربون وقدره ١٠٠٠ ج وبتعهده بتوريد القطن لمحلج أو غست ادرعى بالمنصورة لحساب المشتري وأن ما يصير تسليمه هناك يدفع ٨٠٪ من ثمنه بعد خصم ما سبق سداده إلى البائع وما يكون قد صرف على القطن من مصاريف وفوائد — وأن السعر يحدد حسب الأسعار الجارية بحمل المشتري فإذا لم يحصل الاتفاق على السعر أو رغب المشتري في بيعه للغير فمن حقه استلام القطن بعد سداد ما يكون مستحقا عليه وعلى أن البيع لا يعتبر نهائيا إلا بقطع السعر - فإذا لم يحصل اتفاق على السعر أو انقضت المواعيد المحددة فإن المشتري يقوم بحلج القطن على حساب البائع ثم يقوم ببيعه لحسابه كذلك باعتباره وكلا عنه بالعمولة بعد خصم أجرة المحلج والمصاريف وما تسلمه البائع معجلا من الثمن على حسب الفئات المحددة في العقد — فإذا لم يوافق البائع على ذلك كله فله أن يسحب قطنه قبل حلجه بعد سداد ما يكون مستحقا عليه من مبالغ وفوائدها ومبلغ ٥٠٠ جنيه بصفة تعويض كشرط جزائي متفق عليه ، ثم تكلم الحكم عن العقد الثاني ونقل بعض نصوصه ثم قال "وحيث إنه يتضح من هذا العرض التفصيلي لأهم ما جاء في العقدين مما يتصل بالنزاع الحالي ومن باقى بنودهما صحة الوصف الذى أسبغ على كل منهما ، فالأول هو عقد بيع قطن على الوجه والثانى هو عقد شراء قطن على الكوتراتات . وليس فى بنود أيهما ما يتعارض مع وصفه ، وقد خلا ثانيهما من أية دلالة على أنه استبدل بالعقد الأول . بل على العكس أثبت فى العقد الثانى فى صراحة أنه ينصب على الأقطان التى تناولها العقد الأول وقد انعقد إجماع الفقهاء والقضاء فى ظل القانون المدنى القديم على إجازة البيع التجارى المعروف بالبيع على الوجه — وهو البيع الذى يتناول الحاصلات الزراعيّة التى تباع عادة فى الأسواق المالية (البورصة) ويترك فيه تقدير الثمن إلى ما يقرر فى تلك الأسواق لنوع المبيع خلال المدة المتفق عليها فى العقد — والبيع الأول من هذا القبيل وقد خلا عقده مما يتعارض مع طبيعة هذا البيع . أما ما جاء فى البنود السادس والسابع والعاشر فلا يتحقق شىء منها إلا إذا فوت البائع الميعاد المحدد لقطع السعر أو اختلف مع

الشركة على تحديده فيفسخ البيع عندئذ وتبقى ملكية البائع للقطن وتنقلب الشركة دائنة بما قدمت من دفعات (الثمن) وتكبدت من نفقات واستحقت من تضمينات ولها أن تتخذ الإجراءات الكفيلة بالمحافظة على حقوقها — وقد تعهد البائع في البند الثاني عشر من العقد الأول بأن يبيع القطن كوتراتات في مدة غايتها ١٩٤٩/٤/١٥ حسب الأسعار الجارية بمحل الشركة ” ثم تكلم الحكم عن دفاع الطاعن في هذا الخصوص وأن هذا البند الأخير يبطل البيع لأنه يسلب إرادة الشركة في تحديد السعر ، ثم قال ” وحيث إن هذا البند لا يتعارض إطلاقاً مع باقى بنود العقد ولا يخرج عن أن يكون ترديدا للبند الخامس على ما جاء في الصحيفة التاسعة من مذكرة الطاعن الختامية المقدمة في ١٩٥٣/٣/١٤ وهذا حق لأن البند الثاني عشر لم يأت بجديد ولكنه جدد تاريخ القطع الذي خلا منه البند الخامس من أن القطع يكون حسب الأسعار الجارية بالشركة ، وهذا الشرط بصيغته ليس مجهلاً ولا تحكيمياً لأن الأسعار الجارية بالشركة تحددها أسعار البورصة فالشرط صحيح لأن القانون لا يستلزم بيان الثمن في العقد ولكنه يكفي بأن يكون الثمن قابلاً للتحديد وأن يشمل العقد على الوسائل المؤدية لتعيينه بلا نزاع بين الطرفين — وقد أورد القانون المدني الجديد في المادة ٤٢٤ منه نصاً على ذلك — وفضلاً عن ذلك كله فإن البند الخامس لم يترك تحديد السعر لإرادة الشركة بل نص على أن قطع السعر يكون باتفاق الطرفين ، ثم نص في البند السابع على حق البائع في الاحتفاظ بقطعه إذا لم يتفق على السعر وأن يبيعه لمشتري آخر (البند العاشر) فلا يمكن والحالة هذه القول بأن العقد حوى شرطاً تحكيمياً باطلاً ومبطلاً له “ ، وبعد أن تكلم الحكم عن التعويض الولد في صدر العقد الأول وفي باقى بنوده عن ضمانات الطاعن شرح دفاعه الخاص باستبدال العقد الأول وزواله قال ” وحيث إن هذا مردود بأن استبدال الدين لا يتم إلا إذا انتوى المتعاقدان أن يستبدلا بالالتزام الأصل آخر جديداً يغيره ونية التجديد لا تفترض ولا تؤخذ بالظن بل يجب أن يتفق عليها صراحة أو أن تظهر الرغبة فيها ظهوراً واضحاً بيننا من نصوص العقد ولا بد أن تنصب هذه النية على تغيير الدين القديم وعلى أن يحل محله آخر يختلف عنه موضوعاً أو محلاً ، أما التغيير

الذى لا يتناول إلا شرط العقد دون جوهره فلا يعتبر تجديدا على ما يستفاد من المادتين ١٨٦ ، ١٨٧ من القانون المدنى القديم وعلى ما صرح به القانون المدنى الجديد فى المواد من ٣٥٢ إلى ٣٥٦ ولم تصرح الشركة المشترية ولا البائع بأن نيتهما اتجهت إلى الاستبدال — وليس فى نصوص العقد الثانى ما ينم عن تلك الرغبة . بل إن هذا العقد لم يرم إلا تنفيذاً للبندين الخامس والثانى عشر من العقد الأول ، وقد ضمن الطاعن جميع شروط العقد الأول وما يتعلق بخصوصه فضمانته لذلك تمتد إلى العقد اللاحق فى الحدود المرسومة فى العقد الأول فليس له أن ينصل منها وليس للشركة أن تتجاوزها أو أن تسائله على أساس ما طرأ من شروط جديدة فى العقد الثانى الذى لم يساهم فيه ولم يرض عنه ، وهذا الذى قرره الحكم لا مخالفة فيه للقانون من اعتبار البيع على الوجه أو بالكوتراقات صحيحا لأنه لا يختلف عن البيع العادى إلا فى ترك تحديد السعر (الثمن) للسوق أو للبورصة على الأسس التى توضح فى تلك العقود والتى تؤدى إلى تعيينه بلا نزاع بين الطرفين .

ومن حيث إن الطاعن ينهى على الحكم المطعون فيه فى باقى أسباب الطعن القصور فى التسبيب والفساد فى الاستدلال فى عدة وجوه : —

الوجه الأول : — استشهد الحكم المطعون فيه بالبند الثانى عشر من العقد الأول على أن هذا العقد حدد ميعادا لقطع السعر فى حين أن ذلك البند خلا من ذلك كلية .

الوجه الثانى : — استشهد الحكم كذلك فى سبيل التدليل على صحة العقد الأول وعلى اعتباره بيعا صحيحا بالبند الخامس والسابع والعاشر من ذلك العقد فى حين أن تلك البنود بنصوصها الثابتة فى العقد تهدم إمكان اعتبار العقد المذكور بيعا .

الوجه الثالث : — كذلك استشهد الحكم على صحة الشرط الثابت فى العقد الأول من أن تحديد سعر البيع يكون على أساس الأسعار الجارية بحل الشركة .

وعلى أن هذا الشرط لا يعتبر تحكيا ولا يبطل البيع بالتالى بمقولة إن أسعار الشركة هي بينها أسعار البورصة من غير أن يبين مصدر هذا القول وفي حين أن أوراق الدعوى لا تدل على ذلك .

الوجه الرابع : — قال الطاعن في دفاعه ومذكراته إن الحكم المطعون فيه لم يكن في مقدوره أن يفسر العقد المتنازع حوله بأكثر مما فسر به المتعاقدان فيه فقد أثبتت الشركة في ذلك العقد أنه عقد توريد قطن وبمثل ذلك قالت في صحيفة الدعوى — مع قيام الفارق بين عقد التوريد وعقد البيع — ورغم هذا الدفاع الثابت فإن المحكمة لم ترد عليه بكلمة .

الوجه الخامس : — كذلك أكد الطاعن في دفاعه أن البند الثانى عشر من العقد الأول لا يعدو أن يكون في حقيقته وعدا بالبيع — وإن الوعد بالبيع مثله كمثل البيع تماما يجب أن يستوفى جميع أركانه القانونية وأهمها الثمن — فإذا خلا من هذا الركن كان العقد باطلا سواء اعتبرته المحكمة بيعا أو وعدا بالبيع ولم ترد المحكمة على هذا الدفاع .

الوجه السادس : — قال الطاعن أخيرا أن البند الثانى عشر من العقد الأول تضمن تعهدا ببيع القطن موضوع ذلك العقد بالكوترانات في بحر مدة فايتها ١٩٤٩/٤/١٥ وقد قام البائع في ١٩٤٩/٤/٩ ببيع القطن بالفعل بالكوترانات إلى الشركة وتم بذلك تنفيذ هذا التعهد وانقضى به ضمان الطاعن بتمام التنفيذ من ناحية وبمحصول الاستبدال من الناحية الثانية على ما قال به من قبل . والحكم المطعون فيه عزف عن الرد على ذلك كله ولم يدلل عليه وحين استدل أخطأ في الاستدلال فإزاء الحكم لذلك كله قاصر البيان وفاسد الاستدلال مما يعيب الحكم بالقصور ويوجب نقضه .

ومن حيث إن هذا النعى رغم ما فيه من ترديد لما جاء في سبب النعى الأول مما يغنى عن تكرار الرد عليه فإنه مردود في جميع وجوهه — أولا : بأن التعهد بالتوريد ليس عقدا قائما بذاته ولكنه يكون التزاما يتضمنه عقد آخر من العقود

المهينة في القانون كعقد البيع وفيه يتعهد البائع بتسليم المبيع (أو بتوريده) في المكان والزمان المتفق عليهما في العقد — وقد قطع الحكم المطعون فيه في أن العقد الأول الموقع عليه من الطاعن هو عقد بيع بات مستوفي لجميع أركانه وشرائطه القانونية ولم يعتبره وعدا بالبيع ، كما لم يعتبر العقد الثاني استبدالاً للعقد الأول في أسباب سائغة تكفي لحمله وتغني عن تعقب الطاعن في شتى نواحي دفاعه — ومردود ثانياً بأن الاستبدال المنصوص عليه في المادتين ١٨٦ و ١٨٧ من القانون المدني القديم والذي يحكم واقعة النزاع هو عقد يتفق فيه الطرفان على أن يقضيا على التزام سابق وأن يحل محله التزام آخر جديداً يختلف عن الأول بأحد عناصره المهمة العاقدان أو الموضوع أو السبب ولا يصح استنباط الاستبدال أو افتراضه بل يجب أن تظهر نية العاقدين في القضاء على الالتزام السابق وفي إحلال الالتزام الجديد محله ظهورا واضحا — ومردود أخيراً بأن الجدل حول الثمن وبطلان الشرط الخاص به — يخرج عن نطاق النزاع القائم حول رد ما سلم إلى البائع من قروض وسلفيات وما استحق عليه من فوائد وتعويضات متفق عليها بصراحة في العقد الأول الموقع عليه من الطاعن عند عدم تسليم القطن المبيع — ولذلك كله يتعين رفض الطعن .

جلسة ٢٧ من يونيه سنة ١٩٥٧

برئاسة السيد المستشار محمد قزاد جابر، وبحضور السادة: السيد عبد السيد، ومحمد عبد الواحد،
واحد قوش، وإبراهيم عثمان بوصف المستشارين .

(٧٤)

القضية رقم ٣ سنة ٢٦ القضائية "أحوال شخصية":

(أ) أحوال شخصية . زواج الاسرائيليين . اثبات "بالقرآن" . الصداق في الشريعة
الموسوية . اعتبار دفعه شرط الصحة عقد الزواج . قول الزوجة بأنها لم تقبض مهرا .
اعتبار أنه قول تقوم القرينة القانونية على عكسه .

(ب) أحوال شخصية . طلاق الاسرائيليين . درعة (بائنة) . صداق . حق الزوج في تطليق
زوجته إذا ظهر له أنها ليست بكرًا مع رد حقوقها المالية المنصوص عليها في العقد
بعد خصم المهر .

(ج) أحوال شخصية . طلاق الاسرائيليين . صداق . دعوى "طلبات الخصوم" . دفاع .
قيام الخصومة بين الزوجين على تصفية الحقوق المالية لكل منهما قبل الآخر . اعتبار
المهر والمطالبة برده أو خصمه هو مما تناوله هذه الحقوق واندججه في عموم دفع
الزوج للدعوى .

(د) أحوال شخصية . طلاق الاسرائيليين . حكم "تسيب كاف" . استخلاص الحكم
القواعد التي تقوم عليها الحقوق المالية لكل من الزوجين قبل الآخر واستناده في ذلك
إلى فتوى بيت الدين ومصادرها من الشريعة الموسوية وتطبيقها على واقعة الدعوى
تطبيقاً صحيحاً . لا عيب .

(هـ) إثبات . تقدير الدليل . محكمة الموضوع . سلطتها في تقدير الدليل .

(و) نقض . أسباب الطعن . دعوى "طلبات الخصوم" . اغفال الحكم ببعض طلبات
الخصوم . عدم اعتباره سبباً من أسباب الطعن بالنقض .

١ - توجب أحكام الشريعة الموسوية أن يدفع الزوج مهرا لزوجته - على ما نصت عليه المادتان ٩٨ و ٩٩ من كتاب الأحكام الشرعية في الأحوال الشخصية للاسرائيليين ومفهومهما أن دفع المهر شرط لصحة عقد الزواج وأنه مقدر بما يبق محبوب للبكر . فإذا ادعت الزوجة بأنها لم تقبض مهرا فإن القرينة القانونية تقوم على عكس هذا القول .

٢ - للزوج الاسرائيلي أن يطلق زوجته إذا ظهر له أنها ليست بكرا وأن يرد لها حقوقها المالية المنصوص عليها في العقد بعد خصم المهر طبقا لما نصت عليه المادة ١٥٢ من كتاب الأحكام الشرعية في الأحوال الشخصية للاسرائيليين .

٣ - متى كانت الخصومة بين الزوجين الاسرائيليين تقوم على تصفية الحقوق المالية التي لكل منهما قبل الآخر نتيجة لانقسام هري الزوجية بينهما فإن المهر والمطالبة برده أو خصمه هو مما تناوله هذه الحقوق وهو يندرج في عموم دفع الزوج للدعوى . فإذا كان الحكم قد قضى بخصم المهر مما قضى به للزوجة فإنه لا محل للاعتداد بما تقول به الزوجة من أن الزوج لم يطالب برده وأن القضاء به قضاء في أمر لم يكن مطروحا في الخصومة .

٤ - متى كان الحكم قد استخلص القواعد التي تقوم عليها الحقوق المالية لكل من الزوجين الاسرائيليين قبل الآخر مستندا في ذلك إلى فتوى بيت الدين ومصادرها من الشريعة الموسوية - والتي لم يعترض عليها باعتراض ما - ثم انتهى من ذلك إلى تطبيق تلك القواعد على واقعة الدعوى تطبيقا صحيحا يتفق وحكم القانون فإنه ليس في ذلك ما يعاب عليه .

٥ - تقدير الدليل هو مما تستقل به محكمة الموضوع ولا رقابة لمحكمة النقض عليها في ذلك .

٦ - إغفال الحكم بعض ما طلب الخصوم الحكم به ليس سببا من أسباب الطعن في الحكم بطريق النقض .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث أن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل فى أن الطاعنة وهى مصرية اسرائيلية تزوجت المطعون عليه وهو اسرائيل أيضا بتاريخ ٦ من يوليو سنة ١٩٥٢ بوثيقة زواج أثبت فيها أنها دفعت إليه بائنة مقدارها ألف جنيه وعندما دخل الزوج بزوجه تبين له أنها ليست بكر فطلب التصريح له بتطليقها وبعد أن صرح له بذلك تم التطبيق بوثيقة سلمت إليها فى ١٥ من مارس سنة ١٩٥٤ ، وقعت الطاعنة بعد ذلك حجزا على ما للمطعون عليه لدى محافظ القاهرة وبنك باركليز وفاء لمبلغ ألف جنيه ، ورفعت الدعوى رقم ٨٧ سنة ١٩٥٤ أحوال شخصية القاهرة طالبة الحكم بالزامه بأن يدفع لها هذا المبلغ وفوائده بواقع ٤ ٪ سنويا من تاريخ المطالبة الرسمية الحاصلة فى ٢٢ من مايو سنة ١٩٥٤ حتى الوفاء وتثبت الجزأ التحفظى وجعله حجزا تنفيذيا ، دفع المطعون عليه بأن البائنة التى دفعها الطاعنة قد استعالت إلى مصاغ ومتاع وجهاز اشترته لاعداد منزل الزوجية وأنها تسلمت بعضه فى البوليس والبعض الآخر لا يزال عنده وهو مستعد لتسليمه إليها ، وقال كذلك إنه اتفق على عقد الزواج ما يستلزمه من رسوم كما اتفق ما يقتضيه القران من مصروفات يلقى العرف بأن محتسب من البائنة وقدم مستنداته التى استند إليها فى تأييد هذا الدفاع ، وفى ١٥ من فبراير سنة ١٩٥٥ قضى بالزامه بأن يدفع للطاعنة مبلغ ألف جنيه وفوائده - بواقع ٤ ٪ سنويا وتثبت الجزأ التحفظى ... فاستأنف المطعون عليه هذا الحكم وقيد استئنافه برقم ٣٦٥ سنة ٧٢ ق استئناف القاهرة وقضى فى ٢٦ من أكتوبر سنة ١٩٥٥ بإحالة الدعوى على التحقيق ليثبت المستأنف - المطعون عليه - أن ما اشتراه بمقتضى المستندات المقدمة منه كان من المال الذى قبضه من الزوجة كبائنة وأن جزءا منه كان معدا لتجهيز المسكن اللازم لحياتهما المشتركة

وأن ما أنفقه خلاف ذلك كرسوم عقد الزواج والمصروفات اللازمة بمناسبة عقد القران كان مما يستلزمه القران وما جرى العرف أن يحسب من أموال البائنة ثم قضى في ٢٨ و ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٥٥ بإلغاء الحكم المستأنف وبالزام المطعون عليه بأن يدفع إلى الطاعنة مبلغ ٤٢٨ جنيهًا و ٢٨٠ مليمًا مخصصًا منه ما يعادل قيمة ٢٠٠ محبوب تعويض البكارة بعد تقديم شهادة من بيت الدين بمقدار هذه القيمة ... فطعنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض وعرض الطعن على دائرة المحرر الطعون فقررت إحالته على هذه الدائرة لينظر أمامها ، والنيابة صممت على ما جاء بمذكرة طالبة رفض الطعن .

وحيث أن الطعن أقيم على ستة أسباب تنحى الطاعنة على الحكم المطعون فيه بالسبب الأول منها خطأ في تطبيق القانون وفي تأويله ذلك أنه لم يبين الأساس القانوني لما قضى به ولأن الطاعنة لم تقبض مهرًا مقابل البكارة ولم تطلبه كما أن المطعون عليه لم يطالب به ، ومن ثم يكون الحكم بمخصمه من المبلغ المحكوم به قضاء في أمر لم يكن مطروحًا في الخصومة فضلًا عن مخالفته للقانون .

وحيث إن هذا النعي مردود بأن أحكام الشريعة الموسوية تقضى بوجوب أن يدفع الزوج مهرًا لزوجته فنصت المادة ٩٨ من كتاب الأحكام الشرعية في الأحوال الشخصية للإسرائيليين لحاي بن شمعون على أن " الزوج يلتزم في عقد الزواج بالمهر لزوجته ولو لم يأخذ منها شيئًا " ونصت المادة ٩٩ من هذا الكتاب على " أن المهر الشرعي للبكر ما يتا محبوب أو سبعة وثلاثون درهما فضة نقية ولغير البكر النصف غنية كانت الزوجة أو فقيرة " ومفهوم ذلك أن دفع الزوج مهرًا لزوجته شرط لصحة انعقاد عقد الزواج وأنه مقدر بما يتا محبوب للبكر ومن ثم يكون إدعاء الطاعنة بأنها لم تقبض من المطعون عليه مهرًا قول تقوم القرينة القانونية على عكسه ، ولا اعتداد كذلك بما تقول به الطاعنة من أن المطعون عليه لم يطالب برده وأن القضاء به قضاء في أمر لم يكن مطروحًا في الخصومة ، ذلك أن الخصومة بين الطاعنة والمطعون عليه كانت تقوم على تصفية الحقوق المالية التي لكل منهما قبل الآخر نتيجة لانقسام عرى الزوجية بينهما

والمهر والمطالبة برده أو خصمه هو مما تناوله هذه الحقوق فهو يندرج في عموم دفع المطعون عليه للدعوى ، وقد نصت المادة ١٥٢ من كتاب حاي بن شمعون سائف الذكر على أنه إذا ظهر للزوج عدم بكاره زوجته كان له أن يطلقها وأن يرد لها حقوقها المالية المنصوص عليها في العقد بمدخضم لمهر ، وبين من ذلك أن النعي على الحكم بهذا السبب لا يستند إلى أساس ويتعين رفضه .

وحيث إن حاصل السبب الثاني إن الحكم المطعون فيه قد تناقضت أسبابه وتخاذلت إذ بينا هو يستند إلى الحكم التمهيدى فيقول إن هذا الحكم قد قطع بأن حق استرداد الطاعة لبائنتها مشروط بأن تده ما تسلمته من مجوهرات وأثاث وكل ما اشترى من مال البائنة إلى المطعون عليه يعود فيقول تعقيبا على الفتوى الصادرة من بيت الدين أن من حق المطعون عليه أن يرد إليها ذلك مع ما حساه يكون قد تبقى من مال البائنة ، والتناقض في ذلك ظاهر .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على الحكم التمهيدى الذى أحال عليه الحكم المطعون فيه أنه قال . "وحيث إن الحكم الابتدائى إذ قرر المبدأ القانونى المتضمن حق المستأنف ضدها — الطاعة — فى استرداد بائنتها لم يخالف أحكام الشريعة الموسوية التى تطبق فى النزاع الحالى فقد نصت الفتوى المقدمة صورتها الفتوغرافية والصادرة من بيت الدين على أنه ليس للزوجة استرجاع البائنة المقدمة منها إلا إذا أعادت المجوهرات والأثاث وأدوات المطبخ وغيرها مما تكون قد اشترت من مال البائنة ، وقد تضمنت تلك الفتوى المصادر الفقهية الفاطمية فى أن حق استرداد البائنة مقترن بواجب الزوجة فى إعادة المجوهرات والأثاث وغيرها مما اشترت من مال البائنة " . ويبين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه فى صدد ما تنعاه عليه الطاعة على قوله "ومن حيث إن الحكم التمهيدى قد قطع بأن حق استرداد البائنة يقترن بحق إرجاع ما يكون تحت يد الزوجة من مجوهرات وأثاث وكل ما اشترى من متاع من مال الزوجة ، والمستأنف — المطعون عليه — لا يزعم أنه بقى تحت يد الزوجة شئ هذا خاتم الخطوبة ... وإنما يطالب بأن ينحصر من البائنة ثمن ما اشتراه من أثاث ومتاع على أن يسلمه إلى الزوجة

بيننا تنازع الزوجة في ذلك بحجة إطلاق حقها في استرداد البائنة وما على الزوج إلا أن يستبقى في حيازته ما يكون قد اشتراه - ومن حيث إن هذا النظر غير مائع فقد تضمنت فتوى بيت الدين تبريرا لإلزام الزوجة برد المهورات وغيرها مما اشترى بمال البائنة أن رضاء الزوج في العقد قد أفسده ما ظهر بعد ذلك من أن الزوجة لم تكن بكرا وينسحب هذا الفساد إلى بداءة العقد وإذن فيجب إعادة الطرفين إلى ما كانا عليه ، الزوجة تسترد بائنتها بعد خصم ٢٠٠ محبوب تعويض البكارة ويشترط أن يعيد إلى الزوجة الأمتعة المشتراه ، ولما كان انقضاء العقد حدث بخطأ الزوجة فيديهي أن الزوج يجب ألا يضار بذلك وأن يكون من حقه إعادة الأمتعة والأثاث وغيرها مما يكون قد اشترى من مال البائنة إلى الزوجة مع ما يتبقى من بائنتها وبذلك يعود كل طرف إلى حالته السابقة ، والقول بغير ذلك فيه تحميل للزوج بالتأجيل الضارة التي نشأت عن خطأ الزوجة .

وحيث أنه يبين من ذلك أن الحكم قد استخلص القواعد التي تقوم عليها الحقوق المالية لكل من الطرفين قبل الآخر مستندا في ذلك إلى فتوى بيت الدين ومصادرها من الشريعة الموسوية والتي لم تعترض الطاعة عليها باعتراف ما تم اتهمى من ذلك إلى تطبيق تلك القواعد على واقعة الدعوى تطبيقا صحيحا يتفق وحكم القانون وليس في ذلك ما يعاب عليه ومن ثم يكون النعى على الحكم بهذا السبب غير مستند إلى أساس ويتعين رفضه .

وحيث إن الطاعة تنهى على الحكم المطعون فيه بالأسباب الثالث والرابع والخامس أنه قد شابه قصور من ثلاثة أوجه حاصل الوجه الأول منها أن الحكم إذ تحدث عن خاتم الخطوبة انتهى من ذلك إلى أن الطاعة قد تسلمته ولم تروه إلى المطعون عليه مستندا إلى أسباب لا تؤدي عقلا إلى النتيجة التي انتهى إليها ، وحاصل الوجه الثاني أن الحكم إذ قرر أنه يجب أن ينخصم من البائنة الواجب رده إلى الطاعة مبلغ ٤٢ جنيها دفع إيجار منزل الزوجية استند في ذلك إلى المستندات التي قدمها المطعون عليه ولكن الحكم أشار إلى هذه المستندات إشارة عامة ليس فيها من التحديد ما يصح أن يكون أساسا لمراقبة النتيجة التي انتهى إليها . وحاصل الوجه الثالث أن الحكم إذ قضى بالتزام الطاعة بالمبالغ التي دفعت

رسوما لعقد الزواج وما صرف على عقد القران وشراء الهدايا لم يبين سبب عدم اطمئنانه الى اقوال من أشهدتهم الطاعة على أن العرف يقضى بعكس ذلك، وفي هذا كله من القصور ما يعيب الحكم ويبطله .

وحيث إن هذا النعى مردود في وجهيه الأول والثالث بأن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه في صدد خاتم الخطوبة على قوله "ولا تلتفت المحكمة الى ما تزعمه المستأنف عليها - الطاعة - من أنها ردت هذا الخاتم إليه - المطعون عليه - إذ تبين من الاطلاع على الشكوى الإدارية التي قام البوليس بتحقيقها .. أنه سلم لزوجته خاتما من ماس قيمته ١٨٥ جنيها ولم تنازع الزوجة في ذلك ... فلو أن الزوجة كانت تنازع في استلامها الخاتم لم سكنت من ذلك خصوصا وقيمته ليست طفيفة كما أنه من غير المعقول أن تكون قد سلمته للزوج مع سرارة الخصومة بينهما" ، ثم استورد الحكم من ذلك إلى التحدث عن المبالغ الأخرى فقال "ومن حيث إنه فيما يختص بالمصاريف الأخرى التي استلزمها الزواج من رسوم وهدايا وغيرها فقد اختلفت أقوال فريق الشهود كل منهما يؤيد الجانب الذي دعاه للشهادة وهناك من علاقة القرابة بين الشهود والخصوم ما لا يجعل المحكمة مطمئنة إلى ترجيح أحدهم على الآخر ولذا ترى المحكمة أعمال المبدأ الذي قرره فيما سلف من مؤاخذة الزوجة بخطئها وتحميلها نتيجة هذا الخطأ وإن يخصم من الباشنة كل ما أنفقه الزوج من رسوم وغيرها ... " وبيّن من ذلك أن الحكم أقام قضاؤه في صدد ما تنمّاه الطاعة بهذين الوجهين على أسباب سائغة تكفي لحمله ولا تخرج المجادلة في ذلك عن كونها مجادلة في تقدير الدليل وهو ما تستقل به محكمة الموضوع ولا رقابة لهذه المحكمة عليها في ذلك ، ومردود في وجهه الثاني بأن الطاعة لم تقدم المستندات التي أشارت إليها فيه فيكون حاربا من الدليل ، ومن ثم يكون النعى المستند الى هذه الأوجه في غير محله ويتعين رفضه .

وحيث إن الطاعة تنعى بالسبب السادس على الحكم المطعون فيه اغفاله الحكم بتثبيت الجزاء التحفظي كما أغفل الزام المطعون عليه بالفوائد دون أن يبين سببا لهذا الاغفال .

وحيث إن هذا النعى غير مقبول ذلك أن اغفال الحكم بعض ما طلب الخصوم الحكم به ليس سببا من أسباب الطعن في الحكم بطريق النقص .

... لسنة ٢٧ من يونيو سنة ١٩٥٧

برئاسة السيد عبد العزيز محمد رئيس المحكمة، وبحضور المادة: المحقق عبد السيد، ومحمد عبد الواحد
على ، وأحمد قوشه ، ومحمد متولى عظم المستشارين .

(٧٥)

القضية رقم ٤٤ سنة ٢٦ القضائية "أحوال شخصية" :

(أ) أحوال شخصية . استئناف . اختصاص . قانون . نسب . دعوى نسب في غير
الوقف . فصل المحنة الجزئية الشرعية فيما وهي مختصة بنظرها ورفع الاستئناف عن
الحكم أمام المحكمة الكلية الشرعية قبل صدور القانون ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ ثم إحالة
الاستئناف إعمالاً لهذا القانون إلى المحكمة الابتدائية الوطنية . اختصاص المحكمة
الابتدائية بالفصل في الاستئناف . ولايتها في الفصل في موضوعه ولو قضت بطلان
الحكم المستأنف لم يعب فيه أو في الإجراءات .

(ب) نقض . "إيداع الأوراق والمستندات" . قيام الطاعن بتقديم صورة من الحكم
المطعون فيه وصورة من الحكم الابتدائي . عدم التزامه بتقديم صورة من أي حكم آخر
أصدرته المحكمة الاستئنافية ولو أحال إليه الحكم المطعون فيه في أسبابه .

(ج) نقض "أحوال الطعن" . أحوال شخصية . جواز الطعن في الحكم الصادر في
مسألة من مسائل الأحوال الشخصية والوقف من محكمة ابتدائية بهيئة استئنافية
لتخالفة القانون في مسألة اختصاص بحسب نوع القضية .

(د) نقض "أحوال الطعن" . أحوال شخصية . نيابة عامة . الحكم الصادر من المحكمة
الابتدائية بهيئة استئنافية في مسألة من مسائل الأحوال الشخصية . عدم جواز طعن
فيه بسبب إغفاله ذكر اسم عضو النيابة ولعدم بيانه رأى النيابة في الدعوى .

(هـ) نقض "أحوال الطعن" . إجراءات . عدم جواز الطعن في الأحكام الصادرة من
المحاكم الابتدائية بهيئة استئنافية بسبب خارج عن الأحوال المنصوص عليها في المادة
٢٥ مكرراً مرافعات . أمثلة ذلك .

(و) نقض "أحوال الطعن" . التماس إعادة النظر . حصول التناقض في ذات منطوق
الحكم المطعون فيه . عدم جواز الطعن فيه بطريق النقض طبقاً للمادة ٢٦ مرافعات .
شرط جواز الطعن في الحكم الاقتهان طبقاً لهذه المادة .

١ متى كانت المحكمة الجزئية الشرعية قد فصلت في موضوع دعوى النسب في غير الوقف وهي مختصة بنظرها قبل صدور القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ بإلغاء المحاكم الشرعية والىة وكان الاستئناف قد رفع من الحكم الصادر فيها إلى المحكمة الكلية الشرعية قبل صدور هذا القانون أيضا ثم أحيل منها إلى المحكمة الابتدائية الوطنية طبقا لمادة الثانية من القانون المشار إليه فإن المحكمة الابتدائية إذ فصلت في الاستئناف المرفوع إليها بالحكم المطعون فيه تكون قد أصدرت هذا الحكم في حدود اختصاصها — ولا يغير من ذلك أن تكون قد حكمت ببطلان الحكم المستأنف لعدم تصديره باسم الأمة ثم فصلت في موضوع الدعوى . ذلك أن محكمة الدرجة الأولى إذ أصدرت حكما في الموضوع تكون قد استنفدت ولايتها على الدعوى فلا تلك إعادة النظر فيها فإذا كانت المحكمة الاستئنافية قد قضت ببطلان الحكم المستأنف لعيب فيه أو في الإجراءات التي بني عليها وفصلت في الموضوع المقضى فيه ابتدائيا فإنها لا تكون قد تعدت ولايتها .

٢ — إذا كان الطاعن قد قام بما تفرضه عليه المادة ٤٢٩/٣ من قانون المرافعات وقدم صورة من الحكم المطعون فيه وصورة من الحكم الابتدائي فلا عليه إن لم يقدم صورة من أى حكم آخر أصدرته المحكمة الاستئنافية حتى ولو كان الحكم المطعون فيه قد أحال إليه في أسبابه ذلك أن الشارع لو قصد إلزام الطاعن بتقديم مثل هذا الحكم لنص عليه صراحة كما فعل بالنسبة للحكم الابتدائي .

٣ — إذا كان مبنى الطعن بالنقض في الحكم الصادر في مسألة من مسائل الأحوال الشخصية والوقف من المحكمة الابتدائية بهيئة استئنافية هو مخالفة القانون والخطأ في تأويله في مسألة اختصاص بحسب نوع القضية فإن الطعن يكون جائزا ، ذلك أن الطعن بالنقض في مسائل الأحوال الشخصية والوقف يكون جائزا في الأحكام والقراءات الصادرة فيها من المحاكم الابتدائية بهيئة استئنافية في الأحوال المنصوص عليها في المادة ٤٢٥ مكررا من قانون المرافعات وفي أى حكم انتهائى أيا كانت المحكمة التي أصدرته في الحالة المنصوص عليها في المادة ٤٢٦ من ذلك القانون .

٤ — إذا كان الحكم صادرا من المحكمة الابتدائية بهيئة استئنافية في مسألة من مسائل الأحوال الشخصية فإنه لا يجوز الطعن فيه أمام محكمة النقض بالبطلان لا غفاله ذكر اسم عضو النيابة الذي أبدى رأيه في القضية في جميع مراحل الدعوى ولعدم بيانه رأى النيابة فيها — لخروج هذا السبب من الأحوال المنصوص عليها في المادة ٤٢٥ مكررا من قانون المرافعات .

٥ — لا يجوز الطعن أمام محكمة النقض في الأحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية في قضايا استئناف المحاكم الجزئية طبقا للمادة ٤٢٥ مكررا من قانون المرافعات بسبب مخالفته القانون في قضائه بما لم يطلبه الخصوم أو لمخالفته رأى فقهاء الشريعة الإسلامية عن حكم رجوع الشهود عن شهادتهم وعن حكم شهادة التسماع أو لمخالفته الثابت بالأوراق أو لقصوره أو لبنائه على إجراءات مخالفة للقانون بعدم تلاوة تقرير التلخيص في الجلسة .

٦ — إن ما أجازته المادة ٤٢٦ مرافعات من الطعن بالنقض في أى حكم انتهائى أيا كانت المحكمة التى أصدرته مشروط بأن يكون هناك حكم آخر سبق أن صدر في النزاع ذاته بين الخصوم أنفسهم وحاز قوة الأمر المقضى حتى يجوز الطعن بالنقض في الحكم الانتهائى الثانى الذى فصل على خلاف الحكم الأول . فإذا لم يتحقق ذلك بأن كان التناقض في ذات منطوق الحكم المطعون فيه مما يجوز أن يكون من أحوال التماس إعادة النظر فإن الطعن بالنقض في هذا الحكم يكون غير جائز .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع حسبما يبين من الحكم المطعون فيه ومن سائر الأوراق —
تتحصل في أن المطعون عليها رفعت الدعوى رغم ٦٠١ سنة ١٩٥٤ بمحكمة شبرا
الشرعية ضد الطاعن وطلبت فيها الزامه بنفقة اصلاح وكسوة لابنها محمد وأجرة

مسكن له تحضنه فيه وأجرة خادم تأميسا على أنها تزوجت الطاعن بصحيح العقد ورزقت منه بالولد المذكور على فراش الزوجية وأنه بيدها ، وقد أنكر المدعى عليه ، وبعد أن قدمت المدعية البينة. قضت المحكمة الجزئية الشرعية في أول يناير سنة ١٩٥٥ بفرض مبلغ ٣٠٠ قرش نفقة شهرية لاصلاح وكسوة ابنها محمد و ٣٠٠ قرش أجرة مسكن و ١٠٠ قرش أجرة خادم. فاستأنف الطاعن هذا الحكم بعريضة معلقة في ١٩٥٥/١/٢٢ ، كما استأنفته المطعون عليها . وبعد صدور القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ بإلغاء المحاكم الشرعية والمحاكم المالية واحالة الدعاوى التي كانت منظورة أمامها الى المحاكم الوطنية . قيدت الدعوى الاستئنافية برقم ٤٤٧ سنة ١٩٥٦ بمحكمة القاهرة الابتدائية للأحوال الشخصية التي قضت في ١٩٥٦/٥/٨ بقبول الاستئناف شكلا ورفض طلب وقف التنفيذ المعجل ورفض الدفع بعدم سماع الدعوى وباحالة الدعوى إلى التحقيق لتثبت المطعون عليها أن الصغير المطلوب له النفقة قد رزقت به من الطاعن على فراش الزوجية ، ولينفى هو ذلك بكافة الاثبات القانونية— وبعد سماع شهود الطرفين قضت المحكمة الاستئنافية في ١٩٥٦/١١/٢٩ أولا : ببطالان الحكم المستأنف لعدم تصديره باسم الأمة — ثانيا : بالزام الطاعن بأن يدفع للمطعون عليها شهريا مبلغ ٢٥٠ قرشا لاصلاح وكسوة الصغير ومبلغ ٢٥٠ قرشا لأجرة مسكن حضانة و ١٠٠ قرش لأجرة خادم مع الزامه بمصروفات الاستئناف و ١٠٠ قرش مقابل أتعاب المحاماة. فقرر الطاعن الطعن في هذا الحكم بطريق النقض وحرص الطعن على دائرة فحص الطعون فقررت بإحالة هذه الدائرة وأبدت النيابة العامة رأيها ببطلان الطعن أو رفضه .

وحيث إن النيابة العامة دفعت ببطلان الطعن كما دفعت المطعون عليها بعدم قبول الطعن شكلا وقد أسسا دفعهما على أن الطاعن لم يودع مع صورة الحكم المطعون فيه صورة من الحكم الاستئنافية السابق صدوره في ١٩٥٦/٥/٨ في حين أنه جزء لا يتجزأ من الحكم المطعون فيه لأنه أحال إليه بالنسبة لوقائع الدعوى وطلبات الخصوم فيها فلا يتحقق واجب الايداع المنصوص عليه في المادة ٢٩٩/٣ من قانون المرافعات الا بإيداع هذا الجزء المتمم للحكم المطعون فيه .

وحيث إن هذا الدفع مردود بأن المادة ٢٩٤/٣ من قانون المرافعات لم توجب على الطاعن إيداع قلم كتاب محكمة النقض وقت التقرير - أولاً - بصورة من الحكم المطعون مطابقة لأصله أو الصورة المعلنه منه إن كانت أطلنت وصورة من الحكم الابتدائي إذا كان الحكم المطعون فيه قد أحال إليه في أسبابه - ثانياً - المستندات التي تؤيد الطعن ، فتى كان الطاعن قد قام بما تفرضه عليه هذه المادة وقدم صورة من الحكم المطعون فيه وصورة من الحكم الابتدائي فلا عليه إن لم يقدم صورة من أى حكم آخر أصدرته المحكمة الاستئنافية حتى ولو كان الحكم المطعون فيه قد أحال إليه في أسبابه ، ذلك أن الشارع لو قصد إلزام الطاعن بتقديم مثل هذا الحكم لص عليه صراحة كما فعل بالنسبة للحكم الابتدائي .

وحيث إن النيابة العامة عرضت لجواز الطعن بالنقض في الحكم المطعون فيه في ظل أحكام القانون رقم ٦٢٨ لسنة ١٩٥٥ وأشارت إلى ما شيره بعض نصوص هذا القانون من شبهة في عدم جواز هذا الطعن بالنسبة للأحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية بهيئة استئنافية في الأحوال التي تجيزها المادتان ٤٢٥ مكرراً ، ٤٢٦ من قانون المرافعات . إن كانت النيابة قد انتهت إلى إبداء رأيها بجواز الطعن في هذه الأحوال .

وحيث إن القانون رقم ٦٢٨ لسنة ١٩٥٥ - على ما يبين من الاطلاع عليه وعلى مذكرته الإيضاحية - لم يقصد إلى تقرير حق الخصوم في الطعن بالنقض في الأحكام والقرارات الصادرة في القضايا المتعلقة بالأحوال الشخصية وبالوقف التي أصبحت من اختصاص المحاكم ذلك أن حقهم في هذا الطعن قد تقرر بالقانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ على مقتضى الفواعد العامة المنصوص عليها في قانون المرافعات فقد نصت المادة الرابعة من هذا القانون على أن تشكل بالمحاكم الوطنية دوائر جزئية وابتدائية واستئنافية وفقاً لما هو منصوص عليه في قانون نظام القضاء لنظر قضايا الأحوال الشخصية والوقف التي كانت من اختصاص المحاكم الشرعية أو المجالس المالية . وتصدر الأحكام من محكمة النقض في القضايا المذكورة من دائرة الأحوال الشخصية ويلحق رئيس المحكمة العليا الشرعية عضواً بها .

ونصت المادة الخامسة منه على أن "تتبع أحكام قانون المرافعات في الإجراءات المتعلقة بمسائل الأحوال الشخصية والوقف التي كانت من اختصاص المحاكم الشرعية والمجالس المالية هذا الأحوال التي وردت بشأنها قواعد خاصة في لائحة ترتيب المحاكم الشرعية أو القوانين الأخرى المكمل لها ...". ومؤدى هذه النصوص أن القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ قد أجاز للتصوم الطعن بالنقض في الأحكام الصادرة في مسائل الأحوال الشخصية والوقف طبقاً للقواعد والإجراءات التي نص عليها قانون المرافعات في الفصل الخاص بالنقض إذ أن لائحة ترتيب المحاكم الشرعية والقوانين الأخرى المكمل لها خالية من أية قواعد خاصة في هذا الشأن - أما القانون رقم ٦٢٨ لسنة ١٩٥٥ فقد أراد به الشارع تنظيم تدخل النيابة العامة في القضايا المتعلقة بالأحوال الشخصية والوقف التي تختص بها المحاكم بمقتضى القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ وتقرير حق النيابة في الطعن بالاستئناف والنقض في الأحكام والقرارات الصادرة في القضايا التي جعل تدخلها فيها وجوبياً . وقد لوحظ في إصدار هذا القانون - على ما تضمنته من كونه الإيضاحية - "إن المادة ٩٩ من قانون المرافعات قد أوجبت على النيابة العامة التدخل في كل قضية تتعلق بالأحوال الشخصية وأن الشارع إذ أخرج بمقتضى المادة الثامنة من القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ من اختصاص المحاكم الجزئية دعاوى النسب في غير الوقف والطلاق والخلع والمباراة والفرقة بين الزوجين بجميع أسبابها وأدخلها في اختصاص المحاكم الابتدائية قد وضع في اعتباره أن تختص هذه المحاكم دون المحاكم الجزئية بهذه الدعاوى لما لها من شأن فأصبح وجوب تدخل النيابة العامة في القضايا الجزئية لا مسوغ له ومن أجل ذلك رأى جعل تدخلها في هذه القضية جوازياً كي مباشره وفق مقتضى الحال ووجوباً فيما عداه ...". وكذلك نصت المادة الأولى من القانون رقم ٦٢٨ لسنة ١٩٥٥ على أنه "يجوز للنيابة العامة أن تتدخل في قضايا الأحوال الشخصية التي تختص بها المحاكم الجزئية بمقتضى القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ المشار إليه وعليها أن تتدخل في كل قضية أخرى تتعلق بالأحوال الشخصية أو بالوقف وإلا كان الحكم باطلاً ...". ثم أراد الشارع أن يربط للنيابة العامة حق الاستئناف في القضايا التي أوجب عليها التدخل فيها . فنص في

المادة الثانية على " أنه في الأحوال التي يجوز فيها استئناف الأحكام والقرارات الصادرة في القضايا المشار إليها في الفقرة الثانية من المادة السابقة يجوز للنيابة العامة الطعن بهذا الطريق طبقا لما نص عليه في المادتين ٨٧٥ و ٨٧٧ من قانون المرافعات المدنية والتجارية " ثم أراد الشارع أن تتابع النيابة حق الطعن في الأحكام والقرارات المشار إليها في المادة السابقة بطريق النقض فنص في المادة الثالثة على أن المحصوم وللنيابة العامة الطعن بطريق النقض في الأحكام والقرارات المشار إليها في المادة السابقة وذلك طبقا لنص المادة ٨٨١ من قانون المرافعات المدنية والتجارية . وما جاء بهذه المادة من ذكر " المحصوم " لم يقصد به تقرير حق جديد لهم في الطعن بالنقض إذ سبق تقرير هذا الحق لهم بالقانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ على ما سلف القول ، وإنما أراد الشارع وهو يقرر بالمادة الثالثة المشار إليها هذا الحق المستحدث للنيابة العامة في الطعن بالنقض في مسائل الوقف والأحوال الشخصية للمصريين أن يصرح برغبته في مساواتها بالمحصوم في هذا الطعن وفي الميعاد الذي نصت عليه المادة ٨٨١ من قانون المرافعات وقد دلت المذكرة الإيضاحية على هذا المنحى في تعليقها على هذه المادة إذ قالت " وأجازت المادة الثالثة للمحصوم وللنيابة العامة الطعن بطريق النقض في الأحكام والقرارات المشار إليها في المادة الثانية ، وقد جعلت إجراءات هذا الطعن المستحدث واحدة بالنسبة إلى المحصوم والنيابة على السواء وذلك على غرار ما نصت عليه المادة ٨٨١ من قانون المرافعات المدنية والتجارية " . وحيث إنه بناء على ما تقدم فإن الطعن بالنقض في مسائل الأحوال الشخصية والوقف يكون جائزا في الأحكام والقرارات الصادرة فيها من المحاكم الابتدائية بهيئة استئنافية في الأحوال المنصوص عليها في المادة ٤٢٥ مكررا من قانون المرافعات وفي أي حكم انتهائي أيا كانت المحكمة التي أصدرته في الحالة المنصوص عليها في المادة ٤٢٦ من ذلك القانون .

وحيث إن الحكم المطعون فيه وإن صدر من محكمة ابتدائية بهيئة استئنافية إلا أن مبنى الطعن في السبب الأول مخالف للقانون والخطأ في تأويله في مسألة

اختصاص بحسب نوع القضية وعلى ذلك يكون الطعن مقبولا شكلا إذ استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن السبب الأول من أسباب الطعن يحصل في أن الحكم المطعون فيه خالف القانون وأخطأ في تطبيقه إذ صدر في مسألة لا تختص بنظرها المحكمة الابتدائية بهيئة استئنافية ذلك أن المادة الثامنة من القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ الصادر في ١٩٥٥/٩/٢١ تنص على أن دعوى النسب في غير الوقف هي من اختصاص المحكمة الابتدائية فلا تختص بها المحاكم الجزئية وبالتالي لا يجوز للمحاكم الابتدائية بهيئة استئنافية أن تنظر في استئناف الحكم الجزئي الصادر فيها بل تختص به محكمة الاستئناف وهذا إلى أن الحكم المطعون فيه قضى ببطالان الحكم الجزئي المستأنف لعدم تصديره باسم الأمة فأصبح معدوما وكان لزاما أن تعاد الدعوى لمحكمة أول درجة للفصل فيها وقد أصبحت المحكمة الابتدائية هي صاحبة الاختصاص بنظر الدعوى بصفة ابتدائية .

وحيث إن هذا السبب وإن كان الطعن به جائزا طبقا للمادة ٢/٤٢٥ مكررا من قانون المرافعات إلا أن النعي في موضوعه مردود بأنه وإن كانت المادة الثامنة من القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ تقضى بأن تكون دعاوى النسب في غير الوقف مما تختص به المحاكم الابتدائية اعتبارا من تاريخ العمل بهذا القانون في أول يناير سنة ١٩٥٦ وكانت المادة الأولى من قانون المرافعات تقضى بسريان القوانين المعدلة للاختصاص على ما لم يكن قد فصل فيه من الدعاوى ما دام تاريخ العمل بها سابقا على قفل باب المرافعة فيها إلا أن ذلك محله أن تكون الدعوى التي تعدل الاختصاص بها لا تزال منظورة أمام محكمة الدرجة الأولى فتنتقل بمقتضى القانون الجديد المعلن للاختصاص إلى المحكمة الجديدة التي انعقد الاختصاص لها بموجب هذا القانون ، أما إذا كانت الدعوى قد تجاوزت مرحلة الدرجة الأولى وصدر الحكم فيها ابتدائيا من محكمة أول درجة التي كانت مختصة بها قبل صدور القانون الجديد فإن استئناف الحكم الصادر فيها يكون من اختصاص المحكمة الاستئنافية المختصة أصلا بنظر أحكام محكمة الدرجة

الأولى التي صدر الحكم منها ذلك أن الأصل هو أن محاكم الدرجة الثانية مرتبطة في القانون بمحاكم الدرجة الأولى التي جعل استئناف أحكامها متوطنا بها فلا يجوز لها أن تنظر استئناف أحكام صادرة من درجة غير تلك التي نيّطت بها ما لم ينص القانون صراحة على خلاف هذا الأصل فمضى كانت الدوى قد نظرت أمام محكمة أول درجة وأصدرت حكما فيها وهي مختصة بنظرها فإن استئنافها يكون أمام محكمة الدرجة الثانية المرتبة قانونا لنظر استئناف الحكم الصادر منها ولا يؤثر في ذلك صدور قانون جديد بعد تاريخ هذا الحكم يقضى بخروج نصاب هذه الدعوى أو نوعها من محكمة الدرجة الأولى التي صدر الحكم منها إلى محكمة ابتدائية أخرى أعلى أو أدنى منها . وتفريعا على هذا الأصل قد نصت المادة الرابعة من القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٩ بإصدار قانون المرافعات على حكم وقضى بأنه "على المحاكم الابتدائية أن تحيل بدون رسوم ومن تلقاء نفسها ما يوجد لديها من دعاوى أصبحت من اختصاص قاضي محكمة المواد الجزئية ، بمقتضى أحكام هذا القانون وذلك بالحالة التي تكون عليها"

من غير أن تتعرض هذه المادة في أحكامها الوقتية إلى الدعاوى الاستئنافية التي تغير اختصاصها الابتدائي . بل نصت في فقرتها الثانية على أنه "لا تسرى أحكام الفقرة السابقة على الدعاوى المحكوم فيها حضوريا أو غيابيا أو الدعاوى المؤجلة للنطق بالحكم بل تبقى خاضعة لأحكام النصوص القديمة " كما أنه تفريعا على هذا الأصل ذاته قد نصت المادة الثانية من القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ على أن "تحال الدعاوى التي تكون منظورة أمام المحكمة العليا الشرعية أو أمام الدائرة الاستئنافية بالمجالس المالية إلى محكمة الاستئناف الوطنية التي تقع في دائرتها المحكمة الابتدائية التي أصدرت الحكم المستأنف وتحال الدعاوى التي تكون منظورة أمام المحاكم الكلية إلى المحكمة الابتدائية الوطنية المختصة وتحال الدعاوى المنظورة أمام المحاكم الجزئية الشرعية أو المالية إلى المحاكم الجزئية أو الابتدائية الوطنية المختصة" فقطعت بذلك في أن القضايا المنظورة أمام المحاكم الكلية الشرعية أو المالية بصفة عامة أي سواء كانت ابتدائية أو استئنافية تظل من اختصاص المحكمة الابتدائية الوطنية التي أوجبت الإحالة إليها . كما أنها دلت بما أوجبه من إحالة

الدعوى المنظورة أمام المحاكم الجزئية الشرعية الى المحاكم الجزئية أو الابتدائية الوطنية المختصة على أنها راعت ما نصت عليه المادة الثامنة من إخراج بعض الدعاوى ، كدعوى النسب في غير الوقف من اختصاص المحاكم الجزئية الى المحاكم الابتدائية ومقاد ذلك كله أن حكم هذا التعديل في الاختصاص إنما يسرى على ما كان منظورا من الدعاوى في مرحلتها الابتدائية أمام المحاكم الجزئية الشرعية دون غيرها . لما كان ذلك وكانت المحكمة الجزئية الشرعية قد فصلت في موضوع الدعوى وهي مختصة بنظرها قبل صدور القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ وكان الاستئناف قد رفع عن الحكم الصادر فيها إلى المحكمة الكلية الشرعية في ١٩٥٥/١/٢٢ قبل صدور هذا القانون أيضا ثم أحيل منها إلى المحكمة الابتدائية الوطنية طبقا للمادة الثانية من القانون المشار إليه فإن المحكمة الابتدائية إذا فصلت في الاستئناف المرفوع اليها بالحكم المطعون فيه تكون قد أصدرت هذا الحكم في حدود اختصاصها ولا يغير من ذلك أن تكون قد حكمت بإبطال الحكم المستأنف لعدم تصديره باسم الأمة ثم فصلت في موضوع الدعوى ذلك أن محكمة أول درجة اذ أصدرت حكما في الموضوع تكون قد استنفدت ولايتها على الدعوى فلا تملك محكمة الدرجة الأولى إعادة النظر فيها فإذا كانت المحكمة الاستئنافية قد قضت بإبطال الحكم المستأنف لعيب فيه أو في الاجراءات التي بني عليها وفصلت في الموضوع المقضى فيه ابتدائيا فانها لا تكون قد تعدت ولايتها .

وحيث إن السبب الثاني يتحصل في أن الحكم المطعون فيه اشتمل على جزئين متناقضين إذ قضى شطره الأول بإعلان حكم محكمة الدرجة الأولى لفقدانه عنصرا جوهريا من مقومات وجوده وقضى شطره التالي بتخفيض نفقة الصغير إلى ستة جنيهات شهريا . وقضاء الشطر الأول بإعلان الحكم المستأنف يتضمن أن حكم ثبوت نسب الولد من الطاعن أصبح حكما باطلا ومعدوما . بينما القضاء بتخفيض النفقة قد أعطى حقا في النفقة لهذا الولد الذي لا نسب له من الطاعن والذي قد بطل حكم نسبه منه مما يتحقق معه وجود حكيم انتهائين متناقضين وجواز الطعن بالنقض لهذا السبب طبقا للمادة ٤٢٦ مرافعات .

وحيث إن هذا السبب مردود بأن ما أجازته المادة ٤٢٦ مرافعات من الطعن بالنقض في أى حكم انتهائى أيا كانت المحكمة التى أصدرته مشروط "بأن يكون هذا الحكم قد فصل فى نزاع خلافا لحكم آخر سبق أن صدر بين الخصوم أنفسهم وحاز قوة الشئء المحكوم به ..." مما مفاده أن يكون هناك حكم آخر سبق أن صدر فى النزاع ذاته بين الخصوم أنفسهم وحاز قوة الأمر المنتضى حتى يجوز الطعن بالنقض فى الحكم الانتهائى الثانى الذى فصل على خلاف الحكم الأول وهو ما لم يتحقق فى صورة الدعوى إذ أن التناقض الذى يدعيه الطاعن أو صح وجوده — فهو فى ذات منطوق الحكم المطعون فيه مما يجوز أن يكون من أحوال التماس إعادة النظر على أن الواقع أنه لا وجود أيضا للتناقض المدعى به إذ أن الحكم المطعون فيه بعد أن قضى بطلان الحكم المستأنف نظر فى موضوع الدعوى وفصل فيما عرض من أدلة على نسب الضرر وانتهى إلى ثبوت نسبه للطاعن لما كان ذلك فإن الطعن بالنقض فى الحكم المطعون فيه يكون غير جائز فى خصوص هذا النسب .

وحيث إن السبب الثالث يتحصل فى أن الحكم المطعون فيه قد خالف القانون إذ قضى بما لم يطلبه الخصوم ذلك أنه خفض النفقة من سبعة جنيهاً إلى ستة جنيهاً شهرياً فى حين أن المطعون عليها كانت تطلب زيادة النفقة وكان الطاعن قد قصر دفاعه على طلب بطلان الحكم المستأنف — ويتحصل السبب الرابع فى أن الحكم المطعون فيه مشوب بالقصور إذ لم يرد على دفاع الطاعن بشأن التناقض ولا على مطاعنه ضد الشهود ولا على ما استند عليه من أحكام فى مذكرته هذا إلى أن الحكم الصادر بإحالة الدعوى إلى التحقيق جاء باطلاً بعد أن غلت القضية من كل دليل بعدول الشهود الذين شهدوا أمام محكمة أول درجة عن شهادتهم كما أن الحكم المطعون فيه قد أخطأ فى القانون إذ خالف رأى فقهاء الشريعة الإسلامية عن حكم رجوع الشهود عن شهادتهم وعن حكم شهادة القسام كما خالف الثابت فى الأوراق فيما استخلصه من شهادة الدكتور نعيم . فضلاً عن أن الحكم قد بنى على إجراءات مخالفة للقانون إذ لم يقر القاضى المقرر بتلاوة تقرير التلخيص فى الجلسة — مما يشوب الحكم بالبطلان .

وحيث إن الطعن بهذين السببين بجميع وجوههما غير جائز لأن النفي بها مما لا يجوز الطعن به أمام محكمة النقض في الأحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية في قضايا استئناف أحكام المحاكم الجزئية طبقا للمادة ٤٢٥ مكررا من قانون المرافعات .

وحيث إن الطاعن تمسك بسبب جديد لم يرد في تقرير الطعن قال إنه يتصل بالنظام العام وهو يحصل في أن الحكم المطعون فيه جاء باطلا إذ لم يتضمن ذكرا لعضو النيابة الذي أبدى رأيه في القضية في جميع مراحل الدعوى ولم يذكر ما أبدته النيابة من رأى في الدعوى .

وحيث إن هذا السبب — بفرض صحة ما جاء به وبفرض اتصاله بالنظام العام — فانه مما لا يجوز للطعن به أمام محكمة النقض في الأحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية بهيئة استئنافية لخروجه عن الأحوال المنصوص عليها في المادة ٤٢٥ مكررا من قانون المرافعات .

فهرس هجائي

للأحكام الصادرة من الجمعية العمومية والدائرة المدنية

العدد الثاني — السنة الثامنة

| رقم الصفحة | رقم الفاصلة | |
|---------------|----------------|---|
| | | الجمعية العمومية |
| | | تظلمات رجال القضاء |
| | | (١) |
| | | اختصاص : (ر . أيضا . تقض "إجراءات الطعن") : |
| | | أقدمية . مراتب . الحكم بإلغاء مرسوم فيما تضمنته من عدم |
| | | ترقية الطالب إلى وظيفة مستشار أو ما يعادلها . المطالبة بفرق |
| | | المرتب وتحديد الأقدمية في الطعن في المرسوم اللاحق . خروج |
| ٣٠٢ | ١٦ | هذين الطالبين عن ولاية هذه المحكمة |
| | | أقدمية : (ر . أيضا . اختصاص . أهلية . ترقية . تقض |
| | | م . يعاد الطعن ") : |
| | | تعيين الطالب قاضيا من الدرجة الثانية بعد أن كان يشغل |
| | | وظيفة وكيل نيابة درجة ثانية ثم رقي إلى وكيل نيابة من الدرجة |
| ٢٧١ | ٩ | الأولى . تحديد أقدميته |

| رقم الصفحة | رقم القاعدة | |
|---------------|----------------|---|
| | | أقدمية . (تابع) : |
| ٢٧١ | ٩ | تعيين المحامي وكيل النيابة من الدرجة الثانية وترقيته إلى وكيل من الدرجة الأولى ثم تعيينه قاضيا من الدرجة الثانية . طلبه من جديد تعديل أقدميته على أساس الفقرتين الرابعة والخامسة من المادة ٢٤٤ من القانون ٦٦ لسنة ١٩٤٣ . فيرجاثر ... |
| ٢٧١ | ٩ | القضاة-المعينون من خارج السلك القضائي . كيفية تحديد أقدميتهم |
| ٣٢٠ | ٢٢ | اعتبار طلب تصحيح الأقدمية أثرا من آثار الحكم بإلغاء المرسوم المطعون فيه |
| | | أهلية : (سر. أيضا . ترقية) : |
| ٢٧٧ | ١٠ | ترقية . الترقية إلى وظيفة وكيل محكمة أو ما يعادلها . اعتبار الأهلية على درجات وألوية الأعلى درجة بالترقية ... |
| ٢٧٧ | ١٠ | تفتيش قضائي . إغفال التفتيش على عمل القاضي في سنة من السنين . جواز الاكتفاء بما في ملفه من تقارير وأوراق وبيانات في تقدير درجة أهليته |
| ٣٠٧ | ١٨ | تفتيش قضائي . جواز الاكتفاء بما في ملف القاضي من تقارير وأوراق وبيانات في تقدير درجة أهليته |
| ٣٢٠ | ٢٢ | ترقية . تفتيش قضائي . إجراء التفتيش على عمل القاضي وتقدير درجة أهليته قبل المرسوم المطعون فيه . إهمال إرفاق هذا التقرير ملف القاضي عند إجراء الحركة القضائية بلامسوخ . حق القاضي في أن يقارن بين سبقه في الترقية من المتأخرين عنه في الأقدمية على أساس أن ملفه يتضمن هذا التقرير فعلا ... |

| رقم المنحة | رقم القاعدة | |
|---------------|----------------|--|
| | | أهلية . (تابع) : |
| ٣٢٧ | ٢٤ | عدم الترام وزارة العدل بعرض جميع حالات القضاة على مجلس القضاء قبل وضع الحركة القضائية . صدور مرسوم ببناء على عرض ناقص . لا يجب |
| ٣٢٧ | ٢٤ | أقدمية . اعتبار الأقدمية عنصرا من عناصر الأهلية . كون القضاة المطعون في ترقيةهم أسبق في الأقدمية على الطالب . طلبه مقارنة أهليته بأهليتهم . لا محل له |
| ٣٣٦ | ٢٦ | تعريفها . تقديم الأفضل بين المتفاوتين في درجة الأهلية وتقديم الأسبق في الأقدمية بين المتساوين في الأهلية . اختلاف هذه الموازنة باختلاف الحركات القضائية |
| | | (ت) |
| | | ترقية : (ر أيضا . أهلية) : |
| ٢٨٥ | ١٢ | أقدمية . القضاء برفض طلبات إلغاء مراسيم سابقة فيما اشتملت عليه من تخلي الطالب في الترقية إلى درجة وكيل محكمة من الفئة « ب » ثم إلى درجة وكيل محكمة من الفئة « أ » دون زملائه التالين له في الأقدمية . طلب إلغاء المرسوم اللاحق الذي تضمن ترقية الطالب إلى درجة وكيل محكمة من الفئة « ب » فيما تضمنه من تخليه في الترقية إلى درجة رئيس محكمة من الفئة « ب » . لا أساس له |
| ٢٩٤ | ١٤ | الرخصة المخولة لوزير العدل في ترقية من ترشحهم لجنة الترقية بالاتياز . سلطته في أعمال هذه الرخصة أو إعمالها . واجبه عند إعمالها |

| رقم الصفحة | رقم القاعدة | ترقية . (تابع) : |
|---------------|----------------|---|
| ٣٠٥ | ١٧ | الصلاحية للترقية إلى درجة . عدم اعتبارها دليلا على الصلاحية للاترقية إلى درجة أعلا منها |
| ٣٠٧ | ١٨ | عرض حالات جميع رجال القضاء على مجلس القضاء عند إجراء الحركة القضائية . فيرواجب |
| ٣١٣ | ٢٠ | أهلية . سلطة جهة الإدارة في تخطي الموظف في الترقية إذا قام لديها ما يدل على انتقاص أهليته ومجاوبته للصفات التي تتطلبها طبيعة الوظيفة |
| ٣٣٩ | ٢٧ | صدور قرار من اللجنة القضائية بإلغاء المرسوم الصادر بالحركة القضائية الشرعية فيما تضمنه من تخطي الطالب في الترقية إلى وظيفة نائب محكمة من الفئة "ب" . امتداد أثر هذا الإلغاء إلى المراسيم والقرارات التالية فيما تضمنته من تخطي الطالب إلى الدرجات الأعلى |
| ٣٤٨ | ٢٩ | أهلية . صدور حكم بإلغاء المرسوم السابق فيما تضمنه من تخطي الطالب إلى وظيفة وكيل محكمة من الفئة "ب" أو ما يماثلها لمساواته في الأهلية مع زميله الذي كان يليه في الأقدمية وتناوله الترقية . ترقية هذا الزميل إلى وظيفة رئيس محكمة دون الطالب ودون أن تقدم الوزارة الدليل على وجود مسوغ طارئ يحول دون ترقية الطالب أسوة بزميله . خطأ |
| | | تعيين : (سر . نيابة عامة) . |

| رقم الصفحة | رقم القاعدة | تفتيش قضائي : (م . أيضا أهلية) : |
|---------------|----------------|---|
| ٢٨١ | ١١ | إجراء التفتيش على القضية قبل كل حركة قضائية . غير واجب ... إعلان الطالب بتقارير التفتيش وإعلامه عليها في الوقت المناسب . عدم سلوكه السبيل المرسوم في القرار الصادر في ١٧/٤/١٩٥٢ بشأن التظلم من هذه القرارات . النعى على التقارير |
| ٢٩٠ | ١٣ | بعد ذلك . لا محل له قيام إدارة التفتيش بإبلاغ القاضي بصورة من الملاحظات التي أخذت عليه في تقرير التفتيش وعدم اعتراضه عليها . طعنه على التقرير . غير منتج |
| ٣٠٧ | ١٨ | جواز إجراء التفتيش على عمل القاضي أكثر من مرة في السنة الواحدة |
| ٣٢٠ | ٢٢ | عدم وجود تقرير التفتيش وعدم البدء في التفتيش موضوع هذا التقرير عند صدور القرار المطعون فيه . النعى على هذا التقرير بأن التفتيش الذي حرر عنه كان عن مدة سابقة على القرار وأن الوزارة هي التي أخرجت إجراء هذا التفتيش إلى ما بعد الحركة القضائية . لا سند له |
| ٣٢٤ | ٢٣ | إجراء التفتيش على القضية قبل كل حركة قضائية . غير واجب |
| ٣٢٤ | ٢٣ | علم الطالب بعد صدور القرار الجمهوري المطعون فيه بالتقرير الذي أودع بملفه . عدم اعتراضه عليه وعدم اتخاذ في شأنه ما نص عليه قرار وزير العدل بتنظيم إدارة التفتيش القضائي . ما يثيره في خصوص هذا التقرير . لا محل له |
| ٣٤٥ | ٢٨ | ... |

| رقم الصفحة | رقم القائمة | |
|---------------|----------------|--|
| | | (م) |
| | | مرتبات : (م . اختصاص . نقض "إجراءات الطعن"). |
| | | (ن) |
| | | نقض : |
| | | إجراءات الطعن : |
| | | اختصاص . مرتبات . الطعن في قرار وزير العدل فيما لم يتضمنه من منح الطالب مربوط درجة مساعد نيابة . التقرير بهذا الطعن أمام محكمة النقض بعد الميعاد . عدم قبول الطلب شكلا . التحدى برفعه أمام مجلس الدولة في الميعاد قبل تعديل صيغة المادة ٢٣ من قانون نظام القضاء بالقانون ٢٤٠ لسنة ١٩٥٥ . لا يحدى |
| ٣٣٢ | ٢٥ | ... |
| | | طلب إلغاء قرار جمهورى باعتباره ملغى تبعا للراسم السابق الحكم بالغاءها . لا حاجة في تقريره إلى طعن تراعى فيه الإجراءات الواجبة . الدفع بعدم قبوله لعدم التقرير به في الميعاد . لا أساس له |
| ٣٤٨ | ٢٩ | ... |
| | | المصلحة في الطعن : |
| | | الحكم بإلغاء المرسوم فيما تضمنه من تخطى الطالب في الترقية إلى درجة مستشار . انعدام المصلحة في الطعن على المرسوم اللاحق |
| ٣٠٢ | ١٦ | ... |

| رقم المادة | رقم الصفحة |
|------------|---|
| | تقضى . (تابع) : |
| | تقرير الطعن : |
| ٣١٦ | ٢١ اكتفاء الطالب في تقريره عن تفصيل الأسباب ببيان موجز محدد يخرجها عن الإبهام ويبعدها عن الجهالة التامة . لا بطلان ... |
| | الخصوم في الطعن : |
| ٣٨٥ | ١٢ الخصوم في الطلب . مجلس القضاء الأعلى . عدم قبول توجيه الطلب إليه |
| | شكل الطلب : |
| ٢١٣ | ٢٠ طعن الطالب على المرسوم الصادر بترقية بعض وكلاء النيابة من الدرجة الثانية التالين له في الأقدمية إلى وظائف قضاة من الدرجة الثانية وقوله إن القرارات التي صدرت بعد المرسوم بترقية بعض وكلاء النيابة من الدرجة الثانية والتالين له أيضا في الأقدمية إلى وظائف وكلاء نيابة من الدرجة الأولى وأغفلت ترقيته فيها كما أغفلت في المرسوم . اعتبار ذلك تعيينا كافيا للقرارات المطعون فيها |
| | ميعاد الطعن : |
| ٢٩٦ | ١٥ أقدمية . عدم علم الطالب بقرارات تحديد أقدمية قضاة الدرجة الثانية الذين عينوا بعده من زملائه المخرجين معه في سنة واحدة إلا عند صدور مرسوم تناول عددا من زملائه . تقريره بالطعن في المراسيم الصادرة بترقيتهم إلى وظائف قضاة من الدرجة الأولى على أثر صدور هذه المراسيم في الميعاد القانوني . الدفع بعدم قبول الطعن لسقوط ميعاده . لا محل له |
| | نيابة عامة : |
| ٣١١ | ١٩ تعيين . ترتيب المعينين في وظائف معاوني النيابة المتخرجين من الجامعات الثلاث . تركه لتقدير الوزارة |

| رقم الصفحة | رقم القاعدة | |
|---------------|----------------|---|
| | | الأحكام الصادرة من الدائرة المدنية |
| | | (١) |
| | | لإثبات : (مر . أيضا . دين) : |
| | | الإثبات بوجه عام : |
| | | حكم "تسيب كاف" . محكمة الموضوع . سلطتها في استخلاص ما تقتنع به وما يطمئن إليه ضميرها في أسباب سائغة |
| ٣٧٨ | ٣٧ | ... |
| ٦٥٣ | ٧٤ | تقدير الدليل . محكمة الموضوع . سلطتها في تقدير الدليل ... |
| | | أوراق رسمية : (مر . صورية) . |
| | | الإثبات بالبيئة : (مر . أيضا . صورية) : |
| | | الإثبات بالبيئة فيما يخالف أو يتجاوز الثابت بالكتابة في المواد التجارية . جوازه |
| ٤٧٩ | ٥١ | ... |
| | | شهادة . صلة الشاهد بأحد الخصوم (مستخدم لديه) لا تمنعه من أداء الشهادة |
| ٤٧٩ | ٥١ | ... |
| | | شهادة . محكمة الموضوع . سلطتها في تقدير أقوال الشهود . حقها في أن تأخذ ببعض أقوالهم وبأقوال شاهد دون غيره وبدون بيان السبب |
| ٦٥٥ | ٦٧ | ... |

| رقم القاعدة | رقم المادة | |
|----------------|---------------|--|
| | | إثبات (تابع) |
| | | القراءات: (س. أحوال شخصية). |
| | | إثراء بلا سبب: (س. الترام). |
| | | إجارة: |
| ٤١٣ | ٤٢ | مسئولية. تلف الشيء المؤجر بفعل شخص أجنبي غير المستأجر أو خدمه. انتفاء مسؤولية المستأجر في هذه الحالة |
| | | إجازة: (س. دين). |
| | | إجراءات: (س. إعلان. تنفيذ عقارى. حكم "بياناته" |
| | | خصومة. دفاع. ضرائب. عمل. تقض "أحوال الطعن" |
| | | أجور: (س. عمل). |
| | | أحوال شخصية: (س. أيضا. تقض "أحوال الطعن"، |
| | | "ميعاد الطعن"، "أحكام لا يجوز الطعن فيها"): |
| | | اختصاص. استئناف. مجالس مالية. نفقة. نظر دعوى |
| | | النفقة أمام الدائرة الاستئنافية أمام المجلس الملى وبهاؤها بدون |
| | | فصل حتى ١٩٥٥/١٢/٢١. اختصاص محكمة الاستئناف الواقع |
| | | في دائرتها المحكمة التي أصدرت الحكم المستأنف باستمرار النظر |
| ٤٠٠ | ٤٠ | في الدعوى |
| | | زواج الاسرائيليين. إثبات "بالقراءات". الصداق في الشريعة |
| | | الموسوية. اعتبار دفعه شرطا لصحة عقد الزواج. قول الزوجة |
| | | بأنها لم تقبض مهرا. اعتبار أنه قول تقوم القرينة القانونية على |
| ٦٥٣ | ٧٤ | عكسه |

| رقم الصفحة | رقم القاعدة | |
|---------------|----------------|--|
| | | أحوال شخصية . (تابع) : |
| ٦٥٣ | ٧٤ | طلاق الاسرائيليين . دوطه (بائنة) . صداق . حق الزوج في تطليق زوجته إذا ظهر له أنها ليست بكرًا مع رد حقوقها المالية المنصوص عليها في العقد بعد ختم المهر |
| ٦٥٣ | ٧٤ | طلاق الاسرائيليين . صداق . دعوى "طلبات الخصوم" . دفاع . قيام الخصومة بين الزوجين على تصفية الحقوق المالية لكل منهما قبل الآخر . اعتبار المهر والمطالبة برده أو خصمه هو مما تناوله هذه الحقوق واندرجه في عموم دفع الزوج للدعوى ... |
| ٦٥٣ | ٧٤ | طلاق الاسرائيليين . حكم "تسيب كاف" . استخلاص الحكم القواعد التي تقوم عليها الحقوق المالية لكل من الزوجين قبل الآخر واستناده في ذلك إلى فتوى بيت الدين ومصادرها من الشريعة الموسوية وتطبيقها على واقعة الدعوى تطبيقاً صحيحاً . لا عيب |
| ٦٦٠ | ٧٥ | استئناف . اختصاص . قانون . نسب . دعوى نسب في غير الوقف . فصل المحكمة الجزئية الشرعية فيها وهي مختصة بنظرها ورفع الاستئناف عن الحكم أمام المحكمة الكلية الشرعية قبل صدور القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥م ثم إحالة الاستئناف إعمالاً لهذا القانون إلى المحكمة الابتدائية الوطنية . اختصاص المحكمة الابتدائية بالفصل في الاستئناف . ولايتها في الفصل في موضوعه ولو قضت بطلان الحكم المستأنف وألعب فيه في الإجراءات ... |

| رقم الصفحة | رقم القائمة | |
|---------------|----------------|---|
| | | اختصاص : (ر . ر) أيضا . أحوال شخصية . عمل . قوة الأمر المقضى موظفون . نقض "اختصاص محكمة النقض" ; |
| | | بيع . دعوى "تقدير قيمتها" . دعوى بطلب الحكم بصحة وفاء إقرار صادر عن عقد بيع صادر من بائعين لم يختصم أحدهما في الدعوى وكانت حصة البائع المختصم فيها بالقدر المبيع تدخل في اختصاص القاضي الجزئي . اختصاص المحكمة الجزئية بالدعوى . القول بعدم اختصاصها تأسيسا على أن قيمة الإقرار كله تجاوز هذا الاختصاص . لا محل له |
| ٤٥١ | ٤٧ | اختصاص الدائن بعقار مدينة : (ر . ر) وقف . : . ارادة : (ر . ر) أهلية . استئناف : (ر . ر) أحوال شخصية . دعوى "رسومها" . إعارة الاسم : (ر . ر) نقض "الخصوم في الطعن" . إحالة الغلاء : (ر . ر) عمل . اعتراض الخارج على الخصومة : (ر . ر) خصومة . إعلان : (ر . ر) أيضا . تنفيذ عقاري . دفاع . عمل . نقض "إعلان تقرير الطعن" و "مبدأ الطعن" ; إجراءات . دعوى . مواعيد . خصومة "مخاضهم" . محكمة الاستئناف . إعلان قرار تصدير أجل ميعاد الحضور أمام تلك المحكمة قبل الجلسة المحددة بأكثر من ثلاثة أيام . صحة هذا الإعلان ... |
| ٤٣٨ | ٤٥ | |

| رقم الصفحة | رقم القاعدة | |
|---------------|----------------|--|
| | | إعلان . (تابع) : |
| ٤٢٨ | ٤٥ | عمل مختار . الإعلان في قلم الكتاب . عدم إقامة محامى الخصم بالبلد الذى به مقر المحكمة وعدم اتخاذ الخصم موطنا فيه . إعلان المذكرات والأوراق إليه في قلم الكتاب . صحيح ... |
| ٥٩٣ | ٦٦ | إعلان الشخص الذى له موطن معلوم في الخارج . نقض "ميعاد الطعن" حجز ما للدين لدى الغير . إعلان الحكم الذى يبدأ به ميعاد الطعن في هذه الحالة الاعلان بلجهة الادارة: (س.ر. نقض "إعلان تقرير الطعن"). الاعلان للنيابة: (س.ر. نقض "اعلان تقرير الطعن") التزام : (س.ر. أيضا. بيع . دين) : مرافق عامة . خلف . عقد . التزام المرافق العامة . تعريفه . اتهاء مدة الالتزام وعودة المرفق إلى جهة الإدارة . عدم اعتبار جهة الإدارة خلفا خاصا أو عاما للمستغل . أثر ذلك مرافق عامة . عقد . إثراء بلا سبب . الاتفاق بين المتفع والشركة المستغلة لمرفق الكهرباء بالقاهرة على أن يساهم المتفع في تكاليف الوصلة الكهربائية إلى مصنعته بمبلغ معين والتزام الشركة برد عائد مقدر على ما يستهلكه سنويا ما دامت الشركة قائمة على ألا يتجاوز العائد المرتد قيمة التكاليف المذكورة . اعتبار ما دفع استنادا إلى هذا العقد مدفوعا بسبب صحيح وعدم اعتباره إثراء بلا سبب |
| ٥٤٦ | ٥٩ | ... |
| ٥٤٦ | ٥٩ | ... |

| رقم الصفحة | رقم القاعدة | |
|---------------|----------------|---|
| | | التزام : (تابع) . |
| | | انقضاؤه : |
| ٦٤٣ | ٧٣ | استبدال الدين . ماهيته |
| | | إلتباس إعادة النظر : (س. نقض "أحوال الطعن") . |
| | | أهلية : (س. أيضا . دعوى . نقض "أسباب مخالطها واقع") : |
| | | سفه . حكم تصرفات السفه السابقة على قرار الحجر عليه |
| ٤٠٤ | ٤١ | للسفه في ظل القانون المدني القديم |
| | | سفه حكم تصرف السفه في حالة ثبوت التواطؤ والاستغلال |
| ٤٠٤ | ٤١ | هو البطلان المطلق |
| | | عوارض الأهلية . سفه . مواريث "حكم تصرف المورث |
| | | بالنسبة للوارث" . تعريف السفه . تصرف الإنسان في كل |
| | | ما يملك لزوجته وأولاده الصغار سواء بعوض أو بغير عوض . |
| ٦١٩ | ٦٩ | لا مخالفة فيه لمقتضى العقل والشرع |
| | | عوارض الأهلية . غفلة . إرادة . تصرفات الإنسان التبرعية |
| ٦١٩ | ٦٩ | لزوجته وأولاده الصغار . انعدام دلالتها على التبسط أو الغفلة ... |
| | | أوامر الأداء : (س. قوة الأمر المقضى) . |
| | | أوراق تجارية : (س. عرض وإيداع) . |
| | | إيداع : (س. تنفيذ عقارى . عرض) . |
| | | ٢٠(٢٧)٢٠ |

| رقم القاعدة | رقم الصفحة | |
|----------------|---------------|---|
| | | (ب) |
| | | بيع: (ر أيضا. اختصاص. دعوى "مصرفاتها". دفاع. عقد "تفسيره". فسخ. تقض "أسباب جديدة" و "أسباب مخالطها واقع") : |
| ٤٧ | ٤٥١ | حكم "تسبب معيب". دفاع. دعوى صحة ونفاذ عقد البيع. الحكم بصحة ونفاذ العقد دون أن يقيم الحكم الدليل على وفاء المشتري بكامل الثمن وعدم رده على دفاع البائع في هذا المحصول. خطأ وقصور |
| ٥٤ | ٥١٠ | فسخ. وفاء. حكم "تسبب كاف". بيان أصل ثمن المبيع والفوائد في عقد البيع. اقتصار البائع في دعواه على طلب الفسخ دون طلب الباقي له من الثمن وفوائده استعمالا لحقه المقرر في المادة ٣٣٢ مدني قديم. منح المحكمة للمشتري مهلة للوفاء بما في ذمته استعمالا لحقها المخول لها بالمادة ٣٣٣ مدني قديم. الحكم بالفسخ دون بيان الباقي في ذمة المشتري. لا خطأ ... |
| ٥٤ | ٥١٠ | فسخ. عقد. اعتبار فوات المهلة التي منعت للمشتري للوفاء بباقى فوائد الثمن مما يترتب عليه الفسخ |
| ٥٤ | ٥١٠ | فسخ. صدور قرار — لا حكم — لمصلحة المشتري بمنحه مهلة للوفاء بالباقي في ذمته. كفايته لترتيب الفسخ على فوات المهلة |
| ٧٣ | ٦٤٣ | التزام. عقد. تعهد بالتوريد. ماهيته |

| رقم المادة | رقم المادة | |
|---------------|---------------|--|
| | | بيع : (تابع) : |
| | | البيع بالكوتراقات : |
| ٦٤٣ | ٧٣ | اعتبار البيع على الوجه أو بالكوتراقات صحيحا . مدى اختلافه عن البيع العادي |
| | | الوعد بالبيع : (رأى أيضا . حكم "نسيب معيب" . فسخ) : |
| ٥٧٦ | ٦٤ | عقد "تفسيره" . محكمة الموضوع . سلطتها في تفسير العقد . مثال من عقد الوعد بالبيع |
| | | ثمن المبيع (رأى أيضا . عرض وإيداع) : |
| ٣٥٣ | ٢٤ | شفعة . حق المشتري الثاني في حبس ثمن المبيع إذا رفعت دعوى شفعة عن جزء من الأطنان المبيعة متى كان لم يختصم في دعوى الشفعة |
| | | تراجع المشتري : (ر . تسجيل) : |
| | | (ت) |
| | | تأمينات عينية (ر . وقف) . |
| | | تحكيم : |
| | | التحكيم في منازعات العمل : (ر . عمل) . |
| | | تزوير : (ر . نقض "أحكام يجوز الطعن فيها") . |

| رقم العقود | رقم القاعدة | تسجيل : |
|---------------|----------------|---|
| | | بيع " تراحم المشترين " دعوى " دعوى صحة التعاقد " . تسجيل المشتري لعقده بعد تسجيل صحيفة الدعوى المرفوعة من مشتر آنرلذات الأطيان . الحكم بـ شطب تسجيل العقد قبل التأشير فصلا على صحيفة الدعوى المذكورة بالحكم بصحة التعاقد . |
| ٥٧٦ | ٦٤ | خطأ تسجير جبرى : (سر . قضاة) . تعهد بالتوريد : (سر . بيع) . تعويض : (سر . موظفون) . تقادم مسقط . حكم " تسبب كاف " . دعوى . دفاع . دفع . عدم تقادم الدفع بالبطلان المطلق . انتهاء الحكم إلى بطلان سند الدين بطلانا مطلقا . الإشارة إلى عدم تقادم الدفع بهذا البطلان أو الرد على ما يتمسك به الدائن في هذا الصدد . غير لازم تقادم مكسب : دين . عدم جواز تملك الحق في الديون بمضى المدة تنازل : (سر . دعوى . تقض " إهباب يخالطها واقع ") . تنفيذ : (سر . وقف) . |

| رقم القاعدة | رقم الصفحة | |
|----------------|---------------|--|
| | | تنفيذ عقارى : (سر . أيضا . قوة الأمر المقضى) : |
| ٤٦٤ | ٤٩ | زيادة العشر . إيداع . حجز . عدم التزام المقرر بالزيادة بإيداع مصاريف البيع الأول إذا كان هو متخذا إجراءات نزع الملكية . القول باحتمال تعلق حق الغير بتلك المصاريف في صورة توقيع حجز عليها تحت يد قلم الكتاب . لا محل له |
| ٤٦٤ | ٤٩ | زيادة العشر . عدم التزام مقررى الزيادة ببيان حصة كل منهم في تقرير الزيادة |
| ٤٦٤ | ٤٩ | زيادة العشر : حلول . وكالة . تقرير المقرر بالزيادة بصفته الشخصية وبصفته حالا محل شخص آخر . أثره |
| ٤٦٤ | ٤٩ | زيادة العشر . مواعيد . امتداد الميعاد المحدد للتقرير بالزيادة إذا صادف آخر يوم من أيامه عطلة رسمية إلى أول يوم عمل بعدها |
| ٤٦٤ | ٤٩ | إجراءات . إعلان . زيادة العشر . تقرير الزيادة . خلو تبليغ هذا التقرير من بيانات خاصة باسم طالب الإعلان . لا بطلان |
| ٤٦٤ | ٤٩ | زيادة العشر . تقرير الزيادة . لمن يجب تبليغه ؟ |
| | | توزيع : (سر . قوة الأمر المقضى) . |
| | | (ح) |
| | | حجز : (سر . تنفيذ عقارى) . |
| | | إجراءات البيع : (سر . حيازة . صورية) . |

| رقم الصفحة | رقم القاعدة | |
|---------------|----------------|--|
| | | حق مكتسب : (ر. عمل) : |
| | | حكم : (ر. أيضا. بيع) : |
| | | بياناته : (ر. أيضا. عمل) : |
| ٤٦٠ | ٤٨ | إجراءات . خلو الحكم من بيان أن القاضى الذى لم يحضر النطق بالحكم قد اشترك فى المداولة ووقع على مسودته . بطلان الحكم |
| ٦٠٠ | ٦٧ | إجراءات التقاضى . دعوى . دفاع . قاصر . التقصر أو الخطأ فى أسماء الخصوم وصفاتهم . عدم اعتباره جسيا إذا كان ليس من شأنه التشكك فى حقيقة الخصم واتصاله بالخصومة . مثال فى دعوى رفعت ابتداء على قاصر |
| | | تسليمه : |
| ٤٧٩ | ٥١ | حكم استئنافى . عدم الترام محكمة الاستئناف بالرد تفصيلا على أسباب الحكم المستأنف |
| ٤٧٩ | ٥١ | اتهاء الحكم الاستئنافى فى خصوص الدلائل التى ساقها إلى غير ما انتهى إليه حكم محكمة أول درجة باستخلاص سائق . عدم الرد على وجهة نظر حكم محكمة أول درجة فى خصوص هذه الدلائل . لا عيب |

| رقم الصفحة | رقم المادة | |
|---------------|---------------|---|
| | | حكم (تابع): |
| | | "تسبيب كاف": (ر . إثبات "الإثبات بوجه عام" . |
| | | أحوال شخصية . بيع . تقادم مسقط . دفاع . شركة |
| | | "شركات التضامن" . عمل . فسخ) . |
| | | "تسبيب معيوب": (ر . أيضا بيع . دين . عمل) . |
| | | بيع "الوعد بالبيع" . شيوع . إغفال المحكمة البحث في حقيقة |
| | | الأطيان المبيعة وما إذا كانت مفرزة كما هي موصوفة في عقد |
| | | الوعد بالبيع أو شائعة مع غيرها على ما جاء بعريضة الدعوى |
| | | المرفوعة بصحة العقد وتفاذه وإغفال التحدث عن هذا الخلاف |
| ٥٧٦ | ٦٤ | في الحكم . قصور |
| | | القبول المانع من الطعن : |
| | | شرطه . تأخر المحكوم عليه في الطعن وخضوعه للتنفيذ الجبرى . |
| ٤٩٦ | ٥٣ | عدم سقوط حقه في الطعن |
| | | حلول : (ر . تنفيذ عقارى) . |
| | | حوالة : (ر . نقض "الخصوم في الطعن") . |
| | | حيازة : |
| | | حجز "إجراءات البيع" . انتفاء حسن نية الرامى عليه منراد |
| | | بيع الأشياء المحجوز عليها . التحدى بحكم المادة ٩٧٦ مدنى . |
| ٥٢٠ | ٥٥ | لا محل له |

| رقم المادة | رقم الصفحة |
|---------------|--|
| | |
| | (خ) |
| | خصومة : |
| ٥٢٤ | ٥٥ |
| | اعتراض الخارج عن الخصومة . قوة الأمر المقضى . الطريقة التي رسمها القانون في المواد ٤٥٠ — ٤٥٦ مرافعات لا اعتراض الخارج عن الخصومة . اعتبارها أمراً جوازياً ... خطأ مهني : (بر . قضاة) . خلف : (بر الترام . قوة الأمر المقضى) . |
| | (د) |
| | دائن : (بر . صورية . قوة الأمر المقضى) . دعوى : (بر أيضا . إعلان . تقادم مسقط . حكم "بياناته" . خصومة . دفاع . نقض "أسباب يخالطها واقع") . تنازل . أهلية . دين . تنازل المدين عن دعوى بطلان إقرار الدين الصادر منه للتدليس وفقدان الإرادة وانعدام السبب القانوني . التنازل أيضا عما اشتملت عليه تلك الدعوى من حقوق في الحال والاستقبال . أثر هذا التنازل ... دعوى : منهيا : (بر . نقض "أسباب جديدة") . |
| ٣٦٢ | ٣٥ |

| رقم القاعدة | رقم المادة | |
|----------------|---------------|---|
| | | دعوى (تأجيل) : |
| | | طلبات الخصوم : (رأى أحوال شخصية . تقضى "أسباب الطعن") : |
| | | تقدير قيمتها : (ر . اختصاص) . |
| | | سقوط الحق في رفعها : (ر . موظفون) . |
| | | رسومها : (ر . أيضا تقضى "مبدأ الطعن" و "أحكام يجوز الطعن فيها") : |
| | | رسوم الدعوى . استئناف . قسمة . معارضة . حكم صادر من المحكمة الاستئنافية بتأييد الحكم المستأنف . ونجوب تسوية رسوم الدعوى الاستئنافية على أساس ما قضى به ابتدائيا . مثال في دعوى قسمة |
| ٥٦٦ | ٦٢ | شركة "تصفيتها" . قسمة . دعوى تصفية الشركة . تقدير الرسوم فيها باعتبار مجموع أموال الشركة |
| ٦٣٤ | ٧١ | مصرفاتها : |
| | | بيع . فسخ . عدم أحقية البائع في رفع دعوى فسخ عقد البيع بعد إظهار المشتري تمسكه بالعقد وعرضه التنفيذ عينا في الوقت الذي كان فيه التنفيذ ممكنا . التزام البائع بمصرفات الدعوى ... |
| ٣٥٣ | ٣٤ | وقفها : (ر . زيج) . |
| | | دعوى صحة البيع : (ر . بيع . تسجيل) .. |

| رقم القاعدة | رقم المادة | |
|----------------|---------------|--|
| | | دفاع : (ر. أيضا . بيع . تقادم مسقط . حكم "بياناته" . بيع . فسخ . قضاة) : |
| ٤٣٨ | ٤٥ | محكمة الموضوع . طلب الإحالة إلى التحقيق أو ضم تحقيقات أو استجواب . عدم التزام محكمة الموضوع بإجابة ذلك ... |
| ٤٣٨ | ٤٥ | إعلان . إجراءات . دعوى . إعلان الخصم بالدعوى إعلانا محييا . عدم حضوره هو ولا محاميه للرافعة . شكواه من عدم سماع دفاع شغوى منه . لا محل لها |
| ٥١٠ | ٥٤ | بيع . حكم "تسبيب كاف" . نقض "أثر الحكم في الطعن" . عدم إصرار الخصم على دفاعه الذي أبداه أولا بعد نقض الحكم والإحالة . إغفال الرد على هذا الدفاع . لا قصور . تسبيب الحكم فيما قرره خطأ بشأن هذا الدفاع . غير متج . مثال ... |
| | | طلب تقديم مستندات : (ر. نقض "أسباب الطعن") . |
| | | دفع : (ر. تقادم مسقط . نقض "أسباب مخالطها واقع") . |
| | | دين : (ر. أيضا . تقادم مكسب . دعوى . نقض "أسباب مخالطها واقع") : |
| ٣٦٢ | ٣٥ | الزام . إثبات . إجازة . غش . حكم "تسبيب معيب" . اتخاذ الدائن من خطاب صادر من المدين دليلا على إجازة المدين لإقرار الدين وتصحيحه من شائبة البطلان النسبي الناشئ عن التدليس وانعدام السبب . انتهاء الحكم إلى انعدام سبب الإقرار وأنه كان سببا غير مشروع لأنه وليد الغش والتدليس . سكوت الحكم عن الرد على ذلك الدليل . قصور |

| رقم المنحة | رقم القائمة | |
|---------------|----------------|---|
| | | (ر) |
| | | رخص القاضي : (ر . عمل) . |
| | | بيع : |
| | | دفاع . دعوى " وقفها " . تقرير المحكمة أن النزاع المثار |
| | | أمامها حول الاتفاق الحاصل بين الطرفين أو انتهاء أثره في |
| | | خصوص تحديد أجرة الأطيان المطالب بريمها هو نزاع جوهري . |
| | | هدم الفصل في هذا النزاع أو وقف الدعوى حتى يفصل فيه في |
| | | دعوى أخرى مقامة للطالبة بتنفيذه وإعمال ما تضمنته هذا |
| ٥٧١ | ٦٣ | الاتفاق . خطأ |
| | | (ز) |
| | | زواج الاسرائيليين : (ر . أحوال شخصية) . |
| | | (س) |
| | | سفه : (ر أهلية) . |
| | | (ش) |
| | | شرط الواقف : (ر . وقف) |
| | | شركة : (ر . تقض " الصفة في الطعن ") . |
| | | إدارتها : (ر . شركة " شركات التضامن ") . |
| | | تصفيتها : (ر . دعوى " رسومها ") . |

| رقم القائمة | رقم المادة | |
|----------------|---------------|--|
| | | شركة : (تابع) |
| | | شركات التضامن : (س . أيضا . كفالة) . |
| | | كفالة . مسئولية . إدارة الشركة . مسئولية الشريك المتضامن شخصيا قبل الغير عن الكفالة التي يفقدها متحلا فيها . صفة أنه مدير الشركة بحالة كونه غير مدير لها وليس من أغراضها ضمنان الغير |
| ٦٢٥ | ٧٠ | إدارتها . حكم "تسيب كاف" . ترتيب مسئولية الشريك المتضامن من الوجهة المدنية عن الكفالة التي يفقدها مع الغير بالتحالة صفة مدير الشركة لأسباب سائغة . لا قصور |
| ٦٢٥ | ٧٠ | |
| | | شفعة : (س . بيع "ثمن المبيع") . |
| | | شهادة : (س . إثبات "الإثبات بالينة") . |
| | | شيك : (س . عرض وإيداع) . |
| | | شيوخ : (س . حكم "تسيب معيب") . |
| | | (ص) |
| | | صداق : (س . أحوال شخصية) . |
| | | صلح : (س . عمل) . |
| | | صورية : (س أيضا . قوة الأمر المقضي) : |
| | | إثبات "الإثبات بالينة" . دائن . حقه في إثبات تصرف المدين الضار به بكل طرق الإثبات |
| ٥٢٥ | ٦٥ | |

| رقم الصفحة | رقم القائمة | |
|---------------|----------------|---|
| | | صورىة : (أبع) : |
| ٥٢٠ | ٥٥ | حجز "إبرامات البىع" . فىر . الرامى طله المزاد فى بىع الأشياء المعجوز عليها . عدم أحقىته فى التحدى بحكم الفقرة الثانىة من المادة ٢٤٤ مدنى |
| ٥٢٠ | ٥٥ | تمارض مصالغ ذوى الشان المشار إليهم فى المادة ٢/٢٤٤ مدنى فى التمسك بالعقد الظاهر أو العقد المستتر . انتفاء حسن نية أحدهم . عدم أحقىته فى التمسك بالعقد الظاهر |
| ٥٢٠ | ٥٥ | إثبات "أوراق رسمىة" . حجز "إبرامات البىع" . ماىثبته المحضرم من وجود مزايدين وقموا على محاضر البىع . عدم دلالة على جدىة البىع |
| | | (ض) |
| | | ضرائب : |
| ٣٨٨ | ٣٨ | ضرىبة الأرباح الامثنائىة . إبرامات . ممول بمسك حسابات منتظمة وقدم طلب أختىاره أرباح سنة ١٩٣٧ وقما للقارنة لتحديد أرباحه الامثنائىة بعد الميعاد المقرر . سقوط حقه فى الأختىار |
| ٧٤٧ | ٤٦ | ضرىبة الأرباح التجارىة والصناعىة . راجوع الرىح الذى تدره منشأة الممول إلى ماىضىفه إلى الأزهار والورود من عناصر خارجة عنه كالأسبنة والأسلاك وقرها ورجوعه أىضا إلى ترتيب الأزهار وتنسيقها بطرق معىنة أناسها الفن والخبرة . خضوع الأرباح فى هذه الحالة لضرىبة الأرباح التجارىة والصناعىة ... |

| رقم القاعدة | رقم المنحة | |
|----------------|---------------|---|
| | | ضرائب . (تابع) : |
| | | اتفاق . عقد . قوة الأمر المقضى . نظام عام . قيام مأمورية الضرائب بتقدير أرباح أحد النساجين على أساس عام عامت به غيره من النساجين واستصدارها قرارا بذلك من لجنة التقدير عدم قيام المول بالطعن على هذا القرار بمقولة إنه اتفق مع المصلحة على إعادة محاسبته إذا فرت القاعدة التي وضعتها لمحاسبة النساجين . صدور كتاب دورى من المصلحة بتغيير تقدير نسب الأرباح . عدم مخالفة مثل هذا الاتفاق الذى حصل بينه وبين المصلحة للنظام العام ولا للقانون |
| ٤٩١ | ٥٢ | |
| | | (ط) |
| | | طلاق الاسرائيليين : (ر . احوال شخصية) . |
| | | (ع) |
| | | عرض وإيداع : |
| | | وفاء . بيع "ثمن المبيع" . شيك . قيام المشتري حال المرافعة بإيداع شيك لأمر البائع . اعتبار ذلك وفاء بالثمن مبرئا لذمة المشتري . خطأ |
| ٥٧٦ | ٦٤ | |
| | | عرف : (ر أيضا . عمل . قرض "أسباب جديدة" . وقف) . |
| ٤٢٦ | ٤٤ | محكمة الموضوع . سلطتها في تقدير قيام العرف |

| رقم المادة | رقم المادة | |
|---------------|---------------|--|
| | | عقد : (رأى أيضا . الترام . بيع "الوعد بالبيع" . ضرائب . عمل . فسخ . نقض "أسباب الطعن") . |
| | | تفسيره : |
| | | بيع . وصف الحكم العقد وصفا صحيحا بأنه عقد بيع خلا من تحديد موعد لدفع الثمن وإزاله عليه حكم القانون الصحيح . |
| ٣٥٣ | ٣٤ | لا خطأ |
| | | عمل : (ر . رأى أيضا . نقض "اختصاص محكمة النقض" "وأسباب جديدة" "والخصوم في الطعن" "والكفالة المقررة للطعن") . |
| | | إجراءات . تحكيم "التحكيم في منازعات العمل" . صدور قرار هيئة التحكيم بعد مدة الشهر المنصوص عليها في المادة ١٥ من المرسوم بقانون ٣١٨ سنة ١٩٥٢ . لا بطلان |
| ٣٧٠ | ٣٦ | إعلان . التحكيم في منازعات العمل . إعلان قرار هيئة التحكيم إلى طرفي النزاع بعد ثلاثة أيام من صدوره . لا بطلان ... |
| ٣٧٠ | ٣٦ | التحكيم في منازعات العمل . حكم "بياناته" . نقض "أسباب الطعن" . عدم التزام هيئة التحكيم بأن تثبت في قرارها رأى المدعين أو أحدهما إلا إذا كان مخالفا لما اتبعت إليه اللجنة ... |
| ٣٧٠ | ٣٦ | اختصاص . التحكيم في منازعات العمل . قيام النزاع بشأن إدماج عمال تابعين لمقاولين عهدت إليهم الشركة العالمية لقناة السويس البحرية القيام بأعمال النظافة وصيانة الحدائق وأعمال وابور المياه بمدينة بورسعيد ضمن عمال تلك الشركة . عدم |
| ٤١٨ | ٤٣ | اختصاص هيئة التحكيم بنظر هذا النزاع |

| رقم المنحة | رقم القاعدة | |
|---------------|----------------|--|
| | | عمل . (تاج) : |
| ٤٢٦ | ٤٤ | اختصاص . التحكيم في منازعات العمل . مناط اختصاص هيئة التحكيم |
| ٤٢٦ | ٤٤ | إعانة الغلاء . حكم "تسبيب كاف" . صلح . محكمة الموضوع تقضى "أسباب موضوعية" . التحكيم في منازعات العمل . تحويل قرار الهيئة أن الحالات المعروضة على الهيئة بشأن إعانة الغلاء والتي ادعى أن رب العمل خالف فيها عقد الصلح المبرم بين الطرفين هي حالات فردية . موضوعي . التحدثى بخطأ القرار في تكيف الصلح . غير منتج |
| ٤٢٦ | ٤٤ | اختصاص . إعانة الغلاء . حكم "تسبيب كاف" . التحكيم في منازعات العمل . انتهاء قرار هيئة التحكيم إلى عدم اختصاصه بالشكوى في شأن إعانة الغلاء . خطأه تزيد في فهم المادة ٣ من الأمر العسكري ٣٥٨ سنة ١٩٤٢ . لا غيب |
| ٤٢٦ | ٤٤ | حرف . أجور . كادر العمال . عدم التزام رب العمل بوضع كادر لعماله عند عدم تقديم الدليل على قيام حرف بذلك |
| ٤٢٦ | ٤٤ | أجور . ساعات العمل الإضافية . الاتفاق بين رب العمل والعمال على أن تكون ساعات العمل سبع . ساعات يومياً وعلى احتساب ١/٧ الأجر اليومي عن كل ساعة زائدة . أثر تطبيق القانون رقم ١٤٧ سنة ١٩٣٥ والاتفاق المذكور |
| ٤٢٦ | ٤٤ | منح . تقرير منحة سنوية تعهد رب العمل بصرفها للعمال باستمرار وعلى أطراد . يصدر قرار هيئة التحكيم برفض طلب صرفها . خطأ |

| رقم الصفحة | رقم القاعدة | عمل . تاج : |
|---------------|----------------|--|
| ٦٠٤ | ٦٨ | إجراءات . مكتب العمل . مهمته . عدم اعتباره هيئة ذات اختصاص قضائي . عدم قيامه برفع تقرير بنتيجة سعيه وأسباب إخفاقه إلى رئيس لجنة التوفيق طبقا للمادة ٦ من المرسوم بقانون ٣١٨ لسنة ١٩٥٢ . لا بطلان |
| ٦٠٤ | ٦٨ | حكم " بياناته " . قرض " أسباب الطعن " . رأى المندوبين الحاضرين في هيئة التحكيم الواجب إثباته في قرار الهيئة |
| ٦٠٤ | ٦٨ | إجراءات . صدور قرار هيئة التحكيم بعد مدة أشهر المشار إليها في المادة ١٥ من المرسوم بقانون ٣١٨ لسنة ١٩٥٢ . لا بطلان |
| ٦٠٤ | ٦٨ | اختصاص . طلب فصل علاوة غلاء المعيشة عن المرتب الأساسي للعمال . طلب منع صاحب العمل من التدخل في أعمال رقابة العمال . اختصاص هيئة التحكيم بهذين المطالبين |
| ٦٠٤ | ٦٨ | اختصاص . حكم " تسبب معيب " . طلب إعادة العمال المفصولين فصلا تعسفيا بقصد الدفاع عن مصلحة العمال المشتركة . صدور قرار هيئة التحكيم بعدم اختصاصها بنظر هذا الطلب دون بحث أسباب الفصل وحقيقة اتصالها بالمصلحة المشتركة لمجموع العمال . خطأ وقصور |
| ٦٠٤ | ٦٨ | رخص القاضي . عرف . هيئة التحكيم . قيامها بتطبيق القانون على النزاع المعروض عليها وإفقالها استعمال الرخصة المخولة لها في الاستناد إلى العرف ومبادئ العدالة وفقا للمادة ١٦ من المرسوم بقانون ٣١٨ لسنة ١٩٥٢ . عدم التزامها ببيان أسباب عدم الأخذ بهذه الرخصة |
| ٦٠٤ | ٦٨ | ٢٠٢ (٢٨) م |

| رقم القائمة | رقم الصفحة | |
|----------------|---------------|---|
| | | عمل . (تابع) : |
| | | حق مكتسب . حكم "تسيب كاف" إجازات العمال . |
| | | إذن صاحب العمل لعماله بإجازات تزيد عن الحد المقرر في |
| | | القانون دون أن تتخذ صفة الاستقراو . اعتبار ذلك منحة . |
| ٦٠٥ | ٦٨ | لا تعتبر حقا مكتسبا |
| | | كادر العمال . المقصود بلائحة تنظيم العمل ومعاملة العمال |
| | | المشار إليها في المادة ٣١ من المرسوم بقانون رقم ٣١٧ |
| | | لسنة ١٩٥٢ . عدم تعدى هذا التنظيم إلى المسائل المالية |
| | | المتعلقة بترتيب الوظائف وإنشاء الدرجات ومنح الترقيات |
| ٦٠٥ | ٦٨ | والعلاوات الدورية |
| | | عقد العمل : |
| | | تحققه بتوافر تبعية العامل لرب العمل وتقاضيه أجرا |
| ٣٧٥ | ٣٩٦ | على عمله |
| | | (غ) |
| | | غش : (ر . دين . قوة الأمر المقضى . نقض "أسباب |
| | | يخالطها واقع") . |
| | | غفلة : (ر . أهلية) . |
| | | غير : (ر . صورية . قوة الأمر المقضى) . |

| رقم الصفحة | رقم القاعدة | |
|---------------|----------------|---|
| | | (ف) |
| | | فسخ : (ر . أيضا . بيع " الوعد بالبيع " . دعوى " مصروفاتها " . نقض " أسباب قانونية يخالطها واقع " . |
| | | بيع . حكم " سيب كاف " . دفاع . استناد الحكم في رفض دعوى الفسخ المرفوعة من البائع إلى قاعدة قانونية مقتضاها أن الحكم بالفسخ غير واجب لحلو العقد من شرط صريح وتقدير المحكمة أن لا محل للفسخ استنادا إلى الشرط الضمني الفاسخ . عدم تحملت الحكم عن دفاع البائع ومستندات لا تغير النتيجة التي اتت بها إليها . لا عيب |
| ٢٥٢ | ٣٤ | ... |
| | | بيع " الوعد بالبيع " . عقد . نقض " أسباب موضوعية " . محكمة الموضوع . استخلاص المحكمة عدم اتفاق إرادة الطرفين على فسخ عقد الوعد بالبيع بناء على ما استبانته من واقعات الدعوى . طعن الواعد بالبيع بأن الموعد له عدل عن إتمام الصفقة فاعتبر هو العقد مفسوخا . جدل في تقدير موضوعي |
| ٥٧٦ | ٦٤ | ... |
| | | (ق) |
| | | قاصر : (ر . حكم " بياناته ") . |
| | | قانون : (ر . أحوال شخصية) . |
| | | قسمة : (ر . دعوى " رسومها ") |

| رقم الصفحة | رقم القاعدة | قضاة : |
|---------------|----------------|---|
| | | مخاصمتهم : (ر أيضا . إعلان) : |
| | | تسكير جبرى . خطامهنى . محكمة الموضوع . تقريرها لأسباب تمكنى لحل قضائها أن حبس الخصم احتياطيا فى تهمة عدم الإعلان عن الأسرار لا يعتبر خطأ مهنيا جسيا . النعى على الحكم فى هذا الخصوص . جدل موضوعى |
| ٤٣٨ | ٤٥ | ... |
| | | تقرير الخصمة . دفاع . عدم إجابة الخصم إلى طلبات لم يسبق له إبدائها فى تقرير الخصمة . لا خطأ |
| ٤٣٨ | ٤٥ | ... |
| | | قوة الأمر المقضى : (ر أيضا . خصومة . ضرائب . نقض "الخصوم فى الطعن") : |
| | | تنفيذ عقارى . توزيع . اقتصار المدين فى التوزيعات التى تقدم فيها الدائن بسند الدين على طلب تحرير القائمة النهائية وعدم مناقضته فى الدين وحصول الدائن فى التوزيعات على مبالغ صغيرة من أصل الدين . انعدام حجية أحكام التوزيع بالنسبة للباقى الذى رفعت به الدعوى |
| ٤٠٤ | ٤١ | ... |
| | | عدم قيام حجية الأحكام القضائية فى المسائل المدنية إلا بين من كان طرفا فيها حقيقة أو حكما . عدم جواز تمسك الخارج عن الخصومة بحجية الحكم السابق صدوره لمصلحة شخص آخر غيره اعتمادا على وحدة المصلحة أو وحدة الموضوع |
| ٤١٣ | ٤٢ | ... |

| رقم الصفحة | رقم القائمة | |
|---------------|----------------|--|
| | | قوة الأمر المقضى . (تابع) : |
| ٤٩٦ | ٥٣ | اختصاص . محاكم شرعية . نظام عام . وقف . الحكم استثنائيا بتأييد الحكم الابتدائي الصادر في دعوى الملكية . صيروته نهائيا واكتسابه قوة الأمر المقضى حتى ولو كان قد نرجع على ولايته بالقضاء في مسألة هي من أصل الوقف |
| ٥٢٠ | ٥٤ | أوامر الأداء . صورية . غش . خالف . دائن . غير . عدم اعتبار الدائن خلفا للدين في التصرفات الصورية أو التي تصدر منه بطريق التواطؤ مع دائن آخر إضراراً به . صورته — صدور أوامر أداء بناء على سندات دين صورية . انعدام حجية هذه الأوامر بالنسبة إلى دائن آخر للدين |
| | | (ك) |
| | | كادر العمال : (م . عمل) . |
| | | كفالة : (م أيضاً . شركة "شركات التضامن" . نقض . "الكفالة المقررة للطمن") : |
| ٦٢٥ | ٧٠ | شركات التضامن . مسئولية . حق الدائن في الرجوع على الكفلاء المتضامنين . ثبوت خطأ الشريك المتضامن في الكفالة التي مقدما مع الغير بإخفاء حقيقة صفته في النيابة من الشركة . الضرر المترتب على هذا الخطأ . القول بملاءة المدين أو الضامنين الآخرين . عدم تأثيره على تحقق ذلك الضرر |

| رقم الصفحة | رقم القاعدة | (م) |
|---------------|----------------|---|
| | | مجالس ملية : (س . أحوال شخصية) . |
| | | محاكم شرعية : (س . قوة الأمر المقضى) . |
| | | محكمة الاستئناف : (س . إعلان . تقض "أسباب قانونية") . |
| | | محكمة الموضوع : (س . أيضا . إثبات "الإثبات بوجه عام" |
| | | "الإثبات بالبينة" . بيع "الوعد بالبيع" . دفاع . عرف . |
| | | عمل . قضاة . تقض "أسباب قانونية وأسباب يخالفها |
| | | واقع "و" "أسباب جديدة" . وقف) . |
| ٥٢٠ | ٥٥ | استقلالها بتصوير وقائع النزاع |
| | | مرافق عامة : (س . الترام) . |
| | | مسئولية : (س . إجارة . شركة "شركات التضامن" |
| | | كفالة) . |
| | | معارضة : (س . دعوى "رسومها" . نزاع ملكية) . |
| | | معاشات : (س . موظفون) . |
| | | ملكية : (س . تقض "الخصوم في الطعن") . |
| | | مواريث : |
| | | تمثيل الوارث للتركة : (س . تقض "الخصوم في الطعن") . |

| رقم المنحة | رقم القاعدة | |
|---------------|----------------|---|
| | | مورث (تابع) |
| | | حكم تصرف المورث بالنسبة للوارث : (ر. أهلية .). |
| | | مواعيد : (ر. إعلان. تنفيذ عقارى. قرض "مبادالطن"). |
| | | موظفون : |
| | | معاشات . اختصاص . تعويض . الدعوى المرفوعة على |
| | | الحكومة من موظف أحيل على المعاش للطالبة بتعويض الضرر |
| | | الناتج عن مخالفة القانون بإحالة على المعاش قبل الأوان وطلبه |
| | | فيها الحكم له بمرتب مدى حياته ممثلا في الفرق بين المعاش |
| | | المربوط والمعاش المستحق . اختصاص الحاكم المدنية بهذه |
| | | الدعوى . جواز أن يكون التعويض بتقرير مرتب مدى حياة |
| ٥٥٤ | ٦٠ | المضروور... .. |
| | | معاشات . تعويض . دعوى "سقوط الحق في رفعها". |
| | | رفع الموظف المحال على المعاش الدعوى بقصد تعويضه عن الضرر |
| | | الناتج عن مخالفة القانون بإحالة على المعاش قبل الأوان وطلبه |
| | | مبلغا من النقود على أساس ما فاته من مرتب الرتبة التي حرم |
| | | من الترقية إليها وطلبه أيضا تعويضه عما أصابه من ضرر بسبب |
| | | عدم ربط معاشه على أساس الرتبة التي كان يجب أن يرقى إليها. |
| | | عدم سقوط الحق في رفع هذه الدعوى إلا وفقا للقواعد العامة |
| ٥٥٤ | ٦٠ | دون القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٣٠ الخاص بالمعاشات العسكرية... |
| | | (ن) |
| | | نزاع ملكية : (ر . أيضا . قرض "أسباب قانونية يخالطها |
| | | واقع "). |

| رقم الصفحة | رقم القاعدة | |
|---------------|----------------|--|
| | | نزاع ملكية . (تابع) : |
| | | معارضة . المعارضة في تقدير الخبير لثمن العقار المتزوع ملكيته . |
| | | مبيعاتها . بدايته . حصول الاس بلاء باتفاق الطرفين كتابة مع |
| | | احتفاظ كل منهما بحقه في الاعتراض على تقدير الثمن . القول |
| | | بأن مبيع المعارضة في تقدير الخبير للثمن هو المبيع المنصوص |
| ٥٦١ | ٦١ | عليه في قانون نزاع الملكية . خطأ |
| ٦٣٨ | ٧٢ | الدبرة في تقدير ثمن العقار المتزوع ملكيته للمنفعة العامة ... |
| | | نسب : (سر . أحوال شخصية) . |
| | | نظام عام : (سر . ضرائب . قوة الأمر المقضى) . |
| | | نقطة : (سر . أحوال شخصية) . |
| | | نقض : |
| | | اختصاص محكمة النقض : |
| | | اختصاص . عمل "التحكيم في منازعات العمل" . اختصاص |
| | | محكمة النقض بالطعون التي رفعت إليها قبل العمل بالقانون رقم ٨ |
| ٤١٨ | ٤٣ | سنة ١٩٥٧ |
| | | إعلان تقرير الطعن : |
| | | إعلان . إثبات المحضر في أصل إعلان صورة الحكم أن |
| | | المخاطب منه لم يوقع وإثباته أنه ترك للعلن إليه صورة الورقة |
| ٤٥١ | ٤٧ | المعلنة . بطلان الإعلان |

| رقم المادة | رقم المادة | نقض . (تام) : |
|---------------|---------------|---|
| | | إعلان تقرير الطعن (تام). |
| | | إعلان . "الإعلان لجنة الإدارة" نزول المحضر على حكم المادتين ١١ و ١٢ مرافعات في إجراءات الإعلان . لا بطلان . |
| ٤٩٦ | ٥٢ | مثال الخطوات التي يجب على المحضر إثباتها في محضره . إثباته الخطوة الوحيدة التي كان يستطيع أن يخطوها في سبيل الإعلان . |
| ٥٣١ | ٥٦ | لا بطلان . مثال الإعلان للنيابة . خلو الأوراق مما يدل على أن الطاعن كان يستطيع أن يبذل جهدا مئثرا في سبيل معرفة محل إقامة المظعون عليه الدفع ببطلان الإعلان في مواجهة النيابة بعد ذلك . |
| ٥٣١ | ٥٦ | لا أساس له |
| | | ميعاد الطعن : (ر . أيضا . إعلان) . |
| | | أحوال شخصية . مواعيد . عدم جواز احتساب يوم صدور الحكم الحضورى في مسائل الأحوال الشخصية ضمن ميعاد الثمانية عشر يوما المحددة في المادة ٨٨١ مرافعات للطعن |
| ٣٩٤ | ٣٩ | في الحكم |
| ٤٥١ | ٤٧ | بداية ميعاد الثلاثين يوما المحددة للطعن بالنقض |
| | | إعلان . دعوى "رسومها" . ميعاد الطعن في الحكم الصادر في المعارضة في أمر تقدير رسوم الدعوى . بدايته . قيام الطاعن برفع استئناف عن هذا الحكم قضى بعدم جواز عدم قيام ذلك مقام الإعلان الذي يفتح به ميعاد الطعن بالنقض |
| ٥٦٦ | ٦٢ | |

| رقم الصفحة | رقم القاعدة | |
|---------------|----------------|--|
| | | نقض (تابع) : |
| | | إيداع الأوراق والمستندات : |
| | | قيام الطاعن بتقديم صورة من الحكم المطعون فيه وصورة من الحكم الابتدائي . عدم التزامه بتقديم صورة من أى حكم آخر أصدرته المحكمة الاستئنافية ولو أحال إليه الحكم المطعون فيه في أسبابه |
| ٦٦٠ | ٧٥ | |
| | | الخصوم في الطعن : |
| | | إعارة الاسم . حوالة . وكالة . جواز إعارة الاسم في رفع الدعوى وجواز الطعن بالنقض من صاحب الاسم المستعار ... |
| ٤٠٤ | ٤١ | |
| | | عمل " التحكيم في منازعات العمل " . عدم اختصاص أحد المطعون عليهم أمام هيئة التحكيم في النزاع الذي صدر فيه القرار المطعون فيه . عدم قبول الطعن شكلا بالنسبة له |
| ٤١٨ | ٤٣ | |
| | | قوة الأمر المقضى . ملكية . مواريث " تمثيل الواوئ للتركة " . عدم استفادة أحد الورثة المحكوم عليهما من الطعن الذي رفعه المحكوم عليه الآخر من حكم الاستئناف في دعوى الملكية |
| ٤٩٦ | ٥٣ | |
| | | الصفة في الطعن : |
| | | شركة . صدور حكم على الطاعن بالصفة التي اختصم بها . حقه في الطعن فيه بهذه الصفة . مثال عن اختصاصه بصفته صاحب شركة |
| ٥٩٣ | ٦٦ | |

| دلم المنفعة | دلم القاعدة | |
|----------------|----------------|---|
| | | نقض (تابع) : |
| | | أحوال الطعن : |
| ٦٦٠ | ٧٥ | أحوال شخصية . جواز الطعن في الحكم الصادر في مسألة من مسائل الأحوال الشخصية والوقف من محكمة ابتدائية بهيئة استئنافية لمخالفة القانون في مسألة اختصاص بحسب نوع القضية |
| ٦٦٠ | ٧٥ | أحوال شخصية . نيابة عامة . الحكم الصادر من المحكمة الابتدائية بهيئة استئنافية في مسألة من مسائل الأحوال الشخصية . عدم جواز الطعن فيه بسبب إغفاله ذكر اسم عضو النيابة ولعدم بيانه رأى النيابة في الدعوى |
| ٦٦٠ | ٧٥ | إجراءات . عدم جواز الطعن في الأحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية بهيئة استئنافية بسبب خارج عن الأحوال المنصوص عليها في المادة ٤٢٥ مكررا مرافعات . أمثلة ذلك |
| ٦٦٠ | ٧٥ | التماس إعادة النظر . حصول التناقض في ذات منطوق الحكم المطعون فيه . عدم جواز الطعن فيه بطريق النقض طبقا للمادة ٤٢٦ مرافعات . شرط جواز الطعن في الحكم الانتهاى طبقا لهذه المادة |
| | | أحكام يجوز الطعن فيها : |
| ٤٦٠ | ٤٨ | تزوير . جواز الطعن استقلالا في الحكم الصادر برفض دعوى التزوير الفرعية بعد أن قررت المحكمة وقف الدعوى الأصلية حتى يفصل نهائيا في الطعن بالتزوير |

| رقم الصفحة | رقم القاعدة | |
|---------------|----------------|---|
| | | نقض (تاج) : |
| | | أحكام يجوز الطعن فيها . (تاج) : |
| ٥٦٦ | ٦٢ | دهوى "رسومها" . حكم صادر من محكمة ابتدائية بهيئة استئنافية في ظل المادة ٤٢٥ مرافعات قبل تعديلها وفي معارضة في أمر تقدير رسوم الدعوى . جواز الطعن عليه بنفس الطرق التي يطعن بها على الحكم الصادر في الدعوى التي صدر فيها أمر تقدير الرسوم |
| | | أحكام لا يجوز الطعن فيها : |
| ٥٣٧ | ٥٧ | أحوال شخصية "مسائل الولاية على المال" . صدور قرار من إحدى المحاكم الابتدائية بهيئة استئنافية في مسألة من مسائل الولاية على المال في غير الأحوال المنصوص عليها في المادة ٤٢٥ مكررا مرافعات . عدم جواز الطعن فيه بالنقض |
| | | أسباب الطعن : (مر . أيضا . عمل) . |
| ٦٢٥ | ٧٠ | مقد . تجهيل النعي على الحكم . عدم قبوله . مثال |
| ٦٢٥ | ٧٠ | دفاع "طلب تقديم مستندات" . عدم تقديم الطاعن بملف الطعن ما يدل على تمسكه أمام محكمة الموضوع بطلبه إلى خصمه تقديم مستندات . النعي على الحكم بخالفه القانون والإخلال بحق الدفاع . اعتباره حاريا عن الدليل |
| ٦٥٣ | ٧٤ | دعوى "طلبات الخصوم" . إغفال الحكم بعض طلبات الخصوم . عدم اعتباره سببا من أسباب الطعن بالنقض |

| رقم القاعدة | رقم الصفحة |
|----------------|---|
| | نقض . (تابع) : |
| | أسباب جديدة : |
| | دهوى "سبها" . عمل . امتناع العامل في دهواه بطلب التعويض إلى سبب جديد لم يطرحه على محكمة أول درجة ولا على محكمة الاستئناف . عدم جواز إثارة ذلك لأول مرة أمام محكمة |
| ٣٧٨ | ٣٧ |
| | عرف . عمل "ساعات العمل" . التمسك لأول مرة أمام محكمة النقض بقيام عرف بتخفيض ساعات العمل للعمال الذين يعملون ليلا . غير جائز |
| ٤٢٦ | ٤٤ |
| | محكمة الموضوع . بيع . النزاع أمام محكمة الموضوع على مقدار كمية الحديد المتعاقد عليها وعدم تمسك المشتري صراحة أمامها بقيمة العجز الذي يدهيه . إثارة الجدل بشأن العجز أمام هذه المحكمة . لا محل له |
| ٤٧٩ | ٥١ |
| | أسباب قانونية : |
| | محكمة الموضوع . وقف . التمسك بعدم جواز أخذ حق اختصاص على عين انتهى الوقف فيها ضد من آلت إليه ملكيتها طبقا للرسوم بقانون ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ عن الديون السابقة على تاريخ العمل به . جواز إبدائه لأول مرة أمام محكمة النقض باعتباره من الأسباب القانونية للبحث |
| ٥٤١ | ٥٨ |

| رقم القاعدة | رقم الصفحة | |
|----------------|---------------|---|
| | | نقض . (تابع) : |
| | | أسباب، قانونية يخالطها واقع : |
| ٣٦٢ | ٢٥ | تنازل . دين . دعوى . دفعوع . غش . أهلية . محكمة الموضوع . تمسك المدين ببطلان إقرار الدين أو ببطلان إقرار تنازله عن الدعوى التي رفعها ببطلان هذا الإقرار للغش ولانعدام الإرادة . اختيارها دفوعاً يخالطها واقع |
| ٥١٠ | ٥٤ | بيع . فسخ . التمسك لأول مرة أمام محكمة النقض بأن الحكم أفضل بحث ما إذا كان البائع قد تقدم بنفسه أو بوكيل عنه إلى محل المشتري لاستيفاء الباقي في ذمته طبقاً للمادة ٣٢٩ مدني قديم . غير مقبول |
| ٦٣٨ | ٧٢ | محكمة الموضوع . نزع الملكية . التمسك بما طرأ على الأرض المتزوع ملكيتها من زيادة في القيمة نتيجة الاستيلاء على بعضها . عدم جواز عرضه لأول مرة أمام محكمة النقض |
| | | أسباب موضوعية : (ر. عمل . فسخ) |
| | | الكفالة المقررة للطعن : |
| ٤٧٤ | ٥٠ | كفالة . عمل "التحكيم في منازعات العمل" . الطعن في قرارات هيئات التحكيم . وجوب إيداع الكفالة في الطعون التي تقدم عن هذه القرارات بعد العمل بالقانون رقم ٨ لسنة ١٩٥٧ وعدم لزوم الإيداع فيما رفع من الطعون قبل العمل بهذا القانون |
| | | آثار النقض : (ر. دفاع) . |
| | | نيابة عامة : (ر. نقض "أحوال الطعن") . |

| رقم المادة | رقم المادة | رقم المادة |
|---------------|---|---|
| | (هـ) | |
| | هيئة التحكيم : (س . عمل) . | |
| | (و) | |
| | وفاء : (س . بيع . عرض وإبداع) . | |
| | وقف : (س . أيضا قوة الأمر المقضي . نقض "أسباب قانونية") . | |
| | وقف خيرى . النظر عليه . محكمة الموضوع . حقها في | |
| | تعيين ناظر الوقف الخيري إذا كان الواقف غير مسلم وكان | |
| ٣٩٤ | ٣٩ | مصرف الوقف على جهة بر غير إسلامية |
| | تأمينات عينية . اختصاص الدائن بمقار مدينه . تنفيذ . | |
| | عدم جواز استصدار أمر بالاختصاص بعين موقوفة وانتهى | |
| | الوقف فيها وفاء لدين سابق على المرسوم بقانون رقم ١٨٠ | |
| ٥٤١ | ٥٨ | لسنة ١٩٥٢ ضد من آلت إليه ملكية هذه العين |
| | عرف . شرط الواقف . انتهاء الحكم في تفسيره تفسيراً | |
| | سائماً يؤدي إليه مجمع عباراته ولا مخالفة فيه لغرض الواقف . | |
| ٥٨٨ | ٦٥ | لا خطأ |
| | وكالة : (س . تنفيذ عقارى . نقض "الخصوم في الطعن") . | |

تم طبع هذا العدد بالمطبعة الأميرية القروية بدار القضاء العالي في يوم الاثنين
١٩ من أغسطس سنة ١٩٥٧ (الموافق ٢٣ من المحرم سنة ١٣٧٧)

تحت إشراف

عبد الرحيم محمد خليل

رئيس المطبعة الأميرية بدار القضاء العالي

مدير المطبعة الأميرية والمطابع القروية

عبد المنعم إبراهيم

مَجْلَدُ النَّقَضِ

المكتب الشفوي

مَجْمُوعَةُ

الأمكام الصادرة من الجمعية العمومية

والدائرة المدنية

السنة الثامنة

لعدد الثالث : من أكتوبر - ديسمبر سنة ١٩٥٧

الطبعة الأميرية الفرعية بدار القضاء العالي

١٩٥٧

الأحكام الصادرة
من
الجمعية العمومية

جلسة ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٥٧

برئاسة السيد المستشار حسن داود ، وبحضور السادة : محمود إبراهيم اسماعيل ، ومصطفى كامل ، ومحمد عبد الرحمن يوسف ، ومحمد عبد الواحد علي ، وإبراهيم عثمان يوسف ، ومحمود علي خاطر ، ومحمد زعفراني سالم ، والحسين العروسي ، ومحمد رفعت المستشارين .

(٣٠)

طعن رقم واحد سنة ٢٤ ق "رجال القضاء" :

(أ) اختصاص . تأديب . صدور قرار من اللجنة المشار إليها في المادة ٥١ من قانون استقلال القضاء بتأييد التنبيه الموجه إلى القاضي من رئيس المحكمة . اختصاص محكمة النقض بنظر الطعن على هذا القرار .

(ب) تأديب . تغيب القاضي عن مقر عمله بدون إخطار رئيس المحكمة قبل التغيب . توجيه تنبيه إليه من رئيس المحكمة استمالة لحقه الخول له بالمادة ١٩ من قانون استقلال القضاء . لا خطأ .

(ج) إجازات . تغيب القاضي عن مقر عمله في غير أيام جلسات . صحة احتساب مدة الغياب إجازة اعتيادية . القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ .

١ — متى كانت اللجنة المشار إليها في المادة ٥١ من قانون استقلال القضاء رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٢ قد أصدرت قرارا بتأييد التنبيه الموجه إلى القاضي من رئيس المحكمة فإن محكمة النقض تكون مختصة بنظر الطعن على هذا القرار

لأنه لا جدال في أن ذلك من أخص شئون القضاء التي تختص محكمة النقض دون غيرها بالنظر فيما يتعلق بها أو ينشأ عنها من منازعات ، ولا يصح القول بأن هذا القرار ليس مما يجوز الطعن فيه تأسيسا على أنه ليس قرارا تنفيذيا ولا يترتب عليه مركز قانوني للطاعن ، ذلك أنه بعد أن أصبح التنبية نهائيا بصدور قرار اللجنة بتأييده فقد ترتب على ذلك خلق مركز قانوني جديد للطالب وهو رفع الدعوى التأديبية عليه إذا ما تكررت المخالفة التي كانت سببا في التنبية أو استمرت ولا مهرب للطاعن للتخلص من هذا المركز القانوني الجديد إلا بطلب إلغائه ..

٢ — متى كان الثابت أن القاضى قد تغيب عن مترك عمله قبل أن يخطر رئيس المحكمة قبل التغيب فإن في هذا مخالفة لما تقضى به المادة ١٩ من قانون استقلال القضاء رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٢ ويكون التنبية الموجه إليه من رئيس المحكمة مستندا إلى أسباب صحيحة ووقائع ثابتة تخول رئيس المحكمة استعمال حقه المخول له بمقتضى تلك المادة .

٣ — إذا كان رئيس المحكمة قد أصدر قرارا باحتساب مدة غياب القاضى عن مقر عمله في غير أيام جلساته إجازة اعتيادية فإن الطعن على هذا القرار يكون على غير أساس لانطباقه على ما تقضى به المواد ٥٩ و ٦٠ و ٦١ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن موظفى الدولة .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع تقرير السيد المستشار المقرر وبعد المراجعة والمداولة .

من حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع حسبها يبين من الحكم المطعون فيه تحصل في أن الطالب كان قاضيا بمحكمة الجيزة الابتدائية في سنة ١٩٤٩ فحدث بينه وبين المدعى عليه الثالث خلاف بسبب عملهما المشترك وفي شهر يناير سنة ١٩٥٣ قبل الطالب

إلى محكمة قوص الجزئية التابعة لمحكمة قنا الابتدائية التي عين المدعى عليه الثالث رئيساً لها في شهر سبتمبر سنة ١٩٥٣ وفي ٣١ من أكتوبر من تلك السنة وجه السيد رئيس المحكمة إلى الطالب تنبيهاً بمقتضى الحق المخول له بمقتضى المادة ١٩ من القانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٢ بشأن استقلال القضاء بناء على ثلاثة أسباب — الأول منها — أنه لم يحضر إلى المحكمة في اليوم التالي لانتهاؤه إجازته السنوية التي انتهت في ٣١ من أغسطس سنة ١٩٥٣ ولم يعتذر عن عدم الحضور واستمر غيابه بدون إذن حتى صباح يوم ٥ من سبتمبر سنة ١٩٥٣ — والسبب الثاني — أنه سافر إلى القاهرة عقب جلسة ٢١ من سبتمبر سنة ١٩٥٣ مع أنه كان قد أخطر من قبل بتدبه لحضور جلسة ٢٢ من سبتمبر سنة ١٩٥٣ مع رئيس المحكمة وقد أبلغ القاضي رئيس المحكمة عند التهيئة لافتتاح هذه الجلسة أنه أي الطالب معتذر عن عدم حضورها لا ضطراره إلى السفر إلى القاهرة ثم استمر غياب الطالب حتى يوم ٢٤ من سبتمبر حيث بلغ القاضي رئيس المحكمة باعتذار الطالب عن عدم حضور جلسات ٢٦ و ٢٧ و ٢٨ من سبتمبر بسبب عذر عائلي طارئ ، ونظراً لحالة العمل في المحكمة وتغييب عدد كبير من قضاتها فقد أبقى إليه السيد رئيس المحكمة في نفس اليوم أي ٢٤ من سبتمبر برجاء العودة لحضور جلساته فوردت رداً على ذلك برفقة يقول فيها الطالب إنه مريض ويطلب إحالته على الكشف الطبي وقد تقرر له إجازة مرضية مدتها ثمانية أيام تنتهي في ١٣ من أكتوبر ولكنه أي الطالب استمر في الغياب بدون اعتذار حتى يوم ١٧ من أكتوبر سنة ١٩٥٣ — والسبب الثالث — هو أن الطالب غادر قنا عقب جلسة ٢٦ من أكتوبر سنة ١٩٥٣ قبل أن يصل اعتذاره عن عدم حضور جلسة كان قد ندب لحضورها وقبل البت في الاعتذار وقبل الموافقة عليه كتابياً ، اعترض الطالب على هذا التنبيه أمام اللجنة المشار إليها في المادة ٥١ من القانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٢ في شأن استقلال القضاء فقررت اللجنة بتاريخ ١٠ من ديسمبر سنة ١٩٥٣ رفض الاعتراض وتأييد التنبيه وفي ٧ من ديسمبر سنة ١٩٥٣ أصدر رئيس المحكمة — المدعى عليه الثالث — قراراً باحتساب مدة ٢٢ يوماً تغيبها الطالب في الفترة بين ٢٦ من أكتوبر

و ٣ من ديسمبر سنة ١٩٥٣ إجازة اعتيادية ، فطعن الطالب في هذا القرار وفي القرار الصادر بتاريخ ١٠ من ديسمبر سنة ١٩٥٣ بتأييد التنبيه .

وحيث إن وزارة العدل دفعت بعدم اختصاص هذه المحكمة بنظر الطلب بالنسبة لقرار ١٠ من ديسمبر سنة ١٩٥٣ طبقا للمادة ٢٣ من قانون نظام القضاء رقم ١٤٧ سنة ١٩٤٩ إذ أن اختصاصها محدد بإلغاء المراسيم والقرارات المتعلقة بإدارة شئون القضاء وليس منها القرار المطعون فيه إذ هو قرار غير تنفيذي ولا يترتب عليه مركز قانوني .

وحيث إن هذا اندفع مردود بأن المادة ٥١ من القانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٢ في شأن استقلال القضاء وردت في الفصل العاشر منه الخاص بمحاكمة القضاة وتأديبهم ونظمت طريق توجيه التنبيه إلى القاضي من رئيس المحكمة وطريق الاعتراض عليه وبيئت الأثر الذي يترتب عليه فقالت في الفقرة الأخيرة منها ” وفي جميع الأحوال إذا تكررت المخالفة أو استمرت بعد صيرورة التنبيه نهائيا رفعت الدعوى التأديبية “ ولا جدال في أن ذلك من أخص شئون القضاء التي تختص هذه المحكمة دون غيرها بالنظر فيما يتعلق بها أو ينشأ عنها من منازعات ، وليس صحيحا في القانون كذلك ما تقول به وزارة العدل من أن هذا القرار ليس مما يجوز الطعن فيه لأنه ليس قرارا تنفيذيا ولا يترتب عليه مركز قانوني للطالب ، ذلك أنه بعد أن أصبح التنبيه نهائيا بصدور قرار اللجنة بتأييده ترتب على ذلك خلق مركز قانوني جديد للطالب وهو رفع الدعوى التأديبية عليه إذا ما تكررت المخالفة التي كانت سببا في التنبيه أو استمرت ، ولا سبيل للطالب إلى الخلاص من هذا المركز القانوني الجديد إلا بطلب إلغائه .

وحيث إنه لما تقدم يكون الدفع المقدم من وزارة العدل على غير أساس ويتعين رفضه .

وحيث إن الطالب ينعى على القرارين المطعون فيهما إساءة استعمال السلطة وعدم صحة الوقائع التي استند إليها وأن اللجنة التي نظرت اعتراضه على التنبيه لم تبحث

أسباب الاعتراض ولم تحرر معتها بوسائل التحقيق ويقول شرحا لذلك إن رئيس المحكمة لم يصدر هذين القرارين إلا بسبب الخصومة القائمة بينهما وقد فرق في المعاملة بينه وبين زملائه فلم يأخذ على واحد منهم مثل ما أخذ عليه واسترسل الطالب في بيان ذلك فقال عن السبب الأول من أسباب التنبيه إنه لم يعد إلى محكمة قنا على أثر انتهاء إجازته السنوية في ٣١ أغسطس سنة ١٩٥٣ لأن جلساته التالية لهذا التاريخ كانت تبدأ في يوم ٥ سبتمبر سنة ١٩٥٣ ولم يكن له عمل في المحكمة قبل ذلك وأنه كلف زميلا له هو القاضي بإخطار رئيس المحكمة باضطرابه إلى التخلف عن الحضور قبل يوم ٥ سبتمبر أما عن الواقعة التي تضمنها السبب الثاني من أسباب التنبيه وهي أنه سافر إلى القاهرة عقب جلسة ٢١ سبتمبر سنة ١٩٥٣ بدون إخطار فردة عليها أن زميله القاضي قدم إلى رئيس المحكمة نيابة عنه لإخطارا كتابيا متضمنا اعتذاره عن عدم حضور جلسة ٢٢ سبتمبر التي كان قد نذب لها ومتضمنا كذلك قبول زميله القاضي حضور تلك الجلسة بدلا عنه وقد كان سفره إلى القاهرة اضطرابا بسبب مرضه الذي يشتد عليه أحيانا ويقول الطالب بأن ذلك الاعتذار يتضمن بذاهة الاخطار بالسفر إلى القاهرة وبالتغيب عن المحكمة في الفترة التالية لتلك الجلسة أما عن اعتذاره عن جلسات ٢٦ و ٢٧ و ٢٨ سبتمبر سنة ١٩٥٣ فقد كان بسبب مرضه فلما رفض رئيس المحكمة قبول هذا الاعتذار اضطرب إلى طلب إحالته إلى الكشف الطبي فتبين منه صحة ذلك وتقررت له إجازة مرضية تنتهي في يوم ١٤ أكتوبر أما سبب عدم عودته إلى قنا على أثر انتهاءها فكان بسبب أنه لم يكن له عمل بالمحكمة فضلا عن أنه كان لا يزال مريضا ، أما عن السبب الثاني من أسباب التنبيه وهو أنه فادر قنا عقب جلسة ٢٦ أكتوبر التي نذب لها فسببه اشتداد المرض عليه .

وحيث إن دفاع وزارة العدل في موضوع الطعن يحصل في أن المخالفات التي سجلها التنبيه مبررة له وأن ما يقول به الطاعن من أن رئيس المحكمة قد أساء استعمال السلطة المخولة له بمقتضى المادة ١٩ من قانون استقلال القضاء سبق أن عرض على اللجنة المشكلة من رئيس محكمة النقض ووكيلها ورئيس محكمة استئناف القاهرة فلم تعول على اعتراض الطالب .

وحيث إن المادة ١٩ من القانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٢ في شأن استقلال القضاء تنص في الفقرة الأخيرة منها على أنه "لا يجوز للقاضي أن يتغيب عن عمله قبل إخطار رئيس المحكمة ولا أن ينقطع عن عمله لسبب غير مفاجئ قبل أن يرخص له في ذلك كتابة فإذا أخل القاضي بهذا الواجب نبهه رئيس المحكمة إلى ذلك كتابة وإن استمر في المخالفة وجب رفع الأمر إلى مجلس التأديب" ، ويبين من دفاع الطاعن أنه لا ينكر تخلفه عن العودة إلى مقر عمله بعد انتهاء إجازته السنوية في ٣١ أغسطس سنة ١٩٥٣ وإنما هو يبرر هذا الغياب بعدم وجود عمل له حتى يوم ٥ سبتمبر وأنه كلف زميلا له بإخطار رئيس المحكمة بغيابه أي أنه لم يقيم بالإخطار قبل التغيب بل كانت لاحقا عليه وكذلك كان الإخطار بالاعتذار عن عدم حضور جلسة ٢٢ سبتمبر لاحقا للغياب لا سابقا عليه ، وهو لا ينكر كذلك تخلفه عن الحضور إلى المحكمة على أثر انتهاء إجازته المرضية دون أن يسبق ذلك إخطار رئيس المحكمة وفي هذا كله مخالفة لما تقضى به المادة ١٩ سالفة الذكر .

وحيث إنه يبين من ذلك أن التنبيه يستند إلى أسباب صحيحة ووقائع ثابتة تحول رئيس المحكمة استعمال حقه المخول له بمقتضى المادة ١٩ من القانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٢ فإن الطعن عليه يكون في غير محله .

وحيث إنه فيما يختص بالقرار الصادر في ٧ ديسمبر سنة ١٩٥٣ باحتساب مدة الغياب في غير أيام الجلسات خلال الفترة من ٢٦ أكتوبر و ٣ ديسمبر سنة ١٩٥٣ إجازة اعتيادية ومقدارها اثنان وعشرون يوما فإن الطعن عليه لا يستند إلى أساس من القانون لانطباقه على ما تقضى به المواد ٥٩ و ٦٠ و ٦١ من القانون رقم ٢١٠ سنة ١٩٥١ بشأن موظفي الدولة فيما عدا يوم ٢٦ أكتوبر سنة ١٩٥٣ إذ الثابت من الأوراق أن الطالب قام بعمله في ذلك اليوم ومن ثم فيتعين استبعاده من جملة الأيام التي حوسب عنها الطالب واعتبرت إجازة اعتيادية .

وحيث إنه يبين من ذلك أن الطعن على هذا القرار في غير محله أيضا .

جلسة ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٧

برئاسة السيد المستشار حسن داود . وبحضور السادة : محمود ابراهيم اسماعيل ، ومصطفى كامل ، ومحمد عبد الرحمن يوسف ، ومحمد عبد الواحد علي ، و ابراهيم عثمان يوسف ، ومحمود حلي خاطر ، ومحمد زعفراني سالم : والمحضر الموصى ، ومحمد رفعت المستشارين

(٣١)

الطلاب رقما ٥١ سنة ٢٤ و ١٣٧ سنة ٢٥ ق "رجال القضاء" :

(ا) قرض . ميعاد طلب تقديم طلب الإلغاء . بدايته .

(ب) إجراءات الطلب "التقرير به" . انصباب الطعن بالفعل على ترقية زملاء الطالب الذين تخطوه في الترقية إلى وكلاء نيابة من الفئة الممتازة . اعتبار ذلك بيانا كافيا للقرار المطعون فيه ولو أخطأ الطالب في بيان تاريخ صدوره .

ج . ترقية . أقدمية . ترقية وكلاء النيابة من الدرجة الثالثة إلى الثانية . أحوال . شروط اتخاذ الأقدمية أساسا للاختيار في الترقية .

١ — ميعاد تقديم طلب الإلغاء لا يبدأ — وفقا للسنتين ٢٧٩ و ٤٢٨ من قانون المرافعات والمادة ٢٣ من قانون نظام القضاء — إلا من تاريخ إعلان القرار إلى ذوي الشأن فيه أو من تاريخ ما يقوم مقام الإعلان وهو تاريخ نشره أو العلم به^(١) .

٢ — متى كان الطعن منصبا بالفعل على ترقية زملاء الطالب الذين تخطوه في الترقية إلى وكلاء نيابة من الفئة الممتازة ، فإن هذا التعيين يعتبر بيانا كافيا نائب للجهالة بالنسبة للقرار المطعون فيه ولو كان الطالب قد أخطأ في بيان تاريخ

(١) تقرر هذا المبدأ أيضا في الحكم الصادر في ذات الجلسة في الطلبات أرقام ١١١ سنة ٢٣ و ٢١ و ٨٢ سنة ٢٤ ق رجال القضاء .

صدوره خصوصا إذا كان هذا القرار لم ينشر ويتناوله الطعن باعتباره أثرا من آثار الطعن على قراراتين آخرين سابقين عليه مما لا حاجة معه إلى التقرير بطعن جديد من هذا القرار تراعى فيه الإجراءات الواجب اتباعها .

٣ — جرى قضاء محكمة النقض بأن ترقية وكلاء النيابة من الدرجة الثالثة إلى الدرجة الثانية أساسها الاختيار القائم على تحقيق المصلحة العامة — والأقدمية بذاتها لا يمكن أن تتخذ أساسا للاختيار إلا بقدر ما يكون قد تحقق في الموظف خلال أقدميته في الدرجة السابقة من صفات الأهلية في العمل الذي يقوم به ، فإن قام لدى جهة الإدارة التي يعمل بها من الأسباب ما يدل على انتقاص من هذه الأهلية أو بجانب الصفات التي تتطلبها طبيعة الوظيفة كان لهذه الجهة — نزولا على مقتضيات المصلحة العامة — أن تتخطاه في الترقية إلى من يليه .

المحكمة

... من حيث إن الطالب قدم الطلب رقم ٥١ سنة ٢٤ بتاريخ ١٠ مايو سنة ١٩٥٤ بتقرير قال فيه إنه تخرج من كلية الحقوق بجامعة القاهرة في شهر مايو سنة ١٩٤٩ بدرجة جيد وحين بعد تخرجه معاونا للنياية بتاريخ ١٢/١/١٩٥٠ ثم نقل إلى نياية ديروط الحزئية ورقى مساعدا للنياية في ١٢/١٠/١٩٥١ ثم رقى وكيلا للنياية من الدرجة الثالثة في شهر أكتوبر من نفس العام — وبالرغم مما تشهد له به تقارير رؤسائه والمفتشين المودعة بملف خدمته من الكفاية الثابتة في عمله وحسن الخلق والنزاهة فقد صدر قراران من السيد وزير العدل أحدهما بتاريخ ٢٠/١٢/١٩٥٣ والثاني بتاريخ ٢٠/٤/١٩٥٤ لم ينشر أيهما أو يبلغ إليه بترقية وكلاء نياية من الدرجة الثالثة إلى الدرجة الثانية ممن يلونه في الأقدمية وأغفل كلاهما ترقيته إلى وظيفة وكيل نياية من الدرجة الثانية وقد تتخطاه في قرار ٢٠/١٢/١٩٥٣ سبعة من هؤلاء الزملاء وتخطاه في قرار ٢٠/٤/١٩٥٤ ثمانية وأربعون منهم . ولما كان هذا التخطي ينطوي على مخالفة للقانون وسوء استعمال للسلطة إذ أن من تتخطوه إما أنهم يساوونه في الأهلية وإما أنه يتفوق على بعضهم

وكانت المادة ٧٩ من المرسوم بقانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٢ في شأن استقلال القضاء تحتم في تقرير أقدمية أعضاء النيابة التزام قواعد تقرير أقدمية رجال القضاء وفقا للمادة ٢٢ منه التي تجمل مناط الأقدمية بحسب تاريخ التعيين أو للترقية أو ترتيب الاسم في قرار التعيين أو الترقية، فإن هذين القرارين يكونان مخالفين للقانون ويدل تكرار هذا التخطئ مرتين على سوء استعمال السلطة ولذا طلب الحكم بإلغاء القرارين المذكورين فيما تضمنناه من تخطئه في الترقية إلى وظيفة وكيل نيابة من الدرجة الثانية وبأحقية للترقية إليها أصليا اعتبارا من ١٩٥٣/١٢/٢٠ واحتياطيا اعتبارا من ١٩٥٤/٤/٢٠ وتسوية أقدميته على هذا الأساس مع ترتيب كل الآثار المالية وغيرها التي تترتب على ذلك الإلغاء اعتبارا من تاريخ صدور كل قرار - دفعت وزارة العدل بعدم قبول الطعن على قرار ١٩٥٣/١٢/٢٠ لتقديمه بعد الميعاد لأن القرار المذكور صدر في ١٩٥٣/١٢/٣١ وبلغ للنيابات في ١٩٥٤/٨/١٠ بالكتاب رقم ٣٨ - ١/٤ قم بذلك علم الطالب به وبفحواه على وجه اليقين ومن تاريخ التبليغ . وطلبت في الموضوع رفض الطعن في القرارين استنادا إلى التنبيه الموجه إلى الطالب من السيد النائب العام في ١٩٥٣/١١/٢٥ وإلى تقرير التفتيش على عمله في نيابة بندر أسبوط والمذكورة المؤرخة ١٩٥٤/٤/١٣ المودعة في ملف خدمته . وقدمت الوزارة صورة من كتابها رقم ٣٨ - ١/٥ سالف الذكر وبيانات عن تخطئ الطالب في الترقية في القرارين المطعون فيهما . ولمناسبة صدور قرار آخر بتاريخ ١٩٥٥/٨/١٠ (ومحتمه ١٩٥٥/٨/١٦) بترقية بعض زملاء الطالب الذين تخطئوا في الترقية بقراري ١٩٥٣/١٢/٢٠ و ١٩٥٤/٤/٢٠ إلى وكلاء نيابة من الفئة الممتازة فقد تقدم بتاريخ ١٩٥٥/٩/١٣ بطعن جديد (رقم ١٣٧ لسنة ٢٥ ق رجال القضاء) على هذا القرار والقرارات الوزارية المتممة له فيما تضمنته من تخطئه في الترقية إلى وظيفة وكيل نيابة من الفئة الممتازة وطلب الحكم بإلغاء القرار المذكور فيما تضمنه من تخطئه في الترقية إلى هذه الوظيفة وترقيته إليها اعتبارا من ١٩٥٥/٨/١٠ وتسوية أقدميته على هذا الأساس مع ترتيب كل الآثار المالية وغيرها التي تترتب على هذا الإلغاء وأورد الطالب في هذا الطعن وقائع الطعن السابق وأسائيد في تبرير طلباته وطلبت الوزارة رفض هذا الطعن أسوة بالطعن السابق لأنه تكبيل

له و استندت إلى ما سبق أن استندت إليه في طلب رفض الطعن السابق ثم تقرر ضم هذا الطعن إلى الطعن رقم ٥١ سنة ٢٤ ق رجال القضاء — وفي المذكرات المقدمة من الطالب رد على دفاع الوزارة بالنسبة لميعاد الطعن على قرار ١٩٥٣/١٢/٢٠ أن ميعاد الطعن في القرارات الوزارية لا يبدأ إلا من يوم تبليغها لأصحاب الشأن ولا يعتبر كتاب الوزارة رقم ٣٨ — ١/٥ تبليغا لهذا القرار إليه ولا دليلا على علمه به ذلك العلم الذي يجب أن يكون يقينيا وشاملا للقرار المذكور وناقش في الموضوع التنبية المرسل إليه من السيد النائب العام في ١٩٥٣/١١/٢٥ بأنه لم يكن له شأن فيما نسب إليه فيه كما ناقش تقرير التفتيش الحاصل عليه إدار عمله في نيابة بندر أميوط وعلى المذكرة المودعة بملفه بتاريخ ١٣/٤/١٩٥٤. وأجرى مقارنة بينه وبين بعض زملائه الذين تخطوه في الترقية .

وحيث إنه فيما يختص بالدفع بعدم قبول الطعن على قرار ١٩٥٣/١٢/٢٠ لرفع بعد الميعاد فهو مردود لأن ميعاد تقديم طلب الالغاء لا يبدأ وفقا للمادتين ٣٧٩ و ٤٢٨ من قانون المرافعات والمادة ٢٣ من قانون نظام القضاء إلا من تاريخ إعلان القرار إلى ذوي الشأن فيه أو من تاريخ ما يقوم مقام الإعلان وهو تاريخ نشره أو العلم به ولا يعلن قرار ١٩٥٣/١٢/٢٠ إلى الطالب ولم ينشر أو يثبت على الطالب به وكل ما حصل أن القرار الصادر بتاريخ ١٩٥٣/١٢/٣١ (وهو خلاف التقرير المطعون عليه، فدل أخضر السيد رئيس نيابة أميوط بالخطاب رقم ٣٨ — ٥ الصادر ونمويا لأمر من وكلاء النيابة من الدرجة الثالثة صار ترفيتهما بموجب ذلك القرار إلى وكيل نيابة من الدرجة الثانية وليس أحد منهما ممن شمله قرار ١٩٥٣/١٢/٢٠ المقام عليه في شأن هذا الخطاب بقرار ١٩٥٣/١٢/٢٠ المطعون فيه ولا قيمة له في الدليل على تبليغه إليه أو صدوره ويتعين لذلك رفض الدفع .

حيث إنه وإن كان الطعن رقم ١٣٧ سنة ٢٥ رجال القضاء المضموم قد ورد في حاشية التقرير على قرار ١٩٥٥/٨/١٠ فقد تبين أن هذا القرار لا يتضمن أعضاء نيابة إلى وظائف قضاة أو وكلاء نيابة من الفئة الممتازة وأن زملاء

لطلاب الذين تخطوه في الترقية بموجب قرارى ١٩٥٣/١٢/٢٠ و ١٩٥٤/٤/٢٠ ، إنما رقوا إلى وكلاء نيابة من الفئة الممتازة بالقرار الصادر فى ١٩٥٥/٨/١٦ كما ورد فى مذكرة النيابة المؤرخة فى ١٩٥٧/٥/١٩ المودعة ضمن الأوراق ولما كان الطعن منصبا فعلا على ترقية زملاء الطالب الذين تخطوه فى قرارى ١٩٥٣/١٢/٢٠ و ١٩٥٤/٤/٢٠ إلى وكلاء نيابة من الفئة الممتازة وكانت هؤلاء لم يرقوا إلى هذه الدرجة إلا فى قرار ١٩٥٥/٨/١٦ فإن هذا التعيين الوارد فى تقرير الطعن يعتبر جانا كافيا نافيا للجهالة بالنسبة للقرار المطعون فيه خصوصا وأن هذا القرار لم ينشر ويتناوله الطعن باعتباره أثرا من آثار الطعن على قرارى ١٩٥٣/١٢/٢٠ و ١٩٥٤/٤/٢٠ مما لا حاجة معه إلى التقرير بطعن جديد عن هذا القرار تراعى به الإجراءات الواجب اتباعها .

وحيث إنه يبين مما سبق أن الطعن قد حازا الأوصاف الشككية فيكوناد
مقبولين شكلا .

وحيث إنه فيما يختص بالموضوع فقد جرى قضاء هذه المحكمة بأن ترقية وكلاء نيابة من الدرجة الثالثة إلى الدرجة الثانية أساسها الاختيار القائم على تحقيق المصلحة العامة ، ولما كانت الأقدمية بذاتها لا يمكن أن تتخذ أساسا للاختيار لا بقدر ما يكون قد تحقق فى الموظف خلال أقدميته فى الدرجة السابقة من صفات الأهلية فى العمل الذى يقوم به ، فإن قام لدى جهة الإدارة التى يعمل بها من الأسباب ما يدل على انتقاص من هذه الأهلية أو مجانبة للصفات التى تتطلبها طبيعة الوظيفة ، كان لهذه الجهة — نزولا على مقتضيات المصلحة العامة — أن تتخطاه إلى من يمينه ولا تكون بذلك قد خالفت القانون فى شيء أو أساءت استعمال السلطة .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على الملف الخاص بالطالب وما احتواه من تقارير عن أعماله وأوراق أخرى ومن بينها التنبيه الموجه إليه من السيد النائب العام بتاريخ ١٩٥٣/١١/٢٥ لما نسب إليه والمذكرة المؤرخة ١٩٥٤/٤/١٣

من أحد السادة المفتشين القضائيين أن تخطى الطالب في الترقية بمقتضى القوانين
الوزاريين الصادرين في ١٩٥٣/١٢/٢٠ ، ١٩٥٤/٤/٢٠ المطعون فيهما له ما يبرره
فلا مخالفة فيهما للقانون ولا يشوبهما سوء استعمال السلطة ولذا يتعين رفض الطعن
لأنه لا يخلو بهما .

وحيث إن الطعن في قرار ١٩٥٥/٨/١٦ موضوع الطلب رقم ١٣٧ سنة ٢٥
رجال القضاء قد استند فيه الطالب إلى طعنه السابق الذي لا مخالفة فيه للقانون
كما سلف بيانه فيكون الطعن المذكور هو الآخر على غير أساس ويتعين رفضه .

جلسة ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٧

برئاسة السيد المستشار حسن داود، وبحضور السادة: محمود إبراهيم الجماعيل، ومصطفى كامل،
ومحمد عبد الرحمن يوسف، ومحمد عبد الواحد علي، وإبراهيم هنان يوسف، ومحمود حلي خاطر،
ومحمد زعفراني سالم، والحسين الوضي، ومحمد وفعت المستشارين .

(٣٢)

الطلبات أرقام ٦٦ سنة ٢٤ و ١٢٦ سنة ٢٦ و ٣١ سنة ٢٧ ق
”رجال القضاء“ :

(١) إجراءات الطلب . ترقية . الطعن في مرسوم تناول عددا من زملاء الطالب غير
من تحطاه في الترقية بمقتضى مرسوم سابق مطعون فيه بدون اتباع الأوضاع المقررة
في القانون . عدم قبول الطلب شكلا .

(ب) ترقية . عدم بلوغ الطالب الدرجة التي ترشحه إلى درجة مستشار عند صدور القرار
المطعون فيه . اعتبار الطعن على غير أساس .

١ — متى كان المرسوم قد تناول عددا من زملاء الطالب غير من تحطاه
في الترقية إلى درجة وكيل محكمة ”ب“ أو ما يماثلها بمقتضى مرسوم سابق مطعون
عليه — فإن الطعن على ذلك المرسوم اللاحق يقتضى أن تتبع في شأنه الأوضاع
المقررة في القانون وإلا كان الطعن غير مقبول شكلا لأنه لا يعتبر أثرا من آثار
الطعن على المرسوم السابق .

٢ — إذا لم يكن الطالب — وهو وكيل محكمة — قد بلغ الدرجة التي ترشحه
إلى درجة مستشار عند صدور القرار المطعون فيه فإن الطعن على هذا القرار
يكون على غير أساس .

الحكمة

من حيث إن الطلبات رقم ٦٦ سنة ٢٤ و ١٢٦ سنة ٢٦ و ٣١ سنة ٢٧
قد استوفت أوضاعها الشكلية .

وحيث إن الوقائع حسبما بين من الأوراق أن الطالب طعن في مرسوم
الحركة القضائية الصادر في ١٠/٤/١٩٥٤ الذي تخطاه في الترقية إلى درجة وكيل
محكمة "ب" أو ما يماثلها وقيد هذا الطعن برقم ٦٦ سنة ٢٤ ق، وبني طعنه على أن
الوزارة في تخليه بهذا المرسوم قد خالفت القانون وأساءت استعمال السلطة ،
وقال في بيان ذلك إنه رقى إلى وظيفة قاض من الدرجة الأولى في سبتمبر
سنة ١٩٤٨ وكان يقوم بعمله على وجه مرض ، فلما صدر المرسوم المطعون فيه
تخطاه في الترقية مخالفاً نص الفقرة الأخيرة من المادة ٢١ من قانون استقلال
القضاء ، إذ هو لا يقل أهلية عن تخطوه وعددهم عشرون من زملائه كانوا
يلونه في الأقدمية ، وطالب ضم ملف خدمته ، وبيانات من ملفات زملائه ،
وقد قدمت وزارة العدل مذكرة بدفاعها قالت فيها إنها راعت درجة الأهلية
في الترقية وإن الطالب لم يبلغ درجة الأهلية التي بلغها زملاؤه الذين رقوا دونه
فضلاً عن أنه لم يقدم دليلاً على سوء استعمال السلطة ، وأيدت النيابة العامة
رأيها بمذكرة قدمتها وضمنتها أن الموضوع بحاجة إلى ضم ملف الطالب والبيانات
الخاصة بزملائه للتحقق مما اختلف عليه طرفا الدعوى وحتى يتسنى مراقبة صحة
تطبيق القانون ، وبجلسة التحضير التي عقدت بتاريخ ٣١ من مارس سنة ١٩٥٦
عدل الطالب طلباته وأضاف إليها طلب إلغاء المرسومين الصادرين في ٢٢/٧/١٩٥٤
و ١٢/١٢/١٩٥٤ التي تخطته في الترقية ورقت فريقاً آخر من زملائه وكذلك
القرارات الصادرة من مجلس الوزراء في ٩/٢/١٩٥٥ و ١٠/٨/١٩٥٥ و ٣٠/١١/١٩٥٥
التي تناول كل منها ترقية عدد آخر من زملاء الطالب وكانوا يلونه في الأقدمية .

وحيث إنه بتاريخ ٢٠ من أغسطس سنة ١٩٥٦ طعن الطالب في قرار الحركة
القضائية الصادر في ٣١/٧/١٩٥٦ طالباً بإلغاء فيما تضمنته من عدم ترقية إلى

وكيل محكمة من الفئة ب . وأسس طعنه على أن هذا القرار جاء مخالفا للقانون ومشوبا بسوء استعمال السلطة فقد تخطى الطالب فريق آخر من زملائه الذين كانوا يملونه في الأقدمية ، وقد قيد هذا الطعن برقم ١٢٦ سنة ٢٦ ق ، واستند الطالب إلى الأسباب التي ذكرها في طعنه السابق وانتهى بطلب إلغاء هذا القرار والمراسيم والقرارات السابقة عليه والتي تخطته في الترقية عند صدور حركة ١٠ من أبريل سنة ١٩٥٤ وضم الطعن رقم ٦٦ سنة ٢٤ ق إلى هذا الطعن والحكم بأحقية للترقية وإلغاء هذه القرارات والمراسيم فيما تضمنته من عدم ترفيته إلى درجة وكيل محكمة وما يترتب على ذلك من الحقوق مع إلزام وزارة العدل بالمصروفات ، وعند تحضير الطلبين أشار إليهما تقررو ضمهما .

وبيت إن الوزارة ردت بمذكرة قالت فيها إن الطالب لم يطعن على المراسيم والقرارات التي صدرت في ١٩٥٤/٧/٢٢ و ١٩٥٤/١٢/١ و ١٩٥٥/٢/٩ و ١٩٥٥/٧/١٨ و ١٩٥٥/٨/١٠ و ١٩٥٥/١١/٣٠ التي تناول كل منها ترقية أحد آخر من زملاء الطالب التاليين له في الأقدمية ، وكان يجب الطعن على كل منهم على استقلال وطلبت عدم قبول طعنه عليها شكلا ، كما قالت الوزارة إن الطالب لم يلام أهلية درجة من تخطوه في الترقية لأن حالته لم تستقر على درجة فوق المتوسط طبقا للقاعدة التي يسير عليها مجلس القضاء الأعلى وقد أحيل الطالبان إلى التحضير ، وقدم الطاعن مذكرة أبدى فيها أن تقاريره تشهد بكفائته واستقامته وقاربه حاله بجائته البعض من زملائه وانتهى إلى أنه يتساوى معهم في درجة الأهلية وما كان يجوز أن يتخطوه وهو أقدم في الكادروفي التخرج ، وأضاف إلى ذلك أن التقريرين المودعين بملفه والمؤرخ أحدهما في ١٩٥٦/٧/١٠ والثاني في ١٩٥٧/٣/٢٧ قدر فيهما بدرجة فوق المتوسط وهما ينسخان ما قبلهما ، وأرفق بمذكرته كشفا بالقضايا المدنية التي عرضت عليه مستدلا بكثرتها وكثرة ما كان يحجزه للحكم ، أما قضايا التي فتح فيها باب المرافعة فقد كان ذلك بسبب تغيير عضوى الدائرة التي كان يرأسها ، كما تغلم الطالب من أن التفتيش على عمله كان يجري كل سنتين مع أن المادة السادسة من القرار الوزاري الصادر في ١٩٥٢/٤/١٧ نصت على إجراء هذا التفتيش مرة على الأقل كل سنة .

وحيث إن النيابة أبدت رأيها في مذكرتين قدمتهما وقالت إن الطعن على المراسيم والقرارات الصادرة بمد مرسوم ١٩٥٤/٤/١٠ إلى أن طعن في القرار الأخير الصادر في ١٩٥٦/٧/٣١ غير مقبول شكلا لأن صدورهما لا يعتبر أثرا من آثار الطعن على المرسوم الأول الصادر في ١٠ من أبريل سنة ١٩٥٤ بحيث يصح قبولهما دون اتباع إجراءات الطعن على كل منها ذلك بأن هذه المراسيم والقرارات تناولت عددا آخر من زملاء الطالب ممن كانوا يلونه في الأقدمية ، وتركزت النياية أمر تقدير أهلية الطالب لهذه المحكمة ، وقالت إنه لا محل لقبول ما طلبه الطاعن من الحكم له بأحقية للترقية لأن ذلك مما يخرج عن ولاية المحكمة وهي مقصورة على الإلغاء ، وفي ٢ من يونية سنة ١٩٥٧ قدمت النيابة مذكرة ثانية قالت فيها إن اللجنة فحصت اعتراضات الطاعن على التقرير المؤرخ ١٩٥٤/٧/٢٦ ولم ترفيها ما يغير رأيها في درجة أهليته . ولما كان مدير التفتيش القضائي لم يشترك في فحص اعتراضات الطاعن على هذا التقرير كما تنص بذلك المادة ١١ من القرار الوزاري الصادر في ١٩٥٢/٤/١٧ بتشكيل إدارة التفتيش ، فإن النيابة توافق الطاعن على عدم الاعتداد بهذا التقرير في خصوص الحركة الصادرة عنها المرسوم المؤرخ ١٩٥٤/٤/١٠ كما ترى النيابة أن لا محل لاستناد الطالب إلى التقرير المؤرخ ٢١ من مارس سنة ١٩٥٧ لأن تاريخه تال للحركة المطعون في قرارها بالطعن الثاني رقم ١٢٦ سنة ٢٦ ق ، وانتهت النيابة في مذكرتها الثانية إلى أن الحكم على أهلية الطالب أمر متروك لتقدير المحكمة .

وحيث إنه بتاريخ ٣١ من سبتمبر سنة ١٩٥٧ طعن الطالب في القرار الصادر من رئيس الجمهورية بالحركة القضائية والمؤرخ ٢٦ من أغسطس سنة ١٩٥٧ والمنشور بمقتضى الوقائع المصرية رقم ٦٥ الصادر في ٢ من سبتمبر سنة ١٩٥٧ لتخطيه في الترقية إلى درجة مستشار وقيد هذا الطعن برقم ٣١ سنة ٢٧ قضائية ، وقد أسس الطالب طعنه على مخالفة القانون وسوء استعمال السلطة وقال إنه طعن على هذا الأساس نفسه في مرسوم الحركة الأولى الصادرة في ١٠ من أبريل سنة ١٩٥٤ ، وأن القرار المطعون فيه تناول ترقية عشرة من زملائه الذين كانوا يلونه في الأقدمية إلى درجة مستشار وعينوا بمحكمة

استئناف أسيوط وقد كانوا يلونه في الأقدمية قبل المرسوم الصادر في ١٠ من أبريل سنة ١٩٥٤ مع أنه لا يقل عنهم في الكفاية ودرجة الأهلية وما كان يسوغ أن يسبقوه في الترقية ، وطلب إلغاء هذا القرار والحكم بأحقية الترقية لدرجة مستشار أسوة بهم وبناء على إلغاء المراسيم السابقة وإلزام وزارة العدل بالمصروفات . وقد تقرر ضم هذا الطعن إلى الطعنين السابقين وعند نظره في التحضير قدم الطالب مذكرة بتاريخ ١٦ من نوفمبر لسنة ١٩٥٧ ردد فيها الأسانيد التي سبق أن ذكرها في طعنه الآخرين وفي مذكراته السابقة .

وحيث إن الوزارة قدمت مذكرة بدفاعها مؤرخة ١٤ من نوفمبر سنة ١٩٥٧ ذكرت فيها أن هذا الطعن مكمل للطعنين ٦٦ سنة ٢٤ ق و ١٢٦ سنة ٢٦ ق وقد سبق لها أن أبدت رأيها فيهما كما ذكرت أنه لم يخط الطاعن أحد في الترقية إلى درجة وكيل محكمة بالقرار المطعون فيه ، وأبدت النيابة رأيها بأن الطالب قد رقى في الحركة المطعون في قرارها إلى وظيفة وكيل محكمة ويعتبر هذا القرار أثرا من آثار الطعن على المرسوم الصادر في ١٠ من أبريل سنة ١٩٥٤ لأنه تناول بالترقية إلى وظيفة مستشار أو ما يعادلها عددا من زملاء الطالب الذين كانوا يلونه في الأقدمية ورقوا بهذا المرسوم .

وحيث إن الطعن على المرسومين الصادرين بتاريخ ٢٢ من يولييه سنة ١٩٥٤ وأول ديسمبر سنة ١٩٥٤ وعلى القرارات الصادرة في ٩ من فبراير سنة ١٩٥٥ و ١٨ من يولييه سنة ١٩٥٥ و ١٠ من أغسطس سنة ١٩٥٥ و ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٥ التي تناول كل منها عددا من زملاء الطالب غير من تخطوه في الترقية إلى درجة وكيل محكمة ب أو ما يماثلها بالمرسوم الأول الصادر في ١٠ من أبريل سنة ١٩٥٤ ، هذه الطعون كان يقتضي أن تتبع في شأنها الأوضاع المقررة في القانون لأنها لا تعتبر أثرا من آثار الطعن على المرسوم المذكور ، ولما كان الطالب قد وجه الطعن عليها أثناء نظره الطعنين رقم ٦٦ سنة ٢٤ ق و ١٢٦ سنة ٢٦ ق في التحضير ووصف طعنه عليهما بأنه تعديل لطلباته دون أن يطعن على كل منهما بظمن مستقل كما يستلزم القانون ، فإن طعنه على هذه المراسيم والقرارات يكون غير مقبول شكلا .

وحيث إن ما ينعم الطالب في خصوص التفتيش على أعماله كل سنتين مردود بأن إغفال التفتيش على أعمال القاضى خلال سنة من السنتين لا يمنع أن يكون ما في ملفه من تقارير وأوراق وبيانات كافيا لتقدير درجة أهليته تقديرا يطمأن إليه ويتيسر به مقارنة أهليته بأهلية زملائه مقارنة تقوم على أساس صحيح .

وحيث إنه لا وجه للطالب في الاستناد إلى تقرير التفتيش الذى صدر فى ٢٧ مارس سنة ١٩٥٧ لصدوره بعد الحركة القضائية الصادر بها القرار المؤرخ ٣١ من يولييه سنة ١٩٥٦ .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على الملف السرى الخاص بالطالب وما احتواه من تقارير وأوراق أخرى غير التقرير المؤرخ ٢٦ من يولييه سنة ١٩٥٤ الذى طلب الطعن استبعاده لعدم استيفاء الشروط المنصوص عليها فى المادة ١١ من القرار الوزارى الصادر فى ١٧ من أبريل سنة ١٩٥٢ ، تبين من الاطلاع على هذه التقارير والأوراق ، ومن مقارنة أهليته بأهلية من رقوا بمقتضى المرسوم الصادر فى ١٠ من أبريل سنة ١٩٥٤ بمقتضى القرار الصادر فى ٣١ من يولييه سنة ١٩٥٦ إلى درجة وكلاء محاكم أو ما يعادلها وذلك حسب البيانات الرسمية التى كلفت هذه المحكمة وزارة العدل تقديمها من واقع السجلات السرية الخاصة بهم ، يبين من كل ذلك أنه لم يقع فى تحظى الطالب فى الترقية فى الحركتين المشار إليهما أى مخالفة للقانون أو تعسف فى استعمال السلطة ومن ثم يكون طلب إلغائهما على غير أساس ويتعين لذلك رفضهما .

ومن حيث إنه فيما يتعلق بالطعن على القرار الصادر فى ٢٦ من أغسطس سنة ١٩٥٧ وقد رقى فيه الطالب إلى درجة وكيل محكمة ، غير أنه يطلب إلغائه فيما تضمنته من ترقية عدد من زملائه دونه إلى درجة مستشار وقد كانوا يلودونه فى الأقدمية قبل الحركة القضائية التى صدر بها المرسوم المؤرخ ١٠ من أبريل سنة ١٩٥٤ والقرار الصادر فى ٣١ من يولييه سنة ١٩٥٦ ، فهذا الطعن لا محل له لأنه عند صدور القرار المطعون فيه لم يكن الطالب قد بلغ الدرجة التى ترشحه للترقية إلى درجة مستشار ومن ثم يكون هذا الطلب على غير أساس ويتعين رفضه .

جلسة ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٧

برئاسة السيد المستشار حسن دارد ، وبحضور السادة : محمود إبراهيم اسماعيل ، ومصطفى كامل ، ومحمد عبد الرحمن يوسف ، ومحمد عبد الواحد علي ، وإبراهيم عثمان يوسف ، ومحمود حلمي خاطر ، ومحمد زعفراني سالم ، والحسيني عوض ، ومحمد رفعت المستشارين .

(٣٣)

الطالب رقم ٤٠ سنة ٢٥ ق "رجال القضاء" :

أقدمية . نيابة . محام من الدرجة الثالثة في قسم قضايا وزارة الأوقاف . تعيينه وكيل النيابة من الدرجة الثالثة . صحيح . عدم تقيد وزارة العدل بقرار أصدرته اللجنة القضائية بوزارة الأوقاف بإرجاع أقدميته في وظيفة محام من الدرجة الثالثة إلى تاريخ سابق على تاريخ تعيينه في هذه الدرجة .

متى تبين أن الطالب كان عند نقله من قسم قضايا وزارة الأوقاف إلى سلك النيابة العامة في وظيفة محام من الدرجة الثالثة فإن تعيينه في وظيفة وكيل للنائب العام من الدرجة الثالثة يكون مطابقاً لحكم الفقرة الثانية من المادة ٦٩ من قانون استقلال القضاء رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٢ — ولا محل للقول بأن اللجنة القضائية كانت قد أصدرت قراراً بتحديد أقدمية الطالب في وظيفة محام من الدرجة الثالثة في تاريخ سابق على تعيينه في هذه الدرجة بما يخوله أن يعين وكيلاً للنائب العام من الدرجة الثانية، ذلك لأن قرار تلك اللجنة لا يقيد وزارة العدل ولا يحول دون تطبيق أحكام قانون استقلال القضاء الخاصة بالتعيين من خارج السلك القضائي .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع تقرير السيد المستشار المقرر وبعد المرافعة والمداولة .

من حيث إن الطلب قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع تتحصل حسبما جاء بالطلب من أن الطالب خرج في كلية الحقوق سنة ١٩٤٨ وعين محاميا بالخاصة الملكية ورقى إلى الدرجة الخامسة في ١٩٥٢/٣/١ ومربوطها يعادل مربوط محام من الدرجة الثانية بالكادر القضائي ثم عندما نقل إلى وزارة الأوقاف قررت اللجنة القضائية اعتبار أقدميته في درجة محام ، ثالثة من ١٩٥٢/٣/١ ، وقال إن المحامين بقسم قضايا الأوقاف ينطبق عليهم كادر رجال القضاء ودرجاتهم تماثل درجات الموظفين القضائيين بإدارة قضايا الحكومة ، وذلك تطبيقا للفقرة السابعة من المادة ٢٢ من قانون استقلال القضاء ، واستند إلى قرار صدر من مجلس الأوقاف الأعلى في ١٩٣٨/٣/١٤ بتطبيق كادر رجال القضاء على الموظفين القضائيين وقد وافق مجلس الوزراء في ١٩٤١/٢/٢٤ على هذا القرار ، وتطبيق هذا الكادر يستتبع أن تحدد الأقدمية من تاريخ الحصول عليها في الجهة التي كانت يعمل بها قبل نقله ، واستطرد الطاعن يقول إن صدور القرار لصالحه من اللجنة القضائية في أول يونيو سنة ١٩٥٣ باعتبار أقدميته بدرجة محام ثالثة من ١٩٥٢/٣/١ قد حدد أقدميته من ذلك التاريخ ، وأضاف الطاعن أن من حقه أن يعين وكيلا للنائب للعام من الدرجة الثانية أخذا بالقاعدة المنصوصة في المادة ٦٩ من القانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٢ لمضى خمس سنوات من تاريخ تعيينه في الخاصية الملكية في ١٩٤٨/٩/٢٦ ، وهو يطلب لذلك إلغاء القرار المطعون فيه تأسيسا على أنه جاء مخالفا للقانون ونحطنا في تطبيقه .

وحيث إنه عند تحضير الطلب قدم الطالب مذكرة وأعاد بسط وجهة نظره التي سلف بيانها وقال إن المادة ٢/٦٩ من قانون استقلال القضاء فيما نصت عليه

من جواز التعيين في وظائف النيابة والقضاء من محامى قسم قضايا الأوقاف قد وضعت قاعدة لتعيين الموظفين القنين بإدارة قضايا الحكومة ونظرائهم يقسم قضايا وزارة الأوقاف إذا أمضوا في وظائفهم مدة ثلاث سنوات على الأقل والمادة ٧٩ من هذا القانون تسوى في قواعد الأقدمية بالنسبة لرجال القضاء والنيابة وإن "كلمة" يجوز الواردة في نص الفقرة السابعة من المادة ٢٢ من قانون استقلال القضاء ينصرف معناها إلى أن وضع المحامى في وظيفة من وظائف القضاء أو النيابة تراعى فيه أقدميته في الكادر الذى تقل منه وأن ذلك يكون جائزا لا مخالفة فيه للقانون وذلك حتى لا يترتب على مخالفة هذه القاعدة أن يسبق بعض الواردين من غير السلك القضائى من هم مدرجون في هذا السلك فعلا .

وحيث إن وزارة العدل قدمت مذكرة بدفاعها أوردت فيها أن الطاعن كان محاميا من الدرجة الثالثة بوزارة الأوقاف وعين بالقرار المطعون فيه وكيل النيابة من الدرجة الثالثة وهى الوظيفة المماثلة لدرجته ولم يقدم عليه أحد ممن عين بعده في مثل وظيفته ، أما الاستثناء الوارد في الفقرة السابعة من المادة ٢٢ من قانون استقلال القضاء فمقصود على أعضاء مجلس الدولة والمحامين بقسم قضايا الحكومة وحدهم دون المحامين بقسم قضايا الأوقاف — وأبدت النيابة رأيها بأن تعيين الطالب في وظيفة وكيل نيابة من الدرجة الثالثة هو تطبيق سليم للقانون ، وأن تطبيق حكم الفقرة السابعة من المادة ٢٢ من قانون استقلال القضاء أمر جوازى للوزارة لم يلزمها الشارع باتباعه فهو حق لها وليس واجبا عليها كما لا يقيد بها في ممارسة هذا الحق القرار الذى تمسك به الطاعن والصادر بتحديد أقدميته من اللجنة القضائية .

وحيث إنه بالنسبة لما ورد بدفاع الوزارة من أن ما نورد في الفقرة السابعة من المادة ٢٢ من قانون استقلال القضاء مقصود على أعضاء مجلس الدولة وإدارة قضايا الحكومة دون المحامين بقسم قضايا الأوقاف ، فإنه مما لا شبهة فيه أن الشارع قد تسوى بين محامى قسم قضايا وزارة الأوقاف وبين المحامين بقسم

قضايا الحكومة بما نص عليه في المادتين الثالثة والخامسة من المرسوم بقانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٢ خاصا بالهيئات التي يجوز أن يعين منها القضاة ، وبما نص عليه في المرسوم الصادر في ٦ من أغسطس سنة ١٩٤٣ بشأن النظراء من اعتبار محامى قسم قضايا وزارة الأوقاف نظراء للمحامين بإدارة قضايا الحكومة ، ويؤكد ذلك أيضا ما نصت عليه الفقرة الثانية من المادة ٦٩ من قانون استقلال القضاء في خصوص من يجوز تعيينه في وظيفة وكيل للنائب العام من الدرجة الثالثة ، إلا أنه لما كانت الفقرة السابعة من المادة ٢٢ من المرسوم بقانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٢ وهي التي أحالت إليها المادة ٧٩ في خصوص تقرير أقدمية أعضاء النيابة — عند ما نصت عليه أنه ” يجوز تحديد أقدمية أعضاء مجلس الدولة وإدارة قضايا الحكومة عند تعيينهم في وظائف القضاء المماثلة لدرجاتهم من تاريخ تعيينهم في هذه الدرجات ” قد أفادت بصريح نصها هذا على أن تحديد الأقدمية من تاريخ تعيينهم في الدرجات المماثلة لدرجات القضاء التي يعينون فيها هو أمر جوازى ومن ثم فلا محل للنهي على القرار المطعون فيه بأنه خالف القانون ، أما ما يقوله الطالب في صدد تفسير لفظ ” يجوز ” الواردة في هذا النص بما معناه أن تحديد هذه الأقدمية طبقا للمكادر الذى كان فيه قبل نقله هو أمر سائغ ولا مخالفة فيه للقانون ، ما يقوله الطالب من ذلك مردود بأن الفقرة الأولى من المادة ٢٢ حين نصت على أن ” تقرر أقدمية القضاة بحسب المرسوم الصادر بتعيينهم ” قد وضعت قاعدة عامة أردفتها باستثناءات من هذه القاعدة العامة في الفقرات التالية ومن بينها الفقرة السابعة التي أطلقت حق الوزارة في جواز تحديد الأقدمية لمن يعينون من رجال مجلس الدولة أو محامى إدارة قضايا الحكومة عند تعيينهم في وظائف القضاء المماثلة لدرجاتهم من تاريخ تعيينهم في هذه الدرجات .

وحيث إنه لما كانت الفقرة الثانية من المادة ٦٩ من القانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٢ والتي طبقت على حالة الطاعن تنص على أنه ” يجوز أن يعين في وظيفة النائب العام من الدرجة الثالثة الموظفون الفنيون بإدارة قضايا الحكومة ونظراؤهم بمجلس الدولة وقسم قضايا وزارة الأوقاف ... متى أمضى كل منهم

في وظيفته أو عمله مدة ثلاث سنوات على الأقل . وكانوا في درجة مماثلة للدرجة وكيل نيابة من الدرجة الثالثة أو يتقاضون مرتبا يدخل في حدود هذه الدرجة " ولما كان الطالب عند نقله إلى سلك النيابة العامة في درجة محام ثالثة فإن تعيينه في وظيفة وكيل للنائب العام من الدرجة الثالثة يكون مطابقا لحكم القانون ، لما كان ذلك وكان صدور قرار اللجنة القضائية بتحديد أقدمية الطالب في وظيفة محام من الدرجة الثالثة منذ أول مارس سنة ١٩٥٢ لا يقيد وزارة العدل ولا يحول دون تطبيق أحكام قانون استقلال القضاء الخاصة بالتعيين من خارج السلك القضائي ، لأن هذا التحديد يخص أثره بوضع الطالب بين زملائه بقسم قضايا وزارة الأوقاف ، ولا يمتد إلى من انتقل إلى صفهم من رجال النيابة .

وحيث إنه لما تقدم فإن الوزارة حين عينت الطالب بالقرار محل الطعن في وظيفة وكيل نيابة من الدرجة الثالثة وجعلت أقدميته من تاريخ هذا القرار ، تكون قد أجرت ذلك في الحدود التي رسمها القانون ، ولم تخالف أحكامه ، ومن ثم يتعين رفض الطلب .

جلسة ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٧

برئاسة السيد المستشار حسن دارد . وبحضور السادة : محمود إبراهيم اسماعيل ، ومصطفى كامل ، ومحمد عبد الرحمن يوسف ، ومحمد عبد الواحد علي ، وإبراهيم عثمان يوسف ، ومحمود خليل خاطر ، ومحمد زعفراني سالم والحسين العوضي ، ومحمد رفعت المستشارين .

(٣٤)

الطلب رقم ٦٠ سنة ٢٥ ق رجال القضاء :

(أ) اقدمية . كيفية تحديد اقدمية القضاة المعيّنين من خارج السلك القضائي .

(ب) إجراءات الطلب "مزمعة" . اقدمية . نشر قرار مجلس الوزراء بتعيين الطالب قاضيا في الرقائع المصرية . التقرير بالظعن في هذا القرار بعد مضي الثلاثين يوما المحددة للظعن من تاريخ النشر . عدم قبول الظعن شكلا . لا محل لتطبيق قانون مجلس الدولة رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ .

١ — تحدد اقدمية القضاة المعيّنين من خارج السلك القضائي في مرسوم التعيين بموافقة مجلس القضاء طبقا للمادة ٢٢/٦ من قانون استقلال القضاء رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٢ فاذا لم تحدد للقاضي اقدمية خاصة اعتبرت اقدميته من تاريخ القرار الصادر بتعيينه عملا بالمادة ٢٢/١ من القانون المذكور ، أما ما ورد بالفقرة السابعة من هذه المادة فهو خاص بالقواعد التي رؤى العمل بها في كيفية تحديد الاقدمية وهو أمر جوازي يدخل في سلطة الوزارة التقديرية .

٢ — متى كان الطالب قد قرر بالظعن في قرار مجلس الوزراء الصادر بتعيينه قاضيا من الدرجة الأولى بعد فوات ميعاد الثلاثين يوما المحدد قانونا للظعن من تاريخ نشر هذا القرار في الوقائع المصرية فان الظعن يكون غير مقبول شكلا — ولا محل للقول بأن الطالب كان قد تظلم إلى وزير العدل من عدم تحديد اقدميته في قرار التعيين فأرسلت إليه إدارة التفتيش كتابا تحيله فيه إلى المادة ٢٢ من

قانون استقلال القضاء فيما يختص بالأقدمية فإن هذا الكتاب لا يمكن اعتباره قراراً صادراً من وزير العدل برفض تحديد الأقدمية على الوجه الذى يطلبه إذ أنه يصدر قرار مجلس الوزراء بالتعيين لم يعد للوزير حق تحديد الأقدمية كما أنه لا محل لتطبيق المادة ١٩ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ بشأن تنظيم مجلس الدولة في هذا النزاع الذى يحكمه قانون استقلال القضاء.

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع تقرير السيد المستشار وبعد المرافعة والمداولة من حيث إن الوقائع تتحصل حسبما يبين من الأوراق في أن الطالب حصل على درجة ليسانس الحقوق من جامعة القاهرة سنة ١٩٤٠ ثم حصل على درجة دكتور في الحقوق سنة ١٩٥٠ بتقدير جيد جداً ثم عين مندوباً من الدرجة الثالثة من مجلس الدولة في ديسمبر سنة ١٩٥٠ ثم رقى مندوباً من الدرجة الأولى في فيردوره للكفاية الممتازة في ٨ فبراير سنة ١٩٥٤ وفي ٢٩ مارس سنة ١٩٥٥ نشر القانون ١٦٥ سنة ١٩٥٥ في شأن تنظيم مجلس الدولة ونص في مادته ٧٧ على أنه "يصدر خلال ١٥ يوماً من تاريخ العمل بهذا القانون قرار من مجلس الوزراء بإعادة تعيين أعضاء مجلس الدولة وموظفيه الفنيين الحاليين طبقاً للنظام الجديد أما الذين لا يشملهم القرار فيحتفظون بدرجاتهم ومرتباتهم الحالية بصفة شخصية لمدة أقصاها أربعة أشهر يصدر خلالها قرار من مجلس الوزراء بتعيينهم في وظائف مماثلة لوظائفهم في القضاء أو في النيابة أو في أية وظيفة عامة أخرى لا تقل من حيث الدرجة عن درجات وظائفهم الحالية". وفي ٤ من أبريل سنة ١٩٥٥ نشر قرار مجلس الوزراء بإعادة تشكيل مجلس الدولة ولم يرد به اسم الطاعن وفي ١١ من أبريل سنة ١٩٥٥ نشر قرار مجلس الوزراء بتعيين الطاعن قاضياً من الدرجة الأولى بحكمة القاهرة الابتدائية ولم يعين في هذا القرار أقدمية الطاعن وقد تنظم الطالب إلى وزير العدل في ٣ مايو سنة ١٩٥٥ من عدم تحديد أقدميته طالباً تحديدها بتاريخ تعيينه مندوباً من الدرجة الأولى في مجلس الدولة وهي الوظيفة المماثلة لوظيفة قاض من الدرجة الأولى التى عين فيها وقد ردت عليه الوزارة بكتاب مؤرخ ١٩/٥/١٩٥٥ اقتضت فيه على إخطائه

إلى المادة ٢٢ من المرسوم بقانون رقم ١٨٨ سنة ١٩٥٢ في شأن استقلال القضاء — وإن كانت الوزارة لم تبين في هذا الكتاب مقصودها بصراحة إلا أنه يفهم منه رفض طلبه مما دعا الطالب إلى الطعن بتاريخ ١٣/٦/١٩٥٥ في قرار وزير العدل المبلغ إليه بكتاب الوزارة المؤرخ ١٩/٥/١٩٥٥ طالباً بإلغاء والحكم بتحديد أقدميته في وظيفة قاض من الدرجة الأولى اعتباراً من تاريخ ٨ فبراير سنة ١٩٥٤ وهو تاريخ تعيينه مندوباً من الدرجة الأولى في مجلس الدولة على أن تكون أقدميته سابقة على جميع قضاة الدرجة الأولى الذين عينوا بعد ٨ فبراير سنة ١٩٥٤ وقد أسس الطالب طلبه على سببين (أولهما) أن المادة ٧٧ من القانون ١٦٥ سنة ١٩٥٥ قضت بأن يكون تعيين أعضاء مجلس الدولة وموظفيه الفنيين ممن لا يعاد تعيينهم في المجلس في وظائف مماثلة لوظائفهم ولا تقل من حيث الدرجة عن درجات وظائفهم الحالية وأن مطلق المماثلة تنصرف إلى المماثلة الكاملة وأن ليس من النماثل إهدار أقدميته في الوظيفة السابقة المماثلة للوظيفة الجديدة وإن نص المادة ٧٧ يدل على أن لم يقصد الإضرار بمن لا يشملهم القرار بإعادة تشكيل مجلس الدولة ولا محل للقول بأن الطالب ارتضى النقل إلى القضاء فقد تم نقله على غير رغبته . (وثانيهما) : أن الفقرة السابعة من المادة ٢٢ من المرسوم بقانون ١٨٨ سنة ١٩٥٢ تنص على أنه "يجوز أن تحدد أقدمية أعضاء مجلس الدولة وإدارة قضايا الحكومة عند تعيينهم في وظائف القضاء المماثلة لدرجاتهم من تاريخ تعيينهم في هذه الدرجات" فالمرجع إذ جعل تحديد الأقدمية من تاريخ التعيين في وظيفة مجلس الدولة المماثلة لجوازيها كان يهدف إلى حكمة ظاهرة هي تفادي سبق بعض رجال مجلس الدولة أو إدارة قضايا الحكومة لزملائهم في القضاء تحقيقاً للمساواة وأن هذه الحكمة متفية في خصوصه إذ أنه تخرج من كلية الحقوق سنة ١٩٤٠ بدرجة تماثل درجة جيد جداً وأن زملاءه ممن عينوا في القضاء يسبقونه في كشف الأقدمية في حالة تحديد أقدميته من تاريخ ٨ فبراير سنة ١٩٥٤ وقد جرى العمل على ذلك في خصوص من عينوا من القضاء أو إدارة قضايا الحكومة في وظائف مجلس الدولة وفي خصوص من عينوا من مجلس الدولة في وظائف إدارة قضايا الحكومة مع خلو القانون المنظم لتلك الإدارة من نص مماثل .

وقد دفعت وزارة العدل بأن الطلب غير مقبول شكلا إذ انصب على قرار لا وجود له فوزير العدل لم يصدر قرارا في ١٩/٥/١٩٥٥ برفض احتساب أقدمية الطالب إنما حرر التفتيش القضائي إليه كتابا في هذا التاريخ يحيله فيه فيما يختص بأقدميته على المادة ٢٢ من المرسوم بقانون رقم ١٨٨ سنة ١٩٥٢ والطعن كان يجب أن يتجه إلى قرار مجلس الوزراء الصادر في ٦ أبريل سنة ١٩٥٥ والمنضمين تعيين الطاعن قاضيا من الدرجة الأولى وطلبت احتياطيا بالنسبة للوضوح رفض الطلب إذ أن تحديد الأقدمية من تاريخ التعيين في الدرجة المماثلة أمر جوازي بصريح نص المادة ٢٢/٧ من القانون ١٨٨ سنة ١٩٥٢ ولا مجال للاجتهاد مع وضوح النص وصراحته . وقد رد الطاعن على الدفع بعدم قبول الطلب شكلا بأن المادة ١٩ من القانون ١٦٥ سنة ١٩٥٥ بشأن تنظيم مجلس الدولة تنص على أن ميعاد رفع الدعوى إلى المحكمة فيما يتعلق بطلبات الإلغاء ستون يوما من تاريخ نشر القرار الإداري المعلوم فيه في الجريدة الرسمية أو في النشرات التي تصدرها المصالح أو إعلان صاحب الشأن به وينقطع سريان هذا الميعاد بالتظلم إلى الهيئة الإدارية التي أصدرت القرار وقد تظلم لوزارة العدل وعدم إجابة طلبه يعتبر قرارا بالرفض يجوز الطعن فيه .

وحيث إنه يبين من نص المادة ٢٢/٦ من قانون استقلال القضاء رقم ١٨٨ سنة ١٩٥٢ أن أقدمية القضاة المعيّنين من خارج السلك القضائي تحدد في مرسوم التعيين بموافقة مجلس القضاء فإذا لم تحدد له أقدمية خاصة اعتبرت أقدميته من تاريخ القرار الصادر بتعيينه عملا بالمادة ٢٢/١ من القانون المذكور وما ورد في الفقرة السابعة فهو خاص بالقواعد التي رؤى العمل بها في كيفية تحديد الأقدمية وهو أمر جوازي يدخل في سلطة الوزارة التقديرية — لما كان ذلك وكان القرار الصادر بتعيين الطالب قاضيا من الدرجة الأولى لم يحدد فيه أقدمية خاصة له فإن أقدميته تعتبر من تاريخ هذا القرار ولما كان القرار المذكور قد نشر في الوقائع المصرية في ١١/٤/١٩٥٥ وقرر الطالب بالطعن في ١٣/٦/١٩٥٥ أي بعد فوات ميعاد الثلاثين يوما المحدد قانونا للطعن فإن الطعن يكون غير مقبول شكلا ، أما القول بأن الطعن ينصب على القرار الصادر في ١٩/٥/١٩٥٥ فردود

بأن تكايب إدارة التفتيش المؤرخ ١٩٥٥/٥/١٩ لا يمكن اعتباره قرارا صادرا
عن وزير العدل برفض تحديد أقدمية الطالب على الوجه الذي يطلبه إذ أنه يصدر
قرار مجلس الوزراء بالتعيين لم يعد للوزير حق تحديد الأقدمية — أما المادة ١٩
من القانون رقم ١٦٥ سنة ١٩٥٥ بشأن تنظيم مجلس الدولة فلا محل لتطبيقها في هذا
التراجع الذي يحكمه قانون استقلال القضاء .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطلب غير مقبول شكلا لتقديمه بعد الميعاد .

جلسة ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٧

بإدارة السيد المستشار حسن داود ، وبحضور السادة : محمود إبراهيم اسماعيل ، ومصطفى كامل
ومحمد عبد الرحمن يوسف ، ومحمد عبد الواحد علي ، وإبراهيم عثمان يوسف ، ومحمود حليق خاطر ،
ومحمد زعفراني سالم ، والحسيني الموضي ، ومحمد رفعت المستشارين .

(٣٥)

الطلبات أرقام ١٦٣ سنة ٢٥ و ١٦٦ و ١٥ سنة ٢٧ ق "رجال
القضاء" :

نيابة عامة . أقدمية . تعيين . سلطة الوزارة في تحديد أقدمية المعينين في وظائف معاوني النيابة
المتخرجين من الجامعات الثلاث .

جرى قضاء محكمة النقض بأن قانون استقلال القضاء لم يورد قواعد خاصة
لتحديد أقدمية المعينين في وظائف معاوني النيابة المتخرجين من الجامعات
الثلاث والأمر في ذلك مترك لتقدير الوزارة ومتى كانت جهة الإدارة قد
الترمت في تصرفها قاعدة تنظيمية عامة لا تبغى من ورائها إلا الصالح العام بأن
وازنت بين الاعتبارات المختلفة وتخبرت منها ما رآته أفضلها وأقربها إلى تحقيق
العدالة — فإن كل ذلك مما تستقل به الإدارة بلا معقب عليها خصوصاً إذا
لم يقدم أي دليل على عيب إساءة استعمال السلطة .

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر
وبعد المرافعة والمداولة .

من حيث إن الطلبات استوفت أوضاعها الشكلية .

ومن حيث إن وقائع هذه الطلبات حسباً يبين من صحفها وأوراقها تحصل في أنه بتاريخ ١٩٥٥/١٠/٢٥ طعن الطالب في قرار وزير العدل الرقم ١٩٥٥/٩/٢٠ فيما تضمنه من تحديد أقدميته في وظيفة معاون نيابة بعد من وقع عليهم الاختيار للتعين في مثل وظيفته من المتخرجين من جامعة القاهرة في حين أنه حاصل من جامعة عين شمس على درجات تفوق درجاتهم جميعاً - ويزيد عليهم في نسبة النجاح المثوية وطلب لذلك إلغاء القرار المطعون فيه وجعله سابقاً في ترتيب الأقدمية على أول المعينين من جامعة القاهرة. وفي ١٩٥٦/١٢/١٣ تقدم بطلبه الثاني طاعنا في قرار نوفمبر سنة ١٩٥٦ الصادر من وزير العدل بترقية بعض معاوني النيابة إلى وظائف مساعدى نيابة على الترتيب السابق الذى طعن فيه بطلبه الأول وطلب لذلك إلغاء وتحديد أقدميته حسب الترتيب الذى طلبه وفي ١٩٥٧/٣/٢١ تقدم بطلبه الثالث طاعنا في القرار الجمهورى الصادر في ١٩٥٧/٢/١٩ فيما تضمنه من تحديد أقدميته في وظيفة وكيل نيابة التى رقى إليها في القرار المطعون فيه مع زملائه الذين سبقوه خطأ في القرارات السابقة وطلب كذلك إلغاء هذا القرار الأخير وتحديد أقدميته في جميع القرارات المطعون فيها سابقاً على ... مع ما يترتب على ذلك من آثار واستند إلى المستندات التى قدمها ومذكرته الشارحة .

وقد طلبت وزارة العدل رفض الطلبات جميعها بمقولة إنها التزمت قاعدة تنظيمية عامة اقتضاها الصالح العام وهدفت منها إلى تحقيق العدالة وإلى عدم حرمان المتخرجين من إحدى الجامعات التى تختلف نظم الامتحانات في كل منها عن الأخرى كما تختلف كيفية تقدير الدرجات باختلاف المتحنيين ومواضيع الامتحان بحالة يستحيل معها جعل الدرجات وحدها أساساً للتعين . وكذلك طلبت النيابة رفض الطلب للأسباب التى ارتكبت عليها وزارة العدل وزادت بأن قانون استقلال القضاء لم يضع قاعدة تنظيمية للتعين في وظائف معاوني النيابة وبذلك ترك للوزارة حرية التصرف وأطلق سلطانها في هذا الشأن ومادام أنها تلتزم قاعدة تنظيمية عامة تهدف بها إلى الصالح العام فلا سبيل إلى الطعن على قراراتها خصوصاً وأن الطالب لم يقدم الدليل على أنها أخطأت في القانون أو أنها أساءت استعمال سلطانها .

ومن حيث إنه وفقا لما جرى به قضاء هذه المحكمة فإن قانون استقلال القضاء لم يورد قواعد خاصة لتحديد أقدمية المعينين في وظائف معاوني النيابة المتخرجين من الجامعات الثلاث أى أن الأمر في ذلك متروك لتقدير الوزارة ومتى كانت جهة الإدارة قد التزمت في تصرفها قاعدة تنظيمية عامة لا تبغى من ورائها إلا الصالح العام بأن وازنت بين الاعتبارات المختلفة وتخبرت منها ما رأت أنه أفضلها وأقربها إلى تحقيق العدالة — وكل ذلك مما تستقل به الإدارة بلا معقب عليها خصوصا وأن الطاعن لم يقدم أى دليل على عيب إساءة استعمال السلطة ويتعين لذلك رفض الطلبات .

وحيث إن الطلبين رقمى ١٦٦ سنة ٢٦ ق ، ١٥ سنة ٢٧ ق قد جاءا مؤسسين على الطلب الأول رقم ١٦٣ سنة ٢٥ ق الذى لا مخالفة فيه للقانون كما سلف البيان فيتعين رفضهما .

جلسة ٢٨ من ديسمبر سنة ١٩٥٧

برئاسة السيد حسن دارد المستشار ، وبحضور السادة : محمود ابراهيم اسماعيل ، ومصطفى كامل ، ومحمد عبد الرحمن يوسف ، ومحمد عبد الواحد علي ، و ابراهيم عثمان يوسف ، ومحمود حلي خاطر ، ومحمد زعفراني سالم ، والحسيني المعوضي ، ومحمد رفعت المستشارين .

(٣٦)

الطلب رقم ١٠٣ سنة ٢٥ ق رجال القضاء :

(١) اقدمية . تعيين الطالب في وظيفة مستشار في القضاء ووضعه بين المستشارين فئة ١٥٠٠ جنيه وهي وظيفة ماثلة لوظيفته السابقة بمجلس الدولة من حيث الدرجة والمرتبة . تحقق شرط التماثل في الوظيفة من حيث الدرجة التي نصت عليه المادة ٧٧ من قانون مجلس الدولة رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ .

(ب) اقدمية . تحديد اقدمية من يعين من مستشاري مجلس الدولة في وظائف القضاء يخضع المادة ٧/٢٢ من قانون استقلال القضاء لا المادة ٧٧ من قانون مجلس الدولة .

١ - متى تبين أن الطالب كان يشغل وظيفة مستشار بمجلس الدولة براتب سنوي قدره ١٥٠٠ جنيه وعين في القضاء في وظيفة مستشار ووضع بين المستشارين فئة ١٥٠٠ جنيه وهي وظيفة ماثلة لوظيفته من حيث الدرجة والمرتبة ، فإن هذا الوضع يتحقق به شرط التماثل في الوظيفة من حيث الدرجة الذي نصت عليه المادة ٧٧ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ بشأن تنظيم مجلس الدولة - ولا وجه للتحدى بأن الطالب كان يشغل بمجلس الدولة درجة رئيس قسم من الدرجة الأولى بمرتبة ١٥٠٠ جنيه وهي معادلة لدرجة وكلاء محكمة استئناف القاهرة لا لوظيفة المستشار وذلك متى كان الثابت أن قرار مجلس الوزراء بتعيين الطالب

ملاحظة : صدر بهذا المعنى حكم آخر في ذات الجلسة في الطعن رقم ١٠٤ سنة ٢٥ ق رجال القضاء .

في القضاء قد صدر بعد تعديل راتب المستشار في القضاء بالقانون رقم ٢٢١ لسنة ١٩٥٥ لأن العبرة في التماثل هي بتاريخ النقل إلى القضاء .

٢ — تحديد أقدمية من يعين من مستشارى مجلس الدولة في وظائف القضاء إنما يخضع للقواعد والضوابط التي رسمتها الفقرة السابعة من المادة ٢٢ من قانون استقلال القضاء رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٢ دون المادة ٧٧ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ بشأن تنظيم مجلس الدولة التي لم تتعرض لتحديد الأقدمية .

المحكمة

من حيث إن الطلب قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن مبنى الطلب هو أنه بتاريخ ١٨ من يولييه سنة ١٩٥٥ صدر قرار مجلس الوزراء بتعيين الطالب مستشارا بمحكمة استئناف القاهرة على أن تكون أقدميته بعد السيد المستشار ، ثم صدر بتاريخ ١٠ من أغسطس سنة ١٩٥٥ قرار من المجلس المذكور بتعيين الطالب رئيس دائرة بمحكمة استئناف المنصورة ، ولأن القرار الأول جاء مخالفا للقانون فقد قرر الطعن فيه طالبا الحكم بإلغائه فيما تضمنه من تحديد أقدميته على النحو الوارد بتقرير الطعن ، وإلغاء ما ترتب عليه من آثار ومنها القرار الثانى الصادر فى ١٠ من أغسطس سنة ١٩٥٥ ، وقال الطالب بيانا لطلبه إنه حصل على إجازة الليسانس من كلية الحقوق فى شهر مايو سنة ١٩٢٦ ومارس المحاماة من نوفمبر من تلك السنة إلى أن عين وكيلا لقسم قضايا وزارة الأوقاف فى وظيفة نائب من الدرجة الثانية ثم عين قائما من الدرجة الأولى بإدارة قضايا الحكومة فى سنة ١٩٤٧ فنائبا أول بها فى سنة ١٩٤٨ فمستشارا مساعدا بمجلس الدولة فى أبريل سنة ١٩٤٩ ثم رقى إلى وظيفة مستشار بالمجلس المذكور فى ٢٥ من سبتمبر سنة ١٩٤٩ ثم إلى رئيس قسم من الدرجة الثانية فى الدرجة التى مربوطها ١٤٠٠ جنيه سنويا فى ٢٨ من فبراير سنة ١٩٥٣ ثم إلى رئيس قسم من الدرجة الأولى فى الدرجة التى مربوطها ١٥٠٠ جنيه فى ١٣ من سبتمبر سنة ١٩٥٤ وأنه فى ٢٣ من مارس سنة ١٩٥٥ صدر القانون رقم ١٦٥ .

لسنة ١٩٥٥ بشأن تنظيم مجلس الدولة ونصت المادة ٧٧ منه على أنه يصدر في خلال خمسة عشر يوما من تاريخ العمل به قرار من مجلس الوزراء بإعادة تعيين أعضاء المجلس وموظفيه القنين طبقا للنظام الجديد ، أما الذين لا يشملهم القرار المشار إليه فيحتفظون بدرجاتهم ومرتباتهم بصفة شخصية لمدة أقصاها أربعة أشهر يصدر خلالها قرار من مجلس الوزراء بتعيينهم في وظائف مماثلة لوظائفهم في القضاء أو النيابة أو في أية وظيفة عامة أخرى لا تقل من حيث الدرجة عن درجات وظائفهم الحالية ، وفي ٢٩ من مارس سنة ١٩٥٥ صدر قرار من مجلس الوزراء بالتنظيم الجديد ، وخلا هذا القرار من إعادة تعيين الطالب بمجلس الدولة ، وفي أوائل شهر أبريل سنة ١٩٥٥ طلبت وزارة العدل موافقتها بملف خدمة الطالب توطئة لتعيينه في القضاء في وظيفة وكيل محكمة استئناف القاهرة المماثلة لآخر وظيفة كان يتولاها بمجلس الدولة ، وأعدت إدارة التفتيش القضائي مذكرتين في هذا الشأن ، ولكن لأمر ما تاجر تعيين الطالب في تلك الوظيفة ، وفي ٢٥ من أبريل سنة ١٩٥٥ صدر القانون رقم ٢٢١ لسنة ١٩٥٥ بتعديل جدول مرتبات رجال القضاء تعديلا من شأنه رفع مرتب وظيفة وكيل كل من محكمتي استئناف القاهرة والاسكندرية إلى ١٧٠٠ جنيه سنويا ووظيفة وكيل كل من باقى محاكم الاستئناف إلى ١٦٠٠ جنيه سنويا ، وجعل مرتب المستشار بمحكمة النقض ومحاكم الاستئناف من ١٣٠٠ جنيه إلى ١٥٠٠ جنيه سنويا على أن يسرى ذلك على المستشارين العاملين إذا كانوا قد استوفوا المدة المقررة محسوبة من تاريخ تعيينهم في درجاتهم ، ولكن القرار المطعون فيه لم يعتد بتاريخ تعيين الطالب في الدرجة التي مربوطها ١٥٠٠ جنيه ولا بتاريخ تعيينه في الدرجة التي مربوطها ١٤٠٠ جنيه ، ولا حتى بتاريخ تعيينه في وظيفة مستشار بمرتب ١٣٠٠ جنيه ، واستطرد الطالب يقول إن القرار المطعون فيه جاء مشوبا بخالفة القانون وسوء استعمال السلطة لسببين :

الأول : أن المادة ٧٧ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ احتفظت له صراحة بالدرجة التي خولتها له وظيفته التي كان يشغلها بمجلس الدولة وهي وظيفة رئيس قسم من الدرجة الأولى المماثلة في سلك القضاء لوظيفة وكيل محكمة استئناف

القاهرة كما احتفظت له ضمنا بأقدميته في تلك الدرجة على اعتبار أن الأقدمية فرع من الدرجة وعنصر من عناصر المركز القانوني ، فكان ينبغي عند تعيينه في القضاء عدم الإخلال بأى عنصر من عناصر المركز القانوني الخاص الذى اكتسبه من قبل واحتفظت له به المادة ٧٧ سالفه الذكر ومن بين هذه العناصر الدرجة والأقدمية ، فإذا كان القرار المطعون فيه منطويا على الإخلال بهذه العناصر فإنه يكون مخالفا للقانون .

والثانى : أن المادة ٢٢ من قانون استقلال القضاء إذ بنت معيار تحديد أقدمية من يعينون من أعضاء مجلس الدولة في القضاء لم تقصد أن تعطى جهة التعيين سلطة مطلقة تمارسها على هواها بل خولتها سلطة تقديرية يتمين عليها وهى تباشرها أن تراعى أغراض القانون وأهدافه ، وأن الغرض الذى هدفت إليه تلك المادة هو تحقيق العدالة بين المعينين من خارج السلك القضائى وبين زملائهم فى هذا السلك ، وفى سبيل ذلك هتت المادة المذكورة بالنص على معيار هو خير المعايير فى هذا الخصوص لما بين رجال مجلس الدولة وإدارة القضايا وبين زملائهم فى القضاء من تماثل تام ، غير أن الشارع لم يرد فى الوقت نفسه أن يلزم جهة الإدارة الأخذ بهذا المعيار وجوبا لاحتمال أن تعرض حالات خاصة لا يستقيم معها المعيار مما ينبو عن الغرض الذى ينشده الشارع منه بفعل الأمر فى الأخذ بهذا المعيار جوازا ، والأخذ به فى خصوص حالة الطالب لا يترتب عليه أى شذوذ إذ لا غرابة فى أن يسبق فى الأقدمية كل من عينوا من بعده فى وظيفة مستشار فى القضاء وذلك للتبادل الكامل بين وظائف المستشارين فى الهيئتين ، وخلص الطالب من ذلك إلى طلب الحكم له بالطلبات المبينة آنفا وتسوية أقدميته بجعلها أصليا بعد السيد واحتياطيا بعد السيد وبما يترتب على هذه التسوية من آثار ، وأضاف الطالب فى المذكرة الشارحة المقدمة منه ، إيضاحا للوجه الأول من وجهى الطعن أن مستشارى مجلس الدولة وموظفيه القنين الذين لم يصدر قرار باعادة تعيينهم بالمجلس يعتبرون فى فترة الأربعة أشهر ملحقين به يصرفون مرتباتهم من ميزانيته ، فإذا ما عينوا فى وظائف بمائلة لوظائفهم فإن ذلك يكون فى حقيقته نقلا

من درجاتهم بمجلس الدولة إلى درجات مماثلة لوظائف مماثلة في أية جهة أخرى، ثم أشار الطالب إلى نص الفقرة الأولى من المادة ٤٧ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ الخاص بنظام موظفي الدولة التي تميز نقل الموظف من إدارة إلى أخرى وقال إن الشارع حينما يجيز النقل فهو لا يجعل هذه الرخصة من إطلاقات الإدارة بل هو يعهد بها إليها لتمارسها في حدود الصالح العام مع المحافظة على المراكز المكتسبة وذلك تحت رقابة القضاء، فإن هي قصدت الإضرار بالموظف على أي وجه من الوجوه فإنها تكون قد خالفت القانون وانحرفت بسلطتها عما هدف إليه الشارع، ثم أشار الطالب إلى حكم الفقرتين الثانية والرابعة من تلك المادة بشأن ما يترتب على النقل من الوظيفة برضا الموظف أو بغير رضاه، وقال إن حكم المادة ٧٧ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ لا يخرج عن القواعد التي تضمنها قانون نظام موظفي الدولة لأن الشارع حرص بإيراد هذه المادة على احتفاظ المستشارين والموظفين الفنيين بمجلس الدولة بمراكزهم القانونية في أية جهة أخرى ينقلون إليها إذ نص على ألا تقل الوظيفة التي ينقلون إليها من حيث درجتها عن الدرجة التي يشغلونها واشترط أن تكون الوظائف التي ينقلون إليها مماثلة لوظائفهم الأصلية، وعلى فرض أن المادة ٢٢ من قانون استقلال القضاء تسوغ في الظروف العادية عدم الاعتداد بالأقدميات المكتسبة لأعضاء مجلس الدولة عند تعيينهم في القضاء، فقد صار هذا التفسير غير جائز بمقتضى المادة ٧٧ سالفة الذكر التي احتفظت للنقلين من مجلس الدولة بمراكزهم القانونية متمشية في ذلك مع أحكام قانون نظام موظفي الدولة، وتؤكد أنها هي الواجبة التطبيق دون المادة ٢٢ من قانون استقلال القضاء، مما كان يتعين معه نقل الطالب إلى وظيفة مماثلة لوظيفته وأن تضعه في ذات الدرجة التي كان بها بين زملائه في مجلس الدولة، ولكن الوزارة خالفت ذلك فنقلته إلى وظيفة غير مماثلة لأنه كان يشغل عند نقله وظيفة رئيس قسم من الدرجة الأولى (رئيس دائرة خامسة) ودرجتها المالية ١٥٠٠ جنيه سنويا بمربوط ثابت وهي تماثل في القضاء وظائف وكلاء محكمة استئناف القاهرة، ولكننا قدمت عليه في الأقدمية من كانوا وكلاء لمحاكم استئناف الأقاليم ممن كانوا يتقاضون ١٤٠٠ جنيه سنويا بل قدمت عليه

أيضا مستشارين بمحكمة استئناف القاهرة كانوا يتقاضون ١٣٠٠ جنيه سنويا بعد أن رفعت مرتباتهم بمقتضى القانون رقم ٢٢١ لسنة ١٩٥٥ المعدل لقانون استقلال القضاء إلى ١٥٠٠ جنيه سنويا وهو تصرف خاطيء لأن هذا القانون لم يقصد المساس بالأقدميات التى كسبها المستشارون الذين وصلوا إلى مرتبة وكلاء محكمة استئناف القاهرة وإنما قصد تحسين حالة المستشارين المالية بحسب ، يؤكد ذلك أن المشرع أبقى على الدرجتين ١٤٠٠ جنيه و ١٥٠٠ جنيه فى التعديل الذى أدخله على المادة ٢٤ من قانون استقلال القضاء بدلالة النص على اختيار رؤساء الدوائر بمحاكم الاستئناف من بين المستشارين الذين بلغ مرتبتهم ١٥٠٠ جنيه ثم ١٤٠٠ جنيه ومؤدى ذلك أن مركز الطالب الذى كسبه بتعيينه فى وظيفة أعلى من وظيفة مستشار بمربوط ثابت مقداره ١٥٠٠ جنيه سنويا لا يجوز أن يتأثر برفع مرتب بعض المستشارين من ١٣٠٠ جنيه أو ١٤٠٠ جنيه إلى ١٥٠٠ جنيه نتيجة لتطبيق القانون رقم ٢٢١ المشار إليه، وبالتالي لا يسوغ القول بأن أقدميته تتحدد بين الحاصلين على راتب ١٥٠٠ جنيه ولو كانوا من المستشارين الذين لم يعينوا فى وظيفة وكيل محكمة، فإذا قيل بتطبيق المادة ٢٢ من قانون استقلال القضاء إلى جانب المادة ٧٧ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ فلا يمكن أن تتعدى أقدمية الطالب على أسوأ الفروض اعتباره أحدث وكلاء محاكم استئناف القاهرة بعد السيد المستشار الذى حصل على هذه الوظيفة بدوجة ١٥٠٠ جنيه فى ديسمبر سنة ١٩٥٤ فى حين أن الطالب حصل عليها فى ١٣ من سبتمبر سنة ١٩٥٤ ، وأردف الطالب يقول ليضاحا للوجه الثانى الخاص بسوء استعمال السلطة إن الأصل العام الواجب الاتباع فى شأن تحديد الأقدمية هو التزام تاريخ المرسوم الصادر بالتعيين أو الترقية وهذا الأصل أورده الشارع فى الفقرة الأولى من المادة ٢٢ من قانون استقلال القضاء ، والفقرة السادسة من هذه المادة الخاصة بتحديد أقدمية من يعينون فى وظائف القضاء من خارج السلك القضائى، وإن أباحت النص على تحديد أقدمية خاصة لهم فإن هذه الإباحة إن بدت فى الظاهر استثناء من القاعدة الأصلية المنصوص

عليها في الفقرة الأولى إلا أنها في حقيقة الأمر قاعدة أصيلة بالنسبة الى من يمينون من خارج سلك القضاء مقتضاها وجوب اشتغال مرسوم التعيين على تحديد أقدمياتهم بين زملائهم في القضاء ووضعهم في الوضع الملائم ، وذلك نظرا لقصور القاعدة الواردة في الفقرة الأولى التي تجعل الأقدمية من تاريخ التعيين ولا تصلح أساسا لتحديد أقدميات المعينين من الخارج الذين غالبا ما يكونون في ظروف تستوجب تقييما أقدمية سابقة لهم ، وإذا تقررخص جهة التعيين في تحديد هذه الأقدمية فإنها لا تتمتع بسلطة مطلقة بل تلتزم ضوابط ومعايير عامة موضوعية تطبقها على وجه العموم والاضطراد فلا تخرج عليها إلا بمناسبة المدول عنها الى غيرها من القواعد التنظيمية التي ترى اتباعها واطراح القواعد السابقة ، ومفاد ذلك أنه على الرغم من سكوت الفقرة السادسة من المادة ٢٢ عن تحديد هذه القواعد التنظيمية العامة فليس مؤدى ذلك بداهة أن المشرع قصد الى تحويل جهة التعيين في صدد تحديد الأقدمية سلطات تحكيمية تمارسها طليقة من كل قيد حصينة من كل رقابة ، بل هدف الى ممارستها في حدود القواعد والضوابط العامة . ونصت الفقرتان السابعة والثامنة من تلك المادة على جواز تحديد أقدمية أعضاء مجلس الدولة وإدارة قضايا الحكومة عند تعيينهم في وظائف القضاء المسالمة لدرجاتهم من تاريخ تعيينهم في هذه الدرجات وبالنسبة للحامين فتحدد أقدميتهم بين أغلبية زملائهم من داخل الكادر القضائي ، ومفاد ذلك توجيه الجهة المختصة الى الاعتداد بتاريخ التعيين في الدرجة المسالمة عند البحث في تحديد أقدمية من يعين من أعضاء مجلس الدولة وإدارة قضايا الحكومة ، ولا يعدل من هذا المعيار إلا إذا استبان أنه يؤدي الى نتائج شاذة أو غير معقولة ولهذا جعل الشارع استعمال هذا المعيار جوازا لا وجوبيا لما عسى أن يكشف عنه التطبيق في خصوصية معينة من عدم صلاحيته أساسا لتحديد الأقدمية وحاصل ذلك أن ما استهدفه المشرع من النص على جواز الاعتداد بتاريخ الحصول على الدرجة المسالمة في مجلس الدولة هو الرماية والتوسعة على أعضائه ما أمكن لا التضييق عليهم ، يؤيد هذا النظر ما نصت عليه المادة ٥ مكررا من القانون رقم ٢٢١ لسنة ١٩٥٥ من جواز تعيين أعضاء مجلس الدولة في الدرجة التالية لدرجة وظيفتهم

في الجهة الأصلية أي أنه يجوز أن يؤتى بهم إلى القضاء مرفقين إلى درجة أهل،
وانتهى الطالب من ذلك إلى القول بأن الوزارة إذ أهدرت عند تحديد أقدميته
تاريخ حصوله على وظيفة رئيس قسم من الدرجة الأولى بمجلس الدولة
براتب ١٥٠٠ جنيه وأهدرت تاريخ حصوله على وظيفة رئيس قسم من الدرجة
الثانية براتب ١٤٠٠ جنيه بل أهدرت تاريخ تعيينه مستشارا تكون قد امتنعت
عن استعمال الرخصة التي وجهها الشارع إلى البدء باستعمالها بحكم نص الفقرة
السابعة من المادة ٢٢ بغير سبب أو فلة مشروعة تبرر هذا الامتناع، إذ أن
ظروف الطالب وتدرجه في سلم الوظائف القضائية لا تجعل وضعه في الأقدمية
التي يوصله لها الاعتداد بتاريخ حصوله على أي من الدرجات الثلاث المتقدم
ذكرها أمرا شاذًا أو مخالفًا للأوضاع العادية يسوغ للوزارة هذا الامتناع،
وبالتالي تكون الوزارة قد انحرفت عن الغايات التي توخاها المشرع ويكون
قرارها المطعون فيه مشوبًا بعيب إساءة استعمال السلطة. ثم تساءل الطالب عن
الأساس الذي حددت الوزارة بمقتضاه أقدميته بين زملائه بحكمة استئناف القاهرة
في قرارها المطعون فيه واستعرض أسماء المستشارين الذين صاروا سابقين عليه
في ترتيب الأقدمية في القضاء على الرغم من أنهم حصلوا على درجتي ١٥٠٠ ج
و ١٤٠٠ ج في تاريخ لاحق لحصوله عليهما في مجلس الدولة بل إن من بين الذين
تقدموا عليه من كان وكيلًا لمحكمة ابتدائية فئة أ أو ب عندما كان الطاعن مستشارًا
بالمجلس وأضاف الطالب في مذكرته الختامية أنه لم يكن يشغل درجة مستشار
(١٣٠٠ ج - ١٥٠٠ ج) في مجلس الدولة بل كان يشغل درجة رئيس قسم
من الدرجة الأولى بمربوط ثابت قدره ١٥٠٠ ج المعادلة لدرجة وكيل محكمة
استئناف وذلك منذ ١٣/٩/١٩٥٤ وأنه بذلك كسب مركزًا قانونيًا جديدًا لا يؤثر
فيه التشريع الجديد إلا إذا نص هذا التشريع على سريانه بأثر رجعي الأمر الذي
خلا منه القانونان الجديدان، قانون مجلس الدولة والقانون رقم ٢٢١ لسنة ١٩٥٥
هذا إلى أن مجال تطبيق المادة ٢٢ من قانون استقلال القضاء هو التعيين العادي
أما الحالة المطروحة فهي حالة استثنائية شاذة لم تدر في خلد الشارع ولذلك وضع
لها حكمًا خاصًا في المادة ٧٧ من قانون مجلس الدولة الجديد ولم يرد أن يهدر

الحقوق المكتسبة لرجال مجلس الدولة أو يمس بمراكزهم القانونية من حيث الدرجة — والأقدمية جزء منها — فنص على احتفاظهم بهذه المراكز وإذنت تكون المادة الواجبة الانطباق في حق الطالب هي المادة ٧٧ من القانون السالف الذكر وحدها دون المادة ٢٢ من قانون استقلال القضاء .

وحيث إن وزارة العدل طلبت الحكم برفض الطلب استنادا إلى أن القرار المطعون فيه تضمن تعيين الطالب تطبيقا لحكم المادة ٧٧ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ مستشارا بحاكم الاستئناف في الدرجة من ١٣٠٠ ج إلى ١٥٠٠ ج سنويا وهي نفس الدرجة التي كان يشغلها في مجلس الدولة ، أما عن تحديد الأقدمية فلا تحكمه المادة ٧٧ المتقدمة الذكر وإنما تخضع للقواعد التي قررتها المادة ٢٢ من قانون استقلال القضاء ، وقد عرضت الوزارة أمر تعيين الطالب على مجلس القضاء الأعلى فرأى تحديد أقدميته بعد السيد المستشار ولا عبرة بما ينعاه الطالب من أنه كان يجب أن تحدد أقدميته من تاريخ تعيينه في وظيفة مستشار بمجلس الدولة ، إذ أن تحديد الأقدمية من تاريخ التعيين في الدرجة المماثلة أمر جوازي بصريح النص ، على أن جهة التعيين قد راعت في تحديد أقدميته تحقيق العدالة بينه وبين زملائه المنخرطين في سلك القضاء فوضعت بعد زميل له متخرج معه في نفس الدفعة ومساو له في مدة العمل القانوني بل ويكبره هذا الأخير في السن ، فالقرار المطعون فيه سليم مطابق للقانون .

وحيث إن الفقرة الثانية من المادة ٧٧ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ بشأن تنظيم مجلس الدولة جرى نصها على أن " أعضاء مجلس الدولة وموظفيه الفنيين الذين لا يعاد تعيينهم طبقا للنظام الجديد يحتفظون بدرجاتهم ومراتبهم الحالية بصفة شخصية لمدة أقصاها أربعة أشهر يصدر خلالها قرار من مجلس الوزراء بتعيينهم في وظائف مماثلة لوظائفهم في القضاء أو النيابة أو في أية وظيفة عامة أخرى لا تقل من حيث الدرجة عن درجات وظائفهم الحالية " وإعمالا لهذا النص ولأن الطالب كان يشغل وظيفة مستشار بمجلس الدولة براتب سنوي قدره

١٥٠٠ ج وصدر التنظيم الجسدي لمجلس الدولة خلوا من تعيينه فيه ، فقد صدر قرار مجلس الوزراء المطعون فيه بتعيينه مستشارا بمحكمة استئناف القاهرة وهي وظيفة مماثلة لوظيفته السابقة التي كان يشغلها بمجلس الدولة من حيث الدرجة والمرتب ووضع في هذه الدرجة بين المستشارين من فئة ١٥٠٠ ج سنويا وهو ذات المرتب الذي كان يتقاضاه بمجلس الدولة عند نقله ، وبهذا الوضع الذي صدر به القرار المذكور يتحقق شرط التماثل في الوظيفة من حيث الدرجة الذي نصت عليه المادة ٧٧ السالفة الذكر ، ولا وجه بعد ذلك لما يتحدث به الطالب من أنه كان يشغل بمجلس الدولة درجة رئيس قسم من الدرجة الأولى بمرتب ١٥٠٠ ج وهي معادلة لدرجة وكلاء محاكم استئناف القاهرة لا لوظيفة المستشار ، لا وجه لذلك لأن العبرة في التماثل هي بتاريخ النقل إلى القضاء فإذا كان الطالب قد عين في القضاء بالقرار المطعون فيه بتاريخ ١٨ من يولييه سنة ١٩٥٥ وكان راتب المستشار في القضاء قد عدل بالقانون رقم ٢٢١ لسنة ١٩٥٥ الصادر في ٢٠ من أبريل سنة ١٩٥٥ فصار من ١٣٠٠ ج إلى ١٥٠٠ ج بعلاوة ١٠٠ ج كل سنتين ، وعدل راتب وكيل محكمتي استئناف القاهرة والاسكندرية إلى ١٧٠٠ ج وباقي وكلاء محاكم الاستئناف إلى ١٦٠٠ ج سنويا ، وأضاف هذا القانون فقرة أخيرة إلى البند الثالث من القواعد الملحقة بمجدول مرتبات رجال القضاء والنيابة تنص على أن هذا التعديل يسرى على المستشارين الحاليين ومن في درجاتهم إذا كانوا قد استوفوا المدة المقررة محسوبة من تاريخ تعيينهم في درجاتهم الحالية ، أي أن أحكام هذا التعديل تسرى بأثر رجعي ، وفضلا عن ذلك فإن المادة الثالثة من القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ بإصدار نظام القضاء التي كانت تقضى بأن يكون بكل من محاكم الاستئناف وكلاء بقدر عدد الدوائر قد عدلت بالقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٥ الصادر في ٣٠ من أبريل سنة ١٩٥٥ فأصبح لكل محكمة من هذه المحاكم وكيل واحد ، وترتب على هذه التعديلات التي تمت قبل صدور القرار المطعون فيه أنه لم يعد بمحكمة استئناف القاهرة والاسكندرية منذ أبريل سنة ١٩٥٥ سوى وكيل واحد براتب قدره ١٧٠٠ ج وبكل محكمة من محاكم الاستئناف الأخرى وكيل براتب

١٦٠٠ ج سنويا ، كما صار باقي وكلاء محكمة استئناف القاهرة الذين أصبحوا رؤساء دوائر براتب قدره ١٥٠٠ ج ، وهذا هو الوضع الذي كان قائما بالفعل عند نقل الطالب إلى سلك القضاء ، والذي على أساسه ينبغي أن تقاس حالته من حيث تماثل درجة الوظيفة .

وحيث إنه عن تحديد أقدمية الطالب في وظيفة القضاء فإن هذا التحديد لا يخضع إلا للقواعد والضوابط التي رسمتها أحكام الفقرة السابعة من المادة ٢٣ من قانون استقلال القضاء رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٢ التي تنص على أنه "يجوز أن يحدد أقدمية أعضاء مجلس الدولة وإدارة قضايا الحكومة عند تعيينهم في وظائف القضاء المماثلة لدرجاتهم من تاريخ تعيينهم في هذه الدرجات" .

أما المادة ٧٧ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ بشأن تنظيم مجلس الدولة فلم تعرض لتحديد الأقدمية ولا أشارت إليها بل اقتصر نصها على أن يكون النقل من مجلس الدولة إلى وظائف مماثلة في القضاء أو في النيابة أو في أية وظيفة أخرى لا تقل من حيث الدرجة عن درجات الوظائف الحالية ، والواضح من مقابلة هاتين المادتين ببعضهما أن الشارع اشترط عند نقل رجال مجلس الدولة إلى وظائف القضاء وضعهم في درجات مماثلة لوظائفهم الأصلية ولا تقل عنهم من حيث الدرجة ، وجعل في الوقت نفسه تحديد أقدمياتهم بين رجال القضاء موكولا لحكم الفقرة السابعة من المادة ٢٢ سالفة الذكر ، ولو كان مراد الشارع أن يرتب لهم أقدمية خاصة أو أن يعمل تطبيق حكم هذه الفقرة بالنسبة لهم على سبيل الوجوب لا الجواز لنص على ذلك بما يفيد هذا المعنى ، لما كان ذلك وكان قضاء هذه المحكمة مستقرا على أن نص الفقرة السابعة المشار إليه آنفا ترك أمر تحديد الأقدمية على الصورة الواردة به جوازيا للوزارة تمارسه في حدود ما تقتضيه المصلحة العامة ، وكان مجلس القضاء الأعلى في حدود سلطته المخولة له بمقتضى هذا النص قد حدد أقدمية الطالب في القرار المطعون فيه على الوجه الذي رأى ملاءمته بعد السيد المستشار المتخرج معه في سنة ١٩٢٦ والذي يساويه في مدة العمل القانوني وفي الدرجة والمرتبة مراعيًا في هذا التحديد مقتضيات المصلحة العامة وموجبات العدالة والإنصاف ، فإن ما ينمى الطاعن على القرار المطعون فيه لا يكون له سند في القانون .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطالب على غير أساس متعينا رفضه ، وضوحا .

جلسة ٢٨ من ديسمبر سنة ١٩٥٧

برئاسة السيد حسن داود المستشار ، وبحضور السادة : محمود إبراهيم اسماعيل ، ومصطفى كامل ، ومحمد عبد الرحمن يوسف ، ومحمد عبد الواحد علي ، وإبراهيم عثمان يوسف ، ومحمود علي خاطر ، ومحمد زعفراني سالم ، والحسيني الموضي ، ومحمد رفعت المستشارين .

(٣٧)

الطلب رقم ١٧٠ سنة ٢٥ ق رجال القضاء :

(أ) إجراءات الطلب "مبعاده" . الدفع بعدم قبول الطعن شكلا لرفعه بعد مضي أكثر من ثلاثين يوما من تاريخ نشر القرار المطعون فيه مع أن الطالب كان مدعيا للحكومة الليبية ولا دليل على علمه بالقرار . لا محل له .

(ب) أقدمية . تحديد أقدمية المعينين من مجلس الدولة في وظائف القضاء . خضوعه للمادة ٧/٢٢ من قانون استقلال القضاء لا المادة ٧٧ من قانون مجلس الدولة رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ .

(ج) أقدمية . نص الفقرة ٧ من المادة ٢٢ من قانون استقلال القضاء رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٢ . هو نص جوازى .

١ - متى كان الثابت أن الطالب كان معاريا للحكومة الليبية ولا دليل على أنه علم علميا يقينيا بالقرار المطعون فيه ومضمونه ومدى تأثيره في مركزه وأقدميته قبل قدومه إلى القاهرة في إجازة فإنه لا محل للدفع بعدم قبول الطعن شكلا لرفعه بعد الميعاد تأسيسا على تقديمه بعد مضي أكثر من ثلاثين يوما من تاريخ نشر القرار المذكور .

٢ - متى تبين أن الطالب كان مندوبا من الدرجة الأولى بمجلس الدولة ومين قاضيا من الدرجة الأولى بالتطبيق لحكم المادة ٧٧ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ فإن تحديد أقدميته في الوظيفة التي عين فيها يخضع للمادة ٧/٢٢ من

قانون استقلال القضاء رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٢ دون المادة ٧٧ السابقة الذكر من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ التي لم تتعرض لهذا الأمر . ولا أساس للقول بأن المماثلة في الوظيفة المنصوص عليها في هذه المادة تقتضي احتساب أقدميته في الوظيفة السابقة لمجلس الدولة .

٣ — لم يرد نص الفقرة السابعة من المادة ٢٢ من قانون استقلال القضاء رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٢ على سبيل الوجوب بل ترك الأمر جوازا لوزارة العدل تمارسه في حدود ما تقتضيه المصلحة العامة .

المحكمة

حيث إن وقائع الطلب تتحصل حسبما جاء بالأوراق في أن الطالب من في وظيفة مندوب من الدرجة الأولى لمجلس الدولة في ديسمبر سنة ١٩٥٢ وكانت ترقيته بالاختيار للكفاية الممتازة ثم قرر مجلس الوزراء إمارته إلى الحكومة الليبية مديرا لإدارة التشريع والقضايا — وفي ٢٣ مارس سنة ١٩٥٥ صدر القانون رقم ١٦٥ سنة ١٩٥٥ بشأن تنظيم مجلس الدولة ونصت المادة ٧٧ منه على أن يصدر خلال ١٥ يوما من تاريخ العمل به قرار من مجلس الوزراء بإعادة تعيين أعضاء المجلس وموظفيه طبقا للنظام الجديد ، أما الذين لا يشملهم القرار المذكور فيحتفظون بدرجاتهم ومرتباتهم بصفة شخصية لمدة أقصاها أربعة أشهر يصدر خلالها قرار من مجلس الوزراء بتعيينهم في وظائف مماثلة لوظائفهم في القضاء أو النيابة أو في أية وظيفة أخرى عامة لا تقل من حيث الدرجة عنها ، وقد صدر في ٢٩ مارس سنة ١٩٥٥ قرار من مجلس الوزراء بإعادة التشكيل دون أن يشمل الطاعن . وفي ٦ أبريل سنة ١٩٥٥ صدر قرار مجلس الوزراء بتعيينه قاضيا من الدرجة الأولى بمحكمة القاهرة الابتدائية دون أن تحدد أقدميته بتاريخ تعيينه في الوظيفة السابقة المماثلة ، ولما استعلم عن أقدميته أنحيل إلى نص المادة ٢٢ من قانون استقلال القضاء ثم تبين له أن وزارة العدل أدرجت اسمه في آخر كشف أقدمية القضاة من الدرجة الأولى فبعد أن كان ترتيبه الثاني في كشف أقدمية المندوبين من الدرجة الأولى لمجلس الدولة أصبح ترتيبه

٣٥٥ من قضاة الدرجة الأولى وضاعت من أقدميته المدة من ديسمبر سنة ١٩٥٢ إلى ١٦ أبريل سنة ١٩٥٥ وكان الطاعن غائبا في مهمة رسمية لدى الحكومة الليبية ولم يعلم بتحديد أقدميته إلا بعد أن حصل على إجازة ابتداء من ١٥/١٠/١٩٥٥ وقدم إلى القاهرة واطلع على جدول الأقدمية بوزارة العدل في ٣١/١٠/١٩٥٥ فبادر بتقديم الطعن في ١٢/١١/١٩٥٥ طالبا إلغاء قرار مجلس الوزراء الصادر في ٦/٤/١٩٥٥ بتعيينه قاضيا من الدرجة الأولى فيما تضمنه من إغفال تحديد أقدميته بحسب تاريخ تعيينه في وظيفته السابقة الممثلة وهي مندوب من الدرجة الأولى بمجلس الدولة في ديسمبر سنة ١٩٥٢ .

وحيث إن وزارة العدل طالبت عدم قبول الطعن شكلا لرفعه بعد الميعاد إذ أن الطعن قدم بعد أكثر من ثلاثين يوما من تاريخ نشر القرار المطعون فيه بالحرية الرسمية وبالنسبة للموضوع فقد دفعت الطاب بأن قرار مجلس الوزراء قد تضمن تعيين الطاعن قاضيا من الدرجة الأولى بمحكمة القاهرة الابتدائية وهي الوظيفة الممثلة لوظيفة مجلس الدولة (مندوب من الدرجة الأولى) بالتطبيق لحكم المادة ٧٧ من القانون رقم ١٦٥ سنة ١٩٥٥ وبذلك يكون القرار سائيا صحيحا لا مطعن عليه — أما تحديد الأقدمية فيخضع للقواعد التي قررها قانون استقلال القضاء رقم ١٨٨ سنة ١٩٥٢ في المادة ٢٢ فقرة سابعة وهو أمر جوازي بصرح النص .

وحيث إنه عن شكل الطعن فإن الثابت من الأوراق أن الطاعن كان معارا للحكومة الليبية ولا دليل على أنه علم علما يقينيا بالقرار المطعون فيه ومضمونه ومدى تأثيره في مركزه وأقدميته قبل قدومه للقاهرة فيكون الطعن والأمر كذلك مقبولا شكلا .

وحيث إنه عن الموضوع فإن تحديد أقدمية الطالب في الوظيفة التي عين فيها يخضع للمادة ٧/٢٢ من قانون استقلال القضاء رقم ١٨٨ سنة ١٩٥٢ دون المادة ٧٧ من القانون رقم ١٦٥ سنة ١٩٥٥ التي لم تتعرض لهذا الأمر إنما نصت على

أن النقل يتم من وظائف مجلس الدولة إلى وظائف مماثلة في القضاء أو في النيابة أو أية وظيفة عامة أخرى لا تقل من حيث الدرجة عن درجات وظائفهم الحالية أى لا تقل من حيث الدرجة المالية عن درجات الوظائف الحالية وهو ما أشارت إليه المذكرة الإيضاحية للقانون ومن ثم فلا أساس لما يراه الطالب من أن المماثلة في الوظيفة المنصوص عليها في المادة ٧٧ صالحة الذكر تقتضي احتساب أقدميته في الوظيفة السابقة بمجلس الدولة .

وحيث إن المادة ٧/٢٢ من قانون استقلال القضاء ١٨٨ سنة ١٩٥٢ تنص على أنه : ” يجوز أن تحدد أقدمية أعضاء مجلس الدولة وإدارة قضايا الحكومة عند تعيينهم في وظيفة القضاء المماثلة لدرجاتهم من تاريخ تعيينهم في هذه الدرجات ” ويبين من هذا النص أنه لم يرد على سبيل الوجوب بل ترك الأمر جوازا لوزارة العدل تمارسه في حدود ما تقتضيه المصلحة العامة — لما كان ذلك وكانت الوزارة حددت أقدمية الطالب في حدود سلطتها التقديرية فإن الطلب يكون على غير أساس ويتعين رفضه .

الأحكام الصادرة
من
الدائرة المدنية

جلسه ١٧ من أكتوبر سنة ١٩٥٧

رياسة السيد عبد العزيز محمد رئيس المحكمة ، وبحضور السادة : محمود عباد ، ومحمد منول
عظم ، ومحمد زعفراني سالم ، ومحمد رفعت المستشارين .

(٧٦)

طعن رقم ٦٩ سنة ٢٣ ق :

- (أ) إجارة "انتهاؤها" . إثبات "الإثبات بوجه عام" . استخلاص العدول من علاقة
تأجيريه من مصنف دعاوى رفعت من الشركاء المؤجرين واستخلاص قبول الشريك
المستأجر لهذا العدول من عبارة محاميه في إحدى الدعاوى . لا خطأ . مثال .
- (ب) إجارة "انتهاؤها" . فسخ . قوة الأمر المقضي . القضاء نهائيا بقيام علاقة تأجيريه
لمدة معينة . جواز التقرير بدول الطرفين عن هذه العلاقة . انعدام جهة الحكم
القاضي بتقرير العلاقة الإيجارية لمدة معينة .
- (ج) محاماة "توكيل المحامي" . وكالة "حدودها" . دفاع . قول محامي الشريك
في دعوى ريع رفعت ضده من باقى شركائه أنه وكيل عنهم على الشيوع وأن الدعوى
التي توجه إليه يجب أن تكون دعوى حساب . عدم اعتبار هذا القول إقرارا بحق
يستلزم توكيلا خاصا .

١ — إذا استأجر أحد الشركاء نصيب باقى شركائه فى الأطنان المشتركة
فانه لا تريب على الحكم إذا استخلص عدول هؤلاء الشركاء عن العلاقة التأجيريه

م (٤) ٣٠

من عريضة دعوى يطالبون فيها شريكهم المستأجر بإيجار نصيبهم في الأطنان على سنة معينة وبريمها في السنوات التالية ومن عريضة دعوى أخرى يطلبون فيها حصة هذا النصيب ، واستخلص قبول المستأجر لهذا العدول من عبارة محاميه في إحدى الدعويين بأنه وكيل عن شركائه على الشيوع طالما أن كلا الأمرين لا مخالفة فيه للقانون وينطوى على تحصيل سائغ للواقع وفهم سليم لمداوله .

٢ — متى كان قد قضي نهائيا بقيام علاقة تأجيرية لمدة معينة فلا مانع من التقرير بعدول الطرفين عن هذه العلاقة ، وللمحكمة أن تستخلص هذا العدول من ونائع سواء كانت سابقة أو لاحقة للحكم القاضي بتقرير العلاقة الإيجارية مادام أنها مغايرة للوقائع التي تكونت منها هذه العلاقة ولاحقة لها ودون ما نظر إلى تاريخ الفصل في قيام العلاقة التأجيرية والحكم بتقريرها — ولا يحتاج في هذا الصدد بقوة الأمر المفضى للحكم القاضي بتقرير العلاقة التأجيرية لمدة معينة .

٣ — إذا قرر محامى الشريك في دعوى ريع رفعت ضده من باقى شركائه أنه وكيل عنهم على الشيوع وأن الدعوى التي توجه إليه يجب أن تكون دعوى حساب — فإن هذا القول لا يعتبر إقرارا بحق يستلزم تويلا خاصا من موكله وإنما هو من وسائل الدفاع المخولة للمحامى بمقتضى التويل الصادر إليه من موكله ترتبط ارتباطا وثيقا بسلطته في إعطاء التكييف القانونى للدعوى واتخاذ إجراءات الدفاع التي يراها مما ينطوى عليه ذلك التوكيل .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن وقائع الدعوى على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تتلخص في أن الطاعن كان شريكا بحق النصف مع المطعون عليهما الأولين في أطنان مقدارها ٣١٨ قدانا وه قرار يطر و ٧ أسهم . كانت جميعها

في وضع يده . وفي ٢٠ من أبريل سنة ١٩٤٠ تحاسب الطرفان عن ربيع تلك
الأطيان بموجب ورقة حروت في ذلك التاريخ ورد فيها أن وضع يد الطاعن
على نصيب المطعون عليهما الأولين كان بطريق الإيجار بواقع ٣٢٥ قرشا
سنويا للفدان وأن الإيجار المذكور ينتهي في أكتوبر سنة ١٩٤٠ . وبتاريخ
١٠ من أغسطس سنة ١٩٤٠ أرسل المطعون عليهما المذكورين إنذارا
إلى الطاعن أهربا فيه عن عدم رغبتهما في تجديد الإيجار ونبها عليه بتسليم
نصيبهما في أكتوبر سنة ١٩٤٠ كما طلبا منه عمل قسمة عرفية يرسل إليهما
مشروعها قبل نهاية سبتمبر سنة ١٩٤٠ وإلا سيضطران لرفع دعوى قسمة يلتزم
بمصاريفها فضلا عن التزامه بإيجار الفدان الواحد بواقع ٨ جنيهات سنويا
من أكتوبر سنة ١٩٤٠ لغاية التسليم . استمر الطاعن واضع اليد على تلك الأطيان . ورفع
المطعون عليهما الأولين بتاريخ ١٤ من أغسطس سنة ١٩٤٣ الدعوى رقم ٦٥٤
سنة ١٩٤٣ مدنى ، كلى المنصورة على الطاعن ، طالبت به بإيجار نصيبهما في الأطيان
عن سنة ١٩٤٠/١٩٤١ بواقع الفدان ٨ جنيهات سنويا وبريعها عن سنتي ١٩٤٢
و ١٩٤٣ بواقع ١٥ جنيها للفدان سنويا . ثم رفعا في الوقت نفسه الدعوى
رقم ١٤٥٦ سنة ١٩٤٣ مدنى شريين بطلب قسمة هذا النصب — ولدى نظر
دعوى الإيجار تنازع الطرفان حول صفة وضع يد الطاعن على أطيان المطعون
عليهما الأولين ، فقال هو تارة إنه مستأجر لهذه الأطيان طبقا لعقد الإيجار
السابق الذى تجدد بعد أكتوبر سنة ١٩٤٠ وتارة أخرى إنه وكيل عن شريكه
لا يسأل قبلهما إلا عن مقدار ما تغله الأطيان من الربيع ونفى عن نفسه على كل
حال صفة النصب . فى حين أصر خصماه على أنه مفتصب وأن عقد الإيجار
السابق لم يتجدد إذ أنهما أنهياه بإصدار أغسطس سنة ١٩٤٠ . وبتاريخ ١٩٤٤/١/٢٢
قضت المحكمة تمهيدا بتدب خير زراعى لمعينة الأطيان موضوع النزاع وتقدير
ربيعها فى سنوات التقاضى الثلاث . فاستأنف الطاعن ذلك الحكم متمسكا
بوجوب محاسبته على الإيجار إما على أساس ٣٢٥ قرشا سنويا للفدان كما ورد
فى عقد الإيجار السابق وإما على أساس ٨ جنيهات سنويا للفدان كما ورد فى إنذار
١٠ من أغسطس سنة ١٩٤٠ — وبتاريخ ٥ من مارس سنة ١٩٤٧ قضت

المحكمة الاستئنافية بالحكم رقم ٦١٠ سنة ٦١ قى بإلغاء الحكم المستأنف وباعتبار الطاعن مستأجرا للأطيان موضوع النزاع بمقتضى عقد إيجار قوامه إيجاب من المطعون عليهما الأولين فى إندارهما المؤرخ ١٠ من أغسطس سنة ١٩٤٠ بأن ينسرى عليه الإيجار بواقع ٨ جنيهات سنوياً للفدان مدة التقاضى لغاية التسليم وقبول ضمنى من الطاعن لذلك الإيجاب لعدم رده معترضاً على الإنذار المذكور واستمرار وضع يده على تلك الأطيان مدة ثلاث سنين وعدم تركها وحكمت بالزام الطاعن بالإيجار على هذا الأساس . فرفع الشريكان تقضياً عن هذا الحكم قضى بتاريخ ١٩٤٩/٤/٢١ برفضه فيما يختص بالنسبة التى عليه لتقرير هذه العلاقة الإيجارية وبقبوله فيما يختص بتحديد مبلغ الإيجار وعدم جواز خصم شئ منه للأموال الأميرية . أما دعوى القسمة فقد قضى فيها ابتدئياً واستئنافياً بتاريخ ١٦ من فبراير سنة ١٩٤٧ بتخصيص كل فريق بالمقدار المبين فى تقرير الخبير . ونفذ الحكمان بالتسليم فى ١٠ و ١١ من مارس سنة ١٩٤٧ . فاستشكل الطاعن فى التنفيذ بدعوى قال فى عريضتها إنه طبقاً للحكم الاستئنافى رقم ٦١٠ سنة ٦١ قى يعتبر مستأجراً لنصيب شريكه ومالكاً للزراعة المسماة إليهما . فرفضت المحكمة الاستئنافية إشكاله بتاريخ ١٩٤٧/٤/٣٠ . وعندئذ رفع الطاعن بتاريخ ٥ من مايو سنة ١٩٤٧ الدعوى رقم ٧١٠ سنة ١٩٤٧ مدنى كلى المنصورة ضد المطعون عليهما الأولين بطلب "أولاً" تعيينه حارساً قضائياً على ما اختصا به من أطيان فى دعوى القسمة والتصریح له بجنى زراعتها ومباشرة إدارتها حتى نهاية سننى ١٩٤٦/٩٤٧ الزراعية . و "ثانياً" اعتباره مستأجراً لهذه الأطيان لسنة ١٩٤٦/٩٤٧ الزراعية وبأحقاقه للزراعة الناتجة فى هذه السنة كلها ، كما رفع بتاريخ ٢٢ و ٢٣ من سبتمبر سنة ١٩٤٧ الدعوى رقم ١٠٤٤ سنة ١٩٤٧ مدنى كلى المنصورة بطلب "أولاً" الحكم بوقف تنفيذ حكمى القسمة فيما يختص بمصروفات التنفيذ وبوقف البيوع المحددة وفاء لهذه المصاريف . و "ثانياً" بطلان تنفيذ حكمى القسمة بالتسليم الحاصل فى ١٠ و ١١ من مارس سنة ١٩٤٧ واعتباره كأن لم يكن وبرائة ذمته من رسوم التنفيذ . و بتاريخ ١٣ من مايو سنة ١٩٤٧ رفع المطعون عليهما الأولان فى الدعوى رقم ٧١٠ سنة ١٩٤٧ مدنى كلى المنصورة دعوى فرعية طلباً

فيها أن يقضى لها ضد الطاعن بمبلغ ١٤٤٢٠ جنيها قيمة الربيع الذي يستحقه عن أطبائهما في سنوات ١٩٤٤ و ١٩٤٥ و ١٩٤٦ كما طلبا إثبات حالة الزراعة والاتلاف الذي وقع من الطاعن بالأطيان بسبب تمكنه منها بواسطة النيابة بعد استلامهما لها بموجب حكمي القسمة . وبعد أن قضى في الدعوى الفرعية بتدب خير لهذا الغرض وقدم الخبير تقريره عن قيمة تلك الزراعة والاتلاف مثل المطعون عليهما الأولان طلباتهما ضد الطاعن بجلسة ١٩٤٨/٢/٢٧ إلى مبلغ ١٨٠٦٧ جنيها و ٤٦٧ مليا . وبتاريخ ١٣ من فبراير سنة ١٩٥٠ قضت المحكمة بضم الدعويين رقم ٧١٠ سنة ١٩٤٦ ورقم ١٠٤٤ سنة ١٩٤٧ إلى بعضهما ورفضهما . وفي الدعوى الفرعية قضت المحكمة بتدب خير حسابي لأداء المأمورية المبينة بمنطوق الحكم . فاستأنف الطاعن هذا الحكم . وبتاريخ ٩ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ قضت المحكمة الاستئنافية برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف . فقرر الطاعن الطعن بالنقض في الحكم المذكور بتاريخ ١٨/٣/١٩٥٣ وأبدت النيابة العامة رأيها بقبول الطعن شكلا ونقض الحكم المطعون فيه بالنسبة للسببين الأول والثاني من أسباب الطعن والشقين الأول والثاني من السبب الثالث . وقد عرض الطعن على دائرة فحص الطعون بجلسة ١٩٥٧/٥/٨ فقررت تلك الدائرة إحالته إلى الدائرة المدنية لنظره بجلسة ١٩٥٧/١٠/٣ ، وفيها صممت النيابة على رأيها وطلب المطعون عليهما رفض الطعن .

وحيث إن محصل السبب الثالث من أسباب الطعن أن الحكم المطعون فيه إذ قرر أن الطرفين قد عدلا عن التعاقد الذي أثبتته الحكم الاستئنافية السابق رقم ٦١٠ سنة ٦١ ق قد خالف القانون وشابه خطأ في الاستناد وقصور في التسبيب ذلك أولا — لأن العدول هو نوع من التفاسخ لا يتصور وقوعه إلا على ما يكون قد تقرر قيامه فعلا بين الطرفين المتفاسخين بحيث يقع على محل لا خلاف على وجوده . والثابت بين الطرفين أن العلاقة التي قال الحكم المطعون فيه بحصول العدول عنها لم تكن في ١٩٤٤/١/٢٢ ولغاية فبراير سنة ١٩٤٧ قد تقرر بعد إذ هي لم تقرر إلا بالحكم الاستئنافية رقم ٦١٠ سنة ٦١ ق الصادر في ١٩٤٧/٣/٥ . وكانت قبل ذلك محل خلاف بين الطرفين هل هي "غصب

أو إنابة أو إيجار“ ومن غير المقبول قانوناً أن يقال إن هاتين الإرادتين المختلفتين على تكييف لشيء واحد تقابلتا قبل الفصل في هذا الخلاف عند العدول عن هذا الشيء محل الخلاف . ثانياً — أسست المحكمة الاستئنافية قضاءها على ما سمته ”قبولا صريحاً من جانب البدرى عندما قرر بلسان محاميه بجلسته ١٩٤٤/١/٢٢ في الدعوى الأولى أنه وكيل عن شريكه في الشروع وطلب التأجيل لتقديم كشف حساب“ وكان يتعين عليها وقد أثار الطاعن أمامها حدود حق المحامي في مثل هذه الحالة أن تعنى بحثها خصوصاً وهي في صدد إلزام الأصيل بتصرف الوكيل . وثالثاً — استخلص الحكم المطعون فيه عناصر العدول من جانب المطعون عليهما الأولين من إعلانهما عريضة الدعوى رقم ٦٥٤ سنة ١٩٤٣ التي يشكران فيها علاقة الإيجار وعريضة دعوى القسمة التي حاصرت الدعوى رقم ٦٥٤ سنة ١٩٤٣ ، مع أن هذا العمل من جانبهما كان أساساً لوجهة نظرهما في دعوى انتهى الأمر فيها إلى غير ما ارتأياه ولا يمكن أن يعطى للعمل الواحد حكان يختلفان باختلاف نتيجة الحكم في الدعوى التي صدر فيها هذا العمل ، فضلاً عن أن هذا الاستخلاص غير سائغ وعلى الأخص بالنسبة للدعوى القسمة . رابعاً — استخلصت المحكمة الاستئنافية قبول الطاعن الصريح لعدول المطعون ضدهما الأولين عن التأجير مما قرره بلسان محاميه بجلسته ١٩٤٤/١/٢٢ في الدعوى الأولى من أنه وكيل عن شريكه في الشروع وطلب التأجيل لتقديم كشف الحساب ”أولاً“ دون أن تعنى بالرد على ما أثاره الطاعن أمامها من دفاع جوهرى هو في حقيقته دفع صريح بسابقة الفصل انتهائياً في هذه النقطة بالذات من محكنى الاستئناف والنقض مما يعتبر قصوراً يعيب الحكم المطعون فيه . و”ثانياً“ إن العبارة التي أوردها الحكم على لسان محامى الطاعن في محضر تلك الجلسة مخالفة لما ثبت بشأنها نهائياً في الحكم الابتدائى الصادر في الدعوى رقم ٦٥٤ سنة ١٩٤٣ واستئنافه من ”أن وضع يده على الأرض ليست يد غاصب ولذا فهو مسئول فقط عن صافي ما تدره الأرض من ريع إذا لم يكن مسئولاً عن الإيجار المتفق عليه“ ، مما يعتبر من الحكم خطأ في الإسناد يعيبه . وعلى فرض إسنادها إلى مصدر صحيح في الدعوى فيجب ألا تفصل عن باقى ما جاء بالمحضر بحيث يجرى تفسيرها مع كل ما ورد به وما حواه في مجموعه باعتباره وحده وإلا كان الحكم مشوباً بالقصور .

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه قد ورد به في هذا الخصوص " إنه إن صح الإيجاب في إنذار جماعة القاضى وصح القبول الضمنى للاستئجار من جانب البدرى بسكوته بعدم الاعتراض عليه باستمرار وضع يده على الأطيان مدة الثلاث سنين وجرى أثر هذا التعاقد خلال تلك الفترة فإن المتعاقدين يملكان المدول منه حتى ولو كان هذا التعاقد مشروطا للغاية تسليم الأطيان. وحيث إن هذا المدول قد وقع فعلا من جانب جماعة القاضى في ١٤ من أغسطس سنة ١٩٤٣ بإعلان عريضة نفس الدعوى رقم ٦٥٤ المنصورة كلى سنة ١٩٤٣ التى صدر فيها الحكم الاستثنائى الذى يتسك به البدرى والتى ينهى فيها جماعة القاضى العلاقة التجارية بينهما وبينه بل يشكران عليه قيامها فى العامين السابقين ، كما وقع المدول أيضا من جانبها بعريضة دعوى القسمة التى طرأت تلك الدعوى وطلبا فيها فرز نصيبهما وتسليمه إليهما . وحيث إن هذا المدول من جانبها قد لقي من البدرى قبولا صريحا عندما قرر بلسان محاميه بجلسته ١٩٤٤/١/٢٢ فى الدعوى الأولى أنه وكيل عن شريكه فى الشروع وطلب التأجيل لتقديم كشف الحساب وهى عبارة إن كشفت عن شئ فإنما تدل على أن البدرى كان يعترض — على الأقل فى يناير سنة ١٩٤٤ — على قيام العلاقة التجارية المستمدة من إنذار أغسطس سنة ١٩٤٠ ليضفى على نفسه صفة الإنابة عن شريكه وهو ما أخذ به الحكم المستأنف حالا وتقرره عليه هذه المحكمة . وحيث إنه يبين من لاطلاع على الصورة الرسمية لمحضر جلسة ١٩٤٤/١/٢٢ فى الدعوى رقم ٦٥٤ سنة ١٩٤٣ مدنى كلى المنصورة المودعة بالأوراق أنه قد ورد على لسان محامى الطاعن أن المدعى عليه (الطاعن) وكيل عن باقى الشركاء على الشروع وبذلك لا تكون الدعوى الحالية مقبولة لأنه يجب أن تكون دعوى حساب توكل إلى خبير حسابى " .

وحيث إنه لا أثر يرب على الحكم المطعون فيه إذا هو استخلص من إعلان عريضة الدعوى رقم ٦٥٤ سنة ١٩٤٣ مدنى كلى المنصورة وعريضة دعوى

القسمه عدول بحماة القاضى عن العلاقة التأجيرية التى كانت قائمة بينهما وبين الطاعن واستخلص من عبارة هذا الأخير على لسان محاميه بجلسته ١٩٤٤/١/٢٢ قبوله لهذا العدول طالما أن كلا الأمرين لا مخالفة فيهما للقانون وينطوى على تحصيل سائغ للواقع وفهم سليم لمدلولة ، ولا محل لما ينعاه الطاعن على هذا الحكم من خطأ فى الإسناد بالنسبة لماورد على لسان محاميه بجلسته ١٩٤٤/١/٢٢ إذ أن العبارة التى أخذ الحكم الطاعن بها هى نفس العبارة الثابتة على لسان محاميه فى تلك الجلسة .

وحيث إنه لا محل لما يتحدى به الطاعن من أن العدول الذى استخلصه الحكم المطعون فيه من مؤدى إعلان طائلة القاضى لعريضة الدعوى رقم ٦٥٤ سنة ١٩٤٣ ودعوى القسمه وماورد على لسان محامى الطاعن بجلسته ١٩٤٤/١/٢٢ يناقض ما انتهت إليه محكمتا الاستئناف والنقض من هذين الأمرين . ذلك لأن النزاع السابق عرضه على محكمتى الاستئناف والنقض يختلف عن النزاع الحالى والعدول الذى تردد هناك يختلف عن العدول المقول به هذا فقد كان المطعون عليهما الأولان يتصلان من دلالة إنذارهما المرسل منهما إلى الطاعن فى ١٠ من أغسطس سنة ١٩٤٠ على قبولهما التأجير إليه ويقولان بأنهما هدلا عن هذا الإيجاب قبل قبول الطاعن له ، مما ينتفى معه قيام العلاقة التأجيرية بينهما ، فلم تقرهما محكمة الاستئناف على ذلك وانتهت إلى اعتبار ذلك الإنذار إيجابا منهما بالإيجاب صادقه قبول ضمنى من الطاعن لعدم رده معترضا على ذلك الإنذار وباستمرار وضع يده على أطيانهما . أما فى النزاع الحالى فالأمر الذى يتنازع الطرفان بشأنه هو العدول عن هذه العلاقة التأجيرية التى أقامها إنذار المطعون عليهما الأولين واستمرار وضع يد الطاعن ، ولا شك أن مجال هذا النزاع يختلف من مجال ذلك النزاع فلا يمكن أن ينصرف أثر الحكم الذى استقر به النزاع السابق إلى هذا النزاع الحالى .

وحيث إنه على هذا النحو لا يستقيم نعى الطاعن على الحكم المطعون فيه من أن العدول باعتباره نوعا من التفاسخ لا يتصور وقوعه إلا على ما يكون قد تقرر

قيامه فعلا بين الطرفين المتفاسخين ولم تكن العلاقة التي قال ذلك الحكم بالعدول عنها قد تقرر بعد في ١٩٤٤/١/٢٢ ذلك لأن العلاقة التي تقرر بالحكم الاستثنائي رقم ٦١٠ سنة ٦١ ق شئ والعدول الذي خلص اليه الحكم المطعون فيه شئ آخر مستمد من وقائع جديدة مخالفة للوقائع التي بنيت عليها تلك العلاقة نشأت بعد نشوئها وبعد نهاية الثلاث سنوات التي كانت موضوع التقاضي في الحكم الاستثنائي المذكور يستوي في ذلك أن تكون وقائع ذلك العدول سابقة أو لاحقة للحكم القاضي بتقرير العلاقة الإيجارية ما دام أنها مغايرة للوقائع التي تكونت منها العلاقة الإيجارية ولاحقة لها ودون ما نظر الى تاريخ الفصل في قيام هذه العلاقة والحكم بتقريرها مما يجعل لكل من الحكمين - حكم تقرير العلاقة الإيجارية وحكم تقرير العدول عنها - مجاله وأثره المختلف من مجال الآخرواثره .

وحيث إن نبي الطاعن على الحكم المطعون فيه من أنه لم يتصدلما أثاره من عدم جواز سريان إقرار محاميه بجلسة ١٩٤٤/١/٢٢ عليه لخروجه من حدود توكيله مردود بأن ما قرره محامي الطاعن بتلك الجلسة من "أنه (الطاعن) وكيل من باقي الشركاء على الشيوع وبذلك لا تكون الدعوى الحالية مقبولة لأنه يجب أن تكون دعوى حساب توكل الى خبير حسابي" لا يعتبر إقرارا بحق يستلزم توكيلا خاصا من الطاعن وإنما هو من وسائل الدفاع المخولة للمحامي بمقتضى التوكيل الصادر اليه من موكله ترتبط ارتباطا وثيقا بسلطته في إعطاء التكليف القانوني للدعوى واتخاذ إجراءات الدفاع التي يراها مما ينطوي عليه ذلك التوكيل .

وحيث إنه يخلص مما سبق أن السبب الثالث من أسباب الطعن متعين الرفض من جميع وجوهه .

وحيث إن النعى بما ورد في السهدين الأول والثاني من أسباب الطعن من مخالفة الحكم المطعون فيه للقانون لإهداره حجية الحكم الاستثنائي رقم ٦١٠ سنة ٦١١ ق فيما قرره من قيام علاقة تأجيرية بين الطرفين تستمر مدة الشيوخ لغاية التسليم . — هذا النعى غير منتج — لأن تقرير الحكم قيام تلك العلاقة لا يتنافى مع حق الطرفين في التقايل والعدول عنها الأمر الذي استخلصته محكمة الموضوع استخلاصا سائفا على ما سبق بيانه .

وحيث إنه لذلك جميعه يتعين رفض الطعن .

جلسه ١٧ من أكتوبر سنة ١٩٥٧

برئاسة السيد عبد العزيز محمد رئيس المحكمة ، وبحضور السادة : ابراهيم عثمان يوسف ، ومحمد
زمران سالم ، والحسين العوضي ، ومحمد رفعت المستشارين .

(٧٧)

طعن رقم ١٦٢ سنة ٢٣ القضائية :

قضى . حالات الطعن " حالة الطعن ببطان الحكم " . حكم " تسيب كاف " . إقامة
الحكم على دعايات متعددة . كفاية لإحداها لحمل الحكم وعدم توجيه أى تعيب إليها . التمس على
الحكم فى باقى الدعايات . غير منتج .

متى كان الحكم قد أقيم على دعايات متعددة وكانت إحدى هذه الدعايات
لم توجه إليها أى تعيب وكافية وحدها لحمل الحكم ، فإن تعييبه فى باقى الدعايات
الأخرى — بفرض صحته — يكون غير منتج .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر
والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

ومن حيث إن الوقائع حسبما يبين من الحكم المطعون فيه ومن سائر أوراق
الطعن تتحصل فى أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٤٥٧ سنة ١٩٤٥ كلى مصر على
المطعون عليها طلب فيها إلزامها بصفتها بأن تدفع له مبلغ ١٢٨٢ جنيها و٢٥٣ مليا
مؤسسا دعواه على أنه اتفق معها على أن يقوم ببناء (فيلا) على قطعة أرض مملوكة
للقاصر مقابل مبلغ ٨٥٠ جنيها وأن المطعون عليها قد أبدت رغبته فى إدخال
تعديل على الرسم المتفق عليه وطلبت إجراء أعمال خارجة عنه فقام بها وبلغت

تكاليف المقايسة النهائية ٢٠٣٢ جنيتها و ٢٥٣ مليا لم تدفع منها سوى مبلغ ٧٥٠ جنيتها فيبقى له في ذمتها المبلغ المطلوب بالدعوى . وفي ١٣ من أكتوبر سنة ١٩٤٦ أصدرت المحكمة حكما قضى بنسب خبير للانتقال إلى الفيلا وتطبيقها على مقد المقاوله و بيان أعمال التعديلات والإضافات التي قام بها الطاعن زيادة عما نص عليه في عقد الاتفاق وتقدير قيمة التعديلات والإضافات وقت إنشائها . وبعد أن باشر الخبير مأموريته قدم تقريراً ورد في نتيجته أن الزيادة في تكاليف الفيلا التي تنفذت عما كانت تتكلفه الفيلا المتفق عليها والموضحة بالرسم مبلغ ٦٧٦ جنيتها و ٥٧٥ مليا يخضع من ذلك ٢٥ جنيتها قيمة تكاليف عملية جهاز المياه الساخنة فيكون المستحق للدعى طرف المدعى عليها مبلغ ٦٥١ جنيتها و ٥٧٥ مليا . وفي ٢١ من مايو سنة ١٩٤٩ حكمت المحكمة بإلزام المطعون عليها بأن تدفع للطاعن مبلغ ٦٢٠ جنيتها و ٧٥٠ مليا . رفعت المطعون عليها استئنافاً عن هذا الحكم أمام محكمة استئناف القاهرة قيد بجدولها برقم ٢٧٠ لسنة ٦٧ ق . وفي ١٤ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ قضت محكمة الاستئناف بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى ، فقرر الطاعن الطعن في هذا الحكم بطريق النقض . وقد عرض على دائرة فحص الطعون وأبدت النيابة العامة رأيها معصمة على ما جاء بمذكرتها من طلب رفض الطعن . وفي ٢٤ من أبريل سنة ١٩٥٧ قررت دائرة فحص الطعون إحالة هذا الطعن إلى دائرة المواد المدنية والتجارية ومسائل الأحوال الشخصية بجلسة ١٩٥٧/١٠/٣ وأبدت النيابة العامة رأيها بطلب رفض الطعن .

ومن حيث إن الطعن بنى على سببين : ينعى الطاعن في أولها على الحكم بطلان إسناده وقصور تسيديه ومخالفته للقانون من وجوه ثلاثة أولها — مخالفة الثابت في الأوراق . ذلك أن الحكم المطعون فيه قد أسند إلى الخبير الذى ندينه محكمة الدرجة الأولى أنه لم يمكنه إبراز الزيادات فيما تنفذ وأنه قد اتضح أنه لم يقم بأجراء مقاس المساحة التي أقيمت عليها الفيلا لمقارنتها بالمساحة الواردة في الرسم . وإنما اكتفى بعمل مقايسة تفصيلية لكل عملية من هاتين العمليتين استخلصها من مسطح المباني التي أثبت مقدارها مما أخذت به محكمة الدرجة الأولى خطأ على أنه مقدار المساحة التي أقيم عليها البناء . وهذا الذى قرره

المحكمة مخالف لما هو ثابت من التقرير ومحاضر الأعمال والرسم المرافق لها لأنه ثابت في التقرير بيان مفصل للمساحات المبينة في كل من الدورين الأرضي والعلوي وثابت كذلك في محاضر الأعمال كما أن الرسم مبين به أبعاد المساحات المبينة وبدهى أن هذا لا يكون إلا بمقاس . وثانيها — أن الحكم المطعون فيه قد استند فيما قال به من عدم وجود زيادة في المساحة المبينة إلى تقرير خبير المجلس الحسبي مع أن هذا التقرير خال من بيان المساحة الأمر الذي يجعل الحكم قاصر التسيب فضلا عن مخالفته للقانون لأنه استند إلى تقرير خبير بإشراف موريته في غير مواجهة الطاعن . ثالثها — أن الحكم إذ قرر أن الطاعن لم يقدم الدليل على أن المطعون عليها طلبت إليه إجراء التعديل أو أنها كانت تعلم بشيء من ذلك جاء مشوبا بالقصور ذلك لأنه لم يفصح عن نوع الدليل المقبول — وأغفل الرد على ما تمسك به الطاعن من أن التغيير الجوهرى الذى جعل المساحة المبينة ضعف المساحة المتفق عليها لا يتصور أن يتم إلا بموافقة رب العمل وعلمه . فضلا عن أن علم المطعون عليها مستفاد من إيصال قدمته مؤرخ في ١٩٤٢/١٢/٢٠ وورد به أن مبلغ الـ ١٥٠ جنيه المدفوع هو تحت حساب الفيلا وأعمال الزيادات المكلف بمحصرتها الخبير على مراد . وفي السبب الثانى ينهى الطاعن على الحكم مخالفته للقانون ولخطأ في تطبيقه وتأويله وذلك : أولا — إذ قرر أنه على فرض علم المطعون عليها بالتغيير فإن ذلك لم يكن ليغنى عن استصدار قرار من المجلس الحسبى بالإذن للوصية بتجاوز الحد الأقصى للبلغ الذى قدره تطبيقا للمادة ٢١ من قانون المجالس الحسبية المانح الذى يحكم واقعة الدعوى ذلك أن عقد المقاولة ليس من بين العقود التى نصت المادة ٢١ على وجوب حصول الوصى على إذن بها فالمقاولة ليست شراء لعقار ولا تشغيلاً لرأس مال القاصر — بل هى تعهد بعمل . وثانيا — إذ استند الحكم إلى نص المادة ١٨ ٤ من القانون المدنى (القديم) الذى يمنع المفاوض من المطالبة بقيمة الزيادة نظرا لسبق الاتفاق على أعمال المقاولة مقابل مبلغ إجمالى — فى حين أن محل أعمال هذه المادة أن تكون الأعمال المطالب بقيمتها مجرد زيادة أو تعديل — وأن العمل الذى قام به الطاعن هو عمل جديد يختلف كل الاختلاف عن العمل المتفق عليه . وثالثا — إذ رأى

الحكم المطعون فيه عدم تطبيق المادة ١٤٤ من القانون المدني القديم — في خصوص الإثراء بلا سبب لعلة وجود عقد المعاولة — في حين أن عقد المعاولة قد عدل عنه كما هو ثابت من أوراق الدعوى إلى إقامة بناء آخر يختلف عن البناء موضوع العقد اختلافا جوهريا في المساحة والتصميم وعلى هذا يكون العمل بالحديد منقطع الصلة بالعقد مما لم يكن يجوز معه اعتبار ذلك العقد مبرا لاحتفاظ القاصر بمنفعة كبيرة عادت عليه .

ومن حيث إنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه برفض دعوى الطاعن على أسباب مختلفة ناقش بها الدعوى من وجوه عدة منها ما هو محل نفي الطاعن ومنها ما حصله من أنه " يبين من الاطلاع على المخالصة التي تمت بين الطرفين بشأن تكاليف إنشاء السور أنها موقع عليها من المستأنف عليه في ١٩٤٣/١٢/٢٥ وتشمل الحساب التفصيلي من هذه التكاليف بما بلغت جملته ٨٧ جنيها و ٦٢٧ مليا استقر منها مبلغ ٦٠ جنيها سبق أن سدده المستأنف نقدا على دفعات ومبلغ ١ جنيها و ٦٢٧ مليا تنازل عنها المستأنف عليه ثم أقر بالتخاوص بعد قبضه الباقي وقدره ٢٦ جنيها . ولما كان التخاوص قد تم في ١٩٤٣/١٢/٢٥ فهو يدل دلالة قاطعة على أن المستأنف عليه بعد هذا التاريخ لم يكن يدين المستأنف بشيء عن الفيلا وإلا لنص عليه في المخالصة واحتفظ لنفسه بالحق في المطالبة ولا يفيد في النزاع تمسكه بالعبارة التي ختم بها الإيصال المؤرخ ١٩٤٢/١٢/٢٠ الخاص بسداد مبلغ ١٥٠ جنيها والتي تفيد إرجاء المحاسبة حتى الانتهاء من التصفية النهائية للفيلا واعمال الزيادات لأنه فضلا عن أن علم المستأنف بدون موافقة المجلس الحسبي لا قيمة له ولا يقيد القاصر فانه متى كان الإقرار بالتخاوص لاحقا لتاريخ الإيصال فلا فائدة له ترجى من مدلول تلك العبارة — يؤيد ذلك ما ثبت من سكوت المستأنف عليه عن رفع الدعوى مدة سنتين ونصف سنة بعد تسليمه الفيلا للمستأنف في ١٩٤٢/٤/١٥ " .

ولما كان يبين من ذلك أن الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض دعوى الطاعن قد أقيم على دعوات متعددة ومن بينها ما ثبت له من تخاوصه مع المطعون عليها — وكانت هذه الدعامة من دعوات الحكم المطعون فيه التي لم يوجه إليها الطاعن أي تعيب — كافية وحدها لحمل الحكم ، فإن تعييبه بما ورد في تقرير الطعن — بفرض صحته — يكون غير منتج . ويتعين رفضه .

جلسة ٢٤ من أكتوبر سنة ١٩٥٧

برئاسة السيد عبد العزيز محمد رئيس المحكمة ، وبحضور السادة : محمود عياد، ومحمد متولى عظم،
وابراهيم عثمان يوسف ، ومحمد زعفراني سالم المستشارين .

(٧٨)

طعن رقم ٦٠ سنة ٢٣ القضائية :

- (أ) تسعير جبرى . استيلاء . قانون . صدور أمر استيلاء على بضاعة مسعرة تسعيرة جبرية .
وجوب تقدير قيمتها على حسب التسعير الجبرى ولو كان صاحبها يمتن مهنة التوريد
للسفن . خضوع هذا التصرف للقانون المصرى . الأمر العسكرى ٣٦٦ سنة ١٩٤٣ .
- (ب) تسعير جبرى . القول بأن التسعير الجبرى خاص بالبيع المحلية ولا يسرى على مورد
للسفن . لا محل له .
- (ج) قرض " أسهاب جديدة " . تسعير جبرى . قانون " رغبة القوانين " . قيام
الدعوى على مجرد تقدير ثمن بضاعة تم الاستيلاء عليها . التحدى لأول مرة أمام محكمة
القرض بأن الحكم طبق السعر الجبرى بأثر رجعى . غير مقبول .
- (د) قوة الأمر المقضى " حجية الأحكام الجنائية " . تسعير جبرى . استيلاء . القضاء
ببراءة متهم من تهمة حبس مخور عن التدارك بقصد التلاعب فى الأسعار . انعدام حجية
هذا الحكم فى تحديد الثمن والتزام صاحبها ببيعها بالسعر الجبرى .
- (هـ) فوائد . تعويض . رفع الدعوى بطلب تعويض عن بضاعة - حصل الاستيلاء عليها
وبفوائد التعويض . جواز ادماج المبلغين دون تفصيل والقضاء بهما بجملة .
- (و) قرض " إيداع الأوراق والمستندات " . جواز قيام الطاعن فى الميعاد بإيداع صورة
معلنة من الحكم المطعون فيه وصورة تنفيذية من الحكم الابتدائى ثم العودة إلى سحبهما
بعد الميعاد وإيداع صورة طبق الأصل لكل منهما : مثال .

١ — إذا صدر أمر استيلاء على بضاعة مسعرة تسعيرة جبرية وجب تقدير
قيمتها على حسب التسعير الجبرى حتى لو كان من حصل الاستيلاء على بضائمه
يمتن مهنة التوريد للسفن ذلك لأن الواقعة لا تقوم على تقدير ثمن بيع تم على .

ظهر سفينة راسية في المياه الإقليمية مما لا محل معه للتوضيح في بحث ما إذا كان عقد البيع في هذه الحالة يخضع لقانون المحل أو لقانون علم السفينة . وإنما تقوم على تصرف لا جدال في أنه وقع في الأراضي المصرية وهو الاستيلاء ، وهذا التصرف يحكمه القانون المصري الذي حدد سعرا جبريا لنوع البضاعة المذكورة دون ما نظرا لأي اعتبار آخر مثل ثمن الشراء أو احتمال بيع البضاعة خارج الأراضي المصرية .

٢ — لا محل للقول بأن التسعير الجبري خاص بالبيع المحلية وأنه لا يسرى على صاحب البضاعة إذا كان موردا للسفن وغير مجبر على البيع في السوق المحلية .

٣ — متى كانت الواقعة محل الدعوى مجرد تقدير ثمن بضاعة تم الاستيلاء عليها وليست جريمة جنائية مطلوبا عقاب صاحب البضاعة عنها فلا يقبل التعدي لأول مرة أمام محكمة النقض بأن الحكم إذ قدر ثمنها قد طبق السعر الجبري بآثر رجعي لأن هذا النعي لا يعدو أن يكون دفاعا جديدا متى كان لم يسبق عرضه على محكمة الموضوع .

٤ — إذا قضى ببراءة متهم من تهمة حبس مخور عن التداول بقصد التلاعب في الأسعار فإنه لا تلازم بين هذا الحكم وبين عدم التزام المتهم ببيعها بالسعر الجبري لاختلاف الموضوع في كل من الواقعتين ولأن تحديد ثمن شراء هذا النوع من السلع أمر مقرر بنص الشارع ولا يفيد الحكم الصادر بالبراءة تحلل صاحب المخور من التزام البيع بالسعر القانوني مما ينتفى معه التعدي بحجية هذا الحكم في شأن تحديد ثمن المخور إذا تم الاستيلاء عليها وبيعها بعده صدره .

٥ — متى كانت الدعوى قد رفعت بطلب التعويض عن بضاعة حصل الاستيلاء عليها وبفوائد مبلغ التعويض وتبين من أسباب الحكم أن محكمة الموضوع قدرت التعويض الذي يستحقه صاحب البضاعة بسبب ما ضاع

عليه من كسب وما لحق به من خسارة كما قدرت الفوائد عن الثمن والتعويض.
وأدجت المبلغين دون تفصيل ثم قضت بهما جملة فإنه لا يكون هناك محل للنعي
بأن المحكمة لم تحكم له بالفوائد عن التعويض .

٦ — إذا كان الطاعن قد أودع في الميعاد المحدد لإيداع الأوراق صورة
معلنة من الحكم المطعون فيه وصورة تنفيذية من الحكم الابتدائي ثم عاد قسماهما
بعد الميعاد حيث أودع بدلا من كل منهما صورة طبق الأصل وتبين من إشارة
قلم الكتاب على محضر الإيداع أنه راجع صورتى الحكمين المقدمتين في الميعاد
ووصفهما بأن إحداهما صورة تنفيذية من الحكم الابتدائي والأخرى صورة
الحكم المطعون فيه المعلنة ، كما تبين أن المطعون عليه من ناحيته في رده على
دفاع الطاعن بدءا وتعقيبا عند تحضير الطعن بقلم الكتاب لم يطلع على الصورتين
المودعتين في الميعاد بأى مطعن ينال من صحتها ولم يثر أى اعتراض عليهما
الأمر الذى يستفاد منه صحة هاتين الصورتين ومطابقتها للأصل — فإن
إيداع الطاعن صورتين طبق الأصل بدلها بعد الميعاد ينسحب أثره إلى وقت
تقديم الصورتين المسحوبتين ولا يكون هناك محل للدفع بعدم قبول الطعن.
شكلا .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقوم
والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الوقائع حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن
تتحصل فى أن الطاعن أقام على المطعون عليهم الدعوى رقم ١٠١٦ لسنة ١٩٤٨
مدنى كلى القاهرة بصحيفة معلنة فى ١٩٤٨/٩/٦ وطلب الحكم بالزامهم
متضامنين بأن يدفعوا له مبالغ ١٧٦٥ جنيها ، ٩٢٠ مليا والفوائد بواقع ٥٪
من تاريخ صدور الحكم ببراءته فى ١٩٤٣/٩/١٦ الى كامل الوفاء من تجميدها
سنويا والمصاريف والأتعاب وشمول الحكم بالنفاذ وأورد الطاعن فى هذه
٠٢ (٥) ٠٢

الصحيفة بيانا لدعواه أنه في ١٩٤٣/٥/٢١ ضبط بمخزنه بمدينة بورسعيد ثمانون صندوقا من الويسكى وأقيمت عليه الدعوى الجنائية رقم ١٠٥٨ سنة ١٩٤٣ جنح بورسعيد العسكرية بتهمة حبسه الخمر المضبوطة عن التداول بقصد التلاعب في الأسعار طبقا للأمر العسكري ١٧٣ — وقد قضى ببراءته في ١٩٤٣/٩/١٦ لما ثبت للحكمة من أنه متعهد توريد أغذية للسفن وأنه لا يعرض الخمر لبيعها للجمهور ولم يمنع بيعها لأى طالب ولم يحبسها عن التداول وأنه على فرض أنه يحبسها فإنه لم يثبت أنه حبسها بقصد التأثير في الأسعار . وأنه بعد صدور الحكم بالبراءة أصدر الحاكم العسكري لمنطقة القنال قرارا بالاستيلاء على الخمر المضبوطة وحدها بـ ١٢٠ صندوقا ونص في الأمر على أن تقدير الثمن يكون بواسطة لجنة التقدير المشكلة بالمحافظة وفقا للأمر العسكري رقم ٤٨ الصادر في ١٩٤٠/٦/٩ — غير أن منفذ الأمر باع في ١٩٤٣/٩/٢٠ الثمانين صندوقا جميعها بواقع ١٢ جنيه (اثني عشر جنيها) للصندوق وفقا للسعر المحدد في الجدول الملحق بالأمر العسكري رقم ٣٦٦ وأودع بخزانة النيابة والمحافظة متحصل الثمن وقدره ٩٥٩ جنيها لأن أحد الصناديق ينقص زجاجة كان الطاعن قد عرضها من قبل الضبط كعينة مع أن مقدار الثمن الذي اشترى به الويسكى بمقتضى فواتير تحت يده مبالغ ١٤٧١ جنيها ، ٦٠٠ مليا بواقع ثمن الصندوق ١٨ جنيها ، ٣٩٥ مليا يضاف الى هذا الثمن ٢٠٪ مقابل أرباحه أى مبلغ ٢٩٤ جنيها ، ٣٢٠ مليا .

ودفع المطعون عليهم أمام محكمة أول درجة بعدم جواز نظر الدعوى استنادا الى المادة الأولى من المرسوم بقانون ١١٤ لسنة ١٩٤٥ — فأصدرت المحكمة حكما في ٣١ من مايو سنة ١٩٥١ برفض الدفع وإلزام وزارة التجارة والصناعة بأن تدفع للطاعن مبلغ ١٢٥٩ جنيها والمصروفات المناسبة ومبلغ ٥٠٠ قرش مقابل أتعاب المحاماة وشملت الحكم بالنفاذ بالنسبة لمبلغ ٩٥٩ جنيها ورفضت ماعدا ذلك من الطلبات . فيكون من المبلغ المحكوم به ٩٥٩ جنيها ثمن الخمر المستولى عليها طبقا للسعر الجبرى ومبلغ ٣٠٠ جنيه قضى بها على سبيل التعويض .

استأنف الطاعن هذا الحكم أمام محكمة استئناف القاهرة طالبا تعديله والقضاء له بطلباته الأصلية ، وقيد استئنافه برقم ٨٤٣ سنة ٦٨ ق — كما استأنفته وزارة التجارة والصناعة بالنسبة لمبلغ التعويض المقتضى به وقيد استئنافا برقم ٨٤٦ سنة ٦٨ ق ، وضم الاستئنافان لبعضهما وقضت فيهما محكمة استئناف القاهرة في ٢٠ من يناير سنة ١٩٥٣ بقبولها شكلا وفي الموضوع برفضهما وتأيد الحكم المستأنف وألزمت كلا من المستأنفين بمصاريف استئنافه وأمرت بالمقاصة في أتعاب المحاماة. وفي ٤ من مارس سنة ١٩٥٣ قرر محامى الطاعن الطعن في هذا الحكم بطريق النقض — وبعد أن قدم الطاعن والمطعون عليهم دفاعهم بدءا وتعقيا وأودعت النيابة مذكرتها عرض الطعن على دائرة فحص الطعون وصحمت النيابة على ما جاء بمذكرتها وطلبت رفض الطعن . وقررت الدائرة بجلسته ١٥ من مايو سنة ١٩٥٧ إحالة الطعن على الدائرة المدنية بجلسته ١٠ من أكتوبر سنة ١٩٥٧ وفيها أصر الطاعن على طلباته بعد أن أضاف سببا جديدا هو مخالفة الحكم المطعون فيه للقانون إذ طبق السعر الجبرى على الخمر المضبوطة بأثر رجعى . ودفع الدفاع عن المطعون عليهم أصليا بعدم قبول الطعن شكلا واحتياطيا ورفضه موضوعا . وصحمت النيابة على طلباتها الواردة بمذكرتها .

ومن حيث إن النيابة لاحظت في مذكرتها أن الطاعن قرر الطعن في ١٩٥٣/٣/٤ وأشار على حافظة ٤ ملف بأنه أودع في ١٩٥٣/٣/١٩ صورة معلنة من الحكم المطعون فيه وصورة تنفيذية من الحكم الابتدائي كما أشار على نفس الحافظة بأن الطاعن سحب هاتين الصورتين وسلم لقلم الكتاب بدلا منهما في ١٩٥٣/٥/٢٦ صورتين رسميتين أخريين وأرفقت هاتان الصورتان بالأوراق بالمستندين ١٠٦٧ ملف الطعن . وأنه وإن كان الطاعن قد أودع صورتين طبق الأصل بدلا من الصورتين المسحوبتين إلا أن السحب والإيداع حدثا في ١٩٥٣/٥/٢٦ فجاء هذا الإيداع الأخير بعد الميعاد المحدد قانونا ولا يمكن اعتبار يوم إيداع الصورتين البديل هو يوم إيداع الصورتين المستبدلتين اللتين استأنفهما الطاعن — وأنه لا مناص والحالة هذه من إعادة الصورتين

المسحوبتين للوقوف على صحة الإجراء فيهما بالتحقق من إيداع الصور اللازمة في القانون من الحكم المطعون فيه ومن الحكم الابتدائي الذي أحال إليه في أسبابه ومن إتمام هذا الإيداع في ميعاده القانوني .

ومن حيث إنه يبين من كتاب محامى الطاعن للحامى العام المؤرخ في ١٩٥٦/١٠/٤ أنه سحب الصورتين السابق تقديمهما منه في الميعاد وهما الصورة التنفيذية من الحكم الابتدائي والصورة المعلنة في الحكم الاستثنائي لتقديمهما عند إجراء صرف المبائع المحكوم بها لصالح موكله من وزارة التموين وإن هذه الوزارة امتنعت من ردهما إليه بحجة أنهما مودعتان ضمن مستندات الصرف — وقد تأيد ما ورد بكتاب محامى الطاعن بما جاء بكتاب مراقب الشؤون القانونية بوزارة التموين المؤرخ في ١٩٥٧/١٠/٣ والمودع ملف الطعن والمتضمن أن الصورة التنفيذية من الحكم الابتدائي وصورة الحكم الاستثنائي المعلنة مودعتان بديوان المحاسبة حيث أرفقتا بمستندات الصرف .

ومن حيث إنه واضح من إشارة فلم الكتاب على محضر إيداع أوراق الطاعن ٤ ملف الطعن المؤرخ في ١٩ من مارس سنة ١٩٥٣ أنه راجع صورتى الحكمين المقدمتين من الطاعن في الميعاد ووصفهما بأن إحداها صورة تنفيذية من الحكم الابتدائي والأخرى صورة الحكم المطعون فيه المعلنة وأنهما سلمتا للطاعن في ١٩٥٣/٥/٢٦ حيث أودع بدلا من كل منهما صورة طبق الأصل ، ولما كان المطعون عليهم من ناحيتهم في رددهم على دفاع الطاعن بدءا وتعقبيا عند تحضير الطعن بقلم الكتاب لم يطعنوا على الصورتين المودعتين في الميعاد بأى مطعن ينال من صحتها ولم يثيروا أى اعتراض عليها الأمر الذى يستفاد منه صحة هاتين الصورتين ومطابقتها للأصل لما كان ذلك كان إيداع الطاعن الصورتين طبق الأصل بدلتهما إيداعا ينسحب أثره إلى وقت تقديم الصورتين المسحوبتين . ومن ثم يكون الدفع بعدم قبول الطعن في غير محله ويتعين رفضه .

ومن حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

ومن حيث إن الطعن بنى على سببين أولهما مخالفة القانون من وجهين ، والثاني مخالفة ما هو ثابت بالأوراق .

ومن حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه في الوجه الأول من السبب الأول أنه إذ احتسب سعر الويسكي المضبوط وفقا للأمر العسكري رقم ٣٦٦ استنادا إلى القول بأن هذا الأمر لم يفرق بين الأسعار المحددة للبيع محليا وبين الأسعار التي يجوز أن تباع بها تلك المشروبات خارج البلاد وأن محاولة الدفاع عن الطاعن جعل التسعير الجبرى خاصا بالبيع المحلية هو تخصيص بغير مخصص — إذ أقام الحكم المطعون فيه قضاءه على ذلك قد أخطأ في تطبيق القانون من ناحية نصوصه ومن ناحية حجية الشئ المحكوم فيه — أما من ناحية نصوص القانون فلأن الأوامر العسكرية صريحة في أنها إنما وضعت لحماية تموين السوق المحلى وشرط العقاب أن يرفض التاجر البيع في السوق المحلى إذا كان مجبرا على ذلك — والطاعن ومهنته مورد للسفن غير مجبر على هذا البيع وأما من ناحية حجية الشئ المحكوم فيه فقد برئ الطاعن من تهمة حبس الخمر المضبوطة من التداول وكان مبنى حكم البراءة أنه غير مكلف بأن يعرض بضاعته على الجمهور في محال مفتوحة . فليس للحكمة المدنية بعد هذا الحكم أن تقيد به بالسعر الجبرى الأمر الذى يتنافى مع حجية الأمر المقضى فيه بالحكم الجنائى لأن التلازم واضح بين تهمة الحبس من التداول وبين تهمة تجاوز السعر الجبرى ولا قيام للثانية إلا بقيام الأولى فإذا انتفت إحداهما انتفت الثانية بطريق اللزوم .

ومن حيث إنه يبين من مطابقة الحكم الاستثنائى المطعون فيه أنه إذ قدر ثمن الخمر المضبوطة على أساس السعر الجبرى استند إلى ما قرره من أن الأمر رقم ٣٦٦ الصادر فى ١٠ من فبراير سنة ١٩٤٣ قد نص فى المادة الأولى منه على إنشاء لجنة لتحديد أقصى أسعار الجملة للمشروبات الروحية — وثابت من الاطلاع على جدول الأسعار الصادر بتاريخ ١٧/٤/١٩٤٣ أنه حدد ١٢ جنيها للصندوق الذى يحتوى على اثنى عشرة زجاجة وهذا الثمن هو الذى قدره الحكم المستأنف — أما قول الدفاع عن هنرى رزق الله أنه لا يتقيد بهذا الثمن فهو فى غير محله ذلك لأنه بالرجوع للأمر ٣٦٦ وجدول الأسعار المشار إليه يتضح أنه عام فلم يخص الأسعار المحددة بالبيع المحلى أو فى داخل البلاد دون غيرها ، فمحاولة دفاع هنرى رزق الله جمل هذا الثمن خاصا بالبيع المحلية تخصيص بغير مخصص . وهذا الذى قرره الحكم لا خطأ فيه ولا محل للتخوض فى البحث فيما إذا كان عقد البيع الذى يعقد على ظهر سفينة راسية فى المياه الإقليمية يخضع لقانون المحل أو لقانون

علم السفينة — لا محل للتوضيح في هذا البحث لأن واقعة الدعوى لا تقوم على تقدير ثمن بيع تم على ظهر سفينة راسية في المياه الإقليمية وإنما تقوم على تصرف لا جدال في أنه وقع في الأراضي المصرية وهو الاستيلاء على البضاعة المضبوطة . وهذا التصرف يحكمه القانون المصري الذي حدد سعرا جبريا لنوع هذه البضاعة دون ما ينظر لأي اعتبار آخر مثل ثمن الشراء أو احتمال بيع البضاعة خارج الأراضي المصرية . ولما كان الحكم المطعون فيه قد حدد ثمن البضاعة المستولى عليها داخل حدود البلاد وفقا لأحكام الأمر ٣٦٦ الذي يشمل بعمومه الأراضي المصرية ووفقا لجداول الأسعار المؤرخ في ١٧/٤/١٩٤٣ الذي أصدرته لجنة تحديد أقصى أسعار الجملة للمشروبات الروحية التي نص الأمر سالف الذكر على إنشائها لما كان ذلك فإن النعي على الحكم المطعون فيه بالخطأ في تطبيق القانون يكون نعيًا غير سليم .

وحيث إن الشق الثاني من السبب الأول — مردود — بأنه لا تلازم بين القضاء ببراءة الطاعن من تهمة حبس البضاعة المضبوطة من التداول وبين عدم التزامه البيع بالسعر الجبري لاختلاف الموضوع في كل من الواقعتين ولأن تحديد ثمن شراء هذا النوع من السلع أمر مقرر بنص الشارع ولا يفيد الحكم الصادر ببراءة الطاعن تحمله من التزام البيع بالسعر القانوني مما ينتفي معه التحدي بحجية هذا الحكم في شأن تحديد ثمن الخمر التي تم الاستيلاء عليها وبيعها بعد صدور الحكم بالبراءة .

وحيث إن الطاعن ينعي على الوجه الثاني من السبب الأول على الحكم المطعون فيه أنه إذ رفض الحكم بأية فائدة من مبلغ التعويض المطالب به أخطأ في تطبيق القانون ذلك لأن دعواه رفعت في ظل القانون المدني القديم الذي يجيز الحكم بالفوائد عن التعويض متى كان مبلغا معلوما المقدار كالذي طالبه بل والذي يجيزه أيضا نص المادة ٢٢٦ من القانون المدني الجديد . كما ينعي الطاعن في السبب الثاني على الحكم المطعون فيه أنه خالف الثابت بالأوراق عندما أثبت في أسبابه على خلاف الواقع أن الحكم الابتدائي قضى بفوائد الثمن حسب السعر الرسمي

من تاريخ صدور الحكم بالبراءة في حين أن الحكم الابتدائي رفض الحكم بالفوائد عند ما قضى في منطوقه " برفض ما عدا ذلك من الطلبات " .

ومن حيث إنه يبين من مراجعة الحكم الابتدائي في هذا الشأن أنه أورد بأسبابه بعدد هذا النعي بشقيه ما يأتي " وحيث إن هذين الوجهين من أوجه المخالفات التي اتبعت مع المدعى تتيجان تعويضه عما ناله من ضرر بسبب المسلك الشاذ الذي اتبع معه وقد ناله من جراء ذلك ضرر محقق أقله تعطيل المبلغ الذي يستحق صرفه زمنا طويلا في أخذ ورد ومناقشة ... فيتعين تعويض المدعى من ذلك كله وترى المحكمة أن تقدر هذا التعويض بمبلغ ٣٠٠ جنيه يضاف إلى الثمن الذي بيع به الويسكي ويقضى للمدعى به " كما جاء بالحكم الاستئنافي وهو في سبيل مناقشة استئناف وزارة التجارة والصناعة ما يأتي " وبما أنه فيما يخص باستئناف وزارة التجارة الخاص بخطأ محكمة أول درجة في القضاء بمبلغ ٣٠٠ جنيه تعويضا للتخارج هنري رزق الله مع أن هذا الأخير لم يطالب بتعويض أمام محكمة أول درجة فإن الثابت من الاطلاع على صحيفة الدعوى الابتدائية أن المذكور رفعها بطلب مبلغ ١٧٦٥ جنيتها و ٩٢٠ مليا وفوائد هذا المبلغ من يوم ١٦/٩/١٩٤٣ تاريخ الحكم بالبراءة إلى حين الوفاء وقال إن من هذا المبلغ ١٤٧١ جنيتها و ٦٠٠ مليم ثمن صناديق الويسكي ومبلغ ٢٩٤ ج و ٣٢٠ م مقدار الربح الذي ضاع عليه بواقع ٢٠ ٪ من قيمتها الأصلية حسب الفواتير التي قدمها كما طالب بالفائدة القانونية من تاريخ الحكم الصادر ببراءته . وبما أن التعويض الذي يستحقه الشخص الذي ناله ضرر من عمل ما إنما هو مقابل ما نال ذلك الشخص من ضرر وما ضاع عليه من فائدة فإذا كانت محكمة أول درجة قد قدرت ما يستحقه هنري رزق الله من تعويض بمبلغ ٣٠٠ ج فإنها بذلك لا تكون قد جاوزت الطلبات التي أبدتها المضرور أمام محكمة أول درجة — هذه الطلبات التي قدرها هنري رزق الله بمقدار ٢٠ ٪ من قيمة ثمن البضاعة التي صودرت وقدرتها محكمة أول درجة بمبلغ ٣٠٠ ج " .

ومن حيث إنه يبين من هذا الذي أثبتته المحكمة الابتدائي والاستئنافي أن محكمة الموضوع قدرت التعويض الذي يستحقه الطاعن بسبب ما ضاع عليه من كسب وما لحق به من خسارة كما قدرت الفوائد من الثمن والتعويض وأدجت

المبلغين دون تفصيل ثم قضت بالمبلغين بحملة . ولما كان الطاعن لم ينم على هذا
الادماج غير المفصل بغير أن المحكمة لم تحكم له بالفوائد عن التعويض وأنها خالفت
الثابت بالأوراق بشأن فوائد الثمن ، والنعي على هذا الوجه بشقيه غير صحيح إذ
الثابت أن محكمة أول درجة قضت بالفوائد عن الثمن والتعويض ضمن مبلغ
التعويض الذي قدرته وأيدتها محكمة الاستئناف في قضائها على ما سبق بيانه ، وهي
إذ تقرر أن محكمة أول درجة قضت بفوائد الثمن لا تكون خالفت الثابت بالأوراق .

ومن حيث إن الطاعن أضاف بالجلسة سببا جديدا بمقولة إنه متعلق بالنظام
العام — حاصله — أن الحكم المطعون فيه إذ طبق السعر الجبرى على الخمر
المستولى عليها بأثر رجعى خطأ فى تطبيق القانون — ذلك لأن الحكم المطعون فيه
أشار فى أسبابه إلى أن اللجنة الخاصة حددت الأسعار فى جدول مؤرخ فى ٣١ مايو
سنة ١٩٤٣ فى حين أن البضاعة المستولى عليها ضبطت بتاريخ ٢١ من مايو
سنة ١٩٤٣ ، مما كان لا يصح معه تقدير ثمنها طبقا لجدول الأسعار اللاحق .
وحيث إنه فضلا عن أن هذا النعى غير صحيح — ذلك لأنه وإن كان الحكم
الابتدائى أورد خطأ فى أسبابه أن جدول الأسعار الذى حدد ثمن نوع البضاعة
المضبوطة مؤرخ فى ٣١ من مايو سنة ١٩٤٣ إلا أن الحكم الاستئنافى قد صحح
بأسبابه هذا التاريخ إذ قرر فى هذا الصدد " أن الأمر رقم ٣٦٦ الصادر
فى ١٠ من فبراير سنة ١٩٤٣ قد نص فى المادة الأولى منه على إنشاء لجنة لتجديد
أقصى أسعار الجملة للمشروبات الروحية — وثابت من الاطلاع على جدول
الأسعار الصادر بتاريخ ١٧/٤/١٩٤٣ أنه حدد ١٢ جنيتها للصندوق الذى يحتوى
على اثنى عشرة زجاجة وهذا الثمن هو الذى قدره الحكم المستأنف " ثم انتهى
الحكم إلى تأييد أسباب الحكم المستأنف التى لا تتعارض مع أسبابه — فضلا
عن هذا فإن ما جاء بهذا السبب لا يعدو أن يكون دفاعا جديدا لم يسبق عرضه
على محكمة الموضوع ، فلا يقبل التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض ، إذ
ليست الواقعة محل الدعوى الحالية جريمة جنائية مطلوب عقاب الطاعن عنها
بل مجرد تقدير ثمن بضاعة تم الاستيلاء عليها .

ومن حيث إنه من جميع ما تقدم يبين أن الطعن على غير أساس متعين الرفض .

جلسة ٢٤ من أكتوبر سنة ١٩٥٧

برئاسة السيد عبد العزيز محمد رئيس المحكمة ، وبحضور السادة : محمد متولى عظم ، وإبراهيم عثمان
يوسف ، والحسينى الوضى ، ومحمد رفعت المستشارين .

(٧٩)

طعن رقم ٢٧٥ سنة ٢٣ ق :

نقض . تقرير الطعن . ورود أسباب الطعن فيه على أحكام سابقة صدرت مستقلة عن الحكم
المطعون فيه . اقتصر الطاعن على طلب نقض الحكم المطعون فيه دون توجيه أى طلب بخصوص
تلك الأحكام . بطلان التقرير م ٢٩ مرافعات .

إذا اقتصر الطاعن في تقرير الطعن على بيان حكم ذكر أنه الحكم المطعون فيه
وهو وحده الذى انتهى إلى طلب نقضه وكانت أسباب الطعن قد وردت عن
أحكام سابقة صدرت استقلالا عن الحكم المطعون فيه ولم يرد بهذا الحكم ما يصح
أن يكون محلا للنقض عليه بتلك الأسباب وأن ما ينعاه الطاعن إنما يرد على تلك
الأحكام السابقة والتي لم يرد في تقرير الطعن طلب بخصوصها فإن تقرير الطعن
يكون قد جاء خاليا من بيان أسباب الطعن على الحكم المطعون فيه ويكون قد
وقع باطلا عملا بنص المادة ٢٩ مرافعات .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر
والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وماتر أوراق الطعن
تتحصل في أن عوض أندراوس بلامون مورث المطعون عليهم رفع الدعوى

رقم ١٧٦ سنة ١٩٤٥ مدنى كلى قنا على الطاعن طالبا الحكم ببراءة ذمته من مبلغ تسعين جنيها وفسخ عقد الرهن المؤرخ ٥ من يناير سنة ١٩٢٦ المتضمن رهن ١ ف و ١٢ ط إلى الطاعن وتسليم الأطيان إليه كما طلب الحكم بإلزام المدعى عليه — الطاعن — بأن يدفع له مبلغ ٩١ ج و ٨٥٠ م قيمة زائد المنفعة... وقال شرحا لذلك إنه استدان من الطاعن مبلغ ٦٩ ج ورهن له تلك الأطيان بمقتضى العقد المؤرخ ٥ من يناير سنة ١٩٢٦ وقد صيغ هذا العقد في صورة عقد بيع ، ولما كانت نية الطرفين منصرفه إلى الرهن لا إلى البيع فقد بقيت الأطيان المرهونة تحت يده بصفتها مستأجرا لها واتفق الطرفان على أن تكون مدة الإيجار سنتين بواقع سبعة جنيهات للفدان الواحد فبلغت جملة الإيجار مبلغ ٢١ ج أضيفت إلى مبلغ الدين فبلغت الجملة تسعين جنيها ذكر في العقد أنها ثمن الأطيان المبيعة وفى الوقت نفسه حرر الطاعن ورقة أقر فيها بحق مورث المطعون عليهم فى استرداد الأطيان إذا هورد ثمنها فى خلال مدة سنتين تنتهى فى شهر يناير سنة ١٩٢٨ ، وقال مورث المطعون عليهم إنه أراد استرداد الأطيان قبل انتهاء هذا الأجل وأبدى هذه الرغبة للطاعن الذى كان متغيبا عن القطر المصرى فأرسل إليه الطاعن كتابا مؤرخا ١٠ من فبراير سنة ١٩٢٨ تضمن قبوله الرد ولكنه لم يلبث عند ما عاد إلى القطر المصرى أن رفض رد الأطيان إذ أن قيمتها كانت قد ارتفعت فاضطر مورث المطعون عليهم إزاء ذلك إلى إنذار الطاعن فى ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٤٤ طالبا تسليم الأطيان إليه بعد إجراء عملية استهلاك الدين عن مدة استغلاله للأطيان ثم تبين أن الدين قد استهلك وتبقى له فى ذمة الطاعن مبلغ ٩١ ج و ٨٥٠ م فرفع الدعوى طالبا الحكم له بإبطاله ساقطة الذكر ، قضى فى أول سبتمبر سنة ١٩٤٦ برفض الدعوى استنادا إلى أن المدعى — مورث المطعون عليهم — قد سكت عن المطالبة باسترداد الأطيان مدة سبع عشرة سنة فسقط حقه فى المطالبة باستردادها كما أن الطاعن قد تملكها بمضى المدة ، استأنف مورث المطعون عليهم هذا الحكم وقيد الاستئناف برقم ٧٦ سنة ٢٢ ق استئناف أسبوط فدفع المستأنف عليه — الطاعن — فرعيا . (أولا) بعدم قبول الاستئناف شكلا لقيدته بعد الميعاد . (ثانيا) ببطلان صحيفة الاستئناف لعدم التوقيع عليها

من محام مقرر أمام محكمة الاستئناف ، وفي ٢٦ من فبراير سنة ١٩٤٨ قضى برفض الدفيعين ثم قضى في ١٠ من يونيو سنة ١٩٤٨ تمهيدا وقبل الفصل في الموضوع بنسب خبير لإجراء عملية استهلاك الدين استنادا إلى أنه تبين للمحكمة من الاطلاع على عقد الإيجار المقدم من المستأنف وورقة الضد التي احتفظ فيها بحق استرداد العين المبيعة أن المتعاقدين قصدا الرهن ليس إلا ، ومن ثم فوضع يد المستأنف ضده — الطاعن — على العين المرهونة غير مكسب للملكية مهما طال عليه الزمن ومن ثم يكون المستأنف محقا في طلب محاسبته على غلة العين المرهونة ، وبعد أن أدى الخبير مهمته قضى في ٢١ من مارس سنة ١٩٥٣ في موضوع الاستئناف بفسخ عقد الرهن المؤرخ ٥ من يناير سنة ١٩٢٦ وتسليم الأطيان إلى المطعون عليهم وبإلزام الطاعن بأن يدفع لهم مبلغ ٣٧ ج و ٢١١ م . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ، عرض الطعن على دائرة فحص الطعون فقررت إحالته على هذه الدائرة لنظره بجلسة ١٠ من أكتوبر سنة ١٩٥٧ ، وقد صممت النيابة على ما جاء بمذكرة كرتها .

وحيث إن الطعن أقيم على أن الحكم المطعون فيه قد خالف القانون في ثلاثة أوجه حاصل الأول منها أن الحكم أخطأ إذ رفض الدفع ببطلان صحيفة الاستئناف لعدم التوقيع عليها من محام مقرر أمام محكمة الاستئناف كما أخطأ إذ رفض الدفع بسقوط الاستئناف لعدم قيده في ظرف الثمانية أيام التالية لإصدار المستأنف بالقيود ، وحاصل الوجه الثاني أن الحكم اعتبر عقد البيع يخفى رهنا وأنه لا يجوز لواضع اليد على الأطيان المرهونة أن يملكها بمضي المدة مهما طال الأمد . على وضع يده ووجه مخالفة القانون في ذلك أنه كان يجب اعتبار العقد باطلا ومن ثم يجوز لواضع اليد أن يكسب الملكية لا بصفته مشتريا ولا بصفته مرتهنا . وحاصل الوجه الثالث أن المطعون عليه لم يستعمل حقه في استرداد الأطيان خلافا لما ادعاه في دفاعه الذي أخذ به الحكم .

وحيث إن هذه الأوجه الثلاثة لا ترد على الحكم المطعون فيه ذلك أنه يبين من تقرير الطعن أن الطاعن إنما قرر الطعن "على الحكم الصادر من محكمة استئناف أسبوط

بتاريخ ٢١ من مارس سنة ١٩٥٣ القاضي بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وبفسخ عقد الرهن المؤرخ ٥ من يناير سنة ١٩٢٦ لاستهلاك الدين وتسليم العين المبينة بالعقد وصحيفة الدعوى للمستأنفين المطعون عليهم — وبإلزام المستأنف بأن يدفع لهم مبلغ ٣٧ ج و ٢١١ م“. و انتهى الطاعن في تقرير الطعن إلى طلب نقض هذا الحكم استنادا إلى تلك الأسباب ، وبين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه أنه لم يرد به ما يصح أن يكون محلا لما ينعاه عليه الطاعن بتلك الأسباب وأن ما ينعاه إنما يرد على حكيم آخرين صدرا استقلالاً عن الحكم المطعون فيه فالوجه الأول ينصرف إلى حكم صدر بتاريخ ٢٦ من فبراير سنة ١٩٢٦ وهو الذي قضى برفض الدفعين ، والوجهان الثاني والثالث تنصرفان إلى الحكم الصادر في ١٠ من يونيو سنة ١٩٢٦ قاضيا باعتبار العقد عقد رهن وبندب خبير لإجراء عملية استهلاك الدين ، والطاعن وإن أورد في التقرير تاريخ الحكيم المذكورين إلا أنه لم يوجه طعنه إليهما ولم يضمن تقرير الطعن طلبا في خصوصهما بل اقتصر في بيان الحكم المطعون فيه على الحكم الصادر في ٢١ من مارس سنة ١٩٥٣ وهو وحده الذي انتهى إلى طلب نقضه في حين أن أسباب الطعن غير واردة عليه كما سلف القول ، وعلى ذلك يكون الطاعن لم يضمن تقريره ما توجه المادة ٤٢٩ من قانون المرافعات من أنه يجب أن يشمل تقرير الطعن على بيان الحكم المطعون فيه وتاريخه ، ”وبيان الأسباب التي بني عليها الطعن وإلا كان الطعن باطلا“ .

وحيث إن تقرير الطعن إذ جاء خاليا من بيان أسباب الطعن على الحكم المطعون فيه قد وقع باطلا مما يتعين معه رفض الطعن لإعلان التقرير به .

جلسه ٢٤ من أكتوبر سنة ١٩٥٧

برئاسة السيد عبد العزيز محمد رئيس المحكمة ، وبحضور السادة : محمود مهاد ، ومحمد زعفراني
سالم ، والحسين العوضي ، ومحمد رفعت المستشارين .

(٨٠)

طعن رقم ٢٩٥ سنة ٢٣ ق :

(١) وكالة " اقضاؤها " . قرض " أسباب جديدة " . شرط نفاذ التصرفات الصادرة
من الوكيل بعد انقضاء الوكالة بالنسبة للوكيل في القانون المدني القديم . صدور تصرف
من الوكيل بعد تنازله رسميا عن الوكالة . تمسك الغير لأول مرة أمام محكمة النقض بعدم
عليه بهذا التنازل . غير جائز .

(ب) قرض " أسباب جديدة " . وكالة " اقضاؤها " . إجازة التصرف . عدم قبول
التمسك أمام محكمة النقض بأن الموكل أجاز تصرف وكيله بعد انقضاء الوكالة متى كان
ذلك لم يطرح على محكمة الموضوع .

(ج) حوالة . إجازة . حكم " تسبب كاف " . إقامة الحكم قضاءه بمبلغ الدين الحال إليه
على دعايات صحيحة وعدم اعتداده بدفاع المدين من أنه وفي الدين للعيل . النفي عليه
بعد ذلك بخطئه في التقرير بأن قبول المدين للحوالة يسقط حقه في كل دفع كان له قبل
الدائن . غير منتج . مثال في حوالة عقد إيجار .

(د) قرض " إعلان الطعن " . إعلان " المحل الذي يحصل فيه الإعلان " . إجابة المحضر
عندما توجه لإعلان المطعون عليه في المسكن المقول بإقامته به بأنه تركه من مدة .
عدم قيام الطاعن بعد ذلك بإعلان المطعون عليه سواء في مسكنه الجديد أو في مواجهة
النيابة . لإعلان .

(هـ) قرض " إعلان الطعن " . إعلان " المحل الذي يحصل فيه الإعلان " . إعلان
الحامي مخاطبا مع شيخ القمم لنيابة وغلق مكتبه . خلو محضر الإعلان من بيان انتقال
المحضر إلى المكتب وتحقيقه من غلقه . بطلان الإعلان . م ١٢ و ٢٤ مرافعات

١ — لم يشترط القانون المدني القديم في خصوص عدم نفاذ التصرفات الصادرة
من الوكيل بعد انقضاء الوكالة بالنسبة للوكيل وجوب إعلان الغير بانقضاء الوكالة

ولأنما شرط لنفاذ مثل هذه التصرفات على الموكل أن يكون الغير حسن النية أى غير عالم بانقضاء الوكالة، ويستتبع هذا أنه يجب على الغير أن يتمسك فى هذا الخصوص بحسن نيته أى أنه بحسب الموكل الذى يحاج بتصرف أجراء الوكيل بعد انقضاء وكالته أن يثبت انقضاء الوكالة وعلى الغير الذى يبنى الاحتجاج بهذا التصرف — إن شاء — التحدى بحسن نيته أمام محكمة الموضوع حتى تستطيع أن تثبت فى هذا الدفاع على الوجه الذى رسمه القانون . وعلى ذلك فإذا كان التصرف الصادر من الوكيل قد صدر منه بعد تنازله رسميا عن الوكالة فلا يجوز للغير التحدى لأول مرة أمام محكمة النقض بعدم علمه بهذا التنازل متى كان لم يقدم بملف الطعن ما يدل على أنه عندما ووجه أمام محكمة الموضوع بذلك التنازل تمسك بعدم علمه به .

٢ — متى كان لم يسبق التمسك أمام محكمة الموضوع بأن الموكل قد أجاز التصرف الذى صدر من وكيله بعد انقضاء وكالته فإن النعى بذلك أمام محكمة النقض يكون غير مقبول لأنه يتضمن سببا جديدا .

٣ — إذا رفع من حول إليه عقد الإيجار دعوى على المستأجر بطلب الأجرة وتثبيت الججز التحفظى فدفع المستأجر الدعوى بأنه أوفى الأجرة إلى الهيئ بتمتضى محضر صلح تم بينهما وأقام الحكم قضاءه بطلبات المحال إليه على دهامات ثلاث: الأولى — أن المستأجر كان قد قبل وفقا لنصوص عقد الإيجار تحويل العقد وقيمة الأجرة إلى الغير . والثانية — أن المستأجر لم يكن يجوز له وقد علم عند توقيع الججز التحفظى بحصول الحوالة أن يدفع الدين إلى الهيئ أو يتصلح معه بعد ذلك التاريخ . والثالثة — أنه لم يثبت لمحكمة الموضوع أنه كان قبل علمه بالحوالة قد وفى قيمة الأجرة كلها أو بعضها إلى الهيئ — وكانت تقرير الطعن قد خلا من تعيب الحكم فيما استظهره من علم المستأجر بالحوالة فى تاريخ سابق على تاريخ محضر الصلح ومن عدم قيامه بدفع شئ من الأجرة قبل علمه بالحوالة فإنه يكون غير منتج ما يتمسك به المستأجر من خطأ الحكم فيما يكون قد قرره من أن قبوله للحوالة يسقط حقه فى كل دفع كان له قبل الدائن .

٤ — متى تبين من أصل ورقة إعلان الطعن أن المحضر عندما توجه لإعلان المطعون عليه فى المسكن المقول بأنه مقيم به أجيب بأنه تركه من مدة كما تبين

أن الطاعن لم يعلن المطعون عليه بعد ذلك سواء في مسكنه الذي انتقل إليه أو في مواجهة النيابة فإن المطعون عليه لا يكون قد أعلن بتقرير الطعن .

• — إذا كان الشابت بأصل ورقة إعلان الطعن أن المطعون عليه — وهو محام — أعلن مخاطبا مع شيخ القسم لغيابه وغلق مكتبه وخلا محضر الإعلان من بيان انتقال المحضر إلى مكتب المطعون عليه وتحققه من غلق المكتب فإن إغفال مثل هذا البيان يترتب عليه بطلان الإعلان — على ما جرى به قضاء محكمة النقض — عملا بنص المادتين ١٢ و ٢٤ مرافعات .

النتيجة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الوقائع تحصل حسبما يبين من الأوراق في أن المطعون عليها الأولى أقامت على الطاعن دعوى لدى محكمة المنصورة الابتدائية قيدت في جدولها برقم ١٥٧٢ سنة ١٩٤٩ مدنى كلى — طلبت فيها الحكم بإلزامه بأن يدفع إليها مبلغ ٢٠٠٠ ألفى جنيه مع المصروفات وأتعاب المحاماة ، وتثبت الجزأ التحفظى الموقع بتاريخ ٢٩ من سبتمبر ١٩٤٩ وجعله نافذا . وقالت في بيان دعواها إن الطاعن استأجر من المطعون عليه الثانى ١٢٥ فدانا لمدة سنة واحدة ابتداء من ١٥/١١/١٩٤٨ لغاية ١٤/١١/١٩٤٩ بسعر الفدان ١٦ جنيها على أن يدفع الطاعن القسط الأول ومقداره ٦٦٧ جنيها في شهر مايو سنة ١٩٤٩ والباقي وهو القسط الثانى في شهر سبتمبر سنة ١٩٤٩ وذلك بعقد لإيجار مؤرخ في ٦ من أكتوبر سنة ١٩٤٨ حول إليها من المطعون عليه الثانى في أول ديسمبر سنة ١٩٤٨ مقابل استلامه الأجرة وإن الطاعن متأخر في وفاء الأجرة جميعها — وأثناء نظر الدعوى وجه الطاعن دعوى ضمان إلى المطعون عليهما الثانى والثالث طلب فيها الحكم بإلزامهما بأن يدفعا إليه ما عسى أن يحكم به عليه للمطعون عليهما الأولى ، واستند في دعوى الضمان إلى محضر صلح محرر بينه وبين المطعون عليه الثانى بتاريخ ٧ من أكتوبر سنة ١٩٤٩ مقرر أن هذا المحضر تضمن إقرار المطعون عليه الثانى

بتسليمه المبالغ المطلوبة في الدعوى الحالية وفي قضايا أخرى كانت إحداها مرفوعة أيضا من المطعون عليها الأولى وأنه لم يتبق من هذه المبالغ سوى مبلغ ٢٧٤ جنيهاً، وأن المحضر تضمن كذلك إقرار المطعون عليه الثاني بالتنازل عن المجوز وعن الدعوى، كما استند الطاعن في دعوى الضمان إلى خطاب مؤرخ في ٧ من أكتوبر سنة ١٩٤٩ مرسل إليه من المطعون عليه الثالث يقرر فيه أنه بناء على الخطاب المرسل إليه من المطعون عليه الثاني يتعهد بتسليم الطاعن عقود الإيجار وأصول هرائض الدعوى وتمسك الطاعن في دعوى الضمان بعقد قسمة مسجل في سنة ١٩٤٠ على اعتبار أنه يفيد ثبوت وكالة المطعون عليه الثاني عن المطعون عليها الأولى — وفي ٢٩ من أكتوبر سنة ١٩٥٠ حكمت محكمة الدرجة الأولى برفض الدعوى الأصلية ورفض دعوى الضمان وذلك تأسيساً على أن الوفاء الحاصل من الطاعن إلى المحيل مبرئ لذمته — استأنفت المطعون عليها الأولى — وفي ٥ من مارس سنة ١٩٥٣ حكمت محكمة استئناف المنصورة بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وبإلزام الطاعن بأن يدفع للمطعون عليها الأولى مبلغ ألفي جنيه وتثبيت الحجز التحفظي وجعله نافذاً وبالمصروفات عن الدرجتين وبمبلغ عشرة جنيهات مقابل أتعاب المحاماة. فقرر الطاعن الطعن في هذا الحكم بطريق النقض، وقد أبدت النيابة العامة رأياً بعدم قبول الطعن شكلاً بالنسبة للمطعون عليهما الثاني والثالث وبقبوله شكلاً بالنسبة للمطعون عليها الأولى ورفضه موضوعاً، وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون فقررت بجلاسة ٨ من مايو سنة ١٩٥٧ إحالته إلى هذه الدائرة، وبالجلسة المحددة انظر الطعن صممت النيابة على رأيها السابق بيانه .

ومن حيث إن مادفعت به النيابة من عدم قبول الطعن شكلاً بالنسبة للمطعون عليهما الثاني والثالث مبناه أن المطعون عليه الثاني لم يعلن بتقرير الطعن وأن إعلان المطعون عليه الثالث بهذا التقرير قد وقع باطلاً .

ومن حيث إن هذا الدفع في محله ذلك أولاً — أنه يبين من أصل ورقة إعلان الطعن أن المحضر عندما توجه لإعلان المطعون عليه الثاني في المسكن المقول بأنه

مقيم به أجيب بأنه تركه من مدة ، كما بين من الورقة المذكورة أن الطاعن لم يعلن المطعون عليه الثاني بعد ذلك سواء في مسكنه الذي انتقل إليه أو في مواجهة النيابة . ثانياً — إن الثابت بأصل ورقة إعلان الطعن أن الأستاذ مراد موسى — المطعون عليه الثالث — أعلن "مخاطباً مع شيخ القسم الشيخ عبد المنصف إبراهيم لغيابه وخلق مكتبه" وقد خلا محضر الإعلان من بيان انتقال المحضر إلى مكتب المطعون عليه الثالث وتحققه من غلق المكتب وإغفال مثل هذا البيان يترتب عليه بطلان الإعلان على ما جرى به قضاء هذه المحكمة عملاً بنص المادتين ١٢ و ٢٤ من قانون المرافعات .

ومن حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكائية بالنسبة للطعون عليها الأولى .

ومن حيث إنه بنى على سببين ينمى الطاعن فيهما على الحكم مخالفته للقانون والخطأ في تطبيقه ، ويقول في بيان السبب الأول إن الحكم اعتبر أن وفاء الطاعن بالدين للحيل — المطعون عليه الثاني — غير مبرئ لذمته وذلك تأسيساً على أنه — أى الطاعن — كان قد قبل وفقاً لنصوص عقد الإيجار تحويل هذا العقد وقيمة الأجرة إلى الغير وأن قبوله هذا يسقط كل حق كان له قبل الحيل وأنه لم يكن يجوز له وفاء الدين للحيل قبل أن تتحقق من وجود عقد الإيجار في حوزته . وهذا الذى ذهب إليه الحكم لا يتفق وما هو مقرر فى القانون المدنى من أن الحوالة فى الديون المدنية لا تنقل إلى المحال إليه من الحقوق أكثر مما كان للحيل . ولا يؤثر فى سريان هذه القاعدة أن يكون الدين ثابتاً بسند تحت الإذن .

ومن حيث إن هذا النعى مردود بأنه يبين من وقائع النزاع السابق بيانها أن الطاعن كان يتمسك فى دفاعه بمحضر الصالح المؤرخ فى ٧ من أكتوبر سنة ١٩٤٩ بمقولة إن هذا المحضر يفيد وفاء الدين للحيل وبالتالي براءة ذمة الطاعن منه . وقد جاء بأسباب الحكم المطعون فيه رداً على هذا الدفاع ما يلى "وحيث إن المستأنف عليه الأول — وهو المستأجر — قد تعهد فى البند الثانى من عقد الإيجار أساس النزاع بدفع الإيجار لأمر وإذن المؤجر ، كما أنه فى البند الثالث خول المؤجر حق

م (٦) ٢٠

تحويل مبالغ الإيجار أو جزء منه لمن يريد وأيضا التنازل من عقد الإيجار لمن يرغب...
وحيث إنه يبين مما تقدم أن المستأنف عليه الأول وهو المستأجر والمحال عليه قد
قبل الحوالة ككتابة في عقد الإيجار ، فما كان له والحالة هذه أن يوفى المؤجر وهو
المستأنف عليه الثاني الإيجار قبل أن يتحقق من وجود العقد في حوزته فإن قصر
في ذلك فعليه تبعة تقصيره . ويدعم ذلك أن المستأنف عليه الأول — الطاعن —
قد أخبر المحضر عند توقيع الجز في ١٩٤٩/٩/٢٩ أنه سدد الإيجار المطلوب منه
بعد خصم مطلوب الخاصة المتعهد بسدادها مع الطالبة — أى المحالة ، وقد
جهل بهذه الإجابة من استوفى منه الإيجار إلا أنه صرح أن طالبة الجز أصبحت
هى المسئولة عن دين الخاصة نتيجة تحويل الإيجار فما كان يحل له بعدئذ أن
يتصلح مع المحيل في ١٩٤٩/١٠/٧ مغفلا الحوالة التى قبلها كتابة وأعلن بها وأقر
بقيامها ومتجاهلا دين الأوقاف الملكية الذى حجز على زراعته من أجله
في ١٩٤٩/٩/٢٢ “ ويبين من هذا الذى أورده الحكم أنه أقيم في هذا الخصوص
على دعامات ثلاث — الأولى — أن الطاعن كان قد قبل وفقا لنصوص عقد
الإيجار تحويل العقد وقيمة الأجرة إلى الغير — والثانية — أن الطاعن لم يكن يجوز
له وقد علم عند توقيع الجز التحفظ في ٢٩ من سبتمبر سنة ١٩٤٩ بحصول الحوالة
أن يدفع الدين إلى المحيل أو يتصلح معه بعد ذلك التاريخ — والثالثة — أنه لم
يثبت لمحكمة الموضوع أن الطاعن كان قبل علمه بالحوالة قد وفى قيمة الأجرة
كلها أو بعضها إلى المحيل ، ولما كان تقرير الطعن قد خلا من تعيب الحكم
فما استظهره من علم الطاعن بالحوالة في تاريخ سابق على تاريخ محضر الصلح ومن
هدم قيام الطاعن بدفع شئ من الأجرة قبل علمه بالحوالة — لما كان ذلك فإنه
يكون غير منتج ما يتمسك به الطاعن في السبب الأول من خطأ الحكم إذ قرر أن
قبوله للحوالة يسقط حقه في كل دفع كان له قبل الدائن ، ومن ثم يتعين رفض
هذا السبب .

ومن حيث إن الوجه الأول من السبب الثانى يتحصل في أن الطاعن كان قد
| تمسك في دفاعه بأن محضر الصلح محرر بينه وبين المطعون عليه الثانى بصفته ويكلا
عن المطعون عليها الأولى وقدم إلى محكمة الاستئناف صورة رسمية من هذا

التوكيل الثابت به صفة الوكيل في قبض الأجرة وإعطاء مخالصات عنها ، ولكن محكمة الاستئناف رفضت الأخذ بهذا الدفاع بمقولة إنه ثبت لديها أن الوكيل كان قد تنازل رسميا عن الوكالة في ١٦ من يناير سنة ١٩٤٦ ، وهذا الذي قرره المحكم مخالف للقانون لأن عزل الوكيل من الوكالة لا يسرى على الغير إلا من تاريخ إعلانه بالعزل .

ومن حيث إن هذا النعي مردود بأن القانون المدني القديم لم يشترط في خصوص عدم نفاذ التصرفات الصادرة من الوكيل بعد انقضاء الوكالة بالنسبة للوكيل وجوب إعلان الغير بانقضاء الوكالة وإنما شرط لنفاذ مثل هذه التصرفات على الموكل أن يكون الغير حسن النية أى غير عالم بانقضاء الوكالة ويستتبع هذا أنه يجب على الغير أن يتمسك في هذا الخصوص بحسن نيته ، أى أنه بحسب الموكل الذى يحتاج بتصريف أجراء الوكيل بعد انقضاء وكالته ، أن يثبت انقضاء الوكالة وعلى الغير الذى يبنى الاحتجاج بهذا التصرف — إن شاء — التعدى بحسن نيته أمام محكمة الموضوع حتى تستطيع أن تثبت في هذا الدفاع على الوجه الذى رسمه القانون . ولما كان الطاعن لم يقدم بملف الطعن ما يدل على أنه عندما ووجه أمام محكمة الموضوع بالتنازل المشار إليه تمسك بعدم علمه به فلا يجوز له التعدى بذلك لأول مرة أمام هذه المحكمة .

ومن حيث إن الوجه الثانى من هذا السبب يتحصل في أن المطعون عليها الأولى قد أجازت التصرف الذى صدر من وكيلها بعد انقضاء وكالته .

ومن حيث إن هذا النعي غير مقبول لأنه يتضمن سببا جديدا لم يثبت سبق طرحه على محكمة الموضوع .

ومن حيث إنه لما تقدم جميعه يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه .

جلسة ٣١ من أكتوبر سنة ١٩٥٧

برئاسة السيد عبد العزيز محمد رئيس المحكمة ، وبحضور السادة : محمود مباد ، ومحمد متول
علم ؛ ومحمد زعفراني سالم ، ومحمد رفعت المنشارين .

(٨١)

طعن رقم ١٨٦ سنة ٢٣ ق :

نزع الملكية . تقدير التعويض . وجوب مراعاة قيمة الزيادة أو النقص في الجزء الذي لم تنزع
ملكته عند تقدير قيمة الجزء المنزوعة ملكيته .

يجب عند تقدير قيمة الأرض التي نزعت الحكومة ملكيتها للنفعة العامة
مراعاة قيمة الفائدة التي عادت على باقي الأرض بسبب نزع الملكية وذلك طبقا
للأدين ١٣ و ١٤ من قانون نزع الملكية رقم ٥ لسنة ١٩٥٧ المعدل بالمرسوم
بقانون رقم ٩٤ لسنة ١٩٣١ . ويستوى في ذلك — على ما جرى به قضاء هذه
المحكمة — أن تكون الحكومة قد اتبعت الإجراءات القانونية في نزع الملكية
أم لم تتبعها لأن نص المادة ١٤ من القانون المذكور الذي يوجب عند تقدير
التعويض مراعاة قيمة الزيادة والنقص في قيمة الجزء الذي لم تنزع ملكيته إنما
يقرر حكما عاما في التعويض .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر
والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن وقائع الدعوى ، على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق
الطعن ، تتلخص في أن المطعون عليهم رفعوا ضد مأمور مركز جرجا بصفته رئيسا

لمجلس محلي جرجا الدعوى رقم ١١٥ سنة ١٩٤٦ مدنى كلى سوهاج بعريضة
ذكروا فيها أنهم يمتلكون قطعة أرض استولى المجلس المحلى على ١٥٠ مترا منها لضمها
إلى الطريق العام دون أن يصدر بشأنها مرسوم بنزع ملكيتها أو قرار بالاستيلاء
عليها ، ولما كان هذا غصباً للملكهم فقد طلبوا أصليا الحكم بتثبيت ملكيتهم إلى
هذه المساحة واحتياطيا الحكم بالزام المجلس المحلى بأن يدفع لهم مبلغ ٣٠٠ جنيه
ثمنا وفوائد هذا المبلغ بواقع ٥ ٪ من تاريخ المطالبة الرسمية للسداد ، نذبت المحكمة
خبيرا هندسيا لمعاينة قطعة الأرض موضوع النزاع وتطبيق المستندات عليها
وبيان ما إذا كان المجلس المحلى قد أضاف شيئا من ملك المطعون عليهم إلى الطريق
العام ومقداره وبيان ما يساويه هذا المقدار من الثمن ، فقام الخبير بمباشرة
مأموريته وقدم تقريراً أورد فيه أن المجلس المحلى أضاف إلى الشارع من ملك
المطعون عليهم ووضع يدهم على ١٤٩,٣٤ مترا وأنه نظرا إلى التحسين الذى أدخل
على واجهة قطعة الأرض ، والمباني الخاصة بالمطعون عليهم من زيادة عرض
الشارع إلى ١٢ مترا فإنه يقدر ثمن المتر من هذه المساحة بمبلغ ١٢٠ قرشا وبذا
يكون جملة ثمنها على هذا الأساس ١٧٩ مبلغ ٢٠٨ مليات وفى جلسة لاحقة
أعادت المحكمة المأمورية للخبير لتقدير قيمة الأرض التى استولى عليها المجلس المحلى
حسب ما تساويه قبل التصبيع ، فقدم ملحقا لتقريره قدر ثمن المتر من الأرض فيه
قبل التصبيع بمبلغ ١٥٠ قرشا فيصبح ثمن المساحة سالفة الذكر على هذا الأساس
مبلغ ٢٢٤ جنيا . وبجلسة ١٦ من فبراير سنة ١٩٤٨ قضت المحكمة غاييا - أخذا بملحق
التقرير - بالزام الطاعن بصفته بأن يدفع للمطعون عليهم مبلغ ٢٢٤ جنيا والمصاريف
المحاسبية والفوائد بواقع ٥ ٪ سنويا من تاريخ المطالبة الرسمية للسداد واعتادا على عدم
الظن من أى من الطرفين على تقرير الخبير وملحقه - عارض الطاعن فى هذا
الحكم ، فقضت بتاريخ ١٩٤٩/١٢/٢٩ برفض المعارضة وتأييد الحكم المعارض فيه
فاستأنف الطاعن الحكم المذكور بصحيفة طلب فيها إلغاء فيما زاد على مبلغ ١٣٢ جنيا
و ٣٧٣ مليا باعتبار ثمن المتر مبلغ ٩٥٠ مليا استنادا إلى سبق الحكم بتقديرها الثمن لتر
فى قطعة أرض أخرى فى نفس الشارع وإلى تناقض التقدير الذى أخذ به الحكم
المستأنف للنطق لزيادة ثمن المتر فى هذا التقدير قبل التصبيع عن ثمنه بعد التصبيع

و بتاريخ ١٩٥٣/٥/٩ قضت المحكمة الاستئنافية بقبول الاستئناف شكلا ورفضه موضوعا وتأيد الحكم المستأنف لأن التقدير الذي انتهى إليه الخبير في ملحق تقريره هو التقدير الصحيح . فطعن الطاعن في هذا الحكم بالنقض بتاريخ ٤ من يولية سنة ١٩٥٣ وقدمت النيابة مذكرة طلبت فيها قبول الطعن شكلا وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه وإعادة القضية للمحكمة استئناف أسبوط للحكم فيها مجددا من دائرة أخرى . و بتاريخ ١٩٥٧/٦/١٢ عرض الطاعن على دائرة فحص الطعون فقررت إحالته إلى الدائرة المدنية لنظره بجلسة ١٩٥٧/١٠/١٧ وفيها أصرت النيابة على رأيها السابق .

وحيث إن الطعن بني على سبب محمله مخالفة الحكم المطعون فيه للقانون والخطأ في تطبيقه وتأويله مع قصور في التسبيب ، ذلك أن الخبير قدر ثمن الأرض المستولى عليها بمبلغ ١٧٩ جنيها و ٢٠٨ مليات بواقع المتر ١٢٠ قرشا . وذكر في تقريره أنه أدخل في حسابه عند التقدير التحسين الذي أدخل على واجهة قطعة الأرض والمباني الخاصة بالمدين من زيادة عرض الشارع إلى اثني عشر مترا . ثم أعادت المحكمة المأمورية إليه لتقدير قيمة الأرض قبل التصقيع فقدر ثمنها بمبلغ ٢٢٤ جنيها دون مراعاة ما زاد في قيمتها بسبب الاستيلاء وتوسيع الشارع . وفي ضوء هذا التقدير الأخير قضت المحكمة بالزام الطاعن بأن يدفع للطعون عليهم مبلغ ٢٢٤ جنيها ثمنا للأرض دون أن تلقى بالا إلى ما بينه الخبير بوضوح في تقريره ودون أن تراعى ما عاد على العقار من زيادة في القيمة بسبب أعمال المنفعة العامة وانساق الحكم المطعون فيه وراء الحكم الابتدائي دون أن يفتن به إلى ما وقع فيه الحكم الأول من خطأ ينطوي على مخالفة حكم المادة ١٣ من قانون نزع الملكية للمنفعة العامة التي توجب خصم ما عاد على العقار من تحسينات أو زيادة في القيمة أو ما يمكن أن يعود عليه من ذلك بسبب أعمال المنفعة العامة الناشئة عن نزع الملكية أو الاستيلاء على ثمن الجزء المستولى عليه والقضاء بثلث هذا الجزء باعتبار قيمته قبل التصقيع دون خصم قيمة التحسينات رغم وضوح حكم القانون في ذلك وما بينه الخبير في تقريره مما أشار إليه الحكم المطعون

فيه في أسبابه ودون أن يوضح ذلك الحكم دعامة هذا القضاء مما يعتبر قصورا
بمليه ويطله .

وحيث إنه ورد في الحكم المطعون فيه ردا على دفاع الطاعن من أن تقدير
الخبير للثمن يتعارض مع المنطق إذ قدر قيمة الأرض قبل التوسيع بثمن يزيد على
قيمتها بعد التصقيع بأن هذا الدفاع "مردود" بأنه عند التقدير الأول راعى الخبير
ما حصل للأرض من تحسين من جراء توسيع الشارع لنقص ثمن القدر المتزوع
ملكته بنسبة ما استفاده المالك من تصقيع باقى أرضه ولذلك أعيدت له
المأمورية ليقدر القيمة الحقيقية للأرض وقت نزاع الملكية أى قبل التوسيع
وبدون مراعاة لتصقيع الأرض بسبب هذا الاستيلاء وترى المحكمة أن هذا
التقدير الأخير هو التقدير الصحيح الذى يتعين الأخذ به .

وحيث إن هذا الذى أخذ به الحكم المطعون فيه من اعتبار قيمة الجزء
المستولى عليه قبل نزاع الملكية دون مراعاة ما عاد على باقى الأرض من المنفعة
بسبب نزاع الملكية مخالف للقانون ذلك أن القانون رقم ٥ الصادر بتاريخ
١٩٠٧/٤/٢٤ بشأن نزاع ملكية العقارات للمنافع العمومية والمعدل بالمرسوم بقانون
رقم ٩٤ بتاريخ ١٩٣١/٦/١٨ نص فى المادة ١٣ منه على أنه " يقدر ثمن العقار
فى حالة نزاع ملكيته بدون مراعاة زيادة القيمة الناشئة أو التى يمكن أن تنشأ من نزاع
الملكية : أما إذا كان نزاع الملكية قاصرا على جزء منه فىكون تقدير ثمن هذا
الجزء باعتبار الفرق بين قيمة العقار جميعه وبين قيمة الجزء الباقى منه للمالك " ونصت
المادة ١٤ على أنه " إذا زادت أو نقصت قيمة الجزء الذى لم تنزع ملكيته بسبب
أعمال المنفعة العمومية فيجب مراعاة هذه الزيادة أو هذا النقصان ، ولكن المبلغ
الواجب إسقاطه أو إضافته لا يجوز أن يزيد فى أى حال عن نصف القيمة التى
يستحقها المالك حسب أحكام المادة السابقة " .

وحيث إنه يستفاد مما ورد فى تقرير الخبير — على ما سبق بيانه — أن قطعة
الأرض المختلف على تقدير ثمنها هى جزء مما يملكه المطعون عليهم فى نقطة النزاع
فلى هذا النحو يخضع تقدير ثمن هذا الجزء المستولى عليه لنص الفقرة الثانية

من المادة ١٣ من قانون نزع الملكية باعتباره جزءا من العقار المملوك للطعون عليهم ويتعين تقدير هذا الثمن باعتبار الفرق بين ثمن العقار جميعه وبين قيمة الجزء الباقي منه إلك مع وجوب مراعاة ما يكون قد طرأ على قيمة الجزء الذى لم تنزع ملكيته بسبب أعمال المنفعة العمومية من زيادة أو نقص طبقا لنص المادة ١٤ من ذلك القانون بخصمه أو إضافته إلى ثمن الجزء المستولى عليه حسب الأحوال، يستوى فى ذلك على ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أن تكون الحكومة قد اتبعت الإجراءات القانونية فى نزع الملكية أم لم تتبعها لأن نص المادة ١٤ من قانون نزع الملكية للذافع العامة الذى يوجب عند تقدير التعويض مراعاة قيمة الزيادة — والنقص فى قيمة الجزء الذى لم يتزع ملكيته إنما يقرر حكما عاما فى التعويض .

وحيث إنه على الرغم من أن الخبير قد أورد فى تقريره أن الجزء الباقي من ملك المطعون عليهم قد استفاد من التحسين الذى أدخل على واجهة قطعة الأرض ، والمباني الخاصة بهم بسبب اتساع عرض الشارع وزيادته إلى ١٢ مترا الأمر الذى رده الحكم المطعون فيه فى أسبابه على ما سبق الإشارة إليه فإن ذلك الحكم لم يقيم وزنا لهذه الفائدة عند تقدير ثمن الجزء المستولى عليه بل أجرى تقدير هذا الثمن تأييدا للحكم الابتدائى — على أساس قيمة الأرض دون مراعاة ما عاد على باقى الأرض من المنفعة بسبب نزع الملكية بخاء بذلك مخالفا لقانون نزع الملكية وما ورد فى مادتيه ١٣ و ١٤ سالفى الذكر عن هذا التقدير — ويكون سبب الطعن المبني على هذه المخالفة فى محله ويتعين لذلك نقض الحكم .

جلسة ٣١ من أكتوبر سنة ١٩٥٧

برئاسة السيد المستشار محمود عياد، وبحضور السادة : محمد متولى فتلم، وإبراهيم عثمان يوسف،
ومحمد زعفراني سالم، والحسيني العوضي المستشارين .

(٨٢)

طعن رقم ١٨٩ سنة ٢٣ ق :

(١) صورية . إثبات " الإثبات بالينة " . بيع . غير . حكم "تسيب كاف" . إجازة
الحكم للمشتري لإثبات التصرف الصوري الصادر من البائع له بغير الكتابة . انعدام
حاجته بعد ذلك إلى تدعيم هذه الإجازة بالاستناد إلى مبدأ ثبوت بالكتابة . النفي عليه
بما يرد في أسبابه بعد ذلك تزييدا . غير منتج .

(ب) صورية . بيع . دفاع . غير . قوة الأمر المقضي . انتهاء المحكمة إلى اعتبار المشتري
من الغير بالنسبة لتعاقد الصوري الصادر من البائع له إلى مشتر آخر . عدم التزام المحكمة
بالرد على تمسك المشتري الآخر بحجية الحكم الصادر بإثبات تعاقد .

١ — المشتري يعتبر من الغير في أحكام الصورية بالنسبة للتصرف الصوري
الصادر من البائع إليه وله أن يثبت صورية هذا التصرف بغير الكتابة — على
ما جرى به قضاء هذه المحكمة — فإذا كان الحكم قد أجاز الإثبات في هذه الحالة
بغير الكتابة فإنه لا يكون في حاجة بعد ذلك إلى تدعيم هذه الإجازة بالاستناد
إلى مبدأ ثبوت بالكتابة ولا جدوى من النفي عليه بما يورده في أسبابه بعد ذلك
تزييدا .

٢ — متى كانت المحكمة قد انتهت إلى أن المشتري يعتبر من الغير بالنسبة
للتعاقد الصوري الصادر من البائع إليه إلى مشتر آخر فإنها لا تكون ملزمة بالرد
على تمسك هذا الأخير بحجية حكم صدر لمصلحته بإثبات تعاقد .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

... من حيث إن الوقائع سبق بيانها فى الحكم الصادر بتاريخ ٢٣ من مايو سنة ١٩٥٧ الذى قضى بقبول الطعن شكلا .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين : حاصل الأول منهما أن الحكم التمهيدى الصادر بتاريخ ٢٨ من أبريل سنة ١٩٤٨ قد خالف القانون إذ قضى بأحالة الدعوى على التحقيق ليثبت المطعون عليه الأول بكافة طرق الإثبات بما فيها البينة أن عقد البيع الصادر من مورث المطعون عليهما الثانى والثالث إلى الطاعن بتاريخ ٧ من يونيو سنة ١٩٢٦ والمسجل فى ٢٣ من أبريل سنة ١٩٢٧ صورى صورية مطلقة ، ووجه مخالفة القانون فى ذلك هو أن النزاع يقوم بين الطاعن والمطعون عليه الأول على المفاضلة بين هذا العقد وعقد آخر صادر إلى المطعون عليه الأول من نفس البائع ببيع الأطنان ذاتها بتاريخ ٨ من أكتوبر سنة ١٩٣٧ ومسجل فى أول أغسطس سنة ١٩٣٨ ولما كان عقد الطاعن أسبق من عقد المطعون عليه فى التاريخ وفى التسجيل فإنه يمتنع على هذا الأخير أن يثبت صورية العقد الصادر من سلفه إلى الطاعن إلا بالكفاية لأنه خلف خاصر لسلفه فلا يملك من الحقوق أكثر مما يملك سلفه وهو لا يعتبر من الغير بالنسبة إلى العقود التى تكون صدرت من سلفه قبل انتقال الشيء محل التعاقد إليه ، ومن ثم فلا يجوز له إثبات ضرورتها إلا بالكفاية ، ولا يصحح من خطأ الحكم التمهيدى فى هذا الصدد ما ذهب إليه الحكم القطعى بعد ذلك تبريرا لهذا الخطأ من وجود مبدأ ثبوت بالكفاية إذ الحكم التمهيدى يستقل بأسبابه .

وحيث إن هذا النعى مردود بأن المطعون عليه الأول بوصفه مشتريا يعتبر فى أحكام الصورية من الغير بالنسبة للتصرف الصورى الصادر من البائع إليه وعلى ذلك لا يكون الحكم المضنون فيه قد خالف القانون فى شيء إذ أجاز للمطعون

عليه الأول إثبات صورية العقد الصادر إلى الطاعن بغير الكتابة - وعلى هذا جرى قضاء هذه المحكمة في الطعن رقم ٢١١ سنة ١٨ القضائية بتاريخ ٢٦ من أكتوبر سنة ١٩٥٠ .

وحيث إن الطاعن ينفي في السبب الثاني على الحكم القطعي قصورا في التسيب وخطا في الإسناد من أربعة أوجه حاصل الأول منها أنه استظهر من ورقة قدمها المطعون عليه الأول مبدأ ثبوت بالكتابة واستدل منها على صورية العقد الصادر إلى الطاعن دون أن يبين سنده فيما ذهب إليه ، وكذلك قال الحكم إن الطاعن لم يرد على الدليل المستفاد من هذه الورقة ولم يدحضه مع أن الطاعن تناول هذا المستند بالرد والتعليق في ختام مذكرة التي قدمها إلى المحكمة وفي ذلك ما يعيب الحكم - وحاصل الوجه الثاني أن الطاعن تمسك في دفاعه بأنه ليس ثمة قرابة بينه وبين مورث المطعون عليهما الثاني والثالث ، فلم يرد الحكم على هذا الدفاع بجارة الحكم التمهيدى الذى قال بهذه القرابة وبذلك ظلت المحكمة متأثرة في عقيدتها الموضوعية الواقعة غير صحيحة . وحاصل الوجه الثالث أن الحكم المطعون فيه قال: إن المطعون عليه الأول عجز عن تقديم الدليل الكتابي على صورية عقد الطاعن بسبب تواطؤ هذا الأخير مع البائع له وهذا القول يكتنفه الغموض والابهام بحيث لا يمكن أن يفهم مراد الحكم منه . وحاصل الوجه الرابع أن الحكم أغفل الرد على دفاع جوهرى للطاعن وتفصيل ذلك أن المطعون عليه الأول كان قد اختصمه في دعوى صحة التوقيع التي رفعها على البائع له فظعن هذا الأخير على العقد الصادر منه إلى الطاعن ، فدفع الطاعن بأنه لا يجوز للبائع له أن يثبت الصورية إلا بالكتابة وعندئذ تنازل المطعون عليه الأول عن مخاصمته ثم حكم بصحة التوقيع ودلالة التنازل من مخاصمته أن المطعون عليه الأول والبائع له كانا متواطئين ومن ثم فلا حجية للحكم الصادر بصحة التوقيع قبله فلم تتعرض المحكمة لهذا الدفاع ولم ترد عليه ، كما أنها أغفلت الرد على تمسك الطاعن بحجية الحكم الصادر بإثبات التعاقد عن العقد الصادر إليه وفي هذا الإغفال ما يعيب الحكم ويبطله .

وحيث إن هذا النعى مردود في الأوجه الثلاثة الأولى منه بما سبق الرد به على السبب الأول من أن المطعون عليه الأول يعتبر من الغير في أحكام الصورية وأن له أن يثبت صورية عقد الطاعن بغير الكتابة ، ومن ثم فلم يكن الحكم في حاجة بعد ذلك إلى تدعيم هذه الإجازة بالاستناد إلى مبدأ الثبوت بالكتابة ، ولا جدوى للطاعن من النعى على الحكم بما أورده في أسبابه بعد ذلك تريدا ، وهو مردود في الشق الأول من السبب الرابع بأنه نعى لا يصادف محلا له إذ أن الحكم المطعون فيه لم يأخذ الطاعن بحجية الحكم الصادر بصحة التوقيع ، ومردود في شقه الآخر بأن المحكمة لم تكن ملزمة بالرد على تمسك الطاعن بحجية الحكم الصادر لمصلحته بإثبات التعاقد بعد أن انتهت إلى أن المطعون عليه الأول يعتبر من الغير بالنسبة للتعاقد على ما سبق بيانه .

وحيث إنه يخلص من ذلك كله أن الطعن في غير محله فيتمين رفضه .

جلسة ٣١ من أكتوبر سنة ١٩٥٧

برئاسة السيد عبد العزيز محمد رئيس المحكمة ، وبحضور السادة : ابراهيم عثمان يوسف ،
ومحمد زعفراني سالم ، والحسيني موسى ، ومحمد رفعت المستشارين .

(٨٣)

طعن رقم ٢٩٤ سنة ٢٣ ق :

(١) تنفيذ عقارى "المسئولة عن الحجز" . كفالة . مسئولية . اتفاق المدين وضامته في الدين
على أن يقوم الضامن بوفاء الدين . قيام الدائن باتخاذ إجراءات الحجز العقارى تنفيذا
لحكم صادر ضد المدين عن دين خاص به وللحكم الصادر ضده هو والضامن عن الدين
المضمون . انعدام مسئولية الضامن قبل المدين ما دامت إجراءات الحجز العقارى لم تتخذ نتيجة
تقصيره في الوفاء بما التزم به قبل المدين ولو كان قد اتفق مع الدائن على شراء أطياف
المدين عند عرضها للبيع .

(ب) نقض "أسباب الطعن" . حساب . ربح . عدم جواز الطعن على الحكم بطريق
النقض بسبب خطئه في حساب ربح خطأ ماديا حسابيا .

١ — إذا اتفق المدين مع ضامنه في الدين على أن يقوم الضامن بوفاء مبلغ
الدين للدائن ثم اتخذ الأخير إجراءات الحجز العقارى ضد مدينه ولم يكن ذلك
نتيجة تقصير الضامن في الوفاء بما التزم به قبل المدين بل كان تنفيذا لحكم
صادر ضد هذا الأخير عن دين خاص به وتنفيذا للحكم الآخر الصادر ضد المدين
وضامنه عن الدين المضمون — وسواء أكان تصرف الدائن على هذا الوجه
سليما في ذاته أو لم يكن كذلك — فإن هذا التصرف لا يرتب حقا للمدين قبل
الضامن طالما أن إجراءات الحجز العقارى لم تتخذ بسبب تقصير هذا الضامن
في الوفاء بالتزامه وما دام من الثابت قطعا أن بعض الدين الذى كان الدائن
يطلب البيع من أجله هو دين خاص بالمدين وحده . ولا يغير من هذا النظر ولا
ينال منه القول بأن الضامن كان متفقا مع الدائن على شراء أطياف المدين

هذه عرضها للبيع إذ ليس تمت ما يمنع من هذا الاتفاق وشأن الضامن فيه كشأن غيره من الراغبين في الشراء .

٢ — لا يجوز الطعن على الحكم بطريق النقض بسبب خطئه في حساب ريع خطأ ، أديا حسابيا إذ هذا السبب لا يندرج تحت أسباب الطعن بالنقض التي رسمها القانون .

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن المطعون عليه رفع الدعوى رقم ١٠٩ سنة ١٩٤١ على طنطا على الطاعن وقال بيانا له إنه — أي المطعون عليه — كان مدينا للبنك التجاري بمبلغ ٤١٩ جنيها و ٩٥٥ مليا وكان الطاعن ضامنا له في هذا الدين ، وفي ٢٥ يونيو سنة ١٩٣١ حصل البنك على حكم ضدهما قضى بإلزامهما متضامين بأن يدفعوا له مبلغ الدين وفوائده بواقع ٨ ٪ سنويا ، ولما كان هو شريكا للمدعى عليه — الطاعن — في ما كينة رى وطحين بحق النصف لكل منهما فقد اتفقا في ٦ من نوفمبر سنة ١٩٣١ على أن يقوم الطاعن بسداد دين البنك وفي مقابل ذلك يدفع المطعون عليه الى الطاعن مبلغ ٣٧٥ جنيها مقسما على أربعة أقساط سنوية كل منها بمبلغ ٩٣ جنيها و ٧٥٠ مليا سنويا ابتداء من ١٥ من ديسمبر سنة ١٩٣١ وأن يرهن له حصة في الماكينة ، و١ فدانا ، و ١٥ قراطا ، و ١٦ مسمما أطيانا زراعية على أن يظل المطعون عليه واضعا يده على ما رهنه ، وفي ١٠ من نوفمبر سنة ١٩٣١ تحرر بينهما عقد رهن صيغ في صورة عقد بيع تم تسجيله في ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٣١ ثم قام خلاف بينهما بعد ذلك فرفع المطعون عليه الدعوى رقم ٥٨٠ سنة ١٩٣٢ على طنطا طلب فيها الحكم باعتبار هذا

العقد عقدهم وبراءة ذمتهم من القسط الأول المشار إليه في اتفاق ٦ من نوفمبر سنة ١٩٣١ وكان البنك في خلال ذلك قد وقع اختصاصا على أطيان الطرفين واتخذ إجراءات الجزاءات ولكن إجراءات البيع كانت تؤجل المرة بعد المرة للصالح ، وفي ١١ من أغسطس سنة ١٩٣٣ تحرر محضر صلح بين الطاعن والمطعون عليه اتفقا فيه على أن دين الطاعن قبل المطعون عليه هو مبلغ ٤٢٥ ج يقوم بدفعه إليه على أقساط سنوية كل منها بمبلغ ٨٥ ج يستحق آخرها الدفع في شهر أكتوبر سنة ١٩٣٨ ، وبعد انعقاد هذا الصلح أي في ١٧ من أكتوبر سنة ١٩٣٣ اتفق الطاعن مع البنك التجاري على أن يدفع إليه دين المطعون عليه مقسطا على خمسة أقساط سنوية كل منها بمبلغ ٨٠ ج يستحق آخرها الدفع في شهر أكتوبر سنة ١٩٣٨ ، وفي ٢٣ من ديسمبر سنة ١٩٣٣ صدر الحكم في القضية ٥٨٠ لسنة ١٩٣٢ قاضيا باعتبار العقد المؤرخ ١٠ من نوفمبر سنة ١٩٣١ عقد رهن ورفض طلب براءة الذمة استنادا إلى أن ذمة المطعون عليه كانت مشغولة بمبلغ ٤٢٥ ج حتى ١١ من أغسطس سنة ١٩٣٣ وهو تاريخ الصلح الذي استبدل به اتفاق ٦ من نوفمبر سنة ١٩٣١ ويقول المدعى — المطعون عليه — إن البنك التجاري بعد أن كان قد أوقف إجراءات البيع واتفق مع الطاعن في ١٧ من أكتوبر سنة ١٩٣٣ على تقاضي دينه على أقساط يستحق آخرها الدفع في شهر ديسمبر سنة ١٩٣٨ ، عاد فاستأنف السير في الإجراءات بناء على توأطئه مع الطاعن إذ أحله هذا الأخير بما التزم به بمقتضى اتفاق ١٧ من أكتوبر سنة ١٩٣٣ سالف الذكر واتفق معه اتفاقا سريا على أن ينزع البنك ملكية الأطيان لحساب الطاعن وقد نفذ هذا الاتفاق فنزع البنك ملكية ٦ أفدنة و ١٥ قيراطا و ١٦ سهما ورسا مزادها على الطاعن بمبلغ ١١٧ ج فكانت نتيجة ذلك أن حرم المطعون عليه من وبيع أطيانه وبيع نصف الماكينة من سبتمبر سنة ١٩٣١ حتى نوفمبر سنة ١٩٤٠ كما أنه أصابه ضرر من جراء بيع الأطيان بالمزاد وانتهى المطعون عليه من ذلك إلى طلب الحكم له أولا — بتثبيت ملكيته إلى ١ فدان و ١٥ قيراطا و ١٦ سهما وإلى نصف الماكينة وتسليمه إليه . ثانيا — بإلزام الطاعن بأن يدفع له مبلغ ١٨٠٥ ج قيمة الريع — ثالثا — إلزامه بأن يدفع له مبلغ ١٠٠٠ ج على سبيل التعويض ، قضى

في ٢٤ من ديسمبر سنة ١٩٤١ بتثبيت ملكية المطعون عليه إلى نصف الماكنة وتسليمها إليه ، وفيما يختص بالريع والتعويض قضى بنسب خبير لفحص المستندات والاطلاع على حساب كل من الطاعن والمطعون عليه في البنك التجاري لمعرفة ما إذا كان نزع ملكية الـ ٩ أفدنة و ١٥ قيراطا و ١٦ سهما كان تنفيذا للحكم الصادر في ٢٥ من يونيو سنة ١٩٣١ على الطاعن والمطعون عليه معا وفاء للدين المضمون أم أنه كان تنفيذا للحكم الصادر في ٢٥ من أبريل سنة ١٩٣٢ ضد المطعون عليه وفاء للدين الخاص به وبحث ما تمسك به الطاعن من أنه قام بما التزم به للبنك بمقتضى اتفاق ١٧ من أكتوبر سنة ١٩٣٢ فدفع إليه دين المطعون عليه الذي ضمنه فيه وتسلم الصورة التنفيذية للحكم الصادر بهذا الدين في ٢٥ من يونيو سنة ١٩٣١ مؤشرا عليها بما يفيد السداد ، وفي حالة ما إذا تبين للخبير أن نزع الملكية كان بسبب تقصير الطاعن في سداد هذا الدين عليه أن ينتقل إلى موقع الأطنان المتزوع ملكيتها ويقدر ثمنها الحقيقي وريعها . . . وكذا ريع الـ ١ فدان و ١٥ قيراطا و ١٦ سهما وما كينة الطعين . . . وبعد أن قدم الخبير تقريره مدلى المدعى — المطعون عليه — طلباته إلى طلب الحكم بإلزام الطاعن بأن يدفع له مبلغ ٩٢٨٨ ج و ٤١٧ م . . . والحكم باعتبار مرسى المزار باطلا لبنائه على غش . . . وفي ٢١ من أبريل سنة ١٩٥١ قضى بإلزام الطاعن بأن يدفع إلى المطعون عليه مبلغ ١١٥٩ ج و ٤٦٠ م . . . فاستأنف المطعون عليه هذا الحكم وقيد استئنافه برقم ٣٢٠ سنة ١ ق استئناف طنطا ، كما استأنفه الطاعن وقيد استئنافه برقم ٩ سنة ١ ق استئناف طنطا . وفي ٢٣ يونيو سنة ١٩٥٣ قضى في الاستئناف بتعديل الحكم المستأنف وإلزام الطاعن بأن يدفع إلى المطعون عليه مبلغ ٢١١٨ ج و ٥٢٠ م فطعن في هذا الحكم بطريق النقض ، وقد عرض الطعن على دائرة فحص الطعون فقررت إحالته على هذه الدائرة لنظره بجلسة ١٧ من أكتوبر سنة ١٩٥٧ وفي هذه الجلسة صممت النيابة على ما جاء بمذكرتها طالبة رفض الطعن .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب ينمى الطاعن على الحكم المطعون فيه بالسببين الأول والثاني منها مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه ذلك أن الحكم أخذ

بالاتفاقين المعقودين بين الطاعن والمطعون عليه في ٦ من نوفمبر سنة ١٩٣١ و ١٤ من أغسطس سنة ١٩٣٣ وقد تضمن هذان الاتفاقان التزامات متبادلة يقوم كل طرف من الطرفين بتنفيذ ما التزم به في مقابل قيام الطرف الآخر بالتزامه المقابل ، وكان مقتضى أخذ الحكم بالاتفاقين أن ينزل حكم القانون عليهما فلا يقرر مسؤولية الطاعن عن تعويض المطعون عليه إذا كان قد نفذ ما التزم به قبله ، والثابت المقطوع به أن الطاعن قد نفذ ما التزم به للمطعون عليه بمقتضى ذينك الاتفاقين فقام بدفع الدين إلى البنك التجارى فى المواعيد المتفق عليها ولكن الحكم قضى على الرغم من ذلك بمسئوليته عن تعويض المطعون عليه ١٤ أصابعه من ضرر من جراء إجراءات حجز العقارى التى اتخذها البنك على أطيانه وبيعها بعد ذلك بالمزاد بثمن يقل عن قيمتها الحقيقية ثم قضى بالزام الطاعن بأن يدفع له مبلغ ١١٨٨ ج و ٢٢٨ م وبذلك يكون الحكم قد أقيم على غير سند من القانون إذ التقصير الموجب للمسئولية غير قائم .

وحيث إنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه فى حدود ما ينعاه الطاعن على أن المنازعة بين الطاعن والمطعون عليه تقوم على مدى الالتزامات الناشئة عن عقد الصلح المبرم بينهما فى ١١ من أغسطس سنة ١٩٣٣ وأنه تبين للحكمة أن الطاعن قد التزم بمقتضى هذا العقد بأن يقوم بسداد دين المطعون عليه إلى البنك التجارى وفى مقابل ذلك التزم المطعون عليه بأن يدفع إلى الطاعن مبلغ ٤٢٥ ج فقام الطاعن بتنفيذ التزامه إذ اتفق مع البنك فى ١٧ من أكتوبر سنة ١٩٣٣ على أن يدفع له الدين على أقساط سنوية وقام بدفع تلك الأقساط فعلا فى المواعيد المتفق عليها إلا أن البنك على الرغم من ذلك عاد فاستأنف السير فى إجراءات الحجز العقارى التى كان قد اتخذها على أطيان المطعون عليه تنفيذا لحكمين صادرين لصالحه أحدهما ضد المطعون عليه وحده عن دين خاص به مقداره ١٠٧ ج بخلاف الفوائد والآخر ضد المطعون عليه والطاعن كلاهما عن الدين المضمون ، وقد كان استئناف البنك السير فى الإجراءات قد تم بناء على اتفاق بينه وبين الطاعن ثم رتب الحكم على ذلك مسؤولية الطاعن عن تصرف البنك الذى أدى إلى بيع الأطيان بثمن يقل عن ثمنها الحقيقى حيث قال : ”وحيث إنه يؤخذ من

ذلك أن البنك التجارى رغم قيام المستأنف ضده أصليا — الطاعن — بوفاء الاقساط المستحقة عليه وقبل مواعيدها قد اتخذ إجراءات التنفيذ العقارى والتي انتهت ببيع أطيان المستأنف أصليا — المطعون عليه — وتبين مما أثبتته الخبر بتقريره بعد الاطلاع على أوراق البنك التجارى أن المستأنف ضده أصليا قد طلب منه بتاريخ ٢٣ من ديسمبر سنة ١٩٣٦ أن يشتري البنك الأطيان المعروضة للبيع لحسابه ذلك ونفاذا لاتفاق سرى عقد بينهما تاريخه ٥ من يناير سنة ١٩٣٧ أخذ البنك ضمانا لنفاذ هذا الاتفاق مبلغ مائة جنيه مما يتم عن أن تحريك البنك للإجراءات قد تم بإيجائه خصوصا وأن المستأنف عليه كان إلى تاريخ تحريك هذه الإجراءات قائما بسداد أقساط دينه الملتزم بوفائه، وانتهى الحكم من ذلك إلى القضاء بالزام الطاعن بأن يدفع إلى المطعون عليه مبلغ ١١٨٨ ج و ٢٢٨ م تعويضا له عما لحقه من ضرر بسبب ذلك .

وحيث إن هذا الذى أقام الحكم قضاءه عليه فى إلزام الطاعن بالتعويض عما اتخذته البنك من إجراءات لا سند له من القانون ذلك أن استئناف البنك التجارى السير فى إجراءات حجز العقارى لم يكن نتيجة لتقصير الطاعن فى الوفاء بما التزم به قبل المطعون عليه بمقتضى عقد الصلح المؤرخ ١١ من أغسطس سنة ١٩٣٣ الذى قرر الحكم أنه وحده محل النزاع من الطاعن والمطعون عليه — بل كان تنفيذا للحكم الصادر ضد هذا الأخير عن دينه الخاص وتنفيذا للحكم الآخر الصادر ضد المطعون عليه والطاعن عن الدين المضمون — على ما جاء بأسباب الحكم المطعون فيه وعلى ما هو ظاهر من حكم مرسى المزاد الصادر فى ٣ من فبراير سنة ١٩٣٧ — وسواء أكان تصرف البنك على هذا الوجه سليما فى ذاته أو لم يكن كذلك فإن هذا التصرف لا يرتب حقا للمطعون عليه قبل الطاعن طالما أن إجراءات حجز العقارى لم تتخذ بسبب تقصيره هو فى القيام بالتزامه وما دام من الثابت قطعا أن بعض الدين الذى كان يطلبه البنك للبيع من أجله هو دين خاص بالمطعون عليه وحده ، ولا يغير من هذا النظر ولا ينال منه ما ذهب إليه الحكم المطعون فيه من أن الطاعن كان متفقا مع البنك على شراء الأطيان عند عرضها للبيع إذ ليس ثمة ما يمنع من هذا الاتفاق ، وشأن الطاعن فيه كشأن غيره من الراغبين فى الشراء .

وحيث إنه يبين من ذلك أن الحكم المطعون فيه قد خالف القانون في قضائه بمسئولية الطاعن من تعويض الضرر الذي لحق بالمطعون عليه من جراء اتخاذ إجراءات التنفيذ العقارى وبيعها فيتعين رفضه في هذا الخصوص دون حاجة إلى البحث في الشق الأول من السبب الثالث .

وحيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه بالشق الثانى من السبب الثالث خطأه في حساب ريع الماكينة خطأ ماديا حسائيا والظعن على الحكم بطريق النقض لهذا السبب غير جائز إذ هو لا يندرج تحت أسباب الظعن بالنقض التى رجمها القانون فيتعين رفضه .

وحيث إن موضوع الدعوى صالح للحكم فيه بالنسبة للشق الخاص بالتعويض .

وحيث إن الحكم المستأنف فيما قضى به من رفض طلب التعويض في محله للأسبابه ولما سبق بيانه لذلك يتعين تأييده .

جلسة ٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٧

برئاسة السيد المستشار محمود عياد ، وبحضور السادة : محمد متولى حاتم ، وإبراهيم عثمان يوسف ، والحسين العوضى ، ومحمد رفعت المستشارين .

(٨٤)

طعن رقم ٣٠٠ سنة ٢٣ ق :

(أ) عقد " تكليف " . الأثبات بوجه عام . دين . وكالة بالعمولة . محكمة الموضوع . استخلاصها استخلاصاً سائفاً من شهادة الشهود والقرائن في الدعوى بأن العلاقة بين الطرفين هي علاقة مقرض بمقرض لا وكالة بالعمولة . لا خطأ . للقول بأن الدائن لم يقدم دفاتره التجارية رغم تكليف المحكمة له بذلك . لا وجه له .

(ب) قض « أسباب الطعن » . شهادة . نعى مجهول قاصر بأن شهادة الشهود مضطربة ومتناقضة . عدم قبوله .

١ — متى كانت محكمة الموضوع قد كيفت العلاقة بين الطرفين بأنها علاقة مقرض بمقرض لا وكالة بالعمولة وأقامت قضاهاً في هذا الخصوص على ما استخلصته من شهادة الشهود ومن القرائن المائلة في الدعوى استخلاصاً سائفاً فلا وجه للنعي عليها بالخطأ في التكليف ولا للقول بأن الدائن لم يقدم دفاتره التجارية رغم تكليف المحكمة له بذلك — إذ بحسب المحكمة بعد أن اقتنعت من الأدلة التي أوردتها في حكمها بحقيقة العلاقة بين الطرفين أن يقوم قضاؤها عليها .

٢ — لا يقبل النعي على شهادة الشهود بأنها مضطربة ومتناقضة متى كان هذا النعي مجهولاً قاصراً البيان .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تحصل فى أن المطعون عليه الأول (حسين البليسى) أقام الدعوى رقم ١٩١ لسنة ١٩٤٧ كلى الزقازيق ضد كامل مرغلى (الطاعن) وجاء بمريضتها أن الطاعن استلم منه فى الفترة من ١٩٤٦/١٠/١٧ إلى ١٩٤٦/١١/١٣ مبلغ ٦٥١٥ جنيها على أن يورد باسمه (أى باسم المطعون عليه الأول) أقطانا بشونة البنك الأهلى — على أن تباع لحساب المورد — وقد بلغ ثمن مجموع ما ورده ٥٥٣٧ جنيها و ٤٤٠ مليا ويخصم هذا المبلغ من مجموع المبالغ التى استلمها يكون الباقي فى ذمة الطاعن مبلغ ٩٧٧ جنيها و ٦٦٠ مليا وهو ما طلب الحكم له به .

وبإعلان مؤرخ ١٩٤٧/٥/٢٥ أدخل الطاعن — المطعون عليه الثانى — ضامنا له فى الدعوى ليسمع الحكم بما حسى أن يقضى به عليه للمطعون عليه الأول .

وبتاريخ ٢١ من مارس سنة ١٩٥١ قضت المحكمة برفض الدعوى — وأقامت قضاءها على ما أوردته فى حكمها من أنه ثبت لها أن المبالغ التى استلمها (الطاعن) من المطعون عليه الأول لم تكن على سبيل القرض بل إنه استلمها بصفته وكيلًا عن المطعون عليه الأول — ليشتري بها أقطانا لحسابه ويوردها باسمه — نظير عمولة له — وأن ثمن شرائها يربو على المبالغ التى استلمها .

وبتاريخ ١٩٥٠/٥/٢٢ استأنف المطعون عليه الأول هذا الحكم إلى محكمة استئناف المنصورة وقيد بجدولها برقم ٧٨ لسنة ٣ ق (المنصورة) وطلب الحكم بقبول استئنافه شكلا وفى الموضوع إلغاء حكم محكمة أول درجة بكامل أجزائه والحكم بإلزام الطاعن بأن يدفع له مبلغ ٩٧٧ جنيها و ١٣٠ مليا .

وفي ٢٩ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ أصدرت محكمة الاستئناف حكما قضت فيه بقبول الاستئناف شكلا وقبل الفصل في موضوعه بإحالة الدعوى إلى التحقيق تفصيلا لحقيقة العلاقة بين الطرفين ، وكلفت المطعون عليه الأول تقديم دفاتره التجارية عن مدة العملية موضوع النزاع — كما كلفت الطاعن تقديم كشف رسمي بأسعار القطن أيام تسليمه للحلج .

وبعد سماع أقوال شهود الطرفين أصدرت محكمة الاستئناف بتاريخ ٢٤ من يونيو سنة ١٩٥٣ حكما قضت فيه بإلغاء الحكم المستأنف وبإلزام الطاعن بأن يدفع للمطعون عليه الأول مبلغ ٩٧٧ جنيها و ١٣٠ مليا والمصروفات المناسبة عن الدرجتين ومبلغ ١٠٠٠ قرش مقابل أتعاب المحاماة ورفضت ما عدا ذلك من الطلبات . فقرر الطاعن بتاريخ ١٢/٩/١٩٥٣ الطعن في هذا الحكم بطريق النقض وأبدت النيابة رأيها برفض الطعن . وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون وطلبت النيابة رفضه . وقررت دائرة الفحص بجلسة ٢٢ من مايو سنة ١٩٥٧ إحالته إلى هذه الدائرة بجلسة ٢٤ من أكتوبر سنة ١٩٥٧ وفيها صممت النيابة على رأيها السابق إبدائه .

وحيث إن الطعن بني على ثلاثة أسباب ينعي الطاعن في أولها : على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون بتكييفه العلاقة بين الطرفين بأنها علاقة مقرض بمقرض — وأن ما استلمه الطاعن من المطعون عليه الأول من مبالغ إنما كان على سبيل القرض فيسترد مبالغه كاملة — وأن ما اشتراه وأودعه من أقطان باسم المطعون عليه الأول مملوك للطاعن ويحمل هو نتيجة تقلب الأسعار وواقع الأمر أن العلاقة بينهما مبناها الوكالة بالعمولة — وأن مأمورية الطاعن تنحصر في شراء الأقطان للمطعون عليه الأول وتتحدد مسؤوليته باحتساب ثمنها وقت الشراء وخصمه مما استلمه من المطعون عليه الأول — وإذا كان الأمر كذلك فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أخطأ في تكييف هذه العلاقة على نحو ما كیفها به مخالفا بذلك الواقع الثابت من الأدلة المفصلة التي أقام عليها الحكم الابتدائي قضاءه — فالإيصالات المحررة على الطاعن منصوص في بعضها صراحة

على أنه استلم مبالغها على ذمة توريد أقطان للطعون عليه الأول وفي بعضها الآخر على أنه استلم المبالغ الواردة بها بصفة أمانة على ذمة توريد أقطان لحسابه (أى لحساب المطعون عليه الأول) وقد خلت تلك الإيصالات من النص على أن المبالغ كانت سلفة أو قرضا — فیده على تلك المبالغ لم تكن يد مالك يتصرف كيف يشاء وإنما كانت يد أمين مما يفيد ثبوت صفة الوكالة — وإيداع الأقطان باسم المطعون عليه الأول يعتبر عنوانا للملكية هو لها دون الطاعن فلم يكن له عليها سلطان وليس في مكتبته التصرف فيها — والدفاتر التي تمسك الطاعن بما هو مثبت فيها والتي كلفته المحكمة بتقديمها لم تقدم في درجتي التقاضي خشية ظهور الحقيقة المرصودة فيها — وشهادة الشهود برغم ما فيها من تناقض واضطراب لا يمكن الأخذ بها كدليل حاسم يناهض الأدلة التي أقامها الحكم الابتدائي . ويحصل السبب الثاني في أن الحكم المطعون فيه أففل الرد على ما أقام عليه الحكم الابتدائي قضاءه من صراحة العبارات الواردة في إيصالات استلام المبالغ من المطعون عليه الأول من أنها سلمت على ذمة توريد قطن وبصفة أمانة لتوريد قطن — مكتفيا في هذا الخصوص بالقول بأنه لا محل للتحويل على الصيغة التي كتبت بها الإيصالات وأن ماورد بها لا يعبر عن حقيقة الواقع تعبيرا دقيقا مع أنه لا محل لتأويل ما هو صريح وواضح — ومغفلا في الوقت نفسه مناقشة أمر إيداع القطن باسم مالكه المطعون عليه الأول وامتناع هذا الأخير عن تقديم دفاتره مع ما في هذا الامتناع من قيام اللجة ضده . ويحصل السبب الثالث في تعيب الحكم المطعون فيه بالاستناد إلى دليل غير متج بارتكانه إلى قائمة مزاد بيع القطن في بيان حقيقة المعاملة بين الطرفين وأن العلاقة بينهما هي علاقة مقرض بمقرض لا موكل بوكيل . ذلك أن القطن مودع باسم المطعون عليه الأول وتصرف فيه بالبيع بالممارسة أو بالمزاد لا يرجح معنى على آخر — ولا يؤدي بالتالي إلى النتيجة التي ارتأها الحكم المطعون فيه — وقد خالط هذا الفساد في التدليل إشارته في هذا الخصوص إلى إنذار قيل إنه أعلن للمطعون عليه الأول في ٦ من فبراير سنة ١٩٤٧ على يد محضر والحال أن هذا الإنذار لم يوجد ولم يقدم بملف الدعوى .

وحيث إن هذه الأسباب جميعها مردودة — ذلك أن محكمة الاستئناف رأت — كما ورد بحكمها الصادر في ٢٩ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ "نقصيا" لحقيقة العلاقة بين الطرفين ألا تقف بالدليل عند حد القرائن التي يسوقها كل من الطرفين وأن تحيل الدعوى إلى التحقيق لتستثير به عما يكشف عن هذه العلاقة "فكلفت المطعون عليه الأول" بأن يثبت بكافة الطرق بما فيها البيئة أنه إنما كان يقرض الطاعن مالا ليشتري به القطن لحسابه الخاص وأنه لا شأن له بعملية البيع والشراء ولم يكن يتدخل فيها — ولينفى (الطاعن) ذلك ويثبت أنه كان وكلا بالعمولة (للمطعون عليه الأول) وأنه كان يشتري القطن لحساب هذا الأخير وأنه لم يكن له شأن في ربحه أو خسارته — وكلفت (المطعون عليه الأول) تقديم دفاتره التجارية من مدة العملية موضوع النزاع — وعلى الطاعن تقديم كشف رسمي بأسعار أيام تسليمه الأقطان للمحاج . وبعد أن سمعت المحكمة الشهود أصدرت حكمها المطعون فيه وقد أقامته على ما استخلصته من شهادة شهود المطعون عليه الأول وما أخذت به من قرائن أخرى مماثلة في الدعوى ، وورد بحكمها أن "سبب الخلاف الذي قام بين الطرفين يرجع إلى أن أسعار القطن الذي أودعه (الطاعن) بنك أجيون هبطت فلم تف بالدين" وأنه أى الطاعن — أراد أن يكيف المعاملة بينهما على أنه لم يكن سوى مورد للقطن بالعمولة وبذلك لا يتحمل الخسارة الناتجة من هبوط الأسعار وأن الواقع ما شهد به شهود (المطعون عليه الأول) من أن إيداع القطن بنك أجيون إنما كان بقصد بيعه ودفع ثمنه لتسديد ما يقترضه من (المطعون عليه الأول) وعرضت المحكمة للإيصالات المحررة على الطاعن فقررت أن "ما جاء بالإيصالات المحررة على (الطاعن) من أنه كان يقبض المبالغ الواردة بها لتوريد القطن فإنه تعبير غير دقيق يصح فهمه على أن (الطاعن) يقدم القطن للغرض السابق ذكره وقالت "إن التحقيق قد جلا هذا الأمر على النحو السابق بيانه فلا محل بعد ذلك للتعويل على الصيغة التي كتبت بها الإيصالات" ولما كان الطاعن لم يوجه طعنا إلى حكم محكمة الاستئناف الصادر بتاريخ ٢٩ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ القاضي بالإحالة على التحقيق — وكانت محكمة الاستئناف قد كيفت العلاقة بين

المطعون عليه الأول والطاعن بأنها علاقة مقرض بمقرض وأقامت قضاءها في هذا الخصوص على ما استخلصته من شهادة الشهود ومن القرائن المسألة في الدهوى — استخلاصها سائغا — فلا وجه لما ينعى به الطاعن عليها من الخطأ في التكليف ولا لما أشار إليه الطاعن من عدم تقديم المطعون عليه الأول دفاتره رغم تكليف محكمة الاستئناف له بذلك . إذ بحسب محكمة الاستئناف بعد أن — اقتضت من الأدلة التي أوردتها في حكمها بحقيقة العلاقة بين الطرفين أن يقوم قضاءها عليها — وغير مقبول ما نعى به الطاعن على شهادة الشهود من أنها مضطربة ومتناقضة لأنه نعى مجهول قاصر البيان — أما ما أورده نعيًا على الحكم المطعون فيه من أنه أغفل الرد على ما استند إليه الحكم الابتدائي من أن العلاقة بين الطاعن والمطعون عليه الأول هي علاقة وكيل بموكل استنادا إلى إيداع الأقطان باسم هذا الأخير — وإلى العبارات الواردة في الإيصالات المخررة على الطاعن فردود بما سبق لإيراده نقلا عن الحكم المطعون فيه في هذا الخصوص — إذ يبين منه أنه لم يغفل الرد على هاتين الواقعتين ، وما عابه الطاعن في السبب الثالث على الحكم المطعون فيه من فساد في الاستدلال بارتكان محكمة الاستئناف إلى قائمة مزاد بيع القطن مردود بأن تلك المحكمة — وهي بصدد التدليل على حقيقة العلاقة بين الطرفين أرادت أن تكشف عن سبب الخلاف بينهما فأوضحت أن هذا السبب يرجع إلى أن أسعار القطن الذي أودعه الطاعن بنك أجيون هبطت فلم تف بالدين لذلك أنذره المطعون عليه الأول بتغطية الدين المطلوب منه وإلا فإنه سيفضطر إلى بيع القطن بالمزاد — وقد باعه فعلا بقائمة المزاد المشار إليه — وقد حققت محكمة الاستئناف على ذلك في الحكم المطعون فيه بقولها ”وظاهر أن (الطاعن) أراد أن يكيف المعاملة بينهما على أنه لم يكن سوى مورد للقطن بالعمولة وبذلك يتحمل (المطعون عليه الأول) الخسارة الناتجة من هبوط الأسعار“ ثم أردفت ذلك بالقول ”بأن الواقع هو ما شهد به شهود (المطعون عليه الأول) من أن إيداع (الطاعن) القطن بنك أجيون إنما كان بقصد بيعه ودفع ثمنه لتسديد ما يقترضه من (المطعون عليه الأول) — ويبين من ذلك أن ما نعى به الطاعن في هذا الخصوص من فساد الاستدلال غير صحيح .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه .

جاسة ٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٧

برئاسة السيد المستشار محمود حماد وبحضور السادة : محمد متولى هتلل ، و ابراهيم عثمان يوسف ،
ومحمد زعفراني سالم ، ومحمد رفعت المستشارين .

(٨٥)

طعن رقم ٣٤٥ سنة ٢٣ ق :

(أ) حكم استئنافي "تسييه" . إثبات - تزوير . إغفال محكمة الاستئناف الإشارة إلى مستندات
قدمت في الاستئناف مما قد يتغير بها وجه الرأي في الدعوى . قصور . مثال في دعوى
تزوير .

(ب) إعلان . نقض " إعلان الطعن " . خلو محضر الاعلان من بيان امتناع المعلن إلى
المخاطب مع شخصه عن التوقيع أو الإشارة إلى رفضه الافضاء بهذا السبب . بطلان
الاعلان . م . ١٠ و ٢٤ مرافعات .

(ج) إعلان . نقض " إعلان الطعن " . امتناع المعلن إلى شخصيا عن استلام صورة
الاعلان . خلو محضر الاعلان من قيام المحضر بتسليم الصورة إلى جهة الادارة وتوجيه
خطاب موسى عليه إلى المعلن إلى في موطنه الأصلي أو المختار في ظرف أربع وعشرين
ساعة بتسليم الصورة لجهة الادارة . بطلان الاعلان . م ١٢ و ٢٤ مرافعات .

١ — إذا كانت محكمة الدرجة الأولى قد قضت برد وبطلان عقد بيع ادعى
بتزويره فاستؤنف هذا الحكم وقدم المستأنف أثناء نظر الاستئناف إقرارين
من أحد الورثة الطاعنين في العقد بالتزوير أحدهما عرفى يقول فيه إنه تأكد بنفسه
من صحة البيع ودفع الثمن والثاني معمدق على توقيعه عليه ويصرح فيه بصرف مبلغ
بيع الأطلان المبيعة الذي كان مودعا من المشتري إلى هذا الأخير وآخر لأنه
أصبح من حقهما — وكان من المحتمل لو اطلعت محكمة الاستئناف على هذين
الإقرارين أن يتغير رأيها في الدعوى — فأغفلت محكمة الاستئناف في حكمها
المطعون فيه الإشارة إلى الإقرارين المذكورين وقضيتها بتأييد الحكم المستأنف

تأسيسا على أن " الأسباب التي بنى عليها الاستئناف سبق إبدائها أمام محكمة أول درجة التي تناولتها بالرد ولم يأت المستأنف بجديد " فإن الحكم المطعون فيه يكون معيبا بما يستوجب نقضه .

٢ - متى تبين من الصورة التنفيذية للحكم المطعون فيه ومحضر إعلانها أن المحضر أثبت فيها أنه أعلن الطاعن بصورة من الحكم المذكور "مخاطبه مع شخصه وامتنع عن التوقيع " دون أن يرد في المحضر شيء عن سبب امتناع المعلن إليه عن التوقيع كنص الفقرة الخامسة من المادة ١٠ من قانون المرافعات أو الإشارة إلى رفضه الانضواء له بهذا السبب فإن الإعلان يكون باطلا طبقا للمادة ٢٤ مرافعات على ما جرى به قضاء هذه المحكمة من وجوب إثبات جميع الخطوات التي يتبعها المحضر في الإعلان في محضره .

٣ - جرى قضاء هذه المحكمة بوجوب تسليم صورة الإعلان إلى جهة الإدارة في حالة الامتناع عن استلامه دون تفريق بين ما إذا كان الممتنع هو شخص المراد إعلانه أو غيره ممن نصت عليهم المادة ١٢ من قانون المرافعات . فإذا تبين أنه لم يرد في محضر الإعلان شيء عن قيام المحضر بتسليم صورة الإعلان إلى جهة الإدارة عقب امتناع المعلن إليه شخصيا عن استلامه وتوجيه كتاب موصى عليه إلى هذا الأخير في موطنه الأصلي أو المختار في ظرف أربع وعشرين ساعة يخبره فيه أن الصورة قد سلمت لجهة الإدارة كما توجب ذلك كله المادة ١٢ مאלفة الذكر فإن الإعلان يكون قد وقع باطلا طبقا للمادة ٢٤ مرافعات .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تحصل في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٣٧١ سنة ١٩٤٩ مدني كلى بنى سويف على ابراهيم محمود ابراهيم مورث المطعون عليها الأولى عن نفسها

وبصفقتها وجلسون بنت حسين سعيد بطلب الحكم بإثبات التعاقد الحاصل بموجب عقد البيع الابتدائي المؤرخ أول ديسمبر سنة ١٩٤٧ المتضمن شراءه من المرحومة الست عديلة بنت يوسف أبو زيد مورثة المدعى عليهما فدانا نظير ثمن قدره ٤٠٠ جنيه وتسليم الأطنان المبعة. فطعن ابراهيم محمود ابراهيم وجلسون بنت حسين سعيد في ذلك العقد بالتزوير أمام قلم الكتاب وأعلننا الطاعن بشواهد التزوير في الميعاد القانوني طالبين الحكم برده وتزويره إستنادا إلى أن البائعة لم توقع على العقد المذكور وأنها كانت طاعنة في السن وانهز الطاعن فرصة حبس ولدها بمورث المطعون عليها الأولى) فأخذها معه إلى مصر هي وأوراقها وتقودها وختمها وزور عليها ذلك العقد ثم أعادها إلى البلدة بعد ذلك جثة هامة في صندوق السيارة. وأن الطاعن عرض العقد المذكور على عبد الحليم أمين سليمان عقب وفاة البائعة لإشهاد عليه فرفض وأنه لم يشهد عليه سوى بعض أشخاص غيره معروفين لأحد، ولو كان العقد صحيحا لحرر في البلدة وشهد عليه شهود من أهلها ومن أقارب البائعة وأن الثمن المذكور في العقد أن البائعة قبضته، لم يعثر على شيء منه بعد وفاتها مع أنها كانت مع الطاعن في مصر بعيدة عن ولدها وابنتها وعادت معه إلى البلدة بعد وفاتها فضلا عن أنها لم تكن في حاجة إلى البيع لو فورة ما كان معها من نقود ولم تكن حالة الطاعن المالية لتسمع له بالحصول على ثمن المبيع. واستند الطاعنان بالتزوير إلى الشكوى رقم ٨٦٩ سنة ١٩٤٨ إدارى الفشن وما ورد في أقوال الشهود الذين سمعوا فيها عن تزوير العقد المطعون فيه. أحالت المحكمة الدعوى إلى التحقيق ليثبت مدعى التزوير بكافة طرق الإثبات القانونية بما فيها البيئة أن الطاعن استعمل ختم مورثتها عديلة بنت يوسف أبو زيد في التوقيع على عقد البيع المطعون فيه بدون علمها وبغير رضاها وأنه عرض هذا العقد على عبد الحليم أمين سليمان للشهادة عليه فرفض وأباح للطاعن النفي بذات الطرق وكلفته بإعلان شهود العقد لمناقشتهم استجلاء للحقيقة. وبعد سماع شهود الطرفين حكمت المحكمة بتاريخ ٣١ من مارس سنة ١٩٥١ برد وبطلان عقد البيع المطعون فيه ورفض دعوى الطاعن وإلزامه بالمصروفات إستنادا إلى ما ثبت لديها من أقوال الشهود في التحقيق الذي أجرته وفي الشكوى

رقم ٨٦٩ سنة ١٩٤٨ إدارى الفشن من أن ذلك العقد لم يصدر من المرحومة عديلة يوسف أبو زيد وأن وجودها بمصر في قبضة ابن أخيها (الطاعن) وهي عجوز عذبة أتاح له استعمال ختمها في التوقيع على عقد البيع المذكور دون علمها ودون رضاها . فاستأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ٤٠٥ سنة ٦٨ ق طالبا إلغاءه والحكم بصحة التعاقد الحاصل بموجب عقد البيع موضوع النزاع . وبتاريخ ١٩ من مايو سنة ١٩٥٣ حكمت المحكمة الاستئنافية بقبول الاستئناف شكلا ورفضه موضوعا وتأيد الحكم المستأنف لأسبابه التي بنى عليها . فقرر الطاعن الطعن بطريق النقض على هذا الحكم بتاريخ أول نوفمبر سنة ١٩٥٣ . وفي المذكرة المقدمة من المطعون عليهما دفعتا بعدم قبول الطعن شكلا لتقديمه بعد الميعاد ، وطلبت النيابة العمومية في مذكرتها رفض هذا اندفع ونقض الحكم في خصوص السبب الأول من أسباب الطعن ورفض باقيا . عرض الطعن على دائرة فحص الطعون بجلسة ٢ من أكتوبر سنة ١٩٥٧ فقررت إحالته إلى الدائرة المدنية لنظره بجلسة ٢٤ من أكتوبر سنة ١٩٥٧ وفيها صممت النيابة على رأيها السابق .

وحيث إنه فيما يختص بالدفع بعدم قبول الطعن شكلا لتقديمه بعد الميعاد فبناه أن الحكم المطعون فيه أعلن للطاعن شخصيا في ٦ من أغسطس سنة ١٩٥٣ ولم يقرر الطعن فيه إلا في أول نوفمبر سنة ١٩٥٣ بعد مضي أكثر من ثلاثين يوما . تاريخ إعلانه وهو الميعاد المحدد للطعن بالنقض طبقا لنص المادة ٤٢٨ من قانون المرافعات .

وحيث إنه يبين من الصورة التنفيذية للحكم المطعون فيه المقدمة بحافظة مستندات المطعون عليهما ومحضر إعلانها أن المحضر أثبت فيها أنه في يوم الخميس ٦ من أغسطس سنة ١٩٥٣ الساعة ١ أفرنكي بناحية طلا أعلن الطاعن بصورة من الحكم المذكور " مخاطبا مع شخصه وامتنع عن التوقيع " دون أن يرد في المحضر شيء من سبب امتناع المعلن إليه عن التوقيع كنص الفقرة الخامسة من المادة العاشرة من قانون المرافعات أو الإشارة إلى رفضه الإفضاء له بهذا

السبب ، كما لم يرد فيه شيء عن قيام المحضر بتسليم صورة الإعلان إلى جهة الإدارة عقب امتناع الطاعن عن استلامه وتوجيه كتاب موسى عليه إلى هذا الأخير في موطنه الأصل أو المختار في ظرف أربع وعشرين ساعة يخبره فيه أن الصورة قد سلمت لجهة الإدارة كما توجب ذلك كله المادة ١٢ من قانون المرافعات .

وحيث إن المادة ٢٤ من قانون المرافعات قد رتبت البطلان على عدم مراعاة الإجراءات المنصوص عليها في المادتين ١٠ و ١٢ من قانون المرافعات وقد جرى قضاء هذه المحكمة بوجوب تسليم صورة الإعلان إلى جهة الإدارة في حالة الامتناع عن استلامه دون تفريق بين ما إذا كان الممتنع هو شخص المراد إعلانه أو غيره ممن نصت عليهم المادة ١٢ من قانون المرافعات (الطعن ٥٤ سنة ٢٠ ق) . كما جرى قضاؤها بوجوب إثبات جميع الخطوات التي ينبغي للمحضر في الإعلان في محضره وإلا كان هذا الإعلان باطلاً فمن ثم يكون إعلان الحكم المطعون فيه إلى الطاعن — وقد تنكب المحضر فيه طريق القانون على نحو ما سلف — يكون الإعلان المذكور باطلاً لا يبدأ منه ميعاد الطعن بالنقض في حق الطاعن ويكون الدفع بعدم قبول الطعن شكلاً لتفديده بعد الميعاد في غير محله ويتعين رفضه .

وحيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن مما ينهه الطاعن في السبب الأول على الحكم قصور تسميته ويقول في بيان ذلك إنه بعد أن رفع استئنافه عن الحكم الابتدائي الذي قضى بد وبطلان عقد البيع الصادر له من الست عديلة بنت يوسف مورثة المطعون عليهما ، وأثناء تداول الاستئناف بالجلسات حصل على إقرارين من إبراهيم محمود إبراهيم مورث المطعون عليهما الأولى وأحد الطاعنين بالتزوير في ذلك العقد، أحدهما عرف بمحرر بتاريخ ١٩٥٢/٧/٦ يقرر فيه المذكور بصحة عقد البيع المطعون فيه الصادر من والدته (عديلة بنت يوسف) إلى الطاعن وأن ادعاءه

بتزويره لاسند له من الواقع . والثاني مصدق على توقيعه فيه بتاريخ ١٩٥٢/٧/٢٢ يصرح فيه للطاعن بصرف ١٠ ببلغ ٧٥ ج كما يصرح فيه إلى محمد زكي يوسف بصرف مبلغ ٢٥ ج سبق أن أودعاهما بخزينة محكمة الفشن الوطنية من ريع الفدان موضوع النزاع ويقر فيه بانتهاء النزاع القائم بينهما ويتنازله عن القضايا المرفوعة منه ضد الطاعن وقدم هذين الإقرارين إلى محكمة الاستئناف غير أن المحكمة الاستئنافية لم تعر هذين الإقرارين أى التفات وأصدرت الحكم المطعون فيه بتأييد الحكم الابتدائي المستأنف استنادا إلى أن أسباب الاستئناف سبق إبدائها أمام محكمة أول درجة وأن الطاعن لم يأت بجديد . مع أن هذين الإقرارين جديدان ولم يقدموا إلا بعد رفع الاستئناف ولو كانت المحكمة تنهت إليهما لتغير وجه الحكم في الدعوى ولكنها لم تفعل ولم تتكلم عنهما أو تشر إليهما في حكمها المطعون فيه مما يعيب ذلك الحكم يعيب جوهرى يبطله ويوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى في محله ذلك أنه يبين من الاطلاع على المستندات المقدمة من الطاعن أمام هذه المحكمة أن من بينها إقرارا عرفيا مؤرخا في ١٩٥٢/٧/٦ وموقعا عليه من ابراهيم محمود ابراهيم يقول فيه انه تأكد بنفسه من صحة البيع الصادر من والدته المرحومة هديلة يوسف أبوزيد إلى زكي محمد يوسف (الطاعن) كما تأكد من دفع الثمن المذكور في العقد المؤرخ في ١٩٤٧/١٢/١ ومقداره ٤٠٠ ج مصرى وأنه إرضاء لضميره وشعوره أمام الله يتنازل عن الطعن بالتزوير في العقد المذكور ببيع الفدان إلى زكي محمد يوسف ويقر بصحة الاستئناف ونفاذ البيع ، ومن بينها أيضا إقرار من ابراهيم محمود ابراهيم مصدق على توقيعه عليه بتاريخ ١٩٥٢/٧/٢٢ أمام مصلحة الشهر العقارى والتوثيق بالمحضر رقم ٣٨٩ سنة ١٩٥٢ يصرح فيه بصرف مبلغ ١٠٠ ج منها ٧٥ ج إلى زكي محمد يوسف ، و ٢٥ ج إلى محمد زكي محمد يوسف مودعة منهما بخزينة محكمة الفشن الوطنية ريع الفدان الكائن بحوض الزكابية بزماد طلا لأنه أصبح من حقهما ويقرر بأن النزاع انتهى بينهما وتنازل عن القضايا المرفوعة منه ضد زكي محمد يوسف . وهذان الإقراران مؤثر عليهما بسبق

تقديمهما أثناء نظر الاستئناف رقم ٤٠٥ سنة ٦٨ ق الذي صدر فيه الحكم المطعون فيه وكان من المحتمل لو اطلعت عليهما محكمة الاستئناف أن يتغير رأيها في الدعوى . ولما كان الحكم المطعون فيه قد أغفل الإشارة إلى هذين الإقرارين وقضى بتأييد الحكم المستأنف تأسيسا على أن " الأسباب التي بني عليها الاستئناف سبق إبدائها أمام محكمة أول درجة التي تناولتها بالرد ولم يأت المستأنف بجديد " لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه يكون معيبا بما يستوجب نقضه دون حاجة لبحث باقي أوجه الطعن .

جلسة ١٤ من نوفمبر سنة ١٩٥٧

برئاسة السيد عبدالعزيز محمد رئيس المحكمة، وبحضور السادة : محمود عباد، ومحمد متولى عظم، ومحمد
زفرائى سالم، ومحمد رفعت المستشارين .

(٨٦)

الطعن رقم ٦٢ سنة ٢٣ ق :

(أ) نزع الملكية "تقدير ثمن" العقار المزومة ملكيته "، أموال عامة . استيلاء الحكومة
على عقار بدون اتباع إجراءات قانون نزع الملكية رقم ٥ سنة ١٩٥٧ . رفع الدعوى
بطلب قيمته وقت رفعها . تقدير قيمته وقت الاستيلاء دون وقت رفع الدعوى . خطأ .
بقاء العقار على ملك صاحبه إلى حين صدور مرسوم بنزع الملكية أو استئصال رده
أو اختياره المطالبة بقيمته .

(ب) تعويض "تقديره" . مسئولية . وجوب النظر في الضرر كما صار إليه عند الحكم
كلما كان الضرر متغيرا .

١ — إذا كانت الحكومة قد استولت على عقار جبرا عن صاحبه بدون اتباع
إجراءات قانون نزع الملكية رقم ٥ لسنة ١٩٥٧ المعدل بالمرسوم بقانون رقم ٩٤
لسنة ٩٣١ ورفع صاحب العقار دعوى يطالب بقيمته وقت رفع الدعوى فإن
الحكم بتقدير ثمن هذا العقار بقيمته وقت الاستيلاء دون وقت رفع الدعوى
يكون غير صحيح في القانون — ذلك أن استيلاء الحكومة على العقار جبرا عن
صاحبه دون اتخاذ الإجراءات التي يوجبها قانون نزع الملكية يعتبر بمثابة غصب
يستوجب مسئوليتها عن التعويض وليس من شأنه أن يتقل بذاته ملكية العقار
لغاصب — على ما جرى به قضاء محكمة النقض — ويستتبع هذا النظر أن
صاحب هذا العقار يظل محتفظا بملكه رغم هذا الاستيلاء ويكون له الحق في
استرداد هذه الملكية إلى أن يصدر مرسوم بترع ملكية العقار المذكور أو
٢٠ (٨) ٢٠

يستحيل رده اليه أو إذا اختار هو المطالبة بالتعويض عنه. وفي الحالتين الأخيرين يكون شأن المالك عند مطالبته بالتعويض شأن المضرور من أى عمل غير مشروع له أن يطالب بتعويض الضرر سواء في ذلك ما كان قائماً وقت الغصب أو ما تفاقم من ضرر بعد ذلك إلى تاريخ الحكم .

٢ — جرى قضاء محكمة النقض بأنه كلما كان الضرر متغيراً تعين على القاضي النظر فيه لا كما كان عند ما وقع بل كما صار اليه عند الحكم .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن وقائع الدعوى على ما بين من الحكم المطعون فيه وماتر أوراق الطعن تتلخص في أنه في مستهل سنة ١٩٤١ استولت وزارة الأشغال على جزء من أراضي الطاعنين بزماء ناحية شنشور مركز أشمون قامت بشق مصرف فيه وألقت الأتربة الناتجة من فحت هذا المصرف على جانبيه فرفع الطاعنان الدعوى وتم ٨٨٦ سنة ١٩٤١ مستعجل مصر ضد الوزارة بطلب تعيين خبير لإثبات حالة الأبطال المذكورة وبيان ما شغله المصرف منها وما شغلته الأتربة والزراعة التي أتلقت بسبب ذلك وتقدير قيمة الأضرار التي أصابت الطاعنين بسبب ذلك . وقد باشر الخبير مأموريته وقدم تقريره الذي أورد فيه أن وزارة الأشغال أنشأت مشروها في ناحية شنشور مركز أشمون مزارع الطاعنين وأخذت منها لذلك الغرض جزءاً مساحته ١ فدان و ٢ قيراط و ٨ أمهم كانت مزرعة كنانا كما أنها ألقت الأتربة على أجزاء من أطيافهما المذكورة كانت مشغولة بالزراعة مسطحها ١٢ قيراطاً و ١٠ أمهم وقدر الخبير ثمن المقدار الذي أخذ لذلك المشروع بمبلغ ١٢٣٣ جنيه و ٧٥٠ ملياً بواقع الفدان ١٢٠ جنياً وقدر تعويض زراعة الكنان

التي كانت موجودة بها بمبلغ ٩ جنيهات و ٦٨٧ مليا بواقع الفدان تسعة جنيهات وقدر إيجار المسطح الذي شغلته الأتربة بمبلغ ٤ جنيهات و ٦٥٦ مليا وتعويض الزراعة التي أنلفتها تلك الأتربة بمبلغ ٤ جنيهات مجموع ذلك كله ١٥٢ جنيا و ٩٣ مليا . وفي غضون سنة ١٩٤٤ — استولت وزارة الأشغال على ١٦ قيراطا و ٩ أسهم أخرى من أطيان الطاعنين بالناحية المذكورة لنفس الغرض . وبتاريخ ١٩٤٦/٨/٢٤ رفع الطاعنان الدعوى رقم ١٠٨١ سنة ١٩٤٧ مدنى كلى مصر ضد الوزارة بمريضة أشارا فيها إلى ما سبق وإلى خطأ الوزارة فى استيلائها على هذه الأطيان دون اتباع إجراءات قانون نزع الملكية وطلبا فى نهايتها الحكم بإلزامها بأن تدفع لهما مناصفة مبلغ ٨٠٨ جنيهات و ٤٩٣ مليا قيمة ثمن الأطيان المستولى عليها وريعا مع ما يستجد من الربح ابتداء من سنة ١٩٤٦ — ١٩٤٧ الزراعية بواقع ٢٠ جنيا للفدان سنويا لغاية تمام دفع ثمن الجزء المستولى عليه ورفع الأتربة عن أطيانهما مع فوائد الربح سالف الذكر بواقع ٥ ٪ من تاريخ المطالبة الرسمية ... إلى آخر طلباتهما فتازعت وزارة الأشغال فى تقدير الخبير لثمن الأطيان ورأت أن يكون هذا التقدير على أساس ثمنها وقت الاستيلاء لا وقت رفع الدعوى كما يريد الطاعنان وأقرت بمبلغ ١١٨ جنيا و ١١٤ مليا ثمنا للأرض المستولى عليها وتعويضا للزراعة وريعا للأرض التي شغلها الأتربة لمدة سنة . وبتاريخ ٢٧ من مايو سنة ١٩٤٨ حكمت المحكمة — أخذا بتقرير الخبير — بإلزام الوزارة بأن تدفع للطاعنين مبلغ ١٥٢ جنيا و ١٩٣ مليا والمصاريف المناسبة والفوائد بواقع ٨ ٪ عن مبلغ ١٣٣ جنيا و ٧٥٠ مليا (ثمن الأطيان) من أول سنة ١٩٤٢ حتى تمام سداد ذلك المبلغ مع شمول الحكم بالنفاذ بالنسبة لمبلغ ١١٨ جنيا و ١١٤ مليا — وبندب خير هندسى زواعى لبيان المساحة التي استولت عليها الوزارة من الطاعنين فى سنة ١٩٤٤ وتقدير ثمنها وقت الاستيلاء والمساحة التي شغلها الأتربة المتخلفة عنها ان كانت كانت وبيان الأضرار التي أصابت الطاعنين من جراء ذلك وكلفت الخبير بفحص موضوع أتربة سنة ١٩٤١ لمعرفة ما إذا كانت باقية بالأرض أم رفعت عنها وتاريخ ذلك ومقدار التعويض المستحق من ذلك ، استأنف الطاعنان هذا الحكم بشقيه بالاستئناف رقم ٨٥٧ سنة ٦٥ قى طالبين الحكم بتعديله والحكم

لها بطلانها السابقة وجعل مأمورية الخبير المعين بالحكم المستأنف تقدير ثمن
الـ ١٦ قيراطا و ٩ أسهم المستولى عليها في سنة ١٩٤٤ بحسب السعر الحاضر وقت
رفع الدعوى لا بحسب السعر وقت الاستيلاء ، وطلبا من باب الاحتياط إذا لم
يؤخذ بتقديرهما لثمن الأطنان المستولى عليها في سنة ١٩٤١ وريعتها تكليف الخبير
بتقدير الربيع من تاريخ الاستيلاء حتى تقديم التقرير وتقدير ثمنها وقت الاستيلاء
ووقت رفع الدعوى . وبجلسة ٥ من مارس سنة ١٩٤٩ رفعت الوزارة استئنافا
فرعيا قيد برقم ١٧٧ سنة ٦٦ ق طلبت فيه تعديل الحكم المستأنف وقصره
على مبلغ ١١٨ جنيها و ١١٤ مليا الذي اعترفت به — وبتاريخ ٣٠ من ديسمبر
سنة ١٩٥١ قضت المحكمة الاستئنافية برفض الاستئنافين وتأييد الحكم المستأنف
لأسبابه ولما أضافته من أسباب أخرى . فطعن الطاعنان بتاريخ ٥ من مارس
سنة ١٩٥٣ في هذا الحكم بالنقض . وبتاريخ ٢٢ من مايو سنة ١٩٥٧ عرض
الطعن على دائرة فحص الطعون وأبدت النيابة رأيها بقبول الطعن شكلا ورفضه
موضوعا ، فقررت إحالته إلى الدائرة المدنية لنظره بجلسة ١٧ من أكتوبر
سنة ١٩٥٧ وفي هذه الجلسة صممت النيابة على رأيها السابق .

وحيث إن الطعن بني على ثلاثة أسباب محصل أولها خطأ الحكم المطعون فيه
في تطبيق القانون عندما أيد الحكم الابتدائي فيما قاله من أن العقار يجري
تخصيصه للنفعة العامة بالفعل ولهذا وجب تقدير ثمنه وقت الاستيلاء عليه ولو
كان ذلك بغير اتباع الإجراءات القانونية المنصوص عنها في قانون نزع الملكية
الصادر في سنة ١٩٠٧ والمعدل في سنة ١٩٣١ لما في ذلك من مخالفة صريحة
لما قصده الشارع من القانون المذكور ولما جرى عليه القضاء في أحكامه
إذ يدل ترتيب مواد ذلك القانون على أن المرسوم نزع الملكية يصدر أولا ثم
بعد ذلك يقدر الثمن ، فطالما أن هذا المرسوم لم يصدر فالعين على ملك
رأبها ولن تزول هذه الملكية إلا بصور المرسوم ونشره ، وعلى هذا فتقدير
الثلث قبل تمام هذه الإجراءات سابق لأوانه . وبالتالي لا يصح القول بتقدير
الثلث بوقت الاستيلاء — يضاف إلى هذا أن الأملاك الخاصة لا تخصص

للنفعة العامة بالفعل وإنما بمقتضى قانون أو أمر طبقا لحكم الفقرة الأخيرة من المادة التاسعة من القانون المدنى القديم التى تحكم واقعة النزاع. وعلى فرض أن تقدير الثمن يكون وقت الاستيلاء فإن الفرق بين هذا الثمن والثمن وقت رفع الدعوى يستحقه الطاعنان تعويضا لما بسبب مخالفة الحكومة لإجراءات نزع الملكية الملزمة باتباعها وذلك على أساس المسئولية التقصيرية. ومحصل السبب الثانى أن الحكم المطعون فيه قد شاب قصور فى التسبب : "أولا" لإغفاله الرد على دفاع الطاعنين فيما يختص بما تمسك به من القضاء لما بالفرق بين السعيرين وقت الاستيلاء ووقت رفع الدعوى باعتباره حقا لما من طريق آخر هو المسئولية التقصيرية الناشئة عن عدم اتباع الحكومة للإجراءات القانونية وعن عدم إيداعها الثمن خزينة المحكمة منذ الاستيلاء حتى الآن إذ لم يودع إلا جزء يسير من الثمن فى ١٧ من فبراير سنة ١٩٥١ وبعد الاستيلاء بعشر سنوات ، ولو عفى الحكم المطعون فيه بالرد لتغير وجه الحكم فى الدعوى — و"ثانيا" لإغفاله الرد على ما قدمه الطاعنان من مستندات من أطيان مجاورة لإثبات الثمن الحقيقى وقت الاستيلاء إذ اكتفت المحكمة بإشارة هاربة بأنها تؤيد تقرير خبير إثبات الحالة دون أن تشير بكلمة إلى تلك المستندات وهلة عدم أخذها بها حتى تلبسط الرقابة على حكمها "وثالثا" لإغفاله الرد على ما طلبه الطاعنان من فوائد لما يستحق من ريع بواقع ٥ ٪ من تاريخ المطالبة الرسمية حتى السداد التام كما جاء فى طلبات صحيفة الاستئناف. ومحصل السبب الثالث خطأ الحكم المطعون فيه فى تطبيق القانون برفضه القضاء بالريع بمقولة إن الفوائد المقضى بها تغنى عن هذا الطلب إذ لا يمنع القانون من المطالبة بالريع وتعويض عن مخالفة الحكومة للإجراءات التى نص عليها قانون نزع الملكية .

وحيث إن نزع الملكية للنفعة العمومية قد نظمت أحكامه بالقانون رقم ٥ لسنة ١٩٠٧ الخاص بنزع الملكية للنافع العمومية (المعدل بالمرسوم بقانون رقم ٩٤ لسنة ١٩٣١ ، وقد نص فى المادة الأولى منه على عدم جواز نزع ملكية العقارات للنفعة العمومية إلا بأمر حال (مرسوم) خاص بذلك أوجبت المادة الخامسة نشره ولصقه كما نص فى المواد من ٦ إلى ١٢ على الثمن وكيفية تقديره ، ونص

في المادة ١٧ على وجوب إيداع الثمن المقدّر خزينة المحكمة . ونص في المادة ١٨ على أنه بعد الاطلاع على شهادة إيداع الثمن يصدر قرار بالاستيلاء على العقار المزروع ملكيته . ومفاد هذه النصوص أن الاستيلاء على العقار لغرض المنفعة العامة يجب أن يسبقه صدور مرسوم بترع ملكيته ، وتقدير ثمنه وإيداعه خزينة المحكمة . فإن لم يصدر هذا المرسوم لا يكون للاستيلاء المذكور بقصد تجريده المالك من ملكه سند من القانون ولا يعدو أن يكون واقعة مادية تنطوي على الغصب — وقد جرى قضاء هذه المحكمة بأن استيلاء الحكومة على العقار جبرا من صاحبه دون اتخاذ الإجراءات التي يوجبها قانون نزع الملكية يعتبر بمثابة غصب يستوجب مسئوليتها عن التعويض وأنه ليس من شأنه أن ينقل بذاته ملكية العقار للغاصب (نقض ١٩٣٣/١٢/٢١ رقم ٤٣ سنة ٣ ق ، ونقض ١٩٥٥/٢/١٧ رقم ٧٧ سنة ٢١ ق ، نقض ١٩٤٨/١٢/١٦ رقم ٧٤ سنة ١٧ ق) ويستتبع هذا النظر أن الحكومة إذا استولت جبرا على عقار مملوك للأفراد بغير اتباع إجراءات قانون نزع الملكية ، فإن صاحب هذا العقار يظل محتفظا بملكته رغم هذا الاستيلاء له الحق في استرداد هذه الملكية إلى أن يصدر مرسوم بترع ملكية العقار المذكور أو يستحيل رده إليه أو إذا اختار هو المطالبة بالتعويض عنه . وفي الحالتين الأخيرتين يكون شأن المالك عند مطالبته بالتعويض شأن المضرور من أي عمل غير مشروع له أن يطالب بتعويض الضرر سواء في ذلك ما كان قائما وقت الغصب أو ما تفاقم من ضرر بعد ذلك إلى تاريخ الحكم وقد جرى قضاء هذه المحكمة بأنه كلما كان الضرر متغيرا تعين على القاضي النظر فيه لا كما كان عندما وقع بل كما صار إليه عند الحكم (نقض ١٩٤٧/٤/١٧ رقم ٥ سنة ١٦ ق) .

وحيث إنه يبين من ذلك أن ما قرره الحكم المطعون فيه من تقدير ثمن العقار المستولى عليه جبرا بدون اتباع إجراءات قانون نزع الملكية بقيمته وقت الاستيلاء دون وقت رفع الدعوى غير صحيح في القانون . وفي هذا ما يكفي لنقض الحكم المذكور دون حاجة لمبحث باقي أوجه الطعن .

جلسة ١٤ من نوفمبر سنة ١٩٥٧

برئاسة السيد عبد العزيز محمد رئيس المحكمة، وبحضور السادة : محمود عياد، ومحمد متولى حاتم، وإبراهيم
مهران يوسف، والمحضرين العوضي المستشارين .

(٨٧)

الطعن رقم ١٩٦ سنة ٢٣ ق :

(أ) بيع . دعوى صحة التعاقد . حكم "تسبيب معيب" . إقامة الدعوى من المشتري
يطلب صحة التعاقد وتأسيسها على أنه وفي بالثمن . دفع البائع الدعوى بأن المشتري
لم يقم بوفاء كامل الثمن . الحكم بصحة التعاقد وقبول المحكمة عن الوفاء لأنه لا شأن لها
بالعرض له وإن نظرهما إنما يتعلق بصحة التعاقد فقط . خطأ وقصور .

(ب) حكم استثنائي "تسبيه" . تزوير . عدم التزام محكمة الاستئناف بالرد على كل أسباب
الحكم المتناقض . مثال .

(ج) حكم "تسبيب كاف" . اثبات "الافرار" . بيع . تزوير . عدم إقامة قضاء الحكم
بصحة ورقة البهيم المطلوب صحة التعاقد منها على إقرار البائع بحصول البيع . تعيب الحكم
بالقول بوجود اقرار مركب لا يجوز تجزئته . لا يصح .

(د) حكم "تسبيب كاف" . إيراد الحكم رابعة ليست من الوقائع التي استخلصت المحكمة
ثبوتها . لا صيب .

(هـ) نقض . أسباب الطعن . النفي على الحكم بما أسماه الطاعن تقارير خاطئة دون
بيان المقصود من هذا النفي وأثر هذه التقارير في الحكم . اعتبار النفي مجهلاً .

١ - متى كان المشتري قد رفع الدعوى بطلب صحة التعاقد عن عقد البيع
وأسس دعواه على أنه وفي بالتزامه بالثمن وطلب إحالة الدعوى إلى التحقيق
لإثبات هذا الوفاء كما دفع البائع الدعوى بعدم وفاء المشتري بكامل الثمن فنقضت
المحكمة بصحة التعاقد وكان مفهوم ما ذكرته عن ذلك الوفاء أن نظر المحكمة إنما

يتعلق بصحة التعاقد فحسب وليس لها أن تتعرض إلى أمر الوفاء أو عدم الوفاء بالالتزامات المترتبة على التعاقد فإنها تكون قد أخطأت في فهم القانون خطأ جرماً إلى التخلي عن النظر فيما دفع به البائع من عدم وفاء المشتري بكامل الثمن وفيما رد به المشتري من جانبه وأسس عليه دعواه من أنه وفى بالتزامه بالثمن ويكون الحكم قد شابه قصور مبناه الخطأ في فهم القانون — ذلك أن عقد البيع من العقود التبادلية والبائع لا يجبر على تنفيذ التزامه إذا ما دفع الدعوى بعدم قيام المشتري بتنفيذ التزامه بأنه لم يوف إليه بثمن المبيع المستحق وهو دفع يترتب على ثبوته حبس التزام البائع بنقل الملكية حتى يقوم المشتري بتنفيذ ما حل من التزامه .

٢ — متى كانت محكمة الاستئناف قد كونت عقيدتها بصحة الورقة المطلوب صحة التعاقد عنها بناء على ما استظهرته من معاينتها إياها وما اثبتته في حكمها عن هذه المعاينة فليس عليها بعد أن استبان لها ذلك واقتنعت به أن تلتزم بالرد على كل أسباب الحكم المستأنف ما دام قضاؤها مبنيًا على أساس سليم .

٣ — متى كان الحكم لم يتم قضاءه بصحة ورقة البيع المطلوب صحة التعاقد عنها على إقرار البائع بمحصول البيع فلا يصح تعييب الحكم بالقول بوجود إقرار مركب لا تجوز تجزئته .

٤ — إذا كانت الواقعة التي أوردها الحكم ليست من الوقائع التي استخلصت المحكمة ثبوتها فإنه لا محل لتعيب الحكم بإيرادها .

٥ — متى كان الطاعن قد نعى على الحكم ما أسماه تقريرات خاطئة وكان لا سبيل لامكان التعرف على المقصود من هذا النعى وإثر هذه التقريرات في الحكم فإن النعى يكون مجهلاً .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يستفاد من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن المطعون عليه الأول أقام الدعوى رقم ٥٣ لسنة ١٩٥١ مدنى كلى بنى سوينف على الطاعنة والمطعون عليها الثانية وذكر في صحيفة أنه اشترى من الطاعنة قطعة أرض فضاء مساحتها ٣٦٧,٥ مترا مربعا بالحدود والمعالم التى ذكرها — بثمن مقداره ٤٤١ جنيها وأنه دفع الثمن بالكامل — وأنه لم يتيسر له استخراج استعلام من المساحة لأنها طلبت إليه تقديم كشف رسمى بالتكليف ولم يتيسر تقديمه لعدم ثقل التكليف باسم الطاعنة — ونبه عليها فى الصحيفة بضرورة التصديق على عقد البيع النهائى فى ظرف أسبوع من تاريخ إعلانها وإلا التزمت بمصروفات الدعوى — وطلب الحكم فى مواجهة المطعون عليها الثانية بصحة التعاقد عن البيع الصادر من الطاعنة له متضمنا بيعها له ٣٦٧,٥٠ مترا مربعا بالحدود والبيانات الواردة بالعريضة وبثمن قدره ٤٤١ جنيها وتسليمها له مع إلزامها بالمصروفات والأتعاب وشمول الحكم بالنفاذ المعجل وبلا كفالة .

وبتاريخ ٦ من فبراير سنة ١٩٥٢ قضت المحكمة برد وبطلان المستند رقم ١ من حافظة المطعون عليه الأول واعتباره مزورا — ورفض الدعوى وألزمت (المطعون عليه الأول) بمصروفاتها وألف قرش مقابل أتعاب المحاماة . وبين من هذا الحكم أن المطعون عليه الأول ارتكن فى إثبات دعواه إلى مستندين قدمهما — وصف أولهما بأنه عقد بيع صادر له من الطاعنة . وثانيهما — بأنه طلب مقدم لمصلحة المساحة تمهيدا لعمل العقد النهائى — كما ارتكن إلى إيصال قدمه صادر من بنك مصر يفيد دفعه مبلغ ١١٥ جنيها فى حساب الطاعنة —

وهو ما كان باقيا في ذمته من الثمن — كما يبين منه أيضا أن (الطاعنة) أنكرت على المطعون عليه الأول دعواه قائلة إنها لم تقبض من الثمن إلا مبلغ ١٠٠ جنيه مائة جنيه أو أقل منه قليلا وأن باقي الثمن كان مقسما على خمس سنوات وأن المطعون عليه الأول رغب بعد ذلك في التفاسخ لعدم رغبته في الصفقة فتفاسخت معه — وأمسست المحكمة قضائها برد وبطلان المستند الأول على أنه ليس بعقد بيع وإنما هو طلب مقدم لمفتش المساحة يبنى سوييف بمصدر باسمه مزيل بطلب إجراء اللازم — وأن المطعون عليه الأول قد عمد إلى قص جزء من هذه الورقة ليوهم أنها عقد بيع وأن الثمن كان مذكورا بها ولكنه ضاع نتيجة للقص — ثم ذكرت أنه "فما يختص بدفع باقي الثمن وقدره ١١٥ جنيا في اسم (الطاعنة) ببنك مصر فإن (المطعون عليه الأول) لم يقدم الدليل على ذلك وأن الإيصال الذي قدمه لا يدل على أنه أودع شيئا ببنك مصر باسم (الطاعنة) بل يدل على أن لها مبلغ ١١٥ جنيا في الحساب الجاري الخاص بها — وهذا لا يستفاد منه أن (المطعون عليه الأول) هو الذي قام بإيداعه — وأن (المطعون عليه الأول) إذا كان قد قام بدفع جميع الثمن سنة ١٩٤٦ فما الذي جعله يسكت طيلة خمس سنوات ولا يتذكر أن له عقدا قبل الطاعنة فلا يهاضيها بشأنه بعد أن سكت دهرا" — وبتاريخ ٤ من مارس سنة ١٩٥٢ استأنف المطعون عليه الأول هذا الحكم إلى محكمة استئناف القاهرة فقيده بجدولها برقم ٢٠٩ لسنة ٦٩ ق طالبا قبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف بكامل أجزائه والحكم له بصحة التعاقد مع إلزام (الطاعنة) في مواجهة المطعون عليها الثانية بالمصاريف عن الدوجتين ومقابل أتعاب المحاماة . وبتاريخ ٢٦ من مايو سنة ١٩٥٣ قضت محكمة الاستئناف حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وبصحة التعاقد عن البيع الصادر من (الطاعنة) (المطعون عليه الأول) ببيعها له ٣٦٧٥ مترا مربعا الميمنة الحدود والمعالم بعريضة الدعوى الابتدائية بثمان قدره ٤٤١ جنيا في مواجهة (المطعون عليها الثانية) وإلزام الطاعنة بالمصاريف ١٠٠٠ قرش مقابل أتعاب المحاماة عن الدوجتين وبتاريخ ١١ من يولييه سنة ١٩٥٧ قررت الطاعنة الطعن بالنقض في هذا الحكم،

وقد تمت النيابة العامة مذكرة طلبت فيها من دائرة فحص الطعون رفض وجوه الطعن الأول والثالث والخامس والسادس وإحالة الوجهين الثاني والرابع للدائرة المدنية لأن الطعن مرجح نقضه في خصوص هذين الوجهين — وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون في جلسة ٢٢ من مايو سنة ١٩٥٧ وفيها صممت النيابة العامة على ما جاء بمذكرة — وقررت دائرة الفحص إحالة الطعن إلى هذه الدائرة وحددت لنظره جلسة ١٧ من أكتوبر سنة ١٩٥٧ — وبجلسة ٣١ منه صممت النيابة على طلباتها السابقة .

وحيث إن الطعن بني على ستة أسباب — يتحصل السبب الأول منها في النعي على الحكم المطعون فيه بالقصور في التسييب وآيته في نظر الطاعنة أن محكمة الاستئناف وقد ألغت حكم محكمة أول درجة القاضي برد وبطلان الورقة المطلوب صحة التعاقد منها — لم ترد على الأسباب المفصلة التي أوردها الحكم الابتدائي — إلا بقولها إنه لا يوجد ما يدل على أن عبارة ” عقد بيع أملاك “ التي وضعت عنوانا للورقة قد أضيفت بعد تحرير الورقة بل الظاهر أنها أضيفت بنفس الخط وبنفس المداد والقلم وأنها لا تعدو تقرير الحقيقة لأن الورقة تشمل عقد بيع بمعنى الكلمة — وهو رد قاصر لا يتنفي التزوير ولا يقطع في احتمال أن تكون هذه العبارة قد أضيفت إلى الورقة بعد تحريرها — بنحو نفس كاتبها .

وحيث إن النعي بهذا السبب مردود بأن محكمة الاستئناف قد كونت عقيدتها بصحة الورقة المذورة بناء على ما استظهرته من معاينتها إياها وما أثبتته في حكمها من هذه المعاينة من أن تلك العبارة ” عقد بيع أملاك “ محرومة بنفس الخط وبنفس المداد والقلم — وليس عليها بعد أن استبان لها ذلك واقتنعت به أن تلتزم بالرد على كل أسباب الحكم المستأنف مادام قضاؤها مبنيًا على أساس سليم .

وحيث إن محصل السبب الثالث أن الحكم المطعون فيه خالف القانون إذ اعتمد في قضاائه بصحة التعاقد على إقرار الطاعنة في مختلف مراحل الدعوى بمحصل البيع وأخذها بهذا الإقرار — مع أنها قوتته بالقول بأن هذا البيع قد

حصل التفاسخ عنه فما حصل منها هو إقرار مركب أخطاء محكمة الاستئناف
إذ جزأته وقررت في حكمها أن ما ادعته (الطاعنة) من حصول التفاسخ واقعة
أخرى منفصلة تمام الانفصال عن واقعة حصول البيع .

وحيث إن هذا النعي مردود ، ذلك — أنه يبين من الحكم المطعون فيه —
أن محكمة الاستئناف قد أقامت قضاءها على ما ثبت لها من صحة الورقة المطلوب
صحة التعاقد عنها بناء على معاينتها لها وما أورده في حكمها من أن الطاعنة لم تذكر
توقيعها عليها — ولم تنازع في محتوياتها — لا هي ولا الطلب المقدم إلى مصلحة
المساحة الموقع عليه منها ، وقد ذكرت محكمة الاستئناف في حكمها " أن هاتين
الورقتين كافتان لإثبات حصول البيع مستوفيا شرائطه بما اشتملتا عليه من تقرير
واقعة حصوله بعبارة (باع الطرف الأول إلى الطرف الثاني) ويبين من ذلك
أن الحكم المطعون فيه لم يقم قضاءه على إقرار الطاعنة بحصول البيع فلا محل
لتعيبه بما جاء في هذا السبب من القول بوجود إقرار مركب لا تجوز تجزئته .

وحيث إن السبب الخامس يتحصل في النعي على الحكم المطعون فيه بالخطأ
في الإسناد ومخالفة الثابت في الأوراق — وذلك أنه استند في قضائه إلى ماورد
في تحقيق البوليس في الشكوى رقم ٢٩٩ سنة ١٩٥١ — من أقوال صليب بباوى
من أنه كذب الطاعنة فيما ادعته من حصول التفاسخ وتمزيق العقد أمامه — بينما
أنه ظاهر بجلاء ووضوح من أقواله أن واقعة التفاسخ والعدول عن البيع قد حدثتا
وأنه علم بهما وتحدث مع المطعون عليه الأول بشأنهما .

وحيث إن هذا النعي مردود بأن الطاعنة لم تقدم في أوراق الطعن دليلاً على
ما أسندته للحكم المطعون فيه في هذا الخصوص من الخطأ في الإسناد ومخالفة
الثابت بالأوراق .

وحيث إن السبب السادس حاصله أن محكمة الاستئناف قد حصلت فهم الواقع
في الدعوى بما لا يتفق مع الثابت في الأوراق — وقد أوردت الطاعنة في هذا
السبب عبارتين وردتا في الحكم المطعون فيه — ثم أردفتهاا بمقتطفات منه —

وصفتها بأنها تقارير خاطئة ألفت جزافا وصرت في وقائع الحكم فافسدها وجعلته قائما على غير أساس قانوني .

وحيث إن هذا النعى مردود بأنه فيما يتعلق بالعبارة الأولى ونصها " أن الورقة الثانية التي قدمها المطعون ضده ينقصها جزء مقصود منها على شكل قدم إنسان وفاقدا ما فيه من الكتابة ... " فإن الطاعنة لم تقدم دليلا على ما ادعته في خصوصها — وفيما يتعلق بالعبارة الثانية ونصها " ثم بعد مدة طلب منه أحد الزبائن تفصيل جوز حذاء وهو جزمجي فأخذ تلك الورقة وأخذ عليها المقاس ... إلى أن تنبه أنها تحوى العقد المحرر " فإنه يبين من الحكم المطعون فيه أنها إنما وردت في معرض مرد ما أبداه المطعون عليه الأول من أقوال تفسير لمستنداته — فلا محل لتعيب الحكم المطعون فيه بإيرادها — إذ هي ليست من الوقائع التي استخلصت المحكمة ثبوتها حتى ينعى عليها بما ورد في سبب الطعن — وما أوردته الطاعنة بعد ذلك في هذا السبب مما أسمته تقارير خاطئة جميعه مردود بأنه نعى مجمل لا سبيل معه لإمكان التعرف على المقصود منه وأثر هذه التقارير في الحكم المطعون فيه فضلا عن أن النعى في هذا الخصوص عار عن الدليل .

وحيث إن السبب الثاني من أسباب الطعن يتحصل في أن الحكم المطعون فيه مشوب بالغموض وبالقصور في التسيب — ذك أن المطعون عليه الأول قد أقام دعواه بطلب صحة التعاقد تأسيسا على أنه أوفى بكامل الثمن — وطب إلى محكمة أول درجة ومحكمة الاستئناف إحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت أنه قام بسداد كامل الثمن — وقضت محكمة الدرجة الأولى برفض دعواه تأسيسا على أنه لم يقم بسداد الثمن — ولكن محكمة الاستئناف إذ ألغت هذا الحكم وقضت بصحة التعاقد أقامت حكمها في هذا الخصوص على عبارة ماضية قد توحى بأن عدم سداد الثمن لا يمنع من الحكم بصحة التعاقد — وأن الخصوم أن يتنازعا بشأن الثمن في دعوى أخرى — كما قد تعيد أن المطعون عليه الأول قد وفى بالثمن .
ويتحصل السبب الرابع من أسباب الطعن في أن الحكم المطعون فيه قضى بصحة

التعاقد رغم ما أقربه المطعون عليه الأول من أن الطاهنة تمسكت بوجوب دفع باقي الثمن حتى يتم البيع ويعمل العقد النهای — ولما لم يكن لديه إيصالات بسداد باقي الثمن فقد ادعى سداد مبلغ ١١٥ جنيتها على خلاف الواقع وطلب إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات قيامه بدفع الثمن — ومع ذلك فقد قضت محكمة الاستئناف بصحة التعاقد — اكتفاء بأن الثمن معين وطريقة سداذه معينة .

وحيث إن هذا النعى في محله — ذلك أن محكمة الاستئناف قد عرضت لما أقام عليه الحكم الابتدائي قضاءه برفض الدعوى تأسيسا على أن المطعون عليه الأول لم يقم بوفاء كامل الثمن ، فذكرت في هذا الخصوص "أن ما ذكرته محكمة أول درجة عن الثمن وعدم ذكره في العقد أو عدم سداذه كله أو بمضيه فلا يؤثر على موضوع الدعوى متى أمكن من أقوال طرفي الدعوى معرفة المبيع والثمن وكيفية سداذه ولا يؤثر ذلك على صحة العقد كعقد بيع منتج لآثاره القانونية" وهذا الذى ذكرته محكمة الاستئناف في حكمها — مفهومه أن نظر المحكمة إنما يتعلق بذات صحة التعاقد فحسب وليس لها أن تتعرض إلى أمر الوفاء أو عدم الوفاء بالالتزامات المترتبة على التعاقد — وهو خطأ في القانون — ذلك أن الدعوى على ما سبق إirاده من وقائعها أساسها حصول بيع لقاء ثمن معين وامتناع البائع عن تنفيذ التزاماته التى من شأنها نقل الملكية إلى المشتري والمطلوب فيها من القاضى أن يحكم بإنفاذ هذه الالتزامات جبرا عليه توصلا إلى تسجيل الحكم الذى يصدر له بما طلب والذى يحل في هذه الحالة محل العقد في التسجيل — ولما كان عقد البيع من العقود التبادلية فإن البائع لا يجبر على تنفيذ التزامه إذا ما دفع الدعوى بعدم قيام المشتري بتنفيذ التزامه — بأنه لم يوف إليه بثن المبيع المستحق . وهو دفع يترتب على ثبوته حبس التزام البائع بنقل الملكية حتى يقوم المشتري بتنفيذ ما حل من التزامه . ولكن محكمة الاستئناف أخطأت في فهم القانون على النحو السابق

بيانه وقد جرهما هذا الخطأ إلى التخلّي عن النظر — فيما دفتت به الطاعنة دعوى المطعون عليه الأول من عدم وفائه بكامل الثمن على ما هو ثابت من الوقائع السالف ذكرها وفيما رد به المطعون عليه الأول من جانبه — بل وأسس عليه دعواه من أنه وفي بالتزامه بالثمن — وطلب إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات هذا الوفاء، فشأب الحكم المطعون فيه قصور مبناه الخطأ في فهم القانون .

وحيث إنه لهذه الأسباب يتعين نقض الحكم المطعون فيه في خصوص السجين الثاني والرابع ورفض الطعن فيما عدا ذلك .

جلسة ١٤ من نوفمبر سنة ١٩٥٧

برئاسة السيد عبد العزيز محمد رئيس المحكمة ، وبحضور السادة : محمد متولى علم ، وإبراهيم عثمان يوسف ، وهند زعفراني سالم ، وهند وفعت المستشارين .

(٨٨)

طعن رقم ٢٣٥ سنة ٢٣ ق :

(١) شفعة " حكم الشفعة " . تنفيذ عقارى . ملكية . حكم لشفعة منشىء لللكية لا مقرر لها .
ذكرى الشفعة لسنة ١٩٠١ م . ٩٤٤ مدنى جديد .

(ب) ملكية . إصلاح زراعى . قانون " رجعية القوانين " . نظام عام . القسامة التى وضعها المرسوم بقانون رقم ١٧٨ سنة ١٩٥٢ بشأن الإصلاح الزراعى وهى عدم جواز تملك الفرد أكثر من مائتى فدان . هى من قواعد النظام العام . سرهان هذا القانون على الوقائع السابقة .

(ج) شفعة . إصلاح زراعى . ملكية . شفعيم يملك قبل الحكم بالشفعة أكثر من مائتى فدان . عدم مشروعية طلبه الشفعة لمخالفة هذا العلب حكم المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ سنة ١٩٥٢ . الاستناد إلى القانون رقم ٢٦٧ سنة ١٩٥٦ . لا محل له .

(د) حكم " منطوقه " . تضمين المحكمة حكمها سبب قضائها بعدم قبول الدعوى . تزيد لا يوجب الحكم .

(هـ) نقض " المصلحة فى الطعن " . شفعة . الحكم بعدم جواز الشفعة مع أن الأسباب الصحيحة تقتضى أن يكون منطوق الحكم " رفض الدعوى " . انعدام المصلحة فى النعى على المنطوق .

١ — استقر قضاء محكمة النقض فى ظل أحكام دكرى ٢٣ من مارس سنة ١٩٠١ بقانون الشفعة على أن ملكية الشفع للعين المشفوع فيها لا تنشأ إلا برضاء المشتري بالشفعة أو بالحكم الصادر بها وأن هذه الملكية لا يرتد أثرها

إلى تاريخ البيع الحاصل للشترى ولا إلى تاريخ المطالبة بالشفعة. ولم يعدل القانون المدني الجديد شيئاً من أحكام ذلك الدكر يتوفى هذا الخصوص بفناء نص المادة ٩٤٤ مطابقاً لنص المادة ١٨ من الدكر يتو من أن الحكم الذي يصدر نهائياً بثبوت الشفعة يعتبر سنداً للملكية الشفيع وانتهى المشرع إلى ترك الأمر في تحديد ملكية الشفيع إلى ما كان عليه الحكم قبل إصدار القانون المدني الجديد — وعلى ذلك فلا تنتقل الملكية للشفيع في ظل القانون المدني الحالي إلا من تاريخ الحكم بالشفعة .

٢ — وضع المرسوم بقانون ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بشأن الإصلاح الزراعي بما نص عليه في المادة الأولى منه قاعدة هي من قواعد النظام العام وهي عدم جواز زيادة ملكية الفرد عن مائتي فدان ومن ثم فإن أحكام هذا المرسوم بقانون تسرى على الوقائع السابقة على صدوره مادام لم يصدر في خصوصها حكم نهائي .

٣ — متى تبين أن الشفيع يملك قبل الحكم بالشفعة أكثر من مائتي فدان فإن الحكم لا يكون قد خالف القانون فيما انتهى إليه من أن الحكم بالشفعة في هذه الحالة من شأنه مخالفة ما نصت عليه المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بشأن الإصلاح الزراعي التي تقضى بإعلان كل عقد ترتب عليه مخالفة ما نصت عليه تلك المادة من عدم جواز زيادة ملكية الفرد عن مائتي فدان لتعلق حكم هذه المادة بقاعدة من قواعد النظام العام — ولا محل للاستناد إلى القانون رقم ٢٦٧ لسنة ١٩٥٦ الذي أجاز للأفراد أن يملكوا أكثر من مائتي فدان عن طريق الميراث أو الوصية أو غير ذلك من أسباب كسب الملكية غير العقود وأباح لهؤلاء أن يتصرفوا فيما زاد عن المائتي فدان خلال سنة من كسب الملكية غير مقيدين بالقيود التي نص عليها المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ في خصوص من يملكون أكثر من مائتي فدان وقت صدوره ذلك لأن حكم الشفعة وإن كان سهياً مستقلاً لكسب الملكية إلا أنه يأخذ حكم العقد إذ يحكم الشفعة تنصرف آثار عقد البيع إلى الشفيع لأن الملكية في حالة الحكم بالشفعة تكون قد اكتسبت بعمل إرادى من جانب الشفيع وهو

ما هدف المشرع إلى تحريمه إذا كان الشفيع يملك قبل الحكم بالشفعة أكثر من مائتي فدان وإن في إباحة تملك ما يزيد على مائتي فدان بالشفعة تحايلا على أحكام المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢، أما الوصية والميراث وما جرى مجراها من أسباب كسب الملكية فإن الأمر فيهما يتم بغير سعي من جانب من آلت إليه الملكية .

٤ — إذا كانت المحكمة قد ضمننت منطوق حكمها سبب قضائها بعدم قبول الدعوى فإنها تكون قد تزيد لأن الأسباب لا ترد بالمنطوق ويكون ما قضت به هو عدم قبول الدعوى .

٥ — متى كان مقتضى أسباب الحكم المطعون فيه الصحيحة أن يكون منطوق الحكم "رفض دعوى الشفعة" فإنه لا مصلحة للطاعن في التمسك بالنعي على أن منطوق الحكم هو "عدم جواز الشفعة" إذ سيان بالنسبة له أن يكون منطوق الحكم عدم جواز الشفعة أو رفض الحكم بها .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٣٥ سنة ١٩٥٠ على المطعون عليهما أمام محكمة أسوان الابتدائية طالب فيها الحكم بأحققته للشفعة في ٧٥٩ فداناً ، ٢٠ قيراطاً ، ٣٠ أسهم التي باعها المطعون عليه الأول إلى المطعون عليها الثانية بعدد مسجل في مارس سنة ١٩٥٠ — دفعت المطعون عليها الثانية بعدم جواز الشفعة . واستندت في ذلك إلى سببين أولهما أن الشفعة لا تجوز إلا في البيوع في حين أن ملكيتها للعقار موضوع الدعوى قد آلت إليها من طريق

معاهدة باريس للتعويضات الصادر عنها القانون رقم ١٢٦ سنة ١٩٤٧ ،
والسبب الآخر أنه على فرض أن العقار قد آل إليها بطريق البيع فإن هذا العقار
قد خصص للنفعة العامة أيكون حقلا لتجارب إكثار البذور ومحطة لتربية
المواشي . ودفعت المطعون عليها الثانية أيضا بسقوط حق الشفعة وبعدم قيام
سببها — وفي ٣ من يونيو سنة ١٩٥١ حكمت المحكمة حضوريا "بعدم جواز
أخذ العقار المرفوع بشأنه الدعوى بالشفعة" وأقامت قضاءها على أن هذا
العقار أصبح من الأموال العامة بتخصيصه للنفعة العامة — فاستأنف الطاعن
هذا الحكم أمام محكمة استئناف أسبوط وقيد الاستئناف برقم ٢٤٦ سنة ٢٦ ق
وقبل أن يفصل فيه صدر قانون الإصلاح الزراعي رقم ١٧٨ سنة ١٩٥٢
فدفعت المطعون عليها الثانية بعدم قبول الدعوى استنادا الى عدم توافر شرط
المصلحة فيها لأن الطاعن يملك أكثر من مائتي فدان ولا يجوز له وفق
أحكام هذا القانون أن يمتلك أكثر من المئتين الفدان الذي حدده القانون وأن أي تعاقب
على ما يخالف أحكام القانون المذكور يقع باطلا بقوة القانون — وفي ٢ من يونيو
سنة ١٩٥٣ حكمت محكمة استئناف أسبوط بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع
برفضه وتأيد الحكم المستأنف . وأقامت المحكمة قضاءها على أن الطاعن يملك
أكثر من ألف فدان وأن المرسوم بقانون رقم ١٧٨ سنة ١٩٥٢ لا يجيز له الاحتفاظ
بأكثر من مائتي فدان منها وأن الطاعن يهدف الى الحلول على المطعون عليها
الثانية في تملك العقار موضوع الدعوى بحكم الشفعة الذي يثبت له الملكية من
تاريخ صدوره ، وأن مثل هذا الحكم يكون مخالفا لأحكام المرسوم بقانون
رقم ١٧٨ سنة ١٩٥٢ التي تقضى ببطلان كل عقد يترتب عليه مخالفة تلك الأحكام
التي تعد من النظام العام وأنه لا مبرر بما أناره الطاعن من مصلحة شخصية له في
الدعوى لتنافر تلك المصلحة مع المصلحة العامة التي صدر لحمايتها المرسوم بقانون
سالف الذكر . وفي ٣ من أغسطس سنة ١٩٥٣ طعن الطاعن في هذا الحكم
بطريق النقض وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون وأبدت النيابة رأيها
برفضه ، وقررت دائرة الفحص بجملة ٤ من إبريل سنة ١٩٥٧ إحالة الطعن
على الدائرة المدنية لجلسة ٣ من أكتوبر سنة ١٩٥٧ وفيها صممت النيابة على
وجهة نظرها .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين : — يتحصل أولهما في النعي على الحكم المطعون فيه بخالفة القانون والخطأ في تطبيقه فيما قضى به من عدم قبول الدعوى استنادا إلى أن الحكم الذي يصدر بأحقية الشفيع في الشفعة يعتبر منشئا لملكية الشفيع لا مقررا لها وإلى أن المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ سنة ١٩٥٢ تقضى بإعلان كل عقد يترتب عليه امتلاك شخص لأكثر من مائتي فدان وبالتالي يبطل كل حكم يكون من شأنه أن تزيد ملكية الشخص عن هذا القدر وإلى أنه رغم قيام مصلحة الطاعن في طلب الشفعة إلا أن هذه المصلحة تتعارض مع الحرمان الوارد بالمادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ سنة ١٩٥٢ التي وضعت قاعدة تعدد من النظام العام — ويقول الطاعن في تعيب الحكم المطعون فيه فيما استند عليه في هذا الخصوص إنه يبين من الأعمال التحضيرية للقانون المدني الجديد أن المشرع اتجه إلى اعتبار حكم الشفعة مقررا لملكية الشفيع لا منشئا لها وتفريعا على هذا ترجع ملكية الشفيع للعين المشفوع فيها إلى تاريخ البيع الصادر للشفوع منه أو إلى تاريخ طلب الشفعة وتسجيله وأن هذا التاريخ في خصوصية هذه الدعوى يرجع إلى ما قبل صدور المرسوم بقانون رقم ١٧٨ سنة ١٩٥٢ ومن ثم لا ينعطف أثر هذا المرسوم بقانون على حكم الشفعة الذي يقرر مركزا قانونيا تم قبل صدور المرسوم بقانون سالف الذكر . وإن الأخذ بهذا النظر ينتهي إلى تحقق مصلحة الطاعن في المطالبة بحقه في الشفعة تلك المصلحة التي لا تعارض بينها وبين أحكام المرسوم بقانون رقم ١٧٨ سنة ١٩٥٢ لأن مقتضى هذا المرسوم بقانون أن تستولى الحكومة على ما يزيد على القدر المسموح بملكه بالشروط والأوضاع التي رسمها .

وحيث إن هذا النعي مردود بأن قضاء هذه المحكمة قد استقر في ظل أحكام دكرتو ٢٣ من مارس سنة ١٩٠١ بقانون الشفعة على أن ملكية الشفيع للعين المشفوع فيها لا تنشأ إلا برضاء المشتري بالشفعة أو بالحكم الصادر بها وأن هذه الملكية لا يترد أثرها إلى تاريخ البيع الحاصل للمشتري ولا إلى تاريخ المطالبة بالشفعة استنادا إلى أن المشرع استقى أحكام الشفعة من فقه الحنفية التي تقضى بأن ملكية الشفيع للعين المشفوع فيها لا تنشأ إلا بالتراضي أو بقضاء القاضي وأن

حق الشفعة ليس حقا بملكية الشفيع للعقار المشفوع فيه ولكنه حق شخصي على ذلك العقار قبل المشتري وتبقى ملكية المشتري للعقار كأثر من آثار عقد البيع ولا تزول عنه هذه الملكية بمجرد وجود حق الشفعة أو استعمال هذا الحق بل تنتقل الملكية للشفيع برضاء المشتري بالشفعة أو الحكم له بها . وأن عقد البيع الصادر للمشتري عقد منجز وليس من شأن استعمال الشفيع لحقه في المطالبة بالشفعة أن تتغير طبيعة ذلك العقد إلى عقد معلق على شرط . كما أن القيود التي فرضها المشرع على تصرفات المشتري بعد إعلانه بطلب الشفعة وتسجيله بالنسبة للشفيع ليس مردها رجوع حق الشفيع في الملكية إلى وقت حصول البيع أو المطالبة بالشفعة وإنما مردها إلى أن المشتري إذ يعلم بطلب الشفعة يكون مئى النية في التصرفات التي يجويزها على العقار سواء كانت تلك التصرفات مادية أو قانونية وذلك حماية للشفيع . وأنه لو أن المشرع افترض أن ملكية الشفيع ترتد إلى تاريخ البيع أو المطالبة بالشفعة لما كان في حاجة إلى إيراد تلك القيود والنص عليها لأن تقرير أن حق الشفيع في الملكية يرجع إلى أحد هذين التاريخين لازمه أن تبطل جميع تصرفات المشتري من وقت طلب الشفعة . وتسجيله بغير حاجة إلى نص لورودها على ملك الغير . وأن حرص المشرع في النص على تلك القيود صريح الدلالة على أن المشرع اعتبر المشتري مالكا له جميع ما للمالك من حقوق إلى أن تنتقل الملكية إلى الشفيع برضاء أو قضاء — وأن المادة ١٨ من دكرتو سنة ١٩٠١ إذ نصت على أن حكم الشفعة يعتبر سندا لملكية الشفيع قد قصدت إلى أن حكم الشفعة هو سبب ملكية الشفيع . وأن عبارة "سند الملكية" التي استعملها المشرع في هذه المادة هي نفس العبارة التي استعملها في المادة ٥٨٧ مرافعات قديم التي نصت على اعتبار حكم البيع في دعوى نزاع الملكية سندا لملكية الراعى عليه المزداد — وأن مؤدى هذين النصين أن حكم الشفعة وحكم البيع يعتبران سببا لملكية الشفيع والراعى عليه المزداد لا الدليل على ملكيتهما ولو أن المشرع قصد إلى اعتبار حكم الشفعة دليلا على ملكية الشفيع لما كان في حاجة إلى إيراد هذا النص اكتفاء بما قرره القانون من حجية الأحكام "قضى ١٩٤٦/١٠/٣١ في الطعن ٨٥ سنة ١٥ ق ونقض ١٥ من فبراير سنة ١٩٥١ في الطعن ٢١٦ سنة ١٨ ق" — ولما كان القانون المدني الجديد — الذي يحكم

واقعة هذا الطعن — لم يعدل شيئا من أحكام ذكره تو مارس سنة ١٩٥١ في هذا الخصوص بقاء نص المادة ٩٤٤ من القانون المدني مطابقا لنص المادة ١٨ من الذكره من أن الحكم الذي يصدر نهائيا بثبوت الشفعة يعتبر سندا للملكية الشفيع . وورد نص المادة ٩٤٥ من القانون التي تحدثت عن حلول الشفيع محل المشتري قبل البائع في حقوقه والتزاماته وعن استحقاق العقار المشفوع فيه مطابقا لنص المادة ١٣ من الذكره ، وجاء نص المادة ٩٤٧ من القانون في شأن عدم سرية الحقوق التي يوتبها المشتري على العقار المشفوع فيه بعد تسجيل طلب الشفعة في حق الشفيع على غرار نص المادة ١٢ من الذكره ، لما كان ذلك فإن ما قرره الحكم المطعون فيه من أن حكم الشفعة هو الذي ينشئ الملكية للشفيع لا مخالفة فيه للقانون — ولا يجدى الطاعن ما ذكره من أن الأعمال التحضيرية للقانون المدني تشير إلى اتجاه المشرع إلى تقرير حق الشفيع في الملكية من تاريخ عقد البيع أو تاريخ تسجيل طلب الشفعة لأنه يبين من المناقشات في لجنة بحث مشروع القانون حول المادة ٩٤٥ أن البحث اتجه إلى أفضلية النص على الوقت الذي يعتبر فيه الشفيع مالكا واستعرضت الآراء المختلفة للفقهاء والقضاء في هذا الخصوص بين مؤيد لما جرى عليه قضاء هذه المحكمة وبين معارض له . كما تناول البحث ملكية ثمرات العقار في الفترة بين البيع والحكم بالشفعة ولكن الأمر انتهى إلى بقاء نص المادة ٩٤٥ والمادتين ٩٤٤ و ٩٤٧ على ما كانت عليه في مشروع القانون — أما العبارة التي وردت بالمذكرة الإيضاحية للقانون تعليقا على المادة ٩٤٧ من : ” أن الرأي أن الشفيع يظل محل المشتري في الصفقة يملك من وقت البيع الأول ويعتبر المشتري كأن لم يملك أصلا ” فهي عبارة لا تخرج عن أن تكون رأيا شخصيا أو اضع المذكرة لتناقضها مع نص المادة ٩٤٤ التي قررت أن الحكم بالشفعة هو سند ملكية الشفيع . ويخلص من ذلك أن المشرع انتهى إلى ترك الأمر في تحديد ملكية الشفيع إلى ما كان عليه الحكم قبل إصدار القانون المدني الجديد — ولا جدوى في هذا الضدد من التحدث عن قاعدة رجعية لأحكام منشئة كانت أو مقرررة مادام أن المشرع قد عدل عن أعمال هذه القاعدة في خصوص الحكم الضاري بالشفعة بما نص عليه في المادة ٩٤٤ — كما أنه

بأورده القانون في المادة ٢/٩٤٢ من إلزام الشفيع بإيداع الثمن خلال ثلاثين يوما من تاريخ إعلان الرقبة في الأخذ بالشفعة لا ينم عن رغبة المشرع في العدول إلى رأى القائلين بارتداد ملكية الشفيع إلى وقت إتمام إراءات المطالبة بالشفعة بدليل أن المادة ٩٤٤ التى جاءت تالية للمادة ٩٤٢ قد أفصحت عن رأى المشرع في اعتبار حكم الشفعة هو المنشئ لملكية الشفيع . وتأسيسا على جميع ما تقدم، فإن الحكم المطعون فيه لا يكون قد خالف القانون فيما انتهى إليه من أن الحكم بالشفعة في خصوصية هذه الدعوى من شأنه مخالفة ما نصت عليه المادة الأولى من المرسوم بقانون ١٧٨ سنة ١٩٥٢ بشأن الإصلاح الزراعى التى تقضى بى بطلان كل عقد ترتب عليه مخالفة ما نصت عليه تلك المادة من عدم جواز زيادة ملكية الفرد عن مائتى فدان لتعلق حكم هذه المادة بقاعدة من قواعد النظام العام . ولا محل لما أثاره الطاعن في صرافته من أثر المطالبة القضائية في عدم سرى القانون الجديد " المرسوم بقانون ١٧٨ سنة ١٩٥٢ " على الوقائع السابقة على صدوره لأن ذلك لا يغير من الأمر ما دام أن حكم الشفعة هو الذى ينشئ الملكية للشفيع ، والحكم المطعون فيه صدر بعد العمل بالمرسوم بقانون سالف الذكر . هذا فضلا عن أن ذلك المرسوم بقانون قد وضع بما نص عليه في المادة الأولى منه قاعدة هى من قواعد النظام العام وهى عدم جواز تملك ما يزيد على مائتى فدان ، ومن ثم فإن أحكام هذا المرسوم بقانون تسرى على الوقائع السابقة على صدوره ما دام أنه لم يصدر في خصوصها حكم نهائى — أما ما أثاره الطاعن في جلسة المرافعة من أن القانون رقم ٣٦٧ سنة ١٩٥٦ الذى نص على رجعية ما أورده من أحكام إلى تاريخ صدور المرسوم بقانون رقم ١٧٨ سنة ١٩٥٢ قد أجازت للأفراد أن يملكوا أكثر من مائتى فدان عن طريق الميراث أو الوصية أو غير ذلك من أسباب كسب الملكية غير العقود وأباح لهؤلاء أن يتصرفوا فيها زاد من المائتى فدان خلال سنة من كسب الملكية غير مقيدين بالقيود التى نص عليها المرسوم بقانون رقم ١٧٨ سنة ١٩٥٢ في خصوص من يملكون أكثر من مائتى فدان وقت صدوره وأنه تأسيسا على ذلك يكون لمن يملك مائتى فدان أن يملك أكثر منها عن طريق استكمال حقه في الشفعة على أن

يتصرف في الزيادة خلال سنة من الحكم له بالشفعة على ضوء الأحكام التي أوردها القانون رقم ٢٦٧ سنة ١٩٥٦ . هذا الذي ذكره الطاعن مردود بأن حكم الشفعة وإن كان سببا مستقلا لكسب الملكية ، إلا أنه يأخذ حكم العقد إذ بحكم الشفعة تنصرف آثار عقد البيع إلى الشفيع لأن الملكية في حالة الحكم بالشفعة تكون قد اكتسبت بعمل إرادى من جانب الشفيع وهو ما هدف المشرع إلى تحريمه إذا كان الشفيع يملك قبل الحكم بالشفعة أكثر من مائتى فدان وإن في إباحة تملك ما يزيد على مائتى فدان بالشفعة تحايلا على أحكام المرسوم بقانون رقم ١٧٨ سنة ١٩٥٢ ، أما الوصية والميراث وما جرى مجراها من أسباب كسب الملكية فإن الأمر فيهما يتم بغير سعى من جانب من آلت إليه الملكية ، ولذلك عمد المشرع إلى تنظيم هذه الحالة في ظل أحكام المرسوم بقانون رقم ١٧٨ سنة ١٩٥٢ بما أورده من أحكام في القانون رقم ٢٦٧ سنة ١٩٥٦ ، يؤكد هذا ما ورد بالمذكرة الإيضاحية للقانون الأخير من أن المشرع إذ نص على إبطال التصرفات النافذة لذلك إنما ابتغى إبطال التصرفات الإرادية التي من شأنها أن تزيد ملكية الفرد على مائتى فدان .

وحيث إن السبب الآخر من أسباب الطعن يتحصل في النعى على الحكم المطعون فيه بالقصور من أربعة أوجه : أولا — أنه أغفل الرد على ما تمسك به الطاعن من أن حكم الشفعة يرجع ملكية الشفيع إلى وقت البيع أو وقت طلبه الشفعة أو تسجيله أو إتمام إجراءات الشفعة — وثانيا — أنه أغفل الرد على ما تمسك به من تحقق مصلحته في الدعوى بأحقية الثمرات من تاريخ طلب الشفعة والحصول على الفرق بين الثمن الذي تمت به الصفقة والثمن الذي كان يتقاضاه من الحكومة عند الاستيلاء على ذلك العقار تنفيذا لأحكام المرسوم بقانون رقم ١٧٨ سنة ١٩٥٢ . وثالثا — أن الحكم اكتفى بتقرير أن الحرمان من الإضافة إلى الملك هو من قواعد النظام العام وأنه لذلك لا محل للنقض فيما أثاره الطاعن من تحقق مصلحة شخصية له لتعارض تلك المصلحة مع قاعدة من قواعد النظام العام مع أن هذا التقرير من جانب الحكم لا يكفي للرد على ما تمسك به الطاعن من أن حكم الشفعة مقرر للملكية وأن المادة الثالثة

من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ سنة ١٩٥٢ تنص على أن تستولى الحكومة خلال خمس سنوات على الأراضى الزائدة على القدر المسموح به . وأن الحكومة لم تبدأ فعلا فى الاستيلاء على الأراضى الواقعة فى دائرة منطقة أسوان لأنها مخصصة لزراعة قصب السكر . وأن المادة ٤ من المرسوم بقانون سالف الذكر أباحت لكل مالك تزيد ملكيته على القدر المسموح به أن يتصرف فى الزيادة بالبيع خلال خمس سنوات لصغار المزارعين . وأن مصلحة الطاعن فى أخذ العقار بالشفعة لا تتعارض مع الحظر الوارد بالمادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ سنة ١٩٥٢ ، وأنه تطبيقا للبإدىء العامة يكفى أن يكون لرافع الدعوى مصلحة مادية أو أدبية مشروعة وجدية ، وأن هذه الشروط متوافرة فى خصوص هذه الدعوى ، وأخيرا فإن منطوق الحكم المطعون فيه يناقض أسبابه مما ينتهى إلى اعتبار الحكم غير محمول على أسباب ، وفى بيان ذلك يقول الطاعن إن محكمة أول درجة قضت " بعدم جواز أخذ العقار المرفوع بشأنه الدعوى بالشفعة لكونه من الأملاك العامة " . وجاء منطوق الحكم المطعون فيه قاضيا " بتأييد الحكم المستأنف " مع أن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه على أن حكم الشفعة منشئ للملكية الشفيع ومن ثم يتعارض الحكم بها فى خصوصية هذه الدعوى مع مانصت عليه المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ سنة ١٩٥٢ . وأن هذا الذى أقام الحكم عليه قضاءه يتعارض مع المنطوق القاضى بتأييد قضاء محكمة أول درجة بعدم جواز الشفعة لأن الأعيان المشفوع فيها من الأموال العامة .

وحيث إن هذا النعى فى جميع وجوهه مردود بأن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه على أن طلب الشفعة فى خصوصية هذه الدعوى غير مشروع لمخالفته لقاعدة من قواعد النظام العام استنادا إلى أن حكم الشفعة منشئ للملكية الشفيع وأن الحكم بالشفعة فى هذه الدعوى من شأنه مخالفة حكم المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ سنة ١٩٥٢ ، وهذا الذى أقام الحكم عليه قضاءه لا يخالف فيه للقانون على ما سبق البيان فى الرد على السبب الأول ، ومن ثم فإن تعيب الحكم بالقصور لعدم الرد على دفاع الطاعن فى خصوص الوجهين الأول والثانى من هذا السبب يكون غير منتج — كما أن الحكم قد رد على دفاع الطاعن فيما أثاره من

مصلحته إذ أورد الحكم أن هذه المصلحة لا يعتد بها لتعارضها مع أحكام المرسوم بقانون ١٧٨٠ سنة ١٩٥٢ التي تقر قاعدة من قواعد النظام العام ، ومردود أخيراً بأن محكمة أول درجة إذ ضمنّت منطوق حكمها سبب قضائها بعدم قبول الدعوى تكون قد تزيدت لأن الأسباب لا ترد بالمنطوق ويكون ما قضت به هو عدم قبول الدعوى وهو ما أيدته محكمة الاستئناف لأسباب صحيحة تخالف أسباب الحكم المستأنف — هذا فضلاً عن أن لا مصلحة للطاعن في التمسك بهذا النعي لأن مقتضى أسباب الحكم المطعون فيه الصحيحة أن يكون منطوق الحكم "رفض الدعوى" وسيان بالنسبة للطاعن أن يكون منطوق الحكم عدم جواز الشفعة أو رفض الحكم بها .

وحيث إنه لهذه الأسباب يتعين رفض الطعن .

جلسة ١٤ من نوفمبر سنة ١٩٥٧

برئاسة السيد عبد العزيز محمد رئيس المحكمة وبحضور السادة : محمود مهاد ، وإبراهيم ميثان
يوسف ، والحسين العوضي ، ومحمد رفعت المستشارين .

(٨٩)

طعن رقم ٢٥٦ سنة ٢٣ ق :

حجز . حجز ما للدين لدى الغير . قيام الدائن بتوقيع الحجز تحت يد وزارة المالية على ما لمدينه
لدى مصلحة الجمارك دون توجيه إعلان الحجز إلى من يجب أن توجه إليه بالذات إجراءات الحجز
في مصلحة الجمارك . لا حجز . المادة ٤١٦ مرافعات قديم .

أوجب الشارع في المادة ٤١٦ من قانون المرافعات القديم توجيه إعلان
الحجز تحت اليد لأشخاص محصلي الأموال الأميرية أو المديرين لها أو الأمناء عليها ،
كما أوجب على هؤلاء وضع علاماتهم على أصل ورقة الحجز ولم ينكتف في هذا
الخصوص بما تقرره المادة ٨ من قانون المرافعات القديم في شأن الأوراق
المقتضى إعلانها للحكومة ومصلحتها من تسليم صورة الإعلان لمدير الإقليم وناظر
الديوان وذلك رغبة منه في إعلام الموظف — المكلف بالصرف مباشرة —
بالحجز حتى يتمتع من الصرف بمجرد استلامه الإعلان . . وهو إجراء حتى استلزمه
القانون على هذه الصورة ولا يقوم حجز تحت اليد بغير تحققه . وعلى ذلك فتى
كان الدائن قد وقع الحجز تحت يد وزير المالية على ما كان لمدينه لدى مصلحة
الجمارك دون أن يكون توقيع هذا الحجز تحت يده من يجب أن توجه إليه بالذات
إجراءات الحجز في مصلحة الجمارك فإنه لا يكون ثبت حجز توقيع تحت يد مصلحة
الجمارك ، ولا يحدى إختطار هذه المصلحة بالحجز سواء من الخاجز أو من وزارة
المالية .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق ومماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع تحصل على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن فى أن المطعون عليه أقام الدعوى رقم ٣٨٧٢ سنة ١٩٤٨ أمام محكمة القاهرة الابتدائية على الطاعة طالبا فيها الحكم بإلزامها بأن تدفع له مبلغ ٦٩٧ جنيها و ٥١٠ مليات مع الملحقات — وفى بيانها ذكر أنه كان يداين من يدعى عبد الله توفيق فى مبلغ ٤٢٥ جنيها وملحقاته بموجب الحكم الصادر فى ٦ من أكتوبر سنة ١٩٤٥ ولما كان لمدينه مبلغ تحت يد مصلحة الجمارك فقد أخطر مدير المصلحة فى ٢٧ من أكتوبر سنة ١٩٤٦ بشروعه فى توقيع الجوز تحت يده ثم وقع الجوز فعلا تحت يد وزير المالية فى ٢٩ من أكتوبر سنة ١٩٤٦ ، وقامت وزارة المالية باخطار مصلحة الجمارك بتوقيع الجوز إلا أن المصلحة قامت على الرغم من ذلك بصرف المبالغ المستحقة للمحجوز عليه فى ٢ من نوفمبر سنة ١٩٤٦ ولم تتبين له حقيقة الأمر إلا بعد أن كلف الطاعة فى ١٢ من مايو سنة ١٩٤٨ بالتقرير بما فى ذمتها — ولهذا أقام دعواه طالبا الحكم على وزارة المالية بالمبلغ المحكوم له به على مدينه وملحقاته ومبلغ مائتى جنيه تعويضا له عن الخسارة التى أصابته بسبب شرائه سيارة ممن يدعى موسى ميخائيل ودفع له عربونا مبلغ ٢٠٠ جنيه ثم خسر هذا العربون لعدم صرف المبالغ المحجوز عليها تحت يد وزارة المالية . ودفعت (الطاعة) الدعوى أولا — بأن الجوز تحت يدها قد وقع باطلا لأنه لم يبين بورقة الجوز اسم المحجوز لديه ولقبه ولأنه كان يجب إعلان الجوز إلى الأمين على أموال مصلحة الجمارك عملا بنص المادة ٤١٦ من قانون المرافعات القديم ، وثانيا — بأن المادة ٤٢٩ من ذلك القانون وهى التى أجازت الحكم على المحجوز لديه بين الحاجز قد اشترطت أن يكون عدم التقرير بما فى الذمة راجعا إلى الغش والتدليس

وأنه يقع على الدائن الحاجز عبء إثبات ذلك . وفي ١٢ من يناير سنة ١٩٥٠ حكمت محكمة الدرجة الأولى بالزام الطاعنة بأن تدفع إلى المطعون عليه مبلغ ٤٧٩ جنيها و ٥١٠ مليات والفوائد بواقع ٤ ٪ من تاريخ المطالبة الرسمية الحاصلة في ٢٣ من نوفمبر سنة ١٩٤٨ حتى السداد والمصاريف المناسبة ومبلغ خمسمائة قرش مقابل أتعاب المحاماة ورفضت ما زاد على ذلك من الطلبات . وبتاريخ ١٩٥٠/٥/٢٥ استأنفت الطاعنة هذا الحكم إلى محكمة استئناف القاهرة فيد بجدولها برقم ٣٣٦ لسنة ٦٧ ق وطلبت الحكم بقبول استئنافها شكلا وفي الموضوع إلغاء الحكم المستأنف والحكم برفض دعوى (المطعون عليه) مع إلزامه بالمصروفات وأتعاب المحاماة عن الدرجتين . ودفع المطعون عليه ببطلان صحيفة الاستئناف — فقضت محكمة الاستئناف بتاريخ ٣٠ من مارس سنة ١٩٥٢ برفض الدفع وبقبول الاستئناف شكلا . وبتاريخ ١٢ من أبريل سنة ١٩٥٣ أصدرت حكمها في موضوع الاستئناف برفضه وتأييد الحكم المستأنف مع إلزام (الطاعنة) بالمصروفات و ٥٠٠ خمسمائة قرش مقابل أتعاب المحاماة . وعرض هذا الطعن على دائرة فحص الطعون بجلسة ٢٩ من مايو سنة ١٩٥٧ وصحمت النيابة على ما جاء بمذكرتها من إحالة الطعن على الدائرة المدنية للقضاء بقبول السبب الأول وقض الحكم المطعون فيه ، وبذلك الجلسة أصدرت دائرة فحص الطعون قرارا بإحالة الطعن إلى هذه الدائرة بجلسة ٣١ من أكتوبر سنة ١٩٥٧ وفيها صحمت النيابة على طلباتها السابقة .

وحيث إن الطعن مبني على سبب واحد من وجهين — ينمى الطاعن في الوجه الأول منهما على الحكم المطعون فيه أنه إذ رفض الطعن ببطلان الحجز قد خالف القانون فيما يقرره نص المادة ٤١٦ من قانون المرافعات القديم من وجوب إعلان الحجز إلى أشخاص محصل الأموال الأميرية أو المديرين لها أو الأمناء عليها إذا ما كان الحجز واقعا على ما تحت أيديهم من أموال وأن عليهم أن يضعوا علاماتهم على أصل ورقة الحجز — وفي حالة الامتناع يؤشر عليه من سبب وكيل النيابة — وأنه وقد أوجب القانون إجراء الإعلان لأشخاصهم لأن إخطار الحاجز أو وزير المالية لمدير مصلحة الجمارك لا يحرز منه ولا يرفع البطلان عن ورقة الحجز .

وحيث إن هذا النعى في محله — ذلك أن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم الاستثنائي المطعون فيه قضى بالزام الطاعنة بدين الحاجز تأسيسا على أن إجراءات حجز صحيفة وأنه ما كان لمصلحة الجمارك أن تصرف المبالغ المحجوز عليها تحت يدها لمدين الحاجز — وأورد في هذا الخصوص ودا على ما دفعت به الطاعنة من بطلان الحجز أن ” القول بأنه يجب إعلان الأمين على أموال المصلحة شخصيا — فإن كل مصلحة يمثلها رئيسها وهذا بمجرد تعلقه الإعلان يرسله للمختص في مصلحته ومن ثم يكون الدفع في غير محله “ ، كما ورد بالحكم المطعون فيه ” أن هذا الذي ذكره الحكم (الابتدائي) في محله ومطابق للقانون وعلى ذلك يعتبر ما تثيره (الطاعنة) في السبب الأول من أسباب استئنافها مردودا خصوصا وقد ثبت أن الحاجز قد أخطر مدير مصلحة الجمارك بمجرد توقيعه الحجز وقد قامت الوزارة بإخطاره أيضا عقب توقيع الحجز “ . وهذا الذي قرره الحكم المطعون فيه غير صحيح في القانون ذلك أن المادة ٤١٦ من قانون المرافعات (القديم) تنص على أنه إذا كان الحجز واقعا على ما تحت أيدي محصل الأموال الأميرية أو المديرين لها أو الأمناء عليها يجب أن يكون الإعلان به إلى أشخاصهم وعليهم أن يضعوا علاماتهم على النسخ الأصلية من أوراق الحجز فإن امتنعوا عن ذلك يكون التأشير على الأصل من وكيل الحضرة الخديوية بالمحكمة “ — وواضح من عبارة هذا النص أن الشارع قد أوجب توجيه إعلان الحجز تحت اليد لأشخاص محصل الأموال الأميرية أو المديرين لها أو الأمناء عليها ، كما أوجب على هؤلاء وضع علاماتهم على أصل ورقة الحجز — ولم يكتف في هذا الخصوص بما تقرره المادة ٨ من قانون المرافعات (القديم) في شأن الأوراق المقتضى إعلانها للحكومة ومصلحتها من تسليم صورة الإعلان لمدير الإقليم وناظر الديوان — وذلك رغبة منه في إعلام الموظف المكلف بالصرف مباشرة — بالحجز — حتى يمتنع عن الصرف بمجرد استلامه الإعلان وهو إجراء حتمي استلزمه القانون على هذه الصورة — ولا يقوم حجز تحت اليد بغير تحققه فلا يجدى إخطار مصلحة الجمارك بالحجز سواء من الحاجز أو من وزارة المالية ولما كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه — كما سبق البيان — على خلاف ما يقضى به القانون فيتعين قبول هذا الوجه

من الطعن وتقض الحكم المطعون فيه بلا حاجة لبحث الوجه الثاني من وجهي الطعن .

وحيث إن الموضوع صالح للحكم فيه .

وحيث إنه لما كان يبين من الأسباب المتقدمة أنه ليس تمت حجز توقع تحت يد من يجب أن توجه إليه بالذات إجراءات المحز في مصلحة الجمارك وفقا لنص المادة ٤١٦ من قانون المرافعات القديم — فلا تريب عليها إذا هي صرفت لدائنها ولا محل لمساءلتها عن ذلك ويتعين لهذا إلغاء الحكم المستأنف ورفض دعوى المطعون عليه .

جلسة ١٤ من نوفمبر سنة ١٩٥٧

برئاسة السيد عبد العزيز محمد رئيس المحكمة ، وبحضور السادة : محمد متولى عتلم ، وإبراهيم عثمان يوسف ، ومحمد زعفراني سالم ، والحسين العوضي المستشارين .

(٩٠)

الطعن رقم ٣٠٥ و ٣٠٧ سنة ٢٣ ق :

(١) حكم "تسبيب معيب" . حساب . إغفال الحكم الرد على مستندات مقدمة في دعوى حساب والرد على التمسك بمدلول هذه المستندات . قصور .

(ب) حساب . حكم "تسبيب معيب" . الحكم للدعى في دعوى حساب بمجموع مبلغين على أنهما رصيد حسابه في ذمة المدعى عليه مع أنهما لا يمثلان إلا رقمين من أرقام الحساب المتعددة . خطأ .

١ - متى تبين أن الدعوى رفعت بطلب حساب عن عملية توريد أخشاب ، وأغفل الحكم الرد على المستندات التي قدمها المدعى ومنها كشف حساب مرسل إليه من المدعى عليه وصور فواتير صادرة من الجهة التي حصل لها التوريد عما قام المدعى بتوريده وصور خطابات مرسله إليه بعدم قبول بعض الأخشاب الموردة ومنها كذلك مستند قدمه المدعى عليه اعترف فيه بما قام المدعى بتوريده من الأخشاب - كما أغفل الحكم الرد على ما تمسك به المدعى من مدلول كشف الحساب المذكور ومما حواه المستند المودع من المدعى عليه فإن الحكم يكون قد شاب قصور يبطله .

٢ - إذا كان الحكم قيد قض لأحد الطرفين في دعوى حساب بمجموع مبلغين على أنهما رصيد حسابه في ذمة الطرف الآخر ، مع أن هذين المبلغين لا يمثلان إلا رقمين من أرقام الحساب المتعددة - فإن الحكم يكون قد أخطأ فيما انتهى إليه

من اعتبار الرقمين اللذين أوردهما الرصيد النهائي للحكوم له إذ كان على المحكمة أن تحمل هذين الرقمين محل الرقمين المقابلين لهما في الحساب لتنتهي إلى النتيجة الصحيحة لأن الحساب في هذه الصورة يكون كلاً لا يقبل التجزئة .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعنين قد استوفيا أوضاعهما الشكلية .

وحيث إن الوقائع — حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تتحصل في أن أحمد علي منصور كان قد رسا عليه عدة عطاءات لتوريد ٢٢٠٠٠ عامود تلغراف بسعر ٥٨٥ ملياً للعامود و ٨٢٠٠٠ مسمار طازل بسعر ٤٠ ملياً للمسمار و ٥٠٠٠٠ ذراع عامود تلغراف بسعر ٢٥٥ ملياً للذراع و ٢٤٠٠٠ عامود للخطوط بسعر ٢٥٠ ملياً للعامود للجيش البريطاني . وفي ٢ من أبريل سنة ١٩٤٢ عقد اتفاق بين أحمد علي منصور وبين فؤاد حبيب بصفته على تكوين شركة خاصة لتنفيذ العطاءات ثم استعاض الطرفان عن هذا العقد بآخر في ١٥ من مايو سنة ١٩٤٢ حددت فيه التزامات الطرفين وحقوقهما فنص في البند الثاني من العقد على أن أحمد علي منصور قد وكل فؤاد حبيب بصفته في التوقيع باسمه وعن الشركة وإيعطى منهما المحالصات وليحول وبقبض الشيكات ويوقع على جميع الالتزامات الناشئة عن عقد الشركة ، ونص في البند الثالث على أن يتحمل فؤاد حبيب بصفته تمويل عملية توريد العطاءات كاملة وبلا فوائد وعلى أن يمسك الحسابات والسجلات اللازمة ... وحدد البند الرابع حقوق فؤاد حبيب بصفته بأن تكون المشتريات باسمه وبحضور مندوب عنه ودفع ثمنها ... وأورد البند الخامس التزامات أحمد علي منصور وحدد في هذا البند ثمن توريد عامود التلغراف بسعر ٤٥٠ ملياً على أن يكون الفرق بين هذا السعر وبين سعر التوريد للجيش وهو ٥٨٥ ملياً هو الربح الذي يفتسمه الطرفان . كما نص في ذلك البند على أن

الأخشاب التي تسلم لها من الجيش البريطاني تقسم بينهما مناصفة .. ونص
في البند السابع على حق أحمد علي منصور في طلب بيانات عن مفردات الحساب
واتفق الطرفان في البند الثامن على اقتسام ما ينتج من ربح مناصفة بينهما —
وفي ٢٦ من فبراير سنة ١٩٤٥ أقام أحمد علي منصور الدعوى رقم ١٨١ سنة ١٩٤٥
تجاري كلى مصر على فؤاد حبيب بصفته طلب فيها الحكم بالزامه بأن يقدم حسابا
عن العمليات التي قامت بها الشركة والحكم له بما يظهر من نتيجة الحساب ،
وجاء بصحيفة الدعوى أن كشف الحساب الذي قدمه فؤاد حبيب قد أغفل
حساب العطاء رقم ٩٣/٣ الخاص بتوريد ٣٢٠٠٠ هامود تلغراف مع أن ما يخص
رافع الدعوى من ربح نتيجة تنفيذ هذا العطاء مبالغ ٦٣٩ جنيها و ٩٥ مليا وأن
كشف الحساب وود به أن الأخشاب التي سلمت للشركة من الجيش ٣٤٣٧٥
قدما مع أن حقيقة ما قدمه الجيش ٤٧٠٠٧ أقدام — قدم فؤاد حبيب كشف
حساب موقعا عليه من أحمد علي منصور طعن فيه الأخير بأنه لا يمثل الحقيقة
بدليل المستندات التي حصل عليها من الجيش — وفي ١٩ من مايو سنة ١٩٤٨ ،
ندبت محكمة أول درجة خيرا لتصفية الحساب بين الطرفين وقدم الخبير تقريرا
انتهى فيه إلى أحقية أحمد علي منصور لمبالغ ٢٦٣٨ جنيها و ٥٧١ مليا وقدم أحمد
علي منصور للمحكمة مستندات أخرى بعد انتهاء عمل الخبير وانتهت منها المحكمة
إلى الحكم بالزام فؤاد حبيب بصفته بأن يدفع لأحمد علي منصور مبلغ ٣٠٨٥ جنيها
و ٤٢١ مليا .. بالحكم الصادر في ٩ من ديسمبر سنة ١٩٥٠ فاستأنف فؤاد
حبيب هذا الحكم بوقيد الاستئناف برقم ٢١٢ سنة ٦٨ ق تجاري مستأنف مصر
وفي ٣١ من يناير سنة ١٩٥٢ ندبت المحكمة خيرا آخر في الدعوى ، وبعد أن
قدم تقريره قررت مناقشته هو والخبير الذي ندبت به محكمة في أول درجة .
وفي ٢٤ من يونيو سنة ١٩٥٣ حكمت المحكمة بتعديل الحكم المستأنف وبالزام
فؤاد حبيب بصفته بأن يدفع لأحمد علي منصور مبلغ ١٢٠٠ جنيها و ٩٥ م الخ .
فطعن أحمد علي منصور في هذا الحكم بطريق النقض وقيد طعنه برقم ٣٠٥
سنة ٢٣ ق ، كما طعن فيه فؤاد حبيب بصفته بطريق النقض وقيد طعنه
برقم ٣٠٧ سنة ٢٣ ق . ومرض الطعنان على دائرة شخص الطعون وأبدت
النيابة رأيا في الطعنين بقبولهما ونقض الحكم المطعون فيه . وبجلسة ٢٩ من مايو

سنة ١٩٥٧ قررت دائرة فحص الطعون إحالة الطعنين على الدائرة المدنية والتجارية
بجلسة ٣١ من أكتوبر سنة ١٩٥٧ وصحمت النيابة في تلك الجلسة على ما جاء
بذكرتها في الطعنين . وقررت المحكمة ضم الطعن ٣٠٧ سنة ٢٣ ق إلى الطعن
رقم ٣٠٥ سنة ٢٣ ق .

(من الطعن رقم ٣٠٥ سنة ٢٣ ق)

وحيث إن هذا الطعن يقوم على سببين يتحصل أولهما في النعي على الحكم
المطعون فيه ببطلان الإسناد ومسح صحيفة الدعوى ، ذلك أن الحكم أقام قضاءه
في خصوص أعمدة التلغراف التي وردتها الشركة إلى الجيش البريطاني على أن
الطاعن تردد في تحديد عدد الأعمدة التي قام هو بتوريدها . ودلل الحكم على هذا
التردد بأن الطاعن حدد في صحيفة الدعوى طلباته المتصلة بهذه العملية بمبلغ
٦٣٩ جنيها و ٤٩٥ مليا وهو ما يقارب ثمن ١١٥٥ هامودا التي أقر المطعون عليه
بأن الطاعن قام بتوريدها . وأضاف الحكم أن الطاعن ذكر أمام الخبير الذي
ندبته محكمة أول درجة أنه قام بتوريد ٤٢٢٥ هامودا ثم عاد فأضاف إلى هذا
الرقم ٩٩٣ هامودا أمام محكمة أول درجة . ثم أضاف أمام محكمة الاستئناف عددا
آخر وصل به إلى مجموع قدره ٧٣٠٠ هامود . وخلص الحكم من ذلك إلى أن
ما جاء بصحيفة الدعوى عما يستحقه الطاعن في هذا العطاء يقارب قيمة
الأعمدة التي أقر المطعون عليه بأن الطاعن وردها وأن ما جاء بصحيفة الدعوى
حجة على الطاعن الذي رفع الدعوى بعد فترة كبيرة من انتهاء التوريد ووجود
المستندات تمت يده . مع أن المبلغ الذي أورده الطاعن في صحيفة الدعوى
في خصوص هذه العملية لا يمثل ثمن أي عدد من الأعمدة قل أو كثر إنما
ذكره الطاعن في الصحيفة على أنه مقدار حصته في الربح الناتج من تلك العملية
وأنه أفصح عن ذلك في الصحيفة ، ولما كان المسلم به بين طرفي الخصومة
وما قرره الحكم المطعون فيه أن ما ورد للجيش البريطاني من أعمدة التلغراف
تنفيذا للعطاء الخاص بها بلغ ٩٤٧٤ هامودا تنتج ربحا قدره ١٢٧٨ جنيها و ٩٩٠ مليا
هو الفرق بين الثمن الذي حدد بعقد ١٥ من مايو سنة ١٩٤٢ وهو ٤٥٠ مليا
للعامود على أنه سعر التوريد وبين السعر المحدد للعطاء وهو ٥٨٥ مليا للعامود

يستحق الطاعن نصفه أى مبلغ ٤٩٥ مليا , ٦٣٩ جنيها وأن الحكم المطعون فيه إذ انتهى إلى اعتبار هذا المبلغ الأخير ثمنا لعدد الأعمدة التى وردها الطاعن يكون قد انطوى على بطلان فى الاسناد ومسوخ لصحيفة الدعوى .

وحيث إن هذا النعى صحيح ، ذلك أنه يبين من الاطلاع على صورة صحيفة الدعوى المودعة بحافظة الطاعن أن الأخير ذكر بها أن المطعون عليه أغفل بكشف الحساب نتيجة العطاء ٤٩٣/٣ وأنه ينصر الطاعن أرباح مما نفذ من هذا العطاء ٤٩٥ مليا , ٦٣٩ جنيها ولما كان الثابت مما أورده الحكم المطعون فيه أن مقدار الأعمدة التى وردت الى الجيش البريطانى تنفيذا لهذا العطاء ٩٤٧٤ . ويكون الربح الناتج من هذه العملية ٩٩٠ مليا , ١٢٧٨ جنيها وهو ما يمثل الفرق بين سعر التوريد المتفق عليه بين الطرفين فى عقد ١٥ من مايو سنة ١٩٤٢ وبين السعر المبين بالعطاء مضروبا فى عدد الأعمدة الموردة وتكون حصة الطاعن فى هذا الربح ٤٩٥ مليا , ٦٣٩ جنيها وهو ما ذكر الطاعن صراحة فى صحيفة الدعوى أنه يمثل قيمة ما استحق من ربح فى هذه العملية — إلا أن الحكم المطعون فيه قد أورد (أن الطاعن تردد فى بيان عدد الأعمدة التى قام بتوريدها إذ بدأ دهواه بعريضته المعلنة فى ٢٦ من فبراير سنة ١٩٤٥ وأشار فيها إلى العطاء ٤٩٣/٣ وقال إن المطعون عليه لم يحاسبه عليه وأنه يخصه منه ٤٩٥ مليا , ٦٣٩ جنيها ثم زاد بعد ذلك فى طلباته أمام خبير محكمة أول درجة الى ٤٢٢٥ هامودا ثم ارتقى بهذا الرقم أمام محكمة أول درجة فأضاف اليه ٩٩٣ هاموها ولم يقف عند هذا الحد ، بل رفع الرقم الى ٧٣٠٠ أمام محكمة الاستئناف ... وأن المطعون عليه قد اعترف فى جميع أدوار الدعوى بأن الطاعن ورد ١١٥٥ هامودا وأن قيمة هذا القدر تكاد تستوى مع المبلغ الذى عينه الطاعن فى مريضة الدعوى ... وأنه لا يجوز للطاعن أن يتحال من هذا الاعتراف . وخلص الحكم من ذلك إلى أن مبلغ ٤٩٥ مليا , ٦٣٩ جنيها يمثل ثمن الأعمدة التى قام الطاعن بتوريدها . وهذا الذى أورده الحكم وأقام عليه قضاء فى خصوص عدد أعمدة التلغراف التى وردها الطاعن ينطوى على بطلان فى الاسناد ومسوخ لصحيفة الدعوى التى ورد بها هذا الرقم على أنه يمثل حصة الطاعن فى الأرباح الناتجة من تنفيذ العطاء الخاص بتوريد أعمدة التلغراف لا على أنه

فمن ما قام الطاعن بتوريده من الأعمدة تنفيذا لهذا العطاء على ما انتهى إليه الحكم المطعون فيه .

وحيث إن حاصل السبب الثاني من أسباب هذا الطعن أن الحكم المطعون فيه مشوب بالقصور ، ذلك أن النزاع كان يدور بين الطرفين حول كمية الأعمدة التي وردها كل منهما للجيش وقد قدم الطاعن المستندات الصادرة من الجيش البريطاني الدالة على حقيقة الكمية التي قام بتوريدها ولم يقدم المطعون عليه أى دليل على ما ادعاه في هذا الخصوص — أن محكمة الاستئناف قد سلمت بذلك في حكمها الصادر في ٣١ يناير سنة ١٩٥٢ الذى قضى بنسب خبير آخر في الدعوى إذ استبعدت من ذلك الحكم المخالصة التي كان يتمسك بها المطعون عليه — كما أن الطاعن قد تمسك بمستندين قاطعين في الدعوى هما كشف الحساب المؤرخ أول يولييه سنة ١٩٤٣ والذي اعترف فيه المطعون عليه بأن الطاعن قام بتوريد ٥٠٠٠ هامود والمستند رقم ٧٦ الذى كان مودعا بحافظة مستندات المطعون عليه المقدمة للتقرير أمام محكمة الاستئناف وهذا المستند يحوى إقرارا من المطعون عليه بأن الطاعن ورد ٥٠١٩ هامودا ولكن الحكم المطعون فيه أغفل الحديث عن مستندات الطاعن وعن المستندين المقدمين من المطعون عليه والذين تمسك الطاعن بدلالتهما اكتفاء بما أسنده خطأ إلى صحيفة الدعوى في خصوص تحديد عدد الأعمدة التي وردها الطاعن — على ما سبق بيانه في السبب الأول — وأن إغفال الرد حل دلالة هذه المستندات من شأنه أن يعيب الحكم بالقصور .

وحيث إن هذا النعى صحيح ، ذلك أنه يبين من مستندات الطاعن المودعة بملف الطعن والتي كانت تحت نظر محكمة الاستئناف أن من بينها كشف حساب محررا في أول يولييه سنة ١٩٤٣ مرسلا من المطعون عليه إلى الطاعن ورد به أن الطاعن ورد ٥٠٠٠ هامود كما حوت صورة فاتورة صادرة من الجيش البريطاني عن توريد ٣٠٠٠ هامود في ٢٤ من أكتوبر سنة ١٩٤٢ وأخرى عن توريد ٢٠٠٠ هامود في ١٦ من نوفمبر سنة ١٩٤٢ وصورة خطاب في ٧ من ديسمبر سنة ١٩٤٢ بعدم قبول ٧٧٥ هامودا من الكمية المذكورة وصورة فاتورة عن

توريد ١٠٠٠ عامود في ٢٥ من نوفمبر سنة ١٩٤٢ وصورة خطاب بعدم قبول سبعة أعمدة من هذه الكمية الأخيرة . كما كان يبين من صورة محضر جلسة ٢٨ من مايو سنة ١٩٥٣ أمام محكمة الاستئناف أن الطاعن ذكر ما يأتي "وقد عثرت على ورقتين من كشف الحساب وورقة ثابت منها أني وردت خمسة آلاف عامود . مسألة التوريدات ثابتة بالكشف أني وردت خمسة آلاف عامود . والخير اتكونا ذكر في صحيفة ٢٤ أن أحمد علي منصور ورد خمسة آلاف عامود وقد اعترفت الشركة المطعون عليها بأنها وردت خمسة آلاف عامود ، وقد اعترف فؤاد حبيب نفسه بخط يده أن المستأنف ضده قدم للجيش خمسة آلاف عامود — بموجب مستند رقم ٧٦ حافظة المستأنف المطعون عليه — ثم قال "إني متمسك بالمستند رقم ٧٦ ... " ولما كان الحكم المطعون فيه قد أغفل الرد على المستندات التي قدمها الطاعن والتي كانت تحت نظر المحكمة — كما أغفل الرد على ما تمسك به الطاعن من مداول كشف الحساب المرسل إليه من المطعون عليه وما حواه المستند ٧٦ المودع من المطعون عليه فإن الحكم يكون قد عاره قصور يبطله — لذلك ولما سبق بيانه في التحدث عن السبب الأول يكون الحكم المطعون فيه متعين النقض .

(عن الطعن ٣٠٧ سنة ٢٣ ق)

وحيث إن هذا الطعن أقيم على مبدئين أولهما في النعي على الحكم المطعون فيه بخالفته القانون والخطأ في تطبيقه وتأويله فيما انتهى إليه من الحكم بمبلغ ٦٠٠ و ٥٦٠ ج و ٦٣٩ و ٤٩٥ ج ومجموعهما ١٢٠٠ و ٠٩٥ ج وأن وجه الخطأ هو أن الحكم اعتبر خطأ أن مجموع هذين المبلغين هو رصيد الحساب النهائي بين الطرفين مع أن الثابت من وقائع الدعوى أن هذين المبلغين لا يمثلان إلا رقمين من أرقام الحساب الذي تنازعه الطرفان وأنه كان على المحكمة أن تحل هذين الرقمين على الرقمين المقابلين لهما والذين أوردهما الحكم الابتدائي ثم تجري الحساب بعد ذلك لتخلص إلى النتيجة الصحيحة في تصفية التراع .

وحيث إن هذا النعي صحيح ، ذلك أنه يبين من الحكم الابتدائي أنه استعرض ما أورده الخبير المنتدب في الدعوى عن أقلام الحساب المختلف عليها بين الطرفين

سواء ما تعلق منها بكمية الخشب الذي سلم إلى الشركة من الجيش البريطاني أوكية الأعمدة الخشبية التي ورد لها كل من الطرفين للجيش وكذلك باقى ما تنازعه الطرفان وناقش الحكم الاعتراضات التي وجهت إلى تقرير الخبير ورأى أن يضيف إلى حساب المطعون عليه ثمن ٩٩٣ عامودا من أعمدة التلغراف قرر الحكم أن المطعون عليه قدم الدليل على أنه قام بتوريدها بعد أن انتهى الخبير من القيام بأموريته ثم انتهى إلى الحكم للمطعون عليه بمبلغ ٤٢١ و ٣٠٨٥ ج إلا أن الحكم المطعون فيه انتهى إلى تصفية نصيب المطعون عليه في الخشب الذي سلم للشركة من الجيش بمبلغ ٦٠٠ و ٥٦٠ ج وإلى تصفية نصيب المطعون عليه في أعمدة التلغراف التي وردت للجيش البريطاني بمبلغ ٤٩٥ و ٦٣٩ ج ورقضى للمطعون عليه بمجموع هذين المبالغين علما أنهما رصيد حسابه في ذمة الطاعن ، مع أن هذين المبالغين لا يمثلان إلا رقمين من أرقام الحساب المتعددة التي تناولها الحكم الابتدائي كما تناولها الخبيران المتدبان في الدعوى وكان على المحكمة أن تحل هذين الرقمين محل الرقمين المقابلين لهما في الحساب لتنتهي إلى النتيجة الصحيحة لأن الحساب في هذه الصورة يكون كلا لا يقبل التجزئة ومن ثم يكون الحكم قد أخطأ فيما انتهى إليه من اعتبار الرقمين اللذين أوردهما الرصيد النهائي للمطعون عليه في ذمة الطاعن .

وحيث إن السبب الثاني من أسباب هذا الطعن تحصل في النعي على الحكم المطعون فيه بالقصور وفي بيان ذلك يقول الطاعن إنه دفع في مذكرته المقدمة لجلسة ٢٨ من مايو سنة ١٩٥٣ أمام محكمة الاستئناف بأن المطعون عليه استلم ثمن حصته في كمية الخشب التي امتثلتها الشركة من الجيش البريطاني واستدل على ذلك بمستندات مودعة بملف الدعوى حددها بالمذكرة ولكن الحكم المطعون فيه لم يرد على ذلك الدفاع ولم يناقش دلالة تلك المستندات اكتفاء بما أورده من أن ملاحظات الطاعن قد شملها تقرير الخبير بالفحص دون أن يبين الحكم ما هية تلك الملاحظات وما أورده تقرير الخبير في خصوصها هذا فضلا عن أن تقرير الخبير الذي أحال عليه الحكم يناقض ما انتهى إليه الحكم في هذا الخصوص ذلك أن الخبير المنتدب من محكمة الاستئناف ذكر في تقريره التكميل ما يل : " كنت في تقريرى المودع قد استبعدت من حساب

الخشب المسلم للستانف عليه (المطعون عليه) مبلغ ١٠,٤٨,٤٠٠ ج. بدلا من ٤٧٨,٦٠٠ ج. فيكون الفرق إذن ٥٦٠,٦٠٠ ج. ويتعين إضافته إلى الحساب الدائن للستانف عليه بحسبما انتهت إليه في تقريرى .

وهذا الذى جاء بتقرير الخبير صريح فى أن الخبير لم يعتبر أن مبلغ ٥٦٠,٦٠٠ ج. هو صافى ما يستحقه المطعون عليه فى ذمة الطاعن من حساب أرباح الأخشاب المسلمة من الجيش البريطانى للشركة بل ذكر الخبير صراحة أنه يرى إضافة هذا المبلغ إلى الحساب الدائن للمطعون عليه فى حين أن الحكم المطعون فيه اعتبر هذا المبلغ هو الرصيد الدائن للمطعون عليه فى ذمة الطاعن من أرباح تلك الأخشاب وبذلك يكون الحكم قد وقع فى نفس الخطأ الذى وقع فيه كما هو وارد بالسبب الأول من أسباب هذا الطعن .

وحيث إن هذا النعى صحيح ، لأنه يبين من صورة مذكرة الطاعن المقدمة للجنة ٢٨ من مايو سنة ١٩٥٣ أمام محكمة الاستئناف والمودعة تحت رقم ٢٧ بحافظة الطاعن أن الطاعن دفع فى تلك المذكرة بأن المطعون عليه استلم حصته فى ثمن الخشب المسلم للشركة من الجيش البريطانى واستدل على ذلك بخطاب مؤرخ ٢٣ من مارس سنة ١٩٤٤ صادر من المطعون عليه يترف فيه باستلام ٧٩٩٨ قدما وبكشف الحساب المقدم من الطاعن لغاية أول يولية سنة ١٩٤٣ الثابت به أن المطعون عليه باع للطاعن ٢٣ مترا مكعبا بثمن قدره ٤٦٠ جنيها أدمجت فى كشف الحساب تحت بيان المطلوب للمطعون عليه وكان رصيد هذا الكشف أن المطعون عليه يدين الطاعن فى مبلغ ٢٥١ ج و ٣٠٨ م وبأن المطعون عليه باع للطاعن فى ٥ من أغسطس سنة ١٩٤٣ ٢,٤٠ مترا مكعبا بثمن قدره ٤٨ جنيها وإذا كان المطعون عليه يدين الطاعن فى مبلغ ٧٥ جنيها أخرى فقد حرر الطاعن للمطعون عليه فاتورة بقيمة المبلغين أى مبلغ ١٢٣ جنيها فى ٥ من أغسطس سنة ١٩٤٣ وأنه فى ٧ من أكتوبر سنة ١٩٤٣ سدد الطاعن هذا المبلغ مع رصيد الحساب لغاية أول يولية سنة ١٩٤٣ ضمن شيك بمبلغ ٤٤٩ ج و ٣٠٨ م كما يبين من حافظة مستندات الطاعن أن المستندات التى أشار إليها فى تلك المذكرة كانت

تحت نظر المحكمة إلا أن الحكم المطعون فيه أورد في الرد على هذا الدفوع ما يأتي :-
”وحيث إن الخبير الذي ندبته محكمة أول درجة قد أضاف لحساب المستأنف عليه
”المطعون عليه“ مبلغ ١٠٤٨ ج و ٤٠٠ م قيمة النصف الذي يخصه اعتمادا على
أن الشركة المستأنفة لم تقدم دليلا على أنها سلمته حصته — وحيث إنه أمام
الدرجة الاستئنافية قدمت المستأنفة خطابا مؤرخا ٢٣ من مارس سنة ١٩٤٤
أرسله إليها المستأنف عليه وفيه يعترف باستلامه ٧٩٩٨ قدما من الخشب وهذا
الخطاب الذي بدأ المستأنف عليه في التردد بين إنكاره والطعن عليه انتهى إلى
ما يستفاد منه عدم إنكاره ما جاء به وأضاف أنه مع خصم ثمن هذه الكمية فيكون
المتبقى له في ذمة الشركة ٥٦٠ ج و ٦٠٠ م. وحيث إن الخبير أنكونا استنادا إلى
ما جاء بهذا الخطاب بدأ بأن أسقط من تقرير الخبير الأول مبلغ ١٠٤٨ ج و ٤٠٠ م
على اعتبار أنه لا يحق للمستأنف عليه أن يطالب به في حالة أنه معترف باستلام
الأخشاب ولما ناقشته المحكمة فيما اعترض عليه المستأنف عليه من أن الكمية التي
استلمها وفقا للخطاب المشار إليه لا توازي كل نصيبه عاد فقرر أنه أخطأ في تقريره
الأول ووافق المستأنف عليه في أن صحة المبلغ الواجب خصمه هو ٤٨٧ ج
و ٨٠٠ م وبذا يكون المتبقى من نصيبه من ثمن الأخشاب هو مبلغ ٥٦٠ ج
و ٦٠٠ م . وحيث إن الملاحظات التي أبدتها المستأنف على هذا التعديل فقد
شملها الخبير بالفحص في تقريره وبالرجوع إلى المستندات المقدمة في الدعوى
وما حوسب عليه المستأنف عليه من مبالغ استلمها وما أضيف على حسابه وانتهى
فيها إلى الرقم الذي أظهره واعترف به المستأنف عليه“ — وهذا الذي أقام
الحكم عليه قضاءه يشويه القصور ذلك أن الحكم وإن كان قد تحدث عن خطاب
٢٣ من مارس سنة ١٩٤٤ الذي اعترف فيه المطعون عليه باستلام كمية من الخشب
إلا أنه أغفل الرد على باقي المستندات التي تقدم بها الطاعن والتي تمسك بمدلولها
في مذكرة المقدمة لجلسة ٢٨ من مايو سنة ١٩٥٣ ومن ثم يكون الحكم قد عاره

قصور . كما أن ما انتهى إليه الحكم من أن صافي ربح المطبوعين عليه من الأخشاب التي سلمت من الجيش البريطاني للشركة هو مبلغ ٥٦٠ ج و ٦٠٠ م ينطوي على مخالفة القانون لأن الحساب كل لا يقبل التجزئة وكان على المحكمة أن تحمل هذا الرقم المقابل له بتقرير الخبير المنتهي إلى تصفية الحساب بين الطرفين على ما سبق بيانه في التحدث عن السبب الأول من أسباب هذا الطعن .

وحيث إنه لذلك يتعين نقض الحكم .

جلسة ٢١ من نوفمبر سنة ١٩٥٧

برئاسة السيد عبد العزيز محمد رئيس المحكمة ، وبحضور السادة : محمود عباد ، ومحمد زعفران ،
صالم ، والحسيني العوضي ، ومحمد رفعت المستشارين .

(٩١)

طعن رقم ٣٤١ سنة ٢٣ ق :

نقض "إيداع الأوراق والمستندات" ، لإيراد بعض أسباب الحكم الابتدائي في الحكم المطعون
فيه أو إيراد تلخيص فيه لأسباب الحكم الابتدائي . لا يغني ذلك عن تقديم صورة الحكم الابتدائي
التي أحال إليه الحكم المطعون فيه في أسبابه . م ٣٢ مرافعات .

— لا يغني عن تقديم صورة الحكم الابتدائي الذي أحال إليه الحكم المطعون
فيه في أسبابه أن يكون الحكم المطعون فيه قد أورد بعض أسباب الحكم الابتدائي ،
لأنه قد يكون في الأسباب الأخرى التي لم يوردها الحكم المطعون فيه وأحال
إليها ما يكفي لحمل قضائه ، كما أنه لا يغني عن تقديم تلك الصورة أن يكون
الحكم المطعون فيه قد أورد تلخيصا لأسباب الحكم الابتدائي لما قد يلابس
هذا التلخيص من قصور عن الإحاطة بجميع هذه الأسباب أو عن الإحاطة بجميع
نواحي ما لخصه من أسبابه أو إبراز حجته في ذلك .

السكينة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر
 والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الوقائع تحصل حسبما يبين من الأوراق في أن المطعون عليه
الأول — بصفته رئيسا للجمعية الخيرية القبطية الأرثوذكسية لمنشأة مسجد
الحضر — استصدر في ٩ من أغسطس سنة ١٩٤٧ أمرا من قاضي الأمور

الوقتية بمحكمة القاهرة الابتدائية بتوقيع الججز التحفظى الاستحقاق على الدفاتر المملوكة للجمعية والتي كانت فى حيازة للطاعن بوصفه أمينا اصندوق الجمعية ومديرا لمدوستها . ثم وقع الججز فى ٢٤ من أغسطس سنة ١٩٤٧ وأتبعه المطعون عليه الأول بالدعوى رقم ٤١٢٢ سنة ١٩٤٧ مدنى كلى القاهرة طالبا فيها الحكم بثبوت ملكية الجمعية للدفاتر وبثبوت الججز التحفظى وجعله نافذا — وأثناء نظر الدعوى اختصم الطاعن المطعون عليهما الثانى والثالث لتقديم الملفات الخاصة بالجمعية ليصدر الحكم فى مواجهتهما ثم أقام من ناحيته الدعوى رقم ٢٧٢٠ سنة ١٩٥٠ مدنى كلى القاهرة على المطعون عليهم وطلب فيها الحكم ببطلان الإجراءات فيما يختص بالانتخاب الذى أجري فى ١٦ من يناير سنة ١٩٤٨ وأسفر عن انتخاب المطعون عليه الأول رئيسا للجمعية وبصححة الانتخاب الذى أجري فى ٢٧ من أبريل سنة ١٩٤٧ وأسفر عن انتخابه هو رئيسا لها — دفع المطعون عليه الأول بعدم اختصاص المحكمة بنظر هذه الدعوى الأخيرة . وفى ٢٤ من مايو سنة ١٩٥١ قررت المحكمة ضم الدعويين وحكمت فى الدعوى رقم ٢٧٢٠ سنة ١٩٥٠ بعدم اختصاصها بنظرها وفى الدعوى رقم ٤١٢٢ سنة ١٩٤٧ بطلبات المطعون عليه الأول . فاستأنف الطاعن فى ٩ من يونيه سنة ١٩٥٣ وحكمت المحكمة بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع أولا بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به فى الدعوى رقم ٢٧٢٠ سنة ١٩٥٠ من عدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى وباختصاصها بنظرها . ثانيا — وفى موضوع الاستئناف برفض الدعوى المشار إليها وبتأييد الحكم المستأنف فيما عدا ذلك — قرر الطاعن بالظعن فى هذا الحكم بطريق النقض . وقدم المطعون عليهما الثانى والثالث مذكرة طالبا فيها رفض الظعن . وأبدت النيابة رأيها أصليا بعدم قبول الظعن شكلا واحتياطيا وفى الموضوع برفضه . وعرض الظعن على دائرة فحص الطعون بجلسة ١٢ من يونيه سنة ١٩٥٧ فقررت إحالته إلى الدائرة المدنية . وبالجلسة المحددة أخيرا صمم الطاعن على طلباته ، وصممت النيابة على طلباتها التى سبق بيانها .

من حيث إن الدفع بعدم قبول الظعن شكلا مبناه أن الطاعن لم يقدم بملف الظعن صورة من الحكم الابتدائى الذى أحال عليه الحكم المطعون فيه فى أسبابه .

ومن حيث إن هذا الدفع في محله ، ذلك أن المادة ٤٣٢ من قانون المرافعات رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٩ تنص على أنه يجب على الطاعن أن يودع خلال عشرين يوما من تاريخ التقرير صورة من الحكم الابتدائي ، إذا كان الحكم المطعون فيه قد أحال عليه في أسبابه . وتقديم صورة الحكم الابتدائي في مثل هذه الحالة هو من الإجراءات الجوهرية التي يترتب على إغفالها سقوط الحق في الطعن على ما جرى به قضاء هذه المحكمة ولا يغني عن تقديمها أن يكون الحكم المطعون فيه قد أورد بعض أسباب الحكم الابتدائي ذلك لأنه قد يكون في الأسباب الأخرى التي لم يوردها الحكم المطعون فيه وأحال إليها ما يكفي لحمل قضائه ، كما أنه لا يغني عن تقديم تلك الصورة أن يكون الحكم المطعون فيه قد أورد تلخيصا لأسباب الحكم الابتدائي وذلك لما قد يلابس هذا التلخيص من قصور عن الإحاطة بجميع أسباب الحكم الابتدائي أو عن الإحاطة بجميع نواحي ما تلخصه من أسبابه أو إبراز حجته في ذلك ولما كان يبين من الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى برفض دعوى الطاعن وبتأييد الحكم المستأنف فيما قضى به من تثبيت الجرم التحفظي قد استند في قضائه هذا إلى الأسباب التي أوردتها وإلى تلك التي لا يتعارض مع هذه الأسباب من أسباب الحكم الابتدائي ، ولما كان الطاعن لم يقدم بملف الطعن صورة من الحكم الابتدائي حتى يستبين منها أن الحكم المطعون فيه قد أحاط بجميع أسباب الحكم المستأنف — لما كان ذلك فإنه يتعين الحكم بعدم قبول الطعن شكلا .

جلسة ٢١ من نوفمبر سنة ١٩٥٧

(٩٢)

برئاسة السيد عبد العزيز محمد رئيس المحكمة ، وبحضور السادة : محمود عياد ، ومحمد زعفراني
سالم ، والحسين العوضي ، ومحمد رفعت المستشارين .

طعن رقم ٣٥٥ سنة ٢٣ ق :

(أ) هبة " قبولها " . أهلية . ولي . حكم " تسبيب معيب " . دفاع . الحكم بإبطال
هبة قبلها الواهب نيابة عن ابنه بصفته وليا عليه مع أنه كان بالغاً من الرشد . إغفال
الحكم التعرض لما تمسك به الموهوب له من أن عقد الهبة نفذ واستلم الشيء الموهوب
وانتفع به برضاء الورثة وطلب إحالة الدعوى على التحقيق لإثبات ذلك . قصور .
م ٤٨٩ مدني .

(ب) نقض " سبب جديد " . دفاع . محكمة الموضوع . عدم استبعادها مذكرة مقدمة إليها
بدفاع أحد الخصوم في الدعوى المطروحة عليها . التمسك بهذا الدفاع أمام محكمة النقض
لا يعتبر جديداً .

(ج) إعلان . مخاطبة المعلن إليها مع خالها دون بيان ما إذا كان مقياً معها . ثبوت أن
الإعلان وجه إليها وإلى والدتها في وقت واحد ومخاطبة الأخيرة مع أخيها المقيم معها
وهو خال الأولى . صحة الإعلان .

١ - إذا كان الواهب قد قبل الهبة التي صدرت منه لأحد أولاده بصفته
ولياً عليه مع أن الموهوب له كان في وقت القبول بالغاً من الرشد وتمسك الموهوب
له أمام محكمة الموضوع بأن عقد الهبة قد تنفذ واستلم الشيء الموهوب ووضع
اليده عليه وانتفع به بإقرار ورضاء جميع الورثة وطلب الإحالة على التحقيق لإثبات
ذلك فأبطل الحكم الهبة لبطلان قبولها ولم تأبه المحكمة لهذا الدفاع وأغفلت التعرض
له مع أنه دفاع جوهري يحتمل معه - فيما لو ثبت - أن يتغير وجه الحكم في
الدعوى ، فإن ذلك يعتبر قصوراً في التسبيب يعيب الحكم .

٢ - متى كان أحد الخصوم قد قدم إلى محكمة الموضوع مذكرة بدفاعه فإن الكلمة في شأن الاعتداد بهذه المذكرة أو استبعادها إنما هي لمحكمة الموضوع التي قدمت إليها تلك المذكرة وأودعت ملف الدعوى المنظورة أمامها . وطالما أن تلك المحكمة - إلى أن صدر الحكم - لم تأمر باستبعادها فهي قائمة قانونا أمامها باعتبارها ورقة من أوراق الدعوى ويعتبر الدفاع الوارد فيها مطروحا عليها - ومن ثم لا يكون التمسك بهذا الدفاع جديدا أمام محكمة النقض .

٣ - إذا تبين من الاطلاع على أصل محضر الاعلان أنه أعلن في وقت واحد إلى أم وابنتها وأن الأم خطبت في الاعلان مع أخيها المقيم معها لغيرها وهو الذي خطبت معه المعلن إليها الثانية أيضا باعتبار أنه خالها - فإن هذا الاعلان يكون صحيحا . ولا يحتاج بأن المحضر لم يوضح في أصل الاعلان ما إذا كان هذا الشخص مقيا معها أم لا - لأن مفهوم ذلك الاعلان أن المعلن إليها الثانية تقيم مع والدتها وأن خالها الذي خطبت هذه الأخيرة معه في الاعلان يكون مقيا معها كذلك وأن المحضر إنما تفادى التكرار لما هو مفهوم من واقع الحال .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن وقائع الدعوى على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تتلخص في أن المطعون عليهما الأواين رفعا الدعوى رقم ٢١٤ سنة ١٩٥٠ مدني كلي أسيوط ضد الطاعنتين وباقي المطعون عليهم عدا الأخير في أبريل سنة ١٩٥٠ بعريضة ذكرا فيها أن مورثهم جميعا المرحوم جريس عبد الملك صليب توفي بتاريخ ٢ من يونية سنة ١٩٤٩ عن تسعين عاما وترك أطيانا مقدارها ١٨ فدانا و ١٧ قيراطا و ٦ أسهم يخص رافعي الدعوى فيها ٦ فدادين و ١٣ قيراطا و ٦ أسهم ، كما ترك نقودا يخصهما فيها ٢٧٨ جنيا و ٥٠٠ مليم ، ولما كانا

قد وجدا ضمن أوراق والدهما المتوفى عقدا موضوعا بأنه عقد هبة رسمي محرر أمام محكمة أسيوط الدكاية الشرحية بتاريخ ١٩٤٥/٦/٢ وصادرا من والدهما إلى أولاده — عدا رافعي الدعوى — يتضمن هبة لهم جميع الأطيان المتروكة عنه سالفه الذكر وكان هذا العقد في نظرهما باطلا لعدم تنقيذه عقب صدوره ولأن الواهب قبل الهبة الصادرة منه باعتباره وليا على جميع أولاده الموهوب لهم مع أن اثنين منهم — وهما الطاعتان — بالغتان سن الرشد ويكون قبوله للهبة عنهما باطلا فقد طلبا الحكم بإبطال العقد المذكور والحكم بتثبيت ملكيتهما إلى نصيبهما سالف الذكر في أطيان التركة — وإلزام المطعون عليهم عدا الأخير بأن يدفعوا لهما من تركة مورثيهما مبالغ ٢٧٨ جنيها و ٥٠٠ مليم مع تكليف المطعون عليه الأخير بضم الأوراق الخاصة بمجرد تركة المورث . وبتاريخ أول يناير سنة ١٩٥١ قضت المحكمة المذكورة — أخذا بدفاع رافعي الدعوى — بإبطال إسهاد الهبة المذكور بالنسبة لهما وهب إلى الطاعتين ومقداره ٣ أفدنة و ١ قيراط و ٢٢ سهم وتثبيت ملكية رافعي الدعوى إلى ١ فدان و ١ قيراط و ٢١ سهم مناصفة بينهما شيوعا في المقدار المذكور وبإحالة الدعوى فيما يختص بالنقود إلى التحقيق لإثبات ونفى استيلاء المطعون عليه الأول على نقود المورث وأن نصيب ولديه رافعي الدعوى في هذه النقود هو المبلغ المطالب به . فاستأنفت الطاعتان هذا الحكم أمام محكمة استئناف أسيوط بالاستئناف رقم ٢٣٠ سنة ٢٦ ق بالنسبة لهما قضى به من بطلان الهبة لهما وهذه حكمت بتاريخ ٧ من يونيو سنة ١٩٥٣ بقبول الاستئناف شكلا ورفضه موضوعا وتأيد الحكم المستأنف . فطعن الطاعتان في هذا الحكم بالنقض . ودفعت النيابة بطلان الطعن بالنسبة للمطعون عليها الرابعة لبطلان إعلانها بتقرير الطعن وطلبت في الموضوع — نقض الحكم في خصوص السببين الأول والثاني من أسباب الطعن . ولما عرض الطعن على دائرة فحص الطعون بجلسة ٥ من يونيو سنة ١٩٥٧ قررت إحالته على الدائرة المدنية لنظره بجلسة ١١/٧/١٩٥٧ وفيها أصرت النيابة على رأيها السابق .

وتحيت إنه فيما يختص بالدفع ببطلان الطعن بالنسبة للمطعون عليها الرابعة فبناه أن المحضر الذي قام بإعلان المطعون عليها المذكورة بتقرير الطعن قد أثبت.

في محضره أنه أعلنها مخاطبا مع خالها رزق حنا فرج دون أن يوضح في أصل الإعلاني ما إذا كان هذا الشخص مقيا معها أم لا .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على أصل محضر الإعلان المذكور أنه أعلن في وقت واحد إلى كل من المطعون عليهما الثالثة والرابعة وأن المطعون عليهما الثالثة خوطبت في الإعلان مع أخيها رزق حنا فرج المقيم معها لغيابها وهو الذي خوطبت معه المطعون عليها الرابعة في الإعلان باعتبار أنه خالها فإذا لوحظ أن المطعون عليها المذكورة هي الأنسة أليس جريس عبد الملك وأنها ابنة المطعون عليها الثالثة التي يقيم في مسكنها رزق حنا فرج الذي أعلنت المطعون عليها الرابعة في مواجهته . — فإن مفهوم ذلك الإعلان أن المطعون عليها المذكورة تقيم مع والدتها وأن رزق الذي خوطبت هذه الأخيرة معه في الإعلان يكون مقيا معها وأن المحضر إنما تفادى التكرار لما هو مفهوم من واقع الحال وبذا يكون إعلانها صحيحا والدفع في غير محله .

وحيث إنه لذلك يكون الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن السبب الأول من أسباب الطعن يدور حول مخالفة الحكم المطعون فيه للقانون لإخلاله بحق الطاعنتين في الدفاع وقصور تسييبه ، ذلك أنهما في المذكرة المقدمة منهما لمحكمة الاستئناف تمسّتا بأن عقد الهبة الباطل من حيث الشكل إذا قام الواهب أو ورثته مختارين بتنفيذه فلا يجوز لهم طبقا للسادة ٤٨٩ من القانون المدني أن يستردوا ماسلموه وطالبنا في تلك المذكرة إحالة الدعوى على التحقيق ليثبتا بكافة الطرق قيام الورثة بتنفيذ عقد الهبة — غير أن الحكم المطعون فيه لم يجبهما إلى هذا الطلب أو يرد على هذا الدفاع مع أنه لو أحيلت الدعوى على التحقيق وأثبتت الطاعنتان تنفيذ الهبة ووضع يدهما على الأتيان التي اختصتا بهما في عقد الهبة لتصحيح طبقا لحكم القانون ذلك الميب الشكلي في العقد وما جاز الحكم بعد ذلك ببطلانه . وبذا يكون الحكم المطعون فيه قد أخل بحق الطاعنتين في الدفاع لإخلالا مبيها موجبا لنقضه .

وحيث إن المطعون عليهما الأولان دفعا بأن هذا السبب جديد لم يسبق عرضه أو إثارته أمام محكمة الاستئناف فلا يجوز التمسك به لأول مرة أمام محكمة النقض وقالوا في صدر ذلك إن مذكرة الطاعنتين التي ورد فيها هذا الدفاع دست على المحكمة الاستئنافية ولم تسلم لهما صورة منها وأودعت ملف الدعوى بطريقة غير قانونية إذ أنها قدمت بعد الميعاد الذي كان محمدا لتقديمها وسلمت صورتها إلى محام لاصفة له في المحصورة وليس ويكلا عن أحد من الطرفين فيها. وأن الشخص الذي تسلم ذلك المحامي تلك المذكرة عنه "زكي خله" لأشأن له في الدعوى وليس طرفا فيها مما يتعين معه استبعاد تلك المذكرة وعدم التعويل على ما جاء فيها .

وحيث إن الكلمة في شأن الاعتداد بهذه المذكرة أو استبعادها إنما هو للمحكمة الاستئناف التي قدمت إليها تلك المذكرة وأودعت ملف الدعوى المنظورة أمامها وطالب أن تلك المحكمة — إلى أن صدر الحكم المطعون فيه — لم تأمر باستبعادها فهي قائمة قانونا أمامها باعتبارها ورقة من أوراق الدعوى المطروحة عليها يعتبر الدفاع الوارد فيها مطروحا عليها ومن ثم لا يكون التمسك بهذا الدفاع جديدا أمام هذه المحكمة .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على تلك المذكرة أن الطاعنتين تمسكا فيها بصحة الريبة الصادرة لهما من مورثهما رغم ما شابها من العيب المدعى به من حيث الشكل وذلك لتنفيذها ووضع يدهما على نصيهما فيها وانتفاءهما به برضاء جميع الورثة بما فيهم المطعون عليهما الأولان وذلك استنادا إلى نص المادة ٤٨٩ من القانون المدني الجديد التي تقضى بأنه "إذا قام الواهب أو ورثته مختارين بتنفيذ هبة باطلة لعيب في الشكل فلا يجوز لهم أن يستردوا ماسلموه" وطالبات الطاعنتان في مذكرتيهما من باب الاحتياط إحالة الدعوى على التحقيق لكي يثبتا تنفيذ الهبة ووضع يدهما على نصيهما فيها من الأطيان وانتفاءهما به إلى الآن على مرآى وسمع برضاء الواهب من قبل وورثته من بعده بما فيهم المطعون عليهما الأولان .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قد أبطل عقد الهبة بالنسبة للطاعتين لبطلان قبول الواهب نيابة عنهما للهبة لأنهما. كاتتا في وقت القبول بالغتين من الرشد. ولما كانت الطاعتان قد تمسكتا في مذكرتهما المقدمة للمحكمة الاستئنافية بأن عقد الهبة المذكور قد تنفذ واستلمتا نصيبيهما فيه ووضعتا اليد عليه وانتفعتا به بإقرار ورضاء جميع الورثة وطلبتا الإحالة على التحقيق ليقوما بإثبات ذلك وكانت المحكمة لم تأبه لهذا الدفاع وأغفلت التعرض له مع أنه دفاع جوهري يحتمل معه — فيما لو ثبت — أن يتغير وجه الحكم في الدعوى — فإن هذا يعتبر قصورا في التسبيب يعيب الحكم المطعون فيه بما يستوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث باقي الأسباب .

جلسة ٢٨ من نوفمبر سنة ١٩٥٧

برئاسة السيد عبد العزيز محمد رئيس المحكمة ، وبحضور السادة : محمد متولى عتلم ، ومحمد زعفران ،
سالم ، والحسينى المرضى ، ومحمد رفعت المستشارين .

(٩٣)

طعن رقم ٢٤٤ سنة ٢٣ ق :

(١) أوراق تجارية ” التظهير على بياض ” . دعوى . حق حامل السند المظهر على بياض
في رفع الدعوى باسمه هو ضد المدين . م ١٣٥ تجارى .

(ب) أوراق تجارية ” التظهير على بياض ” . حكم ” تسبيب كاف ” . إقامة الحكم على
أن حامل السند على بياض أن يرفع الدعوى باسمه على المدين . النعى عليه فيما استورد
إليه من اعتبار التظهير الناقص ناقلا لللكية وأن لاظهر إليه أن يثبت في مواجهة المدين
أن هذا التظهير إنما كان على سبيل نقل الملكية . لا جدوى منه .

(ج) دفع ” الدفع بعدم قبول الدعوى ” . دفاع . اقتصار المتمسك بهذا الدفع على حصر
دفاعه فيه دون إبداء دفاعه في الموضوع . القضاء في الدفع والموضوع معا . لا خطأ .

(د) فوائد . قانون . مريان . المقرر للقاعدة الاتفاقية بالمادة ٢٢٧ من القانون
المدنى الجديد من تاريخ العمل به على العقود المبرمة قبل ذلك .

١ — التظهير على بياض — على ما يستفاد من نص المادة ١٣٥ من قانون
التجارة — نوع من التظهير التوكيلى — تجرى عليه أحكامه — فيعتبر التظهير
توكيلا للمظهر إليه في قبض قيمة الكيالة أو السند — وإن كان المظهر إليه وكيلا
في القبض والتحصيل ومكلفا بتقديم حساب للمظهر عن المبالغ التى قبضها والمصاريف
التى أنفقها فقد وجب — إعمالا لمضمون الوكالة وتمكيننا للمظهر إليه من الوفاء
بالتزاماته قبل المظهر — أن يسلم له بمقاضاة المدين — باسمه خاصة — وإن
كان ذلك لحساب المظهر .

٢ — متى كان ما انتهى إليه الحكم يكفى لإياداه ما قرره من أن لحامل السند المظهر على بياض أن يرفع الدعوى باسمه أو على المدين فإنه لا يكون ثمة جدوى من النعى على الحكم فيما استطرد إليه بعد ذلك من اعتبار التظهير على بياض ناقلا للملكية ومن أن للمظهر إليه أن يثبت في مواجهة المدين أن التظهير الناقص إنما كان على سبيل نقل الملكية .

٣ — إذا اقتصر المتمسك بالدفع بعدم قبول الدعوى على هذا الدفع فليس له أن يعيب على الحكم أن المحكمة فصلت في الدفع وفي موضوع الدعوى معا دون أن تفصل فيه استقلالاً أو أن تقرّر بضمه للموضوع، ذلك لأن الدفع بعدم قبول الدعوى مستقل بصورته في التشريع المصرى عن غيره من الدفوع التى تبدى قبل التكلم في الموضوع ويقتضى أمرها الحكم فيها على استقلال أو الأمر بضمها إلى الموضوع . ويتعين على من يتمسك بهذا الدفع — إن كان لديه ما يدفع به الدعوى في موضوعها — أن يبيده وألا يحصر دفاعه في الدفع بعدم القبول .

٤ — يسرى السعر المقرر بالمادة ٢٢٧ من القانون المدنى الجديد من تاريخ العمل بهذا القانون على العقود المبرمة قبل هذا التاريخ لأن الحد الأقصى للفائدة التى يجوز الاتفاق عليها قانونا هو من قواعد النظام العام .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع تحصل حصفاً يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن في أن المطعون عليه الأول أقام على المرحوم حافظ محمد يوسف مورت الطاعنة وباقي المطعون عليهم الدعوى رقم ٢٨٨٦ لسنة ٧٤ ق بمحكمة مصر الابتدائية المختلطة — وقد أحيلت إلى محكمة مصر الابتدائية — وقيدت.

برقم ٢٨٦١ لسنة ١٩٤٩ تجارى كلى مصر طالبا الحكم بالزام المدعى عليه بان يدفع له مبلغ ١٥٠٠ جنيه والفوائد بواقع ٨٪ من ١٩٤٧/٩/٢٠ لغاية الوفاء مع الحكم بالمصروفات ومقابل ائتاب المحاماة — مرتكبا في دعواه لى سند لذى مؤرخ ١٩٤٧/٦/٢٠ موقع عليه من المدعى عليه الذى التزم بدفع قيمة السند لأمر وإذن عبد العزيز حسن — ومستحق السداد فى ١٩٤٧/٩/٢٠ ومذ كور به أن القيمة وصلت بضاعة — وأنه إذا تأخر عن الوفاء فى الميعاد المحدد يكون ملزما بدفع الفوائد بواقع ٨٪ من تاريخ الاستحقاق لغاية تمام الوفاء وأن للدائن الحق فى تحويل هذا المبلغ لمن يشاء — وعلى ظهر هذا السند تظهير بتوقيع الدائن "عبد العزيز حسن" على بياض — ودفع مورث الطاعة بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذى صفة لأن التظهير على بياض لا ينقل ملكية السند للطاعون عليه الأول بل هو مجرد تظهير توكلى لا يخول للظهور إليه إلا قبض قيمة السند — واتخاذ ما يلزم لذلك من اجراءات — ماعدا رفع الدعوى — إذ لا يجوز للظهور إليه أن يرفعها باسمه — وبتاريخ ٧ من مارس سنة ١٩٥٠ حكمت المحكمة الابتدائية بقبول الدفع المقدم من مورث الطاعة — وبعدم قبول الدعوى والزام (المطعون عليه الأول) بالمصاريف ومبلغ ٦٠٠ قرش ائتابا للمحاماة .

وبتاريخ ١٨/٥/١٩٥٠ استأنف (المطعون عليه الأول) هذا الحكم إلى محكمة استئناف القاهرة وقيد بمجلدها برقم ٢٧٠ لسنة ٦٧ ق تجارى — طالبا الحكم بقبول استئنافه شكلا وفى الموضوع الحكم له بطلباته المبينة بصحيفه افتتاح الدعوى وبتاريخ ١٤ من مارس سنة ١٩٥١ قضت محكمة الاستئناف بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدفع بعدم القبول والزام (مورث الطاعة) بأن يدفع إلى (المطعون عليه الأول) مبلغ ١٥٠٠ جنيه والفوائد باعتبارها المأية ثمانية من ٢٠٠ ممتددة بصفة ١٩٤٧ ولحين السداد ومصاريف الدرجتين وألغى قرش مقابل ائتاب للمحاماة .

وبتاريخ ٥ من أغسطس سنة ١٩٥٢ قررت الطاعة الظعن بالنقض فى هذا الحكم وعرض الظعن على دائرة فحص الطعون وأبدت النيابة وأياها بالنقض الحكم

المطعون فيه فيما يختص بسعر الفائدة ابتداء من ١٥/١٠/١٩٤٩ — وبجلسة أول يولييه سنة ١٩٥٧ قررت دائرة الفحص إخاله الطعن إلى هذه الدائرة بالجلسة ١٤ من نوفمبر سنة ١٩٥٧ وفيها صممت التأيية على رأيها .

وحيث إن الطعن مقام على ثلاثة أسباب — حاصل السبب الأول منها أن الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض الدفع بعدم القبول تأسيسا على أن التظهير التوكيلي يخول لحامل السند الحق في رفع الدعوى باسمه قد أخطأ في تطبيق القانون ذلك أن التظهير على بياض هو تظهير ناقص لا يكون للظهير إليه فيه إلا صفة الوكيل بالتحصيل — فلا يحق له أن يرفع الدعوى باسمه بل بصفته وكيلًا بالتحصيل بعد الحصول على توكيل خاص بالتقاضى .

وحيث إن هذا النعى مردود — ذلك أنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه في صدد ما تنص عليه الطائفة — على قوله ” ومن حيث إنه فضلا من ذلك فإن التظهير على بياض إذا لم يكن لقاء عملية تمت أو قيمة وصلت يعتبر توكيلا بالقبض وفقا لنص المادة ١٣٥/١٤٢ (من قانون التجارة) ومن المقرر فقها وقضاء أن التظهير التوكيلي يخول حامل السند حق رفع الدعوى باسمه للحصول على قيمته وللدعى عليه أن يحتج فيه بكافة الدفعات التي يجوز له إداؤها في مواجهة الموكل ” وهذا الذي أورده الحكم المطعون فيه لا يشوبه خطأ في القانون — ذلك أن التظهير على بياض — على ما يستفاد من نص المادة ١٣٥ من قانون التجارة — نوع من التظهير التوكيلي — تجري عليه أحكامه فيعتبر التظهير توكيلا للظهير إليه في قبض قيمة (الكيميالة) أو السند — وإذا كان المظهر إليه وكيلًا في القبض والتحصيل ومكلفا بتقديم حساب للظهير بهن المبالغ التي قبضها والمصاريف التي أنفقها وهو ما عرفت عنه المادة ١٣٥/١٤٢ من قانون التجارة بقولها إن ” عليه أن يبين ما أجراه مما يتفق بهذا التوكيل ” . فقد يوجب — إعمالا لمضمون الوكالة وتمكينًا للظهير إليه من الوفاء بالتزاماته قبل المظهر أن ينسلم له بمقتضاة المدين — باسمه خاصة — وإن كان ذلك لحساب المظهر .

وحيث إن السبب الثاني حاصله أن الحكم المطعون فيه قد أخطأ في تطبيق القانون — وذلك حيث أقام قضاءه على أن للمظهر إليه أن يثبت في مواجهة المدين أن التظهير الناقص ليس في واقع الأمر إلا تظهيرا ثانلا للملكية — ورتب على ذلك — أن المستندات التي قدمها (المطعون عليه الأول) تؤيد دفاعه القائم على أنه حصل على الكيالة سدادا لمبايعين يوازيان قيمته ويستحقها قبل المظهر — وأن له الحق في أن يملأ البياض الذي فوق إمضاء المظهر باعتباره مالكا للكيالة تطبيقا لنص المادة ١٤٢/١٣٥ من قانون التجارة — وخطأ الحكم المطعون فيه فيما أورده في هذا الخصوص مبناه : أولا — أنه قائم على فرض لم يتحقق إذ أن البياض الموجود فوق إمضاء المظهر لم يملأ — وثانيا — أن المادة ١٤٢/١٣٥ من قانون التجارة — إذ تقرر أن التظهير الناقص تظهير توكيلي — فإنها تورد قرينة قانونية قاطعة لا يجوز إثبات عكسها فلا يستطيع المظهر إليه بهذا التظهير التوكيلي أن يثبت في مواجهة الغير (ومنه المدين) أن هذا التظهير ناقل للملكية .

وحيث إن النعي بهذا السبب غير متبع ذلك أن محكمة الاستئناف وهي بصدد الرد على الدفع بعدم قبول الدعوى تأسيسا على أن التظهير الناقص لا ينحول للمظهر إليه رفع الدعوى باسمه قد أقامت قضاءها في خصوص هذا الدفع على أساسين أولهما — اعتبار التظهير ناقلا للملكية — بما ثبت لها من أن المظهر قد حول السند للمظهر إليه لقاء مبايعين كان مدينا بهما له يوازيان قيمة السند — وما قررته من أن المظهر إليه — له الحق قانونا في أن يثبت في مواجهة المدين أن التظهير الناقص إنما كان على سبيل نقل للملكية . وثانيهما : اعتبار التظهير توكليا — وقد خولت محكمة الاستئناف للمظهر إليه بتظهير توكلي الحق في رفع الدعوى باسمه — وأوضحت في حكمها — أن للدعي عليه أن يمتنع قبله بكافة الدفع التي يجوز له إبدائها في مواجهة المظهر ثم قررت أن المدعي عليه (مورث الطاعنة) لم يبد أي دفاع سوى قوله بلسان حضرة محامييه إنه لم يقع على الكيالة ولا يعرف عنها شيئا وأنه يحتفظ لنفسه بحق الطعن بتزويرها ولكنه لم يتخذ أي إجراء إيجابي نحو الطعن بالتزوير .

وحيث إن صواب ما انتهى إليه الحكم يكفي لقيامه — في صدد الدعوى الحالية — ماقرره من أن حامل السند المظهر على بياض أن يرفع الدعوى باسمه هو على المدين وعلى ذلك لا يكون ثمة جدوى من النعى الذى يقوم عليه هذا السبب والمجادلة فيما استطرد إليه الحكم المطعون فيه بعد ذلك .

وحيث إن السبب الثالث مبناه أنه كان يتعين على محكمة الاستئناف أن تفصل استقلالاً في الدفع بعدم قبول الدعوى — بقبوله أو رفضه — أو تقرر ضم هذا الدفع للموضوع — فتتيح للطاعة في كلتا الحالتين أن تبدى دفاعها في موضوع الدعوى — وإذا هي لم تفعل فقد أخطأت في تطبيق القانون وأخلت أيضاً بحق الطاعة في الدفاع وفي تفصيل وجه الخطأ في تطبيق القانون أشارت الطاعة إلى أن الشارع المصرى وإن أجاز إبداء الدفع بعدم القبول في أية حالة كانت عليها الدعوى إلا أنه يبين مما أورده في المذكرة التفسيرية لقانون المرافعات (الجديد) أنه يجب على القاضى — إذا ما أبدى أمامه دفع بعدم القبول — أن يفصل فيه قبل مواجهة الموضوع — أو يأمر بضمه له وليس له أن يحيد عن اتباع هذا المنهج — وإلا ترتب على ذلك حرمان صاحب الدفع من بيان دفاعه الموضوعى وهو ما حصل في هذه الدعوى — وقد استدلت الطاعة لوجهة نظرها بالفقرة التاسعة من المادة ١١١ من قانون المرافعات الجديد إذ ورد بها أن قاضى التحضير يختص " بالحكم في الدفع بعدم الاختصاص إيا كان سببه وفي الدفع ببطلان صحيفة افتتاح الدعوى ، وفي الدفع بعدم قبول الدعوى أو بانقضاء الحق في إقامتها بمضى المدة ... " وفي إدراج الفصل في الدفع بعدم قبول الدعوى ضمن ما يختص قاضى التحضير بالفصل فيه من الدفوع دلالة على أنه من الدفوع الشكلية التى يتعين الفصل فيها ابتداء قبل التعرض لموضوع الدعوى — أما وجه الاختلال بالدفاع فقد أشارت الطاعة في خصوصه إلى أنه كان من جراء مسلك محكمة الاستئناف في معالجة أمر الفصل في هذا الدفع على غير ما يوجب القانون أن لم يتمكن مورثها من اتخاذ اللازم نحو الطعن بالتروير في السند موضوع الدعوى — وكان قد احتفظ لنفسه بهذا الحق إذا رفضت المحكمة الدفع بعدم القبول .

وحيث إن هذا النعي مردود — ذلك أن المشرع بعد أن حدد في المادة ١٣٢ الدفوع
 الجائز إبدائها قبل التعرض لموضوع الدعوى — وهى الدفع بعدم اختصاص المحكمة
 بالنظر فى الدعوى — والدفع بطلب إحالة الدعوى إلى محكمة أخرى والدفع ببطلان أوراق
 التكاليف بالحضور — وقرر أن هذه الدفوع يحكم فيها على استقلال ما لم تأمر المحكمة بضمها
 إلى الموضوع — نص في المادة ١٤٢ صراحة على "أن الدفع بعدم قبول الدعوى — يجوز
 إبدائها فى أية حالة كانت عليها الدعوى ولو فى الاستئناف" مما يفيد انزال هذا الدفع
 عن سواه من الدفوع الجائز إبدائها قبل التعرض للموضوع — والتي يحكم فيها على استقلال
 أو يؤمر بضمها إليه ولا محل لاستناد الطاعنة إلى المذكرة التفسيرية لمشروع
 قانون المرافعات الجديد — فى هذا الخصوص — إذ أن المادة ١٤٢ كانت
 تتضمن العبارة الآتية وهى "وإذا أبدى هذا الدفع قبل مواجهة الموضوع
 فتحكم المحكمة فيه على — استقلال ما لم تأمر بضمه إلى الموضوع" غير أنها حذفت
 عند مناقشة المشروع فى البرلمان — وبقيت عبارة المذكرة التفسيرية على ما هى
 قبل تقرير حذف هذه الفقرة ولا يغير من هذا النظر أيضا ما استندت إليه
 الطاعنة من نص الفقرة التاسعة من المادة ١١١ من قانون المرافعات الجديد
 ذلك أن المشرع وإن كان قد أورد فى ضمن ما يختص قاضى التحضير به
 "الفصل فى دفوع معينة ومن بينها الدفع بعدم قبول الدعوى" . ونص أيضا
 فى الفقرة الأولى من المادة ١١٧ من قانون المرافعات الجديد على "أن المحكمة
 لا تقبل بعد إحالة الدعوى إليها أى دفع أو طلب أو ورقة مما كان يلزم تقديمه
 لقاضى التحضير" — إلا أن هذا وذلك وارد فى معرض تحضير الدعوى — فى
 الباب الخامس المعقود لإجراءات الجلسات ونظامها وقد جاء المشرع بعد ذلك
 وتخصيص الباب السادس بالدفوع والادخال والتدخل والطلبات العارضة وعقد
 الفصل الأول — للدفوع — والدفع بعدم قبول الدعوى وأفرد الدفع بعدم قبول
 بالدعوى بنهي المادة ١٤٢ الواردة فى ختام هذا الفصل مخالفاً فى ذلك المشرع
 الفرنسى الذى أصدر فى ٣٠ من أكتوبر سنة ١٩٣٥ مرسوما بقانون عدل به
 المادة ١٩٣/١ ناصيا فى التعديل على أن كافة الدفوع بعدم القبول يتعين للمتسكك
 بها إبدائها قبل التكلم فى موضوع الدعوى ، وإذا كان ذلك وكان الدفع بعدم

قبول الدعوى مستقلا بصورته في التشريع المصري عن غيره من الدفوع التي تبدى قبل التكلم في الموضوع ويقتضى أمرها الحكم فيها على استقلال أو الأمر بضمها إلى الموضوع — فليس للطاعنة أن تعيب الحكم المطعون فيه بما ورد في هذا السبب من القول — بالخطأ في تطبيق القانون وبالإخلال بحق الدفاع فقد كان يتعين على مورثها — إن كان لديه ما يدفع به الدعوى في موضوعها — أن يبديه وألا يحصر دفاعه في الدفع بعدم القبول .

وحيث إن النيابة العامة أبدت رأيها بجملة أول يولييه سنة ١٩٥٧ بدائرة فحص المطعون بطلب نقض الحكم المطعون فيه فيما قضى به من إلزام مورث الطاعنة وباقي المطعون عليهم عدا الأول بفائدة مقدارها ٨٪ سنويا من تاريخ ١٩٤٧/٩/٢٠ حتى السداد — ومفهوم طلبها أنه يتعين تعديل سعر الفائدة الاتفاقية ابتداء من ١٩٤٩/١٠/١٥ إلى ٧٪ حتى السداد .

وحيث إن السبب الذي أبدته النيابة العامة وطالبت على أساسه نقض الحكم المطعون فيه يتعلق بالحد الأقصى للفائدة التي يجوز الاتفاق عليها قانونا فهو من قواعد النظام العام — وإذن — فيسرى السعر المقرر بالمادة ٢٢٧ من التقنين المدني الجديد — من تاريخ العمل به على العقود المبرمة قبل هذا الوقت فيتعين لذلك نقض الحكم المطعون فيه في خصوص المدة اللاحقة للعمل بالقانون المدني الجديد وتخفيض سعر الفائدة إلى ٧٪ ابتداء من ١٥ أكتوبر سنة ١٩٤٩ حتى تمام الوفاء .

وحيث إنه لذلك يتعين نقض الحكم فيما يتعلق بسعر الفائدة وجعله سبعة في المائة من تاريخ ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٤٩ مع إلزام الطاعنة بالمصروفات لأن كل الأسباب التي تدرعت بها قضى برفضها .

جلسة ٢٨ من نوفمبر سنة ١٩٥٧

برئاسة السيد المستشار محمود عباد ، وبحضور السادة : محمد متولى حاتم ، ومحمد زعفراني سالم ،
والحسيني العوضي ، ومحمد رفعت المستشارين .

(٩٤)

طعن رقم ٢٥٩ سنة ٢٣ ق :

(أ) عمل " أجر العامل " . حكم " تسبب كاف " . نقض " أسباب الطعن " . اعتبار
المنحة السنوية التي تمنح للعامل جزءا من الأجر الذي تقدر المكافأة على أساسه . القانون
رقم ٤١ لسنة ١٩٤٤ . المادة ٦٨٣ مدني جديد .

(ب) عمل " أجر العامل " . حرف . محكمة الموضوع . سلطاتها في استخلاص اعتياد رب
العمل على صرف منح للعمال بصفة عامة وأن هذا الاعتياد أنشأ عرفا خرج بها عن اعتبارها
تبرعا إلى جعلها إلزاما يضاف إلى الأجر الأصلي ويعتبر مكافأة له .

(ج) عمل " مكافآت العمال " . تأمين . الجمع بين المكافأة والتأمين غير جائز طبقا للمادة ٢٩
من القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٤٤ .

(د) عمل " مكافآت العمال " . قانون . عدم صريان المادة ٢/٤٧ من المرسوم بقانون
رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ في شأن عقد العمل الفردي على الماضي .

١ — إذا كان الحكم قد اعتبر المنحة السنوية التي تمنح للعامل جزءا من الأجر وقدر
مكافأته على هذا الأساس وفقا لقانون عقد العمل الفردي رقم ٤١ لسنة ١٩٤٤ —
فإنه . يكون غير منتج النعي على الحكم بالخطأ في تطبيق القانون . بمقولة إنه استند
إلى المادة ٦٨٣ من القانون المدني الجديد مع أن العامل كان قد فصل من الخدمة
قبل العمل بهذا القانون . ذلك أن المادة ٢٢ من قانون عقد العمل الفردي
المشار إليه عند تحديثها عن أساس تقدير التعويض الذي يستحقه أحد الطرفين
(العامل أو رب العمل) قبل الطرف الآخر عن الإخلال بشرط المهلة قبل

فسخ العقد وضعت نصا يبين منه أن الأجر يشمل ما يتناوله العامل من أجر ثابت ومرتببات إضافية وأتبع المشرع هذا النص بنص المادة ٢٣ التي وضع فيها قواعد تقدير المكافأة التي يتعين على رب العمل أدائها إذا كان الفسخ صادرا منه وذلك على أساس أجر العامل ، وقد أطلق في هذا الخصوص لفظ «الأجر» ولم يحدده بأنه الأجر الثابت الذي يستفاد منه أن المشرع قصد بعموم هذا اللفظ أن يشمل الأجر الثابت والمرتببات الإضافية على نحو ما عرف به الأجر في المادة السابقة — ويبين من ذلك أن المادة ٦٨٣ من القانون المدني الجديد إذ نصت على أن المنحة السنوية المشار إليها في هذه المادة تعتبر جزءا لا يتجزأ من الأجر لم تستحدث حكما جديدا في بيان عناصر الأجر .

٢ — متى كان الحكم إذا اعتبر المنحة السنوية جزءا من أجر العامل وأجرى احتساب مكافأته على هذا الأساس قد استند إلى ما استخلصه من شهادة الشهود وما ثبت من هذه الشهادة من أن رب العمل اعتاد لعدة سنوات صرف المنحة لعماله جميعا بصفة عامة وعلى أساس نسبة معينة من مرتباتهم وأن هذا الاعتياد أنشأ عرفا خرج بهذه المنحة من اعتبارها تبرعا إلى جعلها إلزاما يضاف إلى أجر العامل الأصلي ويعتبر مكافآ له ، ولم يدع رب العمل أمام قضاء الموضوع أنه توقف عن إعطاء عماله المنحة السنوية أو أنه أنقص من قدرها الذي جرى على احتسابه سنويا على أساس نسبة معينة من مرتباتهم كما أنه لم يوجه أى مطعن فيما اعتبره الحكم عرفا — فإن استخلاص محكمة الموضوع في هذا الصدد هو مما يدخل في حدود سلطتها الموضوعية التي هي بمنأى عن رقابة محكمة النقض متى كان استخلاصها سائغا ويؤدي إلى النتيجة التي انتهت إليها في خصوصه .

٣ — متى كان الحكم قد أجاز الجمع بين المكافأة المستحقة للعامل عن مدة خدمته وبين المبالغ التي سددتها رب العمل لحسابه في بوليصة التأمين فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق المادة ٣٩ من قانون عقد العمل الفردي رقم ٤ لسنة ١٩٤٤ — ذلك أن الواضح من هذا النص أن المشرع حذر أن يجمع العامل بين المبالغ المدفوعة لحسابه في صندوق التوفير أو الادخار وبين مكافأة الخدمة بل لكل ما خول له

هو الحصول على أكبر القيمتين . والحكمة التي توخاها المشرع في ذلك هي عدم إلحاق عين بصاحب العمل حتى لا يحمل المؤسسة بالتزامات قد تؤثر عليها في أدائها . فتمت ثبوت أنها وهي في سبيل تنظيم عملها قد اتخذت نظاما ماليا يؤدي إلى ذات الغرض من نظام التوفير أو الادخار — كما هو الحال في نظام التأمين — . فان هذه الحكمة تظل قائمة وتنتج أثرها في تحديد العلاقة بين الطرفين بشأن تقدير قيمة المكافأة وليس تمت مبرز للتفرقة بين نظام صندوق التوفير أو الادخار وبين نظام بوليصة التأمين في احتساب المكافأة .

٤ — إن الفقرة الثانية من المادة ٤٧ من المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ في شأن عقد العمل الفردي إذ نصت على جواز الجمع بين مكافأة الخدمة للعامل وما يستحقه في صندوق الادخار في حالة عدم النص في لائحة الصندوق على أن ما أداه صاحب العمل قد قصد به أن يكون مقابلا لالتزامه القانوني بالمكافأة — هي تشريع مستحدث دعا إلى استصداره تطور الحالة الصناعية في البلاد وقد تضمنت تلك الفقرة من المادة المذكورة حكما إنشائيا جديدا لا يسوغ تطبيقه إلا على الوقائع التي وقعت بعد نفاذه .

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

وحيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

ومن حيث إن الوقائع حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تتحصل في أن المطعون عليه أقام على الشركة الطاعنة أمام محكمة الاسكندرية الابتدائية الدعوى رقم ٦٥٩ سنة ١٩٥٠ كلى الاسكندرية وطلب في صحيفة افتتاحها الحكم بالزام الشركة بأن تدفع له مبلغ ٥٩٩ جنيها و ١٦٦ مليا وفوائده بواقع ٤ ٪ سنويا من تاريخ المطالبة القضائية حتى تمام الوفاء والمصاريف والأتعاب ويشمل هذا المبلغ :

أولا : قيمة المكافأة التي يستحقها عن مدة عمله بالشركة — على أساس أن مرتبه الشهري ٣١ جنيفيا و ٥٥ مليا . ثانيا — قيمة ما ساهمت به الشركة في بوليصة التأمين الخاصة به . ثالثا — مقابل المنحة السنوية عن سنة ١٩٤٩ التي فصلته الشركة من عمله خلالها . رابعا — مرتب شهر بدل الاخطار بالفصل . وفي ٣١ من يولييه سنة ١٩٥٠ قضت المحكمة الابتدائية باحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت المدعى (المطعون عليه) بكافة الطرق أن مرتبه الشهري مبلغ ٣١ جنيفيا و ٥٥ مليا وأنه اتفق مع المدعى عليها على أن المكافأة تحسب على أساس هذا المرتب وأن له الحق في مبلغ التأمين الذي دفعتة الشركة في بوليصة التأمين علاوة على المكافأة على أن يكون للمدعى عليها (الطاعنة) انفى بنفس الطرق . وبعد أن تنفذ هذا الحكم بسماع شهادة كراديمترو بواو باشكاتب الشركة الذي أشهدته هي قضت محكمة أول درجة في ٣١ من يناير سنة ١٩٥١ بالزام المدعى عليها بأن تدفع للمدعى مبلغ ٢١٨ جنيفيا و ١٠٢ مليا والمصاريف المدنية المناسبة لمبلغ ٤١٧ جنيفيا و ٣٣٤ مليا والفوائد بواقع ٤٪ من تاريخ المطالبة الرسمية الحاصلة في ٢٨ من يناير سنة ١٩٥٠ حتى ١٥ من يناير سنة ١٩٥١ بالنسبة لمبلغ ٤١٧ جنيفيا و ٣٣٤ مليا وحتى السداد بالنسبة للمبلغ المحكوم به وقدره ٢١٨ جنيفيا و ١٠٢ مليا و ٥٠٠ قرش مقابل أتعاب المحاماة ورفض ماعدا ذلك من الطلبات . استأنفت الشركة الطاعنة هذا الحكم أمام محكمة استئناف الاسكندرية وطلبت إلغاء الحكم المستأنف فيما زاد على مبلغ ٢٦٨ جنيفيا و ٩١٠ مليا وهو قيمة المكافأة القانونية ومهلة الإنذار على أن يخصم منه مبلغ ١٩٩ جنيفيا و ٢٣٢ مليا قيمة المبلغ الذي سلمته الطاعنة أثناء نظر الدعوى ، وقيد استئنافها برقم ١١٨ سنة ٧ ق — وأقامته على أمرين ، الأول — أن الحكم المستأنف قد أخطأ إذ جمع بين قيمة بوليصة التأمين والمكافأة مخالفا بذلك نص المادة ٣٩ من قانون عقد العمل الفردى رقم ٤١ لسنة ١٩٤٤ . الثاني — أن الحكم أخطأ أيضا في احتساب المنحة السنوية والقضاء بها للمطعون عليه مع أنها لا تقرر إلا للوجردين في العمل وقت منحها وهي لم تقرر في سنة ١٩٤٩ إلا بعد فصولي العامل في يولييه من السنة المذكورة كما استأنف جان بنسا بدوره أيضا حكم محكمة أول درجة وقيد استئنافه برقم ١٣٥ :

سنة ٧٧ ق وطلب الحكم بالزام الشركة بأن تدفع له مبلغ ١٨١ جنيتها و ٨٣٤ مليا علاوة على ما قضى به الحكم المستأنف وبني استئنافه على أمر واحد وهو النعي على الحكم المستأنف بأنه قدر المكافأة على أساس أن مرتبه مبلغ ٢٥ جنيتها و ٢٧١ مليا دون أن يضيف إليه متوسط المنفعة التي كانت تمنعها الشركة مما لها بصفة منتظمة والتي تجعل حقيقة مرتبه مبلغ ٣١ جنيتها و ٥٥ مليا ودون أن تنفذ اتفاق الشركة بمنع المكافأة على أساس مرتب شهر من مجموع سني الخدمة للعامل وهو الأصح له . ودفعت الشركة أمام محكمة الاستئناف بعدم جواز الاستئناف المرفوع من جان بنسا لقسلة النصاب . وفي ١٦ من يونيو سنة ١٩٥٣ قضت محكمة استئناف الأسكندرية حضوريا في الاستئنافين ، أولا — برفض الدفع المقدم من الشركة بعدم جواز استئناف جان بنسا وبجوازه وبقبول الاستئنافين شكلا . ثانيا — في الموضوع بتمديد الحكم المستأنف إلى إلزام شركة المكابس والمخازن العمومية بأن تدفع للمستأنف جان بنسا مبلغ ٣٢٨ جنيتها و ٧٤١ مليا والفوائد بواقع ٤ ٪ بالنسبة لمبلغ ٥٢٧ جنيتها و ٩٧٣ مليا من تاريخ رفع الدعوى الحاصل في ٢٨/١/١٩٥٠ حتى ١٥/١/١٩٥١ وبالنسبة لمبلغ ٣٢٨ جنيتها و ٧٤١ مليا من تاريخ ١٦/١/١٩٥١ حتى السداد والمصاريف المدنية المناسبة عن الدرجتين ومبلغ ١٠٠٠ قرش مقابل أتعاب المحاماة ورفض الاستئناف المرفوع من الشركة مع إلزامها بمصاريفه . وقد طعننت الشركة في هذا الحكم بطريق النقض ، وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون بجلسة ٢٢ من مايو سنة ١٩٥٧ حيث أصر الحاضر عن الطاعنة على ما جاء بتقرير الطعن وطلب الإحالة إلى الدائرة المدنية — وصحمت النيابة أمام تلك الهيئة على ما جاء بمذكرتها وطلبت رفض الطعن — وقررت دائرة الفحص إحالة الطعن إلى الدائرة المدنية بجلسة ٢٤ من أكتوبر سنة ١٩٥٧ وفيها أصررت الطاعنة على طلباتها وصمم المطعون ضده والنيابة العامة على طلب رفض الطعن .

ومن حيث إن الطعن بني على سبب واحد هو مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وتأويله من وجهين :

ومن حيث إن الوجه الثاني يخلص في أن الحكم المطعون فيه إذا اعتبر المنفعة السنوية جزءا من الأجر وقدر مكافأة المطعون ضده على هذا الأساس مجاريا في

ذلك حكم محكمة الدرجة الأولى الذى استند إلى نص المادة ٦٨٣ من القانون المدنى الجديد قد أخطأ فى تطبيق القانون لسببين : الأول — أن المطعون ضده فصل من الخدمة فى ٣١ من يولييه سنة ١٩٤٩ أى قبل العمل بالقانون المدنى الجديد فلا يصح تطبيق هذه المادة على واقعة الدعوى . الثانى — أنه يفرض انطباقها فانها إنما وردت فى خصوص حساب المرتب لتعيين القدر الجائز الجزئ عليه تحت يد صاحب العمل ، وقد ورد بها أن المبالغ يتعين أن تكون معلومة المقدار قبل الجزئ . والمنحة بطبيعتها لا يمكن تعيين مقدارها قبل تقرير منحها — وحقيقة أمر هذه المنحة أنها لا تمنح إلا للعمال والمستخدمين الموجودين فعلاً فى خدمة الشركة عند تقريرها — وقد ترك المطعون ضده الخدمة قبل تقريرها — كما أن هذه المنحة محض اختيارية للشركة منحها سنة ومنعها سنة أخرى ومقدارها غير محدد ولا قابل للتحديد مقدماً فلا وجه لإدخالها فى حساب المكافأة .

ومن حيث إن هذا النعمى مردود — أولاً : بأن المادة ٢٢ من قانون عقد العمل الفردى رقم ٤١ لسنة ١٩٤٤ الذى يحكم واقعة الدعوى عند تحديثها عن أساس تقدير التعويض الذى يستحقه أحد الطرفين (العامل أو رب العمل) قبل الطرف الآخر عن الإخلال بشرط المهلة قبل فسخ العقد وضعت نصاً يبين منه أن الأجر يشمل ما يتناوله العامل من أرباح ثابتة ومرتببات إضافية . وأتبع المشرع هذا النص بنص المادة ٢٣ التى وضع فيها قواعد تقرير المكافأة التى يتعين على رب العمل أدائها إذا كان الفسخ صادراً منه وذلك على أساس أجر العامل وقد أطلق فى هذا الخصوص لفظ (الأجر) ولم يحدده بأنه الأجر الثابت الأمر الذى يستفاد منه أن المشرع قصد بعموم هذا اللفظ أن يشمل الأجر الثابت والمرتببات الإضافية على نحو ما عرف به الأجر فى المادة السابقة — وبين من ذلك أن المادة ٦٨٣ من القانون المدنى الجديد إذ نصت على أن المنحة السنوية المشار إليها فى هذه المادة تعتبر جزءاً لا يتجزأ من الأجر لم تستحدث حكماً جديداً فى بيان عناصر الأجر يؤيد ذلك ماورد بالأعمال التحضيرية فى هذا الخصوص وعلى ذلك يكون غير متعج ما تنعاه الطاعنة من أن المطعون عليه قد فصل فى ٣١ من يولييه سنة ١٩٤٩ قبل العمل بالقانون المدنى الجديد، ومردود.

ثانياً - بأن المحكم المطعون فيه إذ اعتبر المنحة جزءاً من أجر المطعون عليه وأجرى احتساب مكافأته على هذا الأساس قد استند إلى ما استخلصه من شهادة باشكاتب الشركة أمام محكمة أول درجة وما ثبت من هذه الشهادة من أن الشركة اعتادت لعدة سنوات على صرف المنحة لعمالها جميعاً بصفة عامة وعلى أساس نسبة معينة من مرتباتهم - وأن هذا الاعتياد أنشأ عرفاً خرج بهذه المنحة من اعتبارها تبرها إلى جعلها إلزاماً يضاف إلى أجر العامل الأصلي ويعتبر مكلاً له . وقد ورد بالبحكم في هذا الصدد "وحيث إن محكمة أول درجة مع تسليمها بصحة المبدأ القائل باحتساب المنحة جزءاً من المرتب إذا ما جرت العادة بمنحها في بعض الصناعات أو الحرف حتى أصبح عمال المصنع يعتبرونها جزءاً من الأجر لا تبرها ورغم ما ثبت لديها من شهادة باشكاتب الشركة من أن الشركة اعتادت أن تمنح عمالها سنوياً وبصفة عامة هذه المنحة وأنها منحت المستأنف بالفعل عن سني ١٩٤٦ و ١٩٤٧ و ١٩٤٨ وأن إدارة الشركة وافقت أيضاً على منحها لعمالها في سنة ١٩٤٩ ، فإنها لم تنشأ اعتبار هذا عرفاً ملزماً لأنه يشترط لاعتبار العرف قاعدة ملزمة أن يكون قد استمر العمل به فترة طويلة وأن يسير على وتيرة واحدة حتى يثبت ويرسخ حكمه في الأذهان .

وحيث إن المحكمة ترى أن اعتياد الشركة سنوات على صرف هذه المنحة بصفة عامة لجميع العمال على أساس نسبة معينة من مرتباتهم قد خرج بهذه المنحة من اعتبارها تبرها إلى جعلها إلزاماً يضاف إلى أجر العامل الأصلي ويعتبر مكلاً له وبذلك تعتبر المنحة التي كان يستحقها المستأنف عن سنة ١٩٤٩ جزءاً منتبهاً لأجره ويتمين احتساب مكافأته على هذا الأساس وبذلك يكون أجره الشهري ٣٠ جنيهاً و ٤٣٧ ملياً على اعتبار ما يخصه في هذه المنحة شهرياً هو ١٦٦ جنيهاً و ١٦٦ ملياً ولما كانت الشركة الطاعنة لم تدع أمام قضاء الموضوع يدرجته أنها توقفت عن إعطاء عمالها هذه المنحة السنوية في أية سنة منذ سنة ١٩٤٦ أو أنها انقصت من قدرها الذي جرت على احتسابه سنوياً على أساس نسبة معينة من مرتباتهم كما أنها لم توجه أي مطعن فيما اعتبره المحكم المطعون فيه عرفاً ، لما كان ذلك فإن استخلاص محكمة الموضوع في صدد هذا النعي مما يدخل

في حدود سلطتها الموضوعية التي هي بمنأى من رقابة محكمة النقض ، إذ كان استخلاصها سائغا ويؤدي إلى النتيجة التي انتهت إليها في خصوصه — ومن ثم يكون النعي الوارد بهذا الوجه على غير أساس متعين الرفض .

ومن حيث إن حاصل الوجه الأول — أن الحكم المطعون فيه إذ أجاز الجمع بين مكافأة مدة الخدمة ومدفوعات الشركة في بوليصة التأمين أخطأ في تطبيق القانون — ذلك أنه وإن كان الحكم قد فسر المادة ٣٩ من قانون عقد العمل الفردى رقم ٤١ لسنة ١٩٤٤ تفسيراً صحيحاً من حيث عدم جواز الجمع بين المكافأة ومدفوعات رب العمل في صندوق الادخار إلا أنه طبق نص المادة المذكورة تطبيقاً ضيقاً إذ قرر أن حكمها قاصر على حالة صندوق الادخار في حين أنه لا فارق بين نظام صندوق الادخار وبوالص التأمين — لأنه في كلا النظامين يدفع العامل جزءاً من القسط المستحق وتدفع الشركة الجانب الآخر ويؤول المستحق في الصندوق أو في التأمين آخر الأمر إلى العامل أو الموظف بفصل مدفوعات رب العمل جزئياً — وهذه هي حكمة النص على احتساب تلك المدفوعات من هذه المكافأة وأن أغلب الشركات الكبرى عدلت عن نظام الادخار وفضلت عليه نظام التأمين الذي يؤدي نفس الغرض بطريقة عملية أسهل وأكثر ضماناً — وأن الشركة الطاعنة بدورها عدلت عن نظام الادخار واستعاضت عنه بالتأمين المذكور في صدد كراسة التأمين التي كانت تحت نظر محكمة الاستئناف .

وحيث إنه يبين من مطالعة الحكم المطعون فيه أنه إذ أجاز الجمع بين مكافأة خدمة المطعون ضده ومبلغ التأمين الذي ساهمت به الشركة الطاعنة لحسابه لدى شركة التأمين استند إلى ما قرره من أن : ” قانون عقد العمل هو قانون خاص لا يصح القياس عليه أو التوسع في تطبيقه — وقد نصت المادة ٣٩ من هذا القانون على حالة معينة وهي وجود صندوق توفير أو ادخار في المؤسسة أما بوالص التأمين عند شركات التأمين فلم يرد لها ذكر في المادة المذكورة ولا يمكن تشبيهها بصندوق التوفير أو الادخار التابع للمؤسسة . وأن الثابت من كراسة التأمين المقدمة

بمحافظة جان بنسا والتي أقر بصحتها باشكاتب الشركة الذي أشهدته في الدعوى أنه اشترط في هذه الكراسة أن الموظف الذي يمضي عشر سنوات على الأقل في خدمة الشركة ثم يخرج منها بغير الطريق التأديبي يكون من حقه إما مواصلة التأمين لحسابه أو قبض مجموع شراء وثيقة التأمين نقدا . ولما كان جان بنسا قد قضى في خدمة الشركة أكثر من عشر سنوات فقد أصبح من حقه اقتضاء قيمة بوليصة التأمين نقدا وليس من حق الشركة خصم هذا المبلغ من قيمة المكافأة التي يستحقها .

ومن حيث إن المادة ٣٩ من القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٤٤ نصت في فقرتها الأولى على أنه "إذا كان في مؤسسة صندوق توفير أو ادخار للأعمال وكان ما دفعه صاحب العمل في هذا الصندوق لحساب أحد العمال يساوي ما يستحقه من مكافأة طبقا للمادة ٣٣ من هذا القانون أو يزيد عليه فلا يكون للعامل حق المطالبة بهذه المكافأة" . وواضح من صراحة هذا النص أن المشرع حظر بين أن يجمع العامل بين المبالغ المدفوعة لحسابه في صندوق التوفير أو الادخار وبين مكافأة الخدمة بل كل ما خوله له هو الحصول على أكبر القيمتين . والحكمة التي توخاها المشرع في ذلك الحين هي عدم إلحاق غبن بصاحب العمل حتى لا يحمل المؤسسة بالتزامات قد تؤثر عليها في أداء رسالتها . فتمتى ثبت أن الشركة وهي في سبيل تنظيم عملها قد اتخذت نظاما ماليا يؤدي إلى ذات الغرض من نظام التوفير أو الادخار فإن الحكمة التي توخاها المشرع من إيراد هذا النص بعدم جواز الجمع بين قيمة المكافأة والمبالغ المدفوعة من الشركة لحساب العامل بمقتضى هذا النظام المماثل — هذه الحكمة تغل قائمة وتذج أثرها في تحديد العلاقة بين الطرفين بشأن تقدير قيمة المكافأة . ولما كان الثابت من كراسة التأمين المقدمة من المطعون عليه والتي كانت تحت نظر محكمة الموضوع أن النظام الذي رأت الشركة الطاعنة اتخاذه وهو نظام التأمين الذي استعاضت به عن نظام صندوق التوفير أو الادخار هو نظام مماثل يهدف إلى نفس الغاية ويسلك لتحقيقها نفس السبيل إذ يرمى كلا النظامين للاحتياط للمستقبل عن طريق اقتطاع جانب من الدخل في مواعيد دورية يدفع العامل جزءا من قسطه المستحق وتدفع الشركة الجانب الآخر ويؤول

المستحق في الصندوق أو في التأمين آخر الأمر إلى العامل أو الموظف . لما كان ذلك فإن التفرقة بين نظام صندوق التوفير أو الادخار وبين نظام بوليصة التأمين في احتساب مكافأة المطعون ضده في حالة هذا التراجع تفرقة لا مبرر لها ولا يقدح في ذلك ما ذهب إليه الحكم المطعون فيه من خلو المادة ٣٩ من القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٤٤ من النص على حالة التأمين ، وأن قانون عقد العمل الفردي قانون خاص لا يصبح القياس عليه أو التوسع في تفسير نصوصه لمخافة هذا النظر وما هدف إليه المشرع في المادة ٣٩ سالف الذكر على ما سبق بيانه . ولا محل لما ذهب إليه المطعون ضده في رده على هذا السبب من أن المادة ٤٧ من المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ في شأن عقد العمل الفردي نصت في فقرتها الثانية على أنه "إذا لم تنص لائحة الصندوق على أن ما أداه صاحب العمل قد قصد به أن يكون مقابلا لالتزامه القانوني بمكافأة الخدمة فالعامل الحصول على ما يستحقه في صندوق الادخار طبقا للائحة الصندوق والحصول كذلك على المكافأة القانونية" وأن هذه المادة مفسرة للمادة ٣٩ من القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٤٤ — لا محل لهذا القول — ذلك لأن المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ تشريع مستحدث دما إلى استصداره تطور الحالة الصناعية في البلاد . وتضمنت الفقرة الثانية من المادة ٤٧ من المرسوم بقانون سالف الذكر حكما إنشائيا جديدا لا يسوغ تطبيقه إلا على الوقائع التي وقعت بعد نفاذه نفلو كراسة التأمين من مثل النص الوارد بالفقرة الثانية من المادة ٤٧ المشار إليها لا يخول المطعون ضده حق الجمع بين المبالغ المدفوعة لحسابه في بوليصة التأمين وبين مكافأة مدة الخدمة ما دام أن الشركة قد اتبعت هذا النظام منذ سنة ١٩١٩ — كما يستفاد من مذكرة المطعون عليه الشارحة — أي قبل صدور أول قانون لعقد العمل الفردي وهو القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٤٤ — وما دام أن علاقته بالشركة محكومة بالمادة ٣٩ من القانون المذكور التي لا تخوله إلا الحصول على أكبر القيمتين كما سبق القول .

ومن حيث إنه يبين من جميع ما تقدم أن الحكم المطعون فيه إذ أجاز الجمع بين مكافأة المطعون ضده المستحقة له عن مدة خدمته وبين المبالغ التي سددتها

الشركة لحسابه في بوليصة التأمين — إذ أجاز الحكم ذلك قد أخطأ في تطبيق المادة ٣٩ من القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٤٤ ويتعين قبول هذا الوجه من الطعن. وتنقض الحكم المطعون فيه في هذا الخصوص .

ومن حيث إن الدعوى صالحة للحكم فيها .

ومن حيث إنه لا خلاف بين طرفي الخصومة في أن المبلغ الذي سددته الشركة الطاعنة لحساب المطعون ضده في بوليصة التأمين هو مبلغ ١٣٧ ج و ١٦٦ م .

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه قدر ما يستحقه المطعون ضده قبل الشركة بما في ذلك مبلغ التأمين قدره بمبلغ ٥٢٧ ج و ٩٧٣ م وبخصم مبلغ التأمين من هذا المبلغ الأخير يصبح ما يستحقه المطعون ضده بذمة الشركة مبلغ ٣٩٠ ج و ٨٠٧ مليات .

ومن حيث إنه مسلم بين طرفي الخصومة بأن الشركة الطاعنة سددت للمطعون ضده أمام محكمة أول درجة أثناء سير الدعوى مبلغ ١٩٩ ج و ٢٣٢ م وبخصمه مما هو مستحق للمطعون ضده قبلها وقدره ٣٩٠ ج و ٨٠٧ م يكون الباقي له بذمتها بمبلغ ١٩١ ج و ٥٧٥ م وهو ما يتعين تعديل الحكم المستأنف إليه .

جلسة ٢٨ من نوفمبر سنة ١٩٥٧

برئاسة السيد عبد العزيز محمد رئيس المحكمة ، وبحضور السادة : محمود حماد ، ومحمد زعفراني
صالح ، والحسيني العوضي ، ومحمد رفعت المستشارين .

(٩٥)

طعن رقم ١٩ و ٢٠ مئة ٢٦ ق "أحوال شخصية" :

دعوى "وقف السير فيها" ، أحوال شخصية . قوة الأمر المقضي . وقف . الفصل في موضوع
الدعوى بعد سبق الحكم بوقف السير فيها حتى يفصل في نزاع علق أمر البت في الدعوى على الفصل
فيه . خطأ . مثال في دعوى وقف كانت منظورة أمام المحاكم الشرعية وأحيلت بعد إلغائها إلى
محكمة الاستئناف . م ٣٧٨ مرافعات . القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ .

إن تعاليق أمر البت في الدعوى على إجراء آخر ترى المحكمة ضرورة اتخاذها أو
استيفائه ووقف الفصل فيها لهذا السبب حتى يتخذ هذا الإجراء أو يتم ، يجعل
حكم الوقف الصادر في هذا الشأن حكما قطعيا فيما تضمنه من عدم جواز الفصل
في موضوع الدعوى قبل تنفيذ مقتضاه ، ويتعين على المحكمة احترامه وعدم معاودة
النظر في هذا الموضوع دون أن يقدم لها الدليل على تنفيذ ذلك الحكم — ومن
ثم فتمت تبيين أن الدعوى كانت قد رفعت أمام المحاكم الشرعية بطلب فرز الحصة
المشروطة في كتاب الوقف للخيرات وقررت المحكمة العليا الشرعية وقف السير فيها
حتى يفصل في النزاع الخاص بالاستحقاق من الجهة القضائية المختصة ثم أحيلت
الدعوى على محكمة الاستئناف عقب إلغاء المحاكم الشرعية فقضت في موضوعها
رغم تمسك النيابة العامة بطلب وقف السير فيها ودون أن يقوم لديها الدليل على
البت في النزاع الخاص بالاستحقاق تنفيذا للحكم السابق بوقف السير في الدعوى
فإن الحكم يكون قد انطوى على مخالفة للقانون إذ يكون قد أهدر حجة ذلك
الحكم السابق .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الطعنين قد استوفيا أوضاعهما الشكلية .

وحيث إن وقائع الدعوى على ما يبين من تقريرى الطعن وسائر أوراقهما تتلخص فى أن المرحوم محمد على سلام أوقف منزلا بموجب إشهاد محرر بتاريخ ٢١ من سبتمبر سنة ١٩١٨ أمام محكمة الجيزة الشرعية شرط لنفسه فيه الشروط العشرة وتكرارها . وطبقا لذلك أجرى عدة تغييرات بالإشهاد المحرر بتاريخ أول ديسمبر سنة ١٩٣٧ أمام محكمة مصر الشرعية نص فيه على أن ريع نصف المنزل الموقوف يكون للعمارة وريع النصف الثانى يصرف منه ١٥٠ قرشا شهريا لمن يوجد من أولاد الواقف فى أى طبقة ثم من بعده لأولاده وذريته... الخ بالتساوى بينهم ويصرف ٢١٥٦ قرشا على خيرات بينها فى إشهاد التغيير المذكور ، ثم توفى الواقف المذكور وانحصر الاستحقاق فى الوقف فى على الشهر بعبد الغنى محمد سلام (المطعون عليه الأول) واعتماد المشمولة بوصاية المطعون عليها الثانية ، فرفع هذان الأخيران الدعوى رقم ١٠٢ سنة ١٩٥٤ أمام محكمة القاهرة الشرعية يطلب فوز حصة للخيرات المشروطة فى كتاب الوقف فنصبت المحكمة خيرا لمعينة المنزل الموقوف وفوز حصة تغل ريعها المشروط للخيرات ، فقام الخبير بمباشرة مأموريته وقدم تقريرا خص فيه الخيرات بحصة مقدارها ٣ قراريط و ١٠ أسهم من ٢٤ قيراطا على الشيوخ فى المنزل ، فردت المحكمة إليه المأمورية لفوز حصة للخيرات فى ريع نصف المنزل المشروط للعمارة ، فقدم ملحقا لتقريره خصها فيه بحصة مقدارها ٣ قراريط و ١٠ أسهم من ٢٤ قيراطا أيضا من المنزل — وبتاريخ أول يونية سنة ١٩٥٥ قررت المحكمة الشرعية تخصيص ٦ قراريط و ٢٠ سهما مشاعة فى كامل أرض وبناء المنزل للخيرات المشروطة . فاستأنفت وزارة الأوقاف هذا القرار أمام المحكمة العليا الشرعية استنادا إلى أن نصيب الخيرات فى ريع

الوقف هو باتفاق الطرفين ٢٧ جنيها ونصيب المرتبات ١٨ جنيها سنويا وقد خص الخبير الخيرات بحصة أقل من حصة المرتبات مع أن للخيرات النصيب الأكبر ، وبجلسة ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٥ أمام تلك المحكمة تنازع الطرفان حول مقدار استحقاق كل من الخيرات والمرتبات في الوقف فقال المطعون عليهما إن لهما جميع ريع الوقف بعد المخصص للخيرات واعتضت وزارة الأوقاف على ذلك ونازعت في استحقاقهما لأكثر من المرتبات المخصصة في كتاب الوقف فطالب وكيل المطعون عليهما من المحكمة من باب الاحتياط وقف السير حتى يفصل في النزاع من الجهة المختصة وفي نهاية تلك الجلسة صدر قرار المحكمة بوقف السير في الاستئناف حتى يفصل في النزاع الخاص بالاستحقاق من الجهة القضائية المختصة . ولدى نظر الدعوى أمام محكمة استئناف القاهرة بعد إحالتها عليها عقب إلغاء المحاكم الشرعية طلبت النيابة العمومية وقف السير في هذا الاستئناف حتى يفصل في النزاع في مقدار استحقاق الخيرات طبقا لما هو مشروط بكتاب الوقف وبتاريخ ١٩٥٦/٤/٢٨ قضت المحكمة المذكورة بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف . فطعن كل من وزارة الأوقاف والنيابة العمومية في هذا الحكم بالنقض بالطعن رقم ١٩ سنة ٢٦ ق أحوال شخصية ، ورقم ٢٠ سنة ٢٦ ق أحوال شخصية ولدى نظر الطعن أمام دائرة فحص الطعون بجلسة ١٩٥٦/١١/١٤ أصرت النيابة على ما ورد في مذكرتها من قبول الطعن شكلا ونقض الحكم المطعون فيه . وفي نهاية تلك الجلسة قررت الدائرة إحالة الطعن على الدائرة المدنية والتجارية ومسائل الأحوال الشخصية . وبعد استيفاء الإجراءات القانونية في كل منهما من حيث إعلان المطعون عليهم بتقرير الطعن وانتهاء أجل تقديم مستنداتهم ومذكراتهم حدد انظرهما بجلسة ١٩٥٧/١١/١٤ وفيها قررت المحكمة ضم الطعن رقم ٢٠ سنة ٢٦ ق إلى الطعن رقم ١٩ سنة ٢٦ ق وصممت النيابة على رأيها السابق .

وحيث إن مما تنعاه كل من النيابة العمومية ووزارة الأوقاف على الحكم المطعون فيه مخالفته للقانون وخطؤه في تطبيقه ذلك أن المحكمة الاستئنافية كانت عند نظر الاستئناف قد أصدرت بتاريخ ١٩٥٥/١١/٣٠ قرارا بوقف السير

فيه حتى يفصل في الاستحقاق من الجهة المختصة — لما كان يجوز للحكمة — ولم يفصل بعد في الاستحقاق — أن تغض النظر عن هذا القرار وأن تعود للنظر في الاستئناف وتصدر حكما فيه قبل زوال سبب الوقف لأن الحكم الصادر بالوقف هو حكم قطعي لا يزول إلا بزوال سببه ، وقد جعل القانون له أهمية خاصة فأجاز في المادة ٣٧٨ من قانون المرافعات الطعن فيه استثناء قبل الفصل في الموضوع — وقد نصت المادة الخامسة من القانون رقم ٤٦٢ سنة ١٩٥٥ الخاص بإلغاء المحاكم الشرعية على أن تتبع أحكام قانون المرافعات في الإجراءات المتعلقة بمسائل الوقف هذا الأحوال التي وردت بشأنها قواعد خاصة في لائحة ترتيب المحاكم الشرعية والقوانين الأخرى المشكلة لها ، ولم يرد باللائحة ولا بالقوانين المذكورة قواعد خاصة بشأن القرار الذي يصدر بوقف السير في نزاع حتى يفصل في نزاع آخر مرتبط به .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على محضر جلسة ١٩٥٥/١١/٣٠ في الدعوى الاستئنافية المقدم صورته الرسمية ضمن الأوراق أن الطرفين تنازعا في مقدار استحقاق الخيرات في المنزل الموقوف وهل هو ٢٧ جنيها فقط طبقا لما ورد في كتاب الوقف واشهاد التغيير كما يقول المطعون عليهما الأولان أو هو باقي ريع المنزل كله بعد خصم المرتبات البالغ مقدارها ١٨ جنيها كما تقول وزارة الأوقاف ، ولذا قررت المحكمة العليا الشرعية — التي كانت تنظر تلك الدعوى قبل إلغاء المحاكم الشرعية في نهاية تلك الجلسة — وقف السير في الاستئناف حتى يفصل في النزاع الخاص بالاستحقاق من الجهة القضائية المختصة .

وحيث إن تعليق أمر البت في الدعوى على إجراء آخر ترى المحكمة ضرورة اتخاذها أو استيفائه ووقف الفصل فيها لهذا السبب حتى يتخذ هذا الإجراء أو يتم يجعل حكم الوقف الصادر في هذا الشأن حكما قطعيا فيما تضمنه من عدم جواز الفصل في موضوع الدعوى قبل تنفيذ مقتضاه يتعين على المحكمة احترامه وعدم معاودة النظر في هذا الموضوع دون أن يقدم لها الدليل على تنفيذ ذلك الحكم . وقد حدا بالمشرع إلى النص في المادة ٣٧٨ من قانون المرافعات على إباحة الطعن في الحكم الصادر بوقف الدعوى استثناء قبل الفصل في الموضوع .

وحيث إنه يبين مما تقدم أن إغفال المحكمة الاستئنافية طلب إعادة القضية للايقاف وفصلها في موضوع الاستئناف رغم تمسك النيابة العمومية بطاب وقف السير في الاستئناف حتى يفصل في مقدار استحقاق الخيرات — على ما ورد في الحكم المطعون فيه — ودون أن يقوم لديها الدليل على البت في النزاع حول هذا الاستحقاق تنفيذا لحكم الوقف السابق ، إهدار لمصلحة ذلك الحكم . وقد نصت المادة الخامسة من القانون رقم ٤٦٢ سنة ١٩٥٥ بإلغاء المحاكم الشرعية على اتباع أحكام قانون المرافعات في الإجراءات المتعلقة بمسائل الوقف التي كانت من اختصاص المحاكم الشرعية وعلى ذلك يكون الحكم المطعون فيه — وقد انطوى على هذه المخالفة للقانون — معيبا متعيينا نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث باقي الأسباب .

جلسة ٢٨ من نوفمبر سنة ١٩٥٧

برئاسة السيد عبد العزيز عبد رئيس المحكمة ، وبحضور السادة : محمد متولى متلم ، ومحمد زعفراني
حالم ، والحسين العوفى ، ومحمد رفعت المستشارين .

(٩٦)

طعن رقم ٣٣ سنة ٢٦ ق "أحوال شخصية" :

أحوال شخصية . اختصاص . استئناف . قطردعوى نفقة أمام الدائرة الاستئنافية بالمجلس
الملى العام . اختصاص محكمة الاستئناف الواقع في دائرتها المحكمة التي أصدرت الحكم المستأنف
باستمرار النظر في الاستئناف بعد إلغاء المجالس الملبة . القانون ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ .

متى كان الحال في الدعوى المرفوعة بطلب نفقة شهرية أنها كانت منظورة
أمام الدائرة الاستئنافية بالمجلس الملى العام ولم يكن قد تم الفصل فيها حتى ٣١ من
ديسمبر سنة ١٩٥٥ فإن المحكمة التي تختص باستمرار النظر فيها هي محكمة الاستئناف
الواقع في دائرتها المحكمة التي أصدرت الحكم المستأنف وفقا لنص المادة الثانية
من القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ . فإذا كان الحكم قد استند إلى المادة الثامنة
من هذا القانون بمقولة إنها تجعل الاختصاص في مثل هذه الدعوى للحاكم
الجزئية وإن استئنافها يكون أمام المحكمة الابتدائية فإن هذا الاستناد يكون خاطئا
ومخالفا للقانون — على ما جرى به قضاء محكمة النقض^(١) .

(١) تقرر هذا المبدأ أيضا بالحكم الصادر في الطعن رقم ٣٦ سنة ٢٦ ق أحوال شخصية
جلسة ١٢/١٢/١٩٥٧ . وكذلك بالحكم الصادر في الطعن رقم ٣٤ سنة ٢٦ ق أحوال شخصية
جلسة ٢٦/١٢/١٩٥٧ .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

ومن حيث إن الوقائع حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تحصل في أن المطعون عليه الأول أقام على ابنه المطعون عليه الثاني الدعوى رقم ١٢٨ سنة ١٩٥٥ مجلس مل فرعى الزقازيق لطائفة الأقباط الأرثوذكس وطلب إلزامه بأن يدفع له نفقة شهرية - وفي ٧ من أكتوبر سنة ١٩٥٥ قضى المجلس بإلزام المدعى عليه (المطعون عليه الثاني) بأن يدفع لوالده المدعى (المطعون عليه الأول) على سبيل النفقة مبلغ ٧٥ قرشا شهريا ابتداء من أول أكتوبر سنة ١٩٥٥ مع شمول الحكم بالنفاذ المعجل بلا كفالة . وقد استأنف المطعون عليه الثاني هذا الحكم أمام المجلس المسلى العام للأقباط الأرثوذكس الذي قرر تنفيذ القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ إحالة القضية إلى محكمة استئناف المنصورة التي أحالتها بدورها إلى محكمة الزقازيق الابتدائية للأحوال الشخصية بهيئة استئنافية . وفي ٢٠ من مارس سنة ١٩٥٦ قررت هذه المحكمة الأخيرة إعادة الدعوى إلى المرافعة وإحالتها إلى محكمة استئناف المنصورة وقيد بمجلداتها برقم ١٠ سنة ١٩٥٦ (مل أحوال شخصية) . وفي ٩ من يونيو سنة ١٩٥٦ قضت محكمة استئناف المنصورة بقبول الاستئناف شكلا وبعدم اختصاصها بنظره وإحالة إلى دائرة الأحوال الشخصية بهيئة استئنافية بمحكمة الزقازيق الابتدائية .

وفي ٢٣ من يونيو سنة ١٩٥٦ قررت النيابة العامة الطعن في هذا الحكم بطريق النقض . وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون بمجلسة ٢١ من نوفمبر سنة ١٩٥٦ حيث صممت النيابة على ما جاء بمذكرتها وطلبت إحالة الطعن إلى الدائرة المدنية والتجارية ومسائل الأحوال الشخصية ، فقررت دائرة الفحص إحالته إلى هذه الدائرة .

وفي ٢٤ من نوفمبر سنة ١٩٥٦ أمر السيد رئيس المحكمة بإعلان تقرير الطعن إلى المطعون عليهما وحدد لها مدة خمسة عشر يوما لإيداع مذكرة بدفاعهما مشفوعة بالمستندات التي يريان تقديمها وحدد للنيابة الواحد وعشرين يوما التالية لإبداء رأيها في الطعن. وتنفيذا لهذا الأمر أعلن المطعون عليهما في ٢ من يناير سنة ١٩٥٧ و ١٤ من مايو سنة ١٩٥٧ وانتهى الأجل المحدد لهما دون أن يقدمتا مذكرات أو مستندات وقدمت النيابة مذكرة صممت فيها على ما تضمنته مذكرتها السابقة وأبدت رأيها أمام هذه الهيئة طالبة نقض الحكم وإحالة القضية إلى محكمة استئناف المنصورة .

ومن حيث إن الطعن أقيم على سبب واحد حاصله أن الحكم المطعون فيه إذ قضى بعدم اختصاص محكمة استئناف المنصورة وإحالته إلى دائرة الأحوال الشخصية بهيئة استئنافية بمحكمة الزقازيق الابتدائية استنادا إلى نص المادة الثامنة من القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ قد خالف القانون — ذلك أن المادة الثانية من هذا القانون جعلت الاختصاص في هذه الحالة لمحكمة الاستئناف لا للمحكمة الابتدائية منعقدة بهيئة استئنافية أما المادة الثامنة سالفة الذكر فقد نظمت اختصاص المحاكم بنظر قضايا الأحوال الشخصية فبينت ما تنظره منها المحاكم الجزئية وما تنظره المحاكم الابتدائية ومحاكم الاستئناف ابتداء من أول يناير سنة ١٩٥٦ ، وليس فيما قضت به المادة الثامنة المشار إليها ما يخالف أحكام المادة الثانية التي تنص على أن جميع القضايا التي كانت منظورة أمام الدائرة الاستئنافية بالمجالس المالية تحال إلى محكمة الاستئناف بغير نظر إلى موضوع القضايا أو نوعها .

ومن حيث إنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه في خصوص ما تثيره الطاعنة في سبب النعي على " أن المادة الثامنة من القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ تجعل الاختصاص في مثل هذه الدعوى للمحاكم الجزئية ومن ثم يكون

استثنائها أمام المحاكم الابتدائية“ وهذا الذي أقيم عليه الحكم على ما جرى به قضاء هذه المحكمة مخالف للقانون . ذلك أن المادة الأولى من القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ نصت على أنه ” تلغى المحاكم الشرعية والمجالس المالية ابتداء من أول يناير سنة ١٩٥٦ وتحال الدعاوى المنظورة أمامها لغاية ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٥٥ إلى المحاكم الوطنية لاستمرار النظر فيها وفقا لقانون المرافعات “ ثم نصت المادة الثانية منه على أنه ” تحال الدعاوى التي تكون منظورة أمام المحكمة العليا الشرعية أو أمام الدائرة الاستئنافية بالمجالس المالية إلى محكمة الاستئناف الوطنية التي تقع في دائرتها المحكمة الابتدائية التي أصدرت الحكم المستأنف “ . ويبين مما نصت عليه هاتان المادتان أن المشرع عني بتنظيم قواعد الإحالة على المحاكم الوطنية تنظيما مؤقتا بالنسبة للقضايا التي تكون قد رفعت إلى المحاكم الشرعية والمجالس المالية قبل تاريخ إلغاء تلك الجهات وهو أول يناير سنة ١٩٥٦ ولم يكن قد تم الفصل فيها حتى ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٥٥ . فأوجب القانون إحالة القضايا التي من هذا النوع إلى محكمة الاستئناف إذا كانت الدعاوى منظورة أمام المحكمة العليا الشرعية أو أمام الدائرة الاستئنافية بالمجالس المالية مما يستفاد منه أن المشرع قد صرف النظر عن الاختصاص المترتب على تقدير قيمة الدعاوى بالنسبة إلى القضايا المحالة من المجلس المالي الاستئنافي — أما المنازعات التي تنشأ بعد تاريخ العمل بالإلغاء فقد تحدثت عنها المادة الثامنة من القانون ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ ووضعت قواعد الاختصاصات العامة والمنظمة لمسائل الأحوال الشخصية التي تنشأ بين المتخاصمين بعد التاريخ المذكور ثم بينت نوع المنازعات التي تختص بنظرها المحاكم الجزئية والمحاكم الابتدائية ومحاكم الاستئناف . ولما كان الحال في خصوصية هذه الدعاوى أنها كانت منظورة أمام الدائرة الاستئنافية بالمجلس المالي العام ولم يكن قد تم الفصل فيها حتى ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٥٥ فإن المحكمة التي تختص باستمرار النظر فيها هي محكمة الاستئناف الواقع

في دائرتها المحكمة التي أصدرت الحكم المستأنف أى محكمة استئناف المنصورة وفقا لنص المادة الثانية من هذا القانون . أما استناد الحكم المطعون فيه إلى المادة الثامنة وقوله إنها تجعل الاختصاص في مثل هذه الدعوى للحاكم الجزئية وأن استئنافها يكون أمام المحكمة الابتدائية فهو استناد خاطئ مخالف للقانون مخالفه تستوجب نقضه .

جلسة ٥ من ديسمبر سنة ١٩٥٧

برئاسة السيد محمد فوزي جابر المستشار، وبحضور السادة : محمد عبد الواحد علي ، واحد قوشه ،
ومحمد متولى هنلي ، وإبراهيم عثمان يوسف المستشارين .

(٩٧)

طعن رقم ٢٠٩ سنة ٢٣ ق :

(أ) تأمين بحري . نقل بحري . قانون . النزاع الخاص بالتأمين البحري . خضوعه لقانون
التجارة البحري دون معاهدة بروكسل الصادرة في ٢٥ من أغسطس سنة ١٩٢٤
بشأن النقل البحري .

(ب) تقادم . تأمين بحري . نقض " أسباب قانونية يخالفها واقع " . رفع الدعوى .
بطلب التأمين البحري من تلف بضاعة بسبب احتراقها بعد تفريقها في الصنادل . دفعها .
بالسقوط طبقاً للمادتين ٢٧٤ و ٢٧٥ تجاري بحري تأسيساً على أن الدعوى لم ترفع
إلا بعد حوالي عشرة شهور من تاريخ انتهاء انفارمة . عدم إثبات تاريخ انقطاع
المفارقة في الحكم وتحقيق وقوعه بصورة جازمة مستمدة من أوراق الدعوى . عدم
اعتبار تلك العناصر واضحة أمام محكمة النقض .

١ — إن معاهدة بروكسل الصادرة في ٢٥ من أغسطس سنة ١٩٢٤ والتي
وافقت عليها مصر بالقانون رقم ١٨ لسنة ١٩٤٠ وأصدرت مرسوماً بتنفيذها
في ٣١ من يناير سنة ١٩٤٤ — هذه المعاهدة خاصة بمسائل النقل البحري
وأحكامه ولا شأن لها بالتأمين البحري ، والقانون الواجب التطبيق في النزاع الخاص
بهذا التأمين هو قانون التجارة البحري .

٢ — متى تبين أن الدعوى رفعت بطلب قيمة التأمين البحري المستحق
من تلف البضاعة بسبب احتراقها بعد تفريقها في الصنادل فدفعها المؤمن لديه
بعدم قبولها طبقاً لنص المادتين ٢٧٤ و ٢٧٥ تجاري بحري لعدم الاحتجاج
خلال ثمان وأربعين ساعة من استلام البضاعة ورفع الدعوى في ٣١ يوم

من تاريخ الاحتجاج وأن الدعوى لم ترفع إلا بعد حوالى عشرة شهور من تاريخ انتهاء المفاوضة — وكان الحكم لم يعن ببحث تاريخ انقطاع المفاوضة وتحقيق وقوعه بصورة جازمة صريحة مستمدة من أوراق الدعوى وهى واقعة لها أهميتها كشرط أساسى من شروط تقادم الدعوى وسقوطها المستفاد من نص المادتين ٢٧٤ و ٢٧٥ من قانون التجارة البحرى وكذلك من معاهدة بروكسل الصادرة فى ٢٥ من أغسطس سنة ١٩٢٤ — فإن ذلك مما يعجز محكمة النقض عن الفصل فى الدفع لعدم وضوح تلك العناصر أمامها .

الشككة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المناولة .

من حيث إن الطعن قد استوفى شرائطه القانونية .

ومن حيث إن الوقائع تخلص — كما يبين من الحكم المطعون فيه ومن سائر أوراق الطعن — فى أن الشركة المطعون عليها أقامت الدعوى رقم ١٥٧٢ سنة ١٩٤٩ تجارى كلى الاسكندرية على الطاعنة طلبت فيها الحكم بالزامها بأن تدفع لها مبلغ ٤١٤٠ ج و ٢٤٨ م والفوائد من تاريخ المطالبة الرسمية حتى السداد وأسس هذه المطالبة بأنها اشترت ٥٥٠ طنا من البلوت من أرتيريا بالصومال الايطالى تسليم ميناء السويس وقد تم شحن البضاعة من ميناء كيسيايو فى ١٩٤٧/١/٢٠ على الباخرة غيلهو . وفى ١٩٤٧/١/٢٧ قامت الشركة المطعون عليها بالتأمين على هذه البضاعة لدى الشركة الطاعنة بموجب بوليصة تأمين مؤرختين ١٩٤٧/١/٢٧ تضمنتا قيمة البضاعة ووزنها ونوعها بأنها جوت موضوع فى بالات معينة العدد والعلامات كما نص على سريان هذا التأمين ابتداء من ١٩٤٧/١/٢١ . وبتاريخ ١٩٤٧/٢/١٣ نشب حريق فى صندلين من الصنادل المعدة لنقل البضائع من الباخرة إلى الرصيف فى ميناء السويس ففرق الصندلان وتلف جانب كبير من البضاعة بسبب الحريق والفرق فاخطرت الشركة المطعون عليها الشركة الطاعنة بالحادث يوم ١٩٤٧/٢/١٤

وعاين مندوب شركة التأمين الطاعنة البضاعة وقدم تقريرا عن الحادث في ١٩٤٧/٥/٣ ، وقد أخطرت الشركة المطعون عليها الشركة الطاعنة بهذا التقرير في ١٩٤٧/٥/٢١ وطلبت إليها سداد قيمة التأمين المستحق ومقدارة ٤٢٤٦ جنيه انجليزي و ٨ شلن و ٦ بنس حسب تقدير الخبير واتبعت ذلك بخطاب آخر في ١٩٤٧/١٠/١ ردت عليه الطاعنة في ١٩٤٧/١٠/٦ بأنها بانتظار بعض المستندات والبيانات من وكيلها باريتريا لمعالجة الموضوع دون إبطاء ثم تبودلت مكاتبات أخرى خطاب من الطاعنة مؤرخ ١٩٤٨/٤/٣ تشير فيه إلى أنها اتصلت بمركزها الرئيسي وتأمل وصول رده حتى يمكن النظر في الأمر ولا تقطاع المكاتبات بعد ذلك اضطرت المطعون عليها لرفع دعواها بطلباتها المتقدمة . فدفعت الطاعنة بعدم قبولها طبقا لنص المادتين ٢٧٤ و ٢٧٥ تجارى بحرى لعدم الاحتجاج خلال ٤٨ ساعة من استلام البضاعة ورفع الدعوى في ٣١ يوما من تاريخ الاحتجاج وأن المفاوضة بين الطرفين انتهت في ١٩٤٨/٤/٣ ولم ترفع الدعوى إلا في ١٩٤٩/٢/٢٢ ، وأن الاخطار بخطاب هادى لا يغنى شيئا . وبتاريخ ١٩٥١/٤/٢٨ قضت المحكمة الابتدائية برفض الدفع وبقبول الدعوى شكلا ورفضها موضوعا وألزمت المطعون عليها بالمصروفات والأتعاب . فاستأنفت المطعون عليها الحكم وقيد استئنافها برقم ٣٩٤ سنة ٧ ق اسكندرية طالبة الحكم بقبول الاستئناف شكلا وإلغاء الحكم المستأنف والحكم لها بطلباتها ، كما استأنفته الطاعنة فرعيا طالبة إلغاء فيما قضى به من رفض الدفع بعدم قبول الدعوى شكلا والحكم بقبول الدفع وبتاريخ ١٩٥٣/٥/٥ قضت محكمة الاستئناف بقبول الاستئناف شكلا وبتأييد الحكم فيما قضى به من رفض الدفع بعدم قبول الدعوى وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وإلزام الشركة الطاعنة بطلبات المطعون عليها . فقررت الشركة الطاعنة الطعن في هذا الحكم بطريق النقض ، وقد عرض الطعن على دائرة فحص الطعون بجماعة ١٣ من مارس سنة ١٩٥٧ فقررت إحالته على هذه الدائرة .

ومن حيث إن مما تنعاه الطاعنة على الحكم المذكور في السبب الأول مخالفة المحكمين الابتدائي والاستئنافي المؤيد له حكم المادتين ٢٧٤ و ٢٧٥ من قانون

التجارة البحرية وللإبادة الأولى فقرة (هـ) من معاهدة بروكسل الخاصة بسندات الشحن ذلك أن نطاق النقل البحري ينتهى بمجرد تفريغ البضاعة من السفينة على البينادل ، فالدعوى الناشئة عن الحوادث الحاصلة عن هذا التفريغ بواسطة البينادل تخضع للوائح المقررة في المادتين ٢٧٤ و ٢٧٥ تجارى بحرى وهى ٣١ يوما من تاريخ الاحتجاج وانقطاع المفاوضات بين الطرفين .

ومن حيث إنه بالإطلاع على الحكم المطعون فيه يبين أنه في صدد رفض الاستئناف البحرى وتأيد حكم محكمة أول درجة في رفض الدفع وبقبول الدعوى قبل أقلم قضاءه على " أن المهلة التى حددتها المادتان ٢٧٤ و ٢٧٥ من قانون التجارة البحرية لرفع الدعوى خلال ٣١ يوما للمطالبة عن العجز أو التلف ضد الناقل أو المؤمن فإن أحكام هاتين المادتين قد تعدلتا في حدود ماورد في معاهدة بروكسل الخاصة بتوحيد بعض القواعد المتعلقة بسندات الشحن والتي وافقت عليها الحكومة المصرية بالقانون رقم ١٨ لسنة ١٩٤٠ وأصبحت نافذة المفعول من ٢٩ من مايو سنة ١٩٤٤ — وتفضى الفقرة السادسة من المادة الثالثة من تلك المعاهدة بأنه في جميع الأحوال يرتفع عن الناقل والسفينة كل مسئولية ناشئة عن الهلاك أو التلف إذا لم ترفع الدعوى وخلال سنة من تسلم البضاعة أو من التاريخ الذى كان ينبغى تسليمها فيه — وحيث إن أحكام المعاهدة في هذا الصدد في تحديد المسئولية بين الشاحن ومتعهد النقل تنطبق أيضا على العلاقة بين المؤمن والمؤمن لديه في حالات التأمين البحري لأن هذا التأمين يغطى حوادث العجز وتلف البضاعة أثناء النقل البحري " وانتهى الحكم المطعون فيه إلى اعتبار المهلة الواجب رفع الدعوى خلالها ضد المؤمن لديه هي سنة . ولما كان يبين من مراجعة معاهدة بروكسل الصادرة في ٢٥ من أغسطس سنة ١٩٢٤ والتي وافقت عليها مصر بالقانون رقم ١٨ لسنة ١٩٤٠ وأصدرت مرسوما بتفاديها في ٣١ من يناير سنة ١٩٤٤ أنها خاصة بمسائل النقل وأحكامه ولا شأن لها بالتأمين فيكون قول الحكم المطعون فيه بسرطانها على التأمين " لأن هذا التأمين يغطى حوادث العجز وتلف البضاعة أثناء النقل البحري " ، هو قول لا سند له ويكون قانون التجارة البحرية الذى يتحدث فيه

مادتيه ٢٧٤ و ٢٧٥ عن التأمين البحري هو الواجب التطبيق في هذا النزاع ويتعين لذلك نقض الحكم المطعون فيه .

ولما كان الحكم المطعون فيه إذ طبق نصوص معاهدة بروكسل في خصوص تقادم الدعوى قرر "وقد كان آخر خطابات إخوان ريكني إلى شركة البحوت في ١٣/٢/١٩٤٨ ينبئونها فيه أنهم في انتظار تعليمات المركز الرئيسي فإذا ما رفعت شركة البحوت دعواها في ٢٢ من فبراير سنة ١٩٤٩ يكون هذا الإجراء قد وقع خلال السنة التي حددتها معاهدة بروكسل" وهذا الذي قرره الحكم في شأن انقطاع المفاوضة باعتبارها مبدأ لسريان ميعاد السنة التي أجراها على واقعة النزاع إنما كان مجرد استطراد لتثبيت الدهامة الأساسية التي أقيم عليها في هذا الشأن دون أن يعني بحث تاريخ انقطاع المفاوضة وتحقيق وقوعه بصورة جازمة صريحة مستمدة من أوراق الدعوى وهي واقعة لها أهميتها كشرط أساسي من شروط تقادم الدعوى وسقوطها المستفاد من نص المادتين ٢٧٤ و ٢٧٥ من قانون التجارة البحري ومن معاهدة بروكسل ذاتها — لما كان ذلك ، وكانت تلك العناصر الواقعية غير واضحة أمام هذه المحكمة في أسباب الحكم المطعون فيه لا مكان الفصل في الدفع فيتعين لذلك إحالة القضية على محكمة الاستئناف للفصل فيها على هذا الأساس .

جلسة ٥ من ديسمبر سنة ١٩٥٧

برئاسة السيد محمود عياد المستشار . وبحضور السادة : محمد متولى عتلم ، و ابراهيم عثمان يوسف ،
ومحمد زعفراني سالم ، ومحمد رفعت المستشارين .

(٩٨)

طعن رقم ٢٥٧ سنة ٢٣ ق :

(١) ضرائب . ضريبة الأرباح التجارية والصناعية . وعازوها . الاستهلاكات التي تخصم
من الأرباح التي تفرض عليها الضريبة . اعتبار الاستهلاك حقا للمول وليس واجبا عليه
إجراؤه . ق ١٤ سنة ١٩٣٩ .

(ب) ضرائب . ضريبة الأرباح التجارية والصناعية . وعازوها . الديون . عدم جواز
خصمها من الأرباح إلا بعد صدور حكم نهائي بها ووجوب خصمها في السنة التي ثبتت
فيها بمقتضى هذا الحكم وليس في سنة نشوء الدين . ق ١٤ سنة ١٩٣٩ .

١ — متى كان الثابت من وقائع الدعوى أن الممول لم يجر استهلاكاً على العمارة
المتنازع على تحديد الربح الناتج من بيعها من تاريخ شرائها سواء في ذلك خلال
السنين السابقة على صدور القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ أو السنين اللاحقة عليه
استناداً إلى أن قيمتها لم تنقص عن قيمتها الدفترية لأن الربح من بيعها الذي
تستحق عليه ضريبة الأرباح التجارية يكون هو الفرق بين ثمن الشراء حسبما
أثبت في دفاتر الممول وبين الثمن الذي تم به البيع . ومن ثم فإذا كان الحكم قد
أوجب خصم مقابل الاستهلاك من القيمة الدفترية للعمارة فإنه يكون مخالفاً
لللقانون — ذلك أن مؤدى نص المادة ٣٩ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩
فيما يتعلق بالاستهلاكات التي تخصم من مجموع الأرباح أن الاستهلاك فرض
لمصلحة الممول فهو حق له ليس واجبا عليه إجراؤه لأن الاستهلاك تكليف على
مجموع الأرباح يخصم منها إذا رغب الممول فيقل تبعاً لذلك الوعاء الذي تفرض
عليه الضريبة ، فإذا رأى الممول عدم إجراء الاستهلاك بسبب ارتفاع قيمة

الأصل المقابل له أو لسبب آخر فإن القانون لا يلزمه بإجرائه . وإن من شأن إجراء الاستهلاك في حالة ارتفاع قيمة الأصل عن القيمة الدفترية تكوين احتياطي وهمي لا يقابل نقصا حقيقيا في قيمة ذلك الأصل . وإذا كان الاستهلاك قد أجزئ للمول إجراؤه لمصلحته فقد عني المشرع بوضع قيود تحد من المغالاة فيه أو الإساءة بمحصله على غير الحقيقة فنص على أن تكون الاستهلاكات حقيقية وأن تكون حصلت في دائرة ما يجري عليه العمل مادة طبقا للعرف ولطبيعة كل صناعة أو تجارة أو عمل .

٢ — حرم المشرع في المادة ٣٩ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ — في خصوص تحديد الوعاء الذي تربط عليه الضريبة خضم ما يحتجزه الممول من مجموع الأرباح لمواجهة الخسائر المحتملة أو لإعداد مقابل لوفاء الديون سواء كانت تلك الديون عميقة في ذمة الممول أو متنازعا في تحققها واعتبر المشرع أن تلك المبالغ المحتجزة من مجموع الربح لا تعد من التكاليف التي يجوز خصمها . فإذا ما ثبتت هذه الديون في ذمة الممول بحكم نهائي كان للمول خصمها من مجموع الأرباح في السنة التي ثبتت فيها بمقتضى هذا الحكم . ولاهبة بما يثار من أنه الأحكام مقررة وأنه نتيجة لذلك يجب أن تحمل أرباح السنة التي نشأ فيها الدين بقيمته ذلك أن هذه القاعدة لا محل لإعمال حكمها في مجال تحديد وعاء الضريبة في كل سنة ضريبية على حدة لأن كل سنة منها تتحمل أرباحها بالتكاليف الفعلية التي تحملها الممول في تلك السنة .

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث أن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — في حدود ما تضمنه الطعن وحسب ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تتحصل في أن الطاعنة كانت قد اشترت في

سنة ١٨٩٩ بضع عقارات من بينها العمارة المرموز لها في دفاترها بحرف "ب" بثمن اجمالي . وفي سنة ١٩٢٢ وزعت الطاعنة هذا الثمن على مختلف العقارات وحدثت ثمن للعمارة المذكورة بمبلغ ٤٦٠٠٠ جنيهها ، وفي سنة ١٩٢٩ أقامت الطاعنة بتلك العمارة ثلاثة مصاعد بلغت تكاليفها ١٦٦٩ جنيهها و ٩٢٩ مليا وبذلك أصبحت قيمة العمارة طبقا لما هو مفقود بدفاتر الطاعنة ٤٧٦٦٩ جنيهها و ٩٢٩ مليا وفي ١ أبريل سنة ١٩٤٤ باعست الطاعنة العمارة بمبلغ صافي مقداره ١٠٠٦٠٥٠ جنيهها وعند اجراء المحاسبة مع المطعون عليها عن ضريبة الأرباح التجارية المستحقة لها على الطاعنة في سنة ١٩٤٤ حدثت الأخيرة ربحها من بيع العمارة بالفرق بين ثمنها على ما هو مفقود بدفاترها وبين ثمن البيع أي ٥٨٣٨٠ جنيهها و ٧١ مليا فلم توافق المطعون عليها على هذا النظر استنادا إلى أن مباني العمارة قد هبطت قيمتها سنة بعد سنة منذ شرائها وأنه عند محاولة معرفة صافي الربح الحقيقي الذي عاد على الطاعنة من بيع العمارة يجب أن تخفض قيمة المباني على أساس ما جرى به العرف من استهلاك المباني بما يوازي ٢٪ من قيمة تلك المباني سنويا من تاريخ الشراء . كما أن المصاعد قد لحقها ما لحق مباني العمارة من نقص في القيمة بمضي الزمن وأن قيمتها يجب أن تخفض على أساس أصول استهلاك المصاعد بواقع ٥٪ سنويا وانتهت المطعون عليها إلى أنه أخذا بهذا النظر تكون قيمة العمارة وقت البيع أي ما يعتبر أنه رأس مال الطاعنة في العمارة ٢٣٧٦٠ جنيهها و ٦٢٤ مليا وبذلك يصبح صافي الربح الناتج من بيعها ٨٢٢٨٩ جنيهها و ٣٧٦ مليا — وأمر آخر تنازعت الطاعنة مع المطعون عليها في خصوصه يميل في أن الطاعنة كانت تدان المرحوم الأمير سعيد حليم بدين لها واستصدرت به حكما من محكمة استئناف بروكسل في نوفمبر سنة ١٩٠٧ . وفي يناير سنة ١٩١٣ صدر قرار من مجلس إدارة الشركة الطاعنة بالتنازل عن هذا الدين وكان المدين قبل ذلك قد أودع لدى الشركة عددا من الأسهم ضمانا لدينه وبقيت تلك الأسهم في حيازة الطاعنة ببلجيكا . وفي سنة ١٩٢١ بيعت الأسهم المذكورة بناء على أمر الخارص على أموال الأعداء إذ كان الأمير سعيد حليم معتبرا تركة الجنسية وقبضت الطاعنة ثمن تلك الأسهم . وفي سنة ١٩٢٧ أيجرت مقاصة بين هذا الثمن وبين دينها الذي سبق أن

تجاوزت ٥٥٥ في سنة ١٩١٣ على أساس أن هذا الدين لا يزال من حقها — وبقي الأمر على ذلك إلى أن قام عمر حليم ومحمد عبد الحليم حليم وارثا الأمير سعيد حليم برفع دعوى بين أمام المحكمة المختلطة طلبا فيها بثن الأسهم وتعويض عن تصرف الطاعنة في شأن ثمنها وحرمانها من هذا الثمن . وفي ٢٤ من فبراير سنة ١٩٤١ قضت المحكمة المختلطة ابتدائيا برفض دعوى عمر حليم وبيع بعض طلبات محمد عبد الحليم حليم واستأنف هذان الحكم ، كما استأنفته الطاعنة في خصوص ما قضى به للأخير منهما . وفي ٢ من ديسمبر سنة ١٩٤٣ قضت محكمة الاستئناف المختلطة بالزام الطاعنة بأر تدفع وارثي سعيد حليم مبلغ ٣٨٤٠١ جنيها و ٧٧٢ مليا من ذلك ٨٨٦٠ جنيها و ١٥٢ مليا — أصل ثمن الأسهم ، ٢٠٠٠٠ جنيه تعويضا و ٨١٥١ جنيها و ٢٧٤ مليا قيمة الفوائد والباقي مصروفات — ولما أرادت الطاعنة محاسبة المطعون عليها من أرباح سنة ١٩٤٤ رأت أن تخصم من أرباح تلك السنة المبلغ المحكوم به لوارثي سعيد حليم من أصل وفوائد وتعويض ومصاريف على أساس أن هذه المبالغ لم تحقق في ذمتها إلا بحكم محكمة الاستئناف المختلطة ، ولكن المطعون عليها لم توافق على هذا النظر تأسيسا على أن المبلغ الواجب خصمه من أرباح السنة المذكورة يجب ألا يتعدى قيمة التعويض والمصروفات وفوائد ثمن الأسهم التي استحققت عن تلك السنة ، أما أصل الدين فيجب أن يتحصل به حساب الأرباح والخسائر في السنة التي نشأ فيها الدين في سنة ١٩٢٢ وهو التاريخ الذي دخل فيه أصل الدين في ذمة الطاعنة نتيجة للقاصة التي أبرتها بين ثمن الأسهم وبين ما زعمت بغير حق أنه دين لها في ذمة مورث المحكوم لها وأن الفوائد باعتبار أنها تستحق سنة فسنة يجب أن تحمل أرباح وخسائر كل سنة ابتداء من سنة ١٩٢٢ قيمة الفوائد المستحقة عن تلك السنة — وبسبب الخلاف بين الطاعنة والمطعون عليها على هذين الأمرين ومسائل أخرى أقامت الأولى هذه الدعوى أمام محكمة مصر المختلطة طلبت فيها فيما طلبت الأخذ بوجهة نظرها في خصوص الأمرين سالف الذكر . وقد أحيلت الدعوى إلى محكمة مصر الوطنية بعد إلغاء المحاكم المختلطة وقيدت برقم ٢١١٠ سنة ١٩٤٩ تجارى كلى مصر . وفي ٢٩ من يونيو سنة ١٩٥٠ قضت تلك المحكمة بما يتفق ووجهة نظر الطاعنة فاستأنفت المطعون عليها الحكم وقيد الاستئناف برقم ٥٤٤

سنة ١٩٨٨ ق تجارى مستأنف مصر . وفى ٢٦ من مارس سنة ١٩٥٣ قضت محكمة الاستئناف بإلغاء الحكم المستأنف فى خصوص ما يتنازعه الطرفان فى هذا الطعن وأقرت فى حكمها وجهة نظر المطعون عليها . فطلعت الطاعنة فى هذا الحكم بطريق النقض ، وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون وأبدت النيابة رأيا بنقض الحكم ، وقررت دائرة الفحص إحالة الطعن إلى الدائرة المدنية والتجارية لجلسة ٢٤ من أكتوبر سنة ١٩٥٧ وفيها صممت النيابة على رأيا .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين يتحصل أولهما فى النسي على الحكم المطعون فيه بخالفه القانون والخطأ فى تطبيقه وتخاذل أسبابه وتناقضها استنادا إلى أن الحكم اعتبر أن الطاعنة ملزمة بإجراء الاستهلاك فى حين أن الاستهلاك على ما بين من المادة ٣٩ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ حتى اختيارى للمول مقيد بحق مصلحة الضرائب فى التحقق من صحته . ذلك أن الاستهلاك بطبيعته فى صالح المول تقتطع قيمته من الأرباح فىنقص تبعا لذلك الوعاء الذى تفرض عليه الضريبة ويكون لمصلحة الضرائب أن تنازع فى إجرائه كلية إذا كان غير حقيقى ، أو تنازع فى مقداره إذا كان مبالغاه وأزه نتيجة لهذا لا يجوز لمصلحة الضرائب أن تلزم المول بإجراء الاستهلاك فى عناصر تجارته إذا تراءى له غير ذلك . كما أن المادة ٣٩ تقضى بأن تكون الاستهلاكات حقيقية مما يقطع فى عدم الاعتماد على الاستهلاكات التى لا تعبر عن نقص حقيقى فى الأصول المطلوب إجراء الاستهلاك عليها وأن القول بغير ذلك يؤدى إلى أن أملاك المول التى تفرض ضريبة الأرباح التجارية والصناعية على ما تنجده من ربح يمكن أن تكون قيمتها فى زيادة مستمرة فى الوقت الذى يقتطع فيه من الربح استهلاكات لا مبرر لها مما يفوت على مصلحة الضرائب والمساهمين حقوقا ثابتة بسبب تدابير حسابية غير مشروعة وبعبارة عن تصوير المركز المالى الحقيقى للمول تنتهى إلى تكوين احتياطي مبرى لا يمثل نقصا فى قيمة الأصول التى جرى عليها الاستهلاك وأن المادة ٣٩ إذ نصت على أن الاستهلاكات التى تخصم من أرباح المول هى الاستهلاكات الحقيقية التى حصلت قد قصدت إلى أن يكون الاستهلاك ممثلا لحقيقة ما أصاب الأصل الذى جرى عليه الاستهلاك من نقص فى القيمة وأن يكون هذا الاستهلاك قد

أثبت في دفاتر الممول . وأنه لما كان الحال في هذه الدعوى أن العبارة التي تطلب المطعون عليها إجراء الاستهلاك على بيانها ومساعدتها لم يصحبها نقص في القيمة وكانت الطاعنة لم تثبت في دفاترها استهلاكاً في خصوص تلك العبارة ولا في خصوص غيرها من العبارات المملوكة لها ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد خالف حكم المادة ٣٩ سالفة الذكر . وفضلاً عن هذا فإن الحكم إذ أرجع الاستهلاك إلى سنة ١٨٩٩ لم يبين سنده من القانون في هذا الرجوع إذ لم يكن معروضاً على المحكمة سوى بحث موضوع الضريبة عن السنوات ١٩٤١ — ١٩٤٤ وما كان يجوز للحكم أن يعدل في ميزانيات السنين الضرائبية ١٩٣٨ ، ١٩٣٩ ، ١٩٤٠ . كما أن الحكم لم يأمر بتعديل حساب الأرباح والخسائر فيها ... يضاف إلى ذلك أن السنوات السابقة على السنين الضرائبية منذ سنة ١٨٩٩ لا تمتد ولاية القانون رقم ١٤ سنة ١٩٣٩ إليها ، وانتهت الطاعنة في هذا السبب إلى أن الحكم أقر بصحة النظرية التي تقول بأن القانون لم يحتم إجراء الاستهلاك بل ولم يحزه إلا بقيود ، إلا أنه عاد فقرر أن الأمر في صدد تحديد الضريبة على الممول يجب أن يكون منصرفاً إلى معرفة الأرباح الحقيقية التي جناها بالفعل وأنه للوصول إلى هذه النتيجة يجب تقدير التناقض الذي يلحق مبادئ العقار المبيع على مر السنين وخضم قيمة هذا التناقض من ثمن الشراء حتى ولو كان الممول لم يجر الاستهلاك في دفاتره وحساباته مما مؤداه أن الاستهلاك أمر وجوبى على الممول لإجراؤه وفي هذا ما يشوب الحكم بالتناقض والتخاذل في أسبابه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه في هذا الخصوص على ما أورده من أنه " لا نزاع في أن المبادئ من الأصول التي يلحقها البلى وتلاشى بمرور الزمن وأن الأصول التجارية السليمة تقضى باتباع قواعد لاستهلاكها ورصد ما يقابل هذا الاستهلاك سنة بعد أخرى ... وأن ازدياد قيمة المبادئ بسبب عوامل أخرى كازدياد صقع المكان أو نشوب حرب أدت إلى ارتفاع الأسعار لا تغير من الحقيقة الواقعة المستفادة من أن المبنى تنقص قيمته بمرور الزمن عن القيمة التي قدرت له وقت دخوله في حيازة صاحبه . أما ارتفاع السعر اضعافاً مضاعفة فلا يس له علاقة بالاستهلاك وإنما يعد من قبيل الربح الذي يحنيه المالك وأن العقار المبيع تعد مبادئه أصلاً من الأصول

التي يلحقها البلى بمرور الزمان وتقل قيمتها عاما بعد عام فيجب أن يرصد لها مقابل استهلاك حسب الأصول المتبعة والعرف التجاري على أنه في هذه الحالة بالذات تلاحظ المحكمة أن العامل الذي زاد في قيمة العقار هو ارتفاع قيمة الأرض ارتفاعا كبيرا والأرض أصل من الأصول التي لا يلحقها الاستهلاك لبقائها ودوامها على سر الزمان وإن ما ذهبت إليه محكمة أول درجة من أن القانون لم يحتم إجراء الاستهلاك بل إنه لم يحوزه إلا بقبول . هذا الذي ذهب إليه الحكم المستأنف سليم وصحیح قانونا إلا أنه في صدد حساب الضريبة المستحقة على المولين يجب أن يكون الحساب منصرفا إلى الأرباح الحقيقية التي جناها المولون بالفعل وللوصول إلى هذه النتيجة في هذه الحالة محل النظر يجب تقدير التناقص الذي يلحق مباني العقار المبيع على سر السنين وتخصم هذا القدر من ثمن الشراء . ولا يرد على ذلك بأن قيمة العقار قد زادت زيادة فاحشة الأمر الذي يمنع الشركة من إجراء الاستهلاك لأن هذه الزيادة كما قدمنا رجعت إلى عوامل أخرى أهمها ارتفاع ثمن الأرض وهذا لم يجر عليه أى استهلاك ويجب أن يحتسب الربح على أساس الفرق بين ثمن الشراء وبين ثمن البيع وذلك بعد إجراء الاستهلاك من المباني والمصاعد كما سبق البيان .

وحيث إن هذا الذي أورده الحكم وأقام عليه قضاء مخالف للقانون . ذلك أن المادة ٣٩ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ تجرى بأن " يكون تحديد مصافي الأرباح الخاضعة للضريبة على أساس نتيجة العمليات على اختلاف أنواعها التي باشرتها الشركة أو المنشأة ويدخل في ذلك ما ينتج من بيع أى شيء من الممتلكات سواء في أثناء قيام المنشأة أو عند انتهاء عملها وذلك بعد خصم جميع التكاليف وعلى الأنخص : (١) (٢) الاستهلاكات الحقيقية التي حصلت في دائرة ما يجرى عليه العمل عادة طبقا للعرف ولطبيعة كل صناعة أو تجارة أو عمل ... " ومؤدى هذا النص أن الاستهلاك فرض بلصحة المول فهو حق له ليس واجبا عليه إجراؤه لأن الاستهلاك تكليف على مجموع الأرباح يخصم منها إذا رغب المول فيقل تبعا لذلك الوعاء الذي تفرض عليه الضريبة . فإذا رأى المول عدم إجراء الاستهلاك بسبب ارتفاع قيمة الأصل المقابل له أو لسبب آخر فإن القانون

لا يلزمه بإجرائه . وأن من شأن اجراء الاستهلاك في حالة ارتفاع قيمة الأصل عن القيمة الدفترية تكوين احتياطي وهي لا يقابل نقصا حقيقيا في قيمة ذلك الأصل — وإذا كان الاستهلاك قد أجري للمول اجراؤه لمصلحته فقد عني المشرع بوضع قيود تحد من المغالاة فيه أو الادعاء بمحصله على غير الحقيقة فنص على أن تكون الاستهلاكات حقيقية وأن تكون حصص في دائرة ما يجري عليه العمل عادة طبقا للعرف ولطبيعة كل صناعة أو تجارة أو عمل . ولما كان الثابت من الوقائع أن الطاعنة لم تجر استهلاكا على العمارة التي يتنازع الطرفان تحديد الربح الناتج من بيعها من تاريخ شرائها في سنة ١٨٩٩ سواء في ذلك خلال السنين السابقة على صدور القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ أو السنين اللاحقة عليه استنادا إلى أن قيمتها لم تنقص عن قيمتها الدفترية — لما كان ذلك فان الربح من بيعها الذي تستحق عليه ضريبة الأرباح التجارية يكون هو الفرق بين ثمن الشراء وحسب ما أثبت في دفاتر الطاعنة وبين الثمن الذي تم به البيع في سنة ١٩٤٤ ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ أوجب خصم مقابل الاستهلاك من القيمة الدفترية للعمارة يكون مخالفا للقانون متعينا نقضه .

وحيث إن حاصل السبب الآخر أن الحكم اخطأ تطبيق القواعد السليمة في مادة الضرائب في خصوص ما تنازعه الطرفان بشأن الدين المحكوم به لورثة الأمير سليم وفوائده . وتقول الطاعنة في ذلك إن الحكم المطعون فيه استظهر من حكم محكمة الاستئناف المختلطة في سنة ١٩٤٣ أن الطاعنة وقت أن تسلمت ثمن الأسهم التي كانت مملوكة للأمير سليم في سنة ١٩٢٢ وأجرت المقاصة بين هذا الثمن وبين ما كان لها من دين كانت تعلم على وجه التعيين أن لاحق لها في إجراء تلك المقاصة لسبق تنازلها عن دينها قبل الأمير سليم في سنة ١٩١٣ . ومن ثم كان إجراء المقاصة مشروبا بسوء النية وانتهى الحكم المطعون فيه إلى وجوب إلحاق أصل الدين بالسنة التي ضم فيها إلى أموال الطاعنة في سنة ١٩٢٢ وإلحاق فوائد هذا الدين بالسنين التالية سنة فسخه — وأن هذا الذي قرره الحكم مخالف لقاعدة مسلم به وهي أن الديون المتنازع عليها لا يمكن إثباتها في حسابات الممول إلا متى ثبتت بأحكام نهائية أو على الأقل بأحكام ابتدائية مشمولة بالنفاذ .

كما أن الفوائد التي حكم بها على الطاعنة من محكة الاستئناف المختلطة لم يكن متفقاً عليها من قبل ولم تترتب في ذمة الشركة الطاعنة إلا بهذا الحكم الأخير . ومن ثم فإن تحميل أرباح وخسائر كل سنة من السنوات السابقة على الحكم القاضي بالفوائد بتلك الفوائد لاستدله من القانون فضلاً عن أن الحكم المطعون فيه لم يبرر قضاءه في هذا الخصوص مما يعيبه بالقصور .

وحيث إن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه قياً انتهى إليه عن إلحاق أصل الدين بالسنة التي دخل فيها في ذمة الطاعنة على ما أورده من "أن الحكم الاستئنافي المختلط قضى بصفة قاطعة أن الشركة وقت أن تسلمت ثمن الأسهم المباعة كانت تعلم على وجه اليقين ألا حق لها في الثمن المذكور ومع ذلك أجرت المقاصة وكان إجراؤها مشوباً بسوء النية ومتى تقرر هذا كان القول بأن ثمن أسهم الأمير سعيد سليم يمثل ديناً مشكوكاً فيه كانت الشركة في حل من عدم إثباته في دفاتها في حينه هذا القول بعيد عن الصواب وترى المحكمة أن تصرف الشركة طبقاً لما استظهره الحكم الاستئنافي كان مشوباً بسوء النية بل إن بعض أعمالها شابه طرق احتيالية طبقاً لما فصله الحكم المذكور، وأنه متى كان الدين محققاً وكانت الشركة لم تثبت في دفاتها في حينه تعنتاً من جانبها ورغبة في الخلاص منه بطريقة أو بآخرى . متى كان الأمر كذلك فإن المحكمة ترى أن وجهة نظر مصلحة الضرائب في هذا الشأن سليمة وأنه من الواجب إلحاق أصل الدين بالعام الذي تحقق فيه وهو وقت بيع الأسهم كما يجب إلحاق الفوائد بالسنتين التالية سنة فأخرى ... " وهذا الذي أورده الحكم وأقام عليه قضاءه مخالف للقانون . ذلك أن المادة ٣٩ من القانون رقم ١٤ سنة ١٩٣٩ تنص على أن "يكون تحديد صافي الأرباح الخاضعة للضريبة على أساس نتيجة العمليات على اختلاف أنواعها التي باشرتها الشركة أو المنشأة ... وذلك بعد خصم جميع التكاليف وعلى الأخص ... " ثم أوردت المادة في فقراتها التالية بعض التكاليف التي أجاز القانون خصمها من مجموع الأرباح وانتهت المادة في فقرتها الأخيرة إلى النص على ما يأتي : "أما المبالغ التي تأخذها الشركات أو المنشآت من أرباحها لتغذية الاحتياطي على اختلاف أنواعه أو لتكوين مال احتياطي خاص

لتغطية خسارة محتملة... فلا تخصم من مجموع الأرباح التي تحسب عليها الضريبة".
ومؤدى هذا النص الصريح أن المشرع حرم في خصوص تحديد الوعاء الذي تربط
عليه الضريبة خصم ما يحتج به الممول من مجموع الأرباح لمواجهة الخسائر المحتملة
أو لإعداد مقابل لوفاء الديون سواء كانت تلك الديون محقة في ذمة الممول
أو متنازعا في تحققها واعتبر المشرع أن تلك المبالغ المحتجزة من مجموع الربح لا تعد
من التكاليف التي يجوز خصمها . فإذا ما ثبتت هذه الديون في ذمة الممول بحكم
نهائى كان للمول خصمها من مجموع الأرباح في السنة التي ثبتت فيها بمقتضى
هذا الحكم — ولما كانت الطاعنة إذ أدرجت ثمن الأسهم التي كانت مملوكة
للأمير سعيد حليم في ذمتها في سنة ١٩٢٢ وأجرت المقاصة بين هذا الثمن وبين
ما كانت تدعيه من دين لها بغير الحق . فإنه لم يكن يجوز لها في مواجهة مصلحة
الضرائب إزاء صراحة نص المادة ٣٩ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ أن تحتجز
من أرباحها ما يقابل الوفاء بهذا الدين في السنة المالية التي تمت فيها عملية
المقاصة ولا في السنين التالية . وكان للطاعنة أن تتربص حتى يقضى في أمر هذا
الدين بحكم نهائى . ولا عبرة بما أثارته المطعون عليها في مذكرتها من أن الأحكام
مقررة وأنه نتيجة لذلك يجب أن تحمل أرباح السنة التي نشأ فيها الدين بقيمته
ذلك أن هذه القاعدة لا محل لأعمال حكمها في مجال تحديد وعاء الضريبة في كل
سنة ضريبة على حدة لأن كل سنة منها تتحمل أرباحها بالتكاليف الفعلية التي
تحملها المول في تلك السنة وفي خصوص هذه الدعوى لم يثبت الدين وفوائده في ذمة
الطاعنة إلا بالحكم الصادر من محكمة الاستئناف المختلطة في ديسمبر سنة ١٩٤٣
ومن ثم فإن السنة الضريبية التي تتحمل أرباحها هذا التكليف هي سنة ١٩٤٤ .
لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بالحق أصل الدين بالصفة التي
نشأ فيها في ذمة الطاعنة يكون قد خالف القانون متعينا نقضه ولا جدوى بعد
ذلك من التحدث عما أثارته الطاعنة عن فوائدها الدين وإلحاقها بالسنين التالية
لنشوء الدين .

وحيث إنه لذلك يتعين نقض الحكم والإحالة .

جلسة ٥ من ديسمبر سنة ١٩٥٧

برئاسة السيد محمود عياد المستشار ، وبحضور السادة : محمد متولى عتلم ، ومحمد زعفراني سالم ،
والحسيني العوضي ، ومحمد رفعت المستشارين .

(٩٩)

طعن رقم ٣٥٢ سنة ٢٣ ق :

- (أ) نقض "إعلان الطعن" . إعلان . قيام المحضر بتسليم صورة الإعلان لمتدرب الإدارة
بقسم البوليس في اليوم التالي لوجهه إلى محل إقامة المطعون عليه وعدم وجود من يتسلم
الإعلان لفتى مسكه وإثبات المحضر في أصل محضر الإعلان أنه أخطر المطعون عليه
بتسليم الصورة لجهة الإدارة . صحة الإعلان . عدم الاعتداد بعدم بيان اسم متدرب
الإدارة الذي سلبت إليه الصورة . م ١٢ مرافعات .
- (ب) نقض "أسباب جديدة" . خير . النفي بأن الحكم خالف الثابت بتقرير الخبر فيما
أورده عن هذا التقرير بمقولة إن التقرير خلوته . عدم ورود النفي بتقرير الطعن .
استباره سببا جديدا .
- (ج) حكم "تسبيب كاف" . مسئولية . استقرار الحكم على نفي المسئولية التقصيرية بناء
على أ. باب سائغة . النفي عليه في ذلك . لا محل له .
- (د) عدم "تسبيب كاف" . شركة . تقدير أرباح أحد الشركاء بناء على تعليل مقبول لهذا
التقدير ومناقضة سائغة لعناصره في الحكم . لا قصور .
- (هـ) شركة . محكمة الموضوع . سلطتها في تقدير أرباح الشركة ومدتها بما لا يتعارض مع
قيام الشركة لمدة أطول .
- (و) حكم "تسبيب معيب" . فوائد . شركة . طلب أحد الشركاء تصفية الشركة والحكم له
بما يظهر من التصفية ودين له في ذمة الشركة وفوائده من تاريخ تأسيس الشركة حتى
الحداد . عدم بيان سبب رفض طلب الفوائد بعد الفترة التي حققت الشركة فيها أرباحا
بما في ذلك المدة من تاريخ المطالبة الرسمية حتى الحداد . قصور .

١ — متى تبين من أصل ورقة إعلان الطعن أن المحضر توجه لإعلان
المطعون عليه في محل إقامته مع نسيبه فلم يجده أو يجد أحدا ممن يصح قانونا

تسلم الإعلان نيابة عنه لعلق مسكنه فتوجه المحضر في اليوم التالي إلى قسم البوليس الواقع في دائرته محل إقامة المطعون عليه وسلم مندوب الإدارة بالقسم ورقة الإعلان ثم أخطر المطعون عليه بذلك وأثبت في أصل محضر الإعلان إجراء هذا الإخطار فإن الإعلان يكون صحيحا طبقا للمادة ١٢ مرافعات . ولا ينال من صحته عدم ذكر اسم مستلم الصورة فيه لأن المشرع قد دل بما نوه عنه من الاكتفاء بإخطار المعلن إليه بتسليم الصورة لجهة الإدارة على أنه يعتد في صحة الإعلان في هذه الحالة بوصوله لجهة الإدارة دون ما نظر إلى اسم مستلمه .

٢ — متى كان لم يرد في تقرير الطعن النعى بأن الحكم خالف الثابت بالأوراق فيما أورده عن تقرير الخبير بمقولة إن التقرير خلو من ذلك — فإن هذا النعى يكون نعيًا جديدًا لا يجوز إثارته أو التمسك به أمام محكمة النقض ويتعين الالتفات عنه .

٣ — متى كان الحكم قد استقر على نفي المسؤولية التقصيرية بناء على أسباب سائغة استخلصها نتيجة لفهم سليم للواقع وتطبيق صحيح للقانون فإنه لا يكون ثمت محل للنعي عليه في ذلك .

٤ — متى كان ما انتهى إليه الحكم في تقدير أرباح أحد الشركاء في الشركة استنادًا إلى رأى الخبير المصنفى إنما يسطو على تعليل مقبول لهذا التقدير ومناقشة سائغة لعناصره فإنه لا محل لوصم الحكم بالفصور .

٥ — لمحكمة الموضوع الحق في تقدير أرباح الشركة ومدة هذه الأرباح تقديرًا يستند إلى ما قام لديها من أدلة وقرائن مبررة ولا يتعارض مع قيام الشركة لمدة أطول لأن كلا الأمرين مختلفان عن بعضهما تمام الاختلاف إذ أن قيام الشركة لا يستتبع أن تكون قد حققت أرباحًا باستمرار مدة قيامها .

٦ — متى كان الشريك قد رفع الدعوى بطلب تصفية الشركة والقضاء له بما يظهر من التصفية وكذلك بطلب الحكم له بدین له في ذمة الشركة وهوائده من تاريخ تأسيس الشركة حتى تمام السداد وكان الحكم قد قرر أن هذه الهوائد

تتضمنها الأرباح التجارية التي قضى بها لذلك الشريك والتي حققتها الشركة في فترة معينة ولم يبين الحكم سببا لرفض طالب الفوائد من المدة التالية لتلك الفترة بما في ذلك المدة من تاريخ المطالبة الرسمية فإن الحكم يكون معيبا بالفصور .

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الوقائع تحصل على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن في أن الطاعنة والمطعون عليهما الأول والثاني اشترى بتاريخ ١٩٤٥/٨/٣١ مخبز "الكازار" الكائن بمصر بشارع القبيلة رقم ٣١ حارة النصرارة المرخص بإسم البائع الحاجة أريستيد نولوجيو تيس بتاريخ ١٩٢٤/٥/٢٥ تحت رقم ٥٩٨٠ في نظير مبلغ ٧٠٠ جنيه دفعت إليه وفي نفس التاريخ (١٩٤٥/٨/٣١) كون هؤلاء المشترون مع المطعون عليهما الرابعة والخامس شركة تضامن مدتها ثلاث سنوات من ٢ سبتمبر سنة ١٩٤٥ لغاية أول سبتمبر سنة ١٩٤٨ اسمها (الشركة المصرية للخابز الأفرنكية) بقصد استغلال المخبز المذكور بالشروط الواردة بعقد الشركة الذي سجل بحكمة مصر الكلية تحت رقم ٤٧٤ سنة ١٩٤٥ ورأس مال قدره ٧٥٠ جنيا دفع من الشركاء بالتساوي ونقلت رخصة المخبز لاسم المطعون عليه الثاني الذي اتفق في عقد الشركة على أن يتولى إدارة المخبز وأن ينحصر له كل وقته ويبذل كل جهوده لإنمائه وترقيته ولا يشترك بأي طريق مباشر أو غير مباشر في أية شركة أخرى أو عمل تجارى آخر وأن يعمل للمخبز حسابا شهريا من واقع إيراداته ومصروفاته يقوم بعده بتوزيع صافي الربح أو الخسارة على الشركاء أولا بأول وحدد له في نظير ذلك مرتب شهري مقداره عشرة جنيهات . وتقول الطاعنة إن المطعون عليه الثاني لم يقم بتنفيذ التزاماته في إدارة الشركة بل أبحر المخبز إلى شخص آخر وتنازل من رخصته لآخرين مع أن تلك الرخصة قومت وقت شراء المخبز بمبلغ ٤٩٢ جنيا وسامت حالة المخبز

فاضطرت الى رفع الدعوى رقم ٤٢٧ سنة ١٩٤٧ تجارى كلى مصر بتاريخ ١٩٤٧/٤/١٧ ضد باقى الشركاء بطلب تصفية الشركة وتعيين مصنف لتصفيتها بعد تقويمها بما فى ذلك الاسم التجارى والرخصة وجميع مشتعلاتها وفحص حساباتها ومعرفة حتموقها فى الشركة فى رأس المال والأرباح ودينها قبلها البالغ مقدار ١١١ جنيها و ٤٠٠ مليم الذى دفعته عند بدء الشركة لتهيئة المخبز للعمل والحكم لها بما يظهر ... من التصفية قبل الشركاء بالتضامن. وبتاريخ ١٩٤٨/٤/١٣ قامت بإدخال المطعون عليه الثالث وآخر اللذين تنازل إليهما المطعون ضده الثانى عن رخصة المخبز رغم إنذارها لها للحكم عليهما بالتضامن مع باقى الشركاء. وبتاريخ ١٩٤٨/١٠/٢٤ حكمت المحكمة بأقتضاء الشركة ووضعها تحت التصفية وتعيين مصنف لها لأداء المأمورية الموضحة بالأسباب وقام المصنف بأداء مأموريته وأودع تقريراً ذكر فيه بأن حقوق الطاعنة تنحصر فى مبلغ ٢٨٣ جنيها و ١٨٠ مليم .

عبارة عن :

مليم جنيه

١٥٠ قيمة ما ساهمت به فى رأس مال الشركة .

٤٠٠ ١١١ » ما أفرضته للشركة .

٧٨٠ ٢١ » ما يقدره الجبير أرباحاً لما دفعته الطاعنة من رأس

المال. والقرض ومقداره ٢٦١ جنيها و ٤٠٠ مليم على أساس ١٠ ٪ لمدة عشرة شهور بمراعاة حد الاعتدال والبعد عن استغلال حاجة الجمهور إلى مادة أساسية وهى الرغيف. وذلك بخلاف فوائد ٥ ٪ عن هذا المبلغ (٢٨٣ جنيها و ١٨٠ مليم) من يوم رفع الدعوى إلى يوم الحكم فيها .

وبتاريخ ١٩٥١/٩/٢٣ حكمت المحكمة بإلزام المطعون عليهما الثانى والثالث متضامنين

بأن يدفعوا للطاعنة هذا المبلغ (٢٨٣ جنيها و ١٨٠ مليم) والمصاريف والأتعاب . فاستأنف

المطعون عليه الثالث ذلك الحكم بالاستئناف رقم ٥٩٢ سنة ١٩٥١ ق كما استأنفته الطاعنة

بالاستئناف رقم ٤٥ سنة ٦٩ ق ٤ ، وطلب المطعون عليه الثالث إلغاء الحكم المذكور بالنسبة له لعدم مسئوليته عن شيء من دين الطاعنة أو مما تستحقه قبل شركائها وطلبت هي تعديل ذلك الحكم بالإزام جميع شركائها بالتضامن مع المطعون عليه الثالث بأن يدفعوا لها المبالغ التي تطالب بها اتواطؤ الجميع على بيع الرخصة لهذا الأخير وبجعل أرباحها في الشركة بواقع ٤٦ جنيها شهريا من تاريخ إنشاء الشركة في أول سبتمبر سنة ١٩٤٥ إلى يوم ٢٤/١٠/١٩٤٨ تاريخ الحكم بتصفيتهما وبتاريخ ١٢/٣/١٩٥٣ حكمت المحكمة في الاستئناف رقم ٥٩٢ سنة ٦٨ ق بإلغاء الحكم المستأنف بالنسبة للمطعون عليه الثالث ورفض دعوى الطاعنة قبله وإلزامها بالمصاريف عن الدرجتين وفي الاستئناف رقم ٤٥ سنة ٦٩ ق بتأييد الحكم المذكور بالنسبة للمطعون عليهم (عدا الثالث) وإلزام الطاعنة بالمصاريف وبتاريخ ٧/١١/١٩٥٣ قررت الطاعنة بالظعن في هذا الحكم بالنقص وبعد إيداع مستندات الطرفين ومذكراتهما في المواعيد القانونية عرض الظعن على دائرة فحص الظعون بجلسة ٢٢/١٠/١٩٥٧ وصممت النيابة على رأيها الوارد في مذكرتها بعدم قبول الظعن شكلا بالنسبة للمطعون عليه الثاني وقبوله بالنسبة للباقيين ونقض الحكم المطعون فيه . وفي تلك الجلسة قررت الدائرة المذكورة إحالة الظعن على الدائرة المدنية لنظره بجلسة ٢١/١١/١٩٥٧ م وفيها صممت النيابة على رأيها السابق .

وحيث إن الدفع بعدم قبول الظعن مبناه أن المطعون عليه الثاني لم يعلن بتقرير الظعن إعلانا صحيحا لأنه عند ما توجه المحضر لإعلانه وجد مسكبه مطلقا فلم صورة الإعلان إلى مندوب قسم الجمالية دون أن يذكر اسم هذا المندوب ودون أن ينخطر المعلن إليه بخطاب موصى عليه بتسليم الصورة إلى جهة لإدارة ودون أن يثبت كل ذلك في أصل محضر الإعلان خلافا لنص المادة ١٢ من قانون المرافعات .

وحيث إنه تبين من الاطلاع على أصل محضر إعلان المطعون عليه الثاني أن المحضر توجه بتاريخ ١٥ من نوفمبر سنة ١٩٥٣ لإعلانه بتقرير الظعن حيث يفهم

مع تسميته "حسن" بدائرة قسم الجمالية فلم يجده لغلط مسكنه فأشهر بأنه سيعلن
لقسم الجمالية بتاريخ ١٦ من نوفمبر سنة ١٩٥٣، أثبت المحضر أنه توجه إلى
قسم الجمالية في الساعة ٨,٣٠ ص وأعلن قاسم عبد الحافظ مخاطباً مع مندوب
الإدارة لغلط مسكنه ووقع مندوب قسم الجمالية باستلام صورة الإعلان كما أثبت
المحضر قرين ذلك عبارة "أخطر عنه".

وحيث إن المادة ١٢ من قانون المرافعات نصت على أنه إذا لم يجد المحضر
الشخص المطلوب إعلانه في موطنه أو أحداً ممن نصت على جواز تسليم ورقة
الإعلان له نيابة عنه ، وجب تسليم الورقة على حسب الأحوال للمأمور القسم أو
البندر أو العمدة أو شيخ البلد الذي يقع موطن الشخص في دائرته ، كما أوجب
على المحضر توجيه كتاب موصى إلى المعلن إليه في ظرف أربع وعشرين ساعة
ينحصر فيه أن الصورة سلمت لجهة الإدارة. ولما كان يبين من أصل ورقة إعلان
الطعن أن المحضر توجه في يوم ١٥/١١/١٩٥٣ م لإعلان المطعون عليه الثاني
في محل إقامته مع تسميته "حسن" الكائن بدائرة قسم الجمالية فلم يجده أو يجد
أحداً ممن يصبح قانوناً تسلّم الإعلان نيابة عنه لغلط مسكنه فتوجه في اليوم التالي
إلى قسم الجمالية الواقع في دائرته محل إقامة المطعون عليه المذكور وسلم مندوب
الإدارة بالقسم ورقة الإعلان ثم أخطر المطعون عليه الثاني بذلك وأثبت في أصل
محضر الإعلان إجراء هذا الإخطار لما كان ذلك فإن هذا الإعلان يكون صحيحاً
لا ينال من صحته عدم ذكر اسم مستلم الصورة فيه لأن المشرع قد دلّ بما نوه عنه
من الاكتفاء بإخطار المعلن إليه بتسليم الصورة لجهة الإدارة على أنه يعتد في صحة
الإعلان في هذه الحالة بوصوله لجهة الإدارة دون ما نظر إلى اسم مستلمه ويتعين
لذلك رفض هذا الدفع .

وحيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إنه بني على ثلاثة أسباب محصل أولها : تناقض أسباب الحكم
المطعون فيه ومخالفته للقانون . وذلك أن الحكم يمد أن يحل على المطعون عليه

الثالث مسئولية التقصيرية بالاشتراك مع المطعون عليه الثاني بسبب قبوله التنازل لمصلحته عن الرخصة وعقد الإيجار وبطاقة التموين ممن يعلم أنه لا يملكه سواء كان عليه ناتجا من دفع الإيجار المتأخر على الشركة أو من عدم إبرازه الرخصة في أدوار القضية المختلفة ولأنه أهمل متعمدا في عدم الاطلاع على نص عقد الشركة قبل قبول التنازل فإن الحكم قد فاته أن يشركه معه بالتضامن في تلك المسؤولية ثم عاد ونفى عنه هذه المسؤولية وقضى بعدم مساءلته عن التعويض المطلوب مع أنه ساهم في خطأ المطعون عليه الثاني نحو الطاعة وبسمل له أمر التصرف في الرخصة وقد استند الحكم المطعون فيه في نفي هذه المسؤولية إلى أسباب لاتصلح ردا على ما أورده الحكم الابتدائي من أسباب مقررة لتلك المسؤولية كما تجاهل ما تضمنته إنذار الطاعة إلى المطعون عليهما الثاني والثالث في ١٩٤٧/٢/١٩ قبل تاريخ التنازل عن الرخصة الحاصل في ١٩٤٧/٣/١٠ من التحذير من إتمام هذا التنازل مما يؤيد ثبوت العلم وقيام التواطؤ . ومحصل السبب الثاني قصور الحكم المطعون فيه ، ذلك أن الطاعة بعد أن حكمت لها ابتدائيا بأرباح نصيبها في رأس مال الشركة ودينها قبلها باعتبار هذه الأرباح ٢١ جنيا و ٧٨٠ مليا بواقع ١٠٪ من قيمة هذين المبالغين لمدة عشرة شهور كما قرر الخبير ، استأنفت ذلك الحكم وطلبت تعديل هذه الأرباح إلى مبلغ ٤٦ جنيا شهريا على الأقل عن رأس المال وحده باعتبار أن هذا المبلغ هو الربح الفعلي من واقع دفتر تشغيل الدقيق اليومي المتضمن استهلاك ثمانية أجرة دقيق أبيض يوميا ، ١٢٦ أقة سكر ٦٠ أقة زيت شهريا وذلك عن مدة قيام الشركة التي استطلعت إلى تاريخ الحكم بانقضائها في ١٩٤٨/١٠/٢٤ . غير أن الحكم المطعون فيه لم يعأ بذلك وقال عن هذا الطالب : ” وحيث إنه فيما يتعلق بالزيادة في الفوائد والأرباح التي تطالب بها السيدة عايدة حنا (الطاعة) فلا ترى المحكمة مبررا للقضاء بها أخذا بما ورد في الحكم الابتدائي مستندا إلى تقرير الخبير من عدم وجود أسانيد مادية في الدعوى تؤيد طلب الزيادة “ ووجه القصور في ذلك أن عبارة الحكم في هذا الشأن مجمة غير مفصلة ولا واضحة ولا تصلح ردا على ما قدمته الطاعة من أدلة مادية مستقاة من دفتر

تشغيل الخبز ، كما أن الحكم أغفل التحدث عن مدة استمرار الشركة التي قال الحكم الابتدائي إنها امتدت إلى ١٩٤٨/١٠/٢٤ والتي طالبت الطاعنة بالأرباح فيها وسكت عن الرد على ذلك مما يجعل الحكم معيبا . ومحصل السبب الثالث أن الطاعنة طلبت في الاستئناف أن يقضى لها بفوائد دينها قبل الشركة البالغ مقداره ١١١ جنيها و ٤٠٠ مليم عن المدة من تاريخ تأسيس الشركة حتى تمام سدادها لأن مدة عشرة شهور كما ورد في الحكم الابتدائي ، ولكن الحكم المطعون فيه لم يعن بالرد على هذا الطلب مكتفيا بالعبارة التي أجمل فيها كلامه مما سماه " الزيادة في الفوائد والأرباح " بمقولة إن هذا الطلب غير مؤيد بأمانيد مادية ، وفضلا عما في هذا القول من قصور على النحو المتقدم إيضاحه فإن في إغفال طلب الطاعنة وعدم الحكم لها بالفوائد القانونية من تاريخ طلبها حتى تمام السداد مخالفة صريحة لنصوص القانون .

وحيث إنه عن السبب الأول فإنه يبين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه أنه إذ عرض للفصل في الاستئناف المرفوع من المطعون عليه الثالث قد أورد ما جاء بالحكم المستأنف عن مسئولية المطعون عليه الثاني مسئولية تعاقدية وتقصيرية واشتراك المطعون عليه الثالث معه في الخطأ التقصيري بسبب تواطئه معه في الحصول على رخصة الخبز مع علمه بعدم أحقيته في التنازل عن تلك الرخصة المملوكة للشركة دون إذن باقي الشركاء ذلك العلم المستفاد من علمه بوجود إيجار متأخر على الشركة وقبوله دفعه إلى وكيل المالكين مقابل التنازل له عن الرخصة مع عدم تناسب مبلغ الإيجار المدفوع منه ومقداره ٤٥ جنيها مع قيمة الرخصة المقدرة بمبلغ ٤٩٢ جنيها في العقد ولأنه امتنع عن إبراز الرخصة وادعى خلافا للواقع أنها تحت يد المالك مما يجعل كل ذلك — في نظر الحكم المستأنف — مسئولية المطعون عليهما المذكورين تضامنية ولذا ألزمهما الحكم المذكور بقيمة دين الطاعنة قبل الشركة ورأس مالها والفوائد طهها لما جاء بتقرير الخبير على أساس ١٠٪ — ثم عقب الحكم المطعون فيه على ذلك قائلا " وحيث إن الحكم المستأنف أخطأ في هذه الحيثية من الناحيتين القانونية والموضوعية ، من الناحية القانونية لأنه رتب على هذا التواطؤ اشتراكه (المطعون عليه الثالث)

بالتضامن مع هذا الأخير (المطعون عليه الثاني) في مسئولياته التعاقدية والتقصيرية والزامه بدفع مبلغ ٢٨٣ جنيتها و ١٨٠ مليا للمستأنف عليها وهو المبلغ الذي انتهى إليه الحكم باعتباره مستحقا لها قبل قاسم عبد الحافظ — وفي استناد المحكمة إلى هذا التواطؤ المنصب على التنازل عن الرخصة لإلزام المستأنف (المطعون عليه الثالث) بالتضامن مع الشريك المقصر قاسم عبد الحافظ بمبلغ منشؤه سوء إدارة هذا الأخير واستيلائه على رأس المال والسلفة مالا يستقيم مع الوضع السليم للأمر لأن علاقة السهوية غير قائمة ولأن مسئولية المستأنف ليست تعاقدية لأنه لم يكن شريكا للمستأنف عليها ، وأما من الناحية الموضوعية فتقول المحكمة إن الرخصة كانت مقدرة في عقد الشركة بمبلغ ٤٩٢ جنيتها وأن المستأنف لم يدفع سوى ٤٠ جنيتها لوكيل المالكين للعقار مقابل التنازل عن الرخصة وتحرير عقد لإيجار باسمه ، وهذا الفرق حتى لو أخذ به جدلا فلا يصح أن يكون نصيب المستأنف عليها فيه قبل المستأنف أكثر من الخمس — وهو حصتها في الشركة — ويكون من الواجب استبعاد مسئولية المستأنف الناتجة من سوء تصرف عبد الحافظ في إدارة مصالح وأموال الشركة وعدم الربط بينهما وتكون مسئولية المستأنف التقصيرية إن وجدت منصبية على قبول التنازل لمصلحته من الرخصة وعقد الإيجار ممن يعلم أنه لا يملكه سواء كان عليه ناتجا عن دفعه الإيجار المتأخر على الشركة أو من عدم إبرازه الرخصة في أدوار القضية المختلفة ولأنه أهمل متعمدا في عدم الإطلاع على نص عقد الشركة قبل قبول التنازل .

وحيث إن هذا الذي ورد في الحكم المطعون فيه صريح في نفي المسئولية عن المطعون عليه الثالث وفي وجوب عدم إشراكه مع المطعون عليه الثاني في المسئولية عن مبلغ لايد ولا سبب له في استحقاقه وإنما منشؤه سوء إدارة هذا الأخير واستيلائه على رأس المال والسلفة وإذا كان الحكم المذكور قد أورد في ذلك بقوله ”وتكون مسئولية المستأنف التقصيرية إن وجدت منصبية على قبول التنازل لمصلحته من الرخصة وعقد الإيجار ممن يعلم أنه لا يملكه سواء كان عليه ناتجا عن دفعه الإيجار المتأخر على الشركة أو من عدم إبرازه الرخصة في أدوار القضية المختلفة ولأنه أهمل متعمدا في عدم الإطلاع على نص عقد الشركة قبل

قبول التنازل “ فإن هذا لا يعنى تقرير الحكم مسئولية الطاعن التقصيرية التي فيها
عنه فيما سبق وإنما هو في مجال مناقشة ما نسبته الحكم المستأنف إلى المطعون عليه
المذكور من مسئولية تقصيرية قد استعرض هذه المسئولية وأسبابها كما وردت
في ذلك الحكم تمهيدا للرد عليها وتفنيدها ثم قام فعلا بمناقشة كل سبب من تلك
الأسباب وانتهى من هذه المناقشة إلى تقرير ما سبق أن ارتأه من استبعاد هذه المسئولية
ونفيها عن المطعون عليه الثالث بما جاء فيه من قول “و يكون إذن من غير المستصاغ القول
بأن المستأنف تواطأ مع مدير الشركة للاضرار بها حالة كونها متعثرة ومفلسة “ ولهذا
قضى الحكم المطعون فيه بإلغاء الحكم المستأنف فيها قضى به من إلزام المطعون عليه
الثالث بدفع مبلغ ٢٨٣ جنيها و ١٨٠ مليا بالتضامن مع المطعون عليه الثاني للطاعنة
وبيين مما سبق أنه لا تناقض في الحكم المذكور في شأن مسئولية المطعون عليه
الثالث ولا مخالفة فيه للقانون فقد استقر على نفي هذه المسئولية عن المطعون عليه
المذكور بناء على أسباب سائغة استخلصها نتيجة لفهم سليم للواقع وتطبيق صحيح
للقانون . ويكون السبب الأول من أسباب النعي في غير محله ولا يجدى الطاعنة
ما أشارت إليه في مذكرتها الشارحة من أن الحكم المذكور قد خالف الثابت
في الأوراق فيما أورده من أن الشركة كانت عاجزة عن إدارة المخبز بعد الحريق
لما هو ثابت من تقرير الخبير لأن تقرير الخبير خلو من أى عبارة تدل
على عجز الشركة عن إدارة المخبز وذلك لأن هذا نعي جديد لم يرد في تقرير الطعن
فلا يجوز إثارته أو التمسك به ولا يسع المحكمة إلا الالتفات عنه . كما وأن
دلالة إنذار الطاعنة للمطعون عليهما الثاني والثالث في ١٩٤٧/٢/٢٩ على علم
هذا الأخير بعدم جواز التنازل الحاصل إليه من الأول يدخل في مدلول
التواطؤ الذي نفيه الحكم المطعون فيه عن المطعون عليه الثالث نفيًا سائغا
مستفادا مما يبرره من وقائع الدعوى وظروفها على ما سبق الإشارة إليه
وحيث إنه في خصوص السبب الثاني فقد ورد في الحكم المطعون فيه ما يأتي :
” وحيث إنه فيما يتعلق بالزيادة في الفوائد والأرباح التي تطالب بها السيدة
حايده حنا فلا ترى المحكمة مبررا للقضاء لها بها أخذا بما ورد في الحكم الابتدائي
مستندا إلى تقرير الخبير من عدم وجود أساس مادية في الدعوى تؤيد طلب

الزيادة". وجاء في الحكم الابتدائي عن ذلك "وحيث إن المحكمة قررت بتاريخ ١٩٤٩/١٢/٣١ مناقشة الخبير المصنفى في هذا الذى أشارت إليه المدعية وقد تمت هذه المناقشة بجلسة ١٩٥٠/٢/٤ وفيها قرر الخبير المصنفى أنه كان من مأموريته إن يطالب قاسم عبد الحافظ المدير المسئول عن المخبز بتقديم حساب عن أعماله في الشركة من وقت إنشائها إلى حين التصفية وأن يكون ذلك على أساس ما ينتجه المخبز... وقد طالب الخبير فعلا بتقديم هذا الحساب إلا أن قاسم عبد الحافظ لم يقدمه قولا بأن الأوراق والدفاتر راحت طعمة للنيران ولذلك اضطر الخبير أن يقوم بتقدير الأرباح بنفسه على أساس مشاهدته ومعاينته متخذاً من ذلك العناصر التي يقوم عليها هذا التقدير - وتقديره ١٠٪ أرباحاً للمدعية هو تقدير معقول تبعاً لحالة المخبز حيث شاهد الخبير فيه بسكوتا مضى عليه عشرة أيام ولا يكاد يصلح للأكل . وهذا من جهة ولوجوب عدم استغلال الموقف حيث يتصل برغيف العيش من جهة أخرى . وأضاف الخبير أنه لا يمكن الأخذ ببطاقة تموين المخبز أو دفتر تموينه على ملاتهما لعدم وجود كشوف حساب لأنه لا يستطيع تقدير الأرباح جزافاً على دقيق لم يثبت أنه صنع كله واستطرد الخبير إلى أن رخصة المخبز بدون بطاقة التموين لا تساوى شيئاً وأن الرخصة والبطاقة تكمل إحداها الأخرى ولا قيام لإحدهما منفردة - والمحكمة تأخذ بوجهة نظر الخبير في هذا الشأن لمطابقتها لمنطق الواقع والأصول الفنية" وهذا الذى انتهى إليه الحكم الابتدائي والحكم المطعون فيه في تقدير أرباح الطاعنة استناداً إلى رأى الخبير المصنفى إنما ينطوى على تعليل مقبول لهذا التقدير ومناقشة سائغة لعناصره مما يرفع عن الحكم المطعون فيه ما نصحه به الطاعنة من قصور وإذا كانت المحكمة الاستئنافية قد رأت أنه رغم عدم انقضاء الشركة إلا في ١٩٤٨/١٠/٢٤ أن لا تحكم بالأرباح إلا لمدة عشرة أشهر فقط للاعتبارات التي رآها الخبير المصنفى وأقرها الحكم الابتدائي فإن ذلك مما يدخل في نطاق حقها الموضوعي في تقدير الأرباح ومدتها تقديراً يستند إلى ما قام لديها من أدلة وقرائن مبررة ولا يتعارض مع قيام الشركة لغاية ١٩٤٨/١٠/٢٤ لأن كلا الأمرين مختلفان عن بعضهما تمام الاختلاف إذ أن قيام الشركة لا يستتبع أن تكون قد حققت أرباحاً باستمرار مدة قيامها وبذا يكون هذا السبب في غير محله .

وحيث إنه في خصوص السبب الثالث الخاص بفوائد السلفة المحكوم بها فقد
تبين من الاطلاع على عريضة الدعوى الابتدائية المقدمة صورتها الرسمية ضمن
الأوراق أن الطاعنة قررت فيها أن الشركة اقترضت منها مبلغ ١١١ ج و ٤٠٠ م
لإعداد المخبز للغرض الذي أمده، وتبنيته للعمل طالبت المطعون عليهم به ضمن
ما طالبته من الحكم لها بما يظهر من التصفية وقد أشار الخبير المصنف في تقريره
المقدمة صورتها الرسمية بالأوراق إلى قيام هذا الدين وأحقية الدائنة له ضمن
مبلغ ٢٨٣ جنيها و ١٨٠ مليا مع فوائد هذا المبلغ بواقع ٥٪ من تاريخ رفع
الدعوى إلى يوم الحكم فيها وأصرت الطاعنة في صحيفة استئنافها على طلب الفوائد
عن دينها بواقع ٥٪ من تاريخ ١٩٤٥/٩/١ (تاريخ قيام الشركة) لغاية السداد.
وقد قال الحكم الابتدائي عن هذه الفوائد "وحيث إنه عن طلب الفوائد عن
مبلغ ١١١ جنيها و ٤٠٠ مليا فإن هذه الفوائد تتضمنها الأرباح التجارية المحكوم
بها في هذا الحكم فلا محل للقضاء بالفوائد"، كما قال الحكم المطعون فيه عنها
"وحيث إنه فيما يتعلق بالزيادة في الفوائد والأرباح التي تطالب بها السيدة مايدة
حنا فلا ترى المحكمة مبررا للقضاء لها بها أخذا بما ورد في الحكم الابتدائي مستندا
إلى تقرير الخبير من عدم وجود أسانيد مادية في الدعوى تؤيد طلب الزيادة"
ويتضح من ذلك أن الحكم المطعون فيه لم يبين سببا لرفض طلب الفوائد عن
المدة التالية للعشرة شهور بما في ذلك المدة من تاريخ المطالبة الرسمية الأمر الذي
يسبب الحكم بالقصور ويستوجب نقضه في هذا الخصوص .

جلسة ٥ من ديسمبر سنة ١٩٥٧

برئاسة السيد محمد عباد المستشار ، وبحضور النادة : محمد متولى عتلم ، ومحمد زعفراني عالم ،
والخسني العوضي ، ومحمد رفعت المستشارين .

(١٠٠)

طعن رقم ٨٠٨ سنة ٢٣ ق :

حكم "تسيب معيب" . إثبات "الإثبات بوجه عام" . وضع يد . تقديم مستندات
للاستدلال بها على وضع اليد قد يتغير ببحثها وجه الرأي في الدعوى . إغفال التحدث عن هذه المستندات
في الحكم . قصور .

متى كان الخصم قد قدم إلى محكمة الموضوع مستندات وتمسك بدلائلها على
وضع يده على حصته في المنزل موضوع النزاع فالتفت الحكم عن هذا الدفاع ولم
يتحدث عن تلك المستندات بشيء مع ما قد يكون لها من الدلالة — ولو أنه غنى
ببحثها ومحص الدفاع المؤسس عليها لحاز أن يتغير وجه الرأي في الدعوى — فإن
الحكم يكون مشوباً بالقصور .

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر
بالمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن
تجصل في أن الطاعنين أقاموا الدعوى رقم ٢٩١٩ سنة ١٩٤٦ أمام محكمة مصر
للابتدائية على المطعون عليهم طلبوا فيها الحكم بتثبيت ملكيتهم إلى النصف
في المنزل المبين بصحيفة الدعوى وتسليمه اليهم وقالوا في دعواهم إن مورثهم

المرحوم حسين علي الصباغ كان قد استعكر أرض هذا المنزل من وزارة الأوقاف
بعقد في مارس سنة ١٨٩٥ وأقام المورث بناء المنزل بعد ذلك . وبمقتضى
عقد محرر في ١٩١١/٧/١٦ وثابت التاريخ في ١٧ منه باع لهم مورثهم النصف
الغربي من مباني الدور الأرضي والنصف الشرقي من مباني الدور العلوي وكان
المورث قبل ذلك وبمقتضى عقد محرر في ١٩١٠/١/١٧ قد باع لابنه سيد
(مورث المطعون عليهم) النصف الآخر في المنزل . وأضاف الطاعنون أنهم
وضعوا أيدهم على ما آل إليهم بعقد ١٩١١/٧/١٦ كما وضع المطعون عليهم ومورثهم
من قبلهم اليد على ما آل إليهم بعقد ١٩١٠/١/١٧ واستمر الحال على ذلك حتى
أول سبتمبر سنة ١٩٣٨ حيث وضع المطعون عليهم اليد على المنزل كاملاً فرفع عليهم
الطاعنون الدعوى ٣٣٥٤ سنة ١٩٣٨ مدنى الوائلى طالبوا فيها بالحكم بإلزامهم
بريع حصتهم في المنزل ورأت محكمة أول درجة في تلك الدعوى عدم جدية منازعة
المطعون عليهم في الملكية. ونذبت خبيراً لتقدير الربيع . ولما استأنف المطعون عليهم
هذا الحكم قضت المحكمة الاستئنافية بوقف السير في الدعوى حتى يفصل في الملكية .
وفي ٢٠ من نوفمبر سنة ١٩٤٨ قضت محكمة مصر الابتدائية بتدب خير لفحص
مستندات الطرفين وتطبيقها على الطبيعة وسماع شهودهما بدون حلف يمين وتحقيق
دفاع كل منهما لمعرفة إن كانت ملكية مباني المنزل جميعه اورث المطعون عليهم
أو أن الطاعنين يملكون فيها النصف — وقدم الخبير تقريراً ذكر فيه أنه تبين
من فحص مستندات الطرفين وتطبيقها على الطبيعة أن الطاعنين يملكون النصف
الغربي من مباني الدور الأرضي والنصف الشرقي من مباني الدور العلوي كنص.
عقد ملكيتهم المؤرخ ١٩١١/٧/١٦ وأن المطعون عليهم يملكون النصف الشرقي
من مباني الدور الأرضي والنصف الغربي من مباني الدور العلوي كنص عقد ملكية
مورثهم المؤرخ ١٩١٠/١/١٧ وأن الطرفين مشتركان في الانسحاق بباب المنزل
والمدخل والسلم ولكن هذه الحالة تغيرت وأصبحت مظاهر وضع اليد للمطعون
عليهم وأن تلك المظاهر تبطل في أن مورث المطعون عليهم استعكر من وزارة
الأوقاف أرض هذا المنزل في سنة ١٩١٨ ولما توفي سنة ١٩٣٣ حرر عقد تملكه
باسم المطعون عليها الأولى وتجدد هذا العقد في سنة ١٩٤٩ وبنها ومورثها من قبل

كأننا يقومون بدفع أجر المحر لوزارة الأوقاف . كما أن المطعون عليها الأولى هي التي مثلت المحر في الدعاوى التي أقامتها وزارة الأوقاف بطلب زيادة الأجرة وفي الدعاوى التي أقامتها مصلحة التنظيم بطلب إزالة بعض المباني بالمنزل وأن المطعون عليهم هم الذين نفذوا قرار مصلحة التنظيم بهدم تلك المباني وإعادة بنائها وأن عقود الإيجار التي قدمها المطعون عليهم تدل على وضع يدهم على كل المنزل هم ومورثهم من قبل من مدة طويلة وتأييد ذلك بشهادة المستأجرين . وفي ١٧ من ديسمبر سنة ١٩٥١ قضت محكمة أول درجة برفض الدعوى فاستأنف الطاعنون الحكم وقيد الاستئناف برقم ١٢٩ سنة ٦٩ ق استئناف مصر . وفي ٣١ من أكتوبر سنة ١٩٥٣ قضت المحكمة برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف فطعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون وأبدت النيابة رأيها بإحالة الدائرة المدنية والتجارية للنقض للحكم المطعون فيه وبجلسة ٢٢ من أكتوبر سنة ١٩٥٧ قررت دائرة الفحص إحالة الطعن إلى الدائرة المدنية بجلسة ٢١ من نوفمبر سنة ١٩٥٧ وفيها صحت النيابة على رأيها .

وحيث أن الطعن أقيم على أربعة أسباب يحصل أولها في النعي على الحكم المطعون فيه بالقصور استنادا إلى أن الحكم الابتدائي والحكم المطعون فيه قد اهتمرا فيما اتفقا إليه من وضع يد المطعون عليهم على جميع المنزل بما جاء بتقرير الخبير الذي ندبته محكمة أول درجة من المظاهر التي اعتمد عليها في القول بأن وضع اليد على المنزل كان للمطعون عليهم مع أن المظاهر التي أوردها الخبير قد تبينت له من المعاينة التي قام بها في سنة ١٩٤٩ وأنها لا تصلح دليلا على أن وضع يد المطعون عليهم كان سابقا على سنة ١٩٣٨ التي أقر الطاعنون أنهم أدخلوا المنزل خلالها وأضاف الطاعنون أنهم قدموا للمحكمة الابتدائية ومحكمة الاستئناف المستندات الدالة على وضع يدهم على نصف المنزل حتى سنة ١٩٣٨ وهي إيصالات سداد مورثهم نصيبه في المحر لأخيه مورث المطعون عليهم وقسائم بسداد أجر المحر لوزارة الأوقاف عن بعض السنين وشهادة ميلاد أحد الطاعنين تثبت أنه ولد بمنزل النزاع في ١٩٣١ وشهادة عن وفاة مورثهم فيه وقسائم سداد

العوائد عن حصتهم فيه أيضا حتى سنة ١٩٣٨ ولكن الحكيم سكتا عن الرد على هذه المستندات مع تمسكهم بدلائلها أمام محكمة أول درجة وفي صحيفة الاستئناف .

وحيث إن هذا النفي صحيح ذلك أن الطاعنين كانوا قدموا إلى محكمة الاستئناف ثلاثة عشر إيصالا صادرا من مورت المطعمون عليهم تفيد استلامه قيمة نصيب الطاعنين في أجر الحكر كل منها بمبلغ ٢٦ قرشا وأحدها غير مؤرخ والإيصالات الباقية تحمل تواريخ متفرقة في الفترة بين أول يناير سنة ١٩٢٤ ونوفمبر سنة ١٩٢٧ وستة عشر إيصالا عن سداد أجر الحكر لوزارة الأوقاف في تواريخ مختلفة سابقة على سنة ١٩١٨ وإيصالا بسداد أجر الحكر في سنة ١٩٢٧ وأحد عشر إيصالا عن سداد العوائد المستحقة على المنزل موضوع النزاع في الفترة بين سنتي ١٩٢٧ و ١٩٣٨ وأربع شهادات ميلاد عن ميلاد أطفال لبعض الطاعنين في سني ١٩١٩ و ١٩٢٣ و ١٩٢٦ و ١٩٣١ وشهادة عن وفاة علي حسن علي الصباغ مورت بعض الطاعنين في سنة ١٩٣٢ كل ذلك بمنزلة النزاع كما أن الطاعنين قد تمسكوا في صحيفة الاستئناف بدلالة هذه المستندات على وضع يدهم على حصتهم بالمنزل المتنازع على ملكيته قبل سنة ١٩٣٨ على ما يبين من صورة صحيفة الاستئناف المودعة بحافظة الطاعنين ولكن الحكم المطعمون فيه التفت عن هذا الدفاع ولم يتحدث عن تلك المستندات بشيء مع ما قد يكون لهذه المستندات من الدلالة . ولو أن الحكم عنى ببحث هذه المستندات وفحص دفاع الطاعنين المؤسس عليها لحاز أن يتغير وجه الرأي في الدعوى — لما كان ذلك فإن الحكم المطعمون فيه يكون مشوبا بالقصور ويتعين لهذا نقضه دون حاجة إلى بحث باقي أسباب الطعن .

جلسة ٥ من ديسمبر سنة ١٩٥٧

برئاسة السيد محمود عياد المستشار ، وبحضور السادة : محمد متولى عتلم ، ومحمد زعفراني سالم ،
والحسيني العوضي ، ومحمد رفعت المستشارين .

(١٠١)

طعن رقم ٣٠ سنة ٢٦ ق "أحوال شخصية" :

نقض "أحكام لا يجوز الطعن فيها" . أحوال شخصية . نفقة . حكم صادر من محكمة
ابتدائية في استئناف حكم محكمة جزئية بتقرير نفقة . عدم جواز الطعن فيه بالنقض . المادنان
٤٢٥ مكررا . ٤٢٦ مرافعات . القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٥٥ .

الطعن بالنقض في مسائل الأحوال الشخصية والوقف يكون جائزا في الأحكام
والقرارات الصادرة فيها من المحاكم الابتدائية بهيئة استئنافية في الأحوال
المخصوص عليها في المادة ٤٢٥ مكررا من قانون المرافعات وفي أي حكم
انتهى أيا كانت المحكمة التي أصدرته في الحالة المنصوص عليها في المادة ٤٢٦
من ذلك القانون . وإذا كان الحكم المطعون فيه صادرا من محكمة ابتدائية
في استئناف حكم محكمة جزئية بتقرير نفقة — وليس في قضية من قضايا وضع
اليدين ولا صادرا في مسألة اختصاص ولا فصل في نزاع خلافا لحكم سابق —
فإن الطعن فيه بالنقض يكون غير جائز طبقا للدين سابقين الذكر .

للسيد

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير لدى تلاه السيد المستشار المقرر
والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الوقائع تتحصل — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر
أوراق الطعن — في أن المطعون عليها أقرت على الطاعن الديموى رقم ١٣٠٥
لسنة ١٩٥٥ أمام محكمة الزقازيق الجزئية الشرعية بطلب إلزامه بنفقة عدتها .

و بأجر حضانة ورضاع وبدل فرش وغطاء وكسوة للصغيرة ألفت المرزوقة منه —
وفي ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٥ قضت تلك المحكمة للطعون عليها بنفقة مدة من
١٩٥٥/٢/٢٢ لغاية ١٩٥٥/٣/٨ مقدارها ٧٠٠ قرش وبمبلغ مائتي قرش شهريا
لإصلاح البنت وكسوة وبدل فرش وغطاء وبمبلغ ٢٥٠ قرشا أجرة مسكن وحضانة
و ١٠٠ قرش أجرة خادمتها و ٣٠٠ قرش أجرة حضانتها و ٢٠٠ قرش أجرة
إرضاع — فاستأنف الطاعن هذا الحكم أمام محكمة الزقازيق الابتدائية الوطنية
للاحوال الشخصية وقيد استئنافه برقم ٥٥٢ لسنة ١٩٥٦ من طالب الفاء
بالنسبة لأجر مسكن الحضانة وتعديله بتخفيض باقي الأنواع ، كما استأنفته
المطعون عليها أمام نفس المحكمة وقيد استئنافها برقم ٤٠ لسنة ١٩٥٦ طالبة
تعديله بالزيادة .

وبتاريخ ١٩٥٦/٥/٣٠ حكمت محكمة الزقازيق الابتدائية بهيئة استئنافية
برفض استئناف الطاعن ، وقضت فيما يتعلق باستئناف المطعون عليها بتعديل
الحكم المستأنف في خصوص أجر الحضانة ورفع المبلغ المحكوم به الى ٤٥٠ قرشا
وبتأييده فيما عدا ذلك .

وبتاريخ ١٤ من يونيو سنة ١٩٥٦ قرر الطاعن الطعن في هذا الحكم
بالنقض — وطلبت النيابة بمذكرتها الأولى الحكم بعدم جواز الطعن — ثم
عرض الطعن على دائرة فحص الطعون فقررت بمجلسة ١٥ من مايو سنة ١٩٥٧
إحالة الطعن الى هذه الدائرة — وقدمت المطعون عليها مذكرة طلبت فيها
الحكم برفض الطعن . ثم قدمت النيابة مذكرة ثانية طلبت فيها الحكم بعدم
قبول الطعن . وبالمجلسة المحددة أخيرا لنظره صمم كل من الطاعن والمطعون عليها
على طلباته وصحمت النيابة العامة على رأيها .

وحيث ان النيابة العامة أسست دفعها بعدم قبول الطعن على أن الحكم
المطعون فيه صادر من محكمة ابتدائية بهيئة استئنافية — في شأن نفقة المطعون
عليها ونفقة الصغيرة المرزوقة لها من الطاعن — بجميع أنواعها — وأن مبنى
النجى مخالفة الحكم للقانون والخطأ في تطبيقه وتأويله والقصور في الأسباب
والبطلان في الإجراءات . فالطعن فيه بطريق النقض غير جائز طبقا

لسادتين ٤٢٥ مكررا ، ٤٢٦ من قانون المرافعات — وبالتطبيق الإجراءات الخاصة بالمينة بالقانون رقم ٦٢٨ لسنة ١٩٥٥ .

وحيث إن هذا الدفع في محله . ذلك أنه يبين من الاطلاع على القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ الخاص بإلغاء المحاكم الشرعية والمجالس المالية — أن المادة الرابعة منه نصت على أن "تشكل بالمحاكم الوطنية دوائر جزئية وابتدائية واستئنافية وفقا لما هو منصوص عليه في قانون نظام القضاء لنظر قضايا الأحوال الشخصية والوقف التي كانت من اختصاص المحاكم الشرعية أو المجالس المالية — وتصدر الأحكام من محكمة النقض في القضايا المذكورة من دائرة الأحوال الشخصية ويلحق رئيس المحكمة العليا الشرعية عضوا بها" . ونصت المادة الخامسة منه على أن "تتبع أحكام قانون المرافعات في الإجراءات المتعلقة بمسائل الأحوال الشخصية والوقف التي كانت من اختصاص المحاكم الشرعية أو المجالس المالية عدا الأحوال التي وردت بشأنها قواعد خاصة في لائحة ترتيب المحاكم الشرعية أو القوانين الأخرى المشكلة لها" . ومؤدى هذه النصوص أن القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ قد أجاز للتصوم الطعن بالنقض في مسائل الأحوال الشخصية والوقف طبقا للقواعد والإجراءات التي نص عليها قانون المرافعات في الفصل الخاص بالنقض . إذ أن لائحة ترتيب المحاكم الشرعية والقوانين الأخرى المشكلة لها خالية من أية قواعد خاصة في هذا الشأن — أما القانون رقم ٦٢٨ لسنة ١٩٥٥ فقد أراد به الشارع تنظيم تدخل النيابة العامة في القضايا المتعلقة بالأحوال الشخصية وبالوقف التي تختص بها المحاكم بمقتضى القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ وتقرير حق النيابة في الطعن بالاستئناف وبالنقض في الأحكام والقرارات الصادرة في القضايا التي جعل تدخلها فيها وجوبيا . وبناء على ما تقدم فإن الطعن بالنقض في مسائل الأحوال الشخصية

والوقف يكون جائزا في الأحكام والقرارات الصادرة فيها من المحاكم الابتدائية
بهيئة استئنافية في الأحوال المنصوص عليها في المادة ٤٢٥ مكررا من قانون
المرافعات — وفي أي حكم انتهى أيا كانت المحكمة التي أصدرته في الحالة
المنصوص عليها في المادة ٤٢٦ من ذلك القانون . ولما كان الحكم المطعون
فيه صادرا من محكمة ابتدائية في استئناف حكم محكمة جزئية بتقرير نفقة —
وليس في قضية من قضايا وضع اليد — ولا صادرا في مسألة اختصاص . ولا
فصل في نزاع خلافا لحكم سابق — فإن الطعن فيه بالنقض يكون غير جائز طبقا
للمادتين ٤٢٥ مكررا و ٤٢٦ من قانون المرافعات .

جلسة ١٢ من ديسمبر سنة ١٩٥٧

بإدارة السيد عبد العزيز محمد رئيس المحكمة ، وبحضور السادة : محمود عباد ، ومحمد متولي
عظم ، والحسيني العوضي ، ومحمد رفعت المستشارين .

(١٠٢)

طعن رقم ٢١٣ سنة ٢٣ ق :

(١) اعتراض الخارج على الخصومة . خصومة . قانون . قوة الأمر المقضي . ورود الطعن بطريق " اعتراض الخارج على الخصومة " على حكم صادر من المحكمة المختلطة ورفعها إليها بوصف أنها المحكمة التي أصدرت الحكم واستؤنف إلى محكمة الاستئناف المختلطة . إحالة الطعن إلى المحاكم الوطنية بعد إلغاء المحاكم المختلطة . خضوع هذا الطعن لقانون المرافعات المخطط . م ١ مرافعات .

(ب) اعتراض الخارج على الخصومة . الطعن في الحكم بهذا الطريق لا يستلزم ادخال جميع الخصوم الذين مثلوا في الدعوى المعترض على الحكم الصادر فيها طبقاً للسادة ٤١٩ مرافعات مخطط .

(ج) دفع . دفاع . حكم " تسبيب كاف " . الدفع بعدم قبول الدعوى . عدم التزام المحكمة بالرد عليه متى كان على غير أساس .

(د) قض " الخصوم في الطعن " " سبب جديد " . وقف " النظر عليه " . دعوى " صفة الخصوم فيها " . ثبوت صفة النظر على الوقف للناظر وقت رفع الدعوى وعند استئناف الحكم الصادر فيها وإعلانه بالنقض على أساس أنه كان خصماً في الخصومة التي صدر فيها الحكم المطعون فيه . النعي بأن الناظر لم تعد له صفة في تمثيل الوقف طبقاً للقانون ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ الذي ألغى الوقف على غير الخصومات . اعتباره مبيهاً جديداً .

١ - متى كان الطعن بطريق " اعتراض الخارج عن الخصومة " وارداً على حكم صادر من المحكمة المختلطة ورفع إليها بوصف أنها المحكمة التي أصدرت الحكم واستؤنف إلى محكمة الاستئناف المختلطة وذلك بالتطبيق لقانون المرافعات

المختلط ثم أحيل إلى المحاكم الوطنية بعد إلغاء المحاكم المختلطة فإن هذا الطعن تحكمه نصوص قانون المرافعات المختلط طبقا للفقرة الثالثة من المادة الأولى من قانون المرافعات الجديد ولا محل لإعمال النصوص التي وردت بهذا القانون الأخير في خصوص اعتراض الخارج عن الخصومة .

٢ - الطعن في الحكم بطريق اعتراض الخارج عن الخصومة لا يستلزم إدخال جميع الخصوم الذين مثلوا في الدعوى المعترض على الحكم الصادر فيها طبقا لنص المادة ٤١٩ من قانون المرافعات المختلط ولا يؤدي هذا النص بمفهومه إلى وجوب التزام إجراء من هذا القبيل ولا يرتب بالتالي جزاء بعدم قبول الدعوى . وللدعى أن يختصم من يرى له مصلحة في اختصاصه ، وللدعى عليه إذا أراد أن يدخل هو بدوره من يرى مصلحة في إدخاله .

٣ - إذا كان الدفع بعدم قبول الدعوى على غير أساس من القانون فإنه لا يصح النعى على محكمة الموضوع إغفالها الرد عليه متى كان لا يحوى دفاعا جوهريا يصح أن يتغير به وجه الرأى فى الدعوى .

٤ - متى كانت صفة النظر على الوقف ثابتة للناظر فى الوقت الذى أقام فيه الدعوى وعند ما رفع استئنافه عن الحكم الابتدائى الصادر فيها كما أعلنه الطاعن بالنقض على أساس أنه كان خصما له فى الخصومة التى صدر فيها الحكم المطعون فيه ومصلحته فى الدفاع عنه ظاهرة - فإنه لا يقبل النعى أمام محكمة النقض بأن ذلك الناظر لم تعد له صفة فى تمثيل الوقف طبقا للقانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ الذى ألغى نظام الوقف على غير الخيرات متى كان هذا النعى لم يسبق طرحه على محكمة الموضوع - ولا يشفع للطاعن فى قبوله القول بأن أحكام هذا القانون لها صفة النظام العام إذ لا شأن لأحكام هذا القانون بالنظام العام فى هذا الخصوص .

المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث ان الطعن قد استوفى اوضاعه الشكلية .

وحيث ان الوقائع تحصل — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر اوراق الطعن — فى أنه بتاريخ ٢٢ ربيع أول سنة ١٢٧٩ هـ سنة ١٨٦٢ م أوقف المرحوم تادرس عريان بعض أملاكه على نفسه ثم على زوجته وذريته من بعده وبعد انقراضهم يكون مصرف وقفه على الخيرات — وبعد وفاته وقف أولاده وزوجته بلسان وكيلهم (باسيل تادرس) أملاكاً آلت اليهم بالميراث عن الواقف السابق وألحقوا وقفهم بوقفه حيث نصوا فى كتاب الوقف على أن يجرى مجراه — شرطه كشرطه وحكمه كحكمه وعرف هذا الوقف بالأوقاف الملحقه ” أو وقف باسيل تادرس “ وفى سنة ١٩٣٢ أقامت المحكمة الشرعية سالم سيدهم ووهي اسحق (والسيدة وردة باسيل) نظارا على وقف تادرس عريان وفى ١٠ مايو سنة ١٩٣٣ أقام سالم سيدهم ووهي اسحق بوصفهما ناظرين على الأوقاف الملحقه دعوى بمحكمة مصر المختلطة قيدت بمجلد لها برقم ٨٨٨٩ لسنة ٥٨ ق. على الطاعنين وآخرين وطلبا فيها الحكم باستحقاق الأوقاف الملحقه لقطعة أرض تبلغ مساحتها ٥٠٠٠ مترو وبطلان البيوع العاصدة من ورثة الواقفين لآل لطف الله — وكذلك البيوع العاصدة من هؤلاء لباقي المدعى عليهم . ثم تدخل فى هذه الدعوى زكى سميكه بوصفه أيضا ناظرا على هذه الأوقاف — وذلك استنادا إلى حكم صادر من المحكمة الشرعية الابتدائية ومؤيد استئنافا بأقامته ناظرا متضما على وقف تادرس عريان مع إذنه بالانفراد ، وأنكر ورثة لطف الله (الطاعنان) على زكى سميكه صفته كناظر على الأوقاف الملحقه . فأصدرت محكمة مصر المختلطة بتاريخ ١٩٣٥/١٢/٣ حكما تحضيرا بتكليف زكى سميكه بإثبات صفته كممثل لتلك الأوقاف . وفى أثناء نظر النزاع تنازل زكى سميكه

بصفته ناظرا على الأوقاف الملحقة عن جزء من قطعة الأرض موضوع الدعوى -
وبتاريخ ١٩٣٦/١٢/١ أصدرت محكمة مصر المختلطة حكما قضت فيه بإثبات
التنازل عن هذا الجزء ورفض الدعوى بالنسبة لباقي الأرض - على أساس
أنها أرض خراجية - لا يصح وقفها إلا بإذن من ولي الأمر - وهذا الإذن
لم يصدر - وبتاريخ ١٢ من أبريل سنة ١٩٤٧ أنهت المحكمة العليا الشرعية ولاية
زكي سميكه على الوقف تأسيسا على القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ وأقيم كل من أمين
اسحق تادرس ونصرى سرور (المطعون عليهما الأول والثاني) ناظرين على الأوقاف
جميعها بما فيها الأوقاف الملحقة - فأقام هذان الناظران الدعوى رقم ٧٧٧
لسنة ٧٢ ق أمام محكمة مصر المختلطة - بوصفها اعتراضا من الخارج عن الخصومة
يطلبان فيها - عملا بالمادة ٤١٧ من قانون المرافعات المختلط بطلان الحكم
الصادر في الدعوى رقم ٨٩٩١ لسنة ٥٨ ق واعتباره كأن لم يكن - وأساسا دعواهما
على القول بأن سالم سيدهم ووهي اسحق وزكي سميكه - لم يكونوا نظارا على الأوقاف
الملحقة - وأن ولايتهم كانت قاصرة على وقف تادرس عريان فلم يكن لهم أن
يتحدثوا عن تلك الأوقاف ولم تكن للمحكمة المختلطة ولاية بنظر تلك الدعوى
إذ ليس لها أن تقضى ببطلان وقف أو تفرض عليه ناظرا لا يستمد ولاية النظر
من يملك ذلك، وهو الواقف أو المحكمة الشرعية بحسب الأحوال - ودفع الطاعنان
هذه الدعوى بعدم قبولها لعدم اختصاص جميع من كانوا مختصمين في الدعوى
رقم ٨٩٩١ لسنة ٥٨ ق المطلوب بطلان حكمها - مع وجوب اختصاصهم قانونا -
كما دفعها أيضا بأن جهة الوقف كانت ممثلة في تلك الخصومة بالنظر الثلاثة
الذين مثلوا في تلك الدعوى كمدعين . وبتاريخ ١٩٤٩/٣/١٩ قضت محكمة مصر
المختلطة بعدم جواز نظر الدعوى تأسيسا على أن الحكم الصادر في الدعوى رقم ٨٩٩١
لسنة ٥٨ ق قد اعترف لزكي سميكه بصفة النظر على الأوقاف الملحقة وأنه وقد
أصبحت لهذا الحكم حجية الأمر المنقضى - فقد أصبح ممتمنا الادعاء بأن هذا
الوقف لم يكن ممثلا - ذلك أن المحكمة الشرعية قد أصدرت بتاريخ ١٩ من يوليو
سنة ١٩٣٤ حكما ذكرت فيه أنها لا ترى محلا لضم ناظر لزكي سميكه لتمثيل الأجزاء
الأخرى من الوقف (أى أوقاف باسيل تادرس الملحقة) لأن هذه الأجزاء من

الوقف ممثله بزكى سميكة وأن المحكمة العليا الشرعية قد أيدت هذا الحكم بتاريخ ٣ من نوفمبر سنة ١٩٣٤ فكل حكم أو إفتاء يصدر بعكس ذلك — فيأبعد — لا يمكن أن يحتاج به من صدر الحكم لمصلحتهم حائزا لقوة الشيء المحكوم فيه — وإذا كانت المحكمة الشرعية قد أهدرت هذه الحجية وعادت إلى بحث مسألة النظارة عن الفترة السابقة على حكمها الأخير فإن هذه المحكمة لا تستطيع متابعتها في ذلك. استأنفت المطعون عليهما هذا الحكم إلى محكمة الاستئناف المختلطة ثم أحيل إلى محكمة استئناف القاهرة وقيده بجدولها برقم ٨٨٥ لسنة ٢٦ ق وطلبا بصحيفة الاستئناف قبوله شكلا وفي الموضوع إلغاء الحكم المستأنف والحكم مجددا بقبول معارضتهما المقدمة في الحكم المؤرخ أول ديسمبر سنة ١٩٣٦ رقم ٨٩٩١ لسنة ٥٨ ق مختلط وبالتالي العدول عن هذا الحكم الأخير مع إلزام المستأنف عليهم بالمصاريف . وبتاريخ ٦ من مايو سنة ١٩٥٣ قضت محكمة الاستئناف بقبوله شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وقبول الدعوى واعتبار الحكم الصادر في القضية رقم ٨٩٩١ لسنة ٥٨ ق م بتاريخ أول ديسمبر سنة ١٩٣٦ باطلا وكأنه لم يكن وألزمت المستأنف عليهما (الطاعنين) بالمصاريف وثلاثة آلاف قرش مقابل أتعاب المحاماه عن الدرجتين .

وبتاريخ ٢٢ من يولييه سنة ١٩٥٣ قرر الطاعنان الطعن بالنقض في هذا الحكم ونظر الطعن بدائرة فحص الطعون بجلسته ٢٠ من فبراير سنة ١٩٥٧ وصحمت النيابة على ما جاء بمذكرتها وطلبت رفض الطعن وقررت دائرة الفحص إحالته إلى هذه الدائرة بجلسته ٢٨ من مارس سنة ١٩٥٧ وفيها صمم الطاعنان على طلباتهما وصحمت النيابة على طلب رفض الطعن ، وفي ٢٣ من مايو سنة ١٩٥٧ قررت هذه المحكمة إعادة القضية للرافعة للاطلاع على المذكرة التكميلية المقدمة من النيابة العامة .

وحيث إن الطعن بني على أربعة أسباب يتحصل أولها في النعي على الحكم المطعون فيه بالخطأ في تطبيق القانون وبالقصور في التسبيب — وفي بيانه ذكر الطاعنان أنهما كانا قد دفعا دعوى اغتراض الخارج عن الخصومة — على ما هو

ثابت في الحكم الابتدائي الصادر فيها - بعدم قبولها - لأن المطعون عليهما الأول والثاني - لما رفعها - لم يدخل فيها جميع من كانوا خصوما في الحكم المعارض عليه الصادر من محكمة مصر المختلطة في أول ديسمبر سنة ١٩٣٦ - واقتصر في توجيهها على أربعة فقط هما الطاعنان والمطعون عليهما الثالث والرابع - فضلا عن أنها لم تستوعب سائر من صدر الحكم لصالحهم وهو ما يقتضيه حكم المادة ٤١٩ من قانون المرافعات المختلط الذي رفعت دعوى الاعتراض في ظله - وهو ما يطابق أيضا حكم المادة ٤٥١ من قانون المرافعات الجديد - وبذلك خالف الحكم المطعون فيه القانون وشابه التصور في التسيب بإغفال الرد على ما أبداه الطاعنان من دفع بعدم القبول .

وحيث إن النعي بهذا السبب مردود - بأنه لا سند من القانون لما يقول به الطاعنان - من أن الطعن في الحكم بطريق اعتراض الخارج عن الخصومة يستلزم إدخال جميع الخصوم الذين مثلوا في الدعوى المعارض على الحكم الصادر فيها - ونص المادة ٤١٩ من قانون المرافعات المختلط الذي رفع الطعن في ظله إذ يقرر أنه "يحصل الطعن في الحكم من تعدى إليه بصفة أصلية بتكليف الخصم المحكوم له بالحضور أمام المحكمة التي أصدرت الحكم" لا يؤدي بمفهومه إلى وجوب الترام إجراء من هذا القبيل ولا يرتب بالتالي جزاء بعدم القبول - وللدعي أن يختصم من يرى له مصلحة في اختصاصه وللدعي عليه إذا أراد أن يدخل هو بدوره من يرى مصلحة في إدخاله - ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه غير مشوب بما أسنده إليه الطاعنان في سبب الطعن من الخطأ في القانون - وإن كان ذلك وكان الدفع بعدم القبول على غير أساس من القانون فلاه ليس للطاعنين أن ينعيا على محكمة الموضوع بإغفال الرد عليه متى كان لا يحوى دفاعا جوهريا يصح أن يتغير به وجه الرأي في الدعوى .

وحيث إن السبب الثاني يحصل في النعي على الحكم المطعون فيه بالخطأ في تطبيق القانون - ذلك أن محكمة الاستئناف - وقد أصدرت حكمها المطعون فيه في ظل قانون المرافعات الجديد - كان يتعين عليها أن تعمل ما تقتضيه به

المادة ٤٥٠ من ذلك القانون — بإلزام من يسلك سبيل اعتراض الخارج عن الخصومة لإثبات غش من كان يمثل أو توأطئه أو إهماله الجسيم أما وهي لم تفعل فإن حكمها يكون مخالفا للقانون قاصر البيان .

وحيث إن هذا النعى على غير أساس — ذلك أن الحكم الذى طعن فيه المطعون عليهما الأول والثانى بطريق (الطعن فى الأحكام ممن تتعدى إليه Tierce opposition) وارد — كما يبين من الوقائع السالف ذكرها — على حكم صادر من المحكمة المختلطة — وقد رفع إليها بوصف أنها المحكمة التى أصدرت الحكم — واستؤنف إلى محكمة الاستئناف المختلطة وكان ذلك وفقا لقانون المرافعات المختلط تأسيسا على مانص عليه فى الكتاب الثانى منه الخاص بطرق الطعن فى الأحكام — وبالتطبيق لأحكام الفصل الخامس من هذا الكتاب المعقود "للطعن فى الأحكام ممن تتعدى إليه" — وقد فصلت فيه محكمة استئناف القاهرة وفقا لنص المادة ٤١٧ من هذا الفصل — وهى تقرر أنه "يجوز لكل من لم يكن خصما فى الدعوى بنفسه أو ممن يقوم مقامه أن يطعن فى الحكم الصادر فيها إن كان مضرا بحقوقه" — لما كان ذلك فإن الطعن بهذا الطريق تحمكه نصوص قانون المرافعات المختلط — طبقا للفقرة الثالثة من المادة الأولى من قانون المرافعات (الجديد) — ولا عمل لإعمال النصوص التى وردت بهذا القانون الأخير — فى خصوص اعتراض الخارج عن الخصومة الذى كان يرفع طبقا للقانون المختلط — ذلك أن هذه الأحكام قد وردت فى باب مستقل عن باب طرق الطعن فى الأحكام — وهو الباب الثالث عشر — وقد أفصح الشارع فى المذكرة التفسيرية لقانون المرافعات (الجديد) عن وجهته فى هذا الخصوص فذكر أنه "أفرد هذا الباب للاعتراض على الحكم من الخارج على الخصومة ولم يجعله فصلا فى الباب السابق عليه لأن الاعتراض على الحكم ممن لم يكن طرفا فى الخصومة ليس طعنا فى الحكم من المحكوم عليه بل الغرض منه هو مجرد دفع الضرر الذى يصيب المعارض من حكم لا حجية له عليه ولا يمتد أثره إليه قانونا — ومن ذلك يبين أن الحكم المطعون فيه لم يخطئ فى القانون إذ لم يعمل نص المادة ٤٥٠ من قانون

المرافعات الجديد - فيما تشترطه هذه المادة من إثبات الغش أو التواطؤ أو الإهمال
الجسيم .

وحيث إن السبب الثالث يتحصل في أن الحكم المطعون فيه قد أهدرجية الحكم
الصادر من محكمة مصر المختلطة في ١٩٣٦/١٢/١ الذي حققت فيه المحكمة صفات
طرف الخصومة وبيئت فيه أن المطعون عليه الرابع (زكي سميكه) ناظر على
الأوقاف الملحقة وارتكبت في ذلك إلى قرار المحكمة الشرعية الصادر بتاريخ
١٩ من يولييه سنة ١٩٣٤ والذي أيدته المحكمة العليا الشرعية بحكمها الصادر
في ٣ من نوفمبر سنة ١٩٣٤ وقد أخذت محكمة مصر المختلطة في حكمها الصادر
بتاريخ ١٩ من مارس سنة ١٩٤٩ بما دفع به الطاعنان من عدم قبول افتراض
المطعون عليهما الأول والثاني - على حكم سنة ١٩٣٦ لأن الأوقاف الملحقة
كانت ممثلة بالنظار الذين أقاموا تلك الدعوى - ولكن محكمة الاستئناف إذ
ألفت ذلك الحكم لم تورد لهذا الدفع ردا وصوغت لنفسها النظر من جديد
في نفس المنازعة - وأهدرت بذلك حجية الحكم المعترض عليه - بفناء حكمها
مشوبا بالخطأ في تطبيق القانون .

ومن حيث إن هذا النعي مردود - بأن الحكم المطعون فيه ذكر في هذا
الخصوص "ومن حيث إن المستأنف عليهم الخاضعين ورثة لطف الله دفوعا
بأن تحقيق صفات الخصوم هو من صميم اختصاص محكمة الموضوع نفسها فإذا
ما ثبت لها أن صفة الطرفين ثابتة وبالتالي ثبت لديها أن زكي سميكه إنما كان
ناظرا على كلا الوقفين فيكون حكمها سائما وحائزا لقوة الشيء المقضي به" .

"ومن حيث إن نقطة النزاع تنحصر بين طرفي الخصوم في معرفة مدى حجية
الحكم المعترض عليه وهو حكم أول ديسمبر سنة ١٩٣٦" .

"ومن حيث إن الثابت أن هذا الحكم قد أقر لزكي سميكه صفة الولاية على
الأوقاف الملحقة (وقف باسيلي تادرس) كما قضى ببطلان إيقاف قطعة أرض
شملها كتاب الوقف الصادر في ٢ رجب سنة ١٢٨٩ وذلك بعد أن أنكر على ذلك

الناظر الذي لم يكن ممثلاً أثناء تدخله سوى وقف تادرس هريان صفة ولايته على الوقف الثاني واعتبر هذين الوقفين كلا منهما منفصلاً عن الآخر - فإذا ما أقر الحكم المعارض عليه تلك الصفة لذلك الشخص الذي لم يكن ممثلاً في سنة ١٩٣٦ للوقف المذكور وهو وقف الملحقات وإذا قضى أيضاً بطلان وقف يتروى من أحيائه الموقوفة في غير الأحوال التي نص عليها القانون - وهو الإيقاف الذي يقع إضراراً بالدائنين فيكون هذا الحكم قد تصدى لأصل عقد الوقف ووجوه شروطه والولاية عليه - الأمر الممنوع منه القضاء المدني منعا باتا وسواء كانت هذه الشروط منصبة على ذات أصل الوقف أم راجعة إلى الولاية عليه ، وهذا كله من اختصاص المحاكم الشرعية عملاً بنص المادة ٣٨ من لائحة ترتيب المحاكم المختلطة الملغاة التي كانت تطابقها في ذلك الحين المادة ١٦ من لائحة ترتيب المحاكم الوطنية كما تطابقها الآن المادة ١٦ من قانون نظام القضاء الحالي رقم ١٤٧ سنة ١٩٤٩ ونصها "لا تختص المحاكم بنظر المنازعات والمسائل المتعلقة بإنشاء الوقف أو بصرته أو بالاستحقاق فيه أو بتفسير شروطه أو بالولاية عليه أو بحصوله في مرض الموت " . فإذا ما ناط الشارع بكل جهة من جهات القضاء المتفرقة في المسائل التي اختصها بها فلأنما قصد من ذلك أن تلزم كل جهة حدودها وهذا مقتضاه أنه لا يصح إقرار أي عمل تجريه أية جهة خارج الحدود التي رسمت لها - فعلمها هذا يكون عندئذ باطلاً ، فلا يصح أن يكون ملزماً لأحد أو أن يحوز قوة الشيء المحكوم فيه " .

ومن حيث إنه فضلاً عن كل ذلك فإن ما ذهب إليه الحكم المستأنف من أن حكم أول ديسمبر سنة ١٩٣٦ لم يعد في الإمكان مناقشته استناداً إلى أنه قد حاز قوة الأمر المقضى به وبأن المحكمة الشرعية قد أغفلت هذا الدفع وأن ليس لها أن تتصدى لمسألة النظارة في الفترة السابقة لقرارها وأنه لا يسهه في ذلك أن يتبهما فيما بدر منها من خطأ قضائي (كذا) هذا القول الذي يقوله الحكم المستأنف لا سند له من القانون ولا من واقع الأوراق - فإن الثابت من كافة الأحكام والقرارات الصادرة من المحاكم الشرعية في أمر هذه الأوقاف المتنازع على النظارة فيها أن زكي سميك لم يكن يوماً ناظراً على الأوقاف

الملحقة التي ظلت شاغرة إلى أن أقيم المستأفان "المطعون" عليهما الأول والثاني "فاظرين" عليها وعلى الوقف الآخر بمقتضى قرار المحكمة العليا الشرعية في سنة ١٩٤٧ (خطأ مادي وصحته سنة ١٩٤١) - وإذن فإذا كانت المحكمة الشرعية قد فصلت في نزاع متعلق بأصل الوقف أو الولاية عليه ثم رفعت بعد ذلك إلى المحكمة المدنية دعوى من أحد النظار أو المستحقين في هذا الوقف فإنه يجب على هذه المحكمة ألا تخرج عما قضى به الحكم الشرعي ولا تسمه بتأويل أو تفسير "ويبين من هذا الذي أورده الحكم المطعون فيه أنه لم يغفل الرد على ما دفع به الطاعنان أمام محكمة الدرجة الأولى - من عدم قبول اعتراض المطعون عليهما الأول والثاني لأن صفة النظارة كانت ثابتة للنظار الذين أقاموا الدعوى رقم ٨٩٩١ سنة ١٩٣٦ والتي انتهت بالحكم الصادر في أول ديسمبر سنة ١٩٣٦ - كما عرض لما تسلك به الطاعنان من حجية هذا الحكم - وقد أقام قضاءه في هذا الخصوص على أسس صحيحة قانونا .

وحيث إن السبب الرابع محصله أنه بمقتضى القانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ قد ألغى نظام الوقف على غير الخيرات - وأصبح كل وقف لا يكون مصرفه في الحال خالصا لجهة خيرية ملتصقا وتسجيل أعيانه إلى ملك خاص للمستحقين - كل بقدر حصته في الاستحقاق - وعلى ذلك فإن المطعون عليهما الأول والثاني لم تعد لهما صفة النظارة على الوقف الملحق ولا يملكان التحدث عنه فليست لهما صفة في تمثيله إذ إن أعيانه قد آلت إلى ملك حر يملكه المستحقون .

وحيث إن النفي بهذا السبب غير مقبول إذ هو سبب جديد لم يسبق طرحه على محكمة الموضوع ، ولا يشفع للطاعنين في قبوله ما ذكرناه في تقرير الطعن من أن أحكام القانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ لها صفة النظام العام فيكون لها أن يثرا هذا الدفاع أمام محكمة النقض لأول مرة وأن يتمسكا بما ورد فيه ، ذلك أنه لا شأن لأحكام القانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ بالنظام العام فيما يتعلق بصفة النظر التي ثبتت للمطعون عليهما في الحين الذي أقاما فيه طعنهما بطريق اعتراض الخارج عن الخصومة - وعندما رفعا استئنائيهما عن الحكم الابتدائي وقد أطلقتهما الطاعنان بالنقض على أساس أنهما كانا خصما لهما في الخصومة التي صدر فيها الحكم المطعون فيه ومصلحتيهما في الدفاع عنه ظاهرة .

جلسة ١٢ من ديسمبر سنة ١٩٥٧

بإقامة السيد عبد العزيز محمد رئيس المحكمة ، وبحضور السادة : محمود عياد ، محمد متولى
عظم ، محمد زعفراني سالم ، محمد رفعت المستشارين .

(١٠٣)

طعن رقم ٣٢٠ سنة ٢٣ ق :

(أ) حجز . حجز ما للدين لدى الغير . ولاء . إيداع . توقيع هذا الحجز لا يمنع المدين من المطالبة
بوفاء دينه ولا المحجوز لديه من الوفاء في كل الأحوال بما في ذمته . وجوب أن يكون
الوفاء بإيداع الدين خزانة المحكمة . المادتان ٥٥٥ و ٥٥٦ مرافعات جديدر المادتان
٤٢١ و ٤٢٢ مرافعات قديم .

(ب) حجز . حجز ما للدين لدى الغير . الوفاء للمحجوز عليه بما لا يجوز حجزه دون توقف على حكم
بذلك . المقصود بذلك . م ٤٣٥ مرافعات قديم .

(ج) حجز . حجز ما للدين لدى الغير . التقرير بما في الذمة . من له التكليف به متى يجوز
هذا التكليف إذا كان الحجز تحفظيا ؟ م ٤٢٤ مرافعات قديم .

(د) حجز . حجز ما للدين لدى الغير . متى ينتج هذا الحجز آثاره ؟

(هـ) حجز . حجز ما للدين لدى الغير . دعوى " مصروفاتها " . رفع الدعوى بطالب لإلزام
المحجوز لديه بالدين لا بطلب إيداعه . تمام المحجوز لديه بالإيداع بعد رفع الاستئناف
عن الحكم الابتدائي الصادر في الدعوى . الحكم برفض الدعوى وإلزام المدعى
بالمصروفات . لا خطأ .

(و) قبض . أسباب الطعن . وقف التنفيذ . قفاذ مؤقت . الطعن على الحكم القاضي
بوقف تنفيذ الحكم المستأنف مؤقتا . اعتباره غير منتج متى كان الطعن في الحكم
الموضوعي على غير أساس .

(ز) إعلان . قبض " إعلان الطعن " . ثبوت أن المحضر أعلن المطلوب إعلانه مع أحد
أقاربه دون أن يثبت في أصل الإعلان أنه مقيم معه . بطلان الإعلان . م ١٢
مرافعات .

١ - توقيع الجيز تحت اليد لا يمنع المدين المحجوز عليه مما له من المطالبة بوفاء دينه ويكون الوفاء بالدين في هذه الحالة بإيداعه خزانة المحكمة ، ويجوز للمحجوز لديه في كل الأحوال أن يوفي بما في ذمته بإيداع الدين خزانة المحكمة ولو كان الجيز مدعى ببطلانه ما لم يرفع الجيز بالتراضي أو تحكم المحكمة برفعه وذلك تطبيقاً لنصوص المادتين ٥٥٥ و ٥٥٦ من قانون المرافعات الحالى المطابقة لنصوص المادتين ٤٢١ و ٤٢٢ من قانون المرافعات القديم

٢ - إن نص المادة ٤٣٥ من قانون المرافعات القديم إذ أباح للمحجوز لديه أن يفي المحجوز عليه بما لا يجوز حجزه دون توقف على حكم بذلك إنما قصد بذلك ما لا يجوز حجزه قانوناً من أجور الخدمة ومرتببات الموظفين ومقررات أرباب الماشات عملاً بنص المادة السابقة لها وهي المادة ٤٣٤ .

٣ - التكليف بالتقرير بما في الذمة في الجيز تحت اليد إعمالاً للمادة ٤٢٤ مرافعات قديم إنما يكون بناء على طلب الدائن الحاجز ولا يجوز التكليف به في حالة ما إذا كان الجيز تحفظاً إلا بعد صدور الحكم بصحة الجيز .

٤ - إن عدم النص على وجوب اختصاص المحجوز لديه في دعوى صحة الجيز تحت اليد يدل على أن المشرع قصد أن ينتج الجيز بمجرد توقيعه آثاره من حبس الدين لدى المحجوز لديه والتزامه بإيداعه خزانة المحكمة بلا حاجة لإعلان المحجوز لديه بدعوى صحة الجيز . وهذه الآثار ترتب من باب أولى إذا اختص المحجوز لديه في هذه الدعوى .

٥ - متى كانت الدعوى قد رفعت بإلزام المحجوز لديه بالدين لا يطلب إيداعه خزانة المحكمة فإن الحكم لا يكون قد خالف القانون إذا قضى برفض الدعوى وبالإلزام المدعى بالمصروفات ولو كان المحجوز لديه قد قام بالإيداع بعد رفع الاستئناف عن الحكم الابتدائي الصادر في الدعوى .

٦ - إذا كان الطعن في الحكم الموضوعي على غير أساس فإن الطعن على الحكم القاضي بوقف تنفيذ الحكم المستأنف مؤقتاً يكون غير منتج .

٧ — متى تبين من أصل ورقة إعلان الطعن أن المحضر أثبت في محضر الإعلان أنه أعلن المطلوب إعلانه مع أحد أقاربه لغيابه دون أن يثبت إقامة المخاطب مع المطلوب إعلانه فإن إغفال هذا البيان في محضر الإعلان يترتب عليه بطلان الإعلان عملاً بالمادتين ١٢ و ٢٤ مرافعات .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع تقرير السيد المستشار المقرر وبعد المرافعة والمداولة .

من حيث إن الوقائع تتحصل — حسبما يبين من الحكيم المطعون فيهما ومن سائر أوراق الطعن — في أن الطاعن أقام على المطعون عليهما الأولى والثاني دعوى لدى محكمة القاهرة الابتدائية قيدت في جدولها برقم ١٦٣٥ سنة ١٩٤٨ مدنى كلى طلب فيها الحكم بالزامهما بأن يدفعوا اليه مبلغ ١٠١٩ جنيها و ٧٣٣ مليا مع المصروفات وأتعاب المحاماة وشمول الحكم بالنفاذ بلا كفالة ، وقرر في بيان دعواه أنه بتاريخ ٢٠ من يونيه سنة ١٩٤٦ تعافد ليبس نسيم — المطعون عليه الثالث — مع المطعون عليهما الأولين على أن يقوم ببناء مركز رياضى اجتماعى للعمال بجزيرة بدران بشرا ثم تنازل إلى الطاعن عن المفاولة بأكملها وأنه أخطر وزارة الأشغال بذلك فردت عليه في ١٣ من يوليه سنة ١٩٤٦ بما يفيد موافقتها على التنازل . وبعد أن باشر أعمال المفاولة وأتمها وفقا للشروط وسلمها طالب الوزارة بصرف حسابه فتوقفت بمقولة إن حجوزات وقعت تحت يدها على ما هو مستحق للفاول الأول ليبس نسيم الذى كان قد أدخل من العملية بمقتضى التنازل الذى قبلته الوزارة — وعند نظر الدعوى قدم الطاعن صورة من الخطاب المؤرخ في ٢٣ من يوليه سنة ١٩٤٦ وقدمت الوزارة كشفا ببيان الحجوزات التحفظية الموقعة تحت يدها وفاء للمستحق على المطعون عليه الثالث — وفي ١١ من مارس سنة ١٩٥١ حكمت محكمة الدرجة الأولى للطاعن بطلباته تأسيسا على الخطاب المشار إليه وعلى أن الحجوزات

إنما وقعت جميعها بعد اعتماد الوزارة لتنازل المطعون عليه الثالث عن المقابلة إلى الطامن - استئناف المطعون عليهما الأولى والثاني وطلبا الحكم بقبول الاستئناف شكلا وبصفة مستعجلة بإلغاء وصف الفناذ وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى - وفي ٩ من يونيو سنة ١٩٥١ أودع المطعون عليه الثاني خزانة محكمة القاهرة الابتدائية مبلغ ١٠٠٩ جنيهات و٢٥١ مليا قيمة ما قرر أنه مستحق من المقابلة بعد خصم رسم الإيداع . وأثناء نظر الاستئناف اختصم المستأنفان المحجوز عليه - لبيب نسيم - والحاضرين وهم المطعون عليهم من الرابع إلى الثالث عشر - وفي ١٨ من أبريل سنة ١٩٥٣ حكمت المحكمة بقبول الاستئناف شكلا وبوقف تنفيذ الحكم المستأنف وبإحالة القضية إلى التحضير . وبعد تحضير الدعوى حكمت في ٢٦ من أبريل سنة ١٩٥٣ وفي موضوع الاستئناف بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى . فقرر الطامن الطعن في هذين الحكمين بطريق النقض ، وقدم المطعون عليهما الأولى والثاني مذكرة طلبا فيها الحكم برفض الطعن ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت رأيها فيها بعدم قبول الطعن شكلا بالنسبة لمن عدا المطعون عليهم الأولى والثاني والسادسة وفي الموضوع برفض الطعن وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون فقررت بجلسة ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٥٧ إحالته إلى هذه الدائرة ، وبالجلسة المحددة أخيرا صمم كل من الطامن والمطعون عليهما الأولين على طلباته ، كما صممت النيابة على ماورد بمذكرتها .

ومن حيث إن الدفع بعدم قبول الطعن شكلا بالنسبة لمن عدا المطعون عليهم الأولى والثاني والسادسة مبناه أن إعلان المطعون عليه الحادى عشر بتقرير الطعن قد وقع باطلا وأن الباقيين لم يعلنوا بتقرير الطعن إطلاقا .

ومن حيث إن هذا الدفع في محله - ذلك أنه يبين من أصل ورقة إعلان الطعن أن المحضر أثبت في محضر الإعلان أنه أعلن المطعون عليه الحادى عشر "مخاطبا مع قريبه كمال أسعد لغيابه" وقد نصت المادة ١٢ من قانون المرافعات على أنه إذا لم يجد المحضر الشخص المطلوب لإعلانه في موطنه كان

عليه أن يسلم صورة الورقة إلى وكيله أو خادمه أو لمن يكون ساكناً معه من أقاربه كما أوجبت على المحضر أن يبين كل ذلك في حينه وبالتفصيل في أصل الإعلان وصورته — ويستفاد من هذا النص أن الأقارب لا يصح تسليم الصور إليهم إلا إذا كانوا مقيمين مع المطلوب لإعلانهم في موطنهم ، وأن المحضر يجب أن يثبت في محضر الإعلان إقامة المخاطب مع المطلوب لإعلانه ، ولما كان محضر إعلان المطعون عليه الحادى عشر قد خلا من بيان أن من سلمت إليه الصورة الخاصة به مقيم معه ، فإن إغفال هذا البيان يترتب عليه بطلان الإعلان عملاً بنص المادة ٢٤ من قانون المرافعات — أما بالنسبة لباقي المطعون عليهم — هذا الأولى والثانى والسادسة — فإنه يبين من أصل ورقة إعلان الطعن أنهم لم يعلنوا بالتقرير إطلاقاً .

ومن حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية بالنسبة للمطعون عليهم الأولى والثانى والسادسة .

ومن حيث إن الطاعن ينهى على الحكم الصادر في موضوع الاستئناف بتاريخ ٢٦ من أبريل سنة ١٩٥٣ مخالفته للقانون وقصور تسييبه ، ويقول في بيان أوجه مخالفة القانون أولاً — أن الحكم أسس قضاءه برفض الدعوى على أن الإيداع الحاصل في ٩ من يونيو سنة ١٩٥١ من المطعون عليهما الأواين مبريء لدمتهما وفقاً لنص المادة ٥٥٦ من قانون المرافعات — في حين أن هذا الإيداع إنما حصل بعد رفع الاستئناف واقترب بقيود وتضمن المحضر المثبت له أن المبلغ المودع مستحق للمطعون عليه الثالث بالرغم من أنه كان قد تنازل عن المناوأة إلى الطاعن وقتل وزارة الأشغال هذا التنازل قبل توقيع أى حجز من المحجوزات وكان يتعين عليها وهي تعلم أن مدين الحاجزين شخص آخر غير الدائن لها أن تقرر بذلك خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ توقيع كل حجز عملاً بنص المادة ٤١٥ من قانون المرافعات القديم والمادة ٥٤٨ من قانون المرافعات الحالى ، كما كان يتعين عليها وفقاً لنص المادة ٤٣٥ من قانون المرافعات القديم والمادة ٥٥٨ من قانون المرافعات الحالى أن توفى

دائها — الطاعن — بالدين لأنه لم يكن يجوز توقيع المجز تحت يدها بعد أن أصبح المجوز عليه لا يداينها بشيء ، وإذ هي أهملت هذا وذاك فلا محل لمؤاخذة الطاعن بنتيجة تمصيرها — ثانيا — أن الحكم قرر في أسبابه أنه ما كان لوزارة الأشغال أن توفى أحد الطرفين بالدين لأنها معتبرة في نظر القانون خصما في دعاوى صحة المجوزات التحفظية وينبئ على ذلك أن تكون الأحكام الصادرة في الدعاوى المشار إليها حجة عليها ، وهذا الذي قرره الحكم يخالف للقانون ذلك لأن قانون المرافعات — القديم — لم يستلزم توجيه الدعوى بطلب صحة المجز إلى المجوز لديه بل اكتفى بالنص في المادتين ٤١٧ و ٤١٨ منه على توجيهها إلى المجوز عليه وعلى ذلك كان يتعين على الوزارة عندما وقعت لديها المجوزات التحفظية ورفعت عليها الدعاوى بطلب صحة هذه المجوزات أن تقرر في قلم الكتاب أنها غير مدينة للمجوز عليه — كما سبق بيانه — وأن تطلب إخراجها من الدعاوى المذكورة ولو أنها طلبت ذلك لقضى بإخراجها منها لأنها لم تكن خصما حقيقيا فيها — ثالثا — أن الحكم قضى بإلزام الطاعن بالمصروفات من الدرجتين بالرغم من أن الإيداع لم يحصل إلا بعد رفع الاستئناف . أماعن قصور التسيب فيقول الطاعن في بيانه : أولا — أن الحكم أخطأ في الإسناد وذلك إذ ورد به أن الحكم الصادر في القضية رقم ١١٩٢ لسنة ١٩٤٧ مدني الأزبكية المؤيد استئنافيا قضى بصورية التنازل الصادر إلى الطاعن من المطعون عليه الثالث في حين أن الحكم المذكور إنما قضى بحجية دين محمد عبد الواحد — أحد الحاجزين تحفظيا — وينفي الصورية عن هذا الدين وفي حين أن الاستئناف المرفوع من الطاعن عن ذلك الحكم قضى بعدم قبوله شكلا لبرفضه — ثانيا — أن الطاعن تمسك عند نظر الاستئناف بدفاع جوهرى مؤداه أن التنازل الصادر إليه يعتبر نافذا في حق الغير من تاريخ قبوله الثابت رسميا — أى من تاريخ ٢٣ من يولييه سنة ١٩٤٦ وهو تاريخ الخطاب المرسل من الوزارة بما يفيد قبول التنازل ، وقررت وزارة الأشغال ردا على هذا الدفاع أن قبولها التنازل لا يعتبر تاريخه ثابتا رسميا إلا من تاريخ اعتماد الوزير له في أول يناير سنة ١٩٤٨ وقد لاحظت محكمة الاستئناف ما لهذا الدفاع من أهمية وأشارت إلى ذلك في أسباب

حكما الذي قضى في ١٨ من ابريل سنة ١٩٥٣ بوقف تنفيذ الحكم المستأنف إلا أنها حين أصدرت حكما في الموضوع أفطت هذا الدفاع الجوهري ولم تتعرض له بكلمة .

ومن حيث إن الحكم الصادر في موضوع الاستئناف أقام قضاءه بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى على ما ورد به من : " ان قبول التنازل وتوقيع المجوزات حدثت قبل تطبيق القانون الجديد فهي خاضعة لأحكام القانون القديم وطبقا لهذا القانون فإن إدخال وزارة الأشغال في دهاوى صحة الجزئيجملها خصما فيها وينبئ على ذلك أن تكون الأحكام الصادرة في تلك الدهاوى في مواجهتها حجية قبلها فمن المخاطرة أن توفي أحد الطرفين المتنازعين خشية الرجوع عليها وإلزامها بالدفع مرة أخرى خصوصا بعد أن صدر في مواجهتها الحكم في القضية رقم ١١٩٢ سنة ١٩٤٧ أزبكية جزئية والذي تأيد في الاستئناف رقم ١٤٨١ سنة ١٩٤٩ بصورة عقد التنازل سند المستأنف عليه - الطاعن - في دعواه وعلى ذلك فليس أمام الوزارة المحجوز لديها من وسيلة إلا الإيداع وبه تبرأذمتها طبقا لنص المادة ٤٢٢ مرافعات قديم - ٥٥٦ جديد - وحيث إن الوزارة أودعت المبلغ المحجوز عليه تحت يدها في ٩ من يونيو سنة ١٩٥١ وبذلك تكون قد أوفت بالتزاماتها قانونا وأصبحت ذمتها بريئة بالنال فلا وجه لإلزامها بالدفع " وهذا الذي قرره الحكم لا مخالفة فيه للقانون . ذلك أنه يبين من نصوص المادتين ٥٥٦، ٥٥٥ من قانون المرافعات الحالي المطابقة لنصوص المادتين ٤٢٢، ٤٢١ من قانون المرافعات القديم في أصلها الفرنسي - يبين من هذه النصوص أن توقيع الجز لا يمنع المدين المحجوز عليه مما له من المطالبة بوفاء دينه ويكون الوفاء بالدين في هذه الحالة بإيداع الدين خزانة المحكمة وأنه يجوز للمحجوز لديه في كل الأحوال أن يوفي بما في ذمته بإيداع الدين خزانة المحكمة ولو كان الجز مدعى بطلانه ما لم يرفع الجز بالتراضي أو تحكم المحكمة برفعه - وتطبيقا لهذه النصوص كان يجوز لوزارة الأشغال بعد توقيع المجوزات التحفظية كلها أو بعضها إيداع ما بذمتها خزانة المحكمة ولم يكن يعفيها من هذا الإيداع قيام

الطاعن أو المطعون عليه الثالث برفع دعاوى بطلب بطلان المجوزات على أساس أن المجوز عليه لم يصبح دائئاً للمجوز لديه . ولا يجدى الطاعن استناده في هذا الخصوص إلى نص المادة ٤٣٥ من قانون المرافعات القديم لأن هذا النص إذ أباح للمجوز لديه أن يفى المجوز عليه بما لا يجوز حجزه دون توقف على حكم بذلك إنما قصد بذلك ما لا يجوز حجزه قانوناً من أجور الخدمة ومرتببات الموظفين ومقررات أرباب المعاشات . غملاً بنص المادة السابقة لها وهي المادة ٤٣٤ — كما أنه لا سند في القانون للقول بأنه كان يتعين على وزارة الأشغال أن تقرر من تلقاء نفسها في خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ توقيع كل حجز بما في ذمته ذلك لأن التكليف بالتقرير بما في الذمة إنما يكون بناء على طلب الدائن الحاجز ولا يجوز التكليف به في حالة ما إذا كان الحجز تحفظياً إلا بعد صدور الحكم بصحة الحجز — المادة ٤٢٤ مرافعات قديم — أما ما ينعاه الطاعن من أن الحكم أخطأ إذ اعتبر المجوز عليه خصماً في دعوى صحة الحجز في حين أن القانون لم يستوجب إلا إعلان المجوز عليه في الدعوى المشار إليها فإن هذا النعى لا جدوى منه ذلك أن عدم النص على وجوب اختصام المجوز لديه في دعوى صحة الحجز يدل على أن المشرع قصد أن ينتج الحجز بمجرد توقيعه آثاره من حبس الدين لدى المجوز لديه والزامه بإيداع الدين خزانة المحكمة بلا حاجة لإعلان المجوز لديه بدعوى صحة الحجز . وهذه الآثار تترتب من باب أولى إذا اختصم المجوز لديه في هذه الدعوى .

ومن حيث إن ما ينعاه الطاعن من قصور في التسبيب مردود أولاً : — بأنه يبين من حكم محكمة الأزبكية الجزئية المقدمة صورته من الطاعن بملف الطعن والمشار إليه في الحكم المطعون فيه أن المطعون عليه الرابع — محمد عبد الواحد — كان قد أوقع حجزاً تحفظياً تحت يد الوزارة على مبلغ مائة جنيه قيمة دينه قبل لبس نسيم وأتبع الحجز بدعوى طلب فيها الحكم على مدينه وفي مواجهة الوزارة بصحة الحجز وتدخل فيها الطاعن خصماً ثالثاً ثم أقام من ناحيته دعوى طلب فيها الحكم بأحقيةه لصرف المبلغ المجوز، وتقرر ضم الدعويين ثم أحيلتا إلى التحقيق ليثبت الطاعن صورية دين محمد عبد الواحد وليثبت الأخير صورية التنازل الصادر

من المدين إلى الطاعن . وبعد إتمام التحقيق قضى للدائن بقيمة الدين وبصفة الجزو ورفض دعوى الطاعن وذلك تأسيسا على ثبوت جدية الدين المطالب به وصورية التنازل الصادر إلى الطاعن ، وعلى ذلك لا يكون الحكم المطعون فيه مشويا في هذا الخصوص بالخطأ في الإسناد ، وسيان بعد ذلك أن يكون الاستئناف المرفوع من الطاعن عن حكم محكمة الإزبكية قد قضى بعدم قبوله أو رفضه طالما أن الحكم المشار إليه قد أصبح نهائيا — ومردود ثانيا : بأن إغفال الحكم المطعون فيه بحث ما أثاره طرفا الخصومة بشأن ثبوت تاريخ قبول التنازل لا يعد قصورا يستوجب بطلان الحكم ، ذلك لأنه كان بحسب الحكم أن يقيم قضاؤه على ما انتهى إليه من أن إيداع الوزارة مبرئ لذمتها ، وهذا الإيداع مبرئ للذمة ولو كان الجزو مدعى بطلانه كما سبق بيان ذلك .

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه إذ قضى بالزام الطاعن بالمصروفات من الدرجتين على أساس أنه خسر الدعوى لم يخالف القانون ، ذلك لأن دعوى الطاعن إنما رفعت بطلب إلزام الوزارة بأن تدفع إليه الدين لا بطلب إيداعه خزانة المحكمة وهي دعوى متعينة الرفض بذاتها — كما سبق البيان — وعلى ذلك لا ينظر إلى متى قامت وزارة الأشغال بالإيداع الذي لم يكن محلا لدعوى .

ومن حيث إنه لما تقدم يكون الطعن في الحكم الموضوعي على غير أساس ويتمين رفضه ومتى تقرر ذلك يكون الطعن على الحكم الذي قضى بوقف التنفيذ مؤقتا غير منتج .

جلسة ١٢ من ديسمبر سنة ١٩٥٧

برئاسة السيد عبد العزيز محمد رئيس المحكمة ، وبحضور السادة : محمود مباد ، ومحمد زعفراني
صالم ، والحسيني العوضي ، ومحمد رفعت المستشارين .

(١٠٤)

طعن رقم ٣٢٢ سنة ٢٣ ق :

إثبات " الإثبات بالكتابة " . مبدأ الثبوت بالكتابة . قوته في الإثبات . مثال .

لمبدأ الثبوت بالكتابة ما للكتابة من قوة في الإثبات متى كانته البينة
يستوى في ذلك أن يكون الإثبات بالكتابة مشروطاً بنص القانون أو باتفاق
الطرفين — وعلى ذلك فإذا رفع البائع الدعوى بطلب ثمن أقطان باعها وقدم
المشتري للحكمة ورقة عددها مبدأ ثبوت بالكتابة على التخالص من ثمن تلك
الأقطان طالبا تكليفه بالبينة فلم يعتمد الحكم بهذا الدفاع استناداً إلى اتفاق الطرفين
على عدم إثبات التخالص بغير الكتابة فإن الحكم يكون قد أخطأ إذ لو صح اعتبار
تلك الورقة مبدأ ثبوت بالكتابة يجعل التخالص محتملاً لكان للتمسك بها
تكليفه بالبينة .

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر
والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن قد امتنع في أوضاعه الشككية .

وحيث إن وقائع الدعوى — على ما يبين من الحكم للطاعين فيه وسائر أوراق
الطعن — تتلخص في أن المطعون عليه باع للطاعين ٨٠ قنطاراً و ٢٣ رطل

من القطن الكرنك محصول سنة ١٩٤٨ بموجب علم وزن مؤرخ في ١٦/١٢/١٩٤٨ اتفقا فيه على أن يكون تحديد ثمنها على أساس سعر كثراتات شهر مايو سنة ١٩٤٩ بعلاوة مقدارها ٣٥٠ قرشا في كل قنطار أو على أساس أعلى سعر يباع به القطن من أهالي المنطقة ، كما اتفقا على أن كل تقديرة تدفع من المشتريين للبائعين تقيد بظاهر علم الوزن للحاسبة والرجوع إليه وقت اللزوم — وبتاريخ ٢٥/٢/١٩٥١ رفع المطعون عليه الدعوى رقم ٩٤ سنة ١٩٥١ كلى كفر الشيخ ضد الطاعنين يطالبهما متضامنين بمبلغ ١١٦٧ جنيها ثمن القطن المبيع لهما بسعر القنطار ٢٠ جنيها ثم عدل طلباته إلى مبلغ ١٠٩٧ جنيها و ١٦٠ مليا على أساس سعر القنطار ١٨٥٠ قرشا طبقا لأسعار كثراتات شهر مايو سنة ١٩٤٩ مضافا إليها العلاوة فتدبت المحكمة خيرا حسابيا لتصفية الحساب بين الطرفين ومعرفة ما بذمة الطاعنين للمطعون عليه . وفي جلسة ١٢/٣/١٩٥٢ طلب المطعون عليه من المحكمة أن تعدل من هذا الحكم بما هو مخول لهما من حق في المادة ١٦٥ من قانون المرافعات لأنه قدم لها جريدة الاهرام الموضح بها أسعار كثراتات شهر مايو سنة ١٩٤٩ ، وفي تلك الحاسة قرر الطاعنان أنهما سددا الثمن للمطعون عليه وطلبا من باب الاحتياط إحالة الدعوى على التحقيق لإثبات التخالص بحجة أن المطعون عليه تاجر والصفقة تجارية وأن المطعون عليه استدان منهما مبلغ ٣٥٠ قرشا بموجب سند موقع عليه منه بتاريخ ١٥/٣/١٩٤٩ يعتبر مبدأ ثبوت بالكتابة يبيع لهما ثمنه بالبينة ، فرفضت المحكمة بإحالة الدعوى على التحقيق ليثبت الطاعنان بكافة طرق الاثبات أن المطعون عليه يشتغل بتجارة القطن وأن المعاملة التي كانت بينهما وبينه تجارية وأن المبلغ المطالب به قد تم سداده ، وبعد تنفيذ ذلك الحكم وسماع شهود الطرفين قضت المحكمة بتاريخ ٣٠/٤/١٩٥٢ برفض الدعوى ، فاستأنف المطعون عليه هذا الحكم وقيد استئنافه برقم ١١٩ سنة ٣ ق استئناف طنطا طالبا إلغاءه والحكم له قبل الطاعنين بطلباته . وبتاريخ ٤/٦/١٩٥٣ قضت المحكمة بالاستئناف بإلغاء الحكم المذكور وإلزام الطاعنين بأن يدفعوا للمطعون عليه مبلغ ١٠٧٩ جنيها و ١٦٠ مليا والمصاريف عن الدرجتين ومبلغ ٥٠٠ قرشا مقابل إتعايب الحاماة عن الدرجتين وبتاريخ ٨/١٠/١٩٥٣ طعن الطاعنان في ذلك

الحكم بالنقض . وبعد استيفاء إجراءاته عرض الطعن على دائرة فحص الطعون .
بجلسة ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٥٧ وأصرت النيابة على رأيها الوارد في مذكرتها
بنقض الحكم . فقررت الدائرة إحالته على الدائرة المدنية والتجارة لنظره بجلسة
١٩٥٧/١١/٢٨ وفيها صممت النيابة على رأيها .

وحيث إن مما ينهض الطاعنان على الحكم المطعون فيه خطؤه في تطبيق القانون
وتأويله ، ذلك أن الحكم المذكور أقام قضاءه على أن النص الوارد في عقد البيع
من أن كل مبلغ يدفع من الثمن يجب قيده على ظهر سند البيع يفيد أن الطرفين
قد اتفقا على أن كل مبلغ يدفع من أصل الثمن يجب أن يكون ثابتا بالكتابة وأنه
ولو أن هذا النص لم يحرم صراحة جواز إثبات التخالص بغير الكتابة إلا أن
قصد المتعاقدين ظاهر من اشتراط كتابة المبالغ المدفوعة . وبغير هذا المعنى
يفقد الشرط كل قيمة له في الإثبات وهو شرط جائز قانونا ويجب العمل به
لأن قواعد الإثبات ليست من النظام العام وللمتعاقدين الاتفاق على ما يخالفها
وعلى هذا رأى الحكم المذكور أنه لا يجوز إثبات التخالص بالبينه حتى لو وجد
مبدأ الثبوت بالكتابة مع أن مبدأ الثبوت بالكتابة مؤيدا بالبينه له قوة الدليل
الكتابي تماما وقد وضع القانون المدني القديم في المادة ٢١٧ مبدأ التعادل بين
الكتابة وبين البينة المستندة إلى مبدأ الثبوت بالكتابة لا فرق في ذلك بين
إيجاب الكتابة بمقتضى القاعدة العامة وبين إيجابها بنص خاص .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بعد أن أورد نص الشرط الوارد في عقد البيع
الخاص بقيد المبالغ التي تدفع من المشتري للبائع يظهر العقد للحاسبة والرجوع
إليها وقت اللزوم ، وبعد أن فسر هذا الشرط بأنه اتفاق بين الطرفين على عدم
إثبات التخالص بغير الكتابة قال "وبما أن المستأنفين (الطاعنين) ادعوا وفاء
تمن الفطن دون أن يتقدما بدليل كتابي يثبت السداد فإن هذا الادعاء لا يقبل
منهما ولا يصح لها أن يحاولا إثبات التخالص بالبينه بحجة أن الصفقة كانت
تجارية أو لوجود مبدأ ثبوت بالكتابة يجوز تكلمه بالبينه إذ أن هذه المحاولة منهما
خرق للشرط الذي قبلاه اختيارا ولذلك كان إجراء التحقيق لإثبات أن

المستأنف (المطعون عليه) كان يشتغل بتجارة القطن وأن الصفة كانت تجارية وأنه حصل التخالص على الثمن غير متيج في الدعوى لأن وفاء الثمن مشروط فيه أن يكون بالكتابة ولا يجوز إذن إثباته بالبينة أو القرائن .

وحيث إن ما أسس عليه الحكم المطعون فيه قضاءه في هذا الصدد مخالف للقانون ذلك أن مبدأ الثبوت بالكتابة ما للكتابة من قوة في الإثبات متى تكلمته البينة يستوي في ذلك أن يكون الإثبات بالكتابة مشروطاً بنص القانون أو باتفاق الطرفين . وقد جرى قضاء هذه المحكمة بأن مبدأ الثبوت بالكتابة يقوم في التعهدات المدنية على وجه العموم مقام الإثبات بالكتابة إذا اكتمله الشهود والقرائن في الأحوال التي يوجب فيها نص من نصوص القانون تقديم دليل كتابي (طعن رقم ٧٤ سنة ١٣ ق في ١٩٤٤/٤/٢٧) . وعلى ذلك يبين أن الحكم المطعون فيه إذ لم يمتد بدفاع الطاعنين إذ تقدم بما مداه مبدأ ثبوت بالكتابة طالبين تكلمته بالبينة يكون قد أخطأ ، ذلك أنه لو صح اعتبار ما قدماه مبدأ ثبوت بالكتابة يميل التخالص محتملاً لكان لها تكلمته بالبينة وعلى ذلك يتعين نقض الحكم المطعون فيه دون حاجة لبحث باقي أسباب الطعن .

جلسه ١٩ من ديسمبر سنة ١٩٥٧

برئاسة السيد عبد العزيز محمد رئيس المحكمة ، وبحضور السادة : محمود هاد ، ومحمد متولى
عظم ، ومحمد زعفراني سالم ، ومحمد رفعت المستشارين .

(١٠٥)

طعن رقم ٩٢ سنة ٢٣ ق :

(١) حكم "تسيب معيب" . تعويض . التزام . شرط جزائي . الاتفاق على شرط جزائي
في العقد والحكم بتعويض لأحد الطرفين على أساس ما فاتته من ربح وما لحقه من خسارة
وعلى أساس ربح قدره بنسبة معينة . ثبوت تقصير الطرفين . عدم بيان مقدار ما ضاع
من الربح وما حل من خسارة بالمحكوم له نتيجة تقصير المحكوم عليه وعدم تحميل المحكوم
له بما حل به من خسارة وما ضاع عليه من كسب نتيجة تقصيره هو وعدم بيان العناصر
الواقعية لتحديد التعويض . قصور .

(ب) شرط جزائي . التزام . تعويض . ثبوت أن كلا من الطرفين قد قصر في التزامه .
لا محل للحكم بما تضمنه الشرط الجزائي .

١ - إذا اتفق في عقد بيع بضاعة على شرط جزائي ، وقرر الحكم أن كلا
الطرفين قد قصر في التزامه وقضى لأحدهما بتعويض على أساس ما لحقه
من خسارة وما فاتته من ربح بسبب تقصير الطرف الآخر وحدد هذا التعويض
على أساس ربح قدره بنسبة معينة من ثمن البضاعة - فإن من مقتضى ما قرره
الحكمين وقوع تقصير من المحكوم له أيضا أن يبين مقدار ما ضاع عليه من كسب
وما حل به من خسارة بسبب تقصير المحكوم عليه وأن يحمله مقدار ما حل به
من خسارة وما ضاع عليه من كسب نتيجة تقصيره هو - فإذا كان الحكم
لم يبين ذلك ولم يذكر العناصر الواقعية التي بني عليها تحديد التعويض على أساس
الربح الذي قدره - فإنه يكون مشوبا بالقصور .

٢ - لا محل للحكم بما تضمنته الشرط الجزائي ما دام الحكم قد أثبت أن كلا من المتعاقدين قد قصر في التزامه .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن سبق قبوله شكلاً بالحكم الصادر في ٢٠ من يونيو سنة ١٩٥٧ .
وحيث إن الوقائع مبينة بذلك الحكم .

وحيث إن الطعن أقيم على خمسة أسباب تنازل الطاعنان عن السببين الأول والثاني منها في جلسات المرافعة .

وحيث إن حاصل السبب الثالث أن الحكم المطعون فيه مشوب بالخطأ في تطبيق القانون بمسح مدلول عقد الاتفاق المؤرخ ١٢ من أكتوبر سنة ١٩٤٨ إذ قرر أن البيع تم كاملاً بين الطاعنين والمطعون عليه وأنشج التزامات على كل منهما إلا أن نفاذ هذه الالتزامات كان موقوفاً حتى يقتنع الطرفان بما بعدم إمكان الحصول على إذن التصدير . وأن هذا الذي قرره الحكم يخالف الثابت بالعقد لأنه لا يخرج عن أن يكون تعهداً من جانب المطعون عليه بعدم التصرف في البضاعة المتعاقدة عليها حتى يتحقق الطرفان من عدم إمكان تصديرها وأنه إذا حصل المطعون عليه على إذن التصدير كان عليه أن يبيع البضاعة إلى الطاعنين بالسعر المتفق عليه في ذلك العقد . وأنه لما كان العقد قد خلا من أي نص على إلزام الطاعنين باتخاذ الإجراءات المؤدية إلى الحصول على إذن تصدير من الحكومة المصرية أو إذن استيراد من الجهة التي يراد التصدير إليها على خلاف ما انتهى إليه الحكم المطعون فيه من خلو العقد من النص على إلزام المطعون عليه بالحصول على إذن التصدير ومن أن كلا من الطرفين كان ملزماً قبل الآخر بالسمي في الحصول على ذلك الإذن فإن الحكم يكون قد مسح مدلول عقد الاتفاق وأوله

تأويلاً خاطئاً مخالفاً للقانون ومخالفاً لما أثبتته المحكمة في صدر أسبابه من أن ذلك العقد تضمن الاتفاق على أن يبيع المطعون عليه إلى الطاعنين البضاعة المبينة به بالسعر المتفق عليه وأن هذا البيع موقوف على شرط الحصول على إذن بتصديرها مما كان يتعين معه أن تفسر المحكمة العقد على أنه معلق عن شرط واقف هو الحصول على إذن التصدير فإذا تخلف هذا الشرط انتفى التزام الطاعنين بالشراء وبالتالي تنتفى عنهما المسؤولية التي رتبها في ذمتها المحكم المطعون فيه .

وحيث إن هذا النعي مردود بما أورده المحكم المطعون فيه من هذا الخصوص من "أنه بمقتضى عقد محرر في ١٢ من أكتوبر سنة ١٩٤٨ باع المستأنف إلى المستأنف عليهما الأول والثاني قطع غيار سيارات نظير مبلغ ٢١٥١٩ ج موقوفاً على شرط الحصول على إذن بتصديرها إلى الخارج واشترط في العقد على أن من يقصر من الطرفين في تنفيذ التزاماته يلزم بأن يدفع للطرف الآخر مبلغ ٥٠٠٠ ج على سبيل التعويض ... وأن جوهر النزاع يدور حول معرفة من الملام من الطرفين بالحصول على إذن التصدير وأيهما المقصر في ذلك ... وأنه يبين من مراجعة العقد المبرم بين الطرفين في ١٢ من أكتوبر سنة ١٩٤٨ أن البيع قد تم كاملاً وأنتج التزامات على كل من الطرفين غير أن نفاذ تلك الالتزامات أوقف فقط حتى يقتنعوا بما بعدم استحالة الحصول على إذن التصدير . ولما كان العقد خالياً من التزام المستأنف وحده باتخاذ أي إجراء فالافتناع المنصوص عليه في العقد المذكور وهو افتناع متبادل مشترك لا يمكن أن يكون نتيجة عمل أحد الطرفين دون اشتراك الآخر معه وبالتالي يكون على أسوأ الفروض نتيجة عمل الطرفين معاً كلا منهما كان متعهداً في العقد قبل الآخر بالسعى في تذليل العقبات التي تدور حول إمكان الحصول على إذن التصدير وذلك بصرف النظر عما هو ثابت في العرف التجاري من أن مهمة الحصول على إذن التصدير تقع عادة وبطبيعتها على عاتق المشتري ..." وهذا الذي أورده المحكم وأقام عليه قضاءه لا يخالفه فيه للقانون ولا للثابت في عقد الاتفاق ولا ينطوي على مسخ مدلول ذلك الاتفاق .

ذلك أن عقد ١٢ من أكتوبر سنة ١٩٤٨ قد صيغ على شكل خطاب صادر من المطعون عليه إلى الطاعنين وورد فيه ما يلي : بالإشارة إلى شرائنا أكساب

الدودج أمامي وخلفي تؤكد لكم تعهدنا بأن لا نتصرف بهذه البضائع حتى نكون
معاً واثقين من أنه لا يمكن الحصول على إذن تصديرها أما في حالة الحصول على
إذن التصدير فتعهد بأن نبيع لكم بسعر ٤ ج للأكس الأمامي و ٦ ج و ٤٠٠ م
للأكس الخلفي . وقد ذيل هذا الخطاب بموافقة الطاعن الثاني ، ثم أورد
الخطاب بعد ذلك ملاحظة نصها : "في حالة تقصير أحد الطرفين عن نفاذ
التزامه يكون ملزماً بدفع ٥٠٠ ج للطرف الآخر ومن المتفق عليه أن هذا الشرط
لا يسرى في حالة ما إن كانت السلطات البريطانية تسترجع البضائع أو تستولي
عليها الحكومة المصرية" وذيلت هذه الملاحظة بتوقيع الطاعن الثاني ويبين من
عبارات هذا الاتفاق الصريحة أن التزام المطعون عليه كان قاصراً على عدم التصرف
في البضاعة المتفق على بيعها إلى الطاعنين حتى يكون الطرفان واثقين معاً من
أنه لا يمكن الحصول على إذن بتصديرها وأنه في حالة الحصول على
إذن التصدير يكون المطعون عليه ملزماً ببيع البضاعة إلى الطاعنين بالثمن المتفق
عليه — وقد جاء هذا الاتفاق خالياً من النص على التزام المطعون عليه
بالحصول على إذن التصدير . ولما كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه
على أن هذا الالتزام الأخير يقع على عاتق الطاعنين أخذاً بالعرف التجاري أو على
أسوأ الفروض يقع الالتزام على عاتق الطرفين بأن يسعى كل من ناحيته لتسهيل
الحصول على إذن التصدير أخذاً بمفهوم عبارة "حتى نكون واثقين معاً من أنه
لا يمكن الحصول على إذن تصديرها" من أن الاقتناع الذي عتته هذه العبارة
هو اقتناع مشترك متبادل لا يمكن أن يكون نتيجة عمل أحد الطرفين دون
اشتراك الآخر معه ، لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه لا يكون قد خالف
الثابت في عقد ١٢ من أكتوبر سنة ١٩٤٨ ولم ينطو على مسخ مدلوله وبالتالي
لا يكون قد خالف القانون في تكييف ذلك العقد ويكون النعي عليه بهذا السبب
غير صحيح .

وجيث إن السبب الرابع يتحصل في النعي على الحكم بالتناقص والقصور
استناداً إلى أن الحكم اكتفى بذكر بعض الوقائع مجملة وأورد أن المطعون عليه
أثبتت للحكمة بالخطابات المرسلة منه إلى الطاعنين من ٢٥ من أكتوبر سنة ١٩٤٨

حتى ١٥ من ديسمبر سنة ١٩٤٨ أنه استعمل كل ما في طاقته للحصول على إذن التصدير وقام بقسطه في إجراءات الحصول عليه حتى وفق في استصداره على شرط تبليغ الإدارة المختصة باسم البلد المستورد وبتعهده بعدم تصدير البضاعة ثانية إلى بلد آخر وأن مهمة الحصول على إذن التصدير تقع بطبيعتها على عاتق الطاعنين مع أن هذا الذي أورده الحكم وأقام عليه قضاءه يخالف ما جاء بخطاب ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٤٨ المرسل من المطعون عليه إلى الطاعنين والذي تضمن اعتراف المطعون عليه بأن الحصول على إذن التصدير يقع على عاتقه هو دون إلقاء أى التزام على الطاعنين في هذا الخصوص كما أن الحكم لم يورد نص هذا الخطاب ولم يناقش ما تؤدي إليه عبارته .

وحيث إن هذا النعي مردود بما أورده الحكم المطعون فيه من "أن المستأنف أثبت للحكمة بالخطابات المرسلة منه إلى المشتري من ٢٥ من أكتوبر سنة ١٩٤٨ أى بعد صدور العقد مباشرة حتى ١٥ من ديسمبر سنة ١٩٤٨ أنه استعمل كل ما في طاقته للحصول على إذن التصدير وقام بقسطه من إجراءات الحصول عليه حتى وفق في استصداره على شرط تبليغ الإدارة المختصة باسم البلد المستورد والتعهد بعدم تصدير البضاعة ثانيا من البلد المستورد إلى بلد آخر وهو طلب طبيعي إذ كانت مصر في حالة حرب مع إسرائيل وهاتان العمليتان وهما من صميم عمل المشتري لا يمكن للمستأنف القيام بهما لأن مشتري البضاعة هو وحده المكلف بالبحث عن طريقة تصريفها وفي الجهة التي يستطيع إدخالها فيها ولما لم يقم المشتريان بأي مسمى لإتمام الإجراءات اللازمة للاستيراد في البلد الذي اختار التصدير إليه وتبليغ نتيجة سعيهما للمستأنف أو لمكتب التصدير المصري فيكونان قد قصرنا وحدهما في تنفيذ التزاماتهما أما قولهما إن حكومة شرق الأردن لا تقبل منح إذن استيراد بضاعة بشرط عدم تصديرها بالثاني ففضلا من أن هذا القول لا يؤيده دليل فان صح فلا قيمة له إذ أن للمشتري حق التصدير إلى جهة أخرى خصوصا وإن عقد البيع خال من تحديد بلد الاستيراد كما أنه خال أيضا من كل شرط يوجب على المستأنف إيجاد بلد للمشتري يصرفان فيه بضاعتهما" وهذا الذي أورده الحكم وأقام عليه قضاءه فيها قرره من مسئولية

الطاعنين عن عدم تنفيذ عقد ١٢ من أكتوبر سنة ١٩٤٨ لا يشوبه تناقض ولا يتوره قصور. ذلك أن الحكم بعد أن كيف عقد ١٢ من أكتوبر سنة ١٩٤٨ وخلص إلى أن هذا العقد لا يلزم المطعون عليه وحده بالحصول على إذن التصدير وقرر أن هذا الالتزام يقع على عاتق الطاعنين بحكم العرف التجاري أو على عاتق الطرفين معا من مفهوم عبارة "حتى نكون معا واثقين من أنه لا يمكن الحصول على إذن تصديرها" عهد الحكم بعد ذلك إلى بيان من من الطرفين قصر فيما التزم به فأورد أن المطعون عليه أثبت للحكمة بالخطابات المرسلة منه إلى الطاعنين أنه استعمل كل ما في طاقته للحصول على إذن التصدير وقام بقسطه من إجراءات الحصول عليه حتى وفق في استصداره على شرط تبليغ الإدارة المختصة باسم البلد المستورد والتعهد بعدم تصدير البضاعة ثانياً — كما أورد الحكم أن هاتين العمليتين من صميم عمل المشتريين "الطاعنين" وعقب الحكم على ذلك بأن الطاعنين لم يقوموا من ناحيتهما بأى مسعى لإتمام الإجراءات اللازمة للاستيراد في البلد الذي اختارا التصدير إليه وتبليغ نتيجة سعيهما للطعون عليه وأن ما ادعياه من أن حكومة شرق الأردن التي كانا يزعمان تصدير البضاعة إليها لا تقبل منح إذن استيراد بشرط التعهد بعدم إعادة تصديرها قول لا يؤيده دليل وأنه على فرض صحة هذا الادعاء فإن الأمر لا يتغير لأنه كان للطاعنين أن يصدرا البضاعة إلى بلد أخرى خصوصا وأن عقد البيع خلا من تحديد بلد الاستيراد كما خلا من النص على التزام المطعون عليه بإيجاد بلد تصدر إليه البضاعة وانتهى الحكم بعد هذه التقارير إلى نتیجتها الطبيعية وهي أن الطاعنين قصرا فيما التزما به — لما كان ذلك فإن النعى على الحكم بالتناقض وبأنه ذكر بعض الوقائع مجملة يكون غير صحيح — أما ما نعاه الطاعنان على الحكم بالقصور في خصوص عدم إيراد نص بخطاب ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٤٨ وعدم مناقشة مدلول عباراته الصريحة في أن الالتزام بالحصول على إذن التصدير يقع على عاتق المطعون عليه وحده باعترافه في ذلك الخطاب — هذا النعى مردود أولا بأنه يبين من هذا الخطاب وهو مرسل من المطعون عليه إلى الطاعنين

أن عبارته تجزئ بما يأتي "بالإحالة إلى حديثنا معكم في فندق شبرد يوم الجمعة الماضي الموافق ١٩٤٨/١١/٢٢ والذي أثناءه أخبرتمونا بما هوأت : أنكم سوف ترسلون الاكساب الخلفية والأمامية "دودج" إلى شرق الأردن عن طريق ميناء بيروت وأنكم سوف تقومون باستلام هذه البضائع في التل الكبير بعد حصولنا على إذن التصدير..." وقد ذيل هذا الخطاب بموافقة الطاعن الأول — والعبرة التي وردت بهذا الخطاب وهي "بعد حصولنا على إذن التصدير" لا تشمل المعنى الذي يحمله ما الطاعنان ولا تنفي كما يقولان، باعتراف المطعون عليه بأنه الملزم وحده بالحصول على ذلك الإذن — ومردود ثانياً — بأن الحكم قد أقام قضاءه على ما انتهى إليه من تكليف عقد ١٢ من أكتوبر سنة ١٩٤٨ وأن هذا العقد لا يلزم المطعون عليه وحده العمل على الحصول على إذن التصدير وأنه قام من جانبه بما في طاقته في سبيل تنفيذ الالتزام المشترك بالسعى في الحصول على الإذن في حين أن الطاعنين قد قصرا من ناحيتهما فيما يقع عليهما من الالتزام في هذا الخصوص للأسباب السائغة التي أقام عليها قضاؤه — لم يكن الحكم بعد هذا مكلفاً بتعقب دفاع الطاعنين في جميع المناحي وبحسبه أن يقيم قضاؤه على ما يكفي للحل ومن ثم فإن النعي على الحكم بهذا السبب يكون غير صحيح .

وحيث إن حاصل السبب الخامس أن الحكم مشوب بالقصور والتناقض في الأسباب في خصوص التعويض المقضي به وتحديد مقداره وفي ذلك يقول الطاعنان إن الحكم أقام قضاؤه على تقصير الطاعنين في تنفيذ التزامهما وأسس التعويض المقضي به على ما فات المطعون عليه من كسب وما لحق به من خسارة دون أن يبين عناصر هذا التعويض . وأن التقصير على فرض ثبوته ليس من شأنه لزوم ثبوت الضرر ولم يبين الحكم مقدار ما فات المطعون عليه من كسب والأدلة على ذلك ولا ما حاق به من خسارة والأدلة على ذلك فضلاً عن أن الحكم تناقض في أسبابه إذ أورد أن المطعون عليه كان يجب عليه ألا يحتفظ بالبضاعة حتى ينتهي النزاع بل كان عليه أن يبيعها قضائياً على وجه السرعة التلاقي هبوط سعرها ومصاريف تخزينها وجراستها . وكان يؤدي ما قرره الحكم من تقصير الطرفين أن ينهار التقصير من جانبها مما يؤدي إلى رفض دعوى المطعون عليه كما أن

الحكم مع تقريره أن المطعون عليه قصر إذ احتفظ بالبضاعة حتى ينتهي النزاع قضى لهذا الأخير بتعويض قدره ٢٥٠٠ جنيه وهو ما يوازي ربحا قدره ١٢ ٪ من البضاعة على ما قال الحكم وأن من غير المعقول أن يجازى المقصر بربح يبلغ هذه الجسامة وأن الحكم لم يبين العناصر الواقعية التي استمد منها تحديد نسبة الربح على النحو الذي انتهى إليه فضلا عن الفائدة القانونية التي قضى بها عن مبلغ التعويض من تاريخ المطالبة الرسمية وفوق هذا فإن الحكم لم يشر إلى المصدر الذي استقت منه المحكمة ما أورده عن هبوط ثمن البضاعة .

وحيث إن هذا النقص صحيح ذلك أن الحكم أورد في هذا الخصوص " إنه لما تقدم ترى المحكمة أن المستأنف عليهما الأول والثاني قد خالفا شروط العقد المبرم بينهما وبين المستأنف وقصرا في التزامهما ومن ثم يتعين الحكم بفسخ العقد المذكور وتأسيسا على ذلك إلزامهما بتعويض المستأنف عما أصابه من ضرر ناتج من التقصير آنف الذكر وهذا التعويض شامل ما لحقه من خسارة وما فاته من ربح وترى المحكمة عملا بالمادة ٢٢٤ من القانون المدني الجديد أن المبلغ المطالب به مبالغ فيه وغير متناسب مع الضرر الذي لحق المستأنف خصوصا وأن واجب الأخير كان يقضى عليه بعد أن اقتنع بتقصير المستأنف عليهما ألا يحتفظ بالبضاعة المباعة حتى ينتهي النزاع وأن يجري بيعها قضايا على وجه السرعة لحساب المشتري ليتلافى هبوط سعرها ومصاريف تخزينها وحراستها لذلك تقدر له المحكمة مبلغا إجماليا قدره ٢٥٠٠ جنيه وهو ما يوازي ربحا تجاريا مناسبا قدره ١٢ ٪ تقريبا من ثمن البضاعة " وهذا الذي أورده الحكم وأقام عليه قضاءه فيما قرره من خطأ وقع من المطعون عليه باحتفاظه بالبضاعة التي تم التعاقد على بيعها إلى الطاعنين حتى ينتهي النزاع ومن أن واجبه كان يقتضيه أن يسارع إلى بيع تلك البضاعة قضايا على وجه السرعة على حساب الطاعنين بعد أن اقتنع بتقصيرهما لتلافى هبوط الأسعار ، هذا الذي قرره الحكم كان من مقتضاه أن يبين مقدار ما ضاع على المطعون عليه من كسب وما حل به من خسارة بسبب تقصير الطاعنين في تنفيذ التزامهما في الوقت الذي اقتنع فيه بمحصول هذا التقصير وتحمل الطاعنين بهذا القدر من التعويض لأن ثبوت تقصير الطاعنين لا يستلزم

بالضرورة وقوع ضرر بالمطعمون عليه وأن يحمل الحكم المطعون عليه مقدار ما حل به من خسارة وما ضاع عليه من كسب نتيجة تراخيه في بيع البضاعة قضائيا على حساب الطاعنين تفاديا لمبوط سعرها واتقاء لمصاريف تخزينها وحراستها في الفترة التالية على اقتناع المطعمون عليه بتقصير الطاعنين ولما كان الحكم لم يبين ذلك ولم يذكر العناصر الواقعية التي بنى عليها تحديد التعويض المقضى به على أساس ربح قدره ١٢ ٪ من ثمن البضاعة فانه يكون مشوبا بالقصور متعينا نقضه في هذا الخصوص . ولا عبرة بما تمسك به المطعمون عليه من أنه لا موجب لهذا البيان متى كان التعويض قد حدد في العقد . ذلك لأنه إذا كان الخطأ واقعا من الطرفين فلا محل لبحث إمكان الحكم بما تضمنته الشرط الجزائي .

جلسة ٢٩ من ديسمبر سنة ١٩٥٧

برئاسة السيد عبد العزيز محمد رئيس المحكمة ، وبحضور السادة : محمود عباد ، ومحمد متولى
عظم ، ومحمد زعفراني سالم ، ومحمد رفعت المستشارين .

(١٠٦)

طعن رقم ١٤ سنة ٢٥ ق "أحوال شخصية" :

- (أ) جنسية . اتفاق المختارين المقيود بين مصر واليونان سنة ١٩١٨ . تفسيره . اختيار الأب للجنسية اليونانية . سرعان هذا الاختيار على أبنائه القصر .
- (ب) جنسية . الأشخاص المعتبرون بأصلهم من الولايات التي ضمت إلى اليونان بمقتضى معاهدة أثينا بين تركيا واليونان سنة ١٩١٣ وتعرفهم في اتفاق المختارين بين مصر واليونان سنة ١٩١٨ .
- (ج) جنسية "إثباتها" . جواز الأخذ بالحالة الظاهرة كقرينة احتياطية معززة بأدلة أخرى في إثبات الجنسية .
- (د) جنسية "إثباتها" . إثبات "سلطة محكمة الموضوع في تقدير الدليل" . حق محكمة الموضوع في الاستناد إلى عهادات من القنصلية اليونانية وكتب من وزارة الخارجية في إثبات الحالة الظاهرة .
- (هـ) نيابة عامة . إجراءات تقاض . جنسية . دعوى منعلقة بالجنسية لم تطلب النيابة الكلية الأخيرة فيها . الادعاء بالبطان لعدم اتباع هذا الإجراء في الدعوى . لا جدوى من بحثه . المادتان ٩٩ و ١٠٧ مرافعات .
- (و) دفاع "طلب فتح باب المرافعة" . حكم "تسيب كاف" . عدم التزام المحكمة بإجابة طلب فتح باب المرافعة لعدم مستند جديد وعدم التزامها بالإشارة إلى هذا الطلب في حكمها .
- (ز) أحوال شخصية . استئناف . إجراءات تقاض . تقرير التخصيص . دعوى . استئناف الحكم الذى يصدر في نزاع متعلق بمسألة من مسائل الأحوال الشخصية . لا محل لإعمال حكم المادة ١١٦ مرافعات الخاصة بتقرير التخصيص في خصوصه . م ١١٨ و ٨٧٨ مرافعات .
- (ح) نقض "إيداع الأوراق والمستندات" . أحوال شخصية . دعوى منعلقة بمسألة من مسائل الأحوال الشخصية . أمر رئيس محكمة النقض بضم ملفها . حق الخصوم في الطعن في الاستناد إلى ما حواه الملف من مستندات دون أن يحتاج الطاعن بعدم تقديم المستندات المزيدة لطلعه والمودعة في هذا الملف في المهاد .

١ — إن مؤدى "اتفاق المختارين" المقصود بين الحكومتين المصرية واليونانية سنة ١٩١٨ فى خصوص الأشخاص المقيمين فى مصر والذين هم فى أصلهم من الولايات التى ضمت إلى اليونان بمقتضى معاهدة أثينا بين تركيا واليونان سنة ١٩١٣ والبروتوكول رقم ١ الملحق بها — أن الحكومتين المصرية واليونانية قد اتفقتا على أن اختيار الأب للجنسية اليونانية ينسحب أثره إلى أبنائه القصر وعلى أن يكون لهؤلاء القصر حق اختيار الجنسية العثمانية خلال ثلاث سنوات من بلوغهم سن الرشد .

٢ — إن اتفاق المختارين المقصود بين الحكومتين المصرية واليونانية سنة ١٩١٨ قد عرف الأشخاص الذين يعتبرون بأصلهم من الولايات التى ضمت إلى اليونان بمقتضى معاهدة أثينا بين تركيا واليونان سنة ١٩١٣ بأنهم هم الذين ولدوا أو ولد آبائهم فى تلك الأقاليم .

٣ — جرى قضاء محكمة النقض بأنه ليس ثمة ما يمنع قانونا من الأخذ بالحالة الظاهرة كقرينة احتياطية معززة بأدلة أخرى فى إثبات الجنسية سواء أكانت تلك الجنسية هى الجنسية المصرية أو الجنسية الأجنبية وسواء أكانت مؤسسة على حق الدم أو الإقليم .

٤ — إذا كان الحكم قد استند إلى شهادات من القنصلية اليونانية وكتب من وزارة الخارجية فى إثبات قيام الحالة الظاهرة للشخص المتنازع بشأن جنسيته فإن هذا الاستناد أمر متعلق بتقدير الدليل فى الدعوى مما تستقل به محكمة الموضوع ما دام تقديرها يستند إلى أسباب سائقة .

٥ — إذا كانت الدعوى متعلقة بالجنسية وطعن على الحكم بأن المحكمة لم تتبع الإجراء الذى اقتضته المادتان ٩٩ ، ١٠٧ من لوائح من وجوب أن تكون النيابة العامة آخر من يتكلم فائمه لا جدوى من بحث ما يدعى به من بطلان لعدم اتباع هذا الإجراء متى كانت النيابة لم تطلب الكلمة الأخيرة وحيل بينها وبين ما أرادت .

٦ — المحكمة ليست ملزمة بإجابة طلب فتح باب المرافعة لتقديم مستند جديد في الدعوى وبالتالي ليست ملزمة بالإشارة إلى هذا الطلب في حكمها .

٧ — لا محل لإهمال حكم المادة ١١٦ مرافعات الخاصة بتقرير التلخيص في خصوص استئناف الحكم الذى يصدر فى نزاع متعلق بمسألة من مسائل الأحوال الشخصية لأنه من المنازعات التى يفصل فيها على وجه السرعة عملاً بالمادتين ١١٨ ، ٨٧٨ مرافعات .

٨ — متى كانت الدعوى متعلقة بمسألة من مسائل الأحوال الشخصية وأمر رئيس محكمة النقض بضم ملف الدعوى فإن ذلك من شأنه أن يبيح الخصوم فى الطعن بتأييد وجهات نظرهم استناداً الى ما حواه الملف المضموم من مستندات أو أوراق ولا يحتاج الطاعن فى هذه الحالة بأنه لم يقدم فى المواعيد التى حددها القانون المستندات التى يريد التمسك بها والمودعة فى الملف — بخلاف ما إذا رفض رئيس المحكمة الأمر بضم الملف فإنه يكون على الطاعن فى هذه الحالة أن يقدم فى المواعيد المحددة المستندات المؤيدة لطعنه وإلا كان الطعن عارياً من الدليل .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تحصل فى أن الطاعنة كانت قد أقامت دعوى أمام محكمة القاهرة الشرعية على المطعون عليهما طلبت فيها الحكم بوفاء شقيقتها مريتا إبراهيم بنجيات زوجة المطعون عليه الأول ووالدة المطعون عليها الثانية فى سنة ١٩٥١ وبأنها "أى الطاعنة" من ورثتها وتستحق ربع تركتها تعصياً . ودفع المطعون عليه

الأول تلك الدعوى بعدم اختصاص المحاكم الشرعية استنادا إلى أن الطاعنة أجنبية الجنسية وأنه هو والمطعون عليها الثانية يونانيا الجنسية . وفي ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ رفضت المحكمة الدفع وقضت للطاعنة بطلباتها . فاستأنف المطعون عليه الأول ، وفي ٨ من نوفمبر سنة ١٩٥٣ حكمت المحكمة العليا الشرعية بإلغاء الحكم المستأنف وبعدم اختصاص المحكمة الشرعية — ثم أقامت الطاعنة الدعوى ١٥٤ سنة ١٩٥٣ أحوال شخصية على المطعون عليهما أمام محكمة مصر الابتدائية الوطنية طلبت فيها الحكم أولا — بأن المطعون عليه الأول مصرى الجنسية . ثانيا — ببطلان قيده في دفاتر القنصلية اليونانية بصفة أنه يوناني التبعية . ثالثا — بأن ميراث زوجته يخضع لأحكام الشريعة الإسلامية . وأسست الطاعنة الدعوى على أن شقيقتها المتوفاة تزوجت بالمطعون عليه الأول في سنة ١٩٣٣ في الحامخانة الكبرى طبقا للشريعة الإسرائيلية ، وعلى أترقاتها في سنة ١٩٥١ أنكر عليهما المطعون عليهما حقها في الميراث بمقولة إن المتوفاة اكتسبت الجنسية اليونانية بزواجها بالمطعون عليه الأول وأن القانون اليوناني هو الذى يحكم تركتها وأنه طبقا لأحكام هذا القانون لا يكون للطاعنة حق في تلك التركة — وقالت الطاعنة إن ما يدعيه المطعون عليه الأول من تجنسه بالجنسية اليونانية غير صحيح لأنه لم يكتسب تلك الجنسية اكتسابا صحيحا وأنه لا حجة بالشهادة التى حصل عليها من القنصلية اليونانية والتى تفيد تبعية اليونانية استنادا إلى أن والده "ماركو أبودارا" اختار تلك الجنسية في ٢٩ من أبريل سنة ١٩١٤ وفقا لأحكام معاهدة سنة ١٩١٣ المعقودة بين تركيا واليونان والبروتوكول رقم "١" الملحق بها لأن هذا الاختيار من جانب والد المطعون عليه الأول قد حصل بطريق الغش وعلى خلاف ما تقضى به المعاهدة والبروتوكول الملحق بها لأن الثابت من وثيقة زواجه المعقودة في سنة ١٨٩٦ أنه مولود بالقاهرة باعترافه كما أن جد المطعون عليه الأول "دافيد ابودارا" كان يقيم باستامبول ومن ثم فلا يمكن اعتبار والد المطعون عليه الأول من المتأصلين بالأقاليم التى منحت إلى اليونان بمقتضى المعاهدة والذين أباح لهم البروتوكول رقم "١" اختيار الجنسية اليونانية في الستة شهور التالية لإبرام المعاهدة . وأنه على فرض أن اختيار والد المطعون عليه الأول الجنسية اليونانية قد وقع صحيحا إلا أن

تلك الجنسية لا تلحق الماطعون عليه الأول لمجرد اختيار والده لأن الاختيار فردي على ما تنهض به أحكام المادة الرابعة من المعاهدة والبروتوكول رقم "١" الذي جعل للقصر اختياراً ذاتياً يمارسونه خلال الثلاث سنوات التالية لبلوغهم من الرشد وهو ما لم يحصل من الماطعون عليه الأول الذي اختار الجنسية اليونانية بعد مضي السنين الثلاث التالية لبلوغه من الرشد وقد دفع الماطعون عليهم بعدم جواز نظر الطلبين الأول والثاني لسابقة الفصل في مسألة الجنسية من المحكمة العليا الشرعية وبعدم قبول الطلب الأول لرفعه من غير ذي صفة وبعدم اختصاص المحاكم بنظر الطلب الثاني كما طلبا رفض الدعوى في موضوعها. وفي ٨ من يونيو سنة ١٩٥٤ حكمت المحكمة برفض الدفع بعدم جواز نظر الطلب الأول ورفض الدفع بعدم قبول هذا الطلب ويقبل الدفع بعدم اختصاص المحكمة بنظر الطلب الثاني. ثم حددت جلسة لنظر الموضوع. وفي ١٥ من فبراير سنة ١٩٥٥ حكمت بأشقية الطاعنة إلى الربع في تركه شقيقتها سريينا وأقامت المحكمة قضاءها على أن المتوفاة مصرية الجنسية وأن تركتها لذلك تخضع لأحكام الشريعة الإسلامية. واستندت فيما انتهت إليه إلى أن الذي يحكم واقعة الدعوى هو البروتوكول رقم "١" الملحق بمعاهدة أتينا المبرمة في نوفمبر سنة ١٩١٣ بين الباب العالي واليونان والخطابين المتبادلين بين الحكومة المصرية والحكومة اليونانية في سنة ١٩١٨ وأن البروتوكول قد أعطى للأشخاص المقيمين خارج الإمبراطورية العثمانية والذين يرغبون بأصلهم إلى الأقاليم التي ضمت إلى اليونان الحق في اختيار الجنسية اليونانية خلال الستة شهور التالية لإبرام تلك المعاهدة. وأن هذا الاختيار فردي عملاً بالمادة الرابعة من المعاهدة التي أحال إليها البروتوكول رقم "١" وأن للقصر حق الاختيار الذاتي خلال ثلاث سنوات من بلوغهم من الرشد وأن اتفاق الحكومتين المصرية واليونانية في سنة ١٩١٨ قد وضع حداً لما أثارته الحكومة المصرية من أن مصر كانت وقت إبرام معاهدة أتينا تابعة للإمبراطورية العثمانية. وبالتالي لم تكن تعترف للمقيمين بها ممن كان أصلهم من الأقاليم التي ضمت إلى اليونان بحق الاختيار وانتهى هذا الاتفاق إلى الأخذ بوجهة نظر اليونان في أن مصر كانت وقت إبرام المعاهدة تتمتع بشخصية دولية مستقلة عن الإمبراطورية العثمانية وتبعاً لذلك يكون

اختيار من كانوا مقيمين بها وقت إبرام المعاهدة ممن كان أصلهم من الأقاليم التي ضمت إلى اليونان للجنسية اليونانية جميعها. وأنه تأسيسا على أن حق الاختيار فردى فإن اختيار والد المطعون عليه الأول الجنسية اليونانية في أبريل سنة ١٩١٤ لا يؤثر في جنسية ولده المطعون عليه الأول الذي يبقى رعية محلية إلا أن يختار الجنسية اليونانية في خلال الثلاث سنوات التالية لبلوغه سن الرشد وهو ما لم يحصل إذ أن اختياره تلك الجنسية في ٦ من يوليو سنة ١٩٢٩ قد حصل بعد فوات تلك السنين الثلاث لأنه ولد بالقاهرة في ٦ من يناير سنة ١٩٠٥. امتثلت المطعون عليهما هذا الحكم وقيد الاستئناف برقم ٣٨١ سنة ٧٢ ق استئناف مصر. وفي ٧ من ديسمبر سنة ١٩٥٥ حكمت محكمة الاستئناف بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بتأييد الحكم الابتدائي الصادر في ٨ من يونيو سنة ١٩٥٤ وإلغاء الحكم المستأنف الصادر في ١٥ من فبراير سنة ١٩٥٥ ورفض الدعوى ... وقالت المحكمة تأييدا لما انتهت إليه إنها تقر بعبء الأخذ بالجنسية الظاهرة وتبنى ذلك على اعتبارات موضوعية وحقائقية مستمدة من المركز القانوني الذي كان يحكم أمر جنسية المتوفاة وأن الجنسية اليونانية للمتوفاة يؤيدها أولا - الشهادتان الصادرتان من قنصلية اليونان في ١٩٣٨/٢/٢٤ و ١٩٥٢/٧/٢ ومؤداهما أن المتوفاة يونانية الجنسية لأنها كانت زوجة للمطعون عليه الأول اليوناني الجنسية - ثانيا - الشهادة الصادرة من القنصلية العامة لليونان في سنة ١٩٣٣ والتي تتضمن أن المطعون عليه الأول يوناني لأن والده "ماركو" وهو من أهالي يانينا، اختار الجنسية اليونانية في ١٩١٤/٤/٢٩ طبقا لمعاهدة أتينا ومقيد بسجل المختارين - ثالثا - خطاب وزارة الخارجية المصرية للمحافظة الذي تضمن أن والد المطعون عليه الأول مدرج بسجل من إختاروا الجنسية اليونانية - رابعا - خطاب وزارة الخارجية في ٧ من أغسطس سنة ١٩٢٩ للمحافظة والمتضمن أن المطعون عليه الأول كان قاصرا في سنة ١٩١٤ حين إختار له والده التبعية اليونانية وأن اسمه مقيد بخانة الأبناء القصر أمام اسم والده في كشف المختارين - وأن المطعون عليه الأول يؤيد اختيار والده خلال السنين الثلاث التالية لبلوغه سن الرشد عملا بالاتفاق المبرم بين الحكومتين المصرية واليونانية سنة ١٩١٨ - خامسا - كتاب وزارة الخارجية للمحافظة في ١٩٣٨/٤/٤ المتضمن

أنه إذا ثبت زواج المتوفاة بالمطعون عليه الأول فانها تعتبر يونانية التبعية. وأضافت المحكمة ان تلك الاعتبارات هي التي جعلت مجلس الدولة لا يتردد في خطابه لوزارة الداخلية في ٢١/٢/١٩٣٥ في الاعتراف للمطعون عليه الأول وبالتالي لزواجه المتوفاة بالجنسية اليونانية وأنه ما دام أن تلك الجنسية معترف بها من الحكومة المصرية فمن غير المستساغ القول بأنها تعتبر مصرية لأنها من أصل عثماني وظلت مقيمة بمصر لأن شرط ذلك ألا تكون قد دخلت في جنسية أخرى وأن قضاء المحاكم المختلطة كان مستقرا على عدم قبول المنازعة في جنسية شخص اعترفت له بها الحكومتان المصرية واليونانية مهما كانت المطاعن التي توجه إلى الكيفية التي حصل بها ذلك الشخص على تلك الجنسية وقالت المحكمة إنه يخلص من نصوص معاهدة أتينابروتوكول رقم "١" الملحق بها والخطابات المتبادلة بين الحكومتين المصرية واليونانية سنة ١٩١٨ وعلى الأخص الخطابات الأخيرة أن اختيار الأب للجنسية اليونانية عملا بأحكام البروتوكول يستتبع حتما انسحاب تلك الجنسية إلى أبنائه القصر الذين يكون لهم خلال الثلاث سنوات التالية لبنوغ سن الرشد اختيار الجنسية المصرية ولا ظلوا على جنسيتهم اليونانية وهو ما قضت به محكمة الاستئناف المختلط في ٥/٣/١٩٣١ وأنه لما كان والد المطعون عليه الأول قد اختار في سنة ١٩١٤ الجنسية اليونانية اختيارا صحيحا فإن هذا الاختيار يؤثر في جنسية ولده المطعون عليه الأول وأنه لا يقدح في ذلك ورود اسم هذا الأخير في شهادة الميلاد أو في شهادة الزواج كمصري الجنسية لأن تلك الأوراق لم تعد لإثبات الجنسية هذا فضلا عن أن وزارة الخارجية ذكرت في خطابها إلى المحافظة المؤرخ ٩ من ديسمبر سنة ١٩٣١ أنه "حدث أخيرا بالاتفاق مع المفوضية اليونانية أن تأخذ الوزارة بمبدأ الأبناء القصر المختارين بغير حاجة لتأييدهم اختيار والديهم في ظرف ثلاث سنوات من تاريخ بلوغهم سن الرشد" وأن هذا الذي أخذت به وزارة الخارجية ليس مبدأ جديدا في التشريع المصري إذ تضمنت المادة الخامسة من القانون الصادر في ٢٩ من فبراير سنة ١٩٢٩ أن دخول الجنسية المصرية بالنسبة للعثمانيين الذين جعلوا أقامتهم العادية في مصر منذ ٥ من نوفمبر سنة ١٩١٤ وحافظوا على تلك الإقامة وطلبوا التجنس بالجنسية

المصرية خلال سنة من تاريخ نشر هذا القانون — من شأنه أن تلحق الجنسية المصرية الزوجة والأولاد القصر . وخلصت المحكمة إلى أن النزاع في اتقاء والد المطعون عليه الأول بأصله إلى إقليم يانينا مردود بأنه مع التسليم بأنه ولد في استامبول إلا أنه من الثابت طبقا لخطاب محافظة مصر في ١٦/٧/١٩٢٩ أن جد المطعون عليه الأول ” دافيد “ مولود في يانينا ومتوفى باستامبول وأن منازعة الطاعنة فيما جاء بهذا الخطاب عن أصل الجد لا تقبل منها لأن هذه المنازعة من حق الحكومة المصرية وحدها وهي لم تنازع في جنسية المطعون عليه الأول بل وتعترف له بالجنسية اليونانية — وقد طعنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض في ٢٤ من ديسمبر سنة ١٩٥٥ كما تقدمت في ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٥٥ بطلب إلى السيد رئيس المحكمة طلبت فيه ضم ملفي الدعوى الابتدائي والاستئناف وملفي وزارتي الخارجية والداخلية فأجابها السيد الرئيس إلى طلبها — وأبدت النيابة رأيها برفض الطعن ، ثم عرض الطعن على دائرة فحص الطعون وأبدت الطاعنة سببا رابعا في الطعن على الحكم وقررت دائرة الفحص في ١٤ من نوفمبر سنة ١٩٥٦ إحالة الطعن إلى هذه الدائرة ، وفي ٢٢ من نوفمبر سنة ١٩٥٦ أمر السيد رئيس المحكمة بإعلان تقرير الطعن إلى المطعون عليهما وحدد لهما خمسة عشر يوما من تاريخ الإعلان لإيداع مذكرة بدفاعهما مشفوعة بالمستندات وحدد للنيابة الواحد والعشرين يوما التالية لإبداء رأيها وقد أعلن تقرير الطعن في ٢ من ديسمبر سنة ١٩٥٦ وأودع المطعون عليهما مذكرة بدفاعهما في ١٧ منه كما أودعت النيابة مذكرة في ٢٩ من يناير سنة ١٩٥٧ طلبت فيها قبول الطعن وتقض الحكم المطعون فيه — ثم حدد السيد رئيس المحكمة جلسة ١٤ من مارس سنة ١٩٥٧ لنظر الطعن ، ثم أجل نظره أخيرا لجلسة ٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٧ وفيها أصرت النيابة على ما جاء بمذكرتها الأخيرة .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب أضافت إليها الطاعنة سببا رابعا أمام دائرة فحص الطعون حاصله مخالفة الحكم المطعون فيه للقانون من وجهين أولهما — مخالفة المادتين ٩٩ و ١٠٧ من قانون المرافعات اللتين تقضيان بأن النيابة العامة تكون آخر من يتكلم وأن هذا الاجراء لم يتبع في هذه الدعوى أمام محكمة

الاستئناف على ما هو ثابت من محضر الجلسة التي تمت فيها المرافعة والوجه الآخر مخالفة الحكم للمادة ١١٦ مرافعات إذ لم يتل التقرير الذي وضعه المستشار المقور في أي من الجلسات التي حصلت فيها المرافعة على ما هو ثابت من محاضر الجلسات ومن ثم تكون الاجراءات السابقة على الحكم قد شابها البطلان .

وحيث إن النيابة أبدت رأيها في هذا السبب وذكرت أن النعي به عار عن الدليل استنادا إلى أن الطاعنة لم تقدم جورا رسمية من محاضر الجلسات لتؤيد صحة ما نعت به إذ لا يجوز الارتكان في اثبات وجه الطعن إلى مستند لم يقدم لهذه المحكمة في المواعيد التي حددها القانون وأنه لا يعنى من ذلك أن يكون ملف الدعوى المحتوى على المستند قد ضم بأمر رئيس المحكمة ما لم تثبت الطاعنة أنها قدمت طلبا بالحصول على ما تريد من سحب المستند أو الحصول على صورته الرسمية وأن طلبها هذا قد رفض — ثم عقيبت النيابة على هذا بأنه على فرض جواز تمسك الطاعنة بالمستندات التي حواها الملف الذي ضم بأمر رئيس المحكمة فإن سبب الطعن مردود في وجهه الأول بأن المادة ١٠٧ مرافعات لا يسرى حكمها إلا على الحالات التي يكون تدخل النيابة فيها جوازا أما في الحالات التي يكون تدخلها في الدعوى وجوبيا وهي الحالات الواردة بالمادة ٩٩ مرافعات فإنها تكون خصما أصليا ولا محل لأن تكون آخر من يتكلم هذا إلى أن المادة ١٠٧ لم تنص على البطلان جزاء على مخالفة ما نصت عليه في هذا الخصوص . ومردود في وجهه الثاني بأن موضوع النزاع مما يحكم فيه على وجه السرعة عملا بالمادة ٨٧٨ مرافعات ومن ثم فلا يعرض على قاضي التحضير وبالتالي لا يكون هناك محل لإعمال حكم المادة ١١٦ مرافعات في خصوصه .

وحيث إن هذا السبب مردود في وجهه الأول بأنه لا جدوى من بحث وجه البطلان المدعى به متى كان الثابت أن النيابة لم تطلب الكلمة الأخيرة وحيل بينها وبين ما أرادت — كما أن هذا السبب مردود في وجهه الثاني بأن المادة ١١٦ مرافعات تنص على أن تكون الإحالة إلى جلسة المرافعة بتقرير من قاضي التحضير ويتل هذا التقرير في الجلسة قبل بدء المرافعة ولما كان النزاع في هذه

الدعوى مما لا يعرض على قاضى التحضير لأنه من المنازعات التى يفصل فيها على وجه السرعة عملاً بالمادتين ١١٨ و ٨٧٨ مرافعات فلا محل لإعمال حكم المادة ١١٦ فى خصوصه — أما ما أثارته النيابة من أن هذا السبب فى وجهه مازع الدليل استناداً إلى أن الطاعنة لم تقدم فى المواعيد التى تحددها القانون المستندات المؤيدة له وأنه لا يعفيها من ذلك أن يكون ملف الدعوى الذى حوى تلك المستندات قد ضم إلى الطعن بأمر من رئيس المحكمة — هذا الذى أثارته النيابة مردود بأن ضم ملف الدعوى من شأنه أن يتيح الخصوم فى الطعن تأييد وجهات نظرهم استناداً إلى ما حواه من مستندات أو أوراق ولا يعترض على ذلك بأن ضم ملف الدعوى أمر جوازى لأنه إذا رفض رئيس المحكمة الأمر بضمه فإنه يكون على الطاعن فى هذه الحالة أن يقدم فى المواعيد التى تحددها القانون المستندات المؤيدة لطعنه وإلا يكون الطعن عارياً عن الدليل .

وحيث إن السبب الأول من أسباب الطعن الواردة بالقرار يتحصل فى النعى على الحكم المطعون فيه إذ قضى بأن الجنسية الظاهرة للتوفاة هى الجنسية اليونانية مستنداً فى ذلك إلى ما أسماه الاعتبار الموضوعية والحقيقية التى تخلق مركزاً قانونياً بأنه أخطأ تطبيق القانون من ناحيتين الأولى — أن المقام ليس مقام إثبات جنسية ظاهرة للتوفاة لأن جنسيتها ليست جنسية أصلية بل هى جنسية مكتسبة بالزواج من المظنون عليه الأول ومن ثم لم يكن يجوز للحكم الاستناد إلى الشهادتين الصادرتين من قنصلية اليونان فى ٢٤ من فبراير سنة ١٩٣٨ و ٢٠ من يوليو سنة ١٩٥٢ اللتين ورد بهما أن المتوفاة يونانية كما لم يكن يسوغ الاستناد إلى خطاب وزارة الخارجية المؤرخ ١٤ من أبريل سنة ١٩٣٨ الذى جاء به أنه إذا ثبت زواج المتوفاة بالمطعون عليه الأول المعروف بالصفة اليونانية فتعرف بالصفة المذكورة ذلك أن الشهادات القنصلية والمكائبات المترتبة عليها لا تنشئ جنسية للأشخاص ولا تكسبهم إياها وإنما تكشف عنها إذا كانت ثابتة لهم بمقتضى القانون أو باتفاق دولى — الناحية الثانية أن الحكم أخطأ إذ أخذ بمبدأ الجنسية الظاهرة بالنسبة للمطعون عليه الأول لأن محل الرجوع إلى هذه الجنسية الأخيرة إنما يكون عند صعوبة إثبات الجنسية الأصلية المبينة على حق الدم كما أنه لا محل للرجوع

إليها إذا كانت الجنسية المدماة مكتسبة بسبب معين كما هي الحال بالنسبة للطعون عليه الأول الذي ادعى اكتسابه الجنسية اليونانية بسبب مباشر هو اختيار أبيه لها في ٢٩ من أبريل سنة ١٩١٤ ثم تأييده هو لهذا الاختيار في ٦ من يوليو سنة ١٩٢٩ وأنه لا يسهف الحكم في إثبات الجنسية الظاهرة الاستناد إلى شهادة القنصلية اليونانية لأن هذه الشهادة قد حددت سبب اكتسابه الجنسية المذكورة وهو اختيار أبيه لها كما لا يسهفه الاستناد إلى كتاب وزارة الخارجية الذي جاء به أن اسم والد المطعون عليه وجد مدرجا بسجل الذين اختاروا الجنسية اليونانية لأن هذا الكتاب قد أورد تحفظا مؤداه حفظ الحق فيما لو أمكن للحكومة الإتيان بما يثبت أن المذكور أو والده ليس أصله من الجهات الموضحة أمامه أو غير مولود بهارمفاد هذا التحفظ أن قيد والد المطعون عليه الأول بسجل المختارين معاق على شرط فاسخ ثم إن كتاب وزارة الخارجية المؤرخ ٧ من أغسطس سنة ١٩٢٩ المرسل إلى المحافظة والذي استند إليه الحكم في إثبات الجنسية الظاهرة للطعون عليه الأول قد تضمن أن هذا الأخير كان قاصرا في سنة ١٩١٤ حين اختياره والده التبعية اليونانية وأنه يؤيد هذا الاختيار في بحر الثلاث سنوات التالية لبلوغ سن الرشد وفقا للاتفاق المبرم مع حكومة اليونان سنة ١٩١٨ ومؤدى هذا الكتاب أن هلة الاعتراف للمطعون عليه الأول بالجنسية اليونانية هي أنه يؤيد اختيار والده لهذه الجنسية وفقا لاتفاق سنة ١٩١٨ وليس بالكتاب ما يشير إلى أن الاعتراف بالجنسية اليونانية سببه الجنسية الظاهرة . وكذلك فإن استناد الحكم إلى كتاب مجلس الدولة لوزارة الداخلية في ٢١ من فبراير سنة ١٩٥٣ والقول بأن هذا الكتاب لم يتردد في الاعتراف بالجنسية اليونانية للطعون عليه الأول تسليما منه بالجنسية الظاهرة — هذا الاستناد لا يتفق مع الواقع .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قد أورد في خصوص هذا السبب . أن المحكمة تقر مبدأ الجنسية الظاهرة وأن الجنسية التي تنظم أحكام الميراث هي الجنسية التي لم يناع في أمرها المتوفى قبل وفاته والتي مات عليها ... وأن المحكمة حين تأخذ بهذا المبدأ لا تبنيه على اعتبارات ظاهرية وشخصية وإنما

على اعتبارات موضوعية وحقيقية مستمدة من المركز القانوني الذي كان يحكم أمر هذه الجنسية وهي أولا شهادتان صادرتان من القنصلية اليونانية في ١٩٣٨/٢/٢٤ و ١٩٥٢/٧/٢٠ تفيدان أن المتوفاة يونانية الجنسية لأنها زوجة لإيل ماركو المطعون عليه الأول اليوناني . ثانيا - شهادة صادرة من القنصلية العامة لليونان عام ١٩٣٨ تفيد أن إيل ماركو يوناني لأنه ابن ماركو أبودارا من أهالي يانينا اليوناني لاختياره الجنسية اليونانية في ١٩١٤/٤/٢٩ طبقا لمعاهدة أثينا ومقيد بسجل المختارين المبلغ لوزارة الخارجية المصرية . ثالثا - خطاب وزارة الخارجية إلى محافظة القاهرة وقد جاء به أن وزارة الخارجية تفيد أن ماركو دافيد أبودارا والد إيل قد وجد اسمه مدرجا بسجل الذين اختاروا التبعية اليونانية . رابعا - خطاب وزارة الخارجية المؤرخ في ٧ من أغسطس سنة ١٩٢٩ المرسل إلى محافظة مصر متضمنا أن إيل ماركو أبودارا كان قاصرا في سنة ١٩١٤ حين اختار له والده التبعية اليونانية واسمه مقيد بخانة الأبناء القصر في كشوف المختارين والآن يؤيد هذا الاختيار في بحر الثلاث سنوات التالية لبلوغ سن الرشد تطبيقا للاتفاق المبرم مع حكومة اليونان في سنة ١٩١٨ فيعرف بالصفة اليونانية كمختار - خامسا - ما تضمنته كتاب وزارة الخارجية المؤرخ في ١٩٣٨/٤/٤ إلى محافظة مصر من أنه إذا ثبت أن المتوفاة زوجة لإيل ماركو المعروف بالصفة اليونانية فتعرف بالصفة المذكورة حيث إنها مقيدة بالقنصلية وأنه متى كان الأمر كذلك فإن الجنسية اليونانية للورثة لا تكون ثابتة لمجرد الحالة الظاهرة بل لاعتبارات موضوعية حقيقية مستمدة من المركز القانوني . لذلك لم يتردد مجلس الدولة في خطابه لوزارة الداخلية المؤرخ في ١٩٥٣/٢/٢١ في الاعتراف بالجنسية اليونانية للاستأنف الأول وبالتالي لزوجته ولما كانت الجنسية وضعها قانونيا يستمد من القواعد الآمرة للقانون العام الداخلي المتصلة بالنظام العام وتخضع لأدلة موضوعية حقيقية لاشخصية وكانت الجنسية اليونانية ثابتة للمتوفاة ومعترفا بها كذلك من جانب السلطات المصرية التي لم تنازع في أمر هذه الجنسية فليس من المستساغ القول بأنها تعتبر مصرية باعتبارها من أصل عثماني وظلت مقيمة بمصر لأن محل ذلك ألا تكون قد دخلت في جنسية أخرى ... وأن مثل هذا النزاع قد طرح أمره

على المحاكم المختلطة منذ عام ١٨٩٥ وكان قضاؤها صريحا في أنه لا تقبل المنازعة في جنسية شخص اعترف له بها من الحكومتين المصرية واليونانية ولا يثار بهذا النزاع مهما كانت المطالبات التي توجه إلى الكيفية التي حصل بها على تلك الجنسية ولا يقبل النزاع في تلك الجنسية بقصد الاشتراك في الميراث متى كان من الثابت أن المتوفى كان يتمتع بتلك الجنسية طوال حياته وهذا الذي أورده الحكم لا يشوبه خطأ في تطبيق القانون : ذلك أن الحكم أخذ بالحالة الظاهرة للتوفاة وزوجها المطلق عليه الأول لا على أنها منشئة لجنسيتها اليونانية بل أخذ بها الحكم كدليل على تلك الجنسية مطبافا إلى الأدلة الأخرى التي أقام عليها قضاءه كما سيجيء في الرد على السبب الثاني وقد جرى قضاء هذه المحكمة على أنه ليس ثمة ما يمنع قانونا من الأخذ بالحالة الظاهرة كقرينة احتياطية ممززة بأدلة أخرى في إثبات الجنسية سواء أ كانت تلك الجنسية هي الجنسية المصرية أو الجنسية الأجنبية وسواء أ كانت مؤسسة على حق الدم أو الاقليم "الطعن ١ سنة ٢٥ ق في ٢٨ من مارس سنة ١٩٥٦" كما أن استناد الحكم إلى شهادات القنصلية اليونانية وكتب وزارة الخارجية ومجلس الدولة في إثبات قيام الحالة الظاهرة أمر متعلق بتقدير الدليل في الدعوى مما تسفل به محكمة الموضوع ما دام تقديرها يستند إلى أحياب سائغة. ولما كان يبين من تلك الشهادات والكتب أن الحكومتين المصرية واليونانية تعترفان للتوفاة وزوجها المطلق عليه الأول بالجنسية اليونانية فإن استخلاص الحكم ثبوت الحالة الظاهرة للتوفاة منها استخلاص سائق ولا يحل لما تثيره الطائفة من أن تلك الشهادات والكتب قد أرجعت اعتراف الحكومتين بتلك الحالة الظاهرة إلى أن والد المطلق عليه الأول قد اختار الجنسية اليونانية في ٢٩ من أبريل سنة ١٩١٤ وأن المطلق عليه الأول قد أيد هذا الاختيار بعد بلوغه سن الرشد في ٦ من يوليو سنة ١٩٢٩ لأن اختيارهما هذا قد وقع مخالفا لمعاهدة أثينا المبرمة بين الباب العالي ودولة اليونان في سنة ١٩١٣ والبروتوكول رقم ١ الملحق بها واتفاق المختارين المفقودين بين الحكومتين المصرية واليونانية سنة ١٩١٨ ذلك أن العلة في اعتراف الحكومتين للتوفاة وزوجها بالجنسية اليونانية

أو استنادهما في ذلك إلى اختيار والد المطعون عليه الأول لتلك الجنسية وتأيد هذا الأخير لاختيار والده — هذه العلة مهما كان وجه الطعن عليها وعلى فرض عدم صحتها على ما تقول الطاعنة وهو غير صحيح كما سيجيء في الرد على السبب الثاني لا تنفى المستفاد من اعتراف الحكومتين بالجنسية اليونانية للمتوفاة وزوجها في تأييد قيام الحالة الظاهرة التي أخذ بها الحكم كدليل مضاف إلى أدلة أخرى على ثبوت تلك الجنسية — كما أن ما تثيره الطاعنة من أن الحكم أخطأ إذ استند إلى الحالة الظاهرة للمتوفاة لأن جنسيتها ليست جنسية أصيلة وإنما هي جنسية مستمدة من جنسية زوجها وأن الأمر في الدعوى كان يقتضى تعرف جنسية هذا الأخير فإذا ما ثبتت له الجنسية الأجنبية فأن تلك الجنسية تدرج إلى المتوفاة بحكم زواجها منه وهذا الذى أثارته الطاعنة مردود بأن الحكم قد أورد الأدلة على ثبوت الحالة الظاهرة للمطعون عليه الأول وخلص إلى اعتباره يونانى التبعية ورتب على ذلك انسحاب جنسيته تلك إلى زوجته وإذا كان الحكم قد جمع في إثبات الحالة الظاهرة بين الأدلة المتعلقة بالمطعون عليه الأول وبين تلك المتعلقة بزوجته فإن ذلك لا يعيبه فى شئ ومن ثم يكون تعيب الحكم بما ورد فى هذا السبب فى غير محله متعين الرفض .

وحيث إن السبب الثانى يتحصل فى النعى على الحكم المطعون فيه بخالفته القانون من خمسة أوجه أولها — فيما قرره من أن اختيار والد المطعون عليه الأول للجنسية اليونانية يستتبع حتما إخضاع ولده هذا لهذه الجنسية استنادا إلى أنه كان قاصرا وقت اختيار والده والثانى — إذ قرر أن للولد القاصر حق اختيار الجنسية العثمانية فى بحر الثلاث السنوات التالية لبلوغه سن الرشد والثالث — إذ قرر أنه يكتفى بميلاد الجدد فى مقاطعة يانينا لثبوت أن الأب المختار من المنحدرين من الأقاليم التى ضمت إلى اليونان بمقتضى معاهدة سنة ١٩١٣ . والرابع — إذ قرر بأنه لا يجوز للطاعنة إثبات انتماء والد المطعون عليه الأول إلى ملك الأقاليم استنادا إلى أن تلك المنازعة من حق الحكومة المصرية وحدها . والخامس — فيما قرره من أنه لا يجوز للطاعنة إثارة النزاع حول صحة اختيار والد المطعون عليه الأول لأن الحق فى ذلك مقصور على الحكومة المصرية وحدها وأن تلك الحكومة

على العكس قد اعترفت بصحة هذا الاختيار وقالت الطاعنة في بيان هذا السبب إن الفقرة الأولى من المادة الرابعة من معاهدة أثينا المعقودة في سنة ١٩١٣ بين حكومتى تركيا واليونان قررت مبدأ فرض الجنسية اليونانية على جميع العثمانيين المتوطنين في الأقاليم التي ضمت إلى اليونان وقت نفاذ المعاهدة وقررت الفقرة الثانية من المادة حق أولئك المتوطنين في اختيار الجنسية العثمانية خلال ثلاث سنوات من نفاذ المعاهدة على أن يخرجوا من بلاد اليونان ومضت الفقرة الثالثة من المادة على أن حق الاختيار فردى ثم نصت الفقرة الخامسة من المادة على أن تقصر هؤلاء المتوطنين اختيار الجنسية العثمانية في خلال ثلاث سنوات بعد بلوغهم سن الرشد — وأن البروتوكول رقم "١" الملحق بتلك المعاهدة قد أورد حكما خاصا بالأشخاص الذين هم في أصلهم من الأقاليم التي ضمت إلى اليونان والمقيمين خارج الإمبراطورية العثمانية فقرر هؤلاء الحق في اختيار الجنسية اليونانية في خلال ستة شهور . ونص البروتوكول على أن هذا الاختيار يخضع في نتائجه للأحكام المقررة في المادة الرابعة من المعاهدة أى أنه يكون فرديا — وأن الحكومة المصرية في خطابها في أغسطس سنة ١٩١٨ إلى حكومة اليونان رأت أن يعتبر من أهل البلاد الأصليين من كان مولودا فيها أو كان أبوه قد ولد فيها وانتهت الطاعنة إلى أنه أخذا بمبدأ فردية الاختيار المقرر بالمعاهدة والبروتوكول لا يؤثر اختيار الأب في جنسية أولاده القصر الذين يبقى لهم حق الاختيار مستقلا . وخلصت الطاعنة إلى أن ماقرره الحكم من أن اختيار والد المطعون عليه الأول للجنسية اليونانية في أبريل سنة ١٩١٤ يضمن على المطعون عليه المذكور تلك الجنسية مخالف للمادة الرابعة من المعاهدة والبروتوكول رقم "١" الملحق بهافيا قرراه من فردية حق الاختيار كما أنه مخالف لاتفاق المختارين المعقود بين الحكومتين المصرية واليونانية في سنة ١٩١٨ الذي أيد مبدأ فردية حق الاختيار — وأن الحكم أخطأ في الاستناد إلى ما جاء باتفاق سنة ١٩١٨ من موافقة الحكومة المصرية على اعتبار من تطوعوا في الجيوش المتحالفة متجنسين بالجنسية اليونانية وأن أثر هذه الجنسية يمتد إلى زوجاتهم وأولادهم القصر على أن يكون هؤلاء الأولاد حق اختيار الجنسية العثمانية خلال

ثلاث سنوات من بلوغهم سن الرشد لأن هذا الحكم قاصر على الرعايا المحليين من جنس يوناني الذين تطوعوا في الجيوش المتحالفة وهؤلاء يختلفون عن الأشخاص الذين هم في أصلهم من الأقاليم التي ضمت إلى اليونان بمقتضى معاهدة سنة ١٩١٣ والذين يحكمهم البروتوكول رقم "١" الملحق بتلك المعاهدة والذين كان عليهم إذا أرادوا الخروج من الجنسية العثمانية إلى الجنسية اليونانية أن يختاروا هذه الجنسية الأخيرة في خلال ستة شهور من إبرام المعاهدة وكانت هذه المهلة بالنسبة لهم قد انقضت فعلا في سنة ١٩١٨ ومن ثم يكون استناد الحكم إلى ماورد باتفاق سنة ١٩١٨ في هذا الخصوص استنادا خاطئا لاختلاف الطائفة التي عنها ذلك الاتفاق عن الطائفة التي يحكم أمرها البروتوكول رقم "١" الملحق بمعاهدة سنة ١٩١٣ وأن ما استند إليه الحكم أخذا بإحدى فقرات خطاب الحكومة المصرية للحكومة اليونانية في سنة ١٩١٨ "اتفاق المختارين" التي تضمنت تحويل حق الاختيار للقصر من أبناء المتطوعين وأن هذا النص يفهم منه أن هذا الحق محرم على الأبناء القصر كثيرهم من الأشخاص الذين يرجعون بأصلهم إلى الأقاليم التي ضمت إلى اليونان سنة ١٩١٣ استنادا مخطئا لأن الحكم أغفل بقية ما أورده ذلك الخطاب من أن النص الذي اقترحه الوكالة اليونانية لم يذ كر شيئا عن حق اختيارهم، ودفعا لكل لبس فإن الحكومة المصرية مستعدة أن تثبت أن عبارة الأولاد القصر تسرى على الطائفتين..... وقالت الطاعة عن الوجه الثاني إن تفسير الحكم للبروتوكول رقم "١" الملحق بالمعاهدة يناقض النص الصريح للبروتوكول الذي لم يقصد به سوى تمكين بعض الرعايا العثمانيين البالغين أو القصر عند بلوغهم سن الرشد والمقيمين خارج الامبراطورية العثمانية من الخروج من هذه الجنسية إلى الجنسية اليونانية ولم يقصد به الخروج من الجنسية اليونانية إلى الجنسية العثمانية، وأن الحكم لم يعالج الآثار المترتبة على وقوع اختيار المطعون عليه الأول الجنسية اليونانية بعد مضي أكثر من ثلاث سنوات من بلوغه سن الرشد وجاءت عبارته في هذا الخصوص غامضة — وذكرت الطاعة عن الوجه الثالث أن الحكم لا يكاد يفصح عن حقيقة مذهبه في ثبوت الانتماء بالأصل إلى الأقاليم التي ضمت إلى اليونان في سنة ١٩١٣ وهل يكفى في ذلك ميلاد الجد فيها أو أنه

يلزم توافر ميلاد الأب والجد معا . وهو النظر القانوني الصحيح ، وأنه إذا كان الحكم قد أخذ بمبدأ الاكتفاء بميلاد الجد في الأقاليم المضمومة فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وانتهت الطاعنة في بيان الوجهين الرابع والخامس إلى أن ما قرره الحكم من أن المنازعة في انتماء المطعون عليه الأول بأصله إلى الأقاليم المنضمة أو المنازعة في صحة اختيار والده أو تأييده لهذا الاختيار من حق الحكومة المصرية وحدها خطأ في القانون لأن للأفراد أن يشيروا أمام المحاكم نصوص الاتفاقات الدولية وللمحاكم تفسير تلك النصوص وتطبيقها في نطاق المصالح الفردية لأن المقام ليس مقام عمل من أعمال السيادة وأنه لم يرد في معاهدة سنة ١٩١٣ ما يحرم على الأفراد هذا الحق كما أنه لم يرد باتفاق سنة ١٩١٨ ما يشير بأن حق المنازعة مقصور على الحكومة المصرية لأن احتفاظها لنفسها بهذا الحق لا يدل على حرمان الأفراد من مباشرته .

وحيث إن هذا النعي في جميع وجوهه مردود بأن المادة الرابعة من معاهدة أثينا المبرمة بين تركيا واليونان في سنة ١٩١٣ قد فرضت الجنسية اليونانية على الأشخاص المقيمين بالأقاليم التي ضمت إلى اليونان نتيجة لحكم الضم وخوات تلك المادة لمن يريد من هؤلاء الأشخاص الخروج من الجنسية اليونانية إلى الجنسية العثمانية أن يختاروا ذلك خلال ثلاث سنين وأن يرحلوا الأقاليم المذكورة ونصت تلك المادة على أن حق الاختيار المقرر بها فردي وأباححت لقصر من يختار الجنسية العثمانية منهم حفا ذاتيا في اختيار تلك الجنسية في بحر ثلاث سنوات من بلوغهم سن الرشد ثم نظم البروتوكول رقم "١" الملحق بالمعاهدة حالة الأشخاص الذين هم في الأصل من تلك الأقاليم والمقيمين خارج بلاد الدولة العثمانية فنص على حقهم في اختيار الجنسية اليونانية في خلال ستة شهور من نفاذ المعاهدة ورتب البروتوكول لهذا الاختيار نفس النتائج المترتبة على الاختيار المنصوص عليه في المادة الرابعة ويؤدي ذلك أن يكون اختيار هؤلاء الأشخاص اختيارا فرديا فلا يلحق أمره بأسره و يكون لقصرهم حق الاختيار الذاتي في خلال ثلاث سنين من بلوغهم سن الرشد وقد قام خلاف بين الحكومتين المصرية واليونانية في خصوص تنفيذ أحكام البروتوكول سالف الذكر على المنحدرين من الأقاليم التي ضمت

إلى اليونان المقيمين في مصر إذ رأت الحكومة المصرية عدم تطبيقه عليهم على أساس أن مصر وقت إبرام المعاهدة كانت من بلاد الدولة العثمانية في حين أن الحكومة اليونانية كانت ترى العكس على أساس أن مصر كانت تتمتع في ذلك الحين بشخصية دولية متميزة عن شخصية الدولة العثمانية . وكانت الحرب العالمية الأولى قد نشبت في سنة ١٩١٤ وأعلنت إنجلترا حمايتها على مصر وتطوع في الجيوش المتحالفة مدد من الرعايا المحليين الذين هم من جنس يوناني وفي سنة ١٩١٨ تم الاتفاق بين الحكومتين المصرية واليونانية على منح الجنسية اليونانية لهؤلاء الرعايا وعلى أن تنسحب هذه الجنسية إلى أولادهم القصر على أن يكون لهؤلاء القصر اختيار الجنسية العثمانية خلال ثلاث سنوات من بلوغهم سن الرشد عملاً بأحكام معاهدة سنة ١٩١٣ — وفي هذا الاتفاق اتفاق سنة ١٩١٨ — اعترفت الحكومة المصرية بوجهة نظر الحكومة اليونانية في خصوص الأشخاص الذين هم في أصلهم من الولايات التي ضمت إلى اليونان في سنة ١٩١٣ المقيمين في مصر واعتبر اختيارهم الجنسية اليونانية خلال السنة شهور التي تلت نفاذ المعاهدة صحيحاً وكانت الحكومة اليونانية قد بعثت إلى الحكومة المصرية بمذكرة أشارت فيها إلى تحويل حق الاختيار للقصر من أبناء المتطوعين خلال ثلاث سنوات من بلوغهم سن الرشد ولكن الحكومة المصرية ردت على هذه المذكرة وجاء في ردها "إن النص الذي اقترحتة الوكالة اليونانية لم يذكر شيئاً عن حق اختيار قصر الأشخاص الذين هم في أصلهم من الأقاليم التي ضمت إلى اليونان وأنه دفعا لكل لبس فإن الحكومة المصرية تثبت أن عبارة الأولاد القصر تسرى على الطائفتين..." ونص في هذه الكتب التي عرفت باسم اتفاق المختارين على أن الاختيار فردي فلا يسرى الاختيار على الأبناء البالغين ويكون للقصر حق الاختيار في مدى ثلاث سنين من بلوغهم سن الرشد ومؤدى هذا الاتفاق أن الحكومتين المصرية واليونانية اتفقتا على تفسير البروتوكول رقم "١٠" الملحق بمعاهدة سنة ١٩١٣ بأن اختيار الأب يسرى على أبنائه القصر وأن يكون لهؤلاء القصر عند بلوغهم سن الرشد وفي خلال ثلاث سنوات من هذا البلوغ اختيار الجنسية العثمانية ويؤيد هذا حرص الحكومة المصرية في ردها على مذكرة الحكومة اليونانية على النص

على حق هؤلاء القصر في الاختيار أسوة بقصر المتطوعين وهذا الحرص من جانب الحكومة المصرية إن دل على شيء فإني يدل على الاحتفاظ لهؤلاء القصر الذين انسحبت إليهم الجنسية اليونانية باختيار آبائهم في اختيار الجنسية العثمانية بعد بلوغهم سن الرشد ومما يؤكد هذا النظر أن الحكومتين المصرية واليونانية نفذتا هذا الاتفاق على أساس هذا التفسير أخذاً بمبدأ وحدة الأسرة وذلك بأن كان يثبت في كشوف المختارين أسماء الزوجة والأولاد القصر — كما يؤكد أن وزارة الخارجية بعثت بكتاب إلى محافظة مصر في ٩ من ديسمبر سنة ١٩٣١ بشأن افراد أخ المطعون عليه الأول على ما يبين من ملف الجنسية المرفق بالأوراق وذكرت في هذا الكتاب أنه "حدث أخيراً بالاتفاق مع المفوضية اليونانية أن تأخذ الوزارة بمبدأ معرفة الأبناء القصر للمختارين بغير حاجة إلى تأييدهم اختيار والديهم في ظرف ثلاث سنوات من بلوغهم سن الرشد وترتب على ذلك ضرورة الفصل في جنسية الآباء حيث إن جنسية الأبناء مستمدة منها" ولما كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه فضلاً عن الحالة الظاهرة للت وفاة وزوجها المطعون عليه الأول على أنه — "ومن حيث إنه فيما يخص النزاع المطروح فإن المادة الرابعة من معاهدة أثينا والبروتوكول رقم ١" والخطابات المتبادلة بين الحكومتين المصرية واليونانية المعروفة باتفاق المختارين قد تضمنت الأحكام القاطعة في أمره فقد نص خطاب ٧ من أغسطس سنة ١٩١٨ الصادر من السيرونجت كممثل للحكومة المصرية إلى الحكومة اليونانية أنه من المفروض أن حق الاختيار شخصي طبقاً للسادة ٤ من معاهدة أثينا ومن ثم فاختيار الابن لا أثر له بالنسبة للأب أو الأم أو غيرها من الأصول وكذلك اختيار الأب لا أثر له بالنسبة للابن إذا كان بالغاً وقت حصول الاختيار وذلك طبقاً لقواعد القانون الدولي فنية الحكومة المصرية واضحة لا شك فيها مهما قيل في أمر الاستنتاج عن طريق مفهوم المخالفة من الوجهة المنطقية في اعتبار اختيار الأب لا يؤثر على جنسية البالغ وإنما يؤثر على جنسية القاصر . يؤكد هذا النظر أن الفقرة التالية من هذا الخطاب تضمنت موافقة الحكومة المصرية على اعتبار المتطوعين في الجيوش المتحالفة وكان أصلهم من الأقاليم

المضمومة متجنسين بالجنسية اليونانية بل ويمتد أثر هذه الجنسية إلى زوجاتهم وأبنائهم القصر على أن يكون هؤلاء الأبناء حق الاختيار الذاتي في الثلاث سنوات التالية لبلوغهم سن الرشد وفي المذكرة المرسلة إلى الوكالة السياسية الدولية لليونان بمصر أشارت الحكومة المصرية إلى أن مذكرة الوكالة اليونانية قد تضمنت تحويل حق الاختيار للقصر من أبناء المتطوعين مما قد يفهم منه أن هذا الحق محرم على الأبناء القصر كغيرهم من الأشخاص الذين يرجعون في أصلهم إلى الأقاليم المضمومة وقد أجابت الوكالة اليونانية بخطاب ٩ من أكتوبر سنة ١٩١٨ على هذه المذكرة بما يتضمن قبول وجهات النظر هذه وتضمنت الأحكام التفصيلية الخاصة بتنفيذ هذا الاتفاق ومن ثم يبين بما لا يدع مجالا للشك أن اختيار ماركو أبو دارا للجنسية اليونانية استتبع حتما إخضاع نجله القاصر حينذاك إلى هذه الجنسية ولما لم يكن قد صدر من أبيه بعد بلوغه سن الرشد رغبة في اختيار الجنسية العثمانية في بحر ثلاث سنوات من بلوغه سن الرشد بل على العكس من ذلك قد أيد اختيار والده فلا شك أنه يعتبر متمتعاً بالرعوية اليونانية . وهذا الذي قرره الحكم من انسحاب جنسية والد المطعون عليه الأول إلى هذا الأخير عملاً بأحكام معاهدة اثينا والبروتوكول رقم "١" الملحق بها واتفاق المختارين لا مخالفة فيه للقانون لما سبق بيانه من أن مؤدى الاتفاق الأخير والتفسير الذي فسرته به الحكومتان المصرية واليونانية يتهى إلى أن اختيار الأب للجنسية اليونانية ينسحب أثره إلى الأبناء القصر الذين يكون لهم حق اختيار الجنسية العثمانية خلال ثلاث سنوات من بلوغهم سن الرشد — أما ما أورده الطاعنة في الوجه الثالث من تعيب الحكم فيما قرره من أنه يكفي ميلاد الجدة "دافيد" في مقاطعة يانينا لثبوت أن الأب المختار من المنحدرين من الأقاليم التي ضمت إلى اليونان بمقتضى معاهدة ١٩١٣ فلا مخالفة فيه للقانون لأن اتفاق سنة ١٩١٨ قد صرف الأشخاص الذين يعتبرون بأصلهم من الولايات التي ضمت بأنهم هم الذين ولدوا أو ولد آبائهم في تلك الأقاليم ولما كان الحكم قد خلص إلى أن دافيد أبو دارا ولد في يانينا فإن لولده ماركو الذي كان يقيم في مصر وقت نفاذ معاهدة سنة ١٩١٣ حق اختيار الجنسية اليونانية عملاً بأحكام البروتوكول رقم "١" الملحق بالمعاهدة —

وأما ما نعتة الطاعنة في الوجهين الرابع والخامس على الحكم المطعون فيه فيما قرره من حق الحكومة المصرية وحدها في المنازعة في إثبات انتماء والد المطعون عليه الأول إلى الأقاليم التي ضمت إلى اليونان سنة ١٩١٣ وفي حقها وحدها في المنازعة حول صحة اختيار والد المطعون عليه الأول للجنسية اليونانية فإنه نعى غير منتج لأنه على فرض صحته لا يؤدي إلى نقض الحكم ما دام أن الحكم قد أقام قضاءه على دعائين تكفيان لجملة الأولى — الحالة الظاهرة للتوفاة وزوجها المطعون عليه الأول والثانية — أن هذا الأخير قد اكتسب الجنسية اليونانية اكتساباً صحيحاً باختيار أبيه لهذه الجنسية عملاً بالبرتوكول رقم "١" الملحق بمعاهدة أثينا واتفاق سنة ١٩١٨ .

وحيث إن السبب الثالث يتحصل في النعى على الحكم بالبطلان من خمسة أوجه أولها خطأ إسناده وثانيها غموض أسبابه المتعلقة بمنطوقه وثالثها مسخ أوراق الدعوى . ورابعها — فساد استدلاله . وخامسها — إهداره لحق الدفاع . وقالت عن الوجه الأول إن الحكم المطعون فيه قرر أن الحكم الابتدائي لا يقوم على أساس قانوني إذ قضى بأن ماركو أبو دارا قد ولد باستامبول ولذلك يكون اختياره قد وقع باطلاً في حين أن الحكم الابتدائي أقيم على بطلان اختيار المطعون عليه الأول للجنسية اليونانية لحصوله بعد فوات الثلاث سنوات التالية لبلوغه من الرشد — وذكرت عن الوجه الثاني أن الحكم لم يفصل في أمر صحة اختيار المطعون عليه الأول الذي تم بعد الميعاد ، كما أن الحكم لم يبين وهو في صدد إثبات انتماء المطعون عليه الأول بأصله إلى الأقاليم التي ضمت إلى اليونان ما إذا كان يكتفي بميلاد الجدة "دافيد" في تلك الأقاليم أو لا بد أن يكون ميلاد الأب "ماركو" في تلك الأقاليم كذلك . وأوردت في الوجه الثالث أن الحكم استشهد بخطاب وزارة الخارجية إلى محافظ القاهرة وأورد جزءاً من فخواه وأهمل بقيته رغم أهميتها التي تمسكت بها الطاعنة لإثبات احتفاظ الحكومة بحقها في المنازعة في صحة انتماء والد المطعون عليه الأول بأصله إلى يانينا — كما استشهد بخطاب من محافظة مصر إلى وزارة الخارجية مؤرخ في ١٩٢٩/٧/١٦ للقول بأنه قد ثبت ميلاد دافيد جد المطعون عليه الأول بـيانينا ، مع أنه بالرجوع إلى هذا الخطاب يبين أن الأمر لا يبدو

مجرد إقرار من المطعون عليه الأول أمام السلطات المصرية أثبتت الطاعة كذبه وأن الحكم مسخ دفاع الطاعة إذ افترض أنها قررت في دفاعها أمام المحكمة الاستئنافية أن ضم بلاد إلى دولة أخرى يستتبع حتماً أن يخضع الأبناء القصر المولودين في البلاد المضحومة إلى جلسة الدولة الضامنة حتى ولو اختار الأب الجنسية القديمة - وذكرت في الوجه الرابع أن الحكم استخلص من كتاب مجلس الدولة إلى وزارة الخارجية اعترافاً منه بالجنسية اليونانية للمطعون عليه الأول في حين أن الخطاب لا يؤدي هذا المعنى بل يستدل منه تكرار النحفظ في الاعتراف بالجنسية اليونانية لوالده - كما أن الحكم استخلص من خطاب وزارة الخارجية المؤرخ ١٩٢٩/٨/٧ لمحافظة مصر أن الحكومة تعترف بالصفة اليونانية للمطعون عليه الأول بطريق التبعية لوالده وأن اختياره صحيحاً تأييداً لاختيار والده في حين أن ما يمكن استخلاصه استخلاصاً سائناً من هذا الخطاب هو أن الحكومة تعامل المطعون عليه الأول كمختار يوناني لا كيوناني بالتبعية لوالده - وأن الحكم استخلص من خطاب وزارة الخارجية المؤرخ في ٩ من ديسمبر سنة ١٩٣١ أن الحكومة المصرية تأخذ بحق الدم إعمالاً لاتفاقها مع الحكومة اليونانية وبذلك يكون الحكم قد استخلص وجود اتفاق دولي معدل لا اتفاق سنة ١٩١٨ دون أن يكون له وجود ، وأيد هذا الاستدلال باستشهاد بقانون الجنسية المصرية الذي لم يكن قد صدر وقت عقد معاهدة أثينا أو اتفاق سنة ١٩١٨ ، وأن الاستدلال الصحيح إنما يكون بالاعتماد على قانون الجنسية العثمانية الصادر في سنة ١٨٦٩ والذي تقرر المادة الثامنة منه - " أن الذين خرجوا من تابعة الدولة العلية أو حرموا منها إذا كان لهم أولاد ذكور لا يحسبون تابعين لوالديهم بل يبقون تابعين للدولة العلية " - وانتهت الطاعة في بيان الوجه الخامس إلى أن الحكم لم يشر إلى الطلب الذي قدمته الطاعة إلى المحكمة تطلب فتح باب المرافعة لتقديم مستند هام يدل على أن الجلد "دافيد" مولود باستامبول .

وحيث إن هذا النفي مردود في الوجه الأول بأنه نفي غير مستج لأن الحكم المطعون فيه لم ير في مولد "ماركو" والد المطعون عليه الأول في استامبول سبباً

لحرمانه من اختيار الجنسية اليونانية اكتفاء بأن والده "دافيد" مولود في يانينا
ومردود في الوجه الثاني بأن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه على أن اختيار
"ماركو" الجنسية اليونانية ينسحب أثره إلى ابنه المطعون عليه الأول ولم يتطلب
الحكم حصول اختيار جديد من هذا الأخير لأن القانون لا يتطلب منه ذلك
ومردود في الوجه الثالث بأن خطاب وزارة الخارجية الذي تشير إليه الطاعة قد
ورد به أن "وزارة الخارجية تفيد أن ماركو دافيد أبودارا والد ليلي وجد اسمه
مقيدا بسجل الذين اختاروا التبعية اليونانية" وقد استند الحكم المطعون فيه
إلى هذا الخطاب في إثبات الحالة الظاهرة للمطعون عليه الأول وليس في التحفظ
الذي ورد بهذا الخطاب من احتفاظ الحكومة بحقها في المنازعة في صحة انتماء هذا
الشخص بأصله إلى الأقاليم التي ضمت إلى اليونان ما ينفي صحة ما استخلصه الحكم من
هذا الخطاب على ثبوت الحالة الظاهرة لأن تلك الحالة شيء وعلمتها شيء آخر على ما سبق
القول في الرد على السبب الأول. كما أن الجدل فيما استخلصه الحكم من خطاب محافظة
مصر بشأن ثبوت ميلاد جد المطعون عليه الأول في يانينا جدل موضوعي يدور
حول تقدير الدليل مما تستقل به محكمة الموضوع — أما ما تنعاه الطاعة على الحكم من
القول بسخ دفاعها فإنه مردود بأن الحكم خلاص في صدد تقرير آثار الضم بالنسبة
لجنسية الأبناء الذين يختار آباؤهم الجنسية القديمة إلى عدم وجود قاعدة ثابتة في هذا
الخصوص وأن الأمر في كل حالة تحكمه المعاهدات الخاصة وهو ما انتهت إليه
الطاعة في مذكرتها — وما أوردته الطاعة بشأن استخلاص الحكم من خطاب
مجلس الدولة مردود بأن احتفاظ الحكومة بحقها في المنازعة في ثبوت انتماء
المطعون عليه الأول إلى الأقاليم التي ضمت إلى اليونان لا يؤثر فيما استخلصته المحكمة
من هذا الخطاب كدليل على ثبوت الحالة الظاهرة كما أن ما تنعاه الطاعة في
خصوص ما استخلصه الحكم من خطاب وزارة الخارجية المؤرخ في ١٩٢٩/٨/٧
مردود بأن الحكم أورد نص هذا الخطاب في صدد بيان الأدلة على ثبوت الحالة
الظاهرة وليس فيما استخلصه الحكم في هذا الصدد ما يتناقض مع ما جاء بذلك
الخطاب أما النعي على الحكم فيما استخلصه من خطاب وزارة الخارجية إلى المحافظة

المؤرخ ٩ من ديسمبر سنة ١٩٣١ فردود بأن الحكم استخلص من هذا الخطاب أن الحكومة المصرية تأخذ بحق الدم في تعريف جنسية الأبناء إذ ورد بهذا الخطاب أن الحكومة حرت على مبدأ معرفة الأبناء القصر للاختارين بغير حاجة إلى تأييدهم اختيار والديهم لأن جنسية الأبناء مستمدة من جنسية آبائهم ومن ثم فإن استخلاص الحكم في هذا الخصوص لا يشوبه فساد في التدليل . أما ما جاء بالحكم من أخذ التشريع المصري الحديث بهذا المبدأ فإنه تقرير لا يعيب الحكم في شيء — وأخيرا فإن الوجه الأخير من هذا السبب مردود بأن المحكمة لم تكن ملزمة بإجابة طلب فتح باب المرافعة لتقديم مستند جديد وبالتالي ليست ملزمة بالإشارة إلى هذا الطلب في حكمها .

وحيث إنه لكل ذلك يتعين رفض الطعن .

جلسة ١٩ من ديسمبر سنة ١٩٥٧

برئاسة السيد عبد العزيز محمد رئيس المحكمة ، وبحضور السادة : محمود حماد ، ومحمد متول عظم ،
ومحمد زعفراني سالم ، ومحمد رفعت المستشارين .

(١٠٧)

طعن رقم ٦ سنة ٢٧ ق "أحوال شخصية" :

استئناف . أحوال شخصية . استئناف الأحكام الابتدائية الصادرة في مسائل الأحوال الشخصية والوقف التي كانت من اختصاص المحاكم الشرعية . متى يعتبر هذا الاستئناف مرفوعا ؟

يجب تطبيق المواد الواردة في باب الاستئناف من القانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١
المشتمل على لائحة ترتيب المحاكم الشرعية فيما يتعلق بالاستئناف الذي يرفع عن
الأحكام الابتدائية الصادرة في مسائل الأحوال الشخصية والوقف التي كانت
من اختصاص المحاكم الشرعية وذلك عملا بالمادة الخامسة من القانون ٤٦٢
لسنة ١٩٥٥ . ويعتبر الاستئناف مرفوعا وتتصل به محكمة الاستئناف بتقديم
معيضته إلى قلم الكتاب في الميعاد المحدد في المادة ٣٠٧ من القانون ٧٨
لسنة ١٩٣١ وبقيده بالجدول في الميعاد المحدد في المادة ٣١٤ من هذا القانون ،
أما إعلان الصحيفة للنهـم لتقوم الخصومة بينه وبين المستأنف فهو إجراء لم يحدد
له القانون ميعادا فللمستأنف أن يقوم به أو يقوم به قلم الكتاب بعد قيد الدعوى .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر
 والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن -
تتحصل في أن المطعون عليها أقامت الدعوى الابتدائية رقم ١٨١ سنة ١٩٥٦ كلى

اسكندرية أحوال شخصية على عوض شحاته عوض وإخوته أحمد وعلى ونفيسه والسيد طلبت فيها الحكم بثبوت وفاة شحاته عوض أحمد وأن من ورثته ولديه محمد وفادره المشمولين بوصايتها ويستحقان في تركته $\frac{1}{11}$ ط ٦ من ٢٤ ط تنقسم إليها تركته للذكر مثل حظ الأنثيين - وفي ٣٠ من يونيو سنة ١٩٥٦ حكمت محكمة أول درجة للطعون عليها بطلباتها ، فاستأنف المحكوم عليهم أمام محكمة استئناف الاسكندرية وقيد الاستئناف برقم ٦٧ سنة ١٢ ق شرعى ، وفي ١٧ من يناير سنة ١٩٥٧ حكمت المحكمة برفض الاستئناف لتقديمه بعد الميعاد المقرر لرفعه . وأقامت المحكمة قضاها على أن الاستئناف دفع رسمه وقيد بالجدول في يوم ٢٥ من يوليو سنة ١٩٥٦ وأعلنت صحيفته للاستئناف عليها في ٣١ من يوليو سنة ١٩٥٦ ، وأنه عملا بأحكام القانون ٤٦٢ سنة ١٩٥٥ يتعين أن يكون السير في الاستئناف وفقا لأحكام قانون المرافعات ، ولما لم يبلغ من أحكام القانون رقم ٧٨ سنة ١٩٣١ وتطبيقا لذلك يتعين لقبوله شكلا أن يكون رفعه في الثلاثين يوما التالية لصيدور الحكم المستأنف عملا بالمواد ٣٠٧ ، ٣٠٨ ، ٣١٠ ، ٣٢٠ من القانون ٧٨ سنة ١٩٣١ - وأن شراح القوانين النظامية قد أجمعوا على أن الإعلان شرط لرفع الدعوى وبه تعتبر الدعوى قائمة وإن لم تقيد وأن المحاكم الشرعية إذ كانت تعتبر الاستئناف مرفوعا من تاريخ قيده بالجدول وإن لم تعلن مريضته إلى المستأنف عليه إنما كانت تستند في ذلك إلى المادة ٥٩ من القانون ٧٨ سنة ١٩٣١ التي كانت تعتبر الدعوى مرفوعة إلى المحكمة من تاريخ قيدها بالجدول مع عدم الإخلال بالحقوق التي تترتب على عدم الإعلان ، وأن المادة ٥٩ المشار إليها قد ألغيت بالقانون ٤٦٢ سنة ١٩٥٥ ومن ثم يتعين إعمال أحكام قانون المرافعات وعلى ذلك لا يكون الاستئناف مرفوعا إلا بإعلان صحيفة الاستئناف للمستأنف عليه في الميعاد المحدد قانونا . وفي ٢٨ من يناير سنة ١٩٥٧ طمنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض ، وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون وأبدت النيابة رأيها بتنقض الحكم ، وقررت دائرة الفحص بجلسة ٢٢ من مايو سنة ١٩٥٧ إحالة الطعن إلى هذه الدائرة . وفي ٢٣ من مايو سنة ١٩٥٧ أصدر السيد رئيس المحكمة قرارا بإعلان تقرير الطعن إلى المطعون عليها

وحدد لها خمسة عشر يوما من تاريخ إعلانها لإيداع مذكرة بدفاعها مشفوعة بالمستندات وحدد للنيابة الواحد والعشرين يوما التالية لإبداء رأيها — وقد أعلن تقرير الطعن إلى المطعون عليها في ٤ من يونيو سنة ١٩٥٧ وأودعت مذكرة بدفاعها في ١٩ يونيو سنة ١٩٥٧ ثم أودعت للنيابة مذكرتها الأخيرة في ٢٢ من أكتوبر سنة ١٩٥٧ وحدثت جلسة ٥ من ديسمبر سنة ١٩٥٧ لنظر الطعن وفيها صحت النيابة على ما جاء بمذكرتها .

وحيث إن الطعن أقيم على سبب واحد يتحصل في النعي على الحكم المطعون فيه بالخطأ في تطبيق القانون فيما قرره من أن الاستئناف لا يعتبر مرفوعا إلا من تاريخ إعلان صحيفته للنصم لا من تاريخ قيده بالجدول — ذلك أن القانون رقم ٧٨ سنة ١٩٣١ قد تضمن الفصل الثاني من الباب الخامس منه بيان لإجراءات الاستئناف والسير فيه وأنه لم يُلغ من هذا الفصل وفقا للقانون رقم ٤٦٢ سنة ١٩٥٥ إلا المادة ٣٢٨ الخاصة باجتماع أعضاء المحكمة الشرعية العليا بهيئة دوائر مجتمعة — وأنه يستفاد من نصوص المادتين ٣١٠ ، ٣١٣ من القانون رقم ٧٨ سنة ١٩٣١ أن الاستئناف يعتبر مرفوعا بمجرد تقديم صحيفته إلى قلم كتاب المحكمة وأن هذا هو ما جرى عليه العمل في المحاكم الشرعية حتى نفاذ القانون رقم ٤٦٢ سنة ١٩٥٥ — وأما ما أورده الحكم المطعون فيه بشأن المادة ٥٩ من القانون ٧٨ سنة ١٩٣١ التي ألغاه القانون رقم ٤٦٢ سنة ١٩٥٥ فمردود بأن هذه المادة كانت تتحدث عن الدعاوى الأصلية لا عن الاستئناف الذي أفرد له القانون فصلا خاصا به بين فيه طريقة رفعه وقيده وإعلانه ولم يرد بهذا الفصل نص يوجب إعلان صحيفة الاستئناف في مدة معينة .

وحيث إن هذا النعي صحيح . ذلك أن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه "برفض الاستئناف لتقديمه بعد الميعاد المقرر لرفعه" على ما أورده من "أن الاستئناف دفع رسمه وقيد بالجدول في يوم ٢٥ من يوليو سنة ١٩٥٦ وأعلنت صحيفته للاستئناف علم في ٣١ من يوليو سنة ١٩٥٦ وأنه عملا بأحكام القانون ٤٦٢ سنة ١٩٥٥ يتغير أن يكون السير في الاستئناف وفقا لأحكام قانون المرافعات ، ولما لم يـ

من أحكام القانون ٧٨ سنة ١٩٣١ وتطبيقا لذلك يتعين لقبوله شكلا أن يكون
رفعه في الثلاثين يوما التالية لصدور الحكم المستأنف عملا بالمواد ٣٠٧ ، ٣٠٨ ،
٣١٠ ، ٣٢٠ من القانون ٧٨ سنة ١٩٣١ — وأن شراح القوانين النظامية قد
أجمعوا على أن الإعلان شرط لرفع الدعوى وبه تعتبر الدعوى قائمة وإن لم
تقيد — وأن المحاكم الشرعية إذ كانت تعتبر الاستئناف مرفوعا من تاريخ قيده
بالجدول وإن لم تعلن هويضته إلى المستأنف عليه إنما كانت تستند في ذلك إلى
المادة ٥٩ من القانون ٧٨ سنة ١٩٣١ التي كانت تعتبر الدعوى مرفوعة إلى
المحكمة من تاريخ قيدها بالجدول . إلا أن المادة ٥٩ المذكورة قد ألغيت بالقانون
٤٦٢ سنة ١٩٥٥ ومن ثم يتعين إعمال أحكام قانون المرافعات وعلى ذلك
لا يكون الاستئناف مرفوعا إلا بإعلان صحيفة الاستئناف للمستأنف عليه في الميعاد
المحدد قانونا . وهذا الذي أقام الحكم عليه فضاه مخالف للقانون — ذلك
أن المادة الخامسة من القانون ٤٦٢ سنة ١٩٥٥ نصت على أن : "تتبع أحكام
قانون المرافعات في الإجراءات المتعلقة بمسائل الأحوال الشخصية والوقف والتي
كانت من اختصاص المحاكم الشرعية أو المجالس المليية عدا الأحوال التي وردت
بشأنها قواعد خاصة في لائحة ترتيب المحاكم الشرعية أو القوانين الأخرى المحككة
لها" ثم نصت المادة "١٣" من القانون ٤٦٢ سنة ١٩٥٥ على إلغاء بعض
مواد القانون رقم ٧٨ سنة ١٩٣١ . ولم يشمل هذا الإلغاء فيما يتعلق بالاستئناف
إلا المادة ٣٢٨ الخاصة باجتماع المحكمة العليا الشرعية على هيئة دوائر مجتمعة ومن
ثم وعملا بالمادة الخامسة من القانون ٤٦٢ سنة ١٩٥٥ تكون المواد الواردة
في باب الاستئناف من القانون ٧٨ سنة ١٩٣١ هي الواجبة التطبيق — ولما
كانت المادة ٣٠٧ من القانون الأخير تنص على أن ميعاد استئناف
الأحكام الصادرة من المحاكم الجزئية خمسة عشر يوما كاملة وميعاد استئناف
الأحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية ثلاثون يوما ... وكانت المادة ٣٠٩
تنص على أنه : "إذا لم يحصل الاستئناف في الميعاد المقرر يكون الحكم الابتدائي
واجب النفاذ غير قابل للاستئناف" كما كانت المادة ٣١٠ تنص على أن : "يرفع
الاستئناف بورقة تعلن الخصم بطريق الإعلان المنصوص عليها في هذه اللائحة..."

ثم نصت المادة ٣١١ على أن : "تقدم ورقة الاستئناف المذكورة لقلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم المستأنف أو قلم كتاب محكمة الاستئناف..." وأوردت المادة ٣١٣ أن "على كاتب محكمة الاستئناف في الحالين أن يقيد الدعوى في الجدول العمومي المعد لقيود القضايا متى ورد له أصل الإعلان ثم يقدمها للجلسة المحددة ...". ثم أوردت المادة ٣١٤ الجزء على عدم القيد فنصت على أنه : "إذا لم يقيد المستأنف الدعوى في ستة أيام إن كانت القضية كلية أو ثلاثة أيام إن كانت جزئية كان الاستئناف ملغى وسقط حقه فيه إن كانت مدته قد مضت..." وجرى نص المادة ٣٢٠ بأن : "يرفض الاستئناف إذا قدم بعد الميعاد المقرر لرفعه". ويبين من هذه النصوص أن المشرع حدد ميعاد الاستئناف في المادة ٣٠٧ وأورد في المادة ٣٠٩ الجزء على عدم حصول الاستئناف في ذلك الميعاد فقرر أن الحكم الابتدائي يصبح في هذه الحالة واجب النفاذ غير قابل للاستئناف ثم نص في المادة ٣١٠ على رفع الاستئناف ورقة تملن الخصم ولم يحدد في تلك المادة ميعادا لهذا الإعلان ، وبين بعد ذلك في المادة ٣١١ ما يتبع في ورقة الاستئناف ، فنص على أن تقدم لقلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم أو قلم كتاب محكمة الاستئناف ، وأوجب في المادة ٣١٣ على كاتب محكمة الاستئناف قيد الدعوى في الجدول العمومي ، وحدد في المادة ٣١٤ ميعاد حصول القيد ورتب على عدم القيام بهذا الإجراء في الميعاد المحدد اعتبار الاستئناف ملغى وسقوط الحق فيه إن كانت مدته قد مضت ، ثم انتهى في المادة ٣٢٠ إلى النص على رفض الاستئناف إذا قدم بعد الميعاد المقرر لرفعه - أي أن المشرع اعتبر أن الاستئناف يحصل بتقديم صحيفته إلى قلم الكتاب في الموعد المحدد بالمادة ٣٠٧ ورتب على عدم تقديمه في ذلك الميعاد وجوب الحكم برفضه . كما أوجب المشرع قيد الاستئناف في مدة محددة ورتب على عدم القيد في الميعاد اعتباره ملغى وسقوط الحق فيه ، في حين أن المشرع في المادة ٣١٠ لم يحدد ميعادا لإعلان الخصم بصحيفة الاستئناف مما مؤداه أن الاستئناف يستوفى أوضاعه الشكلية وتتصل به محكمة الاستئناف بتقديم صحيفته إلى قلم الكتاب في الميعاد المحدد في المادة ٣٠٧ وبقيده بالجدول في

الميعاد المحدد في المادة ٣١٤ ، أما إعلان الصحيفة للنص لتقوم الخصومة بينه وبين المستأنف فإجراء لم يحدد له القانون ميعادا ، فالمستأنف أن يقوم به أو يقوم به قلم الكتاب بعد قيد الدعوى — لما كان ذلك و كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه برفض الاستئناف لتقديمه بعد الميعاد المقرر لرفعه استنادا إلى أن الاستئناف لا يعتبر مرفوعا إلا بإعلان صحيفته للاستئناف عليه في الميعاد المحدد بالمادة ٣٠٧ من القانون رقم ٧٨ سنة ١٩٣١ فإنه يكون قد خالف القانون ويتعين لهذا نقضه .

جلسة ٢٦ من ديسمبر سنة ١٩٥٧

بإقامة السيد عبد العزيز محمد رئيس المحكمة، وبحضور السادة : محمود مباد، وعبد متولى عتلم ، وعبد
زغفراني مالم ، والخمسة العشر المتشارين .

(١٠٨)

الطعن رقم ٢٩١ سنة ٢٣ ق :

١ - موارد . بيع "ضمان عدم التعرض" . مقايضة . شرط انتقال التزامات المورث
إلى الوارث . مثال .

ب - إعلان "الإعلان لجهة الإدارة" . عدم إثبات الخطرات إلى صيغة تسليم الصورة
لجهة الإدارة والوقت الذي استقل فيه المحضر إلى محل المعلن إليه . بطلان الإعلان .
م ١١ و ١٢ و ٢٤ مراسلات .

٢ - الأصل المقرر في التشريع الفرنسي في شأن الوارث الذي يقبل التركة
بغير تحفظ أنه لا يستطيع - بمقتضى متابعته لشخصية المورث - أن يطلب
استحقاق العين التي تصرف فيها مورثه لو كانت هذه العين مملوكة له بسبب خاص
لأنما إذا قبل الوارث التركة بشرط الجرد كانت شخصية مستقلة عن شخصية المورث
ولا يصح أن يواجه بالزام المورث عدم التعرض للمشتري إذا ادعى الاستحقاق
للمورث من الأعيان تصرف فيها مورثه للغير - وقد أضحى المشرع المصري في انتقال
التركة بما يتقارب في هذا الخصوص مع ما يدرره القانون الفرنسي بشأن
الوارث إذا قبل التركة بشرط الجرد لأنه يعتبر شخصية الوارث مستقلة عن شخصية
المورث وأن ديون المورث إنما تعلق بتركته لا بدمة ورثته ، ولا يمكن أن يقال
بأن التزامات المورث تنقل إلى ذمة الوارث بمجرد كونه وارثاً . إلا إذا أصبح
الوارث مسئولاً شخصياً عن التزامات المورث كاتبع الاستدانة من التركة -
وعلى ذلك فتبين من وقائع الدعوى أن المورث كان قد تصرف في أعيان له

للتغير بمقتضى هذه بدل لم يسجل ثم تصرف في ذات الأطنان بالبيع لأحد أولاده
بعقد بيع مسجل فأقام هذا الأخير بعد وفاة البائع دعوى على المتبادل معه يطلب
تثبيت ملكيته إلى هذا القدر فقضى برفض دعواه اتباعا لما هو مقرر في التشريع
الفرنسي في شأن الوارث الذي يتقبل التركة بغير تحفظ فإن الحكم يكون قد خالف
القانون .

٢ — جرى قضاء محكمة النقض بأنه يعتبر باطلا الاعلان المسلمة ورقته لحاكم
البلدة أو شيخها إذا لم يثبت المحضر في محضره الخطوات التي سبقت تسميم الصورة
إليه والوقت الذي انتقل فيه إلى محل المعلن إليه وذلك عملا بالمواد ١١ و ١٢
و ٢٤ من قانون المرافعات .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر ،
والمرافعة و بعد المداولة .

حيث إن الوقائع تخاص — كما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق
الطعن — في أن الطاعنة أقامت الدعوى رقم ٧٦٠ - سنة ١٩٤٩ كل - منور على
المطعون عليهما طالبة الحكم بتثبيت ملكيتها إلى ٢ فدان و ١١ مرطا شائعة
في ٨ فدادين و ١٨ قيراطا مبينة بصحيفة الدعوى — وإلزامهما بدفع الأطنان
المدكورة وتسليمها إليها — مستندة في ذلك إلى عقد بيع صادر إليها من والدها
المرحوم محمد باشا مقبل في ١٩٤٥/١/٣ ومسجل في ١٩٤٥/١/٢٤ وقالت إن
المطعون عليه الثاني كان مستأجرا لهذه الأطنان فسلمها إلى المطعون عليه الأول —
ودفعت هذه الأخيرة الدعوى بأنها تملك القدر موضوع النزاع مع بقى البدل
مع أخيها — (ولد الطاعنة) — عقد محرز بينهما في ١٠ من أكتوبر سنة ١٩٤٣
أقرن بوضع يدها منذ ذلك التاريخ — وأن هذا العقد ولو أنه غير مسجل إلا أنه
يفضل عقد الطاعنة لأن هذا العقد الأخير صوريته مصدقة — بل أنه
صادر من والد إلى ابنته بصفته وليا طبيعيا عليها — هذا فضلا عن نتيجة

تواطؤ وتدليس للاضرار بها . وبتاريخ ٢٢ من مايو سنة ١٩٥١ قضت محكمة أول درجة بتثبيت ملكية الطاعنة للأطيان وتسليمها إليها فاستأنف المطعون عليهما هذا الحكم إلى محكمة استئناف الاسكندرية - وقيد استئنافهما برقم ٣٦٨ سنة ٧ ق . وبتاريخ ١٠ من يونيو سنة ١٩٥٣ حكمت هذه المحكمة بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف ورفض دعوى المستأنف عليها (الطاعنة) وألزمتهما بالمصاريف عن الدرجتين ونحو مائة قرش مقابل أتعاب المحاماة عنهما . وبتاريخ ٦ من سبتمبر سنة ١٩٥٣ قررت الطاعنة الطعن بالنقض في هذا الحكم ، وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون وأبدت النيابة رأيها بالتصميم على ما ورد بمذكرتها (وقد جاء فيها أنها تطلب رفض الطعن بالنسبة للطعون عليه الثاني لكونه باطلا شكلا) - وأن الحكم المطعون فيه مرجح تقضيه في خصوص السببين الأول والثاني ولذلك تطلب إحالته إلى الدائرة المدنية - وقررت دائرة فحص الطعون إحالة الطعن إلى هذه الدائرة بجلاسة ٦ من يونيو سنة ١٩٥٧ وصممت النيابة على طلباتها السابقة .

ومن حيث إن النيابة العامة أبدت رأيها بعدم قبول الطعن شكلا بالنسبة للطعون عليه الثاني لأن المحضر أثبت في محضر الإعلان أنه أعلنه مخاطبا مع شيخ البلد لنيابته ولعدم وجود من يستلم الاعلان عنه - دون أن يثبت الخطوات التي تمت في سبيل الاعلان وكان يجب عليه أن يثبت هذه الخطوات وإغفال ذلك يترتب عليه بطلان الإعلان .

وحيث إن ما أبدته النيابة في هذا الخصوص في محله لأنه وفقا لما جرى عليه قضاء هذه المحكمة يعتبر باطلا الاعلان المسلمة ورقته لحاكم البلدة أو شيخها إذا لم يثبت المحضر في محضر الخطوات التي سبقت تسليم الصورة إليه والوقت الذي انتقل فيه إلى محل المطعون عليه كما هو الحال في إعلان تقرير هذا الطعن إلى المطعون عليه الثاني وذلك عملا بالمواد ١١ ، ١٢ ، ٢٤ من قانون المرافعات ومن ثم يتعين الحكم بعدم قبول الطعن شكلا بالنسبة للطعون عليه الثاني .

وحيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية بالنسبة للمطعون عليها الأولى .

وحيث إن الطعن بني على أربعة أسباب — تنحى الطاعنة في الأسباب الثلاثة الأولى منها — على الحكم المطعون فيه أنه مشوب بالخطأ في القانون — وفي بيان ذلك ذكرت أن محكمة الاستئناف قد أقامت حكمها برفض الدعوى على أساس أنها (أى الطاعنة) بوصفها وارثة لوالدها المرحوم محمد مقبل باشا تعتبر خلفا عاما له فينتقل إليها التزام الضمان الواقع على عاتقه — نتيجة لمقد البذل الذي تم بين مورثها والمطعون عليها الأولى — والحال أن الطاعنة — بعد شرائها الأطنان موضوع النزاع من أيها وتسجيلها عقد البيع الصادر لها منه — لم تعد — في خصوص ما اشترته — خلفا عاما — ولم ينتقل إليها التزام الضمان الذي كان على مورثها — وإنما تعتبر من طائفة الغير — ذلك أنها تستمد حقوقها من عقد البيع — المسجل الذي انتقلت به الملكية لها — قبل وفاة مورثها — وفقا لأحكام قانون التسجيل رقم ١٨ لسنة ١٩٢٣ وطبقا للسادة الأولى منه — وبهذا خرجت الأعيان المتنازع عليها من تركة مورثها فلا محل لتحميلها بالتزام ما إذ أن الورثة لا يضمنون التزامات مورثهم إلا في حدود ما تركه عند وفاته — والواجب في هذا الخصوص إعمال أحكام قانون التسجيل — وبما أن المطعون عليها الأولى لم تسجل عقد البذل — فإن ملكية الأطنان المتنازع عليها تكون ثابتة للطاعنة — بلا نظر لما تقول به المطعون عليها الأولى من وضع يدها على ما آل إليها بالبذل لأن وضع اليد المذكور يكون بغير جدوى إذ هو لا يؤدي إلى التملك بالتقادم الخمسى — ولا وجه كذلك لما ساقه الحكم المطعون فيه من تحميل الطاعنة بالتزام الضمان الناشئ عن تصرفات مورثها — تأسيسا على ما أورده من أنه إذا تصرف المورث في مال غير مملوك له ثم ورثه المالك الحقيقي كان هذا المالك الحقيقي ملزما بالضمان وتنفيذ تصرفات مورثه .

وحيث إن هذا النعى على أساس ، ذلك أنه يبين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه برفض دعوى تثبيت الملكية من الطاعنة على ما ورد فيه من أن : ” المحكمة لا ترى الأخذ بما ذهب إليه الحكم الابتدائي من أن

العقد المسجل الصادر إلى (الطاعنة) يفضل عقد البذل غير المسجل والصادر (للمطعون عليها الأولى) في تاريخ سابق على البيع وقبل وفاة البائع الذي حصل عنه التصرف — ذلك أنه مسلم بأن البائع يلزم بعدم منازعة المشتري في ملكية المبيع وعدم التعرض له في انتفاعه به سواء أكان هذا التعرض قانونيا أم ماديا فيجب عليه ألا يتعرض للمشتري في المبيع وألا يحاول انتزاعه منه . والالتزام بضمان التعرض الشخصي ليس مقصورا على البائع بل ينتقل بوفاته إلى ورثته الذين يلتزمون بعدم التعرض للمشتري في حيازته فيمتنع عليهم الأعمال التي من شأنها الإخلال بحيازة المشتري الهادئة — وقد فرعوا على ذلك أنه إذا باع إنسان شيئا غير مملوك له ثم ورثه المالك الحقيقي وكان ملزما بالضمان على حسب أحكام الميراث ففي هذه الحالة لا يصح للوارث طلب استرداد المبيع — فإذا فعل جاز للمشتري أن يدعي دعواه بأنه وهو ضامن للبيع يحرم عليه التعرض — والالتزام بالضمان لا يقبل بطبيعته الانقسام ولو كان المبيع قابلا للتجزئة لأنه عبارة عن تعهد الضامن بالامتناع عن عمل من الأعمال وهو التعرض . فإذا حصل تعرض من جانب البائع أو ورثته للمشتري ولو في جزء تافه أصبحت حيازته غير هادئة وكان الضامن مخلا بالتزامه . وبما أن (الطاعنة) وهي من ورثة البائع لا يجوز لها أن تنازع (المطعون عليها الأولى) في ملكيتها وتطلب الحكم بتثبيت ملكيتها إلى الأطيان التي تبادلت عليها مع مورثها — حتى مع التسليم أن عقد المطعون عليها الأولى غير مسجل ، ذلك لأن عدم تسجيل العقد لا ينفي التزامها بالضمان ذلك لأن عقد البيع سواء أكان مسجلا أو غير مسجل يلزم البائع أن يمكن المشتري من الانتفاع بالمبيع وحيازته حيازة هادئة ولا يسقط حق الضمان عن البائع إلا إذا اشترط عدم الضمان وكان المشتري عالما وقت الشراء بسبب الاستحقاق أو اعترف بأنه اشترى ساقط الخيار — أما عدم تسجيل المشتري عقد شرائه فلا يترتب عليه سقوط الضمان وقد ورثت (الطاعنة) هذا الالتزام عن البائع باعتبارها إحدى ورثته . وبما أنه لا ينفي هذا الالتزام بالضمان أو يقلل من قيمته صدور عقد البيع (للطاعنة) وتسجيله إذ لا يمكن أن تقوم مفاضلة بين عقد البيع المسجل الصادر إليها من والدها وبين العقد غير المسجل الصادر منه إلى

المطعون عليها الأولى ما دام التزامها بالضمان قائما ويمثل هذا الضمان في وجوبك دفع التعرض القانوني الذي يقع على (المطعون عليها الأولى) من الغير وتعويضها إذا انتهى التعرض باستحقاق المبيع الأمر الذي لا يتفق معه بدهاء تعرضها هي (المطعون عليها الأولى) مع وضع يدها وأن يحصل هذا التعرض بذعوى تطلب فيها الحكم بتثبيت ملكيتها للأطيان التي سبق أن تبادلت عليها مع والدتها بحجة أن المطعون عليها الأولى لم يسجل عقد التبادل الذي تم بينها وبين والدتها، فأصبحت هي صاحبة لأفضلية لأنها سارعت وشجلت عقد البيع الصادر إليها من نفس الأطيان التي حصل بشأنها التبادل، وظاهر مما تقدم أن الحكم المطعون فيه يقو في جوهره على القول بأن مورث الطاعنة ضامن بمقتضى عقد البذل عدم التعرض للمطعون عليها الأولى — وأن هذا الالتزام ينتقل إلى الطاعنة بوصفها أحد ورثته — وأنه يتمتع عليها إعمالا لمقتضى واجب الضمان أن تطلب الاستحقاق فيما تبادل عليه مورثها مع المطعون عليها الأولى ارتكاثا إلى أنها تلقت ملكية القدر الذي آل للمطعون عليها الأولى بالبذل — من مورثها بمقتضى عقد البيع الذي سيجته — أخذا بما هو مقرر من أن من وجب عليه الضمان امتنع عليه التعرض وما قام عليه الحكم المطعون فيه في هذا الخصوص إنما هو اتباع للأصل المقرر في التشريع الفرنسي في شأن الوارث الذي يقبل التركة بغير تحفظ — إذ يكون الوارث قائما مقام مورثه — فيتلقى حقوقه ويلتزم بالتزاماته — فإذا كان على مورثه التزام بضمان عدم التعرض انتقل إليه هذا الالتزام — وامتنع عليه — بمقتضى متابعتة لشخصية المورث — أن يطالب استحقاق العين التي تصرف فيها مورثه لو كانت هذه العين مملوكة له بسبب خاص، أما إذا قبل الوارث التركة بشرط الجرد كانت شخصيته مستقلة عن شخصية المورث فلا تعتبر ذمته الشخصية مسئولة عن التزامات المورث — إذ هو إنما يعتبر مسئولا بوصفه حائزا لأعيان التركة — فهو بالنسبة للمورث شأنه شأن الغير — ودل ذلك يحتفظ الوارث بشرط الجرد بذمته الخاصة مستقلة عن ذمة المورث فإذا كان للوارث دين قبل المورث أو العكس فلا ينقضي باتحاد الذمة — ولا وارث أن يكسب حقوقا جديدة قبل التركة إذا ما حل حولا قانونيا محل الدائنين — ولا يصح أن يواجه الوارث

بالتزام المورث عدم التعرض للشترى إذا ادعى الاستحقاق لعين من الأعيان
تصرف فيها مورثه للغير .

وحيث إن النظر الذي أخذ به المشرع المصري في انتقال التركات يتقارب
في خصوص ما يدور عليه النزاع في هذه الدعوى مع ما يقوره القانون الفرنسي
نشان الوارث إذا قبل التركة بشرط الجرد - ذلك لأنه يعتبر شخصية الوارث
مستقلة عن شخصية المورث وأن ديون المورث إنما تعلق بتركته لا بذمة ورثته -
فلا يمكن أن يقال بأن التزامات المورث تنتقل إلى ذمة الوارث بمجرد كونه وارثاً،
إلا إذا أصبح الوارث مسئولاً شخصياً عن التزامات المورث كنتيجة لاستفادته
عن التركة .

وحيث إنه لما تقدم يمين تقض الحكم المطعون فيه بدون حاجة إلى بحث
السبب الرابع من أسباب الطعن .

جلسة ٢٦ من ديسمبر سنة ١٩٥٧

برئاسة السيد عبد العزيز محمد رئيس المحكمة ، وبحضور السادة : محمود عماد ، محمد متولى عتلم ، محمد زعفراني سالم ، محمد رفعت المستشارين .

(١٠٩)

ظعن رقم ٣٤٨ سنة ٢٣ ق :

(أ) دعوى "مصرفاتها" . حكم "تسبيب معيب" . الحكم بالزام أحد الخصوم بمصاريف الدعوى دون الرد على دفاعه من أنه لا شأن له بالتزاع القائم في الدعوى ودون بيان الأساس الذي استند إليه الحكم في إلزامه بالمصرفات . قصور . م ٣٥٧ مدني .

(ب) حكم "تصحيحه" . دعوى مصرفاتها . الحكم بالزام أحد الخصوم بالمصاريف دون الإشارة في الأسباب . من اتجاه الحكم في شأن هذه المصاريف . القول بأن هناك خطأ ماديا في الخصم الراجب إلزامه بالمصاريف وإمكان الرجوع إلى المحكمة التي أصدرت الحكم لتصحيحه . غير صحيح . شرط الرجوع إلى المحكمة التي أصدرت الحكم لتصحيح الخطأ المادي الواقع في منظوقه . م ٣٦٤ مرافعات .

(ج) تقض . إعلان الظعن . إعلان "الإعلان في الحل المختار" . موطن . عدم ثبوت أن المطعون عليه أعلن الحكم المطعون فيه واتخذ في ورقة الإعلان مكتب المحامي الذي كان ويكلا منه في الاستئناف . بطلان إعلان تقرير الظعن إليه في هذا المكتب . م ٨٣ مرافعات .

(د) إعلان "الإعلان للنياحه" . بطلان الإعلان للنياحه إذا كان المعلن لم يبذل أى مجهود في تعرف محل إقامة المعلن إليه الذي انتقل إليه .

١ - متى كان أحد الخصوم في الدعوى قد دفعها بأنه لا شأن له بالتزاع الدائر فيها فقضى الحكم في منظوقه بإلزامه بمصرفات الدعوى دون أن يرد على دفاعه أو يكشف في أسبابه عن الأساس الذي استند إليه في إلزامه بالمصرفات فإنه يكون مشوبا بالقصور ذلك لأن مقتضى المادة ٣٥٧ مرافعات ألا يحكم

بمصاريف الدعوى الالهى من خسرها وخاسر الدعوى هو من رفعها أو دفعها بغير حق.

٢ — لكى يمكن الرجوع إلى المحكمة التى أصدرت الحكم لتصحيح الخطأ المادى الواقع فى منطوقه طبقا للمادة ٣٦٤ مرافعات يجب أن يكون لهذا الخطأ المادى أساس فى الحكم يدل على الواقع الصحيح فيه و نظر الحكم بحيث يبرز هذا الخطأ واضحا إذا ما قررن بالأمر الصحيح الثابت فيه حتى لا يكون التصحيح ذريعة للرجوع عن الحكم والمساض بحجته — وعلى ذلك فإذا كان الحكم إذ قضى فى منطوقه بالزام أحد الخصوم فى الدعوى بمصروفاتها قد خلا من أية إشارة فى أسبابه تم عن اتجاؤه فى شأن هذه المصروفات فإن القول بإمكان الرجوع إلى المحكمة التى أصدرت الحكم لتصحيحه بالزام خصم آخر بها دون المحكوم عليه بها يعتبر تغييرا فى منطوق الحكم فيرجأ قانونا .

٣ — متى كان لم يثبت أن المطعون عليه قد أمان الحكم المطعون فيه واتخذ فى ورقة الإعلان مكتب المحامى الذى كان ويكلا عنه أمام محكمة الاستئناف موطن مختارا له فإن إعلان تقرير الطعن له فى هذا المكتب يقع باطلا . ذلك لأن اعتبار موطن هذا المحامى فى إعلان الأوراق الخاصة بالمطعون عليه لا يكون إلا فى المرحلة الاستئنافية طبقا لما تقتضيه المادة ٨٣ مرافعات وإعلان تقرير الطعن بالنقض إجراء مستقل عن المرحلة الاستئنافية ونال لها .

٤ — متى تبين أن طالب الإعلان أجنبى بأن المعلن إليه انتقل من مسكنه الذى وجه إليه الإعلان فيه فينادى فى اليوم التالى بإعلانه للنيابة دون أن يثبت أنه قد بذل أى مجهود فى تعرف محل إقامته الذى انتقل إليه فإن هذا الإعلان يكون باطلا — على ما جرى به قضاء محكمة النقض .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعث المداولة .

ومن حيث أن وفائع الدعوى — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتلخص فى أن بنك التسليف الزراعى يداين المطعون عليه الرابع

في مبلغ أوقع صراف ناحية مبيت عزب مركز الاستبلاوين (المطعون عليه الثالث) وفاء له حجزا إداريا بتاريخ ٤ من أغسطس سنة ١٩٥٠ على ٤ فدادين و ٢١ قراطلا متزرعة قطنا ولدين للشركة المختلطة عقارات الجعفرية على المطعون عليه السابع أوقعت تلك الشركة بتاريخ ١٤ من سبتمبر سنة ١٩٥٠ حجزا قضائيا على زراعة القطن سالفة الذكر وعلى خمسة أفدنة أخرى متزرعة شعيرا يابانيا (أرزا) .

فرغ المطعون عليه الأول الدعوى رقم ٨٥٩ سنة ١٩٥٠ مدنى كلى المنصورة عند المحازين ومدينهما أدخل فيها مدير الدقهلية (الطاهن) والصراف وحارس المحجزين يطب أحقيته لزراعة القطن والأرز المحجوز عليها وإلغاء المحجزين المذكورين إلى آخر طلباته ، وأمام المحكمة قرر الطاعن أنه لا شأن له بالزراع . وبعد أن أحالت المحكمة الدعوى إلى التحقيق لإثبات وتفى ملكية الزراعة المحجوز عليها وسمعت الشهود حكمت بتاريخ ١٩٥١/٥/٣١ برفض الدعوى وإلزام المطعون عليه الأول بالمصاريف . فاستأنف الأخير هذا الحكم بالاستئناف رقم ٢٧٤ سنة ٢ ق أمام محكمة استئناف المنصورة . وهذه قصت تاريخ ٢٥ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ بإلغاء الحكم المذكور وبأحقية المطعون عليه الأول إلى زراعة القطن والأرز المحجوز عليها إداريا وقضائيا وإلغاء المحجزين المتوقعين طايها وألزمت الطاعن (مدير الدقهلية) والمطعون عليه العاشر (مدير بنك التسليف) بمصروفات الدرجتين وخمسمائة قرش مقابل آتاعب الحمامة ، وأمن هذا الحكم للطاعن تاريخ ١٩٥٣/١٠/٣ . فطعن فيه بالنقض بتاريخ ١٩٥٣/١١/٢ ، وطالبت النيابة في مذكرتها عدم قبول الطعن شكلا بالنسبة للمطعون عليهما السادس والسابع وفي الموضوع طالبت رفضه ، وقد عرض الطعن على دائرة فحص الطعون وأصرت النيابة على رأيها . وبتاريخ ١٩٥٧/١١/١٣ قررت الدائرة إحالة الطعن على هذه الدائرة لنظره بجلاسة ١٩٥٧/١٢/١٢ وفيها صممت النيابة على رأيها السابق .

وحيث إن مبنى الدفع بالنسبة للمطعون عليها السادسة أنه عند إعلانها بتقرير الطعن في مكتب وكيلها الأستاذ وديع عبد الله سعد المحامى بالمنصورة امتنع وكيل المكتب عن استلام الصورة لأن المكتب ليس وكيلها عنها فقام المحضر بتسليم الصورة إلى شيخ القسم . ولما كانت المادة ٨٣ من قانون المرافعات تعتبر

وكالة المطعون عليها السادسة للأستاذ وديع عبد الله سعد. متهمة أمام الدرجة الثانية بصدور الحكم في الدعوى فانه كان من المتعين إعلان المطعون عليها المذكورة بتقرير الطعن في موطنها الذي حددته المادة ١٤ من قانون المرافعات. أما بالنسبة للمطعون عليه السابع فعند إعلانه بتاريخ ١٩٥٣/١١/٥ بالمنزل رقم ١٣ شارع أحمد حشمت بالزمالك اتضح أن هذا الرقم عبارة عن أرض فضاء خربة. فأعيد إعلانه بتاريخ ١٩٥٣/١١/١٦ بالمنزل ٣٣ بالشارع المذكور فأجيب بأنه عزل من المنزل المذكور فأعلن في اليوم التالي في مواجهة وكيل نيابة هابدين دون إن يذل الطاعن أى مجهود في تعرف محل إقامة المراد إعلانه الذي انتقل إليه مما يجعل إعلانه للنيابة باطلا .

وحيث إنه وإن كان الأستاذ وديع عبد الله سعد المحامي وكلاء عن المطعون عليها السادسة أمام محكمة استئناف المنصورة فإن اعتبار موطنه في إعلان الأوراق الخاصة بالمطعون عليها المذكورة لا يكون إلا في هذه المرحلة الاستئنافية وذلك طبقا لما تقضى به المادة ٨٣ من قانون المرافعات من أنه : "يجرد صدور التوكيل من أحد الخصوم يكون موطن وكيله معتبرا في إعلان الأوراق اللازمة لسير الدعوى في درجة التقاضى الموكل هو فيها". ولما كان إعلان تقرير الطعن بالنقض للمطعون عليها السادسة إجراء مستقلا عن المرحلة الاستئنافية وتاليا لها ولم يثبت أن المطعون عليها المذكورة قد أعلنت الحكم المطعون فيه واتخذت في ورقة الإعلان مكتب الأستاذ وديع عبد الله سعد موطنها مختارا لها فإن إعلان تقرير الطعن لها في هذا المكتب يقع باطلا وكان من المتعين توجيه الإعلان إليها في موطنها الذي حددته المادة ١٤ من قانون المرافعات .

وحيث إن الطاعن بعد أن أجيب في يوم ١٩٥٧/١١/١٦ بأن المطعون عليه السابق قد عزل من مسكنه رقم ٣٣ شارع حشمت باشا بالزمالك يادر في اليوم التالي بإعادة إعلان المطعون عليه المذكور للنيابة دون أن يثبت أنه قد بذل أى مجهود في تعرف محل إقامته الذي انتقل إليه وبذا يكون هذا الإعلان - على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - باطلا (نقض ١٩٥٦/٢/٢ رقم ٢٨٢ سنة ٢٢٢ ق ٢٢٩ سنة ٢١ ق ٤ ونقض ٥/١٢ سنة ١٩٥٥ رقم ٦٩ سنة ٢٢ ق ٢٢) .

وحيث إن الطعن بالنسبة لمن هذا المطعون عليهما السادسة والسابع قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الطعن بنى على سبب واحد محصله مخالفة الحكم المطعون فيه للقانون وقصوره في التسبيب فيما قضى به من إلزام الطاعن بمصروفات الدعوى عن الدرجتين لأنه على الرغم من أن مدير الدقهلية قد دفع الدعوى بأنه لا شأن له بها وطلب إخراجها منها بلا مصاريف إذ أنها دعوى استرداد ينحصر النزاع فيها بين الحاضرين وهمابنك التسليف الزراعى والشركة المختلطة عقارات الجعفرية وبين المسترد والمدينين فإن الحكم المذكور قضى بإلزام الطاعن بالمصروفات عن الدرجتين ومقابل أتعاب المحاماة دون أن يرد فى أسبابه على دفاع الطاعن أو يبين علاقته بالنزاع وكيف أنه خسر الدعوى حتى يمكن إلزامه بمصروفاتها على ما تقتضى به المادة ٣٥٧ مرافعات .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه أنه قد استعرض فى أسبابه أدلة ملكية المطعون عليه الأول للأشياء المحجوزة وانتهى من مناقشتها إلى اقتناعه بثبوت هذه الملكية له ثم قضى فى منطوقه بإلغاء الحكم المستأنف وأحقية المطعون عليه المذكور إلى تلك الأشياء وإلغاء الحجزين المتوقفين عليها وإلزام الطاعن والمطعون عليه العاشر بمصروفات الدعوى عن الدرجتين ومقابل أتعاب المحاماة ولم يرد فى تلك الأسباب شئ عن المصاريف وعلة القضاء بها على من قضى عليه بها .

وحيث إن المادة ٣٥٧ من قانون المرافعات تقضى بأنه "يحكم بمصاريف الدعوى على الخصم الآكوم عليه فيها ويدخل فى حساب المصاريف مقابل أتعاب المحاماة" ومقتضى ذلك ألا يحكم بمصاريف الدعوى إلا على من خسرها وخاسر الدعوى هو من رفعها أو دفعها بغير حق .

ولما كان النابت من الاطلاع على محاضر جلسات الدعوى أمام محكمة أول درجة المقدم صورها الرسمية من الطاعن أن هذا الأخير قد أفصح بجاستى ١٩٥٠/١٠/٣ و ١٩٥٢/٣/٥ أنه لا شأن له بالنزاع الدائر فيها فإن الحكم

المطعون فيه وقد قضى في منطوقه بالزام الطاعن بمصروفات الدعوى عن
الدرجتين ومقابل المحاماة دون أن يرد على دفاع الطاعن سالف الذكر أو يكشف
في أسبابه عن الأساس الذي استند إليه في إلزامه بالمصروفات — هذا الحكم يكون
حشوياً بالقصور المستوجب نقضه . وليس الأمر كما تقول النيابة العامة أمر
خطأ مادي وقع في منطوق الحكم ألزم الطاعن بمقتضاه خطأ بالمصروفات بدلا
من المطعون عليها السادسة التي كانت تالية له في ترتيب الخصومة أمام المحكمة
الاستئنافية يرجع في تصحيح ذلك الخطأ إلى المحكمة التي أصدرت الحكم المذكور
طبقاً لنص المادة ٣٦٤ من قانون المرافعات ذلك أنه يجب أن يكون للخطأ
المادي الواقع في المظروق أساس في الحكم بدل على الواقع الصحيح فيه في نظر
الحكم بحيث يبرز هذا الخطأ واضحاً إذا ما قورن بالأمر الصحيح الثابت فيه حتى
لا يكون التصحيح ذريعة للرجوع عن الحكم والمساس بمجيبته . ولما كان
الحكم المطعون فيه قد خلا من أية إشارة في أسبابه تنم عن اتجاهه في شأن
مصروفات الدعوى فإن القول بإمكان تصحيح هذا الحكم بالزام المطعون عليها
السادسة بالمصاريف دون الطاعن يمتد تقييراً في منطوق الحكم غير جائز قانوناً .

جلسة ٢٦ من ديسمبر سنة ١٩٥٧

برئاسة السيد عبد العزيز محمد رئيس المحكمة ، وبحضور النيابة : محمد متولى عظم ، ومحمد
فيضاني سالم ، والحسين العوضي ، ومحمد رفيع المتجارين .

(١١٠)

طعن رقم ٣٧٣ سنة ٢٣ ق :

ضرائب . ضريبة الأرباح الاستثنائية . إجراءات . موايد . عدم تقديم الممول من ذوي
الحسابات المنظمة برئته في اختيار رقم المزاولة لتحديد أرباحه التجارية و الميعاد المحدد في اقرار
الوزير رقم ٢٢ لسنة ١٩٤٢ . وجوب تحديد أرباحه الاستثنائية على أساس ١٢ ٪ من رأس
المال الحقيقي المستمر . القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١ .

إذا كان الثابت أن الممول من ذوي الحسابات المنظمة ولم يتقدم برغبته
في اختيار رقم المزاولة في خصوص تحديد أرباحه الاستثنائية إلا بعد فوات الميعاد
المحدد في القرار الوزاري رقم ٢٢ لسنة ١٩٤٢ فإن حقه في الاختيار يكون قد سقط
ويتم تحديد أرباحه الاستثنائية على أساس الطريقة الثانية المبينة بالمادة الثانية
من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١ أي على أساس ١٢ ٪ من رأس المال الحقيقي
المستمر في أول كل سنة من السنين التي فرضت عليها ضريبة الأرباح الاستثنائية
ذلك لأن القانون متى كان قد حدد ميعادا لاتخاذ إجراء معين فله يترتب على عدم
مباشرة هذا الإجراء فوه سقوط الحق في إجرائه .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر
والمراجعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوفاة على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن -
تفصيل في أن المطعون عليه أقام الدعوى رقم ١٣ سنة ١٩٤٧ كلى سوماج على

الطاعنة طلب فيها الحكم بقبول الطعن في قرار لجنة تقدير الضرائب الصادر في ٢٥ من مارس سنة ١٩٤٦ بتحديد أرباحه عن السنين من ١٩٣٩ إلى ١٩٤٤ شكلا وفي الموضوع ببطلان القرار في هذا الخصوص واحتياطيا بإلغاء واعتماد الاتفاق الحاصل بينه وبين الطاعنة بشأن تحديد أرباحه عن تلك السنين - وفي مذكرة المطعون عليه أمام محكمة أول درجة مقدمة منه بجلسة ٨ من يونيو سنة ١٩٤٧ عدل المطعون عليه طلباته إلى : أولا - بطلان قرار لجنة التقدير فيما يتعلق بأرباح سني ١٩٣٩ - ١٩٤٢ . ثانيا - نذب خبير لمراجعة حسابات ستي ١٩٤٣ ، ١٩٤٤ . ثالثا - بطلان القرار فيما قضى به من سقوط حقه في اختيار أرباح سنة ١٩٣٧ أساسا للمقارنة فيما يختص بالضريبة الاستثنائية . رابعا - بطلان قرار اللجنة فيما يتعلق بتحديد رأس المال المستثمر . فدفعت الطاعنة بعدم قبول الطلبين الأخيرين من الطلبات المعدلة تأسيسا على أنهما لم يردا بصحيفة الدعوى وبعدم قبولهما شكلا لإبدائهما بعد الميعاد المحدد في المادة ٥٤ من القانون رقم ١٤ سنة ١٩٣٩ . وفي ٢٧ من مايو سنة ١٩٥٠ حكمت المحكمة "حضوريا : أولا - بعدم قبول الطعن شكلا بالنسبة لتحديد رأس المال لتقديمه بعد الميعاد . ثانيا - بقبول الطعن شكلا بالنسبة لتحديد الأرباح وفي الموضوع ببطلان قرار لجنة التقدير الصادر بتاريخ ٢٥ من مارس سنة ١٩٤٦ بالنسبة لأرباح سني ١٩٣٩ ، ١٩٤٠ ، ١٩٤١ ، ١٩٤٢ وباعتباره كأن لم يكن ورفض الطعن موضوعا بالنسبة لأرباح ستي ١٩٤٣ ، ١٩٤٤" فاستأنف الطرفان هذا الحكم أمام محكمة استئناف أسبوط وقيد استئناف الطاعنة برقم ٧ سنة ٢٦ ق واستئناف المطعون عليه برقم ٢٨ سنة ٢٦ ق ، وطلبت الطاعنة إلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به في خصوص أرباح سني ١٩٣٩ - ١٩٤٢ وتأيبه فيما عدا ذلك - وطلب المطعون عليه إلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من عدم قبول الطعن شكلا بالنسبة لتحديد رأس المال لرفعه بعد الميعاد وفيما ورد بأسبابه من رفض الطعن بخصوص رقم المقارنة وعدم قبوله ، وفيما قضى به من رفض الطعن موضوعا بالنسبة لأرباح ستي ١٩٤٣ ، ١٩٤٤ - وفي ٣ من يونيو سنة ١٩٥٣ بعد أن ضمت المحكمة الاستئنافية الاستئنافين حكمت بقبولهما شكلا وفي موضوعهما

أولا — برفض استئناف الطاعنة ثانيا — وفيما يختص باستئناف المطعون عليه برفضه فيما قضى به بالنسبة لتحديد أرباح التسين من ١٩٣٩ — ١٩٤٤ وبإلغاء الحكم فيما قضى به من عدم قبول الطعن الخاص بتحديد رأس المال شكلا لتقديره بعد الميعاد وبقبول الطعن وتقرير حق المطعون عليه في اختيار أرباح سنة ١٩٣٧ أساسا للمقارنة وإعادة القضية إلى محكمة أول درجة لتحديد رأس المال الحقيقي المستثمر في أول كل سنة من السنوات ١٩٤٠ — ١٩٤٤ ... “ وقد أعلن المطعون عليه هذا الحكم إلى الطاعنة على ما تقول في تقرير الطعن في ٢٥ من أكتوبر سنة ١٩٥٣ . فطعنت فيه بطريق النقض في ٢٤ من نوفمبر سنة ١٩٥٣ . وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون وأبدت النيابة رأيها . وقررت دائرة الفحص في ٣٠ من أكتوبر سنة ١٩٥٧ إحالته إلى هذه الدائرة لجلسة ١٢ من ديسمبر سنة ١٩٥٧ وفيها صممت النيابة على ما ورد بمذكرتها .

وحيث إن النيابة دفعت بعدم جواز الطعن في خصوص ما قضى به الحكم المطعون فيه عن تحديد رأس المال المستثمر من قبول الدعوى بالنسبة لهذا الطلب وإعادة القضية إلى محكمة أول درجة لتحديد رأس المال الحقيقي المستثمر في أول كل سنة من السنوات من ١٩٤٠ — ١٩٤٤ استنادا إلى أن هذا القضاء صدر قبل الفصل في موضوع الدعوى ولا تنتهي به الخصومة كلها أو بعضها ، ومن ثم لا يجوز الطعن فيه إلا مع الطعن في الحكم الصادر في الموضوع عملا بالمادة ٣٧٨ من أفعات .

وحيث إن هذا الدفع أصبح لا محل للتحدث عنه بعد أن قررت الطاعنة بجلسته المرافعة أن طعنها مقصور على ما قضى به الحكم المطعون فيه من تقرير حق المطعون عليه في اختيار أرباح سنة ١٩٣٧ أساسا للمقارنة وأن ما ورد في تقرير الطعن عن تحديد رأس المال المستثمر كان تزييدا لم تقصد الطعن في الحكم في خصوصه تسليا منها بوجهة نظر النيابة .

وحيث إن السبب الثالث من أسباب الطعن يتحصل في النعي على الحكم المطعون فيه بخالف القانون وبخالفه الثابت في الأوراق تأسيسا على أنه مع التسليم

بان محكمة أول درجة مع قضائها بعدم قبول الطعن في تحديد رأس المال شكلا كانت قد قضت في الموضوع بسقوط حق المطعون عليه في اختيار ربح سنة ١٩٣٧ أساسا للمقارنة وخالفها محكمة الاستئناف في هذا النظر وقضت بقبول الطعن شكلا بوقرار حق المطعون عليه في اختيار أرباح سنة ١٩٣٧ أساسا للمقارنة استنادا إلى أن المطعون عليه كان قد طلب في صحيفة دعواه الحكم بإعلان قرار اللجنة برمته ولو أنه لم يشر صراحة إلى تحديد رأس المال المستثمر أو طلب تقرير حقه في اختيار أرباح سنة ١٩٣٧ أساسا للمقارنة . في حين أن الثابت في الأوراق أن اللجنة أصدرت قرارين منفصلين في ٢٥ من مارس سنة ١٩٤٦ أحدهما بتحديد أرباح المطعون عليه العادية والثاني بسقوط حقه في اختيار ربح سنة ١٩٣٧ أساسا للمقارنة وتحديد رأس المال المستثمر وأن هذين القرارين أعلنا إلى المطعون عليه في ١٠ من يولييه سنة ١٩٤٦ ولكنه لم يوجه طعنه أمام محكمة أول درجة في صحيفة الدعوى إلا إلى قرار اللجنة في خصوص أرباحه العادية ولم يوجه أى طعن إلى قرارها الآخر الخاص بسقوط حق المطعون عليه في اختيار أرباح سنة ١٩٣٧ أساسا للمقارنة وتحديد رأس المال المستثمر إلا في مذكرته المقدمة للمحكمة بجلاسة ٧ من يونيه سنة ١٩٤٧ ويكون هذا الطعن الأخير — على فرض جواز تقديمه بطريق فرعى — قد قدم بعد الميعاد المنصوص عليه في المادة ٥٤ من القانون رقم ١٤ سنة ١٩٣٩ .

وحيث إن النعى على الحكم بهذا السبب نعى هار من الدلائل إذ لم تقدم الطاعنة ما يدل على أن قرار اللجنة الصادر في ٢٥ من مارس سنة ١٩٤٦ بسقوط حق المطعون عليه في اختيار أرباح سنة ١٩٣٧ أساسا للمقارنة قد أعلن إلى المطعون عليه ليبدأ ميعاد الطعن فيه — ومن ثم يتعين رفض هذا السبب .

وحيث إن مما تنعاه الطاعنة في السبب الثانى مخالفة الحكم المطعون فيه للقانون فيما قضى به من تقرير حق المطعون عليه في اختيار أرباح سنة ١٩٣٧ أساسا للمقارنة في خصوص تحديد الأرباح الاستثنائية وتقول الطاعنة في هذا السبب إن الفقرة الأولى من المادة الثالثة من القانون رقم ٦٠ سنة ١٩٤١ صريحة في أن الممولين

ذوى الحسابات المنتظمة لهم الحق في اختيار إحدى الطريقتين المنصوص عليهما في المادة الثانية كأساس للمقارنة بشرط إبلاغ هذا الاختيار في المواعيد المنصوص عليها في القرارات الوزارية والتي غايتها ١٥ من فبراير سنة ١٩٤٢ وإلا حدد ربحهم الاستثنائي على أساس ١٢٪ من رأس المال الحقيقي المستثمر. أي أن هذا الميعاد ميعاد إسقاط يترتب حتما على عدم مراعاته سقوط حق الممول في اختيار رقم المقارنة دون أن يكون هذا السقوط متوقفا على إجراء آخر كخطر مصلحة الضرائب الممول بأرباح سنة ١٩٣٩ إذ ليس في نصوص القانون ولا في لائحته التنفيذية ولا في القرارات الصادرة تنفيذا له ما يفيد وجوب اتخاذ مثل هذا الإجراء — كما أن حق الاختيار لذوى الحسابات المنتظمة يرتكز إلى أن حساباتهم المنتظمة تمكنهم من أن يكونوا على بينة من أرباحهم في السنين التي يحق لهم اختيار أرباح إحداها كأساس للمقارنة ، وأنه إذا حدث أن لم تأخذ مصلحة الضرائب بتقدير هؤلاء الممولين لأرباحهم في إحدى السنين التي يحصل الاختيار من بينها فانهم ينتقلون بعد ذلك إلى فئة المولين ذوى الحسابات غير المنتظمة ، وأضاف الطاعنة أن حق المولين ذوى الحسابات المنتظمة في الاختيار خول لهم بشروط خاصة فإذا لم تتوافر تلك الشروط كان من المتعين معاملتهم طبقا لما نصت عليه الفقرة الثالثة من المادة الثالثة من القانون رقم ٦٠ سنة ١٩٤١ أي بما تقضى به الفقرة الثانية من المادة الثانية من القانون .

وحيث إن هذا النعى صحيح . ذلك أن المادة الثانية من القانون رقم ٦٠ سنة ١٩٤١ بينت طريقة تحديد الربح الاستثنائي الخاضع للضريبة بإحدى طريقتين : الأولى — ربح سنة يختارها الممول من السنوات ١٩٣٧ ، ١٩٣٨ ، ١٩٣٩ أو من السنوات المالية للنشأة التي انتهت خلال السنوات المذكورة . الثانية — ١٢٪ من رأس المال الحقيقي المستثمر — فإذا لم يكن للمول رأس مال أو كان رأس المال يقل عن ثلاثة آلاف جنيه اعتبر أن له رأس مال يبلغ هذا المبلغ — ونصت الفقرة الأولى من المادة الثالثة من هذا القانون على أن يكون اختيار إحدى الطريقتين المذكورتين كأساس للمقارنة متروكا للمول بشرط

أن تكون له حسابات منتظمة وأن يبلغ اختياره إلى مصلحة الضرائب طبقا للأوضاع وفي المواعيد التي تحدّد بقرار وزاري . ونصت الفقرة الثالثة من المادة المذكورة على أن الممول إذا لم يبلغ اختياره في المواعيد المحددة يحدد الربح الاستثنائي على أساس رقم المقارنة المنصوص عليه في الفقرة الثانية من المادة الثانية من القانون — ولما كان وزير المالية قد أصدر تنفيذا للمادة الثالثة القرار رقم ٢٤٢ سنة ١٩٤١ حدّد فيه الأجل الذي يخول فيه لذوى الحسابات المنتظمة استعمال حق الاختيار بآخر نوفمبر سنة ١٩٤١ ثم مّد هذا الأجل إلى آخر ديسمبر سنة ١٩٤١ بالقرار الوزاري رقم ٢٥٩ سنة ١٩٤١ ثم إلى آخر يناير سنة ١٩٤٢ بالقرار الوزاري رقم ٢٨٠ سنة ١٩٤١ وأخيرا إلى ١٥ من فبراير سنة ١٩٤٢ بالقرار الوزاري رقم ٢٢ سنة ١٩٤٢ ومن ثم كان على المطعون عليه وهو من ذوى الحسابات المنتظمة أن يتقدم برغبته في اختيار رقم المقارنة في هذا الأجل الأخير . ومتى كان الثابت أن المطعون عليه لم يتقدم بهذه الرغبة إلا في ٦ من مارس سنة ١٩٤٢ أي بعد فوات الأجل الذي حدّده القرار الوزاري الأخير فإنه يكون قد فوت على نفسه حق الاختيار المنسوح له ويتعين تحديد أرباحه الاستثنائية على أساس الطريقة الثانية المبينة بالمادة الثانية من القانون أي على أساس ١٢٪ من رأس المال الحقيقي المستثمر في أول كل سنة من السنين التي فرضت عليها ضريبة الأرباح الاستثنائية . لأنه متى كان القانون قد حدّد ميعادا لاتخاذ إجراء معين فإنه يترتب على عدم مباشرة هذا الإجراء فيه سقوط الحق في إجرائه . وإذا كان الحكم المطعون فيه إذ قرر للمطعون عليه الحق في اختيار أرباح سنة ١٩٣٧ أساسا للمقارنة ورغم أن طلبه في خصوص هذا الاختيار قد قدم لمصلحة الضرائب بعد الميعاد فإنه يكون قد خالف القانون متعيّنا نقضه دون حاجة لبحث السبب الأول من أسباب الطعن . ولما كان موضوع الدعوى صالحا للحكم فيه وكان الثابت أن المطعون عليه قدّم طلبا باختيار أرباح سنة ١٩٣٧ كأساس للمقارنة بعد الميعاد المحدّد في القرار الوزاري رقم ٢٢ سنة ١٩٤٢ فيتعين الحكم بسقوط حقه في هذا الاختيار .

جلسة ٢٦ من ديسمبر سنة ١٩٥٧

برئاسة السيد عبد العزيز محمد رئيس المحكمة . وبحضور السادة : محمود عياد ، ومحمد متولى منتم ،
ومحمد زعفراني سالم ، والحسين العوضي المستشارين .

(١١١)

طعن رقم ١٢ سنة ٢٤ ق :

شفعة . سقوط الحق في الشفعة . رفع الدعوى بطلب الأطنان المبيعة وورود أخطاء بصحيفة
الدعوى عن حدود الأطنان وموقعها . تعديل الشفيع لطلباته بما يتفق والبيانات الصحيحة .
الحكم بسقوط حق الشفيع في الشفعة تأسيسا على أن تعديل الطلبات يعتبر رفعا للدعوى بطلبات
جديدة مع أن المشتري قد اعتبر من بادى الأمر أن طلب الشفعة وارد على الأطنان المبيعة .
خطأ .

إذا رفع الشفيع دعواه بطلب الشفعة في الأطنان المبيعة ثم تبين أنه أخطأ
في البيانات التي أوردتها في صحيفة الدعوى عن حدود هذه الأطنان ورقم القطعة
من الخوض الواقعة فيه فعديل طلباته بما يتفق والبيانات الصحيحة وكان دفاع
المشتري يفيد أنه قد اعتبر الدعوى مرفوعة من بادى الأمر بطلب الشفعة
في هذه الأطنان فلم يلتبس عليه الأمر بالرغم مما لابس البيانات التي أوردتها
الشفيع في صحيفة الدعوى من أخطاء لم تؤثر على ما تلاقي عنده قصد الشفيع من
دعواه وفهم المشتري لها فإن الحكم يكون معيبا إذا قضى بسقوط حق الشفيع
في الشفعة تأسيسا على أن تعديل الطلبات في هذه الحالة يعتبر رفعا للدعوى
بطلبات جديدة تخالف الطلبات الواردة في صحيفة افتتاح الدعوى وأن هذا التعديل
قد جاء بعد مضي أكثر من أربعة أشهر من تاريخ تسجيل عقد البيع .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

ومن حيث إن الوقائع تتحصل — حسبما يبين من الحكم المطعون فيه ومن سائر أوراق الطعن — فى أن الطاعن أقام على المطعون عليهما دعوى لدى محكمة أسبوط الابتدائية قيدت فى جدولها برقم ٢٠٢ سنة ١٩٥١ — طلب فيها الحكم بأحقته فى أن يأخذ بالشفعة الثلاثة أفدنة والأربعة عشر قيراطا المبيعة من المطعون عليه الثانى إلى المطعون عليه الأول والكائنة بزمَام ناحية دوينه مركز أبو تيج والمبينة حدودها ومعالمها بصحيفة افتتاح الدعوى مقابل قيامه بدفع الثمن والمصروفات ومجموعهما ١١١٥ جنيهها وورد بالصحيفة المذكورة أن الأطيان المشفوع فيها على قطعتين الأولى ٣ فدادين و٦ قراريط بالمشاع فى القطعة رقم ٥٠ بحوض الغربين رقم ٣٤ والثانية ٨ قراريط بالمشاع فى القطعة رقم ١٨ بحوض الشيخ راضى رقم ٢ ، وقرر الطاعن فى بيان سبب الشفعة أنه يملك حصص شائعة فى الأطيان التى تدخل ضمنها الأطيان المبيعة فضلا عن أنه جار من الجهتين البحرية والغربية للأطيان المشفوع فيها — دفع المطعون عليه الأول بسقوط حق الطاعن فى الشفعة لأنه لم يودع الثمن خزانة المحكمة الابتدائية الكائن فى دائرتها العقار ولأنه لم يودع خزانة المحكمة فى الميعاد القانونى ومصروفات عقد البيع، كما تمسك بأحقته هو للشفعة فى الأطيان المبيعة لأنه جار لها . وفى ٣٠ من أكتوبر سنة ١٩٥٠ حكمت المحكمة برفض الدفع وقيل الفصل فى الموضوع بنسب مكتب الخبراء للانتقال إلى موقع الأطيان المبيعة وبيان ما إذا كان كل من الشفيع والمشتري يجاورها من جهتين أم لا وتقدير قيمة العقار الذى يملكه كل منهما وذلك فى حالة ثبوت توافر شرط الجوار من جهتين — باشر مكتب الخبراء مأموريته وقدم تقريرا جاء به أنه تبين من الاطلاع على عقد البيع المسجل فى ٥ من مارس

سنة ١٩٥٠ أن القطعة الأولى من القطعتين المبيعتين كانت بحوض الغريين رقم ٣٤،
بالقطعة رقم ٣٢ لا بالقطعة رقم ٥٠. وأنها تبعد كثيرا عن هذه القطعة، كما أن حدودها
لا تطابق الحدود المبينة بصحيفة افتتاح الدعوى وأن الطاعن يملك حصة شائعة
في القطعة رقم ٣٢ التي تدخل ضمنها الأطنان المبيعة وأن المطعون عليه الأول لم يكن
يملك حصة شائعة فيها ولا يجاورها. وفي ٧ من يناير سنة ١٩٥٢ وجه الطاعن
إعلانا إلى المطعون عليهما طلب فيه أن يقضى له بالشفعة في القطعتين حسب
البيان والحدود الواردة في عقد البيع وذلك على أساس أنه كان عند رفع الدعوى
قد أخطأ خطأ ماديا في بيان رقم القطعة الأولى وحدودها — ودفع المطعون عليه
الأول بأن الطاعن حين رفع دعواه لم يطلب الشفعة في العقار الوارد بمقدار البيع
بل طلب الشفعة في عقار آخر، وعلى ذلك يكون حقه في الشفعة قد سقط لمضي
أكثر من أربعة أشهر بين تاريخ تسجيل العقد وتاريخ إعلان تعديل الطلبات
الحاصل في ٧ يناير سنة ١٩٥٢ — وفي أول يونيو سنة ١٩٥٣ حكمت محكمة
الدرجة الأولى للطاعن بطلباته — استأنف المطعون عليه الأول وردد في صحيفة
الاستئناف اعتراضه المشار إليه مقررًا أن تعديل الطلبات إن هو إلا طلب جديد
قدم بعد فوات الميعاد وسقوط الحق في الشفعة — وفي ٨ من نوفمبر سنة ١٩٥٣
حكمت المحكمة بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف
وبسقوط حق المستأنف عليه الأول — الطاعن — في الشفعة، فقرر الطاعن
الطعن في هذا الحكم بطريق النقض، وأبدت النيابة العامة رأيها بطلب رفض
الطعن، ثم عرض الطعن على دائرة فحص الطعون بجلسة ٥ من نوفمبر سنة ١٩٥٧
وفيها صممت النيابة على رأيها الميمن بمذكرتها، ثم قررت دائرة فحص الطعون
إحالة الطعن إلى هذه الدائرة، وبالجلسة المحددة أخيرا لنظر الطعن صممت
النيابة على رأيها السابق بيانه.

ومن حيث إن الطعن بني على أن الحكم المطعون فيه إذا اعتبر العريضة الثانية
طلبا جديدا وأهدر العريضة الأولى وأزال أثرها قد خالف القانون وشابه فساد
في الاستدلال، ويقول الطاعن في بيان ذلك إنه يشترط لاعتبار الطلب جديدا
أن يكون مختلفا عن الطلب الأول من حيث الموضوع والسبب وواقع الأمر

في الدعوى أن العريضة الثانية لم تتضمن أى تغيير لا في الموضوع ولا في السبب ذلك لأن الطاعن أوضح في العريضة الأولى أنه يطلب الشفعة في القطعتين المبيعتين من المطعون عليه الثاني إلى المطعون عليه الأول والكائنة إحداهما بحوض الغربيين رقم ٣٤ والأخرى بحوض الشيخ راضى رقم ٢ ، كما أوضح في تلك العريضة بيان سبب الشفعة وهو الشيوع ، وبذلك تكون الأطنان المشفوع فيها قد تمتعت بميتنا كافيا لا يقبل الشك — هذا إلى أن المطعون عليه الأول قد فهم دعوى الشفعة من بادىء الأمر على هذا الوضع — أى على أنها إنما تتناول الأطنان المبيعة — وذلك بدليل أنه نازع الشفع — الطاعن — في قيام سبب الشفعة اللذين تمسك بهما وهما الشيوع والحوار كما تمسك هو — أى المطعون عليه الأول — بأحقية في أن يأخذ بالشفعة الأطنان التي اشتراها لأنه جار لها .

ومن حيث إن هذا النعى في محله ذلك لأنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه بسقوط الحق في الشفعة على أنه يبين من تقرير مكتب الخبراء أن القطعة الأولى المينة بصحيفة افتتاح الدعوى ليست هي القطعة المبيعة من المطعون عليه الثاني إلى المطعون عليه الأول بل هي قطعة أخرى في نفس الحوض وأن الطاعن عدل طلباته إلى طلب الشفعة في القطعة المبيعة بعد مضي أكثر من أربعة أشهر على تاريخ تسجيل عقد البيع وأن تعديل الطلبات على النحو المشار إليه يعتبر رفعا للدعوى بطلبات جديدة تخالف الطلبات الواردة في صحيفة افتتاح الدعوى — ولما كان يبين مما أورده الحكم المطعون فيه ذاته بيانا لوقائع الدعوى أن الطاعن قرر في صحيفة افتتاح دعواه أن المطعون عليه الأول اشترى من المطعون عليه الثاني ٣ أفدنة و ١٤ قيراطا منها ٣ أفدنة و ٦ قيراط يط بحوض الغربيين رقم ٣٤ قطعة نمرة ٥٠ بالمشاع ، ٨ قيراط يط بحوض الشيخ راضى رقم ٢ قطعة نمرة ١٨ بالمشاع موضحة حدودها بصحيفة افتتاح الدعوى مقابل ثمن مقداره ١٠٧٥ جنيها وأنه — أى الطاعن يملك حصة شائعة في الأطنان المبيعة فضلا عن مجاورة أطنانه لها من الجهتين البحرية والغربية وأن المطعون عليه الأول طلب الحكم بسقوط حق الطاعن في الشفعة لأنه لم يودع الثمن خزانة المحكمة المختصة ولأنه لم يودع مصروفات عقد البيع في الميعاد القانوني ، كما طلب الحكم برفض الدعوى لأن

الشفيع — الطاعن — ليس شريكاً على الشيوع ولا جارا لها ، وتمسك هو بأنه يجاور الأطيان التي اشتراها وله حق الشفعة فيها ، وأن محكمة الدرجة الأولى أصدرت حكماً في ٣٠ من أكتوبر سنة ١٩٥٠ برفض الدفع بالسقوط الخاص بإيداع الثمن وملحقاته وبندب مكتب الخبراء للانتقال إلى الأطيان المباعة وتحقيق ما يديه كل من الطاعن والمطعون عليه الأول من قيام سبب الشفعة لديه فيها وكان هذا الذي أورده الحكم بياناً للدعوى ولدفاع المشتري فيها يفيد في غير لیس أن الطاعن إنما رفع دعواه بطلب الشفعة في الأطيان المباعة وأن المشتري اعتبر الدعوى مرفوعة من بادئ الأمر بطلب الشفعة في هذه الأطيان فلم يلتبس عليه الأمر بالرغم مما لايس البيانات التي أوردها الطاعن في صحيفة افتتاح الدعوى من اخطاء لم تؤثر على ما تلاقى عنده قصد الشفيع من دعواه وفهم المشتري لها — لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بسقوط حق الطاعن في الشفعة تأسيساً على ما سبق بيانه يكون معيباً بما يستوجب نقضه .

فهرس هجائي عام

للأحكام الصادرة من الجمعية العمومية والدائرة المدنية

العدد الثالث — السنة الثامنة

| رقم الصفحة | رقم القائمة | الجمعية العمومية |
|---------------|----------------|---|
| | | (١) |
| | | (تنازع الاختصاص) |
| | | اختصاص : |
| ١ | ١ | طلاق . عدم اختصاص محكمة النقض بالفصل في إثبات الطلاق المثبت أمام المحكمة الشرعية |
| ١ | ١ | نفقة . صدور حكم نهائي من المحكمة الشرعية بإسقاط نفقة الطالبة على أساس حصول طلاقها من زوجها . صدور حكم نهائي آخر من المجلس الملي للاقباط الأرثوذكس بتقرير النفقة على أساس قيام الزوجية . اختصاص محكمة النقض بالفصل في وقف تنفيذ أحد الحكمين |
| ١ | ١ | نفقة . مجالس مالية . محاكم شرعية . عدم اختصاص المحاكم الشرعية بالفصل في دعاوى الأحوال الشخصية بين غير المسلمين إذا اتحد الطرفان مذهباً . مثال في دعوى نفقة |
| | | طلاق : (ر . اختصاص) . |
| | | مجالس مالية : (ر . اختصاص) . |
| | | محاكم شرعية : (ر . اختصاص) . |
| | | نفقة : (ر . اختصاص) . |

| رقم الصفحة | رقم القاعدة | |
|---------------|----------------|---|
| | | (تظاهرات رجال القضاء) |
| | | إجازات : |
| ٦٧٣ | ٣٠ | غياب القاضى عن مقر عمله في غير أيام جلساته . صحة احتساب مدة الغياب إجازة اعتيادية |
| | | إجراءات الطلب : |
| | | ميعاده : |
| ٦٩٦ | ٣٤ | أقدمية . نشر قرار مجلس الوزراء بتعيين الطالب قاضيا في الوقائع المصرية . التقرير بالظعن في هذا القرار بعدم مضي الثلاثين يوما المحددة للظعن من تاريخ النشر . عدم قبول الظعن شكلا . لا محل لتطبيق قانون مجلس الدولة رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ |
| ٧١٥ | ٣٧ | الدفع بعدم قبول الظعن شكلا لرفعه بعدم مضي أكثر من ثلاثين يوما من تاريخ نشر القرار المطعون فيه مع أن الطالب كان مقارا للحكومة الليبية ولا دليل على علمه بالقرار . لا محل له ... |
| | | التقرير به : |
| ٦٧٩ | ٣١ | انصباب الظعن بالفعل على ترقية زملاء الطالب الذين تخطوه في الترقية إلى وكلاء نيابة من الفئة الممتازة . اعتبار ذلك بيانا كافيا للقراو المطعون فيه واو اخطا الطالب في بيان تاريخ صدوره |

| رقم الصفحة | رقم التأريخ | |
|---------------|----------------|--|
| ٦٨٥ | ٣٢ | ترقية . الطعن في مرسوم تناول عددا من زملاء الطالب غير من تخطاه في الترقية بمقتضى مرسوم سابق مطعون فيه . عدم اتباع الأوضاع المقررة في القانون . عدم قبول الطلب شكلا ... |
| ٢٧ | ٧ | اختصاص : (سر . أيضا نقض "إجراءات الطعن") : ترقية . طلب الحكم بالأحقية في الترقية إلى وظيفة وكيل محكمة . عدم اختصاص محكمة النقض بهذا الطلب |
| ٣٠٢ | ١٦ | أقدمية . مرتبات . الحكم بإلغاء مرسوم فيما تضمنه من عدم ترقية الطالب إلى وظيفة مستشار أو ما يعادلها . المطالبة بفرق المرتب وتحديد الأقدمية في الطعن في المرسوم اللاحق . خروج هذين الطالبين عن ولاية هذه المحكمة |
| ٦٧٣ | ٣٠ | تأديب . صدور قرار من اللجنة المشار إليها في المادة ٥١ من قانون استقلال القضاء بتأييد التنبيه الموجه إلى القاضي من رئيس المحكمة . اختصاص محكمة النقض بنظر الطعن على هذا القرار |
| ١٧ | ٥ | أقدمية : (سر . أيضا إجراءات الطلب . اختصاص . أهلية . ترقية . نقض "مبدأ الطعن" . نيابة عامة) : نحاصو قسم قضايا وزارة الأوقاف ومحامو إدارة قضايا الحكومة . تحديد أقدمية من يعين منهم في وظائف القضاء . انطباق الفقرة السابعة من المادة ٢٢ من المرسوم بقانون ١٨٨ لجنة ١٩٥٢ عليهم دون الفقرة الأخيرة من تلك المادة |

| رقم الصفحة | رقم القاعدة | |
|---------------|----------------|---|
| ١٧ | ٥ | المندوب بقسم قضايا الأوقاف . عدم اعتباره من الموظفين القضائيين في حكم الفقرة الرابعة من المادة ٢٢ من المرسوم بقانون ١٨٨ لسنة ١٩٥٢ |
| ١٧ | ٥ | تحديد أقدمية من يعين في وظائف القضاء من بين رجال مجلس الدولة ومحامى إدارة قضايا الحكومة من تاريخ تعيينهم في الدرجات المماثلة لدرجات القضاء التي يعينون فيها . جوازى . |
| | | أقدمية : |
| ٢٧١ | ٩ | تعيين الطالب قاضيا من الدرجة الثانية بعد أن كان يشغل وظيفة وكيل نيابة درجة ثانية ثم رقى إلى وكيل نيابة من الدرجة الأولى . تحديد أقدميته |
| ٢٧١ | ٩ | تعيين المحامى وكيلا للنيابة من الدرجة الثانية وترقيته إلى وكيل من الدرجة الأولى ثم تعيينه قاضيا من الدرجة الثانية . طلبه من جديد تعديل أقدميته على أساس الفقرتين الرابعة والخامسة من المادة ٢٤ من القانون ٦٦ لسنة ١٩٤٣ . غير جائز |
| ٢٧١ | ٩ | القضاة المعينون من خارج السلك القضائى . كيفية تحديد أقدميتهم |
| ٣٢٠ | ٢٢ | اعتبار طلب تصحيح الأقدمية أثرا من آثار الحكم بإلغاء المرسوم المطعون فيه |
| ٦٩١ | ٣٣ | نيابة . محام من الدرجة الثالثة في قسم قضايا الأوقاف . تعيينه وكيلا للنيابة من الدرجة الثالثة . صحيح . عدم تقييد وزارة العدل بقرار أصدرته اللجنة القضائية بوزارة الأوقاف بإرجاع أقدميته في وظيفة محام من الدرجة الثالثة إلى تاريخ سابق على تاريخ تعيينه في هذه الدرجة |

| رقم الصفحة | رقم القاعدة | |
|---------------|----------------|--|
| ٦٩٦ | ٣٤ | كيفية تحديد اقدمية القضاة المعيّنين من خارج السلك القضائي |
| ٧٠٤ | ٣٦ | تعيين الطالب في وظيفة مستشار في القضاء ووضعه بين المستشارين فئة ١٥٠٠ جنيه وهي وظيفة مماثلة لوظيفته السابقة بمجلس الدولة من حيث الدرجة والمرتب. تحقق شرط التماثل في الوظيفة من حيث الدرجة الذي نصت عليه المادة ٧٧ من قانون مجلس الدولة رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ |
| ٧٠٤ | ٣٦ | تحديد اقدمية من يعين من مستشاري مجلس الدولة في وظائف القضاء يخضع للمادة ٧/٢٢ من قانون استقلال القضاء لا المادة ٧٧ من قانون مجلس الدولة |
| ٧١٥ | ٣٧ | تحديد اقدمية المعيّنين من مجلس الدولة في وظائف القضاء . خضوعه للمادة ٧/٢٢ من قانون استقلال القضاء لا المادة ٧٧ من قانون مجلس الدولة رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ |
| ٧١٥ | ٣٧ | نص الفقرة ٧ من المادة ٢٢ من قانون استقلال القضاء رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٢ . هو نص جوازي |
| ٦ | ٢ | أهلية : (سر . أيضا . ترقية . تفتيش قضائي) : تقدير أهلية الطالب وهو رئيس محكمة من الفئة "ب" بمعرفة لجنة مشكلة من مدير التفتيش القضائي ووكيله وثلاثة من رؤساء المحاكم . صدور قرارها بإجماع الآراء . لا خطأ . استئناس اللجنة برأي اثنين من المفتشين القضائيين : بدرجة وكيل محكمة . لا يغير من ذلك |

| رقم الصفحة | رقم القاعدة | |
|---------------|----------------|---|
| ٢٩ | ٨ | تقدير أهلية وكيل محكمة بمعرفة لجنة مشكلة من وكيل التفتيش واثنين من رؤساء المحاكم وصدور قرارها بإجماع الآراء . امتناسها برأى اثنين من المفتشين بدرجة وكيل محكمة . لا خطأ . |
| ٢٩ | ٨ | انعقاد اللجنة وتقدير أهلية الطالب قبل فحص اعتراضاته على الملاحظات التي تضمنها التقرير ثم عودتها إلى الانعقاد وفحص الاعتراضات واستقرارها على تقدير أهليته بدرجة معينة . لا خطأ |
| ٢٧٧ | ١٠ | ترقية . الترقية إلى وظيفة وكيل محكمة أو ما يعادلها . اعتبار الأهلية على درجات وألوية الأعلى درجة بالترقية |
| ٢٧٧ | ١٠ | تفتيش قضائي . إغفال التفتيش على عمل القاضي في سنة من السنين . جواز الاكتفاء بما في ملفه من تقارير وأوراق وبيانات في تقدير درجة أهليته |
| ٣٠٧ | ١٨ | تفتيش قضائي . جواز الاكتفاء بما في ملف القاضي من تقارير وأوراق وبيانات في تقدير درجة أهليته |
| ٣٢٠ | ٢٢ | ترقية . تفتيش قضائي . إجراء التفتيش على عمل القاضي وتقدير درجة أهليته قبل المرسوم المطعون فيه . إهمال إرفاق هذا التقرير ملف القاضي عند إجراء الحركة القضائية بلا مسوغ . حق القاضي في أن يقارن بمن سبقه في الترقية من المتأخرين عنه في الأقدمية على أساس أن ملفه يتضمن هذا التقرير فعلا |
| ٣٢٧ | ٢٤ | عدم الترام وزارة العدل بعرض جميع حالات القضاة على مجلس القضاء قبل وضع الحركة القضائية . صدور مرسوم بناء على عرض ناقص . لا يجب |

| رقم القاعدة | رقم الصفحة | |
|----------------|---------------|---|
| ٣٢٧ | ٢٤ | أقدمية . اعتبار الأقدمية عنصرا من عناصر الأهلية . كون القضاة المطعون في ترقيتهم أسبق في الأقدمية على الطالب . طلبه مقارنة أهليته بأهليتهم . لا محل له |
| ٣٣٦ | ٢٩ | تعريفها . تقديم الأفضل بين المتفاوتين في درجة الأهلية وتقديم الأسبق في الأقدمية بين المتساوين في الأهلية . اختلاف هذه الموازنة باختلاف الحركات القضائية |
| | | (ت) |
| | | تأديب : (س . أيضا . اختصاص) : |
| ٦٧٣ | ٣٠ | تنبيه القاضي عن مقرر عمله بدون إخطار رئيس المحكمة قبل التنبيه . توجيه تنبيه إليه من رئيس المحكمة استعمالا لحقه المحول له بالمادة ١٩ من قانون استقلال القضاء . لا خطأ |
| | | ترقية : (س . أيضا . إجراءات الطلب . اختصاص . أهلية) : |
| ٩٣ | ٤ | ترقية قضاة الدرجة الثانية ومن في حكمهم بالامتياز . اعتبارها رخصة لوزير العدل . أثر عدم إعمال هذه الرخصة أو إعمالها |
| ٢٨٥ | ١٢ | أقدمية . القضاء برفض طلبات إلغاء مراسيم سابقة فيما اشتملت عليه من تخطي الطالب في الترقية إلى درجة وكيل محكمة من الفئة "ب" ثم إلى درجة وكيل محكمة من الفئة "أ" دون زملائه التاليين له في الأقدمية . طلب إلغاء المرسوم اللاحق الذي تضمن ترقية الطالب إلى درجة وكيل محكمة من الفئة "ب" فيما تضمنه من تخطيه في الترقية إلى درجة رئيس محكمة من الفئة "ب" . لا أساس له |

| رقم الصفحة | رقم القاعدة | |
|---------------|----------------|--|
| | | الرخصة المخولة لوزير العدل في ترقية من ترشحهم لجنة الترقية بلا امتياز . سلطته في أعمال هذه الرخصة أو إهمالها . واجب |
| ٢٩٤ | ١٤ | عند إهمالها |
| | | الصلاحية للترقية إلى درجة . عدم اعتبارها دليلا على الصلاحية للترقية إلى درجة أعلا منها |
| ٣٠٥ | ١٧ | |
| | | عرض حالات جميع رجال القضاء على مجلس القضاء عند إجراء الحركة القضائية . غير واجب |
| ٣٠٧ | ١٨ | |
| | | أهلية . سلطة جهة الإدارة في تخطي الموظف في الترقية إذا قام لديها ما يدل على انتفاص أهليته ومجاوبته للصفات التي تتطلبها طبيعة الوظيفة |
| ٣١٣ | ٢٠ | |
| | | صدور قرار من اللجنة القضائية بإلغاء المرسوم الصادر بالحركة القضائية الشرعية فيما تضمنته من تخطي الطالب في الترقية إلى وظيفة نائب محكمة من الفئة "ب" . امتداد أثر هذا الإلغاء إلى المراسيم والقوانين التالية فيما تضمنته من تخطي الطالب إلى الدرجات الأعلى |
| ٣٣٩ | ٢٧ | |
| | | أهلية . صدور حكم بإلغاء المرسوم السابق فيما تضمنته من تخطي الطالب إلى وظيفة . وكل محكمة من الفئة "ب" أو ما يماثلها لمساوئته في الأهلية مع زميله الذي كان يليه في الأقدمية وتناولته الترقية . ترقية هذا الزميل إلى وظيفة رئيس محكمة دون الطالب ودون أن تقدم الوزارة الدليل على وجود مسوغ طارئ يحول دون ترقية الطالب أسوة بزميله . خطأ |
| ٣٤٨ | ٢٩ | |

| رقم الصفحة | رقم المادة | |
|---------------|---------------|---|
| | | أقدمية . ترقية وكلاء النيابة من الدرجة الثالثة إلى الثانية . |
| ٦٧٩ | ٣١ | أساسها . شرط اتخاذ الأقدمية أساسا للاختيار في الترقية ... |
| | | عدم بلوغ الطالب الدرجة التي ترشحه إلى درجة مستشار عند |
| ٦٨٥ | ٣٢ | صدور القرار المطعون فيه . اعتبار الطعن على غير أساس ... |
| | | تعيين : (س . نيابة عامة) . |
| | | تفتيش قضائي : (س . أيضا . أهلية) : |
| ٢٨١ | ١١ | إجراء التفتيش على القضية قبل كل حركة قضائية . غير واجب |
| | | إعلان الطالب بتقارير التفتيش وإطلاعه عليها في الوقت |
| | | المناسب . عدم سلوكه السبيل المرسوم في القرار الصادر في |
| | | ١٧/٤/١٩٥٢ بشأن النظم من هذه القرارات . النعي على التقارير |
| ٢٩٠ | ١٣ | بعد ذلك . لا محل له |
| | | قيام إدارة التفتيش بإبلاغ القاضى بصورة من الملاحظات |
| | | التي أخذت عليه في تقرير التفتيش وعدم اعتراضه عليها . طعنه |
| ٣٠٧ | ١٨ | على التقرير . غير منتج |
| | | جواز إجراء التفتيش على عمل القاضى أكثر من مرة في السنة |
| ٣٢٠ | ٢٢ | الواحدة |
| | | عدم وجود تقرير التفتيش وعدم البدء في التفتيش موضوع |
| | | هذا التقرير عند صدور القرار المطعون فيه . النعي على هذا التقرير |
| | | بأن التفتيش الذي حرره عنه كان عن مدة سابقة على القرار وأن |
| | | الوزارة هي التي أخرت إجراء هذا التفتيش إلى ما بعد الحركة |
| ٣٢٤ | ٢٣ | القضائية . لا سند له |

| رقم الصفحة | رقم القاعدة | |
|---------------|----------------|---|
| ٣٢٤ | ٢٣ | إجراء التفتيش على القضية قبل كل حركة قضائية. غير واجب . |
| ٣٤٥ | ٢٨ | هلم الطالب بعد صدور القرار الجمهوري المطعون فيه بالتقرير الذي أودع بملفه . عدم اعتراضه عليه وعدم اتخاذه في شأنه ما نص عليه قرار وزير العدل بتنظيم إدارة التفتيش القضائي . ما يثيره في خصوص هذا التقرير . لا محل له |
| | | (م) |
| | | مرتبات : (ر . اختصاص . نقض "إجراءات الطعن") . |
| | | (ن) |
| | | نقض : |
| | | إجراءات الطعن : |
| | | إيداع الأوراق والمستندات . إفعال الطاعن إيداع أصل ورقة إعلان الطعن في الميعاد المقرر في المادة ٤٣٣ مرافعات . |
| ١١ | ٣ | بطلان الطعن |
| | | تقرير الطعن : |
| | | طعن الطالب على المرسوم الصادر بترقية بعض وكلاء النيابة من الدرجة الثانية التالي له في الأقدمية إلى وظائف قضاة من الدرجة الثانية وقوله إن القرارات التي صدرت بعد المرسوم بترقية بعض وكلاء النيابة من الدرجة الثانية والتالي له أيضا في الأقدمية إلى وظائف وكلاء نيابة من الدرجة الأولى وأغفلت ترقية فيها كما أغفلت في المرسوم . اعتبار ذلك تعيينا كافيا للقرارات المطعون فيها |
| ٢١٣ | ٢٠ | |

| رقم الصفحة | رقم القاعدة | |
|---------------|----------------|---|
| | | نقض . (تابع) : |
| ٣١٦ | ٢١ | اكتفاء الطالب في تقريره من تفصيل الأسباب ببيان موجز محدد يخرجها عن الإبهام ويبعدها عن الجهالة التامة . لا بطلان... |
| | | ميعاد الطعن : |
| ٢٩٦ | ١٥ | أقدمية . عدم علم الطالب بقرارات تحديد أقدمية قضاة الدرجة الثانية الذين عينوا بعده من زملائه المخرجين معه في سنة واحدة إلا عند صدور مرسوم تناول عددا من زملائه . تقريره بالطعن في المراسيم الصادرة بترقيتهم إلى وظائف قضاة من الدرجة الأولى على أثر صدور هذه المراسيم في الميعاد القانوني . الدفع بعدم قبول الطعن اسقوط ميعاده . لا محل له |
| ٣٣٢ | ٢٥ | اختصاص . مرتبات . الطعن في قرار وزير العدل فيما لم يتضمنه من منح الطالب مربوط درجة مساعد نيابة . التقرير بهذا الطعن أمام محكمة النقض بعد الميعاد . عدم قبول الطلب شكلا . التحدى برفعه أمام مجلس الدولة في الميعاد قبل تعديل مادة ٢٣ من قانون نظام القضاء بالقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٥ . لا يجدى |
| ٣٤٨ | ٢٩ | طلب إلغاء قرار جمهوري باعتباره ملغى تبعا للمراسيم السابق الحكم بإلغائها . لا حاجة في تقريره إلى طعن تراعى فيه الإجراءات الواجبة . الدفع بعدم قبوله لعدم التقرير به في الميعاد . لا أساس له |
| ٦٧٩ | ٣١ | ميعاد تقديم طلب الإلغاء . بدايته |

| رقم القاعدة | رقم الصفحة | |
|----------------|---------------|---|
| | | نقض . (تابع) : |
| | | المصلحة في الطعن : |
| ٦ | ٢ | الحكم بإلغاء المرسوم فيما تضمنه من تخطى الطالب في الترقية إلى درجة مستشار . انعدام المصلحة في الطعن على المراسيم اللاحقة |
| ٣٠٢ | ١٦ | الحكم بإلغاء المرسوم فيما تضمنه من تخطى الطالب في الترقية إلى درجة مستشار . انعدام المصلحة في الطعن على المرسوم اللاحق |
| | | الخصوم في الطعن : |
| ٢٨٥ | ١٢ | الخصوم في الطلب . مجلس القضاء الأعلى . عدم قبول توجيه الطلب إليه |
| | | نيابة عامة : (سر . أيضا . أقدمية) . |
| ٣١١ | ١٩ | تعيين . ترتيب المعينين في وظائف معاوني النيابة المتخرجين من الجامعات الثلاث . تركه لتقدير الوزارة |
| ٧٠١ | ٣٥ | أقدمية . تعيين . سلطة الوزارة في تحديد أقدمية المعينين في وظائف معاوني النيابة المتخرجين من الجامعات الثلاث ... |

| رقم القاعدة | رقم المادة | |
|----------------|---------------|---|
| | | الدائر المدنية |
| | | (١) |
| | | إثبات : (س . أيضا . بيع . حساب . حكم "تسبيب معيب" |
| | | دين . شفعة . عقد "تكييفه" . ملكية) . |
| | | الإثبات بوجه عام : |
| | | حكم "تسبيب كاف" . محكمة الموضوع . سلطتها في استخلاص |
| ٣٧٨ | ٣٧ | ما تقتنع به وما يطمئن إليه ضميرها في أسباب سائغة |
| ٦٥٣ | ٧٤ | تقدير الدليل . محكمة الموضوع . سلطتها في تقدير الدليل ... |
| | | الإقرار : (س . حكم "تسبيب كاف" . وصية) . |
| | | الإثبات بالكتابة : |
| ٩١٧ | ١٠٤ | مبدأ الثبوت بالكتابة . قوته في الإثبات . مثال |
| | | الإثبات بالبينة : (س . أيضا . بيع . دفاع . صورية) : |
| | | الإثبات بالبينة فيما يخالف أو يجاوز الثابت بالكتابة في المواد |
| ٤٧٩ | ٥١ | التجارية . جوازها |
| | | شهادة . صلة الشاهد بأحد الخصوم (مستخدم لديه) لا تمنعه |
| ٤٧٩ | ٥١ | من أداء الشهادة |

| رقم القاعدة | رقم الصفحة | |
|----------------|---------------|--|
| | | إثبات (تابع) |
| ٦٧ | ٦٠٠ | شهادة . محكمة الموضوع . سلطتها في تقدير أقوال الشهود . حقها في أن تأخذ ببعض أقوالهم و بأقوال شاهد دون غيره وبدون بيان السبب |
| | | القرائن : (سر . أحوال شخصية . دفاع . فسخ) . |
| | | قواعد الإثبات : (سر . وكالة) . |
| | | سلطة محكمة الموضوع في تقدير الدليل (سر . الإثبات بوجه عام . جنسية) . |
| | | إثراء بلا سبب : (سر . التزام) . |
| | | إجارة : (سر . أيضا . حكم "تسيب معيب" . حوالة . فسخ . قوة الأمر المقضى . وضع اليد . وفاء . وكالة) : |
| ١١ | ٩٨ | عقد "تفسيره" . محكمة الموضوع . تموين . عقد إيجار مطحن . استخلاص الحكم لاعتبارات واقعية أن نية الطرفين انصرفت عند التعاقد إلى استمرار العقد مدة قيام نظام التموين . تقدير هذه الاعتبارات . موضوعي |
| ١٤ | ١١٨ | الإيجار من الباطن . حجز . توقيع المؤجر حجرا تحفظيا على ما بالعين المؤجرة من منقولات للمستاجر من الباطن في ظل قانون المرافعات القديم . حق المستاجر الأصل في مطالبة المستاجر من باطنه بالأجرة المستحقة في ذمته |

| رقم الصفحة | رقم القاعدة | |
|---------------|----------------|--|
| | | إجازة . (تابع) : |
| | | الترام المؤجر بالتسليم . حكم "تسبيب معيب" . معنى التسليم الصحيح للعين المؤجرة . عدم قيام المؤجر بما تعهد به في عقد الإيجار واشترط فيه على نفسه ألا يستحق شيئاً من الأجرة إلا بعد التسليم الوافي الكامل . قول الحكم إن الأشياء الناقصة بالعين المؤجرة تافهة دون أن يبين كيف تكون تافهة في حين أنها تؤثر على الانتفاع . قصور |
| ٢٦٥ | ٣٣ | ... |
| | | مسئولية . تلف الشيء المؤجر بفعل شخص أجنبي غير المستأجر أو خدمه . انتفاء مسؤولية المستأجر في هذه الحالة |
| ٤١٣ | ٤٢ | ... |
| | | انتهائها : |
| | | إثبات "الإثبات بوجه عام" . استخلاص العدول عن علاقة تأجيرية من صحف دعاوى رفعت من الشركاء المؤجرين واستخلاص قبول الشريك المستأجر لهذا العدول من عبارة محامية في إحدى الدعاوى . لا خطأ . مثال |
| ٧١٩ | ٧٦ | ... |
| | | فسخ . قوة الأمر المقتضى . القضاء نهائياً بقيام علاقة تأجيرية لمدة معينة . جواز التقرير بعدول الطرفين عن هذه العلاقة . إنعدام حجية الحكم القاضي بتقرير العلاقة الإيجارية لمدة معينة |
| ٧١٩ | ٧٦ | ... |
| | | إجازة التصرف : (ر. دين . تقض "أسباب جديدة" . وصية) |
| | | أجانب : (ر. أحوال شخصية . تقض "إجراءات الطعن") |

| رقم الصفحة | رقم القائمة | |
|---------------|----------------|---|
| | | إجراءات : (ر . أحوال شخصية . إعلان . تنفيذ عقارى . حكم "بياناته" . حكم استئناف "بياناته" . خصومة . دعوى . دفاع . ضرائب . عمل . نقض "أحوال الطعن" نيابة عامة) . |
| | | أحوال شخصية : (ر . أيضا استئناف . حكم استئناف "بياناته" دعوى . نقض "إجراءات الطعن" و "يعاد الطعن" و "أحكام لا يجوز الطعن فيها") . |
| | | أجانب . تطليق . محكمة الموضوع . حق الزوج فى تطليق زوجته للريبة طبقا للشرعية الموسوية لطائفة القرائين . المقصود بما يشترط للريبة المبررة للطلاق . تقدير مبرر الطلاق . |
| ٦٠ | ٥ | موضوعى |
| ٦٠ | ٥ | الغيرة . نظام الغيرة فى الشرعية الموسوية لطائفة القرائين . |
| | | تطليق . حضانة . الحكم بتطليق الزوجة للريبة طبقا للشرعية الموسوية لطائفة القرائين وإحالة الدعوى إلى التحقيق للثبوت من أهلية المطلقة لحضانة ولدها . لا تعارض |
| ٦٠ | ٥ | اختصاص . محاماة . التظلم فى أمر تقدير أتعاب المحامى الشرعى . بدؤه وسيره على أساس قانون المحاماة الشرعية وقواعد لائحة ترتيب المحاكم الشرعية حتى وصل إلى المحكمة العليا الشرعية وقبل أن تفصل فيه صدر القانون رقم ٤٦٢ . سنة ١٩٥٥ فاحالته إلى دائرة الأحوال الشخصية بمحكمة الاستئناف . الدفع بعدم اختصاص هذه الدائرة . لا يعمل له |
| ١٩٤ | ٢٤ | |

| رقم الصفحة | رقم القاعدة | |
|---------------|----------------|--|
| | | أحوال شخصية . (تابع) : |
| ١٩٤ | ٢٤ | قانون . إجراءات . مجال تطبيق أحكام قانون المرافعات في الإجراءات المتعلقة بمسائل الأحوال الشخصية والوقف التي كانت من اختصاص المحاكم الشرعية |
| ٤٠٠ | ٤٠ | اختصاص . استئناف . مجالس مالية . نفقة . نظردعوى النفقة أمام الدائرة الاستئنافية أمام المجلس الملي وبقاؤها بدون فصل حتى ١٩٥٥/١٢/٢١ . اختصاص محكمة الاستئناف الواقع في دائرتها المحكمة التي أصدرت الحكم المستأنف باستمرار النظر في الدعوى |
| ٦٥٣ | ٧٤ | زواج الاسرائيليين . إثبات "بالقرائن" . الصداق في الشريعة الموسوية . اعتبار دفعه شرطاً لصحة عقد الزواج . قول الزوجة بأنها لم تقبض مهراً . اعتبار أنه قول تقوم القرينة القانونية على عكسه |
| ٦٥٣ | ٧٤ | طلاق الاسرائيليين . دويلة (بائنة) . صداق . حق الزوج في تطليق زوجته إذا ظهر له أنها ليست بكرًا مع رد حقوقها المالية المنصوص عليها في العقد بعد خصم المهر |
| ٦٥٣ | ٧٤ | طلاق الاسرائيليين . صداق . دعوى "طلبات الخصوم" دفاع . قيام الخصومة بين الزوجين على تصفية الحقوق المالية لكل منهما قبل الآخر . اعتبار المهر والمطالبة برده أو خصمه هو مما تتناوله هذه الحقوق واندراجه في عموم دفع الزوج للدعوى |

| رقم الصفحة | رقم القاعدة | |
|---------------|----------------|---|
| | | أحوال شخصية : (تابع) : |
| ٦٥٣ | ٧٤ | طلاق الاسرائيليين . حكم "تسبيب كاف" . استخلاص الحكم القواعد التي تقوم عليها الحقوق المالية لكل من الزوجين قبل الآخر واستناده في ذلك الى فتوى بيت الدين ومصادرها من الشريعة الموسوية وتطبيقها على واقعة الدعوى تطبيقا صحيحا . لا عيب |
| ٦٦٠ | ٧٥ | استئناف . اختصاص . قانون . نسب . دعوى نسب في ذيرالوقف . فصل المحكمة الجزئية الشرعية فيها وهي مختصة بنظرها ورفع الاستئناف عن الحكم امام المحكمة الكلية الشرعية قبل صدور القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ ثم إحالة الاستئناف إعمالا لهذا القانون الى المحكمة الابتدائية الوطنية . اختصاص المحكمة الابتدائية بالفصل في الاستئناف . ولايتها في الفصل في موضوعه واوقضت ببطلان الحكم المستأنف لعيب فيه أو في الإجراءات |
| ٨٥٨ | ٩٦ | اختصاص . استئناف . نظر دعوى نفقة أمام الدائرة الاستئنافية بالمجلس الملي العام . اختصاص محكمة الاستئناف الواقع في دائرتها المحكمة التي أصدرت الحكم المستأنف باستمرار النظر في الاستئناف بعد إلغاء المجالس المالية |
| ٩٣٠ | ١٠٦ | استئناف . إجراءات . تقرير التلخيص . دعوى . استئناف الحكم الذي يصدر في نزاع متعلق بمسألة من مسائل الأحوال الشخصية . لا محل لإعمال حكم المادة ١١٦ جرائم الخاصة بتقرير التلخيص في خصوصه |

| رقم الصفحة | رقم القاعدة | |
|---------------|----------------|--|
| | | اختصاص : (ر.ر. أيضا . أحوال شخصية . استئناف . تنفيذ عقارى . عمل . قوة الأمر المقضى . موظفون . نقض " اختصاص محكمة النقض ") : |
| ١٨٩ | ٢٣ | اختصاص نوعى . تعلقه بالنظام العام . أثر ذلك ... بيع . دعوى " تقدير قيمتها " . دعوى بطلب الحكم بصحة ونفاذ لإقرار صادر عن عقد بيع صدر من بائعين لم يختصم أحدهما فى الدعوى وكانت حصة البائع المختصم فيها فى القدر المبيع تدخل فى اختصاص القاضى الجزئى . اختصاص المحكمة الجزئية بالدعوى . القول بعدم اختصاصها تأسيسا على أن قيمة الإقرار كله تجاوز هذا الاختصاص . لا محل له ... اختصاص الدائن بعقار مدينه : (ر.ر. وقف) . |
| ٤٥١ | ٤٧ | استئناف : (ر.ر. أيضا . أحوال شخصية . دعوى) : الاستئناف الوصفى . قضية " عدم الصلاحية " . اختصاص . حق نفس الهيئة الاستئنافية التى فصلت فى الاستئناف الوصفى فى الفصل فى استئناف الموضوع ... أحكام يجوز استئنافها . اختصاص . قانون . دعوى قيمتها تقل عن ٢٥٠ جنبها رفعت أمام المحكمة الابتدائية فى ظل قانون المرافعات القديم وأصدرت فيها قبل الفصل فى الموضوع أحكاما غير منية للمصومة كلها أو بعضها وذلك قبل تاريخ العمل بقانون المرافعات الجديد . وجوب إحالتها إلى المحكمة الجزئية بعد العمل بالقانون الجديد . عدم القضاء بذلك والحكم فى الموضوع . جواز استئناف القضاء الضمنى بالاختصاص فى هذه الحالة ... |
| ١٨٩ | ٢٣ | ... |

| رقم الصفحة | رقم القائمة | استثناءات : (تابع) : |
|---------------|----------------|---|
| ٩٥٤ | ١٠٧ | أحوال شخصية . استثناء الأحكام الابتدائية الصادرة في مسائل الأحوال الشخصية والوقف التي كانت من اختصاص المحاكم الشرعية . متى يعتبر هذا الاستثناء مرفوعا ؟ استيلاء : (ر . ر . تسير جبري . قوة الأمر المقضي "حجية الأحكام الجنائية") . إصلاح زراعي : (ر . ر . شفعة . ملكية) . إعارة الاسم : (ر . ر . نقض .. "الخصوم في الطعن") . إعانة الغلاء : (ر . ر . عمل) . اعتراض الخارج على الخصومة : (ر . ر . أيضا خصومة) . خصومة . قانون . قوة الأمر المقضي . ورود الطعن بطريق "اعتراض الخارج على الخصومة" على حكم صادر من المحكمة المختلطة ورفعها إليها بوصف أنها المحكمة التي أصدرت الحكم واستؤنف إلى محكمة الاستئناف المختلطة . إحالة الطعن إلى المحاكم الوطنية بعد إلغاء المحاكم المختلطة . خضوع هذا الطعن لقانون المرافعات المختلط الطعن في الحكم بهذا الطريق لا يستلزم إدخال جميع الخصوم الذين مثلوا في الدعوى المعترض على الحكم الصادر فيها طبقا لمادة ٤١٩ مرافعات مختلط إعذار : (ر . ر . نقض . "أسباب جديدة") . |
| ٨٩٨ | ١٠٢ | |
| ٨٩٨ | ١٠٢ | |

| رقم القائمة | رقم الصفحة | |
|----------------|---------------|--|
| | | إعلان : (ر . أيضا . تنفيذ عقارى . دفاع . عمل . تقضى |
| | | ”إعلان الطعن“ و”ميعاد الطعن“ و”أسباب جديدة“ : |
| | | إجراءات . دعوى . مواعيد . قضية ”مخاصمتهم“ . محكمة |
| | | الاستئناف . إعلان قرار تقصير أجل ميعاد الحضور أمام تلك |
| | | المحكمة قبل الجلسة المحددة بأكثر من ثلاثة أيام . صحة هذا |
| ٤٣٨ | ٤٥ | الإعلان |
| | | عمل مختار . الإعلان في قلم الكتاب . هدم إقامة عمادى الخصم |
| | | بالبلد الذى به مقر المحكمة وعدم اتخاذ الخصم موطناً فيه . إعلان |
| ٤٣٨ | ٤٥ | المذكرات والأوراق إليه في قلم الكتاب . صحيح |
| | | إعلان الشخص الذى له موطن معلوم في الخارج . تقضى |
| | | ”ميعاد الطعن“ . حجز ما للدين لدى الغير . إعلان الحكم الذى |
| ٥٩٣ | ٦٦ | يبدأ به ميعاد الطعن في هذه الحالة |
| | | تقضى ”إعلان الطعن“ . خلو محضر الإعلان من بيان امتناع |
| | | المعلن إليه المخاطب مع شخصه عن التوقيع أو الإشارة إلى رفضه |
| ٧٧٦ | ٨٥ | الإفضاء بهذا السبب . بطلان الإعلان |
| | | تقضى ”إعلان الطعن“ . امتناع المعلن إليه شخصياً عن استلام |
| | | صورة الإعلان . خلو محضر الإعلان من قيام المحضر بتسليم |
| | | الصورة إلى جهة الإدارة وتوجيه خطاب موصى عليه إلى المعلن |
| | | إليه في موطنه الأصل أو المختار في ظرف أربع وعشرين ساعة |
| ٧٧٦ | ٨٥ | بتسليم الصورة لجهة الإدارة . بطلان الإعلان |

| رقم الصفحة | رقم القاعدة | |
|---------------|----------------|--|
| | | إعلان : (تابع) : |
| ٨٢٨ | ٩٢ | مخاطبة المعلن إليها مع خالها دون بيان ما إذا كان مقياً معها . ثبوت أن الإعلان وجه إليها وإلى والدتها في وقت واحد ، ومخاطبة الأخيرة مع أخيها المقيم معها وهو خال الأولى . صحة الإعلان |
| ٩٠٨ | ١٠٣ | نقض "إعلان الطعن" . ثبوت أن المحضر أعلن المطلوب إعلاناً مع أحد أقاربه دون أن يثبت في أصل الإعلان أنه يقيم معه . بطلان الإعلان |
| ٩٦٠ | ١٠٨ | عدم إثبات الخطوات التي سبقت تسليم الصورة بلحمة الإدارة والوقت الذي انتقل فيه المحضر إلى محل المعلن إليه . بطلان الإعلان |
| ٩٦٧ | ١٠٩ | بطلان الإعلان للنيابة إذا كان المعلن لم يبذل أى مجهود في تعرف محل إقامة المعلن إليه الذي انتقل إليه |
| | | أعمال تجارية : (مر . ضرائب) . |
| | | إفلاس : |
| ٨٥ | ٩ | صلح . حكم "تسيب كاف" . كون جملة أموال التفليسة المحقق أن يستند بها لا تكفى لتغطية ما تأيد وتحقق من الديون في حدود النسبة المتفق عليها في الصلح الذي تم بين المفلس والدائنين . الحكم برفض التصديق على الصلح . صحيح |

| رقم الصفحة | رقم القاعدة | |
|---------------|----------------|--|
| | | التزام : (سر . أيضا . بيع . تقادم مسقط . دين . شرط جزائي . شيك . وفاء . وكالة) : |
| ٥٤٦ | ٥٩ | مرافق عامة . خلف . عقد . التزام المرافق العامة . تعريفه . انتهاء مدة الالتزام وعودة المرفق إلى جهة الإدارة . عدم اعتبار جهة الإدارة خلفا خاصا أو عاما للاستغل . أثر ذلك |
| ٥٤٦ | ٥٩ | مرافق عامة . عقد . إلقاء بلا سبب . الاتفاق بين المستفيع والشركة المستغلة لمرفق الكهرباء بالقاهرة على أن يساهم المستفيع في تكاليف الوصلة الكهر بائية إلى مصنعه بمبلغ معين والزام الشركة برد عائد مقدر على ما يستهلكه سنويا ما دامت الشركة قائمة على ألا يتجاوز العائد المرتد قيمة التكاليف المذكورة . اعتبار مادفع استنادا إلى هذا العقد مدفوعا بسبب صحيح وعدم اعتباره إلقاء بلا سبب |
| | | انقضاءؤه : |
| ٦٤٣ | ٧٣ | استبدال الدين . ماهيته |
| | | التمسك بإعادة النظر : (سر . نقض "أحوال الطعن") . أموال عامة : (سر . نزاع الملكية) . |
| | | أهلية : (سر . أيضا . دعوى . نقض "أسباب مخالطها واقع" "الحسوم في الطعن" . هبة "قبولها" . وكالة) : |
| ٤٠٤ | ٤١ | سفه . حكم تصرفات السفينة السابقة على قرار الجسر عليه للسفه في ظل القانون المدني القديم |
| ٤٠٤ | ٤١ | سفه . حكم تصرف السفينة في حالة ثبوت التواطؤ والاستغلال هو البطلان المطابق |
| | | ٠ م (٢٢) ٠ م |

| رقم الصفحة | رقم القائمة | |
|---------------|----------------|--|
| | | أهلية . (تابع) : |
| ٦١٩ | ٦٩ | عوارض الأهلية . سفه . مواريث "حكم تصرف المورث بالنسبة للوارث" . تعريف السفه . تصرف الإنسان في كل ما يملك لزوجته وأولاده الصغار سواء بمعرض أو بغير معرض . لا مخالفة فيه لمقتضى العقل والشرع |
| ٦١٩ | ٦٩ | عوارض الأهلية . غفلة . إرادة . تصرفات الإنسان التبرعية لزوجته وأولاده الصغار . انعدام دلالتها على التسلط أو الغفلة ... |
| | | أوامر الأداء : (ر . قوة الأمر المقضى) . |
| | | أوراق تجارية : (ر . أيضا . عرض وإيداع) : |
| | | التظهير على بياض : |
| ٨٣٤ | ٩٣ | "دعوى . حق حامل السند المظهر على بياض في رفع الدعوى باسمه هو ضد المدين |
| ٨٣٤ | ٩٣ | حكم "تسييب كافي" . إقامة الحكم على أن لحامل السند على بياض أن يرفع الدعوى باسمه على المدين . النعى عليه فيما استطرد إليه من اعتبار التظهير ناقصا قاطبا للملكية وأن للتظهير إليه أن يثبت في مواجهة المدين أن هذا التظهير إنما كان على سبيل نقل الملكية . لا جدوى منه |
| | | إيداع : (ر . تنفيذ عقارى . حجز . عرض) . |

| رقم الصفحة | رقم القائمة | |
|---------------|----------------|--|
| | | (ب) |
| | | بيع : (مر. أيضا . حكم "تسبيب كاف" دعوى "مصرفاتها" . دفاع . صورية . عقد "تفسيره" . فسخ . مواريث . نقض "أسباب جديدة" و "أسباب يخالطها واقع" : |
| ١٥٣ | ١٩ | تسجيل . إثبات . حكم "تسبيب معيب" . صدور عقدي بيع من بائع واحد في ظل قانون التسجيل رقم ١٨ لسنة ١٩٢٣ . تعويل الحكم في إثبات علم المشتري الثاني بالتصرف السابق على علاقة البثوة بينه وبين البائع . قصور . علم المشتري الثاني بالتصرف السابق وسوء نيته على فرض ثبوتها . لا تأثير لها على التصرف الحاصل إليه متى سجل عقده قبل تسجيل العقد السابق ... |
| ١٥٨ | ٢٠ | فسخ "الشرط الفاسخ الضمني" . عدم انفساخ عقد البيع إعمالا للشرط الفاسخ الضمني في القانون المدني القديم والجديد إلا بإعذار المدين بالوفاء وتحلفه من الوفاء حتى صدور الحكم النهائي . امتناع جواز الحكم بالفسخ إذا قام بتنفيذ التزامه قبل ذلك |
| ١٥٨ | ٢٠ | فسخ . هلاك الشيء المبيع . قضاء مستعجل . عدم انفساخ عقد البيع ببيع البضاعة المتعاقدة عليها بأمر من القضاء المستعجل خشية تلفها حتى يفصل في النزاع القائم بين الطرفين . لا محل للقياس على حالة هلاك المبيع |
| ٢٥٩ | ٣٢ | رهن . إثبات بالبينه . حكم "تسبيب معيب" . التفات الحكم عن تقدير طلب ورثة البائع بإحالة الدعوى على التحقيق لإثبات أن البيع يخفى رهنا وإثبات وضع يدهم على العين المبيعة ويد مورثهم من قبل . خطأ . إسقاط الحكم ورقة ضد تمسك بها الورثة لا يستتبع إسقاط طلب التحقيق |

| رقم القاعدة | رقم الصفحة | |
|----------------|---------------|---|
| | | بيع : (تابع) |
| ٤٥١ | ٤٧ | حكم "تسبيب معيب" . دفاع . دعوى صحة ونفاذ عقد البيع . الحكم بصحة ونفاذ العقد دون أن يقيم الحكم الدليل على وفاء المشتري بكامل الثمن وعدم رده على دفاع البائع في هذا الخصوص . خطأ وقصور |
| ٥١٠ | ٥٤ | فسخ . وفاء . حكم "تسبيب كاف" بيان أصل ثمن المبيع والفوائد في عقد البيع . اقتصار البائع في دعواه على طلب الفسخ دون طلب الباقي له من الثمن وفوائده استعمالاً لحقه المقرر في المادة ٣٣٢ مدني قديم . منح المحكمة للمشتري مهلة للوفاء بما في ذمته استعمالاً لحقها المخول لها بالمادة ٣٣٣ مدني قديم . الحكم بالفسخ دون بيان الباقي في ذمة المشتري . لا خطأ |
| ٥١٠ | ٥٤ | فسخ . عقد . اعتبار فوات المهلة التي منحت للمشتري للوفاء بباقي فوائد الثمن مما يترتب عليه الفسخ |
| ٥١٠ | ٥٤ | فسخ . صدور قرار - لا حكم - لمصلحة المشتري بمنحه مهلة للوفاء بالباقي في ذمته . كفايته لترتيب الفسخ على فوات المهلة |
| ٦٤٣ | ٧٣ | النزام . عقد . تعهد بالتوريد . ماهيته |
| ٧٨٩ | ٨٧ | دعوى صحة التعاقد . حكم "تسبيب معيب" . إقامة الدعوى من المشتري بطلب صحة التعاقد وتأسييسها على أنه وفي الثمن . دفع البائع الدعوى بأن المشتري لم يقم بوفاء كامل الثمن . الحكم بصحة التعاقد وقول المحكمة عن الوفاء إنه لا شأن لها بالعرض له وإن نظرها إنما يتعلق بصحة التعاقد فقط . خطأ وقصور . |

| رقم الصفحة | رقم القاعدة | |
|---------------|----------------|---|
| | | البيع بالكوتتراتات : |
| ٦٤٣ | ٧٣ | اعتبار البيع على الوجه أو بالكوتتراتات صحيحا . مدى اختلافه عن البيع العادى |
| ٥٧٦ | ٦٤ | الوعد بالبيع : (سر . أيضا حكم . تسبيب معيب . فسخ) : عقد "تفسيره" . محكمة الموضوع . سلطتها فى تفسير العقد . مثال عن عقد الوعد بالبيع |
| ٣٥٣ | ٣٤ | ثمن المبيع : (سر . أيضا عرض وإيداع) : شفعة . حق المشتري الثانى فى حبس ثمن المبيع إذا رفعت دهوى شفعة عن جزء من الأطنان المبيعة متى كان لم يختصم فى دهوى الشفعة |
| | | تزامم المشتريين : (سر . تسجيل) . |
| | | (ت) |
| | | تأمين : (سر . عمل " مكافآت العمال ") . |
| | | تأمين بحرى : (سر . أيضا . تقادم) : |
| ٨٦٣ | ٩٧ | نقل بحرى . قانون . النزاع الخاص بالتأمين البحرى . مضمونه لقانون التجارة البحرى دون معاهدة بروكسل الصادرة فى ٢٥ من أغسطس سنة ١٩٣٤ بشأن النقل البحرى تأمينات عينية : (سر . وقف) . |

| رقم الصفحة | رقم القاعدة | |
|---------------|----------------|--|
| | | تجزئة : (س . تقض "الخصوم في الطعن") . |
| | | تحكيم : |
| ٢٢٩ | ٢٩ | قوة الأمر المفضى . ملكية . صدور حكم المحكمين بصفة نهائية بأحقية أحد الخصوم لأطيان بما عليها من الزراعة . ثبوت ملكية الزراعة لهذا الخصم متى كانت قائمة في الأرض فعلا وقت صدور الحكم . كون الخصم الآخر هو الزارع لها أو كون الحكم لم ينفذ بالاستلام . لا يغير من الأمر شيئا |
| | | التحكيم في منازعات العمل : (س . عمل) . |
| | | تزوير : (س . حكم " تسبيب كاف " . حكم استثنائي " تسببيه " . تقض " أحكام يجوز الطعن فيها ") . |
| | | تسجيل : (س . بيع) : |
| ٥٧٦ | ٦٤ | بيع " تراحم المشتريين " . دعوى " دهوى صحة التعاقد " . تسجيل المشتري لعقده بعد تسجيل صحيفة الدعوى المرفوعة من مشتر آخر لذات الأطيان . الحكم بشطب تسجيل العقد قبل التأشير فعلا على صحيفة الدعوى المذكورة بالحكم بصحة التعاقد . خطأ |
| | | التصرفات المقررة : (س . وصية) . |

| رقم القاعدة | رقم المادة | النص |
|----------------|---------------|--|
| ٧٨ | ٧٨٣ | تسعير جبرى : (س . أيضا . قوة الأمر المقضى " حجية الأحكام الجنائية " . نقض " أسباب جديدة ") : |
| ٧٨ | ٧٨٣ | استيلاء . قانون . صدور أمر استيلاء على بضاعة مسخرة تسعيرة جبرية . وجوب تقدير قيمتها على حسب التسعير الجبرى ولو كان صاحبها يمتن مهنة التوريد للسفن . خضوع هذا التصرف للقانون المصرى |
| ٧٨ | ٧٨٣ | القول بأن التسعير الجبرى خاص بالبيع المحلية ولا يسرى على مورد للسفن . لا محل له |
| | | تعهد بالتوريد : (س . بيع) . |
| | | تعويض : (س . أيضا حكم " تسبب مريب " . شرط جزائى . عمل . فوائد . موظفون) : |
| | | تقديره : |
| ٨٦ | ٧٨٣ | مسئولية . وجوب النظر فى الضرر كما صار إليه عند الحكم كلما كان الضرر متغيرا |
| ٦ | ٧٨٣ | تقادم مسقط : (س . أيضا تنفيذ عقارى) : |
| ٦ | ٧٨٣ | تنفيذ عقارى . توزيع . انقطاع التقادم بطالب التوزيع فى النظام القضائى المختلط . انتهاء هذا الانقطاع باستبعاد الدين الدائن من القائمة المؤقتة وفوات ميعاد المناقضة دون أن يناقض فيها |
| ٤١ | ٤٠٤ | حكم " تسبب كاف " . دعوى . دفاع . دفع . عدم تقادم الدفع بالبطلان المطلق . انتهاء اليمين إلى بطلان سند الدين بطلانا مطلقا . الإشارة إلى عدم تقادم الدفع بهذا البطلان أو الرد على ما يتمسك به الدائن فى هذا الصدد . غير لازم |

| رقم القاعدة | رقم الصفحة | |
|----------------|---------------|--|
| | | تقادم مسقط. (تابع) : |
| ٨٦٣ | ٩٧ | تأمين بحري . نقض "أسباب قانونية يخالطها واقع" . رفع الدعوى بطلب التأمين البحري عن تلف بضاعة بسبب احتراقها بعد تفريغها في الصنادل . دفعها بالسقوط طبقاً للمادتين ٢٧٤ و ٢٧٥ تجارى بحري تأسيساً على أن الدعوى لم ترفع إلا بعد حوالى عشرة شهور من تاريخ انتهاء المفاوضة . عدم بحث تاريخ انقطاع المفاوضة في الحكم وتحقيق وقوعه بصورة جازمة مستمدة من أوراق الدعوى . عدم اعتبار تلك العناصر واضحة أمام محكمة النقض |
| | | تقادم مكسب : |
| ٤٠٤ | ٤١ | دين . عدم جواز تملك الحق في الديون بمضى المدة |
| | | تقرير التلخيص : (رأى أحوال شخصية) . |
| | | تنازل : (رأى دعوى . نقض "أسباب يخالطها واقع") . |
| | | تنفيذ : (رأى وقف) . |
| | | تنفيذ الأحكام : (رأى دعوى) . |
| | | تنفيذ عقارى : (رأى أيضاً تقادم مسقط . شفعة "حكم الشفعة" . قوة الأمر المقضى) : |
| ٦٦ | ٦ | تقادم . اختصاص . التزام المحكمة التى تنظر فى الاعتراضات على قائمة شروط البيع بالفصل فيما يقدم إليها من اعتراضات مؤسسة على أوجه بطلان شكلية . تخويلها رخصة الفصل فى الاعتراضات المؤسسة على أوجه بطلان موضوعية وتقرير وجوب الاستمرار فى التنفيذ أو وقفه |

| رقم الصفحة | رقم القاعدة | تنفيذ عقارى (تابع) : |
|---|----------------|--|
| ٤٦٤ | ٤٩ | زيادة العشر . إيداع . حجز . عدم التزام المقررو بالزيادة بإيداع مصاريق البيع الاول إذا كان هو متخذاً لإجراءات نزع الملكية . القول باحتمال تعلق حق الغير بتلك المصاريق في صورة توقيع حجز عليها تحت يد قلم الكتاب . لا محل له ... |
| ٤٦٤ | ٤٩ | زيادة العشر . عدم التزام مقررى الزيادة ببيان حصص كل منهم في تقرير الزيادة |
| ٤٦٤ | ٤٩ | زيادة العشر . حلول . وكالة . تقرير المقررو بالزيادة بصفته الشخصية وبصفته حالاً محل شخص آخر . أثره |
| ٤٦٤ | ٤٩ | زيادة العشر . مواهيد امتداد الميعاد المحدد للتقرير بالزيادة إذا صادف آخر يوم من أيامه عطلة رسمية إلى أول يوم عمل بعدها |
| ٤٦٤ | ٤٩ | إجراءات . إعلانات . زيادة العشر . تقرير الزيادة . خلوتبايع هذا التقرير من بيانات خاصة باسم طائب الاعلان . لا بطلان |
| ٤٦٤ | ٤٩ | زيادة العشر . تقرير الزيادة . لمن يجب تبليغه ؟ |
| المسئولية عن الحجز : | | |
| ٧٦٣ | ٨٣ | كفالة . مسئولية . اتفاق المدين وضامته في الدين على أن يقوم الضامن بوفاء الدين . قيام الدائن باتخاذ إجراءات الحجز العقارى تنفيذا لحكم صادر ضد المدين عن دين خاص به وللحكم الصادر ضده هو والضامن عن الدين المضمون . انعدام مسئولية الضامن قبل المدين ما دامت إجراءات الحجز العقارى لم تتخذ نتيجة تقصيره في الوفاء بما التزم به قبل المدين ولو كان قد اتفق مع الدائن على شراء أطياف المدين عند عرضها للبيع |
| توزيع : (سر . تقدم مسقط . قوة الأمر المقضى) . | | |

| رقم الصفحة | رقم القاعدة | |
|---------------|----------------|---|
| | | (ج) |
| | | جنسية : (ر . أيضا نيابة عامة) : |
| ٩٣٠ | ١٠٦ | اتفاق المختارين المعقود بين مصر واليونان سنة ١٩١٨ . تفسيره . اختيار الأب للجنسية اليونانية . مريان هذا الاختيار على أبنائه القصر |
| ٩٣٠ | ١٠٦ | الأشخاص المعتبرون بأصلهم من الولايات التي ضمت إلى اليونان بمقتضى معاهدة أثينا بين تركيا واليونان سنة ١٩١٣ وتعريفهم في اتفاق المختارين بين مصر واليونان سنة ١٩١٨ ... |
| | | إثباتها : |
| ٩٣٠ | ١٠٦ | جواز الأخذ بالحالة الظاهرة كقرينة احتياطية معززة بأدلة أخرى في إثبات الجنسية |
| ٩٣٠ | ١٠٦ | إثبات "سلطة محكمة الموضوع في تقدير الدليل" . حتى محكمة الموضوع في الاستناد إلى شهادات من القنصلية اليونانية وكتب من وزارة الخارجية في إثبات الحالة الظاهرة |
| | | (ح) |
| | | حجز : (ر . أيضا إجارة . تنفيذ عقارى . قوة الأمر المقضى) : |
| ١١٨ | ١٤ | وفاء . إيداع . حجز ما للدين لدى الغير . حق المحجوز عليه في مطالبة المحجوز لديه بما في ذمته . حصول الوفاء في هذه الحالة بالإيداع في خزينة المحكمة |

| رقم الصفحة | رقم القاعدة | |
|---------------|----------------|--|
| | | حجز : (تابع) : |
| ٢٢٩ | ٢٩ | حكم "تسييب كاف" . ملكية . رفع الدعوى بطلب أحقية المدين لزراعة محجوز عليها حجرا سوريا بحجة أن المدعى عليه هو الزارع لها . ثبوت أن لأحقية للمدين في طلبهم . لا حاجة للبحث في صحة الحجز أو صوريته عند القضاء برفض الدعوى |
| | | إجراءات البيع : (س . حيازة . صورية) . |
| | | حجز ما للمدين لدى الغير : |
| ٨٠٩ | ٨٩ | قيام الدائن بتوقيع الحجز تحت يدوزارة المسالية على ما لمدينه لدى مصلحة الجمارك دون توجيه إعلان الحجز إلى من يجب أن توجه إليه بالذات إجراءات الحجز في مصلحة الجمارك . لا حجز ... |
| ٩٠٨ | ١٠٣ | وفاء . إيداع . توقيع هذا الحجز لا يمنع المدين من المطالبة بوفاء دينه ولا المحجوز لديه من الوفاء في كل الأحوال بما في ذمته . وجوب أن يكون الوفاء بإيداع الدين خزانة المحكمة |
| ٩٠٨ | ١٠٣ | الوفاء للمحجوز عليه بما لا يجوز حجزه دون توقف على حكم بذلك . المقصود بذلك |
| ٩٠٨ | ١٠٣ | التقرير بما في الذمة . من له التكليف به ومتى يجوز هذا التكليف إذا كان الحجز تمفظيا ؟ |
| ٩٠٨ | ١٠٣ | متى ينتج هذا الحجز آثاره ؟ |
| ٩٠٨ | ١٠٣ | دعوى "مصرفاتها" . رفع الدعوى بطلب إلزام المحجوز لديه بالدين لا بطلب إيداعه . قيام المحجوز لديه بالإيداع بعد رفع الاستئناف من الحكم الابتدائي الصادر في الدعوى . الحكم برفض الدعوى وإلزام المدعى بالمصرفات . لا خطأ |

| رقم الصفحة | رقم القاعدة | |
|---------------|----------------|--|
| | | حراسة : |
| ٩١ | ١٠ | الحراسة على أموال الرعايا الإيطاليين . دعوى "سماعها" . سكوت وزير المالية عن الرد على ما طلبه أحد موظفي الحراسة العامة على أموال الرعايا الإيطاليين بمصر من أجر زيادة على ماصرف له . عدم جواز سماع الدعوى بشأنه |
| | | حساب : (ر. أيضا . حكم "تسبيب معيب" . نقض "أسباب الظمن") : |
| ٢٤١ | ٣١ | إثبات . التوقيع على ورقة مجملة ذكر بها أن رصيد الحساب السابق مبلغ معين . عدم اعتبار ذلك دالا على الإلزام بالحسابات السابقة |
| ٨١٤ | ٩٠ | حكم : "تسبيب معيب" . الحكم للدعى في دعوى حساب بمجموع مبلغين على أنهما رصيد حساب في ذمة المدعى عليه مع أنهما لا يمثلان إلا رقمين من أرقام الحساب المتعددة . خطأ ... |
| | | حق مكتسب : (ر. عمل) . |
| | | حكم : (ر. أيضا . بيع) : |
| | | بياناته : (ر. أيضا . عمل) : |
| ٤٥ | ٣ | إجراءات التقاضي . تحضير . خلو الحكم من البيان الخاص بتلاوة تقرير التلخيص الذي أحال به قاضي التحضير الدعوى إلى المرافعة في الجلسة . التزام من يتسبب بإعلان الحكم بتقديم محاضر جلسات نظر الدعوى للتحقق من عدم تلاوة التقرير ... |

| رقم الصفحة | رقم القاعدة | |
|---------------|----------------|---|
| | | حكم (تابع) |
| | | بياناته (تابع) : |
| ١١٢ | ١٣ | حكم استثنائي . إجراءات التقاضي . أحوال شخصية . دعوى استثنائية من دعوى الأحوال الشخصية . خلو الحكم من : ان رأى النيابة . بطلان الحكم . إشارته إلى رأى النيابة في مرحلة الدعوى الابتدائية . لا يعنى |
| ٤٦٠ | ٤٨ | إجراءات . خلو الحكم من بيان أن القاضى الذى لم يحضر النطق بالحكم قد اشترك في المداولة ووقع على مسودته . بطلان الحكم |
| ٦٠٠ | ٦٧ | إجراءات التقاضى . دعوى . دفاع . قاصر . النقص أو الخطأ في أسماء الخصوم وصفاتهم . عدم اعتباره جسيا إذا كان ليس من شأنه التشكك في حقيقة الخصم واتصاله بالخصومة . مثال في دعوى رفعت ابتداء على قاصر |
| | | منطوقه : |
| ٧٩٨ | ٨٨ | تضمن الحكم حكما سبب قصائرها بعدم قبول الدعوى . تزيد لا يعيب الحكم |

| رقم الصفحة | رقم القاعدة | حكم (تابع) |
|---------------|----------------|--|
| | | تسبب كاف (ر . أيضا . إثبات "الإثبات بوجه عام" . أحوال شخصية . إفلاس . أوراق تجارية . تقادم مسقط . دفاع . دفوع . شركة . صورية . عمل . فسخ . مسئولية . تقضى "حالات الطعن" : |
| | | تقضى "حالة الطعن ببطلان الحكم" . تأسيس الحكم على دعامة صحيحة تكفى لإقامته . النعى عليه فى باقى ما ورد به . غير منتج |
| ٨٥ | ٩ | إثبات "الإقرار" . بيع . تزوير . عدم إقامة قضاء الحكم بصححة ورقة البيع المطلوب صححة التعاقد عنها على إقرار البائع بمحصول البيع . تسبب الحكم بالقول بأن هذا الإقرار مركب لا يجوز تجزئته . لا يصح |
| ٧٨٩ | ٨٧ | إيراد الحكم واقعة ليست من الوقائع التى استخلصت المحكمة ببوتها . لا عيب |
| ٧٨٩ | ٨٧ | مسئولية . استقرار الحكم على تقى المسئولية التقصيرية بناء على أسباب سائغة . النعى عليه فى ذلك . لا محل له |
| ٨٧٨ | ٩٩ | شركة . تقدير أرباح أحد الشركاء بناء على تعليل مقبول لهذا التقدير ومناقشة سائغة لعناصره فى الحكم . لا قصور |
| ٨٧٨ | ٩٩ | |

| رقم الصفحة | رقم القاعدة | حكم (تابع) |
|---------------|----------------|--|
| | | تسبيب معيب : (ر . أيضا . إجارة . بيع . حساب . دهوى . دين . شفعة . شيك . ضرائب . عمل . ملكية . نقض "نقير الطمن" و "حالة الطمن ببطلان الحكم" . هبة "قبولها") : |
| ١١٨ | ١٤ | إجارة . حساب . خبير . دفاع . اعتراض المؤجر أمام محكمة الموضوع على تقدير الخبير المتدب لتصفية الحساب بينه وبين المستاجر في خصوص مبالغ معينة مستبعدة واستدلاله على ذلك بمستندات . عدم إشارة الحكم إلى هذا الدفاع وسكوته عن الرد عليه . قصور |
| ٥٧٦ | ٦٤ | بيع "الوعد بالبيع" . شيوع . إغفال المحكمة البحث في حقيقة الأعيان المبينة وما إذا كانت مفرزة كما هي موصوفة في عقد الوعد بالبيع أو شائعة مع غيرها على ما جاء بمريضة الدعوى المرفوعة بصحة العقد ونفاذه وإغفال التحدث عن هذا الخلاف في الحكم . قصور |
| ٨١٤ | ٩٠ | حساب . إغفال الحكم الرد على مستندات مقدمة في دعوى حساب والرد على التمسك بمدلول هذه المستندات . قصور ... |
| ٨٧٨ | ٩٩ | فوائد . شركة . طلب أحد الشركاء تصفية الشركة والحكم له بما يظهر من التصفية وبتدين له في ذمة الشركة وفوائده من تاريخ تأسيس الشركة حتى السداد . عدم بيان سبب رفض طلب الفوائد بعد الفترة التي حققت الشركة فيها أرباحا بما في ذلك المدة من تاريخ المطالبة الرسمية حتى السداد . قصور ... |

| رقم القاعدة | رقم الصفحة | |
|----------------|---------------|---|
| | | حكم (تابع) : |
| | | تسبیب معیّب (تابع) : |
| ٨٩٠ | ١٠٠ | إثبات "الإثبات بوجه عام" وضع يد . تقديم مستندات للاستدلال بها على وضع اليد قد يتغير بحثها وجه الرأي في الدعوى . إغفال التحدث عن هذه المستندات في الحكم . قصور ... |
| | | تعويض . التزام . شرط جزائي . الاتفاق على شرط جزائي في العقد والحكم بتعويض لأحد الطرفين على أساس ما فاتته من ربح وما لحقه من خسارة وعلى أساس ربح قدره بنسبة معينة . ثبوت تقصير الطرفين . عدم بيان مقدار ما ضاع من الربح وما حل من خسارة بالمحكوم له نتيجة تقصير المحكوم عليه وعدم تحميل المحكوم له بما حل به من خسار . وما ضاع عليه من كسب نتيجة تقصيره هو وعدم بيان العناصر الواقعية لتحديد التعويض . |
| ٩٢١ | ١٠٥ | قصور حكم استثنائي : |
| | | نسبيته : |
| ٤٧٩ | ٥١ | عدم التزام محكمة الاستئناف بالرد تفصيلا على أسباب الحكم المستأنف |
| ٤٧٩ | ٥١ | انتهاء الحكم الاستثنائي في خصوص الدلائل التي ساقها إلى غير ما انتهى إليه حكم محكمة أول درجة باستخلاص سائق . عدم الرد على وجهة نظر حكم محكمة أول درجة في خصوص هذه الدلائل . لا عيب |
| ٧٧٦ | ٨٥ | إثبات . تزوير . إغفال محكمة الاستئناف الإشارة إلى مستندات قدمت في الاستئناف مما قد يتغير بها وجه الرأي في الدعوى . قصور . مثال في دعوى تزوير |
| ٧٨٩ | ٨٧ | تزوير . عدم التزام محكمة الاستئناف بالرد على كل أسباب الحكم المستأنف . مثال |

| رقم الصفحة | رقم القاعدة | |
|---------------|----------------|---|
| | | حكم . (تابع) : |
| | | تصحيحه : |
| ٩٦٧ | ١٠٩ | دعوى . "مصرفاتها" . الحكم بإلزام أحد الخصوم بالمصاريف دون الإشارة في الأسباب عن اتجاه الحكم في أن هذه المصاريف . القول بأن هناك خطأ ماديا في الخصم الواجب إلزامه بالمصاريف وإمكان الرجوع إلى المحكمة التي أصدرت الحكم لتصحيحه . خطأ . شرط الرجوع إلى المحكمة التي أصدرت الحكم لتصحيح الخطأ المأدى الواقع في منطقته ... |
| | | القبول المانع من الطعن فيه : |
| ٢٠٤ | ٢٥ | معارضة . نقض . الطعن بطريق النقض في الحكم الغيابي . اعتباره نزولا عن الحق في المعارضة وعدم اعتباره قبولاً مانعاً من الطعن فيه |
| ٢٤١ | ٣١ | مناقشة آثار الحكم وبيان مدى حجته أو التراجع في الطعن على الحكم . عدم اعتباره رضاء بالحكم |
| ٤٩٦ | ٥٣ | شرطه . تأخر المحكوم عليه في الطعن وخضوعه للتنفيذ الجبري . عدم سقوط حقه في الطعن |
| | | الأحكام المعتبرة ضرورية : (س . نقض "أسباب جديدة") . |
| | | حلول : (س . تنفيذ عقارى) . |

| رقم الصفحة | رقم القاعدة | |
|---------------|----------------|--|
| | | حوالة: (ر.ر. أيضا. نقض "الخصوم في الطعن") : |
| ٧٤٧ | ٨٠ | الإجارة . حكم "نسيب كاف" . إقامة الحكم قضاءه بمبلغ الدين للحال إليه على دعامات صحيحة وعدم اعتداده بدفاع المدين من أنه وفي الدين للخیل . النعي عليه بعد ذلك بخطئه في التقرير بأن قبول المدين للحوالة يسقط حقه في كل دفع كان له قبل الدائن . غير منتج . مثال في حوالة عقد إيجار |
| | | حيازة: (ر.ر. أيضا وضع يد) : |
| ٥٢٠ | ٥٥ | حجز "إجراءات البيع" . انتفاء حسن نية الراعي عليه مراد بيع الأشياء المحجوز عليها . التعدي بحكم المادة ٩٧٦ مدني . لا عمل له |
| | | (خ) |
| | | تخيير: (ر.ر. حكم "نسيب معيب" . فوائد . ملكية . نقض "أسباب جديدة") .. |
| | | خصومة: (ر.ر. أيضا اعتراض الخارج عن الخصومة . دعوى) : |
| ٥٢٠ | ٥٥ | اعتراض الخارج عن الخصومة . قوة الأمر المقضي . الطريقة التي رسمها القانون في المواد ٤٥٠ — ٤٥٦ من اتفاقات لاعتراض الخارج عن الخصومة . اعتبارها أمرا جوازي |
| | | خطأ مهني: (ر.ر. فضلة) : |
| | | خلف: (ر.ر. التزام . قوة الأمر المقضي) . |

| رقم الصفحة | رقم القاعدة | |
|---------------|----------------|---|
| | | (د) |
| | | دائن: (سر . صورية . قوة الأسر المقضى) . |
| | | دعوى: (سر . أيضا . إعلان . تقادم سقط . حكم "بياناته" . |
| | | خصومة . دفاع . شفعة . عقد . عمل . نقض "الخصوم |
| | | في الطعن" . و "أسباب يخالطها واقع") : |
| | | تمثيل الخصوم فيها : (سر . أيضا . نقض "الخصوم في الطعن") : |
| | | خصومة . سقوط الخصومة . إجراءات . نقض "أثره" . |
| | | صدور حكم النقض لمصلحة المستأنف في الحكم المنقوض . |
| | | إهماله في تعجيل الدعوى أمام محكمة الإحالة خلال سنة من تاريخ |
| | | حكم النقض . حق صاحب المصلحة والتمسك بسقوط الخصومة . |
| ١٣٢ | ١٦ | متى تبدأ السنة المقررة لسقوط الخصومة في هذه الحالة ؟ ... |
| | | خصومة . سقوطها . إجراءات . تنفيذ الأحكام . نقض |
| | | "أثره" . إعلان حكم النقض لإبقاء ما قضى به من مصروفات |
| | | الطعن وأتعاب المحاماة . عدم اعتبار إجراءات التقاضي |
| | | تبدأ منه مدة سقوط الخصومة . عدم وجوب إعلان حكم |
| ١٣٢ | ١٦ | النقض قبل تعجيل الدعوى أمام محكمة الإحالة ... |
| | | خصومة . سقوطها . إجراءات . نقض "أثره" . قضاء |
| | | محكمة الإحالة بسقوط الخصومة بعد نقض الحكم . عدم جواز |
| ١٣٢ | ١٦ | اعتبارها ممتعة عن الفصل في الموضوع ... |
| | | خصومة . سقوطها . استئناف . عدم تمسك المستأنف عليه |
| | | بعد تعجيل الدعوى أمام محكمة الاستئناف بسقوط الخصومة |
| | | وتمسكه فقط بسقوط حق المستأنف في التمسك بالحكم الصادر |
| | | بتعيين خير قبل التعجيل . عدم جواز تمسكه بعد ذلك بسقوط |
| ٢١٠ | ٢٦ | الخصومة ... |

| رقم القائمة | رقم الصفحة | |
|----------------|---------------|--|
| | | دعوى (تابع) : |
| | | سببها : (ر . عمل . نقض "أسباب جديدة") . |
| | | تقدير قيمتها : (ر . اختصاص) . |
| | | طلبات الخصوم : (ر . أحوال شخصية . نقض "أسباب الطعن") . |
| | | وقف السير فيها : (ر . أيضا . ريع) : |
| | | أحوال شخصية . قوة الأمر المقضي . وقف . الفصل في موضوع الدعوى بعد سبق الحكم بوقف السير فيها حتى يفصل في نزاع علق أمر البت في الدعوى على الفصل فيه . خطأ . مثال في دعوى وقف كانت منظورة أمام المحاكم الشرعية وأحيات بعد الغائها إلى محكمة الاستئناف |
| ٨٥٣ | ٩٥ | ... |
| | | سقوط الحق في رفعها : (ر . موظفون) . |
| | | رسومها : (ر . أيضا نقض "مبدأ الطعن" و "أحكام يجوز الطعن فيها") : |
| | | رسوم الدعوى . استئناف . قسمة . معارضة . حكم صادر من المحكمة الاستئنافية بتأييد الحكم المستأنف . وجوب تسوية رسوم الدعوى الاستئنافية على أساس ما قضى به ابتدائيا . مثال في دعوى قسمة |
| ٥٦٦ | ٦٢ | ... |
| | | شركة "تصفيتها" . قسمة . دعوى تصفية الشركة . تقدير الرسوم فيها باعتبار مجموع أموال الشركة |
| ٦٣٤ | ٧١ | ... |

| رقم الصفحة | رقم القائمة | |
|---------------|----------------|---|
| | | دعوى (تابع) : |
| ٣٥٣ | ٣٤ | مصرفاتها : (ر . أيضا . حجز . حكم " تصحيحه ") : بيع . فسخ . عدم أحقية البائع في رفع دعوى فسخ عقد البيع بعد إظهار المشتري تمسكه بالعقد وعرضه التنفيذ عينا في الوقت الذي كان فيه التنفيذ ممكنا . التزام البائع بمصرفات الدعوى |
| ٩٦٧ | ١٠٩ | حكم " تسبیب معيب " . الحكم بإلزام أحد الخصوم بمصاريف الدعوى دون الرد على دفاعه من أنه لا شأن له بالتزاع القائم في الدعوى ودون بيان الأساس الذي استند إليه الحكم في إلزامه بالمصرفات . قصور |
| | | مسائل متنوعة : |
| ٣٦٢ | ٣٥ | تنازل . أهلية . دين . تنازل المدين عن دعوى بطلان إقرار الدين الصادر منه للتدليس وفقدان الإرادة وانعدام السبب القانوني . التنازل أيضا عما اشتملت عليه تلك الدعوى من حقوق في الحال والاستقبال . أثر هذا التنازل |
| | | دعوى صحة التعاقد : (ر . بيع . تسجيل) . |
| | | دعوى الحيازة : (ر . وضع يد) . |
| | | دفاع : (ر . أيضا . بيع . تقادم مسقط . حكم " بياناته " . و " تسبیب معيب " . دفع . ريع . صورية . فسخ . محاماة . نقض " تقرير الطعن " . هبة " قبولها ") : |
| ٤٥ | ٣ | ريع . قوة الأمر المقضي . محكمة الموضوع . اقتصار المدعى عليه في دعوى الريع على الدفع بقوة الأمر المقضي دون أن تقيده محكمة الموضوع في دفاعه . الحكم في موضوع الدعوى واعتبار سكوته عن مناقشة قيمة الريع عدم منازعة منه فيها . لا إخلال بحق الدفاع |

| رقم القاعدة | رقم الصفحة | |
|----------------|---------------|---|
| | | دفاع (تابع) : |
| ١٧٦ | ٢٢ | إثبات . طلب الإحالة إلى التحقيق . شهادة . محكمة الموضوع . عدم التزامها بإجابة طلب الإحالة إلى التحقيق . اعتمادها على أقوال شهود سمعوا في غير مجلس القضاء كقرينة قضائية . لا خطأ |
| ٢٤١ | ٣١ | عدم التزام المحكمة بتعقب الخصوم في شتى مناحي دفاعهم ... |
| ٤٣٨ | ٤٥ | محكمة الموضوع . طلب الإحالة إلى التحقيق أو ضم تحقيقات أو استجواب . عدم التزام محكمة الموضوع بإجابة ذلك |
| ٤٣٨ | ٤٥ | إعلان . إجراءات . دعوى . إعلان الخصم بالدعوى إعلانا صحيحا . عدم حضوره هو ولا محاميه للرافعة . شكواه من عدم سماع دفاع شقوى منه . لا عمل لها |
| ٥١٠ | ٥٤ | بيع . حكم "تسبيب كاف" . نقض "أثر الحكم في الطعن" . عدم إصرار الخصم على دفاعه الذي أبداه أولا بعد نقض الحكم والإحالة . إغفال الرد على هذا الدفاع . لا قصور . تعيب الحكم فيما قرره خطأ بشأن هذا الدفاع . غير منتج . مثال |
| | | طلب تقديم مستندات : (ر . نقض "أسباب الطعن") . |
| | | طلب فتح باب المرافعة : |
| ٩٣٠ | ١٠٦ | حكم "تسبيب كاف" . عدم التزام المحكمة بإجابة طلب فتح باب المرافعة لتقديم مستند جديد وعدم التزامها بالإشارة إلى هذا الطلب في حكمها |

| رقم القاعدة | رقم الصفحة | |
|----------------|---------------|--|
| | | دفع : (ر . أيضا عقد) : |
| | | دفاع . حكم "تسبيب كاف" . الدفع بعدم قبول الدعوى . |
| ٨٩٨ | ١٠٢ | عدم التزام المحكمة بالرد عليه متى كان على غير أساس |
| | | الدفع بعدم قبول الدعوى : |
| | | دفاع . اقتصار التمسك بهذا الدفع على حصر دفاعه فيه |
| | | دون إبداء دفاعه في الموضوع . القضاء في الدفع والموضوع معا . |
| ٨٣٤ | ٩٣ | لا خطأ |
| | | دين : (ر . أيضا . تقادم مكسب . دعوى . عقد "تكييفه" . |
| | | نقض "أسباب يخالفها واقع") : |
| | | التزام . إثبات . مطالبة الدائن بجزء من الدين المدعى إقراضه . |
| ٢٠٤ | ٢٥ | عدم دلالة على سبق حصول قرض |
| | | التزام . إثبات . إجازة . غش . حكم "تسبيب معيب" . |
| | | اتخاذ الدائن من خطاب صادر من المدين دليلا على إجازة المدين |
| | | لإقرار الدين وتصحيحه من شائبة البطلان النسبي الناشئ عن |
| | | التدليس وانعدام السبب . انتهاء الحكم إلى انعدام سبب الإقرار |
| | | وأنه كان سببا غير مشروع لأنه وليد الغش والتدليس . سكوت |
| ٣٦٢ | ٣٥ | الحكم عن الرد على ذلك الدليل . قصور |

| رقم الصفحة | رقم القاعدة | |
|---------------|----------------|---|
| | | (د) |
| | | رسوم بلدية : |
| | | مجالس بلدية . تقسيم المحال التجارية والصناعية إلى درجات |
| | | عند فرض الرسوم البلدية . العبرة فيه . اعتبار القيمة الإيجارية |
| ٤٢ | ٢ | عنصرا من عناصر التقسيم إلى جانب أهمية المحل |
| | | رهن : (ر . ر . بيع) . |
| | | ريع : (ر . ر . أيضا . دفاع . نقض "أسباب الطعن") : |
| | | دفاع . دعوى "وقفها" . تقرير المحكمة أن النزاع المشار |
| | | أمامها حول الاتفاق الحاصل بين الطرفين أو انتهاء أثره |
| | | في خصوص تحديد أجرة الأطنان المطالب بريعها هو نزاع |
| | | جوهرى . عدم الفصل في هذا النزاع أو وقف الدعوى حتى |
| | | يفصل فيه في دعوى أخرى مقامة للمطالبة بتنفيذه وإعمال ما تضمنه |
| ٥٧١ | ٦٣ | هذا الاتفاق . خطأ |
| | | (ز) |
| | | زواج الإسرائيليين : (ر . ر . أحوال شخصية) . |
| | | (ش) |
| | | شرط الواقف : (ر . ر . وقف) . |
| | | شرط جزائى : (ر . ر . أيضا . حكم "تسبيب معيب") : |
| | | التزام . تعويض . ثبوت أن كلا من الطرفين قد قصر |
| ٩٢١ | ١٠٥ | في التزامه . لأجل الحكم بما تضمنه الشرط الجزائى |

| رقم الصفحة | رقم القاعدة | |
|---------------|----------------|---|
| ٨٧٨ | ٩٩ | شركة : (ر. أيضا. حكم "تسبيب كاف" و"تسبيب معيب". ضرائب . نقض "الحصوم في الطعن" : محكمة الموضوع . سلطتها في تقدير أرباح الشركة ومدتها بما لا يتعارض مع قيام الشركة لمدة أطول تصفيتها : (ر. دعوى "رسومها") . شركات التضامن : (ر. أيضا . كفالة) : كفالة . مسئولية . إدارة الشركة . مسئولية الشريك المتضامن شخصيا قبل الغير عن الكفالة التي يعقدها متحلا فيها صفة أنه مدير الشركة حالة كونه غير مدير لها وليس من أغراضها ضمان الغير ٦٢٥ ٧٠ |
| ٦٢٥ | ٧٠ | إدارتها . حكم "تسبيب كاف" . ترتيب مسئولية الشريك المتضامن من الوجهة المدنية عن الكفالة التي يعقدها مع الغير بأنه صفة مدير الشركة لأسباب سائفة . لا قصور ٦٢٥ ٧٠ |
| ١٤٣ | ١٧ | شفعة : (ر. أيضا. نقض "الحصوم في الطعن" و"المصلحة في الطعن") : دعوى . حكم "تسبيب معيب" . إثبات . ملكية . اعتوار ملكية الشفيع لما يشفع به شرطا لقبول دعواه . إنكار المشتري على الشفيع هذه الملكية . مجرد قول الحكم بأن المحكمة ترى أن المنازعة في الملكية غير جدية والاستدلال على ذلك بأسباب وانتهاءه إلى القول بأنه يقوم بالشفيع سبب الأخذ بالشفعة . خطأ وقصور ١٤٣ ١٧ |

| رقم الصفحة | رقم القاعدة | ملاحظة (تابع) : |
|---------------|----------------|--|
| ٢١٤ | ٢٧ | المقار المشفوع فيه . بيع مقارات متعددة منفصلة عن بعضها . جواز التجزئة وقيام حق الشفيع في أن يأخذ بالشفعة المقار الذي توافرت فيه أسباب الشفعة دون المقارات الأخرى ... |
| ٢١٤ | ٢٧ | طلب الشفعة في الحالة التي تجوز فيها تجزئة الأطنان المبيعة . تضرر المشتري لترك باقي الصفقة تحت يده وإبداء الشفيع استعداده لأخذ هذا الباقي رفعا للضرر من المشتري . الحكم للشفيع بالجزء المطلوب بالشفعة وكذلك بباقي الصفقة . لا خطأ . اعتراض المشتري أمام محكمة الموضوع بأن ما أبداه الشفيع من أخذ الباقي بأنه طلب جديد للشفعة لم تتوافر شروطه ومواعيده . لا يؤثر ... |
| ٢١٤ | ٢٧ | توارثها . قانون . موارد "ما يصح اعتباره مالا يورث" . انتقال حق الشفعة بالإرث |
| ٧٩٨ | ٨٨ | إصلاح زراعي . ملكية . شفيع يملك قبل الحكم بالشفعة أكثر من مائتي فدان . عدم مشروعية طلبه الشفعة لمخالفة هذا الطلب حكم المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ سنة ١٩٥٢ . الاستناد إلى القانون رقم ٢٦٧ سنة ١٩٥٦ . لا محل له ... |
| ٩٧٩ | ١.١.١ | سقوط الحق في الشفعة . رفع الدعوى بطلب الأطنان المبيعة وورود أخطاء بصحيفة الدهوي عن حدود الأطنان وموقعها . تعديل الشفيع لطلباته بما يتفق والبيانات الصحيحة . الحكم بسقوط حق الشفيع في الشفعة تأسيسا على أن تعديل الطلبات يعتبر رفعا للدعوى بطلبات جديدة مع أن المشتري قد اعتبر من بادىء الأمر أن طلب الشفعة وارد على الأطنان المبيعة . خطأ |

| رقم القاعدة | رقم الصفحة | |
|----------------|---------------|--|
| | | شفعة (تابع) : |
| | | حكم الشفعة : |
| ٧٩٨ | ٨٨ | تنفيذ عقارى . ملكية . حكم الشفعة ملشىء للملكية لا مقرر لها |
| | | شهادة : (س. إثبات "الإثبات بالينة" . دفاع . تقض "أسباب جديدة" .) |
| | | شيك : |
| ٢٠٤ | ٢٥ | الترام . حكم "تسبيب معيب" . صدور خطاب من البنك يفيد استلام المستفيد لقيمة الشيك . عدم صلاحية هذا الخطاب كدليل على أن مبلغ الشيك سلم على سبيل القرض للمستفيد : عدم إقامة الدليل القانونى فى الحكم على أن هذا المبلغ سلم إلى المستفيد على سبيل القرض . قصور |
| | | شروع : (س. حكم "تسبيب معيب") |
| | | (ص) |
| | | صدائق : (س. أحوال شخصية) . |
| | | صلح : (س. إفلاس . عمل . وصية) . |
| | | صورىة : (س. أيضا . قوة الأمر المقضى) : |
| ٥٢٠ | ٥٥ | إثبات "الإثبات بالينة" . دائن . حقه فى إثبات تصرف المدين الضاربه بكل طرق الإثبات |

| رقم الصفحة | رقم القاعدة | موضوع |
|---------------|----------------|--|
| | | صورىة (تابع) : |
| ٥٢٠ | ٥٥ | حجز "إجراءات البيع" . غير . الرامى على المزاد فى بىع الأشياء المحجوز عليها . عدم أحقيته فى التحدى بحكم الفقرة الثانية من المادة ٢٤٤ مدنى |
| ٥٢٠ | ٥٥ | تعارض مصالح ذوى الشأن المشار إليهم فى المادة ٢/٢٤٤ مدنى فى التمسك بالعقد الظاهر أو العقد المستتر . انتفاء حسن نية أحدهم . عدم أحقيته فى التمسك بالعقد الظاهر |
| ٥٢٠ | ٥٥ | إثبات "أوراق رسمية" . حجز "إجراءات البيع" . ما يثبتته المحضر من وجود مزايدين وقعوا على محاضر البيع . عدم دلالة على جدية البيع |
| ٧٥٩ | ٨٢ | إثبات "الإثبات بالبينة" . بيع . غير . حكم "تسليم كاف" . إجازة الحكم للمشتري لإثبات التصرف الضرورى الصادر من البائع له بغير الكتابة . انعدام حاجته بعد ذلك إلى تدعيم هذه الإجازة بالاستناد إلى مبدأ ثبوت بالكتابة . النعى عليه بما يرد فى أسبابه بعد ذلك تزييدا . غير منتج |
| ٧٥٩ | ٨٢ | بيع . دفاع . غير . قوة الأمر المقضى . انتهاء المحكمة إلى اعتبار المشتري من الغير بالنسبة للتعاقد الضرورى الصادر من البائع له إلى مشتراح . عدم التزام المحكمة بالرد على تمسك المشتري الآخر بمجعية الحكم الصادر بإثبات تعاقد |
| | | (ض) |
| | | ضرائب : |
| ٣٤ | ١ | ضريبة القيم المنقولة . شركات مساهمة . إضافة الإحتياطى إلى رأس المال فى شركة من هذه الشركات وتوزيع أسهم مجانية على المساهمين القدامى . استحقاق الضريبة فى هذه الحالة ... |

| رقم الصفحة | رقم الفائدة | ضرائب (تابع) : |
|---------------|----------------|--|
| ٥٥ | ٤ | ضريبة الأرباح التجارية والصناعية . أعمال تجارية . عدم اقتصار نشاط الزارع على بيع الزهور المنقولة من مزرعته أو على تسهيل عملية البيع بحسن عرضها في محله وامتداد نشاطه إلى إدخال عناصر أخرى فتية بتنسيق الزهور في باقات ووسائل بوسائل استخدمت فيها مواد أخرى بواسطة أيد مدربة . خضوع أرباح هذا النشاط لضريبة الأرباح التجارية والصناعية |
| ٩٠٦ | ١٢ | لجان التقدير القديمة . الطعن في قراراتها . إعلان الممول بقرار من هذه القرارات وعدم انتهاء مدة الطعن فيه قبل ٤ من سبتمبر سنة ١٩٥٠ حسب القانون الأصلي . امتداد ميعاد الطعن في هذه الحالة لمدة ١٥ يوما من تاريخ العمل بالقانون رقم ١٧٤ لسنة ١٩٥١ في ٢٠ من أكتوبر سنة ١٩٥٠ |
| ٩٦٥ | ٢١ | ضريبة الأرباح الاستثنائية . حق الممول الذي لا يسك حسابات . منظمة في اختيار رقم المقارنة . بقاء هذا الحق مادام أن مصلحة الضرائب لم تتخذ قرارا بتحديد رأس المال المستثمر واخطار الممول به بخطاب موصى عليه بعلم وصول واو بنى تحديد رأس المال على إقرار الممول نفسه |
| ١٦٥ | ٢١ | تعويض . حكم "تسبيب معيب" . طلب الممول الحكم له بتعويض عن خطأ مصلحة الضرائب في ربط ضريبة الأرباح الاستثنائية عليه وما تم بناء على ذلك من إجراءات الججز والبيع وغلاق محله وضياع رأس ماله وسمه وشهرته . عدم تحقيق الحكم عند القضاء بالتعويض مقدار ما بيع وما لحق الممول من خسائر من جراء هذا البيع وعدم بيان أن الاغلاق كان نتيجة مباشرة لتوقيع الججز . قصور |

| رقم الصفحة | رقم القاعدة | محتوى |
|---------------|----------------|--|
| | | ضرائب (تابع) : |
| ٣٨٨ | ٣٨ | ضريبة الأرباح الاستثنائية . إجراءات . محمول بمسك حسابات منتظمة وقدم طلب اختياره أرباح سنة ١٩٣٧ رقما للمقارنة لتحديد أرباحه الاستثنائية بعد الميعاد المقرر . سقوط حقه في الاختيار |
| ٧٤٧ | ٤٦ | ضريبة الأرباح التجارية والصناعية . رجوع الربح الذي تدره منشأة المحول إلى ما يضيفه إلى الأزهار والورود من عناصر خارجة عنه كالأسبنة والأسلاك وغيرها ورجوعه أيضا إلى ترتيب الأزهار وتنسيقها بطرق معينة أساسها الفن والخبرة . خضوع الأرباح في هذه الحالة لضريبة الأرباح التجارية والصناعية ... |
| ٤٩١ | ٥٢ | اتفاق . عقد . قوة الأمر المقضي . نظام عام . قيام بأمورية الضرائب بتقدير أرباح أحد النساجين على أساس عام عاملت به غيره من النساجين واستصدارها قرارا بذلك من لجنة التقدير . عدم قيام المحول بالطعن على هذا القرار بمقولة إنه اتفق مع المصلحة على إعادة محاسبته إذا غيرت القاعدة التي وضعتها لمحاسبة النساجين . صدور كتاب دورى من المصلحة بتغيير تقدير نسب الأرباح . عدم مخالفة مثل هذا الاتفاق الذي حصل بينه وبين المصلحة للفظام العام ولا للقانون |
| ٨٦٨ | ٩٨ | ضريبة الأرباح التجارية والصناعية . وماؤها الاستهلاكات التي تخضع من الأرباح التي تفرض عليها الضريبة باعتبار الاستهلاك حقا للمول وليس واجبا عليه لإجراؤه . مثال |

| رقم الصفحة | رقم القاعدة | |
|---------------|----------------|---|
| | | ضرائب (تابع) : |
| ٨٦٨ | ٩٨ | ضريبة الأرباح التجارية والصناعية . وعائدها . الديون . عدم جواز خصمها من الأرباح إلا بعد صدور حكم نهائي بها ووجوب خصمها في السنة التي ثبتت فيها بمقتضى هذا الحكم وليس في سنة نشوء الدين |
| ٩٧٣ | ١١٠ | ضريبة الأرباح الاستثنائية . إجراءات . مواهيد . عدم تقدم الممول من ذوى الحسابات المنتظمة برغبته في اختيار رقم المقارنة لتحديد أرباحه التجارية في الميعاد المحدد في القرار الوزاري رقم ٢٢ لسنة ١٩٤٢ . وجوب تحديد أرباحه الاستثنائية على أساس ١٢٪ من رأس المال الحقيقي المستثمر |
| | | (ط) |
| | | طلاق : (سر . أحوال شخصية) . |
| | | (ظ) |
| | | ظروف طارئة : (سر . نسخ) . |
| | | (ع) |
| | | عرض وإيداع : (سر . أيضا . وفاء) . |
| ٥٧٦ | ٦٤ | وفاء . بيع "ثمن المبيع" . شيك . قيام المشتري حال المرافعة بإيداع شيك لأمر البائع . اعتبار ذلك وفاء بالثمن مبرئا لذمة المشتري . خطأ |

| رقم الصفحة | رقم القاعدة | |
|---------------|----------------|---|
| | | عرف : (ر . أيضا . عمل . نقض "أسباب جديدة" . وقف) : |
| ٤٢٦ | ٤٤ | محكمة الموضوع . سلطتها في تقدير قيام العرف |
| | | عقد : (ر . أيضا . التزام . بيع ضرائب . عمل . فسخ . نقض "أسباب الطعن") : |
| | | بطلانه : |
| ٢٤١ | ٣١ | دعوى . دنوع . جواز التمسك ببطلان العقد في صورة دفع من الدنوع الموضوعية |
| | | تفسيره : |
| ٣٥٣ | ٣٤ | بيع . وصف الحكم العقد وصفا صحيحا بأنه عقد بيع خلا من تحديد موعد لدفع الثمن وإزاله عليه حكم القانون الصحيح . لا خطأ |
| | | تكليفه : |
| ٧٧٠ | ٨٤ | الإثبات بوجه عام . دين . وكالة بالعمولة . محكمة الموضوع . استخلاصها استخلاصا رائغا من شهادة الشهود والقرائن في الدعوى بأن العلاقة بين الطرفين هي علاقة مقرض بمقترض لا وكالة بالعمولة . لا خطأ . القول بأن الدائن لم يقدم دفاتره التجارية رغم تكليف المحكمة له بذلك . لا وجه له |

| رقم القائمة | رقم المادة | نص |
|----------------|---------------|--|
| | | عمل : (سر . أيضا . نقض " اختصاص محكمة النقض " و " أسباب جديدة " و " الخصوم في الطعن " و " الكفالة المقررة للطعن ") : |
| | | تعويض . حكم " تسبيب كاف " . دعوى " سببها " . |
| | | فسخ . عقد . دعوى رفعت من العامل للطالبة بتعويض عن فصله بلا مبرر وفي وقت غير لائق . بحث الحكم هذا الموضوع و انتهؤه إلى رفض الدعوى لأن الفسخ له ما يبرره مع استبعاده تطبيق المادة ٦/٣٠ من القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٤٤ . لا تناقض ولا خروج عن نطاق الدعوى |
| ١٢٦ | ٣٠ | ... |
| | | حق صاحب العمل في الفسخ المشار إليه في المادتين ١/٢١ و ٣٠ من القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٤٤ زيادة عن حقه في الرجوع على العامل بالتعويض طبقا للمادة ١٣ من ذلك القانون |
| ١٢٦ | ٣٠ | ... |
| | | إجراءات . تحكيم " التحكيم في منازعات العمل " . صدور قرار هيئة التحكيم بعد مدة الشهر المنصوص عليها في المادة ١٥ من المرسوم بقانون رقم ٣١٨ سنة ١٩٥٢ . لا إعلان |
| ١٢٧ | ٣٦ | ... |
| | | إعلان . التحكيم في منازعات العمل . إعلان قرار هيئة التحكيم إلى طرفي النزاع بعد ثلاثة أيام من صدوره . لا بطلان |
| ١٢٧ | ٣٦ | ... |
| | | التحكيم في منازعات العمل . حكم " بياناته " . نقض " أسباب الطعن " . عدم التزام هيئة التحكيم بأن تثبت في قراراتها رأي المدعين أو أحدهما إلا إذا كان مخالفا لما انتهت إليه اللجنة |
| ١٢٧ | ٣٦ | ... |
| | | ٢ (٢٤) ٢٠ |

| رقم القاعدة | رقم الصفحة | عمل (تابع) : |
|----------------|---------------|--|
| ٤١٨ | ٤٣ | اختصاص . التحكيم في منازعات العمل . قيام النزاع بشأن إدماج عمال تابعين لمقاولين عهدت إليهم الشركة العالمية لقناة السويس البحرية القيام بأعمال النظافة وصيانة الحدائق وأعمال وابور المياه بمدينة بورسعيد ضمن عمال تلك الشركة . عدم اختصاص هيئة التحكيم بنظر هذا النزاع |
| ٤٢٦ | ٤٤ | اختصاص . التحكيم في منازعات العمل . مناط اختصاص هيئة التحكيم إمانة الغلاء . حكم "تسييب كاف" . صلح . محكمة الموضوع تقض "أسباب موضوعية" . التحكيم في منازعات العمل . تحصيل قرار الهيئة أن الحالات المعروضة على الهيئة بشأن إمانة الغلاء والتي ادعى أن رب العمل خالف فيها عقد الصلح المبرم بين الطرفين هي حالات فردية . موضوعي . التعدي بخطأ القرار في تكليف الصلح . غير منتج |
| ٤٢٦ | ٤٤ | اختصاص . إمانة الغلاء . حكم "تسييب كاف" . التحكيم في منازعات العمل . انتهاء قرار هيئة التحكيم إلى عدم اختصاصه بالشكوى في شأن إمانة الغلاء . خطأه تزيده في فهم المادة ٣ من الأمر العسكري ٣٥٨ سنة ١٩٤٢ . لا عيب |
| ٤٢٦ | ٤٤ | عرف . أجور . كادر العمال . عدم التزام رب العمل بوضع كادر لعماله عند عدم تقديم الدليل على قيام عرف بذلك |
| ٤٢٦ | ٤٤ | أجور . ساعات العمل الإضافية . الاتفاق بين رب العمل والعمال على أن تكون ساعات العمل سبع ساعات يوميا وعلى احتساب سبع الأجر اليومي عن كل ساعة زائدة . أثر تطبيق القانون رقم ١٤٧ سنة ١٩٣٥ والاتفاق المذكور |

| رقم الصفحة | رقم القاعدة | عمل (تابع) : |
|---------------|----------------|---|
| ٤٢٦ | ٤٤ | منح . تقرير منحة سنوية تعهد رب العمل بصرفها للعمال باستمرار وعلى اطراد . صدور قرار هيئة التحكيم برفض طلب صرفها . خطأ |
| ٦٠٤ | ٦٨ | إجراءات . مكتب العمل . مهنته . عدم اعتباره هيئة ذات اختصاص قضائي . عدم قيامه برفع تقرير بنتيجة سعيه وأسباب إخفاقه إلى رئيس لجنة التوفيق طبقا للمادة ٦ من المرسوم بقانون ٣١٨ لسنة ١٩٥٢ . لا بطلان |
| ٦٠٤ | ٦٨ | حكم "بياناته" . تقض "أسباب الطعن" . رأى المندوبين الحاضرين في هيئة التحكيم الواجب إثباته في قرار الهيئة |
| ٦٠٤ | ٦٨ | إجراءات . صدور قرار هيئة التحكيم بعد مدة الشهر المشار إليها في المادة ١٥ من المرسوم بقانون ٣١٨ لسنة ١٩٥٢ . لا بطلان |
| ٦٠٤ | ٦٨ | اختصاص . طلب فصل ملاوة فلاء المعيشة عن المرتب الأساسي للعمال . طلب منع صاحب العمل من التدخل في أعمال نقابة العمال . اختصاص هيئة التحكيم بهذين المطالبين |
| ٦٠٤ | ٦٨ | اختصاص . حكم "تسيب معيب" . طلب إعادة العمال المفصولين فعلا تعسفيا بقصد الدفاع عن مصلحة العمال المشتركة . صدور قرار هيئة التحكيم بعدم اختصاصها بنظر هذا الطلب دون بحث أسباب الفصل وحقيقة انتمائها بالمصلحة المشتركة لمجموع العمال . خطأ وقصور |

| رقم الصفحة | رقم القاعدة | عمل : (تابع) : |
|---------------|----------------|---|
| ٦٠٤ | ٦٨ | <p>رخص القاضي . عرف . هيئة التحكيم . قيامها بتطبيق القانون على النزاع المعروض عليها وإغنائها استعمال الرخصة المخولة لها في الاستناد إلى العرف ومبادئ العدالة وفقا للمادة ١٦ من المرسوم بقانون ٣١٨ لسنة ١٩٥٢ . عدم التزامها ببيان أسباب عدم الأخذ بهذه الرخصة</p> |
| ٦٠٥ | ٦٨ | <p>حق مكتسب . حكم "نسب كافي" . إجازات العمال . إذن صاحب العمل لعماله بإجازات تزيد عن الحد المقرر في القانون دون أن تتخذ صفة الاستقرار . اعتبار ذلك منحة . لا تعتبر حقا مكتسبا</p> |
| ٦٠٥ | ٦٨ | <p>كادر العمال . المقصود بلائحة تنظيم العمل ومعاملة العمال المشار إليها في المادة ٣١ من المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ عدم تعدى هذا التنظيم إلى المسائل المالية المتعلقة بترتيب الوظائف وإنشاء الدرجات ومنح الترقيات والعلاوات الدورية ...</p> |
| ٣٧٠ | ٣٦ | <p>عقد العمل :</p> <p>تحققه بتوافر تبعية العامل لرب العمل وتقاضيه أجرا على عمله ...</p> |
| ٨٤٢ | ٩٤ | <p>أجر العامل :</p> <p>حكم "نسب كافي" . تقض "أسباب الطعن" . اعتبار المنحة السنوية التي تمنح للعامل جزءا من الأجر الذي تقدر المكافأة على أساسه</p> |

| رقم القاعدة | رقم المادة | |
|----------------|---------------|--|
| | | عمل : (تابع) : |
| | | أجر العامل : (تابع) : |
| ٨٤٢ | ٩٤ | عرف . محكمة الموضوع . سلطتها في استخلاص اعتياد رب العمل على صرف منح للعمال بصفة عامة وأن هذا الاعتياد أنشأ عرفا خرج بها عن اعتبارها تبرأ إلى جعلها إلزاما يضاف إلى الأجر الأصلي ويعتبر مكلا له |
| | | مكافآت العمال : |
| ٨٤٢ | ٩٤ | تأمين . الجمع بين المكافأة والتأمين غير جائز طبقا للمادة ٣٩ من القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٤٤ |
| ٨٤٢ | ٩٤ | قانون . عدم سرعان المادة ٢/٤٧ من المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ في شأن عقد العمل الفردي على الماضي ... |
| | | (غ) |
| | | خس : (سر . دين . قوة الأمر المقضي . تقض " أسباب يخالطها واقع ") . |
| | | غفلة : (سر . أهلية) . |
| | | غير : (سر . صورية . قوة الأمر المقضي) . |
| | | (ف) |
| | | فسخ : (سر . أيضا . إجارة " انتهاؤها " . بيع . دعوى " مصروفاتها " . عمل . تقض " أسباب يخالطها واقع ") : |
| ٧٩ | ٨ | مقد . إثبات " قرائن " . محكمة الموضوع . سلطتها في استخلاص نية المتعاقدين على التفاسخ من قرائن موضوعية مؤدية ... |

| رقم الصفحة | رقم القاعدة | محتوى |
|---------------|----------------|---|
| | | فسخ (تابع) : |
| ٩٨ | ١١ | عقد . دفاع . حكم "تسبيب كاف" . متى يتم فسخ العقد وفقا لنص المادة ١١٧ مدني قديم؟ قول أحد المتعاقدين بقيام أسباب هي في نظره مبررة للفسخ . لا يشفع له في الانفراد بالفسخ . نفيه على الحكم بعدم الرد على دفاعه المستند إلى ذلك . لا جدوى منه |
| ٩٨ | ١١ | ظروف طارئة . إجارة . تموين . تحديد أجرة طحن الغلال في التعاقد . تقرير وزارة التموين زيادة الأجر أو طرؤ ظروف جعلت تنفيذ العقد مرهقا للأجر . اتخاذ ذلك ذريعة لفسخ العقد بإرادته . لا يسوغ |
| ٣٥٣ | ٣٤ | بيع . حكم "تسبيب كاف" . دفاع . استناد الحكم في رفض دعوى الفسخ المرفوعة من البائع إلى قاعدة قانونية مقتضاها أن الحكم بالفسخ غير واجب لخلو العقد من شرط صريح وتقدير الحكمة أن لا محل للفسخ استنادا إلى الشرط الضمني الفاسخ . عدم تحدث الحكم عن دفاع البائع ومستندات لا تغير النتيجة التي انتهى إليها . لا عيب |
| ٥٧٦ | ٦٤ | بيع "الوعد بالبيع" . عقد . نقض "أسباب موضوعية" . محكمة الموضوع . استخلاص المحكمة عدم اتفاق إرادة الطرفين على فسخ عقد الوعد بالبيع بناء على ما استنبأته من واقعات الدعوى . طعن الواعد بالبيع بأن الموهود له بدل عن أتمام الصفقة فاعتبر هو العقد مفسوخا . بدل في تقدير موضوعي |

| رقم الصفحة | رقم القاعدة | |
|---------------|----------------|---|
| | | فضالة : |
| ١٧٦ | ٢٢ | وكالة . الاقرار بعقد الفضالة . ترتب جميع آثار الوكالة عليه... |
| | | فوائد : (سر . أيضا حكم "تسيب معيب") : |
| | | نزع ملكية . تعويض . خير . صيرورة عمل الخبير المتدب |
| | | لتقدير التعويض عن الارض المتروكة ملكيتها نهائيا والقضاء |
| | | في النزاع الخاص بملكية هذه الأرض . استحقاق الفوائد عن |
| ٧٩ | ٨ | مبلغ التعويض وحلوله |
| | | تعويض . رفع الدعوى بطلب تعويض عن بضاعة حصل |
| | | الاستيلاء عليها وبفوائد التعويض . جواز ادماج المبلغين دون |
| ٧٣٣ | ٧٨ | تفصيل والقضاء بهما جملة |
| | | قانون . سريان السعر المقرر للفائدة الاتفاقية بالمادة ٢٢٧ |
| | | من القانون المدني الجديد من تاريخ العمل به على العقود |
| ٨٣٤ | ٩٣ | المبرمة قبل ذلك |
| | | (ق) |
| | | قاصر : (سر . حكم "بياناته" . نقض "الخصوم في الطعن") . |
| | | قانون : (سر . احوال شخصية . استئناف . اعتراض الخارج |
| | | عن الخصومة . تأمين بحري . تسمير بحري . شفعة . عمل |
| | | "مكائنات العمال" . فوائد . نقض "اسباب جديدة") . |
| | | رجعية القوانين : (سر . ملكية . نقض "اسباب جديدة") . |
| | | قسمة : (سر . دهوى "رسومها") . |

| رقم الصفحة | رقم القاعدة | |
|---------------|----------------|---|
| | | قضاء مستعجل : (س . ر . بيع) . |
| | | قضاء : (س . ر . أيضا استئناف) : |
| | | مخاضهم : (س . ر . أيضا إعلان) : |
| ٤٣٨ | ٤٥ | تفسير جبرى . خطأ مهنى . محكمة الموضوع . تقريرها لأسباب تكفى لتحمل قضائها أن حبس المخاصم احتياطيا في تهمة عدم الإعلان عن الأسعار لا يعتبر خطأ مهنيا جسيما . النعى على الحكم في هذا الخصوص . جدل موضوعي |
| ٤٣٨ | ٤٥ | تقرير المخاصمة . دفاع . عدم إجابة المخاصم إلى طلبات لم يسبق له إبدائها في تقرير المخاصمة . لا خطأ |
| | | قوة الأمر المتضى : (س . ر . أيضا . إجارة . اعتراض الخارج عن الخصومة . تحكيم . خصومة . دعوى "وقف السيرة فيها" . دفاع . ضرائب . لقض "الخصوم في الطعن") : |
| ١١٨ | ١٤ | إجارة . حجز . تمسك المؤجر بالحكم النهاى السابق صدوره بأن المحجز الموقع منه هو محجز تحفظ على ما بالعين المؤجرة . الحكم باعتبار المحجز حجز ما للمدين لدى الغير . خطأ |
| ١١٨ | ١٤ | إجارة . تمسك المؤجر بالحكم النهاى السابق صدوره بمسئولية المستأجر عن الأجرة المتنازع عليها . الحكم بنفى مسئولية المستأجر عن تلك الأجرة . خطأ |
| ٤٠٤ | ٤١ | تنفيذ عقارى . توزيع . اقتصار المدين في التوزيعات التى تقدم فيها الدائن بسند الدين على طلب تحرير القائمة النهائية وعدم مناقضته في الدين وجصول الدائن في التوزيعات على مبالغ صغيرة من أصل الدين . انعدام حجية أحكام التوزيع بالنسبة للباقي الذى رفعت به الدعوى |

| رقم الصفحة | رقم القاعدة | |
|---------------|----------------|--|
| | | قوة الأمر المقضى : (تابع) : |
| ٤١٣ | ٤٢ | عدم قيام حجية الأحكام القضائية في المسائل المدنية إلا بين من كان طرفاً فيها حقيقة أو حكماً . عدم جواز تمسك الخارج عن الخصومة بحجية الحكم السابق صدوره لمصلحة شخص آخر غيره اعتماداً على وحدة المصلحة أو وحدة الموضوع |
| ٤٩٦ | ٥٣ | اختصاص . محاكم شرعية . نظام مام . وقف . الحكم استئنافياً بتأييد الحكم الابتدائي الصادر في دعوى الملكية . صيرورته نهائياً واكتسابه قوة الأمر المقضى حتى ولو كان قد خرج على ولايته بالقضاء في مسألة هي من أصل الوقت |
| ٥٢٠ | ٥٥ | أوامر الأداء . صورية . غش . خلف . دائن . غير . عدم اعتبار الدائن خائناً للدين في التصرفات الصورية أو التي تصدر منه بطريق التواطؤ مع دائن آخر إضراراً به . صورية - صدور أوامر أداء بناء على سندات دين صورية . انعدام حجية هذه الأوامر بالنسبة إلى دائن آخر للدين |
| | | حجية الأحكام الجنائية : |
| ٧٣٣ | ٧٨ | تسوير جبرى . استيلاء . القضاء ببراءة متهم من تهمة حبس محوور عن التداول بقصد التلاعب في الأسعار . انعدام حجية هذا الحكم في تحديد الثمن والتزام صاحبها ببيعها بالسعر الجبرى ... |
| | | (ك) |
| | | كادر العمال : (س . عمل) . |

| رقم الصفحة | رقم القائمة | |
|---------------|----------------|--|
| | | كفالة : (م . أيضا . شركة " شركات التضامن " نقض " الكفالة المقررة للطعن ") : |
| ٦٢٥ | ٧٠ | شركات التضامن . مسئولية . حق الدائن في الرجوع على الكفلاء المتضامنين . ثبوت خطأ الشريك المتضامن في الكفالة التي عقدها مع الغير باخفاء حقيقة صفته في النيابة عن الشركة . الضرر المترتب على هذا الخطأ . القول بملاءة المدين أو الضامنين الآخرين . عدم تأثيره على تحقق ذلك الضرر |
| | | (م) |
| | | مجالس بلدية : (م . رسوم بلدية) . |
| | | مجالس مالية : (م . أحوال شخصية) . |
| | | محاكم شرعية : (م . قوة الأمر المقضي) . |
| | | محاماة : (م . أيضا . أحوال شخصية . نقض " التوكيل في الطعن ") . |
| ١٩٤ | ٢٤ | مواعيد . التظلم في أمر تقدير أتعاب المحامي الشرعي . تقديمه فعلا في اليوم التالي لإعلان أمر التقدير وحضور المحامي أمام المحكمة الابتدائية الشرعية المختصة وفقا للمادة ٤٣ ق ١٠١ لسنة ١٩٤٤ الخاص بالمحاماة الشرعية . البحث في تاريخ إعلان المحامي بعريضة التظلم . لا جدوى منه |
| | | توكيل المحامي : |
| ٧١٩ | ٧٦ | وكالة " حدودها " . دفاع . قول محامي الشريك في دعوى ريع رفعت ضده من باقي شركائه أنه وكيل عنهم على الشيوع وأن الدعوى التي توجه إليه يجب أن تكون دعوى حساب . عدم اعتبار هذا القول إقرارا بحق يستلزم توكيلا خاصا |

| رقم الصفحة | رقم القاعدة | |
|---------------|----------------|--|
| | | محكمة الموضوع : (ر.ر. أيضا. إثبات "الإثبات بوجه عام" و"الإثبات بالهيئة". بيع "الوعد بالبيع". جنسية . دفاع . عرف . عمل . قضاة . نقض "أسباب قانونية وأسباب يخالطها واقع" و "أسباب جديدة". وقف) : |
| ٥٢٠ | ٥٥ | استقلالها بتصوير وقائع النزاع محكمة الاستئناف : (ر.ر. إعلان . نقض "أسباب قانونية". مرافق عامة : (ر.ر. التزام) . مسئولية : (ر.ر. إجارة. تنفيذ عقارى . حكم "تسبيب كاف". شركة . "شركات التضامن". كفالة . وكالة) . معارضة : (ر.ر. حكم "القبول المانع من الطعن". دعوى "رسومها". نوع ملكية . نقض "أسباب جديدة" . معاشات : (ر.ر. موظفون) . مقايضة : (ر.ر. موارث) . ملكية : (ر.ر. أيضا تحكيم . حجز . شفعة . "حكم الشفعة". نقض "أسباب جديدة" و "الحصوم فى الطعن") : إثبات . حكم "تسبيب معيب" . خير . إغفال الحكم التعرض لبحث سندات الملكية التى يعتمد عليها كل من طرفى النزاع والمفاضلة بينهما . اعتماد المحكمة على ماورد بتقرير الخبير فى هذا الخصوص . قصور |
| ٧٤ | ٧ | |

| رقم الصفحة | رقم القاعدة | |
|---------------|----------------|--|
| | | ملكية : (تابع) : |
| | | إصلاح زراعى . قانون "جمعية القوانين" . نظام عام . القاعدة التى وضعها المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بشأن الاصلاح الزراعى وهى عدم جواز تملك الفرد أكثر من مائتى فدان . هى من قواعد النظام العام . مريان هذا القانون على الوفائى السابقة |
| ٧٩٨ | ٨٨ | مواريث : |
| | | ما يصح اعتباره مالا يورث : (س . شفعة) . |
| | | تمثيل الوارث للتركة : (س . تقضى "الخصوم فى الطعن" . |
| | | حكم تصرف المورث بالنسبة للوارث : (س . أيضا أهلية) . |
| | | بيع "ضمان عدم التعرض" . مقايضة . شرط انتقال التزامات المورث إلى الوارث . مثال |
| ٩٦٠ | ١٠٨ | مواعيد : (س . إعلان . تنفيذ عقارى . محاماة . تقضى "ميعاد الطعن" . |
| | | موطن : (س . تقضى "إعلان الطعن" . |
| | | موظفون : |
| | | معاشات . اختصاص . تعويض . الدعوى المرفوعة على الحكومة من موظف أحيل على المعاش للطالبة بتعويض الضرر الناشئ عن مخالفة القانون بإحالة على المعاش قبل الأوان وطلبه فيها الحكم له بمرتبه مدى حياته ممثلا فى الفرق بين المعاش المربوط والمعاش المستحق . اختصاص المحاكم المدنية بهذه الدعوى . جواز أن يكون التعويض بتقرير مرتبه مدى حياة المضرور |
| ٥٥٤ | ٦٠ | |

| رقم القاعدة | رقم الصفحة | |
|----------------|---------------|--|
| | | موظفون : (تابع) : |
| | | معاشات . تعويض . دعوى "سقوط الحق في رفعها" . رفع الموظف المحال على المعاش الدعوى بقصد تعويضه عن الضرر الناشئ عن مخالفة القانون بأحواله على المعاش قبل الأوان وطالبه مبلغا من النقود على أساس ما فاتته من مرتب الرتبة التي حرم من الترقية إليها وطلبه أيضا تعويضه عما أصابه من ضرر بسبب عدم ربط معاشه على أساس الرتبة التي كان يجب أن يرقى إليها . عدم سقوط الحق في رفع هذه الدعوى إلا وفقا للقواعد العامة دون القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٣٠ الخاص بالمعاشات العسكرية |
| ٦٠ | ٥٥٤ | |
| | | (ن) |
| | | نزاع الملكية : (سر . أيضا نقض " أسباب قانونية يخالطها واقع ") : |
| | | معارضة . المعارضة في تقدير الخبير لثمن العقار المتزوع ملكيته . ميعادها . بدايته . حصول الاستيلاء باتفاق الطرفين كتابة مع احتفاظ كل منهما بحقه في الاعتراض على تقدير الثمن . القول بأن ميعاد المعارضة في تقدير الخبير للثمن هو الميعاد المنصوص عليه في قانون نزاع الملكية . خطأ |
| ٦١ | ٥٦١ | |
| ٧٢ | ٦٣٨ | المبرة في تقدير ثمن العقار المتزوع ملكيته للنفقة العامة ... |

| رقم الصفحة | رقم القاعدة | |
|---------------|----------------|---|
| | | نزاع الملكية : (تابع): |
| ٧٥٤ | ٨١ | تقدير التعويض . وجوب مراعاة قيمة الزيادة أو النقص في الجزء الذي لم تزاع ملكيته عند تقدير قيمة الجزء المتزوعة ملكيته |
| ٧٨٣ | ٨٦ | أموال عامة . استيلاء الحكومة على عقار بدون اتباع إجراءات قانون نزاع الملكية . رفع الدعوى بطلب قيمته وقت رفعها . تقدير القيمة وقت الاستيلاء دون وقت رفع الدعوى . خطأ . بقاء العقار على ملك صاحبه إلى حين صدور مرسوم بنزع الملكية أو استحالة رده أو اختياره المطالبة بقيمته ... نسب : (س أحوال شخصية) . نظام عام : (س . ضرائب . قوة الأمر المقضى . ملكية) . نفاذ مؤقت : (س . نقض "أسباب الطعن") . ثقة : (س . أحوال شخصية . نقض "أحكام لا يجوز الطعن فيها") . نقض : اختصاص محكمة النقض : اختصاص . عمل "المحكم في منازعات العمل" . اختصاص محكمة النقض بالطعون التي رفعت إليها قبل العمل بالقانون رقم ٨ سنة ١٩٥٧ ميعاد الطعن : (س . أيضا . إعلان) : بدايته . إعلان الحكم بناء على طلب قلم كتاب المحكمة وعدم قيام المطعون عليه بإعلانه للطامن . الدفع بعدم قبول الطعن شكلا للتقرير به بعد الميعاد . لا محل له |
| ٩١ | ١٠ | |

| رقم الصفحة | رقم القاعدة | نقض . (تابع) : |
|---------------|----------------|---|
| | | ميعاد الطعن (تابع) : |
| ٣٩٤ | ٣٩ | أحوال شخصية . مواعيد . عدم جواز احتساب يوم صدور الحكم الحضورى فى مسائل الأحوال الشخصية ضمن ميعاد الثمانية عشر يوما المحددة فى المادة ٨٨١ من أفعاء الطعن فى الحكم ... |
| ٤٥١ | ٤٧ | بداية ميعاد الثلاثين يوما المحددة للطعن بالنقض إعلان . دعوى "رسومها" . ميعاد الطعن فى الحكم الصادر فى المارضة فى أمر تقدير رسوم الدعوى . بدايته . قيام الطاعن برفع استئناف عن هذا الحكم قضى بعدم جوازه . عدم قيام ذلك مقام الإعلان الذى يفتح به ميعاد الطعن بالنقض |
| ٥٦٦ | ٦٢ | تقرير الطعن : دفاع . حكم "نسيب معيب" . عدم بيان الطاعن فى تقرير الطعن أوجه الدفاع المقول بأن الحكم قصر فى الرد عليها . اعتبار النعى مشوبا بالغموض فى هذه الحالة . التحدى بما يرد فى المذكرة الشارحة عن هذا النعى . لا محل له |
| ٩١ | ١٠ | خلوه من بيان وجه النعى على الحكم فى خصوص الخطأ فى فهم واقعة من الوقائع . اعتبار سبب الطعن مجهولا |
| ١٧٦ | ٢٢ | ورود أسباب الطعن فيه على أحكام سابقة صدرت مستقلة عن الحكم المطعون فيه . انحصار الطاعن على طلب نقض الحكم المطعون فيه دون توجيه أى طلب بخصوص تلك الأحكام . بطلان التقرير ... |
| ٧٤٣ | ٧٩ | الخصوم فى الطعن : شفعة . تجزئة . اختصاص أحد المطعون عليهم بأدى الأمر فى دعوى الشفعة أمام محكمة الموضوع على أساس أنه من البائعين وظهور أنه لم يقع على المقدر واقتصار الشفيع على طلب أخذ القدر الذى بابه من وقع على عقد البيع واقتصار منازعة المطعون عليه المذكور على تحديد القدر المبيع . أخذ محكمة الموضوع بوجهة نظره . عدم امتداد أثر بطلان الطعن بالنسبة له إلى باقى المطعون عليهم ... |
| ١٣٢ | ١٠ | |

| رقم الصفحة | رقم القاعدة | |
|---------------|----------------|---|
| | | نقض (تابع) : |
| | | الخصوم في الطعن (تابع) : |
| ١٤٣ | ١٧ | دعوى "تمثيل الخصوم فيها" . وصى . تقديمه دون وساطة محاميه — طلبا بعد حجز القضية للحكم — بفتح باب المرافعة لزوال صفته في تمثيل بعض القصر المشمولين بوصايته . عدم تقديمه الدليل على أن زوال الصفة كان قبل أن تها القضية للحكم . عدم الاعتداد بهذا الطلب |
| ٣١٤ | ٢٧ | بيان ما إذا كان الخصم وارثا لغيره . عدم لزوم بيانه في تقرير الطعن متى تقررت هذه الصفة قبل صدور الحكم المطعون فيه . الدفع بذلك من المطعون عليه شفويا بالجلسة . لا يقبل |
| ٣١٤ | ٢٧ | دعوى "تمثيل الخصوم فيها" أهلية . قاصر . تمثيل الطاعن بشخصه أمام محكمة الموضوع وصدر الحكم في مواجته وذكره به وتقريره بالطعن باعتباره بالغاً . التمسك بقصر الطاعن شفوياً بالجلسة . غير جائز |
| ٤٠٤ | ٤١ | إمارة الاسم . حوالة . وكالة . جواز إمارة الاسم في رفع الدعوى وجواز الطعن بالنقض من صاحب الاسم المستعار |
| ٤١٨ | ٤٣ | عمل "التحكيم في منازعات العمل" . عدم اختصاص أحد المطعون عليهم أمام هيئة التحكيم في النزاع الذي صدر فيه القرار المطعون فيه . عدم قبول الطعن شكلاً بالنسبة له |
| ٤٩٦ | ٥٣ | قوة الأمر المقضى . ملكية . مواريث "تمثيل الوارث للا تركه" . عدم استفادة أحد الورثة المحكوم عليهما من الطعن الذي رفعه المحكوم عليه الآخر عن حكم الاستئناف في دعوى الملكية |

| رقم الصفحة | رقم القاعدة | نقض : (تابع) : |
|---------------|----------------|--|
| | | الخصوم في الطعن : |
| ٥٩٣ | ٦٦ | شركة . صدور حكم على الطاعن بالصفة التي اختصم بها . حقه في الطعن فيه بهذه الصفة . مثال عن اختصاصه بصفته صاحب شركة |
| ٨٩٨ | ١٠٢ | نقض "سبب جديد" . وقف "النظر عليه" . دعوى "صفة الخصوم فيها" . ثبوت صفة النظر على الوقف للناظر وقت رفع الدعوى وعند استئنائه الحكم الصادر فيها وإعلانه بالنقض على أساس أنه كان خصما في الخصومة التي صدر فيها الحكم المطعون فيه . النفي بأن الناظر لم تعد له صفة في تمثيل الوقف طبقا للقانون ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ الذي ألغى الوقف على غير الخيرات . اعتباره سببا جديدا |
| | | التوكيل في الطعن : |
| ١٢٦ | ١٥ | معاملة . تقرير محامي الطاعن بالطعن في قلم كتاب محكمة النقض بصفته وكيلا عن وكيل الطاعن . عدم تقديم التوكيل الصادر من الطاعن إلى وكيله . عدم قبول الطعن شكلا |
| ١٧٦ | ٢٢ | التقرير بالطعن من محامي الطاعن بمقتضى توكيل والناشير على تقرير الطعن وصورته المعلنة للمطعون عليه بما يفيد وفاة الطاعن وحلول ورثته محله ثم إعلان الطعن بناء على طلب ورثة الطاعن . عدم ادعاء المطعون عليه بأن الطعن لم يقرر به في حياة الطاعن . اعتبار الطعن مقررًا به في حياته ٢٠ (٢٥) م |

| رقم الصفحة | رقم القاعدة | نقض : |
|---------------|----------------|---|
| | | إعلان الطعن : (س . أيضا . إعلان) : |
| ١١٢ | ١٣ | أحوال شخصية . الدفع ببطلان الطعن . في مسائل الأحوال الشخصية استنادا إلى أن الطاعن لم يعلن تقرير الطعن إلى المطعون عليه في خلال الخمسة عشر يوما التالية لصدور قرار دائرة فحص الطعون بالإحالة ولم يودع خلال الخمسة أيام التالية أصل ورقة إعلان الطعن والمذكرة الشارحة . لا محل له ... |
| ١٣٢ | ١٦ | إجابة أحد الخفراء المحضر الذي قام بإعلان تقرير الطعن بأن المطعون عليه توفي . عدم توجيه الطعن إلى ورثة المطعون عليه . بطلان الطعن ... |
| ٢٥٩ | ٣٢ | إعلان . امتداد مدة إخبار المعلن إليه بتسليم الصورة بلجهة الإدارة بوجود العطلة الرسمية ... |
| ٤٥١ | ٤٧ | إعلان . إثبات المحضر في أصل إعلان صورة الحكم أن المأطب معه لم يوقع وإثباته أنه ترك للمعلن إليه صورة الورقة المعلقة . بطلان الإعلان ... |
| ٤٩٦ | ٥٣ | إعلان . " الإعلان بلجهة الإدارة " . نزول المحضر على حكم المصادين ١٢٤١١ مرافعات في إجراءات الإعلان . لا بطلان . مثال ... |
| ٥٣١ | ٥٦ | الخطوات التي يجب على المحضر إثباتها في محضره . إثباته بالخطوة الوحيدة التي كان يستطيع أن يخطوها في سبيل الإعلان . لا بطلان . مثال ... |

| رقم الصفحة | رقم القاعدة | نقض: (تابع): |
|---------------|----------------|---|
| | | إعلان الطعن : (تابع) : |
| | | الإعلان للنيابة . خلو الأوراق مما يدل على أن الطاعن كان يستطيع أن يبذل جهداً ماثراً في سبيل معرفة محل إقامة المطعون عليه . الدفع ببطلان الإعلان في مواجهة النيابة بعد ذلك . لا أساس له |
| ٥٣١ | ٥٦ | إعلان " المحل الذي يحصل فيه الإعلان " . إجابة المحضر عندما توجه لإعلان المطعون عليه في المسكن المقول بإقامته به بأنه تركه من مدة . عدم قيام الطاعن بعد ذلك بإعلان المطعون عليه سواء في مسكنه الجديد أو في مواجهة النيابة . لا إعلان ... |
| ٧٤٧ | ٨٠ | إعلان " المحل الذي يحصل فيه الاعلان " إعلان المحامي مخاطباً مع شيخ القسم لغيابه وخلق مكتبه . خلو محضر الإعلان من بيان انتقال المحضر إلى المكتب وتحقيقه من خلقه . بطلان الإعلان |
| ٧٤٧ | ٨٠ | إعلان . قيام المحضر بتسليم صورة الإعلان لمندوب الإدارة بقسم البوليس في اليوم التالي لتوجهه إلى محل إقامة المطعون عليه وعدم وجود من يتسلم الاعلان لخلق مسكنه وإثبات المحضر في أصل محضر الاعلان أنه أخطر المطعون عليه بتسليم الصورة لجهة الإدارة . صحة الإعلان . عدم الاعتداد بعدم بيان اسم مندوب الإدارة الذي سلمت إليه الصورة |
| ٨٧٨ | ٩٩ | إعلان " الاعلان في المحل المختار " . موطن . عدم ثبوت أن المطعون عليه أعلن الحكم المطعون فيه واتخذ في ورقة الاعلان مكتب المحامي الذي كان وكيلاً عنه في الاستئناف موطناً مختاراً . بطلان إعلان تقرير الطعن إليه في هذا المكتب |
| ٩٦٧ | ١٠٩ | |

| رقم الصفحة | رقم القاعدة | |
|---------------|----------------|--|
| | | نقض . (تابع) : |
| | | إيداع الأوراق والمستندات (ر. أيضا نقض "إعلان الطعن") : |
| ٤٥ | ٣ | إغفال الطاعن إيداع صورة من الحكم الابتدائي الذي أحال إليه الحكم المطعون فيه في أسبابه في المواعيد المقررة. بطلان الطعن . |
| ٤٥ | ٣ | توجيه أسباب الطعن إلى الحكم المطعون فيه دون أن تكون لها صلة بما أحال فيه على أسباب الحكم الابتدائي . الدفع بعدم قبول الطعن شكلا لعدم إيداع صورة من الحكم الابتدائي . في غير محله . أمثلة ذلك |
| ١١٢ | ١٣ | أحوال شخصية . الدفع ببطلان الطعن في مسائل الأحوال الشخصية استنادا إلى أن الطاعن لم يعان تقرير الطعن إلى المطعون عليه في خلال الخمسة عشر يوما التالية لصدور قرار دائرة فحص الطعون بالإحالة ولم يودع خلال الخمسة أيام التالية أصل ورقة إعلان الطعن والمذكرة الشارحة . لا محل له |
| ٦٦٠ | ٧٥ | قيام الطاعن بتقديم صورة من الحكم المطعون فيه وصورة من الحكم الابتدائي . عدم التزامه بتقديم صورة من أي حكم آخر أصدرته المحكمة الاستئنافية ولو أحال إليه الحكم المطعون فيه في أسبابه |
| ٧٣٣ | ٧٨ | جواز قيام الطاعن في الميعاد بإيداع صورة معانة من الحكم المطعون فيه وصورة تنفيذية من الحكم الابتدائي ثم العودة إلى سحبهما بعد الميعاد وإيداع صورة طبق الأصل لكل منهما . مثال ... |

| رقم القاعدة | رقم الصفحة |
|----------------|---|
| | تقضى : (تابع) : |
| | إيداع الأوراق والمستندات : (تابع) : |
| ٨٢٥ | ٩١ |
| | إيراد بعض أسباب الحكم الابتدائي في الحكم المطعون فيه أو إيراد تليخيص فيه لأسباب الحكم الابتدائي . لا يفنى ذلك عن تقديم صورة الحكم الابتدائي الذي أحال إليه المطعون فيه في أسبابه |
| ٩٣٠ | ١٠٦ |
| | أحوال شخصية . دعوى متعلقة بمسألة من مسائل الأحوال الشخصية . أمر رئيس محكمة النقض بضم ملفها . حق الخصوم في الطعن في الاستناد إلى ما حواه الملف من مستندات دون أن يحتاج الطاعن بعدم تقديم المستندات المؤيدة لطعنه والمودعة في هذا الملف في الميعاد |
| ٦٠ | ٥ |
| | إيداع المذكرات : (مر. أيضا . نقض . "إعلان الطعن") : أحوال شخصية . أجنب . حق الطاعن في إيداع مذكرة في مسائل الأحوال الشخصية في خلال عشرين يوما من تاريخ قرار إحالة الطعن إلى الدائرة المدنية |
| ١١٢ | ١٣ |
| | أحوال شخصية . تماق الطعن بمسائل الأحوال الشخصية . حق الطاعن في إيداع مذكرة شارحة خلال عشرين يوما من تاريخ صدور قرار الإحالة |
| ٧٩٨ | ٨٨ |
| | المصلحة في الطعن : شفعة . الحكم بعدم جواز الشفعة مع أن الأسباب الصحيحة تقتضي أن يكون منطوق الحكم "رفض الدعوى" . انعدام المصلحة في النعي على المنطوق |

| رقم الصفحة | رقم القاعدة | نقض (تابع) : أحوال الطعن : |
|---------------|----------------|--|
| ٦٦٠ | ٧٥ | أحوال شخصية . جواز الطعن في الحكم الصادر في مسألة من مسائل الأحوال الشخصية والوقوف من محكمة ابتدائية بهيئة استئنافية لمخالفة القانون في مسألة اختصاص بحسب نوع القضية ... |
| ٦٦٠ | ٧٥ | أحوال شخصية . نيابة عامة . الحكم الصادر من المحكمة الابتدائية بهيئة استئنافية في مسألة من مسائل الأحوال الشخصية . عدم جواز الطعن فيه بسبب إغفاله ذكر اسم عضو النيابة وعدم بيانه رأي النيابة في الدعوى |
| ٦٦٠ | ٧٥ | إجراءات . عدم جواز الطعن في الأحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية بهيئة استئنافية بسبب خارج عن الأحوال المنصوص عليها في المادة ٢٥٥ مكررا صراعات . أمثلة ذلك |
| ٦٦٠ | ٧٥ | التماس إعادة النظر . حصول التناقض في ذات منطوق الحكم المطعون فيه . عدم جواز الطعن فيه بطريق النقض طبقا للمادة ٢٦٦ صراعات . شرط جواز الطعن في الحكم الاتتهائي طبقا لهذه المادة |
| ١٨٩ | ٢٣ | حالة الطعن ببطالان الحكم : (ر. أيضا حكم "تسبيب كاف") : حكم "تسبيه" . النعي على الحكم مخالفة الثابت بالأوراق التي أودعها الطاعن ملف الطعن . عدم تقديم هذه الأوراق إلى محكمة الموضوع . اعتبار الطعن خلوا من الدليل |
| ٧٢٩ | ٢٧ | حكم "تسبيب كاف" . إقامة الحكم على دعامات متعددة . كفاية إحداها لحل الحكم وعدم توجيه أي تسبيب إليها . النعي على الحكم في باقي الدعامات . غير متج |

| رقم الصفحة | رقم القائمة | |
|---------------|----------------|--|
| | | نقض . (تابع) : |
| | | أسباب الطعن : (ر . أيضا . عمل) : |
| ٦٢٥ | ٧٠ | عقد . تجهيل النعي على الحكم . عدم قبوله . مثال ... |
| ٦٢٥ | ٧٠ | دفاع " طلب تقديم مستندات " . عدم تقديم الطاعن بملف الطعن ما يدل على تمسكه أمام محكمة الموضوع بطلبه إلى خصمه تقديم مستندات . النعي على الحكم بخالفه القانون والاخلال بحق الدفاع . اعتباره طاريا عن الدليل |
| ٦٥٣ | ٧٤ | دعوى " طلبات الخصوم " . إغفال الحكم ببعض طلبات الخصوم . عدم اعتباره سببا من أسباب الطعن بالنقض ... |
| | | أسباب الطعن : |
| ٧٦٣ | ٨٣ | حساب . ريع . عدم جواز الطعن على الحكم بطريق النقض بسبب خطئه في حساب ريع خطأ ماديا حسابيا ... |
| ٧٧٠ | ٨٤ | شهادة . نعي مجهل قاصر بأن شهادة الشهود مضطربة ومتناقضة . عدم قبوله |
| ٧٨٩ | ٨٧ | النعي على الحكم بما أجمه الطاعن تقارير خاطئة دون بيان المقصود من هذا النعي وأثر هذه التقارير في الحكم . اعتبار النعي مجهلا |
| ٩٠٨ | ٩٠٣ | وقف التنفيذ . نفاذ مؤقت . الطعن على الحكم القاضي بوقف تنفيذ الحكم المستأنف مؤقتا . اعتباره غير منتج متى كان الطعن في الحكم الموضوعي على غير أساس |

| رقم الصفحة | رقم القاعدة | |
|---------------|----------------|--|
| | | نقض . (تابع) |
| | | أسباب جديدة: (ر . أيضا نقض "الخصوم في الطعن" . وكالة "القضاة") : |
| ٢٠٤ | ٢٥ | حكم . معارضة . إظهار . إعلان . الدفع ببطلان الإظهار الذي بني عليه اعتبار الحكم حضوريا سواء عملا بالمادتين ٧٢ و ٨٠ أو المادتين ١٢ و ٢٤ مرافعات . عدم جواز التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض |
| ٢٢٩ | ٢٩ | ملكية . عدم التمسك أمام محكمة الموضوع بملكية الزرامة المتنازع عليها أو بالمستندات المقدمة بملف الطعن . عدم قبول إثارة ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض |
| ٣٧٨ | ٣٧ | دعوى "سبها" . عمل . استناد العامل في دعواه بطلب التعويض إلى سبب جديد لم يطرحه على محكمة أول درجة ولا على محكمة الاستئناف . عدم جواز إثارة ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض |
| ٤٢٦ | ٤٤ | عرف . عمل "ساعات العمل" . التمسك لأول مرة أمام محكمة النقض بقيام عرف بتخفيض ساعات العمل للعمال الذين يعملون ليلا . غير جائز |
| ٤٧٩ | ٥١ | محكمة الموضوع . بيع . النزاع أمام محكمة الموضوع على مقدار كمية الحديد المتعاقد عليها وعدم تمسك المشتري صراحة أمامها بقيمة العجز الذي يدعيه . إثارة الجدل بشأن العجز أمام هذه المحكمة . لا محل له |

| رقم الصفحة | رقم القاعدة | |
|---------------|----------------|---|
| | | نقض : (تابع) : |
| | | أسباب جديدة : |
| ٧٣٣ | ٧٨ | تسوير جبرى . قانون "رجعية القوانين" . قيام الدعوى على مجرد تقدير ثمن بضاعة تم الاستيلاء عليها . التحدى لأول مرة أمام محكمة النقض بأن الحكم طبق السعر الجبرى بأثر رجعى . غير مقبول |
| ٧٤٧ | ٨٠ | وكالة "انقضاؤها" . إجازة التصرف . عدم قبول التمسك أمام محكمة النقض بأن الموكل أجاز تصرف وكيله بعد انقضاء الوكالة متى كان ذلك لم يطرح على محكمة الموضوع |
| ٨٢٨ | ٩٢ | دفاع . محكمة الموضوع . عدم استبعادها مذكرة مقدمة إليها بدفاع أحد الخصوم فى الدعوى المطروحة عليها . التمسك بهذا الدفاع أمام محكمة النقض لا يعتبر جديداً |
| ٨٧٨ | ٩٩ | خير . النعى بأن الحكم خالف الثابت بتقرير الخبير فيما أورده عن هذا التقرير بمقولة إن التقرير خلو منه . عدم ورود النعى بتقرير الطعن . اعتباره سبباً جديداً |
| | | أسباب قانونية : |
| ٥٤١ | ٥٨ | محكمة الموضوع . وقف . التمسك بعدم جواز أخذ حق اختصاص على من انتهى الوقف فيها ضد من آلت إليه ملكيتها طبقاً للرسوم بقانون ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ عن الديون السابقة على تاريخ العمل به . جواز ابدائه لأول مرة أمام محكمة النقض باعتباره من الأسباب القانونية للبحث |

| رقم الصفحة | رقم القاعدة | |
|---------------|----------------|---|
| | | نقض : (تابع) : |
| | | أسباب قانونية يخالطها واقع : (ر. أيضا . تقادم) : |
| ٣٦٢ | ٣٥ | تنازل . دين . دعوى . دفعوع . غش . أهلية . محكمة الموضوع . تمسك المدين ببطلان إقرار الدين . أو ببطلان إقرار تنازله عن الدعوى التي رفعها ببطلان هذا الإقرار للغش ولانعدام الإرادة . اختيارها دفعوعا يخالطها واقع |
| ٥١٠ | ٥٤ | بيع . فسخ . التمسك لأول مرة أمام محكمة النقض بأن الحكم أغفل بحث ما إذا كان البائع قد تقدم بنفسه أو بوكيل عنه إلى محل المشتري لاستيفاء الباقي في ذمته طبقا للمادة ٣٢٩ مدنى قديم . غير مقبول |
| ٦٣٨ | ٧٢ | محكمة الموضوع . نزاع الملكية . التمسك بما طرأ على الأرض المنزوع ملكيتها من زيادة في القيمة نتيجة الاستيلاء على بعضها . عدم جواز عرضه لأول مرة أمام محكمة النقض |
| | | أسباب موضوعية : (ر. عمل . فسخ) . |
| | | أحكام يجوز الطعن فيها : |
| ٤٦٠ | ٤٨ | تروير . جواز الطعن استقلالا في الحكم الصادر برفض دعوى التروير الفرعية بعد أن قررت المحكمة وقف الدعوى الأصلية حتى يفصل نهائيا في الطعن بالتروير |
| ٥٦٦ | ٦٢ | دهوى "رسومها" . حكم صادر من محكمة ابتدائية بهيئة استئنافية في ظل المادة ٢٥٥ مرافعات قبل تعديلها وفي معارضة في أمر تقدير رسوم الدعوى . جواز الطعن عليه بنفس الطرق التي يطعن بها على الحكم الصادر في الدعوى التي صدر فيها أمر تقدير الرسوم |

| رقم الصفحة | رقم القاعدة | |
|---------------|----------------|---|
| | | نقض : (تأجيل) : |
| | | أحكام لا يجوز الطعن فيها : |
| | | أحوال شخصية "مسائل الولاية على المال" . صدور قرار من إحدى المحاكم الابتدائية بهيئة استئنافية في مسألة من مسائل الولاية على المال في غير الأحوال المنصوص عليها في المادة ٤٢٥ مكررا مرافعات . عدم جواز الطعن فيه |
| ٥٣٧ | ٥٧ | بالنقض |
| | | أحوال شخصية . نفقة . حكم صادر من محكمة ابتدائية في استئناف حكم محكمة جزئية بتقرير نفقة . عدم جواز الطعن فيه بالنقض |
| ٨٩٤ | ١٠١ | ... |
| | | آثار النقض : (س . دعوى) . |
| | | الطعن في الحكم الغيابي : (س . حكم "القبول المانع من الطعن فيه") . |
| | | الكفالة المقررة للطعن : |
| | | كفالة . عمل "التحكيم في منازعات العمل" . الطعن في قرارات هيئات التحكيم . وجوب إيداع الكفالة في الطعون التي تقدم عن هذه القرارات بعد العمل بالقانون رقم ٨ لسنة ١٩٥٧ وعدم لزوم الإيداع فيما وقع من الطعون قبل العمل بهذا القانون |
| ٤٧٤ | ٥٠ | ... |
| | | نقل بحري : (س . تأمين بحري) . |

| رقم المادة | رقم القاعدة | |
|---------------|----------------|--|
| | | نيابة عامة : (سر . أيضا نقض "أحوال الطعن") : |
| ٩٣٠ | ١٠٦ | إجراءات تقاض . جنسية . دعوى متعلقة بالجنسية لم تطلب النيابة الكلمة الأخيرة فيها . الادعاء بالبطلان لعدم اتباع هذا الإجراء في الدعوى . لا جدوى من بحثه |
| | | (هـ) |
| | | هبة : (سر . أيضا . وكالة) : |
| | | قبولها : |
| ٨٢٨ | ٩٢ | أهلية . ولي . حكم "تسبب معيب" . دفاع . الحكم بإبطال هبة قبلها الواهب نيابة عن ابنه بصفته وليا عليه مع أنه كان بالغاً من الرشد . إغفال الحكم التعرض لما تمسك به الموهوب له من أن عقد الهبة نفذ واستلم الشيء الموهوب وانتفع به برضاء الورثة وطلبه إحالة الدعوى على التحقيق لإثبات ذلك . قصور |
| | | هيئة التحكيم : (سر . عمل) . |
| | | (و) |
| | | وارث : (سر . وصية) . |
| | | وصي : (سر . نقض "المصوم في الطعن") . |

| رقم الصفحة | رقم القاعدة | |
|---------------|----------------|--|
| | | وصية : |
| | | إجازة الوصية . تسجيل "التصرفات المقررة" . إثبات "الإقرار" . إجازة التصرف . صلح . وارث . إجازة الابن لوصية صادرة من المورث للزوجة والبنت في حدود ثلث التركة لكل منهما في صورة إقرار تضمنه عقد صلح أبرم فيما بينهم . قسمة عقارات التركة على أساس هذا الصلح . عدم لزوم تسجيل عقد الصلح ولا تحصيل رسم عليه عند تسجيل عقد القسمة طبقا للقانون رقم ١٨ لسنة ١٩٢٣ والقرار الوزاري الصادر في ٢٦ مايو سنة ١٩٢٦ |
| ١٢٦ | ١٥ | ... |
| | | وضع اليد : (ر . أيضا . حكم "تسيب معيب") : |
| | | وقف . إجارة . دعاوى الحيازة . تأجير ناظر الوقف للأطيان المملوكة للوقف . عدم كفاية ذلك لتوافر الركن المادي للحيازة |
| ٢٢٥ | ٢٨ | ... |
| | | وفاء : (ر . أيضا . بيع . حجز . عرض وإيداع) : |
| | | عرض . إجارة . قيام المستأجر بعرض مبلغ معين شفعه بأنه عرض مبرئ لذمته من التزامه كاملا بالأجرة وإيداعه خزينة المحكمة بعد رفضه . عدم التزام المؤجر بقبول هذا العرض الناقص |
| ١٧٦ | ٢٢ | ... |
| | | وقف : (ر . أيضا . قوة الأمر المقضي . نقض "أسباب قانونية" و "الخصوم في الطعن" . وضع اليد) : |
| | | وقف خيري . الرجوع فيه . وقف خيري صدر قبل العمل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٤٦ حرم الواقف فيه نفسه وذريته من الاستحقاق ومن الشروط العشرة وجعل الاستحقاق لغيره . عدم جواز الرجوع فيه . التحدي بالفقرة الثالثة من المادة ١١ من القانون المذكور التي تتحدث عن وقف المسجد . لا يصح ... |
| ١٤٨ | ١٨ | ... |

| رقم الصفحة | رقم العدد | |
|---------------|--------------|--|
| | | وقف : (تابع) : |
| ٣٩٤ | ٣٩ | وقف خيرى . النظر عليه . محكمة الموضوع . حقها في تعيين ناظر الوقف الخيري . إذا كان الوقف غير مسلم وكان مصرف الوقف على جهة بر غير إسلامية |
| ٥٤١ | ٥٨ | تأمينات هنية . اختصاص الدائن بمقام مدينه . تنفيذ . عدم جواز استصدار أمر بالاختصاص بعين موقوفة وانتهى الوقف فيها وفاء لدين سابق على المرسوم بقانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ ضد من آلت إليه ملكية هذه العين |
| ٥٨٨ | ٦٥ | عرف . شرط الوقف . انتهاء الحكم في تفسيره تفسيراً سائفاً يؤدي إليه مجمع عباراته ولا مخالفة فيه لغرض الوقف . لا خطأ |
| | | وقف التنفيذ : (سر . نقض "أسباب الطعن") . |
| | | وكالة : (سر . أيضا . تنفيذ عقارى . فضالة . محاماة "نوكيل المحامى" . نقض "أسباب جديدة") : |
| ١٧٦ | ٢٢ | إثبات "قواعد الإثبات" . نقض . "أسباب جديدة" . التمسك بعدم جواز إثبات عقد الوكالة إلا بالكتابة إذا زاد موضوع التصرف محل الوكالة على عشرة جنيهات . عدم جواز التعدي به لأول مرة أمام محكمة النقض |
| ١٧٦ | ٢٢ | إثباتها . إجازة . استناد الحكم في إثبات الوكالة في التأجير إلى إقرارات الموكل في دفاعه أمام محكمة الموضوع أو في شكوى إدارية وإلى أقوال الوكيل في شكوى إدارية . لا خطأ |

| رقم الصفحة | رقم القاعدة | |
|---------------|----------------|--|
| | | وكالة . (تابع) : |
| ٢٤١ | ٣١ | أهلية . مسئولية . هبة . صدور هبات وقروض من مورثة لم تكن حالتها العقلية تسمح لها بأى تصرف . مسئولية من كان يتولى إدارة أموالها عن هذه الهبات والقروض |
| | | انقضاءها : |
| ٧٤٧ | ٨٠ | نقض "أسباب جديدة" . شرط نفاذ التصرفات الصادرة من الوكيل بعد انقضاء الوكالة بالنسبة للوكيل فى القانون المدنى القديم . صدور تصرف من الوكيل بعد تنازله رسميا عن الوكالة . تمسك الغير لأول مرة أمام محكمة النقض بعدم علمه بهذا التنازل . غير جائز |
| | | وكالة بالعمولة : (س . عقد "تكييفه") . |
| | | ولى : (س . هبة "قبولها") . |

فهرس المواد

الأحكام الصادرة من الجمعية العمومية

قانون المرافعات الحالى

| رقم المادة | أرقام القواعد الصادرة بشأنها |
|------------|------------------------------|
| ٣٥٧ | ٦ |
| ٣٧٩ | ٣١ |
| ٤٢٨ | ٣١ |
| ٤٣٢ | ٣ |
| ٤٤٧ | ٢٩ |

قوانين ومراسيم وقرارات مختلفة

| القانون أو المرسوم أو القرار | أرقام القواعد الصادرة بشأنه |
|---|--|
| القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ | ٣٠ |
| قانون استقلال القضاء | ١٤ و ١٥ و ١٦ و ١٧ و ١٨ و ١٩ و ٢٠ و ٢١ و ٢٢ و ٢٣ و ٢٤ و ٢٦ و ٣٠ و ٣١ و ٣٣ و ٣٤ و ٣٥ و ٣٦ و ٣٧ |
| قانون نظام القضاء | ٣١ و ٢٥ و ٣ و ١ |
| القرار الوزارى الصادر فى ١٧/٤/١٩٥٢ | ٢ و ٨ و ١٣ و ١٨ و ٢٢ |
| القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ | ٣٤ و ٣٦ و ٣٧ |

(ب)

الأحكام الصادرة من الدائرة المدنية

القانون المدني القديم

| رقم المادة | رقم القامدة | رقم المادة | رقم القامدة |
|------------|-------------|------------|-------------|
| ١١٧ | ١١ | ٣٢٩ | ٥٤ |
| ١٨٦ | ٧٣ | ٣٣١ | ٣٤ |
| ١٨٧ | ٧٣ | ٣٣٢ | ٥٤ |
| ٢٢٢ | ٤٢ | ٣٣٣ | ٥٤ |
| ٢٩٧ | ٢٠ | ٣٣٩ | ٣٢ |

القانون المدني الجديد

| رقم المادة | رقم القامدة | رقم المادة | رقم القامدة |
|------------|-------------|------------|-------------|
| ١٩٠ | ٢٢ | ٥٦٥ | ٣٣ |
| ٢٢٧ | ٩٣ | ٦٧٤ | ٣٦ |
| ٢٤٤ | ٥٥ | ٦٨٣ | ٩٤ و ٤٤ |
| ٤٠٠ - ٤٠٣ | ٣٧ و ٥١ | ٩٤٤ | ٨٨ |
| ٤٣٧ | ٢٠ | ٩٧٦ | ٥٥ |
| ٤٨٩ | ٩٢ | ١٠٨٨ | ٥٨ |

(ج)

قانون المرافعات القديم

| رقم المادة | رقم القسامة |
|------------|-------------|
| ٨ | ٨٩ |
| ٤٢١ | ١٤ و ١٠٣ |
| ٤٢٢ | ١٠٣ |
| ٤٢٤ | ١٠٣ |
| ٤٣٥ | ١٠٣ |

(د)

قانون المرافعات الجديد

| رقم المادة | رقم القاعدة | رقم المادة | رقم القاعدة |
|------------|-----------------|------------|-------------|
| ١ | ١٠٢ | ١١٦ | ١٠٦٤٣ |
| ٦ | ٢٤ | ١١٨ | ١٠٦ |
| ١٠ | ٨٥٤٤٧ | ١٢٤ | ٢٣ |
| ١١ | ١٠٨٤٥٣ | ١٤٢ | ٩٣ |
| ١٢ | ٤٨٠٤٥٦٤٥٣-٣٢٤٢٥ | ٣٠١ | ٢٦٤١٦ |
| | ١٠٨٤١٠٣٤٩٩٤٨٥٩ | ٣١٣ | ٣ |
| ١٤ | ٦٦ | ٣٣٩ | ٤٨ |
| ٢٠ | ٤٧٤٣٩ | ٣٤٢ | ٤٨ |
| ٢٣ | ٤٩٤٣٢ | ٣٤٩ | ٦٧٤٤٨٤١٣٤٣ |
| ٢٤ | ٤٨٥٤٨٠٤٤٧٤٢٥ | ٣٥٧ | ١٠٩٤٣٤ |
| | ١٠٨٤١٠٣٩ | ٣٦٤ | ١٠٨ |
| ٧٢ | ٤٥٤٢٥ | ٣٧٧ | ٣١ |
| ٨٠ | ٢٥ | ٣٧٨ | ٩٥٤٤٨ |
| ٨٣ | ١٠٩ | ٣٧٩ | ٦٦٤٦٢ |
| ٨٤ | ٤٥ | ٣٨٤ | ٥٣ |
| ٩٩ | ١٠٦٤١٣ | ٣٨٧ | ٢٥ |
| ١٠٧ | ١٠٦ | ٤٠١ | ٢٣ |

(٥)

(تابع) قانون المرافعات الجديد

| رقم المادة | رقم القاعدة | رقم المادة | رقم القاعدة |
|------------|--------------|------------|-------------|
| ٤١٦ | ٨٩ | ٦٤٥ | ٦ |
| ٤٢٥ | ٦٢٦ ٥٧ | ٦٤٨ | ٦ |
| ٤٢٥ مكرر | ٧٥٦ ٥٧ | ٦٧٤ | ٤٩ |
| ٤٢٦ | ١٠١ ٦ ٧٥ | ٦٧٥ | ٤٩ |
| ٤٢٨ | ٤٧ ٦ ١٠ | ٦٧٨ | ٤٩ |
| ٤٢٩ | ٧٩ ٦ ٧٥ ٦ ٢٧ | ٦٧٩ | ٤٩ |
| ٤٣٠ | ٥٠ | ٦٩٦ | ٤٩ |
| ٤٣٢ | ٩١ ٦ ٣ | ٧٨٦ | ٦٤ |
| ٤٣٢ مكرر | ١٣ ٦ ٥ | ٧٩٢ | ٦٤ |
| ٤٣٤ | ٤٣ | ٨٠٠ | ٤٥ |
| ٤٣٥ | ٤٣ | ٨٧٨ | ١٠٦ |
| ٤٤٠ | ٢٧ | ٨٨١ | ٣٩ ٦ ١٣ ٦ ٥ |
| ٤٥٠-٤٥٦ | ١٠٢ ٦ ٥٥ | ٨٨٢ | ١٣ ٦ ٥ |
| ٤٦٠ | ١٦ | ١٠١٧ | ٥٧ |
| ٤٧١ | ٣ | ١٠٢٥ | ٥٧ |
| ٥٥٥ | ١٠٣ | | |
| ٥٥٦ | ١٠٣ | | |

(و)

القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٩

بإصدار قانون المرافعات الجديد

| رقم المادة | رقم القاعدة |
|------------|-------------|
| ٤ | ٢٢ |

القانون المدني المختلط

| رقم المادة | رقم القاعدة |
|------------|-------------|
| ٢٩٧ | ٤٢ |
| ٤٦٣ | ٤٢ |

قانون المرافعات المختلط

| | |
|-----|-----|
| ٤١٩ | ١٠٢ |
|-----|-----|

القانون التجارى

| | |
|-------|----|
| ٤٠-٤٦ | ٥١ |
| ٦٣ | ٥١ |
| ١٣٥ | ٩٣ |
| ٢٧٤ | ٩٧ |
| ٢٧٥ | ٩٧ |

(ز)

القانون البحري

| رقم المادة | رقم القاعدة |
|------------|-------------|
| ٣ | ٥١ |
| ٩٠ | ٥١ |
| ١٥٠ | ٥١ |
| ١٧٤ | ٥١ |

معاهدات وقوانين ومراسيم ولوائح مختلفة

| رقم القاعدة | المعاهدة أو القانون أو المرسوم أو اللائحة |
|-----------------------|---|
| ٢٧ و ٨٨ | ديكريتو الشفعة في ٢٣ مارس سنة ١٩٠١ ... |
| ١٠٦ | معاهدة أثينا بين تركيا واليونان سنة ١٩١٣ ... |
| ١٠٦ | اتفاق المختارين بين مصر واليونان سنة ١٩١٨ |
| ١٥ و ١٩ | القانون رقم ١٨ سنة ١٩٢٣ |
| ٩٧ | معاهدة بروكسل الصادرة في ٢٥ أغسطس سنة ١٩٢٤ |
| ٦٠ | القانون رقم ٥٩ سنة ١٩٣٠ |
| | القانون رقم ٥ سنة ١٩٠٧ المعدل بالمرسوم |
| ٨ و ٦١ و ٧٢ و ٨١ و ٨٦ | بقانون الصادر في سنة ١٩٣١ |
| | القانون رقم ٧٨ سنة ١٩٣١ المشتمل على لائحة |
| ٢٤ و ١٠٧ | ترتيب المحاكم الشرعية |
| ٧٤ | الأحكام الشرعية في الأحوال الشخصية للإسرائيليين |

(ح)

(تابع) معاهدات وقوانين وعراسيم ولوائح مختلفة

| رقم القامدة | القانون أو المرسوم |
|------------------------------------|--|
| ٤٤ | القانون رقم ١٤٧ سنة ١٩٣٥ |
| ٩٨ ٦٥٢ ٦٤٦ ٦٢١ ٦٤ ٦١ | » ١٤ » ١٩٣٩ |
| ١١٠ ٦ ٣٨ ٦ ٢١ | » ٦٠ » ١٩٤١ |
| ٩٤ ٦ ٣٧ ٦ ٣٠ | » ٤١ » ١٩٤٤ |
| ٧١ ٦ ٦٢ | » ٩٠ » ١٩٤٤ |
| ٢٤ | » ١٠١ » ١٩٤٤ |
| ٢ | المرسوم الصادر في ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٤٥ ... |
| ٦٥ ٦ ١٨ | القانون رقم ٤٨ سنة ١٩٤٦ |
| ١٠ | » ١٢٧ » ١٩٤٧ |
| ٦٠ | » ٩ » ١٩٤٩ |
| ١٢ ٦ ١ | » ١٤٦ » ١٩٥٠ |
| ٤٥ | المرسوم بقانون رقم ١٦٣ سنة ١٩٥٠ |
| ٤٥ | » » ١٨٠ » ١٩٥٠ |
| ١٢ | القانون رقم ١٧٤ سنة ١٩٥١ |
| ٨٨ | المرسوم بقانون ١٧٨ سنة ١٩٥٢ |
| ١٠٢ ٦ ٥٨ | » » ١٨٠ » ١٩٥٢ |
| ٩٤ ٦٦٨ ٦ ٤٤ ٦ ٤٣ ٦ ٣٦ | القانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ |
| ٦٨ ٦٥٠ ٦ ٤٤ ٦ ٤٣ ٦ ٣٦ | » ٣١٨ » ١٩٥٢ |
| ٣٩ | » ٢٤٧ » ١٩٥٣ |
| ٤٣ | » ٣٠٩ » ١٩٥٣ |
| ١٠٧ ٦ ١٠١ ٦ ٩٦ ٦ ٩٥ ٦ ٧٥ ٦ ٤٠ ٦ ٢٤ | » ٤٦٢ » ١٩٥٥ |
| ٨٨ | » ٢٦٧ » ١٩٥٦ |
| ٥٠ ٦ ٤٣ | » ٨ » ١٩٥٧ |

(ط)

أوامر وقرارات

| رقم القاعدة | الأمر أو القرار |
|-------------|---|
| ١٥ | القرار الوزاري الصادر في ٢٦ مايو سنة ١٩٢٦ |
| ١١٠ | القرار الوزاري رقم ٢٢ سنة ١٩٤٢ |
| ٤٥ | القرار الوزاري رقم ١٨٠ سنة ١٩٥٠ |
| ١٠ | أمر عسكري رقم ١٥٨ سنة ١٩٤١ |
| ٤٤ | » » » ٣٥٨ سنة ١٩٤٢ |
| ٧٨ | » » » ٣٦٦ سنة ١٩٤٣ |

دساتير

| رقم القاعدة | الدستور |
|-------------|-----------------------|
| ٥٢ | دستور سنة ١٩٢٣ |
| ٥٢ | الدستور الحالي |

تم طبع هذا العدد بالمطبعة الأميرية الفرعية بدار القضاء العالي في يوم الخميس ١٣ مارس سنة ١٩٥٨
(الموافق ٢٢ شعبان سنة ١٣٧٧ هـ)

تحت إشراف

عبد الرحيم محمد خليل

رئيس المطبعة الأميرية بدار القضاء العالي

مدير المطبعة الأميرية والمطابع الفرعية

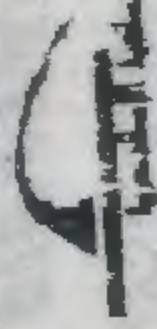
عبد المنعم إبراهيم

This image shows a single sheet of white paper with horizontal ruling lines. The lines are evenly spaced and run across the width of the page. There are no margins, text, or other markings on the paper.

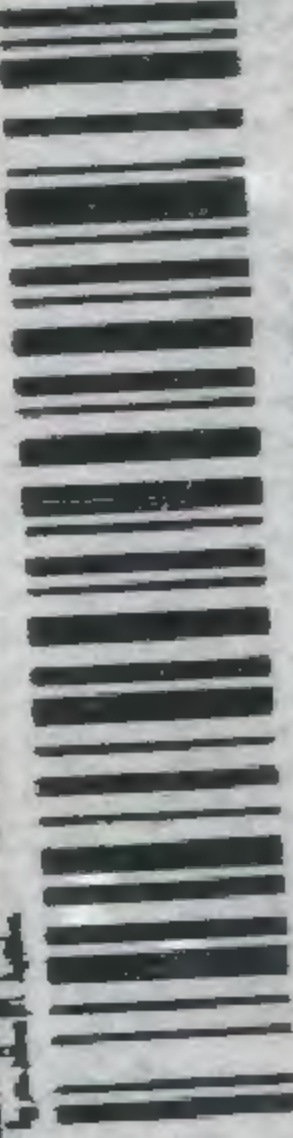
[illegible]

This image shows a single sheet of white paper with horizontal ruling lines. The lines are evenly spaced and run across the width of the page. There is no handwriting or other markings on the paper.

1



Bibliotheca Alexandrina



0542399